الفوائد الضّيائيّة
المعروف بـ
شرح
ملا جامي
للعلامة أبي البركات عبد الرّحمٰن بن أحمد الجامي رحمه الله
٨١٧ — ٨٩٨ هـ
المحشى بتحشية
الشّيخ مولانا عبد الرّحمٰن رحمه الله
ومعها
الحواشي المتفرّقة
طبعة جديدة مصححة ملونة
مكتبة البشرى
كراتشي - باكستان

الفوائد الضيائية

المعروف بـ

للعلامة أبي البركات عبد الرحمن بن أحمد الجامي رحمه الله

٨١٧ هـ — ٨٩٨ هـ

المحشى بتحشية

الشيخ مولانا عبد الرحمن رحمه الله

ومعها

الحواشي المتفرقة

طبعة جديدة ملونة مصححة

اسم الكتاب : شرح ملا جامي

تأليف : للعلامة أبي البركات عبد الرحمن بن أحمد الجامي رحمه الله

الطبعة الأولى : ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١ء

عدد الصفحات : ٦٢٤

السعر: =/300 روبية

للطباعة والنشر والتوزيع

AL-BUSHRA PUBLISHERS

Choudhri Mohammad Ali Charitable Trust (Regd.)

Z-3, Overseas Bungalows Gulistan-e-Jouhar, Karachi- Pakistan

الهاتف: +92-21-34541739, +92-21-37740738

الفاكس: +92-21-34023113

الموقع على الإنترنت: www.maktaba-tul-bushra.com.pk

www.ibnabbasaisha.edu.pk

البريد الإلكتروني: al-bushra@cyber.net.pk

يطلب من

مكتبة البشرى، كراتشي. باكستان +92-321-2196170

دار الإخلاص، نزد قصه خوانی بازار، پشاور. +92-91-2567539

مكتبة رشيدية، سركي روڈ، كوئٹه. +92-333-7825484

مكتبة الحرمين، اردو بازار، لاهور. +92-321-4399313

المصباح، ١٦- اردو بازار، لاهور. +92-42-7124656,7223210

بك لينڈ، سٹي پلازه كالج روڈ، راولپنڈی. +92-51-5773341, 5557926

وأيضًا يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

مقدمة الناشر

الحمد لمن تنزّه عن الألفاظ والحروف والأصوات، والصلاة والسلام على من تنزّل عليه الآيات البينات، وعلى آله وأصحابه هداة الأمة إلى طريق النجاة والسعادات، فإن أولى ما تقترحه القرائح، وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح، ما يتيسّر به فهم كتاب الله المنزل، ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل ﷺ، فإنهما الوسيلة إلى السعادة الأبدية، والذريعة إلى تحصيل المصالح الدينية والدنيوية، وأصل ذلك علم الإعراب، الهادي إلى صوب الصواب، فوقف جمع من العلماء والمحققين أعمارهم لخدمة هذا العلم خدمة لا نظير لها، ودوّنوا الكتب والرسائل، حتى وصلت إلينا المتون والشروح غضا طريا، لامعا مضيئا.

ولعلك لا تجد مؤلَّفا مما صُنِّف في قواعد اللغة العربية قد نال من الحظوة عند الناس، والإقبال عليه قراءةً وإقراءً، وشرحاً وتعليقاً مثل الكتاب شرح ملا جامي، وهو من أحسن شروح "الكافية" لابن حاجب ﷫ وأجملها، وقد تداخل في دراستنا النظامية بما استجمع ما لا محيص عن تعلّمه لمن أراد أن يتعلم قواعد اللغة العربية وما فيه من أبحاث أنيقة وأنظار دقيقة وتقريرات رائقة وتوجيهات فائقة، حتى صارت بعده كتب النحو كالشريعة المنسوخة أو كالأمة الممسوخة، وهو من أهم الكتب في علم النحو، وله أهمية كبرى لدارسي هذا العلم، وتلقاه العلماء بالقبول، وتناولوه دراسة وشرحا، لا سيما في بلاد الهند وباكستان وسائر البلاد الآسوية والوسطى وما جاورها من البلدان.

وإنا مكتبة البشرى قد عزمنا على طباعة جميع الكتب الدراسية، مراعين في ذلك متطلبات عصرنا الراهن، وتنفيذا لعزمنا وتحقيقا لهدفنا أردنا طباعة شرح ملا جامي وإخراجه في الثوب الجديد والطباعة الفاخرة، وكل ذلك بفضل الله وتوفيقه، ثم بجهود إخوتنا الذين بذلوا جهودهم في تنضيده وتصحيحه، وكذلك في إخراجه بهذه الصورة الرائعة، فجزاهم الله كل خير، ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يتقبل هذا الجهد المتواضع، ويجعله في ميزان حسناتنا، إنه سميع مجيب.

منهج عملنا في هذا الكتاب:

قد تقرر أن الكتاب شرح ملا جامي أحد الكتب الأساسية في منهج مدارسنا العربية، ولأهمية هذا الكتاب قمنا بإحداث طبعه في طراز جديد، فخطونا فيه خطوات تالية:

- بذلنا مجهودنا في تصحيح الأخطاء التي قد توارثت قديماً.
- وراعينا قواعد الإملاء وعلامات الترقيم، وتقسيم النصوص إلى الفقرات؛ ليسهل فهمها.
- وشكّلنا من الكلمات ما عسى أن يلتبس أو يشكل على إخواننا الطلبة.
- ووضعنا عناوين المباحث في رؤوس الصفحات.
- وكما تحيطون علما أن كتابنا هذا هو شرح لكتاب "الكافية" لابن حاجب ﷺ، وقد مزج الشارح ﷺ المتن بشرحه مزجا، فمن ثَمّ اخترنا اللون الأحمر لمتن هذا الكتاب؛ تمييزا بين المتن وشرحه.
- وقمنا بتجلية النصوص القرآنية والأحاديث القولية خاصة باللون الأحمر في الحواشي دون المتن.
- وأشرنا إلى تعليقات الشيخ عبد الرحمن ﷺ التي في حاشية الكتاب بالأسود الغامق في المتن.
- وأشرنا إلى التعليقات المتفرقة التي نقلناها في الحاشية بالعلامات الرقمية.
- وما وجدنا من عبارة طويلة فيما يلي السطر لتوضيح العبارة وضعناها في الهامش بين المعقوفين هكذا: [ ].
- وما اطلعنا عليه من تكرار شرح الكلمة حذفناه من التعليقات المتفرقة واكتفينا بذكره في حاشية الشيخ عبد الرحمن ﷺ فقط؛ تجنباً عن التكرار.

هذا، وإن مما هو جدير بالذكر أنه قد قام بتحقيق الكتاب شرح ملا جامي لجنة من شباب العلماء والمحققين، قد بذلوا غاية جهدهم، وقد قضوا في هذا العمل وقتا طويلا، فجزاهم الله تعالى خيرا. فالرجاء أن يجد القارئ هذه الطبعة سليمة من العيوب إلى حدٍّ كبيرٍ.

مكتبة البشرى

كراتشي، باكستان

بسم الله الرحمن الرحيم

المرفوعات

جمع المرفوع لا المرفوعة؛ لأن موصوفه **الاسم**،[١] وهو مذكر لا يعقل، **ويجمع هذا الجمع مطردًا** صفة المذكر الذي لا يعقل، **كالصافنات**[٢] للذكور من الخيل، **وجِمال** سَبَحْلَات أي ضخمات، وكالأيام الخاليات.

اسپان — جماعت اسپان — بالألف والتاء — أي الماضيات

المرفوعات: إما بالسكون بأن لا يكون لها محل من الإعراب، فيكون الفصل عن سابقها، وإما بالرفع على أنها مبتدأ محذوف الخبر، أو خبر محذوف المبتدأ، والتقدير: المرفوعات هذه أو هذه المرفوعات، أو هذا ذكر المرفوعات أو باب المرفوعات. **جمع المرفوع إلخ**: يحتمل أن يكون تحقيقًا للعبارة، ويحتمل أن يكون لدفع سؤال، وهو أن ضمير "هو" لا يجوز إرجاعه إلى "المرفوعات"، ولا إلى واحدها؛ لأن واحد جمع المؤنث يكون مؤنثًا، والمدعى مركب من الإيجاب والسلب، فقوله: "لأن موصوفه الاسم، وهو مذكر لا يعقل" لإثبات الجزء السلبي، وإثبات الجزء الإيجابي بقوله: "ويجمع هذا الجمع"، أي هذا النوع من الجمع إلخ.

الاسم: أي لفظ الاسم، فـ"المرفوعات" صفة له، والصفة ههنا بمعنى القائم به، ثم إن الاسم أعم من الحقيقي والحكمي، فتناول الخبر الجملة. **ويجمع هذا الجمع**: قوله: "هذا الجمع" مفعول مطلق للنوع، أي يجمع هذا النوع من الجمع، أي تجمع صفة المذكر الذي لا يعقل هذا النوع من الجمع.

مطردا: أي دائما أي بطريق القاعدة. **كالصافنات إلخ**: أي"الصافن" صفة المذكر من الخيل. قال – قدس سره – في الحاشية:" الصافن من الخيل الذي يقوم على ثلاث قوائم، وأقام الرابعة على طرف الحافرة." ناقلاً عن "الصحاح". فالصافنات صفة لمذكر لا يعقل، مع أنه جمع بالألف والتاء.

وجمال إلخ: بكسر الجيم جمع جمل بفتحها، بالفارسية: اُشتر. و"سبحلات" أي ضخمات. وإنما قال: "كالأيام" وعطف على قوله: "كالصافنات"، ولم يعطف على مدخول الكاف، ولم يقل: "والأيام"؛ لأن الصافنات والسبحلات من جملة الأجسام، بخلاف الأيام؛ فإنها من الأزمان. فإن الخالي صفة اليوم، وهو مذكر لا يعقل.

(١) لأنه بصدد أقسام المعرب الذي هو من أقسام الاسم.(علوي)

(٢) صافن: اسپے کہ بر سہ پائے وکنارۂ سم چہارم ایستد.(م)

هو أي المرفوع[١] الدال عليه[٢] المرفوعات؛[٣] **لأن التعريف إنما يكون للماهية[٤] لا للأفراد،** ما اشتمل أي اسم[٥] اشتمل على علم الفاعلية،[٦] **أي علامة كون الاسم فاعلاً،** وهي الضمة والواو **والألف،** ....

لأن التعريف إلخ: دفع سؤال تقريره: أنه لِمَ لم يقل: "هي" موضع "هو" بإرجاعه إلى "المرفوعات"؟ أو لِمَ لم يرجع "هو" إليها بتأويل المذكور وباعتبار الخبر، وهو "ما" في "ما اشتمل"؟ لا يقال: كما لا يجوز التعريف للأفراد كذلك لا يجوز للفرد، وعلى تقدير إرجاعه إلى "المرفوع" يلزم التعريف للفرد؛ لأن "المرفوع" فرد من المرفوعات. لأنا نقول: كما يطلق "المرفوع" على الفرد يطلق على جنس المرفوع وطبيعته، والمراد ههنا جنسه وطبيعته. لا يقال: كما يكون للواحد طبيعته كذلك للجمع طبيعته، فجاز أن يكون المرجع إليه لفظ "المرفوعات"، وكان التعريف لماهيتها؛ لأنا نقول: حينئذ يلزم أن لا يكون التعريف مانعا؛ لصدقه على "زيد" في "جاءني زيد"، مع أنه مرفوع وليس بمرفوعات؛ لأن طبيعة المرفوعات لا تصدق إلا على ثلاثة فصاعدا.

أي علامة كون إلخ: أشار به إلى أن الياء مصدرية. **والألف:** لا يقال: إن الألف قد تقع علامة النصب كما في الأسماء الستة، فالامتياز بين الرفع والنصب وبين المرفوعات والمنصوبات بماذا؟ لأنا نقول: الامتياز بينهما بقيد الحيثية، فالألف من حيث إنها علامة الفاعلية فالاسم مرفوع حينئذ، ومن حيث إنها علامة المفعولية فهو منصوب حينئذ.

---

(١) يعني أن ضمير "هو" راجع إلى "المرفوع" لا إلى "المرفوعات"، أما الأول فلأن "المرفوعات" دالة عليه دلالة الجمع على المفرد، وأما الثاني فلأن التعريف إنما يكون للماهية الكلية الشاملة لجميع الأفراد، لا للأفراد. (تاشكندي)

(٢) دلالة الجمع على الجنس لا على فرده.

(٣) لأن الجمع يدل على الواحد كـ﴿اعدلوا﴾ على العدل؛ لأنه جزء مدلوله. (علوي)

(٤) لأن التعريف إما بالجنس أو الخاصة، وكل منهما كليات، والأفراد من حيث هي أفراد لا يكون لها جنس ولا فصل ولا خاصة، وإنما يكون لها تشخصات بها يتميز شخص عن شخص. (علوي)

(٥) فسر بـ "الاسم"؛ لأن الكلام في مرفوعات الأسماء، وأيضا لو أبقي على عمومه لصدق تعريف المرفوعات على الحروف الأواخر، كدال "زيد" في "جاءني زيد" مثلا، مع أن المرفوع هو "زيد". (عصمت)

(٦) [لم يقل: "على الرفع"؛ لشبهة الدور.] لم يقل: "على الرفع"؛ لأن الخفاء في المرفوع ليس إلا باعتبار مأخذه، فإذا أخذ المأخذ في تعريفه صار من قبيل أخذ المعرف في تعريفه. (عبد الغفور)

والمراد باشتمال[1] الاسم عليها أن يكون **موصوفًا بها** لفظاً أو تقديرًا[2] أو محلاً،
نحو هذا عصا نحو قام هؤلاء
ولا شك[3] أن الاسم موصوف بالرفع المحلي؛ إذ معنى الرفع المحلي أنه في محل لو كان ثمه معرب لكان مرفوعا لفظا أو تقديرا، **فكيف يختص**[4] الرفع بما عدا الرفع المحلي، وهو يبحث مثلا عن أحوال الفاعل إذا كان مضمرا متصلا كما سيجيء.
حالية النحوي أو المصنف
فمنه **أي من المرفوع** أو مما اشتمل على الفاعلية الفاعل وإنما قدمه؛ لأنه أصل
لقرب المرجع إليه المصنف
المرفوعات عند الجمهور؛ ....

موصوفا بها: أي كالموصوف بها؛ فإن الحركات والحروف الإعرابية وإن لم تكن أوصافا، لكنها مشبهة بها؛ لعدم استقلالها وتبعيتها للمعرب، ويحتمل أن يكون إطلاق الصفة عليها باعتبار أن مدلول الرفع - وهو الفاعلية - صفة لمدلول الاسم - وهو الذات - من قبيل تسمية الدال باسم المدلول، ففي عبارته مسامحة.
ولا شك إلخ: أشار به إلى أن الرفع المذكور ههنا لا يختص بما عدا الرفع المحلي، بل يشتمل له، فهذا رد لما قال بعضهم - وهو الشارح الهندي - حيث قال: إن اللفظ المرفوع لا يشتمل على الإعراب المحلي، فلا يكون "هؤلاء" في "جاءني هؤلاء" مرفوعا؛ لأن الرفع المحلي يكون في المبنيات،كـ "هذا" في "جاءني هذا". وحاصل الرد أن الاسم المعرب يكون موصوفا بالرفع المحلي؛ لأن معنى الرفع المحلي أنه في محل إلخ.
فكيف يختص إلخ: يعني كيف يختص الرفع المحلي بما عدا الرفع المحلي؛ فإن المصنف - فيما سيجيء - يبحث عن أحوال الفاعل المبني، وهو الضمير المتصل، مع أن رفعه ليس إلا محليا. **أي من المرفوع**: فإرجاعه إليه حسن؛ لأنه مقصود بالذات، ولعدم انتشار الضميرين، ولأن التقسيم أيضا يكون للحقيقة والماهية كالتعريف؛ فإن قوله: "فمنه الفاعل" في المعنى تقسيم، وحسن إرجاع الضمير إلى "ما اشتمل إلخ"؛ لقرب المرجع إليه.

---

(١) أي لا كاشتمال الكل على الجزء.
(٢) أي يكون في الأصل كذلك.
(٣) دفع لما يتجه على تعريف المرفوعات أنه غير صادق على "هؤلاء" في "قام هؤلاء"؛ إذ هو لبنائه غير مشتمل على الرفع. ووجه الدفع أنه مشتمل على الرفع محلا؛ لأنه في محل لو كان ثمه معرب كـ"زيد وعصا" لكان مرفوعا لفظا أو تقديرا. (تاشكندى)
(٤) كما خص صاحب "الحواشي الهندية".

لأنه جزء الجملة الفعلية[١] التي هي أصل الجمل،[٢،٣] **ولأن عامله أقوى**[٤] من عامل المبتدأ، وقيل: أصل المرفوعات المبتدأ؛ ....
قائله الزمخشري

جزء الجملة الفعلية: أي جزؤها غالبا، بخلاف سائر المرفوعات، فلا يرد أن "أبوه" في قولنا: "زيد قائم أبوه" فاعل لـــ"قائم"، مع أنه جزء الجملة الاسمية. وأما كون الجملة الفعلية أصل الجمل فلأن الفعل الذي هو جزء الفعلية يشتمل الإسناد بأن يكون موضوعا للإسناد، ولأنه وضع الفعل لأن يكون مسندا دائما، مع أن الغرض من الجملة هو إفادة نسبة أمر إلى أمر آخر، بخلاف الجملة الاسمية؛ فإن الإسناد يعرض لها بسبب التركيب، وبعبارة أخرى: أن الجملة الفعلية مرتبطة بنفسها، بخلاف الاسمية؛ فإنها مرتبطة بالرابط.
عامله أقوى إلخ: لأن عامله موجود محسوس، بخلاف عامل المبتدأ و ما هو مثله كالخبر؛ فإنه عدمي معقول، وقوة المؤثر يقتضي قوة الأثر. قيل: يكون في جانب المبتدأ شيء يعارض بكون عامله أقوى من عامله، وهو أن المبتدأ باقٍ على ما هو الأصل في المسند إليه، وهو التقديم، بخلاف الفاعل؛ فإنه لا يتقدم على المسند، وهو الفعل. وأجيب بأن اللازم منه كون حال المبتدأ أقوى من حال الفاعل، مع أن المقصود هو كون عامل الفاعل أقوى في الأثر من عامل المبتدأ، نعم، يصح ذلك أن يعارض إذا كان المبتدأ أقوى من الفاعل من حيث كون عامله أقوى في الأثر من عامله، وفيه نظر؛ لأن المراد من أولوية الفاعل وعدم أولوية المبتدأ أولوية نفسهما، لا حالهما ولهذا قال: "وإنما قدمه إلخ"، فكون المبتدأ باقيا على ما هو الأصل في المسند إليه هو المراد ههنا.
لا يقال: إن اللازم من الدليل هو كون الفاعل أقوى من المبتدأ، لا من سائر المرفوعات، وهو المدعى؛ لأنا نقول: المبتدأ أقوى من سائر المرفوعات، وإذا كان الفاعل أقوى منه فيلزم أن يكون الفاعل أقوى من سائرها، وقيل: الفاعل أقوى من المبتدأ؛ لأن عامل الفاعل يعمل في جميع المفاعيل، مثل: "ضرب زيد ضربا شديدا أمام الأمير في داره =

---

(١) لأن الامتزاج فيها أشد؛ لأن الفاعل كالجزء من الفعل؛ ولهذا لا يجوز حذف الفاعل وإبقاء الفعل من غير سد المسد، ولأن كلا نوعي الجملة من الإنشاء والخبر يتمشى في الجملة الفعلية من غير احتياج إلى القرينة، بخلاف الجملة الاسمية؛ فإنها في الإنشاء مجاز، كذا قيل، ويرد عليه "من قام؟" و"من أنت؟" و"من هو؟" (تاشكندى)
(٢) وذلك لأن الغرض من الجمل الإفادة، وهي فيها أظهر. (جمال الدين)
(٣) لاشتمالها على ما هو موضوع للإسناد. (عبد الغفور)
(٤) لأن عامل الفاعل لفظي، وعامل المبتدأ معنوي، واللفظي أقوى من المعنوي، ولأن عامله يعمل في المفعولات الخمسة والملحقات، تقول: ضرب زيد ضربا أمام الأمير في داره تأديبا عمرا قائما، بخلاف المعنوي. (تاشكندى)

لأنه باقٍ على ما هو الأصل في المسند إليه،[١] وهو التقدم، بخلاف الفاعل،[٢] ولأنه يحكم عليه[٣] بكل حكم جامد أو مشتق فكان أقوى، بخلاف الفاعل؛ فإنه لا يحكم عليه إلا بالمشتق، وهو أي الفاعل..

- عمرا قائما تأديبا أبا"؛ فإن "زيد" فاعل، و"ضربا شديدا" مفعول مطلق، و"أمام الأمير" ظرف زمان، و"في داره" ظرف مكان، فيكونان مفعول فيه، و"عمرا" مفعول به، و"قائما" حال من "زيد" أو "عمرا"، و"تأديبا" مفعول له، و"أبا" تمييز، والعامل في كلها هو الفعل، بخلاف عامل المبتدأ؛ فإنه لا يعمل إلا فيه أو فيما هو مثله كالخبر.

ولأنه يحكم إلخ: فيقال: زيد قائم، وزيد حسم، فيكون في جانب المبتدأ الاستيعاب والشمول، دون جانب الفاعل.

فكان أقوى: التفريع نظري، وهو الذي يلزم التفريع من ما قبله بضم مقدمة، وأشار إلى تلك المقدمة بقوله: "بخلاف الفاعل فإنه إلخ". فلا يرد: أن التفريع ينبغي أن يكون بعد قوله: "بخلاف إلخ"، حتى يتفرع من ما قبله؛ فإنه - قدس سره - أراد أن يكون التفريع عند المتفرع عليه.

إلا بالمشتق: لأن العامل فيه إما فعل أو شبهه، وكل منهما مشتق. قال مولانا عبد: إن "زيد" في قولنا: "أعجبني ضرب زيد" فاعل المصدر، مع أن المصدر مشتق منه، وأجاب عنه بأن المشتقات أعم من أن تكون حقيقة أو حكما، وهو مشتق حكما؛ لأن المصدر في قوة "أن" مع الفعل، هذا حاصل كلامه. أقول: يمكن الجواب أيضا بأن المراد من المشتق ما ليس بجامد، فيشتمل المشتق منه. قال مولانا عص: إن من حكم بأن المراد بالمشتق: المشتق حقيقة أو حكما، والمصدر في قوة "أن" مع الفعل، فقد غفل عن الحكم المستفاد من قوله: "فإنه لا يحكم عليه إلا بالمشتق"؛ لعدم الحكم؛ لأن الحكم لا يكون إلا فيما كان الإسناد تاما فيه، وإسناد المصدر إلى فاعله غير تام. أقول: الظاهر أن يكون المراد من الحكم في قوله: "لا يحكم عليه إلا بالمشتق" الإسناد، ويراد من الإسناد مطلق النسبة - مثبتة كانت أو منفية، ناقصة كانت أو تامة - بقرينة قوله: "أسند إليه الفعل"؛ لأن المراد بالإسناد ههنا مطلق النسبة - كذا قالوا - وإلا يلزم أن لا يكون تعريف الفاعل جامعا؛ لعدم صدقه على "زيد" في "أعجبني ضرب زيد".

(١) وهو التقدم على الاسم الأغلب. (ت)

(٢) فإنه أخر وجوبا بموجب التأخير.

(٣) أي يسند إليه بكل مسند جامد ومشتق، بخلاف الفاعل؛ فإنه لا يسند إليه إلا بالمشتق وما في حكمه كالمصدر لكونه في قوة "أن" مع الفعل، وههنا دقة، وهي أن الفاعل لا يحكم عليه إلا بالمشتق، يعني لو وقع محكوما عليه لا يكون إلا بالمشتق، وفاعل المصدر لا يكون محكوما عليه، بل مسندا إليه. (تاشكندي)

ما أي اسم[١] **حقيقة أو حكما؛ ليدخل فيه مثل قولهم: أعجبني أن ضربت زيدا**[٢] **أسند إليه الفعل بالأصالة لا بالتبعية؛ ليخرج عن الحد توابع الفاعل،**..............

ما أي اسم حقيقة إلخ: فإن قيل: ما الفائدة في تخصيص كلمة "ما" بالاسم، ثم التعميم عن الحقيقي والحكمي؟ أجيب بأن تخصيصها بالاسم لأجل تخصيص كلمة "ما" بالاسم في تعريف المرفوع على ما مر من أن موصوفه الاسم، وقيل: لو اكتفى على عمومها و لم يفسرها بالاسم يصدق تعريف الفاعل على الذات التي هي معنى الفاعل، مع أن الفاعل في اصطلاحات النحاة هو الاسم لا معناه وإن كان الفاعل في الحقيقة هو المعنى.

ليدخل إلخ: أي ليدخل فيه الفاعل الذي في مثل قولهم إلخ. فيكون قوله: "أن ضربت" في قوة "ضربك"، فهو اسم حكما. قيل: لو أبقي "ما" على عمومه، ويراد منه "شيء"، فحينئذ لا يحتاج إلى تعميم الاسم عن الحقيقي والحكمي؛ لأن "الشيء" يشتمل "أن ضربت". وأجيب بأن تخصيص لفظة "ما" سنة مؤكدة بينهم، فيفسر بالأعم الأقرب المعروف، والأعم الأقرب هو الاسم؛ لأن "الشيء" أعم من الاسم، وهو أعم من الفاعل.

أسند إليه الفعل: قال مولانا عص: الأولى أن يقال: أسند إليه بالأصالة الفعل أو شبهه؛ ليتناول شبه الفعل الذي أسند إليه بالأصالة، أقول: وما اختاره الشارح أيضا طريق من الطرق المعروفة بينهم؛ لأن ذكر المقدم وترك المؤخر بالمقايسة شائع، وكذلك ذكر الأصل وترك الفرع بالمقايسة معروف بينهم، وشبه الفعل فرع بالنسبة إلى الفعل. قيل: التعريف ينتقض بقولنا: ما ضرب زيد؛ لأن فيه سلب الإسناد، وكذلك ينتقض بفاعل الشرط، مثل: إن ضربت ضربت؛ لأن فيه فرض الإسناد. وأجيب بأن المراد من الإسناد مطلق النسبة، تامة كانت أو ناقصة - فإن إسناد المصدر إلى فاعله ناقص - خبرية كانت أو إنشائية، مثبتة كانت أو منفية، محققة كانت أو مقدرة. وإليه أشار مولانا عبد.

ليخرج إلخ: المراد بإخراج التوابع إخراج بعضها، وهو المعطوف بالحرف والبدل؛ إذ الإسناد في التوابع ليس إلا فيهما، بخلاف النعت والتأكيد وعطف البيان؛ فإن التابع إذا كان صفة مثل: "جاءني زيد العالم" لا يحتاج إلى القيد بالأصالة؛ لعدم إسناد الفعل إلى "العالم" أصلا، وكذلك إذا كان تأكيدا مثل: "جاءني القوم كلهم"، وكذا عطف البيان. كذا ذكره مولانا عص.

---

(١) [فسر به؛ لأن الكلام في الأسماء. (ج)] لا وجه لتأخير هذا التعميم عن قوله: "ما اشتمل"، وإنما فسر كلمة "ما" بالاسم؛ لأنه المتبادر بعد الحمل على المتبادر، ولا بد من التعميم؛ ليصح التعريف، فلا يتجه أن كلمة "ما" عام يشمل جميع الصور، فلا وجه لتخصيصه وتعميمه. (تاشكندی)

(٢) لأن "أن ضربت" اسم حكما؛ لأنه في تأويل "ضربك زيدا". (عل)

وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات[1] غير التابع **بقرينة ذكر** التوابع بعدها. **أو شبهه** أي ما يشبهه[2] **في العمل**، وإنما قال ذلك؛ ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وأفعل التفضيل والظرف. **وقدم**[3] أي الفعل أو شبهه عليه أي على ذلك الاسم، واحترز به عن نحو: "زيد" في "زيد ضرب"؛ لأنه مما أسند إليه الفعل؛ **لأن الإسناد** إلى ضمير شيء إسناد إليه في الحقيقة،[4] لكنه مؤخر عنه.

هذا المثال — لأنه مقرر الإسناد — الفعل

بقرينة ذكر إلخ: أي اعتبار القيد بالأصالة في الحدود كلها بقرينة ذكر التوابع بعدها. قال مولانا عبد: إن التوابع بعيدة غاية البعد، والقرينة لا بد أن تكون في نفس التعريف أو متصلا به.

أو شبهه: كلمة "أو" للتنويع، لا للشك والتشكيك، فأشار إلى أن الفاعل نوعان، أحدهما: ما أسند إليه الفعل، وثانيهما: ما أسند إليه شبه الفعل، فلا يرد أن إيرادها لا يلائم بمقام التعريف؛ لأن التعريف للتحقيق، وكلمة "أو" للترديد. **في العمل**: وإنما قال ذلك، ولم يقل: "ما يشبهه في الاشتقاق" لئلا يخرج فاعل المصدر؛ لأنه مشتق منه، وإنما لم يقل: "ما يشبهه في الدلالة على الحدث" لئلا يخرج فاعل الظرف؛ لأنه لا يدل على الحدث.

وقدم: عطف على "أسند" أو حال، ولا بد حينئذ من تقدير "قد"؛ لأنه لا بد في الماضي المثبت من "قد" ظاهرة أو مقدرة. **لأن الإسناد إلخ**: فقوله: "وقدم عليه" قيد احترازي عند من عمم الإسناد عن الإسناد الظاهري والحقيقي. لا يقال: "زيد" في "زيد ضرب" خارج بالقيد بالأصالة، فلا يحتاج إلى إخراجه إليه؛ لأنا نقول: القيد بالأصالة في مقابلة التبعية، مع أن الإسناد إلى ضمير الشيء إسناد إليه في الحقيقة، فإيراد قوله: "في الحقيقة" لدفع ما ذكر.

---

(1) يعني لا بد من اعتبار الأصالة في تعريفات تلك المصطلحات لإخراج توابعها، فتأمل. (عصمت)

(2) أو في الدلالة على الحدث. (عبد الغفور)

(3) الجملة حالية بتقدير "قد". (عبد الغفور)

(4) لاتحادهما معنى، وقيل: أسند إليه أيضا، فتكرر الإسناد؛ لأنه إذا ذكر المسند وذكر بعده ما يصلح للإسناد ينعقد بينهما إسناد، فإذا ذكر بعده ضمير ذلك الاسم ينعقد بينهما إسناد آخر، فتكرر الإسناد. (علوي)

والمراد **تقديمه عليه** وجوبا؛ ليخرج[١] عنه المبتدأ المقدم عليه خبره، نحو: كريم من يكرمك. فإن قلت: قد يجب تقديمه إذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا، نحو: في الدار رجل. قلت: المراد وجوب تقديم **نوعه**،[٢،٣] وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه، بخلاف نوع ما أسند إلى الفاعل. على جهة قيامه أي **إسنادا واقعا على طريقة** قيام الفعل أو شبهه،[٤] به أي بالفاعل، ....

تقديمه عليه: أي على ذلك الاسم، "وجوبا" لأن الفرد الكامل في التقديم هو التقديم على سبيل الوجوب، والمطلق ينصرف إليه. **نوعه**: أي نوع ما أسند إلى الفاعل.

إسنادا واقعا: أشار به إلى أن قوله: "على جهة قيامه به" صفة المصدر المحذوف؛ فإن كون الظرف صفة إنما يكون باعتبار متعلقه. **على طريقة إلخ**: يقال: عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته: أي على طرزه وطريقه وشكله، والمراد من قيام الفعل قيام مدلوله، أي مدلول الفعل الاصطلاحي، فلا يرد ما قيل: إن المراد من الفعل في قوله: "ما أسند إليه الفعل" إما الفعل الاصطلاحي، أو الفعل الحقيقي الذي هو المصدر، لا سبيل إلى الأول؛ لأن الفعل الاصطلاحي غير قائم بالفاعل، ولا سبيل إلى الثاني؛ لأنه لا حاجة حينئذ إلى قوله: "أو شبهه". فالضمير في "قيامه" حينئذ يعود إلى بعض مدلول الفعل الاصطلاحي، وهو الحدث الذي هو فعل حقيقي، والضمير في قوله: "أو شبهه" يعود إلى مدلول الفعل الاصطلاحي؛ لأن شبه مدلول الفعل الاصطلاحي هو مدلول شبه الفعل الاصطلاحي؛ لأن شبه الفعل الاصطلاحي هو شبه الفعل لا مدلوله.

---

(١) فإن المبتدأ هو كلمة "من"، أسند إليه "كريم" وقدم عليه، لكنه لم يقدم عليه وجوبا، فيخرج عنه، وهذا مبني على ما ذكر من أن الإسناد إلى ضمير الشيء إسناد إليه في الحقيقة، أو على أن المشتق وحده مسند إلى المبتدأ، لا على القول بأن المشتق مسند إلى ضمير المبتدأ، والمجموع مسند إلى المبتدأ. (علوي)

(٢) [أي نوع الفعل أو شبهه. (ج)] أي وجوب تقديم نوع الفعل على ما أسند هو إليه، لا وجوب تقديم نوع الفعل على الفاعل؛ لأنه يستلزم الدور. (تاشكندي)

(٣) لأن المصنف ههنا بصدد تعريف نوع من أنواع المرفوعات.

(٤) أي على طريقة تؤدي قيام الفعل أو شبهه أي مصدرهما الذي تضمناه، يقال: عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته: أي على طرزه وطريقته، والجار متعلق بـ"أسند" أو صفة لمصدره أي إسنادا على طريقة إسناد القيام، وإلى الثاني أشار الشارح. (تاشكندي)

فطريق قيامه به أن يكون على صيغة المعلوم[١] أو على ما في حكمها كاسم الفاعل
في الإسناد إلى الفاعل
والصفة المشبهة، واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله[٢] كـ"زيد" في
"ضرب زيد" على صيغة المجهول. والاحتياج إلى هذا القيد إنما هو على مذهب من
أي على جهة إلخ
لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف ﷺ، وأما على مذهب من جعله داخلا فيه
كصاحب "المفصل"[٣] فلا حاجة إلى هذا القيد، بل يجب أن لا يقيد به.[٤] مثل
"زيد" في قام زيد، فهذا مثال لما أسند إليه الفعل، ومثل "أبوه" في زيد قائم أبوه،[٥]
فهذا مثال لما أسند إليه شبه الفعل.

والأصل في الفاعل أي ما ينبغي[٦] أن يكون الفاعل عليه ....

على صيغة المعلوم: أي وذلك علامتها أو من لوازمها. **مثل زيد إلخ**: أشار به إلى المساحة التي في عبارة المصنف، وهو من المسامحات المشهورة؛ لأن من البين أن الفاعل ليس عين هذا المركب.
والأصل: والأصل في اللغة: ما يبتني عليه الشيء، وفي العرف: القاعدة، والمراد ههنا ما ذكره الشارح، فيكون بمعنى "الأولى". **أي ما ينبغي إلخ**: والحاصل أن الفاعل من حيث هو فاعل يقتضي قربه من الفعل ورجحانه، أي طبيعة الفاعل تقتضي قربها بالفعل، وهو الظاهر من كلامه، لكن قد يزول ذلك الاقتضاء لعارض يقتضي رجحان البعد أو وجوبه، ونظير ذلك أن طبيعة الماء لا تقتضي إلا البرودة، لكن قد تزول لمانع هو الشمس أو النار، وإنما =

---

(١) وذلك لأن القيام ثبوتُ موجود لأمر واتصاف ذلك الأمر به، والتعبير عنه ليس إلا بصيغة المعلوم. (عبد الغفور)
(٢) وإن كان للمصدر المجهول؛ لأنه في قوة "أن" مع الفعل المجهول. (عبد الغفور)
(٣) والشيخ عبد القاهر، فإنهما مالا إلى ما ذهب إليه أكثر المتقدمين البصريين. (عبد الغفور)
(٤) حتى يدخل مفعول ما لم يسم فاعله فيه أيضا. (عل)
(٥) قيل: لو قال: "أبواه" لكان نصا فيما قصده؛ لأن "أبوه" يحتمل أن يكون مبتدأ، وفيه: أنه لو كان مبتدأ لوجب تقديمه على "قائم" كما في "زيد قائم". (عبد الغفور)
(٦) إشارة إلى أن "الأصل" ههنا بمعنى "الأولى"، إلا أن في التعبير عنه به إشارة إلى أن وقوعه بعد الفعل بمنزلة الأصل والقاعدة. (ج)

إن لم يمنع **مانع**[١] أن يلي الفعل **المسند إليه**،[٢] أي **يكون بعده** من غير أن يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته؛[٣] لأنه كالجزء من الفعل؛ لشدة احتياج الفعل إليه،[٤] **ويدل** على ذلك إسكان اللام في "ضربت"؛[٥] لأنه لدفع[٦] توالي أربع حركات............

أي بقرب فاعل فاعل أي تعقلا ووجودا كون الفاعل كالجزء

= لم يقل: "والأصل أن يليه" مع أنه أخصر وأشمل، أما الأول فظاهر، وأما الثاني فلأن الضمير حينئذ يرجع إلى أحد الأمرين، وهو الفعل أو شبهه؛ لزيادة التمكن في الذهن، وللإشارة إلى أن الفعل أصل في هذا الحكم، وشبه الفعل ملحق به، فوضع المظهر موضع المضمر للإشارة إلى ذلك، وقيل: إنما لم يقل: "والأصل أن يليه"؛ لأنه لو قال كذلك يتوهم أن المقصود هو قرب الفعل إلى الفاعل مع أن المقصود هو العكس، هكذا قال مولانا عص.

مانع: والمانع ما ذكره بقوله: "وإذا انتفى الإعراب إلخ". **المسند إليه**: أشار به إلى أن اللام للعهد.

يكون بعده إلخ: أشار به إلى أن المراد من "الولي" هو البعدية بلا واسطة، وهذا هو مفهوم "الولي" عند بعضهم، فلا يرد حينئذ ما قيل: إن قوله: "يلي" يشتمل ما إذا كان الفاعل قبل الفعل أيضا. **ويدل على إلخ**: اعلم أن إسكان اللام في "ضربت" دليل على جزئية الفاعل له، وهو الذي يلزم من العلم بالعلة العلم بالمعلول.

---

(١) أي من التقديم، وإن لم يوجب موجب له؛ لأن "الأصل" بمعنى "الأولى" ينبئ عن جواز الطرف الآخر، ومن الظاهر أن الأولوية إنما تتحقق على تقدير عدم المانع وعدم الموجب. (تاشكندى)

(٢) هذا يحتمل احتمالين، أحدهما: أن اللام للعهد الحاصل من تعريف الفاعل، وثانيهما: أنه إشارة إلى أن المراد بالفعل: المسند إلى الفاعل حتى يشمل شبه الفعل أيضا؛ لأن الأصل فيه أيضا التقديم، ولكل وجهة، أما الثاني فظاهر؛ لحصول التعميم، وأما الأول فلأن الفعل أقوى من شبه الفعل، فإذا كان التقديم ههنا أصلا كان في فاعل شبه الفعل بالطريق الأولى، فتأمل. (تاشكندى)

(٣) إنما قال: "من معمولاته"؛ إذ الفصل بـــ"إلا" لا يخرجه عن المسألة، مثل: "ما ضرب إلا زيد عمرا". (تاشكندى)

(٤) وذلك لأن النسبة إلى الفاعل جزء مفهوم الفعل، فالفاعل يحتاج الفعل إليه في التعقل والتحقق، فيكون الفاعل كالجزء الذي يحتاج الكل إليه. (تاشكندى)

(٥) أي فيما إذا اتصل بالفعل ضمير الفاعل. (ج)

(٦) ليس كون الفاعل كالجزء علة مستقلة لذلك، وإلا يلزم توالي أربع حركات في مثل: "ضرب زيد" أيضا، وليس كونه مضمرا متصلا بالفعل علة مستقة لذلك، وإلا يلزم التوالي في مثل: "ضربك" أيضا، بل مجموع كون الفاعل بحسب اللفظ مضمرا متصلا، وكونه بحسب المعنى كالجزء، باعث لكون المجموع كالكلمة الواحدة. (عصمت)

فيما هو بمنزلة كلمة واحدة، **فلذلك**(١) الأصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامَه زيدٌ؛(٢) لتقدم مرجع الضمير(٣) - وهو زيد - رتبة، فلا يلزم الإضمار قبل الذكر مطلقا، بل لفظا فقط، وذلك جائز، وامتنع(٤) ضرب غلامُه زيدا؛ لتأخر مرجع الضمير - وهو زيد - لفظا ورتبة، فيلزم الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة، وذلك غير جائز، **خلافا للأخفش وابن جني**، ومستندهما في ذلك قول الشاعر:(٥) ....
الأمر

فلذلك إلخ: قيل: اللام والفاء للتعليل، فأحدهما كاف، وأجيب بأن اللام للتعليل دون الفاء؛ فإنها تفيد أن كون الولي أصلا علة لجواز التركيب الأول وامتناع التركيب الثاني، والفاء للتفريع، فيفيد أن العلم بالجواز والامتناع في التركيبين المذكورين مترتب على العلم بالأصل المذكور سابقا.
ولو جعل الفاء للتعليل أيضا لا يلزم الاستدراك؛ لأن اللام للاستدلال من وجود العلة - وهي الأصل المذكور - على وجود المعلول - وهو جواز التركيب الأول وامتناع التركيب الثاني -، والفاء للاستدلال من العلم بوجود العلة على العلم بالمعلول، فاللام استدلال من الوجود، والفاء استدلال من العلم. واعلم أن ما بعد "لذلك" يكون دليلا لِمّيا لما قبله، وهو الذي يلزم من العلم بالمعلول العلم بالعلة، وما قبله دليل إني لما بعده، وههنا الجواز ليس دليلا على أن الأصل في الفاعل قرب الفعل؛ لأنه مع تساوي الفاعل والمفعول أيضا يجوز، نحو: "ضرب غلامه زيد".
خلافا للأخفش وابن جني إلخ: بسكون الياء. فإنهما جوزا اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل؛ لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضاء الفاعل، هذا ما ذكره مولانا عبد.

---

(١) اللام للتعليل والفاء للتفريع.
(٢) فلو لم يكن الأصل المذكور يمتنع ذلك التركيب؛ للزوم الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة. (تاشكندى)
(٣) تقدم الشيء على أمر رتبة: كون الشيء بحالة مقتضية للتقدم، سواء تقدم بالفعل أو لم يتقدم، وهو حينئذ في حكم التقدم؛ لأن ثبوت السبب في قوة ثبوت المسبب، فيكون من قبيل وضع السبب موضع المسبب. (عبد الغفور)
(٤) أي امتنع تركيب اتصل فيه ضمير المفعول بالفاعل المتقدم. (ج)
(٥) وأجيب بأن هذا لضرورة الشعر، والمراد عدم جوازه في سعة الكلام، على أن خلافهم في عدم الجواز، وليس كذلك، بل خلافهم في جواز المثال المذكور؛ لجواز اتصال الضمير الراجع إلى المفعول بالفاعل عندهما؛ لشدة اقتضاء الفعل إلى المفعول به كالفاعل، صرح به المحقق التفتازاني في "المطول" وغيره. (تاشكندى)

جزى[1] ربُّه عني عديَّ بن حاتمٍ[2] جزاءَ الكلاب العاويات[3] وقد فعل

وأجيب عنه بأن هذا لضرورة الشعر، والمراد: عدم جوازه في سعة الكلام، وبأنه لا نسلم[4] أن الضمير يرجع إلى العدي، بل إلى المصدر الذي يدل عليه الفعل، أي جزى رب الجزاء.

جزى ربه إلخ: والمقصود بالتمثيل هو الضمير في "ربه"؛ فإنه راجع إلى "العدي"، وهو مفعول به، وقوله: "ربه" فاعل، وقوله: "جزاء الكلاب" نصب على نزع الخافض، و"الكلاب" جمع الكلب، و"العواء" صوت الكلب، وقيل: المراد من "الكلاب العاويات" الظلمة؛ فإنه يكون لظلمهم جزاء في الآخرة، والمراد من الظلمة شرار الناس.
وقد فعل: أي وقد فعل الله تعالى بعدُ جزاءه "عني" أي عن جانبي، أو المراد: وقد يفعل الله تعالى، فقوله: "وقد فعل" على سبيل التفاؤل؛ فإنهم يعبرون عن المضارع المتحقق الوقوع بالماضي، فقوله: "وقد فعل" جملة خبرية، وقوله: "جزى ربه عني إلخ" جملة دعائية.
وبأنه لا نسلم إلخ: ولا يخفى أن الجواب الأول أولى من الجواب الثاني؛ فلذا قدم التسليم على المنع، أو نقول: تقديمه على المنع أيضا من الأسلوب الواقع بينهم؛ فإن ذكر كلام الخصم وجره إلى نفسه ثم التكلم به طريق خاص. **رب الجزاء**: أي صاحب الجزاء، وهو الله تعالى، وإذا كان الضمير راجعا إلى "العدي" يكون الرب بمعنى پرورنده لا بمعنى الصاحب.

---

(١) فـ"جزى" من الجزاء، وهو القضاء، و"عني" أي عن قبلي، والكلب: كل سبع عقور، وغلب على النابح، و"العاويات" بالعين المهملة والواو - وروي بالمعجمة وبالمهملة والدال، كما جاء في الحديث - من العواء بالضم، صوت السباع، والمعنى: جزاء المؤذيات من شرار الناس، أضل غيرهم، وهو القتل، ففي الجواهر قتل المؤذيات من الناس واجب، وما قيل: إنه أريد بالكلاب غير كلب الماشية والصيد؛ فإنه قتل من غير مبالاة مردود بأن قتل كلب الزرع وغير الضار ممنوع عند الأئمة الأربعة. "وقد فعل" جملة خبرية حال من "الرب" الواقع في الدعائية مفيدة لقبول الدعاء ووقوع المطلوب على آكد الوجوه تفاؤلا، فليست بمعطوفة، وإلا لزم عطف الخبر على الإنشاء، ولا بدعائية تأكيدا؛ لأن "قد" لم يدخل على الدعاء. (حل ش)

(٢) والمعنى: جزى الله من قبلي عدي بن حاتم ما يجزى الكلب العاوي، وهو جزاؤه وضربه، "وقد فعل" أي فعل الله ذلك وأجاب. (خادم أحمد)

(٣) عواء بالضم: بانگ شغال وگرگ وسگ وغيره، يعاوي الكلاب أي يصايحها. (ص) "وقد فعل": إخبار بإجابة دعائه تفاؤلا. (عت)

(٤) هذا تأويل وحمل الكلام على غير الظاهر، والجواب الأول هو الظاهر الموافق للعرف. (علوي)

وإذا انتفى[١] الإعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما أي في **الفاعل المتقدم** ذكره صريحا[٢] وفي ضمن الأمثلة،[٣] **والمفعول المتقدم** ذكره في ضمن الأمثلة، والقرينة أي **الأمر الدال عليهما**[٤] لا بالوضع؛ إذ لا يعهد أن يطلق[٥] على ما وضع بإزاء شيء أنه قرينة عليه، ....

تمييز — دالة

في الفاعل المتقدم: أي في جنس الفاعل المتقدم إلخ، لا في فرده المذكور سابقا؛ لأنه غير مقصود، وهو ظاهر، وكذا المراد في جنس المفعول المتقدم إلخ. أشار به إلى دفع ما قيل من أن المصنف لم يذكر المفعول من قبل مع أن المرجع إليه لا بد أن يكون مذكورا. تقرير الجواب أن الفاعل قد سبق جنسه صريحا - لأنه عرفه - وقد سبق في ضمن الأمثلة في قوله: "قام زيد"؛ لأنه يمنع تحقق الفرد بدون الطبيعة، فلا يرد أنه لم يسبق في ضمن الأمثلة إلا فرد الفاعل لا جنسه، وأيضا قد سبق المفعول في ضمن المثال في قوله: "ضرب غلامه زيدا"، وقد عرفت أن وجود الفرد بدون وجود الطبيعة ممتنع.

والمفعول المتقدم إلخ: وكذا المفعول المتقدم ذكره في ضمن الفاعل؛ لأن الفاعل مقابل للمفعول، وينتقل الذهن من أحد المتقابلين إلى الآخر، كانتقاله من الورد إلى البلبل وبالعكس مع أنهما متقابلان.

الأمر الدال عليهما: أي على الفاعلية والمفعولية، واعلم أن القرينة هي الأمر الدال على الشيء بلا وضع، لا الأمر الدال عليه بالوضع، لكن لما كان البحث ههنا عنهما فقال كذلك، فلا يجب بسبب وجود القرينة تقديم الفاعل في نحو: "أكرمت موسى حبلى" و"أكل الكمثرى يحيى". ولقائل أن يقول: لا بد أن يكون القرينة هي الأمر الدال على الشيء بالوضع لا بدونه؛ لأن القرينة مستعملة، والمستعمل أخص من الوضع، والأخص مستلزم للأعم، فتدبر. =

(١) هذا بيان لما يعرض بالفاعل، فيوجب تقديمه على المفعول بعد أن كان جائز التأخير عنه، و"لفظا" تمييز أي لفظ الإعراب لا تقديره. قوله: "فيهما" راجع إلى الفاعل المذكور صريحا والمفعول الذي دل عليه سياق الكلام في قوله: "والأصل أن يلي الفعل"، وما ذكره في توجيه تقدم ذكر المفعول ضعيف، فتدبر. (تاشكندي)

(٢) في قوله: "فمنه الفاعل". (ج)

(٣) لأن إحضار الفرد متضمن لإحضار جنسه. (عبد الغفور)

(٤) أي على هيئة الفاعلية والمفعولية.

(٥) إذ لا يقال: إن "ضرب" مثلا قرينة على الزمان الماضي وعلى الحدث. (علوي)

....

= قال الفاضل السم فيه: أنه إن أريد "لا بالوضع له" يلزم أن يكون اللفظ الدال على المعنى المجازي قرينة عليه، ولم يقل به أحد، وإن أريد "لا بالوضع له ولا بما يستلزم" يلزم أن لا يكون اللفظ قرينة لمعناه التضمني والالتزامي، مع أنه يكون اللفظ قرينة لهما، فالأولى أن يقال في تفسير القرينة: هي الأمر الدال على الشيء من غير الاستعمال فيه. هذا الكلام وقع من مولانا عصام الدين، وتبعه الفاضل السم إلا أن مولانا عص قال موضع قوله: "فالأولى": فالصواب أن يقال: هي الأمر الدال عليهما من غير الاستعمال فيهما.

واعلم أن حاصل كلامه أنه إن أريد أن القرينة هي الأمر الدال على الشيء لا بوضع ذلك الأمر له، فيلزم أن يكون اللفظ الدال على المعنى المجازي قرينة عليه كالأسد بالنسبة إلى الرجل الشجاع، وإن أريد به أنه لا بوضعه له ولا بوضعه شيئا يستلزم ذلك الأمر له، فيلزم حينئذ أن لا يكون اللفظ قرينة لمعناه التضمني والالتزامي. بيان الملازمة أن اللفظ يكون موضوعا للمعنى المطابقي، ولا يكون موضوعا للمعنى التضمني والالتزامي، والمعنى المطابقي يستلزم للمعنى التضمني والالتزامي استلزاما مغائرا لاستلزام الآخر، وحينئذ اندفع الإشكال بالمعنى المجازي؛ لأن لفظ الأسد مثلا وإن لم يكن موضوعا لمعناه المجازي، ولكنه موضوع لما يستلزمه، وهو الحيوان المفترس.

أقول: لقائل أن يقول: عند المحققين منهم أن في المجاز وضعا نوعيا، فيكون اللفظ موضوعا للمعنى المجازي بالوضع النوعي، فلم لا يجوز أن يكون المراد من قول الشارح : "لا بالوضع" أعم من الوضع النوعي والشخصي، فلا يلزم أن يكون اللفظ الدال على المعنى المجازي قرينة عليه؟ لا يقال: المتبادر من الوضع هو الوضع الشخصي، ويجب حمل الألفاظ في التعريفات على المتبادر بلا قرينة واضحة؛ لأنا نقول: لا نسلم أن يكون ذلك تعريفا، لم لا يجوز أن يكون بيان حكم من الأحكام أو تفسيرا له؟

ولقائل أن يقول: لم لا يجوز أن يكون المراد من قوله: "لا بالوضع" أن لا يكون للوضع دخل فيها، فحينئذ لا يرد الإشكال على اللفظ بالقياس إلى معناه المجازي؛ لأن للوضع دخلا فيه. وإن قلت: يلزم حينئذ أن لا يكون اللفظ قرينة لمعناه التضمني والالتزامي؛ لأن للوضع دخلا فيهما، قلت: لا نسلم ذلك؛ لأنهم صرحوا أن التضمن والالتزام قسمان للدلالة العقلية عند أرباب النحو، لا للدلالة اللفظية الوضعية، وهما قسمان للدلالة اللفظية الوضعية عند الميزانيين.

ثم أقول: ما ذكره الفاضل المذكور بقوله: "إن الأولى أن يقول بدل قوله: "لا بالوضع": لا بالاستعمال" مما فيه نظر؛ لأن هذا التبديل لإخراج اللفظ الدال على المعنى المجازي عن مفهوم القرينة، وإدخال اللفظ الدال على المعنى التضمني والالتزامي فيها، وكلاهما حاصل من قيد "بلا وضع"، أما الإدخال فلعدم الوضع في الدال عليهما، وأما خروج المجاز فلأنه إذا وجد استعمال اللفظ في المعنى المجازي كاستعمال لفظ الأسد في الرجل الشجاع، فلا شك أن الاستعمال أخص من الوضع، فإذا كان فيه الاستعمال فيكون فيه الوضع أيضا؛ لأن صدق الأخص يستلزم صدق الأعم.

ولقائل أن يقول: مفهوم القرينة يصدق على المهمل، وهو اللفظ الدال بلا وضع، فيلزم كون المهمل قرينة أيضا، إلا أن يقال: المعتبر في المهمل السلب الكلي أي لم يكن فيه وضع أصلا، بخلاف القرينة، فإن فيها وضعا في الجملة، كما أن "الحمام" في "رأيت الأسد في الحمام" قرينة على أن المراد من الأسد هو الرجل الشجاع، وفيه وضع نوعي.

فلا يرد[١] عليه أن ذكر الإعراب مستغنى عنه؛[٢] إذ القرينة شاملة له، ....
المصنف

إذ القرينة شاملة له: بناء على زعم أن القرينة هي الأمر الدال على الشيء مطلقا، سواء كان بالوضع أو لا. قيل: لو كان المراد من القرينة: "الأمر الدال على الشيء مطلقا" أيضا يصح، ولا يلزم الاستغناء عن الإعراب؛ فإن استغناء القيد الثاني عن الأول جائز؛ لأن التعميم بعد التخصيص شائع بينهم. ولقائل أن يقول: هذا غير نافع؛ لأنه لو قيل: إن المصنف لو قال: "إذا انتفت القرينة" بدون ذكر "الإعراب" لكان أنسب بالمتن للاختصار، إلا أن يقال: إنما يكون الاختصار مع رعاية حفظ التوضيح في الكلام. قال الشيخ الرضي: إن قوله: وجب تقديم الفاعل على المفعول بمعنى أن تقديم المفعول على مجرد الفاعل غير جائز للزوم الالتباس، لكن يجوز تقديمه على الفعل والفاعل، مثل: عيسى أكرم موسى؛ لعدم الالتباس حينئذ؛ لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل.

قال مولانا عص: إن كلام الشيخ الرضي مما لا يحتاج إليه؛ لأن تقديم المفعول على الفعل قرينة لكون المقدم عليه مفعولا؛ لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل، فهو خارج بقوله: "وإذا انتفى القرينة". أقول: كلمة "إذا" في قوله: "وإذا انتفى" يدل على الوقوع، فالمعنى: أن وقوع انتفاء الإعراب والقرينة ثابت عند تقدم الفاعل على المفعول في هذه الصورة، وأما عند تقدم المفعول على الفعل والفاعل لا يمكن انتفاء القرينة؛ لأن تقدم المفعول على الفعل قرينة لكون المقدم عليه مفعولا، فلا التباس حينئذ مع أن الكلام في الالتباس.

قال مولانا عص: إن الاعتراض بأن الإعراب مستغنى عنه؛ إذ القرينة شاملة له مع جوابه ليس بشيء؛ لأن القرينة هي الأمر الدال على تعين الشيء، أو تعين المحذوف، كدلالة الأكل في قوله: "أكل الكمثرى يحيى" على حركة الفتحة في "الكمثرى"، ولا يكون الإعراب دالا على ذلك التعين، فالامتياز بين القرينة والإعراب حاصل بدون القيد المذكور، وهو "لا بالوضع"، وبعبارة أخرى أن القرينة ما يدل على تعين المراد باللفظ، أو على تعين المحذوف، لا ما يدل على المعنى، فالمعنى: أنه إذا انتفى الإعراب لفظا، وانتفى قرينة الإعراب، فلم يعلم أن الإعراب الساقط ما هو؟ وحينئذ لا وجه لتوهم صحة الاكتفاء بانتفاء القرينة. =

(١) تقرير الورود: أن القرينة أعم من الإعراب؛ إذ هي شاملة له، وانتفاء الأعم يستلزم انتفاء الأخص، فلو قيل: إذا انتفى القرينة استغني عن ذكر الإعراب. وتقرير الجواب: أن الإعراب مؤول بالوضع، والقرينة ما لا يدل بالوضع، فلا يكون أعم، ويقال: لو قيل: "المراد بالقرينة قرينة الإعراب" يندفع ذلك الإيراد؛ إذ لا شبهة أن انتفاء قرينة الإعراب لا يستلزم انتفاء الإعراب. (نور الحق)

(٢) يعني أن ذكر الإعراب زائد غير محتاج إليه. فيه رد على الهندي حيث قال: وكان يكفيه أي المصنف أن يقول: "إذا انتفت القرينة"؛ إذ الإعراب من القرائن. اللهم إلا أن يقال: الإعراب موضوع للدلالة على الفاعل ونحوه، فلا يسمى قرينة، ولو سلم فالمراد تفصيل انتفاء القرينة وتحقيق مقام اللبس، لو قال: والأوضح أن يقول: إذا خيف اللبس يكفي لما عرفت. (محرم)

وهي إما لفظية(١) نحو: ضَرَبَتْ موسى حبلى، أو معنوية(٢) نحو: أكل الكمثرى يحيى. أو كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كـ"ضربتُ زيدا"، أو مستكنا(٣) كـ"زيد ضَرَبَ غلامَه" بشرط أن يكون المفعول متأخرا عن الفعل؛...................

= أقول: إن "الأكل" في قوله: "أكل الكمثرى يحيى" يدل على تعيين الشيء، وهو نفس الفاعل، ولا يحتاج إلى تعيينه أولا بالحركة ثم دلالة الحركة على الفاعلية أو المفعولية، أي لا يحتاج إلى الواسطة، فإذا عرفت ذلك علمت أن القيد المذكور في تعريفها، وهو قوله: "لا بالوضع"، ليمتاز القرينة عن الإعراب، لا يقال: لا بد من اعتبار شيء آخر حتى يجب تقديم الفاعل، وهو أن لا يكون للفاعل تابع مثل: "أكرم موسى الفاضلُ عيسى الفاضلَ" برفع "الفاضل" في الأول ونصبه في الثاني، فلو قدم "عيسى" عليه أيضا يعلم أن الفاعل ماذا، بقرينة إعراب الرافع؛ لأنا نقول: هو خارج بقوله: "والقرينة" فإن إعراب الصفة قرينة لفظية لا معنوية.

ضربت إلخ: فإن تاء التأنيث موضوعة للتأنيث، فهي تدل على كون الفاعل مؤنثا، والألف في "الحبلى" للتأنيث، فالقرينة لفظية، بخلاف "أكل الكمثرى يحيى"؛ فإن القرينة فيه معنى الأكل لا لفظه، فالقرينة فيه معنوية.

متصلا بالفعل: والمراد من الاتصال معناه الاصطلاحي - وهو كون الضمير مما لا يستقل في التلفظ - لا معناه اللغوي، والمراد من الفعل إما الفعل اللغوي، فيشتمل شبه الفعل، أو المراد الفعل الاصطلاحي، لكنه ذكر الأصل وترك الفرع بالمقايسة، أو المراد من الفعل العامل كما في تنازع الفعلين، فلا يرد حينئذ ما قال الفاضل السم: من أن ذكر قوله: "بالفعل" يدل على أن الشارح حمل المتصل على معناه اللغوي، كما ذكر مولانا عصام الدين أن قوله: "متصلا" يطلب صلة على تقدير أن يراد منه المعنى اللغوي لا الاصطلاحي، فلا فائدة في قوله: "بالفعل"، بل يتوهم اختصاص الحكم بفاعل الفعل، وليس كذلك؛ لجريانه في "رويد زيدا" مثلا، فيلزم خروج صورة اتصال شبه الفعل وأسماء الأفعال، مع أنه أيضا مما يجب تقديمه، فالأولى ترك قوله: "بالفعل" وحمل المضمر المتصل على المضمر المتصل اصطلاحا، وهو يتناول الضمير المتصل شبه الفعل وأسماء الأفعال أيضا.

بشرط إلخ: لا يقال: لا يحتاج إلى هذا الشرط؛ لأن تقديم المفعول على الفعل قرينة على كون المتقدم عليه مفعولا؛ لامتناع تقدم الفاعل على الفعل؛ لأنا نقول: هذا إنما يصح إذا كان الكلام في الالتباس، وليس كذلك، بل الكلام في تقديم الفاعل عند كونه مضمرا متصلا. قيل: ينبغي أن يذكر هذا الشرط فيما إذا انتفى الإعراب =

(١) أي تكون معروفة بالتلفظ، وهو اتصال علامة الفاعل بالفعل كتاء التأنيث، نحو: ضربت موسى حبلى. (محرم)

(٢) يعني تعرف بملاحظة من غير مدخل اللفظ فيها، مثل: استخلف المرتضى المصطفى عليه السلام، ونحو: "أكل الكمثرى يحيى"؛ لأن أحدهما لم يصلح للفاعل. (محرم)

(٣) لا يخفى أن الكلام في بيان عارض يوجب تقديم الفاعل بعد أن صلح للتأخير، والمستكن ليس كذلك. (ج)

لئلا ينتقض بمثل: زيدا ضربتُ، أو وقع مفعوله أي **مفعول الفاعل** بعد "إلا" **بشرط توسطها** بينهما في صورتي التقديم **والتأخير**، نحو: ما ضرب زيد إلا عمرا، **أو بعد معناها**، نحو: إنما ضرب زيد عمرا، وجب تقديمه[1] أي تقديم الفاعل على المفعول **في جميع هذه الصور**،[2] ....

بين الفاعل والمفعول

= فيهما لفظا، مثل: أكرم موسى عيسى؛ فإنه إذا قيل: "عيسى أكرم موسى" لا يجب تقديم الفاعل عليه. وأجيب بأن انتفاء القرينة عند تقديم المفعول على الفعل مع انتفاء الإعراب غير متصور؛ لأن القرينة حينئذ تقديمه عليه؛ لامتناع تقديم الفاعل عليه، فالمتقدم عليه لا يكون إلا مفعولا، وأجيب أيضا بأنه لا يصح التركيب المذكور، وهو قولنا: عيسى أكرم موسى؛ لالتباس المفعول بالمبتدأ بأن كان "عيسى" مبتدأ وما بعده خبره.

لئلا ينتقض إلخ: فإن الفاعل فيه مضمر متصل مع عدم تقديمه على المفعول؛ لأنه لا يصح تقديمه على الفعل. **مفعول الفاعل**: أي مفعول فعل يتعلق ذلك الفعل بالفاعل، أو المراد من المفعول معناه اللغوي، فيصح إضافة المفعول إلى الفاعل. **بشرط توسطها إلخ**: لأنه لو قيل: "ما ضرب إلا زيد عمروا" يلزم الفاصلة بين المستثنى وبين آلة الاستثناء، وهو باطل. رد بأنه جاز تقديم المفعول على الفاعل مع "إلا"، مثل: ما ضرب إلا عمرا زيد، ولا ينقلب الحصر أيضا كما سنذكره.

والتأخير: أي تأخير الفاعل؛ فإن تقديمه يتضمن تأخير المفعول. **أو بعد معناها**: قيل: لو قال: بعد "إلا" أو "إنما" لكان أخصر، وأجيب بأن لو قال كذلك يكون القول كاذبا؛ لأنه ليس بعده، بل يكون بعد "إنما" الفعل، مثل: إنما ضرب إلخ؛ لأن "إنما" يتضمن شيئين، أحدهما: لفظة "ما"، وثانيهما: معنى "إلا"، فلا يكون المفعول بعد لفظة "ما"، فلا يكون بعد "إنما" أيضا، ولكنه يكون بعد معناها لا محالة.

في جميع هذه الصور: وإيراده ليس لأجل أن الجملة الجزائية - وهي قوله: "وجب تقديمه" - غير تامة، فيتم بضم قوله: "في جميع هذه الصور"، بل إيراده لأنه لما وقع بُعد بين الشرط والجزاء فأورده لإظهار المراد؛ فإن المراد هو تعلق الوجوب إلى جميع هذه الصور، لا إلى بعض منها، وهو محل التوهم، أو نقول: المقصود من إيراده بيان هذه الصور على سبيل الإجمال؛ ليستدل على كل منها بالتفصيل بقوله: "أما في صورة انتفاء الإعراب إلخ".

---

(١) جزاء لقوله: "انتفى" أو "كان" أو "وقع"، وأياما كان فجزاء الباقية محذوف، أما كونه جزاء الأول فلأصالته وتقدمه، وأما الثاني فلقربه. (محرم)

(٢) إنما قال ذلك وإن كان يغني عنه؛ ليتفرع عليه التفصيل بقوله: "أما في إلخ". (علوي)

أما في صورة انتفاء الإعراب فيهما والقرينةِ فللتحرز[١] عن الالتباس،[٢] وأما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا **فلمنافاة** الاتصال[٣] الانفصال،[٤] وأما في صورة وقوع المفعول بعد "إلا"، لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير، فلئلا ينقلب الحصر المطلوب؛ فإن المفهوم من قوله: "ما ضرب زيد إلا عمرا" **انحصار ضاربية** زيد في عمرو، مع جواز أن يكون عمرو[٥] مضروبا لشخص آخر، ....

أي تقديم الفاعل وتأخيره

فلمنافاة إلخ: قالوا: لأنه يلزم خلاف الفرض؛ لأنه فرض كونه متصلا به. ولقائل أن يقول: هذا لو صح، فإذا فرض اتصال "زيد" به في قولنا: "ضرب زيد عمروا" يجب أن لا يتقدم المفعول عليه؛ لأنه خلاف الفرض، فالأولى أن يقال: لأجل أنه يلزم خلاف المقرر؛ لأنه لو قدم عليه يلزم انفصال الضمير، وهو خلاف المقرر، ويمكن حمل عبارته على هذا المعنى، ويمكن أن يراد من الفرض الواقع في كلام مجد المحشي هو الفرض المطابق للواقع، فلا إشكال حينئذ، وقيل: إنما وجب التقديم في هذه الصورة؛ لأنه كالجزء من الفعل، ويمتنع وقوع كلمة بين أجزاء الكلمة.

انحصار ضاربية إلخ: قال المجد المحشي مولانا عبد: هذا إنما يصح إذا كان الفاعل من الأمور الخاصة كزيد مثلا، وأما إذا كان من الأمور العامة فلا، مثل: "ما ضرب أحد إلا زيدا"، فلا يجوز حينئذ أن يكون زيد مضروبا لشخص آخر؛ لعدم وجود فاعل آخر حتى يكون زيد مضروبا له؛ لأن جميع الفواعل مندرج تحت "أحد"، فلو قيل: ما ضرب زيدا إلا أحد لا ينقلب الحصر.

قال مولانا عص على مجد المحشي: إن المراد إما أن جميع الأحد ضرب زيدا، أي ما ضرب أحد أحدا إلا جميع أحد ضرب زيدا، والمقصود أنه ضرب جماعة مخصوصة له، أي ما ضرب أحد من الجماعة المخصوصة أحدا إلا زيدا، فإن كان الأول فيكون التركيب كاذبا، وإن كان الثاني فيكون الفاعل حينئذ من الأمور الخاصة. =

---

(١) يعني لو لم يجب تقديمه عليه فيهما لم يعلم يقينا أن الفاعل هو الأول؛ لكون التقدم أصلا، أو الثاني لجواز التأخير أيضا، فلدفع هذا الالتباس وجب تقديمه. (محرم)

(٢) المخل بالمقصود مع رعاية النظم الطبعي. (عبد الغفور)

(٣) يعني لو أخر يلزم الفصل عن الفعل مع كونه متصلا وكالتتمة.

(٤) أي يلزم في التأخير انفصال الضمير، وهو خلاف ما فرضناه.

(٥) هذا ظاهر في المثال المذكور ونظائره مما كان الفاعل خاصا، أما إذا كان عاما فلا، كقولك: "ما ضرب أحد إلا زيدا"؛ وذلك لأنه لم يبق أحد حتى يصح أن يكون زيد مضروبا له. (عبد الغفور)

والمفهوم من قوله: "ما ضرب عمرا إلا زيد" انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز أن يكون زيد ضاربا لشخص آخر،..

= أقول: الجواب عنه بأن يحمل التركيب على معناه الأول؛ لأنه منع أن يحمل الكلام على غير ظاهره، وما ذكره من الكذب مدفوع؛ لأن المراد من قوله: "فإن المفهوم من قولنا إلخ": أن التركيب كان دالا على انحصار الضاربية وعدم انحصار المضروبية، فالتركيب المذكور يدل على ذلك، مع قطع النظر عن الخارج ونفس الأمر، وعدم دلالته على ذلك إنما يكون لخصوصية المادة، فحينئذ لا يرد ما ذكره مولانا عبد، وما ذكره مولانا عص أيضا كما لا يخفى على المتأمل.

أقول: لا يقال: إن ما ذكره مولانا عبد جاز أن يكون تحقيقا لكلام الشارح لا اعتراضا عليه، ومآله يرجع إلى جواب سؤال مقدر بأن ما ذكره الشارح بقوله: "فإن المفهوم من قولنا إلخ" ينتقض بقولنا: "ما ضرب أحد إلا زيدا"؛ لعدم الحصر المذكور فيه، فما ذكره مولانا عبد الرحمن جواب عنه، وحاصله: أن الحصر المذكور فيما إذا كان الفاعل خاصا، وأما إذا كان عاما فلا يكون الحصر المذكور فيه؛ لأنا نقول: على هذا التقدير يلزم أن لا يجب تقديم الفاعل على المفعول فيما إذا كان الفاعل من الأمور العامة، واللازم باطل، وإليه يشير كلام المصنف.

ثم أقول: إن المطلوب مختلف باعتبار اختلاف التراكيب، فالحصر المطلوب في قولنا: "ما ضرب زيد إلا عمرا" ما ذكره الشارح، والحصر المطلوب في قولنا: "ما ضرب أحد إلا زيدا" هو ضاربية أحد في زيد مع عدم جواز ضاربيته لغير زيد، ولو قدم المفعول ينقلب هذا الحصر؛ لأنه يفهم من قولنا: "ما ضرب زيدا إلا أحد" انحصار مضروبية زيد في "أحد" مع جواز ضاربية أحد لغير زيد. فينقلب الحصر المطلوب منه، ويمكن حمل كلام الشارح على هذا المعنى، فذكر قوله: "فإن المفهوم من قولنا إلخ" على سبيل التمثيل، فإذا كان كذلك فلا يرد ما ذكره مولانا عبد.

ثم المراد من قوله: "فإن المفهوم من قولنا إلخ" هو من مثل قولنا، أو من قولنا ومثله، قيل: إذا كان الفاعل من الأمور الخاصة أيضا لا يصح الحصر المذكور، كقولنا: "ما خلق الله على أحسن الصور إلا يوسف"؛ فإن يوسف لا يكون مخلوقا لآخر، وأجيب بأن المراد أن التركيب كان دالا على انحصار الضاربية وعدم انحصار المضروبية بمجرد النظر إلى المفهوم مع قطع النظر عن الخارج، فالتركيب المذكور يدل على ذلك، ولكن عدم الجواز إنما يكون في نفس الأمر. ولا يخفى عليك لو قيل: إن قاعدة البلغاء ونكاتهم مختصة بالتراكيب الصادقة، ولا يوجد في كلام البلغاء تركيب صادق مع كون الفاعل أو المفعول عاما غالبا وإن كان موجودا مع قلة، ولا يلتفتون إلى التراكيب الكواذب، فحينئذ لا يجوز إجراء القاعدة المذكورة على قولنا: "ما ضرب أحد إلا زيدا"؛ لأنه كاذب، فلا يرد ما ذكره مولانا عبد، فتأمل.

فلو انقلب أحدهما بالآخر[١] لانقلب الحصر المطلوب.

وإنما قلنا: بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير؛ لأنه لو قدم المفعول على الفاعل مع إلا،[٢] فيقال: ما ضرب إلا عمرا زيد،[٣] فالظاهر أن معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو؛ إذ الحصر إنما هو في ما يلي "إلا"، فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل، لكن لم يستحسنه بعضهم؛ لأنه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها.[٤]

ما يلي إلا: فيكون الحصر في عمرو في المثال المذكور، فالمقصود منه انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز أن يكون عمرو مضروبا لشخص آخر.

بعضهم: وهذا البعض هو الأخفش وعبد القاهر والسكاكي، ولم يجوزه جمهور النحاة؛ لأنه لا يجوز أن يكون ما بعد المستثنى بـ"إلا" معمولا لما قبلها، فما بعده في المثال المذكور هو "زيد"، والمستثنى بـ"إلا" هو "عمرا". فالشارح حمل كلامه على مذهب هذا البعض؛ لأنه جوزه ولكنه لم يستحسنه، أو حمل كلامه على ما هو المتفق عليه؛ لأن أكثرهم لم يجوزوه، والبعض المذكور لم يستحسنه كما عرفت، فعدم الاستحسان متفق عليه.

قصر الصفة إلخ: لأن المقصود قصر ضاربية زيد في عمرو، وضاربيته لا تتم إلا بعد ذكر "زيد" مع أن القصر متحقق قبل ذكره، ومعنى تمام الصفة أنها نسبت إلى موصوفها.

---

(١) بتقديم المفعول على الفاعل في الصورة الأولى، وتقديم الفاعل على المفعول في الصورة الثانية. "انقلب الحصر المطلوب"؛ لأن تغيير التركيب يستلزم تغيير المعنى؛ لأن المعنى مستفاد من التركيب، فوجب تقديم الفاعل على المفعول في الصورة الأولى، والمفعول على الفاعل في الصورة الثانية؛ لئلا ينقلب الحصر المطلوب في كل واحد منهما. (محرم)

(٢) كما ذهب إليه السكاكي وجماعة من النحويين، أما عند أكثرهم فلا يجوز؛ لأنهم لم يجوزوا أن يعمل ما قبل "إلا" فيما بعد المستثنى بها، إلا أن يكون تابعا له، أو معمولا بغير عامله، أو مستثنى منه، فكأنه - قدس سره - حمل كلامه على ما هو المتفق عليه، أو مال إلى ما ذهب إليه الجماعة. (عبد الغفور)

(٣) تحصل فيه معنيان: الظاهر وغير الظاهر، ففصل الشارح بذين المعنيين، فقال: فالظاهر أن معناه إلخ. (محرم)

(٤) إذ المقصود في "ما ضرب إلا عمرا زيد" هو الضرب الصادر عن زيد لا مطلق الضرب، وفي "ما ضرب إلا زيد عمرا" هو الضرب الواقع على عمرو لا المطلق. (جم)

وإنما قلنا: "الظاهر أن معناه كذا"؛ لاحتمال[1] **أن يكون معناه**: ما ضرب أحدا أحد إلا عمراً زيد، فيفيد **انحصار صفة** كل واحد منهما في الآخر، وهو أيضا خلاف المقصود، وأما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى "إلا"؛ لأن الحصر ههنا في الجزء الأخير، فلو أخر الفاعل لانقلب المعنى قطعا.

الفاعل

وإذا اتصل به[2] أي بالفاعل ضمير مفعول نحو: ضرب زيدا غلامه، أو وقع أي الفاعل بعد "إلا" **المتوسطة** بينهما في صورتي التقديم والتأخير نحو: ما ضرب عمرا إلا زيد، وفائدة هذا القيد **مثل ما عرفت** آنفا، أو وقع الفاعل بعد معناها أي معنى "إلا"، نحو: إنما ضرب عمرا زيد، ....

تقديم المفعول وتأخيره

أن يكون معناه: أي معنى "ما ضرب إلا عمرا زيد" ما ضرب أحدا أحد إلخ، فيكون المستثنى مفرغا، والمستثنى منه فيه متعدد كما يكون المستثنى أيضا متعددا فيه، فيكون حينئذ زيد ضاربا لعمرو فقط، ولا يكون عمرو مضروبا لآخر بدليل قوله: "ما ضرب أحدا أحد". ثم اعلم أن قوله: "لاحتمال أن يكون إلخ" ليس دليلا للظهور الذي ادعاه الشارح، بل هو بيان الاحتمال الذي يستدعيه الظهور الذي ادعاه، ودليل الظهور هو البداهة؛ لأن استفادة المعنى المذكور من التركيب المذكور بديهي لا يحتاج إلى دليل، فلا يرد أن الدليل لا يثبت الدعوى الذي هو الظهور.

انحصار صفة إلخ: أي صفة الضاربية والمضروبية، يعني يكون الحصر حينئذ في كليهما مع أن المقصود الحصر في أحدهما. **المتوسطة إلخ**: ولم يقل: "بشرط توسطها" كما قال فيما سبق؛ للتفنن في العبارة.

مثل ما عرفت: من أنه لو قدم مع "إلا" لا يجب تقديم المفعول.

---

(١) كما ذهب إليه جماعة من النحويين، أما عند أكثرهم فلا يجوز استثناء شيئين بأداة واحدة بلا عطف. (عبد الغفور)

(٢) وكذا إذا اتصل بصلة أو صفة ضمير المفعول عند من لم يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بالأجنبي نحو: ضرب زيدا الذي ضرب غلامه، وأكرم هندا رجل ضرب غلامها. (عبد الغفور)

أو اتصل مفعوله به بأن يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو أي الفاعل غير ضمير متصل به، نحو: ضربك زيد، وجب تأخيره أي تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور، أما في صورة اتصال ضمير المفعول به؛ لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة، وأما في صورة وقوعه بعد "إلا" أو معناها؛ لئلا ينقلب الحصر المطلوب، وأما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا، والفاعل غير متصل؛ لمنافاة الاتصال الانفصال بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل، بخلاف ما إذا كان الفاعل أيضا ضميرا متصلا؛ فإنه حينئذ يجب تقديم الفاعل[١] نحو: ضربتُك.

مفعوله به: أي مفعـــول الفاعل به، وإضافته إلى الفاعل مثل إضافة الفاعل إليه، كما وقع في تعريف مفعول ما لم يسم فاعله، فالمراد: مفعول فعل يتعلق ذلك الفعل إلى الفاعل، أو المراد من المفعول معناه اللغوي، ويجوز إرجاع الضمير إلى الفعل أيضا. **غير ضمير متصل به**: بأن لا يكون ضميرا، أو كان ضميرا ولكن لم يكن متصلا به بل بالمفعول، أو كان ضميرا منفصلا؛ لأنه لو كان متصلا حكمه ما مر من وجوب تقديم الفاعل؛ لأن الفاعل إذا كان ضميرا متصـــلا به يجب تقديمه على المفعول، سواء كان المفعول متصـــلا أو لا، فلا يرد حينئذ ما قيل: لا يحتاج إلى قوله: "وهو غير متصل" بعد ما قال: "أو اتصل مفعوله"، ولا يرد أيضا أن في نحو: "زيد ضربك" يكون المفعول فيه ضميرا متصلا بالفعل مع أنه يجب تقديم الفاعل فيه. وذلك لأنه خارج بقوله: "وهو غير متصل به"؛ لأن الضمير المستتر فيه فاعل متصل بالفعل.

وجب تأخيره: و لم يقل: "وجب تقديمه" أي تقديم المفعول؛ لأن الكلام في الفاعل، فينبغي أن يثبت الأحوال له، وفيه ما مر في قوله: "وجب تقديمه". **لمنافاة الاتصال إلخ**: والحاصل أن المفعول متصل بالفعل في اللفظ لا في المعنى، بخلاف الفاعل المتصل به؛ فإنه متصل في اللفظ والمعنى. ولهذا لا يلزم توالي أربع حركات في "ضربك"، بخلاف ما إذا قيل: "ضربت" بالحركات الأربعة، فإذا كان المفعول متصلا به في اللفظ فهذا الاتصال أيضا ينافي توسط الفاعل الغير المتصل به بين الفعل والمفعول المتصل به، وأما إذا كان الفاعل ضميرا متصلا يجب تقديمه، سواء كان المفعول متصلا أم لا، ولهذا قال: وهو غير متصل؛ لأنه لو كان متصلا فحكمه ما مر من وجوب تقديمه على المفعول، ولهذا أيضا لم يقل فيما سبق: إذا كان الفاعل مضمرا متصلا والمفعول غير متصل؛ فإن المفعول سواء كان متصلا أو غير متصل يجب تقديم الفاعل عليه.

---

(١) لأنه الأصل ولا يوجب العدول. (عل)

وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام[١] **قرينة**[٢] دالة على تعيين المحذوف جوازا أي **حذفا جائزا** في مثل: "زيد" أي فيما كان جوابا لسؤال محقَّق لمن قال: من قام؟ سائلا عمن يقوم به القيام، فيجوز أن تقول: "زيد" بحذف "قام" أي قام زيد، ويجوز أن تقول: "قام زيد" بذكره. وإنما قدر[٣] الفعل دون الخبر؛ ....
أي زيد قام

وقد يحذف: وكلمة "قد" تفيد التقليل، وحذف الفعل يكون قليلا؛ لأنه على خلاف الأصل، ومع قلته لا يصح إلا عند وجود قرينة لفظية أو معنوية له دلالة على تعيين المحذوف.

الرافع للفاعل: أشار به إلى جواب سؤال تقريره: أن البحث عن الفاعل يقتضي بيان أحوال الفاعل مع أن حذف الفعل من أحوال الفعل؟ تقرير الجواب: أن حذف الفعل وإن كان من أحوال الفعل ظاهرا، ولكنه من أحوال الفاعل مآلا؛ لأن حذف الفعل من حيث إنه رافع للفاعل فهو من أحوال الفاعل، بمعنى أن البحث عنه يرجع إلى البحث عن الفاعل بأن الفاعل إما فاعل يحذف فعله جوازا، وإما فاعل يحذف فعله وجوبا.

لقيام قرينة: أي وقت قيام قرينة بجعل اللام للتوقيت لا للأجل والعلية؛ لأن قيام القرينة شرط لا علة؛ فإن العلة تنافي جواز الحذف؛ لأنها تقتضي وجوبه. وإن قلت: المنافاة بين العلة المستلزمة والجواز، لا بين العلة المصححة والجواز، فلا حاجة حينئذ إلى جعل اللام للتوقيت، قلنا: نعم، إلا أن المتبادر من العلة المستلزمة، فينبغي أن يجعل اللام للتوقيت. ولقائل أن يقول: إن القرينة علة مصححة للحذف فلا يحتاج إلى قوله: "جوازا"، إلا أن يقال: إيراده للتوضيح والتصريح بما علم ضمنا، واختيارهم الاختصار في المتن بشرط حصول التوضيح، أو يقال: إيراده لرعاية المقابلة بقوله: "وجوبا". **حذفا جائزا**: أشار به إلى أن المصدر بمعنى اسم الفاعل وصفة للمصدر المحذوف، ويحتمل أن يكون تمييزا أيضا.

---

(١) اللام للوقت لا للأجل؛ لأن قيام القرينة مصحح لا باعث. (عبد الغفور)

(٢) مقام الفعل في الدلالة على ما هو المرام. (عبد الغفور)

(٣) جواب سؤال، وهو أن يقال: لِمَ لم يجعل من باب تقدير الخبر بتقدير: "زيد قام"؛ ليكون جملة اسمية، فيطابق الجواب السؤال، وهو "من قام"؛ لأنه جملة اسمية أيضا. وتقرير الجواب: أنه لم يجعل منه لأجل المانع، وهو كثرة الحذف، وتقليل الحذف أولى وإن كان الحذف خلاف الأصل، وأجيب عنه أيضا بأن "من قام" جملة اسمية صورة، فعلية حقيقة؛ لأن الاستفهام بالفعل أولى، لكنه لما أريد الاختصار، ودل بكلمة واحدة على ذات الفاعل =

لأن تقديرِ الخبر يوجب حذف الجملة وتقديرَ الفعل حذفَ أحد جزئيها، والتقليل في الحذف أولى. وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر،(١) ....

لأن تقدير الخبر إلخ: ونوقش على جوابه بوجهين، الأول: أن السائل يعلم الفعل - وهو قيام زيد - فالقيام معلوم عنده بقرينة السؤال، فالمجهول عنده من يقوم به القيام، ولهذا يسأل عنه، فينبغي أن يقدم ما هو مجهول، فالجواب بأن يقال: زيد قام. والثاني: أن السؤال جملة اسمية، فينبغي أن يكون الجواب أيضا كذلك؛ ليطابق مع السؤال، وأجيب عن الأول بأن مناط القاعدة الجزء الأخير كما قالوا، فينبغي أن يتأخر "زيد" بأن يجعل جزءا آخر، ويمكن الجواب أيضا بأن الجواب المطابق أن يكون من يقوم به القيام هو الفاعل لا المبتدأ؛ لأن حمل الشيء على المبتدأ إنما يكون مقصودا في الجملة الاسمية لا الفعلية مع أن السؤال جملة فعلية مآلا؛ لأن "من قام" في قوة "أقام زيد أم عمرو" إلى غير ذلك.

وأجيب عن الثاني بأن السؤال أيضا جملة فعلية؛ لأن "من قام" في قوة "أقام زيد أم عمرو" إلى غير ذلك، ولكن السؤال عن كل واحد واحد متعسر، فسأل عنه في ضمن المفهوم الكلي فيقال: "من قام"، ففي الجواب روعي المطابقة حقيقة لا صورة؛ تنبيها على أصل السؤال، وإذا عرفت ذلك فلا يرد ما ذكره مولانا عص حيث قال: في قوله: "لأن تقدير الخبر إلخ" بحث، وهو أن في حذف الخبر مناسبة بين السؤال والجواب، وفي حذف الفعل تقليل الحذف، والثاني لا يعارض الأول فضلا أن يرجح عليه، ألا ترى أنهم يرجحون رعاية المناسبة على رعاية السلامة عن الحذف في باب الإضمار على شريطة التفسير. لا يقال: "أقام زيد" ليس جملة فعلية؛ لأن الجزء الأول همزة الاستفهام، فالجزء الأول حرف لا فعل؛ لأنا نقول: همزة الاستفهام حرف، والحرف لا يقع جزء الجملة، فهي لا تخرج الجملة الفعلية عن الفعلية. لا يقال: لم لا يجوز أن يكون تقدير "من قام": "أزيد قام أم عمرو قام" إلى غير ذلك، لا "أقام زيد أو أقام عمرو" لأنا نقول: الاستفهام بالفعل أولى من الاستفهام بالاسم.

= ومعنى الاستفهام، انقلب الجملة اسمية، ففي الجواب روعي التنبيه على أصل السؤال، وقد حقق المجيب هذا المعنى - كما ينبغي - في حاشية "شرح تلخيص المفتاح"، وقيل: لو قدر كذلك يطابق السؤال صورة ولا يطابق معنى؛ لأن "من قام" سؤال عن الفاعل من غير تردد في الحكم، و"زيد قام" يفيد تقوي الحكم وتكرر الإسناد. (علوي)

(١) فظهر الفرق بين المثالين، وأيضا الأول في سعة الكلام والثاني في تضييقه، وفيه إشارة إلى أنه لا ينقلب لضرورة الشعر الحذف الجائز واجبا، وبه يظهر أن الحذف في كلام الأديب البليغ واقع، فالأول لمجرد التمثيل والثاني للاستشهاد. (تاشكندي)

نحو قول الشاعر[١] في مرثية يزيد بن نهشل: لِيُبْكَ على البناء للمفعول يزيدُ مرفوع على أنه مفعول ما لم يسم فاعله ضارعٌ أي عاجز ذليل، وهو فاعل الفعل المحذوف، أي يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر،[٢] وهو "من يبكيه"، وأما على رواية "لِيَبْكِ[٣] يزيد" على البناء للفاعل ونصب "يزيد" فليس مما نحن فيه، ....
هذا القول

يزيد: أي على يزيد؛ لأن البكاء يتعدى بـ"على"، لكنها حذفت؛ لكثرة الاستعمال.

وأما على رواية إلخ: ولا يخفى أنه على تقدير البناء للفاعل تقديم المفعول إما لوزن الشعر أو للاهتمام بشأن يزيد؛ لأن الكلام فيه، وأما عدم كونه مما نحن فيه؛ لأنه لا يكون جوابا للسؤال المقدر حينئذ؛ لعدم محل السؤال حينئذ؛ لأن الفعل لا يتم بدون الفاعل؛ لأن مفهومه يستدعي الفاعل فهو كالجزء، فالسؤال حينئذ يكون بعد ما تم الفعل به، فيكون فعله مذكورا حينئذ، بخلاف ما إذا كان على البناء للمفعول؛ لأن مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل ليتم الكلام معه، فيكون للسؤال محل حينئذ.

ونقلوا عن العارف الرومي - قدس سره - أنه على تقدير بناء المفعول أيضا ليس مما نحن فيه؛ لأنه يحتمل أن يكون قوله: "ضارع" مفعول ما لم يسم فاعله لقوله: "ليبك"، وقوله: "يزيد" منادى حذف حرف النداء عنه أي يا يزيد، والجملة الندائية معترضة. وذلك لأن المناسب للمقام أن يدعى أن الضارع والمختبط لما وقعا في شدة ونقمة بسبب موتك يا يزيد، ناسب أن يبكى عليهما دونك؛ لأنك في رخاء ونعمة.

أقول: كلام مولانا الرومي حسن، ولكنه غير مضر للمقصود؛ لأن المقصود هو التمثيل، وهو حاصل بجعله مبنيا للمفعول، وذلك لأن قوله: "فليس مما نحن فيه" سلب كلي، ونقيضه الإيجاب الجزئي، لا السلب الجزئي، =

(١) هو ضرار بن نهشل، على ما وقع في "المطول"، وفي "الرضي": البيت لحارث بن نهشل، وفي "المنهل": قول أم ضرار بن نهشل. (جم)

(٢) المدلول عليه بلفظ المبني للمفعول.

(٣) على البناء للفاعل فليس مما نحن فيه، وعلى البناء للمفعول أيضا لو جعل "يزيد" منادى حذف حرف ندائه، وجعل "ضارع" مفعول ما لم يسم فاعله لـ"يبك" لا يكون مما نحن فيه، نقل هذا التوجيه عن المولى جلال الدين الرومي قدس سره. فإن قلت: إذا ذكر الفعل يخرج الشعر عن الوزن، فكان واجب الحذف، فلا يكون مثال الحذف بطريق الجواز، قلت: التمثيل باعتبار أنه كلام فصيح مع قطع النظر عن كونه شعرا، فتأمل. (عصمت)

لخصومة(١) **متعلق بـ"ضارع"**(٢) أي يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء؛(٣) لأنه كان **ظهيرا** للعجزة والأذلاء. وآخر البيت:

ومختبط مما تطيح الطوائح

والمختبط: **السائل من غير وسيلة**،(٤)..

= وعلى البناء للمفعول مما نحن فيه في الجملة، فيصح جعله للتمثيل، بخلاف ما إذا كان مبنيا للفاعل. وقوله: "ليبك" أمر الغائب معتل الآخر. ويحتمل أن يكون "يزيد" مفعول ما لم يسم فاعله، وقوله: "ضارع" منادى حذف النداء عنه، وقيل: يحتمل أن يكون "ضارع" بدل الغلط من قوله: "يزيد".

متعلق بضارع: مع أنه لم يعتمد على شيء؛ لأن الجار والمجرور من الظروف، ويكتفي فيها رائحة من الفعل، فلا يرد أن شبه الفعل يعمل عمل فعله إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، وليس فيه من الشروط المذكورة في بحث اسم الفاعل، وإنما لم يجعل متعلقا بـــ"يبكيه" المقدر؛ لأن هذا البكاء يكون بكاء لفوت "يزيد"، لا بكاء الخصومة، فلو كان متعلقا بـــ"يبكي" المقدر يلزم أن يكون علة البكاء خصومة الباكي، وهو "ضارع"، ويكون ذات الباكي منظورا وملحوظا بالذات، وذات المبكي منظورا وملحوظا بالتبع، بخلاف ما إذا كان متعلقا بـــ"ضارع"؛ فإنه حينئذ يكون ذات يزيد منظورا وملحوظا بالذات.

ظهيرا: يعني پشت پناه، وهو علة البكاء لـــ"ضارع" بسبب فوته.

السائل إلخ: وقيل: السائل في الليل؛ لأنه يمنعه الحياء من السؤال في اليوم.

(١) أي لعجزه عن خصومة الخصماء.

(٢) إما بتقدير الموصوف أي شخص ضارع، فيعتمد على الموصوف ويعمل في المعمول، ونقول: الظرف يكفيه رائحة من الفعل، فلا حاجة إلى الاعتماد، ويحتمل أن يكون متعلقا بـــ"يبكي" المقدر، لكنه ليس بقوي من جهة المعنى كما صرح به العلامة التفتازاني. (تاشكندي)

(٣) فيه إشارة إلى أن اسم الفاعل العامل في حكم المضارع، وإلى اعتماده على الموصول المقدر، وإلى حذف المضاف في قوله: "لخصومة"، وإلى أن الخصومة لكونها اسم جنس في معنى الجمع؛ لأن الجنس يشمل الأفراد وإن كان على سبيل البدل، واللام في قوله: "لأنه" تعليل لكون البكاء مخصوصا بالعاجز والذليل؛ لأن الجواب عن السؤال يشعر بالخصوص. (محرم)

(٤) أي من غير علقة وسابقة. (عبد الغفور)

والإطاحة: الإهلاك، و"الطوائح": جمع مطيحة **على غير القياس، كلواقح** جمع ملقحة، **و"مما" يتعلق بـ"مختبط"**،(١) و"ما" **مصدرية**، يعني: ويبكيه أيضا من يسأل أي لفظ مما
بغير وسيلة من أجل إهلاك المهلكات **ماله، وما يتوسل به** إلى تحصيل المال؛ لأنه كان معطيَ السائلين بغير وسيلة. وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل **لقرينة** دالة على تعيينه أي لقيام قرينة

على غير القياس: والقياس جمعها على "مطيحات". **كلواقح إلخ**: من الإلقاح آبستن كردن، والقياس جمعها على "ملقحات". **ومما يتعلق بمختبط**: قال - قدس سره - في "الحاشية": وتعلقه بـ"يبكيه" المقدر مما يأباه سليقة الشعر؛ لأنه لما بين سبب الضراعة ناسب أن يبين سبب الاختباط أيضا.
مصدرية: ويحتمل أن تكون موصولة، ولكن لا بد حينئذ من القول بحذف العائد في "تطيح".
ماله: جاز جعل "ما" موصولة. **وما يتوسل به إلخ**: عطف على قوله: "ماله". و"ما يتوسل به إلى تحصيل المال" مثل صحة البدن، والبقر للزراعة وغير ذلك. **لقرينة إلخ**: قيل: القرينة لو كانت دالة على تعيين المحذوف ففي هذه الصورة لا يلزم الإبهام من حذفه، ولا يحتاج إلى ذكر المفسر، بل القرينة في هذه الصورة تدل على أصل الفعل مطلقا لا على تعيينه؛ فإن حرف الشرط قرينة أصل الفعل لا لخصوص الفعل، وهو "استجارك"، وأجيب بأن مراده من القرينة الدالة على تعيين المحذوف هو المجموع من حروف الشرط ووجود المفسر، إلا أن حرف الشرط يدل على تعيين النوع أي نوع الفعل، والمفسر يدل على تعيين الشخص.

---

(١) ويحتمل تعلقه بـ"يبكي" المقدر، والمعنى حينئذ: يبكي مختبط من أجل إهلاك المنايا يزيد، فالمراد بالطوائح المنايا، وكلمة "ما" يحتمل أن تكون موصولة بتقدير العائد، أي الكرم الذي طوحته الطوائح والحوادث والمنايا، أو ماله الذي أطاحته الطوائح. وإيراد الصلة منبئ عن سببه كالمشتق، صرح به المحقق التفتازاني في بحث "لو" الشرطية، و"يطيح" على التقديرين بمعنى الماضي، عدل عنه إليه؛ استحضارا لصورة ذلك الأمر الهائل، نحو: لقيت الأسد فأضربه فأقتله.
وقد نقل عن العارف المولوي صاحب "المثنوي" أن "يزيد" منادى بحذف حرف نداء، و"ضارع" و"مختبط" معمول "ليبك"، وليس فيهما حذف الفعل، فكأنه قيل: وليبك يا يزيد على أحوال الضارعين؛ لوقوعهم في الشدة والضيق بفوتك. ولو تأملت أدركت لطافة هذا المعنى، أفاض الله تعالى شآبيب غفرانه على عارف المعارف والحقائق. وإنما حذف حرف النداء إما لضرورة الشعر وإما لذهاب السامع كل مذهب ممكن. (تاشكندي)

وجوبا **أي حذفا واجبا** في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ (التوبة: ٦) أي في كل موضع حذف الفعل، ثم فسر[١] لرفع الإبهام[٢] الناشي من الحذف؛ فإنه لو ذكر المفسَّر لم يبق المفسر مفسراً، بل صار حشوا،[٣] بخلاف المفسَّر الذي فيه إبهام بدون حذفه؛ فإنه يجوز الجمع بينه وبين مفسِّره، **كقولك**: جاءني رجل أي زيد، فتقدير الآية: وإن استجارك أحد من المشركين استجارك،[٤] فـ"أحد" فيها فاعلُ فعلٍ محذوفٍ وجوبا، وهو "استجارك" الأول المفسَّر بـ"استجارك" الثاني،[٥] وإنما وجب حذفه؛ لأن مفسِّره قائم مقامه مغنٍ عنه، ....

أي حذفا واجبا: أشار به إلى أن المصدر بمعنى الفاعل، ونصبه على المصدرية باعتبار الموصوف.
كقولك إلخ: لأن هذا التفسير للمعنى لا للمحذوف، وامتناع الجمع بين المفسر والمفسر فيما نشأ الإبهام فيه عن حذف المفسر لا عن خفاء معناه.

(١) أي ذكر بعد الحذف مفسر.
(٢) فائدة ذلك أن التفسير بعد الإبهام أوقع في النفس. (عبد الغفور)
(٣) [أو بمنزلة الحشو كما في الصورة الثانية] وهو زيادة معينة لا لفائدة، وهو قسمان: إما مفسد، أو غير مفسد، فالأول: مثل قوله:

ولا فضل فيها للشجاعة والندى   وصبر الفتى لولا لقـــاء شعوب

والثاني قوله:

وأعلم علم اليوم والأمس قبـــله   ولكنني عن علم ما في غد عمي

وإن لم يكن الزائد معينا؛ فإنه يكون تطويلا كقول الشاعر:

فقدّدت الأديم لراهشيه   وألفى قولها كذبا ومينا. (محرم)

(٤) الصواب: وإن استجارك أحد من المشركين. (ج)
(٥) لا حاجة إليه وإنما ذكره لبيان اندراجه تحت الكلي الذي بينه أولا. (تاشكندي)

ولا يجوز[١] أن يكون "أحد"[٢] مرفوعا بالابتداء؛ **لامتناع دخول حرف الشرط على** الاسم، بل لا بد له من الفعل، وقد يحذفان أي الفعل والفاعل معا **دون الفاعل**[٣] وحده في مثل: نعم جوابا لمن قال: أقام زيد؟ أي نعم قام زيد،........................

لامتناع دخول حرف الشرط إلخ: وهو "إن" و"لو" دون غيرهما، فالأولى أن يقال: لامتناع دخول "إن" على الاسم، ولا يخفى أن قوله: "أحد" تخصص بالصفة أي أحد من المشركين، فلا يرد أن "أحد" نكرة فلا يقع مبتدأ.
دون الفاعل إلخ: وإنما لم يحذف الفاعل وحده؛ لأن النسبة إلى الفاعل جزء للفعل، والنسبة تستدعي الطرفين، فلا يجوز حذف الفاعل، لا يقال: هذا لو صح يلزم عدم جواز حذف الفعل؛ لما مر من أن النسبة يستدعي الطرفين؛ لأنا نقول: النسبة إنما يكون في الفعل لا في الفاعل، فلو حذف الفاعل يلزم تحقق النسبة بدون طرفيها، وهو باطل، بخلاف ما إذا حذف الفعل؛ فإنه لا يحذف إلا مع النسبة التي فيه، فلا محذور حينئذ، ويمكن أن يقال: إنما قال: "دون الفاعل وحده"؛ لدفع وهم من يتوهم أن الفاعل محذوف في مثل: "نعم قام" جوابا لمن قال: أقام زيد؟ لأنه يصح أن يقال في جواب أقام زيد؟: "نعم قام" بدون ذكر الفاعل، وذلك لأنه ليس حذف الفاعل حينئذ؛ لأن الفاعل ضمير مستتر في "قام" راجع إلى "زيد" المذكور في السؤال.
لا يقال: إن الشارح قد أطلق الحذف على الضمير المستتر فيما سبق حيث قال: لم لا يجوز أن يكون معنى "زيد" في جواب "من قام"؟ "زيد قام"، لا "قام زيد"؟ وأجاب بأنه على تقدير أن يكون تقديره: "قام زيد" يكون الفعل محذوفا، بخلاف ما إذا كان تقديره: "زيد قام"؛ فإنه حينئذ يكون الفعل والفاعل محذوفا، والتقليل في الحذف أولى؛ لأنا نقول: إطلاق الحذف على الفاعل الذي هو الضمير المستتر في "زيد قام" بتبعية الفعل؛ لأن حذف الفعل يستلزم حذف الضمير المستتر، فليس حذف فيه بالأصالة، قيل: قد يحذف الفاعل وحده كما في مفعول ما لم يسم فاعله، وما قيل في الجواب بأنه لا يجوز حذف الفاعل وحده إذا لم يكن ما يقوم مقامه، والمفعول ما لم يسم فاعله يقوم مقامه ليس على ما ينبغي. =

---

(١) صحة كونه مبتدأ باعتبار تقييده بـــ"المشركين" أو باعتبار قصد العموم مثل: تمرة خير من جرادة. (تاشكندى)
(٢) جواب عن سؤال مقدر تقديره: لم جعلت الآية من قبيل حذف الفعل حتى ارتكب فيها الحذف، ولو جعل "أحد" فيها مبتدأ لاختصاصه بالصفة؛ لأن "من" في قوله: "من المشركين" بيانية، و"من" البيانية لو كان ما قبلها نكرة تكون صفة له، وهنا كذلك، فتكون الآية من قبيل قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ (البقرة:٢٢١) حتى لا يلزم فيها ارتكاب الحذف، فأجاب عنه بقوله: "ولا يجوز إلخ". (محرم)
(٣) لعدم جوازه إلا عند الكسائي كما يجيء في باب التنازع. (تاشكندى)

فحذفت[١] الجملة الفعلية، وذكر "نعم" في مقامها، وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال، لا واجب؛ لعدم قيام[٢] ما يؤدي مؤداه[٣] في مقامه كالمفسِّر،...............

= بل الجواب: أن يقال: المراد أنه لا يحذف الفاعل وحده مع بقاء الفعل على حاله بأن لا يتغير، وههنا يتغير في مفعول ما لم يسم فاعله، فيصير الجملة متغيرة فهو يدخل فيما حذف الفعل والفاعل معا، قيل: يشكل بقولنا: "اضربوا القوم واضربن" بنون التأكيد؛ لأن الواو المحذوف فيهما فاعل، إلا أن يقال: هذا الحذف بالقاعدة فهو مستثنى مما ذكره؛ لأن الحذف المذكور إنما يكون لقيام القرينة، ثم الفائدة في حذف الفعل ثم إيراد المفسر بعده أن التفسير بعد الإبهام أوقع في النفس؛ لانتظار الذهن حينئذ لذكر الفعل، بخلاف ما إذا ذكر الفعل أولا.

بقرينة السؤال: لأن في كل ما كان السؤال محققا أو مقدرا يكون فيه جواز الحذف لا وجوبه.

لعدم قيام إلخ: قال الفاضل السم، فإن قلت: قد ذكر آنفا أنه ذكر "نعم" مقام الجملة فيؤدي مؤداها؟ قلت: نعم ذكر "نعم" مقام الجملة، لكن لا يؤدي مؤداها، بل هي قرينة تدل على لفظ الجملة المحذوفة، ولفظ الجملة المحذوفة تدل على معناها. وإنما قال: "بل هي قرينة تدل على لفظ الجملة"، ولم يقل: "بل هي تدل على لفظ الجملة" إشارة إلى أن دلالتها على لفظ الجملة بدون الوضع لا بالوضع؛ لأن القرينة أمر دال بلا وضع.

أقول: ليس لها دلالة على لفظها لا بالوضع ولا بدونه كما لا يخفى على من له عقل سليم، بل قوله: "نعم" لتصديق الكلام السابق، فيكون التصديق للسؤال، وهو "أقام زيد؟" فإن تصديق الشيء يستدعي الحكم معه، فيكون "نعم" يؤدي معنى الجملة؛ لأنه لتصديق "أقام زيد".

فالجواب عن السؤال المذكور ما أفاده الشارح من أن "نعم" وإن قام مقام الجملة، ولكن لا يؤدي مؤداها في مقامها كالمفسر؛ فإنه قام مقام المحذوف ويؤدي مؤداه حتى يلزم في الكلام استدراك عند ذكر المحذوف، وليس "نعم" كذلك؛ لأنه وإن قام مقام المحذوف، ولكن لا يؤدي مؤداه في مقامه مثل المفسر بأن كان في الكلام استدراك عند ذكر المحذوف؛ فإن عند ذكر "قام زيد" لا يكون في الكلام استدراك؛ لأنه يقال: نعم، قام زيد.

قيل: الدليل المذكور لو صح يلزم أن لا يكون الخبر في قولهم: "لولا زيد لكان كذا"، واجب الحذف، أي لولا زيد موجود؛ لأن ما يقوم مقامه، وهو "لكان كذا" لا يؤدي مؤداه، ويمكن أن يجاب عنه بأنه لا يجوز؛ لأن قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه كان في وجوب حذف الفعل والفاعل جميعا، لا في وجوب حذف الخبر، فالقياس مع الفارق، والجواب بالفرق يتم في النقض الإجمالي. =

(١) إنما يقدر جملة؛ لأنا نفهم نسبة تامة، و"نعم" غير صالحة لها؛ لأنها حرف غير مستقل بالمفهومية. (عبد الغفور)

(٢) إذ القائم مقام الفعل والفاعل هو "نعم"، وهو لا يفيد ما يفيده الجملة من النسبة التامة، والساد مسد الجملة يجب أن يؤدي مؤداه. (ج)

(٣) واعلم أن الضميرين في قوله: "مؤداه" وفي قوله: "مقامه" راجعان إلى "قام زيد". (بقا)

فيلزم[١] في الكلام استدراك، **وإنما قدرت** الجملة الفعلية لا الاسمية بأن يقال: أي نعم زيد قام؛ **ليكون الجواب مطابقا**[٢] للسؤال في كونه جملة فعلية.[٣]

وإذا تنازع الفعلان بل العاملان؛ إذ التنازع يجري في غير الفعل أيضا، ....

= وإن قلت: في قوله: "لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه" نظر؛ لأنه لا يلزم من انتفاء السبب الخاص - وهو عدم القيام المذكور المفهوم من قوله: "لعدم قيام ما يؤدي مؤداه" - انتفاء المسبب الذي هو عدم وجوب الحذف؛ لأنه جاز أن يكون له أسباب أخر، ألا ترى أن انتفاء الحرارة الخاصة التي بسبب النار لا يستلزم انتفاء مطلق الحرارة؛ لوجود الحرارة بسبب وجود الشمس، قلت: السبب ههنا ينحصر في السبب المذكور بالاستقراء.

فيلزم إلخ: الفاء للتعقيب، أو بمعنى "حتى"، أي حتى يلزم فيه استدراك بسبب ذكر المحذوف.

وإنما قدرت إلخ: قلت: لا بد أن يقدر جملة اسمية؛ ليتأكد فيصلح جوابا للمتردد كما لا يخفى، هكذا ذكره مولانا عص، أقول: الكلام ههنا في مجرد حذفهما معا، وما ذكره لخصوصية المادة.

ليكون الجواب إلخ: أو لأن التقليل في الحذف أولى؛ لأنه على تقدير: "نعم زيد قام" يكون الخبر جملة، بخلاف ما إذا قيل: نعم قام زيد. **وإذا تنازع الفعلان**: أي في النسبة والقلب؛ إذ بعد تلفظ أحدهما هو متعين للعمل، ولا مجال للآخر أن يتنازع، وكل واحد منهما استوى في معموله من مضمر ونحوه، كذا أفاده بعض الفضلاء، ثم لما كان باب التنازع مشتملا على ذكر الفاعل من إضماره وحذفه فناسب إيراده أي باب التنازع في فصل الفاعل.

بل العاملان: قيل: كلمة "بل" للتفسير أي هذا من قبيل ذكر الشيء وإرادة الصفة المشهورة منه، وقيل: إرادة العامل من الفعل من قبيل تغليب الأصل على الفرع، أو تغليب الأكثر على الأقل، لا يقال: قوله: واقتصر على الفعلين يأبى عنه؛ لأنا نقول: معناه: أنه اقتصر عليهما صورة، ويحتمل أن يكون للترقي أو للإضراب، وينبغي أن يختص العامل الغير المصدر؛ إذ في نحو: أعجبني ضرب وقتل زيد لا يصح قطع النزاع على المذهبين؛ إذ لا يضمر الفاعل في المصدر.

---

(١) تفريع للمنع أي لا يتحقق ههنا ما يؤدي مؤدى الجملة السابقة كما يتحقق في الآية المذكورة حتى يلزم الاستدراك فيجب الحذف، إن قلت: نعم، ههنا كذلك، قلت: معناه الإفرادي لا يفيد إلا بانضمامه إلى غيره، فلو أفاد وحده لأفاد معنى الكلام المستقل، وليس فليس، إن قلت: فكيف جوزتم ذلك في "إن" كما سبق؟ قلت: لا يجوز ههنا أيضا، ولذا اشترط أن يكون الخبر فعلا، فتأمل. (ت)

(٢) والمطابقة مطلوبة فلا يترك لمانع. (جم)

(٣) وليكون التقليل في الحذف. (بقا)

نحو: **زيد معط** و مكرم عمرا، وبكر كريم وشريف أبوه، واقتصر على الفعل؛ لأصالته[١] في العمل، وإنما قال: "الفعلان" **مع أن التنازع** قد يقع في أكثر من فعلين؛[٢] **اقتصارا على أقل** مراتب التنازع،[٣] ....

زيد معط إلخ: في هذا المثال يكون التنازع في المفعول، وفي المثال الثاني في الفاعل؛ فإن قوله: "أبوه" فاعل، وقوله: "كريم وشريف" صفتان مشبهتان. **مع أن التنازع** إلخ: وما قيل: إن مرتبة الاقتصار بالفعلين مقدم على مرتبة إرادة العاملين من الفعلين، فكان ينبغي أن يسأل أولا بأنه لم أورد الفعلين بصيغة التثنية مع أن التنازع متصور في صورة الجمعية أيضا؟ وبعد ما أورده بصيغة التثنية لم قال: "الفعلان" مع أن النزاع متصور في غير الفعل أيضا؟ فهو مجرد وهم؛ لأن ما ذكره الشارح أولا يتعلق بمادة الفعل، بخلاف الثاني؛ فإن كون الشيء تثنية أو جمعا من هيئته وصورته.

ثم مثال تنازع الأكثر من الفعلين قولنا: صليت وسلمت وباركت وترحمت على إبراهيم، وحينئذ يكون الفعل الثاني هو الفعل الأخير، وباقي الأفعال كالفعل الأول عند البصريين، والفعل الأول هو الفعل السابق، والباقي كالثاني عند الكوفيين، فعلى مذهب البصريين يعمل الفعل الثاني ويضمر في الأفعال الباقية، وعند الكوفيين يعمل الفعل الأول ويضمر في الأفعال الباقية. **اقتصارا على أقل** إلخ: وبعبارة أخرى اقتصارا على أول مراتب التنازع.

---

(١) ولقوة عمله؛ ولذا يعمل في المقدم والمؤخر، فهو بالتنازع أقرب من شبه الفعل، ولكثرة التنازع في الأفعال، بل نقول: اقتصاره على الفعل يكون عادة له من قوله: "والأصل: أن يلي فعله"، "وقد يحذف الفعل" إلى ههنا، فينبغي أن يورد نكتة الاقتصار في أول الافتراقات، وقد عرفت آنفا أن المراد بالفعل: المسند إلى الفاعل، وحينئذ لا اقتصار ههنا، فافهم. (ت)

(٢) نحو: ضربت وأهنت وأكرمت زيدا، إن قلت: تحقق فيه ثلاثة تنازعات والكلام في التنازع الواحد؟ قلت: بل فيه تنازع واحد، وهو تنازع الثلاثة، فقطعه بالإضمار في الأولين وعمل الأخير في الاسم الظاهر، ولو كان فيه ثلاثة من أفراد التنازع لزم التشريك البتة، وبهذا يندفع ما يقال: وقت تنازع الأفعال الثلاثة وقت تنازع الفعل، والكلية المعتبرة في الوقت تشمل الجمع، فتدبر. (تاشكندى)

(٣) واكتفاء على ما هو أكثر وقوعا واعتمادا على ظهور المقايسة فيما هو الأول، ولا شك أن أكثر مواد التنازع في العاملين، بل في الفعلين. (عصمت)

وهو الاثنان ظاهرا **أي اسما** ظاهرا[١] واقعا بعدهما أي بعد الفعلين؛ **إذ المتقدم عليهما، أو المتوسط بينهما معمول للفعل الأول؛ إذ هو يستحقه**[٢،٣،٤] قبل الثاني، فلا يكون فيه مجال التنازع، ومعنى تنازعهما فيه أنهما **بحسب المعنى** يتوجهان إليه،..................

فعلان اسم اسم

أي اسما إلخ: أشار إلى أن قوله: "بعدهما" ظرف مستقر متعلق بقوله: "واقعا" وصفة لقوله: "ظاهرا"؛ فإن كون الظرف صفة إنما يكون باعتبار متعلقه، ولا يكون ظرفا لقوله: "ظاهرا"؛ لعدم صحة المعنى حينئذ؛ لأن المراد من الظاهر حينئذ ليس معناه الاصطلاحي، وهو الاسم الظاهر، بل المراد منه: المعنى اللغوي المقابل للخفي.

إذ المتقدم عليهما إلخ: هذا وقع على غير ترتيب اللف والنشر؛ لأن مرتبة بيان الظاهر مقدم على بيان البعدية، وذلك للقرب، أو لأن بيان قوله: "ظاهراً" طويل، بخلاف قوله: "بعدهما".

معمول للفعل الأول: فلا يجري فيه التنازع بين الفريقين. **إذ هو يستحقه:** أي يستحقه قبل وجود الفعل الثاني فيرجح هذا الاستحقاق؛ لأن الفعل الثاني قبل وجوده لا يمكن أن يتنازع، وبعد وجوده لا يمكن أن يتنازع فيما أخذه الفعل الأول قبل وجوده، فلا يرد أن الاسم المذكور إذا كان بعدهما أيضا يلزم أن لا يكون للفعل الثاني مجال التنازع؛ لأن الأول حينئذ أيضا يستحقه قبل الثاني، وذلك لأنه حينئذ يستحقه قبل استحقاق الثاني لا قبل وجوده، واستحقاق الأول قبل استحقاق الثاني لا يمنع التنازع، وإنما يمنعه استحقاق الأول قبل وجود الثاني.

بحسب المعنى إلخ: قيل: التوجه بحسب المعنى يمتنع في قولنا: "حسبني وحسبتهما الزيدان منطلقا"؛ لأن الفعل الأول يستدعي بحسب المعنى مفعولا مفردا، والثاني يستدعي مثنى. أجاب عنه مولانا عبد بأن المراد: هو التنازع في طبيعة المطلق أي الذي من باب الإطلاق لا في خصوص "منطلقا". قال مولانا عص: لا يحتاج إلى هذا الجواب، بل هو مندفع من عبارة الشارح؛ لأن قوله: "يصح" بمعنى "يمكن"، فيمكن جعل التثنية مفردا وبالعكس، أي يمكن وقوعه معمولا لكل واحد منهما على البدل؛ لأن إفراده وتثنيته ممكنان فيتصور التنازع حينئذ. وقوله: "مع وقوعه في ذلك الموضع" لدفع الضمير المتصل الذي بعدهما؛ لأنه لا يكون متصلا إلا بالفعل الثاني، فمع وقوعه متصلا لا يصح التنازع؛ لأنه معمول الثاني، ولهذا فرعه بقوله: "فحينئذ لا يتصور تنازعهما إلخ" وإنما قال: "على البدل"؛ لأنه يمتنع أن يعملا فيه معا؛ لأنه يلزم توارد العلتين المستقلتين على معمول واحد، وهو باطل.

(١) إيماء إلى أن المراد بالظاهر مقابل المضمر لا مقابل المخفي.

(٢) إذ هو طالب، والاسم مطلوب، والمزاحم مفقود. (عبد الغفور)

(٣) لأنه إذا وجد وجد بلا معارض، فلا يكون فيه مجال التنازع، بخلاف ما إذا كان مؤخرا عنهما؛ لأن كلا منهما طالب له؛ لأن اللاحق وجد مع معارضة السابق. (علوي)

(٤) أي كل واحد من المتقدم والمتوسط. (جمال الدين)

ويصح أن يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد[١، ٢] منهما على البدل، فحينئذ لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل؛ لأن المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني، وهو مع كونه[٣] متصلا بالفعل الثاني لا يجوز أن يكون معمولا للفعل الأول، كما لا يخفى[٤].

وأما الضمير[٥] المنفصل[٦] الواقع بعدهما نحو: ما ضرب وأكرم إلا أنا، ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم، ....

وأما الضمير المنفصل إلخ: قال مولانا عص: هذا منقوض بمثل: "أقائم وقاعد أنت؟" فإن "قائم" و"قاعد" تنازعا في "أنت"، ويمكن قطع التنازع بالإضمار على المذهب الكوفية والبصرية بلا كلفة. أقول: ينبغي أن يقال: قائم أو قاعد بـــ "أو" لا بالواو، وحينئذ لا تنازع، ثم المراد من الاسم الظاهر في تعريف المبتدأ: هو العام منه ومما يجري مجراه، فيشتمل الضمير المنفصل، فلا يرد حينئذ ما ذكره الفاضل المذكور من أن "قائم" مثلا في المثال المذكور مبتدأ مع أنه رافع لمضمر، فلا يصدق تعريفه عليه.

---

(١) أي يصح كونه معمولا للأول وإن لم يكن له فللثاني، وكذلك يصح أن يكون معمولا للثاني وإن لم يكن له فللأول.

(٢) أي لا يأبى من حيث إنه واقع في ذلك الموضع أن يكون معمولا لكل منهما ليتصور النزاع. (عبد الغفور)

(٣) إذ لو كان معمولا لجاز أن يتصل به كما يتصل بالثاني، والمتصل يجب اتصاله بعامله ولا يتصل بعامل آخر؛ لأنه كالجزء من العامل الثاني وتتمة له. (علوي)

(٤) وإلا لزم الانفصال؛ لأن الفصل يقتضي الانفصال. (ت)

(٥) اختلف في "أنا" نحو: "ما ضرب وأكرم إلا أنا" هل من باب التنازع أم لا؟ فقيل: إنه ليس منه؛ لفساد المعنى لو أجريت على قاعدته فقطعت التنازع على الإضمار كما قرره الشارح، وقيل: هو من باب التنازع، ولكن الضرورة ألجأت ههنا إلى الحذف وامتنع الإضمار؛ لما ينشأ من الفساد، والحذف من حيث هو حذف لا ينافي التنازع، هذا ما قيل، والشارح قال: إن الممتنع فيه هذا التنازع الجاري على قطعه لا نفس التنازع؛ فإنه جائز، وهو الموافق للرضي، قيل: هذا منقوض بمثل: "أقائم أم قاعد أنت؟" فإن "قائم" و"قاعد" تنازعا في "أنت"، ويمكن قطع التنازع بالإضمار على مذهبي البصرية والكوفية. (علوي)

(٦) بشرط كونه واقعا بعد "إلا" كما يدل عليه المثال والدليل، وصرح بذلك صاحب اللباب. (جمال)

وهو إضمار الفاعل في الأول عند البصريين، وفي الثاني عند الكوفيين؛ **لأنه لا يمكن** إضماره[١] مع "إلا"؛ لأنه حرف لا يصح إضماره[٢] **ولا بدونه**؛[٣] لفساد المعنى؛ لأنه[٤] يفيد نفي الفعل عن الفاعل، والمقصود إثباته له، ....

لأنه لا يمكن إلخ: قيل: اللازم من ذلك هو عدم التنازع في الضمير المنفصل الذي بعد "إلا"، ولا يلزم منه عدم التنازع في الضمير المنفصل لم يقع بعدهما، مثل: "ما ضرب وأكرم أنا"، فالتنازع فيه في الفاعل، كما يكون التنازع في الفاعل في قولنا: "ما شرب وأكرم إلا أنا" مع أنه لا يصح إضمار "أنا"؛ لأنه ضمير المتكلم ويمتنع إضماره في الماضي، وأجيب بأن التركيب الصادر من الفصحاء هو أن يكون بعد "إلا"؛ فإن قولنا: "ما ضرب وأكرم أنا" بمعنى قولنا: ما ضربت وأكرمت، وهذا هو التركيب الصحيح.

فإن قيل: الترديد المذكور تجري في الاسم الظاهر أيضا مثل: ما ضرب وأكرم إلا زيد، فلا بد أن لا يكون في الاسم الظاهر أيضا تنازع، والجواب: أنه لما كان في أكثر مواد الاسم الظاهر تنازع فأعطي للأكثر حكم الكل، وأما في الضمير فليس فيه التنازع أصلا، فإن كان متصلا، وإن كان منفصلا فليس فيه التنازع بين الفريقين، وأجيب أيضا بأنه ذهب في ذلك إلى مذهب الكسائي؛ لأن حذف الحرف جائز عنده دون إضماره، والجواب عنه بأن قوله: "وإذا تنازع الفعلان إلخ" قضية مهملة، وهي في قوة الجزئية ليس بشيء لصحة المهملة على تقدير إطلاق الاسم من غير تخصيص بالظاهر.

ولا بدونه: أي ولا يمكن إضماره بدون "إلا"؛ لفساد المعنى، قال مولانا عبد: إن كلامه يدل على أن الإضمار المذكور متصور في نفس الأمر مع أنه ليس كذلك؛ لأن الفاعل وهو "أنا" ضمير المتكلم، ويمتنع إضماره واستتاره في الماضي، نعم، إذا كان بدل أنا "هو" يصح الأمر. أقول: هذه المناقشة في الحقيقة مناقشة في المثال، فلا يكون من دأب المناظرة، أو تقول: كلامه - قدس سره - سالبة، وهي لا يقتضي وجود الموضوع، فلو لم يتصور ذلك الإضمار أيضا يصح كلامه.

---

(١) ولأن "أنا" ضمير المتكلم، وهو لم يستتر في الفعل الماضي، وإيراده بارزا ليس مذهب الفريقين. (عصمت)

(٢) أي استتاره كاستتار الضمير. (عبد الغفور)

(٣) يفهم منه أن الإضمار بدون "إلا" ممكن، لكن يفسد المعنى؛ لإفادة نفي الفعل عن الفاعل والمقصود إثباته له، مع أنه غير ممكن؛ لأنه لم يستتر ضمير المتكلم في الفعل الماضي، وإضماره بالإبراز ليس مذهب الفريقين. (عصمت)

(٤) أي لأن الإضمار بدون "إلا".

ومراد المصنف بالتنازع ههنا: ما يكون طريق قطعه إضمار الفاعل؛ فلهذا خصه بالاسم الظاهر، وأما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي **يقطع بالحذف**، وأما على مذهب الفراء **فيعملان معا**، وأما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه؛ لأن طريق القطع عندهم الإضمار، وهو ممتنع **كما عرفت**. فقد يكون[1] أي تنازع الفعلين **في الفاعلية**[2].........................

(في هذا المقام) (الأولى ترك الفاء) (لا حاجة إليه)

ومراد المصنف إلخ: والحاصل: أن مراد المصنف بالتنازع: هو التنازع في الفاعل بأن يورد ضمير الفاعل للفعل الأول قبل المرجع، وذلك يختص بالاسم الظاهر؛ لما مر من امتناع التنازع في الضمير المنفصل، ولا يكون مراده: التنازع في المفعول، بل ذكره بالتبع، ولهذا قال: ومراده بالتنازع إلخ؛ لأن المصنف لما قال فيما سبق: "إن الأصل في الفاعل أن يلي فعله فلذلك إلخ" فعلم منه أن الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة غير جائز، فلأحد أن يقول: إذا كان الاسم معمولا للثاني وأضمر الفاعل للأول، فيلزم حينئذ الإضمار قبل الذكر، فالمصنف ذكر بحث التنازع وأشار إلى استثناء ذلك من القاعدة المذكورة.

يقطع بالحذف: أي ما ضرب إلا أنا، وأكرم إلا أنا؛ لأن حذف الحرف جائز عنده لا إضماره.

فيعملان معا: والظاهر عدم الجواز؛ لتوارد العلتين المستقلتين على معمول واحد، لكنه جوّزه عند الضرورة.

كما عرفت: من أن الإضمار إما مع "إلا" أو بدونه، وكل واحد منهما غير جائز، ولقائل أن يقول: إذا لم يتحقق التنازع عند الفريقين في قولنا: "ما ضرب وأكرم إلا أنا"، فيكون "أنا" معمولا للثاني، فيلزم أن يكون الفعل الأول بلا فاعل، وهو باطل؛ لما مر من أن النسبة إلى الفاعل جزء في الفعل، وهي تستدعي الطرفين، والجواب: أنهم ذهبوا فيه إلى مذهب الكسائي؛ لأن حذفه جائز عنده، بخلاف الإضمار كما عرفت.

في الفاعلية: والفاعل أعم من أن يكون حقيقة أو حكما، فيدخل مفعول ما لم يسم فاعله.

---

(١) أي إذا تنازع الفعلان فلا يخلو إما أن يكون التنازع في الفاعلية، فعلى هذا هذا جواب الشرط، أو يكون جواب الشرط قوله: "فإن أعملت إلخ"، ويكون المعنى: إذا تنازع الفعلان بأحد الأنحاء الثلاثة يجوز لك إعمال الثاني والأول، فإن أعملت إلخ، وفي بعض النسخ: فيختار البصريون بالفاء، والجواب حينئذ يحتمل أن يكون ذلك. (تاشكندي)

(٢) مع متعلقه خبر "يكون"، وإنما قال: "في الفاعلية" بالياء المصدرية والنسبية ولم يقل: "في الفاعل" مع أنه أخصر؛ ليكون أعم من الفاعل الحقيقي والحكمي، مثل ما لم يسم فاعله. (محرم)

بأن يقتضي كل منهما أن يكون الاسم الظاهر فاعلا له، **فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية** مثل: ضربني وأكرمني زيد، وقد يكون تنازعهما **في المفعولية**[١] بأن يقتضي كل منهما أن يكون الاسم الظاهر مفعولا له **فيكونان متفقين** في اقتضاء المفعولية مثل: ضربت وأكرمت زيدا، وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية، **وذلك يكون على وجهين،** أحدهما: أن يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر، فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء، مثل: ضرب وأهان زيد عمرا، ....

في المفعولية: والمفعول أعم من أن يكون حقيقة أو حكما، فدخل المفعول بواسطة حرف الجر، واعلم أن قوله: "فقد يكون في الفاعلية إلخ" بحسب اللفظ جزاء لقوله: "إذا تنازع الفعلان"، وبحسب المعنى تقسيم للتنازع، وعلى التقدير الثاني يكون الجزاء هو قوله: "فإن أعملت الثاني أضمرت إلخ" أي هذا الشرط مع جزائه جزاء له ويكون الجزاء مقدرا، أي إذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما فلكل منهما إعمال، فحينئذ يكون الفاء في قوله: "فقد يكون إلخ" اعتراضية والجملة معترضة، وهذا عند عدم الفاء في قوله: "ويختار البصريون إلخ"، وأما على النسخ التي فيها الفاء، فيكون الجزاء قوله: "فيختار البصريون إلخ".

فيكونان متفقين: وإيراده للمقابلة بقوله: "مختلفين"، وإلا فلا يحتاج إليه.

وذلك يكون على وجهين إلخ: قال الفاضل السم: وله وجه آخر أيضا غير ما ذكره من الوجهين، وهو أن يقتضي أحد الفعلين الفاعل والمفعول والثاني المفعول فقط، نحو: ضرب وحسبت زيدا منطلقا؛ لأن النزاع في "زيدا منطلقا" في أن يكون أحدهما فاعلا والآخر مفعولا للأول أو يكونان مفعولي الثاني. أقول: هذا الكلام نشأ من الفاضل المذكور لعدم اطلاعه على كلام الشارح، وذلك لأن قوله: "بل هو اجتماع القسمين الأولين" يشير إلى أن الوحدة النوعية معتبرة في التقاسيم، وإلا لم يكن شيء من التقسيمات حاضرا لوجود قسم بسبب اجتماع القسمين، فإذا عرفت ذلك فما أورده الفاضل المذكور ومثله بقوله: "ضرب وحسبت زيدا منطلقا" يكون فيه اجتماع القسمين الأولين.

---

(١) فيه إشارة إلى أن قوله: "وفي المفعولية" معطوف على قوله: "في الفاعلية"، وإنما قال: "في المفعولية" ولم يقل: "في المفعول"؛ ليكون أعم عما هو مفعول حقيقة كالمفاعيل التي تكون بلا واسطة وحكما كما هو مفعول بالواسطة. (محرم)

وليس **هذا**[١] قسما ثالثا من التنازع،[٢] **بل هو** اجتماع القسمين الأولين.

وثانيهما: أن يقتضي أحد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه، ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة، وهذا هو القسم الثالث المقابل للأولين، فقوله: مختلفين لتخصيص[٣] هذه الصورة **بالإرادة**،.........
أي الوجه الثاني

هذا: أي ليس أحد الوجهين. **بل هو إلخ**: لأن أحد القسمين الأولين: ما يفهم من قوله: "في الفاعلية"، وثانيهما: ما يفهم من قوله: "في المفعولية"، وإذا اجتمعا حصل تنازع الفعلين في فاعلية اسم واحد، وتنازع الفعلين في مفعولية اسم واحد، فإذا كان القسم المذكور اجتماع القسمين الأولين فهو خارج عن المقسم؛ لما عرفت أن المقسم في كل قسميه مقيد بالوحدة، فكأنه قال: التنازع من حيث إنه قسم واحد يكون في الفاعلية، وليس هذا قسما واحدا من التنازع، بل اجتماع القسمين فهو خارج عن المقسم.

بالأرادة: أي لتخصيص الإرادة بهذه الصورة بإدخال الباء على المقصور، لا على المقصور عليه. قال السيد – قدس سره – إن قوله: "مختلفين" احتراز عن القسم الأول، وهو ما إذا تنازع كل منهما في اسم باعتبار الفاعلية والمفعولية مثل: ضرب وأهان زيد عمرا، وعليه يدل قوله: "فقوله: مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالإرادة" فهذا لإخراج القسم الأول الذي في الوجهين المذكورين؛ لأنهما متفقان فيه في الاقتضاء مع كون المتنازع فيه متعددا فيه صورة لا معنى؛ ولهذا قال السيد قدس سره: فقوله: "مختلفين" مما لا بد منه في صحة الكلام، فإذا عرفت هذا فلا يرد ما قيل: لا يحتاج إلى قوله: "مختلفين" لإخراج القسم المذكور؛ لأنه خارج بقيد المتنازع فيه؛ لأن المتنازع فيه في القسم الأول متعدد مع أن الاسم المتنازع فيه لا بد أن يكون واحدا كما هو واحد في القسم الثاني.

(١) دفع لما يتوهم أن هذا قسم آخر من التنازع لم يذكره المصنف، وذلك التنازع على ثلاثة أقسام، أحدها: أن يتفقا في اقتضاء الفاعلية، والثاني: أن يتفقا في اقتضاء المفعولية، والثالث: أن يختلفا فيهما بأن يقتضي أحدهما الفاعلية والثاني المفعولية، وهذا القسم اجتماع القسمين لا قسم آخر؛ إذ لم يشترط في اقتضاء الفاعلية قيد "فقط". (عل)

(٢) أي التنازع المذكور الذي هو تنازع في ظاهر واحد كما يدل عليه إفراد "ظاهر" وتنكيره أيضا. (عبد الغفور)

(٣) يعني أن قوله: "مختلفين" ليس قيدا احترازيا، بل بيانا لما هو المراد من القسم الثالث، والعامل فيه معنى الفعل الذي يستفاد من رجوع الضمير في قوله: "قد يكون" إلى "التنازع" المتعلق بالفعلين لا بالضمير؛ لأن الضمير لا يجوز عمله عند الجمهور. (ت)

يعني[١] قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية **حال كون الفعلين** مختلفين في الاقتضاء،[٢] **وذلك**[٣] **لا يتصور** إلا إذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا، وإنما لم يورد مثالا للقسم الثالث؛ لأنه إذا أخذ[٤] فعل من المثال الأول وفعل من المثال الثاني حصل مثال للقسم الثالث، ....

حال كون الفعلين إلخ: قال مولانا عبد: قوله: "مختلفين" حال، والعامل فيه معنى فعلي، يستفاد من الضمير المستتر في قوله: "فقد يكون"؛ لرجوعه إلى "تنازع الفعلين" المدلول عليه بقوله: "إذا تنازع الفعلان"؛ لا أن العامل نفس الضمير، فيكون هذا التركيب مثل "هذا زيد قائما" في أن العامل فيه معنى فعلي توهمي. وحاصل كلامه: أن قوله: "مختلفين" حال من "الفعلين"، وهو فاعل لـــ"تنازع" الذي هو مصدر، فقوله: "يعني قد يكون تنازع الفعلين" إشارة إلى ذلك، فيكون من قبيل إضافة المصدر إلى الفاعل، ولا يجوز أن يكون حالا من الضمير المستكن في قوله: "قد يكون" أي تنازع الفعلين؛ لأن المعنى يكون حينئذ: أي حال كون تنازع الفعلين مختلفين، وهذا المعنى غير صحيح كما لا يخفى.

وذلك لا يتصور إلخ: لا يقال: إن في قولنا: "ضرب وحسبت زيدا منطلقا" يكون الفعلان مختلفين في الاقتضاء؛ لأن الأول يقتضي الفاعل والمفعول، والثاني يقتضي المفعولين مع أن المتنازع فيه شيئان؛ لأنا نقول: قد عرفت ما فيه، أو نقول: التنازع في هذه الصورة وإن كان في الشيئين، لكن الاختلاف في الاقتضاء باعتبار شيء واحد، وهو فاعلية زيد ومفعوليته، وليس الاختلاف باعتبار اقتضاء الفعلين المفعولية في "منطلقا".

---

(١) أشار بذلك إلى قوله: "مختلفين" حال من الفعلين المفهومين من معنى الكلام، وكذا العامل مفهوم من الكلام؛ لأن المعنى: وإذا تنازع الفعلان فقد يتنازعان في الفاعلية والمفعولية حال كونهما مختلفين في العمل، وليس العامل ضميرا لمصدر، وكذا صاحبه المفهوم منه؛ لأنه يلزم حينئذ كون الضمير عاملا في الحال وذا ممتنع؛ لأن عمله مختص بالظرف. (عل)

(٢) بحيث لا يتفقان في متعلق الاقتضاء؛ إذ هو الفرد الكامل، والمطلق منصرف إلى الكامل. (جم)

(٣) وذلك بديهي فالمنع عليه مكابرة محض، فاندفع ما قيل: منع ذلك مستندا بأنه يجوز باقتضاء الفعل الأول فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر، والفعل الثاني بالعكس من ذلك، فهما بحسب الاقتضاء مختلفان. (جم)

(٤) يعني اكتفى بمثال القسمين الأولين ليستنبط منهما مثال القسم الثالث. (عصمت)

وذلك[١] يتصور على وجوه كثيرة،[٢] مثل: ضربني وضربت زيدا، وأكرمني وأكرمت زيدا، وضربني وأكرمت زيدا، وأكرمني وضربت زيدا، **وغير ذلك**[٣] مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا، فيختار[٤] **النحاة البصريون** إعمال الفعل الثاني؛ **لقربه**[٥،٦]...........

أخذ الفعل من الأمثلة

وغير ذلك: أي من الأمثلة التي يكون اسم الظاهر فيها مرفوعا كعكس الأمثلة المذكورة وكون الاسم الظاهر مرفوعا فيها لأجل أن الاسم الظاهر معمول للفعل الثاني كما هو مذهب البصريين.

النحاة البصريون: والمراد من البصريين: من يكون من البصرة ومن وافقهم وإن كان من غير البصرة، فلا يرد أن الكسائي كوفي فكيف يصح عده من البصريين؟

لقربه: أي لعدم الفاصلة بين الطالب والمطلوب، وعدم لزوم الفصل بالأجنبي بين العامل والمعمول، وهذا ينظر إلى أن الفاصلة بالأجنبي وإن كان جائزا في باب التنازع، ولكن الاجتناب عنه مستحسن، أقول: هذا لو صح -

---

(١) هذا أيضا نكتة لعدم إيراد المثال للقسم الثالث، فتدبر. (ت)

(٢) بأن تأخذ الفعلين من أول المثالين، نحو: ضربني وضربت زيدا، أو تأخذهما من ثانيهما، مثل: أكرمني وأكرمت زيدا، أو تأخذ الأول من أولهما والثاني من ثانيهما، مثل: ضربني وأكرمت زيدا، أو بالعكس، مثل: أكرمني وضربت زيدا، هذا إذا كان الاسم الظاهر منصوبا، وأما إذا كان مرفوعا فكذلك، وذلك بعكس الترتيب في الأخذ، مثل: ضربت وضربني زيد، وأكرمت وأكرمني زيد، وضربت وأكرمني زيد، وأكرمت وضربني زيد. (علوي)

(٣) بأن يعكس الأمثلة الأربعة، فيقدم الناصب على الرافع، وهذه الأربعة أيضا بمنزلة مثال واحد، فهذا القسم في الحقيقة على قسمين. (جم)

(٤) الفاء جزائية أو تفصيلية بين الفريقين. (محرم)

(٥) فهو على أخذه أقدر ولزم الفصل على تقدير إعمال الأول، ولورود الاستعمال على ذلك في القرآن المعجز وكلام الفصحاء، والاستقراء دل أيضا على أن إعمال الثاني أكثر في كلامهم، فالأولى أن يستند به دون الأبعد، وأيضا لو أعمل الفعل الأول في صورة العطف لفصل بين العامل ومعموله بأجنبي من غير ضرورة، ولعطفه على شيء، وقد بقي منه بقية، وكلاهما خلاف الأصل، كذا في "الرضي". (محرم) [ولعدم لزوم الفصل بالأجنبي بين العامل ومعموله. (عصمت)]

(٦) [أي إلى العامل الطالب، فالأولى أن يستند به دون الأبعد. (علوي)]

مع تجويز إعمال(١) الأول، ويختار النحاة الكوفيون الأول أي **إعمال الفعل الأول مع** تجويز إعمال الثاني؛ **لسبقه**،(٢) **وللاحتراز عن الإضمار قبل الذكر**، فإن أعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين، **وبدأ به**؛.........................

= يلزم أن يكون "لأكرمنك" بنون التأكيد في قولنا: "والله إن أكرمتني لأكرمنك" جزاء الشرط، لا القسم؛ لقربه مع أنه جزاء القسم لا الشرط، وإلا فينبغي أن يقال: "لأكرمتك" بالتاء لا بنون التأكيد؛ لأن جزاء الشرط يكون محذوفا، بخلاف جزاء القسم.

فلا يرد حينئذ أنه لم لا يجوز أن يكون لأكرمنك بنون التأكيد جوابا للقسم والشرط جميعا، فإيراده بنون التأكيد يدل على كونه جزاء القسم، وأجيب بأن إعمال الثاني أولى؛ لقربه إذا كان القريب والبعيد في مرتبة واحدة أي متساويان، وفي المثال المذكور ليس في مرتبة واحدة، بل مرتبة القسم أقوى من مرتبة أداة الشرط؛ لأن القسم لاقتضائه التصدير أقوى، هذا حاصل ما ذكره مولانا عبد، ثم المراد من قوله: "لقربه" هو قربه بشرط مساواة العاملين في القوة، فلا نقض بمثل: "زيد يضرب ومكرم عمروا"، فظهر حينئذ ضعف ما ذكره مولانا عص من أن المراد هو قربه مع مساواة العاملين في القوة؛ لئلا ينتقض بمثل: زيد يضرب ومكرم عمرا.

مع تجويز إعمال إلخ: أشار به إلى أن المراد من الاختيار المستفاد من قوله: "يختار"، هو الاختيار على سبيل الترجيح، لا على سبيل القطع والجزم. قيل: لو قال: المختار عند البصريين إعمال الثاني بخلاف الكوفيين، لكان أخصر، أقول: وقد ذكرنا ما فيه غير مرة. **إعمال الفعل الأول**: من قبيل حذف المضاف وإجراء إعرابه على المضاف إليه.

لسبقه وللاحتراز إلخ: ولو حذف يلزم حذف الفاعل من غير سد شيء مسده، وإنما تركه لظهوره، قال الفاضل السم مولانا عص: ولما كان مجرد السبق في الاقتضاء وجها ضعيفا لا يوجب ترجيح إعمال الأول ضم الاحتراز عن الإضمار قبل الذكر ليقوي وجهه. أقول: كونه وجها ضعيفا مما لا بد له من دليل، وأيضا الاحتراز المذكور سبب مرجح قوي، فلا حاجة إلى أن يضم إليه قوله: "لسبقه"؛ فإن إعادة اللام في قوله: "وللاحتراز" عطفه على قوله: "لسبقه" دون على "سبقه" يدل على أن كل واحد منهما سبب على حدة.

وبدأ به: ولقائل أن يقول: كان ينبغي أن يذكر هذا القول في قوله: "فيختار البصريون إلخ"؛ لأن عند ذكره ههنا لكل واحد أن يقول: بدأ لتقدمه في العنوان، فالابتداء به لرعاية الموافقة لما ذكره سابقا، إلا أن يقال: إنما تعرض لوجه التقديم ههنا؛ لأن مبنى الحكم على المذهبين على قوله: "فإن أعملت إلخ"، لا على قوله: "فيختار البصريون إلخ".

(١) أشار إلى أن المراد بالاختيار في قوله: "يختار": هو الاختيار بطريق الترجيح لا بطريق القطع واللزوم. (عصمت)

(٢) لأنه أول الطالبين، واحتياجه إلى المطلوب أقدم من الاحتياج إلى الثاني إليه. (علوي)

لأنه المذهب المختار الأكثر استعمالا،[١] أضمرت الفاعل في الفعل الأول، إذا اقتضى الفاعل؛ **لجواز الإضمار قبل الذكر**[٢] في العمدة بشرط التفسير،[٣] **وللزوم التكرار**[٤].....

لأنه المذهب المختار إلخ: أي مختار المتأخرين من النحويين، لا مختار البصريين؛ لعدم الفائدة، ولا مختار الكوفيين؛ لأنه كاذب. **لجواز الإضمار** إلخ: فإنه إذا أعمل الفعل الثاني فأضمر الفاعل في الأول، فإذا كان الضمير فاعلا فيلزم إضمار قبل الذكر في العمدة، والحاصل: أن المقصود من إيراد المرجع بعد الضمير رفع الإبهام مع كونه مفسرا أيضا، فالإضمار قبل الذكر حينئذ جائز اتفاقا، كما قال في ضمير الشأن في ﴿قُلْ هُوَ اللّٰهُ أَحَدٌ﴾ (الإخلاص:١) فإن المقصود من إيراد قوله: "الله أحد" هو أن يكون مفسرا ويرفع الإبهام عن ضمير "هو"؛ لأنه ليس شيء يرجع الضمير إليه، فيكون مبهما، وكذلك في "ربه رجلا"، وأما إذا كان المقصود من إيراد المرجع بعده هو التفسير ورفع الإبهام مع شيء آخر، وهو كونه معمولا أو مفعولا، ففيه خلاف بينهم، وجوّزه البصريون، وأما الإضمار قبل الذكر في غير العمدة؛ فإنه لا يجوز إلا بشرط محض التفسير، ولم يفرق الكسائي بين الإضمار قبل الذكر في العمدة وغيرها في اشتراط محض التفسير.

وللزوم التكرار إلخ: والحاصل: أنه إذا أعمل الفعل الثاني ففي معمول الفعل الأول ثلاثة احتمالات: الإضمار أو الحذف أو الذكر، فاختاروا الأول؛ لجواز الإضمار قبل الذكر في العمدة، ولم يختاروا الحذف؛ لأنه يلزم حذف الفاعل من غير أن يسد شيء مسده، ولم يختاروا ذكر الفاعل؛ لأنه يوجب التكرار نحو: "ضربني زيد وأكرمني زيد"، وهو غير مستحسن، فإذا عرفت هذا فلا يرد أن الأولى ترك اللام؛ لأن إيراده يشعر بكونه دليلا على حدة مع أن المجموع دليل واحد، ويمكن جعله جوابا متضمنا لدليل على حدة، فكأنه قيل: لم لم يذكره؟ =

---

(١) أشار بذلك إلى وجه كونه مختارا. (علوي)

(٢) أي بشرط أن يجيء بعده ما يفسره، نحو: "هو زيد قائم"، وههنا كذلك وإن لم يكن لمحض التفسير، وأما نحو: "ربه رجلا" فشاذ كذا في "الحواشي الهندية"، بخلاف الفضلة نحو: "ضربته وضربني زيد"؛ فإنه لا يجوز، ولو ذكر يلزم التكرار، نحو: "ضربني زيد وضربت زيدا"، والحذف لم يثبت في كلامهم. (عل)

(٣) يعني بشرط أن يقصد تفسيره بعد الإبهام؛ لعدم سبق المرجع وإن لم يكن لمحض التفسير كما في "نعم رجلا" و"بئس رجلا" و"ساء رجلا"، وهذا في العمدة، أما في غير العمدة فإنما يجوز إذا كان لمحض التفسير مثل: ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ﴾ (فصلت: ١٢) وإنما ارتكب البصريون الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة مع أنه لا ضرورة فيه لجواز إعمال الأول؛ لكثرة إعمال الثاني في صورة التنازع في كلامهم، والموافقة معه مع الكثرة من أهم المهمات. (تاشكندى)

(٤) وليس من باب التكرار إظهار المفعول في "حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا"؛ لاختلاف اللفظ إفرادا وتثنية. (عبد الغفور)

بالذكر،[١] وامتناع الحذف[٢] على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين أي على موافقته إفرادا وتثنية وجمعا، وتذكيرا وتأنيثا؛ لأنه مرجع الضمير، والضمير يجب أن يكون موافقا للمرجع في هذه الأمور، دون الحذف؛ لأنه لا يجوز حذف الفاعل ......
لأنه عبارة عنه ظرف لـ"أضمرت"

= فالجواب المتضمن للدليل أن يقال: للزوم التكرار، لا يقال: قد لزم التكرار في "حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا"؛ لأنا نقول: الإظهار ليس من باب التكرار مطلقا؛ لاختلاف اللفظ إفرادا وتثنية.

دون الحذف: ظرف لقوله: "أضمرت الفاعل"، ولما كان اختلاف الكسائي في الحذف، ولم يذهب إلى الإظهار أحد، فتعرض للحذف دون الإظهار، وقيل: إنما تعرض بالحذف؛ ليرتبط به قوله: "خلافا للكسائي".

لا يجوز حذف الفاعل: هذه مقدمة مشهورة، قد اعترض عليها بأن الفاعل قد يحذف كفاعل المصدر والفاعل في نحو: "ما ضرب وما أكرم إلا أنا"؛ لأنك قد عرفت سابقا أن البصريين ذهبوا فيه إلى مذهب الكسائي، وهو الحذف في الضمير المنفصل، وفي نحو: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ (مريم: ٣٨) حيث حذف "بهم"، وهو فاعل عند سيبويه، وفي نحو: "اضرِبُن" بصيغة الجمع أو الواحدة المخاطبة، وفي نحو: "أكرموا القوم" بحذف الواو والياء في الأول والواو في الثاني بسبب التقاء الساكنين، وقد أجيب عنها، أما عن الأول فبأن المصدر قد ينزل منزلة الجوامد؛ فإن المصدر لا يعمل إذا وقع مفعولا مطلقا، فليس له فاعل لا لفظا ولا تقديرا.

وأما عن البواقي فبأنها من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسيا منسيا، والمحذوف في باب التنازع محذوف نسيا منسيا، وفيه بحث؛ لأن المحذوف في باب التنازع لو كان كذلك لزم أن المتعدي في مثل: "ضربت وأكرمت زيدا" نزل منزلة اللازم، فلم يكن من باب التنازع؛ لعدم اقتضاء المفعول؛ لأنه نزل منزلة اللازم، ولزم وجود الفعل بلا فاعل في مثل: "ما ضرب وما أكرم إلا أنا"، فالأقرب أن يعتذر عن البواقي، أما عن مثل: "ما قام وما أكرم إلا أنا" فبأنه في عداد المستثنى، وأما عن نحو: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ فبأنه ليس مما ذهب إليه الجمهور أي كون "بهم" فاعلا ليس مما ذهب إليه الجمهور، وأما عن الأخيرين فبأن الضمة والكسرة بعض الواو والياء، فكان الفاعل غير محذوف؛ لسد جزئه مسد الكل.

---

(١) أي بذكر الاسم الذي وقع بعد الفعلين بعينه بعد الأول، وهو من حيث هو قبيح عند الكل فضلة كان أو عمدة. (جم)

(٢) أي حذف الفاعل كما ستعرف.

إلا إذا سد[1] **شيء مسده، خلافا للكسائي؛ فإنه لا يضمر الفاعل، بل يحذفه؛ تحرزا عن** الإضمار قبل الذكر، ويظهر أثر الخلاف في نحو: ضرباني (في الأول) وأكرمني الزيدان **عند البصريين**، وضربني وأكرمني الزيدان **عند الكسائي**، **وجاز**[2] أي إعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الأول الفاعل ....

خلافا للكسائي: أصله: يخالف قول الإضمار قول الكسائي خلافا، فيكون مفعولا مطلقا، وليس حالا من فاعل "أضمرت"؛ لأن إسناد المخالفة إلى الجمهور غير جائز. **عند البصريين**: لأنهم يضمرون الفاعل في الأول على وفق الاسم الظاهر. **عند الكسائي**: فإنه لا يصح الإضمار في الأول؛ لكون الفعل مفردا، فيكون محذوفا أي ضربني الزيدان إلخ.

وجاز: لا يقال: لا يحتاج إلى إيراد قوله: "جاز"؛ لأنا نقول: نعم، لا يحتاج إليه عند إيراد قوله: "خلافا للفراء" بعد قوله: "ويختار البصريون" بأن يقال: ويختار البصريون إعمال الثاني والكوفيون الأول خلافا للفراء مع الفريقين؛ فإنه أي الفراء لا يجوّز إعمال الثاني فقط فيما إذا اقتضى الأول الفاعل، بل يجب عنده إعمال الأول، لكن لما لم يذكر كما ذكر أورده ههنا؛ لبعد المسافة ولبيان قول الفراء، فيكون قوله: "جاز" جملة اعتراضية، فظهر مما ذكرنا أن قوله: "خلافا للفراء" متعلق بقوله: يختار إعمال الأول مطلقا عند الكوفيين، ويختار إعمال الثاني مطلقا عند البصريين.

لا يقال: لِمَ لم يورد قوله: "خلافا للفراء" يلي قوله: "ويختار البصريون"؟ لأنا نقول: أراد أن يكون كل واحد من الخلافات يلي الآخر، أو نقول: قوله: "خلافا للفراء" متعلق بقول الفريقين معا، لا بقول البصريين فقط كما يظهر من بيانه - قدس سره - وقد أشرنا إليه آنفا، وتقدير قوله: "خلافا للفراء" أنه يخالف قول البصريين أو يخالف قول الفريقين خلافا ثابتا للفراء.

---

(١) كما في "ما قام إلا زيد" و"ما ضرب إلا زيد" بصيغة المجهول، فإن قيل: قد جاء حذف الفاعل بدون سد شيء مسده نحو: قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ حيث حذف "بهم"، وهو فاعل عند سيبويه، ونحو: "اضرِبُن" حيث حذف الفاعل، وهو الواو ونحو: "ما قام وما قعد إلا أنا" حيث حذف "إلا أنا"، قيل: إن ما ذكر من الأمثلة من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسيا منسيا، والمحذوف في باب التنازع محذوف نسيا منسيا. (علوي)

(٢) الجملة اعتراضية ذكرت لبيان قول الفراء. (عبد الغفور)

خلا فا للفراء؛[1] فإنه لا يجوِّز إعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الأولِ الفاعلَ؛ لأنه يلزم على تقدير إعماله إما الإضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور، أو حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي، بل يجب عنده إعمال الفعل الأول، فإن اقتضى الثاني الفاعل أضمرته، وإن اقتضى المفعول حذفته أو أضمرته، تقول: ضربني وأكرماني الزيدان، ولا يلزم حينئذ محذور، وقيل: رُوي عنه تشريك الرافعَين أو إضماره[2] بعد الظاهر كما في صورة..

أحد الأمرين — الفعل — الفاعل

مذهب الجمهور: أي البصريين، وإنما لم يتعرض للتكرار؛ لأنه لم يقل به أحد في الفاعل.
تشريك الرافعين: فإن قلت: يلزم حينئذ توارد العلتين المستقلين على معلول واحد، وذلك غير جائز؛ لأن العوامل النحوية بمنزلة المؤثرات الحقيقية عندهم، قلت: إن الفراء يجوز توارد العلتين، ولا يسلم كون العوامل النحوية بمنزلة المؤثرات الحقيقية عندهم، بل العامل عندهم بمعنى العلامة، ولا بأس بكون العلامتين لشيء واحد كالضرب والإكرام. **إضماره إلخ**: أي على تقدير إعمال الثاني، والمراد أنه نقل عنه روايتان، أحدهما: التشريك، والثاني: الإضمار بعده، فيكون كلمة "أو" للشك عن الراوي دون التخيير.
كما في صورة إلخ: أي إذا اقتضى الفعل الثاني المفعولَ والأول الفاعلَ روي عنه إعمال الثاني وإضمار الفاعل للفعل الأول بعد الاسم الظاهر، فالفراء سلم معموليته للفعل الثاني على هذه الرواية: لا يقال: من أين يعلم أن قوله: "ضربني وأكرمني زيد" مثال على مذهب الفراء؛ فإنه يحتمل أن يكون "زيد" معمولا للأول؛ لأنا نقول: إنما يعلم ذلك من قوله: تأخير الضمير من الاسم الظاهر؛ لأنه لو أضمر قبله مع كون الاسم الظاهر معمولا للثاني يلزم الإضمار قبل الذكر رتبة أيضا، بخلاف ما إذا جعل معمولا للأول.

(١) لم يقل: خلافا للكسائي والفراء؛ لأنه يدل على أن خلافهما على نهج واحد، وليس كذلك، ولو قال: "أضمرت الفاعل في الأول خلافا للفراء، دون الحذف خلافا للكسائي"، لا يفهم منه عدم جواز إعمال الثاني على تقدير اقتضاء الأول الفاعلَ؛ لجواز أن يكون مع الكوفيين، فلهذا قال: "وجاز خلافا للفراء"؛ ليفهم منه عدم الجواز عنده. (تاشكندي)
(٢) أي إضمار الفاعل للفعل الأول إذا أعملت الثاني في الظاهر.

تأخير الناصب، تقول: ضربني وأكرمني زيد هو، وضربني وأكرمت زيدا هو، **ورواية المتن**[١] غير مشهورة عنه، وحذفتَ المفعول **تحرزا عن التكرار** لو ذكر،[٢] **وعن الإضمار** قبل الذكر في الفضلة لو أضمر، ....

عطف على قوله: أضمرت

ورواية المتن إلخ: وإنما جعل رواية الغير المشهورة عنه رواية المتن؛ ليصير مشهورة عنه ويخرج عن مرتبة غير الاشتهار، فلا يرد حينئذ ما ذكره بعض المحشين من أنه يمكن حمل عبارة المتن على الوجه الذي يوافق إحدى الروايتين المشهورتين عن الفراء - وهما المذكورتان في الشرح - بأن معنى قول المصنف: "جاز خلافا للفراء": أي جاز إعمال الفعل الثاني فقط مع اقتضاء الفعلين الفاعلَ، خلافا للفراء؛ فإنه لا يجوز إعمال الثاني عنده، بل يجب عنده تشريك الرافعين في الظاهر، هذا على تقدير إحدى الروايتين.

ومعناه: أنه جاز إعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعلين الفاعل، وإضماره للأول قبل الظاهر، خلافا للفراء؛ فإنه لا يجوز إضمار الفاعل للأول قبله عنده، بل يجب عنده إضمار الفاعل للأول بعده، هذا على رواية أخرى. فاعترضوا على الشارح بأنه على هذا كيف يصح قوله: "ورواية المتن غير مشهورة عنه" وقوله: "وقيل: روي عنه إلخ"؟ ويمكن الجواب عنه بأن قوله: "ورواية المتن غير إلخ" بمعنى أن رواية المتن على ما فسرناه، أو على الرواية التي فسر المتن بها غير مشهورة.

تحرزا عن التكرار: أي تكرار الاسم المتنازع فيه وإن كان فاعلا لأحدهما ومفعولا للآخر. وإن قلت: قد وقع التكرار في مثل: "حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا"، قلت: التكرار غير جائز إذا كان الاستغناء عن ذكره.

وعن الإضمار إلخ: والمراد قبل الذكر في الفضلة إذا كان بعده اسم، وكان المقصود من إيراده محض التفسير ورفع الإبهام، وأما إذا كان المقصود من إيراده وقوعه معمولا للفعل أيضا فلا يجوز، وهذا المعنى يفهم بقرينة ما سبق، فلا يرد أن الإضمار قبل الذكر في الفضلة جائز كما في مثل: "ربه رجلا"، وقوله تعالى: ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ﴾ (فصلت: ١٢) وذلك لأن ذكر قوله: ﴿سَبْعَ سَمَاوَاتٍ﴾ في المثال المذكور لمحض تفسير الضمير، بخلاف ما نحن فيه؛ فإن ذكر المرجع فيه ليس لمحض التفسير، بل ذَكَره؛ ليكون معمولا للفعل الثاني عند إعماله، وحمل بعض الشارحين قولهم: "ربه رجلا" على الشذوذ.

---

(١) هي أنه يجب عنده إعمال الفعل الأول عند اقتضاء الفاعل. (عل)

(٢) أي لو ذكر المذكور بعد الفعلين بعينه بعد الأول. (ج)

إن استُغني عنه،(١) وإلا أي وإن لم يَستغن عنه أظهرت أي المفعول نحو: حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا؛ **لأنه لا يجوز حذف أحد مفعولي باب حسبت،**(٢) **ولا يجوز إضماره؛** إياه

إن استغني عنه: شَرَطَ الاستغناءَ عن الجزاء؛ لتقدم ما يدل عليه، وهو قوله: "حذفت المفعول"، والمراد هو الاستغناء عن ذكر المفعول وإظهاره، لا عن المفعول نفسه مثل: "ضربت وأكرمني زيد"، فلا يرد أن الاستغناء عن المفعول في الفعل المتعدي غير جائز. **لأنه لا يجوز إلخ:** قيل: ينتقض هذا بمثل قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ﴾ (آل عمران: ١٨٠) فيمن قرأ "لا يحسبن" على صيغة غائبة تقديره: لا يحسبن بخلهم هو خيرا لهم، فأحد مفعولي "يحسبن" - وهو بخلهم - محذوف،والآخر مذكور، وهو "خيرا لهم".

وأجيب بأنه يجوز أن يكون المفعول الأول لـ"يحسبن" في الآية ضمير "هو" برجوعه إلى البخل أي لا يحسبن البخل هو خيرا لهم، ويجوز وضع الضمير المرفوع موضع المنصوب كـ"أنت" في قولك: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ (البقرة: ٣٢). لا يقال: يجوز تنازعهما في "زيدا" في الفاعلية والمفعولية، فإذا جعل معمول الثاني يضمر الفاعل في الأول، والإضمار قبل الذكر في الفضلة غير جائز؛ لأنا نقول: هذا إذا كان المقصود من إيراده محض التفسير للإبهام، لكن كونه معمولا مقصود فيما نحن فيه بقرينة النزاع فيه.

ولا يجوز إضماره إلخ: لا يقال: إنما يلزم الإضمار قبل الذكر لو أضمر قبل الاسم الظاهر، ولو أضمر بعده فلا؛ لأنا نقول: حينئذ يلزم الفاصلة بالأجنبي بين المبتدأ والخبر، كذا ذكره الشيخ الرضي، وتبعه الشارحون؛ فإنهم يقبحون الفاصلة بينهما، قيل: يلزم الفاصلة بالأجنبي بين العامل والمعمول؛ لأن الفعل مع معموله أجنبي، ويرد عليه أن الفاصلة بالأجنبي جائز في باب التنازع. قيل: إنما لا يجوز حذف أحدهما؛ لأن مفعوله بالحقيقة مضمون المفعولين؛ لأنه متعلق الحسبان والعلم، فلو حذف أحد مفعوليه لزم حذف بعض الأجزاء من مفعول واحد، واعترض بأن العلة المجوزة للإضمار قبل الذكر في الفاعل هي امتناع حذفه، وهو متحقق ههنا؛ لامتناع حذف أحد مفعوليه، إلا أن يقال: لا نسلم أن يكون علة امتناع حذفه قوله: "إذا جعلت زيدا إلخ"؛ لأنه يصلح أن يكون معمولا لكل واحد منهما.

(١) أي إن جاز حذفه نحو: ضربت وأكرمني زيد. (ج)

(٢) والمراد بـ"باب حسبت" ما هو متعد بمفعولين، ثانيهما محمول على الأول، وإنما لا يجوز حذف أحد مفعوليه مع ذكر الآخر؛ لكونهما بمنزلة أمر واحد إذ معنى "علمت زيدا قائما" علمت قيام زيد، فلو حذف يكون كحذف بعض أجزاء الكلمة. (تاشكندي)

لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر في الفضلة، وإن أعملت الفعل الأول[1] كما هو مختار الكوفيين أضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه، نحو: ضربني وأكرمني زيدٌ إذا جعلت زيدا فاعل "ضربني"، وأضمرت في "أكرمني" ضميرا راجعا إلى "زيد"؛ لتقدمه رتبة، فلا محذور فيه حينئذ، لا حذفَ الفاعل، ولا الإضمارَ قبل الذكر لفظا ورتبة، بل **لفظا**[2] **فقط**، وهو جائز، وأضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه، على **المذهب المختار**،[3] ولم تحذفه وإن جاز حذفه؛ **لئلا يتوهم** أن مفعول الفعل الثاني **مغائر للمذكور**، ....

جزاء الشرط — متصلة

لفظا فقط: لأنه معمول الأول، فيكون مقدما رتبة. **على المذهب المختار**: قيل: لم يذهب إلى إضمار المفعول أو حذفه في الفعل الثاني بعد إضمار الفاعل في الفعل الأول، فلا يجوز قوله: "على المذهب المختار" ولهذا قال مولانا عص: وكأنه أراد من "المذهب" الاستعمال، فلعله أراد من "المذهب" المعنى اللغوي لا العرفي، فيجوز أن يراد من "المذهب المختار" الوجه المختار أيضا كما هو مختار بعضهم.

لئلا يتوهم إلخ: لا يقال: كون المختار عدم الحذف لا يحتاج إلى الدليل؛ لأنه الأصل لما مر من أن المختار هو الإضمار، فإذا كان الإضمار أصلا فلا يجوز اختيار الحذف؛ لأنا نقول: نبه به على إقامة وجه آخر لعدم الحذف، وهو التوهم المذكور، ثم لا يخفى أن التوهم باعتبار كون المفعول بعد الفعلين؛ فإنه حينئذ يكون مفعولهما متحدا في الحقيقة، فالتوهم وقع في موقعه، بخلاف ما إذا كان المفعول الثاني مغايرا للأول، فلا بد حينئذ أن يقال: "ضربت زيدا وأكرمت عمروا" بإيراده بينهما في اللفظ. **مغائر للمذكور**: أي المفعول المذكور، فإذا كان مغايرا فلا يكون الاسم المتنازع فيه حينئذ واحدا، بل متعددا، فلا يتصور التنازع.

---

(١) ولا يخفى أن إعمال الأول في مثل: "ضربني وأكرمني زيد" يوجب الفصل بالأجنبي بين العامل ومعموله، ولو كان العاملان اسمي التفضيل لكان ذلك الفصل مخلا بعملهما؛ لضعفه في العمل. (ت)

(٢) لو أضمر متصلا بالفعل الثاني كما هو الأصل اللاحق. (عصمت)

(٣) أو الوجه المختار على اتفاق الطائفتين، ولما كان الحذف وجها مرجوحا حمل قوله تعالى: ﴿هَاؤُمُ اقْرَأُوا كِتَابِيَهْ﴾ (الحاقة: ١٩) على إعمال الثاني، وإلا لزم حمل أفصح الكلام على الوجه المرجوح. (عبد الغفور)

ويكون الضمير **حينئذ** راجعا إلى لفظٍ متقدم رتبة، كما تقول: ضربني وأكرمته زيد، **إلا أن يمنع** ما نع[١] من الإضمار كما هو القول المختار، ومن الحذف كما هو القول الغير المختار، فتُظهرَ المفعول؛ فإنه إذا امتنع الإضمار والحذف لا سبيل إلا إلى الإظهار نحو: **حسبني وحسبتهما** منطلقين الزيدان منطلقا، حيث أعمل "حسبني" فجعل "الزيدان" فاعلا له و"**منطلقا" مفعولا له**، وأضمر المفعول الأول في "حسبتهما" وأظهر المفعول الثاني، وهو "منطلقين" لمانع، وهو أنه لو أضمر مفردا **خالف المفعول** الأول،[٢] ....

حينئذ: أي حين إضمار المفعول في الفعل الثاني. **إلا أن يمنع**: أي أضمرت المفعول في جميع أوقات إلا وقت منع مانع، وقوله: "إلا أن يمنع مانع" مستغن عن الحذف والإضمار جميعا، أي أضمرت على المختار وحذفت على الغير المختار إلا أن يمنع مانع من الإضمار كما هو إلخ.

حسبني وحسبتهما إلخ: وإنما لم يقل: "حسبني الزيدان وحسبتهما" مع أن "الزيدان" فاعل لـــ"حسبني"؛ إشارة إلى التنازع الآخر بينهما في الفاعلية والمفعولية؛ لأن ما ذكره مثال لصورة قطع النزاع المذكور، ويجوز أن يكون صورة النزاع باعتبار قولنا: حسبني وحسبت الزيدان منطلقا، فالفعل الأول يقتضي أن يكون "الزيدان" فاعلا له، والفعل الثاني يقتضي أن يكون مفعولا له. لا يقال: لا يجوز أن يكون "الزيدان" مفعولا؛ لأن نصبه بالياء لا بالألف؛ لأنا نقول: كما يكون في الاسم المتنازع فيه تبديل الرفع بالنصب كذلك فيه تبديل الألف بالياء، ولأنهما قائمان مقام الرفع والنصب، وفيه ما ينافي لما سيأتي ظاهرا، فتأمل. **ومنطلقا مفعولا له**: لا يقال: لا يحتاج إلى هذا القول للزومه من قوله: "حيث أعمل حسبني" أي في "منطلقا" فيكون مفعولا له؛ لأنا نقول: فجعل الزيدان إلخ" تفريع على ما ذكر، فلا يلزم الاستدراك.

خالف المفعول إلخ: مع أنه لا بد أن يكون موافقا له؛ لأن المفعول الأول موصـــوف له، ولا بد من توافق الصفـــة للموصوف.

(١) استثناء من مدلول الكلام السابق، أي أضمرت على المختار وحذفت على الغير المختار إلا أن يمنع مانع من الإضمار والحذف، ولذا قال: "فتظهر" إشارة إلى أن الاستثناء متعلق بالأمرين. (تاشكندى)

(٢) وتأويل المفعول الأول بكل واحد بعيد. (عبد الغفور)

ولو أضمر مثنى خالف المرجع،(١) وهو قوله: "منطلقا"، **ولا يخفى أنه** شأن لا يتصور التنازع في هذه الصورة(٢) إلا إذا لاحظت(٣،٤) المفعولَ الثانيَ في منطلقا اسماً دالاً أي منطلقا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وإفراده، **وإلا فالظاهر** أنه لا تنازع بين الفعلين

ولا يخفى أنه إلخ: أشار بقوله: "لا يتصور" إلى أن تأويل المفعول الأول بكل واحد مما لا يعبأ به؛ فإنه إذا أول بكل واحد، فلو أضمر المفعول الثاني مفردا لا يخالف المفعول الأول، فحينئذ لا يجوز قوله: "وهو أنه لو أضمر مفردا خالف المفعول الأول".

وإلا فالظاهر إلخ: قال الفاضل السم: فيه أن إعراب التثنية في الاسم الظاهر المتنازع فيه كإعراب الرفع والنصب والتذكير والتأنيث، فكما يجوز أن يتبدل الإعراب أو التذكير والتأنيث عند الإعماليين يجوز أن يتبدل الإفراد والتثنية عند الإعماليين، فكما لا يضر التبديل الأول وحدة المتنازع فيه كذلك لا يضر التبديل الثاني فيها. وما ذكره الفاضل المذكور هو حاصل ما ذكره مولانا عص. أقول: الفرق بينهما؛ لأن تنازعهما في نفس الاسم، فلا يضر التبديل في الوصف، والتذكير والتأنيث من أوصافه، بخلاف الإفراد والتثنية؛ فإن التبديل فيهما في نفس الاسم لا في وصفه، والتبديل في الاسم المتنازع فيه يستلزم عدم التنازع؛ لأنه لا بد أن يكون المتنازع فيه واحدا حتى يتصور التنازع.

---

(١) قال الشيخ الرضي: جاز مخالفة الضمير للمرجع إذا لم يلتبس المخالفة بينهما. (عبد الغفور)

(٢) وهي كون العاملين متوجهين إلى المفعول الثاني من الجهة العامة، وكون أحدهما مثنى والآخر مفردا لا يضر، ورد عليه بأنا لا نسلم أنهما توجها إليه من الجهة العامة؛ لكونهما من نواسخ الابتداء، فيقتضيان مفعولا يكون محمولا على المفعول الأول ومطابقا له، لا مجرد الذات المتصفة بالانطلاق. (عل)

(٣) فيه أن الفعلين واقتضاءهما يمنع هذه الملاحظة؛ إذ الأول يقتضي مفعولا مفردا؛ ليكون محمولا على الأول، والثاني يقتضي مفعولا مثنى محمولا على الأول. (جمال)

(٤) فنقول: مفهوم المنطلق يتصور على وجهين، أحدهما: ذات متصفة بالانطلاق من غير ملاحظة الوحدة، وهو المنطلق، وثانيهما: المقيد بالوحدة، وعلى الأول يتصور النزاع؛ لأن "المنطلق" يحمل على المفرد وعلى المثنى، وعلى الثاني لا يتصور النزاع؛ لأن الفعل الأول يقتضي الواحد، والثاني التثنية، فإن قلت: لفظ "المنطلق" يدل على المقيد بالوحدة، فكيف يلاحظ مفهوم هذا اللفظ على سبيل الإطلاق؟ قلت: كثيرا ما يذكر المفرد ولا يلاحظ معنى الوحدة، وما نحن فيه من هذا القبيل، أو نقول: النزاع في الحقيقة متعلق بالمطلق المذكور في ضمن المقيد لا في أمر المفرد والتثنية، وأخذ أحدهما ويجعل مفردا، وأخذ الآخر ويجعل مثنى. لا يقال: فلا نزاع في الاسم المذكور بعد الفعلين والكلام فيه؛ لأنا نقول: بل فيه نزاع باعتبار تأدية المطلق في ضمنه، فتأمل. (تاشكندي)

في المفعول الثاني؛ لأن الأول يقتضي مفعولا مفردا، والثاني مفعولا مثنى، فلا يتوجهان إلى أمر واحد فلا تنازع. ولما استدل الكوفيون على أولوية إعمال الفعل الأول[١] بقول امرئ القيس:

ولو أنما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال[٢]

= لا يقال: إعراب التثنية أيضا كالوصف في الاسم كالإعراب بالحركة، فيضر التبديل في الوصف ههنا، فكيف لا يضر في الرفع والنصب؟ لأنا نقول: إعراب التثنية داخل في نفس الاسم، بخلاف الإعراب بالحركة بدليل أن إطلاق اسم التثنية لا يجوز بدون إعرابها، بخلاف اسم المفرد؛ فإنه يصح بدون الحركة، لا يقال: إن قوله: "وإلا فالظاهر أنه لا تنازع إلخ" ينافي قوله: "ولا يخفى أنه لا يتصور التنازع إلخ"، وهو ظاهر، لأنا نقول: المراد من عدم تصور التنازع هو نفي التنازع، إلا أن المبالغة في النفي لأجل ما مر من أن تأويل المفعول الأول بكل واحد بعيد، فاعلم ذلك.

ثم اعلم أن قوله: "وإلا فالظاهر أنه لا تنازع إلخ" بمعنى أنه وإن لم نلاحظ المفعول الثاني اسما دالا على اتصاف ذات ما بالانطلاق مع عدم ملاحظة التثنية وإفراده فالظاهر المتبادر أنه لا تنازع بين الفعلين في المفعول، يعني لو حمل الكلام على خلاف الظاهر جاز التنازع بينهما في المفعول الثاني عند عدم الملاحظة المذكورة بجعل المفعول الأول في تأويل كل واحد، فأشار الشارح بقوله: "ولا يخفى أنه لا يتصور التنازع إلخ" إلى نفي ما هو غير ظاهرٍ ومتبادرٍ من العبارة؛ لبعده وعدم الاعتداد بشأنه، وأشار بقوله: "وإلا فالظاهر إلخ" إلى احتمال الظاهر إلخ. وهذه الملاحظة في قلبه من عند الله تعالى، فإذا عرفت هذا، فلا يرد ما ذكره بعض المحشين من أنه يفهم من العبارة جواز تنازع الفعلين في المفعول الثاني على تقدير عدم ملاحظة المفعول الثاني اسما دالا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وإفراده، ليس الأمر كذلك، فالأولى أن يقول: "وإلا فالظاهر أنه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني".

لأدنى معيشة: المعيشة: *زندگانی وآنچه بآں زندگانی كنند*، ما يقتات به، فالمراد هو هذا.

---

(١) لا يقال: لقائل أن يقول: لا يجوز أن يكون من باب إعمال الأول، وإلا لزم حمل كلامه على الوجه المرجوح، وهو حذف المفعول، لأنا نقول: الحذف لضرورة انكسار الوزن. (عبد الغفور)

(٢) فالسعي: الطلب، والمعيشة: ما يعاش به من نحو المأكل والمشرب والملبس، والمعنى: لو كان طلبي لأجل تحصيل أدنى ما يعاش به كفاني قليل من المال لأجله، ولم أكن أطلب المجد أي السعة في الكرم، ولكن أطلب المجد المؤثل المدخر لي. (حل الأبيات لشمس الدين)

حيث قالوا: قد توجه الفعلان، أعني "كفاني" و"لم أطلب" إلى اسم واحد، وهو "قليل من المال"، فاقتضى الأول رفعَه بالفاعلية، والثاني نصبَه بالمفعولية، وامرؤ القيس الذي هو أفصح شعراء العرب أعمل الأول،[١] فلو لم يكن إعمال الأول أولى لما اختاره؛ إذ لا قائل بتساوي الإعمالين،[٢] ....

الفعل بلا ضرورة

رفعه

إذ لا قائل بتساوي: دفع سؤال تقريره: أنه لا يلزم من اختيار الشاعر إعمال الأول أن يكون إعمال الأول أولى من الثاني؛ لأنه لو كان إعمالهما متساويين يجوز أيضا اختياره إعمال الأول؛ لأنه مخير حينئذ في ذلك، فأجاب بأنه لم يقل بالتساوي أحد، ولقائل أن يقول: إن الشاعر لما لم يجعل معمولا للثاني، فلا يكون حينئذ إعمال الثاني أولى، سواء كان إعمال الأول أولى أو كانا متساويين، فاختار الأول للتخيير، فحينئذ لا حاجة إلى قوله: "إذا لا قائل بتساوي الإعمالين"، ويمكن الجواب بأنه أشار بإيراده إلى إقامة الدليل على أولوية مذهب الكوفيـــين بالتصريح، أو نقول: قد عرفت أنه لم يقل بالتساوي أحد.

قال مولانا عبد: لا يقال: لقائل أن يقول: لا يجوز أن يكون قول الشاعر من باب إعمال الأول، وإلا لزم حمل الكلام على الوجه المرجوح، وهو حذف المفعول، وذلك لأنه لو جعل قوله: "قليل" مفعولا للأول فيلزم أن يكون مفعول "لم أطلب" محذوفا لا مضمرا، مع أن حذفه غير مختار عندهم، فيلزم أن يختار الشاعر الذي هو أفصح من شعراء العرب غير مختار؛ لأنا نقول: الحذف لضرورة انكسار الوزن، يعني أن اختيار أمر المختار إنما يكون في سعة الكلام، وههنا حذف المفعول لضرورة الشعر؛ لأنه لو أضمر وقيل: "لم أطلبه" يخرج البيت عن وزنه.

قال مولانا عص: إن اعتراضه وجوابه ليسا بشيء، أما الاعتراض فلأن اختيار الشاعر المذهب الغير المختار مما هو يقوي أولوية إعمال الأول؛ لأنه مع اختيار المذهب الغير المختار أعمل الفعل الأول، فلم يجعل الشاعر بعض المحذورات مانعا عن إعمال الأول، فيكون إعماله أولى، وأما الجواب فلأن قول امرئ القيس جاز أن لا يكون =

---

(١) قيل: فيلزم حمل كلام الشاعر الفصيح على خلاف المختار، وهو حذف المفعول في "لم أطلب"، وأجيب بأنه قد عرفت أن مرجوحية حذف المفعول إنما هي في السعة، والحذف ههنا لضرورة الشعر، فلا فساد. (ت)

(٢) يعني أن الاختلاف بينهم إنما هو في الأولوية، لا بتساوي الفعلين في العمل، فالشاعر الفصيح إذا أعمل الأول علم أن الأولى إعمال الأول، لا أنه اختار أحد المتساويين؛ إذ لا قائل بتساوي الفعلين، هذا ما قرره الشارح، وقرر غيره بأن امرأ القيس شاعر فصيح، وقد أعمل الفعل الأول مع لزوم شيء غير مختار بالاتفاق، وهو حذف المفعول الثاني كما مر، وفيه دليل على أن إعمال الأول أولى؛ إذ العاقل لا يختار أحد الأمرين مع لزوم محذور في أحدهما دون الآخر، إلا لزيادة ذلك الذي اختاره في الحسن على الآخر. (عل)

فأجاب المصنف عن طرف البصريين وقال: وقول امرئ القيس:
المصنف
كفاني ولم أطلب قليل من المال

ليس منه أي من باب التنازع؛ لفساد المعنى على تقدير توجه كل ....

= من باب التنازع؛ فإنه إذا جاز حمل البيت على غير التنازع لا يكون الضرورة داعية إلى حذف المفعول على الغير المختار. أقول: مراد الفاضل المذكور مولانا عبد من غير اعتراضه أنه لا يكون ذلك من باب التنازع؛ لأنه لو كان كذلك فلم يختر المذهب الغير المختار، فكلامه من جانب البصريين ككلام المصنف، فحينئذ كلام الفاضل المذكور مولانا عص لا يكون في مقابلة كلامه.

ثم أقول: جواب الفاضل المذكور مولانا عبد مبني على كون قول امرئ القيس من باب التنازع، فلا يرد ما ذكره على جوابه، قال الفاضل السم: قوله: "إذ لا قائل بتساوي الإعمالين" فيه أنه يجوز أن يكون مذهب امرؤ القيس تساويَ الإعمالين، لكنه اختار الأول؛ لاستلزام ما هو الواجب. أقول: المراد من قوله: "إذ لا قائل إلخ": أنّه لا قائل من النحويين بتساوي الإعمالين؛ بقرينة الخلاف الواقع بين البصريين والكوفيين، فالشاعر المذكور وإن كان فصيحا، لكن لا يكون صاحب مذهب في علم النحو، بل هو تابع للنحاة في مسائل النحو بمذهبهم، فكون مذهب الشاعر على تساوي الإعمالين غير معتبر.

وقول امرئ القيس: صرح باسمه تنبيها على قوة الاستثناء أو على ضرورة الجواب، وقوله: "كفاني" بدل أو بيان لقوله. "ليس منه أي من باب التنازع" إن كان الواو في "ولم أطلب" للعطف على "كفاني" كما هو الظاهر المتبادر، كذا في بعض الشروح. **لفساد المعنى:** ولو جعل الواو للعطف على مجموع الشرطية أو للاعتراض أو للحال لا يلزم الفساد، ويكون من باب التنازع، لكنه لا يصلح الاستدلال؛ لكونه محتملا غير منصوص، كذا في بعض الشروح.

على تقدير توجه إلخ: وإن قلت: هذا إذا كان "لم أطلب" معطوفا على "كفاني"، وأما إذا كانت الجملة حالية أو معرفة أو معطوفة على الشرطية فلا يلزم هذا الفساد؛ لأن قوله: "لم أطلب" لا يكون حينئذ في حيز "لو"، فلا يلزم كونه مثبتا، فلا يفسد المعنى، ولكن لا يثبت به أولوية إعمال الأول، قلت: المتبادر أن يكون الواو في قوله: "ولم أطلب" للعطف على "كفاني"، فالمصنف نفى كونه من باب التنازع، لحمل كلامه على المتبادر.

وقيل في جوابه: لا يجوز أن يكون الواو للحال؛ لأنه يلزم حينئذ تقييد الجزء؛ وذلك لأن الحال يكون قيد العامل، فيلزم أن يكون الشرط ملزوما للكفاية المقيدة بانتفاء الطلب مع أنه ليس كذلك؛ لأن السعي لأدنى معيشة مع كفاية قليل من المال يكون مطلقا، سواء طلبه أو لم يطلبه. =

من "كفاني" و"لم أطلب" إلى "قليل من المال"؛ **لاستلزامه** عدمَ السعي لأدنى
دليل لفساد المعنى
معيشة، وانتفاءَ كفاية قليل من المال، وثبوتَ[١] طلبه المنافي لكل منهما، وذلك لأن
صفة الطلب أي الاستلزام
"لو" تجعل مدخولها المثبتَ شرطا كان أو جزاء أو معطوفا على أحدهما منفيا،
أي لفظ لو خود مفعول أول مفعول ثان
والمنفيَ من ذلك مثبتا،[٢]..

= ولا يجوز أن يكون الجملة معترضة أو معطوفة على الشرطية؛ لأنه يلزم أن يكون الكلام محمولا على التأكيد لا على التأسيس، مع أن واو العطف والاعتراض ينبئ عن ذلك؛ لأن نفي السعي مستلزم لنفي الطلب، وإن قلت: السعي هو الطلب البليغ، فيكون أخص من الطلب؛ فإنا نطلب المكة مع عدم السعي إليه، ونفي الخاص لا يستلزم نفي العام، قلنا: المراد بالسعي ههنا الطلب المطلق؛ لأن الكفاية يحتاج إلى الطلب لا إلى الطلب البليغ.

لاستلزامه: أي لاستلزام توجه كل من "كفاني" و"لم أطلب" إلى "قليل من المال"، قوله: "وثبوت طلبه" أي لاستلزامه لثبوت "طلب قليل من المال". قوله: "المنافي" صفة الطلب، وقوله: "لكل منهما" أي من عدم السعي وانتفاء الكفاية.

والمنفي من ذلك إلخ: عطف على "المثبت"، أي "لو" تجعل مدخولها المنفي من ذلك أي من الشرط والجزاء والمعطوف على أحدهما مثبتا، فحينئذ يصير الشرط والجزاء منفيين؛ لأنهما مثبتان، والمعطوف على الجزاء منفي فيصير مثبتا، وكون ثبوت الطلب منافيا لكل من عدم السعي وانتفاء الكفاية ظاهر، ولهذا لم يذكره، أما كون ثبوت الطلب منافيا لعدم السعي فلأن السعي والطلب بمعنى واحد، وكذلك أدنى المعيشة والقليل من المال بمعنى واحد، فكأنه قال: أطلب و لم أطلب، وهو تناقض، فيكون ثبوت الطلب منافيا لعدم السعي، ويرد عليه ما مر من أن السعي هو الطلب البليغ، فالطلب يتحقق في غير السعي فلا تناقض، والجواب ما مر، وأما كون ثبوت الطلب منافيا لانتفاء الكفاية فلمضمون الشرطية، فمعناه حينئذ: لو أنما أطلب أدنى معيشة كفاني، فيكون الكفاية لازمة للطلب، فإذا كانت الكفاية لازمة له فنقيض الكفاية - وهو انتفاء الكفاية - مناف للطلب؛ لأن نقيض اللازم يكون منافيا للملزوم.

(١) أما منافاته للأول فظاهر، وأما للثاني فلأن السعي مستلزم لثبوت الكفاية، والسعي والطلب واحد، وحينئذ يلزم فساد المعنى من جهة الطلب وعدم الطلب لـ"قليل من المال"، ومن جهة لزوم الكفاية وعدم الكفاية. (تاشكندي)
(٢) وذلك لأن "لو" لانتفاء الثاني من جهة انتفاء الأول، فالأول والثاني إما أن يكونا مثبتين فيصيران منفيين، =

فعلى هذا[1] ينبغي أن يكون مفعول "لم أطلب" محذوفا،[2] ....

فعلى هذا إلخ: وإن قلت: يلزم حينئذ عدم صحة الاستدراك بقوله: "ولكنما أسعى"؛ لأن "لكن" للاستدراك، قلنا: لا نسلم أنه معطوف على الجزاء؛ لجواز أن يكون الجملة حالية أو معترضة أو معطوفة على الشرطية، وحاصل البيت: أنه لم أطلب في الزمان الماضي قليلا من المال ولا مجدا، لكنه أطلب في الحال والأزمنة الآتية المجد المؤثل.
ولو سلم كونه معطوفا على الجزاء فنقول: صحة الاستدراك باعتبار توصيف "المجد" بـــ"المؤثل"، أو باعتبار استمرار طلبه في الأزمنة الآتية، وبيان ذلك أنه لما قال: "طلبت المجد" كان للمتوهم أن يتوهم أنه طلب مجدا ما في بعض الأزمنة الماضية؛ إذ من شأن العاقل القناعة وعدم الارتكاب على طلب ما لا يعني، فدفعه بقوله: "لكنما إلخ"، ولكن يجوز أن يناقش في الوجه الأول - وهو صحة الاستدراك باعتبار توصيف المجد بالمؤثل - بأن القرينة على اعتبار المجد المفعول "لم أطلب" هي البيت الآتي، وهو مقيد بالمؤثل، فالمناسب حينئذ تقدير "المجد المؤثل" لا تقدير المجد مطلقا، هذا ما ذكره مولانا عبد.
قال مولانا عص على مولانا عبد: ومن الناس من ذكر في توجيه هذا الاستدراك كلاما طويلا، أظن أنك لا ترضى بسماعه، فذكر الفاضل المذكور صحة الاستدراك بقوله: "ولكنما أسعى ألخ" بأنه يتوهم من قوله: "ولو أنما أسعى" أنه لم يطلب مجردَ قليلٍ من المال أي قليلا من المال فقط، بل يطلب قليلا من المال مع المجد المؤثل. فيدفع هذا التوهم بأنه يطلب المجد المؤثل فقط. =

= وإما أن يكونا منفيين فيصيران مثبتين؛ لأن انتفاء النفي إثبات، وإما أن يكونا مختلفين فيصيران منعكسين، وللمعطوف على الشرط أو الجزاء حكم الشرط والجزاء، وقوله: "ولم أطلب" معطوف على "كفاني"؛ لأن الأصل في الواو العطف، وحمله على خلافه خلافه، فيصير مثبتا فيثبت الطلب من المتكلم، والسعي شرط فيصير عدم السعي، فبينهما تناف، وههنا يلزم فساد آخر، وهو تعليل الشيء له بنقيضه؛ لأن الطلب حينئذ معلل بعدم الطلب، وفساد آخر هو استلزام الطلب لأدنى معيشة؛ لعدم الطلب له، ودفع المحذورات يمكن بتخصيص السعي بالسعي البليغ، لكنه خلاف الظاهر، وفيه انهدام جزالة المعنى. (ت)

(١) أي على تقدير عدم التنازع.

(٢) إن قلت: يلزم حينئذ عدم صحة الاستدراك بقوله: "ولكنما أسعى إلخ" قلت: كان لمتوهم أن يتوهم أنه طلب مجدا ما في بعض الأزمنة الماضية إذ من شأن العاقل القناعة وعدم الانكباب على طلب الغنى، فدفعه بقوله: "ولكنما أسعى إلخ". (عبد الغفور)

أي لم أطلب العز والمجد[١] كما يدل عليه البيت المتأخر، أعني قوله:

ولكنما أسعى لمجد مؤثَّل[٢] وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي[٣]

بزرگی پائدار ودائم

وحينئذ يستقيم المعنى، يعني أنا لا أسعى لأدنى معيشة، ولا يكفيني قليل من المال، ولكني أطلب المجد الأثيل الثابت وأسعى له.

مفعول ما لم يسم فاعله[٤] **أي مفعول فعل**......................................

= ولا يبعد أن يقال: يتوهم من عدم سعيه وطلبه لأدنى معيشة عدم طلبه المجد أيضا، فيدفع هذا التوهم "ولكنما أسعى إلخ"، قيل: إذا لم يكن قول امرئ القيس من باب التنازع فلا يجوز أن يكون "قليل" فاعلا لـــ"كفاني"، وإلا يلزم الفاصلة بالأجنبي، وهو "لم أطلب"؛ لأن الفعل ليس من معمولات "كفاني" فيكون أجنبيا، والفاصلة بالأجنبي إنما يكون جائزا في باب التنازع دون غيره.

واعلم أن المشهور من مذهب النحاة أن "لو" تدل على انتفاء الثاني لانتفاء الأول، وفيه نظر من وجهين، أحدهما: أن الأول ملزوم، والثاني لازم، ولا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم، بل الأمر بالعكس. والثاني: أنه منقوض بقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء: ٢٢) والمراد من الآية انتفاء الآلهة لانتفاء الفساد؛ لأنه في معرض التوحيد.

أي مفعول فعل إلخ: فكلمة "ما" عبارة عن الفعل أو شبهه، وإنما لم يقل: أي معمول عامل لم يذكر فاعله، مع أنه أخصر؛ لأن سوق كلام المصنف يستدعي ذلك حيث قال: "وإذا تنازع الفعلان" ولم يقل: إذا تنازع العاملان، وأيضا قال في تعريف الفاعل: "وهو ما أسند إليه الفعل أو شبهه" ولم يقل: وهو ما أسند إليه العامل، وكون كلمة "أو" للتنويع كثير بينهم، فتوهم كون "أو" للترديد توهم غير ملتفت إليه، فلا يرد حينئذ ما ذكره مولانا عص من أن الأظهر والأخصر أن يقال: مفعول عامل؛ لئلا يتوهم أن كلمة "أو" للترديد. وإنما قال: "أو =

---

(١) أي المجد المؤثل بقرينة البيت الآتي.

(٢) يصف نفسه بعلو الهمة بأنه ما يسعى لأدنى ما يعاش به ولا يكفيه قليل من المال، ولكن يطلب العز والمجد الثابت المحكم؛ لأن أمثاله قد يدركه. (حل ع)

(٣) فاعل "يدرك" أي مثلي أدنى.

(٤) هذا بحسب المفهوم، أعم من المفهوم الاصطلاحي؛ لاعتبار قيامه مقاما منه. (ت)

أو شبه فعل[١] لم يذكر فاعله، وإنما لم يفصله عن الفاعل،[٢] ولم يقل: "ومنه" كما أي من المرفوع **فصل المبتدأ ....**

= شبه فعل" ولم يقل: شبهه، مع أنه أخصر؛ لئلا يتوهم أن المراد من قوله: "شبهه" هو شبه مفعول الفعل، وما قالوا من أن المطلوب في المتن الاختصار، وأن خير الكلام ما قل ودل فهو على تقدير دلالته على الوضوح.

لم يذكر إلخ: أشار به إلى وجه التسمية، فقوله: "لم يذكر" إشارة إلى أن المراد من التسمية ههنا بالفارسية: *نام بردن نه نام كردن ونام نهادن*؛ لأن التسمية جاءت لكلا المعنيين، ولا يخفى أن وجه التسمية جارية في كل فعل حذف فاعله كما في تنازع الفعلين، وكذلك في قولنا: "اضربن" بصيغة الجمع أو الواحدة المخاطبة، وكذلك "اضربوا القوم وأخبرني القوم"، وأمثالها لا يحصى، لكن وجه التسمية لا يلزم أن يكون مطردا، ويمكن أن يدعى اطرادها ههنا؛ لأن قوله: "لم يذكر فاعله" بمعنى لم يذكر فاعله لأجل المفعول، بأن يقيم له مقامه؛ فإن عدم ذكره في "اضربن" وغيره لا يكون لأجل المفعول، بل لأجل التقاء الساكنين، فإذا عرفت هذا، فلا يرد ما ذكره مولانا عص من أنه يصدق على مفعول المصدر المحذوف الفاعل، وعلى مفعول الفعل المحذوف الفاعل، نحو: اضربوا القوم واضربا القوم واضربي القوم وأمثالها مما لا يحصى.

وإنما لم يفصله إلخ: قال مولانا عص: هذا ما لا يحتاج إلى النكتة، بل إيراد لفظ "منها" في المبتدأ والخبر يحتاج إليه؛ لأن طريق المصنف إيراد لفظ "منه" أو "منها" في المبحث الذي هو أول المباحث، ثم تركه في البواقي من المباحث، كما أورده في المفعول المطلق وتركه في المفاعيل الباقية، فلما أورده في الفاعل فتركه ههنا. أقول: ويمكن أن يجاب بأن قول الشارح نكتة لإيراده في المبتدأ حقيقة، إلا أنه ذكر النكتة في ضمن بيان المناسبة بين الفاعل وبين مفعول ما لم يسم فاعله؛ لاحتياج إلى بيان المناسبة بينهما، وبيان ذلك أنه أورده في المبتدأ إشارة =

---

(١) الأخصر أن يقول: معمول عامل. (عصمت)

(٢) أراد أنه بصدد تفصيل المرفوعات فقال: "ومنه الفاعل"، إلا أنه اكتفى بذكره ههنا عن ذكره في المبتدأ؛ لئلا يتوهم أنهما من قبيل الفاعل أيضا كمفعول ما لم يسم فاعله، فاعلم أن دأبه في هذا الكتاب الفصل بين الأقسام بكلمة "منه"، إلا أنه اكتفى بذكره في أحدها عن ذكره في بقية الأقسام؛ ولهذا فصله في المنصوبات واكتفى أيضا، وأما المجرورات فلما لم يكن لها أقسام لم يفصله، فلا يرد ما قيل: إن دأب المصنف في هذا الكتاب عدم الفصل بين أقسام المرفوع بكلمة "منه"، فقوله: "ومنها المبتدأ والخبر" خلاف عادته فهو الذي يستدعي نكتة دون ما ترك فيه الفصل. (عل)

حيث قال: "ومنها المبتدأ"؛ **لشدة اتصاله** بـ"الفاعل" حتى سماه **بعض النحاة فاعلا** أي الزمخشري
كل مفعول[1] حذف فاعله أي فاعل ذلك المفعول، **وإنما أضيف**[2] إلى المفعول؛ لملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به،..................................

= إلى عدم دخوله في الفاعل، ولم يورده في مفعول ما لم يسم فاعله إشارة إلى مناسبته بالفاعل، فالمقصود بيان المناسبة بينهما وذكر عدم إيراده فيه على سبيل التبع.

لشدة اتصاله إلخ: لقيامه مقام الفاعل واشتراكه معه في الأحكام.

بعض النحاة: بخلاف الجمهور؛ فإنهم يسمونه مفعول ما لم يسم فاعله، فقوله: "سماه" يشعر بأن من سماه فاعلا يسميه فاعلا حكميا لا حقيقيا؛ فإن صيغة التسمية يشعر بذلك، فلا يرد كما أن هذا البعض يسميه فاعلا حكميا كذلك الجمهور يسميه فاعلا حكميا.

كل مفعول: قيل: التعريف للماهية والحقيقة لا للأفراد، ولفظ "كل" لإحاطة الأفراد، والجواب: أن لفظة "كل" مقحم ههنا، و لا يراد منه المعنى، وإيراده في المعرف - بالكسر - لمانعية التعريف، ولو ذكر الأمر العام في جانب المعرف - بالفتح - فهو إشارة إلى جامعيته، فإذا قلنا: كل الإنسان حيوان ناطق، فمعناه أن كل ما هو فرد للمعرف - بالفتح - يكون فردا للمعرف بالكسر، فيكون جامعا.

وإذا قلنا: الإنسان كل حيوان ناطق، فمعناه: أن كل ما هو فرد للمعرِّف - بالكسر - فهو فرد للمعرَّف - بالفتح - فيكون مانعا؛ لأنه لو كان صادقا على الغير فلم يصح أن يقال: كل ما هو فرد للمعرف فهو فرد للمعرف بالفتح، قيل: التعريف يصدق على "الربيع" في قولهم: أنبت الربيع البقل؛ فإن الفاعل الحقيقي للإنبات والربيع والبقل هو الله تعالى، فحذف الفاعل الحقيقي وأقيم المفعول الذي هو الربيع مقامه، وأجيب بأن المراد بالفاعل هو الفاعل النحوي. **وإنما أضيف إلخ**: مع أن الفاعل إنما يكون فاعلا للفعل لا للمفعول؛ بملابسة كون الفاعل فاعلا لفعل يتعلق هذا الفعل بالمفعول، فالإضافة بأدنى ملابسة.

(١) إيراد لفظ "كل" غير مناسب؛ لأن التعريف إنما يكون بالحقيقة للجمع لا للفرد، إلا أن فيه إشارة إلى طرد التعريف والجمع، فظهر الجمع بين الطرد والجمع، وإطلاق المفعول عليه باعتبار أصله. (ت)

(٢) يعني أن الأصل أن يضاف الفاعل إلى الفعل؛ لأنه يفعله، إلا أنه أضيف إلى المفعول؛ لأجل الملابسة كما ذكره. (عل)

وأقيم هو[1] أي المفعول **مقامه** أي مقام الفاعل، في إسناد الفعل أو شبهه إليه، **وشرطه** أي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله وإقامته مقام الفاعل، **إذا كان عامله فعلا:**[2] **أن تُغَيَّرَ صيغةُ الفعل** ....

وأقيم هو إلخ: قيل: في "أقيم" ضمير متصل مرفوع هو مفعول ما لم يسم فاعله، فضمير "هو" مستدرك لا يحتاج إليه، وأجيب بأنه تأكيد للضمير في "أقيم"، وإنما يحتاج إلى هذا التأكيد؛ لدفع الوهم، وبيان ذلك أن قوله: "وأقيم مقامه" جملة معطوفة على الجملة السابقة التي هي صفة لـ"مفعول"، وهي قوله: "حذف فاعله" فلا بد من ضمير عائد إلى الموصوف المذكور في كل من الجملة المعطوفة والمعطوفة عليها، أما في الجملة المعطوفة عليها فلأن الجملة إذا وقعت صفة لا بد لها من عائد راجع إلى موصوفها، وأما في الجملة المعطوفة فلأن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه، فلو قال: "وأقيم مقامه" بدون الضمير يتوهم أن قوله: "مقامه" مفعول ما لم يسم فاعله لقوله: "أقيم"، فضمير "هو" يخبر عن الضمير في "أقيم".

ثم اعلم أنه ليس المراد من قوله: "وأقيم هو مقامه" أنه أقيم المفعول مقامه في جميع الأحوال، بل المراد: أنه أقيم هو مقامه في كون كل واحد منهما مسندا إليه، وإليه يشير قوله: "في إسناد الفعل أو شبهه إليه"، أو المراد من إقامته مقامه في إجراء الرفع. فلا يرد حينئذ ما أورده مولانا عص من أنه يمتنع إقامته مقام الفاعل؛ لأن الفاعل قيام الفعل به، وفي المفعول وقوع الفعل عليه.

لا يقال: تعريف المفعول ما لم يسم فاعله لا يصدق على "ضربت" بصيغة المجهول؛ لعدم حذف فاعله وإقامة المفعول مقامه؛ لأنا نقول: المراد من حذف فاعل المفعول هو حذف فاعل الفعل الذي يتعلق هذا الفعل بالمفعول، كما أشار إليه بقوله: "وإنما أضيف إلخ"، فيصدق على "ضربت" أنه حذف فاعل الفعل، وهو تاء المتكلم للمعلوم، وأقيم المفعول مقامه، وهو تاء المتكلم للمجهول.

واعلم أنه لا يذكر الفاعل لأغراض: وهي الاقتصار نحو: ضرب زيد، والتعظيم فتصونه من لسانك، والتحقير فتصون لسانك منه، أو لعدم العلم به، أو لقصد صدور الفعل عن أي فاعل كان و لا غرض في الفاعل نحو: قتل الخارجي؛ فإن الغرض المهم قتله لا قاتله، أو لغير ذلك مما تقرر في علم المعاني.

إذا كان عامله فعلا: بقرينة قوله: "أن تغير صيغة الفعل" فترك ما كان عامله شبه الفعل بالمقايسة؛ لأن الفعل أصل، فشرطه إذا كان شبه الفعل أن تغير صيغته إلى اسم المفعول.

---

(١) أكد الضمير المستتر؛ لئلا يتوهم إسناد الفعل إلى قوله: "مقامه"، فيلزم خلو الجملة المعطوفة على الجملة الواقعة صفة عن الضمير. (عبد الغفور)

(٢) لئلا يتجه عليه مثل: زيد مضروب غلامه.

إلى فُعِلَ أي إلى الماضي المجهول[١] أو يُفعَلُ أي إلى المضارع المجهول،[٢] فيتناول مثل: اُفْتُعِلَ واُستُفعِلَ ويُفتَعَلُ ويُستَفعَلُ وغيرها من الأفعال[٣] المجهولة المزيد فيها، ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب علمت؛[٤] لأنه مسند إلى المفعول الأول إسنادا تاما،[٥] ....

نحو: علمت زيدا قائما

إلى فعل إلخ: يعني أنه أراد بالعَلَم أشهر أوصافه، فهو من قبيل ذكر الشيء وإرادة الصفة المشهورة منه، ونظيره: "لكل فرعون موسى" أي لكل ظالم عادل، "وفعل" كما أنه مشهور بأنه الماضي المجهول المجرد كذلك بأنه الماضي المجهول وإن لم يكن مجردا في الواقع، فلا يرد ما ذكره مولانا عص من أن الصفة التي تكون "فعل" مشهور بها هي الماضي المجهول من الثلاثي المجرد لا الماضي المجهول مطلقا، أو نقول: لا نسلم أن كونه ثلاثيا مجردا من الصفة المشهورة له، بل من صفته في نفس الأمر لا من صفته المشهورة، أو أراد بالشخص جنسه، ويجوز تقدير معطوف، أي "إلى فعل" ونحوه.

ولا يقع إلخ: أي لا يصح وقوعه، لا أنه لا يقع في الاستعمال، وإلا لكان الأنسب أن يقول: لم يقع، وأيضا الأنسب أن لا يخصص الحكم بالمفعول الثالث من باب أعلمت؛ لأن الثاني منه أيضا لم يقع في الاستعمال مقام الفاعل، هكذا قال مولانا عبد. **المفعول الثاني:** نقل أن المتأخرين جوزوا وقوعه موقع الفاعل، وقالوا: لا امتناع في أن يكون المسند إلى أمر مسندا إليه بشيء آخر، نعم، لا يجوز أن يكون مسندا إليه لذلك الأمر.

---

(١) وهذا من قبيل ذكر العَلَم وإرادة الوصف المشتهر هو به؛ لأن "فُعل" و"يُفعل" أعلام للوزن، أو يقال: إنه مذكور على سبيل التمثيل؛ إذ شاع طريق التعليم أولا إلى الصرف، ثم إلى النحو فالكلام التعلم بعلم المقصود باد في الإشارة. (تاشكندى)

(٢) يعني أنه أراد بقوله: "فعل أو يفعل" مطلق الماضي المجهول، ومطلق المضارع المجهول على طريق ذكر الخاص وإرادة العام لا مجهول مجردهما بخصوصيتهما بقرينة قوله: "صيغة الفعل" حيث أطلق الفعل، وقيل: هذا من باب ذكر العلم وإرادة الصفة المشتهرة نحو: لكل فرعون موسى، وهذا مبني على أن "فعل يفعل" علمان للماضي المجهول والمضارع المجهول مطلقا أو كالعلمين لهما، فإن ثبت فلا كلام فيه، وإلا فمشكل جدا. (عل)

(٣) لا بد من الضم إليه الرباعي المجرد والمزيد فيه. (جم)

(٤) المراد بــ"باب علمت" الفعل أو شبهه المتعدي إلى مفعولين كان الأول منهما مسندا إليه والثاني مسندا، فلا ينحصر في أفعال القلوب، بل يتناول مثل قولنا: "جعلت زيدا فاضلا"، و"اعتقدت عمرا شاعرا" وغير ذلك. (عت)

(٥) وما ذكروا ليس فيه قيد التمام، ولذا اعترض صاحب "الرضي" بأنه يجوز أن يكون الشيء الواحد مسندا ومسندا إليه في حالة واحدة، نحو: "أعجبني ضرب زيد عمرا"، والشارح أورد هذا القيد ودفع اعتراضه. (تاشكندى)

فلو أسند الفعل إليه، ولا يكون إسناده إلا تاما لزم كونه مسنداً ومسندا إليه معا[١] مع كون كل من الإسنادين تاما، بخلاف "أعجبني[٢] ضرب زيد عمرا"؛ **لأن أحد الإسنادين** وهو إسنادالمصدر غير تام، ولا المفعول الثالث[٣] من مفاعيل باب أعلمت؛[٤] **إذ حكمه**[٥] حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا ....

لأن أحد الإسنادين: وأجيب أيضا بأن المسند مطلق وهو الضرب، والمسند إليه مقيد، وهو الضرب المقيد بزيد، واعلم أنه ظهر مما ذكره الشارح في هذا المقام أن المستحيل هو أن يكون شيء واحد مسندا ومسندا إليه بالإسنادين التامين؛ لأن الواو في قوله: "ولا يكون إسناده إلا تاما" للحال، فلو كان أحد الإسنادين غير تام فهو غير مستحيل عنده، ففي شبه الفعل أحد الإسنادين غير تام، فجاز أن يقع المفعول الثاني لشبه الفعل من باب علمت مقام الفاعل عنده، نعم، إذا كان أحد الإسنادين غير تام فهو غير جائز عند العلامة التفتازاني حيث قال في بعض تصانيفه: لا بأس أن يكون الواحد مسندا بالنسبة إلى شيء ومسندا إليه بالنسبة إلى آخر، ولا دليل على امتناعه، وإنما الممتنع كون الشيء الواحد مسندا بالنسبة إلى شيء ومسندا إليه بالنسبة إلى ذلك الشيء وإن كان غير تام.
وإذا عرفت هذا، فلا يرد ما ذكره الفاضل السم آخذا من كلام الفاضل مولانا عص حيث قال: قوله: "ولا يكون إسناده إلا تاما" فيه أن هذا في الفعل مسلم، وأما شبه الفعل فإسناده غير تام، فلا يفيد الدليل عدم وقوع المفعول الثاني لشبه الفعل من باب علمت موقع الفاعل في نحو: زيد معلوم أبوه قائما، وأعجبني علم أبوه قائما مع أن المدعى عام. والحاصل: أن "قائما" في المثال المذكور لو أقيم مقام الفاعل لا يكون مسندا إليه بإسناد تام؛ =

---

(١) والمتأخرون جوزوا؛ فإن المسند باعتبار لفظ والمسند إليه باعتبار لفظ آخر، فلا حرج وإن كان الإسنادان تامين.
(٢) دفع دخل مقدر، وهو: أن كون الشيء مسندا ومسندا إليه جائز واقع في مثل: "أعجبني ضرب زيد عمرا"، فدفعه بأن مرادنا عدم جواز كون الشيء مسندا ومسندا إليه مع كون كل من الإسنادين تاما، وليس مثل: "أعجبني ضرب زيد عمرا" كذلك. (عت)
(٣) وأما المفعول الثاني من باب أعلمت وإن صح وقوعه مقام الفاعل، ولكنه لم يستعمل.
(٤) نحو: أعلمت زيدا عمرا فاضلا.
(٥) قالوا: إذا زيدت على "علمت" الهمزة للتعدية زيد المفعول الأول، والثالث مفعول ثان لـ"علمت" كما لا يخفى. (ت)

والمفعول له بلا لام؛ **لأن النصب فيه**(١) مشعر بالعلية،(٢) **فلو أسند إليه** لفات النصب
نحو: ضربت زيدا تأديبا الفعل
والإشعار، بخلاف(٣) ما إذا كان مع اللام، نحو: ضُرِبَ للتأديب، ....

= لأن إسناد اسم المفعول إلى مرفوعه في مثل هذا التركيب غير تام. **إذ حكمه إلخ**: وكذا ثاني مفاعيله عند اللبس نحو: أعلم موسى عيسى أخاه، بخلاف أعلمت زيدا هذه ذاهبة، كذا قال الشارح الهندي.

لأن النصب فيه: أي النصب فيما قصد عليه مشعر بالعلية أي بعلية الفعل، ولا يرد عليه أنه لو صح الدليل يلزم أن لا يقع المفعول به مقام الفاعل؛ لأن النصب فيه مشعر بكونه مفعولا به؛ لأن كون النصب فيه مشعرا به في حيز المنع كما لا يخفى على المتأمل.

فلو أسند إليه: قيل: على هذا يلزم جواز ذلك عند قيام القرينة، وليس كذلك، ويلزم أيضا أن لا يقع الظرف كالمفعول فيه مقام الفاعل؛ لأن النصب فيه مشعر للظرفية، فلو أقيم مقام الفاعل فات النصب والإشعار، والجواب بالفرق بأن المشعر للظرفية في المفعول فيه شيئان، أحدهما: النصب، وثانيهما: نفس الاسم أي ذاته، بخلاف المفعول له؛ فإن نفس الاسم فيه لا يشعر بعلية الفعل. قال الفاضل السم في تفسير قوله: "فات النصب والإشعار" هكذا: أي فات النصب بسبب جعله مسندا إليه ومرفوعا، وفات الإشعار بسبب النصب المشعر إلى العلية، فعلى هذا لا يرد ما قيل: إن ذكر النصب مستدرك.

أقول: ومع ذلك يكون له ورود؛ لأن ذكر الإشعار كاف في المرام؛ لأنه إذا فات النصب المشعر إلى العلية، فيكون مرفوعا مسندا إليه، وهو ظاهر، فالأولى أن يقال في جوابه: إن قوله: "والإشعار" عطف تفسيري لقوله: "النصب"، وإنما احتاج إلى ذكر "النصب" تنبيها على أن المشعر بالعلية هو النصب لا غير، والحاصل: أنه إذا قيل: فات "الإشعار" بدون ذكر "النصب" يكون معناه: أنه فات ما هو مشعر بالعلية، فإيراده عطفا تفسيريا للنصب تنبيه على أن ما هو مشعر بالعلية ليس إلا النصب.

(١) لكنه ليس كذلك؛ لأن حذف اللام إنما هو بواسطة القرينة الدالة عليهما، فالعلية مفهومة من اللام المقدرة. (تاشكندي)

(٢) كدلالته على تقدير اللام الدالة على العلية، لا يقال: ينبغي أن لا يقع الظرف أيضا مقام الفاعل؛ لأن النصب فيه مشعر بالظرفية؛ لأنا نقول: ربما يحصل الإشعار بالظرفية فيه بنفس اللفظ. (عبد الغفور)

(٣) قال الرضي: كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل، نحو: جئتك للسمن، فلا يقال: جيء للسمن، وهذا الكلام بخلافه. (تاشكندي)

والمفعول معه كذلك **أي كل**[١] من المفعول له والمفعول معه كذلك، أي كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت وأعلمت في أنهما لا يقعان موقع الفاعل، أما المفعول له فلما عرفت، وأما المفعول معه[٢] فلأنه لا يجوز إقامته مقام الفاعل مع الواو التي أصلها العطف، وهي دليل الانفصال، والفاعل كالجزء من الفعل، ولا بدون الواو؛ فإنه لم يعرف حينئذ كونه مفعولا معه، وإذا وجد المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل، ....

بإسقاط همزة الوصل

أي كل إلخ: أشار به إلى أن قوله: "كذلك" متعلق بالمفعول له والمفعول معه جميعا لا بالثاني فقط، لا يقال: لِمَ لم يجعله متعلقا بالثاني فقط؟ لأنا نقول: يلزم حينئـــذ أن يكون قوله: "والمفعول له" معطوفا على سابقه، فحينئذ لا بد من إيراد حرف النفي عليه؛ لأنه إذا عطف شيء على المعطوف عليه المنفي يعيد نفيه كما في "ولا يقع المفعول الثاني ولا الثالث" ولو حمل كلامه على العطف لم يحصل التنبيه الذي ذكره مولانا عبد، كما سنذكره عن قريب، ولهذا اندفع ما يقال: من أنه لم لم يجعل كليهما معطوفا على سابقهما، وهذا أولى للاختصار؛ لعدم الاحتياج إلى قوله: "كذلك" حينئذ، قال مولانا عبد: لعله لم يكتف بعطف المفرد على مفرد تقدم مع اختصاره؛ للتنبيه على صحة ادعاء أن الامتناع في المفعول الثاني والثالث أتم من الامتناع في هذين المفعولين وإن اتفق الكل فيه، وذلك لوضوح الدليل، فيكون فيه أي في عدم الاكتفاء مبالغة في رد من جوز قيامهما مقام الفاعل.

وقال الشارح الهندي: إن المفعول له لا يقع مقام الفاعل؛ لكونه جواب "لم"، ولا يصح السؤال بـــ"لم" قبل تمام الحكم، ثم اعترض بأنه يوجب امتناع ضرب للتأديب، والقول بأن المنصوب جواب "لم" دون المجرور تحكم. ولقائل أن يقول أيضا: إنه ليس جوابا عن سؤال نشأ من الفعل المذكور كيف؟ ولو كان كذلك لكان معمولا لمقدر لا للمذكور، فمعنى قولهم: إن المفعول له جواب "لم" أنه مع عامله يصح أن يذكر في جواب السؤال عن اللمية، فإذا قيل لك: لم ضربت؟ قلت: ضربت أو ضرب للتأديب.

---

(١) أشار إلى أن "كذلك" خبر لكل منهما، وليس خبرا للثاني، والأول معطوف على الثاني أو الثالث، وإلا لعاد كلمة "لا" كالثالث. (تاشكندي)

(٢) نحو: جاء البرد والجبات.

تعين أي المفعول به له أي لوقوعه موقع الفاعل؛ لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما،[1] فإن الضرب مثلا كما أنه لا يمكن تعقله بلا ضارب، كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب، بخلاف سائر المفاعيل؛ فإنها ليست بهذه الصفة، تقول: ضُرب زيد بإقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان أمام الأمير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة، وفائدة وصف[2] الضرب بالشدة التنبيه على أن المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص؛ ....

(الفاعل والمفعول)

تعين له: فإقامته مقامه واجب عند البصريين، وأولى وأنسب عند الكوفيين، ثم إذا كان المفعول به متعددا فالظاهر أن الأول منه كالمفعول الأول من باب أعطيت، والثاني كالثاني منه.

فإن الضرب إلخ: قيل: الدليل لا يثبت المدعى، وهو التوقف؛ لجواز أن يكون عدم إمكان تعقل الفعل بدون تعقل المفعول به بسبب كون تعقل المفعول به لازما له، وأجيب بأن الشارح شبه عدم إمكان تعقل بلا مضروب بعدم إمكان تعقل الفعل بلا ضارب، فعدم إمكان تعقله بلا ضارب لا يكون إلا بسبب كون تعقل الضارب موقوفا على تعقله، وإذا كان عدم إمكان تعقل الفعل بلا مضروب مثل عدم إمكان تعقل الفعل بلا ضارب لزم أن يكون تعقل المضروب أيضا موقوفا على تعقله.

بخلاف سائر المفاعيل إلخ: قيل: إن المفعول المطلق يكون بهذه الصفة، بل أقوى من المفعول به في هذه الصفة؛ لأن تعقل مفهوم كل فعل لازما أو متعديا موقوف على تعقل المفعول المطلق؛ لأن مفهوم المطلق جزء في مفهوم الفعل، وتعقل الكل يتوقف على تعقل الجزء، بخلاف المفعول به؛ فإن تعقل مفهوم الفعل المتعدي بنفسه أو بواسطة موقوف على تعقل المفعول به؛ فإن مفهوم "ضرب" مثلا هو الزمان والحدث والنسبة إلى الفاعل، ونسبة هذا الحدث إلى المفعول به موقوفة على تعقل المفعول به، فيكون المفعول المطلق بهذه الصفة أقوى من المفعول به، وأجيب بأن المفعول المطلق لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص، وهو من حيث إنه مقيد لم يكن موقوفا عليه؛ لتعقل الفعل، بخلاف المفعول به؛ فإنه يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص، فيكون باعتبار وقوعه مقام الفاعل موقوفا عليه؛ لتعقل الفعل بعد وقوعه مقام الفاعل.

---

(١) يعني كما لا يعقل الفعل بدون الفاعل كذلك لا يعقل بدون المفعول به؛ إذ لا يتصور الحال بدون المحل كما لا يتصور بدون من صدر عنه، بخلاف ظرف الزمان والمكان؛ فإن وجود الفعل يتوقف عليهما لا تعقله، فالاحتياج إليهما ليس كالاحتياج إليه. (علوي)

(٢) وأجاز سيبويه إضمار المصدر المعهود، فيقال لمن ينتظر القعود: قد قعد، أو الخروج: قد خرج، أي قعد القعود المتوقع، وخرج الخروج المتوقع. (ت)

إذ لا فائدة[١] **فيه**؛ لدلالة الفعل عليه، في داره **جار ومجرور** شبيه بالمفاعيل[٢] في كونه فضلة أقيم مقام الفاعل مثلها، فتعين زيد **وإن لم يكن** أي و إن لم يوجد[٣] في الكلام المفعول به، فالجميع[٤] **أي جميع** ما سوى المفعول به ....

إذ لا فائدة فيه: أي المفعول المطلق التأكيدي لا يقع موقعه؛ لدلالة الفعل عليه، فلا فائدة، بخلاف المفعول المطلق للنوع والعدد، وإنما أورد قوله: "يوم الجمعة، وأمام الأمير" بلام التعريف إشارة إلى أن الزمان والمكان المبهمين لا يقعان موقعه؛ لعدم الفائدة، فإذا قلنا: ضرب زمان وضرب مكان لا فائدة فيه؛ فإن من الأمور البينة أن الضرب يكون في زمان من الأزمنة ومكان من الأمكنة. قيل: وعلى هذا ينبغي أن لا يجوز قيام المفعول به إذا كان مبهما غاية الإبهام مقام الفاعل بأن يقال: ضرب شخص، قيل: لو صح الدليل المذكور يلزم أن لا يكون فائدة في المفعول المطلق التأكيدي لما مر.

وإن قلت: إيراد "ضربا" بعد الفعل للتأكيد، قلت: لم لا يجوز أن يكون في وقوعه موقعه أيضا فائدة التأكيد، والجواب: أن الفاعل عمدة فلا بد فيه من الفائدة المعتد بها، فلا يكفي فيه الفائدة التي هي مجرد التأكيد، بخلاف المفعول؛ فإنه فضلة فيكفي فيه أدنى فائدة، وهو التأكيد، وبعبارة أخرى أن الفاعل يكون غير الفعل، ولا يكون الفاعل مدلول الفعل، فالمناسب أن يكون ما قام مقامه أيضا غيره.

جار ومجرور إلخ: فيه أن الجار والمجرور مفعول عند المصنف، لكنه بواسطة. نعم، الجار والمجرور شبيه به عند الجمهور لا عنده، والجواب: أن المراد أن الجار والمجرور شبيه بالمفعول بلا واسطة، فيكون الجار والمجرور من المفاعيل حينئذ، ثم إن الجار والمجرور يكون المفعول به بواسطة "في" غير ما بعد "دخلت"؛ لئلا ينتقض بقوله فيما بعد: "وما بعد دخلت على الأصح". **وإن لم يكن إلخ:** قيل: لو قال: والبواقي سواء لكان أخصر وأظهر.

أي جميع إلخ: وهو الزمان المعين والمكان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة قيل: ينبغي أن يكون المفعول بالواسطة متعينا؛ لأن يقع مقام الفاعل لأنه مفعول به، وأجيب بأن صورة الجر لما كانت منافية لحال الفاعل أعني الرفع منعته أن يكون في درجة المفعول بلا واسطة.

---

(١) والفاعل محل الفائدة، فيجب أن يكون ما يقوم مقامه محلا لها، ولهذا لا يقع الزمان والمكان المبهمان مقام الفاعل؛ لدلالة الفعل عليهما، فعلى هذا وجب تقييد قوله: "فالجميع سواء" بما سنذكره. (عبد الغفور)

(٢) بلا واسطة، وإنما قيدنا بذلك؛ لأن الظرف وإن كان معه في مفعول فيه عند المصنف، فلا يظهر حينئذ القول بالتشبيه. (عبد الغفور)

(٣) إشارة إلى أن "كان" تامة.

(٤) هذا مذهب الجمهور، ورجح بعضهم الجار والمجرور، وبعضهم الظرفين والمصدر، وبعضهم المفعول المطلق، والأولى أن يقال: كل ما كان اهتمام المتكلم به وعناية برعايته أكثر، فهو أولى بالنيابة، وذلك منصوص (أي مربوط) بعناية المتكلم، فافهم. (ت)

سواء **في جواز**[١] **وقوعها** موقع الفاعل، والمفعول الأول من باب[٢] أعطيت أي الفعل المتعدي إلى مفعولين ثانيهما غير الأول[٣] أولى بأن يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني؛[٤] **لأن فيه** معنى الفاعلية[٥] بالنسبة إلى الثاني؛ ....

في جواز وقوعها: وإنما قيد الاستواء بجواز الوقوع ولم يتركه على عمومه؛ لأنه على تقدير وجود المفعول به مع المفاعيل أيضا يكون ما سوى المفعول به سواء في عدم وقوعها موقعه، فيكون المراد هو الاستواء في جواز الوقوع، ولا يجوز أن يراد من الاستواء هو الاستواء الشامل لجواز وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقع الفاعل؛ لأنه حينئذ لا معنى لترتب الجزاء على قوله: "وإن لم يكن"، وقيل في وجه تقييد الاستواء به: إن حال البواقي قد علم على تقدير وجود المفعول به فيها، وإنما المجهول حالها على تقدير عدمه، فالتعرض بحالها على تقدير وجوده مستدرك مع أنه أراد التصريح برد من قال: إن البواقي على تقدير عدمه ليست سواء كما أراد التصريح برد من قال: إن المفعول به إذا وجد من المفاعيل لم يتعين المفعول به فقال: "وإذا وجد المفعول به إلخ".

لأن فيه: قال مولانا عبد: لا يخفى أن هذا الدليل يقتضي أن يكون المفعول الأول من باب أعلمت أولى لأن يقوم مقامه من المفعول الثاني؛ لأنه وإن كان مفعولا للإعلام؛ فإنه فاعل للعلم؛ لأن الأول عالم والباقي معلوم. وتبعه مولانا عص. لا يقال: هذا لا يتوجه على من ذهب إلى أن المفعول الثاني والثالث من باب أعلمت لا يقعان موقعه، وأما عند من قال بوقوع المفعول الثاني منه مقامه، فعدم وقوعه مقامه بأن المفعول الثاني هو مضمون الجملة أعني فضل عمرو في قولنا: أعلمت زيدا عمرا فاضلا؛ لأن المقصود إعلام فضيلة عمرو؛ لأنا نقول: المفعول الثاني فيه في الحقيقة إذا كان مضمون الجملة، فالدليل يفيد أن إقامة المفعول الأول منه مقامه أولى من الثاني، ولم يقل به أحد. =

---

(١) لا يخفى أن هذا القيد مما ينساق إليه الذهن بلا شبهة، يعني أنه لم يرد الاستواء الشامل؛ لجواز وقوعها موقع الفاعل، وامتناع وقوعها موقع الفاعل حتى يلزم أن لا يكون ترتب الجزاء على قوله: "وإن لم يكن" معنى. (عبد الغفور)

(٢) وكذا المفعول الأول من باب أعلمت. (عت)

(٣) أي لا يحمل على الأول.

(٤) لأن الأول عالم والثاني معلوم. (عت)

(٥) فيكون أول مفاعيل أعلمت أولى بالنيابة بالقياس إلى الثاني؛ لأن فيه أيضا معنى الفاعلية، وقد صرح به صاحب "الوافي" حيث قال: ولا يسند إلى ثاني باب أعلمت؛ لأنه في الحقيقة فاعل علم؛ إذ معنى أُعلم زيد عَمرا منطلقا: علم زيد عمرا منطلقا. (جم)

لأنه عاط[1] أي آخذ،[2] نحو: أعطي زيد درهما، مع جواز أعطي درهم زيدا، وذلك عند الأمن من اللبس، وأما عند عدمه فيجب إقامة المفعول الأول، نحو: أعطي زيد عمرا.

= واعلم أن هذا الدليل يفيد إقامة المفعول الأول من باب أعطيت أي الفعل المتعدي إلى مفعولين لا خصوص فعل أعطيت؛ لأن المفعول الأول من بابه؛ لكونه عاط أي آخذ، وفيه معنى الفاعلية، وفائدة تفسير العاطي بالآخذ أمران، أحدهما: أنه لو لم يفسره به لا يشتمل باب أعطيت، وثانيهما: أنه لو لم يفسره به لم يصدق على المفعول الأول من فعل أعطيت أنه عاط، بل العاطي هو المتكلم في قولنا: أعطيت زيدا درهما.

وإن قلت: تفسير العاطي بالآخذ تفسير الشيء بالمباين، والقول بأنه جاز مجيء العاطي في اللغة بمعنى الأخذ مما لا يلتفت إليه، فنقول: لا نسلم أن تفسيره بالآخذ تفسير بالمباين؛ لأن إعطاء شيء لزيد مثلا يستلزم أخذه له، فيكون من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللازم، لا يقال: جاز أن يتحقق الإعطاء من رجل إلى زيد، ولم يتحقق الأخذ منه؛ لأنا نقول: إذا لم يتحقق الأخذ منه فلم يوجد الإعطاء منه أيضا. قال الفاضل السم: هذا الدليل يفيد ما هو أخص من المدعى؛ لأن المدعى أن إقامة المفعول الأول أولى في كل فعل متعد إلى مفعولين ثانيهما غير الأول، وكون المفعول الأول عاط مخصوص بفعل أعطيت.

أقول: ما ذكر الفاضل المذكور يندفع بتفسير العاطي بالآخذ؛ لأن جميع باب أعطيت يكون آخذا وقابلا؛ لأن المراد بالفاعل في قوله: "لأن فيه معنى الفاعلية" ما يعم القابل؛ فإن القبول لازم الأخذ، فكما يكون في العاطي معنى الفاعلية كذلك في القابل، كما ستعرف في ضمن السؤال، وإن قلت: في قولهم: "جعلت اللبن شيرازا"، و"جعلت التراب طينا" ليس في المفعول الأول معنى الفاعلية، قلت: لما كان المراد من الفاعل ههنا ما يشتمل القابل ففيه أيضا معنى الفاعلية بالنسبة إلى الثاني، فاللبن قابل للشيراز كما أن التراب قابل للطين، ألا ترى إذا قيل: شرف زيد ومات زيد وكرم زيد، فزيد في هذه الأمثلة فاعل بمعنى أنه قبل الشرافة والموت والكرامة، فيكون فيه في هذه الأمثلة معنى الفاعلية.

وذلك: أي كونه أولى للإقامة مقامه. **عند الأمن إلخ**: فإن من البين أن الدرهم لا يصلح أن يكون آخذا، وأما عند عدم الأمن منه فيجب إقامة المفعول إلخ قيل: يجوز رفع الالتباس بلزوم المفعول الثاني موقعه؛ فإنه يرفع الالتباس بسبب ذلك اللزوم أيضا، وأجيب بأن خوف اللبس باق؛ لأن تأخير المفعول الأول وإن دل على أن المقدم مفعول ثان، لكن المفعول الثاني لما كان مع ذلك صالحا لأن يكون مفعولا أولا، وهو أولى بأن يقوم مقام الفاعل أمكن أن يقع الحيرة والاشتباه، وكثيرا ما يحترز عن خوف اللبس.

(١) من العطو بمعنى الأخذ.

(٢) فأشبه بالفاعل فترجح قيامه مقامه. (عل)

ومنها المبتدأ والخبر، وفي بعض النسخ "ومنه"، يعني من جملة المرفوعات أو من جملة المرفوع المبتدأ والخبر، جمعهما في فصل واحد؛ للتلازم[١] الواقع بينهما على ما هو المصنف **الأصل فيهما،[٢،٣] واشتراكهما في العامل المعنوي[٤] ....** وهو الابتداء

ومنها: عطف على قوله: فمنه الفاعل. **وفي بعض النسخ ومنه:** أي من مفهوم المرفوع أو من أفراد مفهومه، قال مولانا عص: الأوجه أن يكون الضمير في "منه" راجعا إلى "الفاعل"، وفائدته التنبيه على أنه من ملحقات الفاعل، ولذا جعل الرفع علم الفاعلية، ويحتمل أن يكون راجعا إلى "ما اشتمل على علم الفاعلية".

أو من جملة إلخ: بيان لحاصل المعنى؛ لأن "من" للتبعيض، ولكن الأول باعتبار تأنيث الضمير، والثاني باعتبار تذكيره، فتذكيره باعتبار المضاف إليه، ويحتمل أن يريد التبعيض بتقدير المضاف أي من جملة أفراده.

هو الأصل فيهما إلخ: أي في باب المبتدأ والخبر، أي التلازم بينهما على تقدير رعاية الأصل فيهما، وهو كونه مسندا إليه والخبر مسندا، فلا يكون شيء من المسند والمسند إليه بدون الآخر، فيكون بينهما تلازم، بخلاف القسم الثاني من المبتدأ؛ فإنه يكون بلا خبر؛ لأنه مع مرفوعه كلام تام كالفعل مع الفاعل، ويمكن أن يقال: بينهما تلازم مطلقا، سواء كان في القسم الأول من المبتدأ، أو القسم الثاني منه، ولكن الخبر أعم من أن يكون حقيقة أو حكما، فإن الفاعل في القسم الثاني منه ساد مسد الخبر إلا أن هذا خلاف المتبادر. قال مولانا عص: ولا يخفى أن الظاهر على ما هو الأصل فيه، فتأمل. أقول: وجه التأمل أن الشارح أراد بقوله: "فيهما" وجه التلازم، وإذا قيل: "فيه" بإرجاعه إلى التلازم لم يفهم ذلك.

واشتراكهما في العامل المعنوي: وهو ههنا تجريد الاسم عن العوامل اللفظية للإسناد أي إسناده إلى شيء أو إسناد شيء إليه، والحاصل: أنه ليس المراد منه أن شخص العامل فيهما واحد، بل المراد أن العامل فيهما من نوع واحد، وهو العامل المعنوي، ولكن التجريد عن العوامل باعتبار الإسناد بأن يسند إلى شيء عامل في الخبر، وباعتبار أن يسند إليه شيء عامل في المبتدأ.

---

(١) إذ الأصل فيهما أنه إذا ذكر أحدهما ذكر الآخر، وأما حذف أحدهما فخلاف الأصل، أو لا تلازم بينهما في الحقيقة؛ إذ المبتدأ من القسم الثاني مبتدأ لا خبر له على الصحيح. (عل)

(٢) إشارة إلى القسم الأول من المبتدأ، وهو المجرد المسند إليه، وهو لا يوجد بدون الخبر، بخلاف الثاني؛ فإنه مبتدأ ولا خبر له. (ت)

(٣) فإن الأصل في باب المبتدأ والخبر أن يكون المبتدأ مسندا إليه دون ما إذا كان مسندا؛ فإنه مبتدأ يصار إليه للضرورة. (عبد الغفور)

(٤) وهو ههنا تجريد الاسم عن العوامل اللفظية للإسناد، أي إسناده إلى شيء أو إسناد الشيء إليه. (عبد الغفور)

فالمبتدأ: هو الاسم[١] مقابل الفعل والحرف **لفظا**[٢] **أو تقديرا؛ ليتناول نحو:** قوله تعالى **﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾** (البقرة: ١٨٤) **المجرد عن العوامل اللفظية أي الذي**[٣] الاسم **لم يوجد فيه** ....

فالمبتدأ هو: وإيراد اللام في المعرف إشارة إلى جامعية التعريف؛ فإن إيراد أمر العام في المعرف - بالفتح - إشارة إلى الجامعية؛ فإن المسند إليه إذا عرف باللام يفيد حصره على المسند، وضمير الفصل لحصر المسند في المسند إليه، فهو إشارة إلى المانعية، وقيل: إنما أتى بضمير الفصل في حد المبتدأ والخبر دون حد الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله؛ لأنه اكتفى في بعض الحدود بالحصر المستفاد من المقام لوجود الاطراد والانعكاس في الحدود، وصرح بذلك في بعضها؛ ليكون صورة التصريح دالة على صورة الاكتفاء. **الاسم:** ولا يراد بالاسم ما يقابل الصفة كما يقتضيه مقابلته للصفة؛ لجواز أن يكون القسم الأول من المبتدأ صفة، مثل: المنطلق زيد، ولكن الصفة المذكورة في القسم الثاني من المبتدأ مقابل للقسم الأول. **أو تقديرا:** أي تأويلا، وهو الذي يصح وقوع اسم في موضعه، فليس التقدير بمعنى المقدر. **وأن تصوموا إلخ:** أي صيامكم مبتدأ، و"خير لكم" خبره.

المجرد إلخ: قيل: التجريد من الشيء يقتضي سبق وجوده، فلا يصدق الحد إلا على ما جرد عن العوامل بعد دخوله، وأجيب بأن إمكان الوجود واحتماله قد ينزل منزلة الوجود، كقولك: ضيق فم البئر، وذلك لا يقتضي فتح فم البئر، وكما في قولهم: سبحان الذي صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل.

أي الذي إلخ: وإنما فسره به لفائدتين، أحدهما: أن التجريد من الشيء يقتضي سبق وجوده كما هو المتبادر، فلا يصدق التعريف إلا على ما جرد عن العامل بعد دخوله، لكن لما كان عدم وجود العامل لازما للتجريد، فأراد من التجريد عدم وجوده من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللازم، وثانيهما: أن العبارة وإن كانت ظاهرة في =

---

(١) لم يرد بالاسم ما يقابل الصفة كما يقتضيه مقابلته للصفة؛ لجواز أن يكون هذا القسم من المبتدأ صفة، مثل: "ضارب" في "زيد ضارب" محمول على زيد. (عبد الغفور)

(٢) أي بلا تأويل نحو: زيد قائم، "أو تقديرا" أي تأويلا، فإن قوله: "أن تصوموا" ليس باسم لفظا، لكن في تقدير الاسم وتأويله، فـ"أن تصوموا" في تأويل صيامكم، والمضاف إليه خارج، وكذلك قوله: "تسمع بالمعيدي خير من أن تراه" في تقدير سماعك بالمعيدي، وكذلك قولك: "زيد قائم" قضية، وقولك: الحيوان الناطق ينتقل بنقل قدميه في تقدير هذا اللفظ، فكان داخلا في الاسم التقديري. (عت)

(٣) دفع بهذا الكلام ما يرد على كلام المصنف من أن التجريد يقتضي سبق الوجود، فأشار إلى أن المراد السلب، فلا ينتقض بنحو: "زيد قائم" بأنه لا تجريد؛ لأنه لا عامل لفظيا أصلا ههنا، وكأنه جعل الإمكان منزلا منزلة الوجود؛ إذ نبه على أن الأصل لفظية العوامل، وعدل إلى المعنوي، فكان وجد، ثم جرد عنه. (ت)

عامل لفظي[1] أصلا،[2] واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي "أن" و"كأن"، **وكأنه**[3] **أراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى؛**[4] لئلا يخرج عنه مثل: بحسبك درهم، مسندا إليه[5] واحترز به عن الخبر، **وثاني قسمي المبتدأ** ....

الباء زائدة

= سلب العموم بسبب إيراد العوامل بصيغة الجمع، لكن المراد عموم السلب إما باعتبار أن اللام أبطلت معنى الجمعية، فصار المعنى هو الجنس، وإما باعتبار أن سلب العموم وإن كان أعم من عموم السلب، لكن المراد هو هذا بقرينة المقام، وإنما أكد النفي بقوله: "أصلا" ردا على من زعم أن المراد بالعوامل اللفظية نواسخ المبتدأ والخبر كـــ "باب إن وأخواتها"؛ لئلا ينتقض التعريف بقولك: بحسبك زيد، وذلك لأن الذهن لا ينتقل من العوامل اللفظية إلى خصوص النواسخ.

وكأنه أراد إلخ: لأن الظاهر أن المؤثر لفظا مؤثر معنى، هذا ما ذكره مولانا عبد ، فلا يرد حينئذ ما ذكر الفاضل السم مولانا عصمت الله من أن هذا المعنى غير متبادر من العبارة، ولا بد من حمل عبارة التعريف على المتبادر. وأجيب أيضا بأن الحرف الزائد كالمعدوم، وبأن التجرد أعم من أن يكون حقيقيا أو حكميا، فلا يرد مثل: بحسبك درهم؛ فإنه لا تأثير له في المعنى، بل في اللفظ فقط؛ لأن معنى قولنا: "بحسبك" وقولنا: "حسبك" واحد، ولا بد من قيد آخر، وهو أن يكون عمل العامل محفوظا؛ لئلا ينتقض بقولنا: "إنما زيد منطلق"؛ فإنه لم يبق عمل "إن" فيه بسبب "ما" الكافة.

وثاني قسمي المبتدأ: لأنه قسم آخر من المبتدأ، والقسمان متباينان، فلا بد أن يحترز عنه أي عن ثاني قسمي ما يطلق عليه المبتدأ؛ لأن المبتدأ مشترك لفظي بين هذين المفهومين، وليس للمبتدأ مفهوم يندرج فيه هذان القسمان، وقوله: "مسندا إليه" حال عن الضمير المستكن في "المجرد".

---

(1) يشير إلى أن التجريد عبارة عن عدم الوجدان، فلا يقتضي سبق الوجود، فإن اللام قد أبطل معنى الجمعية فيفيد عموم السلب لا سلب العموم. (جم)

(2) أشار إلى أن المراد عدم وجود العامل اللفظي فيه بطريق السلب الكلي، لا رفع الإيجاب الكلي لما يتوهم من ظاهر الجمع أي العوامل. (عت)

(3) أجاب عن الإشكال بنحو: "بحسبك درهم" أن المراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى؛ لأن ما ليس في المعنى مؤثرا في حكم العدم، فتعين المراد بالعامل اللفظي، والباء في بحسبك زائدة لا أثر له في المعنى، فكأنه لم يدخل فـــ"بحسبك" مجرد عن العوامل اللفظية، فلا يرد ما قيل: إن هذا تقييد بعيد ليس له في الكلام مفاد. (عل)

(4) كما يكون مؤثرا في اللفظ. (ج)

(5) حال ع الضمير في "المجرد" الراجع إلى الاسم. (عصمت)

الخارج عن هذا القسم؛ فإنهما لا يكونان إلا مسندين، أو الصفة سواء كانت مشتقة كضارب و مضروب وحسن، أو جارية مجراها كقريشي[(١، ٢)] الواقعة بعد حرف النفي
بضم القاف وفتح الراء
كـ"ما" و"لا" ....
وإنما وغير

أو الصفة: بالرفع عطف على "الاسم"، وكلمة "أو" لتقسيم المحدود، فلا ينافي التعريف، قال مولانا عبد: لفظة "أو" للانفصال الحقيقي، ومن قال: إنها لمنع الخلو دون الجمع لم يأت بشيء؛ لأن استحالة اجتماع القسمين بين، وأما امتناعهما، فلو ثبت كان بالاستقراء، قيل: التعريف يصدق على "قائم" في قولنا: "أقائم أبوه زيد؟" مع أنه ليس بمبتدأ؛ لأن الأصل في المبتدأ أن يكون مسندا إليه، فلا يصار إلى كونه مسندا إلا لضرورة، ولهذا لم يكن "قائم" في "أقائم أبوه زيد؟" مبتدأ؛ لاحتمال أن يكون خبرا لزيد.
وأجيب بأن "قائم" مبتدأ في جملة، وهي أقائم أبوه، بأن "قائم" مبتدأ و"أبوه" فاعل له، والجملة خبر زيد، قيل: التعريف لا يصدق على اسم الفعل مثل: هيهات زيد مع أنه مبتدأ على اختيار المصنف، كذا في بعض الشروح، ويمكن أن يجاب بأن المعرف خاص، وهو المبتدأ الذي كان متفقا بينهم، أو يقال: إن إطلاق المبتدأ على اسم الفعل ليس على الحقيقة، فالتعريف يصدق على ما هو مبتدأ حقيقة. **كقريشي**: فإذا قلنا: أقرشي أنت؟ فقرشي مبتدأ وأنت خبره، فقرشي جار مجرى الصفة؛ لأن معناه: رجل منسوب إلى قريش أو منتسب إلى قريش، والمنسوب صفة.
الواقعة بعد حرف النفي إلخ: الأولى حذف "الحرف" و"الألف"؛ ليكون أخصر وأشمل؛ فيدخل هو بعد اسم النفي كـ"غير" وبعد اسم الاستفهام إلا أنه قال: "بعد حرف النفي" لشهرة وقوعها بعده؛ لوقوعها بعده أكثر من غيره، وأما تخصيصه بالألف فلأن ألف الاستفهام أصل. قال بعض الشارحين: جميع أداة الاستفهام كـ: هل ومن ومتى وأين وكيف وأيان وكم مثل الهمزة في وقوع الصفة المذكورة بعدها، وذكر بعضهم أن غير الهمزة لا يقع بعدها تلك الصفة، فتخصيص الألف إما لأنه الأصل، وإما للاحتراز.
وإنما شرط "بعد حرف النفي أو ألف الاستفهام" ليحصل الاعتماد، لا يقال: اسم الفاعل في أقائم الزيدان، لما اعتمد على الهمزة عمل في الزيدان، ومعمول اللفظ لا يكون خبرا؛ لأنا نقول: ولهذا جعل النحويون "الزيدان" في المثال المذكور سادا مسد الخبر.

(١) [فإنه في قوة منسوب إلى قريش.] منسوب إلى القريش؛ لكونه في تأويل المشتق. (عل)
(٢) وفي بعض النسخ: كقرشي قال الجمال: فإن قلت: إنما يحذف الياء من مؤنث هذا الوزن لا من مذكره، وقريش مذكر فكيف حذف الياء عن النسبة؟ قلنا: القياس عدم الحذف، لكن حذف منه شاذا، كذا في "الشافية".

أو ألف[١] الاستفهام ونحوه كـ"هل" و"ما" و"من"،[٢] وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح، والأخفش[٣] يرى ذلك حسنا، وعليه قول الشاعر:
من البصريين

فخير[٤] نحن عند الناس منكم[٥]

كهل وما إلخ: قيل: التمثيل بـــ"من" لا يجوز؛ لأنه يصح أن يقال: من قائم أبوه؛ لأن "قائم" صفة صالحة لأن يكون خبرا لـــ"من" وما يصلح أن يكون خبرا لا يصلح أن يكون مبتدأ؛ لأن الخبر يكون مسندا، فلا يصلح أن يكون "قائم" مبتدأ و"أبوه" خبره، وأجيب بجعل تمثيله بقولك: من ضارب زيد؟ على أن يكون "من" مفعول لـــ"ضارب"، فضارب مبتدأ وزيد خبره، ثم إن زيد في قولنا: "المنطلق زيد" فاعل يساد مسد الخبر، وليس بخبر، فلا يرد المنع على قولنا: وما يصلح أن يكون خبرا إلخ.

فخير نحن إلخ: فـــ"خير" مبتدأ و"نحن" فاعله؛ فإنه صفة، ولا يكون بعد حرف النفي والاستفهام قال السم: فيه أن المفهوم من بحث اسم التفضيل انحصار كون فاعل اسم التفضيل اسما ظاهرا في مسئلة الكحل، فالمناسب بهذا أن يجعل "نحن" مبتدأ و"منكم" مفسرا لمحذوف هو خبر، تقديره: فخير منكم عند الناس منكم، فلما حذف فسر بقوله: "منكم"، فلو صح ما ذكره التعين في مثل: "أخير زيد عند الناس منكم" كون زيد فاعلا، فينتقض قاعدة، فإن طابقت مفردا حاز الأمران. وإليه أشار مولانا عص أيضا.

أقول: المذكور في بحث الكحل أن اسم التفضيل لا يعمل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية إلا بشرائط مذكورة في بحث الكحل، ولكن يعمل في المضمر بدون الشرائط المذكورة فيه، ثم إنهم صرحوا أن المراد من الاسم الظاهر في بحث الكحل هو الاسم الظاهر اللغوي، وهو ما يكون بارزا، و لم يكن مستترا، فـــ"نحن" في قوله: "فخير نحن عند الناس منكم" ظاهر بهذا المعنى؛ لأنه ظاهر ملفوظ، لكن الشارح أراد من الظاهر الواقع في تعريف المبتدأ معنى الاصطلاحي المقابل للضمير؛ لأن الحمل على الظاهر واجب في التعريفات، وما ذكره الشارح في بحث الكحل من أن اسم التفضيل يعمل في المضمر بدون الشرط المذكور فيه، وهو المضمر المستتر؛ لأن عمل اسم التفضيل ضعيف في المضمر المستتر؛ =

---

(١) فذكر الألف للأصالة، ولا يخفى أن مثل هذا الاعتبار لا يناسب التعريف. (عبد الغفور)

(٢) [ومتى وأين وكيف وكم وأيان. (عبد الغفور)] استفهاميتين نحو: ما ضارب زيد أيّ شيء ضارب زيد، ومن ضارب زيد أيّ شخص ضارب زيد. (ت)

(٣) وكذا الكوفيون جوّزوا رفع الصفة الظاهر من غير قبح على أنه فاعل من غير اعتماد الاستفهام والنفي، نحو: "قائم الزيدان" كما يجوزون نحو: "في الدار زيد" أن يعمل الظرف من غير اعتماد. (عل)

(٤) معناه بالفارسية: بهتريم مانزد آدميان از شما. (بقا)

(٥) آخره: إذ الداعي المثوِّب قال يا لا.

فـ"خير"[١] مبتدأ و"نحن" فاعله، **ولو جعل** "خير" خبرا عن "نحن" لفصل بين اسم التفضيل[٢] ومعموله الذي هو ....

= لأنه لا يظهر أثره في اللفظ أصلا، فلا يحتاج إلى الشرط في قوة العامل، وأما الضمائر البارزة؛ فإنه يظهر أثرها في اللفظ وإن كان ظهور الأثر محليا. فإذا عرفت هذا التفصيل فما ذكره الفاضل السم بقوله: وفيه أن المفهوم من بحث إلخ غير صحيح؛ لأن "نحن" في المثال المذكور اسم ظاهر بالمعنى المذكور، وما ذكره من أن اسم التفضيل لا يعمل في الاسم الظاهر بالمعنى المذكور إلا إذا كان فردا من أفراد الكحل، واسم التفضيل فيما نحن فيه ليس كذلك؛ لعدم الشرط المذكور في بحث الكحل، فكيف يصح أن يعمل "خير" في "نحن"؟ ويمكن الجواب بأن ما ذكره في بحث الكحل من الشرائط مذهب سيبويه، وكون الأخفش على مذهبه مما للمنع فيه مجال.

ولو جعل إلخ: جواب سؤال تقريره: أنه لم لا يجوز أن يكون قوله: "نحن" مبتدأ و"خير" خبره؟ تقرير الجواب: لو كان كذلك يلزم الفاصلة بالأجنبي بين العامل والمعمول، وهو "نحن"؛ لأن المبتدأ أجنبي بينهما، والمعمول هو الظرف أعني "منكم". لا يقال: إن قوله: "عند الناس" أيضا معمول لقوله: "خير" فلم لم يجعله من الفاصلة المذكورة مع أنه مقدم عليه وأقرب بالعامل؟ لأنا نقول: كون قوله: "عند الناس" معمولا لاسم التفضيل ليس مما يجزم به؛ لأنه جاز أن يكون معمولا لأمر آخر ملفوظا كان أو مقدرا، بخلاف قوله: "منكم"؛ فإنه معمول لا محالة؛ لأن معناه: إنا خير منكم عند الناس أي بزعمهم، ويحتمل أن يكون تقديره: إنا خير منكم، فيكون قوله: "عند الناس" معمولا لمقدر.

لا يقال: لا نسلم أن يكون "منكم" معمولا لاسم التفضيل، بل هو مفسر، فيكون بالكسر، والمعمول هو مفسر بالفتح، فتقديره: فخير منكم نحن عند الناس منكم، فلا يلزم الفاصلة بالأجنبي حينئذ؛ لأنا نقول: بناء كلامه - قدس سره - على الظاهر؛ إذ التقدير خلاف المتبادر، وأجيب عن قول الشاعر بأنه شاذ.

(١) إن قدر مبتدأ و"نحن" فاعله كما هو عند الأخفش يلزم إعمال الوصف غير معتمد و لم يثبت، وإن قدر خبر عن "نحن" المذكورة يلزم الفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو "منكم" بأجنبي هو "نحن"، وهو غير جائز، فتعين أن يكون خبرا إما لمبتدأ محذوف أي "نحن خير" ويكون "نحن" المذكورة توكيدا للضمير المستكن في "خير" أو لمبتدأ مذكور، وهو "نحن" المذكورة ويكون "منكم" مفسرا لـ"منكم" المحذوف، أي فخير منكم نحن، والمثوب: المرجع، ومنه التثويب في أذان الفجر، وهو ترجيع قوله: "الصلاة خير من النوم"، وهو صفة الداعي وأصل "يا لا" يا قوم لا فرار أو لا نفر، فحذف المنادى وما بعد لا النافية، والمعنى نحن خير عند الناس منكم إذا دعى داعي الناس المرجع صوته قال: يا قوم لا فرار. (حل الأبيات لعبد الرحيم)

(٢) الذي هو عامل ضعيف. (ج)

"من" بأجنبي،(١) وهو غير جائز؛(٢) لضعف عمله، بخلاف ما لو كان فاعلا؛(٣) **لكونه كالجزء رافعة لظاهر** أو ما يجري مجراه،(٤) وهو الضمير المنفصل؛ لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ(٥) أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ (مريم: ٤٦) واحترز به عن نحو: **أقائمان الزيدان**؛ لأن "أقائمان" **رافع لضمير** عائد إلى "الزيدان"، ولو كان رافعا لهذا الظاهر

لكونه كالجزء: أقول: لا يقال: لا يحتاج إليه؛ لأنه إذا كان فاعلا فيكون معمولا، والمعمول لا يكون أجنبيا؛ لأنا نقول: أشار به إلى استبعاد كون الفاعل فاصلا أجنبيا؛ لأنه إذا كان كالجزء من الفعل، فكأنه لم يكن فاصلا أصلا، فعدم كونه فاصلا أجنبيا أولى، والجواب عنه بأنه لما كان الجزء في الواقع فقال كذلك، أو الجواب بأن ذكره أبلغ في المقصود مما لا يناسب الشارح المدقق.

رافعة لظاهر: حال من الضمير في "الواقعة" أو ما يجري مجراه بتقدير المعطوف، أو من باب عموم المجاز، فيكون المراد من الظاهر ما يطلق عليه الظاهر، فأراد الشارح ابتداء من الظاهر المعنى الاصطلاحي، وهو المقابل للضمير، ثم عمم المعنى الاصطلاحي بأن كان ظاهرا حقيقة أو حكما؛ فإن الضمير المنفصل ظاهر حكما، وإنما لم يرد من الظاهر معناه اللغوي، وهو البارز أي الظاهر في اللفظ كما هو اختيار بعض الشارحين؛ لأنه لا ينبغي الخروج عن الاصطلاح ما أمكن. لا يقال: ما ذكره الشارح أيضا خروج عن المعنى الاصطلاحي؛ لأن ما ذكره معنى مجازي؛ لأنا نقول: كونه مجازيا باعتبار حمله على عموم المجاز ولا بأس به بعد ما حمله أولاً على المعنى الاصطلاحي.

أراغب إلخ: هذا كلام وقع عن والد حضرة إبراهيم عليه السلام عند كسره أي إبراهيم أصنامه بالفارسية: *آیا اعراض کننده، وروی گرداننده ئی تو از خدایای من ای ابراہیم*. **رافع لضمير:** عائد إلى "الزيدان"، ولا يلزم حينئذ الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة؛ لأن "الزيدان" مبتدأ مقدم رتبة؛ لأن الأصل في المبتدأ التقديم.

(١) أعني بـــ"الأجنبي" ههنا ما لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل. (ج)

(٢) ويجوز ذلك في العامل القوي نحو: زيدا كان عمرو ضاربا. (ج)

(٣) فإنه حينئذ يكون من معمولات "خير"، فلا يكون أجنبيا. (ج)

(٤) فاكتفى المصنف بالظاهر؛ لأن ما يجري مجراه في حكم المظهر، ولم يرد الشارح بالظاهر البارز كما أراد الرضي؛ لأنه عدول عن الظاهر. (عل)

(٥) معناه بالفارسية: *آیا رو میگردانی تو از آلہہ ما اے ابراہیم*. (بقا) [أي قال آزر لإبراهيم: أتارك أنت بعبادة آلهتي. (عل)]

لم يجز تثنيته[1] مثل: زيد قائم مثال للقسم الأول من المبتدأ، وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي وأقائم الزيدان؟ مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام، **فإن طابقت** الصفة الواقعة بعد حرفِ النفي والاستفهامِ[2] اسما مفردا مذكورا بعدها

لم يجز تثنيته: لأن من قاعدهم أن الاسم الظاهر إذا كان فاعلا، سواء كان مفردا أو مثنى أو مجموعا حينئذ يفرد الفعل، بخلاف ما لو كان الفاعل ضميرا؛ فإنه حينئذ يوافق، فيقال: "زيد قام" و"الزيدان قاما" و"الزيدون قاموا"، فالفاعل الضمائر الراجعة إلى الاسم المتقدم، وأما الضمائر حين كون الاسم مؤخرا عن الفعل تكون علامة لهذا الاسم الظاهر، أي علامة لفاعليته وليست فاعلة له، فيكون الزيدان حينئذ مبتدأ وما قبله خبره، وقدم الخبر؛ لتضمنه الاستفهام، وقد جوز بعضهم توافق الفعل بالاسم الظاهر حين كونه مؤخرا عن الفعل فاعلا له، وهذا غير مشهور.
فإن طابقت إلخ: بخلاف ما إذا لم يطابق شيئا أصلا، أو طابقت غير المفرد؛ فإنه حينئذ تعين كونها مبتدأ وخبرا نحو: "أقائم الزيدان" أو "قائمان الزيدان" على ترتيب اللف والنشر، وإنما رجع الضمير في "طابقت" إلى الصفة مطلقا بدون كونها رافعة للظاهر لدفع سؤال، وهو أن الظاهر أن يكون الضمير راجعا إلى الصفة المذكورة التي كانت رافعة للظاهر، فإذا كان راجعا إليها، فلا يجوز فيها الأمران، بل أمر واحد، وهو كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها يسد مسد الخبر، ولا يجوز العكس؛ لاعتبار التجرد عن العوامل اللفظية في المبتدأ. ولقائل أن يقول: إن الضمير المذكور إما راجع إلى الصفة التي لا يكون رافعة للظاهر أصلا، أو راجع إلى الصفة التي هي رافعة لظاهر في الجملة، وإن لم تكن رافعة لظاهر في بعض الأزمان كما في صورة المطابقة، إن كان الأول كما هو ظاهر كلام الشارح، فبقي الصفة التي لا يكون رافعة لظاهر بلا بيان في جانب المبتدأ حيث لم يعلم حالها بأنها تقع مبتدأ أم لا، وإن كان الثاني فصح كلام المصنف ولا يتوجه السؤال المذكور عليه.
فيصح أن يكون الضمير المذكور راجعا إلى الصفة المذكورة التي هي رافعة للظاهر إلا أن يقال: إن كون الضمير راجعا إلى الصفة مطلقا بدون كونها رافعة لظاهر معناه أن الضمير راجع إليها مع قطع النظر عن كونها رافعة لظاهر، أي كونها رافعة لظاهر ليس في النظر وإن كانت رافعة في بعض الأزمان، ويمكن الجواب باختيار الأول بأنه لو بقي تلك الصفة التي لا يكون رافعة لظاهر بلا بيان، و لم يعلم حالها لا بأس به؛ لأن كثيرا من المسائل في علم النحو لا يستفاد من هذه النسخة، وفيه تأمل، قيل: هذا يشكل بقولنا: ﴿أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ (مريم: ٤٦)؛ =

(١) [أي تثنية "أقائم" على اللغة المشهورة. (عبد الغفور)] لما تقرر أن الصفة كالفعل في أنه إذا ثني الفاعل أو جمع لم يثن و لم يجمع. (عل)
(٢) دفع بهذا الكلام ما يختلج في القلب من أن ضمير "طابقت" إن كان راجعا إلى الصفة مطلقا لزم جواز الأمرين في مثل: "قائم زيد"، وهو باطل، وإن كان راجعا إلى الصفة المذكورة مع القيود، فيلزم جواز الأمرين مع كون الصفة رافعة لظاهر، وهذا أيضا باطل، وحاصل الدفع: أن الضمير ليس راجعا إلى هذا، ولا إلى ذاك، بل راجعا إلى الصفة المذكورة "بعد حرف النفي أو ألف الاستفهام" ولا يعتبر فيه قيد "رافعة". (ت)

نحو: ما قائم زيد وأقائم زيد واحترز به عما إذا طابقت مثنى نحو: أقائمان الزيدان؟ أو مجموعا نحو: أقائمون الزيدون؟ فإنها حينئذ خبر[١] ليس إلا،[٢] ....

أي إلا هو الصفة

= لأنه لو جعل "أنت" مبتدأ والصفة خبرا، فيلزم الفاصلة بالأجنبي بين العامل والمعمول، وهو المبتدأ -لأن ما لا يكون من معمولات العامل فهو أجنبي - والمعمول قوله: "عن آلهتي".

ولقائل أن يقول: إن الفاصلة بالأجنبي لا يجوز إذا كان العامل ضعيفا كما سبق في قوله: فخير نحن عند الناس منكم، وأما إذا كان العامل قويا كاسم الفاعل مثلا فلا نسلم عدم جوازها، وكذلك يشكل بقولنا: أخير نحن عند الناس منكم، فإن "عند الناس" من معمولات الصفة، فلا يجوز أن يكون "نحن" مبتدأ، وأيضا القاعدة المذكورة ينتقض بقولنا: أطالع الشمس؟ لأنه لا يجوز أن يكون "الشمس" مبتدأ والصفة خبرا؛ لأن الصفة مسندة إلى الضمير الراجع إلى "الشمس" لا إلى "الشمس"، وإلا يلزم أن يكون الصفة رافعة للظاهر مع أن المفروض خلافه، فإذا كان الصفة مسندة إلى الضمير، فلا بد من تأنيثه بأن يقال: "أطالعة"؛ لأن الفعل أو شبهه إذا أسند إلى الضمير الراجع إلى المؤنث الغير الحقيقي لا بد من تأنيثه.

ويمكن الجواب عنه بأن الصفة مسندة إلى الشمس مع قطع النظر عن كونها رافعة لظاهر بدليل رجوع الضمير المذكور إليها؛ فإن الفعل أو شبهه إذا أسند إلى المؤنث الغير الحقيقي لا يجب تأنيثه، بل حينئذ لك الخيار، وأيضا ينتقض هذه القاعدة بقولنا: أقائم رجل؟ لا يصح أن يكون "رجل" مبتدأ؛ لأنه نكرة، ويتخصص النكرة بتقديم الخبر الظرف دون غيره، ويمكن الجواب عن جميع النقض بتقييد القاعدة المذكورة بقيد "إن لم يمنع مانع" كما اعتبر المصنف في تنازع الفعلين، واعتبره الشارح أيضا في قوله: "والأصل في الفاعل أن يلي الفعل"، وفي قوله: "أصل المبتدأ التقديم".

ما قائم زيد إلخ: فـ"زيد" مبتدأ أو خبر، قيل: هذا القسم من المبتدأ ضروري لا يصار إليه إلا عند عدم وجه آخر، فلما جاز وجه آخر انتفت الضرورة، وأجيب بأنه إذا جعل الاسم الظاهر فاعلا فلا وجه في الصفة حينئذ سوى رفعها على الابتداء فيتحقق الضرورة. **فإنها حينئذ إلخ:** أي ليس إلا خبرا، والمراد منه التأكيد؛ لأن "أقائمان" مثلا لو كان مبتدأ، فكان رافعة لظاهر، مع أنه ليس كذلك على ما مر.

(١) أي ليس هو إلا الخبر، فحذف المستثنى؛ لظهوره، ولا يصح جعله مبتدأ مسندا إلى التثنية أو الجمع، وإلا لم يصح تثنيته وجمعه؛ لأن الصفة إذا أسند إلى الظاهر حكمه حكم الفعل المسند إلى الظاهر نحو: ضرب الزيدان، ولا يصح "ضربوا الزيدون" إلا على لغة نحو: يتعاقبون فيكم الملائكة، لكن إذا استعمل المصدر وأريد به معنى الصفة مثل: أعدل الزيدون؟ يجوز فيه الأمران؛ إذ لا يلزم المطابقة، بل يلزم عدم المطابقة كما عرفت في شرح تعريف الكلمة. (ت)

(٢) أي ليس الصفة شيئا إلا الخبر، فحذف المستثنى، قال صاحب "المغني": وذلك بعد "إلا" و"غير" المسبوقين بـ"ليس". (ج)

جاز الأمران[1] **كون الصفة** مبتدأ، وما بعدها فاعلها يسد مسد الخبر، وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه، **فههنا ثلاث صور**، إحداها: أقائمان الزيدان؟........

في إتمام الجملة

كون الصفة إلخ: في إتمام الجملة قيل: لم لم يجتنبوا عن التباس المبتدأ بالفاعل في مثل "أقائم زيد" واجتنبوا عن التباس المبتدأ بالفاعل في مثل: "زيد قام" حيث لم يجوز تأخير المبتدأ أحد و لم يقولوا: قام زيد؟ وأجيب بأن جواز الوجهين ليس إلا فيما كان كل واحد من الوجهين مخالفا للأصل كما فيما نحن فيه؛ لأن في جعل "زيد" في "أقائم زيد" فاعلا خلاف أصل، وهو أنه يلزم أن يكون المبتدأ مسندا مع أن الأصل في المبتدأ أن يكون مسندا إليه، وفي جعله مبتدأ خلاف الأصل آخر، وهو تأخير المبتدأ عن الخبر؛ لأن الأصل في المبتدأ التقدم فهما متساويان في مخالفة الأصل، فلا يسبق الذهن إلى أحدهما، والالتباس المحذور ليس إلا فيما إذا كان أحد الوجهين موافقا للأصل؛ لأنه حينئذ يسبق الذهن إلى ما هو الأصل من غير معارض، فيورث التشويش والالتباس.

ويمكن تقرير الجواب بعبارة أخرى بأن الالتباس فيهما إذا كان غير المقصود أظهر من المقصود في مثل "أقائم زيد" ليس كذلك؛ لوجود خلاف الأصل في كلا الوجهين، أما في صورة كون الصفة مبتدأ فلأن الأصل في المبتدأ أن يكون ذاتا ومسندا إليه، أما في صورة كون الاسم مبتدأ فلأن الأصل في المبتدأ التقدم، بخلاف ما إذا قيل: قام زيد؛ فإن فيه خلاف المقصود الذي هو فاعلية زيد أظهر من كونه مبتدأ، وقال مولانا عص في جواب الاعتراض المذكور: أقول: لا ضرورة في تقديم الخبر في "زيد قام" حتى يرتكب الالتباس لأجل تلك الضرورة، وفي "أقائم زيد" يجب تقديم "أقائم"؛ لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام به، والمشتمل على الاستفهام يجب تقديمه، فارتكب الالتباس ههنا للضرورة، لا يقال: فالضرورة قائمة في "أقام زيد" مع أنه لا يجوز الالتباس فيه للضرورة؛ لأنا نقول: الضرورة مفقودة ههنا؛ لجواز "زيد أقام"، بخلاف "زيد أقائم" فتأمل.

فههنا ثلاث صور: و"أقائمون الزيدون" في الحكم مثل قولنا: "أقائمان الزيدان" و"أقائم الزيدون" في الحكم مثل قولنا: "أقائم الزيدان"، فالشارح أراد ذكر الصورة التي كانت مختلفة في الحكم لا يقال: بقي احتمال آخر، وهو أن يكون الصفة تثنية أو جمعا، والاسم مفردا؛ لأنا نقول: هذا مجرد احتمال لا تحقق له؛ لأنه يجب توافق الصفة موصوفها.

---

(١) لاستوائهما في مخالفة الأصل، فلا يسبق الذهن إلى أحدهما، بخلاف "قام زيد" حيث لا يجوز فيه إلا الفاعلية؛ لخلوها عن مخالفة الأصل، واستلزام حمله على الابتداء تأخير المبتدأ عن الخبر، فلا يسبق الذهن إليه، بل إلى ما هو الأصل فيلتبس. (ج)

ويتعين حينئذ أن يكون "الزيدان" مبتدأ و "أقائمان" خبرا مقدما[١] عليه. وثانيتها: أقائم الزيدان؟ ويتعين حينئذ **أن يكون** "الزيدان" فاعلا للصفة[٢] قائما مقام الخبر. وثالثتها: أقائم زيد؟ ويجوز فيه الأمران كما عرفت.

والخبر هو المجرد أي هو **الاسم**[٣] **المجرد**[٤] عن العوامل اللفظية؛ **لأن الكلام** في مرفوعات الاسم، **فلا يصدق**[٥] ....

ويتعين حينئذ إلخ: لأنه لو كان "أقائمان" مبتدأ فلا يكون إلا مسندا إلى "الزيدان"، وقد مر أنه يفرد الفعل، أو شبهه إذا أسند إلى الاسم الظاهر مفردا أو مثنى أو مجموعا، وأيضا يلزم أن يكون "أقائمان" حينئذ مسندا إلى شيئين في حالة واحدة، أحدهما: الزيدان، والثاني: الضمير الراجع إلى الزيدان.

أن يكون إلخ: لأنه لو كان "قائم" خبرا عن "الزيدان" فلم يبق المطابقة بين المبتدأ والخبر.

الاسم المجرد: ولك أن تقول: المرفوع المجرد إلخ؛ لأنه ذكر أقسام المرفوع، فلا يصدق التعريف على "يضرب" في "يضرب زيد"؛ لأنه ليس مرفوعا بالمعنى المذكور في المرفوعات، وعلى كلا التقديرين يكون في الكلام تقدير الموصوف. **لأن الكلام إلخ**: فلما كان الكلام فيها، فلو قال: "هو المرفوع المجرد" لكان له وجه وجيه، إلا أن المصنف لما ذكر الاسم في تعريف المبتدأ فتبعه الشارح، فقال: "هو الاسم المجرد" ولم يقل: المرفوع المجرد؛ لرعاية المطابقة، ولا يخفى أن هذا كلامه علة لعدم ذكر الاسم ههنا وذكره في تعريف المبتدأ واكتفائه ههنا فيه، فهذا الوجه أولى، وهو ظاهر؛ لأن ما ذكره الشارح أولى؛ لأنه يصير وجها لإيراد الاسم في تعريف المبتدأ أيضا، وهو المراد ههنا.

فلا يصدق إلخ: وكذا لا يصدق على "يضرب" في "زيد يضرب" مع أنه خبر، وما ذكره بعض الشارحين من أن ما قيل: "المراد من "المجرد" في تعريفه هو الاسم المجرد؛ لإخراج "يضرب" في "زيد يضرب" بقرينة أنه في بحث الاسم، ليس بشيء؛ لأنه يلزم منه خروج الخبر الجملة؛ لأن المحققين منهم ليسوا قائلين بتأويل =

---

(١) دون العكس إلا على لغة: "يتعاقبون فيكم ملائكة". (علوي)

(٢) ولا يحتمل المبتدأ لعدم مطابقة الضمير المرجع. (عل)

(٣) حقيقة كان أو حكما بأن يعبر عنه بالاسم؛ ليدخل فيه الخبر الجملة.

(٤) اعلم أن الشارح جعل اللام في قول المصنف: "المجرد" لام العهد، ولهذا فسره بقوله: "المجرد عن العوامل اللفظية". (بقا)

(٥) وقد اعترض على تعريف الخبر أن يصدق على "يضرب" في "يضرب زيد" مثلا، ولما اعتبر في تعريف الخبر الاسم المرفوع - بل هو أقرب - خرج عنه. (ت)

على "يضرب"[1] في "يضرب زيد" أنه **المجرد المسند به** المغاير للصفة المذكورة؛ لأنه ليس باسمِ المسند به **أي ما يوقع به الإسناد**،..........

= الجملة بالاسم" ليس بشيء؛ لأن المصنف ذكر خبر الجملة فيما بعد، فذكره بمنزلة الاستثناء، فخروج خبر الجملة عن التعريف غير مضر.

أنه المجرد المسند به إلخ: فإن العامل في المضارع أيضا معنوي، وهو تجرده عن العوامل اللفظية، قيل: المراد بالاسم إما الاسم الحقيقي أو الأعم من الحقيقي والحكمي، إن كان الأول يلزم أن لا يكون التعريف جامعا؛ فإنه إذا قيل: بعض الفعل الماضي ضرب، وبعض الحروف من، وبعض المهمل جسق، فـ"ضرب" و"من" و"جسق" في الأمثلة المذكورة خبر، مع أن كل واحد منها اسم حكما، أما الأول والثاني فلأنهما اسمان لضرب ومن، وهما فعل وحرف، وأما الثالث فلعدم كونه موضوعا لمعنى، فيكون اسما حكما لا حقيقة. وإن كان الثاني فلا يرد النقض على عدم المانعية بأنه يصدق على "يضرب" في "يضرب زيد"؛ لأنه داخل في التعريف؛ لأنه اسم حكمي بجعل "ضارب" موقع "يضرب" أو بالعكس؛ فإنهم جعلوا ذلك من الاسم الحكمي، وأيضا يلزم أن يكون قوله: "والخبر قد يكون جملة" مستدركا؛ لأن الجملة اسم حكمي.

ويمكن الجواب عن الاستدراك بأن المصنف يحتمل أن يذهب إلى مذهب المحققين منهم؛ فإنهم ليسوا قائلين بتأويل الجملة بالاسم، ويمكن الجواب عنه بوجه آخر بأن المراد من التأويل بالاسم أن يكون اللفظ الذي هو مؤول بالاسم واحدا، والجملة متعددة لا واحدة، ويجاب عن "يضرب" في "يضرب زيد" باختيار الشق الثاني بأن المراد من اللفظ الواحد الذي هو مؤول بالاسم هو أن يكون متحدا باعتبار المفاد منه، والمعنى المفاد في "يضرب زيد" غير المعنى المفاد من "ضارب زيد"؛ لأن الحمل في الثاني بـــ هو هو، بخلاف الأول، والحمل بالمواطاة غير الحمل بالاشتقاق.

أي ما يوقع إلخ: قال الفاضل السم: ولا يخفى أن المراد بالأمر الذي يوقع به الإسناد هو المسند، فلا فرق بحسب المعنى بين المسند به والمسند بدون "به" إلا أنه ذكر؛ ليكون محتملا للاحتمال الآخر الذي يذكره. أقول: الفاضل المذكور لم يطلع على مضمون كلام الشارح، ولهذا صدر منه كلام من جملة ما لا يعني.

فاعلم أن المقصود من كلامه - قدس سره - أن قوله: "به" متعلق بالإيقاع لا بالإسناد؛ لأنه بنفسه يتعلق بالمســـد، فحينئذ لا حاجة إلى قوله: "به" وإليه أشـــار مولانا عبد حيث قال: قوله: "أي ما يوقع به الإسناد" قد أشار به إلى أن الباء متعلقة بالإيقاع إلخ وإشارة إلى أن قوله: "المسند به" من قبيل إسناد الفعل إلى المصدر =

(١) وكذا لا يصدق على "يضرب" في "زيد يضرب". (عبد الغفور)

واحترز به عن القسم الأول من المبتدأ؛(١) **لأنه مسند إليه لا مسند به،** المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدأ، واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ، **ولك أن تقول:** المراد المسند به إلى المبتدأ، **أو تجعل الباء**(٢) **في "به" بمعنى "إلى"، والضمير المجرور راجعا إلى المبتدأ،**..

= كما في قولهم: "الدار أو تسلسل" أي لزم الدور أو التسلسل. فقول الشارح دفع سؤال عن عبارة المصنف، وهو أن قوله: "به" في قوله: "المسند به" مستدرك لا يحتاج إليه؛ لأن قوله: "مسند" بمعنى أسند بصيغة المجهول، ففيه ضمير مستتر هو مفعول ما لم يسم فاعله راجع إلى المجرد، وهو الخبر، فيكون حينئذ قوله: "به" لغوا لا فائدة فيه، وأما إذا كان قوله: "المسند به" من قبيل إسناد الفعل إلى المصدر لا يتم حينئذ بدون قوله: "به"، ثم إن الباء في قوله: "به" للسبب أو الاستعانة، وقوله: "يوقع" من باب فعل يفعل، لا يقال: تعريف الخبر ليس بمانع؛ لصدقه على "زيد" في "زيد قائم"؛ لأنه المجرد عن العوامل اللفظية مسند به أي ما يوقع بسببه الإسناد إلخ؛ لأنا نقول: المراد السبب القريب، فإن لفظ "قائم" في "زيد قائم" سبب قريب لإيقاع الإسناد، بخلاف "زيد".

ولك أن تقول إلخ: أي المسند به الذي هو المبتدأ بقرينة أنهما ركنان متلازمان، كما أشار إليه بذكرهما معا في العنوان.

أو تجعل الباء: عطف على "تقول"، قال الشارح في "الحاشية": وكان النكتة في تغيير العبارة أن لا يشتبه بالمسند إليه المذكور في تعريف المبتدأ، وحينئذ يظهر لقوله: "به" فائدة، وإلا لا حاجة إليه. وحاصل ما ذكره في "الحاشية" أن النكتة في أن المصنف قال: "المسند به" بجعل الباء بمعنى "إلى" ولم يقل: "المسند إليه" أنه لو قال كذلك يلزم الالتباس بين المسند إليه في تعريف المبتدأ، وبين المسند إليه في تعريف الخبر؛ لأنه يشوش الذهن في كون المسند إليه في تعريف الخبر مثل المسند إليه في تعريف المبتدأ، فظهر منه أن لقوله: "به" فائدة على تقدير حمل كلام المصنف على الحمل الثاني أي قوله: "أو تجعل الباء إلخ"؛ لأنه لو قيل: "إلى" موقع الباء في قوله: "به" =

(١) يعني إذا قلت: "زيد" مثلا لم يكن هناك إسناد أصلا، فإذا قلت: "قائم" يحصل الإسناد في الكلام، ويوقع به، فيحترز به عن القسم الأول من المبتدأ؛ إذ لا يحصل به الإسناد، وهذا تقرير كلامه، فالأنسب أن يقال بدل قوله: "لأنه مسند إليه لا مسند به": "لأنه لم يوقع به الإسناد". ويحتمل أن يكون المراد المسند إلى المبتدأ والباء للتعدية أو بمعنى "إلى"، وحينئذ يكون القسم الثاني خارجا به، وقوله: "المغاير للصفة المذكورة" تأكيد. (عل)

(٢) قال قدس سره : وكان النكتة في تغيير العبارة أن لا يشتبه بالمسند إليه المذكور في تعريف المبتدأ، وحينئذ يظهر لقوله: "به" فائدة، وإلا لا حاجة إليه. قد بينا وجه عدم الاحتياج إليه. (عبد الغفور)

وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ، ويكون قوله: "المغاير للصفة المذكورة" تاكيدا. واعلم أن العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء أي **تجريد الاسم**(١) عن العوامل اللفظية؛ **ليسند إلى شيء**، أو يسند إليه شيء،........

= يلزم الالتباس فقال: "المسند به" وجعل الباء بمعنى "إلى"، قال مولانا عص: لا يلزم الالتباس لو قال: "المسند إليه" موقع "المسند به" في تعريف الخبر؛ للفرق الواضح بينهما؛ لأن في المسند في تعريف الخبر ضمير مستتر راجع إلى الخبر على تقدير الحمل الثاني المذكور بقوله: "أو تجعل إلخ"، وهذا الضمير مفعول ما لم يسم فاعله، وقوله: "به" ظرف متعلق بقوله: "المسند" وأما في تعريف المبتدأ يكون قوله: "إليه" مفعول ما لم يسم فاعله لقوله: "المسند"، وليس فيه ضمير حينئذ. أقول: مراد الشارح من الالتباس هو الالتباس بحسب اللفظ لا الالتباس بحسب المعنى، وإليه يشعر صيغة تشبيه لمناسبة الاشتباه بالالتباس بحسب اللفظ؛ فإنهم أطلقوا الالتباس على معانٍ مختلفة كما لا يخفى على من تتبع في كلامهم.

وعلى التقديرين إلخ: كما يخرج به "يضرب" في "يضرب زيد"، قيل: إن "ضارب" في "زيد ضارب"، وفي "زيد ضارب أبوه" يخرج عنه؛ لأنه مسند إلى فاعله لا إلى المبتدأ مع أنه خبر، وأجيب بأن الخبر هو مجموع اسم الفاعل وفاعله، لا اسم الفاعل وحده، واسم الفاعل مع فاعله مسند إلى المبتدأ، ولكن لما لم يكن المجموع قابلا للإعراب أجري الإعراب على الجزء القابل للإعراب، وأجيب أيضا المراد بالإسناد إلى المبتدأ أعم من أن يكون إسنادا إلى المبتدأ نفسه كما في "زيد جسم" أو إلى ضميره أو إلى متعلقه.

وفيه نظر، أما أولا: فلأن "ضارب" لم يسند إلى شيء أصلا؛ إذ الإسناد هو النسبة التامة، ونسبة ضارب إلى فاعله ليست تامة، وأما ثانيا: فلأنه يصدق على "يضرب" في "زيد يضرب أبوه" و"يضرب" في "زيد يضرب" و"يضرب" في "زيد أبوه يضرب" مع أنها ليست أخبارا لزيد. **تجريد الاسم:** قيل: التجريد أمر عدمي فلا يؤثر في شيء، فالأولى أن يفسر الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا أو تقديرا للإسناد إليه أو إسناده إلى شيء، وأجيب بأن العوامل في كلام العرب علامات لتأثير المتكلم، وليس بمؤثرات، والعدم الخاص يجوز أن يكون علامة.

ليسند إلى شيء: كما في الخبر والقسم الثاني من المبتدأ أو يسند إليه شيء كما في القسم الأول من المبتدأ، وإنما قال ذلك؛ ليخرج التجريد الذي يكون للعدد.

(١) إن قيل: التجريد عدمي فلا يؤثر، فالأولى أن يفسر الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا أو تقديرا للإسناد إليه أو إسناده إلى شيء، قلنا: العوامل في كلام العرب علامات لتأثير المتكلم لا مؤثرات، والعدم الخاص يجوز أن يكون علامة، مع أن ما جعله أولى أمر اعتباري، فلا يصح أن يكون مؤثرا. (عبد الغفور)

فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ والخبر[1] رافع لهما عند البصريين،[2] وأما عند غيرهم فقال بعضهم:[3] الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ عامل في الخبر، وقال الآخرون: إن كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر،[4] وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية. وأصل المبتدأ أي ما ينبغي أن يكون المبتدأ عليه[5] **إذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا؛** ....

(خبر أول، خبر ثان، منهم الشيخ الرضي)

كل واحد إلخ: إن قلت: فيلزم الدور؛ لأن رفع المبتدأ يتوقف على الخبر وبالعكس، وهذا التوقف ثابت بينهما مع كون المبتدأ والخبر متلازمين، ولا دخل لتلازمهما في ذلك التوقف كما لا يخفى، قلت: إن السبب والعلية عند النحاة بمعنى العلامة، فجاز أن يكون كل واحد منهما علامة لرفع الآخر.

إذا لم يمنع مانع: قال الفاضل السم: الأولى ترك هذا القيد؛ إذ عند وجود المانع إذا لم يكن الأصل تقديم المبتدأ لم يكن رتبة المبتدأ التقديم، فيلزم الإضمار قبل الذكر رتبة في تلك الصورة كما ذكرنا في بحث الفاعل، فتذكر. أقول: هذا سهو ظاهر من الفاضل المذكور؛ لأنه مدفوع بقوله: "لفظا" في قوله: "التقديم على الخبر لفظا"، فإذا لم يكن مقدما عليه لفظا فلم يتحقق فيه هذا الأصل بحسب اللفظ، ولكن مرتبة الجواز حاصل فيه بسبب ذلك الأصل، فلا يلزم الإضمار قبل الذكر رتبة، وقد ذكرنا في بحث الفاعل، فتذكر.

التقديم على الخبر: لأن الحكم على الشيء إنما يتصور بعد وجوده، فتقدم في الذكر؛ ليوافق الوضع الطبع.

---

(١) لطلبه لهما على السواء. (عبد الغفور)

(٢) واعترض عليه بأنه أمر عدمي فلا يؤثر، وأجيب بأن العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات حقيقة، والعدم المخصوص أعني عدم الشيء المعين يصح أن يكون علامة لشيء آخر، وفسر الجزولي الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا أو تقديرا للإسناد إليه، أو لإسناده لدفع الاعتراض المذكور. (ت)

(٣) كالزمخشري والجزولي، ونقل الأندلسي عن سيبويه أن العامل في الخبر هو الابتداء، ويحكى هذا عن أبي علي وأبي الفتح. (ت)

(٤) وهذا ما ذهب إليه الكسائي والفراء، وقال بعضهم: المبتدأ الأول يرتفع بإسناد الخبر إليه كما قال خلف في ارتفاع الفاعل، وقال الكوفيون: هذا المبتدأ يرتفع بالضمير العائد من الخبر إليه؛ لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد أيضا كما يجيء. (ت)

(٥) إشارة إلى أن الأصل يطلق على معان، وههنا بمعنى الأولى والأنسب.

لأن المبتدأ ذات والخبر حال من أحوالها،[١] **والذات مقدمة**[٢] **على أحوالها، ومن ثم** أي ومن أجل أن الأصل في المبتدأ التقديم لفظا **جاز قولهم: في داره**[٣] **زيد** مع كون الضمير عائدا إلى زيد المتأخر لفظا؛ ....

المبتدأ ذات إلخ: قيل: قد يكون المبتدأ صفة كما في القسم الأول من المبتدأ ولا يكون الخبر حالا من أحواله فيه مثل: المنطلق زيد، وأجيب بأن المراد أن الذات المتصف بالانطلاق هو المسمى بزيد، فهو ذات والخبر حال من أحواله، وأجيب بأن المراد: أن المبتدأ ذات والخبر حال من أحواله في القسم الأول من المبتدأ غالبا فيعتبر الغلبة في قوله: "والأصل في المبتدأ التقديم". قيل: هذا الدليل لو صح ينبغي تقديم الفاعل على الفعل، وأجيب بأن تقديم الحكم في الجملة الفعلية؛ لكونه عاملا في المحكوم عليه، ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول، وبأن الفعل محتاج إلى الاسم، والاسم مستغن عن الفعل، فأراد في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل. ويمكن أن يجاب أيضا بأن تأخير الفاعل عن الفعل؛ لدفع الالتباس بالمبتدأ.

لا يقال: إن المبتدأ في قولنا: "زيد قائم" هو لفظ "زيد"، وهو ليس بذات، فكيف يصح قوله: "لأن المبتدأ ذات" وكذلك في الخبر؟ لأنا نقول: المراد أن مدلول المبتدأ ذات، ومدلول الخبر حال من أحوالها، فحينئذ ينبغي أن يكون الدال على الذات مقدما على الدال على الأحوال، ولا يرد عليه القسم الثاني من المبتدأ؛ لأن مدلوله أيضا ذات؛ لأن المراد من القائم في "أقائم الزيدان؟" هو الذات المتصف بالقيام، وليس "الزيدان" خبرا حتى يكون حالا من أحواله، بل فاعل يسد مسد الخبر. **جاز قولهم إلخ:** وإنما لم يقل: في داره رجل؛ إذ لأحد أن يناقش في أصالة تقديمه؛ لوجوب تأخيره.

---

(١) هذا حكم أكثري لا كلي. (ت)

(٢) وذلك لأن الخبر يجب أن يلاحظ على أنه حال من أحوالها، ولهذا يؤولون الإنشاء إذا وقع خبرا بالاسم نحو: زيد اضربه أي مقول في حقه ذلك، كذا قرره السيد المحقق في حواشي "المطول"، فالاسم الجامد إذا وقع خبرا لا بد أن يلاحظ على أنه حال من أحوالها فيؤول العلم الواقع خبرا في مثل: "هذا زيد" بمسمى زيد، فالمراد بالذات ما يعلم ويخبر عنه، لا ما يقوم بنفسه؛ لئلا يرد نحو: العلم حسن، فإن قيل: هذا الدليل جارٍ في الفاعل، فينبغي أن يقدم على الفعل أيضا قيل: إنما لم يقدم؛ لوجود المانع، والمقتضي إنما يعمل إذا لم يكن هناك مانع، والمانع هناك كونه عاملا، ومرتبة العامل التقديم على المعمول (عل)

(٣) يرد عليه أن جوازه لا يقتضي تقدمه عليه رتبة؛ إذ هو على تقدير المساوات أيضا جائز، وذلك ظاهر. (ت)

لتقدمه رتبة لأصالة التقديم، **وامتنع قولهم**: صاحبها في الدار؛ لعود الضمير إلى "الدار" **وهو في حيز** الخبر الذي أصله التأخير، فيلزم عود الضمير إلى المتأخر لفظا ورتبة، وهو غير جائز، ....

وامتنع قولهم إلخ: ولقائل أن يقول: إذا كان هذا التركيب ممتنعا، فلم يكن من قولهم؛ لأن كونه من قولهم يستدعي أن يكون مستعملا بينهم، فحينئذ كيف يصح قوله: وامتنع قولهم إلخ؟ ويمكن الجواب عنه بوجهين، الأول: أن الامتناع ههنا بمعنى الضعف لا بمعنى المحال، أي هو قول غير فصيح؛ لأنه جوز بعضهم الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة، فيكون مستعملا بينهم، ولكن هذا الاستعمال ليس بين الفصحاء، والثاني: أن استعمال هذا التركيب باستعمال أجزائه أعني "صاحبها" و"في الدار".

قيل: امتناع هذا التركيب لا يتوقف على ذلك الأصل؛ فإنه لو لم يكن هذا الأصل لكان الإضمار قبل الذكر أيضا، وأجيب بأن الأصل المذكور علة للحكم بامتناع التركيب الثاني، وليس علة الامتناع التركيب الثاني نفسه؛ لأنه ممتنع في نفس الأمر، لكن الحكم به يتوقف على هذا الأصل، وأجيب أيضا بأن الأصل المذكور علة المجموع من حيث المجموع لا علة كل واحد، وإليه يشعر عدم إعادة العلة في التركيب الثاني، وعلة المجموع جاز أن يكون باعتبار أحدهما.

فإن قلت: مرجع الضمير في التركيب المذكور خبر، فهو مقدم رتبة على الضمير الذي هو المضاف إليه للمبتدأ، فيكون مقدما رتبة على الضمير، فلم يلزم الإضمار قبل الذكر رتبة. وهذا مدفوع من كلام الشارح كما أشرنا إليه آنفا، ويمكن الجواب أيضا بأنه ليس رتبة الشيء أن يكون بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنهما في حكم كلمة واحدة، فلما كان المضاف مبتدأ مقدما على الخبر رتبة، فيكون الضمير الذي هو المضاف إليه للمبتدأ أيضا مقدما على الخبر، فيلزم الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة.

وفيه نظر؛ لأن المضاف والمضاف إليه في حكم كلمة واحدة في الدلالة على المعنى؛ لأنه لا يتم معنى المضاف بدون المضاف إليه، وليس هو في حكمه في جميع الأحوال، فحينئذ جاز تقديم الخبر على الضمير رتبة، وأجيب عن أصل الشبهة أيضا بأن تقديم العلة أعني قوله: "ومن ثم" لمجرد الاهتمام بأن في المبتدأ التقديم، لا للحصر أي لحصر العلة في الجواز والامتناع.

وهو في حيز إلخ: هو المكان والموضع، وهذا لدفع ما يقال: لم لا يجوز أن يكون الخبر مقدما على الضمير رتبة، فلا يلزم الإضمار قبل الذكر رتبة، تقرير الدفع: أن كون الخبر مقدما على ما وقع موقع الخبر رتبة غير معقول.

وقد يكون المبتدأ نكرة(١) وإن كان الأصل فيه أن يكون معرفة؛ لأن للمعرفة معنى معينا، والمطلوب المهم(٢) متصلة **الكثير الوقوع في الكلام إنما هو الحكم على الأمور المعينة،**

وقد يكون إلخ: هذا أصل آخر للمبتدأ وكذلك قوله: "والخبر قد يكون جملة"؛ لأنه يفهم منهما أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، وأن الأصل في الخبر أن يكون مفردا، ولكن يفهم هذان الأصلان منهما على سبيل الكناية. قيل: الأولى إيراد الفروع، وهي قوله: "وإذا كان المبتدأ مشتملا إلخ" وقوله: "وإذا تضمن المفرد إلخ" موضع هذين الأصلين؛ لأن هذه الفروع يتفرع بالأصل الأول من المبتدأ، فالمناسب أن يكون يليه كما وقع في الفاعل حيث قال: "والأصل أن يلي فعله"، ثم قال: "فلذلك جاز ضرب غلامه إلخ"، ثم قال: "وإذا انتفى الإعراب إلخ".

وأجيب بأنه أراد أن يكون كل واحد من الأصول أن يلي صاحبه، وأن يكون كل واحد مما يتفرع عليه أيضا كذلك، مع أن المتفرعات بعضها يتوقف على هذين الأصلين؛ لأنه قال: إذا كان الخبر فعل المبتدأ يجب تقديم المبتدأ عليه، فهذا يتوقف على معرفة الجملة؛ لأن الخبر إذا كان فعلا للمبتدأ، فيكون جملة لا محالة، وأيضا قال: "إذا كان المبتدأ نكرة" يجب تقديم الخبر عليه، فإثبات النكارة على المبتدأ يتوقف على معرفة النكرة، وإلى هذا أشار مولانا عبد، قال مولانا عص: إن ما ذكره عذر يشابه غدرا بالفارسية: *فريب وبازى دادن*؛ لأنه يجوز تقديم المتفرعات على الأصول كلها. ولا يخفى أن صورة العذر والغدر واحد، فأقول: ما ذكره مولانا عبد نكتة بعد إيراد الأصل الأول، فالقول بأنه جاز تقديم المتفرعات على جميع الأصول ليس على ما ينبغي كما لا يخفى.

---

(١) قال صاحب "الرضي": كان ترتيب الكلام أن يذكر بعد أصالة التقديم وجوب التقديم والتأخير، ثم يذكر تنكير المبتدأ، يعني كان الظاهر أن يقول: وجوب التقديم والتأخير أولا؛ لتناسبهما بأولوية التقديم، ثم يذكر المواضع التي يكون المبتدأ فيها نكرة مخصصة، بل ينبغي أن تورد الجملة الخبرية قبل أصالة التقديم بالخبر المفرد، واعتذر بأن قوله: "وقد يكون المبتدأ نكرة" وقوله: "قد يكون الخبر جملة" يدل على أصالة التعريف، وأصالة الإفراد يجمع بين الأصول الثلاثة، ثم ذكر مباحث وجوب التقديم ووجوب التأخير، وأيضا قوله: "أو كان الخبر فعلا له" فرع كون الخبر جملة، وقوله: "وإذا تضمن الخبر المفرد" كذلك، وقوله: "أو كان الخبر مصححا له نحو: في الدار رجل" فرع تخصيص المبتدأ بتقدم الخبر الظرف، فلهذا ذكر أولا مباحث التخصيص والخبر الجملة، ثم ذكر مباحث الوجوب. (ت)

(٢) المهم: على زنة المقر، يقال: أهمه الأمر إذا أدخله في هم وقصد، هكذا وقع في استعمال الفصحاء، وبه صرح صاحب "القاموس" وغيره، وبالفتح خطأ الأعاجم. (حق)

ولكنه لا يقع نكرة على الإطلاق، بل إذا تَخَصَّصَتْ تلك النكرة بوجه ما(١) من وجوه التخصيص؛ إذ بالتخصيص(٢) يقل اشتراكها، فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى:
أو يرتفع واحتمالاتها

إذا تخصصت: قال مولانا عص: الأحصر الأوضح: إذا تخصصت بمثل ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ إلخ﴾ (البقرة: ٢٢١). ومراد الفاضل المذكور أنه لو قال: "إذا تخصصت بمثل: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ وبمثل: أرجل في الدار أم امرأة وبمثل: ما أحد خير منك، وبمثل قولهم: شر أهر ذا ناب إلخ" أي بمثل ولعبد مؤمن إلخ فيما تخصص الصفة اللفظية، وتخصص بالمتكلم، أو تخصص بالعموم إلا أن المصنف أراد أن يشير أولا إلى وجوه التخصيص.

إذ بالتخصيص إلخ: أو يرفع اشتراكها، أو يكون الحكم بأقلية الاشتراك حكم على الأغلب، فاندفع ما قيل: إن في قوله: "ما أحد خير منك" ليس قلة الاشتراك، بل رفعه بالكلية، لكن الظاهر أن يقال: إذ بالتخصيص يحصل فيه التعين في الجملة بأن يكون للتخصيص وجوه كثيرة، وفائدة الإشارة بذلك عدم انتشار الذهن أي ذهن المخاطب إلى ما لا قصد إليه؛ فإن ذهن المخاطب ينتشر بمجرد قوله: "إذا تخصصت" إلى ما هو غير مقصود، وبعد ما علم المخاطب أن للتخصيص وجوها كثيرة، فلا ينتشر ذهنه إلى غير المقصود، لكن ذهن المخاطب ينتظر حينئذ إلى استفادة وجوه التخصيص، وهو من جملة قصد المخاطب، بخلاف ما ذكر الفاضل المذكور؛ فإن عدم انتشاره إنما يكون بعد استيفاء الأمثلة.

وإن قلت: ما الفائدة في عدم انتشار ذهن المخاطب؟ قلت: تصنيف المصنف هذا الكتاب إنما يكون للمبتدئ، فالمخاطب ههنا هو المبتدئ، فالمناسب بحال المبتدئ أن يكون ذلك معلوما له من أول الأمر قبل استيفاء الأمثلة، فإن اللائق بحال المبتدئ هو أن يكون كذلك كما لا يخفى على من يراجع وجدانه، فلما لم ينتشر ذهنه إلى ما هو غير مقصود قبل استيفاء الأمثلة بسبب ذكر قوله: "بوجه ما" فكان وجوه التخصيص معلومة للمخاطب حينئذ قبل استيفائها، ولكن لم يحصل العلم بوجوه التخصيص له، وهو ظاهر عند التأمل الصادق.

(١) لفظة "ما" زائدة أو صفة، ولما كان التخصيص منحصرا في أمثال الأمثلة المذكورة كان الأنسب أن يقول: إذا تخصصت بمثل: ولعبد مؤمن إلخ؛ لأن لفظة "ما" ينبئ عن عدم الانحصار. (عبد الغفور)

(٢) وهو عند النحاة تقليل الاشتراك، وعند علماء المعاني التقليل أو رفع الاحتمال، ويجوز الكلام في الاشتراك بالتخصيص، فالتقليل ليس بظاهر، وقد يقال: كيف يجوز "حيوان ناطق قائم"، ولا يجوز "إنسان قائم" مع أن كليهما في مرتبة واحدة، وقد يقال: كيف يجوز "السوق دار كذا" ولا يجوز "سوق دار كذا" مع أن المعرفة باللام العهد الذهني في المعنى كالنكرة التي يقل اشتراكها؟ فتأمل. (ت)

﴿وَلَعَبْدٌ[١] مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾[٢] (البقرة: ٢٢١) فإن العبد متناول للمؤمن والكافر، وحيث وصف بالمؤمن **تخصص بالصفة** فجُعِل مبتدأ، و"خير" خبره، ومثل قولك: أرجل في الدار أم امرأة؛ **فإن المتكلم** بهذا الكلام يعلم أن أحدهما[٣] في الدار ....

تخصص بالصفة: قيل: لو كان تخصيص الصفة مصححا لوقوع النكرة مبتدأ، فيلزم أن يكون الإنسان في قولنا: "إنسان حساس" مبتدأ بسبب ذلك التخصيص؛ لأنا إذا قلنا: حيوان ناطق قائم، يكون الحيوان الذي تخصص بالناطق مبتدأ وكذلك إذا قلنا: جسم نام ناطق، فيكون الجسم الذي تخصص بالنامي مبتدأ، فكذلك "إنسان" في "إنسان حساس" بوجود التخصيص فيه؛ لأن بعد ما لم يكن التخصيص الفردي لازما في الابتدائية، فتخصيص النوعي موجود في قولنا: إنسان حساس، كما في "ولعبد مؤمن"؛ لأن فيه التخصيص النوعي أيضا؛ لأن العبد من نوع المؤمن لا الكافر، كذلك الإنسان أيضا من نوع الحساس لا غير، والجواب عنه: أن التخصيص النوعي بحسب المعنى غير كافٍ في الابتدائية، ولا بد فيها من التخصيص بحسب اللفظ، فإن قلت: إذا لم يكن قولنا: إنسان حساس من باب التخصيص بالصفة، فهو من أي باب؟ قلت: فهو من باب التخصيص بالعموم؛ إذ لا يشذ فرد ما عن هذا الحكم كما في "تمر خير من جرادة"؛ لاحتمال خروج الدود عنه.

فإن المتكلم إلخ: لأنه لو لم يعلم فطريق السؤال حينئذ كان بوجه آخر بأن يقال: أرجل في الدار؛ لأن السؤال بالهمزة وأم عن التعيين، فالمبتدأ تخصص فيه بعلم المتكلم بأنه جاء من عدم العلم بصفة العلم، وما قال مولانا عص: وتبعه الفاضل السم من أن علم المتكلم غير كافٍ فيه، بل التخصيص المعتبر هو التخصيص عند المخاطب؛ ليفيد الحكم، وإلا فالمتكلم عالم بالذي حكم، مندفع بقوله: فيسأل المخاطب عن تعينه إلخ؛ لأن قول الشارح هذا يشعر بأن المخاطب أيضا عالم بذلك؛ لأن السؤال عن تعدد الإنسان في بيت مثلا يستلزم عرفا علم المخاطب =

---

(١) اللام للابتداء تدخل على الجملة الاسمية لتأكيدها، والعبد في اللغة: ما من شأنه العبادة والانقياد سواء انقاد بالفعل أو لا. (محرم)

(٢) أي نكاح عبد مؤمن أنفع من نكاح عبد مشرك؛ لأنه مشوب بالضرر فيحرم، فالعبد الإنسان المملوك والمشرك الكافر، وقيل: المشرك المثبت لإلهين، فلم يكن أهل الكتاب مشركا وإن كان كافرا. (حل)

(٣) فأحدهما معلوم للمتكلم لا على التعيين؛ لدلالة الهمزة وأم، والمخاطب يعلم بهذا الكلام أن أحدهما معلوم للمتكلم، فأحدهما يتخصص عند المخاطب بهذه الصفة أعني المعلومية للمتكلم، وكل واحد من الأمرين المتغايرين محتمل عند المتكلم، ويعلم المخاطب بكل واحد منهما بالصفة المحتملة، فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة عند المخاطب، والثاني وإن لم يكن مبتدأ، لكنه معطوف عليه، فهو في حكم المبتدأ، فصح قول الشارح: فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة. (ت)

فيسأل المخاطبَ[١] عن تعينه، فكأنه قال: أيٌّ من الأمرينِ المعلومِ[٢] كونُ أحدِهما في الدار كائنٌ فيها، فكل واحد[٣] منهما[٤] تخصص بهذه الصفة، فجعل "رجل" مبتدأ،[٥] و"في الدار" خبره. ومثل قولك: ما أحد خير منك؛ فإن النكرة فيها وقعت في حيز النفي، فأفادت عموم الأفراد وشمولها، فتعينت وتخصصت؛[٦،٧]..................

= بوجوده فيه، فإذا عرفت ذلك فلا يحتاج إلى أن يجاب عنه بأنه يلزم من علم المتكلم بكون أحدهما في الدار تخصيصه عند المخاطب أيضا؛ فإن المخاطب يعلم حينئذ أن المبتدأ هو الرجل الذي صح تعلق علم المتكلم بكونه في الدار، فالمبتدأ فيه تخصص بالصفة المقدرة، وهي "المعلوم"؛ لأن قوله: "أرجل في الدار" في تأويل "أيّ من الرجل إلخ". وأيضا ما ذكره المحشي المذكور من أن علم المتكلم غير كاف فيه، بل التخصيص المعتبر إلخ ليس بشيء؛ لأن المقصود ههنا هو قلة الاشتراك الحاصلة بالتخصيص، وهي حاصلة بمجرد تخصيص النكرة بعلم المتكلم، وهو ظاهر قوله: "فجعل مبتدأ" على جعل كل من الأمرين مبتدأ، وهما الرجل والمرأة، وإن قلت: المرأة لا يصح أن يكون مبتدأ؛ لأنه معطوف على المبتدأ، والمعطوف على المبتدأ لا يكون مبتدأ كما لا يكون المعطوف على =

---

(١) إذا سأل المتكلم المخاطب بـــ"أم" والهمزة عن تعينه يعلم المخاطب أن المتكلم يعلم أن أحدهما في الدار، فحصل التخصيص عند المخاطب أيضا، فلا يرد ما قيل: إن هذا التخصيص عند المتكلم، والنافع التخصيص عند المخاطب. (علوي)

(٢) صفة مبنية لرجل وامرأة، فتخصص كل واحد بهذه الصفة، وكون المعلومية صفة لأحد لا يمنع منه. (ج)

(٣) فيه أن هذا التخصيص منتف في مثل "أرجل في الدار"، فينبغي أن يمتنع الابتداء مع أنه صحيح. (عبد الغفور)

(٤) أي من الرجل والامرأة. (عصمت)

(٥) فالمبتدأ هو كل واحد منهما المعلوم بكون أحدهما في الدار، فكأنه قال: كل واحد من رجل وامرأة المعلوم بكون أحدهما في الدار منهما في الدار، والأولى أن يجعل المبتدأ أحد منهما؛ لأنه المبتدأ في الحقيقة يسأل عن تعينه. (عل)

(٦) فالمراد بالتخصيص في قوله: "إذا تخصصت" أعم من كمال التخصيص بحيث لا يبقى الاحتمال أصلا كما في "ما أحد خير منك"؛ فإنه إذا نفى عن كل واحد من الناس أن يكون خيرا من المخاطب لم يبق احتمال واشتباه للسامع، وإنما يحصل الاحتمال والاشتباه إذا أراد واحدا من الجماعة من غير يقين، كما في النكرة الواقعة في الإثبات كـــ"رجل"؛ فإنه يحتمل أن يكون زيدا وعمرا وغير ذلك، أو من وجه دون وجه كما في "لعبد مؤمن". (علوي)

(٧) يعني أن المراد بالتخصيص ههنا التعيين لقطع الاحتمالات أو تقليلها. (عبد الغفور)

فإنه لا تعدد في جميع الأفراد،(١) بل هو أمر واحد، وكذا كل نكرة في الإثبات قصد بها العموم، نحو: **تمرة**(٢) **خير من جرادة،**(٣) ومثل قولهم: شر أهر ذا ناب؛ **لتخصصه بما يتخصص به الفاعل؛** ....

= الفاعل فاعلا ولا المعطوف على المفعول مفعولا، قلنا: المراد من المبتدأ هو المبتدأ حقيقة أو حكما، والمعطوف على المبتدأ مبتدأ حكما، ولك أن ترجع الضمير في قوله: "جعل" إلى الرجل لا إلى كل واحد منهما كما هو الظاهر.
فتعينت وتخصصت: فظهر من هذا القول أن التخصيص المفسَّر بقلة الاشتراك بمعنى التعيين في الجملة؛ لأن قوله: "تخصصت" في ذيل التفريع إلا أن تفسيره بقلة الاشتراك حكم على الأغلب كما ذكرنا، فحينئذ اندفع ما ذكرنا في قوله: "إذ بالتخصيص يقل اشتراكها إلخ".
فإنه لا تعدد إلخ: أي ينتفي الاشتراك باعتبار الوارد في صورة النفي، مثل: ما أحد خير منك، فكأنه قال: ما هذا الأحد خير منك، بخلاف ما إذا قيل: "أحد خير منك" بدون النفي؛ فإنه صادق على كل واحد من الأفراد. واعلم أن لفظة "ما" في قوله: ما أحد خير منك زائدة نافية، ولا تكون بمعنى "ليس"، وإلا لوجب أن يقال: "ما أحد خيرا منك" بالنصب في "خير" كما يكون لفظة "ما" في قوله: "بوجه ما" زائدة؛ لإفادة العموم.
تمر خير: أي جنس التمر خير من جرادة، لا تمرة واحدة من هذا الجنس، حتى يكون نكرة، ولو قرئ: "تمرة خير من جرادة" بالتاء أيضا يصح؛ لأن معناه حينئذ: كل فرد فرد من التمر خير من جرادة.
بما يتخصص به إلخ: وهو تقديم الحكم؛ لأن الفعل متقدم على الفاعل قطعا، وقوله: "إذ يستعمل في موضع ما أهر إلخ" علة "لشبهه به" أي لشبه قوله: "شر" بالفاعل، أي بالفاعل النكرة؛ فإن المراد بالفاعل ههنا هو الفاعل النكرة، ومعناه: أن قوله: "شر أهر ذا ناب" يستعمل في موضع "ما أهر ذا ناب إلا شر" أي العرب يستعمل هذا =

(١) خلاصة هذا الوجه جار فيما إذا أريد بالنكرة نفس الطبيعة؛ فإنه لا تعدد فيها، بل هي أمر واحد. (عبد الغفور)
(٢) فإن فيه معنى العموم؛ لأن الطبيعة التمرية تقتضي التفضيل على الطبيعة الجرادية، فيعم الحكم كل فرد، ولأن العبارة لما لم تدل على خصوص فرد كان المناسب أن يراد الجمع؛ حذرا عن الترجيح بلا مرجح، كما قالوا في لام الاستغراق في المقام الخطابي. (عبد الغفور)
(٣) فإن المراد بحسب الاستعمال كل فرد من أفراد التمرة على سبيل الاستغراق خير من كل جرادة، روي أن أهل حمص أصابوا جرادة كثيرة، وكانوا محرمين، فسألوا عن كعب الأحبار، فأوجب عليهم في كل جرادة درهما، فقال عمر ﷺ: أرى دراهمكم كثيرة يا أهل حمص! تمرة خير من جرادة. يعني لو تصدق تمرة مكان جرادة جاز. (علوي)

لشبهه به؛(١) إذ يستعمل(٢) في موضع "ما أهر ذا ناب إلا شر"، وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما أسند إليه، فإنك إذا قلت: "قام"(٣) علم منه أن ما يذكر بعده أمر يصح أن يحكم عليه بالقيام، فإذا قلت: "رجل"، فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام. واعلم أن المُهِرَّ للكلب بالنباح المعتاد

أي في موضع الحصر — آواز — عادت

= التركيب أي "شر أهر ذا ناب" في معنى "ما أهر ذا ناب إلا شر"، فيكون "شر" في قوله: "شر أهر ذا ناب" فاعل لـ"أهر" في قولنا: "ما أهر ذا ناب إلا شر".

قبل ذكره إلخ: وإيراده لبيان التخصيص على الوجه الأتم، ولا يتخصص به الفاعل بعد ذكره أيضا، وأيضا بعد ذكره ليس ما يتخصص به الفاعل، وهو صحة كونه محكوما عليه بالقيام هو كونه محكوما بالفعل.

صحة كونه إلخ: أي ما يتخصص به الفاعل هو تقدم الحكم.

إذا قلت إلخ: أي إذا قيل: "قام" علم منه أن ما يذكره بعده أمر يصح أن يحكم عليه بالقيام لا بالقعود، فحصل التخصيص بتقدم الحكم، وبه حصل قلة الاشتراك وكذلك إذا قلت: "ما أهر ذا ناب"، فالمخاطب منتظر أن المتكلم يذكر بعده أمرا يصح أن يحكم عليه بالإهرار، فإذا قلت: "شر"، فكأنه قيل: شر موصوف بصحة الحكم عليه بالإهرار أي الشر المهر.

أن المهر إلخ: وإيراد هذا القول لأجل أن للتركيب معنيين، أحدهما: باعتبار معنى المعتاد للكلب، وثانيهما: باعتبار معنى غير المعتاد له، وعلى الأول يصح التخصيص بمعنى قلة الاشتراك، وعلى الثاني لا يصح، فعلى الأول يصح الحصر الإضافي المستفاد من التركيب المذكور؛ لوجود جانب آخر، وعلى الثاني لا يصح الحصر الإضافي؛ لعدم وجود جانب آخر له حينئذ.

---

(١) أي لمشابهته إياه لكونه فاعلا معنى من حيث أنه كان في الأصل "ما أهر ذا ناب إلا شر" على أنه بدل من الضمير المستكن في "أهر"، والبدل فاعل معنى، ثم قدم ليفيد الحصر؛ لأن تقديم ما حقه التأخير يوجب الحصر، والذي يدل على ذلك أنه يستعمل في موضع "ما أهر ذا ناب إلا شر". (علوي)

(٢) يعني أن الكلام محمول على التقديم والتأخير كما قالوا في "أنا عرفت". (عبد الغفور)

(٣) يشير إلى أن التخصيص مقدم على الحكم؛ لأنه مرتب على مجرد ذكر الفعل من غير أن يعتبر إسناده إلى شيء، والحكم - كون أحدهما محكوما به والآخر محكوما عليه - إنما يحصل بعد ذكر الطرفين واعتبار الإسناد بينهما، فمن قال: يتجه عليه أن هذا التخصيص يحصل بعد الحكم، فيقع بعد معرفته؛ إذ معرفته لا يكون بعد التخصيص، فهو لم يتصور معنى كلام الشارح قدس سره. (ح)

قد يكون خيرا كما إذا كان مجيء **حبيب** مثلا، وقد يكون شرا كما إذا كان مجيء **عدو**، والمهر له بنباح غير معتاد يُتشاءم به،[١] فيكون شرا لا خيرا، فعلى الأول يصح **القصر** بالنسبة إلى الخير، فمعناه: شر لا خير أهر ذا ناب، وعلى الثاني: **لا يصح**، فيقدر[٢] وصف حتى يصح القصر، **فيكون** المعنى: شر عظيم لا حقير أهر ذا ناب. (القصر) **وهذا** مثَل يُضرب لرجل قوي أدركه العجز في حادثة.

ومثل قولك: في الدار رجل؛ لتخصصه بتقديم الخبر؛ لأنه إذا قيل: "في الدار"......... (التخصيص بظرف لسعة)

قد يكون خيرا: أي النباح المعتاد قد يكون خيرا بالنسبة إلى المتكلم أي صاحب الكلب لا إلى الكلب نفسه، أما بالنسبة إليه فشر. **حبيب**: أي حبيب صاحبه لا حبيب الكلب. **عدو**: أي عدو صاحبه. **القصر**: أي الحصر الإضافي بالنسبة إلى الخير.

لا يصح: أي القصر بالنسبة إلى الخير؛ لما مر من أن النباح الغير المعتاد ليس إلا شرا بالنسبة إلى صاحبه، قيل: إنما لا يصح القصر على التقدير الثاني إذا كان الخير والشر بالنسبة إلى صاحب الكلب؛ لأن النباح الغير المعتاد يتشاءم به بالنسبة إلى صاحبه لا محالة، وأما إذا كانا بالنسبة إلى الكلب نفسه يصح القصر على التقدير الثاني؛ لأنه جاز أن يكون النباح الغير المعتاد أيضا خيرا وشرا بالنسبة إلى الكلب نفسه؛ لأنه كما يرى الأمر الشر فيوجد منه نباح غير معتاد، فكذلك جاز أن يرى الأمر الخير فيوجد منه نباح غير معتاد أيضا للتشوق.

لا يقال: حينئذ ينبغي أن يكون الخير والشر في النباح المعتاد أيضا بالنسبة إلى الكلب مع أنهما في النباح المعتاد بالنسبة إليه شر قطعا؛ لأن نباحه لأجل أنه لا يعرفه، فيكون شرا بالنسبة إليه؛ لأنا نقول: جاز أن يكون كل واحد فيهما خيرا بالنسبة إليه بأن كان نباحه عند مجيء الصاحب أو حبيبه للتشوق.

فيكون: والمراد أنه على تقدير نباحه المعتاد تخصص الشر بتقدم الحكم، وعلى تقدير نباحه الغير المعتاد تخصص بالصفة المقدرة. **وهذا**: أي "شر أهر ذا ناب" مثل يورد لرجل قوي كديوان السلطـــان إذا أدركه أي أوقعه العجز في حادثة.

---

(١) بالفارسية: فال بد گرفته مى شود بآن آواز. (بقا)

(٢) ولك أن تقول: إن التنوين للتعظيم فلا حاجة إلى التقدير. (عبد الغفور)

عُلم أن ما يذكر بعده موصوف **بصحة استقراره** في الدار، فهو في قوة التخصص بالصفة، ومثل قولك: سلام عليك؛ لتخصصه[١] بالنسبة إلى المتكلم؛ **إذ أصله: سلمت** سلاما عليك، فحذف الفعل ....

بصحة استقراره إلخ: فإذا قيل: رجل، فكأنه قال: رجل موصوف بصحة الحكم عليه في الدار، فتقديم الخبر عليه في قوة التخصيص بالصفة، وكون التخصيص فيه لأجل أنه يخرج عنه الرجل الذي لا يكون موصوفا بصحة هذا الحكم، فحينئذ يحصل قلة الاشتراك في "رجل". قيل: الدليل المذكور لو صح يلزم أن يكون "رجل" في "قائم رجل" مبتدأ؛ لأنه إذا قيل: قائم علم أن ما يذكر بعده موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام، فإذا قيل: "رجل إلخ" أجيب بأن التخصص بالظرف للتوسع فيه، ولا يجوز ذلك في غيره.

قال مولانا عص: وهذا الجواب لا يجدي نفعا؛ لأن الكلام في أن تقدم الخبر الظرف عليه كما يكون في قوة التخصيص بالصفة، كذلك تقدم الخبر الغير الظرف في قوة التخصيص بالصفة، فلا بد أن يكون "رجل" مبتدأ في "قائم رجل" أيضا، إلا أن يقال: إن النكرة يقع مبتدأ فيما هو في قوة التخصيص بالصفة إذا كان الخبر ظرفا. وما قيل: فالأولى لتخصصه بتقدم الخبر الظرف - كما قال الشارح الهندي وغيره - مندفع؛ لأنه اكتفى بالمثال، والاكتفاء بالمثال واقع في الكلام كما سبق في الأسماء الستة؛ فإن المصنف في الأسماء الستة اكتفى إلخ. فالشارح رعى جانب المصنف في الاكتفاء.

وقد قيل عن النقض المذكور: بأنه فرق بينهما، فإن "قائم" في قولنا: "قائم رجل" لا يكون نصا في الخبر لاحتمال وقوعه مبتدأ، بخلاف في الدار؛ فإنه نص فيه، فيكون ما يذكر بعده نصا في أنه محكوم عليه، فيكون في قوة التخصيص بالصفة. ورُدَّ بأن "قائم" في قولنا: "قائم رجل" ليس مبتدأ؛ لعدم دخوله في القسم الثاني من الابتداء، ولا هو في القسم الأول؛ لأن الصفة لا يكون مبتدأ إلا إذا كان معرفة كقولنا: المنطلق زيد، وكذا القائم زيد.

إذ أصله سلمت إلخ: وقوله: "سلاما" مفعول مطلق، قيل: التخصيص بالمتكلم لا يجري في كل دعاء؛ لعدم جريانه في "ويل لك"؛ إذ ليس معناه، "ويلي لك" لعدم صحة المعنى؛ لأن الويل بمعنى الهلاك، ولا "ويلك لك"؛ لعدم الفائدة، بل معناه: الهلاك لك، فلا فائدة حينئذ لإيراد المثل في قوله: ومثل سلام عليك. وقد قيل: في تصحيحه بأن المراد بالويل دعاء الشر إطلاقا لاسم المسبب - وهو الهلاك - على السبب، وهو دعاء الشر، فيكون تقديره: دعائي الشر لك، وإنما أخر الجار والمجرور، ولم يقل: عليك سلام؛ لأنه لو قدم الخبر يذهب =

(١) [لأن المصدر منسوب إلى الفاعل. (رح)] إن هذا لا يجري في كل دعاء؛ إذ ليس معنى "ويل لك" ويلي لك، إلا أن يقال: المراد بالويل دعاء الشر؛ إطلاقا لاسم المسبب على السبب. (عبد الغفور)

وعدل إلى الرفع؛ لقصد الدوام والاستمرار،[1] **فكأنه قال:** سلامي أي سلام[2] من قبلي عليك،[3] **هذا[4] هو المشهور** فيما بين النحاة، وقال بعض المحققين منهم: **مدار** هو ابن الديان
صحة الإخبار عن النكرة على الفائدة، لا على ما ذكروه من التخصيصات..........

= الوهم إلى اللعنة؛ لأنك إذا قلت: "عليك" قبل أن تقول "سلام"، ربمـــا يذهب الوهم إليها. قيل: لا معنى لذكر "عليك" بعد ما وجد لـــ"سلم" مفعولا، وهو سلاما، وأجيب بأنه في الأصل: "سلمك الله" بدون ذكر "عليك"، فلما حذف الفعل مع متعلقه وقصد الدوام زيد لفظ "عليك".

وعدل إلى الرفع: لأن النصب علامة المفعول، فيدل على الفعل المقدر، وهو يدل على التجدد والحدوث، وهذا غير مناسب بالمقام فعدل إليه؛ فإن المرفوع مبتدأ حينئذ.

فكأنه إلخ: إنما قال: "كأن" بطريق الظن؛ لأن كونه بهذا المعنى على تقدير النصب ظاهر؛ لوجود الفعل المقدر حينئذ، فيصح إرادة معنى المتكلم منه، وأما إرادة معنى المتكلم على تقدير الرفع، فإن هذا الرفع هو الرفع الذي جاء على موضع النصب، فيمكن أن يستفاد معناه على ما يستفاد من النصب، وإنما فسر قوله: "سلامي" بقوله: "سلام من قبلي" إشارة إلى أن المراد من "سلامي" ليس تعريف المضاف، وهو السلام، بل المراد تخصيصه، ويحتمل أن يكون تفسيره به؛ ليكون شاملا لقولنا: "ويل لك" أي ويل من قبلي لك؛ لأنه لا معنى لقولنا: ويلي لك؛ لأن الويل بمعنى الهلاك، وقد مر تفصيله آنفا، فتأمل.

هذا هو المشهور إلخ: وهو إشارة إلى الحكم بأن النكرة يجب أن يتخصص حتى يقع مبتدأ، فحينئذ يكون قوله: "وقال بعض المحققين منهم إلخ" عديلا له. **مدار صحة الإخبار إلخ:** فإن المخاطب لو كان جاهلا بالنسبة صح الإخبار وإن كان المخبر عنه نكرة، كما في "كوكب انقض الساعة"، فقوله: "كوكب" مبتدأ، مع أنه نكرة، فإن له فائدة؛ لأنه أمر غريب يسمعون هذا الكلام من المتكلم ويتوجهون إليه، وإن كان المخاطب عالما بها لم يصح الإخبار وإن كان المخبر عنه معرفة، مثل: زيد شيء؛ لأن من الأمور البينة أنه شيء.

(١) لأن النصب يدل على الفعل، والفعل على الحدوث. (عبد الغفور)

(٢) أشار به إلى أنه ليس معرفة بتقدير الإضافة، بل نكرة مخصصة كما كان كذلك عند النصب، ولو قال: "فكأنه قال: سلام مني" لم يحتج إلى التفسير. (ج)

(٣) إنما فسر بذلك ليشعر أن "سلاما" وإن تعين بالنسبة إلى المتكلم إلا أنه باق على نكارته، كما في جميع المصادر الواقعة مفعولا مطلقا، فيصح وقوعه مثالا للنكرة المخصصة. (عل)

(٤) أي القول بالتخصيص ووجوبه عند تنكير المبتدأ حتى لا يجوز الإخبار عن النكرة المحضة، هو المشهور بين النحاة، وقال الرضي: اعلم أن جمهور النحاة على أنه يجب أن يكون المبتدأ معرفة، أو نكرة فيها تخصيص ما. (جم)

التي يحتاج في توجيهاتها[١] إلى هذه التكلفات[٢] الركيكة[٣] الواهية، فعلى هذا يجوز أن
ست وضعيف
إلا في: ولعبد مؤمن
يقال: كوكب انقض الساعة؛[٤] لحصول الفائدة،[٥] ولا يجوز أن يقال: رجل قائم؛

لعدمه،[٦] وهذا القول أقرب[٧] إلى الصواب.
لخلوه عن التكلفات
ولما كان الخبر[٨] المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد؛ لكونه قسما من الاسم، ....
والاسم كلمة مفردة

أقرب إلخ: قيل: لظهور وجهه وورود الاستعمال عليه كقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ﴾ (القيامة: ٢٢) وقوله: يوم لنا ويوم علينا، وإرجاع الأمثلة إلى المخصصات المذكورة تكلف.

ولما كان الخبر إلخ: فأراد الشارح من "الاسم" في تعريف الخبر هو الاسم الحقيقي كما هو المتبادر في التعريفات بقرينة المقابلة؛ فإن الجملة من حيث هي جملة تقع خبرا عن المبتدأ بلا تأويلها إلى المفرد عند جماعة منهم، فالظاهر من بيان كلام المصنف أن يكون مذهبه على هذا النمط، فلهذا حمل الشارح كلامه على الوجه المذكور، ولا بد أن يعمم الاسم عن الحقيقي والحكمي في تعريف الفاعل والمبتدأ؛ ليشتمل الجمل الواقعة فاعلا أو مبتدأ، وأما في تعريف الخبر لا بد أن يراد من الاسم هو الحقيقي بقرينة المقابلة أعني قوله: "والخبر قد يكون إلخ". =

---

(١) أي يحتاج في توجيهات أكثر التخصيصات إلى التكلفات. (جم)

(٢) إشارة إلى التكلفات المذكورة في التوجيهات، أما توجيه "ما أحد خير منك" فلأنه صرف للتخصيص عن المصطلح، وأما توجيه "شر أهر ذا ناب"؛ فلأنه في تخصيصه بما يتخصص به الفاعل تعسف؛ لأن الفاعل يتخصص بتقديم الحكم، والحكم ههنا مؤخر، وكونه في الأصل مؤخرا لا يجدي نفعا، وأما توجيه "في الدار رجل" فالتكلف ظاهر، وأيضا المعنى ليس على ذلك، وأيضا يستلزم جواز "في داره رجل"، وأما توجيه "سلام عليك" فلا تكلف فيه إلا أن يعد تكلفا ادعاء كون المعنى في حال الرفع على ما كان عليه في حال النصب. (جم)

(٣) بمعنى الفضيح الواهية، بالفارسية: ست. (بقا)

(٤) بالفارسية: ستاره افتاد دریں ساعت. (بقا)

(٥) لعدم علم المخاطب بحصول الانقضاض الساعة لكوكب. (جم)

(٦) لعلم المخاطب بحصول القيام لرجل ما. (ج)

(٧) لظهور وجهه وورود الاستعمال عليه كقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ﴾ (القيامة: ٢٢) و﴿هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ (ق: ٣٠) وقوله: فيوم لنا ويوم علينا، إلى غير ذلك مما لا يعد، وإرجاعها إلى المخصصات المذكورة تكلف. (عبد الغفور)

(٨) قد عرفت أن الخبر المعرف يجوز أن يكون مطلق الخبر كما هو الظاهر، فقوله: "والخبر قد يكون جملة" للإشارة إلى تقسيمه وكون إفراده أصلا. (عبد الغفور)

فلم يكن الجملة داخلة فيه، أراد أن يشير إلى أن خبر المبتدأ قد يقع جملة أيضا، فقال:
المصنف
والخبر قد يكون جملة اسمية مثل: زيد أبوه قائم، وفعلية مثل: زيد قام أبوه، ولم يذكر
خبرية أو إنشائية
الظرفية؛ لأنها راجعة[1] إلى الفعلية.[2] وإذا كان الخبر جملة، والجملة مستقلة بنفسها[3]
نحو زيد في الدار لأنه كلام تام
لا تقتضي الارتباط بغيرها،..

= لا يقال: لم لم يجعل الاسم أعم من الحقيقي والحكمي في تعريف الخبر بترك قوله: "والخبر قد يكون جملة"؛ ليوافق بتعريف الفاعل والمبتدأ؟ لأنا نقول: لما كان للخبر الجملة لواحق لا بد من بيانها، فلهذا أفرده بالذكر، فحينئذ لا يرد ما قال الفاضل السم وغيره من المحشين: أن الاسم أعم من الحقيقي والحكمي في تعريف المبتدأ والفاعل، فيكون في تعريف الخبر أيضا كذلك، فيكون الجملة داخلة في الاسم الحكمي، فحينئذ كيف يستقيم قوله: "ولما كان الخبر المعرف فيما سبق إلخ" وقيل: إن الخبر المعرف يجوز أن يكون مطلق الخبر، فقوله: "قد يكون جملة" للإشارة إلى القسمة، وكون إفراده أصلا.

راجعة إلخ: بمعنى أنها نائبة عن الفعلية، قال مولانا عص: ولك أن تقول: لم يذكرها؛ لأنها سبقت غير مرة بل متصلا بهذه المسألة. معناه أن مثال الخبر الظرف قد سبق مثل: سلام عليك، وفي الدار رجل. أقول: مثال الخبر الذي هو جملة فعلية أيضا قد مر، مثل: شر أهر ذا ناب، وكذا الخبر الذي هو جملة اسمية مثل: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ (البقرة: ٢٢١)، ويمكن أن يقال: الوجه بأن لا يكون نصا في كونه جملة؛ لأن فيه خلافاً كما بين بقوله: وما وقع ظرفا فالأكثر أنه مقدر بجملة.

وإنما لم يذكر الشرطية؛ لأنها داخلة في الاسمية والفعلية، مثل: زيد إن جاءك فأكرمه، فـ"زيد" مبتدأ وما بعده خبره، فإن عند النحويين يكون التالي قيدا للمقدم، فمعنى قولنا: "إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود" هو وجود النهار على تقدير طلوع الشمس، فتكون حينئذ داخلة في الاسمية، وإذا قيل: فوجد النهار على تقدير طلوع الشمس، فتكون داخلة في الفعلية حينئذ.

(١) ولم يذكر الشرطية أيضا؛ لأن الشرط عند أهل العربية قيد للجزاء كما هو المشهور، والجزاء اسمية أو فعلية ولو بالأخرة. (عبد الغفور) (٢) لأن الظرفية إنما تكون إذا كانت مقدرة بفعل فتكون فعلية. (ت)

(٣) يعني أن الجملة من حيث هي جملة مستقلة بنفسها؛ لاستقلالها بالإفادة بخلاف المفرد، فإذا تعلق بشيء يحتاج إلى عائد فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ من عائد، أي أمر يعود إلى المبتدأ بأن يكون عبارة عنه أو مشتملا عليه، كما في "نعم الرجل" على قول من يجعل اللام لاستغراق الجنس، هذا يشمل الضمير وغيره، كما ذكره رحمه الله. (عل)

فلا بد في الجملة[١] الواقعة خبرا عن المبتدأ من عائد يربطها به، وذلك العائد إما ضمير كما في المثالين المذكورين، أو غيره كاللام في نعم الرجل[٢] زيد، أو وضع المظهر موضع المضمر في نحو: ﴿الحَاقَّةُ[٣] مَا الحَاقَّةُ﴾ أو كون الخبر ....

خبر لا - لأنه للعهد - خبر مقدم - مبتدأ مخصوص بالمدح - في المتن - (الحاقة: ١-٢) فإن الأصل ما هي

كاللام إلخ: لأنه للعهد على تقدير أن يكون "نعم الرجل" خبرا عن "زيد" مقدما عليه؛ لأنه يحتمل أن يكون "الرجل" فاعلا لـــ"نعم"، و"زيد" خبر مبتدأ محذوف، أي هو زيد أي هو مسمى بزيد، فلا خدشة حينئذ. قال الفاضل السم: وفيه أن الجملة الإنشائية لا بد من تأويله بـــ"مقول في حقه: نعم الرجل" كما هو المشهور، فيكون الخبر مفردا. انتهى ما قال الفاضل المذكور. أقول: لم لا يجوز أن يكون المصنف على مذهب جمهور النحاة؟ حيث ذهبوا إلى أن الإنشائية صح أن يكون خبرا، بخلاف بعض النحاة -وتبعه السيد الشريف قدس سره - حيث قال: إن الخبر يجب أن يكون حالا من أحوال المبتدأ، والإنشاء ليس من أحواله إلا بالتأويل، مثلا إذا قلت: زيد اضربه، فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم، ليست من أحوال زيد إلا باعتبار كونه متعلقا للطلب، أو كونه مقولا في حقه. ولهذا قال المصنف: "والخبر قد يكون جملة"، ولم يقيد بكونها خبرية، فلا مانع من أن يكون خبره.

الحاقة ما الحاقة: فقوله: الحاقة مبتدأ ولفظة "ما" مبتدأ ثان، وقوله: "الحاقة" خبره، وهذا المبتدأ الثاني مع خبره خبر المبتدأ الأول، وكذلك ﴿القَارِعَةُ مَا القَارِعَةُ﴾ (القارعة: ١-٢). **أو كون الخبر إلخ**: قال الفاضل السم: قال بعض المحققين: الأولى أن يقال: أو كون الخبر عين المبتدأ؛ ليتناول قولنا: الشأن زيد قائم، ومقولي عمرو قائم. أقول: في هذين المثالين أيضا يكون الخبر مفسرا للمبتدأ، وكذلك في "قل هو الله أحد" يكون الخبر عين المبتدأ، وكون الشيء مفسرا لا ينافي العينيـــة كـــ"استجارك" في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ (التوبة: ٦) وإليه يشير ما قال المجد المحشي حيث قال: قوله: أو كون الخبر تفسيرا للمبتدأ، قيل: لا حاجة إلى العائد إذا كان الخبر عين المبتدأ، كما في المثال المذكور وقولك: "مقولي زيد قائم"، فما قالوا: إن الخبر إذا كان عين المبتدأ لا يحتاج إلى العائد، معناه: أنه لا يحتاج إلى ما هو خارج عن الخبر بأن لم يكن حالا من أحوال الخبر، وكون الخبر مفسرا له وكونه عينا له حال من الأحوال، فلا إشكال.

ثم اعلم أن حمل التركيب في "قل هو الله أحد" مثل قوله: "الحاقة ما الحاقة" بأن يكون "هو" مبتدأ، و"الله" مبتدأ ثان، و"أحد" خبره، والمبتدأ الثاني مع خبره خبر المبتدأ الأول. لا يقال: المبتدأ يكون مجردا عن العوامل اللفظية، =

(١) وكذا لا بد في المفرد إذا كان مشتقا أو جامدا مؤولا بتأويل المشتق. (عبد الغفور)

(٢) على تقدير أن يكون المخصوص بالمدح هو زيد مبتدأ، وجملة "نعم الرجل" خبرا عنه مقدما عليه. (عت)

(٣) معناه بالفارسية: ساعتي كه ثابت وواجب ست آمدن او بيشك. (بقا)

تفسيرا للمبتدأ، نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ[1]﴾. (الإخلاص: ١)

وقد يحذف العائد **إذا كان ضميرا**؛[2] لقيام قرينة، نحو: **البُرُّ الكُرُّ** بستين درهما، والسَّمن منوان بدرهم، أي الكر منه ومنوان منه، بقرينة أن بائع البر والسمن لا يُسعر غيرهما.

وما وقع ظرفا **أي الخبر** الذي وقع ظرف زمان أو مكان أو جارا ومجرورا[3] ....

- وهو ليس مجردا عن العوامل اللفظية؛ لوجود العامل الذي هو "قل"؛ لأنا نقول: "هو" ضمير مرفوع منفصل، فلا يصح جعله مفعولا؛ لأن فاعل الأمر مستتر، أو نقول: قوله: "قل هو الله أحد" جملة مستقلة، وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة أخرى.

إذا كان ضميرا: معناه: أن العائد إذا كان ضميرا قد يحذف، وقد لا يحذف، ولكن حذفه قياسي إذا كان مجرورا بـــ"من" في الجملة الاسمية، وكان جزء الخبر الذي هو المبتدأ الثاني جزءا من المبتدأ الأول كما في المثالين المذكورين؛ فإن "الكر" و"منوان" بعضا من البر والسمن، وإنما حذف الجار والمجرور للتخفيف. لا يقال: لا يحتاج إلى تقدير العائد؛ لأن الألف واللام عائد؛ لأنا نقول: التعريف غير مقصود كما في:

ولقد أمر على اللئيم يسبني

ولهذا يحتاج البائع إلى ذكر الضمير، وإلا لم يتحقق البيع إلا أن يكون العائد غير مقصود، فهو أول الكلام فالمخلص ما سنذكر. **البر الكر**: لا يقال: لم لا يجوز أن يكون اللام في الكر عائدا؟ لأنا نقول: اللام للعهد إنما يكون عائدا في المدح أو الذم دون في غيرهما، قال - قدس سره - في "الحاشية": الكر دوازده شتر بار (مهذب). قال مجد المحشي: الكر اثنا عشر وسقا، والوسق ستون صاعا، والصاع أربعة أمداد، والمد المن.

أي الخبر إلخ: وهذا التفســـير يحتمل أن يكون من قبيل التفسير على المعنى الاصطلاحي؛ لأن بعضهم جعل "الظرف" اسما لكل من الظرف والجار والمجرور اصطلاحا، ويحتمل أن يكون من قبيل التفسير على المعنى الحقيقي؛ لأن إطلاقـــه على الجار والمجرور مجاز. وإن قلت: حينئذ يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز في قوله: "ومـــا وقع ظرفا"، قلت: المراد من الظرف المعنى العام، وهو ما يطلق عليه الظرف، ويحتمل تفسيره على أن يذكر الأصل ويترك فرعه بالمقايسة.

---

(١) خبر للمبتدأ الثاني، يعني "الله"، والجملة خبر للمبتدأ الأول، يعني "هو" ضمير الشأن.

(٢) وذلك الحذف قياسي إذا كان مجرورا بـــ"من" في جملة اسمية يكون المبتدأ فيها جزءا من المبتدأ الأول؛ لأن جزئيته تشعر بالضمير. (عبد الغفور)

(٣) فإنه يوافق الظرف في الأحكام. (عبد الغفور)

فالأكثر من النحاة - وهم البصريون[١] - **على أنه أي الخبر الواقع ظرفا مقدر أي مؤول**[٢] بجملة **بتقدير الفعل**[٣] فيه؛ لأنه إذا قدر فيه الفعل يصير جملة، بخلاف ما إذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الأقل - وهم الكوفيون - ....

على أنه: وإنما قدر الجار؛ ليكون الخبر مرتبطا ومحمولا على المبتدأ، وهو قوله: "فالأكثر"، أي هم كائنون واقعون عليه. قال مولانا عص: ولو جعل المحذوف مضافا إلى المبتدأ - أي حكم الأكثر أنه مقدر بجملة - لكان أحق. أقول: المتعارف بينهم أن يقولوا: "إن هذا النحوي ذهب على هذا"؛ لأنه حكم على هذا. ثم الفاء في قوله: "فالأكثر" لتضمن المبتدأ معنى الشرط، فإن "ما" في "ما وقع" موصولة أو موصوفة.

أي مؤول: أي ليس المقدر بمعنى المفروض، ولا بمعنى المقدر المقابل للمذكور؛ لأن الخبر وهو "في الدار" مذكور، أو لأن التقدير يلزمه التأويل والصرف عن الظاهر. **بتقدير الفعل**: وهو من الأفعال العامة غالبا كالحصول والكون والثبوت والوجود، وقد يكون من الأفعال الخاصة عند قيام القرينة، وقد قالوا: ولا يجوز إظهار ذلك العامل؛ لقيام القرينة، وقيام الظرف مقامه، فهذا كلامهم يدل على أن تقدير العامل واجب في الظرف، فيشكل بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرّاً عِنْدَهُ﴾ (النمل: ٤٠)؛ لأن العامل في "مستقرا" هو الفعل المتقدم، وفيه معنى الظرفية؛ لأنه حال، وأجيب بأن قوله تعالى: "مستقرا" بمعنى ساكنا - أي ليس بمتحرك - فهو مفعول ثانٍ له، فلا إشكال.

---

(١) الوجه أن يقول: "فالأكثر من البصريين"؛ لأن ظاهر ما ذكر يشعر بأن البصريين كلهم قائلون بتقدير الفعل مع أنه ليس كذلك. (ج)

(٢) جعل التقدير بمعنى التأويل لتصحيح الكلام؛ إذ لو لم يصرف عن ظاهره لم يصح نسبة التقدير إلى الظرف. (عبد الغفور)

(٣) إشارة إلى دفع إشكال أورد ههنا، وهو أن المقدر هو الجملة لا الخبر، فما معنى قوله: أنه أي الخبر مقدر؟ وما معنى الباء في قوله: "مقدر بجملة"؟ ووجه الدفع على ما ذكره الشارح أن معناه: مؤول بجملة بأن يقدر الفعل فيه دون الاسم على ما ذكر في "الحواشي الهندية" أن معناه: مفروض بجملة فيلتصق عليها. (عل)

(٣) إشارة إلى أن المقدر هو الفعل وحده لا مع الضمير، بل الضمير قد انتقل إلى الظرف، وأن الظرف وإن كان فيه ضمير لا يسمى قبل التأويل جملة، ثم المقدر يجب أن يكون من الأفعال العامة أي مما لا يخلو منه فعل، نحو: كائن وحاصل؛ ليكون الظرف دالا عليه، ولو كان خاصا لم يجز؛ لعدم الدليل، وقد يحذف خاص لقيام الدليل. (جم)

فإنه يصير حينئذ مفردا،(١) ووجه الأكثر أن الظرف **لا بد له** من متعلق عامل فيه، والأصل في العمل هو الفعل، **فإذا وجب التقدير** فالأصل أولى، ووجه الأقل أنه خبر، **والأصل** في الخبر الإفراد،(٢) ....

فإنه يصير إلخ: قال الفاضل السم: إن ما هو في تقدير اسم الفاعل قد يكون جملة أيضا كما إذا كان بعد حرف النفي أو ألف الاستفهام، مثل: ما في الدار أبوه، وأفي الدار زيد؛ فإن الصفة بعد حرف النفي أو ألف الاستفهام مع فاعله جملة، كما مر في القسم الثاني من المبتدأ. أقول: المراد من الصفة التي هي اسم الفاعل غير الصفة المصدرة بالنفي والاستفهام بقرينة مقابلتها بما سبق في تعريف المبتدأ، أو نقول: لم لا يجوز الفرق بين الصفة المذكورة الواقعة بعدهما وبين الصفة التي تقديرها واجب؟
لا بد له إلخ: واتفق النحاة عليه، وفيه بحث بأن نسبة الظرفية تستدعي الظرف والمظروف، ولا تستدعي شيئا آخر غيرهما، وهما موجودان؛ لأن ما بعد "في" ظرف، وما قبلها مظروف، وأجيب بأن الحكم بوقوع الظرفية ليس إلا بـ "هو هو"، فإذا لم يقدر متعلق فيلزم أن لا يكون الحكم بوقوعها بـ"هو هو"، وبأنا لا نسلم أن لا يكون الحكم بوقوعها إلا بـ "هو هو"، ولا بد لذلك من دليل، على أن تقدير الفعل لا يصح الحكم فيه بـ "هو هو" إلا بتأويل الفعل باسم الفاعل كما يكون الحكم في "زيد ضرب" بـ "هو هو" إذا أول "ضرب" بـ"ضارب"، وأجيب بعبارة أخرى بأن الظرف في قولنا: "زيد في الدار" مثلا يكون ظرفا لأمر من أمور زيد من قيامه أو سكونه أو حصوله أو غير ذلك، ولا بد من تقديره؛ ليتم البيان.
فإذا وجب التقدير إلخ: فإن قلت: الظاهر أن يراد بـ"الأكثر" على تقدير الظرف بالجملة" وجوب تقديره بها، والدليل يدل على الأولوية، قلت: لما كان تقدير الفعل أولى فاختاروا ما هو الأولى، وهو الفعل، فقدر الفعل البتة، و لم يقدروا غيره، وهذا معنى وجوب تقدير الجملة عندهم لو قالوا بالوجوب، انتهى ما قال الفاضل السم. أقول: الاعتراض والجواب جميعا غلط، أما الجواب فظاهر، وأما الاعتراض فلأن مراد الشارح من قوله: "فالأصل أولى" معناه أن الأصل أولى بوجوب التقدير، أي ليس الفرع في العمل أولى لوجوبه بقرينة قوله: "فإذا وجب التقدير".
والأصل إلخ: ليوافق الركنان؛ لأنه أسرع قبولا للربط حينئذ، لا يقال: وجه الأقل يعارض وجه الأكثر، =

(١) لأن اسم الفاعل من حيث هو ليس بجملة، بخلاف ما إذا وقع بعد حرف الاستفهام أو النفي؛ فإنه جملة من حيث إنه بمعنى الفعل. (ج)
(٢) قالوا: إنما كان أصله الإفراد؛ لأنه القول المقتضي نسبة أمر إلى آخر، فينبغي أن يكون المفهوم شيئا واحدا كالمنسوب إليه، وإلا لكانت هناك نسبتان أو أكثر، فيكون خبرين أو أكثر لا خبر واحد، فالتقدير في "زيد ضرب غلامه" زيد مالك والغلام ضارب. والجواب أن المنسوب يكون شيئا واحدا كما قلتم، لكن ذو نسبة في نفسه، فلا يقدر إلا بالمفرد، فالمنسوب إلى زيد في الصورة المذكورة "ضرب غلامه" الذي تضمنه الجملة. (عل)

ثم إن الأصل في المبتدأ التقديم، وجاز تأخيره،(١) لكنه قد يجب لعارض كما أشار إليه بقوله: وإذا كان المبتدأ **مشتملا**(٢) على ما له صدر الكلام أي على معنى **وجب له** صدر(٣) الكلام **كالاستفهام**؛ فإنه يجب حينئذ تقديمه حفظا(٤) لصدارته مثل: من أبوك، فإن "من" مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام، وهو الاستفهام؛ **فإن معناه**: أهذا أبوك أم ذاك؟ و"أبوك" خبره، وهذا مذهب سيبويه،(٥) ....

والضمير راجع إلى المعنى

= فلا يلزم من ذلك أن يكون وجه الأكثر أقوى؛ لأنا نقول: الأكثر أقوى؛ لأن السبب في التقدير عنده هو العامل؛ لأن "في الدار" معمول، وهو يحتاج إلى عامل بخلاف سبب التقدير عند الأقل؛ فإن سببه هو الخبر مع أن الخبر موجود هو "في الدار"، وإن كان اسم الفاعل بعد التقدير خبرا بأنه لازم التقدير.

مشتملا إلخ: فإن الاشتمال أعم من أن يكون بطريق الجزئية كما في قوله: "من أبوك"، أو على سبيل المجاورة بأمر متقدم عليه مثل: أزيد قائم، أو بأمر متأخر عنه مثل: غلام من جاءك.

وجب له: أي لما له صدر الكلام، أو الضمير راجع إلى المعنى باعتبار الدال، فيكون فيه تسامح.

كالاستفهام إلخ: وكذلك القسم والتمني والترجي وضمير الشأن ولام الابتداء والشرط، وإنما يقتضي الاستفهام ونحوه صدر الكلام؛ لأنه يدل على تغيير معنى الجملة، فلا بد أن يكون في أول الكلام؛ ليفهم التغيير من أول الأمر، ولأنه لو لم يورد في أول الكلام لم يفهم أنه لتغيير ما قبله أو لتغيير ما سيجيء بعده فيتشـوش الذهن.

فإن معناه إلخ: وهذا دفع لشبهة، وهي أن "من" في "من أبوك" نكرة، فلا يصلح أن يكون مبتدأ، ونقل عن سيبويه جواز كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة إذا كانت النكرة متضمنة للاستفهام، والسر فيه أنه معرفة مآلا؛ فإنه في قوة قولنا: أهذا أبوك أم ذاك؟ فالمبتدأ حينئذ تخصص بالعموم مثل: "أحد" في "ما أحد خير منك"، ولكن أورد في مرتبة الإجمال، وقال: من أبوك؟ لأن السؤال عن كل فرد فرد على حدة محال؛ لعدم التناهي.

(١) للاتساع وعدم التضيق كما هو مشرب العرب، ولهذا كان لغتهم أوسع اللغات. (عبد الغفور)

(٢) اشتمال الدال على المدلول. (عبد الغفور)

(٣) أي صُدِّر داله أو صدر نفسه مسامحة. (عبد الغفور)

(٤) [مفعول له لقوله: فإنه يجب حينئذ. (ج)] المعنى حكم بوجوب التقدم حفظا للصدارة. (ج)

(٥) [أي كون "من" مع كونه نكرة مبتدأ. (جم)] وذلك لأنه يخبر عنده بالمعرفة عن نكرةٍ متضمنةٍ استفهاما، أو نكرةٍ هي أفعل التفضيل مقدم على خبره، والجملة صفة لما قبلها نحو: مررت برجل أفضل أبوه. (علوي)

وذهب بعض النحاة[غير سيبويه] إلى أن "أبوك" مبتدأ؛ لكونه معرفة[١] و"من" خبره الواجب تقديمه على المبتدأ؛ لتضمنه معنى الاستفهام، أو كانا أي المبتدأ والخبر **معرفتين**[٢] متساويين[٣] في التعريف[٤] أو غير متساويين، **ولا قرينة** على كون أحدهما مبتدأ والآخر خبرا،[٥] ....

أبوك مبتدأ إلخ: و"من" نكرة، ولا يجوز الإخبار بالمعرفة عن النكرة، وإنما لم يمثل المصنف بالمثال المتفق عليه، - وهو قولهم: من جاءك؛ فإنهم اتفقوا على كون "من" مبتدأ فيه - للإشارة إلى أن المختار مذهب سيبويه.
معرفتين: سواء كانا متساويين في التعريف أو لا. قال مولانا عص: لو اكتفى بقوله: "أو متساويين" لكفى؛ فإنه أعم من أن يكون التساوي في التعريف أو التخصيص، فأجاب بأنه لو اكتفى به يتوهم أن يكون المراد هو التساوي في مقدار التعريف مع أنه جاز أن يكون تعريف أحدهما زائدا على تعريف الآخر، أقول: هذا التوهم باقٍ في قوله: "أو متساويين"؛ فإنه يتوهم منه أن يكون التساوي في مقدار التخصيص، فالجواب عنه بأنه فصله لتفصيل القسمين، وإثبات الحكم لكل منهما على حدة توضيحا.
ولا قرينة إلخ: لأن عند وجود القرينة لا يجب تقديمه عليه كقولهم: بنونا بنو أبنائنا؛ فإن من البين أن "بنو أبنائنا" مبتدأ، و"بنونا" خبره؛ فإن المراد منه أن بني أبنائنا بنونا، لا أن بنينا بنو أبنائنا؛ لأنه ليس بصحيح بحسب المعنى، وكقولنا: أبوحنيفة أبو يوسف؛ فإن المقصود منه تشبيه الثاني بالأول لا العكس؛ لأن أبا حنيفة أعظم منه، فيكون المراد أن أبا يوسف مثل أبي حنيفة، فـ"أبو يوسف" مبتدأ و"أبو حنيفة" خبره؛ فإن الحكم في جانب الخبر.

---

(١) ولا يجوز تنكير المبتدأ وتعريف الخبر، وسيبويه يجوزه إذا كان النكرة متضمنة لمعنى الاستفهام أو أفعل التفضيل مقدما على خبره، والجملة صفة، نحو: مررت برجل أفضل منه أبوه.
(٢) وأعرف المعارف: المضمرات ثم الأعلام ثم المبهمات.
(٣) أشار بهذا التعميم إلى فائدة ذكر "معرفتين"، وعدم الاكتفاء بقوله: "متساويين"؛ لأن المعرفتين لا يلزم أن يكونا متساويين، فلو اكتفى بـ"متساويين" لتوهم المساواة في التعريف. (عت)
(٤) في المعنى، نحو: الله ربنا. (ج)
(٥) إذ على تقدير وجود القرينة على ذلك لا يجب تقديم المبتدأ؛ لعدم اللبس نحو: بنونا بنو أبنائنا؛ فإن القرينة العقلية دالة على أن المبتدأ "بنو أبنائنا"، فكأنه إشارة إلى ما قال به الرضي من أن قوله: "أو كانا معرفتين أو متساويين" ليس على الإطلاق. (جم)

نحو: زيد المنطلق، أو كانا متساويين في **أصل التخصيص**[١] لا في قدره، حتى لو قيل: **غلام رجل** صالح خير منك، لوجب تقديمه أيضا، مثل: أفضل مني أفضل منك **رفعا**[٢] **للاشتباه،** أو كان الخبر فعلا له[٣] أي للمبتدأ احترازا عما لا يكون فعلا له كما مع رعاية الأصل في قولك: "زيد قام أبوه"؛ فإنه لا يجب فيه تقديم المبتدأ؛ على الخبر ....

نحو زيد المنطلق: فإنه لا قرينة فيه على كون أحدهما مبتدأ، نعم القرينة موجودة على كون زيد مبتدأ عند من قال: إن الجزئي الحقيقي غير محمول على شيء، ولكن النحوي غير قائل بالجزئي الحقيقي فضلا عن أن يكون محمولا أو غير محمول، فلو كان حال زيد معلوما لنا دون حال المنطلق، فيقال: زيد المنطلق، وإن كان بالعكس، فيقال: المنطلق زيد؛ فإن مناط الفائدة على الخبر.

في أصل التخصيص: فلو تخصص أحدهما دون الآخر، فما تخصص فهو مبتدأ دون الآخر مثل: ضارب غلام رجل، وإنما لم يقل ههنا: "ولا قرينة على كون أحدهما مبتدأ" مع أنه لا بد له من الاعتبار؛ لأن عند وجود القرينة ههنا أيضا لا يجب تقديمه عليه؛ اكتفاء بما سبق.

غلام رجل إلخ: وإيراد هذا المثال لأجل أن تخصيص أحدهما زائد على الآخر؛ فإن المبتدأ تخصص بـ"رجل"؛ لأنه مضاف إليه، ويكون للمضاف إليه صفة أيضا، وهي "صالح"، ويحتمل أن يكون "صالح" مرفوعا على أنه صفة الغلام، بخلاف الخبر، وهو "خير منك"؛ فإن المفضل عليه وإن كان معلوما - وهو ضمير المخاطب - ولكن المفضل - وهو "خير" - في غاية الإبهام؛ لأنه يشتمل الغلام وغيره، وأما الغلام فقد تخصص عمن هو غير الغلام، ثم تخصص بالرجل الصالح. وإنما أورد هذا المثال، ولم يكتف بالمثال الذي أورده المصنف مع أن فيه أيضا تخصيص أحدهما - وهو "أفضل مني" - زائد على الآخر؛ لأن ضمير المتكلم أعرف من الضمير المخاطب؛ لأن زيادة التخصيص فيه أظهر من الزيادة التي في المثال الذي أورده المصنف لما عرفت.

رفعا للاشتباه: وإن قلت: لا اشتباه على تقدير كونهما معرفتين مثل: زيد المنطلق؛ لأن من البين أن المبتدأ هو زيد؛ لأنه ذات، قلت: لو كان المبتدأ هو "المنطلق" أيضا يكون المبتدأ هو الذات المتصف بالانطلاق، والخبر هو المسمى بزيد، فيكون الخبر حينئذ حالا من أحواله.

---

(١) فالمراد: التساوي في صحة وقوعه مبتدأ. (عت)

(٢) مفعول له لمقدر تقديره: فإنه يجب تقديم المبتدأ في الصورتين؛ رفعا للاشتباه في المعنى، هذا هو المشهور. (جم)

(٣) أي فعلا مسندا إلى ضمير المبتدأ كذا في "الرضي"، فالمراد بالفعل الفعل الاصطلاحي كما يشعر به كلامه فيما بعد أيضا، وإلا يشكل نحو: زيد قائم. (عل)

لجواز قام أبوه زيد؛ لعدم الالتباس، مثل: زيد قام، وجب تقديمه أي تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور، أما في الصور الأول فلما ذكرنا،......
الثلاث

لجواز قام أبوه: لا يقال: حينئذ التبس المبتدأ ببدل الفاعل؛ لأنه جاز أن يكون زيد في المثال المذكور بدلا عنه؛ لأنا نقول: لا يجوز ذلك؛ لأنه حينئذ يلزم الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة؛ لأن المبدل منه مقدم على البدل رتبة، فقوله: "لجواز" علة عدم وجوب التقديم، فهو استدلال من رفع التالي على رفع المقدم، فقوله: "لعدم الالتباس" بمعنى لعدم الالتباس في "قام أبوه زيد"، وهو أيضا استدلال من رفع التالي على رفع المقدم على طريق القياس الاستثنائي. **مثل زيد قام:** قيل: إن الخبر فيه لا يكون فعلا له، بل الخبر هو الفعل مع فاعله جملة، فلا يكون فعلا له. هذا هو المشهور في تقرير الاعتراض، أقول: من البين أن الفعل مع فاعله فعل المبتدأ؛ لأن قيام زيد يكون فعله، فلا بد من تصحيح الاعتراض؛ لأنه وقع من بعض الفضلاء، فنقول: المراد من الفعل في قوله: "أو كان الخبر فعلا له" هو الفعل الاصطلاحي كما أشار إليه بعض الشارحين، فحينئذ لا يكون الفعل مع فاعله فعل المبتدأ أي فعل الاصطلاحي.

لا يقال: إذا كان المراد من الفعل هو الفعل الاصطلاحي، فلا بد أن يقال: أو كان الخبر فعلا بلا ذكر قوله: "له"؛ لعدم وجود الربط على تقدير قوله: "له"، وهو ظاهر؛ لأنا نقول: قوله: "له" جار مجرور، فلا بد له من متعلق أي إذا كان الخبر فعلا ثابتا له أي فعلا ثابتا مفهومه له، فالجواب عن الاعتراض أن يقال: إن المراد من الفعل هو الفعل بحسب الصورة كما جعل "أين" في "أين زيد" مفرد صورة، وجملة بحسب المعنى كما سيأتي، ويجاب أيضا بأنه سيجيء أن الجملة الفعلية فعل تسمية للكل باسم جزءه، ويمكن الجواب أيضا بأن المراد من قوله: "أو كان الخبر" مسندا إلى المبتدأ، والفعل مع فاعله مسند إليه، قيل: لا بد أن يقول: أو كان الخبر بعد "إلا" ومعناها، نحو: ما زيد إلا قائم؛ لوجوب تقديم المبتدأ حينئذ، والجواب: أن المبتدأ حينئذ مشتمل على ما له صدر الكلام؛ لاشتماله على النفي، ويجاب أيضا بأن حاله يعلم بالمقايسة على ما سبق؛ لأن حال ما بعد "إلا" أو معناها علم فيما سبق على سبيل التكرار، ثم إذا عرفت ما ذكرناه فما ذكره الفاضل السم من أن المراد من كون الخبر فعلا له هو كون الخبر جملة فعلية فاعله الضمير الراجع إلى المبتدأ، فلا يرد أن في مثل زيد قام ليس الخبر فعلا بل جملة، من جملة ما لا يعني.

في هذه الصور: ليس الخبر مقيدا بقوله: "في هذه الصور"، وإلا لكان القيد لغوا؛ لأن الشرط مغن عنه إلا أنه أورده؛ لئلا يتوهم أن الوجوب متعلق ببعض المواد دون البعض، أو أورده مجملا ليقع توطية للتفصيل الذي ذكره بقوله: "أما في الصور الأول إلخ" فليس إيراد قوله: "في هذه الصور"؛ لأجل أن يتم قوله: "وجب تقديمه"؛ لأنه تام بدونه، فحينئذ لا يرد أنه لا يحتاج إلى إيراد قوله: "في هذه الصور"؛ لأنه لما قال: إذا كان كذا وكذا وجب تقديمه، يتم الكلام حينئذ ولا يستدعي شيئا.

وأما في الصورة الأخيرة؛ فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل إذا كان الفعل مفردا، مثل: زيد قام؛ فإنه إذا قيل: قام زيد **التبس المبتدأ** بالفاعل، **أو بالبدل**[1] عن الفاعل إذا كان مثنى أو مجموعا؛ فإنه إذا قيل في مثل الزيدان قاما، والزيدون قاموا: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، يحتمل أن يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل، فالتبس المبتدأ به، أو بالفاعل[2] على هذا التقدير أيضا على قول من يجوّز كون الألف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه، كالتاء في ضربت هند.
وهذا مذهب ضعيف — لا ضمير الفاعل

وإذا تضمن الخبر المفرد أي الذي[3] ليس بجملة[4] صورة، سواء كان بحسب الحقيقة جملة أو غير جملة ما له صدر الكلام أي معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام[5] ...
نفسه

التبس المبتدأ: قيل: هذا لو صح يلزم أن لا يصح أقائم زيد؛ لالتباس المبتدأ بالفاعل، فلا يصح قوله: "فإن طابقت مفردا جاز الأمران"، وتحقيق جوابه قد سبق في القاعدة المذكورة.
أو بالبدل إلخ: لا يقال: تمنع أن يكون الزيدان والزيدون في "قام الزيدان" و"قاموا الزيدون" بدلا عن الفاعل، وهو =

---

(١) من لم يقل بوجوب التقديم في مثل "الزيدان قاما" لم يلتفت إلى الالتباس بالبدل أو الفاعل؛ بناء على أن السامع لا يحمل عليه؛ لاستلزامه عود الضمير قبل ذكر مرجعه، أو خلاف الأصل. (عبد الغفور)

(٢) عطف على قوله: "بالفاعل" على اختلاف المذهبين. (أبو البقاء)

(٣) كأنه قيل: أين زيد ليس الخبر مفردا؛ لأن "أين" مقدر بجملة، فالخبر جملة لا مفرد، ودفع بأن المراد بالمفرد ما ليس بجملة صورة أي بحسب الظاهر، وإن كان في التقدير جملة، ولا يخفى أن "أين" واقع موقع الخبر، والخبر في الحقيقة جملة مقدرة؛ لأن العامل مقدر في نظم الكلام، فلا وجه لانتفاء الضمير من عامله أي تحت الظرف كما ذهب إليه أبو علي، وإلا لبقي الفعل أو شبه الفعل المقدر بلا ضمير هو عامل فيه، وأيضا حذف عامل الضمير يوجب الانفصال كما تقرر في محله، فلا إشكال على أن ما ذكره الشارح يوجب تقديم "أقام" في "زيد أقام"؛ لأنه مفرد صورة، وذلك ظاهر. (تاشكندى)

(٤) إشارة إلى أن المفرد مقابل الجملة.

(٥) قيل: الموجب لتصدير الخبر منحصر في الاستفهام. (عبد الغفور)

مثل: أين زيد؟[١] **فزيد مبتدأ** وأين اسم متضمن للاستفهام خبره، وهو ظرف، فإن
مكان
قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة، و إن قدر باسم الفاعل كان الخبر
كما هو مذهب البصريين كما هو مذهب الكوفيين
مفردا صورة وحقيقة، وعلى التقديرين ليس بجملة صورة، **واحترز به**[٢] عن نحو:
زيد أين أبوه؛ **إذ لا تبطل** بتأخيره[٣] صدارة ما له[٤] صدر الكلام؛ لتصدره[٥] في جملته،
وهي أين ابوه
أو كان الخبر بتقديمه مصححا له أي للمبتدأ ....

= الألف والواو؛ لأن البدل يكون متأخرا عن المبدل منه رتبة، فيلزم الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة، وهو غير جائز؛ لأنا نقول: الإضمار قبل الذكر جائز في العمدة بشرط التفسير، فيكون كل واحد من الزيدان والزيدون مفسرا له.

فزيد مبتدأ: قال مولانا عص: قيل: وجوب التقديم في هذه الصورة مختلف فيه، فلو حمل مذهب الكتاب على عدم الوجوب صح قوله: "فزيد مبتدأ"، لا يقال: لم لا يجوز أن يكون زيد فاعل أين؛ لأنه يشبه الفعل؛ لأنه ظرف؟ لأنا نقول: شبه الفعل إنما يعمل إذا اعتمد بشيء من الأمور التي تقررت بينهم، وهو لم يعتمد بشيء منها.

واحترز به: أي بقوله: "الخبر المفرد"؛ لأن الخبر في "زيد أين أبوه" جملة.

إذ لا تبطل إلخ: دفع دخل مقدر، تقريره: أنه يخرج بقوله: ما له صدر الكلام؛ لعدم كون "أين أبوه" في صدر الكلام، وتقرير الجواب: أن "أين" في صدر جملة التي هي فيها فلا يصح أن يقال: زيد أبوه أين، ثم اعلم أن المصنف قال: "تضمن" ولم يقل: "اشتمل" للتفنن. **أو كان الخبر بتقديمه إلخ**: وإنما زاد قوله: بتقديمه؛ لأنه لو كان وجود الخبر مصححا له، فيلزم أن يكون "رجل" في قولنا: "رجل في الدار" مبتدأ لوجود الخبر فيه. قيل: احترز بقوله: "بتقديمه" عن أن يكون الخبر بتأخيره مصححا له كما في زيد قام ؛ فإنه لو أخر زيد حينئذ لا يكون زيد مبتدأ، بل هو فاعل.

---

(١) ومتى القتال؟ وكيف الحال؟ وغير ذلك من الظروف المتضمنة للاستفهام المقدرة بالجملة على الأصح. (جم)

(٢) فإن الخبر "أين أبوه" جملة صورة متضمنة لما يقتضي صدر الكلام؛ فإنه لا يجب تقديمه؛ إذ لا تبطل بتأخيره صدارة الصدر إذ يكفيها أن يقع صدر جملة من الجملة بحيث لا يتقدم عليها أحد ركن تلك الجملة. (علوي)

(٣) أي الخبر، وهو "أين أبوه" عن زيد. (جم)

(٤) أي شيء ثبت له صدر الكلام. (جم)

(٥) أي ما له صدر الكلام، أي لوقوع ما له صدر الكلام في صدر جملة، وبهذا اندفع ما قيل: الظاهر أن الضمير في "لتصدره في جملته" يرجع إلى "أبوه"، وحينئذ لا معنى لتصدره في جملته، وإلا لزم تصدر الشيء على نفسه؛ إذ الظاهر، بل الصريح ما ذكرنا. (جم)

من حيث[1] **إنه مبتدأ،**[2] فبتقديمه يصح وقوعه مبتدأ، مثل: في الدار رجل؛ فإن "في الدار" خبر تخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت، **فلو أخر بقي** المبتدأ نكرة غير مخصوصة، أو كان لمتعلقه بكسر اللام[3] أي كان لمتعلق الخبر[4] التابع له بتبعيته يمتنع[5] معها تقديمه على الخبر، **فلا يرد نحو:** على الله عبده متوكل، ....

من حيث إنه مبتدأ: إنما زاد قيد الحيثية؛ لأن تقديمه ليس مصححا لذات المبتدأ، وإلا لم يكن ذاته قبل تقديم الخبر مع أنه ليس كذلك، بل هو مصحح لوصف الابتدائية، ولا يكون هذا الوصف قبل تقديمه عليه.

فلو أخر بقي إلخ: قال الفاضل السم: فإن قلت: لو قدم الخبر وقيل: في الدار رجل التبس المبتدأ بفاعل الظرف ففي كل من التقديم والتأخير محذور، فما وجه ترجيح أحدهما على الآخر؟ قلت: الفرق أن في صورة تقديم المبتدأ يكون المبتدأ نكرة صرفة غير مفيد للمعنى، بخلاف تأخيره؛ فإنه عند التأخير يخصص، وتفيد الكلام فائدة تامة، واحتمال الالتباس أيضا ليس على السوية، بل عند حمله على المبتدأ يكون كلاما تاما خبريا، وعند الحمل على الفاعلية للظرف يحتمل أن يكون الظرف مقدرا باسم الفاعل، وحينئذ لم يكن الكلام تاما، فيرجح جانب الابتدائية، فكأنه لم يلتبس على من حمل كلام المتكلم على التام.

فلا يرد نحو إلخ: فقوله: "عبده" مبتدأ و"متوكل" خبره، و"على الله" متعلق للخبر، ويكون لمتعلقه ضمير فيه مع أنه لا يجب تقديمه على المبتدأ، ولكن لا يكون للمتعلق تبعية يمتنع بها تقديمه على الخبر؛ لجواز "على الله عبده متوكل"، فإن المراد من التبعية هو التبعية التي يلزم بتقديم المبتدأ على الخبر إضمار قبل الذكر لفظا ومعنى، وهو منتف فيه، =

(۱) لا من حيث إنه اسم أو كلمة أو غيرها. (علوي)

(۲) أشار إلى أن تقديم الخبر ليس مصححا لذات المبتدأ؛ لأن المبتدأ لفظ موضوع بمعنى مقيد له، فكيف يصح تقديم الخبر له، وأما صفة المبتدئية؛ فإنما يصح على تقدير تقديم الخبر الظرف. (تاشكندي)

(۳) ويجوز فتحها بناء على أن الخبر هو الفعل المقدر، والفعل متعلق بالمجرور بسبب حرف الجر. (عبد الغفور)

(٤) وذلك بأن يكون بينهما تعلق الكلية والجزئية، وتبعية الجزء للكل بأن يكون الجزء حاصلا في ضمن الكل؛ لأن ما في ضمن الشيء لا يتصور تقدمه عليه، وأما تقديم الجزء على الكل فباعتبار ذاته لا من حيث إنه جزء، ومتحقق في ضمنه، وهذا بخلاف تعلق المعمول بالعامل وتبعيته له، نحو: على الله عبده؛ فإنه ليس بحيث يمتنع معها تقديمه، بل يجوز. (عل)

(٥) إنما حكم بامتناع تقديمه للزوم تقدم الشيء على نفسه؛ فإن الخبر في المثال المذكور على التمرة، فلو قدم التمرة عليه لزم ذلك المحذور. (عبد الغفور)

ضمير كائن[١] في جانب المبتدأ[٢] راجع إلى ذلك المتعلق؛ إذ لو أخر لزم الإضمار قبل الذكر لفظا و معنى، مثل: على التمرة مثلها زبدا، فقوله: مثلها أي مثل التمرة[٣] مبتدأ،
خبر مبتدأ
وفيه ضمير لمتعلق الخبر، وهو التمرة؛ لأن الخبر هو قوله: على التمرة، والتمرة متعلق به
من حيث المجموع
مثل تعلق الجزء بالكل، أو كان الخبر خبرا عن **أنّ المفتوحة** الواقعة **مع اسمها**، وخبرها المؤول بالمفرد مبتدأ؛ **إذ في تأخيره خوف لبس "أنّ" المفتوحة** ....

= وأجيب عنه بوجه آخر بأن المراد أو كان لمتعلق الخبر الساد مسده، فلا يرد حينئذ "على الله عبده متوكل"، أو المراد أو كان لمتعلق الخبر ضمير في المبتدأ إذا كان الخبر ظرفا يرد حينئذ أيضا على الله عبده متوكل. ولقائل أن يقول: إن صحة الابتدائية يتوقف على تقديم الخبر، وتقديم الخبر يتوقف على صحة الابتدائية، فيلزم الدور، وهو باطل، ويمكن الجواب بأن الموقوف عليه لصحة الابتدائية تقديم ذات الخبر من غير النظر إلى وصف الخبرية، والخبر لوصف الخبرية يتوقف عليها لا ذاته، فلا دور حينئذ.

عن أن المفتوحة إلخ: وأشار بهذا إلى المسامحة التي في عبارة المصنف؛ لأن ظاهر كلامه أنه كانت كلمة "إن" مبتدأ مع أنها لا تقع مبتدأ بداهة، فالمراد أن الخبر خبر عما يتركب عن "أن".

إذ في تأخيره إلخ: لا يقال: لو أخر وقيل: "إنك قائم عندي" ليس فيه خوف اللبس؛ لأن من البين كونها إن المكسورة لوقوعها في صدر الكلام؛ لأنا نقول: الكلام في أنه حين التأخير لو جعل "إنك قائم" مبتدأ بجعله في =

---

(١) إشارة إلى أن لفظ المتن مصروف عن الظاهر؛ إذ الظاهر أن المبتدأ ظرف للضمير مع أنه ليس كذلك. (جم)

(٢) إنما قال ذلك؛ لأن ظاهر كلامه يدل على أن الضمير في المبتدأ، وفي المثال المذكور ليس كذلك؛ لأن المبتدأ المثل المضاف إلا أن المضاف إليه من تتمة المضاف، وإذا كان الضمير في صفة المبتدأ نحو: على التمرة زبد مثلها جاز تأخير الخبر عن المبتدأ بأن يتوسط بينه وبين صيغته، نحو: زبد على التمرة مثلها؛ إذ الفصل بين الصفة والموصوف جائز، وأما نحو: في الدار مالكها نائم، فجاز عند البصريين وهشام من الكوفيين خلافا للباقين. (ت)

(٣) إنما لم يجعل الخبر الفعل المقدر والمتعلق من باب تعلق المعمول بعامله؛ لعدم طرده في مثل غلام رجل مثله إذا جعل مثله مبتدأ. (عبد الغفور)

بالمكسورة[١] في التلفظ؛ لإمكان[٢] الذهول عن الفتحة؛ لخفائها،[٣] أو في الكتابة،[٤] مثل: عندي أنك قائم، وجب تقديمه، **أي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور لما ذكرنا.**

وقد يتعدد الخبر **من غير تعدد**[٥] **المخبر عنه، فيكون اثنين فصاعدا**[٦] (أي زائدا) **وذلك التعدد إما بحسب اللفظ والمعنى جميعا، ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف، مثل: زيد عالم وعاقل، وبغير العطف**، مثل: زيد عالم عاقل، ....

= تأويل المفرد و"عندي" خبره، يلزم خوف الالتباس في التلفظ أو في الكتابة، أما الثاني فظاهر، وأما الأول فلأن الفتحة أخف على اللسان، فالمتكلم إذا تكلم بها بالفتحة يحتمل أن لا يعلم المخاطب أنه قرأها بالفتح أو بالكسر، وأيضا يحتمل أن يحمل المخاطب على سبق اللسان للمتكلم؛ لأن صدر الكلام ليس إلا موضع "إن" المكسورة، وإنما قال: خوف اللبس ولم يقل: اللبس؛ لأن قولنا: "إنك قائم عندي" في التقدير: إنك قائم ثبت أوثابت عندي، فيكون الحكم في جانب الخبر قطعا، فيكون "إنك قائم" مبتدأ، و"عندي" خبره، فلا التباس ظاهرا، ولكن خوف اللبس باق؛ لكونها في صدر الكلام.

من غير تعدد المخبر عنه: قيده به؛ تصحيحا لتقليل "قد"؛ فإن تعدد الخبر مع تعدد المخبر عنه كثير، ومنه: زيد قائم وعمرو قائم. **ويستعمل ذلك** إلخ: قيل: هذا يشكل بقولنا: هما عالم وجاهل؛ لأن العطف فيه واجب، وأجيب بأن الكلام فيما إذا كان المخبر عنه واحدا صورة ومعنى، وفي المثال المذكور يكون المخبر عنه متعددا حقيقة؛ لأن معناه: أحدهما عالم والآخر جاهل.

---

(١) لجواز أن يكون المذكور بعدها خبرا آخر لها، أو ظرفا لخبرها. (عبد الغفور)

(٢) وجواز الحمل على سبق اللسان؛ لأن صدر الكلام موقع "إن" المكسورة. (عبد الغفور)

(٣) يعني أن المتكلم وإن تكلم بالفتحة؛ لأن السامع قد يذهل عنه لخفائها فتلتبس. (عل)

(٤) ينبغي أن يتأمل فيه؛ لأن نظر النحويين في التلفظ لا في الكتابة. (عل)

(٥) إنما قال ذلك؛ لأن تعدد الخبر مع تعدد المبتدأ أمر ظاهر لا حاجة إلى بيانه، وأيضا هو كثير، فلا يناسب كلمة "قد" المفيدة للتقليل. (ت)

(٦) حال عامله محذوف أي ذهب صاعدا.

وإما بحسب اللفظ فقط، نحو: هذا حلو[١] حامض؛ **فإنهما في الحقيقة** خبر واحد[٢] أي مُزٌّ،[٣] وفي هذه الصورة[٤] **ترك العطف أولى**،[٥] ونظر بعض النحاة إلى صورة التعدد وجوز[٦] **العطف**، ولا يبعد[٧] أن يقال: مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف؛ لأن التعدد بالعاطف لا خفاء به، لا في الخبر، ولا في المبتدأ، ولا في غيرهما، وأيضا المتعدد[٨] بالعطف ليس بخبر، بل هو من توابعه،[٩] ....

شيرين ترش

أي في الفاعل مثلا

فإنهما في الحقيقة إلخ: فإنه حالة متوسطة بين الحلاوة والحموضة، وإنما يكونان خبرا واحدا حقيقة؛ لعدم حمل كل منهما على المبتدأ، بل المحمول عليه هو المجموع، لا يقال: إذا كان الخبر هو المجموع فكيف يصح إجراء الإعراب على كل واحد منهما؟ لأنا نقول: إذا كان كل واحد من أجزاء الخبر صالحا للإعراب، ولم يكن المجموع من حيث المجموع صالحا له، فحينئذ أجري الإعراب على كل منهما.

ترك العطف أولى: لعدم التعدد في الحقيقة. **وجوز العطف**: فيقال: هذا حلو وحامض بالعطف حينئذ؛ لمجرد تعدده في التلفظ، ولكن يكون الحمل بعد العطف. لا يقال: قوله: "ترك العطف أولى" يجمع بالجواز، فلا احتياج إلى بيانه على حدة؛ لأنا نقول: المراد بالأولى هو الجواز في ضمن الرجحان، أي جواز ترك العطف على سبيل الرجحان، ونظر بعض النحاة إنما يكون في مجرد الجواز مع قطع النظر عن كونه راجحا، ويمكن أن يقال: إيراده لأجل قوله: ونظر بعض النحاة إلى صورة التعدد فبينهما فرق بين في ضمن الرجحان.

(١) بضم أول وسكون ثان. (منتخب)

(٢) لأن المقصود إثبات الكيفية المتوسطة بين الحلاوة والحموضة لا إثبات أنفسهما كما قيل، بناء على أن الطعمين امتزجا في جميع الأجزاء، فانكسر أحدهما بالآخر، فعلى هذا القول يكون في كل من الحلو والحامض ضمير المبتدأ، وعلى ما قلنا يكون في المجموع ضمير المبتدأ، وليس في شيء من الجزئين ضمير. (عبد الغفور)

(٣) وقال قدس سره في "الحاشية": المز: الجامع بين الحلاوة والحموضة. (عبد الغفور)

(٤) أي في الصورة التي تعدد فيها الخبر بحسب اللفظ فقط، والمبتدأ واحد. (ج)

(٥) وهومذهب الجمهور، وهو الصحيح.

(٦) وأبو علي الفارسي نظر إلى اللفظ. (عل)

(٧) يؤيده ما قالوا من امتناع تعدد الفاعل. (عبد الغفور)

(٨) أي الذي حصل تعدد الخبر بسبب عطفه على الخبر، وهو المعطوف. (ج)

(٩) يفهم من ظاهر العبارة أن عالم وعاقل في قولنا: زيد عالم وعاقل من التوابع، وليس الأمر كذلك، فالأولى أن يقول الشارح – قدس سره –: بل المعطوف من توابع الخبر. (بقا)

ولهذا[١] أورد في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف، ولو جعل التعدد أعم **فالاقتصار**[٢] **عليه لذلك.**

وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط، وهو سببية[٣] **الأول للثاني،**[٤] أو للحكم به، **فلا** لعدم الخفاء **يرد عليه نحو:** قوله تعالى ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ﴾ (النحل: ٥٣) فيشبه[٥] **المبتدأ** الشرط في سببيته للخبر كسببية الشرط للجزاء، فيصح دخول الفاء في الخبر، **ويصح عدم دخوله فيه؛** أو للحكم به **نظرا إلى مجرد تضمن** المبتدأ معنى الشرط،.................................

فالاقتصار عليه إلخ: أي فالاقتصار على غير العطف؛ لأجل أنه لا خفاء به، أو لأن المتعدد بالعاطف ليس بخبر، بل من توابعه. **معنى الشرط:** الإضافة بيانية أو لامية. **سببية الأول للثاني:** أي الشرط هو التعلق بين الشيئين بأن يكون الأول سببا لتحقق الثاني، أو للحكم بتحقق الثاني، فالأول نحو: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، والثاني نحو: إن كان النهار موجودا فالشمس طالعة، وقوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ﴾ (النحل: ٥٣) من قبيل الثاني. **فلا يرد عليه نحو إلخ:** ووروده بأن الشرط سبب والجزاء مسبب، فكون النعمة ملصقة بهم ليس سببا؛ لكونها من الله تعالى، وهو ظاهر، وعدم وروده بأن كون النعمة ملصقة بهم يكون سببا؛ لأن يحكم أنها من الله، ثم لما كان المشهور عند النحويين في معنى الشرط هو سببية الأول للثاني، وهو ما ذهب إليه جمهور النحاة، فاحتاج إلى قوله: أو للحكم به.

فيشبه المبتدأ إلخ: قال الفاضل السم: فيه بحث؛ إذ مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط لا يستدعي هذا التفريع؛ فإنه يجوز أن يكون تضمن المبتدأ معنى الشرط باعتبار سببية شيء آخر غير الخبر، وذلك لأن الثاني في قوله: "وهو سببية الأول للثاني" لا يلزم أن يكون خبرا، أقول: الكلام في القسم الأول من المبتدأ والخبر وهما متلازمان، فسببيته للخبر حاصل، وإن كان له سببية بالنسبة إلى شيء آخر أيضا، فيصح تفريع الشارح.

إلى مجرد تضمن إلخ: وهذا القول لدفع الاعتراض الوارد على قوله: "فيصح دخول الفاء في الخبر"، وتقديره أن =

---

(١) أي لكون مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف، فهو دليل آخر لقوله: ولا يبعد.

(٢) أي لأجل أن المتعدد بالعطف ليس بخبر في الحقيقة، بل هو من توابعه، أو لعدم خفائه فلا حاجة إلى التمثيـــل. (علوي)

(٣) بل ملزومية الأول للثاني، وقد صرح به في بحث كلم المجازاة. (ت)

(٤) هذا القيد بناء على ظاهر السببية، وأما إذا أريد به الملزومية كما قيل فلا حاجة إليه. (ت)

(٥) لما كان المبتدأ دخيلا في هذا المعنى خالف الشرط في جواز ترك الفاء في خبره. (عبد الغفور)

وأما إذا قصد الدلالة على ذلك المعنى **في اللفظ**، فيجب[١] دخول الفاء فيه، **وأما إذا لم تقصد** فلم يجب دخوله فيه، بل يجب عدمه، وذلك المبتدأ المتضمن معنى الشرط إما الاسم[٢] الموصول **بفعل**[٣][٤] **أو ظرف** أي الذي جعلت صلته[٥] جملة فعلية، أو ظرفية مؤولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق، وإنما اشترط أن تكون صلته فعلا أو ظرفا مؤولا بالفعل ليتأكد مشابهته الشرط؛ لأن الشرط لا يكون إلا فعلا، وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم **الموصوف به**، ....

= يقال: إما أن تقصد الدلالة على ذلك المعنى أو لم تقصد، وعلى الأول يجب دخول الفاء في خبره، وعلى الثاني يجب عدم دخول الفاء فيه، فحينئذ كيف يصح دخول الفاء في خبره، فلما قال: "نظرا إلى مجرد تضمن المبتدأ إلخ" اندفع ذلك؛ لأنه إن اعتبر بشرط شيء فحينئذ يجب دخول الفاء، وإن اعتبر بشرط لا شيء يجب عدمه، وإن اعتبر لا بشرط شيء يصح دخولها فيه بمعنى الإمكان الخاص، وهو سلب الضرورة عن الطرفين، أي دخول الفاء وعدمه ليسا بضروريين.

في اللفظ: متعلق بـ"الدلالة"، أي إذا قصد دلالة لفظ المبتدأ المتضمن بمعنى الشرط على ذلك المعنى الذي هو سببية الأول للثاني. **وأما إذا لم تقصد إلخ**: بأن يقصد عدمه بقرينة التقابل، وهي قوله: "نظرا إلى مجرد تضمن المبتدأ إلخ". **بفعل أو ظرف**: والفعل يعم شبه الفعل كاسم الفاعل والمفعول؛ فإنهما إذا وقعا صلة الموصول يقعان جملة؛ فإنهما تامين في الموضعين: أحدهما في القسم الثاني من المبتدأ، والآخر في هذا الموضع، وكذلك الظرف إذا وقع صلة الموصول يكون مقدرا بالفعل، فيكون جملة قطعا، بخلاف الظرف الذي هو خبر المبتدأ كما في "زيد في الدار"؛ فإن فيه خلاف على ما سبق، ولهذا قال: "أو ظرفية مؤولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق".

الموصوف به: أي بالاسم الموصول المذكور؛ لأنهما في حكم لفظ واحد، وكذا الحال في المضاف والمضاف إليه.

---

(١) جواب "أما" استغني به عن جواب "إذا". (ج)

(٢) بإسقاط همزة الوصل في الاسم كما في قوله تعالى: ﴿بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ﴾ (الحجرات: ١١).

(٣) أو ما في قوته كاسمي الفاعل والمفعول الواقعين صلة لـ"لام" الموصولة. (عبد الغفور)

(٤) لفظا أو تقديرا نحو: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ (النور: ٢)؛ إذ صلة الألف واللام فعل في صورة الاسم. (ج)

(٥) يعني المراد بفعل أو ظرف: الفعل والظرف مع الفاعل لا أحدهما. (علوي)

أو النكرة الموصوفة بهما **أي بأحدهما**،[١] وفي حكمها الاسم المضاف إليها[٢] مثل: **الذي يأتيني** هذا مثال للاسم الموصول بفعل، **أو الذي في الدار** هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم، وأما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور **فقوله تعالى**: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ (الجمعة: ٨) ومثل كل رجل[٣] يأتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل، أو كل رجل في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم،[٤] ....

أي بأحدهما: وإنما قدر المضاف؛ لأن النكرة لا يكون موصوفة بهما معا، بل يكون موصوفة بأحدهما.

الذي يأتيني: الأغلب في صلة الموصول صيغة الاستقبال، وقد جاء الماضي بمعنى الاستقبال.

أو في الدار: ليست لفظة "أو" للترديد، بل للتخيير بين العبارتين. **فقوله تعالى إلخ**: فقوله: "الموت" موصوف بالاسم الموصول المذكور، وهو "الذي تفرون"، لا يقال: إن "الموت" لا يكون مبتدأ ههنا، بل هو اسم "إن"؛ لأنا نقول: اسمها في الحقيقة مبتدأ؛ لأنها من دواخل المبتدأ والخبر، لا يقال: ليس الأول سببا للثاني في الآية المذكورة؛ لأن فرار زيد مثلا عن الموت لا يكون سببا لملاقاته الموت؛ لأنا نقول: الأول سبب للحكم به فيها؛ لأنه إذا فر عن الموت ثم لاقاه، فيحكم عليه بأن هذا هو الموت الذي أنت تفر منه.

---

(١) لما كان مطابقة العائد إلى المعطوف والمعطوف عليه مفوضة إلى ما يقصده المتكلم من إفراد وتثنية، وكان المقصود ههنا الإفراد كما يدل عليه قوله: "كل رجل يأتيني أو في الدار" فلم يصح تثنية الضمير أشار إلى توجيهه بأنه على حذف المضاف. (جم)

(٢) أي الاسم الذي أضيف إلى تلك النكرة الموصوفة في حكم تلك النكرة في جواز دخول الفاء في الخبر أيّ اسم كان على ما هو الظاهر من عبارة الشارح قدس سره، وفي "شرح اللباب" قال ابن مالك: أو نكرة عامة موصوفة بأحدهما، أو مضاف إلى هذه النكرة كـ"كل". (ج)

(٣) المبتدأ هو "كل"، وهو عبارة عن المضاف إليه، فكأنه موصوف معنى، كذا قال جمال.

(٤) الفاء جواب المبتدأ الذي تضمن معنى الشرط، والجار والمجرور خبر مقدم، "ودرهم" مبتدأ، والجملة خبر لأحدهما أي للمبتدأ الأول أو للثاني على سبيل البدل، أو الأول، وخبر الثاني محذوف، أو خبر للثاني، وخبر الأول محذوف. (محرم)

وأما مثال الاسم المضاف إلى النكرة الموصوفة بأحدهما، فقولك: كل غلام رجل يأتيني، أو في الدار فله درهم، وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل، **إذا دخلا على** المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على خبره، مانعان عن دخوله عليه؛ لأن صحة دخوله عليه[1] إنما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء، وليت ولعل تزيلان تلك المشابهة؛ **لأنهما تخرجان** الكلام من الخبرية إلى الإنشائية، والشرط والجزاء[2] من قبيل[3] الأخبار،[4] ....

وأما مثال الاسم إلخ: لا يقال: لا احتياج إلى إيراد المثال له؛ لأن قوله: "كل رجل يأتيني إلخ" مثال له؛ لأن الكل مضاف إلى رجل؛ لأنا نقول: إن الكل لا يصح أن يقع مبتدأ فالمبتدأ هو مدخوله، وهو لتعميم المدخول.
إذا دخلا على إلخ: فيه أنهما إذا دخلا على المبتدأ الذي يجب دخول الفاء في خبره أيضا مانعان بالاتفاق، فما وجه تخصيص الصحة بالاتفاق؟ والجواب: أن منعهما على تقدير الصحة يستلزم منعهما على تقدير الوجوب؛ لأن نفي العام يستلزم نفي الخاص.
لأنهما تخرجان إلخ: أي الجملة الشرطية لا يكون إلا خبرية، فلا يرد أن الجزاء قد يكون أمرا، قيل: الدليل لا يثبت المدعى؛ لأن إخراجهما الكلام من الخبرية إلى الإنشائية لا يستلزم إزالة المشابهة، وهي سببية الأول للثاني؛ لأنه جاز بقاء المشابهة مع ذلك، وأجيب بأن المراد هو السببية التي في ضمن الكلام الخبري، وهي السببية الكاملة، =

(١) ولأن دخول الفاء بملاحظة مشابهة المبتدأ بكلمات الشرط، ومقتضاها التصدر، ومقتضاها امتناع دخول النواسخ مطلقا عليه، وإنما جاز دخول "إن"؛ لأنها لا تغير معنى الكلام. (عبد الغفور)
(٢) هذا مبني على قول المصنف، وهو أن خبر المبتدأ يكون جملة خبرية لا إنشائية، فلا يرد ما قيل: إن الجزاء قد يكون أمرا فقط. (عل)
(٣) أي الجملة الشرطية لا تكون إلا خبرية، فلا يرد بأن الجزاء قد يكون أمرا مثل قولك: إن جاءك زيد فاضربه مع أنه مؤول بقولك: إن جاءك فأنت مامور بضربه، ومثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (آل عمران:٢١) أي فأنت مأمور حالا أو مآلا بتبشيرهم بعذاب أليم إلى غير ذلك. (محرم)
(٤) هذا مبني على انعقاد الربط بين الشرط والجزاء، فلا يرد ما قيل: من أن الجزاء قد يكون إنشاء. (عبد الغفور)

وذلك المنع إنما هو بالاتفاق من النحاة، فلا يقال: ليت أو لعل الذي يأتيني أو في الدار فله درهم، فإن قيل: باب كان[١] وباب علمت[٢] أيضا مانعان[٣] بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل؟ قيل: تخصيصهما ببيان الاتفاق إنما هو من بين الحروف المشبهة **لا مطلقا**،[٤] ووجه[٥] ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها، وألحق بالفعل بعضهم قيل: هو سيبويه[٦] إن المكسورة بهما أي بـ"ليت ولعل" في المنع عن دخول الفاء على الخبر، والأصح أنها لا تمنع عنه؛[٧] ....

= فيكون المراد من المشابهة المنفية في قوله: "تزيلان تلك المشابهة" هو المشابهة الكاملة، وهي التي كانت في الكلام الخبري، وأجيب أيضا بأنه إذا صار الكلام من الخبري إلى الإنشائي، فيصير المشابهة حينئذ ضعيفة؛ لأن في الأول يكون مشابهة الكلام الخبري إلى الخبري، وفي الثاني يكون مشابهة الإنشائي إلى الخبري، لا يقال: إن ضعف المشابهة لا يستلزم إزالتها مع أن المدعى هو إزالتها؛ لأنا نقول: إذا صارت المشابهة ضعيفة فكأنها غير موجودة.

لا مطلقا: أي لا مطلق المانع بالاتفاق.

---

(١) أي الأفعال الناقصة، وباب علمت أي أفعال القلوب.

(٢) وإن لم تخرجا الكلام من الخبرية إلى الإنشائية. (عت)

(٣) لأن بدخولهما يبطل الصدارة للمبتدأ، فيقل مشابهته بكلمة الشرط؛ فإن لها الصدارة.

(٤) يعني أنهما من بين الحروف المشبهة مانعان بالاتفاق لا بالنسبة إلى جميع النواسخ حتى يتجه ما ذكره، بخلاف غيرهما من الحروف المشبهة بأنها مانعة على الخلاف، فالمقصود بتخصيص الاتفاق بهما من بينها الإشعار بخلاف في غيرهما، والاهتمام ببيان الخلاف فيها. (عل)

(٥) هذا جواب من أول الأمر أيضا. (ت)

(٦) قال المصنف: إن هذا المُلْحِقَ سيبويه خلافا للأخفش، ونقل العبيدي وأبو البقاء وابن العيش بأن المجوز سيبويه خلافا للأخفش، لكن كلام الشيخ عبد القاهر يوافق ما ذكره المصنف. (ت)

(٧) قال المصنف في "إيضاح المفصل": منع سيبويه بعيد نقلا وفقها، وأما النقل فقد استشهد سيبويه في كتابه بعد قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ﴾ (البقرة: ٢٦١) بقوله: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ﴾ (الجمعة: ٨)، وأما الفقه فيبعد منه وقوعه في مخالفة الواضحات قال: والظاهر أن نسبة هذا المنع إليه تنبيه على نقل الزمخشري؛ فإنه وإن أبهم الكلام في "المفصل" إلا أنه أوضحه معللا في غيره. (تاشكندى)

لأنها[1] لا تخرج[2] الكلام عن الخبرية إلى الإنشائية، **يؤيده قوله تعالى:** ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا[3] وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ[4] فَلَنْ يُقْبَلَ﴾[5] فإن قيل: قد ألحق بعضهم "أن" المفتوحة و"لكنّ" بـ"ليت" و"لعل"، فما وجه تخصيص "إن" المكسورة بالإلحاق؟[6] قيل: "بعضهم" الذي ألحق "إن" بهما هو سيبويه فَاعْتَدَّ (اعتبار كرد) بقولِه وذَكَرَهُ، ولم يَعْتَدَّ بقول من سواه فلم يذكره، مع أن كلا القولين (أي قول سيبويه وغيره) لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء، فما يدل على عدم منع "إن" المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق،[7] ....

يؤيده قوله تعالى إلخ: وإنما جعله مؤيدا ولم يجعله دليلا؛ لأنه يحتمل أن يكون قوله: "فلن تقبل" من متفرعات الخبر، والخبر محذوفا، وهو "توبتهم بلا فائدة"، فيكون "فلن يقبل إلخ" مما يتفرع على الخبر، وفيه ما لا يخفى.

---

(١) لا بد أن يدعي أن ليس ههنا مانع آخر. (عبد الغفور)

(٢) بل تؤكد فلا يزيل تلك المشابهة فيدخل الفاء. (علوي)

(٣) من اليهود والمرتدين ﴿وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ بلا توبة ﴿فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَباً وَلَوِ افْتَدَى بِهِ﴾ أي فلن يتخلص من عذاب القيامة وإن بذل كثيرا من أعز الأشياء على سبيل الفرض، و"الملء" في الأصل مقدار ما يأخذه الإناء الممتلئ، والذهب كناية، و"افتدى به" أي بذله. (علوي)

(٤) بالفارسية: بدرستى جماعتى كه كافر شده اند ونزديك بمردن شده اند وحال آن كه آن جماعت كافر اند پس قبول كرده نمى شود توبه ايشان. (بقا)

(٥) وفي حمل الفاء على الزيادة أو التعليل أو حذف الخبر بُعدٌ لا يخفى، وتركها في بعض الآيات نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ﴾ (فصلت: ٨) لا يوجب كون "إن" المكسورة مانعة؛ لأن دخولها في خبر المبتدأ المذكور جائز لا واجب، وفي بعضها دخلت؛ إيذانا لتضمن المبتدأ معنى الشرط، وفي بعضها تركت؛ إيذانا بأن دخولها ليس بواجب تأمل. (محرم)

(٦) الباء داخلة على المقصورة، فالمعنى أي شيء يوجب ويقتضي تخصيص الإلحاق بـ"إن" المكسورة، مع أن "أن" المفتوحة و"لكن" قد ألحقا بهما، فكان على المصنف أن يقول: وألحق بعضهم "إن" بهما وبعضهم "أن" و"لكن" بهما أو يقول: وألحق بعضهم "إن وأن ولكن" بهما فيدخلان تحت الإلحاق أيضا. (محرم)

(٧) [خبر لقوله: "فما يدل". (بقا)] وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ...﴾.

وما يدل على عدم منع "أن" المفتوحة و"لكن" عن دخول الفاء قوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ[١] مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لله خُمُسَهُ﴾[٢] (الأنفال: ٤١) وقول الشاعر:[٣]

فو الله ما فارقتكم[٤] قالياً لكم ولكنّ ما يُقضى فسوف يكون

وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية أو عقلية جوازا..........................

اللام للوقت

واعلموا أنما إلخ: وكلمة "ما" يحتمل أن يكون موصولة، وأن يكون موصوفة، وعلى الأول يكون المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط اسم الموصول بفعل، وعلى الثاني يكون المبتدأ اسم النكرة الموصوفة بفعل؛ لأن "ما" الموصوفة لا يكون إلا نكرة، وكذلك كلمة "ما" في قوله: "ما يقضى" يحتمل الاحتمالين.

فو الله ما إلخ: وكلمة "ما" نافية و"قاليا" ليس هو باعثا لمفارقتي بكم، بل هو قضاء الله تعالى فسوف يكون أي يظهر. **لقيام قرينة:** اللام للوقت لا للأجل والعلة؛ لأن قيام القرينة مصحح، فلا مقتضٍ ولا داعٍ، ولكن هذا إذا كان مصححا فجاز أن يكون اللام للأجل أيضا.

لفظية أو عقلية: وهما مجروران بجعلهما صفة لقرينة، ويحتمل النصب على الحالية؛ لأن الحال عن المضاف إليه جائز عند جواز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، ويحتمل النصب على أن يكونا مفعولين لفعل محذوف، أي سواء كانت لفظية أو عقلية.

---

(١) ذكر في "المدارك": ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ﴾ أي ما أصبتم من أهل الحرب ﴿مِنْ شَيْءٍ﴾ أي أدنى مال ولو مخيطا ﴿فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ أي فالحكم أن يقسم الغنيمة على خمسة أسهم، أربعة للغازين، وواحد على خمسة: رسول الله ﷺ وبني هاشم وعبد المطلب والفقراء واليتامى والمساكين بلا مال وابن السبيل مسافر بلا مال معه. والجلالة لتعظيم رسول الله ﷺ. (حل)

(٢) بالفارسية: بدانید شما بدرستی که آں چیزیکه غنیمت گرفته آید شما از ہر چیزیکه باشد پس بدرستی که مر خدائے راست از پنج حصه یک حصه او. (بقا)

(٣) هو من الطويل، والقلى: بالكسر والقصر، ويمد مع فتح القاف، دشمنی ودشمن داشتن، من ضرب، و"قاليا" حال من ضمير "فارقت"، يقول متعذرا إلى أحبابه: والله ما فارقتكم حال كوني قاليا لكم، وإنما فراقي لأجل قضاء الله تعالى، فإن ما قضى الله في الأزل فقد وقع لا محالة. (حل)

(٤) بالفارسية: سوگند بخدا که جدائی نکرده ام از شما در حالت بودن من دشمن گیرنده مر شمارا، ولیکن آں چیز راکه قضا کرده شده است پس زود ست که موجود میشود. (بقا)

أي حذفا جائزا[1] لا واجبا، **وقد يجب حذفه إذا قطع النعت** عن الموصوف **بالرفع**،[2] نحو: الحمد لله أهلُ الحمد، أي هو أهل الحمد، وإنما وجب حذفه؛[3] ليعلم أنه كان في الأصل صفة[4]

وقد يجب إلخ: ولو كان هذا القول اعتراضا على المصنف بأنه لمَ لم يذكر ههنا وجوب حذف المبتدأ؟ فجوابه: أن موضع بيان النعت ليس هذا الموضع، بل موضعه في مبحث النعت، ولكن المصنف لم يذكره في شيء من الموضعين؛ لأن كتابه مختصر، وكثير من الأشياء لم يذكر فيه، ولكن يحتمل أن يكون قول الشارح عذرا عن جانب المصنف بأنه لم يذكره لقلته، وإيراده "قد" يشعر إليه؛ لأن قد للتقليل في المضارع، وقيل: لا يجب حذفه أصلا؛ لأنه ركن أصيل في الكلام، وقوله: الحمد لله أهل الحمد، محمول على حذف الخبر أي أهل الحمد هو، فيكون من باب جواز حذف الخبر.

إذا قطع النعت: أي بسبب الرفع، أي إذا قطع النعت أي الصفة أي الأمر الذي يدل فحوى الكلام على أنه صفة، وقطع النعت بأن يترك عنه إعراب الصفة وأجري عليه إعراب آخر كما في "الحمد لله أهل الحمد"؛ فإن ظاهر الكلام يستدعي أن يقرأ "أهل الحمد" بالكسر بجعله صفة لله تعالى، فإذا قطع بالرفع، فينتقل ذهن السامع إلى أنه في الأصل وصف ثم غير؛ لأن التركيب واقع في صورة الوصف، وتغير الكلام لا يكون بلا قصد وغرض، فالغرض ههنا هو المدح فيجب حذف المبتدأ؛ لأنه لو ذكر وقيل: "هو أهل الحمد" لم يفهم المدح منه، بل يذهب الذهن إلى أنه جملة مثل: الحمد لله، فيكون مبتدأ وخبرا، وإنما لم يقطع بالنصب؛ لأنه حينئذ لا يكون خبر مبتدأ محذوف، بل هو حينئذ مفعول لفعل محذوف أي أعني أهل الحمد.

---

(١) إشارة إلى أن "جوازا" بمعنى اسم الفاعل صفة لمفعول مطلق.

(٢) أي إذا قطع النعت عن النعتية رفعا؛ لمجرد قصد المدح أو الذم أو الترحم نحو: أعوذ بالله من إبليس عدوُّ الله، ونحو: مررت بعبدك المسكينُ، بخلاف ما إذا لم يقطع؛ فإنه لا يكون بمجردها، بل يكون للتخصيص والتوضيح وغيرهما أيضا، وبخلاف ما إذا قطع نصبا: الحمد لله الحميدَ، بالنصب أي أعني الحميد وأمدح الحميد؛ فإنه وإن كان لمجرد المدح أو الذم أيضا لا يكون من قبيل حذف المبتدأ. (عل)

(٣) يعني إذا لم يذكر المبتدأ يكون النعت باقيا على الحالة الأولى إلا أنه رفع، فيعلم أنه كان في الأصل صفة، ثم قطع بقصد المدح، بخلاف ما إذا ذكر؛ فإنه حينئذ يكون جملة مبتدأ بها. (عل)

(٤) حاصل الكلام أنه صفة لما قبله في المعنى، لكنه قطع عنه وجعل إعرابه مخالفا لإعراب ما قبله؛ لأن في الافتنان وتغيير المألوف زيادة تنبيه وإيقاظ للسامع للإصغاء إليه، وذلك إنما يكون لشدة الاهتمام به لمدح أو ذم أو ترحم يعتني به زيادة الاعتناء، فكأنه أراد أنه امتاز من بين الصفات بالمدح أو الذم أو الترحم، ولو ذكر المبتدأ لم يبق في صورة الوصف فلم يتبين أنه في الأصل وصف ثم غير. (عبد الغفور)

فقطع لقصد المدح أو الذم[١] أو غير ذلك،[٢] فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك، ويجب حذفه أيضا عند من قال[٣] في "نعم الرجل زيد": إن تقديره: هو زيد، كقول المستهل[٤] **أي المبتدأ المحذوف** جوازا مثل المبتدأ المحذوف في مقول المستهل **المبصر للهلال** الرافع صوته عند إبصاره:[٥] الهلال والله، أي هذا الهلال والله بالقرينة الحالية، وليس من باب حذف الخبر بتقدير: الهلال[٦] هذا؛ ....

لقصد المدح: واعترض بأن المدح حاصل على تقدير حمله على الصفة أيضا، وكذلك الذم والترحم، وهو ظاهر فما الفائدة لتغيره لقصد المدح؟ وأجيب بأن المدح حاصل على تقدير الصفة بدون إفادة الحصر منه، وعلى تقدير كونه خبرا لمبتدأ يكون الحصر مفادا منه؛ لأن تعريف المسند والمسند إليه يقتضي حصر المسند إليه في المسند.
أو الذم إلخ: كالترحم، أما الذم فكما إذا قطع "السارق" بالرفع في قولنا: "مررت بزيد السارقُ" أي هو السارق، وكما إذا قطع "الرجيم" في "أعوذ بالله من الشيطان الرجيمُ" أي هو الرجيم، وأما الترحم فكما إذا قطع "المسكين" بالرفع في قولنا: "مررت بزيد المسكينُ"، وكما إذا قطع "أخاك" بالرفع في قولنا: "ضربت زيدا أخاك" بأن يقال: أخوك.
أي المبتدأ المحذوف إلخ: إنما زاد هذا القول لإظهار المسامحة التي في عبارة المصنف؛ لأن من البين أن المبتدأ المحذوف جوازا ليس قول المستهل. **المبصر للهلال إلخ**: وقوله: "المبصر" صفة للمستهل كما يكون "الرافع" صفة له، ويحتمل أن يكون قوله: "المبصر للهلال" معنى "المستهل"، وقوله: "الرافع صوته عند إبصاره" بيان الواقع؛ لأنهم يرفعون صوته في هذا المحل.

---

(١) نحو: مررت بزيد الفاسقُ. (جمال)
(٢) كالترحم، نحو: مررت بعمرو المسكينُ. (جمال)
(٣) أي عند من يقول: بأن المخصوص خبرُ مبتدإ محذوف، وأما من يقول: إن المخصوص مبتدأ وجملة المدح والذم خبر قدّم عليه، فليس مما حذف فيه المبتدأ. (عل)
(٤) قيل: الاستهلال: ماه نو ديدن وبانگ كردن، وكلاهما مستقيم. (غ)
(٥) هذا هو بيان المراد من لفظ المستهل لا أنه معناه اللغوي، قال في "الصحاح": استهل الصبي إذا رفع صوته عند الولادة. (عل)
(٦) الهلال ماه نو تا سه شب، وبعده القمر. (عبد الغفور)

لأن مقصود المستهل تعيين شيء[١] بالإشارة، والحكم عليه[٢] بالهلالية؛ ليتوجه إليه الناظرون ويروه كما يراه، وإنما أتى بالقسم جريا على عادة المستهلين **غالبا**، **ولئلا يتوهم** نصب الهلال عند الوقف.

وقد يحذف الخبر جوازا **أي حذفا جائزا**؛ لقيام قرينة **من غير إقامة** شيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك: خرجت فإذا السبع، فإن تقديره **على المذهب**[٣] **الصحيح**

غالبا: أي في غالب الأوقات، وهو متعلق بقوله: "المستهلين" لا بـــ"العادة".

ولئلا يتوهم إلخ: وذلك لأن الأصل في الكلمة الواحدة أن يكون على الوقف، فإذا أريد الوقف فيه فيذهب الوهم إلى أنه كان منصوبا بأن تقديره: رأيت الهلال، فحذف الفعل لضيق الوقت، فحينئذ لا يكون مما نحن فيه، وأما عند إتيان القسم لا يتوهم ذلك؛ لأن آخر الكلمة حينئذ هو الهاء، فلا يكون الوقف إلا عليها؛ لأن الوقف لا يكون إلا في آخر الكلمة لا في وسطها. **أي حذفا جائزا**: أشار به إلى أن الجواز مصدر بمعنى اسم الفاعل، ويكون صفة للمفعول المطلق المحذوف. **من غير إقامة إلخ**: لأنه لو أقيم شيء مقامه، فحينئذ يكون حذفه واجبا كما سيأتي.

على المذهب الصحيح: الفاء في قوله: "فإذا السبع" للتعقيب بلا مهلة، إنما قال ذلك؛ لأنه قال بعضهم: إن "إذا" ظرف مكان، فيكون "إذا" حينئذ خبرا لقوله: السبع، أي خرجت فمكاني السبع أي السبع حاصل في مكاني، فحينئذ لا يرد أنه لا معنى لقوله: خرجت فمكاني السبع، فمعناه بالفارسية: *بيرون آمدم من پس در مكان آمدن من ست سبع*، لكن هـــذا المذهب ليس مما نحن فيه؛ لأن كلامنا في جواز حذف الخبر، وعلى التقدير المذكور لا يكون الخبر محذوفا؛ لأن الخبر حينئذ هو "إذا" ظرف مكان.

(١) لا تعيين الهلال بالإشارة. (عبد الغفور)

(٢) وذلك أن مقصوده رؤية الهلال فإراءته، وذا إنما يحصل بتعيين شيء معين بالهلالية بأن يعين شيئا في نظره وبالإشارة إليه، ثم يحكم عليه بالهلال دون غيره. (عل)

(٣) إنما قال ذلك؛ لأن فيه خلافا، قيل: إن "إذا" ظرف مكان خبر عن السبع، وفيه أنه لا يطرد في مثل: فإذا السبع بالباب، وجعله بدلا تعسف. (عبد الغفور)

كما نص عليه[1] صاحب "اللباب": خرجت فإذا[2] السبع واقف، على أن يكون "إذا" ظرف زمان للخبر المحذوف من غير سادٍّ مسدَّه، أي ففي وقت خروجي السبع واقف.

وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا أي حذفا واجبا فيما التُزِم[3] أي في تركيب[4] التزم في موضعه أي موضع الخبر غيره أي غير الخبر، وذلك في أربعة أبواب على ما ذكره

الواقع في التركيب

المصنف.

أولها: المبتدأ الذي بعد "لولا" مثل: لولا زيد لكان كذا أي لولا زيد موجود؛ لأن

بحكم الاستقراء

"لولا" لامتناع الشيء لوجود غيره،[5] فيدل على الوجود،[6] وقد التزم في موضع

الثاني الأول حالية

الخبر جواب "لولا"، فيجب حذفه؛ لقيام قرينة والتزام قائم مقامه، هذا[7] إذا كان

وهو لكان كذا وهو لولا الوجوب

الخبر عاما،[8] وأما إذا كان خاصا فلا يجب[9] حذفه **كما في قوله:** ....

من أفعال العموم كالعيوب والألوان مثلا

أولها المبتدأ إلخ: أي الأول من أربعة أبواب، أي أربعة مواضع: موضع المبتدأ إلخ، فحينئذ يصح حمل المبتدأ على قوله: "أولها". **كما في قوله إلخ:** فقوله: "الشعر" مبتدأ، وقوله: "يزري" مع فاعله - وهو الضمير الراجع إلى الشعر - خبره.

---

(١) أي على تقديره، أو على صحته.

(٢) الفاء للعطف حملا على المعنى، أي خرجت ففاجأت كذا. (عبد الغفور)

(٣) يقال: التزمت الشيء فالتزمه أي قبل ملازمته. (عبد الغفور)

(٤) الأظهر بحسب اللفظ أن يقال: أي في خبر، وإلا لزم خلو الجملة من العائد بحسب الظاهر. (عبد الغفور)

(٥) وهو لامتناع هلاك عمرو في قولك: لولا زيد لهلك عمرو؛ لوجود زيد.

(٦) وهو وجود زيد في هذا المثال. (٧) أي حذف خبر المبتدأ الذي بعد لولا. (٨) كالوجود والحصول والكون ونحوها.

(٩) لعدم دلالة "لولا" عليه، ولو دل بالقرينة الخارجية جاز الحذف فلا وجوب. (عبد الغفور)

ولولا[١] الشعر بالعلماء يُزري[٢] لكنت اليوم أشعر من لبيد[٣]
مبتدأ خبر أي يعيب بالإشباع ناشاعر

هذا[٤] على مذهب البصريين،[٥] وقال الكسائي: الاسم الواقع[٦] بعدها فاعل لفعل مقدر أي **لولا وجد زيد**، وقال الفراء: لولا هي الرافعة[٧] للاسم الذي بعدها.

وثانيها: كل مبتدأ **كان مصدرا** صورة **أو بتأويله**، **منسوبا** إلى الفاعل أو المفعول أو كليهما، وبعده حال،[٨] ....
حقيقة

لولا وجد زيد: فقوله: "وجد" فعل وجب حذفه، قيل: وجه ضعف هذا المذهب أن حذف الفعل إنما يكون واجبا إذا وقع في جواب القسم، أو كان بعده مفسر، وليس هو من هذين القسمين.
كان مصدرا: أي كان مصدرا بحسب الصورة كما يكون مصدرا بحسب المعنى أيضا.
أو بتأويله: أي إذا كان صورته مصدرا بالتأويل. **منسوبا:** أي متعلقا إلى الفاعل أو المفعول أو كليهما، وليس المراد منه المضاف؛ لأنه لم يجز أن يكون الشيء الواحد مضافا إلى شيئين.

---

(١) والمعنى لولا إنشاء الشعر يزري بالعلماء المتقنين لكنت أكثر شعرا من لبيد، وإنما يزري لهم؛ لأن أكثر كلام الشعراء خيالات لا حقيقة لها، وجهالات لا رخصة فيها، كتمزيق الأعراض والافتخار بالأباطيل والأكاذيب، والبيت للإمام محمد بن إدريس الشافعي، وقيل: لغيره، وهو الصحيح عند الأكثر، والله أعلم بما هو الصواب.
(٢) الإزراء: *خوار مندی نمودن*. (عبد الغفور)
(٣) والشعر الثاني بعده:

ولولا خشية الرحمن عندي جعلت الناس كلهم عبيدي

(٤) [أي تقدير الخبر في هذا المثال.] أي القول بوجوب الحذف إذا كان الخبر عاما، وعدم وجوبه إذاكان خاصا مذهب البصريين، أي مذهب بعضهم؛ إذ الجمهور لا يقولون بوقوع الخبر خاصا بعد "لولا" على ما عرفت. (جم)
(٥) فإن مذهبهم أن "لولا" كلمة مفردة غير مرتبة.
(٦) [وهو زيد في هذا المثال.] وذلك أن الظاهر منها أنها "لو" التي تفيد امتناع الأول؛ لامتناع الثاني، دخلت على "لا" وكانت لازمة للفعل؛ لكونها حرف شرط، فتبقى مع دخولها على "لا" على ذلك الاقتضاء، ومعناها مع "لا" أيضا باق على ما كان كما يبقى مع غير "لا" من دون النفي. (علوي)
(٧) [يعني "لولا" اسم من أسماء الأفعال عنده.] لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل، ولا يخفى ضعفه. (عبد الغفور)
(٨) مفردة كانت أو جملة، اسمية كانت أو فعلية، والاسمية يجب معها الواو على الأصح. (عبد الغفور)

أو كان اسم تفضيل مضافا إلى ذلك المصدر،[١] **وذلك**[٢] **مثل: ذهابي راجلا، وضرب زيد**[٣] **قائما، إذا كان "زيد" مفعولا به**[٤] **ومثل: ضربي زيدا قائما أو قائمين، وأن ضربت زيدا قائما، وأكثر شربي السويق ملتوتا،**[٥] **وأخطب ما يكون**[٦] **الأمير قائما،...**

لت السويق بله — أو قائمين

أو كان اسم إلخ: وإنما لم يقل: أو اسم تفضيل، بل زاد قوله: "كان" حتى لا يتوهم أنه معطوف على قوله: "حال" أي أو بعده اسم التفضيل، وأيضا لايتوهم أنه معطوف على قوله: "الفاعل" أي منسوبا إلى اسم تفضيل. **مثل ذهابي إلخ**: هذا مثال للمصدر الذي هو مضاف إلى الفاعل أي إلى ضمير الفاعل، فلا يرد أنه ليس ههنا مضافا إلى الفاعل. **وضربي زيدا إلخ**: هذا المثال يحتمل أن يكون مثالا للمصدر المضاف إلى الفاعل، فيكون معناه حينئذ بالفارسية: *زدن زيد در حالتی است كه زيد قائم است*، ويحتمل أن يكون مثالا للمصدر المضاف إلى المفعول، فمعناه حينئذ بالفارسية: *زدن زيد را در حالتی است كه زيد قائم است*، ولهذا قال: "إذا كان زيد مفعول به"، وليكن هذا المثال لما احتمل أن يكون مثالا لهما، فلو اكتفى بهذا المثال لا يحتاج إلى المثال الأول.

وأن ضربت زيدا إلخ: هذا مثال للمصدر الذي هو مؤول بـــ"أن". **وأكثر شربي إلخ**: هذا مثال لاسم التفضيل الذي هو مضاف إلى المصدر المذكور أي المضاف إلى الفاعل أو المفعول به أو كليهما، لا يقال: إن المصنف أورد المثال الذي فيه مصدر منسوب إلى الفاعل أو المفعول أو كليهما بقوله: مثل ضربي زيدا قائما، فلا حاجة إلى ما ذكره الشارح بقوله: "مثل ذهابي راجلا إلخ"؛ لأنا نقول: أراد أن يذكر لكل واحد من المصدر المنسوب إلى الفاعل أو المفعول مثالا على حدة، ويجعل مثال المصنف مثالا للمصدر المنسوب إليهما، مع أنه يحتمل أن يكون مثالا للمصدر المنسوب إلى كل واحد منهما أيضا.

وأخطب ما يكون إلخ: هذا مثال لاسم التفضيل الذي هو مضاف إلى المصدر المؤول بكلمة ما؛ لأنها مصدرية، أي أحسن خطابة الأمير حال كونه قائما لا قاعدا؛ فإن الخطباء في الزمان السابق كانوا سلاطين أو أمراء؛ لأنهم كانوا عالمين.

---

(١) الذي ينسب إلى الفاعل أو المفعول أو كليهما.

(٢) أي مثال المصدر واسم التفضيل المذكورين.

(٣) مثال المنسوب إلى الفاعل والمفعول.

(٤) لئلا يلزم تكرار المثال ويكون مصدرا منسوبا إلى المفعول وبعده حال عنه.

(٥) مثال لـــ"أفعل التفضيل" المضاف إلى المصدر الصريح. (عت)

(٦) أي أخطب كون الأمير قائما. (عبد الغفور)

فذهب البصريون إلى أن[1] تقديره: ضربي زيدا حاصل إذا كان قائما، فحذف "حاصل" كما تحذف متعلقات الظروف، نحو: زيد عندك، فبقي "إذا كان قائما"، ثم حذف "إذا" مع شرطه[2] العامل في الحال، وأقيم الحال مقام الظرف؛ لأن في الحال معنى الظرفية، فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر، فيكون الحال[3] قائما مقام الخبر.

تامة أي وجد — وهو كان — وهو قائما — وهو إذا

قال الرضي: هذا ما قيل فيه، وفيه تكلفات كثيرة،[4] والذي يظهر لي أن تقديره بنحو: ضربي زيدا يلابسه قائما، إذا أردت الحال عن المفعول،[5] وضربي زيدا يلابسني قائما إذا كانت[6] عن الفاعل أولى. ثم نقول: حذف المفعول الذي هو ذو الحال، فبقي ضربي زيدا يلابس قائما، ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة ....

أي هذا التوجيه — مبتدأ — به — عن فاعل المصدر — خبر

إذا أردت الحال إلخ: وهو الضمير البارز في "يلابسه"؛ لأن الحال إذا كان عن الفاعل فلا يتحد حينئذ عامل الحال وعامل صاحبه؛ لأن عامل صاحبه هو المصدر، وعامل الحال هو يلابس، فالضمير في "يلابسه" ضمير المفعول؛ لأنه راجع إليه، بخلاف الضمير في "يلابسني"؛ فإنه ضمير الفاعل؛ لأنه راجع إليه، فلا يرد أن "قائما" في "يلابسني قائما" حال عن المفعول لا عن الفاعل. **أولى:** أي تقديره بهذا الوجه أولى مما ذكره البصريون.

---

(١) لأن الإخبار عن ضرب زيد بكونه مقيدا عن قيامه لا يكون إلا عند حصول الضرب ووجود زيد. (عبد الغفور)

(٢) سمي مدخولها شرطا وإن كانت "إذا" ظرفية؛ لرائحة معنى الشرط. (عبد الغفور)

(٣) مع وجود القرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو حاصل، وهو الإخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام؛ لأنه لا يمكن تقييده بقيد إلا بعد حصوله، فيجب الحذف؛ لوجود الشرط. (جم)

(٤) نقل عنه قدس سره: وهي حذف "إذا" مع الجملة المضاف إليها، ولم يثبت في غير هذا المكان، ومن العدول عن ظاهر معنى "كان" الناقصة إلى معنى التامة؛ لأن معنى قوله: "حاصل إذا كان قائما" ظاهر في معنى الناقصة، ومن قيام الحال مقام الظرف. (عت)

(٥) أي عن مفعول المصدر، وإلا فالحال في الصورتين عن المفعول. (جمال)

(٦) النسخ في هذا المقام مختلفة، في بعضها: إذا أردت الحال عن الفاعل، وفي بعضها: إذا كان، والجمال أخذ هذه، فالضمير راجع إلى قائما.

كما تقول: **الذي ضربت قائما** زيد، أي ضربته، ثم حذف "يلابس" الذي هو خبر المبتدأ والعامل في الحال، وقام الحال مقامه **كما تقول: راشدا**[1] مهديا، أي سر راشدا مهديا، فعلى هذا[2] يكونون مستريحين من تلك التكلفات البعيدة.

وقال الكوفيون: تقديره: ضربي زيدا قائما حاصل، بجعل **"قائما" من متعلقات المبتدأ**،[3] **ويلزمهم حذفُ** الخبر من غير سد شيء مسده،[4] ....

الذي ضربت قائما إلخ: فيكون ذو الحال هو ضمير "ضربته"، والقرينة الدالة عليه هي "زيد"، وهو خبر لقوله: "الذي"، فالقرينة تكون حالية؛ لأن العقل حاكم بأن صاحب الحال هو زيد، لا عمرو الذي ليس هو في التركيب، فالمراد من "يلابس" في المثال المذكور هو يلابسه بقرينة "زيد" قبله.

كما تقول راشدا إلخ: وفي هذا المثال كما يكون عامل الحال محذوفا كذلك ذو الحال أيضا محذوف، وهو أنت، فهذا المثال يكون مثالا لحذف ذي الحال ولحذف عامل الحال جميعا، إلا أنه أراد إيراد المثال لكل منهما على حدة، فحينئذ يصح قوله: "ثم نقول: حذف المفعول الذي إلخ".

من متعلقات المبتدأ: فيكون معناه عند الكوفيين: ضربي زيدا في وقت القيام حاصل.

ويلزمهم حذف إلخ: وذلك لأن "قائما" لما كان من متعلقات المبتدأ فلا يصح أن يقوم مقام الخبر؛ لأن الخبر إنما يكون بعد تمام المبتدأ، فينبغي أن يكون ما يقوم مقامه أيضا كذلك.

(۱) بالفارسية: راہ راست نمودہ شدہ. (بق)

(۲) فيه أنه كم فساد واحد أعظم المفاسد؛ لقوته في الفساد، وذلك لأن المعنى الذي ذكره صاحب "الرضي" لم يفهم من عبارة قط، ولم يعتبر ذلك في المحاورات وبيان المقاصد. (ت)

(۳) فيكون العامل فيه هو المبتدأ فيكون قيدا له، وقيد الشيء بمنزلة جزئه، وما هو بمنزلة جزئه لا يجوز أن يقوم مقام الخبر. (حم)

(٤) أي يلزمهم شيئان: وجوب حذف الخبر من غير سد شيء مسده، وتقييد المبتدأ المقصود عمومُه، أما الأول فلأن الحال على هذا من متعلقات المبتدأ ومتمماته، وما هو من متمماته لا يصلح أن يسد مسد الخبر، وأما الثاني فلأن المقصود من هذا التركيب العموم المفيد للحصر، وذلك أن معنى المثال عند الجميع ما ضربت أو ما ضرب إلا قائما، وعلى تقديرهم بتقييد الضرب يفوت العموم، فلا يفيد الحصر؛ إذ لا يلزم من حصول الضرب المقيد بحال القيام انتفاء ضرب يحصل في حال القعود، فيفوت الحصر، بخلاف ما إذا لم يقيد؛ فإنه إذا كان كل ضرب واقعا في حال القيام لا يكون حينئذ ضرب آخر حتى يحصل، فيفوت الحصر. (علوي)

وتقييدُ المبتدأ المقصود عمومُه[١] بدليل الاستعمال.[٢]

وذهب الأخفش إلى أن الخبر الذي سدت الحال محله مصدر مضاف إلى صاحب الحال أي ضربي زيدا ضربه قائما،[٣] وذهب بعضهم[٤] إلى أن هذا المبتدأ لا خبر له؛[٥] لكونه بمعنى الفعل؛[٦] إذ المعنى ما أضرب زيدا إلا قائما.[٧،٨]

وتقييد المبتدأ إلخ: أي يلزمهم أيضا تقييد المبتدأ الذي يكون المقصود عمومه بدليل الاستعمال، أي هذا التركيب استعمل عاما في استعمالاتهم؛ فإن المصدر المضاف إذا كان مبتدأ يصير جنسا معرفة، فيكون المقصود منه عمومه. **ضربي زيدا ضربه إلخ:** وفيه تكلف؛ لأن مصدر العامل في قوة "أن" مع الفعل، وكلمة "أن" موصولة، فيلزم حذف الموصول مع بعض أجزاء الصلة دون بعض آخر، وهو معموله الذي هو الحال، فيكون معناه: ما ضربي إياه إلا هذا الضرب المقيد، مع أنهم لم يجوزوا حذف الموصول مع بعض الصلة.
لكونه بمعنى الفعل: وهذا لدفع ما يقال: إن المبتدأ لا يكون بلا خبر، ألا ترى أن القسم الثاني من المبتدأ بلا خبر؛ لأن فيه معنى الفعل أيضا.

---

(١) أي الذي قصد عمومه عند البصرية والكوفية. (جمال)

(٢) وذلك لأن اسم الجنس المعرف إذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو ظاهر في الاستغراق؛ دفعا للترجيح بلا مرجح. (عبد الغفور)

(٣) وهو أقل حذفا من الأول أي مما ذهب إليه البصريون، إلا أن فيه حذف المصدر مع بقاء معموله، وهو ممتنع إلا أن يقال: القرينة الدالة على حذفه قوتُه، فلا بأس بالحذف، كما قال سيبويه: إن تقدير "مالك وزيدا": مالك ومالا يمسك زيد. (علوي)

(٤) وهو ابن درستويه وابن باشا، وقال الرضي: وهذا المذهب أيضا باطل؛ لأنه لا حصر في قولك: اضرب زيدا قائما. (جمال)

(٥) كما في القسم الثاني من المبتدأ. (عبد الغفور)

(٦) يؤيده امتناع تأكيده لكل وأمثاله، وامتناع توصيفه. (عبد الغفور)

(٧) لأن القائل به قال بتقدير "ما وإلا". (جمال)

(٨) لا يخفى أن استفادة الحصر على هذا التقدير غير ظاهر. (عبد الغفور)

وثالثها: كل مبتدأ[١] اشتمل خبره على معنى المقارنة، وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع، وذلك مثل: **كل رجل وضيعته**[٢] أي كل رجل مقرون مع ضيعته، **فهذا الخبر واجب** حذفه؛ لأن الواو يدل على الخبر الذي هو مقرون، وأقيم المعطوف في موضعه.

عطف على كل رجل — على ضمير المقرون

ورابعها: **كل مبتدأ** يكون مقسما به وخبره القسم، ....

كل رجل وضيعته: اعلم أن قوله: "وضيعته" معطوف على "كل رجل" باعتبار أنه معطوف على الضمير الذي في الخبر؛ لأن هذا الضمير راجع إلى "كل رجل"، وهذا مفعول ما لم يسم فاعله للخبر. ولقائل أن يقول: إنه إذا كان معطوفا على الضمير الذي في الخبر، فيلزم العطف على الضمير المرفوع المتصل، وهو غير جائز؛ لعدم الفاصلة لا بتأكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره، إلا أن يقال: إنما لا يجوز ذلك إذا لم يكن عطفه راجعا إلى شيء آخر مآلا، كما فيما نحن فيه.

فهذا الخبر واجب إلخ: هذا عند البصريين، وأما عند الكوفيين فالخبر هو قوله: "وضيعته" أي مع ضيعته. قيل: عليه: فالخبر هو حينئذ "مع"؛ لأن الضيعة عطف على المبتدأ، فيكون مبتدأ، ويكون الخبر هو "مع"، وهو غير جائز؛ لعدم إعراب الرفع فيه، وأجيب بأن إعراب الرفع انتقل منه إلى مدخوله، كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ﴾ (الأنبياء: ٢٢) فإن "إلا" فيها للصفة، والموصوف هو "آلهة" مع أنها ليست بمرفوعة، بل رفعها انتقل إلى مدخولها. وإن قلت: ليس في "مع" إعراب الرفع حتى ينتقل إليه، بل فيه إعراب النصب؛ لأنه ظرف، وهو منصوب، قلت: لـ"مع" حيثيتان؛ فإنه مرفوع من حيث إنه خبر، ومنصوب من حيث إنه ظرف، كما في زيد عندك؛ فإن "عندك" مرفوع من حيث إنه خبر، مع أنه ظرف أيضا.

قيل: الضمير في "ضيعته" إما راجع إلى "كل رجل" أو إلى "رجل"، وكل منهما غير جائز؛ لأنه لا يحصل على كلا التقديرين غرضنا، وهو كون كل واحد من الناس مقرون بضيعته، وأجيب بأن المراد في هذا المحل هو الفصل، أي هذا الرجل مقرون بضيعته وذلك الرجل مقرون بضيعته، ولكن يمتنع ذلك التفصيل؛ لعدم التناهي، فأورده بصورة الإجمال. **كل مبتدأ إلخ:** قالوا: كل مبتدأ في الجملة الاسمية متعين للقسم، مثل: لعمرك لأفعلن كذا؛ فإن تعيينه للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف. (ت)

---

(١) أي كل مبتدأ بعده مرفوع مصدّر بواو المعية؛ قصدا إلى الإخبار بتقارنهما، كذا قال العلامة التفتازاني.

(٢) [مبتدأ والخبر محذوف وجوبا] قال - قدس سره - في "الحاشية": الضيعة في اللغة: العقار التي هي الأرض والنخل والمتاع، وههنا كناية عن مصحفها أعني الصنعة. والصنعة: كاروپيشه كردن، (صراح). (عبد الغفور)

وذلك مثل: لعمرك لأفعلن كذا أي لعمرك وبقاؤك[1] قسمي أي ما أقسم به،[2] فلا شك أن "لعمرك" يدل على القسم المحذف، وجواب القسم قائم مقامه، فيجب حذفه، والعَمْر والعُمُر بمعنى واحد، ولا يستعمل مع اللام إلا المفتوح؛ **لأن القسم موضع التخفيف**؛ لكثرة استعماله.

بالفتح بالضم

خبر إن وأخواتها **أي من المرفوعات** خبر إن وأخواتها،[3] **أي أشباهها** من الحروف الخمسة الباقية، وهي: "أن وكأن ولكن وليت ولعل"، وهو مرفوع بهذه الحروف، لا بالابتداء على المذهب الأصح؛[4] **لأنها لما شابهت الفعلَ** المتعدّيَ - كما يجيء - عملت رفعا ونصبا **مثله**، ....

لأن القسم موضع التخفيف: هذا القول يحتمل أن يكون علة لما قبله، ويحتمل أن يكون علة لوجوب حذف الخبر من هذا التركيب، أما كونه موضع تخفيف لكثرة استعماله، فالكثرة تناسب التخفيف.

أي من المرفوعات إلخ: فيكون لفظ "منها" مقدرا في عبارته، فقوله: "خبر إن" مبتدأ و"منها" خبره، وهذا كلامه يشعر بأن هذا مرفوع على حدة كما هو مذهب البصريين، وليس من قسم المبتدأ والخبر كما هو مذهب الكوفيين. لا يقال: إذا كان المقصود هذا فلِمَ لم يورد المصنف لفظ "منها" كما أورد في المبتدأ والخبر؟ لأنا نقول: إنما لم يورده؛ ليتناول كلامه كلا المذهبين وإن لم يكن مذهب الكوفيين مراد المصنف.

أي أشباهها: فيكون الأخوات بمعنى الأشباه؛ لمشابهة الأخت بالأخت. **لما شابهت الفعل إلخ:** أي شابهت له استعمالا، فكما أن الفعل المتعدي يلزمه اسمان، أحدهما فاعل والآخر مفعول، كذلك هذه الحروف يلزمها اسمان، والمراد أنها شابه الفعل المتعدي لفظا ومعنى، أما لفظا فلكون كل واحد منهما ثلاثيا ورباعيا كالفعل المتعدي، =

---

(١) أشار بهذا العطف التفسيري إلى أن العمر - بالفتح - بمعنى العمر بالضم، بمعنى الحياة والبقاء. (عت)

(٢) وإنما فسر قوله: "قسمي" به؛ لأنه لا يصح حمله على قوله: لعمرك. (بقا)

(٣) وإنما لم يقل المصنف: "منها"؛ لأنه في الأصل خبر المبتدأ، فلم يفصل بما هو مشعر بكونه بابا على حدة. (عبد الغفور)

(٤) قال الكوفيون: إن خبر "إن" وخبر "لا" مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ، لا بالحروف؛ لضعفها عن عملين، ومذهب البصريين أصح؛ لما ذكره الشارح قدس سره، ولأن اقتضاء الاسمين على السواء، فالأولى أن يعمل فيهما. (نور الحق)

هو أي خبر إن وأخواتها المسند إلى شيء آخر بعد دخول أحد هذه الحروف[1] عليها، فقوله: "المسند" شامل لخبر "كان" وخبر المبتدأ وخبر "لا" التي لنفي الجنس وغيرها، وبقوله: "بعد دخول هذه الحروف" خرج جميعها عنه، ....
كخبر ما ولا المشبهتين بليس

- وأما معنى فلكون كل واحد منهما بمعنى الفعل، فإن معنى "إن" حقّقتُ؛ لأها للتحقيق، ومعنى "كأن" شبّهتُ، وعلى هذا القياس. **مثله**: أي مثل الفعل المتعدي، لكنها يعمل خلافه؛ لأها فرع الفعل المتعدي، فينبغي أن يكون عملها أيضا فرعا لعمله.
إلى شيء آخر: وإنما قال ذلك تنبيها على أن المعتبر في المسند هو المسند إلى شيء آخر، سواء كان ذلك الشيء اسمه أو فاعله. **أحد هذه الحروف**: وإنما قدر لفظ الأحد حتى لا ينتقض التعريف بـــ"قائم" في قولنا: "إن زيدا قائم"؛ لأنه لا يكون مسندا بعد دخول هذه الحروف، بل هو مسند بعد دخول أحدها. ولقائل أن يقول: المعرَّف إما بمجموع خبر "إن" وخبر أخواها، أو خبر "إن" وأخواها على سبيل التوزيع، لا سبيل إلى الأول؛ لأن معناه حينئذ: أن خبر "إن" وأخواها - أي بمجموعهما - هو المسند بعد دخول أحد هذه الحروف، وهذا المعنى غير صحيح، ولا سبيل إلى الثاني أيضا باعتبار لفظ الأخوات؛ لأن الأخوات أيضا جمع، فلا يجوز أن يقال: خبر أخوات "إن" هو المسند بعد دخول أحد هذه الحروف، والجواب بتقدير لفظ الأحد هذا في جانب المعرَّف أيضا، بأن يقال: خبر "إن" وخبر أحد أخوات "إن" هو المسند بعد دخول أحد هذه الحروف.
عليهما: لا يقال: الظاهر أن يقال: "عليه" لا عليهما؛ لأن الكلام في المسند، لا في المسند إليه أيضا؛ لأنا نقول: هذا إنما يرد إذا كان الضمير في "عليهما" راجعا إلى الاسم والخبر، وأما إذا كان راجعا إلى خبر "إن" وأخواها كما فعله المصنف ناقلا، فباعتبار أن خبرهما خبر واحد من حيث إن كل ما يقع خبر "إن" تقع خبر أخواها أيضا يصلح رجوع الضمير المفرد إليه، ويجوز إرجاع الضمير التثنية إليه أيضا من حيث إنه شيئان ظاهرا كالألف والنون المزيدتين؛ فإنه يصح إرجاع ضمير المفرد إليهما من حيث إنهما سبب واحد، ويصح إرجاع ضمير التثنية إليهما أيضا من حيث إنهما شيئان، وإذا عرفت هذا فظهر منه ضعف ما ذكره مولانا عص حيث قال: قوله: "عليهما" أي على المسند وشيء آخر، ولا يخفى أن المفهوم من العبارة دخول هذه الحروف على المسند فقط، لا على المسند وشيء آخر وإن كان صحيحا في الواقع، ولا حاجة إلى الحمل عليه، فالأولى الاقتصار على ما هو المتبادر، وقد ذكرنا أن كون "عليه" متبادرا لا "عليهما" ممتنع.

---

(١) إشارة إلى أن المعرَّف خبر واحد من الستة، أيّا ما كان، فالمراد من "خبر إن وأخواها" خبر واحد من "إن" وأخواها. (جمال الدين)

والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما؛ لإيراث[١] أثر فيهما لفظا أو معنى،[٢، ٣] فلا ينتقض التعريف[٤] بمثل "يقوم" في قولنا: إن زيدا يقوم أبوه، فإن "يقوم" ههنا من حيث إسناده إلى "أبوه" ليس مما يدخل عليه "إن" بهذا المعنى،[٥، ٦] ..

تعليليه

لفظا أو معنى: قال الكوفيون: إن هذه الحروف لا تعمل في الخبر، بل تعمل في الاسم فقط؛ لضعف عملها، وقال البصريون: يعمل هذه الحروف فيهما معـــا؛ لأن أثرها، وهو تأكيد مضمون الجملة باق، وتأكيد مضمونها لا يتصور بدون التأثير في الجزئين، ولا يخفى أن هذا التأثير - وهو تأكيد مضمون الجملة - تأثير معنوي، فحينئذ جاز أن يؤثر في الخبر تأثيرا معنويا، ويمكن أن يراد من التأثير هو التأثير التقديري والمحلي كما هو الظاهر؛ لكونه مقابلا للفظي، فلا يرد حينئذ أن الأثر المعنوي - كالتأكيد مثلا - قد يحصل في صورة إلغاء هذه الحروف، مع أن خبرها حينئذ خبر المبتدأ.

فإن يقوم إلخ: وفائدة قيد الحيثية أن "يقوم" في قولنا: "إن زيدا يقوم" مما دخل عليه "إن" بهذا المعنى، وأما من حيث إسناده إلى "أبوه" فلا، فظهر حينئذ ضعف ما ذكره مولانا عص من أن "يقوم" هـــهنا ليس مما دخل عليه "إن" بهذا المعنى أصلا، فلا وجه لتقييده بالحيثية. أقول: الباعث على صدور هذا الكلام من الفاضل المذكور أنه جعل -

(١) بالفارسية: بخشيدن ورسانيدن. (بقا)

(٢) من حيث اللفظ بأن يجعل المسند مرفوعا لفظا أو تقديرا أو محلا، والمسند إليه منصوبا كذلك، ومن حيث المعنى بأن يجعل مدلول المسند ثابتا للمسند إليه على سبيل التحقيق والتأكيد، فـــ"أو" الفاصلة بمعنى الواو الواصلة، فيفيد أنه يحدث فيهما أثرا في اللفظ وأثرا في المعنى، فلا يدخل في التعريف خبر المبتدأ الذي بعد "أن" المكفوفة، أو بعد "أن" المخففة الملغاة؛ لأنه وإن وجد فيه أثر معنوي، لكنه لم يوجد أثر لفظي. (جم)

(٣) على سبيل منع الخلو لا الجمع، أما لفظا فبالعمل، وأما معنى فبانسحاب معانيها إلى معانيها من التأكيد والتشبيه وغيرهما؛ فإن تأكيد الحكم مثلا ينسحب إلى المحكوم عليه، وعلى كل تقدير لا ينتقض التعريف، وفيه رد على الرضي حيث قال: دخل فيه غير المحدود أيضا، فإن "حَسُنَ" في قولك: "إن رجلا حَسُنَ غلامُه" مسند إلى "غلامه" بعد دخول "إن"، وليس بخبر لها، بل الخبر بمجموع الجملة الفعلية. (محرم)

(٤) فإن "إن" فيه لا يورث أثرا أصلا أما لفظا فظاهر، وأما معنى فلأنه تأكيد النسبة التي بين زيد وقائم الأب، لا بين "يقوم" و"أبوه". (تاشكندى)

(٥) ولو اعتبر مفهوم المرفوع في التعريف لاندفع الانتقاض، إلا أنه يلزم الدور، فتدبر. (ت)

(٦) أي لإيراث أثر فيه؛ لأنه إنما يورث الأثر في جملة "يقوم أبوه" لفظا بكونه في محل الرفع بأن أسند إلى زيد. (ت)

بل إنما دخل على جملة "يقوم أبوه"،[1] **فلا يحتاج إلى** أن يجاب عنه بأن المراد بالمسند المسند إلى أسماء هذه الحروف، **ويلزم منه** استدراك قوله:[2] "بعد دخول ....

نقض

= قوله: "ههنا" في قوله: "فإن يقوم ههنا من حيث إسناده إلخ" إشارة إلى المثال المذكور، فإن "يقوم" فيه ليس مما يدخل عليه "إن" بهذا المعنى أصلا، بل إنما دخل على جملة "يقوم أبوه" بأن يكون إيراث الأثر عليه؛ لأن "يقوم" فيه مسند إلى "أبوه" دون إلى الضمير الراجع إلى زيد، فلا وجه حينئذ لتقييده بالحيثية، ولكن كون "ههنا" إشارة إلى المثال المذكور بعيد غاية البعد، بل لفظ "ههنا" في عرفهم يكون إشارة إلى الباب أو المبحث أو المقام، ولا بد من لفظة "فيه" موضع "ههنا" لو كان المقصود هو الإشارة إلى المثال المذكور، كما لا يخفى. **ههنا:** إشارة إلى خبر إن وأخواتها، فالمعنى: أن "يقوم" ههنا - أي في خبر إن وأخواتها - من حيث إسناده إلى أبوه ليس مما يدخل عليه إلخ، وأما من حيث إسناده إلى الضمير الراجع إلى زيد فهو مما يدخل عليه "إن" بهذا المعنى، بأن يقال: "إن زيدا يقوم" بدون ذكر "أبوه"، على ما ذكرنا في صدر هذا الكلام.

فلا يحتاج إلى إلخ: يعني أن الجواب المذكور سابقا يغني عن هذا الجواب؛ فإن المتبادر من المسند هو المسند المطلق لا المسند إلى أسماء هذه الحروف، وما حمله الشارح من معنى الدخول، فهو معنى متبادر عن اللفظ متعارف بين القوم، كذا قيل. **ويلزم منه إلخ:** لأنه إذا كان المراد بالمسند هو المسند إلى أسماء هذه الحروف، فيكون إسناده بعد دخول هذه الحروف قطعا، فخرج بقولنا: "المسند إلى أسماء هذه الحروف" خبر "كان" وخبر المبتدأ وغيرهما، فلا يحتاج إلى قوله: "بعد دخول هذه الحروف". قال مولانا عص: إنما يلزم الاستدراك إذا لوحظ هذا القول بعد الجواب، وهو قوله: "المسند إلى أسماء هذه الحروف"؛ لما مر من أن كل ما هو مسند إلى أسماء هذه الحروف فهو يكون بعد دخول هذه الحروف قطعا، وأما إذا لوحظ هذا القول قبله - أي هو المسند بعد دخول هذه الحروف إلى أسماء هذه الحروف - لا يلزم الاستدراك حينئذ؛ لجواز أن لا يكون القيد الثاني مغنيا عن الأول.

أقول: مراد الشارح منه هو عدم الاحتياج إلى هذه العبارة لطلب الاختصار في المتن، سواء كانت بعده أو قبله، ثم أقول: قوله: "ويلزم منه استدراك إلخ" أي وأيضا يلزم منه إلخ، فيكون عطفا على قوله: "فلا يحتاج" فلا يحتاج إلى كلام مستأنف لبيان الاستحالة، فلا يرد حينئذ ما ذكره مولانا عص من أنه عطف على قوله: "يجاب"، فيكون المعنى: ولا حاجة إلى أن يلزم منه إلخ، ولا خفاء في سماجته، واللائق أن يقول: على أنه يلزم إلخ.

(١) إذ المرفوع بـــ"إن" هو الجملة، لا "يقوم" وحده، فكذا المثبت لزيد على سبيل التأكيد مفهوم الجملة، لا مفهوم "يقوم" وحده. (جمال)

(٢) هذا بيان فساد هذا التوجيه.

هذه الحروف"، ولا إلى أن يجاب بأن المراد بالمسند الاسم المسند، **فيحتاج إلى تأويل** يحتاج الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة، مثل: إن زيدا يقوم، **مثل: "قائم" في إن زيدا** قائم؛ فإنه المسند بعد دخول هذه الحروف، أي كون الحد جامعا وأمره كأمر خبر المبتدأ أي حكمه كحكم خبر المبتدأ في أقسامه من كونه مفردا[1] وجملة ونكرة ومعرفة، ....

فيحتاج إلى تأويل إلخ: وأما إذا لم يرد من المسند الاسم المسند، فحينئذ لا يحتاج إلى هذا التأويل. قال مولانا عص: لم لا يجوز أن يكون المعرَّف خاصا، وهو خبر "إن" إذا كان مفردا، كما كان المعرَّف في خبر المبتدأ هو الخبر المفرد؟ أقول: لا يقال: تخصيص الخبر بالمفرد في خبر المبتدأ؛ لذكر خبر الجملة بعده بقوله: "والخبر قد يكون جملة"، وليس في خبر "إن" كذلك؛ لأنا نقول: لم لا يجوز أن يكتفى بالخبر الجملة في خبر "إن" بقوله: "وأمره كأمر خبر المبتدأ" أي في أقسامه وأحكامه وشرائطه، فتأمل. ثم أقول: تأويل الجملة بالاسم مما لا بد منه، سواء أريد من المسند الاسم المسند أو لا، وذلك لأن خبر "إن" من المرفوعات، وهي قسم من الاسم، فيحتاج إلى التأويل المذكور قطعا، فالأولى أن يقال: إن الجواب المذكور بقوله: "المراد بالمسند الاسم المسند" لا يتحسم مادة الشبهة بالكلية؛ لصدقه على "قائم" في قولنا: إن زيدا أبوه قائم، وإن زيدا قائم أبوه؛ لأنه اسم، إلا أن يقال: إن مراد الشارح من قوله: "فيحتاج إلى تأويل الجملة بالاسم" أنه إذا نوقش.

وقيل: إن خبر "إن" إذا كان جملة فهو ليس باسم، فلا بد حينئذ أن يقال في الجواب: إن الاسم أعم من الحقيقي والحكمي، ولا نعني بتأويل الجملة بالاسم إلا هذا، مع أن المتبادر من الاسم هو الاسم الحقيقي، ويجب حمل الألفـــاظ في التعريفات على المعنى المتبادر، فالجواب بأن المراد بـــ"المسند" هو الاسم المسند ليس على ما ينبغي. لا يقال: إن وجوب حمل الألفاظ على المتبادر إنما يكون عند عدم القرينة، وكون خبر "إن" من المرفوعات التي هي قسم من الاسم قرينة على أن المراد من الاسم في تعريف خبر "إن" وأخواتها هو الاسم الأعم من الحقيقي والحكمي؛ لأنا نقول: هذه القرينة يكون قرينة مصححة لأن يراد من الاسم الواقع في التعريف هو الاسم الأعم من الحقيقي والحكمي، مع أنه لا بد في ذلك من القرينة، وهي غير موجودة ههنا.

مثل قائم في إن إلخ: وهذا المثال قرينة على أن المراد بـــ"خبر إن وأخواتها" هو خبر واحد منها، وأن المراد بدخول هذه الحروف هو دخول أحد هذه الحروف، كما لا يخفى.

---

(١) جعل المفرد والجملة والنكرة والمعرفة من أقسامه، والواحد والمتعدد والمثبت والمحذوف من أحكامه؛ لأن الظاهر أن بالإفراد والجملة والتنكير والتعريف يتحصل الخبر نوعا؛ لأن الحيوان بالناطق يتحصل نوعا، بخلاف كونه واحدا أو متعددا مثبتا أو محذوفا؛ فإنها من أحواله، وبالوحدة والتعدد لا يصير نوعا كالرجل لا يصير بالوحدة والتعدد نوعا، وكذا الحال في الذكر والحذف، فتأمل. (عل)

وفي أحكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا، وفي شرائطه من أنه إذا كان جملة فلا بد من عائد، ولا يحذف إلا إذا علم، والمراد أن أمره كأمره بعد أن يصح كونه خبرا بوجود شرائطه وانتفاء موانعه، ولا يلزم من ذلك أن كل ما يصح أن يكون خبرا للمبتدأ يصح أن يقع خبرا لباب "إن"، حتى يرد أنه يجوز أن يقال: أين زيد؟ ومن أبوك؟ ولا يجوز أن يقال: إن أين زيدا، وإن من أباك،[1] ....

وفي أحكامه من كونه إلخ: الظاهر أنه كان ذلك من أقسامه، بأن كان واحد من أقسامه واحدا والآخر متعددا إلخ كما يكون واحد من أقسامه مفردا والآخر جملة إلخ إلا أن الشارح عدها من أحكامه؛ لأن الظاهر في الأقسام أن يكون بين الأقسام معاندة وتضاد، وههنا ليس كذلك؛ لأنه يجمع الواحد بالمتعدد؛ لأن الواحد إذا ركب يصير متعددا، وأيضا يكون الواحد والمتعدد مثبتا ومحذوفا، ولكن لا يمكن أن يجمع المفرد بالجملة، وأيضا لا يجمع النكرة مع المعرفة.

ولا يحذف إلا إلخ: أي لا يحذف العائد إلا إذا قام القرينة، أي في هذا الحكم أيضا هو شريك بخبر المبتدأ.

والمراد أن أمره إلخ: والحاصل أن المراد من قوله: "وأمره كأمر خبر المبتدأ" أنه إذا وقع شيء خبر "إن" فحكمه كحكم خبر المبتدأ عند وجود الشرائط إن لم يمنع مانع، وليس المراد منه أن كل ما يصح أن يقع خبرا لمبتدأ يصح أن يقع خبر "إن"، حتى يرد أنه يجوز أن يقال: أين زيد؟ ومن أبوك؟ ولا يجوز أن يقال: إن أين زيد وإن من أبوك؛ لأن "إن" للتحقيق و"أين" للاستفهام فبينهما تناف، وما قيل في جهه من أن كل واحد من "إن" و"أن" يقتضي صدر الكلام، فلم يبق الصدر عند دخول "إن" على الاستفهام، ليس بشيء؛ لأن "إن" وقعت في صدر كلامه - وهو أين زيد - وكذلك "أين" وقع في صدر كلامه، كما قال المصنف: "وإذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام مثل: أين". ثم ما قيل: إن إرادة المعنى المذكور من كلام المصنف خلاف الظاهر، بل الظاهر أن يقال: المراد من قوله: "وأمره كأمر خبر المبتدأ" أن كل ما يصح أن يقع خبرا لمبتدأ يصح أن يقع خبر "إن"، إلا إذا كان متضمنا للاستفهام وأمثاله مما في حيز المنع، وهو ظاهر على ما بينا حاصل كلام الشارح.

وإن من أباك: ومراده - قدس سره - أن "أين" في "أين زيد" يقع خبر المبتدأ، ولا يقع خبر "إن" عند سيبويه والمصنف معا، وكذلك "من" في "من أبوك؟" وقع خبر المبتدأ عند غير سيبويه وغير المصنف، ولا يقع خبر "إن"، فلا يجوز حينئذ أن يقال: كل ما يقع خبر المبتدأ يجوز أن يقع خبر "إن"، فإذا عرفت ذلك فظهر منه ضعف ما ذكره مولانا عص من أن قوله: "إن من أباك" إيراد على مذهب غير سيبويه من أن "من" في "من أبوك؟" خبر، وهو لا يرد على المصنف مع اختيار مذهب سيبويه.

(١) لبطلان صدارة "أين" و"من" إن لم يقدما على "إن"، وبطلان صدراة "إن" إن قدما عليه. (جم)

إلا في تقديمه أي ليس أمره كأمر خبر المبتدأ في تقديمه؛ فإنه لا يجوز تقديمه على الاسم،[١] وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ، وذلك لأن هذه الحروف فروع على الفعل في العمل، فأريد أن يكون عملها فرعيا أيضا، والعمل الفرعي للفعل أن يتقدم المنصوب على المرفوع، والأصلي أن يتقدم المرفوع على المنصوب،[٢] فلما أُعْمِلَت العملَ الفرعيَّ لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الأول **كما يتصرف** في معمولي الفعل؛ **لنقصانها** عن درجة الفعل، **إلا أن يكون** الخبر **ظرفا**[٣] أي ليس أمره كأمر خبر المبتدأ في تقديمه إلا إذا كان ظرفا، ....

(أي اسم إن) (أي وجه الفرق بينهما) (أي للفعل)

إلا في تقديمه: أي في تقديم خبر "إن"؛ فإن حكم تقديمه الامتناع، وحكم تقديم خبر المبتدأ الجواز أو الوجوب، فلا يرد حينئذ ما قيل: حق العبارة أن يقال: "إلا في التقديم" بدون الضمير؛ لأنه استثناء من وجوه الشبه، ووجه الشبه يجب أن يكون مشتركا بين المشبه والمشبه به، والقول بأن الضمير في تقديمه راجع إلى المتكلم لا إلى الخبر بعيد، كما لا يخفى. **كما يتصرف إلخ:** بتقديم المنصوب على المرفوع وبتقديم المعمول على الفعل؛ لأن الفعل قوي في العمل فيعمل، سواء كان المعمول مقدما عليه أو مؤخرا عنه. **لنقصانها:** أي في العمل.
إلا أن يكون إلخ: هذا الاستثناء من الاستثناء الأول كما أشار الشارح إليه في تفسيره بقوله: "أي ليس أمره كأمر خبر المبتدأ"، قيل: اللازم منه أن حكمه كحكم خبر المبتدأ في التقديم إذا كان ظرفا مع أنه ليس كذلك، لأن الخبر الظرف في أن يتضمن ما له صدر الكلام، ولا يجوز تقديمه نحو: إن زيدا لفي الدار؛ فإن لام الابتداء له صدر الكلام، إلا أن يقال: اللام له صدر الكلام في غير باب "إن".

---

(١) يعني أن أمر خبر "إن" كأمر خبر المبتدأ في جميع أحكامه إلا في حكم تقديمه على الاسم؛ فإنه الامتناع وعدم الجواز، وحكم تقديم خبر المبتدأ الجواز، فالحكم هو وجه الشبه مشترك بين خبر "إن" وخبر المبتدأ، فلا يرد ما قيل: إن حق العبارة أن يقال: "إلا في التقديم"، وهو قدر مشترك، وذلك لأنه استثناء من وجه الشبه، ووجه الشبه يجب أن يكون مشتركا بين خبر "إن" وخبر المبتدأ. (عل)
(٢) كما مر في قوله: "والأصل أن يلي الفعل إلخ". (عبد الغفور)
(٣) استثناء مفرغ والتقدير: إلا في تقديمه في كل حال من أحوال الخبر إلا إذا كان ظرفا، ويجوز أن يكون استثناء من معنى الكلام، والحاصل أن أخبار هذه الحروف يخالف خبر المبتدأ في جواز التقديم في الأوقات كلها إلا وقت كونه ظرفا. (عبد الغفور)

فإن حكمَه إذاً حكمه في جواز التقديم إذا كان الاسم معرفة،(١) نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ﴾ وفي وجوبه إذا كان الاسم نكرة،(٢،٣) نحو: «إن من البيان لسحرا»، «وإن من الشعر لحكمة»، وذلك لتوسعهم في الظروف(٤) ما لا يتوسع في غيرها.

خبر لا(٥) التي الكائنة(٦) لنفي الجنس..........

إن من البيان إلخ: فقوله: "من البيان" خبر ظرف؛ لأنه جار ومجرور، ومعناه بالفارسية: از جملہ بیانست ہر آئینہ سحر یعنی این بیان وکلامیکہ میگوئی از جملہ سحر است. **وإن من الشعر إلخ:** معناه بالفارسية: از جملہ شعر است ہر آئینہ حکمت یعنی این شعر تو حکمت است یعنی مطابق نفس الامر است.

لتوسعهم إلخ: لأنه لا يوجد شيء كان خاليا عن الظرف؛ لأن كل شيء إنما يكون في زمان أو مكان، وإنما سمي الجار والمجرور ظرفا أي أجري مجرى الظرف؛ لمناسبته بالظرف؛ إذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور.

التي الكائنة: وإن قلت: الأولى تقدير المتعلق بدون الألف واللام كما هو المتعارف في مثل هذه المواضع؛ لأن الألف واللام في اسم الفاعل بمعنى "الذي أو التي"، فيلزم حذف الموصول - وهي التي - مع بعض أجزاء الصلة - وهو كائنة - وعدم حذف بعض الآخر، وهو قوله: "لنفي الجنس"، وهو غير جائز عند البصريين، قلت: الشارح =

---

(١) فكما يجوز تقديم خبر المبتدأ إذا كان معرفة والخبر نكرة، نحو: زيد قائم، حيث يجوز "قائم زيد"، كذلك في خبر "إن" إذا كان ظرفا. (جم)

(٢) فكما يجب تقديم خبر المبتدأ عند تنكير المبتدأ للتخصيص كذلك ههنا يجب عند تنكير الاسم للتخصيص. (جم)

(٣) في "المطول" وعند الشيخ عبد القاهر لا يجب تقديم الخبر الظرف إذا كان المبتدأ نكرة، بل يكون المبتدأ النكرة مقدما، وهذا من خصائص "إن"، فليس حكمه إلا جواز التقديم.

(٤) لأن كل شيء من المحدثات لا بد أن يكون في زمان أو مكان، فصار مع كل شيء كقريبه، ولم يكن أجنبيا منه، فدخل حيث لا يدخل غيره كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الأجنبي، وأجري الجار والمجرور مجراه؛ لمناسبة بينهما؛ إذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور، والجار محتاج إلى الفعل أو معناه كاحتياج الظرف، فاعلم ذلك. (ت)

(٥) هذا من باب حمل النقيض على النقيض؛ لأن "لا" نقيض لـ"إن" وعملهما سواء.

(٦) [اللام حرف التعريف لا الموصول] قدر متعلق الظرف معرفا باللام رعاية لجانب المعنى، فإن كلمة "لا" علم لنفي الجنس لا صفة، فلا بد من تعريف متعلقه، لكن الشائع في أمثال هذه المواضع تقدير النكرة؛ لئلا يلزم حذف الموصول مع صلتها، فإن اللام موصول مدخوله صلة، وذا لا يجوز عند البصريين، فالتقدير عندهم: خبر "لا" كائنةً لنفي الجنس بأن يكون "كائنة" حالا من المضاف إليه بتأويلها بالمفعول للفعل المستفاد من الإضافة، أي خبر مثبت لـ"لا"، فتأمل. (عت)

أي لنفي صفته[1] إذ "لا رجل قائم" مثلا لنفي القيام عن الرجل، لا لنفي الرجل نفسه،[2] **هو المسند إلى شيء آخر**، هذا شامل لخبر المبتدأ وخبر "إن" و"كأن" وغيرها **بعد دخولها** أي بعد دخول "لا"، فخرج به سائر الأخبار،.........

= جوّز حذف الموصول مع بعض أجزاء الصلة، وجعله صفة لـــ"لا" التي لنفي الجنس؛ لأن كلمة "لا" علم فيجب أن يكون صفتها معرفة أيضا، فلهذا أوردها بالألف واللام، وأما إذا كان المتعلق بدون الألف واللام فيجب نصبه حينئذ؛ بناء على الحالية بأن يجعل حالا من كلمة "لا"؛ لأنها مفعول معنى، أي خبر ثبت لـــ"لا" الكائنة، وهذا تكلف، فيمتنع نصبها مع جعلها صفة لـــ"لا"؛ لأن كلمة "لا" معرفة؛ لأنها علم، و"كائنة" التي بدون الألف واللام نكرة.

أي لنفي صفته: قيل: إذا قيل: "لا رجل" فتقديره: لا رجل موجود، فليس فيه نفي صفة الجنس؛ لأن الخبر إذا كان من الأفعال العامة فلا يقال حينئذ: إنها لنفي صفة الجنس، فإن نفي الوجود مثلا يكون نفي الذات حقيقة، وإن كان الوجود صفة في نفس الأمر، فالأولى أن يقال: إن كلمة "لا" قد تكون لنفي الجنس، كما في "لا رجل موجود أو ثابت أو غيرهما" مما يكون الخبر من الأفعال العامة، وقد تكون لنفي صفة الجنس كما في "رجل قائم".

ويمكن تقريره بعبارة أخرى بأن كلمة "لا" كما تكون لنفي صفة الجنس كذلك تكون لنفي الجنس نفسه كما ذكرنا، فلو حمل قولهم: "لا لنفي الجنس" على معنى نفي صفة الجنس لا يتم التسمية فيما هو لنفي الوجود، ولو حمل على نفي الجنس لا يتم فيما لنفي صفة الجنس، فلا بد في التسمية بملاحظة حال بعض الأفراد، وحينئذ يصح حمل عبارة المصنف على ظاهرها، ولا حاجة إلى صرفه عنه، وهذا التقرير لمولانا عص. أقول: يمكن أن يقال: في لا رجل موجود، وفي لا رجل قائم معا نفي صفته، ولكن في الأول يكون نفي صفة الجنس يستلزم نفي الجنس، وفي الثاني ليس كذلك، بل فيه نفي صفة حقيقة، فلا إشكال حينئذ أصلا.

هو المسند إلخ: أي أصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع بعدها، فلا يرد نحو: لا رجل حيا في الدار.

---

(۱) إذ نفي الجنس والذات بدون ملاحظة الصفة غير معقول، فـــ"لا" في نحو قولك: "لا رجل موجود" أولا وبالذات لنفي الوجود عن الرجل وإن كان يستلزم نفي الرجل نفسه، وأيضا الغالب هو نفي صفة الجنس. (حم)

(۲) هذا مسلم، لكن لما كان الشائع في خبرها كونها من أفعال العموم من الكون والحصول والثبوت والوجود، ونفي الشيء هو نفي وجوده وثبوته، فنفي وجود الجنس هو نفيه، ولذا قيل: "لنفي الجنس"، لا "لنفي صفته"، فعلى هذا لا حاجة إلى ما ذكر؛ فإن وجه التسمية لا يجب أن يكون مطردا. (عت)

والمراد بدخولها ما عرفت في خبر "إن"،[١] فلا يرد نحو: "يضرب" في "لا رجل يضرب أبوه".[٢] نحو: لا غلام رجل ظريف وإنما عدل عن المثال المشهور،[٣] وهو قولهم: لا رجل في الدار؛ **لاحتمال حذف الخبر**،[٤] ....

لاحتمال حذف الخبر: أي لا رجل في الدار موجود؛ لأن خبر "لا" يحذف كثيرا، وأيضا الإعراب لا يكون ظاهرا في قوله: "في الدار" فيحتمل الصفة أيضا، فيكون مثال المصنف أولى؛ لأن المقصود من المثال هو التوضيح، فالمثال الذي فيه احتمالان ليس فيه توضيح كالمثال الذي فيه احتمال واحد، وإنما غير الاسم أيضا كالخبر، ولم يقل: لا رجل ظريف؛ لأن مجرد تغير الخبر غير كاف؛ لأن قوله: "ظريف" يحتمل أن يكون صفة -

(١) وهو أن المراد ورودها لإيراث أثر فيها لفظا ومعنى. (علوي)

(٢) إذ الأثر اللفظي - وهو الرفع - لم يورثه "لا" في "يضرب" فقط، بل في مجموع الفعل والفاعل، وكذا الأثر المعنوي؛ إذ لا ينفي عن الرجل الضرب، بل ضرب الأب وكونه ضاربا. (ج)

(٣) النحويون يمثّلون في هذه المواضع بنحو "لا رجل في الدار"، والمصنف عدل عنه؛ لأن تمثيل النحاة ليس بحسن؛ لأنه يحتمل أن يكون "في الدار" صفة لـ"رجل"، والخبر محذوف، بل الظاهر أنه صفة لاسم "لا"، والمثال ينبغي أن يكون ظاهرا فيما يمثل له، ويقبح إذا كان فيه احتمال ما مُثّل له واحتمال غيره على السواء، وأقبح منه إذا كان غير ما مُثّل له أظهر، ومثالهم كذلك؛ لأن خبر "لا" محذوف كثيرا، وفي هذا المثال لا يحتمل إلا الخبر؛ لأن المضاف المنفي بـ"لا" لا يوصف إلا بالمنصوب، كذا قال المصنف في شرحه، واعترض عليه الرضي بأن ما ذكره من امتناع وصف المضاف المنفي بـ"لا" بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة، وقد خولف فيه، وجوز رفعه حملا على المحل، فأشار الشارح إلى دفع الاعتراض بقوله: "على ما هو الظاهر"، ومثله كاف في التمثيل كما مر. (علوي)

(٤) لكون الحذف كثيرا في هذا الباب، يعني أن المناسب أن يكون المثال صريحا ونصا على المقصود، ولا نص ههنا؛ لأن فيه احتمالا آخر، وذلك لأن المثال للتوضيح، والمناسب بالتوضيح ذلك، وبعبارة أخرى: المثال إما نص في المقصود وإما محتمل وإما نص في غير المقصود، والأول حسن، والثاني قبيح، والثالث أقبح، فمثال المصنف حسن، ومثال الجمهور قبيح، ومثال "لا رجل ظريف" أقبح، والمراد بالنص أعم من الصريح، وأيضا قال المصنف في مثالها: لا يحتمل "ظريف" إلا الخبر؛ لأن المضاف المنفي بـ"لا" لا يوصف إلا بالمنصوب هذا، وهذا الذي ذكره قد ذهب إليه جماعة من النحويين، وقد خولف وجوز رفعه حملا على المحل كما في توابع اسم "إن" المنصوب، وقول الشارح: "على ما هو الظاهر" إشارة إلى هذا الاحتمال، ولكن الفرق بين اسم "إن" واسم "لا" بين؛ لأن "إن" لا يغير معنى الجملة و"لا" يغيرها، فجاز أن يحمل على محل اسم "إن" دون اسم "لا". (ت)

وجعل "في الدار" صفة، بخلاف ما ذكره؛ لأن "غلام رجل" معرب منصوب، لا يجوز[١] ارتفاع صفته على ما هو الظاهر،[٢] فيها أي "في الدار"، خبر بعد خبر، لا ظرف "ظريف"، ولا حال؛ لأن الظرافة لا تتقيد[٣] **بالظرف ونحوه،**............

من ضمير ظريف كالشرط والحال

= لـــ"رجل" على أن يكون محمولا على محله، بخلاف ما إذا غير الاسم؛ فإنه حينئذ يصير معربا؛ لأن اسم "لا" إذا كان مضافا فهو معرب، وإليه أشار بقوله: بخلاف ما ذكره إلخ. لا يقال: قد جوزوا في المعرب أيضا الحمل على المحل، فحينئذ جاز أن يكون "ظريف" صفة في هذا المثال أيضا؛ لأنا نقول: المتبادر في المعرب هو الحمل على اللفظ؛ فإن الحمل على المحل فيه خلاف الظاهر؛ فإنه قول بعضهم، وأشار الشارح لدفعه بقوله: "على ما هو الظاهر"، لا يقال: إذا قيل: لا رجل ظريف، فيمتنع أن يكون "ظريف" مرفوعا على أنه محمول على محل "رجل"؛ لأن رفعه ليس إلا للابتدائية، ولا يصح أن يقع "رجل" مبتدأ؛ لأنه نكرة؛ لأنا نقول: هو صالح بأن يقع مبتدأ؛ لأنه تخصص بالعموم مثل: "ما أحد خير منك". **لا ظرف إلخ:** بأن كانت ظرافته مقيدة بالدار.

بالظرف ونحوه: وهو الحال، وهذا دليل لقوله: لا ظرف ظريف ولا حال، وذلك لأن معناه حينئذ أنه لا غلام رجل في الدار ظريف، أو معناه أنه لا غلام رجل ظريف حال كونه في الدار، فيلزم من هذا ظرافته في غير الدار، وهو غير جائز إذا استعمل الظرافة بمعناها، فيكون معنى المثال حينئذ أنه لا غلام رجل ظريف حال كونه في الدار، أي لا يكون متصفا بأحدهما بأن كان ظريفا و لم يكن في الدار، أو بالعكس إذا لم يكن متصفا بكليهما. فإن قلت: قوله: "إن الظرافة لا تتقيد بالظرف" ممتنع؛ لصدق قولهم: صار زيد ظريفا، فصار ظرافـــة زيد حينئذ مقيدة بالزمان، قلت: المراد من قوله: "إن الظرافة لا تتقيد بالظرف" أن الظرافة لا تتقيد بهذا الظرف، وهو الدار، ونحو هذا الظرف أعني الحال.

أو نقول: المراد منه أن هذه الظرافة أي الظرف بالطبع لا يتقيد بالظرف ونحوه، وليس المراد منه أن أثر الظرافة لا يتقيد إلخ حتى يقال: إنه يشكل بقولنا: صار زيد ظريفا؛ لأنه يقتضي جواز كون زيد ظريفا في وقت، وعدم كونه ظريفا في وقت آخر، ثم المتبادر من الظرافة في كلام المصنف هو الظرافة في نفس الأمر المستعملة بمعناها، لا الظرافة المستعملة بمعنى التكلف؛ ولهذا حمله الشارح عليه، فما قال الفاضل السم مولانا عصمة الله من أنه إذا كان المراد بالظرافة هو الظرافة العرفية أعني التكلف في اللباس والطعام أو الكلام ونحوها، يجوز تقييدها بـــ"في الدار"، من جملة ما لا يعني.

(١) لأنه تابع المعرب يتبع لفظه لا محله.

(٢) إنما قال ذلك؛ لجواز ارتفاع صفته حملا على المحل. (عبد الغفور)

(٣) يعني أن الظرافة - وهي الكياسة - لا تتغير بأن تكون في الدار دون غيرها حتى تتقيد بها، بخلاف غيرها كالسكون؛ فإنه يكون في الدار دون غيره. (عل)

وإنما[1] أتى به؛ لئلا يلزم **الكذب**[2] بنفي ظرافة كل غلام رجل، وليكون مثالا **لنوعي** خبرها: الظرف وغيره.

ويحذف خبر "لا" هذه حذفا كثيرا إذا كان الخبر عاما كالموجود و الحاصل؛ ....

الكذب إلخ: لأن نفي ظرافة جنس غلام الرجل كذب؛ فإن النكرة في سياق النفي تفيد العموم، وأيضا نفي جنس غلام الرجل عن كونه في الدار كذب أيضا، بخلاف ما إذا اجتمع الظريف مع الدار. لا يقال: نفي هذا المجموع من جنس غلام الرجل كذب أيضا وغير محمول عليه؛ لأنا نقول: نعم، لكن نفي هذا المجموع من جنس غلام الرجل أقرب إلى الصدق من نفي واحد منهما عنه كما لا يخفى. لا يقال: لم لا يجوز أن يكون قولنا: "لا غلام رجل ظريف" رفع الإيجاب الكلي، فيجتمع بالإيجاب الجزئي، فلا يلزم الكذب؟ لأنا نقول: وقوع النكرة في سياق النفي سور السالبة الكلية، فلا يكون رفع الإيجاب الكلي.

لنوعي إلخ: أشار إلى أن الخبر نوعان، الظرف وغيره، وقيل: إيراد قوله: "فيها" إشارة إلى أن خبر "لا" يكون متعددا أيضا. قال الفاضل السم: قوله: "وليكون مثالا لنوعي خبرها: الظرف وغيره"، ولو لم يقيد النوعين بالظرف وغيره ليتناول المتعدد أيضا، لكان أولى. وهذا كلام وقع من مولانا عص، وتبعه الفاضل المذكور، وحاصل كلامه: أنه لو قال الشارح: "ليكون مثالا لنوعي خبرها"، بدون ذكر قوله: "الظرف وغيره" لكان أولى؛ لأن التعرض للخبر المتعدد أحوج إلى الإيضاح، فلو ترك بيان نوعي الخبر لكان أشمل؛ لأنه حينئذ يتناول ما إذا كان الخبر ظرفا وغيره وما إذا كان الخبر متعددا أيضا.

أقول: إذا كان هذا إشارة إلى الخبر الظرف وغيره، فيكون إشارة إلى تعدد خبر "لا" أيضا، فلا يحتاج إلى ما ذكره الفاضل السم، ولكن لما كان الكلام في الخبر الظرف وغيره، فلهذا خصهما بالذكر، وتعدد الخبر حينئذ لازم، فكلام الشارح يشعر بتعدد الخبر أيضا على أن التعدد مما لا خفاء به، فلا يحتاج إلى البيان؛ لأن اسم "لا" وخبرها مبتدأ وخبر حقيقة، وقد مر أن خبر المبتدأ قد يكون متعددا. لا يقال: إن خبر غير الظرف لا يشمل إلا للخبر المتعدد الذي هو غير الظرف، ولا يشمل خبر المبتدأ الذي هو ظرف؛ لأنا نقول: يشمله قوله: خبرها الظرف إلخ.

---

(١) دفع لقول الرضي: لا فائدة في إيراد الظرف بعد الخبر. (جم)

(٢) وإنما لم يلزم الكذب حينئذ؛ لأن المجموع خبر واحد حقيقة كقولك للأبلق: هذا أبيض أسود، والحاصل نفي كون غلام رجل جامعا للظرافة وكونه في الدار. (عبد الغفور)

لدلالة النفي عليه،[1] نحو: لا إله إلا الله، أي لا إله موجود إلا الله، وبنو تميم لا يثبتونه أي لا يظهرون[2] الخبر في اللفظ؛ لأن الحذف عندهم واجب، أو المراد: أنهم لا يثبتونه أصلا لا لفظا ولا تقديرا، فيقولون: **معنى قولهم:** "لا أهل ولا مال" انتفى الأهل والمال، فلا يحتاج إلى تقدير خبر، **وعلى التقديرين** يحملون ما يرى خبرا في مثل: "لا رجل قائم" على الصفة دون الخبر.

أي بنو تميم

بتبعية المحل

لدلالة النفي عليه: لأن النفي يدل على المنفي، ومن قاعدهم: أنه إذا لم يكن قرينة على الخصوص فعدم القرينة على الخصوص قرينة على العموم أي على الأفعال العامة، فههنا لا يكون قرينة على الخصوص؛ فإن اختيار واحد من الأفعال الخاصة دون الأخرى ترجيح بلا مرجح، فهو حينئذ قرينة على العموم. وقيل: لأن النفي يدل على المنفي، والمنفي هو رفع الوجود، فيدل على الوجود الذي هو من الأفعال العامة. وقال صاحب "الكشاف": إن "لا إله إلا الله" يتم بدون الخبر؛ لأنه في الأصل: الله إله، بالفارسية: الله پروردگار است، فهذا التركيب يتم؛ لأنه متضمن للمسند والمسند إليه، فعند إيراد آلة الحصر- وهي إلا - لا يدل إلا على الحصر الذي بين المسند والمسند إليه لا على تقدير "موجود" كما يتم قوله: إنما الله إله واحد، وإنما الإله الله؛ لأن "إنما" للحصر، فلا يدل على الوجود، بل يدل على الحصر الذي بين المسند والمسند إليه. وأجيب عنه بأن تقدير "موجود" فيه لأجل المعمولية؛ لأن كلمة "لا" تطلب المعمول، لا لأجل أنه لا يتم معناه، بخلاف "إنما" الاسم؛ لأنه لا يطلب المعمول.

معنى قولهم إلخ: فيكون كلمة "لا" في "لا أهل ولا مال" بمعنى انتفى، فيكون "لا" اسم فعل، فيجب أن يكون مدخول "لا" حينئذ مرفوعا، وقد زيفه المصنف بأن اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة، وأيضا نصب الاسم بعدها يدل على فساد هذا القول؛ لأن اسم الفعل الذي بمعنى الفعل اللازم لا ينصب ما بعده، إلا أن الشارح لم يلتفت إلى تزييف المصنف؛ لأنه يجوز أن تكون نائبة لـــ"انتفى" كما يكون "يا" نائبة لـــ"أدعو"، ويكون فاعل الفعل هو الضمير المبهم المميز بالمنصوب بعدها، كذا ذكره مولانا عص.

قال الفاضل السم مولانا عصمة الله: قوله: "فيقولون: معنى قولهم: لا أهل ولا مال: انتفى الأهل والمال"، فإن قلت: فيكون "لا" حينئذ اسم فعل لازم، فما وجه نصب مدخول "لا" إذا كان مضافا؟ قلت: لا نسلم كون "لا" اسم فعل، بل يجوز أن تكون نائبة له كنيابة حرف النداء؛ فإنه نائب لـــ"أدعو". وهو أخذ كلامه من كلام مولانا عص، ولكن أنت خبير بسماجته. **وعلى التقديرين إلخ:** فالصفة في هذه المادة مرفوعة باعتبار محل "الرجل"؛ =

---

(١) إذ لا ينفى الذات من حيث هو، وإنما ينفى حال من أحواله، وأقله الحال العام كالوجود والحصول ونحوهما. (عل)

(٢) قال الأندلسي: لا أدري من أين هذا النقل؟ والحق أنه يجب إثباته اتفاقا إذا لم تقم قرينة، وأما إذا قامت قرينة فعند بني تميم يجب الحذف، وعند الحجازيين يجوز. (عبد الغفور)

اسم "ما ولا" المشبهتين بـ"ليس"[1] في معنى النفي **والدخول على** المبتدأ والخبر؛ ولهذا تعملان عمله، هو المسند إليه هذا شامل للمبتدأ ولكل مسند إليه بعد دخولهما خرج به غير اسم "ما ولا"، وبما عرفت من **معنى الدخول** لا يرد مثل: "أبوه" في "ما زيد أبوه قائم"، مثل: ما زيد قائما، ولا رجل أفضل منك، وإنما **أتى بالنكرة** بعد "لا"؛ لأن "لا" لا تعمل إلا في النكرة، بخلاف "ما"؛ فإنها تعمل في النكرة والمعرفة، هذا لغة أهل الحجاز، ....

ليس / كاسم إن وكان / سماعا / أي عمل ما ولا

= لأن "الرجل" مبني، وتابع المبني تابع لمحله، وأما في مثل "لا غلام رجل ظريف أو قائم"، فرفع "ظريف" أو "قائم" محمول على أنه صفة باعتبار كون "غلام رجل" مبتدأ.

والدخول على إلخ: لا يقال: كلامه يقتضي أن يكون الاسم قبل دخولهما مبتدأ، وهو باطل؛ لأن النكرة لا تقع مبتدأ؛ لأنا نقول: المراد من قوله: "والدخول على المبتدأ": هو الدخول على ما يصلح لأن يقع مبتدأ وخبرا، والنكرة تصلح أن تقع مبتدأ بعد دخول "لا"؛ لتخصيصه بالعموم حينئذ، مثل: ما أحد خير منك.

معنى الدخول إلخ: قال الفاضل السم في قوله: "وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد "أبوه" في "ما زيد أبوه قائم" قال بعض المحققين: قد عرفت ما يمنعك عن القبول، وهو أن المراد بالدخول وروده عليه لإيراث الأثر لفظا أو معنى، ولا شك أنها أثرت معنى في "أبوه" باعتبار نفي قيامه. قلنا: الأثر المقصود معنى هو النفي عن زيد كون أبيه قائما، لا نفي القيام عن الأب، فيصح أن يقال: إنه لم يكن وروده على "أبوه" لإيراث هذا الأثر معنى، فتأمل. أقول: الجواب عن كلام بعض المحققين - وهو مولانا عص - بأنه وإن كان إيراث الأثر في "أبوه"، ولكن ليس هذا في "أبوه" فقط، بل في "أبوه قائم"، وذلك لأن "أبوه" من حيث ذاته مسند إليه لـ"قائم"، ليس مما يدخل عليه "ما" بهذا المعنى، بل إنما دخلت على جملة "أبوه قائم"، وهذه الجملة مسند لا مسند إليه، فجواب الفاضل السم بقوله: "قلنا: الأثر المقصود إلخ" ليس بشيء كما لا يخفى.

أتى بالنكرة إلخ: فهذا إشارة إلى أن "لا" لا تعمل إلا في النكرة. لا يقال: لما أورد المثال لـ"ما" المعرفة فيتوهم حينئذ أن "ما" لا تدخل إلا على المعرفة، وليس كذلك؛ لأنا نقول: الأصل في المسند إليه هو المعرفة، فالمصنف أورد الأصل وترك فرعه، ولما أورد المثال لـ"لا" من النكرة التي هي الفرع، فيحتاج إلى نكتة حينئذ، فلهذا تعرض الشارح بها وقال: وإنما أتى بالنكرة بعد "لا" إلخ.

---

(١) هو فعل لا يتصرف، وزنه: فعِل بالكسر، ثم التزم تخفيفه. (جمال)

وأما بنو تميم فلا يثبتون[١] لهما العمل، ويقولون: الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما، وعلى لغة أهل الحجاز ورد القرآن، نحو: ﴿مَا هَذَا بَشَراً﴾ (يوسف: ٣١) وهو أي عمل "ليس"[٢] في "لا" دون "ما" شاذ قليل؛ لنقصان مشابهة "لا" بـ"ليس"؛ لأن "ليس" لنفي الحال،[٣] و"لا" ليس كذلك؛ فإنه للنفي مطلقا، بخلاف "ما"؛ فإنه أيضا لنفي الحال، فيقتصر عمل "لا" على مورد السماع نحو قوله:

من صد عن نيرانها[٤] فأنا ابن قيس لا براح[٥،٦]

ما هذا بشرا: بإيراد الألف بعده؛ لعدم قراءة الألف. **أي عمل ليس:** لا يقال: إن العمل لم يسبق من قبل، فكيف يصح إرجاعه إليه؛ لأنا نقول: إنما أخذ العمل من إسناد الاسم إلى كلمة "ما" و"لا"؛ لأنه معمول لهما، فهو يدل على العمل، فالمرجع إليه قد سبق حكما. لا يقال: هذا لا يدل إلا على عمل "ما" و"لا"، ولا يدل على عمل "ليس"؛ لأنا نقول: المراد من قوله: "وهو أي عمل ليس إلخ": أن عمل "لا" عمل "ليس" في "لا" دون "ما" شاذ، لكن الشارح والمصنف بين حاصل المعنى، أو نقول: إن عمل "ما" و"لا" و"ليس" متحد، فما ذكر إذا دل على عمل "ما" و"لا" يدل على عمل "ليس" أيضا. **شاذ قليل:** وإيراد القليل بعده إشارة إلى أن المراد من الشاذ: =

---

(١) وذلك لدخولهما على القبيلتين: الاسم والفعل. (عبد الغفور)

(٢) المفهوم من المثال أو من قوله: المشبهتين بـ"ليس"؛ لأن تشبيههما بـ"ليس" يشعر بكونهما عاملتين عملها، وبصحة إجراء حكمها عليهما، ولك أن تقول: الضمير راجع إلى التشبيه الموجب لعمل "ليس". (عبد الغفور)

(٣) عند الجمهور، وقال سيبويه وتبعه ابن السراج: للنفي مطلقا. قال الأندلسي: ليس بين قولين منافاة؛ لأنه إن لم يقيد بزمان يحمل على الحال، وإذا قيد بزمان من الأزمنة فعلى ما قيد به. (جم)

(٤) الضمير للحرب، والبراح: الزوال والذهاب، يقول: من أعرض عن نيران الحرب وعجز عن الإقدام عليها فأنا المعروف والمشهور الشجاع لا زوال عنها عندي. (علوي)

(٥) هو من الكامل، والبيت لسعد بن مالك من شعراء الحماسة، والصدود: الإعراض، والنيران: بكسر النون جمع نار، والضمير للحرب، والبراح: مصدر قولك: برح مكانه أي زال عنه. يصف نفسه بالشجاعة، ويثبت الجبن لرفقائه تعريضا، يعني من أعرض عن نيران الحرب وشدائدها فليعرض، ولكني ابن قيس لا زوال لي عنها بالإعراض. (حل لعبد الرحيم)

(٦) معناه بالفارسية: آن کس که رو میگرداند از آتش جنگ، گو گردان که من روے نمیگردانم بسبب آنکه پسر قیس ام، نیست زوال مرا از جنگ. (بقا)

أي لا براح لي، ولا يجوز[1] أن تكون لنفي الجنس؛ لأنها إذا كانت لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع[2] ما لم يتكرر،[3] ولا تكرار في البيت.

= ما يكون مخالفا للاستعمال وموافقا للقياس. **مطلقا**: أي لنفي الماضي والحال والاستقبال، وقد يكون "ليس" لنفي المطلق أيضا، لكنه قليل. **على مورد السماع**: وهو أنه لا يدخل إلا على النكرة.

لا براح لي: فإن "البراح" اسم "لا" مرفوع ونكرة أيضا، فعلم أن "لا" تعمل في النكرة، وقوله: "لي" خبره. فإن قلت: لم لا يجوز أن يكون "البراح" مبتدأ ورفعه بالابتدائية كما هو عند بني تميم؛ لأن رفعه إنما يكون بكلمة "لا" إذا كان الإعراب في الخبر ظاهرا، وههنا ليس كذلك، وما قيل في جوابه: إن "براح" نكرة، فهي لا تصلح أن تقع مبتدأ، مردود؛ لأنه يجوز تخصيصه بالعموم مثل: ما أحد خير منك، أو تخصيصه بتقديم الخبر؛ لأن تقديم الخبر جائز، إلا أن يقال: الظاهر أن الشاعر الفصيح ذهب إلى المذهب الأصح، وهو مذهب الحجازيين؛ فإنهم لم يذهبوا إلى عدم عمل "لا"، بل عمله على مورد السماع بأن يعمل في النكرة فقط. قال - قدس سره - في "الحاشية": الصدود: الإعراض، والبراح: الزوال، والضمير في "نيرانها" للحرب، أي من أعرض عن نيران الحرب فلا زوال لي بإعراض عنها.

ولا يجوز إلخ: لأنها إذا كانت لنفيه لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر كلمة "لا"، ولا تكرار في البيت. أقول: الرفع ليس متفقا على التكرير حتى يلزم من نفي التكرير عدم الرفع فيه، بل رفعه مشروط بالمعرفة والمفصول بينه وبين "لا"، فلا بد حينئذ أن يقال: لأنه إذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يكن معرفة أو مفصولا بينه وبين "لا"، وهو ليس بمعرفة ولا مفصول. إلا أن الشارح نفى اللازم الذي هو التكرير؛ لأنه جزاء الشرط، ونفي اللازم يستلزم نفي الملزوم، فهو نفي على القياس الاستثنائي، وهو الاستدلال من رفع التالي على رفع المقدم، أي لا يجوز الرفع فيه؛ لأنه لو جاز لكان معرفة أو مفصولا، واللازم باطل بسبب انتفاء لازمه الذي هو التكرير، فالملزوم مثله. ويمكن أيضا أن يقال: إن الاسم ههنا معرفة حكما؛ لأنه نكرة مخصصة مثل: ما أحد خير منك، فحينئذ يصح قوله: "لأنها إذا كانت لنفي الجنس لا يجوز إلخ" كما لا يخفى.

---

(١) جواب عما يقال: لم لا يجوز أن يكون "لا" في البيت لنفي الجنس؟ (جمال الدين)

(٢) اعلم أنه إذا كان بعد كلمة "لا" معرفة أو مفصولا بينه وبين "لا" وجب الرفع وتكرير "لا"، ولا تعريف ولا فاصل ههنا فلا يجوز الرفع، وإنما لم يقل الشارح مثل ما قلنا؛ لجواز رفع الاثنين في "لا حول ولا قوة" جوابا لسؤال، أعني "لغيره حول وقوة"؟ فظهر أن الرفع يكون لغير التعريف والفصل، فاعلم ذلك. (تاشكندى)

(٣) قال الرضي: يجوز فيما بعدها الرفع مع ترك التكرار، لكنه يشذ. (عبد الغفور)

اعلم أن المراد(١) بالمسند والمسند إليه في هذه التعريفات: ما يكون مسندا أو مسندا إليه بالأصالة لا بالتبعية؛ بقرينة ذكر التوابع فيما بعد، فلا ينتقض بالتوابع.

ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات،(٢) **وقدمها** على المجرورات؛..................

أن المراد إلخ: قيل: لا حاجة إلى هذا البيان؛ لأنه ذكره سابقا في أول المرفوعات في تعريف الفاعل، وأجيب بأنه أراد أن يشير إليه في آخرها أيضا كما أشار إليه أولا. أقول: هذا الكلام أعم من كلامه الأول؛ لأن مراده فيما سبق: إنما يكون في المسند إليه فقط لا مطلقا، بل في المسند إليه للفعل، وههنا يكون كلامه في المسند والمسند إليه أعم من أن يكون المسند إليه للفعل أو لا. فإن قلت: المسند إليه فيما سبق أيضا أعم من أن يكون للفعل أو لا، حيث قال فيما سبق: "وكذا في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات"، قلت: هذا مجمل، وما ذكره ههنا تفصيل بعد الإجمال، وهو جائز.

ولما فرغ إلخ: فإن قيل: ليس الفراغ من المرفوعات سببا للشروع في المنصوبات، فلم يصح هذه الشرطية؟ قلنا: لا نسلم أن يكون هذه الشرطية لزومية، بل يمكن أن تكون اتفاقية، وحينئذ لا إشكال، ولئن سلمنا كونها لزومية، لكن لا نسلم أن يكون لزومها عقليا، لم لا يجوز أن يكون عاديا؟ فإن كان عاديا فلا إشكال أيضا، ولو سلم أن لزومها عقلي فقلنا: لما ارتكب المصنف بأن يبحث عن المنصوبات بعد الفراغ عن مباحث المرفوعات، فلما فرغ عنها لزم الشروع فيها بشرط ارتكابه لذلك.

وقدمها إلخ: أي قدم بحث المنصوبات على المجرورات؛ لكثرة مبحثها من المفاعيل والملحقات بها، وإنما لم يتعرض إلى تقديم المرفوعات عليها؛ لأنه لا يحتاج إلى البيان؛ لأنها عمدة، بخلاف المنصوبات والمجرورات؛ فإنهما فضلة. لا يقال: إنما قدم المنصوبات عليها رعاية للترتيب الذي سبق في قوله: "وأنواعه رفع ونصب وجر"، =

---

(١) وقد ذكر ذلك في تعريف الفاعل، فذكره ههنا لطول العهد المورث للغفلة، وتفاوت قوة الحافظة القابلة للشدة والضعف المورثة للنسيان. الحمد لله على الإنعام والشكر له على الإتمام. (تاشكندي)

(٢) الظاهر أن هذه الشرطية لزومية؛ إذ لا فائدة معتدا بها في الحكم الاتفاقي ههنا، والعلاقة المقتضية للزوم المعتبر عند أرباب العقول منتفية كما لا يخفى، إلا أن يدعي اللزوم العرفي العادي بعد ما علم أن المصنف في صدد ذكر المرفوعات والمنصوبات والمجرورات؛ فإن الفراغ عن أحدها عرفا يستلزم حينئذ شروع المتصدي للبيان في الآخر. (عت)

لكثرتها[1] ولخفة النصب فقال:

--- فحينئذ لا يحتاج إلى علة أخرى للتقديم؛ لأنا نقول: قل الكلام إليه، فنقول: لم قدم المنصوبات على المجرورات في قوله: "وأنواعه رفع ونصب وجر"؟ فالشارح تعرض به ههنا؛ ليكون ذلك وجه تقديم المنصوب عليه في قوله: وأنواعه رفع ونصب وجر.

ولخفة النصب: لا يقال: الخفة إنما تكون في أفراد النصب لا في مبحثه مع أن المقصود ههنا وجه تقديم مبحثها على مبحثها؛ لأنا نقول: نعم، لكن لما يلائم تقديم أفرادها على أفرادها كما مر، فالمناسب حينئذ أن يقدم مبحثها على مبحثها أيضا.

(١) أي كثرة أقسام المنصوبات ومباحثها بالنسبة إلى المجرورات، ولأن أصلها - وهي المفاعيل - مصاحبة مع أصل المرفوعات - وهو الفاعل - حتى يقع موقعه، فناسب ذكرها بعد ذكر المرفوعات. (حق)

المنصوبات

هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات، والمراد بـ"علم المفعولية" علامة كون الاسم مفعولا[١]..

المنصوبات: إيراد المفرد بصيغة الجمع؛ للإشارة إلى تعدد المنصوبات، أي هذا باب المنصوبات، فيكون "المنصوبات" خبر المبتدأ المحذوف على سبيل المجاز بحذف المضاف الذي هو الباب، وإقامة المضاف إليه مقامه، ويحتمل أن يكون "المنصوبات" مبتدأ وما بعدها خبرها، والضمير راجع إلى "المنصوب" لا إلى "المنصوبات"؛ لأن الضمير مفرد مذكر فلا يصح إرجاعه إليها. فإن قلت: لِمَ لم يقل: هي، حتى يرجع إلى المنصوبات؟

قلت: لأن التعريف إنما يكون للماهية لا للأفراد؛ لأنها لو كانت معرفة فلا يخلو إما أن يكون المعرف مجموع الأفراد من حيث المجموع، أو كل واحد منها، أو بعض الأفراد دون البعض، لا سبيل إلى الأول؛ لأن المفعولية كالفاعلية ليست ثابتة لمجموع الأفراد من حيث المجموع؛ لأن مجموعها لم يقع مفعولا في شيء من التراكيب، ولا سبيل إلى الثاني؛ لأنه يلزم أن يكون التعريف أعم من المعرف؛ لأن المعرف لو كان زيد مثلا فهو مبائن لعمرو مثلا، مع أن التعريف يصدق على عمرو وغيره أيضا، ولا سبيل إلى الثالث؛ لأنه يلزم أن لا يكون التعريف مساويا للمعرف حينئذ، وأيضا يلزم الترجيح بلا مرجح؛ لأن نسبة كل واحد من الأفراد مساوية للآخر.

لا يقال: كما لا يجوز التعريف للأفراد كذلك لا يجوز التعريف للفرد أيضا، وعلى تقدير إرجاعه إلى المنصوب يلزم التعريف للفرد؛ لأن المنصوب فرد واحد من المنصوبات؛ لأنا نقول: المنصوب كما يطلق على الفرد يطلق على جنس المنصوب وطبيعته أيضا، فالمراد منه ههنا جنس المنصوب وطبيعته لا فرده. لا يقال: كما يكون للواحد جنس وطبيعة فكذلك للجمع أيضا، فجاز إرجاع الضمير المؤنث إلى جنس الجمع وطبيعته؛ لأنا نقول: حينئذ يلزم أن لا يكون التعريف جامعا؛ لأن فرد الجمع ثلاثة مثلا، فيكون قوله: ما اشتمل على علم المفعولية تعريف للطبيعة الجمعية، فلا يصدق على زيد في "رأيت زيدا"؛ لأنه لا يكون فرد الجمع، بل هو فرد لطبيعة الواحد.

شرحه: من أن الضمير راجع إلى "المنصوب" الذي في ضمن "المنصوبات"، وأن المراد من الاشتمال على علم المفعولية هو أن يكون الاسم موصوفا به لفظا أو تقديرا أو محلا.

---

(١) أي من حيث إنه علامة كون الاسم مفعولا، فلا ينتقض تعريف المنصوب بمثل: "مسلمات ومسلمين" في "مررت بمسلمات ومسلمين"؛ إذ الكسرة والياء في هذه الأمثلة وإن كانت علامة كون الاسم مفعولا، لكن ليست ملابسة بهذه الحيثية في تلك الأمثلة. (عت)

حقيقة أو حكما،[1] **وهي أربع:**[2] الفتحة[3] والكسرة والألف والياء،[4] نحو: رأيت
كما في المفاعيل
زيدا ومسلمات وأباك ومسلمَين ومسلمِين.

فمنه أي من المنصوب،[5] أو مما اشتمل على علم المفعولية[6] المفعول المطلق سمي به؛ لصحة إطلاق...

حقيقة أو حكما: والمفعول الحقيقي كالمفاعيل الخمسة، فالنصب فيها علامة للمفعول الحقيقي، والمفعول الحكمي كالحال والتمييز واسم "إن" وغيرها، فالنصب فيها علامة للمفعول الحكمي.
وهي أربع إلخ: لا يقال: كل واحد من الفتحة والكسرة يكون علامة للمضاف إليه أيضا، فلا يكون علامة المفعول حينئذ، كما في "مررت بمسلمات" و"مررت بأحمد"؛ فإن الفتحة والكسرة فيهما ليست علامة للمفعول، بل للمضاف إليه؛ لأن "مررت" مضاف إلى "أحمد" و"مسلمات" بواسطة حرف الجر لفظا، كما في "مررت بزيد"؛ لأنا نقول: قيد الحيثية معتبر، فالامتياز بينهما بقيد الحيثية، أي المراد بعلم المفعولية هو علامة كون الاسم مفعولا من حيث إنها علامة كون الاسم مفعولا، ففي المثالين المذكورين يكون علامة ذات المفعول بدون وصف المفعولية، فإذا عرفت ذلك فضمير "هي" راجع إلى المطلق لا المقيد، يعني علامة كون الاسم مفعولا لا من حيث إنه مفعول، ويصح إرجاعه إلى المقيد، لكن المراد من الكسرة والفتحة والألف والياء من حيث إنها في المفعول بوصف المفعولية. **أي من إلخ:** والأول باعتبار أنه هو المقصود بالذات، والثاني باعتبار أنه قريب.

---

(١) [كما في الملحقات بالمفاعيل] قد قسم النحاة المنصوب إلى قسمين، قسم: هو أصل في النصب، وهو المفاعيل الخمسة، وقسم: هو محمول عليه من الحال والتمييز والمستثنى وغيره بالتعميم؛ لدخول القسمين في التعريف. (عت)
(٢) هذه الأربعة متصفة بكونها علم المفعولية إذا كانت متلبسة بالحيثية المذكورة. (عت)
(٣) التي لم يعتبر قيامها مقام شيء آخر، فلا يرد طرد التعريف بنحو: "مررت بأحمد". (ج)
(٤) اعتبر قيام كل منها مقام الفتحة، فلا يرد على الطرد نحو: مررت بمسلمات ومسلمين ونحو: جاءني الزيدان. (جمال)
(٥) يعني الضمير راجع إلى "المنصوب" المذكور في ضمن "المنصوبات" موافقا لضمير "هو" في قوله: "هو ما اشتمل"، وهو المناسب باعتبار جعل المقسم موافقا لما جعل معرفا. (عت)
(٦) لتوافق ضمير "اشتمل" الراجع إلى "ما"، وهو المناسب باعتبار قرب المرجع. (عت)

صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء أو في أو مع أو اللام، بخلاف المفاعيل الأربعة الباقية؛ فإنه لا يصح إطلاق صيغة المفعول عليها[1] إلا بعد تقييدها بواحدة منها، فيقال: المفعول به أو فيه أو معه أو له، ....

صيغة المفعول عليه: أي على المفعول اللغوي الذي، بالفارسية: كرده شده؛ لأن "ضربا" في "ضربت ضربا" مفعول للمتكلم، بخلاف المفاعيل الباقية؛ فإنها ليست مفعولا للمتكلم، فلا يصح إطلاق "المفعول" عليها، وإذا عرفت ذلك فلا يرد أنه إذا لم يصح إطلاق صيغة المفعول على المفاعيل الباقية فلم يكن النصب فيها علامة المفعولية؛ لأن عدم إطلاق المفعول اللغوي عليها لا ينافي إطلاق المفعول الاصطلاحي عليها.

قيل: يصح إطلاق صيغة المفعول اللغوي على المفاعيل الباقية أيضا مثل: كرهت كراهتي، وضربته تأديبا؛ لأن الكراهة والتأديب في "كراهتي" و"تأديبا" مفعول للمتكلم، وكذلك قولنا: فعلت الضرب والتأديب. وأجيب بأن إطلاق المفعول اللغوي على أفراد المفعول المطلق لازم، وأما إطلاقه على أفراد المفاعيل الباقية فغير لازم، بل إطلاق المفعول اللغوي على الأربع بالنسبة إلى بعض أفرادها دون البعض، فالفرق بينهما باللزوم وعدمه، فظهر من هذا الجواب وجه إيراد "المطلق" فيه وعدم إيراده في المفاعيل الباقية؛ لأنه يصح إطلاق صيغة المفعول اللغوي على مطلق أفراد المفعول المطلق، ولكن لا يصح إطلاق صيغة المفعول اللغوي على جميع أفراد المفاعيل الباقية، كما في "ضربت زيدا"؛ فإن "زيدا" لا يكون مفعولا لغويا للمتكلم. فإن قلت: صحة إطلاق المفعول على الضرب مثلا باعتبار تعلق الفعل به ووقوعه عليه؛ فإنك تقول: فعلت الضرب، وبهذا الاعتبار هو مفعول به لا مفعول مطلق، قلت: المفعول في اللغة: ما يصح وقوع الفعل عليه، وجميع أفراد المفعول المطلق كذلك حتى "فعلت فعلا"، بخلاف المفاعيل الأربع؛ فإنه ليس في جميعها كذلك، وأما القول أن تعلق الفعل به يستلزم التسلسل فدفعه واضح على أهله، كذا ذكره مولانا عص.

إلا بعد تقييدها إلخ: قيل: لا بد أن يصدق عليها المفعول اللغوي أيضا، وإلا يلزم صدق المقيد بدون المطلق، وهو باطل، لا يقال: الكلام في الإطلاق فلا تسلم بطلان المقيد بدون المطلق؛ لأنا نقول: مبنى جواز عدم صدق المطلق على تقدير جواز صدق المقيد إنما يكون على عرفهم مع أن الكلام في صحة الإطلاق المستفاد من قوله: "فإنه لا يصح إطلاق صيغة إلخ". فالجواب: أنا لا نسلم ذلك، بل اللازم حينئذ هو صدق المقيد بدون المقيد الآخر، وذلك لأن المطلق - وهو بالفارسية: كرده شده - أعم من أن يكون نفسه بأن يكون نفس الشيء مفعولا -

---

(١) أي لا يصح إطلاق صيغة المفعول اللغوي عليها، فلا ينافي إطلاق المفعول العرفي على الخمسة. (عبد الغفور)

وهو أي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل، والمراد بفعل الفاعل إياه قيامه به بحيث يصح إسناده إليه، لا أن يكون مؤثرا فيه موجدا إياه،[1]......................
نفيا أو إثباتا

= أو كان مفعولا في المكان أو في الزمان أو لأجله أو عليه، كما في المفعول به، فجميع ذلك أفراد الطبيعة المذكورة، فالمراد من قوله: "لا يصح إطلاق صيغة المفعول" هو المفعول الذي كان المفعول - يعني كرده شده - نفسه، فهو مقابل للمفاعيل الباقية، فلا يكون صدقها مستلزما لصدق هذا المقابل، ولكن المطلق موجود فيها لا محالة. ويمكن الجواب عنه بوجه آخر بأن "معه" و"له" و"فيه" و"به" في المفاعيل الباقية لا يكون قيدا، حتى يلزم صدق المقيد بدون المطلق، بل هذه الأمور مغيرة في نفس الأمر أي مغيرة للعام، وهو المفعول.

فاعل فعل: والفاعل أعم من أن يكون حقيقة أو حكما؛ ليدخل "ضربا" في "ضرب ضربا" على صيغة المجهول، فإذا قيل: "ضرب زيد ضربا" على صيغة المجهول فيكون "زيد" حينئذ فاعلا حكميا. لا يقال: يأبى عن هذا التعميم قوله: "قيامه به"؛ لأن في المفعول ما لم يسم فاعله يكون الوقوع لا القيام؛ لأنا نقول: المقصود هو قيام المفعول المطلق بالفاعل، ومفعول ما لم يسم فاعله عليه وقوع الفعل لا وقوع المفعول المطلق، فلا منافاة بينهما حينئذ. لا يقال: قيامه به يستلزم قيام الفعل به فيما نحن فيه، فيلزم ما مر من الإباء المذكور؛ لأنا نقول: إن اللزوم غير معتبر. ثم اعلم أن تعميم الفاعل عن الحقيقي والحكمي مذهب مجد المحشي مولانا عبد قدس سره، وقال مولانا عص: لا يحتاج إلى هذا التعميم؛ لإدخال "ضربا" في قولنا: "ضرب زيد ضربا" على صيغة المجهول؛ لأنه لما قال الشارح: والمراد بفعل الفاعل إياه قيامه به بحيث يصح إسناده إليه لا أن يكون مؤثرا فيه موجدا إياه، لا يرد "ضربا" في "ضرب زيد ضربا" على صيغة المجهول؛ لأن زيدا في المثال المذكور يصير مضروبا، فلا يكون زيد موجدا للمضروبية، بل يصح إسناد المضروبية إليه، فحينئذ لا يحتاج إلى التعميم المذكور.

أقول: يجب تعميم الفاعل عن الحقيقي والحكمي؛ لإدخال "ضربا" في "ضرب زيد ضربا" على صيغة المجهول، حتى يقال: يصح إسناد الفعل إلى الفاعل؛ لأن بدون التعميم كيف يصح أن يقال: أسند الفعل إلى الفاعل، لكن يحتاج لإدخال "ضربا" في "ضرب زيد ضربا" إلى شيئين، أحدهما: التعميم المذكور، وثانيهما: جعل الفعل بمعنى القيام المذكور لا بمعنى الإيجاد، أما قوله: "مات زيد موتا" وأمثاله إنما يحتاج إلى الثاني فقط كما لا يخفى على المتأمل. **يصح إسناده إلخ**: أي على تقدير أن يكون الإسناد بطريق الإثبات، أو المراد أن الإسناد أعم من أن يكون بطريق النفي أو الإثبات، فلا يرد الإشكال على قولنا: ما ضربت ضربا شديدا.

(١) كما ذهب إليه بعضهم، فيشكل عليه دخول الأمثلة الآتية. (عبد الغفور)

فلا يرد[1] **عليه مثل: مات موتا، وجسم جسامة،**[2] **وشرف شرفا،**[3] **وإنما زيد لفظ الاسم؛ لأن ما فعله الفاعل هو المعنى،**[4] **والمفعول المطلق من أقسام اللفظ، ويدخل فيه المصادر كلها،** ....

على التعريف

فلا يرد إلخ: وكذلك لا يرد مثل: قال زيد قولا.
وإنما زيد لفظ إلخ: وهو المسمى بالدال؛ ليكون الكلام على سبيل الحقيقة، وإلا لا يحتاج إليه؛ لأنهم يطلقون صفات المدلولات المطابقية على الدال تجوزا، وبالعكس أيضا، فيطلقون على لفظ الضرب في "ضربت ضربا" أثر فاعل الفعل تجوزا، كما يقولون ذلك في المفاعيل الباقية؛ لعدم زيادة لفظ الاسم فيها، واكتفاء المفاعيل الباقية على المفعول المطلق في زيادة لفظ الاسم لا ينافي ذلك، وقال بعض الشارحين: وإنما قدر "الاسم" ههنا دون المفاعيل الباقية؛ لأنا نحتاج إلى تقديره ههنا دون المفاعيل الباقية؛ لأنه لو لم يقدر ههنا، فيصدق التعريف على "ضرب" الثاني في قولنا: ضرب ضرب زيد؛ فإن "ضرب" الثاني يصدق عليه أنه ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه؛ لأن ما فعله الفاعل هو الحدث، والفعل يشتمله، ولكنه ليس باسم فيخرج به، ورد ذلك بأنه حينئذ يشكل على "ضارب" الثاني في قولنا: زيد ضارب ضارب مع أنه اسم.
لا يقال: المراد بـ"ضرب" الثاني إما لفظه أو مدلوله الذي هو الضرب، وأيا ما كان لا حاجة إلى لفظ "الاسم"، أما إذا كان المراد به لفظه فلأنه لم يفعله فاعل الفعل المذكور؛ لأن فعل الفاعل هو الضرب لا ضرب، وأما إذا كان المراد منه مدلوله الذي هو الضرب؛ فلأنه مفعول مطلق، فلا يصح الاعتراض عليه؛ لأنا نقول: المراد هو الثاني، ولا نسلم أنه مفعول مطلق، وإنما يكون كذلك لو عبر عنه بلفظ الاسم، وأما إذا عبر عنه بالفعل فلا يكون مفعولا مطلقا. **ويدخل فيه المصادر إلخ:** أي سواء كان فعله مذكورا أو لا، فقوله: "مذكور" يخرج ما ليس فعله مذكورا، ثم المراد بالمذكور أعم من أن يكون لفظا أو تقديرا، فيدخل فيه مثل: سقيا ورعيا.

---

(١) فإن كل واحد من الموت والجسامة والشرف هو المفعول القائم بالفاعل، لا تأثير للفاعل فيه، إنما المؤثر فيها هو الله تعالى، أما في غير الموت فظاهر، وأما في الموت فعلى قول من يقول: إنه وجودي، قال الله تعالى: ﴿خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ﴾ (الملك: ٢) وأما على قول من يقول: إنه عدمي، فلا مؤثر فيه أصلا، وخلق الموت والحياة بمعنى قدر الموت والحياة. (عل)
(٢) بالفارسية: بزرگ شد بزرگ شدنى، يعنى قوى ہيكل شد قوى ہيكل شدنى. (أبو البقاء)
(٣) بالفارسية: بزرگ شد بزرگ شدنى، يعنى بلند مرتبه شد بلند مرتبه شدنى. (بقا)
(٤) والمراد من هذا المعنى هو الحاصل بالمصدر الذي هو أثر مرتب على الحدث والتأثير، لا التأثير نفسه؛ إذ المفعول المطلق هو الأثر، والمصدر يطلق على كل منهما، صرح به السيد الشريف - قدس سره - في حواشي "المتوسط". (جمال)

مذكور صفة للفعل، وهو أعم من أن يكون مذكورا حقيقة كما إذا كان مذكورا بعينه، نحو: ضربته ضربا، أو حكما كما إذا كان مقدرا، نحو: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾[١] أو اسما[٢] فيه معنى الفعل، نحو: ضارب ضربا، وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما، نحو: الضرب واقع على زيد، بمعناه صفة ثانية للفعل، وليس المراد به أن الفعل[٣] كائن بمعنى ذلك الاسم؛ فإن معنى الاسم جزء معناه، بل المراد أن معنى الفعل مشتمل[٤] عليه **اشتمال الكل على الجزء**، ....

(فإنه مذكور حقيقة — قوله تعالى — اسم)

فضرب الرقاب: أي فاضربوا ضرب الرقاب؛ فإنه كلام من كلام الله تعالى وقع في حق الكفار.

أو اسما فيه إلخ: عطف على قوله: "مذكورا"، يعني أن الفعل المذكور يشتمل المصدر الملفوظ والمقدر والاسم؛ لأن المراد أعم من الفعل وشبهه كما هو الشائع، كذا ذكره مولانا عص، وإذا كان قوله: "أو اسما فيه معنى الفعل" معطوفا على "مذكورا" في قوله: وهو أعم من أن يكون مذكورا حقيقة، يكون معناه: أو اسما فيه معنى الفعل حقيقة كما إذا كان مذكورا بعينه أو حكما كما إذا كان مقدرا.

اشتمال الكل إلخ: فمعنى قوله: "بمعناه" أن معناه التضمني بمعناه المطابقي، لا أن معناه المطابقي بمعناه، ويلائم به تفسير الشارح، ويحتمل عبارة المصنف تفسيره فلا خدشة؛ فإنهم جعلوا فساد التعريف قرينة، وبداهة فساده أولى أن يكون قرينة عليه، فلا يرد أن حمل الألفاظ في التعريف على ظاهره واجب. قيل: هذا التعريف لا يصدق =

---

(١) بالفارسية: بزنيد شايان زدن گردنها يعني گردن زنيد شايان. (بقا)

(٢) [عطف على "مقدرا"؛ فإن الفعل هناك مذكور في ضمن الاسم، فيكون مذكورا حكما. (علوي)] الظاهر أنه عطف على قوله: "مقدرا"، فيكون الاسم الذي فيه معنى الفعل قسما من الذكر الحكمي للفعل، وقيل: عطف على قوله: "مذكورا حقيقة" يعني أن الفعل المذكور يشمل الفعل الملفوظ أو المقدر والاسم، هو خلاف الظاهر، وفيه ترك العطف من القريب إلى البعيد بلا ضرورة. (جمال)

(٣) لاشتمال الملزوم على اللازم أو غيره.

(٤) لم يرد اشتمال مفهوم الفعل على مفهوم الاسم، وإلا لخرج مثل: جلست جلسة، بل أراد أنه ذكر الاسم من حيث إنه بيان للجزء ومتحد معه. (عبد الغفور)

فخرج به مثل "تأديبا" في قولك: ضربته تأديبا؛ فإنه وإن كان مما فعله فاعل فعل متصلة مذكور، ....

= على المفعول المطلق النوعي والعددي؛ لأن معناهما زائد على معنى الفعل، فلا يكون معنى الفعل مشتملا عليه، وأجيب بأن المراد من "اشتمال الفعل معناه" أعم من أن يشتمل معناه المطابقي أو التضمني فهو مشتمل لمعناه التضمني. قيل: هذا التعريف لا يصدق على "أنواعا" في قولنا: ضربت أنواعا، وأجيب بأن معناه ليس أن معنى الفعل مشتمل على مفهوم المفعول المطلق، بل المراد: أن معناه مشتمل على أفراده، فلا إشكال حينئذ؛ لأن أفراد الأنواع في قولنا: ضربت أنواعا، هي أفراد الضرب، ويشتمل معنى الفعل أفراده، وبهذا الجواب اندفع الاعتراض الوارد على المفعول المطلق النوعي والعددي أيضا؛ لأن أفراد المفعول المطلق النوعي والعددي هي أفراد الجلوس، ومعنى الفعل يشتمل أفراده.

قيل: هذا التعريف لا يصدق على المفعول المطلق الذي يكون في عامله معنى الفعل مثل: ضربي ضربا؛ فإن معنى الفعل ليس مشتملا على معناه، بل عينه، فالأولى أن يعمم عن الحقيقي والحكمي. وأورد هذه المناقشة مولانا عص بكلام لا يناسب الشارح الفصيح المدقق حيث قال: غفل الشارح عما ذكر أن الفعل أعم من الاسم الذي فيه معنى الفعل؛ فإنه قد يكون معنى الفعل عين المفعول المطلق، ولا يكون مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء إذا كان مصدرا. والجواب عنه بأن المصدر في قوة "أن" مع الفعل، فيكون قولنا: "ضربي" بمعنى أن أضرب. لا يقال: إذا كان المصدر في قوة "أن" مع الفعل فيكون الذي هو مفعول مطلق أيضا في قوة "أن" مع الفعل، فحينئذ لا يكون معنى الفعل مشتملا على معناه؛ لأنا نقول: ليس مطلق المصدر في قوة "أن" مع الفعل، بل المصدر العامل في قوة "أن" مع الفعل. إن قلت: هذا التعريف لا يصدق على "نباتا" في قولنا: أنبت الله نباتا؛ لأن "أنبت" لا يشتمل معنى النبات، بل يشتمل معنى الإنبات الذي هو المصدر المتعدي. قلت: المراد أن معنى الفعل مشتمل على نفس المفعول المطلق أو على ملزومه؛ فإن الإنبات ملزوم النبات.

قيل: هذا التعريف لا يصدق على "صوت حمار" في قولنا: مررت به فإذا له صوت صوت حمار؛ لأن معنى الفعل - وهو صوت زيد - لا يشتمل صوت الحمار، والجواب: أنه من قبيل تسمية المشبه به باسم المشبه، أي يصوت صوتا كصوت حمار، فالمفعول المطلق هو الصوت المشبه لا المشبه به، فحينئذ لا يرد الإشكال على قولنا: "ضربته ضرب الأمير" أيضا؛ لأن معناه: ضربته ضربا كضرب الأمير، وكذا لا ينتقض التعريف على "سوطا" في قولنا: ضربته سوطا؛ لأنه أيضا مفعول مطلق مجازي من قبيل تسمية لازم الشيء باسم ذلك الشيء، أو نقول: المصدر حقيقة هو المحذوف لا المذكور، وإطلاق المصدر عليه؛ لنيابته عن المحذوف، أي ضربته ضرب سوط، أي ضربته ضربا كضرب سوط.

لكنه ليس مما يشتمل[1] عليه معنى الفعل، وكذلك خرج به[2] مثل: "كراهتي" في نحو: كرهت كراهتي؛ فإن للكراهة اعتبارين، ....

ليس مما يشتمل إلخ: قال مولانا عص: إن معنى الفعل يشتمل معناه؛ لأن التأديب هو عين الضرب وبالعكس. وقال مولانا عبد كلاما يندفع به كلام مولانا المذكور، وهو أن الضرب وإن كان هو التأديب بحسب الحقيقة، لكن لم يذكر التأديب من حيث إنه هو الضرب، بل ذكر من حيث إنه علة له، والحاصل أن التأديب وإن كان عين الضرب بحسب التحقق الخارجي إلا أن مفهوم الفعل لا يكون مشتملا على معنى "تأديبا"؛ لأن معنى الضرب غير معنى التأديب وإن كانا متحدين في الخارج، فإذا قلنا: الإنسان ناطق، فمفهوم "الإنسان" غير مفهوم "الناطق" مع كونهما متحدين في الخارج. لا يقال: قد قالوا: إن الضرب سبب التأديب فكيف يصح ما ذكره مولانا عبد من أنه لم يذكر التأديب من حيث إنه هو الضرب، بل ذكر من حيث إنه علة له؛ لأنا نقول: الضرب سبب له في الخارج، والتأديب سبب له بمعنى أنه علة غائية له، كذا قالوا، فلا منافاة.
ويمكن أن يقال في دفع الشبهة المذكورة: إن المراد من التأديب في قولنا: "ضربته تأديبا" هو التأدب من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللازم، فلا يكون التأدب عين الضرب؛ لأنه صفة المضروب، بخلاف التأديب، لا يقال: فيلزم حينئذ أن يكون المفعول له هو "تأدبا" لا تأديبا، مع أنه لا يصح أن يقال: ضربته تأدبا؛ لعدم شرط حذف اللام من المفعول له حينئذ؛ لأن فاعل الفعل هو المتكلم، وفاعل التأدب هو المضروب؛ لأنا نقول: وإن لم يصح أن يقال: ضربته تأدبا، ولكن يصح أن يقال: ضربته للتأدب، نعم، حذف اللام يجوز منه إذا أقيم الملزوم مقام اللازم بأن يقال: ضربته تأديبا؛ لوجود شرط حذف اللام حينئذ.
خرج به إلخ: أي بقوله: "بمعناه" لا بقيد زائد، وهو أن يكون المفعول المطلق بيانا للفعل، كما أخرجه بعض الشارحين به. **للكراهة اعتبارين:** أي للكراهة التي في "كراهتي" اعتبارين، لا "لكراهتي" اعتبارين، فواحد من الاعتبارين: كون الكراهة بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور، واشتق منها فعل أسند ذلك الفعل إلى الفاعل، فيكون الفعل مشتقا والكراهة مشتقا منه، والاعتبار الآخر كون الكراهة بحيث وقع عليها فعل الكراهة، -

(١) أي ليس مما يقصد اشتمال معنى الفعل عليه ويعتبر، وليس المراد أنه لا يشتمل عليه معنى الفعل أصلا، يدل على ذلك قول الشارح - قدس سره - في بحث المفعول له: زمان الضرب والتأديب واحد؛ إذ لا مغايرة بينهما إلا بالاعتبار. (جمال)

(٢) فيه رد على الشيخ الرضي حيث قال: يبطل هذا الحد بنحو: كرهت كراهتي وأحببت حبي وأبغضت بغضي؛ بناء على أن المنصوبات مفعول بها، وربما يدفع ذلك بأن المراد اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بحسب ذلك الفعل المذكور. (عت)

أحدهما: كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور، واشتق منها فعل أسند إليه، ولا شك أن معنى الفعل مشتمل عليها حينئذ.

وثانيهما: كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة، **فإذا ذكرت** بعد الفعل بالاعتبار الأول كما في قولك: كرهت كراهة، فهو مفعول مطلق، وإذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك: كرهت كراهتي، **فهو مفعول به** لا مفعول مطلق؛ إذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار، ....

التذكير باعتبار الخبر

= فمعناه على الاعتبار الأول بالفارسية: مكروه شمردم من مكروه شمردني، وعلى الاعتبار الثاني: مكروه شمردم من مكروه شمردني را. فإذا عرفت هذا التفصيل فلا يرد أن كلام الشارح من قوله: "فإذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الأول" يدل على أن في "كرهت كراهتي" اعتبارين لا في "كرهت كراهة" مع أن قوله: فإن للكراهة اعتبارين إلخ يدل على أن في "كرهت كراهة" اعتبارين.

فإذا ذكرت: أي "كراهتي" بعد الفعل بالاعتبار الأول أي بملاحظة المعنى الأول في "كراهتي" كما يكون اعتبار المعنى الأول في "كرهت كراهة" على سبيل الحقيقة؛ لأن الكراهة بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل أسند إليه، فيكون الفعل مشتقا حينئذ والكراهة مشتقا منه، فيكون "كراهتي" مفعولا مطلقا حينئذ، فمعناه بالفارسية: مكروه شمردم من مكروه شمردن خود يعني مكروه شمردن خود مكروه شمردم نه مكروه شمردن ديگرى، فيكون مفعولا مطلقا لاتحاد الكراهتين ذاتا. فإذا عرفت هذا مع ما ذكرنا في الحاشية السابقة، فلا يرد أنه إذا اشتق منها فعل، فلا بد أن يكون الفعل مشتقا و"كراهتي" مشتقا منه مع أنه ليس كذلك، بل المشتق منه هو الكراهة، وأيضا لا يرد أنه لا بد أن يقول: كما في قولك: كرهت كراهتي" موضع قوله: "كما في كرهت كراهة". ثم اعلم أن تذكير الضمير في قوله: "فهو" في الموضعين يشعر بأن يقرأ "فإذا ذكرت" بفعل الخطاب في الموضعين، ولكن لو قرئ "ذكرت" بصيغة المؤنث لكان له وجه، فلا ينافي الضمير المذكر، كما لا يخفى على المتأمل.

فهو مفعول به: فمعناه بالفارسية: مكروه شمردم من مكروه شمردن خود را، فيكون مفعولا به؛ لتغاير الكراهتين حينئذ بالذات، ويمكن دفع النقض بعبارة أخرى بأن يقال: المراد ما فعله فاعل فعل باعتبار أن يكون أثرا لذلك الفعل، ولا شك أن "كراهتي" ليس أثر الكراهة المذكورة، بل هو أثر الفعل الآخر وقع عليه، وإن قصد بـــ"كراهتي" ما يكون أثرا لهذا الفعل كان مفعولا مطلقا، ويظهر الفرق لك بين قولنا: كراهت داشتم كراهت داشتن خود را، وقولنا: كراهت داشتم كراهت داشتن خود فاعلم هذا المحل فإنه دقيق؛ فإنه خفي على موالي هذا الزمان.

بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به، فخرج بهذا الاعتبار عن الحد، وانطبق الحد[١] على المحدود جامعا ومانعا.[٢]

وقد يكون المفعول المطلق للتأكيد[٣] إن لم يكن[٤] في مفهومه زيادة على ما يفهم[٥] .... من نوع أو عدد

بهذا الاعتبار: أي باعتبار كونه مفعولا به. **وانطبق إلخ**: وقوله: "جامعا ومانعا" إشارة إلى أن النقض على "كراهتي" في "كرهت كراهتي" وارد جمعا ومنعا، كما لا يخفى.

للتأكيد: أي لتأكيد ما هو المسند حقيقة، كقولك: ضربت ضربا؛ فإنه لتأكيد "الضرب" المدلول عليه بـ"ضربت"، لا لتأكيد الزمان والإسناد، أيضا فلو قيل: إنه لتأكيد الفعل، فهو مسامحة؛ لأن المتبادر من الفعل هو المجموع لا الحدث فقط، فعلى هذا قوله: "على ما يفهم من الفعل" بمعنى: على الحدث الذي يفهم من الفعل، فلا يرد أن كلامه يشعر بأن كل ما يفهم من الفعل يفهم من المصدر مع أنه ليس كذلك.

قال مولانا عص: قوله: "للتأكيد إن لم يكن في مفهومه إلخ" أي لتأكيد العامل باعتبار تمام معناه إذا كان مصدرا، أو بعضه إذا كان غيره مثل: ضربت ضربا، ويلزم مما ذكره أن يكون مثل: "ضربت ضربا في الزمان الماضي" مفعولا مطلقا للتأكيد. ثم اعلم أن التأكيد إنما يكون لأمرين: إما لدفع توهم السهو أو التجوز؛ فإنه إذا قيل: "ضربته" يتوهم أن الضربية من المتكلم على سبيل السهو، ثم إذا قيل: "ضربا" لم يتوهم ذلك، وأيضا جاز أن يكون القول بـ"ضربته" على سبيل التجوز بأن المتكلم لم يضربه، ولكن أمره بالضرب، فقال: ضربته بمجرد الأمر بالضرب تجوزا، ثم إذا قيل: "ضربا" لا يتوهم ذلك.

(١) لأن "كراهتي" في ذلك المثال لو خرج مطلقا لم يكن الحد جامعا، ولو دخل مطلقا لم يكن مانعا.

(٢) لخروج "تأديبا" و"كراهتي" بالاعتبار الثاني، ودخوله بالاعتبار الأول. (عل)

(٣) أي لتأكيد الفعل، قال الشيخ: وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون، لكنهم سموه تأكيد الفعل توسعا، فقولك: "ضربت" بمعنى أحدثت ضربا، فلما ذكرت بعده "ضربا" صار بمعنى قولك: أحدثت ضربا ضربا، فظهر أنه تأكيد للمصدر المضمون وحده، لا الإسناد والزمان اللذين يتضمنهما الفعل. (جمال)

(٤) المصدر المعرف بلام الجنس إن كان للتأكيد وجب تخصيص الزيادة بما يفيد التنوع والتعدد، وإن كان للنوع وجب أن يقال بدل قوله: "على بعض أنواعه": على الزيادة غير العدد. (عبد الغفور)

(٥) إما من نفس المصدر أو بانضمام أمر.

من الفعل، والنوع **إن دل على بعض أنواعه**، والعدد **إن دل على عدده**،[1] مثل: جلست جلوسا للتأكيد، وجلسة بكسر الجيم للنوع، وجلسة بفتحها للعدد.

فالأول أي الذي للتأكيد لا يثنى ولا يجمع؛ لأنه **دال على** الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد، والتثنية والجمع يستلزمان التعدد، فلا يقال: جلست جلوسين أو جلوسات، **إلا إذا قصد**[2] **به** النوع أو العدد،[3] بخلاف أخويه اللذين هما للنوع والعدد، نحو: جلست جلستين وجلسات، بكسر الجيم أو فتحها.

بعض أنواعه: أي أنواع الفعل أو على جميع أنواعه، فالمقصود ليس بحصر، لكنه ذكر أقل مرتبة النوع؛ لأنه لا بد في وجود المفعول المطلق النوعي وجود بعض النوع، كما لا بد في تحقق التنازع من وجود الفعلين، فاندفع ما قيل: إنه يخرج المفعول المطلق الذي يدل على جميع الأنواع، كما في قولنا: ضربت زيدا بجميع أنواع الضرب أو ضربت كل أنواع الضرب أو ضربت كل الضرب، ويجاب أيضا بأن المراد هو الدلالة على بعض أنواعه، فإذا دل على بعض أنواعه فيدل على جميع أنواعه أيضا، فلا يخرج المفعول المطلق الذي دل على جميع أنواعه، واعلم أن الدلالة على نوع الحدث قد يكون بذاته، كما في "جلست جلسة"، وقد يكون صفة مثل: ضربت ضربا شديدا.

إن دل على عدده: أي وحدته أو كثرته، سواء كان العدد مفهوما من المصدر، نحو: ضربته ضربين، أو من صفة، نحو: ضربته ضربا كثيرا. **دال على إلخ:** أي هو دال على الماهية المطلقة أي على الماهية المطلقة المعراة عن الدلالة على التعدد، وإلا لكان في مفهومه زيادة على مفهوم الفعل، بخلاف التثنية والجمع؛ فإنهما يدلان على الماهية المقيدة بالتعدد، وإنما تعرض بالدلالة و لم يقل: لأنه دال على الماهية المعراة عن التعدد كما هو الظاهر؛ إشارة إلى نفي الإشعار عنه على التعدد فضلا عن أن يكون التعدد مدلوله، كما في التثنية والجمع.

إلا إذا قصد به إلخ: وليس هذا استثناء من قوله: "فالأول لا يثنى ولا يجمع"؛ لأنه إذا قصد به النوع والعدد لا يكون حينئذ للتأكيد، فهو استثناء من قوله: "فلا يقال: جلست جلوسين أو جلوسات".

---

(١) سواء دلت الصيغة بنفسها على العدد، أو بضم أمر.

(٢) فذلك المثال حينئذ يكون من القسم الثاني أو الثالث، فصح أن يثنى ويجمع.

(٣) لا يكفي في قصد تعدد المصدر تجدد الأمثال من غير تخلل ما يقابله، فلو قام زيد دائما و لم يجلس في تلك الأوقات كان ذلك قياما واحدا. (عبد الغفور)

وقد يكون[١] المفعول المطلق بغير لفظه **أي مغايرا** للفظ فعله، **إما بحسب المادة** مثل: قعدت[٢] جلوسا، وإما بحسب الباب، نحو: أنبته الله نباتا،[٣] وسيبويه يقدر له[٤] عاملا من بابه،[٥] لا بحسب المادة **أي قعدت وجلست** جلوسا، وأنبته الله فنبت نباتا.

وقد يكون إلخ: ولقائل أن يقول: لا احتياج إلى ذكره بعد ما قال: "بمعناه" في تعريفه؛ لأنه إذا كان بمعناه فهو مفعول مطلق، سواء كان موافقا للفظ فعله أو مغايرا له، والجواب بأنه إنما أورده؛ ليعلم أن المفعول المطلق الذي هو موافق للفظ فعله فهو كثير عما هو مغاير للفظ فعله؛ لأن كلمة "قد" للتقليل، ويمكن الجواب أيضا بأن إيراده لرد مذهب سيبويه؛ لأنه ليس بقائل بالتغاير المذكور، كما ذكره بقوله: "وسيبويه يقدر".
أي مغايرا: وإنما فسر الغير بالمغاير؛ لأن قوله: "بغير لفظه" يحتمل أن يكون بمعنى بدون لفظه؛ لأن "الغير" جاء بهذا المعنى، ولا يجوز أن يراد هذا المعنى منه؛ لذكر المذكور في التعريف. **إما بحسب المادة:** أي إما مغايرا بحسب المادة ومتحدا بحسب الباب، لا يقال: لا يكون "قعدت جلوسا" متحدا بحسب الباب؛ لأن "قعدت" من مضموم العين و"جلس" من مكسور العين؛ لأنا نقول: المعتبر في الاتحاد بحسب الباب أن يكون كلاهما من الثلاثي المجرد؛ لأن أبواب الثلاثيات المجردة كلها يكون بابا واحدا، على أن المقصود هو الاتحاد في الماضي، وإن كان الاختلاف في المضارع، ومعنى المغايرة بحسب الباب: أن يكون أحدهما من المجرد والآخر من المزيد، كما في "أنبته الله نباتا"، أو نقول: المراد هو المغايرة بحسب الباب، سواء كان مغايرا بحسب المادة أم لا، كما في مقابله، وهو "أنبته الله نباتا".
قيل: كلام الشارح يشعر بأن معنى القعود عين معنى الجلوس في "قعدت جلوسا" مع أن القعود هو أن يكون من القيام والجلوس هو أن يكون من النوم، فبينهما فرق معنى، والجواب: أن هذا مبني على مذهب من لم يفرق بينهما. **أي قعدت وجلست:** فإن أحدهما تأكيد للآخر، فلا يرد أن إيراد أحدهما مستدرك؛ فإن كليهما بمعنى واحد، بخلاف "أنبت الله فنبت نباتا"؛ لعدم صحة المعنى بلا تقدير "نبت" كما لا يخفى.

---

(١) "قد" ههنا للتقليل بالإضافة إلى ما كان بلفظه. (عبد الغفور)
(٢) قد يفرق بين القعود والجلوس بأن القعود للقائم والجلوس للنائم. (عبد الغفور)
(٣) فإنه مصدر "نبت"، فجعل منصوبا بـ"أنبت" إما لأنه في ضمنه؛ لأن معنى "أنبت" جعله ذا نبات نبت وأنه مطاوع له، أو لأنه جعل بمعنى الإنبات، وفيه تأمل، وقيل: إنه بمعنى التنبيت كالسلام بمعنى التسليم، وقيل: إنه ليس من هذا الباب؛ لأنه مغير إنبات. (عبد الغفور)
(٤) أي لمصدر يغاير لفظ فعله بحسب المادة أو الباب. (جمال)
(٥) وفيه أن الأصل عدم التقدير، وأن التقدير لا يجري في مثل قوله تعالى: ﴿لَنْ يَضُرُّوا اللهَ شَيْئًا﴾ (آل عمران: ١٧٦) أي نصرا قليلا. (عبد الغفور)

وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق؛ **لقيام قرينة** جوازا، كقولك لمن قدم من سفره: خير مقدم[١] أي قدمت قدوما خير مقدم، فخير اسم تفضيل، **و مصدريته باعتبار الموصوف** أو المضاف إليه؛ **لأن اسم التفضيل** له حكم ما أضيف إليه.

ووجوبا أي حذفا واجبا **سماعا** أي سماعيا موقوفا على السماع[٢] لا قاعدة له يعرف بها، نحو: سقيا أي سقاك الله سقيا، ورعيا أي رعاك الله رعيا، وخيبة أي خاب خيبة **من خاب الرجل خيبة** إذا لم ينل ما طلب، وجدعا أي جدع جدعا، ....

حذفا جائزا — هذه كلها دعاء — ناامید شد — نه یافت — دعا عليه بالذل — جدعك الله جدعا

لقيام قرينة: وقد مر ما فيه من أن اللام للوقت لا للأجل، والقرينة ههنا هي خير مقدم لمن قدم من سفره.
ومصدريته باعتبار الموصوف إلخ: وهو "قدوما"؛ لأن الصفة والموصوف شيء واحد حقيقة، ولكن أقيم الصفة مقامه، وتسميتها بالمفعول المطلق مجازا. لا يقال: كلام الشارح يشعر بأن المفعول المطلق لم يكن إلا المصدر مع أنه ليس كذلك، كما إذا قيل: ضربت أنواعا وأنواع الضرب؛ لأنا نقول: المفعول المطلق ههنا في الحقيقة هو أفراد الأنواع لا مفهوماتها، وأفرادها هي أفراد الضرب، وهي مصادر. لا يقال: إن الموصوف لا يكون إلا ذاتا مع أن قوله: "قدوما" وصف، فلا يصح أن يكون موصوفا؛ لأنا نقول: الصفة بمعنى الصفة النحوي جاز أن يكون موصوفها صفة، بخلاف الصفة بمعنى القائم بشيء.
اسم التفضيل إلخ: لأن اسم التفضيل إذا أضيف إلى شيء فهو حينئذ بعض من المضاف إليه ومن أفراده، لا يقال: الأظهر أن يقال: لأن اسم التفضيل له حكم الموصوف أو ما أضيف إليه؛ ليتم التعريف؛ لأنا نقول: لما كان بين الصفة والموصوف اتحاد بالذات استغني عن التصريح بالجزء الأول، وكان المدعى هو الجزء الثاني؛ فلذا أورده فقط. **سماعا:** صفة بعد صفة، حذف ياء النسبة وحذفها كثير بينهم.
من خاب الرجل خيبة: أي هي من هذا الوادي، لا بمعنى أن "خيبة" مشتقة من "خاب" حتى يكون كلامه على مذهب الكوفيين، وبما ذكرنا لا يرد ما ذكره الفاضل السم من أن قوله: "من خاب الرجل خيبة إذا لم ينل ما طلب" يدل على أن "خاب خيبة" بإثبات الفعل كان مستعملا في كلامهم، وحذف الفعل وجوبا سماعا ينافي ذلك، وذلك أي عدم الورود؛ لأن العرب يقول: "خيبة" بمعنى "خاب خيبة" بدون استعمال الفعل، إلا أن المراد: أن خيبة من وادي "خاب الرجل خيبة"، ثم قوله: "خاب خيبة" وقوله: "جدع جدعا" كلاهما دعاء الشر.

(١) هذا إما خبر أو دعاء.

(٢) يعني أن العلم بوجوب حذفه ليس إلا من طريق السماع، بخلاف الحذف القياسي؛ فإن العلم به يحصل بطريق الاستدلال. (عبد الغفور)

والجدع: **قطع** الأنف والأذن والشفة واليد، وحمدا أي حمدت حمدا، وشكرا أي شكرت شكرا، وعجبا أي عجبت عجبا؛ فإنه **لم يوجد** في كلامهم استعمال الأفعال العاملة في هذه المصادر، وهذا معنى وجوب الحذف سماعا. قيل عليه:[١] قد قالوا: حمدت الله حمدا، وشكرته شكرا، وعجبت عجبا، فأجاب بعضهم بأن ذلك[٢] ليس من كلام الفصحاء،[٣] وبعضهم بأن وجوب الحذف إنما هو في **ما استعمل باللام**، نحو: حمدا له، وشكرا له، وعجبا له.

وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا **قياسا** أي حذفا قياسيا يعلم له[٤] ضابط كلي يحذف معه الفعل لزوما **في مواضع متعددة**.

والجدع قطع إلخ: والجدع: بالدال المهملة قطع واحد من المذكورات، فلو كان بدل الواو لفظة "أو" كما في بعض الشروح لكان أظهر. **لم يوجد إلخ**: وهو سلب كلي، وفي الحذف القياسي يكون رفع الإيجاب الكلي لا السلب الكلي، ولو سلم فنقول: الحذف في القياسي بسبب ضابطة كلية فالفرق بين، فلا يرد حينئذ ما ذكره مولانا عص وتبعه الفاضل السمرقندي من أن في حذف القياسي أيضا لم يوجد في كلامهم استعمال الأفعال العاملة في المصدر، فيلزم أن يكون هذا من قبيل وجوب الحذف سماعا، ثم أجاب بأن المراد أنه لم يوجد في كلامهم استعمال الأفعال العاملة في هذه المصادر، ولم يوجد قاعدة أيضا يعرف منها الحذف، لكنه تركه اكتفاء بما سبق في تفسير قوله: "سماعا".

ما استعمل باللام: وأمثلة المصنف أيضا مستعملة باللام، ولكن ترك اللام للاختصار، فلا خدشة حينئذ في كلامه، وظهر به أيضا ضعف ما ذكره الفاضل السم من أن الجواب الثاني يقتضي أن يقال في المثال: حمدا له وشكرا له وعجبا له، فالجواب الثاني لا يوافق بالمثال. **قياسا**: حذف ياء النسبة منه، فهو صفة بعد صفة، ويحتمل أن يكون مفعولا مطلقا بحذف فعله أي يقاس قياسيا. **في مواضع متعددة**: وإيراد "متعددة" بعد "المواضع" إشارة إلى كثرة هذه المواضع، لكن المصنف أورد ما هو المشهور.

---

(١) يعني أن هذه المصادر الثلاثة ليست مما وجب حذف عامله سماعا كما ذكره المصنف؛ فإنهم قد قالوا: حمدت الله حمدا إلى آخره، يذكر الأفعال العاملة فيها. (عصمت)

(٢) أي ذكر عوامل هذه المصادر. (ج)

(٣) بل من كلام المولدين، وكلامنا في كلام العرب لا في كلام المولدين. (جمال)

(٤) تفسير للقياس؛ لأن هذا معنى القياس في اللغة، كما في شرح المصنف. (علوي)

منهـا[1] أي مـن هذه المـواضع مـوضع ما وقع أي مفعول مطلق وقع مثبتا أريد إثباته لا نفيه؛ فإنه لو أريد نفيه، نحو: ما زيد يسير سيرا، لا يجب[2] حذفه بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه، ....

لا يجوز

أي من هذه المواضع إلخ: وأراد الشارح من الموصول المفعول، ثم قدر المضاف وهو "الموضع"، أما تقدير المضاف فلأنه لو لم يقدره لم يصح حمل المفعول المطلق على بعض المواضع، وأما إرادة المفعول المطلق من الموصول فلأنه لو أريد منه الموضع فلا يصح أن يكون الضمير في "وقع" راجعا إلى الموصول مع أن المتبادر أن يكون الضمير فيه راجعا إليه، كما يكون كذلك في مثل هذه الموضع، ولكن يحتاج إلى تقدير العائد بعد الموصول، أي ما وقع المفعول المطلق فيه أي في ذلك الموضع، وتقدير العائد شائع، وإذا عرفت ذلك فاندفع ما قيل: إن إرادة الموضع من الموصول أولى من إرادة المفعول المطلق منه؛ لأنه على تقدير إرادة المفعول المطلق منه يلزم حذف العمدة؛ لأن المضاف وهو "الموضع" إما خبر عن قوله: "منها"، أو مبتدأ وقوله: "منها" خبره، وعلى كلا التقديرين يلزم حذف العمدة؛ لأنهما من المرفوعات، وأما على تقدير إرادة الموضع منه يلزم حذف الفضلة، وهي العائد.

أريد إثباته: فإن الكلام ليس بمثبت، بل منفي؛ لأن الكلام المنفي هو الذي كان في أوله حرف النفي أو النهي أو الاستفهام، فأريد إثباته بـ"إلا"، فظهر حينئذ ضعف ما ذكره مولانا عص من أنه لا حاجة إلى عمل المثبت على ما أريد إثباته، وذلك لأن المفعول المطلق وقع في ذلك الموضع مثبتا بمعنى أريد إثباته؛ لأنه اسم مفعول مع كونه في الكلام المنفي. **داخل إلخ:** أشار به إلى أن قوله: "داخل على اسم لا يكون إلخ" متعلق بهما معا.

على اسم إلخ: أي داخل على اسم طالب للخبر ولا يكون المصدر خبرا عنه؛ لعدم قصد المتكلم خبريته، فيخرج مثل: "ما زيد إلا سير" بالرفع؛ لقصد المتكلم خبريته حينئذ، والمراد بالدخول هو الدخول صورة أو معنى؛ ليشتمل "ما كان زيد إلا سيرا" بمعنى إلا يسير سيرا؛ فإن النفي وإن لم يدخل على "زيد" لفظا، لكنه دخل معنى؛ لأنه لنفي السير عن زيد، كذا ذكره مولانا عص.

لا يكون المفعول المطلق إلخ: أي لا يصلح أن يقع خبرا عنه بلا تأويل أو مبالغة، فحينئذ لا يرد ما قيل: إن المصنف في بيان المفعول المطلق الذي يجب حذف فعله، فلا يحتاج إلى قوله: "لا يكون خبرا عنه"؛ لأن من الأمور البينة أن المفعول المطلق لا يقع خبرا؛ لوجود العامل المقدر ههنا مع أنه لا يكون للخبر عامل لا لفظا ولا تقديرا، =

(١) ولم يقل: هي كذا وكذا؛ لأن المواضع لا تنحصر فيما ذكر؛ فإن منها المصدر الذي يقصد به التوبيخ، نحو: أقعودا والناس قيام. (عبد الغفور)

(٢) وذلك لفوات الحصر الذي قصده يوجب الحذف. (عبد الغفور)

أو بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه أي عن ذلك الاسم، وإنما قال: على اسم؛ لأنه لو دخل على فعل، نحو: ما سرت إلا سيرا، وإنما سرت سيرا **لا يكون منه،**[١] وإنها وصف الاسم بأن لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه؛[٢] **لأنه**[٣] لو كان خبرا عنه،[٤] نحو: ما سيري إلا سير شديد،[٥] لكان مرفوعا[٦] على الخبرية، ....

أي لا يجوز

= وأيضا الخبر يكون مرفوعا والمفعول المطلق يكون منصوبا،وإنما قلنا: بلا تأويل أو مبالغة؛ لأن "سيرا" في قولنا: "ما أنت إلا سير" مثلا جاز أن يكون خبرا عن "أنت" بتأويله بالسائر، أو كان "سيرا" خبرا عنه للمبالغة، كما في "زيد عدل".

لا يكون منه: أي مما نحن فيه؛ لأن فعله مذكور. **لأنه إلخ:** وإن قلت: الاحتراز عن هذا المثال بقوله: "لا يكون خبرا عنه"، ليس مما له وجه؛ لعدم الاحتياج إلى هذا الاحتراز؛ لأن الكلام في المفعول المطلق الذي يكون فعله محذوفا، فهو منصوب والخبر مرفوع. لا يقال: المفعول المطلق قد يكون مرفوعا إذا وقع موقع الفاعل، مثل: ضرب ضرب شديد؛ لأنا نقول: الكلام في المفعول المطلق من حيث إنه مفعول مطلق، لا في ذاته بدون هذا الوصف، فالجواب عنه بأنه ليس القول المذكور قولا احترازيا، بل هو تحقيق وبيان للمفعول المطلق الذي يجب حذف فعله، ويمكن تقرير الاعتراض بعبارة أخرى بأنه لا يحتاج إلى الاحتراز بقوله: لا يكون خبرا عنه؛ لأن العامل في الخبر معنوي، بخلاف العامل في المفعول المطلق، وفيه نظر؛ لأنه جاز أن يكون العامل في المفعول المطلق معنويا أيضا، كما يكون العامل في المفعول به معنويا.

---

(١) أي مما وجب حذف فعله قياسا؛ لأن فعله مذكور. (عل)

(٢) إن قلت: هو ليس مفعولا؛ لأنه مرفوع، قلنا: المفعول قد يكون مرفوعا. إن قلت: فيفوت فائدة تدوين علم الإعراب، قلنا: إذا تعين مواضع الرفع والنصب لا يفوت، ولا يخفى أنه لو اعتبر الشرائط في المصدر كما اعتبرها بعضهم لسلم عن تلك الشبهة، لكن ما ذكره - قدس سره - أنسب بالمقام. (عبد الغفور)

(٣) أي المفعول المطلق، أي الذي يصلح أن يكون مفعولا مطلقا، ويصدق عليه تعريفه ظاهرا؛ فإن "سيرا" في "ما سيري إلى سير شديد" يصدق عليه أنه اسم حدث فعله فاعل فعل مذكور؛ لأن الفعل أعم من أن يكون فعلا حقيقة أو اسما كاسم الفاعل والمصدر. (ق)

(٤) أي عن ذلك الاسم بلا ارتكاب تجوز. (ج)

(٥) قيد السير بالصفة؛ لئلا يكون الكلام غير مفيد بالحمل الأولي.

(٦) لا منصوبا على أنه مفعول مطلق. (ج)

أو وقع المفعول المطلق مكررا أي في موضع الخبر[1] عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه، فلا يرد نحو: قوله تعالى ﴿دُكَّتِ الْأَرْضُ[2] دَكًّا دَكًّا﴾ (الفجر: ٢١) وإنما جمع[3] عليه بين الضابطتين؛ لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه،.........................

أو وقع المفعول إلخ: وإنما زاد قوله: "وقع"؛ لئلا يتوهم أن قوله: "مكررا" عطف على قوله: "خبرا"، لا على قوله: "مثبتا"، وبعبارة أخرى بأنه أورده تنبيها على أنه ضابطة على حدة لا جزء من الضابطة الأولى.

دكا دكا: فإنه وإن كان مكررا، لكنه ليس في موضع الخبر عن اسم؛ لعدم وجود الاسم المقتضي للخبر في هذا المثال؛ فإن ﴿الْأَرْضُ﴾ مفعول ما لم يسم فاعله لقوله: ﴿دُكَّتِ﴾ يعني شكسته شد زمين شكسته شدن بعد از شكسته شدن.

لاشتراكهما إلخ: قيل: معرفة هذا خلاف المتبادر مما نحن فيه، وإنما يعرف ذلك إذا كان قوله: "لا يكون خبرا عنه" بعد قوله: "أو وقع مكررا"، هذا ما قيل فيه.

أقول: لا شك أن إيراد هذه الضابطة في الضابطة الأولى يدل على مناسبة بينهما، لا على خصوص هذه المناسبة، وهي الاشتراك في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه، لكنا نجد بعد التتبع والملاحظة هذه المناسبة المذكورة بينهما، كما يدل عليه المثال أيضا، قال مولانا عص: إن الاشتراك حينئذ قيد واحد، فلو كان علة اجتماع الضابطتين فلم لم يجمع الضابطتين الآتيتين وهما قوله: "ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل لا إلخ" وقوله: "ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل إلخ"؛ لاشتراكهما في مضمون الجملة؟ ويمكن الجواب عنه بوجوه، أما أولا: فلأن هذه نكتة بعد الوقوع، وأما ثانيا: فلأن بينهما وبين الضابطتين الآتيتين فرق ظاهر، وهو أن هذين الضابطتين قد يجتمعان في مادة واحدة، كقولنا: "ما زيد إلا سيرا سيرا"، بخلاف الضابطتين الآتيتين، وأما ثالثا: فلأنه لما كان لكل من الضابطتين الآتيتين اسم على حدة بأن يسمى الأولى تأكيدا لنفسه والثانية تأكيدا لغيره؛ فلهذا لم يجمع بينهما، وتسمية الضابطة الأولى تأكيدا لنفسه والثانية تأكيدا لغيره من قبيل تسمية الكل باسم الجزء.

---

(١) قال الرضي: لفظ المتن لا يفيد هذه الضابطة بهذا القيد، وهو ظاهر، إلا أن يجعل ضمير "وقع" راجعا إلى مفعول مطلق وقع بعد اسم لا يكون خبرا عنه. (جمال)

(٢) [الدك: شكسته شدن. (عبد الغفور)] أي پست كرده شود بلندى زمين راپست كردن يعني جبال وتلال با سائر ارض برابر كرده شود. (فتح الرحمن)

(٣) [هذه نكتة ذكرت بعد الوقوع. (ج)] جواب سؤال مقدر، تقرير السؤال: أن الضابطة الأولى وضابطة وقوع المصدر مكررا كل منهما على حدة، فلم لم يفرد كما في سائر الضوابط؟ وتقرير الجواب: أنه جمع بينهما لأجل المناسبة بينهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه. (عل)

نحو: ما أنت إلا سيرا[١] **أي تسير سيرا**، وما أنت إلا سير البريد أي تسير سير البريد، هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي. **وإنما أورد مثالين** تنبيها على أن الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم إلى النكرة والمعرفة، أو إلى ما هو فعل للمبتدأ (فعل ذات المبتدأ) **وإلى ما يشبه** به فعله، أو إلى مفرد ومضاف، وإنما أنت سيرا أي تسير سيرا، مثال لما وقع بعد معنى النفي، وزيد سيرا سيرا أي يسير سيرا، مثال لما وقع مكررا.

ومنها[٢] أي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ......

أي تسير سيرا: أي ما أنت إلا تسير سيرا، ولا يجوز أن يقال: تسير إلا سيرا بإيراد الفعل قبل "إلا"؛ لأنه حينئذ يلزم استثناء الشيء من نفسه؛ لأن "سيرا" يصير استثناء من "تسير" كما لا يخفى، والقرينة على حذف الفعل هي نفس المفعول المطلق؛ لأنه يتعين أن يكون بمعناه، ولقائل أن يقول: إن كون العامل بمعنى المفعول المطلق لا يدل إلا على حذف عامله لا على حذفه وجوبا، إلا أن يقال: إن وجوب حذفه يعرف من الضابطة الكلية، يعني في كل موضع وقع المفعول المطلق فيه مثبتا بعد نفي أو معنى نفي إلخ، يكون فيه وجوب حذف العامل.

وإنما أورد مثالين: قيل: المفعول المطلق في المثال الأول للتأكيد، وفي الثاني للنوع؛ لأن "سير البريد" نوع من السير، وإنما لم يتعرض الشارح له؛ لأنه إنما يتم إذا كان المفعول المطلق منحصرا في التأكيد والنوع مع أنه قد يكون المتعدد أيضا، وقيل: إنما أورد مثالين إشارة إلى أن تقدير الفعل قد يكون قبل "إلا"، وقد يكون بعدها، ويجب تقديرها في المثال الأول بعد "إلا"، وإلا يلزم استثناء السير من السير المطلق، فيلزم استثناء الشيء من نفسه، وفي المثال الثاني يصح تقديره بعد "إلا" كما يصح قبلها؛ فإنه على تقدير تقديره قبلها يلزم استثناء الخاص عن العام، وهو جائز. **وإلى ما يشبه إلخ:** أي إلى شيء يشبه بهذا الشيء فعل المبتدأ، وهذا الشيء هو "سير البريد"، فيكون المفعول المطلق مشبها به، و"البريد" بالفارسية **پيك**.

---

(١) أي تسير سيرا، لا بد من تقدير الفعل بعد "إلا"؛ لئلا يلزم استثناء الشيء عن نفسه؛ فإن المفعول المطلق تأكيدي، فإذا قلت: ما أنت تسير إلا سيرا يكون المستثنى عن ما فهم من "تسير". (عت)

(٢) ضابطة هذا القسم أن يذكر جملة طلبية أو خبرية متضمنة لمصدر يطلب منه أغراض، فإذا ذكرت تلك الأغراض مفاعيل مطلقا عقيب الجملة يجب حذف أفعالها الناصبة لها؛ لأن الجملة المقدمة قائمة مقام الأفعال، مثل: ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ (محمد: ٤)، ومثل: زيد يكتب فقراءة بعد أو بيعا، الأول مثال للطلبية، والثاني للخبرية، ويجوز جعلها مفعولا له، بل مفعولا للفعل الطلبي باعتبار تضمنها الأغراض، فالأول يعني ما ذكره المصنف ظاهره طلبية، والثاني بعيد، والثالث أبعد. (ت)

ما وقع أي موضع مفعول[١] مطلق وقع تفصيلا لأثر مضمون جملة متقدمة،[٢] والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف إلى الفاعل أو المفعول،.........

وقع تفصيلا إلخ: قيل: القرينة على حذف العامل هي مضمون الجملة؛ فإنه ينتقل الذهن منه إلى آثاره، وفيه نظر؛ إذ لو كان الانتقال منه إلى آثاره قرينة لم يحتج إلى ذكرها، مع أن الحاجة إليه بينة، بل القرينة في حذف عامل المفعول المطلق نفســه، أي نفس المفعول المطلق؛ لأنه يتعين أن يكون بمعناه، هذا ما ذكره مولانا عص، أقول: آثاره هي منّة المؤمنين بهم، وهي غير مذكورة؛ لأن المنة مفهومة من العامل، وهو محذوف، فكيف يصح قوله: لم يحتج إلى ذكرها، مع أن الحاجة إليه بينة؟ وأقول أيضا: إن كون العامل بمعنى المفعول المطلق إنما يدل على حذف عامله لا على حذفه وجوبا، إلا أن يقال: إن وجوب حذفه يعرف من الضابطة الكلية؛ لأن في كل موضع وقع المفعول المطلق فيه تفصيلا لأثر مضمون جملة إلخ، يكون فيه وجوب حذف الفعل، قيل: لم يقع كل واحد من "منا" و"فداء" تفصيلا لأثر مضمون جملة متقدمة، بل وقع بمجموعها تفصيلا لأثر مضمون جملة، وأجيب بأن المثال هو مجموعهما، لا كل واحد منهما، ويصح إطلاق المفعول المطلق على مجموعهما؛ لأنه اسم جنس يطلق على القليل والكثير، وأجيب أيضا بأن قوله: "تفصيلا" منصوب على نزع الخافض، أي وقع للتفصيل، سواء كان نفسه للتفصيل، أو وقع بانضمام أمر آخر إليه للتفصيل، فحينئذ صح التمثيل بكل واحد منهما؛ لأن كل واحد منهما مع انضمام أمر آخر للتفصيل.

والمراد بمضمون الجملة إلخ: قيل: الأثر مذكور في العبارة قبل مضمون الجملة، فبيانه مقدم بحسب المرتبة، فلا بد من بيانه أولا، وأجيب بأن معرفة المضاف من حيث هو مضاف موقوف على معرفة المضاف إليه أولا، ويمكن الجواب عنه أيضا بأن بيان أثر الشيء إنما يكون بعد معرفة ذلك الشيء، مع قطع النظر عن كونه مضافا إليه، وبهذا الجواب سقط ما يقال: إن التفصيل مقدم على الباقي من القيود، فلا بد من بيانه أولا؛ لأن بيان تفصيل الشيء إنما يكون بعد معرفة ذلك الشيء وقوله: "متقدمة" بيان للواقع أو احتراز عما قدم التفصيل على الجملة، مثل: إما تمنون منا، وإما تفدون فداء فشدوا الوثاق. **مصدرها:** أي مصدر المفهوم منها، ففي العبارة مسامحة، فلا يرد أنه لا يكون للجملة مصدرا، وإن قلت: هذا يصح في الجملة الفعلية دون الاسمية كـــ"زيد جسم أو إنسان"؛ لأنه ليس لها مصدر، قلت: لا نسلم وقوع المفعول المطلق تفصيلا لأثر مضمون جملة اسمية، ولو سلم فنقول: أخذ معنى المصدري من الجملة الاسمية باعتبار ارتباط المسند بالمسند إليه بإلحاق تاء المصدرية بالمسند، نحو: جسمية زيد أو إنسانية زيد، على أنه يمكن استنباط المعنى المصدري من الجملة الاسمية أيضا.

---

(١) إنما وجب حذف الفعل ههنا؛ لدلالة الجملة المتقدمة على المصدر الذي ينتقل الذهن منه إلى غاياته التي هي مصادر، وقيامها مقام عواملها. (عبد الغفور)

(٢) بيان للواقع، أو احتراز إذا جوز تقديم التفصيل، نحو: إما تمنون منا أو تفدون فداء شدوا. (عبد الغفور)

وبأثره: غرضه المطلوب منه، وبتفصيل الأثر: بيان أنواعه المحتملة، مثل قوله تعالى:[١] ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ﴾ أي بعد شد الوثاق ﴿وَإِمَّا فِدَاءً﴾ (محمد: ٤) فقوله: "فشدوا الوثاق" جملة مضمونها شد الوثاق، والغرض المطلوب من شد الوثاق إما المن أو الفداء، ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ أي إما تمنون منا بعد الشد وإما تفدون فداء.

ومنها أي من تلك المواضع ما وقع أي موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه[٢] ....

وبأثره غرضه إلخ: أي غايته، وإنما سمي غاية الشيء أثرا له؛ لأن غاية الشيء يحصل بعد ذلك الشيء كما أن الأثر بعد المؤثر، واعلم أن المفهوم من كلامه ليس إلا جواز جعل المفعول المطلق مفعولا له مآلا، فهذا لا ينافي كون "منا" و"فداء" مفعولا مطلقا في الكلام بتقدير الفعل، فلا يرد حينئذ ما ذكره مولانا عص من أن غرض الشيء أثر فاعله، وبهذه الواسطة يسمى أثرا له، وحينئذ نقول: الظاهر أن يجعل مثل: ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ (محمد: ٤) مفعولا له، فيستغني عن تقدير العامل، كما يستغني عن تقدير العامل في "ضربته تأديبا" بأن يقال: "ضربت وأدبت تأديبا".
وأيضا جعله مفعولا له يأبى عنه قوله: "بعد" في قوله: ﴿مَنًّا بَعْدُ﴾؛ لأن علة المنة هي شد الوثاق كما أن علة التأديب هي الضرب في "ضربته تأديبا"، فحينئذ ذكر "بعد" لغو بعده، كما لا يجوز أن يقال: ضربته تأديبا بعد، وأيضا فاء التعقيب يأبى عن جعله مفعولا له؛ فإن كلمة "بعد" تأكيد للتعقيب عند جعله مفعولا مطلقا، وفي جعله مفعولا له لا يجوز ذلك، كما لا يخفى، ثم المراد من الاحتمال المفهوم من قوله: "بيان أنواعه المحتملة" هو الأثر على سبيل البدل.

---

(١) أي إذا أكثرتم فيهم القتل فأسروهم، و"الوثاق" بالفتح والكسر اسم ما يوثق، والمعنى: فشدوا وثاق الأسارى حتى لا يفردوا منكم، ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ﴾ أي بعد أن تأسروهم، ﴿وَإِمَّا فِدَاءً﴾ أي التخيير بين أن تمنوا عليهم فتطلقوهم بلا عوض وبين أن تفادوهم بمال ونحوه، وقد نسخ هذه الآية بقوله: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ (التوبة: ٥) فحكم أسارى المشركين عند أبي حنيفة رحمه الله القتل والاسترقاق، وأما الشافعي رحمه الله فيقول: للإمام أن يختار أحد أربعة على حسب ما اقتضاه نظره للمسلمين، وهي المن والفداء والقتل والاسترقاق. (حل لعبد الرحيم)
(٢) هذا الشرط لتحصيل القرينة؛ فإن المذكور لما كان مشبها به دل على تقدير العامل من جنسه ومصدره. (ج)

أي لأن يشبه به أمر آخر، واحترز به عن نحو: لزيد صوت صوت حسن؛ لأنه لم يقع آواز كردن بدل **للتشبيه علاجا**[١] **أي حال كونه دالا على فعل.........................**

لأن يشبه به إلخ: واعلم أن المفعول المطلق هو المشبه لا المشبه به، فمعنى قوله: "مررت به إذا له صوت إلخ" هو يصوت صوتا مثل صوت حمار أو كصوت حمار، لكن شاع إطلاقه على المشبه به باعتبار قيامه مقامه، فيكون المفعول المطلق هو الموصوف، وهو لا يكون مشبها به، بل المشبه به هو الصفة، فيقال للصفة: مفعولا مطلقا باعتبار الموصوف، ولكن إطلاق المشبه به على الصفة باعتبار نفسها لا موصوفها، فقوله: "لأن يشبه به أمر آخر" بمعنى: لأن يشبه بما ناب منابه أمر آخر؛ لأن الواقع بعد الجملة هو ما ناب منابه لا المفعول المطلق، لا يقال: إذا كان قوله: "لأن يشبه به أمر آخر" بمعنى المذكور، فيخرج عن الضابطة ما إذا وقع المفعول المطلق نفسه بعد الجملة؛ لأنا نقول: قد جرت عادتهم على حذفه ولزوم المصدر في موضعه، وأنت خبير بأنه لو فسر قوله: "ما وقع للتشبيه" بقولنا: أي موضع مصدر وقع أي المصدر"؛ لأن يشبه به أمر آخر" لم يتوجه عليه هذه المناقشة، كما لا يخفى، ولقائل أن يقول: لِمَ لم يفسر قوله: "ما وقع للتشبيه" بقولنا: أي لأن يشبه المفعول المطلق بأمر آخر وعبارة المصنف لا يأبى عن هذا التفسير؟ نعم، لو قال: "ما وقع للتشبيه" فتفسير الشارح مناسب له حينئذ، والجواب: أن الظاهر من كلامه أن يحذف العامل بدون المفعول المطلق، فلو فسر كلامه عليه يلزم حذفه أيضا، فالشارح حمل كلامه على الظاهر.

واحترز به: احترز به عن الاسم الذي لم يكن للتشبيه، نحو: لزيد صوت صوت حسن، فلا يكون الصوت الثاني مفعولا مطلقا بحذف فعله وجوبا، فهو خارج بقوله: "للتشبيه"، فلا يرد ما ذكره مولانا عص من أنه يرد عليه وأخواته، وهو أنه خارج من المفعول المطلق لا من القيود. ويمكن أن يقال: إنه احتراز عن المصدر الذي ليس للتشبيه، مع قطع النظر عن كونه مفعولا مطلقا، ثم إن هذه الأسماء الثلاثة مرفوعة، والصوت الثاني يحتمل أن يكون بدلا من الصوت الأول، ويحتمل أن يكون صفة له باعتبار لاحقه، وهو حسن؛ لأنه صفة للصوت الثاني، فحينئذ يلزم أن يكون الخاص صفة للعام، فلا يلزم أن يكون الشيء صفة لنفسه، كما يكون "قرآنا" حالا باعتبار كونه "عربيا" في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً﴾ (يوسف: ٢)، ولو كان ﴿قُرْآناً﴾ فقط حالا من الضمير في ﴿أَنْزَلْنَاهُ﴾، وهو راجع إلى القرآن لا معنى للكلام حينئذ، بخلاف ما إذا كان حالا باعتبار قوله: ﴿عَرَبِيّاً﴾؛ لأنه حينئذ يكون الأخص حالا من الأعم، وهو جائز، ويكون ﴿قُرْآناً﴾ من الأحوال الموطئة والأحوال الموطئة هي التي يكون صفتها حالا في الحقيقة. **حال كونه إلخ**: فيكون قوله: "علاجا" حالا عن الفاعل، أي المفعول المطلق يحتاج في هذه الصورة إلى فعل من أفعال الجوارح، وإنما اعتبر هذا؛ لأنه يدل على الفعل المقدر، =

(١) أي أمرا عارفا دالا على الحدث غير لازم؛ ليدل الجملة باشتمالها على اسم بمعنى المصدر على الحدث، فيقوم مقام ما لا يدل على الحدث. (جمال)

من أفعال الجوارح[1] واحترز به عن نحو: لِزيدٍ زهدٌ زهدُ الصلحاء؛ **لأن الزهد** ليس
مرفوع على البدلية
من أفعال الجوارح بعد جملةٍ، **واحترز به** عن نحو: صوتُ زيد صوتُ[2] حمار،
مبتدأ
مشتملة تلك الجملة على اسم كائن **بمعناه** أي بمعنى المفعول المطلق، واحترز به عن
نحو: مررت بزيد **فإذا له** ضربُ صوتِ حمارٍ وعلى صاحبه أي صاحب ذلك الاسم،
أي الذي قام به معناه، واحترز به عن نحو: مررت بالبلد، فإذا به صوتٌ صوتُ حمارٍ،
أي معنى مفعول مطلق بمعنى فيه بدل
نحو: مررت به، **فإذا له** صوتٌ صوتَ حمار **أي يصوت** صوت حمار،.................

= وهو الحدث، وأفعال الجوارح كما يتجدد أي تحدث على سبيل التجدد كذلك يتجدد باعتبار الحدوث.
لأن الزهد إلخ: بل من أفعال القلب؛ لأن الزهد هو الاجتناب عن المناهي، وهو من أفعال القلب وإن كان يظهر أثره في الجوارح. **واحترز به إلخ:** أي احترز به عن المصدر الذي ليس بعد جملة، مع قطع النظر عن كونه مفعولا مطلقا، مع كونه صالحا له، كما احترز بقوله: "للتشبيه" عن المصدر الذي ليس للتشبيه، مع قطع النظر عن كونه مفعولا مطلقا على ما مر.
مشتملة إلخ: إنما اشترط ذلك ليدل على الفعل المقدر؛ لأن الجملة بسبب اشتمالها على الاسم تدل على نفس الفعل؛ لأن هذا الاسم بمعنى المفعول المطلق فيدل على الفعل المقدر؛ لأن الفعل أيضا بمعناه، وبسبب اشتمالها على صاحبه يدل على ما لا بد منه، وهو الفاعل. **بمعناه:** ولقائل أن يناقش بأن الصوت الأول في المثال ليس بمعنى الصوت الثاني؛ لأن الصوت الأول لزيد والثاني لحمار، وجوابه يظهر مما ذكرنا في بيان التعريف، فتأمل.
فإذا له: بدون التنوين، واعلم أن الصوت الثاني منصوب على المصدرية بتقدير العامل كما هوالمقصود من التمثيل ههنا، ويجوز نصبه بنزع الخافض أيضا أي كصوت حمار، ويجوز نصبه على الحالية، ويجوز رفعه أيضا على أنه بدل عن الصوت الأول، أو عطف بيان له، أو صفة له بتقدير المثل. **أي يصوت:** بسكون الواو لا بالتشديد؛ لأنه لا بد حينئذ أن يقول: "التصويت" موضع "الصوت"، وإنما يجب الحذف؛ لسد الجملة السابقة مسد المحذوف، ولقائل أن يقول: لم لا يجوز أن يكون عامله هو الصوت الأول، أي مررت به أمس أو الآن فإذا له صوت إلخ؛ لأن المصدر يعمل عمل فعله إذا كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال؟ والجواب: أن المصدر العامل لا يعمل إذا كان في قوة "أن" مع الفعل، وكلمة "أن" للرجاء والطمع، مع أن الصوت الذي وقع منه متحقق الوقوع.

(١) جمع جارحة، وهي العضو الذي بها يكتسب، قال الله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُمْ بِالنَّهَارِ﴾ (الأنعام: ٦٠) أي كسبتم. (جمال)
(٢) إما مرفوع بأنه خبر مبتدأ، أو منصوب بنزع الخافض، وعلى كلا التقديرين لا يحتاج إلى تقدير الفعل.

من **صَاتَ الشيءُ** صَوتًا بمعنى صَوَّتَ تصويتا، فـ"صوتَ حمار" مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة، هي قوله: "له صوت"، وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق، وهو "صوت"، ومشتملة على صاحب ذلك الاسم، وهو الضمير المجرور في قوله: "له"، **ونحو: مررت به** فإذا له صراخٌ صراخَ الثكلى أي يصرخ صراخ الثكلى، وهي امرأة مات ولدها.

ومنها أي من تلك المواضع ما وقع أي موضع مفعول مطلق وقع **مضمون**[1] **جملة**

من صات الشيء إلخ: يعني أن "صوتا" جاء مصدرا بمعنى التصويت، فحينئذ يكون بمعنى صوّت بتشديد الواو، ومعناه حينئذ: آواز كردن، وجاء غير المصدر أيضا، ومعناه حينئذ: آواز، والصوت بهذا المعنى لا يكون مفعولا مطلقا، فلا يصح التمثيل على هذا التقدير؛ فلهذا قال: "من صات الشيء صوتا بمعنى صوّت تصويتا"، فإذا عرفت هذا فما ذكره الفاضل الحلوائي في شرحه للكافية من أن العامل فيه هو "يصوّت" - بتضعيف العين - سهو ظاهر. لا يقال: إن أصل التركيب: "مررت به، فإذا له صوت يصوّت - بتضعيف العين - صوت حمار"، ولا مناقشة في أن أصله هذا بدليل قوله: "من صات الشيء صوتا بمعنى صوت تصويتا"، فيصح حينئذ ما ذكره الفاضل الحلوائي؛ لأنه أورد الأصل في كلامه؛ لأنا نقول: عند رعاية الأصل لا بد أن يقول: "مررت به، فإذا له تصويت يصوت - بتضعيف العين - تصويت حمار، وأيضا يصير حينئذ قوله: "من صات الشيء صوتا بمعنى صوت تصويتا" لغوا بلافائدة.

نحو: مررت به إلخ: إنما مثل بمثالين؛ لأن المفعول المطلق في الأول جاء بمعنى المصدر، وفي الثاني لم يجئ بمعنى المصدر، بل استعمل استعمال المصدر؛ فإنه اسم بمعنى المصدر. **مضمون جملة**: والمراد بمضمون الجملة ههنا ليس ما سبق من المصدر المضاف إلى الفاعل أو المفعول، بل المراد به ههنا محصل الجملة، فما ذكره الفاضل السم من أن مضمون الجملة على ما ذكرنا سابقا هو المصدر المنسوب إلى الفاعل أو المفعول و"حقا" بالنسبة إلى "زيد قائم" ليس كذلك، ليس بشيء، ثم أجاب عنه وقال: اللهم إلا أن يقال: المصدر المأخوذ من "زيد قائم" حقيقة هو هذا القول المحتمل. ويناقش فيه بأن المفعول المطلق - وهو "حقا" - لم يقع مصدرا مضافا إلى الفاعل أو المفعول، تأمل، واحترز بها عما وقع مضمون مفرد كالمفعول المطلق للتأكيد في مثل: "ضربت ضربا"؛ فإن "ضربا" وإن أكد نفسه، لكنه وقع مضمون المفرد الذي هو "ضرب".

---

(١) حال أو خبر لـــ"وقع" على أنه بمعنى "كان"، وهذا أظهر معنى. (عبد الغفور)

لا محتمل لها[١] أي لهذه الجملة غيره[٢] أي غير المفعول المطلق، نحو: له[٣] علي ألف درهم اعترافا أي اعترفتُ[٤] اعترافا، فـ"اعترافا" مصدر وقع مضمون جملة، ....

لا محتمل لها: واحترز به عن المفعول المطلق الذي وقع مضمون جملة، ولكن يكون له احتمال كالضابطة الثانية، لا يقال: لا وجه للاحتراز عنه؛ لأن المفعول المطلق الذي احتمل غيره داخل في هذه المواضع، فلا وجه لإخراجه بهذا القيد؛ لأنا نقول: نعم، هو داخل فيها، ولكن لما كان كل واحد منهما مسمى باسم على حدة، وهو التأكيد لنفسه والتأكيد لغيره فاحترز عنه؛ فإنه حينئذ أقرب بالضبط.

ثم اعلم أن مجد المحشي مولانا عبد قال: إن "لا" في قوله: "لا محتمل لها" لنفي الجنس، و"المحتمل" مصدر ميمي بمعنى الاحتمال، وهو اسم "لا"، و"لها" خبره، وقوله: "غيره" بالنصب مفعول لقوله: "محتمل". وقال مولانا عص: والمشهور هو "غيره" بالرفع لا بالنصب، فيكون "غيره" بالرفع خبر "لا"، وقوله: "محتمل" اسم مفعول كما هو الظاهر فهو اسم "لا"، وقوله: "لها" صفة له أي ثابت لها، فيكون خبرا مستقرا، أقول: إنما لم يذهب مولانا عبد إلى هذا الاحتمال؛ لتوافق الضابطة الثانية؛ لأن قوله: "لها" في الضابطة الثانية خبر لقوله: "محتمل" لا محالة، فهو مبتدأ و"لها" خبره؛ لعدم جواز تقدم الصفة على موصوفها، ثم قوله: "غيره" يحتمل أن يكون منصوبا على المفعولية، ويحتمل أن يكون مرفوعا على الصفة.

ثم اعلم أن المراد من الغير هو الغير المنافي، فحينئذ اندفع ما يقال: إن الاعتراف قد يكون بطريق الصدق، وقد يكون بطريق الكذب، فحينئذ يكون لها احتمال غيره؛ وذلك لأن الجملة لا يحتمل الغير المنافي؛ لأن من قال: "له علي ألف درهم" سواء ضم إليه قوله: "اعترافا إلخ" أو لا، وحينئذ يجب عليه ألف درهم ولم يكن لها احتمال غيره، والحاصل: أن الجملة لا يحتمل ما ينافي الاعتراف من حيث الإقرار وإن احتمل الصدق والكذب من حيث إنها خبر.

له علي ألف درهم: فقوله: "ألف درهم" مبتدأ والخبر هو قوله: "علي"، ويحتمل أن يكون الخبر قوله: "له"؛ لأن كلا منهما ظرف يحتمل أن يكون خبرا، وعلى التقدير الأول معناه بالفارسية: *ہزار درہم بر من است مر ویرا،* =

---

(١) أي لا احتمال للجملة من المصادر غيره فـ"محتمل" مصدر ميمي و"غيره" مفعوله. (عبد الغفور)

(٢) مرفوع خبر "لا"، والضمير مضاف إليه لـ"غير" راجع إلى المضمون، أو إلى "ما"، ويجوز كون "لها" خبر "لا" و"غير" بدلا من اسم "لا" على أن يكون بمعنى "إلا" كما في "شرح العصام".

(٣) "له" خبر، و"علي" متعلق به، أو على العكس، ولكل وجهة لفظي أو معنوي. (عبد الغفور)

(٤) قال الشيخ الرضي: الجملة المتقدمة في هذا القسم وما يقابله عاملة؛ لتأديتها معنى الفعل. (عبد الغفور)

وهي "له علي ألف درهم"؛ لأن مضمونه[١] الاعتراف، ولا محتمل له سواه، ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تأكيدا لنفسه أي لنفس المفعول المطلق؛ لأنه إنما **يؤكد نفسه** وذاته،[٢] لا أمرا يغايره **ولو بالاعتبار**.[٣،٤]

= وعلى التقدير الثاني معناه: *بزار درہم مرویراست بر من*، فيكون قوله: "له" من متعلقات الخبر على التقدير الأول، ويكون قوله: "علي" من متعلقات الخبر على التقدير الثاني.

يؤكد نفسه: أي نفس معناه كالمفعول المطلق للتأكيد في مثل: "جلست جلوسا"، واعلم أنهم لما جعلوا كل واحدة من الضابطتين مسمى باسم على حدة فجعلهما ضابطتين، وإلا يمكن جعلهما ضابطة واحدة بأن يقال: منها ما وقع مضمون جملة، سواء لا محتمل لها غيره، أو لها محتمل غيره.

ولو بالاعتبار: وهو في ذيل النفي، أي لايؤكد أمرا يغايره ولو كان هذا التغاير بالاعتبار، أي ليس بين قوله: "له علي ألف درهم" وبين قوله: "اعترافا" تغاير اعتباري أيضا؛ لأن مضمون الجملة من حيث إنه منصوص عليه بلفظ المصدر عين ما هو منصوص عليه بلفظ الجملة، فلم يكن التغاير اعتباريا فيه أيضا، بخلاف "زيد قائم حقا"؛ لأن مضمون الجملة فيه من حيث إنه منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه ولا يكون له احتمال الغير، وأما من حيث إنه يفهم من لفظ الجملة لا يؤكد أي المفعول المطلق نفسه ويكون لها احتمال الغير، وهو الكذب، فمضمون الجملة فيه من حيث إنه منصوص عليه بلفظ المصدر غير ما يفهم من لفظ الجملة.

لا يقال: المغايرة الاعتبارية موجودة ههنا كالضابطة الثانية؛ لأن الاعتراف من حيث إنه يفهم من لفظ المصدر غير ما يفهم من لفظ الجملة؛ لأنا نقول: هذا التغاير ليس بملتفت إليه؛ لأن التغاير ههنا في الدال لا في المدلول، والتغاير المعتبر هو الذي كان في جانب المدلول لا الدال؛ فإن الدال على تقدير هو قوله: "اعترافا" وعلى تقدير آخر هو قوله: "له علي ألف درهم"، ولكن لا يكون التغاير في مدلولهما، بخلاف "زيد قائم حقا"؛ لأن مدلولهما متغاير، فيكون التغاير حينئذ ملتفتا إليه.

---

(١) أي مضمون القول وهو "له على إلخ".

(٢) كما يؤكد "ضربا" في "ضربت ضربا" نفسه، إلا أن المؤكد ههنا مضمون المفرد أعني الفعل، وفي مسألتنا المؤكد مضمون الجملة الاسمية. (عبد الغفور)

(٣) كما في القسم الآتي؛ لأن الجملة لا تحتمل غيره، فكأنه هو. (عل)

(٤) المقصود نفي الغيرية الاعتبارية التي في الضابطة الثانية، لا نفي الغيرية الاعتبارية مطلقا؛ فإنه لا يستقيم. (عبد الحليم)

ومنها ما وقع **مضمون جملة** لها أي لهذه الجملة محتمل غيره أي غير المفعول المطلق، نحو: زيد قائم حقا أي أُحِقُّ[١] حقا، من حَقَّ يَحِقُّ إذا ثبت ووجب،[٢] فـ"حقا" مصدر وقع مضمون جملة، وهي قوله: "زيد قائم" ولها محتمل غيره؛ لأنها تحتمل الصدق[٣] والكذب، **والحق والباطل**، ....

مضمون جملة: احتراز عما وقع مضمون مفرد مثل: القهقرى في "رجع القهقرى" يعني كردرجوع كردن پس پس، فإن "القهقرى" وقع مضمون مفرد، وهو الرجوع، وله محتمل غيره؛ فإن الرجوع يحتمل القهقرى وغيره، وإن قلت: مضمون الجملة ما يفهم منها، وما يفهم منها هو الصدق والكذب معا، فلم يكن المفعول المطلق مضمونها، ويمكن الجواب عنه بوجهين، الأول: أن يحمل الصدق والكذب كما يكون مضمون الجملة ومفهومها كذلك الصدق فقط مضمونها. والثاني: أن مضمون الجملة هو الصدق فقط، والكذب محتمل لها عقلا؛ لأن مضمون الجملة هو الذي يدل الجملة عليه، وهي إنما يدل على الصدق فقط، وقد قال بعض الشارحين: إن الخبر يدل على الصدق، ويحتمل الكذب عقلا على ما صرح به الشيخ.

والحق والباطل: عطف تفسيري لقوله: الصدق والكذب، لا يقال: قوله: "علي ألف درهم" أيضا يحتمل الحق والباطل؛ لأنه أيضا كلام خبري، وكل كلام خبري كذلك، فلم يقع اعترافا حينئذ مضمون الجملة ولها احتمال غيره أيضا؛ لأنا نقول: نعم، لكن المقصود من قوله: "يحتمل الحق والباطل" أنه يحتمل لهما باعتبار هذا المعنى، والمقصود من قوله: "له علي ألف درهم" هو عدم الصدق والكذب جميعا باعتبار هذا المعنى، فالمقصود في الأول هو إفادة مضمون الإقرار؛ فإنه لا يحتمل الكذب وإن كان يحتمل الصدق والكذب في نفس الأمر، وأما المقصود في الثانية هو إفادة مضمون الحق والباطل، وهي يحتمل لهما، فإن قلت: الإقرار قد يكون كاذبا، وقد اعتبر إقرار الكاذب عند الفقهاء، فحينئذ يكون فيه ما فيه، قلت: لو تأملت في الجواب تأملا تاما يزول هذا التردد منك.

(١) تقدير لعامل المفعول المطلق، وهو بضم الهمزة من باب الإفعال، أي أثبت هذا القول إثباتا، فيكون من قبيل أنبتكم نباتا. (جمال)

(٢) يجوز أيضا أن يكون من "حق الأمر" بمعنى حققه فكان على يقين، فالمقصود حينئذ إثبات كونه على يقين ودفع شك؛ فإنه من محتملات الجملة، كما أن الباطل والكذب من محتملاتها، ويجوز أن يكون صفة مصدر محذوف أي قولا حقا. (عبد الغفور)

(٣) وهو مطابقة الحكم للواقع، والكذب يقابله، والحق: مطابقة الواقع والباطل يقابله. (جمال)

ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تأكيدا لغيره؛[١] **لأنه من حيث هو منصوص** عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة، **فالمؤكَّد - اسم مفعول -** مبتدأ حال **من حيث اعتبار وصف الاحتمال** فيه يغاير المؤكِّد - اسم فاعل - من حيث إنه خبر منصوص عليه بالمصدر، **ويحتمل أن يكون**[٢] المراد أنه تأكيد لأجل غيره ليندفع، ...... بالتأكيد

لأنه من حيث إلخ: هذا دفع دخل مقدر، تقريره: أن تأكيد الغير محال؛ لأن معنى التأكيد هو أن يتلفظ بشيء واحد مرتين، فلا يكون "حقا" تأكيدا إلا لنفسه من حيث هو محتمل الجملة، فكيف يصح قوله: "ويسمى تأكيدا لغيره"؟ وتقرير الجواب: أن المراد من المغايرة هو المغايرة الاعتبارية، وهي موجودة هنا؛ فإن مضمون الجملة من حيث إنه منصوص عليه بلفظ المصدر - أي من حيث إن المصدر يدل عليه صريحا - مغاير له من حيث إن الجملة محتملة له، بخلاف المغايرة التي في الضابطة الأولى كما ذكرنا.

ثم لا يخفى عليك أن الضمير في قوله: "لأنه" راجع إلى مضمون الجملة، والضمير في "يؤكد" إلى المفعول المطلق، وقوله: "وصف الاحتمال" أي احتمال المؤكد - اسم مفعول - لأنه يحتمل الحق والباطل. وقيل: إنما سمي له في الضابطة الأولى "تأكيدا لنفسه"؛ لأن الجملة المتقدمة لما كانت مستلزمة له جعلت بمنزلة نفسه، فيسمى "تأكيدا لنفسه"، وسمي في الضابطة الثانية "تأكيدا لغيره"؛ لأنه لما لم يستلزم ذلك المصدر لما قبله كما في القسم الأول فيسمى "تأكيدا لغيره". **فالمؤكد اسم مفعول**: وهو الجملة، و"المؤكِّد اسم فاعل" هو المصدر، ثم إن التعريف وقع في موقعه وإن كان فيه نوع خفاء عند من لم يتأمل فيه. **اعتبار وصف الاحتمال**: وأشار به إلى أن احتمال الكذب في الجملة والخبر احتمال عقلي، فمضمونها ليس إلا الصدق، فلا يرد أن مضمون الجملة وهو الصدق والكذب ليس منصوصا عليه بالمصدر.

ويحتمل أن يكون إلخ: بأن يكون اللام للأجل والعلة لا للصلة، فمعنى قوله: "لأجل غيره" هو أنه لم يدخل الغير في الذهن، فقوله: "ليندفع" بمعنى ليندفع الغير عن ذهن المخاطب، فحينئذ يكون الباقي هو احتمال واحد وهو الصدق، ويحتمل أيضا أن يكون المراد من قوله: "ليندفع" أي ليندفع الاعتراض، لا ليندفع الغير أي غير هذا الاحتمال؛ لأنه إذا كان اللام للصلة قد يرد الاعتراض عليه، وهو أن تأكيد الغير محال؛ لما مر آنفا، وأما إذا كانت للأجل لا يرد ذلك كما لا يخفى، ولكن حينئذ يرد عليه أنه ينبغي أن يكون اللام في الضابطة الأولى أيضا للأجل لا للصلة؛ ليحسن التقابل، فلدفع هذا قال الشارح: "وعلى هذا ينبغي إلخ". =

(١) لأنه لما يستلزم ذلك المصدر لما قبله كما في القسم الأول، فيسمى تأكيدا لغيره. (عبد)

(٢) إليه ذهب المصنف، وزيّفه بعضهم بفوات حسن التقابل؛ لأن اللام في "تأكيدا لنفسه" للصلة لا للأجل، فدفعه الشارح بقوله: "وعلى هذا إلخ".

وعلى هذا ينبغي أن يكون المراد بالتأكيد لنفسه: أنه تأكيد لأجل نفسه؛ **ليتكرر** ويتقرر حتى يحسن التقابل.

ومنها ما وقع مثنى أي **على صيغة التثنية**[1] وإن لم يكن للتثنية، بل **للتكرير والتكثير**، ولا بد في تتميم هذه القاعدة من قيد الإضافة، أي مثنى مضافا إلى الفاعل أو المفعول؛ **لئلا يرد** مثل قوله تعالى: ....

= وحاصله: أنه جاز أن يكون اللام في الضابطة الأولى أيضا للأجل أي تأكيدا لأجل نفسه بأن يكون نفسه علة للتأكيد، فمعنى قوله: "ليتكرر ويتقرر" أي ليتكرر ويتقرر نفسه في الذهن، فحينئذ يحسن التقابل؛ لأن قوله: "لأجل نفسه" مغاير لقوله: "لأجل غيره" بحسب المعنى، قال مولانا عص: إذا كان اللام في الضابطة الأولى للأجل أيضا لا يحسن التقابل؛ لأنك قد عرفت أن قوله: لأجل نفسه بمعنى: أن نفسه علة للتأكيد كما يشعر به.

ليتكرر إلخ: فإذا كان كذلك فالتأكيد لأجل النفس بهذا المعنى موجود ههنا أيضا مع شيء آخر، وهو اندفاع احتمال الغير، فلم يبق التقابل حينئذ، أقول: نعم كذلك، لكن مناط وجه التسمية في الضابطة الثانية اعتبار أحد الاحتمالين المذكورين مع شيء آخر، وهو اندفاع احتمال الغير، وليس في الضابطة الأولى كذلك، فالمقابلة بينهما باعتبار القصد.

على صيغة التثنية: أي على صورتها، وإن لم يكن المراد منه معنى التثنية؛ فإن المقصود الأصلي هو أن يكون على صورة التثنية. **للتكرير والتكثير**: أي يكون فعله واجب الحذف على هذا التقدير، وهو احتراز عن مثل: ضربت ضربين؛ لأن قولنا: "ضربين" مفعول مطلق وقع مثنى، مع أن فعله مذكور، فلما قال: "للتكرير والتكثير" خرج "ضربين" في المثال المذكور؛ لأنه ليس للتكرير والتكثير.

لئلا يرد إلخ: مثل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ فإن "كرتين" مفعول مطلق مثنى، ويكون المراد منه معنى التكرير والتكثير؛ لأنه بمعنى رجعا مكررا كثيرا، مع أن فعله ليس واجب الحذف، ومعنى الآية: ارجع أي اجعل بصرك رجعا بعد رجع إلى الموجودات، فانتقل منها إلى وجود الواجب تعالى، ولا بد في تتميمها من قيد آخر، وهو "أن لا يكون المفعول المطلق للنوع" أي لم يكن المراد منه معنى النوع؛ لئلا يرد قولنا: "ضربت زيدا ضربي=

(۱) يعني يشترط أن يكون المصدر على صيغة التثنية، ولا يكون بخصوص الاثنين بل للكثرة، حتى لو كان بخصوص الاثنين فلا يجب حذف فعله نحو: ضربت ضربتين. (علوي)

﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾[1] (الملك: ٤) أي رجعا مكررا كثيرا، وفي جعل المثال[2] من تتمة التعريف لإفادة هذا القيد تكلّفٌ[3] مثل: لبّيك أصله: أُلِبُّ لك إلبابَيِنِ أي أُقِيمُ[4] لخدمتك وامتثال أمرك، ولا أَبرَحُ عن مكاني (أي لا أزول) إقامةً كثيرةً متتاليةً، فحذف الفعل[5] وأقيم المصدر مقامه، وَرُدَّ (فصار إلبابين) إلى الثلاثي (المجرد) بحذف زوائده (بل بحذف الزائدين)، ثم حذف حرف الجر من المفعول وأضيف المصدر إليه،[6] ....

= الأمير"، فإن الأمير فاعل المصدر، وهو مضاف إلى الفاعل، وقيل: المراد من الفاعل والمفعول هو: فاعل الفعل ومفعوله لا المصدر، والمراد من "ضربي الأمير" في قولنا: "ضربت زيدا ضربي الأمير" هو الضرب بعد الضرب أي ضربا مكررا كثيرا، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ فـ"ضربي الأمير" مثل صوت حمار، فلا يرد ما ذكره مولانا عص من أن المثال المذكور خارج بما ذكره الشارح من أن المراد من المثنى ليس معنى التثنية، بل المراد منه معنى التكرير والتكثير. ويرد على الجواب نحو: ضرب زيد ضربة، وهذا الإيراد من مولانا عص.

ألب لك: وهو صيغة المتكلم من "ألب يلب" من باب أفعل يفعل، فحذف الفعل على سبيل الوجوب، وأقيم المصدر - وهو إلبابين - مقامه، وأضيف إلى الكاف بتقدير اللام، فسقط نونه بالإضافة فصار "إلبابيك"، ثم نقلت حركة الباء إلى اللام وحذفت الهمزة؛ للتخفيف، وحذفت الألف؛ لالتقاء الساكنين، وأدغمت الباء في الباء؛ لوجود شرط الإدغام فيه، فصار "لبيك".

---

(١) لتبعية الرضي، وإلا فنظم التنزيل ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ أي رُدَّه إلى السماء مرتين مع الأولى المستفادة من السابق، ﴿فارْجِعِ الْبَصَرَ﴾، وقيل: سوى الأولى، فيكون ثلاث مرات، وقيل: يراد به الكثرة أي كرر نظرك هل تجد فيه عيبا. (حل ش)

(٢) أي في جعل المثال من تتمة التعريف داخلا فيه بأن يكون المعنى: ضابطة كون المصدر مثنى مثل هذا المصدر المضاف تكلّف، لا يفهم من ظاهر العبارة. (علوي)

(٣) لأن المثال إنما يورد لإيضاح القواعد بعد تمامها ولا يكون متمما لها، فجعله متمما تكلف محض. (جمال)

(٤) الإقامة: مقیم شدن وایستادن.

(٥) كل ذلك ليفرغ الملبب بالسرعة من التلبية فيفرغ لاستماع المأمور به حتى يمتثله. (عبد الغفور)

(٦) فسقط النون، فصار "لبيك".

ويجوز أن يكون من **"لبّ بالمكان"** بمعنى "ألب"، فلا يكون محذوف الزوائد، وعلى هذا القياس **سعديك** أي أُسعِدُكَ إسعادا بعد إسعادٍ بمعنى أُعِينُكَ، **إلا أن "أسعد"** يتعدى بنفسه بخلاف "ألب"؛ فإنه يتعدى باللام.

(أي لبيك)

المفعول به[1] هو ما وقع أي هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل، ولم يذكر (المصنف) الاسم **اكتفاء بما سبق**[2] في المفعول المطلق، ....

من لب بالمكان: وإيراد قوله: "بالمكان" إشارة إلى أن "لب" يتعدى بالباء كذلك "ألب" يتعدى بالباء كما يتعدى باللام، فإيراده للإشارة إلى أن "لب" بمعنى "ألب". **سعديك**: أصله: أسعدك إسعادين، فحذف الفعل على سبيل الوجوب، وأقيم المصدر مقامه، وأضيف إلى الكاف فسقط النون بالإضافة فصار "أسعدك"، ثم نقلت حركة العين إلى ما قبلها، وحذفت الهمزة للتخفيف، ثم حذفت الألف؛ لالتقاء الساكنين، فصار "سعديك"، إلا أنه لا يجوز أن يكون قوله: "سعديك" غير محذوف الزائد كـ "لبيك"؛ لأنه لم يجئ الثلاثي في "أسعد" بمعناه كما جاء في "لبيك".

إلا أن أسعد إلخ: أي لا فرق بين "أسعد" و"ألب" في كون المراد من كل منهما التكرير والتكثير، ولكن الفرق بينهما باعتبار أن "أسعد" تعدى بنفسه، بخلاف "ألب"؛ فإنه يتعدى باللام، ولقائل أن يقول: ينبغي أن يجعل هذه الضابطة سماعية لا قياسية؛ لأن كون المثنى للتكثير يكون سماعيا، والجواب بأن جعلها قياسية لأجل أنه أدخلها تحت الضابطة القائلة بأن كل مصدر مثنى هو للتكثير يكون حذف عامله واجب.

المفعول به: الباء للملابسة أو للسبب، أي هو مفعول بملابسة أو بسبب؛ لأن الفعل تعلق به فوجوده علة له.

اكتفاء بما سبق: ويحتمل أن يكون تركه لظهوره؛ لأن من البين أن المفعول به لا يكون إلا اسما، لا فعلا ولا حرفا وإنما قدر الاسم؛ لأن ما وقع عليه الفعل هو المعنى، والمفعول به من أقسام اللفظ، قيل: لا يحتاج إلى تقدير الاسم؛ لأنهم يجرون صفات المدلولات المطابقية على دوالها، فيقال: للفظ "زيد" في "ضربت زيدا" إنه وقع =

---

(١) إنما سمي به؛ لأنه أوقع الفعل به، أو تعلق به، أو ألصق به. (عبد الغفور)

(٢) وإجزاء لصفة المدلول المطابقي على الدال. (ج)

والمراد[1] بوقوع فعل الفاعل عليه: ....

= عليه فعل الفاعل، وإن كان ذلك الوقوع صفة لمعناه، وردّ ذلك بأن هذا إنما يصح إذا كان فعل الفاعل واقعا على المدلول المطابقي في جميع أفراد المفعول به، وهو ممنوع؛ لجواز أن يقع فعل الفاعل على المدلول التضمني؛ فإن "من" الاستفهامية أو الشرطية في قولنا: "من تكرم"؟ وقولنا: "من يكرم أكرمه"، مفعول به، مع أن ما وقع عليه فعل الفاعل هو الذات، وهي مدلوله التضمني، ومدلوله المطابقي هو الذات مع معنى الاستفهام والشرط. ولقائل أن يقول: إن المدلول المطابقي فيهما هو الذات، ومعنى الاستفهام والشرط عارضان لهما، ولئن سلم لكن لا شك أن ما وقع عليه فعل الفاعل يكون مدلولا مطابقيا في أكثر أفراد المفعول به، فسمي الجميع كذلك تغليبا، فهو من قبيل تغليب الأكثر على الأقل.

واعترض بأنه إذا كان ما وقع عليه فعل الفاعل هو المعنى، والمفعول به هو اللفظ، فإذا قلنا: تلفظت زيدا فما وقع عليه التلفظ هو لفظ زيد، فلم يصح أن ما وقع عليه فعل الفاعل هو المعنى كلية، ويمكن الجواب عنه بأنا لا نسلم أن التلفظ وقع على لفظ زيد، بل وقع على ما يكون ذلك اللفظ إخبارا عنه فيكون ذلك الفظ آلة لملاحظته، وهو معنى بالنسبة إلى هذا اللفظ، وسلمناه، ولكن يجوز أن يكون الحكم بوقوع فعل الفاعل على المعنى حكما على الأغلب، ويمكن الجواب أيضا أن لفظ "زيد" يكون موضوعا لنفسه أيضا؛ لأن الألفاظ كما يكون موضوعة للمعاني كذلك يكون موضوعا لأنفسها أيضا قيل: هذا التعريف يصدق على "عمر" في قولنا: يشارك زيد عمر؛ لأنه وقع عليه الفعل واجبا بأنه وقع فيه الإسناد لا التعلق، وبينهما فرق، وأجيب أيضا بأن المراد من وقوع فعل الفاعل عليه أنه كان المفعول عن الفاعل ولا شك أن عمر أيضاً فاعل معنى؛ لأنه معطوف على الفاعل، والمعطوف على الفاعل فاعل معنى، وإن لم يقولوا له فاعل لفظا.

ورده مولانا عص بأنه حينئذ يشكل بقولنا: "ضربت زيدا عمرا"، فإن "عمرا" وقع عليه فعل الفاعل مع أنه غير فاعل، وليس بمفعول له. أقول: إنه وإن لم يكن مفعولا به لفظا، لكن مفعول معنى؛ لأنه معطوف على المفعول به، فكما يكون المعطوف على الفاعل فاعلا معنى، فكذلك المعطوف على المفعول به مفعول به معنى ولقائل أن يقول: لو قيل: ضربت زيدا عمرا مع أنه لم يضرب في الواقع، فيكون الكلام كاذبا، فيلزم أن لا يكون مفعولا به؛ لعدم وقوع فعل الفاعل عليه، مع أنه مفعول به، ويمكن الجواب بأنا لا نسلم أنه مفعول له على هذا التقدير، أو نقول: المراد من شأنه أن يقع عليه فعل الفاعل.

---

(١) دفع دخل وهو أن هذا التعريف ليس بجامع؛ لأنه لا يصدق على "زيدا" في "وجدت زيدا".

تعلقه به[1] بلا واسطة حرف الجر؛[2] فإنهم يقولون في "ضربت زيدا": إن الضرب واقع على زيد، ولا يقولون في "مررت بزيد": إن المرور واقع عليه، بل متلبس به، فخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية؛ فإنه لا يقال في واحد منها: إن الفعل واقع عليه، بل فيه أو له أو معه، **والمفعول المطلق**[3] بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل؛ ....

بقيد قوله: وقع مفعول به

تعلقه به إلخ: أي المراد من الوقوع هو التعلق، لا التعلق مطلقا؛ لئلا ينتقض بقولنا: "مررت بزيد"؛ لأنه تعلق فعل الفاعل على زيد، مع أنه لا يكون مفعولا به، بل المراد تعلقه بلا واسطة الحرف؛ فإنهم يقولون في "ضربت زيدا": إن الضرب واقع - أي متعلق - على زيد، ولا يقولون في "مررت بزيد": إن المرور واقع عليه بالمعنى المذكور على سبيل الإطلاق، ولكنهم يقولون: إن المرور واقع ومتعلقه به بواسطة حرف الجر. لا يقال: لا معنى لإخراجه؛ لأنه أيضا مفعول به؛ لأنا نقول: لا نسلم أنه مفعول به مطلقا في اصطلاحهم، بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر، وكلامنا في المفعول به بلا واسطة حرف الجر. ولقائل أن يقول: للنصب اللغوي ينبغي أن يكون شاملا لنصب المحلي أيضا، فالمجرور بواسطة حرف الجر منصوب محلا، إلا أن يقال: إن قولنا: "مررت بزيد" خارج بقيد "بلا واسطة حرف"، سواء كان منصوبا محلا أو لا.

ثم اعلم أن المراد من التعلق هو تعلقه عليه أولا وثانيا، فلا يصدق التعريف على الحال؛ لأنه تعلق الفعل أولا على "زيد" وعلى "قائما" ثانيا في "ضربت زيدا قائما" ولا على التمييز والمستثنى لما ذكرنا، ولا يشكل بالمفعول الثاني والثالث من باب أعلمت؛ لأنه تعلق بمجموع المفاعيل معا؛ لأن كونه مذكورا أولا وثانيا وثالثا لا يستلزم أن يكون التعلق أيضا كذلك؛ فإن المفعول في الأفعال القلوب هو مضمون الجملة، فلا إشكال حينئذ على المفعول الثاني مثلا. قال مولانا عص: إن الحال خارج بقوله: "بلا واسطة حرف الجر"؛ لأن "ضربت زيدا قائما" في التقدير "ضربت زيدا في حال القيام"، أقول: فيه بعد لا يخفى على ذي عقل. ثم المراد من التعلق أعم من أن يكون نفيا أو إثباتا، فحينئذ يدخل فيه قولنا: "ما ضربت زيدا".

والمفعول المطلق إلخ: دفع دخل مقدر تقريره: أن التعريف صادق على المفعول المطلق؛ لأنه وقع عليه أي تعلق عليه فعل الفاعل، وتقرير الجواب: أن المفهوم من قوله: "وقع عليه فعل الفاعل" هو مغايرة المفعول به لفعل الفاعل، =

---

(١) أي نفيا أو إثباتا، والمراد تعلقه به أولا، فخرج الحال والمستثنى والتمييز. (عبد الغفور)

(٢) يلزم على تفسيره أن يكون الياء في "جاءني زيد" مفعولا به، والمجرورات في تلك الأمثلة مفعولا لها: سرت من البصرة إلى الكوفة، ومررت بزيد، وبعدت من عمرو ونحوها.

(٣) عطف على "به المفاعيل" أي وخرج المفعول المطلق.

فإن المفعول المطلق عين فعله، والمراد بـ"فعل الفاعل": فعل اعتُبِرَ إسنادُه إلى ما هو فاعل

- فحينئذ يخرج المفعول المطلق؛ لأنه ليس مغايرا لفعل الفاعل، بل هو عين فعل الفاعل؛ ولهذا قال: "بمعناه" في تعريفه. لا يقال: إذا أقيم المفعول المطلق موقع الفاعل مثل: ضُرِبَ ضَربٌ شديدٌ، فحينئذ وقع الفعل عليه؛ لأن في المفعول ما لم يسم فاعله يكون وقوع الفاعل لا قيامه، فيكف يصح ما ذكره من أنه لا يصح إسناد الوقوع إليه؛ لأنه عين فعله؟ لأنا نقول: المفعول المطلق لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص، فحينئذ يكون مغائرا لفعل الفاعل، فحينئذ يصح إسناد الوقوع إليه، قال مولانا عص وتبعه الفاضل السم: إن المفعول المطلق خارج من تعريف المفعول به بما خرج به المفاعيل الثلاثة الباقية؛ لأن "ضربا" في "ضربت ضربا" لم يقع عليه فعل الفاعل؛ فإنـــه لا يقال: إن الضرب واقع على الضرب، بل الضرب في "ضربت ضربا" مما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه، لا مما وقع عليه فعل الفاعل، وكذا في المفاعيل الثلاثة الباقية؛ فإن المفعول فيه مثلا لم يقع عليه فعل الفاعل، بل هو مما فعل فيه فعل مذكور، وكذا المفعول له والمفعول معه، فلا يحتاج في إخراجه إلى ما ذكره الشارح، هذا خلاصة ما ذكره الفاضلان المذكوران.

أقول: إن كلام الفاضلين المذكورين مبني على أنهما حملا الحرف في قوله: "بلا واسطة حرف" على حرف الجر كما حمله المدرسون الذين في زماني على هذا، والمشهور بين طلبة العلم أيضا كذلك، فنقول: المراد من الحرف في قول الشارح هو الحرف مطلقا، سواء كان حرف الجر أو غيره، وعليه يدل إيراد الحرف مُنكّرا؛ فإن النكرة في سياق النفي تفيد العموم أي بلا واسطة شيء من الحروف، فحينئذ كما يخرج قولنا: "مررت بزيد" كذلك يخرج المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه؛ لأن الواسطة فيها هي: في واللام والواو بمعنى مع؛ لأنه وإن وقع أي تعلق عليها فعل الفاعل؛ لأن معنى التعلق هو النسبة والربط، ويكون للعامل ربط بمعموله ونسبة به، ولكن ذلك بواسطة الحرف، فإذا تعلق الفعل بلفظ الضرب من حيث إنه مفعول مطلق فيصدق تعريف المفعول به عليه، فحينئذ بقي المفعول المطلق، فهو خارج بما أخرج الشارح به؛ لعدم واسطة الحرف فيه، فاعلم ذلك، فإني رأيت علماء زماني؛ فإنهم تكلموا على وفق الكلام الفاضل المذكور مولانا عص، ولكن الكلام بهذا الوجه يخل كلام الشارح المدقق الفصيح، وبما ذكرناه خرج كلامه من الخلل، كما لا يخفى.

والمراد بفعل الفاعل إلخ: وهذا دفع دخل مقدر تقريره: أن التعريف صادق على "زيد" في " ضُرِبَ زيدٌ" على صيغة المجهول؛ لأنه وقع عليه فعل الفاعل، وتقرير الجواب: أن المراد بفعل الفاعل فعل اعتبر إسناده إلى الفاعل الحقيقي أو الحكمي، فلا بد حينئذ أن يكون المفعول به غير الفاعل حقيقة أو حكما، كما يكون غير الفعل أيضا، وكذلك خرج الفاعل، إلا أن الشارح جعل المفعول ما لم يسم فاعله مادة الإشكال دون الفاعل؛ لمناسبته إلى المفعول به في الاشتراك في المفعولية، وحينئذ يظهر الجواب عن الفاعل بالطريق الأولى. لا يقال: لا يرد الإشكال على الفاعل؛ لأن الفعل قائم عليه؛ لأنا نقول: قد عرفت أن المراد من الوقوع هو التعلق. -

حقيقة أو حكما،[١] فخرج به[٢] مثل: "زيد" في "ضرب زيد" على صيغة المجهول؛ فإنه لم يعتبر إسناده إلى فاعله،[٣] **ولا يشكل بمثل: أعطي زيد درهما؛** ....

= قيل: التعريف يصدق على المبتدأ مثل: زيد ضربته؛ فإنه وقع عليه فعل الفاعل أي فعل اعتبر إسناده إليه؛ لأنه وقع فعل الفاعل على الضمير الراجع إلى زيد، فيكون الوقوع على ضمير الشيء وقوعا لذلك الشيء كما يكون الإسناد إلى ضمير الشيء إسنادا إليه، لا يقال في جوابه بأن المراد أن المفعول به الاسم المنصوب الذي وقع عليه إلخ؛ لأنا نقول: حينئذ يلزم الدور؛ لأنه عرف المفعول به الذي هو من المنصوبات، وأخذ المعرَّف في المعرِّف يستلزم الدور، تأمل. فالجواب عنه بأن المراد أن التركيب يدل على وقوع الفعل عليه، فلا يدل تركيب "زيدا ضربته" عليه، بل يدل على أن يكون زيد فيه محكوما عليه، ويمكن الجواب أيضا بأن المراد هو وقوع فعل الفاعل عليه بلا واسطة، كما هو المتبادر من التعريف.

قيل: هذا التعريف لم يصدق على "عمرا" في قولنا: "أعجبني ضرب عمرا"؛ فإن قوله: "ضرب" فاعل "أعجبني"، وهو أي الضرب عامل في "عمرا"، فيكون "عمرا" المفعول به للضرب، لا لـ"أعجبني"، مع أنه لم يصدق عليه أنه فعل اعتبر إسناده إلى الفاعل؛ لأن الفعل الذي اعتبر إسناده إليه هو "أعجبني" لا الضرب، ويمكن الجواب بأن يقال: جاز أن يعتبر إسناد الضرب أيضا إلى الفاعل؛ لأن المصدر العامل في قوة "أن" مع الفعل، فيكون الضرب في قوة "أن يضرب"، وفيه ضمير هو فاعله. قال مولانا عص: الأولى: "فعل أسند" موضع قوله: "فعل اعتبر إسناده"، وكذا الأولى موضع قوله: "فإنه لم يعتبر إسناده" لم يسند. أقول: يصدق على "زيد" في "ضرب زيد" أنه أسند فعل الفاعل إلى ما هو فاعل حقيقة في نفس الأمر، إلا أن عدم ذكر الفاعل إما لجهله أو لتعظيمه أو غيرهما، لكن لم يعتبر إسناده إليه، فحينئذ قوله: "الأولى لم يسند موضع" قوله: "فإنه لم يعتبر إسناده" كاذب لما عرفت.

ولا يشكل بمثل إلخ: تقرير الإشكال: أن "درهما" في "أعطي زيد درهما" يلزم أن لا يكون مفعولا به؛ لعدم وقوع فعل الفاعل عليه، بل وقع عليه فعل المفعول، وتقرير الجواب ظاهر من كلامه قدس سره، لا يقال: لا يحتاج إلى هذا التعميم في الجواب؛ لأنه وقع فعل الفاعل الحقيقي على "درهما" في تركيب من التراكيب وإن لم يقع ههنا؛ لأنا نقول: المراد هو كونه في هذا التركيب، لا يقال: يكون وقوع فعل الفاعل الحقيقي في هذا التركيب أيضا، كما يكون فيه وقوع فعل الفاعل الحكمي؛ لأن واده شدن را دادن لازم است؛ لأنا نقول: المراد هو وقوعه صريحا ومطابقة لا التزاما، فإن اللزوم لا اعتبار له.

(١) كمفعول ما لم يسم فاعله.

(٢) أي بقوله: "وقع عليه فعل الفاعل". (جمال)

(٣) فإن "ضرب" إنما يعتبر إسناده إلى ما هو فاعل حكما، وهو "زيد"؛ لأنه أقيم مقام الفاعل، ويتم الكلام به كما يتم بالفاعل، ثم أوقع الفعل عليه. (علوي)

فإنه يصدق على "درهما" أنه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر إسناد الفعل إليه؛ فإن مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل، **وبما ذكرنا ظهر** فائدة ذكر الفاعل، **فلا يرد** أنه لو قال: "ما وقع عليه الفعل" لكان أخصر،[١] **نحو**: ضربت زيدا فإن "زيدا" قد وقع عليه - بلا واسطة حرف الجر - فعل اعتُبِرَ إسناده إلى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم.

المصنف

وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه؛ لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه ....

لا حاجة إليه

وبما ذكرنا ظهر إلخ: لأنه بسبب ذكره خرج "زيد" في "ضُرب زيد" ودخل "درهما" في "أعطي زيد درهما".
فلا يرد إلخ: لا يقال: عدم الورود ممنوع؛ لأن للمعترض أن يقول: إن الاختصار في المتن مطلوب؛ لأنا نقول: نعم، لكن المعترض لم يَدَّعِ مجرد الاختصار، بل يدعي صحة التعريف بدون ذكر الفاعل، مع كونه أخصر، فجوابه حينئذ ليس إلا أن يقال: بأن الاختصار مسلم، لكن صحة التعريف بدون ذكر الفاعل ممنوع، كما عرفت فائدة ذكره.
وقد يتقدم إلخ: وكذا يتقدم جميع المفاعيل على عاملها إلا المفعول معه، ولما كان الكلام في المفعول به، فلذا خصه بالذكر، فلا يرد ما ذكره الفاضل السم من أن هذا الحكم جار في المفاعيل أيضا، فلا وجه لتخصيص البحث بالمفعول به. اعلم أن الظاهر من الفعل هو الاصطلاحي مع أنه يتقدم على غيره أيضا كاسم الفاعل والمفعول، ولكن مراده هو الفعل وما هو قريب به في العمل، وإليه يدل قوله: "لقوة الفعل في العمل" أي لقوة العامل الذي هو اسم الفاعل والمفعول أيضا في العمل، كما صرح به الشارح في آخر بحث التمييز، فأشار الشارح بقوله: "لقوة الفعل في العمل" إلى أن ذكر الفعل في عبارة المصنف ليس من قبيل الاكتفاء بما هو الأصل كما في نظائره، ولا يتقدم على العامل الذي غير اسم الفاعل والمفعول؛ لضعفه في العمل.

---

(١) [لعل المورد نظر إلى أنه مفعول به، لكنه مرفوع] المورد الفاضل الهندي حيث قال: إنه لو قال المصنف رحمه الله في تعريف المفعول به: "ما وقع عليه الفعل" لكان أخصر، يعني أنه يصح التعريف بدون ذكر لفظ الفاعل مع كونه أخصر، والاختصار في المتن مطلوب، وتقرير الجواب: أن الاختصار مسلم، لكن صحة التعريف بدون ذكر الفاعل أعم؛ لما عرفت أنه بسبب ذكره خرج "زيد" في "ضرب زيد" ودخل "درهما" في "أعطي زيد درهما"، وإلا ينتقض التعريف طردا وعكسا، وقد يجاب بتقرير آخر، وهو أنه لو قال: "ما وقع عليه الفعل" لتبادر منه الفعل الاصطلاحي، فيخرج شبه الفعل، ويلزم ارتكاب المسامحة في إسناد المتعلق إليه؛ فإن المتعلق بالمفعول به هو الحدث لا الفعل الاصطلاحي. (خادم أحمد)

متقدما ومتأخرا،(١) إما جوازا مثل: اللهَ أَعبُدُ، ووَجْهَ الحبيبِ أَتَمَنَّى، وإما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام أو الشرط، نحو: من رأيت؟ ومن تكرم يكرمك،(٢) هذا إذا لم يكن مانع من التقديم، كوقوعه في حيز "أن"(٣) نحو: من البر أن تكف لسانك،(٤) ...

مثال الاستفهام — مثال الشرط — بتقدم — مفعول به

من رأيت إلخ: فالأول مثال الاستفهام والثاني مثال الشرط، والمراد بتضمنه له هو تضمن ما له صدر الكلام، ولا يخفى أنه قد يجب تقديم المفعول به عليه إذا كان بين كلمة "أما" وبين فاء الجزاء، مثل قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ﴾ (الضحى:٩)؛ فإن ﴿الْيَتِيمَ﴾ مفعول به لقوله تعالى: ﴿فَلا تَقْهَرْ﴾ ولا بد من تقديمه؛ لأنه يجب الفاصلة بين "أما" وفاء الجزاء، وإنما لم يتعرض به الشارح؛ لأنه لا يجب تقديمه بعينه؛ لأن إيراده قبل الفعل للفاصلة بينهما، وهي متحققة بإيراد شيء آخر بينهما بأن يقال: وأما اليوم فلا تقهر اليتيم.

هذا إذا لم يكن إلخ: أي المذكور، وهو التقديم على سبيل الجواز والوجوب إذا لم يكن الحجر، فقوله: "إما جوازا إلخ" إشارة إلى أن تقديم المفعول به على الفعل يكون بأحد الوجوه الثلاثة، وهي الجواز والوجوب والامتناع. **من البر أن تكف إلخ**: فلم يجز فيه تقديم المفعول به على فعله؛ لأن "أن" المصدرية إذا دخل على المضارع يصير في تأويل المصدر، فيصير جانب فعليته ضعيفا فلا يعمل فيما قبله. لا يقال: جاز تقديمه بأن يقال: أن لسانك تكف؛ لأنا نقول: حينئذ يلزم دخول "أن" على الاسم، وهو غير جائز. ويكون مانع آخر من تقديمه عليه، وهو أن يكون الفعل مؤكدا بالنون الثقيلة، مثل: "ليضربن زيدا".

فلا يصح أن يقال: زيدا ليضربن، ووجه المنع أن تقديم المفعول به للتأكيد والاهتمام أي اهتمام المفعول به، ونون التأكيد يكون لاهتمام الفعل، فبينهما تناف ظاهر، فإن من رأى تقديم المفعول به عليه حين اتصاله بالنون الثقيلة يتحير ذهنه ظاهرا؛ فإنه لم يعلم أن المقصود منه اهتمام المفعول به أو الفعل؛ لما عرفت أن التأكيد يوجب كون الفعل أهم فينافي التقديم الدال على كون المفعول به أهم، وإنما قلنا: ظاهرا؛ لعدم المنافات في الحقيقة؛ لأنه جاز أن يكون تقديمه عليه لاهتمام أمر واتصال نون التأكيد به لاهتمام أمر آخر، قال مولانا عص: وفيه نظر؛ لجواز أن يكون التقديم للتخصيص لا للاهتمام. وحاصله أن تقديم المفعول به لا ينحصر في الاهتمام؛ فإن تقديمه قد يكون =

(١) حالان عن الفعل أو المفعول، وخبران لـــ "كان" المحذوف، واسمه الفعل أو المفعول. (عصمت)

(٢) بالفارسية: آں کسی راکہ اکرام میکنی تو اکرام میکند آنکس ترا. (بقا)

(٣) لأنه لايفصل بين الحرف الموصول وصلتها. (علوي)

(٤) از نیکی است این کہ منع کنی تو زبانِ خود را. (بقا)

وقد يحذف الفعل **العامل** في المفعول به لقيام قرينة مقالية أو حالية جوازا، نحو: "زيدا" لمن قال: **من أضرب**؟ أي اضرب زيدا، فحذف الفعل[1] للقرينة المقالية التي هي السؤال، ونحو: "مكة" للمتوجه إليها، أي تريد مكة، فحذف الفعل **للقرينة الحالية**.

ووجوبا في أربعة مواضع تخصيصها بالذكر **ليس للحصر**؛ لوجوب الحذف في باب **الإغراء والمنصوب** على المدح أو الذم أو الترحم،[2] ....

= للتخصيص بأنا نضرب زيدا ولا نضرب عمرا مثلا، أقول: تقديم المفعول به ليس إلا للاهتمام، ولكن سبب الاهتمام قد يكون للتخصيص، وقد يكون للمدح أو غيرهما، وإنما يجديك نفعا إذا كان تقديمه متمحضا لتخصيصه بدون الاهتمام، وليس كذلك.

العامل إلخ: قيل: توصيف الفعل بالعامل إشارة إلى أن هذا الحذف غير مختص بالفعل، بل يعم شبه الفعل أيضا. **من أضرب**: لا يخفى عليك أن قول المصنف هذا يحتمل أن يكون مثالا لتقديم المفعول به على الفعل؛ فإن "من" مفعول به. **للقرينة الحالية**: أي حاله قرينته، وهو قصده وإرادته إلى مكة، فقوله: "أي تريد مكة" بمعنى أتريد مكة؟ **ليس للحصر**: فإن ذكر الأعداد عند الجمهور ليس للحصر؛ فإنه لو قيل: في هذا البيت عشرون رجلا، ليس ذلك للحصر، بل للتكثير؛ لأنه يصح وإن كان فيه أكثر من عشرين رجلا.

الإغراء: وهو بالفارسية: تيز ساختن مثاله: أخاك أي الزم أخاك، وقوله: الزم بكسر الهمزة فحذف الفعل؛ لضيق الفرصة. **والمنصوب**: أي باب المنصوب، ومثال المنصوب على المدح نحو: الحمد لله الحميد؛ فإن الظاهر أن يكون "الحميد" مجرورا بأن كان صفة لله تعالى، فلما نصب يذهب الذهن إلى تقدير شيء أي أعني الحميد، وأما إذا قرئ رفعه يكون المقدر حينئذ "هو"، أي الحميد هو، فيكون "هو" مبتدأ و"الحميد" خبره، ولكنه حينئذ ليس مما نحن فيه، ومثال الذم نحو: أتاني زيد الفاسق الخبيثَ؛ فإن الظاهر أن يكون "الخبيث" مرفوعا، لأنه صفة "زيد"، فلما نصب يذهب الذهن إلى تقدير شيء، أي أعني الخبيث، ومثال الترحم نحو: مررت بزيد المسكينَ؛ فإن الظاهر أن يكون "المسكين" مجرورا، فلما نصب يذهب الذهن إلى تقدير شيء، أي أعني المسكين أو ارحم المسكين، فتغيير الكلام عن الظاهر يدل على هذه الأمور.

(١) إن شئت أظهرت، وإن شئت حذفت. (متوسط)

(٢) وذلك بأن يقطع صفة مدح أو ذم أو ترحم عن متابعة موصوفها في الإعراب؛ إظهارا لغرض المدح أو نحوه بإضمار، نحو: أعني؛ لأن فيه تغيير الأسلوب، وفي تغيير الأسلوب اهتمام بشأنه، والاهتمام به إنما يكون للمدح أو الذم أو غيره. (ج)

بل لكثرة مباحثها[١] بالنسبة إلى هذه الأبواب.
أي باب الإغراء

الأول من تلك المواضع الأربعة سماعي **مقصور على السماع**، لا يتجاوز عن أمثلة
الموضع الأول

محدودة مسموعة بأن يقاس عليها أمثلة أخرى، نحو: امرأ ونفسه[٢،٣] **أي اترك** امرأ ونفسه
متعلق بالمنفي لا النفي

و﴿انْتَهُوا[٤] خَيْراً[٥] لَكُمْ﴾ أي انتهوا عن التثليث **واقصدوا خيرا** لكم، وهو التوحيد،
(النساء: ١٧١)

لكثرة مباحثها: أي مباحث الأبواب الأربعة؛ لما عرفت أن ذكر الأعداد عندهم يكون للتكثير لا للحصر.
على السماع: أي لا يكون قاعدة يعلم له بها، بخلاف القياس؛ فإنه أيضا يعلم بالسماع من العرب، لكن يكون قاعدة يعلم ويقاس بها غيره، فلا إشكال حينئذ. **اترك إلخ:** أي اقصر يدك ولسانك منه، فالواو في قوله: "ونفسه" يحتمل أن يكون بمعنى "مع"، ويحتمل أن يكون للعطف بأن كان معطوفا على قوله: "امرأ" أي اترك نفس المرء. **واقصدوا خيرا إلخ:** قيل: لا نسلم أن "خيرا" مفعول به، لم لا يجوز أن يكون مفعولا مطلقا؟ أي انتهوا انتهاء خيرا لكم، فيكون "خيرا" صفة للمفعول المطلق المحذوف كما سبق في قوله: "خير مقدم" وسلمناه، ولكن العرب قد تذكر فعله، فإذا قلنا: "انتهوا عن التعطيل تحصيلا" فيدل "انتهوا" على القصد الذي بعده أي واقصدوا تحصيلا؛ فإنهم قد يذكرون الفعل. وجوابه ما نقل عن العلامة التفتازاني من أنه يجب حذفه من حيث إنه وقع في كلام الله تعالى، فلا يجوز ذكره.
قال مولانا عص: إن الخير اسم تفضيل، والمفضل عليه هو التثليث أي تثليث الله تعالى، فيلزم أن يكون في تثليث الله تعالى حسن، لكن الأحسن هو القول بوحدانيته تعالى، مع أنه لا يكون الحسن في التثليث أصلا، فأجاب الفاضل المذكور عنه بأن المفضل عليه ليس هو التثليث، بل كل شيء، أي "واقصدوا خيرا لكم" أي من كل شيء. أقول: يرد عليه ما ذكره أيضا؛ لأن واحدا من كل شيء هو التثليث، إلا أن يقال: المراد كل شيء هو غير التثليث، أو يقال: يكون كل شيء مفضلا عليه باعتبار ما له صلاحية المفضل عليه من الأشياء، أو يقال: اسم التفضيل قد يستعمل بطريق الفرض كما في قوله تعالى: ﴿أَحْسَنُ الخَالِقِيْنَ﴾ (المؤمنون: ١٤) أو يقال: اسم التفضيل قد يستعمل في معنى الفعل، وهما أي الأخيران جواب عن أصل الإشكال.

---

(١) لا يخفى أنه ليس للباب الأول من الأبواب المذكورة بحث فضلا عن أن يكون له مباحث كثيرة بالنسبة إلى باب الإغراء والمنصوب على المدح أو الذم. (جمال)
(٢) والواو إما للعطف، أو بمعنى "مع"، وعلة وجوب الحذف في السماعيات كثرة الاستعمال. (عت)
(٣) معناه بالفارسية: کوتاه کن تو دست از زدن این مرد، وزبان خود را از نصیحت کردن این مرد، واز دشنام دادن این مرد. (بقا)
(٤) أيتها النصارى عما أنتم عليه من القول بالتثليث. (علوي)
(٥) وعند بعض الكوفيين أنه حال.

وأهلا وسهلا أي أتيت أهلا، أي مكانا مأهولا معمورا لا خرابا، أو **أهلا لا أجانب**،(١) ووطيت **سهلا**(٢) من البلاد لا حزنا.
عطف مثال على مثال — من الأهل أي مأنوسا

والموضع الثاني من تلك المواضع الأربعة: المنادى، وهو المطلوب إقباله أي توجهه إليك **بوجهه**(٣) **أو بقلبه**، ....

أهلا لا أجانب: فإن من جاء من السفر فيقال له: أتيت أهلا لا أجانب، والأجانب جمع الأجنبي، وهذا إشارة إلى جواز كون "الأهل" في هذا التركيب في مقابلة الأجانب، فيكون معناه: أتيت الأقارب لا الأجانب، فالتنوين في "أهلا" على هذا التقدير عوض عن المضاف إليه، أي أهلك. **سهلا**: يعني زمين ست ونرم، والحزن: زمين پست وبلند وكلوخ زار، والوطي: كوفتن راه، قال – قدس سره – في "الحاشية": السهل نقيض الجبل، والحزن: ما غلظ من الأرض.
المنادى: أي موضع وقوع المنادى، وفيه مسامحة. وقوله: "هو المطلوب إقباله" أي الاسم الذي طلب إقباله. لا يقال: إذا كان الألف واللام عبارة عن الاسم لم يصدق التعريف على شيء من أفراد المعرف؛ لأنه لا يكون الإقبال للفظ، بل يكون للذات؛ لأنا نقول: إنهم يجرون صفات المدلولات المطابقية على دوالها، وههنا كذلك، ويرد عليه مثل: يا الله؛ لأنه لا يصدق عليه أنه مطلوب إقباله، وأجيب بأن نداءه تعالى مجاز؛ لتشبيهه تعالى بما له صلاحية النداء، ورد بأن القول بأنه تعالى غير صالح للنداء بعيد، وأيضا القول بالتشبيه أي تشبيه الله تعالى بما يكون مطلوب الإقبال غير مناسب، ويمكن أن يجاب بأن المراد مطلوب الإقبال ولو حكما، فحينئذ يصدق التعريف عليه؛ لأنه مطلوب الإجابة بالفارسية: جواب دادن: ويرد عليه نحو: يا زيد لا تقبل؛ لأنه منهي عن الإقبال، فلا يكون مطلوب الإقبال. والجواب: أنه مطلوب الإقبال لسماع النهي، والمنهي عن الإقبال بعد توجهه.
بوجهه أو بقلبه: وبهذا التعميم يدفع الاعتراضين، الأول: أن من يكون وجهه إلى المنادي – باسم الفاعل – فإذا طلب توجهه بوجهه يلزم تحصيل الحاصل، والثاني: أن طلب التوجه بالوجه غير صحيح إذا كان بين المنادي – باسم الفاعل – وبين المنادى – باسم المفعول – حائل كالحائط مثلا، فلا يصح الاكتفاء بالوجه في تعريفه. وأجيب عن الأول أيضا بأن طلب توجهه أعم من أن يكون حدوثا أو بقاء، فيكون فيه طلب التوجه لأجل بقاء وجهه إليه، فيكون الحدوث فيمن لا يكون وجهه إلى المنادي. وقال مولانا عص: إنما عمم التوجه عن الحقيقي والحكمي؛ لدخول قولنا: يا الله ويا سماء ويا جبال ويا أرض، ثم قال: وفيه بحث من وجهين، الأول: أن جعل =

---

(١) أي كما جاز أن يكون صفة مكان جاز أن يكون المراد أهل الشخص في مقابلة الأجنبي. (عبد الغفور)
(٢) بالفارسية: گرفتی تو جائی نرم از شهرها، نه جائی درشت را. (بقا)
(٣) فيه أنه يخرج نحو: يا الله، فالأولى أن يقال: المراد بكونه مطلوب الإقبال كونه مسؤول الإجابة. (عبد الغفور)

كما إذا ناديت مقبلا عليك بوجهه،[1] حقيقة مثل: يا زيد، أو حكما مثل: يا سماء ويا جبال ويا أرض، فإنها نزلت أولا منزلة من له **صلاحية النداء،**[2] ثم أدخل عليها حرف النداء وقصد نداؤها، فهي في حكم من **يطلب إقباله، بخلاف المندوب؛** لأنه المتفجع عليه أدخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع، ....

= الله تعالى منزلة من له صلاحية النداء ترك الأدب، والثاني: أنه لما عمم التوجه عن الحقيقي والحكمي فهذا التعميم يغني عن التعميم الأول، وهو بوجهه أو بقلبه، بل لا بد أن يكتفي بالوجه حينئذ؛ لأن من يكون وجهه إلى المنادي - باسم الفاعل - ومن يكون بينه وبين المنادى حائل، داخل في التوجه الحكمي بالمعنى الذي ذكره. أقول: نعم، التوجه بالوجه حقيقة داخل في التوجه الحكمي، ولكن لا يحتاج إلى إدخاله فيه؛ لصحة إجراء التوجه الحقيقي إلى الوجه، بخلاف السماء والأرض والجبال؛ فإنه لا يصح إجراء التوجه الحقيقي إليها. وإن قلت: تفسيره بالوجه والقلب يشكل بقولنا: يا الله، قلت: لم لا يجوز أن يكون المراد من القلب هو العلم من قبيل ذكر المحل وإرادة الحال، ويكون للواجب تعالى علم، وأيضا جاء الوجه بمعنى الذات أيضا، فيكون الوجه شاملا للمعنيين، فيشمل الواجب.

كما إذا ناديت إلخ: أي يتوجه إليك بوجهه أو بقلبه كما إذا ناديت من هو متوجه إليك بوجهه حقيقة مثل: يا زيد، أو متوجه إليك بوجهه حكما مثل: يا سماء ويا جبال إلخ، ولو سلم أن كون الشيء مطلوب الإقبال حكما يستلزم كونه منادى حكما، فنقول: لما كان الكلام في المفعول به الذي يكون فعله واجب الحذف قياسا، فينبغي أن يجعل المنادى أعم من الحقيقي والحكمي؛ ليتناول جميع أقسام المفعول به.

صلاحية النداء: أي من له صلاحية كونه مطلوب الإقبال حقيقة. **يطلب إقباله:** حقيقة بوجهه أو بقلبه.

بخلاف المندوب: أي ليس المندوب منادى حكميا؛ لأنه أدخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع، لا بأن نزل منزلة المنادى فأدخل حرف النداء عليه.

(۱) المقصود من النداء إحضار المنادى بالقلب حتى يلقى إليه ما ينادى له، والإقبال بالوجه غير مطلوب أصلا، فاعلم ذلك. (عت)

(۲) ومنه نداؤه تعالى؛ إذ لا وجه له ولا قلب، نزل منزلته ثم أدخل حرف النداء، وذلك لأن القرآن نزل على لسان العباد، أي على أسلوب التخاطب بينهم، فيتحقق الإذن في مثل هذا التخاطب، وإنما أدرج الأمثلة المذكورة بارتكاب التكلف المذكور؛ لقلة تلك الأمثلة، ولم يرتكب مثل ذلك في المندوب لكثرته. (عت)

لا لتنزيله منزلة المنادى **وقصد** ندائه، **فخرج** بهذا القيد عن تعريف المنادى، ولهذا أفرد المصنف أحكامه بالذكر فيما بعد، **وفيه تحكم**؛[١] فإن المندوب أيضا - كما قال بعضهم - وهو الجزولي منادى مطلوب إقباله حكما **على وجه** التفجع، فإذا قلت: يا محمداه، فكأنك تناديه وتقول له: **تعال**، فأنا مشتاق إليك، **فالأولى إدخاله** تحت المنادى كما فعله صاحب خبر إن أي المندوب "المفصل"، وقيل: الظاهر من **كلام سيبويه** أيضا أنه داخل في المنادى،[٢] .... صاحب المفتاح القائل هو الرضي

وقصد: بالكسر عطف على "تنزيله". لا يقال: إن المصنف لو لم يدخل المندوب تحت المنادى فلا بد على المصنف أن يقول: "ووجوبا في خمسة مواضع"، لا "في أربعة مواضع"؛ لأنا نقول: ذكر الأربعة في العنوان إشارة إلى أن له مناسبة بالمنادى، ثم بين فيما بعد أحكاما خاصة له إشارة إلى أنه ليس من المنادى.

فخرج: أي المندوب، "بهذا القيد" وهو المطلوب إقباله. **وفيه تحكم**: أي في إخراج المندوب بقوله: "المطلوب إقباله"، وإدخال أمثال: يا سماء ويا جبال بتعميم هذا القول من الحقيقي والحكمي، تحكم، أو في عدم إدخال المندوب بتعميم هذا القول، وإدخال أمثال: يا سماء ويا جبال ويا أرض، فيه تحكم.

على وجه إلخ: فيكون في المنادى طلب الإقبال فقط، وفي المندوب طلب الإقبال المقيد بوجه التفجع، وإليه يشعر قوله: فإذا قلت إلخ، فإذا ناديت ميتا على وجه التفجع فكأنك تقول: فارجع إلي؛ فإني مشتاق إلى وجهك. لا يخفى عليك أنه يمكن تنسيق عبارة المصنف على وجه لم يتوجه عليه قوله: "فيه تحكم" بأن المصنف إنما قال في العنوان: "ووجوبا في أربعة مواضع"، ولم يقل: "في خمسة مواضع" للتنبيه على أنه داخل فيه، ثم بين أحكاما خاصة له مثل دخول لفظ "وا" على المندوب دون المنادى للإشارة إلى أن المندوب أيضا قسم من أقسام المنادى، ولكن لما كان لهذا القسم من المنادى أحكام خاصة أفرده بالذكر، غاية ما في الباب أن هذا خلاف المتبادر.

تعال: هو أمر بالفارسية: بیاتو. **فالأولى إدخاله**: قيل: إنما لم يدخله في المنادى؛ لعدم لفظة "وا" فيه، مع أنها موجودة في المندوب، فإذا أدخله في المنادى فينبغي أن ينادى بآلة نداء المنادى، مع أن لفظة "وا" ليست من آلة ندائه، واعترض أيضا بأنه لو أدخل فيه يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز؛ لأن استعمال "يا" في المندوب مجاز، واستعماله في المنادى على سبيل الحقيقة.

كلام سيبويه: حيث قال: وانتصابه محلا إذا كان مفردا معرفة، كقولك: يا زيد، ثم قال: أو مندوبا نحو: يا زيداه.

(١) أي حكم من غير دليل. (جمال)

(٢) حكما، وأجيب بأن وجه إخراجه عن تعريف المنادى: أنهم لم يعدوا الكلمة المختصة للندبة من حروف النداء حيث قالوا: حروف النداء خمسة، ولم يقولوا: ستة، وأجيب بوجه آخر بأن المندوب باب واسع كثير الدوران على ألسنتهم، فاستبعد المصنف جعله مجازا ملحقا بالحقيقة، بخلاف ما عداه؛ فإنه قليل الوقوع، فناسب أن يجعل بابا على حدة. (محرم)

بحرف نائب مناب "أدعو"[١] من الحروف الخمسة، وهي "يا وأيا وهيا **وأي** والهمزة"، واحترز به عن نحو: **ليقبل زيد**[٢] لفظا أو تقديرا تفصيل للطلب أي طلبا لفظيا **بأن** حذفت ياء النسبة **تكون** آلة الطلب لفظية نحو: يا زيد، أو تقديريا بأن تكون آلته مقدرة نحو: ﴿يُوسُفُ قوله تعالى أي يا يوسف أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ (يوسف: ٢٩)، **أو للنيابة** أي نيابة لفظية بأن يكون النائب ملفوظا أو تقديرية بأن يكون النائب مقدرا كما في المثالين المذكورين، ....

وأي: بفتح الهمزة، واعلم أن "يا" تكون للنداء القريب والبعيد والمتوسط، ونقل عن المصنف أنها للنداء البعيد، ويرد عليه قولنا: يا الله، وأجيب عن ذلك بأن الداعي في أمثال هذا النداء استبعد نفسه عن مرتبة المدعو، و"أيا" و"هيا" للنداء البعيد اتفاقا، و"أي" للنداء المتوسط، والهمزة للنداء القريب، ثم لا ينادى الله تعالى إلا بـــ"يا"، وأيضا قد يحذف "يا" في المنادى دون غيرها. **ليقبل زيد**: فإنه ليس منادى وإن طلب إقباله؛ لعدم صدق قوله: "بحرف نائب مناب أدعو". **بأن تكون** إلخ: لا يقال: في جواز حذف حرف النداء مع كونه نائبا ومخل بالمقصود؛ لأنا نقول: قد يحذف النائب إذا كان له قرينة كما في "ضربي زيد قائما"، والقرينة ثابتة ههنا، وهي كون المنادى علما؛ لأنه إذا حذف حرف النداء منه يسبق الذهن إلى أنه منادى؛ لكثرة نداء العلم.

أو للنيابة: وإنما لم يجعل تفسيرا للحرف، ولم يقل: الحرف لفظا أو تقديرا، كما يقتضيه سوق كلام المصنف حيث قال: "وهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو"؛ لأنه لا يصح جعله تفسيرا للحرف إلا بتكلف بأن يقال: سواء كان الحرف لفظا أو تقديرا بتقدير "كان"، حتى يحصل العامل لقوله: "لفظا أو تقديرا"، بخلاف ما إذا كان تفسيرا للنائب؛ فإن نفسه عامل فيهما، فعلى ما ذكره من الاحتمالين يكون "لفظا أو تقديرا" صفة للمفعول المطلق المحذوف. لا يقال: إن حاصل ما ذكره هو أن حرف النداء في المنادى قد يكون ملفوظا وقد يكون مقدرا، فلا حاجة إلى ما ذكره المصنف فيما بعد من قوله: "ويجوز حذف حرف النداء"، لأنا نقول: ذكره فيما بعد لإفادة الاستثناء المذكور بقوله: "إلا مع اسم الجنس إلخ".

---

(١) الإنشائي؛ لأن الجملة الندائية إنشائية. (عبد الغفور)

(٢) ولم يقل: "عن نحو: أطلب إقبال زيد" كما قال بعضهم؛ لأنه ظاهر في الإخبار، فلا يكون "زيد" فيه مطلوبا إقباله، بل خبرا عن طلب إقباله. (عبد الغفور)

أو للمنادى، والمنادى الملفوظ مثل: يا زيد، والمقدر مثل: **ألا يا اسجدوا أي ألا يا قوم** اسجدوا، وانتصاب المنادى عند سيبويه على أنه مفعول به، وناصبه الفعل المقدر، وأصل "يا زيد" أدعو زيدا، فحذف الفعل حذفا لازما؛ **لكثرة استعماله**[١] **ولدلالة حرف النداء عليه** وإفادته فائدته، وعند المبرد بحرف النداء؛ **لسده مسد الفعل**،[٢،٣،٤]

أو للمنادى: فحينئذ يكون قوله: "لفظا أو تقديرا" حالا من الضمير في "إقباله"، ويجوز الحال عن المضاف إليه حين جواز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه. لا يقال: إذا كان قوله: "لفظا أو تقديرا" تفصيلا للمنادى، فلا حاجة حينئذ إلى قوله: "وقد يحذف المنادى" على ما ذكره في آخر المبحث، لأنا نقول: ذكره لإفادة قوله: "لقيام قرينة جوازا". قيل: إذا كان "لفظا أو تقديرا" تفسيرا للمنادى فما وجه تخصيص المنادى باللفظي والتقديري؛ فإن المفعول به والمفعول المطلق وكذا الحال والتمييز يكون محذوفا ومذكورا؟ والجواب: أن قوله: "لفظا أو تقديرا" يكون تفسيرا لأحوال المنادى، لا تفسيرا لنفسه؛ لأنه المطلوب إقباله، سواء كان ملفوظا أو مقدرا.
ألا يا اسجدوا: بحذف الألفين معا؛ لأن أحدهما همزة الوصل فهي ساكنة، والألف أيضا ساكنة، فيلزم التقاء الساكنين. **لكثرة استعماله**: فيكون الخفة فيه مطلوبة، ولفظة "يا" خفيفة بالنسبة إلى "أدعو"؛ لأنها أقل حرفا.
ولدلالة حرف إلخ: لأنه للنداء، وهو طلب التوجه إلخ، فيدل عليه أي الطلب، فقوله: "ولإفادته فائدته" عطف تفسيري لسابقه، أي وتفيد فائدته بحسب المعنى أي معنى الفعل، وهو الطلب. **لسده مسد الفعل**: أي قائم مقام الفعل في العمل لا في إفادة معنى الفعل، فلا يرد ما ذكره مولانا عص على قوله: وعند المبرد حرف النداء قائم مقام أحد إلخ يعني أن الحرف لا يقوم مقام الفعل في إفادة معناه حتى يستغني عن تقديره، فهو إنما يقوم مقامه في =

---

(١) وكثرة الاستعمال تناسب التخفيف، ولدلالته عليه وإفادته فائدته فلا حاجة إلى ذكره، فحذف حذفا لازما. (علوي)
(٢) فالفعل المقدر معزول عن العمل، ويعمل في المنادى ما سد مسده؛ لأن المراد جعله عاملا مجازا لسده مسده؛ فإنه لا مخالفة بينه وبين سيبويه. (عصمت)
(٣) فيه أن القول بأنه ساد مسد الفعل يستدعي بحسب الظاهر أن يكون نسبة العمل إليه مجازا، والظاهر أن سيبويه يجوز هذا المجاز. (عبد الغفور)
(٤) أي لقيام حرف النداء مقام الفعل الناصب له؛ لأنه لما حذف الفعل وجوبا، وقام الحرف مقامه، وعزل الفعل عن العمل، ورثه الحرف فعمل عمل ما قام مقامه، ورد بأن الفعل الناصب له وإن حذف لفظا إلا أنه مقدر نية، والمقدر في النية كالملفوظ لفظا، وإذا كان ملفوظا فالعمل له ليس إلا، وإذا كان مقدرا فالعمل له أيضا لقوته في العمل، فيعمل سواء كان ملفوظا أو مقدرا. (محرم)

وقال أبو علي في بعض كلامه: إن "يا" وأخواتها أسماء الأفعال،(١) فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب أي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف،(٢) وعلى المذاهب كلها مثل: "يا زيد" جملة، وليس المنادى أحد جزئي الجملة، ....

منادى

المسند والمسند إليه

= العمل، فلا بد أن يكون المقدر أحد جزئي الجملة. وأقول: الظاهر أن الحرف يقوم مقام الفعل في إفادة معناه. وإن قلت: لا يكون بين سيبويه والمبرد مخالفة في ذلك؛ لأن سيبويه أيضا قائل بكون لفظة "يا" نائبة منابه كالمبرد، فيكون عاملا عندهما جميعا، قلت: المبرد يجعله عاملا فيه حقيقة عند عدم الفعل، كما يكون العامل في الضمير الذي في تحت الظرف في قولنا: زيد في الدار هو الظرف - وهو "في الدار" - حقيقة عند عدم الفعل، وأما عند وجود الفعل يكون عامل الضمير المذكور هو الفعل، وأما سيبويه فلا يجعله عاملا إلا على سبيل التجوز، فحرف النداء عنده لمجرد النيابة.

وفيه بحث بأن قول المبرد: "لسده مسد الفعل" يدل على أن إطلاق الانتصاب على حرف النداء ليس أصالة بل بالمجاز؛ لأن هذا الإطلاق لأجل أنه نائب منابه، فيكون الناصب حقيقة هو الفعل المقدر، فلا يكون بين مذهب سيبويه وبين مذهب المبرد مخالفة حينئذ؛ لأن سيبويه أيضا قائل بكون حرف النداء عاملا فيه مجازا. لا يقال: إن "في الدار" في "زيد في الدار" نائب مناب العامل، مع أنه عامل في الضمير حقيقة، فالنيابة لا تنافي العمل على سبيل الحقيقة؛ لأنا نقول: لا نسلم أن الظرف نائب مناب العامل، بل العامل فيه مقدر، فعند عدم العامل انتقل الضمير من الفعل إلى الظرف كما قالوا، وأجيب عنه بأنه جاز أن يكون معنى قول المبرد أن الفعل قد صار معزولا عن العمل وأخذ عمله حرف النداء بطريق الإرث، فيكون ناصبا له حقيقة.

أسماء الأفعال: أي أسماء الأفعال التي هي ناصبة؛ لأنه حينئذ يكون الضمير مستترا فيه بخلاف ما إذا كانت رافعة. لا يقال: إن اسم الفعل بمعنى الماضي والأمر مع أن حرف النداء بمعنى "أدعو" بصيغة المتكلم المضارع؛ لأنا نقول: جاز أن يكون اسم الفعل عنده بمعنى المضارع، أو نقول: حرف النداء بمعنى "أقبل" وفاعله ضمير المخاطب، فأحد جزئي الجملة هو المنادى عنده. **جملة:** أي نائب منابها وتفيد إفادتها.

(١) تنصب المنادى على المفعولية كما تنصب أسماء الأفعال المتعدية المفعول به، مثل: رويد زيدا، وها زيدا، وعليك زيدا، ومنع بأن أسماء الأفعال لا تكون أقل من حرفين، والهمزة من أدوات النداء، وهي على حرف واحد، وإن قال الرضي فيه ما قال. (محرم)

(٢) بل المنادى منصوب على مذهبهما بعامل مذكور لفظا، وهو حرف النداء؛ لكونه قائما مقام الفعل عاملا عمله عند المبرد، واسم فعل عند أبي علي. (محرم)

فعند سيبويه جزءا[١] الجملة أي الفعل والفاعل[٢] مقدران، وعند المبرد حرف النداء قائم مقام أحد جزئي الجملة أي الفعل، والفاعلُ مقدر،[٣] وعند أبي علي أحد جزئيها اسم الفعل،[٤] والآخر ضمير مستتر فيه.[٥] (أي أدعو وحده)

ويبنى[٦] أي المنادى، قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب؛ لقلتها[٧] بالنسبة (المصنف) (بحسب التحقق والاستعمال)

ويبنى: أي يجب أن يبنى، لا أنه يجوز أن يبنى؛ لأن ظاهر الحال في المسائل الوجوب لا الجواز، فالعلم الموصوف بـ"ابن" مستثنى عن الحكم كما سيأتي، كذا ذكره مولانا عص. **قدم بيان إلخ**: أي قدم بيان المنادى المفرد المعرفة، وبيان المنادى المخفوض، وبيان المنادى المفتوح بالألف على المنادى المنصوب الذي يكون مضافا ومشبها به ونكرة صرفة، وأنت خبير بأنا لا نحتاج إلى بيان التقديم إلا أن للسائل أن يقول: الأولى تقديم بيان المنادى المنصوب عليها؛ لأنه قسم من أقسام المفعول به، وهو منصوب، فحينئذ يحتاج إلى بيان التقديم قطعا.
لقلتها: لا يقال: إن المراد إما قلتها باعتبار الأنواع أو الأفراد، وإن كان الأول فالقلة ممنوعة؛ لأن كل واحد من البناء والخفض والفتح يكون نوعا واحد، فالمجموع ثلاثة أنواع، وكذلك النصب ثلاثة أنواع: مضاف وشبه والنكرة الصرفة، وإن كان الثاني فهو غير معلوم، وعلمه مستبعد جدا؛ لأنا نقول: المراد هو الأول لكن المراد =

(١) أي جزءان، حذف النون للإضافة.
(٢) أعني "أدعو" مع الضمير المستتر. (عل)
(٣) فيه أنه يلزم حذف الفاعل وحده مع أنهم ليسوا قائلين به. (جمال)
(٤) يعني أن "يا" وأخواتها أسماء الأفعال وضعت لمعنى "أدعو". (علوي)
(٥) [كما في "أف" بمعنى أتضجر] أي حرف النداء لكونه اسم فعل يقبل الاستتار كأسماء الأفعال، فيكون جزءا الجملة كلاهما مذكورين إلا أن أحدهما يعني المسند ملفوظ، والآخر يعني المسند إليه مستتر فيه، فالمنادى ليس أحد جزئيها أيضا، والمختار من هذه المذاهب الثلاثة هو مذهب سيبويه عند المصنف، ولذا جعل المنادى مما انتصب بعامل واجب الحذف، وإليه ذهب العلامة الزمخشري أيضا. (محرم)
(٦) أي يجب، لا أنه يجوز؛ لأنه ظاهر الحال في المسائل، لأن الجواز في السعة لا الضرورة؛ لأن الضرورة لا تدعو إلى النصب. وهو جزاء الشرط على تقدير جواز تقديم الجزاء على الشرط، وإلا فالجزاء محذوف. (محرم)
(٧) أي لقلة كل واحدة من الأمور الثلاثة؛ لأن كل واحدة منها واحد، وبيانه أيضا واحد، بخلاف النصب؛ لأنه وإن كان واحدا إلا أن محله ثلاثة، فكل واحد من الثلاثة واحد بالذات والمحل، والنصب واحد بالذات متعدد باعتبار المحل، والواحد مقدم على المتعدد. (جمال)

إلى النصب، **ولطلب**[1] **الاختصار** في بيان النصب بقوله: **"وينصب ما سواهما"** على ما يرفع به **أي على الضمة**[2] أو الألف أو الواو[3] التي يرفع بها المنادى **في غير** صورة النداء،

= من قوله: "لقلتها" هو قلة كل واحد من أنواعها بالنسبة إلى أنواع النصب، أو نقول: المستغاث نوع واحد سواء كان باللام أو الألف، وإليه يدل قوله: "وينصب ما سواهما" ثم حمل القلة على القلة بحسب التحقق والاستعمال غير مناسب؛ لأن الشروع في الكثير بعد الفراغ من القليل يناسب الكثير والقليل بحسب الذكر لا بحسب التحقيق.

ولطلب الاختصار إلخ: لا يقال: يمكن اختصار المنادى في المفرد المعرفة أيضا بأن يقال: المنادى المنصوب في كذا، والمنادى المستغاث باللام في كذا، والمنادى المستغاث بالألف في كذا، وما سواهما منادى مفرد معرفة؛ لأنا نقول: الاختصار المذكور في الكتاب مرجح؛ لأن الاختصار فيه في ثلاثة أشياء، وهي المنادى المضاف والمشبه به والنكرة الصرفة بخلاف الاختصار فيما ذكر؛ فإن الاختصار فيه في شيء واحد، وهو المنادى المفرد المعرفة.

أي على الضمة: فإن قلت: لِمَ يبنى على الضمة دون السكون أو على حركة أخرى؟ قلت: أما بناؤه على الحركة فللإشارة إلى أن بناءه عارضي لا أصلي، ولو بني على الفتح لالتبس بعمل "لا"، ولو بني على الكسر لالتبس بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم الذي حذفت ياؤه واكتفي بالكسر، كما في قوله تعالى: ﴿يَا عِبَادِ﴾ والأصل: يا عبادي. لا يقال: الإعراب لا ينحصر فيها؛ فإن النون في "يضربان" أيضا إعراب؛ لأنا نقول: الكلام في إعراب الاسم.

في غير إلخ: إنما قال ذلك لدفع ما يقال: إن المنادى المبني لا يكون مرفوعا حين كونه منادى، ويحتمل أن يكون إيراده لدفع ما يقال: يلزم من كلامه أن يجتمع البناء والإعراب في اسم واحد، ويلزم أن يكون كل من الضمة والألف والواو رفعا في المنادى المفرد المعرفة، فيكون إطلاق المنادى عليه باعتبار ما يؤول أي باعتبار ما يصير منادى بعد ذلك، ففيه مجاز، وارتكاب المجاز لأجل أن الضمير في "يرفع" راجع إلى المنادى، وأما إذا كان راجعا إلى الاسم ليندفع المجاز كما هو اختيار بعض الشارحين، فهو خلاف سوق الكلام؛ لأن السوق يقتضي أن يكون الضمير في "يرفع" إلى المنادى؛ لأن الكلام فيه.

(١) إذ بالقياس إلى ما علم يتعين مواضع النصب من غير حاجة إلى تحصيلها. (عبد الغفور)

(٢) [لفظا أو تقديرا كما في المقصور والمنقوص والمبني قبل النداء. (عبد الغفور)] أشار بذلك إلى دفع اعتراض ورد ههنا، وهو أن الضمير في "يرفع" عائد إلى المنادى، فيكون المعنى: ويبنى على ما يرفع به من حركة أو حرف، وأنت تعلم أن المنادى لا يرفع بحال، وتقرير الجواب: أن المراد يرفع به المنادى في غير صورة النداء، ولا شك أنه يرفع به فيها، أو أن لا ضمير في "يرفع" يرجع إلى المنادى، بل هو مسند إلى الجار والمجرور، فيكون المعنى: يبنى المنادى على الحركة أو الحرف الذي يرفع به، ويقع إعراب الرفع به. ودفع الاعتراض بإرجاع الضمير إلى مطلق الاسم بعيد غير ملائم لسوق الكلام. (عل)

(٣) كما مر في الإعراب التقديري واللفظي. (محرم)

أو الفعل[١] مسند إلى الجار والمجرور، أعني "به" ولا ضمير فيه، **وإرجاع الضمير**[٢]
أي لفظ به
إلى الاسم غير ملائم؛ لسوق الكلام إن كان أي المنادى مفردا أي لا يكون مضافا[٣]
ولا شبه مضاف، وهو كل اسم لا يتم معناه.................................
أي المشابه للمضاف

أو الفعل مسند إلخ: وحينئذ لا يحتاج إلى قوله: "في غير صورة النداء"، لا يقال: لا يكون لهذا القول معطوف عليه؛ لأنا نقول: هذا عطف بحسب المعنى بأن المراد من قوله: "يرفع به" الفعل وهو "يرفع" مسند إلى الضمير الذي هو راجع إلى المنادى، فكأنه قال: من الفعل مسند إلى المنادى، فحينئذ يكون قوله: "به" ظرف لغو متعلق بالفعل المذكور، أو الفعل مسند إلى قوله: "به"، أي يبني المنادى على ما يكون الرفع به، فلا يذكر محل الرفع حينئذ، فقوله: "به" حينئذ مفعول ما لم يسم فاعله. **وإرجاع الضمير إلخ:** أي إرجاع الضمير في "يرفع" إلى الاسم لا إلى المنادى؛ لدفع ما مر غير ملائم لسوق الكلام لما عرفت آنفا، قال الفاضل السم: يجوز إرجاع الضمير إلى الاسم الذي في المنادى؛ لأن المراد بالمنادى الاسم المطلوب إقباله، فيجوز إرجاعه إليه مع قطع النظر عن وصفه كإرجاع "هو" إلى العدل في ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ (المائدة: ٨).
أقول: المراد من الاسم المذكور إما الاسم المطلوب إقباله وهو المنادى، أو الاسم الأعم، وعلى الأول يلزم كون المنادى المبني مرفوعا، أو يلزم اجتماع الإعراب والبناء، وعلى الثاني يلزم ما ذكره من أن إرجاع الضمير إلى الاسم غير ملائم؛ لسوق الكلام كما لا يخفى، ولعل الفاضل المذكور أخذ كلامه من كلام مولانا عص حيث قال: ولك أن تجعل الضمير إلى ذات المنادى، فيكون من قبيل ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾. **أقول:** ذات المنادى هو اسم مع قطع النظر عن كونه منادى، فحينئذ يدفعه قوله: "وإرجاع الضمير إلى الاسم غير ملائم لسوق الكلام"؛ فإن إرجاع "هو" إلى العدل لسوق الكلام مخالف لإرجاعه إلى ذات المنادى.
ولا شبه مضاف: قيل: إن المفرد لا يقع مقابلا لشبه المضاف في كلامهم، وأجيب بأن المفرد ههنا مقابل للمضاف فقط، لكنه أراد من المفرد هو المفرد الكامل، وهو بيان حاصل المعنى؛ فإنه إذا لم يكن مضافا، فيحتمل أن يكون له مناسبة به، فأردا نفيه أيضا؛ لأنه يصير مفردا كاملا حينئذ.
وهو كل اسم إلخ: أي المشابه للمضاف كل اسم إلخ، قيل: إن "رجلا" في قولنا: "يا رجلا يصلح" أن يكون مشابها للمضاف مع أنه يتم معناه، ولا يحتاج إلى انضمام قولنا: "يصلح" إليه كما يحتاج إلى الانضمام في قولنا: "طالعا جبلا"، والجواب عنه بأن المشابه للمضاف كل اسم عامل في اسم لا يتم معناه إلا بانضمام أمر آخر إليه، أو اسم نكرة موصوفة بالجملة، مثل: "يا رجلا يصلح"، أو اسم علم عطف عليه اسم، آخر مثل: يا زيد أو عمرو.

(١) عطف بحسب المعنى؛ إذ كأنه قال: الفعل مسند إلى ضمير المنادى أو الفعل مسند إلى الجار والمجرور. (عبد الغفور)
(٢) لأن الكلام مسوق لبيان المنادى، لكنه خال عن التكلف في رجع الضمير إلى المنادى. (عبد الغفور)
(٣) يعني أن المفرد مقابل للمضاف. (ج)

إلا بانضمام أمر آخر إليه،[١] معرفة قبل النداء[٢] أو بعده، وإنما بني المفرد المعرفة؛ المنادى
لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لـ"كاف" الخطاب الحرفية، التي هي الضمير
وكونه مثلها إفرادا وتعريفا،[٣] ....

معرفة قبل النداء إلخ: ولقائل أن يقول: أن كونه معرفة بعد النداء غير جائز؛ لأنها شرط وهو مقدم على المشروط، إلا أن يقال: هذا الشرط يكون شرطا للاسم الذي يجعل له منادى أي لذات المنادى، إلا أن كون ذات المنادى معرفة يكون بإطلاق العام أي قبل النداء أو بعده.

لفظا ومعنى: أما لفظا فلكونهما جميعا مفرد، وأما معنى فلكونهما معا للتعريف ولكونهما معا للخطاب.

لكاف الخطاب الحرفية: وإنما يكون الكاف في "ذلك" كاف الخطاب؛ لأن الكاف عارض على أسماء الإشارة لا جزء لها؛ فإن اسم الإشارة هو ذا، وإدخال اللام للفرق بينه وبين "ذاك"، وكذلك الكاف عارض لضمير المنفصل مثل: إياك، وإنما اعتبر هذا الكاف حرفا؛ لامتناع وقوع اسم الظاهر موقعها؛ فإن اسم الظاهر لا يقع موقع الحرف، ولا موقع ما اعتبره حرفا، وإذا عرفت هذا فلا يرد أن هذا الكاف إذا كان حرفا فكيف يكون معرفة؛ لأن المعرفة والنكرة قسمان من الاسم؟ ويمكن أن يقال: عدم كون الحرف معرفة يكون في غير الخطاب الحرفي، فليتأمل.

وكونه مثلها إلخ: أي ولكون المنادى المفرد المعرفة مثل الكاف الاسمية إفرادا إلخ، وإنما زاد هذا لبناء المنادى المذكور، ولم يكتف بوقوع المنادى موقعه؛ لأن مجرد الوقوع لا يكون سببا لبنائه، وإلا يلزم بناء جميع المنادى لوقوع جميع المنادى موقع الكاف في "أدعوك" كما لا يخفى، قيل: وقوع المنادى موقعه إما أن يكون سببا للمشابهة أولا، وإن كان الأول فلم لم يقل أولا: إن المنادى المفرد المعرفة مبني؛ لأنه مشابه للكاف في "ذلك" و"إياك"؛ لأن مشابه المشابه للشيء مشابه لذلك الشيء؟ لا يقال: لا نسلم كون مشابه الماشبه للشيء مشابه لذلك الشيء؛ لجواز تغاير المشابهين؛ لأنا نقول: لا تغاير ههنا؛ لأنه يشبه للكاف التي في "أدعوك" في الإفراد والتعريف، =

(١) إما معمول للأول، نحو: يا طالعا جبلا، وإما معطوف عليه عطف نسق على أن يكون للمعطوف مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد، نحو: يا ثلاثة وثلاثين؛ لأن المجموع اسم لعدد معين كأربعة وخمسة، فهو لخمسة عشر إلا أنه لم يركب لفظه، ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين أن يكون علما أو لا؛ فإنه مضارع للمضاف، وهو ظاهر مذهب سيبويه. (عل)

(٢) لا يقال: يلزم اجتماع التعريفين وهو ممتنع؛ لأنا نقول: الممتنع اجتماع آلتي التعريف. (عبد الغفور)

(٣) إنما اعتبر هي؛ ليقوي جهة الاتحاد ولا يلزم بناء المضاف، وما في حكمه والنكرة الغير المعينة. (عبد الغفور)

وذلك لأن "يا زيد" بمنزلة أدعوك، وهذه الكاف ككاف "ذلك" لفظا ومعنى، وإنما قلنا ذلك؛ لأن الاسم لا يبني إلا لمشابهة الحرف أو الفعل، ولا يبني لمشابهة الاسم المبني، مثل: يا زيد، ويا رجل، مثالان لما هو مبني على الضمة أولهما معرفة قبل النداء، وثانيهما معرفة بعد النداء، ....

(أي بيان ذلك — الاسمية — أي لفظ ذلك — كالذي — أي لمناسبة — كأسماء الأفعال)

- فيكون المنادى المذكور مشابها للكاف التي في "ذلك" و"إياك" في الإفراد والخطاب والتعريف، ولو سلم التغاير فنقول: المراد من المشابهة هو المناسبة، والمناسب للمناسب للشيء مناسب لذلك الشيء وإن كان بواسطة، فقولهم: المبني ما ناسب مبني الأصل بمعنى المناسبة مطلقا، سواء كان بواسطة أو بغير واسطة، وإن كان الثاني فذكره مستدرك بلا فائدة، وأجيب باختيار كل من الشقين: أما باختيار الثاني؛ فلأنه لما وقع موقعه فوجد له بوقوعه موقعه مناسبة إلى الكاف الذي في "أدعوك"، ولكنه أي الكاف الذي في "أدعوك" يشبهه للكاف الذي في "ذلك" و"إياك"، فحينئذ يكون للمنادى مناسبة بأمر هو مشابه لمبني الأصل، فواحد من المواضع التي هو سبب للمشابهة لمبني الأصل هو هذا، كما ذكر في مبحث المبنيات، وأما باختيار الأول؛ فلأنه حينئذ يحصل زيادة المشابهة، وذلك لأن مشابهته لكاف "أدعوك" أكثر من مشابهته لكاف "ذلك" و"إياك"؛ لأنه مشابه لكاف "أدعوك" في الإفراد والتعريف والخطاب ووقوعه موقعه، ووقوعه موقعه منتف في مشابهته لكاف "ذلك" و"إياك".

ذلك: أي الكاف في "أدعوك" مشابه لفظا ومعنى لكاف "ذلك" و"إياك". **لأن الاسم إلخ:** قيل: هذا الحصر باطل؛ لأن الاسم مبني؛ لعدم كونه مركبا مع الغير مع أنه غير مشابه للحرف والفعل، وأجيب بأن المراد بالاسم هو الاسم الذي ركب مع غيره، وأجيب أيضا بأن الحصر إضافي، والمراد أن الاسم لا يبنى إلا لمشابهة الحرف والفعل لا لمشابهة الاسم المبني، وإليه أشار بقوله: ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني.

قبل النداء: قيل: حينئذ يلزم اجتماع التعريفين، والجواب: أن اجتماع التعريفين ليس بباطل، بل الباطل هو اجتماع آلتي التعريف، قيل: اجتماع آلتي التعريف حاصل في المنادى المضاف مثل: يا عبد الله؛ لأن الإضافة هي آلة التعريف، وأجاب عنه مجد المحشي مولانا عبد بأن الإضافة ليست متعينة للتعريف؛ فإنها قد يكون للتخصيص، أقول: لقائل أن يقول: إن الإضافة متعينة للتعريف بخلاف الإضافة إلى النكرة، إلا أن يقال: يكفي لنا في ذلك مجرد كون الإضافة مطلقا غير متعينة للتعريف، أقول: ويمكن الجواب بوجه آخر بأن الحال هو اجتماع آلتي التعريف إذا كانتا في اللفظ، والإضافة ليست آلة لفظية، ويمكن أن يقال: إن الإضافة إلى المعرفة ليست متعينة للتعريف، بل يكون للتعريف عند القصد.

ويا زيدان[١] مثال المبني على الألف، ويا زيدون[٢] مثال المبني على الواو، **ويخفض أي ينجر المنادى** بلام الاستغاثة **أي بلام تدخله وقت الاستغاثة، وهي لام التخصيص**[٣، ٤] أي اللام الجارة فرياد خواستن **أدخلت على المستغاث؛ دلالة على أنه مخصوص من بين أمثاله بالدعاء**، مثل: يا لَزيد،

ويا زيدان إلخ: إن قيل: العلم إذا ثني أو جمع لزم أن يعرف باللام بدلا عن تعريفه الزائل بالتنكير، أي نكر له أولا، ثم أدخل الألف واللام عليه، ثم يثنى ويجمع، فكيف يصح هذان المثالان، فالصواب: يا رجلان، والجواب: أنه مخصوص بما سوى المنادى، وأجيب أيضا بأن لفظ "يا" قائمة مقام اللام. **أي ينجر المنادى**: وإنما فسر المتعدي باللازم؛ لأن الخفض في الحقيقة صفة الخافض، فلا يكون حالا من أحوال المنادى، بخلاف الانجرار؛ فإنه حال من أحوال المنادى، والأحسن أن يبحث عن أحواله، فهو من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللازم.

أي بلام تدخله إلخ: أي تدخل اللام في المنادى في وقت الاستغاثة، وإنما فسر به؛ إشارة إلى أنه ليس المراد من قوله: "بلام الاستغاثة" أن مدلولها ومعناها استغاثة؛ لأن مدلولها الاختصاص؛ فإنها اللام الجارة، بل المراد به هو ما ذكره، فأشار به إلى أن إضافة اللام إلى الاستغاثة بأدنى ملابسة. **وهي لام التخصيص**: فإنها تختص زيدا مثلا من بين أمثاله بالدعاء. **على المستغاث**: أي المستغاث منه.

من بين أمثاله: فإذا كان جماعة من الناس وكان زيد منهم فأنت تغيث من بينهم زيدا مثلا، أي أنت تخصص من بينهم له فتقول: "يا لَزيد لِلضعيف" مع ذكر المستغاث له أيضا، فزيد مستغاث والمستغاث له محذوف، أي يا لزيد للضعيف، ومعناه بالفارسية: *إى زيد مخصوص گردانيده‌ام ترا بخواندن، وبحاضر شدن از جهت اينكه بفريادرسى تو اين شخص ضعيف را.* قيل: لام الاختصاص تدل على اختصاص شيء بمدخوله لا على اختصاص مدخوله بشيء، وأجيب بأن الباء في قوله: "بالدعاء" دخلت على المقصود؛ فإن المعنى إن الدعاء مخصوص به، فحينئذ يكون اختصاص شيء بمدخوله.

(١) فإن قيل: العلم إذا ثني لزمه الألف واللام؛ جبرا لما فاته من التعيين، قلت: "يا" أيضا جابر له، فكأن المراد منه الألف واللام ما يفيد فائدته. (ج)

(٢) مثال لما هو معرفة بعد النداء؛ لأن الأعلام لا تثنى ولا تجمع إلا بعد التنكير.

(٣) إشارة إلى دفع ما يورد وهو أنه ما وجه اختيار اللام من بين الحروف للاستغاثة؟ ووجه الدفع ظاهر، وهو أن اللام في الأصل للاختصاص، والمستغاث مخصوص من بين أمثاله بالدعاء وطلب الإقبال، فلأجل المناسبة اختير ذلك. (عل)

(٤) معدية لـــ"أدعو" المقدر؛ لضعفه بالإضمار. (عبد الغفور)

وإنما فتحت؛ **لئلا يلتبس بالمستغاث له**[١] إذا حذف المستغاث، نحو: **يا لِلمظلوم** أي يا لَقوم؛ فإنه **لو لم تفتح لام المستغاث** لم يعلم أن المظلوم في هذا المثال مستغاث أو مستغاث له، أغث للمظلوم **ولم يعكس الأمر**؛ لأن المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي تفتح لام الجر معها نحو: لَك، بخلاف المستغاث له؛ لعدم وقوعه موقع الضمير، الكاف **فإن عطفت** على المستغاث بغير "يا" نحو: يا لَزيد و لِعمرو كسرت لام المعطوف؛ ....

لئلا يلتبس بالمستغاث له إلخ: قيل: لم لا يجوز أن يكون دفع الالتباس بالقرائن الخارجية، وأيضا حذف المستغاث لا يكون إلا بقرينة، فالقرينة يدفع الالتباس، فلا حاجة حينئذ إلى فتح اللام في المستغاث وكسرها في المستغاث له؟ ويمكن أن يقال في دفعه بأن ما يدفع به الالتباس فهو إذا كان في نفس الاسم، وهو المستغاث له أولى مما كان من الخارج. **يا للمظلوم:** بفتح اللام في المستغاث وكسرها في المستغاث له، ومعناه: أدعوكم لهذا المظلوم الضعيف؛ لتنظروا إليه وتعينوا إياه.

لو لم تفتح لام المستغاث إلخ: وعدم العلم فلكون اللام فيهما مجرورا، واعلم أن المستغيث هو الذي يطلب الاستغاثة، والمستغاث هو الذي يطلب منه الاستغاثة، والمستغاث له هو الذي يطلب الاستغاثة لأجله، إذا عرفت هذا فاعترض بأن المظلوم صريح في المثال المذكور بكونه مستغاثا له؛ لأنه مظلوم، ولا يطلب الاستغاثة منه، فالأولى إيراد زيد مثلا موضع المظلوم، أقول: غاية الأمر أن إيراده موضع المظلوم أظهر في التمثيل، وذلك لأنه جاز أن يكون المظلوم اسما من أسماء من هو مستغاث على أن المظلوم مع كونه مظلوما جاز أن يقع مستغاثا، ولا يأبى عنه شيء، كما لا يخفى على المتأمل.

ولم يعكس الأمر: لدفع الالتباس؛ لأن المنادى المستغاث واقع موقع كاف إلخ، وحاصله: أن اللام إذا دخلت على المظهر فهي مجرورة، وإذا دخلت على المضمر فهي مفتوحة، فلما كان المستغاث موضع الكاف في ذلك ففتحت اللام فيه، ويمكن إقامة هذا الوجه بفتح لام المستغاث، لكنه اختار وجها آخر غيره مع حصول هذا الوجه في نظم الكلام، وترتيبه ليبحث به أيضا. **فإن عطفت إلخ:** وهو تفريع لعدم الفرق بين المستغاث والمستغاث له على تقدير كسر اللام المستفاد من "لو لم يفتح إلخ".

---

(١) اللام في "المستغاث له" متعلقه بما يتعلق به لام المستغاث. (عبد الغفور)

لأن الفرق بينه وبين المستغاث له **حاصل بعطفه** على المستغاث، وإن عطفت[1] مع "يا" فلا بد من فتح لام المعطوف أيضا نحو: يا لَزيد، ويا لَعمرو، وإنما أعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة؛ لأن علة بنائه كانت مشابهته للحرف، واللام الجارة من خواص الاسم، **فبدخولها ضعفت مشابهته** للحرف،.....................

للالتباس — وهذه العلة ضعيفة — لوجود المعارض

لأن الفرق إلخ: أي فرق المعطوف في المثال المذكور بينه إلخ يعني فرقه بأنه مستغاث لا مستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث؛ لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه فالمعطوف أيضا مستغاث.

حاصل بعطفه إلخ: أي عطف ذلك الشيء عليه؛ فإنه حينئذ يكون معطوفا على مدخول "يا" فيكون المعطوف أيضا مستغاثا؛ فإن المعطوف في حكم المعطوف عليه، وإذا عطف مع "يا" فحينئذ يكون المجموع معطوفا على المستغاث، فيقع فيه الالتباس على تقدير كسر اللام فيهما على ما مر في قوله: "يا للمظلوم" إلا أن المستغاث حينئذ يصير متعددا، فلا بد حينئذ من فتح اللام؛ ليتعين أنه مستغاث حينئذ، أيضا.

أقول: فحينئذ لا بد أن يقال في "يا لزيد ويا لعمرو": "يا يا لعمرو" بتكرار حرف النداء؛ لأنه لا بد من إيراد "يا" على المعطوف عليه وعلى المعطوف، إلا أن يقال: إنا نلتزمه، ولا استحالة في هذا الالتزام، غاية ما في الباب أنه يلزم تعدد طلب النداء في المستغاث، وهو داخل في النداء؛ فإنه يصح أن يقال: "يا يا الله للمسلمين" بتكرار "يا"، أو يقال: لا بد من إيراد "يا" على المعطوف عليه على المعطوف إذا لم يكن على المعطوف عليه بعينه على المعطوف.

فبدخولها ضعفت مشابهته: قيل: لام الجارة لو كانت علة ضعف المشابهة، فيلزم أن يصير غير المنصرف منصرفا بدخول تلك اللام؛ لأن غير المنصرف إنما يكون غير منصرف لمشابهته بالفعل، وأيضا يلزم كون انصرافه أولى؛ لأن غير المنصرف والمنصرف جميعا من نوع واحد بخلاف المعرب والمبني؛ فإنهما نوعان مختلفان؛ فإن انتقال الشيء من نوعه إلى نوع نفسه أسهل من انتقاله من نوعه إلى نوع آخر، فجعل غير المنصرف منصرفا بدخول تلك اللام أسهل من جعل المبني معربا، وأجيب بأن علة بنائه - وهي حرف النداء - في غاية الضعف، فحرف النداء واللام إذا اجتمعتا كانت الغلبة للام لقربها. لا يقال: إن علة بنائه هي المشابهة بالحرف لا حرف النداء؛ لأنا نقول: حرف النداء سبب المشابهة؛ لأن "يا زيد" بمنزلة "أدعوك" كما مر تفصيله، فأقيم السبب مقام المسبب.

---

(١) لأنه حينئذ منادى حقيقة، والمجموع المنادى مع حرف النداء معطوف على المجموع السابق. (علوي)

فأُعرِبَ على ما هو الأصل فيه، قيل: قد يُخفَض المنادى بِلَامَي التعجب والتهديد(١) أيضا، فلام التعجب نحو: يا للماء ويا للدواهي، ولام التهديد نحو: يا لزيد لأقتلنك،
جمع داهية وهي البلاء
فلِمَ أَهمَلَ(٢) المصنف ذكرهما، وكيف(٣، ٤) يصدق قوله فيما بعد: "وينصب ما سواهما"(٥) كليا؟ وأجيب بأن كلاً من هاتين اللامين لام الاستغاثة، ....
عن الاعتراضين

على ما هو الأصل فيه: أي على الحرف أو الحركة الذي هو الأصل في المنادى المستغاث باللام، هذا إذا أريد بقوله: "إنما أعرب المنادى إلخ" أنه إنما أعطي للمنادى إعرابا، وأما إذا أريد به أنه إنما جعل المنادى معربا فيكون معناه حينئذ: بناء على المعربية التي هي الأصل في المنادى؛ لأنه في الأصل معرب منصوب والبناء عارض عليه.
ويا للدواهي: ومعنى الدواهي: حادثة وتحق، فيكون التعجب في نفسها، ويحتمل أن يكون التعجب في حادثة تقع في أثنائها.
وكيف يصدق قوله إلخ: منشأ الاعتراض باعتبار ضمير التثنية في قوله: "وينصب ما سواهما"؛ لأن المنادى مجرور أيضا فيما فيه لاما التعجب والتهديد مع أن المنادى الذي بعدهما أيضا يكون ما سواهما، قيل: يصح قوله: "وينصب ما سواهما" كليا بأن قوله: مثل يا عبد الله، ويا طالعا جبلا، ويا رجلا لغير معين من تتمة القاعدة بأن يكون الأمثلة المذكورة قيودا لقوله: "وينصب ما سواهما"، فيكون قوله: "مثل يا عبد الله إلخ" متعلق بـ"ما سواهما" أي وينصب ما سواهما الذي هو مثل: يا عبد الله إلخ، ولكن جعل المثال من تتمة القاعدة بعيد.
وأجيب بأن كلا إلخ: أي أجيب عن الاعتراضين أحدهما قوله: فلم أهمل المصنف ذكره؟ والآخر قوله: فكيف يصدق قوله: فيما بعد إلخ؟ فإذا كان كل من هاتين اللامين لام الاستغاثة فيندفع الاعتراضان قطعا، لكن يرد عليه أنه إذا كان أحد اللامين لام التعجب والأخرى لام التهديد، فكيف يكونان للاستغاثة أي إدخالهما في الاستغاثة بما ذا؟ فلدفع ذلك قال: كأن المهدد اسم الفاعل إلخ.

---

(١) أي بلام يدخل على المنادى وقت التعجب به، أو وقت تهديد، فالإضافة حينئذ لملابسة.
(٢) اعتراض بأن المناسب ذكرهما أيضا عند إرادة ذكر أنواع المنادى. (عت)
(٣) اعتراض آخر؛ فإن عند عدم ذكر هذا المنادى في هذا المقام يلزم عدم صدق قوله فيما بعد: "وينصب ما سواهما كليا" مع أن الظاهر أنه قاعدة كلية. (عت)
(٤) اللهم إلا أن يحمل ذلك على الأعم الأغلب، أو يجعل قوله: مثل يا عبد الله من تتمة القاعدة، وفيه تكلف. (عت)
(٥) أي ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث.

كأن المهدِّد - اسم فاعل - يستغيث بالمهدَّد - اسم مفعول - ليحضر،[١] فينتقم منه ويستريح من أَلَمِ خصومته، وكأن المتعجِّب يستغيث بالمتعجَّب منه؛ ليحضر فيقضي منه العجب ويتخلص منه، ....

كأن المهدد إلخ: فيكون المستغاث والمستغاث له في المنادى الذي بلامي التعجب والتهديد شيئا واحدا؛ فإن من يقول: لأقتلنك، فكأنه لم يقدر على حفظ نفسه بأن يكون في قلبه خدشة، فأراد أن يدفع تلك الخدشة به أي يطلب الاستغاثة فيقول للمهدد (اسم مفعول): يا لزيد لأقتلنك، فكأنه يقول على المهدد (اسم مفعول): أنت هيأت نفسك لقتل يقع مني عليك حتى تتخلص من هذه العقوبة التي عرضت علي من عدم قتلك، ويمكن بيان معنى "يا لزيد لأقتلنك" بعبارة أخرى بأني استغيث بك يا زيد من ألم خصومتك، وينبغي أن تكون قاصرا عن خصومتي؛ لئلا أقتلنك، فالضمير في "ليحضر" و"منه" و"خصومته" راجع إلى المهدد (اسم مفعول)، والضمير في "ينتقم" و"يستريح" إلى المهدد (اسم فاعل) فالمستغيث يستغيث من المهدد (اسم مفعول) بهذا الوجه.

وكذلك في التعجب؛ فإن من تعجب الماء لقوته مثلا يقول: يا للماء، فكأنه وقع بسبب التعجب في قلبه خدشة، فأراد أنه يدفع تلك الخدشة بطلب الاستغاثة. وقوله: "ليحضر" أي المتعجَّب منه. وقوله: "يقضي" من القضاء وهو الأداء أي فيقضي المتعجِّب منه العجب الذي عرض له بسبب كثرة الماء في قولنه: يا للماء، فكأنه يقول: يا للماء بعد التعجب مني؛ لأنه منادى حكما، وبعبارة أخرى فيقول: يا للماء أستغيث بك لأقتضي منك التعجب وأخلص من العجب.

أورد مولانا عص ههنا بحثين، الأول: أنه يمتنع أن يحضر المهدد (اسم مفعول) لإعانة المهدد (اسم فاعل)؛ لأن الإعانة هي تحصيل المهدد (اسم فاعل) المقصود من المهدد (اسم مفعول) فإن مقصوده إما القتل أو الضرب، فيمتنع أن يحضر المهدد (اسم مفعول) ليصير مقتولا للمهدد (اسم فاعل) أو مضروبا له. والثاني: أن المتعجب منه حاضر قطعا فكيف يطلب منه الحضور؛ فإن المتعجب لا ينادي إلا الحاضر؛ لأن النداء بعد وقوع التعجب له بسبب الماء، فكيف يصح حينئذ قوله: ليحضر؟ أقول: الاعتراضان مرفوعان، أما الأول فلأن مقصود المهدد (اسم فاعل) ليس قتل المهدد (اسم مفعول) وضربه، بل مقصوده دفع الخدشة التي عرضت على نفسه منه، فيندفع تلك الخدشة لطلب الاستغاثة، فليس مراده القتل أو الضرب حقيقة كما عرفت تفصيله آنفا. =

---

(١) أي ليكن حاضرا مستيقظا عالما بأن المتكلم في صدد الانتقام منه؛ إذ الانتقام ممن هو غافل ليس من شأن الأبطال المقهورين. (ح)

وأجيب عن لام التعجب[١] بوجه آخر ذكره المصنف في "الإيضاح"، وهو أن المنادى في قولهم: "يا للماء ويا للدواهي" ليس الماء ولا الدواهي، وإنما المراد يا قوم أو يا هؤلاء اعجبوا[٢] للماء وللدواهي، ولا يخفى عليك أن القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر، وأما على تقدير فتحها فمشكل؛[٣] لانتفاء ما يقتضي فتحها حينئذ كما هو الظاهر مما سبق، ....

شرح المفصل — خبر أن

= وأما الثاني فلأن المراد من الحضور ليس الحضور من الغيبة، بل المراد هو بقاء الحضور بأن لم ينعدم بالتغيير كما أن المراد من قولهم: "ضم أو فتح أو كسر" هو بقاء الضم والفتح والكسر، ويمكن الجواب عن التهديد بأنا لا نسلم أن مقصود المهدد (اسم فاعل) إما القتل أو الضرب بل تهديدهما.

وإنما المراد إلخ: معناه: أدعوكم يا قوم لأجل الماء؛ لينظروا فيه وتعجبوا منه، أي يا قوم اعجبوا للماء، ويا هؤلاء اعجبوا للدواهي، فالمستغاث هو "القوم وهؤلاء"، و"للماء وللدواهي" مستغاث له، فقوله: "اعجبوا" بكسر الهمزة وفتح الجيم.

على تقدير إلخ: لأنه حينئذ يذهب الذهن إلى أن المنادى ههنا محذوف، فما هو لامه مكسور يكون مستغاثا له.

وأما على تقدير إلخ: أي أما أن القول بحذف المنادى على تقدير فتح اللام فمشكل؛ لأن المنادى حينئذ محذوف، فكيف يجعل لامه مفتوحا، وليس فيه ما يقتضي فتحها، كما هو - أي ما يقتضي فتحها - كان ظاهرا مما سبق، وهو التباس المستغاث بالمستغاث له، أو وقوع مدخول اللام موقع الكاف، أي ليس بين المستغاث والمستغاث له التباس بسبب كسر اللام في المستغاث له - أي في "يا للماء ويا للدواهي" - حتى يفتح اللام؛ لدفع الالتباس بينهما، كما كان الالتباس بينهما على تقدير كسر اللام في المستغاث، وكذلك لم يقع مدخول اللام - وهو المستغاث له - موقع الكاف حتى يفتحها فيه، فالقول بفتح اللام فيه مشكل، وإن قلت: قد وضع له موضع المنادى فاللام في المنادى مفتوحة، قلت: لا نسلم كونه في موضعه.

(١) وعن لام التهديد بأنه قليل. (عبد الغفور)

(٢) در عجب اندازید نفس خود را.

(٣) هو من الإشكال بمعنى الاشتباه، وإنما سمي المشكل مشكلا؛ لاشتباهه بالباطل أو بالمجهول، وفتح اللام فيه لكونه منادى صورة، فلا اشتباه. (عت)

ويفتح أي يبنى المنادى على الفتح لإلحاق ألفها أي ألف الاستغاثة بآخره؛ **لاقتضاء الألف** فتح ما قبلها،[١] ولا لام فيه حينئذ؛[٢] لأن اللام تقتضي الجرَّ والألفُ الفتحَ فبين أثريهما تنافٍ، **فلا يحسن الجمع بينهما**.......................

لاقتضاء الألف إلخ: سواء كانت للاستغاثة أو لا، قيل: هذا الدليل لا يثبت المدعى؛ لجواز أن لا يقتضي الألف فتح ما قبلها إذا كان الاسم الذي ألحق آخره ألف معربا، مثل: جاءني العصا، وأجيب بأن هذا الدليل ليس دليلا على بناء المنادى، بل هو دليل على بنائه على الفتح، وبما ذكرنا ظهر أن اللام في قوله: "لإلحاق ألفها" إن كانت للعلة يكون علة لفتحه دون البناء على الفتح، وإن كانت للوقت فيجوز أن يكون البناء على الفتح في وقت إلحاق ألفها، كما يخفى.

فلا يحسن الجمع بينهما: أي بين اللام والألف؛ لأنه إذا كان بين الأثرين تناف فكذلك بين المؤثرين؛ لأن التنافي بين الأثرين يستلزم التنافي بين المؤثرين، وإن قلت: إذا كان التنافي بين المؤثرين لازما، فكيف يصح قوله: فلا يحسن، بل يجب أن يقال: لا يصح؟ قلت: إنما يكون ذلك أي كون التنافي بين المؤثرين لازما في الأمور الحقيقية دون الاعتبارية، واعترض على قوله: "لأن اللام تقتضي الجر" بأن المراد إما أن اللام تقتضي الجر اللفظي هو ممتنع، أو المراد أن اللام تقتضي الجر أعم من أن يكون لفظا أو تقديرا أو غيره فمسلم، لكن قوله: "فبين أثريهما تناف" ممتنع كما في الاسم المعرب بالحركة المضاف إلى ياء المتكلم؛ فإن الياء تقتضي كسرة ما قبلها وأعرب بالإعراب التقديري.

أقول: يمكن تحقيق كلام الشارح على وجه لم يرد هذا المنع ولا ما ذكر بقولنا: وإن قلت إلخ بأن المراد من قوله: "وبين أثريهما تناف" أن بينهما تناف في الجملة، وهو ظاهر، فهذا القدر كاف لعدم حسن الجمع بين المؤثرين، وبهذا التحقيق سقط مناقشة، وهي أنه لا يكون التنافي بين الأثرين مثل: "يا لَأحمد" بفتح اللام؛ فإن جر غير المنصرف بالفتح بأن يقال: مررت بأحمد؛ لتحقيق الفتح والجر فيه؛ لأن الجر فيه تابع للنصب، وأجيب بأن الممتنع هو اجتماع الحركة الإعرابي والبنائي معا، فسقطت المناقشة؛ لأن في "أحمد" في المثال المذكور كلتا الحركتين بنائيان، وقيل: لو اجتمع اللام مع الألف يلزم اجتماع العوض والمعوض عنه؛ لأن لام الاستغاثة عوض ألفها.

---

(١) البناء من جهة المشابهة والفتح من جهة الألف، فلا يتجه أن "غلامي" معرب تقديرا مع أن الياء تقتضي الكسرة. (عت)

(٢) أي حين يبنى المنادى على الفتح. (ج)

مثل: يا زيداه **بإلحاق الهاء** به؛ للوقف، وينصب ما سواهما أي ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام أو الألف لفظا أو تقديرا **إن كان معربا**[1] قبل دخول حرف النداء؛ لأن علة النصب - وهي المفعولية - متحققة فيه **وما غيّره مغيرٌ** عن حاله، وما سوى المفرد المعرفة إما ما لا يكون مفردا بأن يكون مضافا أو شبه مضاف، وإما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة، وإما ما لا يكون مفردا ولا معرفة، ....

بإلحاق الهاء إلخ: قيل: إلحاق الهاء للوقف في كلمة كان آخرها حرفا متحركا وههنا آخرها ألف وهو ساكن، فيصح الوقف على الألف بدون الهاء؛ لأن الوقف إنما يكون على حرف ساكن، أقول: أولا لا نسلم كون الوقف على حرف ساكن عند المصنف حيث قال في قوله: "والمضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه" إلى قوله: "وبالهاء وقفا"، وثانيا بأن أقول: معناه بإلحاق الهاء للوقف على الألف - لكن إلحاق الهاء لإظهار الألف - لا على الهاء، فحينئذ لا يحتاج إلى أن يجاب عنه بأنه ليس المراد منه أن إلحاقها للوقف فقط، بل معناه أنه يكون للوقف، فجاز أن يكون إلحاقا لأمر آخر أيضا.

إن كان معربا إلخ: إنما زاد هذا لدفع الاعتراض، تقريره: أن المراد إما أن المنادى منصوب فيما سواهما لفظا أو تقديرا فقط أو الأعم من أن يكون لفظا أو تقديرا أو محلا، وإن كان الأول فيشكل على المنادى المبني على الفتح كما في "يا يوم لا ينفع مال ولا بنون"؛ فإن اليوم منادى ليس مفردا معرفة ولا مستغاثا، بل مضاف مع أنه ليس بمنصوب، بل هو مبني على الفتح، وكذلك "يا خمسة عشر"، وإن كان الثاني فيلزم دخول جميع المنادى تحت النصب؛ لأن الجميع منصوب محلا؛ لأن المنادى مطلقا سواء كان مفردا معرفة أو لا، قسم من المفعول به، وهو منصوب، وتقرير الجواب باختيار الشق الأول بأن اليوم مثلا في المثال المذكور مبني قبل دخول حرف النداء أيضا، غاية ما في الباب أنه لا يعلم حال المنادى المذكور حينئذ.

وما غيره مغير إلخ: أي ليس ههنا شيء هو كان مغيرا للمنادى عن حاله، فـ"ما" نافية وقوله: "مغير" فاعل لقوله: "غير" والضمير المنصوب إلى المنادى، بخلاف المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث؛ لأن فيهما شيء يغيرهما عن حالهما، أما في المستغاث هو اللام والألف، وأما في المنادى المفرد المعرفة هو البناء؛ فإن البناء مغيّر له كاللام.

[1] إنما قيد بكونه معربا قبل دخول حرف النداء؛ ليحترز عن نحو خمسة عشرك؛ فإنه مبني مع تحقق الإضافة، كما كان مبنيا قبل دخول حرف النداء، وأما النصب محلا فمشترك في المضاف وغيره، فلا وجه لتخصيصه. (عل)

فالقسم الأول، وهو ما لا يكون مفردا؛ لكونه مضافا، مثل: يا عبد الله. والقسم الثاني: وهو ما لا يكون مفردا؛ لكونه شبه مضاف، **مثل: يا طالعا جبلا.**[1] والقسم الثالث: وهو ما يكون مفردا، ولكن لا يكون معرفة، مثل: يا رجلا مقولا[2] لغير معين أي لرجل غير معين، ....
قاله أعمى

مثل يا طالعا جبلا: قيل: قوله: "جبلا" مفعول لقوله: طالعا، واسم الفاعل لا يعمل إلا إذا اعتمد بالمبتدأ أوالاستفهام أو النفي أو غير ذلك من الأمور التي ذكروا، وهو لم يعتمد بشيء منها، أجيب بأنه اعتمد بموصوف مقدر، ورد هذا الجواب بأن موصوفه إما معرفة بأن يقال: يا رجل طالعا جبلا بأن يكون موصوفية الرجل باعتبار نصبه المحلي؛ لأنه من أقسام المفعول به، أو نكرة بأن يقال: يا رجلا طالعا جبلا، وإن كان الأول فيكون الموصوف حينئذ مفردا معرفة، فيكون حينئذ منادى مفردا معرفة لا المنادى المشابه بالمضاف، وأما كون الموصوف مفردا معرفة فلأن الصفة معرفة بحسب المعنى؛ لأنه قصد تعريفها، لكن المناسب أن يكون بحسب اللفظ أيضا معرفة بأن يقال: يا الطالع جبلا بالألف واللام.

وقيل: الوجه لكون الموصوف معرفة أن "طالعا" معرفة بدليل تعريف صفته في نحو: يا طالعا جبلا الظريف، ومآلهما واحد كما يظهر لك من الحاشية التي أوردها الشارح في قوله: "يا حسنا وجهه ظريفا" فسيأتي، لا يقال: إذا كان طالعا معرفة بدليل تعريف الصفة، فكيف يصح كون موصوفه نكرة؟ لأنا نقول: الصفة لما وقعت موقع الموصوف لم يمتنع قصد تعريف الموصوف. وإن كان الثاني فيدخل تحت المنادى الذي هو نكرة غير معينة، ويمكن الجواب بالفرق بين كون الموصوف مذكورا وبين كونه مقدرا بأن الموصوف إذا كان مقدرا فيقال له: مشابه المضاف، وإن كان مذكورا فيجعل له قسما من المنادى المفرد المعرفة، قالوا: هذا الموضع من مزلة النحويين.

---

(١) فإن قيل: اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد فكيف عمل "طالعا" مع أنه لم يعتمد؟ قيل: الموصوف ههنا مقدر، فعلى هذا يكون من باب يا رجل صالحا، وهو مشكل؛ لأن نحو "طالعا جبلا" معرفة بدليل تعرف صفته يقال: يا طالعا جبلا الظريف، بخلاف يا رجلا صالحا؛ فإنه نكرة بدليل عدم تعرف صفته، فلا يقال: "يا رجلا الصالح" قيل: إنه معتمد على موصوف معرف مقدر والتقدير: "يا أيها الطالع"، فحذف الموصوف للاختصار، ثم حذف اللام، لئلا يجتمع آلتا التعريف، ثم ينصب طالعا؛ لكونه مضارعا للمضاف. (علوي)

(٢) إشارة إلى أن الجار متعلق بقوله: "مقولا" الواقع حالا عن قوله: "رجلا"؛ لأنه مفعول به. (جمال)

وهذا توقيت[١] لنصب "رجلا"[٢] لا تقييد له؛ لأنه منصوبا لا يحتمل المعين. والقسم الرابع: وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة، مثل: **يا حسنا وجهه ظريفا**، ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا؛ **إذ حيث** اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال سَهُلَ تصوّرُ انتفائِهما معاً، فلا حاجة إلى إيراد مثال له على انفراده، مع أن المثال الثاني يحتمله، .....

حال — وقت يه كه — أي المفرد والمعرفة — هو طالعا جبلا

وهذا توقيت إلخ: أي قوله: "لغير معين" توقيت وتعيين لنصبه، ولا يكون تقييدا و قيدا له؛ ليكون مخصصه أو قيدا احترازيا، وبالجملة أنه قيد واقعي لنصب "رجلا" (منصوب) في هذا الوقت أي في وقت أن يراد به غير معين، وليس تقييدا له؛ لأنه يكون معناه حينئذ أن "رجلا" منصوب على تقدير دلالته أوحال كونه دالا على غير معين فيلزم منه صحة دلالته على تقدير النصب على المعين أيضا مع أنه على تقدير النصب لا يحتمل المعين، فإنه إذا أريد المعين منه يقال: يا رجل بالضمة لا بالنصب.

يا حسنا وجهه ظريفا: وهو صفة مشبهة باسم الفاعل، فيكون المراد منها معنى الفاعلية فحينئذ يقع قوله: ظريفا صفة له، فهذا القسم مما هو مشابه للمضاف، فلا يكون مفردا، قال - قدس سره - في الحاشية: وإنما قيدناه بقولنا: ظريفا؛ ليكون نصا في كونه نكرة لم يقصد به معين؛ فإنه لو قصد به معين يقال: يا حسنا وجهه الظريف. اعلم أن شبه المضاف إذا قصد به معين وجب تعريف وصفه إلا إذا كان منعوتا بجملة أوظرف؛ فإنه لا يوصف بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة، فلا يقال: يا حليما لا تعجل القدوس، بل يقال: قدوسا، وذلك لأنه كره وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة وإن كان ذلك قبل النداء.

إذ حيث إلخ: و"إذا" للتعليل و"حيث" للظرف، أي لما اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال سهل إلخ، والمراد من القيدين هو المفرد المعرفة؛ لأنه قال: وهو ما لا يكون مفردا مثل: يا عبد الله، فانتفى هذا القيد فيه، وأيضا قال: وهو ما يكون مفردا، ولكن لا يكون معرفة مثل: "يا رجلا" لغير معين، فانتفى هذا القيد فيه أيضا، فحينئذ يوجد مثال على انتفائهما معا بالسهولة.

---

(١) أي تقييد لنصب "رجلا"، لا تقييد لـــ"رجلا". (ج)

(٢) يعني أن نصب "رجلا" موقت بمدة مقوليته لغير معين، بمعنى أن مدته هذه المدة لا غيرها، حتى إذا انتهت هذه المدة بأن يكون مقولا لمعين لا يكون منصوبا، لا تقييدا لنصب "رجلا"؛ إذ ليس لنصبه حالتان كونه لمعين وغير معين حتى يقيد بأحدهما؛ ليحترز عن الآخر، ولا يخفى أن معنى التوقيت غير ظاهر من الكلام، إلا أن يقيد بقرينة فساد المعنى. (حق)

فيمكن أن يراد بقوله: "يا طالعا جبلا" **هذه العبارة** أعم من أن يراد بها معين أو غير معين. فأمثلة الأقسام بأسرها مذكورة، وهذه الأمثلة[١] كلها مثال **لما سوى المستغاث** أيضا، فلا حاجة إلى إيراد مثال له على حدة.

لما سوى المستغاث

وتوابع المنادى[٢] المبني على ما يرفع به المفردة حقيقة أو حكما، إنما قيد المنادى بكونه

أي لا على الفتح

مبنيا؛ **لأن توابع المنادى** المعرب تابعة للفظه[٣] فقط، **وقيدنا المبني** بكونه على ما يرفع به؛

المخفوض والمنصوب

هذه العبارة: أي نفس "طالعا جبلا" أعم من أن يراد بها معين أو غير معين، لكن إذا أريد بها المعين يكون مثالا للقسم الثاني، وإذا أريد بها غير المعين يكون مثالا للقسم الرابع.

لما سوى المستغاث: كما يكون مثالا لما سوى المنادى المفرد المعرفة. **وتوابع المنادى:** ولما كان لتوابع المنادى المبني أحكاما خاصة لم يكن في توابع شيء آخر، كالمفعول المطلق والمفعول به والتميز وغيرها أفردها بالذكر، ولم يكتف بذكر التوابع التي يجيء بعد ذلك، وبعبارة أخرى: وإنما أفردها بالذكر مع أن للتوابع باب مفرد بعد ذلك؛ لأنها يخالف حكم التوابع باعتبار النداء والبناء. **لأن توابع المنادى إلخ:** وإنما قيد التوابع بالمنادى؛ لأن تابع المعرب قد يكون تابع لمحله أيضا، كتابع اسم "إن" المكسورة مثل: إن زيدا قائم وعمر برفع عمر؛ لأنه محمول على محل زيد، وهو الرفع بالابتداء، ولكن تابع المنادى المعرب لا يكون تابعا لمحله.

وقيدنا المبني إلخ: وإنما أضاف التقييد إلى نفسه؛ لأنه أراد من الألف واللام في قوله: "المبني" الجنس، وأما إذا كان الألف واللام فيه للعهد أي المبني الذي بينه بقوله: "ويبنى على ما يرفع به" يكون التقييد حينئذ مضافا إلى المصنف، قال مجد المحشي مولانا عبد: وجاز أن يجعل اللام في المبني للعهد، أي ما فهم من قوله: "ويبنى على ما يرفع به" فلا حاجة حينئذ إلى التقييد، لا يقال: لم لا يجوز أن يكون قوله: "على ما يرفع به" بيانا لمراد المصنف بأن الألف واللام في قوله: "المبني" للعهد؛ لأنا نقول: لو كان هذا بيان مراده فلا بد أن يضيف القيد إلى المصنف لا إلى نفسه. ثم أقول: جعل اللام للجنس أولى من جعلها للعهد؛ لأن نفس المسألة التي هو في صدد بيانها شاهد =

---

(١) دفع لما يقال: لِمَ لم يذكر المصنف أمثلة ما سوى المستغاث؟

(٢) إنما ذكر توابع المنادى ههنا مع أن للتوابع بابا مفردا وحقها أن يذكر فيها باعتبار اختصاص حكم ثبت لها لأجل المنادى، وهو جواز الأمرين، وأما أحكامها من حيث إنها توابع فهو مذكورة في باب التوابع. (حق)

(٣) سواء كان منصوبا أو مجرورا نحو: يا لزيد وعمرو. (عبد الغفور)

لأن توابع[1] المستغاث[2] بالألف لا يجوز فيها الرفع، نحو: يا زيدا وعمرا لا وعمرو؛ حملا على اللفظ لأن المتبوع مبني على الفتح، وقيد "التوابع" بكونها مفردة؛ لأنها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما، كانت مضافة بالإضافة المعنوية، وحينئذ لا يجوز فيها إلا النصب، كما سيجيء حكمها نحو يا زيد ذا المال **وإنما جعلنا** "المفردة" أعم من أن تكون مفردة حقيقة بأن لا تكون مضافة معنوية، لا لفظية ولا شبه مضاف، أو حكما بأن تكون مضافة لفظية أو مشبهة بالمضاف، **فإنهما** لما انتفت فيهما الإضافة المعنوية **كانتا** في حكم المفردة؛ ....

= على أن المراد من المبني هو المبني على ما يرفع به، وهو الحكم، فلا يحتاج إلى إرادته حينئذ من كلامه الماضي، بل فيه بُعد بالنسبة إلى الشاهد الحاضر الذي يشهد إليه، كما لا يخفى على من رجع إلى وجدانه.

فإن قلت: من أين أخذ الشارح هذا القيد أي على ما يرفع به؟ قلت: أخذه من الحكم، وهو قوله: يرفع على لفظه وينصب على محله؛ لأن الحمل على اللفظ حين الرفع لا يكون إلا فيما يرفع به، أو نقول: أخذه مما سبق؛ لأنه لم يسبق بعنوان المبني إلا المبني على ما يرفع به، بخلاف المستغاث بالألف كما لا يخفى، قيل: ينبغي أن يقيد المنادى المبني بأن لا يكون مبهما كما قيده بقوله: على ما يرفع به، مثل: يا أيها الرجل؛ فإن الرجل تابع المنادى المبهم الذي هو "أي" مع أنهم التزموا الرفع فيه، وأجيب بأنه مستغنٍ عنه؛ لذكره فيما بعدُ، أو المراد التابع صورة وحقيقة؛ فإن "الرجل" في "أيها الرجل" صفة لـــ"أي" صورة لا حقيقة؛ فإن الرجل في الحقيقة منادى إلا أنه أدخل حرف النداء على الاسم المبهم؛ لئلا يلزم اجتماع آلتي التعريف كما سيجيء.

وإنما جعلنا إلخ: والحاصل: أنه لو أريد من المفرد الحقيقي فيخرج المضاف بالإضافة المعنوية واللفظية والمشبهة بالمضاف، وأما إذا عمم المفرد من الحقيقي والحكمي يخرج المضاف بالإضافة المعنوية، ويدخل المضاف بالإضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف. **فإنهما:** أي المفرد الحقيقي والحكمي. **كانتا:** أي المضافة بالإضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف. أما الانتفاء على تقدير المفرد الحقيـــقي فظاهر، وأما الانتفاء على تقدير المفرد الحكمي؛ =

---

(١) أي غير البدل والمعطوف الآتي حكمهما. (عبد الغفور)

(٢) يعني أن المستغاث بالألف وإن كان مبنيا لا يجوز في توابعه الرفع؛ لأن المتبوع مبني على الفتح، فلا يتصور الحمل على اللفظ. (عل)

لتدخل[١] فيها المضافة بالإضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف؛ لأنهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو: **يا زيد الحسن**[٢] الوجه، والحسنَ الوجه، **ويا زيد الحسنُ** وجهه، والحسنَ وجهه.

ولما لم يجر[٣] الحكم الآتي في التوابع كلها، بل في بعضها، **ولم يجر** فيما هو جارٍ فيه مطلقا،[٤] بل لا بد في بعضها من قيد، **فصل** التوابع الجاري هذا الحكم فيها، وصرح بالقيد فيما هو محتاج إليه فقال: ....

= فلأن المفرد الحكمي هو الذي كان مضافا لفظا أو شبه مضاف، فلم يكن مضافا معنويا، ولا يخفى أن قوله: "فإنهما لما انتفت إلخ" علة لكون المضاف بالإضافة اللفظية والمشبه به مفردا حكميا، فحينئذ ينبغي أن يقول: فإنه لما انتفت فيه إلخ بإرجاع الضمير إلى المفرد الحكمي؛ فإن في المفرد الحقيقي انتفت الثلاثة جميعا، لا المعنوية فقط، فعند انتفاء الثلاثة لا يترتب الجزاء على الشرط؛ فإن انتفاء الثلاثة جميعا لا يكون سببا لكونهما في حكم المفرد، بخلاف ما إذا كان الضمير راجعا إلى المفرد الحكمي إلا أن يقال: مآل ضمير المفرد والتثنية واحد غير مغاير.
لتدخل إلخ: متعلق بقوله: "وإنما جعلنا إلخ"، أي ليدخل فيها المضاف إلخ؛ لأن الحكم - وهو قوله: "ترفع وتنصب" - جارٍ فيهما أيضا. **يا زيد إلخ**: بضم الدال بدون التنوين؛ لأنه مبني، وهما مثالان للإضافة اللفظية. **ويا زيد إلخ**: بضم الدال بدون التنوين وبضم الهاء؛ فإنهما مثالان للمشبهة بالمضاف. **ولم يجر إلخ**: عطف على قوله: لم يجر إلخ. **فصل إلخ**: لا يقال: الجزاء لا يترتب على الشرط؛ لأن عدم جريان الحكم الآتي في التوابع كلها لا يكون سببا لتفصيل التوابع؛ فإنه يكفي بيانها بالإجمال؛ لأنا نقول: المراد من قوله: "فصل" معناه اللغوي، وهو البيان، وهو أعم من التفصيل والإجمال، أو نقول: يعتبر البيان بالتفصيل في جانب الشرط أيضا.

---

(١) ولو أريد بالمفرد المفرد حقيقة لخرجتا.
(٢) ويا هؤلاء العشرون رجلا. (عبد الغفور)
(٣) هو الرفع على اللفظ والنصب على المحل. (عل)
(٤) عدم جريان الحكم في المطلق لا يقتضي التفصيل، بل التقييد مطلقا سواء كان في ضمنه أو لا، مثل أن يقول: غير البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول "يا" عليه، فاختار التفصيل لاستلزام ما هو الواجب. (عصمت الله)

من التأكيد أي المعنوي؛[١] لأن التأكيد اللفظي حكمه **في الأغلب**[٢] حكم الأول[٣] إعرابا وبناء، نحو: يا زيد زيد، **وقد يجوّز** إعرابه رفعا ونصبا، **وكأن** المختار عند المصنف ذلك، ولذلك لم يقيد التأكيد بالمعنوي، والصفة **مطلقا**، وعطف البيان كذلك،[٤] والمعطوف بحرف الممتنع **دخول "يا"** عليه[٥] يعني المعرف باللام، بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول "يا" عليه؛ فإن حكمهما غير حكمها كما سيجيء ....

جواز الرفع والنصب

في الأغلب: أي في أغلب الاستعمال أو أغلب المذاهب؛ لأن الثاني عين الأول لفظا ومعنى.
وقد يجوز: من التجويز لا من الجواز، ولو كان من الجواز فله وجه أيضا. **وكأن** إلخ: وقوله: وكأن بالتشديد، لا يقال: إذا كان المختار عند المصنف ذلك فلم فسر الشارح التأكيد في قوله: "من التأكيد" بالمعنوي؛ لأنا نقول: تبع في ذلك بالجمهور. **مطلقا**: سواء كانت الصفة موضحة أو مادحة أو غيرهما.
دخول يا إلخ: والمراد من "يا" مطلق حرف النداء، فذكر "يا" على سبيل التمثيل، ويجوز أن يراد خصوصها بسبب أن امتناع دخولها يستلزم امتناع دخول أخواتها أيضا وبالعكس، وإنما لم يقل: والمعطوف المعرف باللام، مع أنا نحتاج في تفسيره إليه كما فسر الشارح به، وأيضا هو أخصر؛ لأن ما قال المصنف احتراز عن قولنا: "يا زيد والله" برفعهما معا، ولو قيل: المعطوف المعرف باللام، يشمل هذا التركيب مع عدم جريان الحكم المذكور عليه؛ لعدم صحة نصبه حملا على المحل؛ لأنه لم يقل بنصبه أحد، أو لأنه يظهر من قول المصنف وجه امتناع دخول "يا" عليه، فلذا اختاره؛ فإن العلة فيه هي الألف واللام.

---

(١) على ما فسره الشارحون. (عل)
(٢) أي في أغلب المذاهب، لا في أغلب الاستعمال بقرينة قوله: "يجوز"، وقوله: "والمختار عند المصنف". (عت)
(٣) لأنه هو هو لفظا ومعنى. (عت)
(٤) أي الصفة وعطف البيان أعم من أن يكونا باللام أو بدونه، نحو: يا زيد هذا، ونحو: والمؤمن العائذات الطير. (عل)
(٥) لم يقل: والمعطوف المعرف باللام، مع أنه أخصر؛ ليشعر إلى مانع الاستقلال، وهو امتناع دخول "يا" عليه؛ وليخرج عنه "يا محمد والله" لتعين الرفع [أي الضم]. (عبد الغفور)

ترفع حملا على لفظه الظاهر(١، ٢) **أو المقدر؛ لأن بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب،** فيجوز أن يكون تابعه تابعا للفظه، وتنصب حملا على محله لأن حق تابع المنادى المبني أن يكون تابعا لمحله، وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية، مثل: "يا تيم أجمعون وأجمعين" في التأكيد، ويا زيد العاقلُ والعاقلَ في الصفة، واقتصر على مثالها؛ **لأنها أكثر وأشهر،** ....

أو المقدر: مثل: يا فتى ويا هؤلاء؛ فإن ضمهما تقديري مفروض كما ذهب إليه الشيخ الرضي؛ لأنه يكون لـ"هؤلاء" لفظ بطريق الفرض والتأويل بأن يقوم مقامه شيء يظهر الضم معه، أو يؤول بـ"هذا الشيء" فيظهر الحركة فيه كما في "يا هذا العاقل والعاقل"، والأظهر أن يقال: إن "هؤلاء" ضمها محلي؛ لأنه لو وقع مفرد معرفة معرب موقعه يضم كما أن له نصبا محليا؛ لأنه لو وقع مضاف موقعه لكان منصوبا.

لأن بناء إلخ: وهو دفع اعتراض، تقرير الاعتراض يمكن بوجهين، الأول: أن يقال: الحمل على لفظه الظاهر ليس بصحيح؛ لأن تابع المبني يكون تابعا لمحله لا للفظه، والثاني: أنه إذا كان تابع المنادى المبني تابعا للفظه ففي نحو: "يا هؤلاء الكرام" كان "الكرام" تابعا للفظ "هؤلاء"، مع أنه ليس كذلك، وتقرير الجواب عنهما: أن تابع المنادى المبني تابع للفظه إذا كان بناؤه عرضيا، فيشبه المعرب في أن تابعه أيضا تابع للفظه، وأما إذا كان بناؤه أصليا لا يكون كذلك، كما في المنادى المذكور. **لأنها إلخ:** وقيل: الاختصار على مثالها لأجل أن بعضهم لم يجوز كون المنادى موصوفا؛ فإن التابع إذا كان صفة يكون المتبوع موصوفا قطعا، وذلك لأن المنادى موضع كاف "أدعوك"، فيكون موضع الضمير، وهو لا يقع موصوفا.

(١) إن كان رفعه ملفوظا، "أو المقدر" إن كان رفعه مقدرا نحو: يا قاضي العالم، أو المحل نحو: يا هؤلاء الكرام. (عل)

(٢) لم يقل أو المحلي؛ لأن الكلام في المنادى الذي كان معربا قبل النداء، ثم عرض له البناء على الضم بواسطة حرف النداء بدليل قول المصنف: "ويبنى على ما يرفع به إن كان مفردا معرفة"، والمقصود بالبيان توابع المنادى المبني على ما يرفع به، وهو المبني بواسطة حرف النداء، لا توابع المبني مطلقا، سواء كان مبنيا بالنداء أو قبل حرف النداء بدليل تقييد الشارح قول المصنف ﷺ: "وتوابع المنادى" بقوله: المبني على ما يرفع به. (جمال)

و"يا غلام بشر وبشرا" في عطف البيان، و"يا زيد والحارثُ والحارثَ" في المعطوف بحرف الممتنع دخول "يا" عليه، والخليل بن أحمد، وهو أستاذ سيبويه في المعطوف بحرف الممتنع[1] دخول "يا" عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب؛[2] لأن المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل،[3] فينبغي أن يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له، وهي الضمة أو ما يقوم مقامها، ولكن لما لم يباشره حرف النداء ....

لا في اللفظ — المعطوف — الألف والواو — المعطوف

والحارث والحارث: قيل: ينبغي أن يقال: يا زيد والحارث ووالحارث، بحرفي العطف؛ لأن "الحارث" الثاني معطوف على مجموع "والحارث" الأول بأحد حرفي العطف، ثم عطف "الحارث" الثاني على المنادى بحرف العطف الآخر، فلا بد حينئذ أن يقال: "ووالحارث" بواوين. وأجيب بأن الحارث الثاني لا يكون معطوفا على مجموع "والحارث" الأول، بل هو معطوف على جزئه، وهو "الحارث" بدون حرف العطف، فيكون "الحارث" الثاني حينئذ معطوفا على المنادى بحرف العطف الذي هو في "الحارث" الأول.

بحرف الممتنع إلخ: لا يقال: لو قال المصنف: المعطوف الممتنع دخول "يا" عليه، لكان أولى؛ لأنه أخصر، ويفيد ما أفاده قوله: بحرف الممتنع إلخ؛ لأن المعطوف لا يكون إلا بالحرف؛ لأنا نقول: لا نسلم ذلك؛ لأن عطف البيان قد لا يكون بالحرف، فقوله: "المعطوف بحرف الممتنع دخول "يا" عليه" إشارة إلى أن الألف واللام في قوله: "المعطوف" للعهد. وإنما يكون هذا الخلاف في المعطوف المذكور؛ لأن التابع في المعطوف المذكور يصلح أن يكون مناد مستقلا، بخلاف التوابع الأخرى كالتأكيد والصفة وعطف البيان؛ فإن "العاقل" مثلا هو عين زيد في الخارج، كما لا يخفى.

ولكن لما إلخ: أي لما لم يكن حرف النداء يليه بسب الألف واللام جعل تلك الحالة - وهي الضمة - إعرابا في التابع، فيكون الضمة علامة البناء في المنادى، وعلامة الإعراب في التابع بسبب عدم مباشرة حرف النداء له، وكذلك ما يقوم مقام الضمة. قيل: هذا الدليل لو صح لزم أن يكون الرفع أولى في تابع المنادى المضاف، =

---

(١) يعني أن اللام للعهد، والجار والمجرور متعلق بقوله: يختار. (عبد الغفور)

(٢) لأن المراد بالاختيار الحكم بالأولوية. (عبد الغفور)

(٣) نظر أبو عمرو إلى جانب اللفظ، ونظر الخليل إلى جانب المعنى واستقلاله، فجعله مرفوعا تنبيها على الاستقلال. إن قلت: ينبغي أن يختار الرفع إذا كان المتبوع غير المضموم بعين هذا، أجيب بأنه أراد التنبيه على الاستقلال مع رعاية الاتباع اللفظي، ولا يتصور ذلك إلا إذا كان المتبوع مضموما. (عبد الغفور)

جعلت تلك الحالة[1] إعرابا فصارت رفعا، وأبو عمرو بن العلاء النحوي القارئ
لا ضما صفة العلاء
المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع؛ فإنه لما امتنع فيه تقدير حرف
صفة أبو عمرو لئلا يجتمع آلتا التعريف
النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا، فله حكم التبعية، وتابع المبني تابع
المنادى
لمحله، ومحله النصب، ....

= مثل: يا عبد الله والحارث، مع أنه لا يجوز رفع "الحارث"، بل هو منصوب وجوبا؛ لأن تابع المنادى المعرب يجب أن يكون تابعا للفظه، والجواب: أن الرفع أولى فيما كان الرفع جائزا، وههنا ليس كذلك؛ لأن المنادى منصوب، والحاصل: أن الرفع إنما يكون مختارا إن لم يمنع مانع، وكون المنادى مضافا مانع لذلك، وقيل: أيضا لو صح هذا الدليل لزم أن يكون الرفع أولى في المفرد الحكمي كالمضاف بالإضافة اللفظية وشبهه؛ فإن المفرد في قوله: "وتوابع المنادى المبني المفرد" أعم من المفرد الحقيقي والحكمي كما صرح به الشارح، مع أنه ليس أولى، ويمكن الجواب بأن هذا الحكم جاز أن يكون في المفرد الحقيقي فقط.

وأبو عمرو بن العلاء إلخ: وقوله: "العلاء" بالمد والتخفيف، وقوله: "المتقدم عليه" أي المتقدم عليه زمانا لا رتبة؛ فإنه قال بعضهم: لم يسبق مثل الخليل أحد، و لم يجئ بعد ذلك مثله أيضا، والعلاء النحوي واحد من القراء السبعة، وإنما زاد قوله: القارئ المقدم على الخليل؛ لأنه جاز أن يكون أبو عمرو بن العلاء النحوي متعددا، فإيراد قوله: "القارئ إلخ" للامتياز. واعلم أن "أبو عمرو" عطف على فاعل "يختار"، وهو الضمير المستكن فيه؛ لجواز العطف على المضمر عند الفصل بلا تأكيد، و"النصب" معطوف على "الرفع"، فلا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين بحرف عطف واحد. ولقائل أن يقول: إن كلام الشارح يأبى عنه، وإلا فينبغي إيراد قوله: "يختار" قبل قوله: "وأبو عمرو بن العلاء"، فيكون معطوفا على قوله: "والخليل"، فالعامل غير متحد، إلا أن يقال: ما ذكره الشارح بيان حاصل المعنى، فالأمر في العبارة سهل.

---

(١) تنبيها على استقلاله معنى كما في "يا أيها الرجل"، قال الرضي: يلزم على الخليل وأبي عمرو نظرا إلى العلتين المذكورتين اختيار الرفع والنصب في التابع المذكور مع كون المتبوع غير المضموم، وقال السيد السند الخليل: إن الرفع أولى للتنبيه على الاستقلال مع رعاية الاتباع اللفظي، وذا لا يتصور إلا إذا كان المتبوع مضموما، وأما السؤال عن أبي عمرو فساقط؛ لأن المتبوع إذا كان مفتوحا تعين النصب في التابع قطعا، وإذا كان مجرورا يحمل على لفظه كما مر هذا الكلام. (عصمت)

وأبو العباس المبرد إن كان المعطوف المذكور كالحسن أي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل أي فأبو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه؛ لإمكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه،[1] وإلا أي وإن لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه، ....

أي بحرف

أي بحرف

المبرد: وقوله: المبرد اسم، وأبو العباس كنيتة. **إن كان إلخ:** وفي هذه العبارة لطافة؛ لأن "الحسن" في الأصل صفة يمكن نزع اللام عنه، فيمكن أن يكون معنى قوله: "فكالخليل" أنه كاسم الخليل في جواز نزع اللام عنه، أو كمذهب الخليل كما هو المراد.

أي كاسم إلخ: سواء كان علما أو غيره، فدخل فيه "الرجل" وخرج عنه "الصعق"، وإذا أردت تحقيق الحال في صحة نزع اللام عن العلم وامتناعه عنه فاعلم أن العلم إن لم يكن موضوعا مع اللام صح دخول اللام عليه إن كان في الأصل صفة كالحسن أو مصدرا كالفضل، لكنه غير مطرد؛ إذ لا يصح أن يقال في محمد وعلي: المحمد والعلي، وكذا إن كان اسما له معنى جنسي يقصد به مدح أو ذم كالأسد والكلب، ولا خفاء في جواز نزع اللام عن ذلك العلم، وإن كان موضوعا مع اللام لم يجز نزع اللام عنه؛ لأنها كبعض حرف الكلمة، وبعبارة أخرى أن العلم إما أن يكون فيه معنى الوصفية أو المصدرية أو الجنسية قبل العلم، والألف واللام تدخل في مثل هذا العلم، وإن لم يكن العلم كذلك فإنها لم تدخل عليه، والعلم الذي تدخله الألف واللام على قسمين، أحدهما: ما يمكن نزعها عنه. وثانيهما: ما لا يمكن نزعها عنه. والذي لا يمكن هو العلم المعرف باللام الذي تدخله الألف واللام باعتبار استعماله في فرده، ثم يجعل هذا المعرف باللام علما لهذا الفرد، مثل النجم والصعق؛ فإن النجم اسم جنس للكوكب، عرف باللام وجعل علما لفرد منه، وهو الثريا، والصعق اسم جنس للصاعقة، ثم أريد به الرجل الذي أضر به تلك الصاعقة، وقيل: الصعق هو الرجل الذي ليس له شجاعة، ثم أريد به الرجل الخاص.

لإمكان جعله إلخ: وبهذا الكلام اندفع ما قال بعض المحشين على قوله: وأبو العباس المبرد إلخ: بأنه لو كان الأمر على العكس لكان أولى؛ لأن المعرف باللام الذي جاز نزعها عنه يكون للتعريف فلم يجز اجتماع حرف النداء معها، فلا يكون منادى مستقلا، وإن لم يجز نزعها عنه يكون اللام جزء الكلمة، فلا يكون للتعريف، فيجوز اجتماع حرف النداء معه، فيكون منادى مستقلا.

---

(١) فكان له حكم الاستقلال، فينبغي أن يكون على حالة جارية له على تقدير دخول حرف النداء من الضمة والألف والواو، ولما لم يكن دخول حرف النداء عليه بواسطة اللام ظاهرا كان إعرابه رفعا. (محرم)

مثل: النجم والصعق[١] فكأبي عمرو أي فأبو العباس مثل أبي عمرو في اختيار النصب، لامتناع جعله منادى مستقلا.[٢] والمضافة **عطف** على المفردة أي وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المضافة **بالإضافة الحقيقية** تنصب **لأنها إذا** وقعت منادى تنصب، فنصبها **إذا وقعت** توابع أولى؛ ....

اسم رجل

عطف إلخ: لا يخفى أنه فيه وإن كان عطف الشيء على معمولي عاملين مختلفين بحرف عطف واحد، لكن لا يكون عامل كل منهما مختلفا، أما الأول فلأن قوله: "المضافة" عطف على قوله: "المفردة"، وقوله: "تنصب" عطف على قوله: "ترفع"، وأما الثاني فلأن قوله: "المفردة" صفة للتوابع، فيكون العامل فيها الابتدائية، كما في التوابع، وقوله: "ترفع" خبرها، فيكون العامل فيه أيضا الابتدائية، وكذلك في قوله: "المضافة" وقوله: "تنصب".
بالإضافة الحقيقية: أي الإضافة المعنوية؛ لأن الإضافة اللفظية والمشبهة بها داخلتان في المفرد؛ لأنه أعم من الحقيقي والحكمي، كما عرفت.
لأنها إذا إلخ: فيه أن هذا الدليل لو صح يلزم أن يكون توابع المنادى المبني الذي يكون توابعه مضافة بالإضافة اللفظية أو مشبهة بالمضاف أيضا تنصب؛ لأنهما إذا كانا مناديين ينصبان، كما مر من قوله: "وينصب ما سواهما"، فنصبهما إذا كانا توابع أولى؛ لأن حرف النداء لا يباشرهما، مع أنهما إذا وقعا توابع لا يكونان منصوبين، بل هما مرفوعان حملا على لفظه المبني، ومنصوبان حملا على محله؛ لأن "المفرد" في قول المصنف أعم من الحقيقي والحكمي كما عرفت، هذا خلاصة ما ذكره الفاضل السم، وهذا ليس بشيء؛ لأن الضمير في قوله: "لأنها" راجع إلى توابع المنادى إذا كانت مضافة بالإضافة الحقيقية؛ لأن الكلام فيها كما لا يخفى على كل واحد له عقل ما.
إذا وقعت إلخ: أي لبعدها عن حرف النداء الذي هو موجب للبناء، ثم إذا انضم أولوية نصبها فيجب نصبها حينئذ؛ فإن المراد بأولية نصبها هو أولويته على سبيل الوجوب، فلا يرد أن الكلام فيما كان النصب واجبا، مع أنه لزم منه أولويته لا وجوبه، كما لا يخفى عدم وروده على المتأمل.

---

(١) فـ"نجم" اسم جنس للكوكب عرف باللام وجعل علما غالبا لفرد منه بخاصة فيه، وهو الثريا. و"الصعق" اسم جنس للصاعقة عرف باللام وأريد به الصاعقة المخصوصة، ثم أريد الرجل الذي أحرقه تلك الصاعقة، وجعل من الأعلام الغالبة له تجوزا. (عت)
(٢) لعدم إمكان نزع اللام عنه، فله حكم التبعية، والأصل في توابع المبني أن تكون تابعة لمحله، ومحله ههنا النصب بالمفعولية، فالعطف عليه هو الأولى والمختار. (محرم)

لأن حرف النداء لا يباشرها[١] مثل: **"يا تيم كلهم"**[٢] في التأكيد، و "يا زيد ذا المال" في الصفة، و"يا رجل **أبا عبد الله**" في عطف البيان، ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول "يا" عليه مضافا؛ **لأن اللام يمتنع** دخولها على المضاف بالإضافة الحقيقية.[٣] (أي لا يصير)

والبدل **والمعطوف** غير ما ذكر أي غير المعطوف الذي ذكر من قبل، وهو الممتنع ..... (أي المعطوف)

يا تيم كلهم: وإن قلت: ينبغي أن يقال: "كلكم" موضع "كلهم"؛ لأنه جعل التيم مخاطبا، قلت: مثل هذا وقع في كلام الله تعالى، مثل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (البقرة: ١٠٤) لعدم "آمنتم" موضع "آمنوا".

أبا عبد الله: فإن "أبا" تابع هو مضاف إلى "عبد الله"، ونصبه بالألف، ولا يخفى أنه لو قال: "يا رجل عبد الله" بدون ذكر "أبا" لتم بدون ذكر قوله: "أبا"، إلا أن يقال: هذا على تقدير أن لا يكون "عبد الله" علما، بل مضاف، لكن الظاهر فيه أن يكون علما، فحينئذ لا بد من ذكر "أبا"، كما لا يخفى.

لأن اللام يمتنع إلخ: وفي بعض النسخ: لأنه لا يمتنع دخول "يا" على المضاف إلخ؛ فإن عدم امتناع دخول "يا" عليه لأجل عدم اللام عليه أي على المضاف بالإضافة الحقيقية. فيصح هذه النسخة أيضا، لكن لما لم يجد بعضهم معنى هذه النسخة فاختاروا النسخة الأولى، فالنسخة الأولى من قبيل إقامة العلة مقام المعلول.

والمعطوف إلخ: وهو مبتدأ وقوله: "غير ما ذكر" صفة له أو بدل منه، وقوله: "حكمه" مبتدأ ثان، وقوله: "حكم المستقل" خبر المبتدأ الثاني، والجملة الاسمية خبر المبتدأ الأول. ولقائل أن يقول: كما أن المقصود حكمه حكم المنادى المستقل إذا لم يكن معرفا باللام كذلك البدل حكمه حكم المنادى المستقل إذا لم يكن معرفا باللام، وأما إذا كان معرفا باللام فلا؛ لعدم دخول حرف النداء على المعرف باللام، فإن البدل أيضا قد يكون معرفا باللام، وقد لا يكون، وإذا كان كذلك فلِمَ لم يقيد البدل به أيضا، إلا أن يقال: لما كان في المعطوف مظنة توهم كونه مع اللام، فلذا تعرض به، فالمراد من البدل ما لا يكون معرفا باللام، وهو ظاهر، ثم أشار بقوله: أي "غير المعطوف إلخ" إلى أن كلمة "ما" عبارة عن المعطوف.

---

(١) وحرف النداء إذا لم يدخلها تكون باقية على ما هو الأصل، والأصل في المنادى النصب؛ لكونه مفعولا به لفعل محذوف وجوبا. (محرم)

(٢) نظرا إلى أن "تيما" في نفسه غائب، وجوز الشيخ الرضي "كلكم"؛ نظرا إلى الخطاب العارض. (عبد الغفور)

(٣) احتراز عن التوابع المضافة بالإضافة اللفظية والتوابع المضارعة بالمضاف؛ فإن حكمهما حكم المفردة، أما المضارعة فظاهر؛ لأنها مفردة حقيقة، وأما المضافة بالإضافة اللفظية؛ فلأن الإضافة اللفظية في حكم الانفصال. (عل)

دخول "يا" عليه، فغيره المعطوف الذي لا يمتنع دخول "يا" عليه.

حكمه أي حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذي باشره (أي اتصل) حرف النداء، وذلك لأن البدل هو المقصود بالذكر، والأول (هو المبدل منه) كالتوطية لذكره (البدل)، والمعطوف المخصوص[1] منادى مستقل في الحقيقة، ولا مانع من دخول حرف النداء عليه، فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا أي حال كون[2] كل واحد منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الأحوال، أي سواء كانا مفردين أو مضافين أو مضارعين للمضاف أو نكرتين، (معرفتين)

أي حكم إلخ: وهذا التفسير لدفع ما يقال: لا بد أن يقول: "حكمهما" موضع "حكمه"، ولما كان هذا التفسير شائعا بينهم فاختاره، فلا يرد أنه لا يصح إرجاعه إلى المذكور. **حكم** إلخ: فيصير مرفوعا لو كان مفردا معرفة، ومنصوبا إذا كان مضافا أو مشبها به أو نكرة محضة. **مطلقا** إلخ: ولا بد من التعميم بأنهما سواء كانا تابعين للمبني أو المعرب، ولهذا اعترض مولانا عص في شرحه لـــ"الكافية" بأنا إذا قلنا: "يا عبد الله وعمر" بضم قوله: عمر؛ فإنه مفرد معرفة، مع أن لم يصدق تعريف التابع عليه، وهو كل ثان بإعراب سابقه؛ لأن إعراب سابقه النصب، ثم قال مولانا المذكور، وهذا الاعتراض مما أشكل على الأفاضل إلى الآن.

ويمكن الجواب عنه بأنه يصدق عليه أنه بإعراب سابقه لا بخصوصه؛ فإنه لو أورد موضع المنادى المضاف مفرد فهو حينئذ بإعراب سابقه قطعا، فاتحاد إعرابهما أعم من أن يكون لفظا أو تقديرا أو محلا، إلا أن يقال: إن تابع المنادى المعرب لا يكون إلا تابعا للفظه، بخلاف تابع المعرب الذي هو ليس بمنادى؛ فإنه يكون تابعا لمحله أيضا. أقول: إنما ترك الشارح التعميم المذكور؛ لأن الكلام في توابع المنادى المبني لا المعرب، ثم قوله: "أي حال كون كل واحد منهما" إشارة إلى أن "مطلقا" حال عن المضاف إليه للحكم في قوله: "أي حكم كل واحد منهما"، وأشار به أيضا إلى جواز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فلا يرد حينئذ المناقشة في حاليته، ويحتمل أن يكون إشارة إلى أن قوله: "مطلقا" منصوب على الظرفية أي زمانا مطلقا.

أي سواء إلخ: تفسير لقوله: "غير مقيد بحال من الأحوال"؛ فإن المراد من الأحوال كونهما مفردين أو مضافين إلخ، ثم قوله: "نكرتين" بمعنى عدم كونهما معرفتين، فيعم النكرة المخصصة، فالمثال الذي ذكره لكونهما نكرتين صحيح.

---

(۱) أي ما لا يمتنع دخول "يا" عليه.

(۲) وحال كون كل منهما تابعا لمفرد أو مضاف. (عبد الغفور)

فالبدل مثل: **يا زيد عمرو، ويا زيد أخا عمرو**، ويا زيد طالعا جبلا، ويا زيد رجلا صالحا، والمعطوف مثل: يا زيد وعمرو، ويا زيد و أخا عمرو، ويا زيد وطالعا جبلا، ويا زيد ورجلا صالحا.

والعَلَم **أي العلم المنادى** المبني على الضم،(١) أما كونه مناداى **فلأن الكلام فيه**، وأما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم **من اختيار فتحه المنبئ** عن جواز ضمه؛ ....

أي في المنادى

يا زيد زيد: وغير المثال بعضهم وقال: "يا زيد عمرو"؛ لأن "يا زيد زيد" يحتمل أن يكون مثالا للتأكيد هذا. واعلم أن "يا زيد زيد" إنما يكون مثالا للتأكيد إذا كان "زيد" الأول علما لشخص و"زيد" الثاني علما لشخص آخر؛ لأن مفهوم البدل مغاير لمفهوم المبدل منه، فقولنا: "يا زيد عمر" صريح في البدلية، وكذلك يا رجل زيد، ثم جعل "يا زيد زيد" مثالا للبدل بأن "زيد" الأول توطئة للثاني، فيكون المقصود الأصلي هو "زيد" الثاني، وأما إذا جعل مثالا للتأكيد يكون المقصود الأصلي هو الأول، والثاني تأكيدا له.

ويا زيد أخا عمرو: فإن التابع فيه بدل مضاف، وفي "يا زيد طالعا جبلا" مشابه للمضاف، وفي "يا زيد رجلا صالحا" يكون بدلا، ولكنه نكرة، وكذلك في المعطوف. قال مولانا عص: لا شك أن البدل من التوابع، فحينئذ يمتنع أن يكون "أخا عمرو" منصوبا؛ لأن إعراب التابع كإعراب متبوعه كما هو مقتضى تعريفه، وكذا يرد هذا الاعتراض في الأمثلة الآتية. أقول: يمكن الجواب عنه بأن اتحاد إعرابهما أعم من أن يكون لفظا أو تقديرا أو محلا، فيكون "يا زيد أخا عمرو" منصوبا محلا؛ لأنه من المفعول به، فحينئذ يكون إعراب التابع كإعراب متبوعه. **أي العلم المنادى إلخ**: أشار به إلى أن الألف واللام للعهد، قيل: إذا كان العلم منادى لا تابعا فلا بد من إيراده في مبحث المنادى لا في توابعه، والجواب: أن إثبات الحكم - وهو اختيار الفتح عليه - إنما يكون باعتبار مدخلية التابع لتوصيفه بالابن، فيكون "الابن" صفة وتابعا له، فالعلم متبوع حينئذ.

فلأن الكلام فيه: أي في المنادى. لا يقال: إنه في حيز المنع، بل الكلام في توابعه؛ لأنا نقول: معنى كون الكلام في المنادى هو البحث من أحواله، فالكلام في توابعه هو الكلام فيه.

من اختيار فتحه المنبيء إلخ: أي المشعر عن جواز الضمة، أي كون الفتح أولى فيما إذا كان الضم جائزا. فإن قلت: اختيار الفتح مشعر لجواز حركة أخرى غير الفتح، سواء كانت ضمة أو كسرة كما في المنادى المستغاث -

(١) فخرج عبد الله وزيدان وزيدون إذا جعلتهما علما. (عبد الغفور)

فإن جواز الضمة لا يكون إلا في المبني على الضم، الموصوف بابن **مجرد عن التاء** أو ملحوق بها أعني ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه **كما هو المتبادر** إلى الفهم، فيخرج عنه مثل: يا زيد الظريف ابن عمرو، مضافا **أي حال** كون ذلك الابن مضافا **إلى علم آخر**، فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم **كما عرفت من** قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به،..........

= باللام، قلت: المراد من جواز حركة أخرى هو الحركة التي كانت في المنادى المبني؛ لأن الكلام فيه؛ فإن الفتح من علامة البناء، وهي لا يكون إلا الضم.

فإن جواز الضمة إلخ: أي إذا علم جواز الضمة من قوله: "يختار فتحه" فيثبت البناء أيضا؛ لأن جواز الضمة لا يكون إلا في المبني على الضم، أي في الأغلب أو على سبيل التبادر، فلا يرد أن الضم يكون في غير المبني أيضا كما تقول: جاءتني جواري بالضم بلا تنوين في "جواري"، ولا فرق بين الضم والضمة عند الشارح.

مجرد عن التاء إلخ: مثل: يا زيد ابن عمرو، فأراد من الابن حينئذ ما يكون بالألف والباء والنون، سواء كان مذكرا أو مؤنثا، فحينئذ خرج بنت؛ لعدم الألف فيها، ودخل ابنة؛ لوجود هذه الحروف الثلاثة فيها. إن قلت: يمكن أن يكون مراد الشارح أن المصنف ذكر الأصل وترك الفرع بالمقايسة، قلت: يلزم حينئذ أن يكون الحكم جاريا في البنت أيضا؛ لأنها فرع أيضا، إلا أن يراد من الفرع هو الفرع الواحد؛ فإن فرعه ليس إلا ابنة.

كما هو المتبادر إلخ: فإنه إذا قيل: زيد متصف بصفة القيام، فالمتبادر منه أنه متصف بها بلا واسطة أي بلا إعانة شخص أو حائط أو غيرهما، فلا يرد ما ذكره الفاضل السم من أن التبادر ممتنع، بل المتبادر هو الأعم.

أي حال إلخ: وهو إشارة إلى أن قوله: "مضافا" منصوب على الظرفية بتقدير الزمان أي زمان مضاف.

إلى علم آخر: قال مولانا عص في شرحه لـ"الكافية": إن هذا يشكل بقولنا: يا محمد بن محمد أو يا زيد بن زيد، فإن الحكم جار فيه، وهو اختيار الفتح في الأول مع جواز الضمة، ولكنه لا يكون مضافا إلى علم آخر، أقول: هذا إنما يرد إذا كان "علم" في قوله: "إلى علم آخر" بالتنوين؛ لأنه حينئذ قوله: "آخر" صفة له، وأما إذا قرئ بالإضافة بدون التنوين فلا؛ لأن الإضافة بتقدير اللام، فحينئذ جاز أن يكون كلا العلمين متحدين، فالمراد أنه مضاف إلى علم آخر أي شخص آخر، ولو سلم فنقول: المغايرة أعم من أن يكون بالذات أو بالاعتبار؛ فإن "محمد" من حيث إنه علم لشخص مغاير من حيث إنه علم لشخص آخر.

كما عرفت من إلخ: حيث قال: ويبنى على ما يرفع به.

لكن يختار فتحه؛ لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات، والكثرة مناسبة للتخفيف، فخففوه بالفتحة[١] التي هي حركته الأصلية؛ لكونه مفعولا به.

وإذا نودي المعرف باللام أي إذا أريد نداؤه لفظا **قيل مثلا: يا أيها الرجل بتوسط "أي"[٢]** .....

يختار فتحه: وأما الصفة، وهي الابن فمفتوح؛ لأنه تابع مضاف، وهو منصوب في الصفة كما مر. **لكثرة وقوع المنادى إلخ:** أو لتبعية ما بعده، وهو الابن. **هي حركته الأصلية إلخ:** لجواز موافقة الحركة البنائية للحركة الإعرابية، كأنه دفع مناقشة حيث يقال: لِمَ لم يخففوا من الضم إلى الكسر؛ لأن الكسر ضعيف بالنسبة إلى الضم كما قالوا.

وإذا نودي المعرف إلخ: فيه أن نداء العلم الذي هو مثنى ومجموعا ومعرفين باللام يكون بحذف اللام لا بالتوسط، فيقال في نداء الزيدان والزيدون: يا زيدان، ويا زيدون، وأجيب بأن اللام فيهما أي في مثنى العلم وجمعه المعرفين باللام لجبر نقصان التعريف الزائل بالتنكير لا للتعريف، أي إذا نكر مثنى العلم مثلا وأريد منه المسمى به فإدخال الألف واللام لجبر النقصان لا للتعريف، فيخرجان بقوله: المعرف باللام، فحذف آلة التعريف؛ لئلا يلزم اجتماع آلتي التعريف. **إذا أريد نداؤه:** وإنما زاده؛ لأن النداء فعل اختياري؛ فإنهم كثيرا ما يذكرون الفعل الاختياري ويريدون مبدأه أعني الإرادة، فإن كل فعل اختياري مسبوق بالإرادة. وقيل: إنما زاد؛ لأنه يفهم من ظاهر كلام المتن أن نداء المعرف باللام شيء، وقوله: "يا أيها الرجل" شيء آخر، بل نداؤه عين نداء المعرف باللام.

مثلا: وإنما قال: "مثلا" لدفع ما قيل: إن الشرط لا يتم؛ إذ الجزاء لا يترتب عليه؛ لأن الشرط نداء المعرف باللام، أيّ معرف كان، فهي عامة، ومن البين أن هذا الجزاء لا يترتب على الشرط؛ لجواز أن يقال: يا هؤلاء الكرام، ويا هذه المرأة، ويا هذان العالمان وغير ذلك، ولك أن تقول في جوابه: إن المراد بقوله: "يا أيها الرجل" هو الكلام الذي وسط فيه "أيّ أو هذا أو أيهذا"؛ فإن هذا القول مشهور بهذا التوسط، فيكون من قبيل ذكر الشيء وإرادة الصفة المشهورة منه كما في "لكل فرعون موسى"؛ لأن المراد به لكل ظالم عادل. لا يقال: لم لا يجوز أن يكون قوله: "إذا نودي جزئية" لا كلية، أي في بعض الزمان الذي نودي إلخ؛ لأنا نقول: مسائل العلوم كلية لا جزئية.

---

(١) وبحذف الألف خطًا في ابن وابنة. (عبد الغفور)

(٢) هي موصوفة، قال الأخفش: هي موصولة حذف صدر صلتها وجوبا؛ لمناسبة التخفيف للمنادى، ويؤيده كثرة وقوعها موصولة، وإنما لم ينصب مع أنها مشبهة بالمضاف؛ لأنه إذا حذف صدر صلتها يبنى على الضم. (عبد الغفور)

مع هاء التنبيه[١] بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع آلتي التعريف[٢] بلا فاصلة، ويا هذا الرجل بتوسط "هذا"، ويا أيهذا الرجل بتوسط الأمرين معا، والتزموا[٣] يعني العرب رفع الرجل مثلا وإن كان صفة، وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر؛ لأنه أي الرجل مثلا هو المقصود بالنداء،[٤] فالتزم رفعه؛ لتكون حركته الإعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي علامة المنادى، فتدل على أنه هو المقصود بالنداء، **وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى؛ ولهذا لم يذكر هناك** ....

متصلة - صفة لأي - المصنف

وهذا بمنزلة المستثنى إلخ: أي قوله: "والتزموا رفع الرجل إلخ" بمنزلة المستثنى، فهو دفع دخل بأن يقال: ينبغي أن يكون الرفع والنصب جائزين في صفة الاسم المبهم، أي في تابع الاسم المبهم، وهو "الرجل" في الأمثلة المذكورة حيث قال: إن توابع المنادى المبني من الصفة ترفع على لفظه، وتنصب على محله، وجوابه ما ذكره بقوله: "لأنه مقصود بالنداء"، فالمراد بقوله: "توابع المنادى المبني إلخ" أن توابع المنادى ترفع على لفظه، وتنصب على محله إذا لم يكن التابع المذكور مقصودا بالنداء، لا يقال: إن الحمل على اللفظ غير مقصود؛ لعدم الضم في المنادى المبهم، فكيف يصح السؤال؛ لأنا نقول: هذا غير مضر في السؤال، بل هو يؤيده كما لا يخفى، أو يقال: إن قوله: "ترفع حملا على لفظه" فيما إذا كان الضم في المنادى، وهو مفقود في المنادى المبهم.
ولهذا لم يذكر إلخ: أي ولأجل أن هذا القول بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين لم يذكر هناك قيدا يخرج صفة الاسم المبهم عن القاعدة المذكورة؛ لأنه لو ذكر هناك قيد لإخراجها بأن الحمل على اللفظ والمحل -

---

(١) المشارك لحرف النداء في التنبيه؛ لأن النداء أيضا تنبيه، فانجبر بقرب هاء التنبيه ما فات ببعد حرف النداء. (عبد الغفور)

(٢) لم يقل: تحرزا عن اجتماع التعريفين؛ لجواز قولك: يا هذا ويا عبد الله ويا أنت؛ إذ الممتنع اجتماع آلتي التعريف؛ لحصول الاستغناء بأحدهما، وفيه تأمل هذا. (حق)

(٣) جواب عن سؤال مقدر، وهو أنه إذا كان صفة المنادى المضموم فلم لم يجز نصبه و لم يحمل على البدل؛ لئلا يلزم استقلال الرجل في كونه منادى فيبنى على الضم؟ (عت)

(٤) بحسب الواقع لا بحسب اللفظ؛ فإنه ذكر ليدل على معنى في المتبوع. (عبد الغفور)

ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة، وتوابعه[١] بالجر عطف على "الرجل"، أي والتزموا رفع توابع الرجل مضافة أو مفردة، نحو: يا أيها الرجل الظريف، ويا أيها الرجل ذو المال؛ لأنها[٢] **توابع منادى معرب**[٣] وجواز الوجهين إنما يكون في توابع المنادى المبني، وقالوا **بناء على قاعدة**[٤] تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام،..........

= جائز إذا لم يكن المنادى مبهما، فلا يصح حينئذ أن يكون هذا القول بمنزلة الاستثناء عنها. لا يخفى أنه لو أريد من التابع في قوله: وتوابع المنادى المبني التابع الذي ليس مقصود بالنداء وأريد بالمنادى المنادى الذي كان مقصودا بالنداء فحينئذ لا يكون هذا القول بمنزلة المستثنى عنها، وأيضا لو أريد من التابع هو التابع الذي كان تابعا بالفعل وبالمآل وأريد من المنادى أيضا كذلك بحكم التبادر فحينئذ يخرج صفة الاسم المبهم عنها؛ لأنها تابعة بالفعل أي ظاهرا لا في الحقيقة، ولكن لو ترك القول المذكور على ظاهره فحينئذ يكون قوله: "والتزموا رفع الرجل" بمنزلة الاستثناء.

توابع منادى إلخ: وإنما قدر المنادى؛ لأن تابع المعرب إنما يكون تابعا للفظ إذا كان المعرب منادى؛ فإن تابع المعرب الذي هو ليس بمنادى يكون تابعا لمحله أيضا كتابع اسم "إن" المكسورة مثل: إن زيدا قائم حق؛ فإن قولنا: "حق" تابع لمحل "زيد"؛ فإنه مرفوع محلا، ويمكن تصحيحه بدون تقدير المنادى بأن التنوين في قوله: "معرب" للوحدة، أي تابع معرب واحد، فالمعرب الذي له إعرابان كأنه معربان، بخلاف المعرب الذي له إعراب واحد، وهو الإعراب اللفظي، فهو معرب واحد. **بناء على قاعدة إلخ:** وقيل: يمتنع التوسط بـــ"أيها" =

---

(١) كأنه جواب عن سؤال وارد على الجواب عن السؤال الأول، أي إذا كان هو المقصود بالنداء يكون كالمنادى المضموم فيجوز في توابعه ما جاز في توابع المضموم. (عت)

(٢) اندفع بتقدير المنادى ما يقال: من أن تابع المعرب قد يجوز فيه الوجهان، نحو: إن زيدا قائم وعمرو بالرفع والنصب، وقد يدفع أيضا بأن التنوين في "معرب" للوحدة، فلا ينتقض الحكم بالمثال المذكور؛ لأن عمرا في المثال المذكور ليس تابعا لمعرب واحد؛ فإن زيدا باعتبار تعدد إعرابه معربان لا معرب واحد، وفيه أن للمعرف باللام أيضا إعرابين، أما الرفع فظاهر، وأما النصب؛ فلأنه منادى معنى، فيكون منصوب المحل. (عبد الغفور)

(٣) قال الشيخ الرضي: يشير إلى أن المعرب لا محل له، وإلى أنه لا يحمل على محله وترك ظاهر إعرابه. (جمال)

(٤) وإنما كان هذه القاعدة يجوز اجتماعهما؛ لأن بهذه القاعدة يصير اللام بمنزلة الأصل؛ لكونها عوضا عن فاء الكلمة، ولام التعريف لا يلزم الكلمة. (عل)

وهي اجتماع أمرين، أحدهما: كون اللام عوضا عن محذوف. وثانيهما: لزومها للكلمة يا الله؛ لأن أصله الإله،[١] **فحذفت الهمزة وعوضت**[٢] **اللام عنها ولزمت الكلمة، فلا يقال في سعة الكلام: لاهٌ،**..

- بين حرف النداء وبين لفظ "الله"؛ لأن "أيا" يستلزم التعدد و"ها" للتنبيه، والله تعالى منزه عن التعدد والتنبيه، وهذا للإشارة الحسية والله تعالى متعال عن ذلك.

وهي اجتماع أمرين إلخ: أقول: وما قيل: إن كون هذا الاجتماع قاعدة فهو محل تأمل ليس بشيء؛ لأن القاعدة هي أمر كلي ينطبق على جميع جزئياته، ففي كل ما اجتمع فيه هذان فهو مختص بذلك الجواز، واختصاصه بلفظ "الله" لا ينافي بكونه قاعدة؛ لأنه من الكليات المنحصرة في فرد واحد كالشمس والقمر؛ لأنه يقال: الشموس والأقمار باعتبار الأفراد الذهنية.

يا الله إلخ: وهذا استثناء من القاعدة المذكورة وجواب سؤال مقدر من حيث المعنى، وقوله: "خاصة" أي خص حرف النداء - وهو "يا" دون أخواتها - بلفظ "الله" خصوصا؛ فإن حرف التعريف في لفظ "الله" عوض عن الهمزة التي هي فاء الفعل في "إله"، وأصله أي أصل الله: الإله نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها، وحذفت الهمزة تخفيفا فصار اللاه، وحذفت حركة اللام الأولى وأدغمت في الثانية فصار الله، ويجوز حذف الهمزة بدون نقل حركتها أيضا، فحرف التعريف صار عوضا عن الهمزة، وخرج عن معنى التعريف، وصار بمنزلة جزء الكلمة، ولذا جاز اجتماعه مع حرف النداء، ثم أصل الله: إله، وأصل إله: الإله، ويحتمل أن يكون أصل الله: الإله حقيقة لا بواسطة "إله"، لكن اجتماع العوض والمعوض عنه مخصوص بلفظ "الله" كإثبات الهمزة ودخول "يا" عليه دون غيرها من حرف النداء.

لا يقال: إن همزة "الله" للوصل، فلا بد أن يقال: "يا لله" بحذف الهمزة من اللفظ؛ لأنا نقول: همزة "الله" للإثبات في النداء، ولكنها للوصل في غيره، فيسقط في الدرج كما في "أعوذ بالله" و"من الله". لا يقال: الله عَلَم لذات الواجب، فاللام في حالة العلمية ليست للتعريف؛ لأنه بمنزلة جزء الكلمة، فبإدخال حرف النداء عليه لا يلزم اجتماع آلتي التعريف حتى ذكره كالاستثناء عن القاعدة السابقة؛ لأنا نقول: اللام في الأصل للتعريف، فمجرد كون اللام في وقت التعريف مانع عن اجتماع حرف النداء معها. **في سعة الكلام:** وجاز في الشعر للضرورة.

(١) قال صاحب القاموس: اختلف فيه على عشرين قولا، ذكرها في المباسيط، وأصحها أنه علم غير مشتق، وأيضا قال إمامنا الأعظم أبو حنيفة رحمه الله: هو على الأصل، وهذا حسن جدا؛ لأن الاسم الغير المتغير أليق بذاته القديم.

(٢) ولهذا لا يجمع بينهما إلا قليلا. (عبد الغفور)

ولما لم يجتمع هذان الأمران في موضع آخر اختص هذا الاسم **بذلك الجواز**؛ ولهذا قال: خاصة، وأما مثل النجم[1] والصعق **وإن كانت اللام** لازمة فيه، لكن ليست عوضا عن محذوف، وأما "الناس" وإن كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة؛ **لأن أصله الأناس**، **لكن ليست لازمة** للكلمة؛ لأنه يقال: ناس في سعة الكلام، فلا يجوز **أن يقال: يا النجم ويا الناس** ولعدم جريان **هذه القاعدة** في "التي" في قوله:

مردوم

من أجلكِ[2] يا التي تيمّت[3] قلبي   وأنت بخيلة بالوصل عني

بكسر الكاف

بذلك الجواز: أي جواز دخول حرف النــداء مع اللام. **وإن كانت اللام إلخ**: لأنه عَلَم، فيكون بمنزلة جزء الكلمة. **لأن أصله الأناس**: وفيه أيضا مثل ما مر من أن أصله إذا كان الأناس فلم يك اللام عوضا عنها. **لكن ليست لازمة إلخ**: لأنه لا يكون عَلَما مع الألف واللام، وأصله الأناس، حذفت الهمزة تخفيفا، وأدغمت اللام في النون؛ لقرب المخرج الذي بينهما، فإنه من إدغام المتقاربين لا المتجانسين.
أن يقال يا النجم ويا الناس: بل يقال: يا أيها النجم، ويا أيها الناس.
هذه القاعدة: المذكورة في قوله: بناء على قاعدة إلخ، وهو متعلق بقوله: حكموا وقوله: "لأن لامها إلخ" دليل لعدم جريان إلخ. **من أجلك**: بكسر الكاف وآخره: وأنت بخيلة بالوصل عني، معناه بالفارسية: از جہت عشق تواى زنى كه خوار ساختى تو دل مرا، وحالانكه تو بخل كنندۂ در حالتى كه نگاه دارندۂ تو وصل را از من، فقوله: "عني" متعلق بقوله: "بخيلة" على تضمين معنى الإمساك.

---

(١) جواب سؤال مقدر تقريره: أنه تقتضي القاعدة المذكورة دخول "يا" على "النجم" و"الصعق" و"الناس"، ولا يقال: يا النجم ويا الصعق ويا الناس، وتوضيح الجواب: أنه قد اشترط لاجتماع حرف النداء مع اللام وجود أمرين معا، أحدهما: كون اللام عوضا عن محذوف. وثانيهما: لزومها للكلمة. وفي "النجم" و"الصعق" يوجد الثاني فقط دون الأول، وفي "الناس" يوجد الأول دون الثاني؛ فلذا لا يقال: يا النجم ويا الصعق ويا الناس، بل يقال: يا أيها النجم، ويا أيها الصعق، ويا أيها الناس. (خادم أحمد)
(٢) والمعنى أي أتحمل كل مشقة بسبب محبتك يا أيتها المحبوبة التي جعلت قلبي ذليلا منقادا لك، والحال أنك كثيرة البخل بالوصل عني غير راضية بالملاقاة مرة. (عل)
(٣) يقال: "تيمه الحب" إذا استعبده.

لأن لامها ليست عوضا عن محذوف، وإن كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ، **وفي "الغلامان"** في قولهم:

فيا الغلامان اللّذان فرّا

لانتفاء الأمرين كليهما حكموا بأنه أشد شذوذا، ولك[1] **أي وجاز لك في مثل:** يا تيم تيم عدي **أي في تركيب**[2] **تكرر** فيه المنادى المفرد المعرفة صور؛ ....

وفي الغلامان إلخ: في قوله: "فيا الغلامان إلخ" أي ولعدم جريان هذه القاعدة في "الغلامان" في قوله: "فيا الغلامان إلخ"، ولما كان في "التي" في قول الشاعر: "من أجلك إلخ" انتفاء أحد الأمرين، وهو عدم كونها عوضا، وفي "الغلامان" في قوله: فيا الغلامان إلخ انتفاء الأمرين معا؛ فلهذا حكموا في الأول بالشذوذ، وحكموا في الثاني بأنه أشذ الشذوذ. واعلم أن قوله: "شذوذا" تمييز أي أشذ شذوذه؛ لأن التمييز في المعنى فاعل، فإذا كان كذلك فلا معنى لقوله: أشذ شذوذا؛ لأنه إذا كان شذوذه شاذا، فلم يكن حينئذ شاذا مع أن المقصود أن شذوذه فوق شذوذ الأول، فلا بد حينئذ أن يقرأ قوله: أشد بالدال المهملة لا المعجمة بالفارسية: *محکم تراست*، إلا أن يقال: معناه أن شذوذه أكثر من شذوذ الأول بدليل أفعل التفضيل. وآخر البيت:

إياكما أن تبغيا شرا

وفي بعض النسخ: "أن تكسبا" موضع قوله: "أن تبغيا"، وقوله: "أن تبغيا" بمعنى تطلبا، وقوله: "تكسبا" من الكسب، وقوله: "إياكما" تحذيرا أي بعد إياكما، والمراد من الغلامان هو العبد والأمة، ومعناه بالفارسية: *ای دو غلام كه گريخته ايد شمايان دور داريد شمايان آنكه طلبيد يد شمايان شر را، ياكسب كرديد شمايان شر را، يعني شمايان از من بغير حق وبغير شرع گريخته ايد پس دور داريد طلب كردن شر را*، وفي بعض الشروح: لا يقال: هذا الله كما يقال: يا أيها الله؛ لأن "هذا" للإشارة الحسية، والله تعالى متعال عن ذلك، ولو سلم جوازه على التجوز كما في ﴿ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي﴾ (الشورى: ١٠) كان محمولا على "أي" طردا للباب.

أي في تركيب تكرر: وقوله: "الصورة" إما متعلق بقوله: "المنادى المفرد المعرفة" وإما متعلق بقوله: "تكرر" باعتبار أنه مسند إلى قوله: "المنادى المفرد المعرفة"، وأما كون الأول مفردا صورة فظاهر، وأما أن الثاني مفرد فلأنه تكرار الأول بعينه، وأما "عدي" فحاله مجهول بحسب الظاهر؛ لأنه لا يعلم أنه مضاف إليه للأول أو الثاني، =

---

(١) خطاب لمن يصلح له هذا الخطاب. (عبد الغفور)

(٢) أو فيما قصد ذكر المنادى مضافا، ثم كرر المضاف قبل ذكر المضاف إليه. (عبد الغفور)

وولي الثاني اسم مجرور بالإضافة في الأول الضم والنصب، وفي الثاني النصب فحسب، أما الضم في الأول؛ فلأنه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر، والنصب على أنه مضاف إلى "عدي" المذكور و"تيم" الثاني تأكيد لفظي[1] فاصل بين المضاف والمضاف إليه، **وذلك** مذهب سيبويه، أو مضاف[2] إلى "عدي" المحذوف بقرينة المذكور، وذلك مذهب المبرد، **والسيرافي**[3] أجاز الفتح مكان النصب **على أن يكون في** الأصل يا تيم - بالضم - تيم عدي، ففتح اتباعا لنصب الثاني كما في "يا زيد بن عمرو"، وتعين النصب في الثاني؛
تيم

= فلا يرد أن الثاني ليس مفردا صورة، ولما لم يكن المنادى في المثال المذكور منادى مفردا معرفة حقيقة، بل كان مضافا عند سيبويه، وكان مفردا معرفة صورة عنده حكم بكون تكراره صورة على أحد الاحتمالين المذكورين، وحكم بكون المنادى مفردا معرفة على احتمال آخر، ثم اعلم أن المعرفة في قوله: "تكرر فيه المنادى المعرفة" صفة المنادى؛ لأن المنادى يجوز تذكيره وتأنيثه.

وذلك: أي كونه مضافا إلى "عدي" المذكور إلخ مذهب سيبويه. **والسيرافي**: أي أبو سعيد السيرافي - بكسر السين - أجاز الفتح مكان النصب الذي أجاز المبرد وسيبويه، ثم إن "تيم" الأول عند سيبويه والمبرد مضاف حقيقة، ومفرد معرفة صورة، وعند السيرافي منادى مفردا معرفة حقيقة وصورة؛ فلذا جعله مفتوحا اتباعا لنصب الثاني لا منصوبا؛ وذلك لأن بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب، فيجوز أن يكون حركته البنائية موافقة للحركة الإعرابية، كما في "يا زيد بن عمرو" حيث قال: فخففوه بالفتحة التي هي الحركة الاصلية؛ لكونه مفعولا به؛ لأن الحركة البنائية مشابهة للحركة الإعرابية.

على أن يكون في إلخ: لأنه مفرد معرفة حقيقة وصورة عند السيرافي.

(١) وإنما جيء بتأكيد المضاف بينه وبين المضاف إليه؛ لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف إليه، ولا بتنوين معوض عنه، ولا بناء على الضم، فجاز الفصل به بينهما في السعة؛ لأنه لما كرر الأول بلفظه وحركته بلا تغيير صار الثاني كأنه هو الأول، فكأنه لا فصل. (عبد الغفور)

(٢) لئلا يلزم التقديم والتأخير والفصل. (عبد الغفور)

(٣) ففيه أربعة أقوال: قول سيبويه، وقول المبرد، وقول البعض، وقول السيرافي. (عت)

لأنه **إما تابعُ مضافٍ أو تابعٌ مضافٌ**، وتمام البيت:

على مذهب سيبويه

يا تيمُ[1] تيمَ عدي لا أبا لكم[2] لا يُلقينّكم في سوءة عُمَر

لنفي الجنس

والبيت لجرير حين أراد عمر التيمي الشاعر أن يهجوه، فقال جرير خطابا لبني تيم: لا تتركوا عمر أن يهجوني فيلقينكم في سوءة - أي مكروه - من قبلي، **يعني مهاجاته** إياهم.

عمر جرير

والمنادى **المضاف إلى ياء المتكلم** يجوز فيه وجوه أربعة: فتح الياء مثل: يا غلاميَ، وسكونها مثل: يا غلاميْ،...

إما تابع مضاف: بالإضافة كما ذهب إليه سيبويه بأنه تأكيد لفظي، والتأكيد اللفظي في الأغلب حكمه حكم الأول، سواء كانت حركته إعرابية أو بنائية، فكما أن الأول محذوف التنوين للإضافة كذلك الثاني، وإن لم يكن مضافا. **أو تابع مضاف**: بالتوصيف كما هو مذهب المبرد والسيرافي.

يعني مهاجاته إلخ: أي يعني الجرير بالمكروه مهاجاته إياهم، أي عمرو، لو هجا لي فأنا هجوت إياهم، وقوله: "أن يهجوه" بفتح الواو، ثم المصراع الأول وهو قوله: "يا تيم تيم عدي لا أبا لكم" بإشباع الميم؛ لرعاية الوزن. **المضاف إلى ياء المتكلم إلخ**: ولو قال: "والمضاف إلى الياء "أو" إلى ياء" لتم و أخصر، وأما الثاني فظاهر، وأما الأول فإن الياء المضاف إليه لا يكون إلا ياء المتكلم. أقول: التصريح بــ"ياء المتكلم" لدفع الوهم؛ لأن الياء إذا كان باللام يتوهم الجنس والاستغراق، فيتوهم الإضافة إلى جنس الياء، وكذلك إذا كان بدون اللام؛ لأن النكرة في الإثبات يفيد العموم.

---

(١) فالتيم التعبد، ثم سمي به العبد، ثم اتسع من قبائل العرب المعروفة كتيم الله، وتيم بن غالب، وتيم بن مرة، وتيم بن عبد مناف، هي إخوة، كل أخ صار أبا قبيلة، فــ"العدي" مثل الغني، و"لا أبا لكم" جملة معترضة دعائية، يستعمل في غاية المدح، أي لستم من جنس البشر؛ لكثرة فضائلكم، وقيل: تستعمل في نهاية الذم أي لا شرف لكم؛ لعدم المربي، والإلقاء: الطرح، والسوءة: بالفتح الهجو في الأصل ما يعم الإنسان من أمر الدارين، و"عمر" شاعر تيمي، والبيت لجرير، سمع أن عمر أراد هجوه فخاطب قومه أن يمنعوه عن ذلك، وإلا فتهجو بسببه قبيلة فأصابهم منه رهابة كثيرة، والمعنى: يا قوم عدي! امنعوا عمر عما توهم، وإلا ليطرحكم في أمر عظيم هو هجوي لكم قاطبة، ومقصوده اعترافهم بفضله. (عل)

(٢) هو شتم لا شتم فوقه، أي لست بابن رشيدة. (عبد الغفور)

وإسقاط الياء اكتفاء بالكسرة إذا كان قبلها كسرة؛ احترازا عن نحو: يا فتاي، مثل: يا غلامِ، وقلبها[١] ألفا، نحو: يا غلامَا، **وهذان الوجهان** يقعان غالبا في النداء؛ لأن النداء موضع تخفيف؛ لأن المقصود غيره، **فيقصد الفراغ** من النداء بسرعة؛ **ليتخلص إلى المقصود** من الكلام فَخُفِّفَ "يا غلامي"[٢] بوجهين: ....

وإسقاط الياء اكتفاء بالكسرة: ليدل الكسرة على الياء؛ ولذا قال: "إذا كان قبله كسرة احترازا عن مثل: يا فتاي"؛ لأن ياءه للمتكلم، ولا يسقط الياء فيه؛ لأنه لايكون قبله كسرة، فلا يحذف الياء في "فتى". قيل: اشتراط كون ما قبل الياء مكسورا يخرج نحو: "يا مسلمي" تثنية وجمعا؛ فإنه إذا أضيف "مسلمين" إلى ياء المتكلم يقال: "مسلميّ" بالتشديد، مع أنه ينبغي أن يجوز حذف الياء منه؛ لعدم الالتباس بعد الحذف؛ لأن ياء التثنية والجمع وعدم النون يدل على الياء المحذوفة، انتهى كلام الفاضل مولانا عص. أقول: مراد المحشي أن بعد حذف ياء المتكلم لا يلتبس بالمفرد لما مر من أن ياء التثنية والجمع إلخ، إلا أنه يتوهم أن المسلم كان مفردا مضافا إلى ياء المتكلم، ويمكن أن يقال في دفع الشبهة المذكورة: إن اشتراط كون قبله كسرة إنما يكون في المنادى المفرد، لا الجمع والتثنية، كما هو الظاهر من كسر ما قبل الياء، لأجل دلالته على الياء.

وهذان الوجهان: أي إسقاط الياء اكتفاء بالكسرة وقلب الياء ألفا، أي هذان الوجهان يقعان غالبا في المنادى بالنسبة إلى الوجهين الأولين، وإن كانت الوجوه الأربعة كلها مختصة بالمنادى، فاندفع ما قيل: إن قوله: غالبا يدل على كون هذين الوجهين في غير النداء على قلة مع أنه في حيز المنع.

فيقصد الفراغ إلخ: لا يقال: هذا الدليل إنما يصح في نحو: "يا غلام" بإسقاط الياء اكتفاء بالكسرة؛ لقلة الحرف فيه بسبب إسقاط الياء، فيكون زمان تكلمه أقل من زمان تكلم "يا غلامي" بالياء، ولكن لا يصح في نحو: "يا غلاما"؛ لعدم حذف حرف فيه، بل فيه تبديل الياء بالألف، فلا يكون زمان تكلم "يا غلاما" أقل من زمان تكلم "يا غلامي"، فلا يكون التخليص عنه بسرعة بالنسبة إليه؛ لأنا نقول: الياء ثقيل بالنسبة إلى الألف، فيكون تلفظ نحو: "يا غلاما" أسهل من تلفظ نحو: "يا غلامي"، وكان زمان تكلمه أقل منه، وأيضا أبدلت الكسرة بالفتحة، وهي خفيفة بالنسبة إلى الكسرة، فيكون أقل منه من هذا الوجه أيضا، ولذا قال: "لأن الألف والفتحة أخف من الياء والكسرة". **ليتخلص إلى المقصود**: أي ليتخلص المتكلم عن النداء حال كونه متوجها إلى المقصود.

(١) روما للخفة ولامتداد الصوت. قيل: هذه لغة طيء؛ فإنهم يبدلون الياء الواقعة بعد الكسرة ألفا. (عبد الغفور)
(٢) فقوله: "يا غلامي" مفعول ما لم يسم فاعله، والعامل فيه "خفف" على البناء للمفعول. (بقا)

حذف الياء وإبقاء الكسرة **دليلا عليه**، وقلب الياء ألفا؛ **لأن الألف والفتحة** أخف من الياء والكسرة، وهما أي هذان الوجهان[1] وإن كانا واقعين في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، لكن لا يقعان في كل منادى كذلك، **بل فيما** غلب عليه الإضافة إلى ياء المتكلم **واشتهر بها**؛ أي المضاف إلى ياء المتكلم **لتدل الشهرة** على الياء المغيرة بفتح الياء بالحذف أو القلب، **فلا يقال: يا عدوّ** ويا عدوَّا، وقد جاء شاذا في المنادى "يا غلام" بالفتح؛ اكتفاء **بالفتحة عن الألف.**

ويكون المنادى المضاف إلى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا أي في حالة الوقف، تقول: يا غلامِيْه ويا غلامِيَه ويا غلامِه ويا غلامَاه؛ ....

دليلا عليه: أي لدلالة الكسرة على الياء، وقوله: "قلب الياء ألفا" عطف على قوله: "حذف الياء".
لأن الألف والفتحة إلخ: وهذا في المعنى دفع دخل تقريره: أن حذف الياء والاكتفاء بالكسرة تخفيف بلا ريب إلخ، وأما قلب الياء ألفا فليس بتخفيف؛ لأن الفتحة فيه تكون بإزاء كسرة "غلامي"، والألف فيه بإزاء الياء في "غلامي"، فلا يكون قلبه بالألف تخفيفا، فأجاب بقوله: "لأن الألف والفتحة إلخ"، فيكون النشر على ترتيب اللف.
بل فيما إلخ: أي في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم الذي غلب عليه إلخ. **واشتهر بها**: اي اشتهر المنادى المضاف إلى ياء المتكلم بالإضافة. **لتدل الشهرة إلخ**: فقوله: "المغيرة" بفتح الياء، قال مولانا عص: وغير الشارح عبارة الرضي حيث قال: "لتدل الشهرة على الياء المغيرة أو المحذوفة"، وهو الأولى؛ لأنه لا يسمى المحذوف مغيرا. وحاصله أن التغيير إنما يكون في القلب كقلب الياء بالألف دون الحذف؛ فإن فيه الترك دون التغيير، فالأولى ما ذكره الرضي، والجواب: أنه قد يطلق التغيير على الحذف أيضا، ويمكن دفعه أيضا بأن كلام الشارح مبني على أن الترك يستلزم التغيير، كما إذا كان لزيد مثلا في "زيد يصوم في يوم كذا"، فإذا تركه فغيره.
فلا يقال يا عدو إلخ: فإنه في الأصل: يا عدوي، فلا يجوز فيه حذف الياء والاكتفاء بالكسرة أو قلب الياء ألفا؛ لعدم شهرته بالإضافة؛ فإنه حينئذ لا ينتقل الذهن إليها. **بالفتحة عن الألف**: أي بالفتحة التي ثبت عنها أو بسبب وجودها. **يكون المنادى المضاف إلخ**: أشار به إلى أن الباء في قوله: "وبالهاء" للملابسة، وإلى أن الجملة الظرفية معطوفة على الجملة الفعلية الواقعة خبرا، أي المضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه كذا، ويكون بالهاء وقفا أي حال كونه موقوفا، أو عطف على محذوف أي المضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه كذا بغير هاء وبالهاء وقفا، ويجوز أن يقدر فعل معطوف على الجملة الفعلية المذكورة أي يوقف بالهاء وقفا، ويحتمل أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي وهو بالهاء وقفا.

---

(١) أي إسقاط الياء اكتفاء بالكسرة وقلب الياء ألفا. (بقا)

فرقا بين الوقف والوصل، وقالوا أي العرب **في محاوراتهم**: يا أبي و يا أمي على الوجوه الأربعة كسائر ما أضيف إلى ياء المتكلم مع وجوه أخر زائدة عليها؛ **لكثرة استعمال ندائهما** في كلامهم، كما أشار إليها بقوله: **ويا أَبَتِ ويا أُمَّتِ** أي قالوا: يا أبت ويا أمت أيضا **بإبدال الياء**[1] بالتاء، ....

فرقا بين الوقف إلخ: فإنك لو وقفت في "يا غلامي" بسكون الياء وقلت: "يا غلامي" بسكونها أيضا بالوقف على الحرف الساكن يلزم الالتباس حيث لا يعلم أنه وقف أو وصل؛ فإن الوقف بالهاء إنما يكون في كلمة كان آخرها متحركا، وإذا كان آخرها ساكنا، فيصح الوقف عليه، وكذلك لو قيل: في "يا غلامِ" بالكسر: "يا غلامْ" بالسكون لا يعلم المخاطب أنه وقف أو غير وقف، وكذا "يا غلاما" قبل زيادة الهاء في صورة قلب الياء ألفا يوجب الالتباس بالمستغاث بالألف، وهذا الالتباس إنما يكون في المعنى، بخلاف التباس حال الوقف بالوصل؛ فإنه لا يخل بالمعنى إلا أن يقال: إن هذه الألف مقلوبة من الياء، وليس ألف الاستغاثة كذلك، وأيضا الغلام لا يصلح أن يكون مستغاثا كما هو الظاهر، بل يقع مستغاثا له.

في محاوراتهم: إنما زاد هذا إشارة إلى أن يا أبي ويا أمي مثل باب يا غلامي في الاشتهار إلى الإضافة المذكورة. **لكثرة استعمال ندائهما**: فإن نداءهم للأب والأم كثير بينهم غايته الكثرة، فلذا جاز فيهما وجوه أخرى غير الأربعة المذكورة في باب يا غلامي.

ويا أبت ويا أمت: واعلم أن هذه التاء ليست بمختصة للتأنيث، بل تكون بدلا أيضا، فلا يرد حينئذ ما قيل: من أن تاء التأنيث لا تكتب بالطول كما في "قائمة"، واعلم أن التاء فيهما بدل عن حرف زائد، وهو الياء، فحينئذ لا يكون في كونها بدلا كمالا، فكأنها ليست ببدل، بخلاف ما كان بدلا عن حرف أصلي كالتاء في نحو: بنت؛ لأنها بدل عن الهمزة في ابن، فيكون في بدليتها كمال حينئذ، فإذا عرفت ذلك، فلا يرد ما قيل: من أن التاء المطولة يقال لها حين الوقف بالتاء لا بالهاء، فيقال: "يا بنت" بالسكون حين الوقف، فينبغي أن يقال: في يا أبت ويا أمت أيضا كذلك، مع أنه ليس كذلك، بل وقفهما بالهاء، وذلك لعدم كمال بدليتها فيهما، بخلاف التاء في "بنت" فالوقف بالتاء فيما إذا كانت بدلا عن حرف أصلي، وأنت خبير أن جواب الشبهة الأولى جواب عن هذه الشبهة =

(١) لأنهما متناسبان في أنهما تزادان في آخر الاسم، ولما كانت التاء بدلا من الياء غير متمحضة للتأنيث طولت التاء، لكنها توقف عليها بالهاء؛ لأنها عوض عن زائد، بخلاف بنت؛ لأن تاءها عوض عن أصلي. إن قلت: كيف جاز إلحاق تاء التأنيث في المذكر؟ أجيب بأن التاء في "يا أمت ويا أبت" للتفخيم كما في "علامة"؛ فإنهما مظنتان للتفخيم. (عبد الغفور)

فتحا وكسرا أي حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء، أو مكسورة **لمناسبة الياء**، وقد جاء الضم أيضا نحو: يا أبتُ ويا أمتُ؛[1] لإجرائه مجرى المفرد المعرفة،[2] وإن كان مضافا ولم يذكر للقلة، **وقالوا: يا أبتا ويا أمتا** بالألف بعد التاء جمعا بين العوضين[3] دون الياء فما نافية قالوا: يا أبتي ويا أمتي؛ احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه؛ **فإنه غير جائز** وقالوا: يا ابن أم ويا ابن عم خاصة، **هذا الاختصاص بالنظر إلى الأم والعم** - أي لا يقال: يا ابن أخ ويا ابن خال، بل يقال: يا ابن أخي ويا ابن خالي - ....

- أيضا. قيل: كيف يجوز إلحاق تاء التأنيث في المذكر في نحو: يا أبت؟ ويمكن الجواب عنه على ما عرفت آنفا، وأجيب أيضا بأن التاء في "يا أبت ويا أمت" للتفخيم كما في "علّامة"، وأجيب أيضا بأن التاء في "يا أبت" للحمل على "يا أمت"، على أن التاء تكون في المذكر أيضا كما يقال: "الحمامة" للذكر والأنثى.

لمناسبة الياء: أي الكسر حركة مناسبة للحرف المبدل منه، فحينئذ يكون في البدل شائبة من المبدل منه، وقوله: "أي حال كون التاء مفتوحة" إشارة إلى أن قوله: "فتحا وكسرا" منصوب على الظرفية أي زمان مفتوح ومكسور.

قالوا يا أبتا ويا أمتا: وهذا كلام الشارح يدل على أن قوله: "وبالألف" عطف على قوله: "يا أبي ويا أمي" أي وقالوا بالألف، ويحتمل أن يكون معطوفا على مقدر أي قالوا: يا أبي ويا أمي بغير الألف وبالألف، ويحتمل عطفه على قوله: "فتحا وكسرا" أي حال كونه كائنا بالألف. **فإنه غير جائز:** أي في سعة الكلام؛ لأنه يوجب اللغو.

هذا الاختصاص بالنظر إلخ: أي هذا الاختصاص بالنظر إلى المضاف إليه، فلو كان في موضع الابن في الجملة كالبنت، فالوجوه الأربعة جائزة فيها أيضا، فعدم الاختصاص بالنظر إلى الابن لا يستدعي أن يقع جميع غير الابن موضع الابن في الوجوه الأربعة المذكورة، فحينئذ لا يرد ما قيل: من أن هذا الاختصاص إذا كان بالنظر إلى المضاف إليه فقط، فإذا قيل: موضع المضاف شيئا آخر مثل: يا غلام أم ويا غلام عم، ينبغي أن يكون الحكم المذكور فيهما جاريا مع أنه ليس كذلك، فالأولى أن يقال: إن قوله: "خاصة" بالنظر إلى المضاف والمضاف إليه جميعا، ولكنه ذكر الأصل وترك الفرع - وهو المؤنث - بالمقايسة، وقوله: "خاصة" مفعول مطلق لفعل مقدر أي يخصونهما خاصة.

---

(١) لعدم الإضافة صورة.

(٢) لأنه اسم في آخره تاء التأنيث نحو: ثبة. (عبد الغفور)

(٣) التاء والألف عوضين عن الياء.

لا بالنظر إلى الابن أيضا، فإنهم يقولون: يا بنت أم ويا بنت عم، على الوجوه الأربعة، مثل باب يا غلامي، فقالوا: يا ابن أمي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها، ويا ابن أم ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة، ويا ابن أما ويا ابن عما بإبدال الياء ألفا، وقالوا بزيادة وجه آخر شذّ في المضاف إلى ياء المتكلم يا ابن أمَّ ويا ابن عمَّ بحذف الألف والاكتفاء بالفتحة؛ **لكثرة الاستعمال** وطول اللفظ وثقل التضعيف.

ولما كان من خصائص النداء الترخيم **شرع** في بيانه فقال: وترخيم المنادى جائز **أي واقع في سعة الكلام**[1]..

أراد أن يشرع — أي المنادى

لكثرة الاستعمال: أي حذف الألف والاكتفاء بالفتحة؛ لكثرة الاستعمال فيهما بالنسبة إلى باب غلامي، وكذلك طول اللفظ بالنسبة إليه فيهما يستدعيان الخفة حينئذ، وهذه الثلاثة أي كثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف، وهو الميم المشددة وقيل: واحد، فإذا قيل: يا غلام أم أو عم، فيكون الأمر الأول منتفيا فيه، وإذا قيل: يا ابن أخي يكون الأمر الثالث منتفيا فيه.

ولما كان من خصائص إلخ: اعترض بأن الترخيم ليس مخصوصا بالمنادى كما قال المصنف بقوله: "وفي غيره ضرورة" ويمكن الجواب بأن المراد أن الترخيم على سبيل الجواز الوقوعي مخصوص بالمنادى أو الترخيم الذي في سعة الكلام مخصوص به، وهو في اللغة: نرم کردن. **شرع:** أي أراد أن يشرع، فلا يرد أنه يلزم منه أن يكون الشروع غير القول بالترخيم مع أنه ليس كذلك، ويحتمل أن يكون إلقاء في قوله: فقال للتفسير أي تفسير قوله: شرع. **أي واقع إلخ:** أشار به إلى أن الجواز وقوعي فهو بمعنى الإمكان الخاص.

في سعة الكلام: وهذا يتبادر إليه الذهن، ومقابلة الجواز الضرورة يؤيد ذلك، ولك أن لا تقيد بها، وتجعل الجواز بحيث يشتمل الضرورة، فيكون حينئذ بمعنى الإمكان العام المقيد بجانب الوجود، أي لا يجب عدم الحذف، فجاز أن يكون وجوده ضروريا.

---

(١) هذا القيد يتبادر إلى الذهن ويؤيده مقابلة الجواز للضرورة، ولك أن لا تقيد وتجعل الجواز مثلا شاملا للضرورة، وإنما وقع ترخيم المنادى في السعة؛ لكون المقصود في النداء هو المنادى، فيقصد سرعة الفراغ منه إلى ما هو المقصود مع ندرة الالتباس؛ لأن الإنسان حال ندائه أكثر انتباها لاسمه منه في غير حالة النداء. (عبد الغفور)

من غير ضرورة شعرية دعت إليه، **فإن دعت** إليه ضرورة فبالطريق الأولى. وهو في غيره أي غير المنادى واقع ضرورة **أي لضرورة شعرية**[١] داعية إليه لا في سعة الكلام، وهو[٢] أي ترخيم المنادى حذف في آخره أي آخر المنادى تخفيفا **أي لمجرد التخفيف**،

فإن دعت إلخ: أي في المنادى لا في غيره كما هو الظاهر من العبارة، فقوله: "أي لمجرد التخفيف لا لعلة أخرى إلخ"، معناه أنه لمجرد التخفيف في سعة الكلام؛ لأنه إذا دعت إليه ضرورة، فلا يكون في سعة الكلام.
أي لضرورة شعرية إلخ: هذا إشارة إلى أن قوله: "ضرورة" مفعول له، لا يقال: إنما يجوز حذف اللام من المفعول له إذا اتحد فاعل الفعل وفاعل المفعول له، وفيما نحن فيه ليس كذلك؛ لأن الفعل هو قولنا: "جاز" وفاعله "الترخيم"، وليس فاعل الضرورة الترخيم، بل فاعله هو المتكلم؛ لأن الضرورة بمعنى الاضطرار؛ لأنا نقول ليس فعل المفعول له "جاز"، بل فعله الترخيم أي يرخم في غيره ضرورة، ويحتمل أن يكون "ضرورة" بالرفع بأن كان خبرا للترخيم، أي الترخيم في غيره ضرورة، أي آيتها وعلامتها، فحذف المضاف وأجري إعرابه على المضاف إليه، ويحتمل أن يكون اللام في قوله: "أي لضرورة شعرية" للوقت لا للأجل أي في وقت الضرورة، فلا يكون مفعولا له حينئذ.
وهو إلخ: قيل: لو قال: "وهو حذف في آخره جوازا وتخفيفا" لكان أولى؛ لئلا ينتقض بنحو يد ودم؛ فإن حذف آخرهما واجب، وأجيب بأن المراد ليس إلا هذا بقرينة العنوان حيث هو معتبر فيه، وأنت خبير أهما على تقدير كونهما منادى حكما خارج بقوله: "لمجرد التخفيف لا لعلة أخرى"؛ لأن فيهما يكون الترخيم لعلة أخرى مقتضية للحذف المستلزم للتخفيف، ثم قوله: "حذف في آخره" احتراز عن حذف الياء في نحو: يا غلامي؛ لأن الياء ليس آخره، وإلا لوجب إجراء الإعراب على الياء وليس كذلك، ودخل فيه حذف الكلمة الأخيرة في "بعلبك" بدليل إجراء الإعراب عليها.
أي لمجرد التخفيف: واحترز به عن نحو: "عصا وقاض"؛ لأن حذف الياء والواو فيهما للإعلال لا لمجرد التخفيف وإن كان الإعلال يستلزم التخفيف. لا يقال: هذان المثالان خارجان بقيد المنادى؛ لأنا نقول: الكلام =

---

(١) يشعر بأنه مفعول له، فهو مفعول بفعل الترخيم كما صرح به في الحواشي "الهندية"، لا الوقوع كما هو المتبادر، وإلا لم يجز حذف اللام؛ لعدم اتحاد الفاعل؛ لأن فاعل الجواز الترخيم وفاعل الضرورة الشاعر؛ لأنه المضطر، والتقدير بفعل الترخيم للاضطرار والمرخم والمضطر واحد، ولا يجوز أن يحمل على مذهب البعض، وهو أنه لا يشترط اتحاد الفاعل؛ لأنه خلاف مذهب المصنف. (عل)
(٢) الأظهر أن يقدم تعريف الترخيم على حكمه، لكن قدمه؛ لأنه المقصود. (عبد الغفور)

لا لعلة أخرى[١] مفضية إلى الحذف المستلزم للتخفيف،[٢] فعلى هذا[٣] يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى، ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة، ويمكن[٤] حمله على تعريف الترخيم مطلقا بإرجاع الضمير المرفوع إلى الترخيم مطلقا، والضمير المجرور إلى الاسم.

= فيما إذا وقع كل واحد منهما منادى، وهو ظاهر، وهو احتراز أيضا عن نحو: "يد ودم"؛ لأن حذف آخره للزوم أحد الأمرين، إما تقدير الإعراب إذا أسكن الآخر، وإما إجراء الإعراب على حرف العلة إذا حرك الآخر، وهذا ثقيل. وقيل في إخراجه: إن الترخيم حذف في التركيب مع أن الحذف في "يد" حالة الإفراد.

بالمقايسة: ولقائل أن يقول: كيف يقاس ترخيم غير المنادى على الترخيم في المنادى؛ فإن ترخيم المنادى حذف في آخره تخفيفا، وترخيم غير المنادى ليس للتخفيف بل للضرورة؟ إلا أن يقال: القياس في أصل الترخيم.

بإرجاع إلخ: لأن ذكر المقيد مستلزم لذكر المطلق. **والضمير إلخ**: وإن قلت: إن إرجاع الضمير إلى الاسم خلاف السوق؛ لأن الكلام في المنادى، قلت: الترخيم لا يوجد في غير الاسم. لا يقال: إذا كان الضمير المرفوع راجعا إلى الترخيم مطلقا، والضمير المجرور إلى الاسم، فقوله: "تخفيفا" غير مرتبط إلى ما قبله؛ لأن ترخيم غير المنادى ليس لأجل التخفيف بل للضرورة؛ لأنا نقول قوله: "تخفيفا" حينئذ بمعنى أنه إذا كان واقعا في المنادى.

لا يقال: هذا خلاف المتبادر، ويجب حمل الألفاظ في التعريفات على المتبادر؛ لأنا نقول: هذا عند عدم القرينة، وهي ههنا قوله: "إذا كان واقعا في المنادى"؛ لأنه قد علم أن الترخيم في غيره للضرورة، فالظهور والبداهة قرينة =

---

(١) وإنما قال ذلك؛ لأن كل حذف لا بد فيه من التخفيف، فلا بد من التقييد بذلك؛ لئلا يدخل في التعريف غيره من الحذف لعلة، وأما قولهم: "إنه حذف بلا علة وحذف الاعتباط" [وهو في اللغة: ذبح الشاة بلا علة] مع أنه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف، وهو العلة، فهو اصطلاح منهم، كذا في "الرضي". (عل)

(٢) كما في "قاض وعصا"، وإلا فكل حذف لا بد فيه من التخفيف، ويقال لمثل هذا الحذف: حذف الاعتباط، وهو إدراك موت الشاب الصحيح، وأورد عليه نحو يد؛ فإنه حذف آخره لا للإعلال بل لمجرد التخفيف، ولذا لا يجري الإعراب فيما بقي، وقيل: حذف آخره ليصير الإعراب ظاهرا لا لمجرد التخفيف، وقيل: حذف بعد التركيب، والحذف في "يد" قبله، والثاني بعيد والأول فوقه. (عت)

(٣) أي على تقدير إرجاع "هو" إلى ترخيم المنادى. (حق)

(٤) إشارة إلى بعد؛ لأنه خلاف ما يقتضيه السياق. (جمال)

وشرطه أي شرط ترخيم المنادى على التقدير الأول،(١) أو شرط الترخيم **إذا كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني**(٢) أمور أربعة، ثلاثة منها عدمية، وهي أن لا يكون المنادى **مضافا** حقيقة أو حكما، فدخل فيه المشبه بالمضاف أيضا؛ إذ لا يمكن الحذف من الأول؛(٣) **لأنه ليس** ....

= على أن التعريف المذكور جاز أن يكون مشتملا للتعريفين؛ فإن تعريف الترخيم المطلق - هو قوله: "وهو حذف في آخره" - بدون قوله: "تخفيفا"، وبما ذكرنا ظهر ضعف ما ذكره الفاضل السم من أنه كيف يصح جعله تعريفا لترخيم المطلق مع وجود قيد - تخفيفا - في هذا التعريف، انتهى خلاصة كلامه.

إذا كان واقعا إلخ: إنما قال ذلك؛ لأن شرط الترخيم المطلق ليس ما قال المصنف من قوله: "أن لا يكون إلخ"، بل هو شرط ترخيم المنادى. **على التقدير الثاني:** أي إرجاع الضمير في "شرطه" إلى الترخيم المطلق إنما يصح إذا كان الضمير المرفوع المذكور راجعا إلى الترخيم المطلق، ولا يخفى أنه يصح إرجاع الضمير المرفوع إلى الترخيم المطلق، والضمير في "شرطه" إلى ترخيم المنادى، لكنه خلاف سوق الكلام؛ فإنه انتشار الضميرين، فحينئذ لا يرد ما قيل: يفهم من ظاهر العبارة أن إرجاع ضمير "شرطه" إلى الترخيم المطلق على التقدير الأول، وإلى ترخيم المنادى على التقدير الثاني غير جائز، وليس الأمر كذلك؛ لأن إرجاعه إليهما على كل من التقديرين جائز.

مضافا: قيل: ولو قال: "مفردا" لكان أولى؛ لأنه أظهر في إخراج شبه المضاف؛ لأنه جعل المفرد في مقابلة المضاف، وشبهه فيما سبق. واعلم أن لجواز الترخيم ست شرائط، خمسة منها عدمية متعينة، وهي أن لا يكون مضافا ولا مضارعا للمضاف وأن لا يكون مستغاثا ولا يكون مندوبا ولا جملة، والشرط الأخير ثبوتي غير متعين، بل هو أحد الأمرين، أحدهما: كونه علما زائدا على ثلاثة أحرف، والثاني: كونه بتاء التأنيث، وإنما لم يذكر المصنف شبه المضاف؛ لأن حكمه حكم المضاف، فهما متحدان حكما، وإنما لم يقل: "مندوبا"؛ لأن المندوب عنده ليس منادى كما مضى.

لأنه ليس إلخ: وفي بعض النسخ: "لأنه ليس آخر أجزاء المنادى إلخ" أي لأن الأول - وهو المضاف - ليس آخر أجزاء المنادى نظرا إلى المعنى، وهذا ظاهر إذا كان المركب الإضافي علما؛ فإن الجزء الأول حينئذ بمنزلة زاي =

(١) وهو أن يكون تعريفا لترخيم المنادى. (عل)

(٢) وهو أن يكون تعريفا لمطلق الترخيم، فلا بد من التقييد بذلك. (عل)

(٣) يرد عليه نحو: خمسة عشر وبعلبك، وأيضا يشكل أمر الإعراب، ويمكن الجواب بالعناية. (عت)

آخر أجزاء المنادى[١] نظرا إلى المعنى، ولا من الثاني؛ لأنه ليس آخر أجزائه[٢] نظرا إلى اللفظ،[٣] ....

="زيد"؛ فإن آخره بحسب المعنى هو آخر المضاف كما يكون آخره بحسب اللفظ أيضا آخر المضاف إليه إذا كان علما، وأما إذا لم يكن علما فبيانه أن المضاف من حيث إنه مضاف لا يتم بدون المضاف إليه، فحينئذ لو رخم في آخر المضاف يلزم الترخيم في وسط الكلمة أي في وسط ما هو في حكم الكلمة. لا يقال: إذا رخم من آخر المضاف فلم يرخم من آخر المنادى بحسب المعنى وإن كان غير علم؛ لما مر من أن المضاف من حيث إنه مضاف لا يتم بدون المضاف إليه؛ لأنا نقول: آخر المنادى بحسب المعنى في غير العلم هو آخر المضاف لا المضاف إليه، لكن المضاف لا يتم بدون المضاف إليه من حيث إنه مضاف لا من حيث إنه منادى، فيكون آخر المضاف من حيث إنه مضاف هو آخر المضاف إليه، ولكن ليس آخر المضاف من حيث إنه منادى آخر المضاف إليه.
وما قيل: إن النحوي إنما يبحث عن اللفظ لا المعنى إلا بالتبعية، فنظر النحوي يكون إلى لفظه، فإذا تم لفظه يصح الترخيم فيه، ليس بشيء؛ لأن النحوي يبحث عن اللفظ الموضوع للمعنى لا عن اللفظ مطلقا، فالمضاف بحسب المعنى يستدعي المضاف إليه، فقد عرفت مما ذكرنا أن المضاف من حيث إنه منادى لا يكون آخره آخر المضاف إليه بحسب اللفظ والمعنى، ولكن لما كان آخر المضاف من حيث هو مضاف آخر المضاف إليه بحسب المعنى، فاعتبر حالة الإضافة حال كونه منادى أيضا كما اعتبروا حالة الإضافة في حالة العلمية في "عبد الله" علما، فيصح حينئذ قوله: "لأنه ليس آخره آخر المنادى نظرا إلى المعنى" فاعلم ذلك. وقال مولانا عص في وجه قوله: "لأنه ليس آخره إلخ" هكذا؛ لأن المنادى في "يا غلام زيد" الغلام المخصوص، وهو لا يستفاد بدون زيد. أقول: أما أنه لا يستفاد بدون زيد من حيث إنه منادى، ومن حيث إنه مضاف، فالأول والثاني غير مفيد؛ لأن الكلام في الأول.
لأنه ليس إلخ: وهذا ظاهر إذا لم يكن المركب الإضافي علما؛ لأنه إذا كان علما يكون الجزء الثاني آخر أجزاء المنادى بحسب اللفظ، وأما إذا كان علما فلأن المركب الإضافي يراعى حال جزئيه قبل العلمية في استقلال كل من الجزئين بإعرابه، والحاصل أن المركب الإضافي من حيث كونه علما يراعى حال جزئيه قبل العلمية، =

(١) نظرا إلى المعنى العلمي إن كان المركب الإضافي علما؛ فإن الجزء الأول بالنسبة إليه بمنزلة زاي "زيد"، أو إلى المعنى الإضافي إن لم يكن علما؛ إذ المضاف يتم بالمضاف إليه، فصار آخر الأول بمنزلة الوسط. (جمال)
(٢) ولهذا أعرب في الجزء الأول.
(٣) يعني بالنظر إلى اللفظ ليس آخر الثاني آخر أجزاء المنادى بدليل الإعراب على آخر الأول، فراعوا الأمرين فامتنع الترخيم بالكلية؛ إذ لو رخم آخر الأول رخم وسط الكلمة، ولو رخم المضاف إليه لرخم غير المنادى. (عل)

فامتنع الترخيم فيهما بالكلية، وأن لا يكون مستغاثا[١] **لا مجرورا باللام؛ لعدم ظهور** بعد رعاية المعنى المضاف والمضاف إليه
أثر النداء فيه من النصب أو البناء،[٢] **فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى، ولا مفتوحا بزيادة الألف؛ لأن الزيادة تنافي الحذف، ولم يذكر المندوب؛ لأنه غير داخل في المنادى عنده، وما وقع في بعض النسخ فكأنه من تصرف الناسخين، مع أن وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهر، وهو أن الأغلب فيه** ....

= أي كل من جزئيه قبل العلمية مستقل في الإعراب، وكذا في حال العلمية، ولكن الإعراب حينئذ لا يرى إلا على الأول في المركب الإضافي حال كونه غير علم، وكذلك في العلم رعاية لحالة الإضافة، فحينئذ لو رخم من آخر المضاف إليه فلا يكون الترخيم في آخر المنادى بحسب اللفظ؛ لأن آخره بحسب اللفظ آخر المضاف في العلم؛ لأن الإعراب لا يجري إلا على المضاف رعاية لحالة الإضافة.

فامتنع الترخيم إلخ: أي بعد رعاية اللفظة والمعنى. **أو البناء:** أي البناء على الضم، وإن قلت: حرف النداء أثر النداء، قلت: هو علامة النداء لا أثره، ولقائل أن يقول: إن حرف النداء لا يكون إلا في المنادى، فلا بد من إجراء الترخيم الذي هو من خصائص المنادى عليه، ويمكن الجواب بأن حرف النداء قد يكون في غير المنادى أيضا، فإن العلامة قد يحذف عن ذي العلامة، ألا ترى أن القاعد عند القيام قد يقول: "يا الله" مع أن المقصود منه ليس نداء الله تعالى، وهو ظاهر، ويجاب أيضا بأن حرف النداء قد يكون في المندوب، فلا يجب أن يكون في المنادى، ويمكن أيضا أن يقال: لا بد في الترخيم من أثر النداء؛ ليترتب عليه قوله: "وهو في علم الثابت"، فيقال: "يا حار" إلى قوله: "وقد يجعل اسما برأسه إلخ".

لأن الزيادة إلخ: وأنت خبير بأنه يصح إقامة هذا الدليل في المستغاث بالألف، وهو ظاهر، وأيضا يصح إقامة الدليل الأول على المستغاث بالألف؛ لعدم النصب فيه أيضا أي النصب الذي هو بسبب الزيادة؛ فإن حركة الفتحة التي وجدت بسبب الألف ليست بنصب، وهو ظاهر، إلا أن هذه الحركة مشابهة بالنصب، فلهذا لم يلتفت إليه.

(١) فإن المستغاث مطلوب فيه رفع الصوت، فهو مقصود التطويل، والحذف ينافيه، ولهذا زيد في آخره ألف. (نور الحق)

(٢) أما كون النصب أثر النداء فلكون المنادى مفعول "أدعو"، وأما كون البناء أثره فلمشابهته للكاف نحو: أدعوك، بخلاف الفتح؛ فإنه أثر الألف دون النداء. (عل)

زيادة الألف في آخره؛ لمد الصوت **إظهارا** للتفجع، فلا يناسبه الترخيم للتخفيف.

وأن لا يكون جملة لأن الجملة محكية بحالها فلا تغير.[١]

نحو تأبط شرا

والشرط الرابع: أحد الأمرين الوجوديين، وهو أن يكون المنادى إما علما **زائدا على** ثلاثة أحرف؛ لأنه لعلميته ناسبه التخفيف بالترخيم؛ **لكثرة نداء العلم** مع أنه لشهرته فيما أبقي منه دليل على ما ألقي، **ولزيادته** على الثلاثة[٢] لم يلزم نقص الاسم[٣،٤] ......

إظهارا: تعليل لقوله: لمد الصوت. **زائدا على إلخ:** وأجاز الكوفيون "يا عم" في يا عمار، و"يا زي" في يا زيد. **لكثرة نداء العلم:** لا يقال: ينبغي أن لا يحذف من العلم شيء من حروفه؛ لما قالوا: الأعلام لا تتغير؛ لأنا نقول: عدم تغيره في غير صورة ترخيم النداء. **ولزيادته إلخ:** أي نقص الاسم الذي يكون بناؤه عارضيا؛ فإن ما يكون بناؤه عارضيا فهو في حكم المعرب، فلا يرد حينئذ أنه لا معنى لقوله: "نقص الاسم عن أقل أبنية المعرب"؛ لأن الكلام في المنادى المبني لا المعرب، فحينئذ يجوز النقص أي نقص الاسم فيما ليس بمعرب ولا في حكم المعرب نحو: ما ومن، وأما نحو "يد" فالحذف فيه شاذ، والشاذ لا يعبأ به، وبهذا اندفع ما يقال: إن "يد" منادى حكمي، فيكون بناؤه عارضيا مع وجود الترخيم وعدم وجود الشرط فيه.

---

(١) وإنما وجب حكاية الجملة؛ لأن المسمى بالجملة المنقولة يبقى صورة الجملة فيها بحالها؛ لأن الغرض الأكثري من التسمية بها إفهام اتصاف المسمى بما يبنى، أعني الجملة، وهي إنما تدل على معناه بطرفها وهيئتها المخصوصة، فيجب أن يبقى بحالها؛ لأنه لو تغير لم يفهم معناه الأصلي منها، فيبطل فائدة التسمية، وفيه ما عرفت آنفا. (مولانا محمد نور الحق)

(٢) يعني إنما اشترط الزيادة على الثلاثة؛ لئلا يلزم نقص الاسم نقصا قياسيا مطردا عن أقل أبنية المعرب بلا علة ظاهرة موجبة، بل لأمر استحساني نحو: يد ودم؛ فإن النقص فيه وإن كان بلا علة، لكنه قليل غير قياس، والشذوذ لا يعبأ به، بخلاف نحو: عصا؛ فإنه وإن كان قياسا، لكنه لعلة ظاهرة ملجئة إلى الحذف. (عل)

(٣) الذي في حكم المعرب، إنما قيد به لجواز النقص فيما ليس في حكم المعرب نحو: ما ومن، وأما نحو "يد" فالحذف فيه شاذ لا يعبأ به. (عبد الغفور)

(٤) يقرأ بكسر لام التعريف وسكون سين الاسم، كما في قوله عز اسمه: ﴿بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ﴾ (الحجرات:١١)، والقاعدة فيه أنه إذا سقطت همزة الوصل في درج الكلام، فاجتمعت الساكنان فيكسر أولهما؛ لأن الساكن إذا حرك حرك بالكسر.

فائدة: وعلى هذه يكسر نون التنوين الساكنة في مقام التنوين في حكم القلب بهمزة الوصل؛ لأنه حرف وإن لم يكتب بشكل النون في رسم الخط، كما في قوله عز وجل: ﴿لُمَزَةٍ الَّذِي﴾ و﴿بِغُلَامٍ اسْمُهُ يَحْيَى﴾ (مريم: ٧).

عن أقل أبنية المعرب، **بلا علة موجبة**، وإما اسما متلبسا بتاء التانيث وإن لم يكن علما، ولا زائدا على الثلاثة؛ **لأن وضع التاء** على الزوال، فيكفيه أدنى مقتض للسقوط، أي للتخفيف **فكيف** إذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الأصلي، ولم يبالوا ببقاء نحو: "**ثبة**[١] آخر المنادى وشاة" بعد الترخيم على حرفين؛ لأن بقاءه كذلك ليس لأجل الترخيم، بل مع التاء على حرفين أيضا كان ناقصا عن ثلاثة؛ إذ التاء كلمة أخرى برأسها،[٢] ولا يرخم لغير ضرورةٍ أحرف منادى **لم يستوف** الشروط المذكورة إلا ما شذ من نحو: "يا صاحِ" في "يا صاحب"، نائب فاعل لا يرخم ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى. حال من ضمير استعماله

بلا علة موجبة: إنما قيد به لجواز النقض بالعلة الموجبة كعصا، وجاز إخراج "يد ودم" بقوله: "بلا علة موجبة".
لأن وضع التاء إلخ: لأن تاء التأنيث ليست بداخلة في "الثبة"، فلا يشترط الزيادة على الثلاثة، ولا العلمية؛ لعدم اللبس حيث يبقى ما قبل التاء على الفتح، فيدل على الترخيم بحذف التاء وإن لم يكن علما. لا يقال: إن التاء علامة التأنيث، والعلامة لا تحذف؛ لأنا نقول: عدم حذفها في غير الترخيم. واعلم أن سيبويه شرط في ترخيم ما فيه تاء التأنيث على لغة من يجعل الباقي اسما برأسه أن يكون علما؛ لئلا يلتبس بما لا تاء فيه.
فلا يقال: في ترخيم "يا حبيبة" إذا كان صفة: "يا حبيب"؛ لحصول الالتباس؛ لجواز تأنيث المذكر غير العلم إذا أريد به النفس، وأما إذا كان علما فلا يحصل الالتباس؛ لأنه يؤنث المذكر وبالعكس في الأعلام؛ حملا على المعنى، ولهذا شرط في حذف تاء التأنيث أن لا يكون صفة مثل: قائمة وفاسقة؛ لأنه لو رخم حينئذ لالتبس بالمذكر.
فكيف إلخ: أي كيف لم يسقط التاء إذا وقع موقعا كان سقوط الحرف الأصلي فيه كثيرا؛ فإن بسبب الترخيم يسقط الحرف الأصلي كثيرا. **نحو ثبة**: بالفارسية: *گروه وجماعت*. **لم يستوف**: صفة المنادى؛ فإن "صاحب" في "يا صاحب" لم يستوف الشروط المذكورة كلها؛ لأن "الصاحب" اسم جنس، وليس بعلم.

---

(١) بضم الثاء، ومعنى "لم يبالوا" بالفارسية: *باكى نداشتن بآن اند عريان*، ومعنى "ثبة" بالفارسية: *گروه وجماعت*. (بقا)
(٢) لكنها أخرجت مما قبلها بحيث صارت متعقب الإعراب. (عل)

ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم **شرع في بيان كمية** المحذوف بسببه، فقال: فإن كان **في آخره** أي آخر المنادى زيادتان كائنتان **في حكم الزيادة الواحدة** في أنهما زيدتا[١] معا، واحترز به عن نحو: ثمانية ومرجانة؛ **فإن الياء والنون فيهما** زيدتا أولا، ثم زيدت تاء التانيث، فلم يحذف منهما إلا الأخير،[٢] كأسماء[٣] (علم لأم سعيد المحدث) إذا جعلتها فعلاء من الوسامة **أي الحسن**[٤] كما هو مذهب سيبويه[٥] **لا أفعالا** جمع اسم على ما هو مذهب غيره؛ لأنه يكون حينئذ من **باب عمار**[٦] (هو ملك من العرب) ومروان أو كان في آخره حرف صحيح أي أصلي؛ لتبادره إلى الذهن؛[٧] ....

شرع في بيان كمية إلخ: ولو قيل بدله: "لما فرغ من شرائط الترخيم شرع في بيان تقسيمه" ليصح أيضا. **في آخره إلخ:** أي في جانب آخر، فلا يلزم أن يكون الظرف والمظروف شيئا واحدا، مع كونهما متغايرين. **في حكم الواحدة إلخ:** صفة لـ"زيادتان"، وإطلاق الصفة على الجار والمجرور باعتبار المتعلق، وهو ههنا قوله: "كائنتان". **فإن الياء والنون فيهما:** أي الياء في "ثمانية" والنون في "مرجانة".
أي الحسن: الوسامة بمعنى العلامة، وهي ههنا كناية عن الحسن. **لا أفعالا:** لأنه إذا جعلتها أفعالا يكون في آخره حينئذ حرف صحيح قبله مدة، فيكون داخلا في القاعدة التي يذكرها بعد ذلك. **باب عمار:** بالعين والراء المهملتين؛ فإنه داخل في القاعدة التي يذكرها بقوله: أو كان في آخره حرف صحيح قبله مدة.

---

(١) وإن كان كل واحدة منهما لمعنى يغاير معنى الآخر، كزيادتي مسلمان ومسلمين علمين. (ع)
(٢) ونبه به على وجه حذفهما معا.
(٣) فإن أصلها وسماء، قلبت واوها همزة على غير قياس كما في أحد وأناث، ففيها زيادتان للتأنيث كحمراء. (عل)
(٤) أي من الوسامة التي بمعنى الحسن، بضم الحاء وسكون السين، بالفارسية: خوبى. (بقا)
(٥) ورجح مذهب سيبويه بأن التسمية في الصفات أكثر منها في الجموع. (جمال)
(٦) والمراد به كل اسم كان في آخره حرف صحيح قبله مدة. (بق)
(٧) يعني لم يذكر قيد الأصالة لتبادره إلى الذهن عند ذكر "الصحيح"؛ لأن الحرف الصحيح يكون أصليا غالبا، فيخرج عنه نحو: سعلاة؛ لأن التاء ليست من الحروف الأصلية من الكلمة، وإنما هي كلمة برأسه، فيحذف وحدها. (عل)

لأن الغالب في الحرف الصحيح الأصالة، **فيخرج منه نحو: سعلاة؛**[1] لأنه لا يحذف منه إلا التاء، وهو أعم من أن يكون حقيقة أو حكما،[2] فيشمل مثل: مرمي ومدعو، فإن الحرف الأخير[3] منهما في حكم الصحيح في الأصالة، قبله مدة أي ألف أو واو أو ياء ساكنة **حركة ما قبلها من جنسها**، والمراد بها المدة الزائدة؛ لتبادرها إلى الذهن؛ **لغلبتها** وكثرتها، فيخرج منه نحو: مختار؛ فإنه لا يحذف منه إلا الحرف الأخير ....

لأن الغالب في الحرف إلخ: أي الغالب في الحرف الصحيح هو الأصالة كما أن الغالب في الحرف العلة الزيادة، فحينئذ يخرج نحو: سعلاة؛ لعدم أصالة التاء فيها، فقوله: فيخرج إلخ لرد قول الشيخ الرضي؛ فإنه انتقض بنحو "سعلاة"؛ لوجود الحرف الصحيح في آخرها مع أنه لا يحذف منها حرفان، بل حرف واحد، ثم قال في دفعه: والمراد أنه كان في آخره حرف صحيح، وبغير التاء أيضا، فحينئذ يخرج نحو: سعلاة، لكن ما قال الشارح في دفعه أولى مما قال به الشيخ الرضي؛ لأنه على دفع الشارح يكون بين هاتين القاعدتين نسبة التقابل، فلا تجتمعان. وأما على تقدير دفع الشيخ الرضي يكون بينهما عموم وخصوص من وجه ومادة اجتماعهما "أسماء ومروان"، ومادة افتراق القاعدة الأولى "بصري ومرجانة" ومادة افتراق الثانية "مختار"، واعلم أنه أشار بقوله: "أو كان في آخره" إلى أن قوله: "أو حرف صحيح" عطف على قوله: "زيادتان"، ولو أريد من قوله: "آخره" هو الآخر الحقيقي لا يرد سعلاة؛ لأن تاء التأنيث يكون آخره حكما وكلمة أخرى حقيقة، وسعلاة بالكسر: الغول أو ساحرة الجن، كذا قيل.

في حكم الصحيح إلخ: فيكون الياء والواو في "مرمي ومدعو" حرفا صحيحا حكما كما عرفت أن المتبادر من الحرف الصحيح هو الأصالة فهما أصليتان، وإنما عمم وقال: "وهو أعم إلخ"؛ لأن ترخيم مثل: مرمي ومدعو يكون بحذف حرف الأخير والمدة السابقة. **حركة ما قبلها إلخ**: احترز به عن نحو: رجيل وسنور، فإنهما لا يسميان مدة. **لغلبتها**: أي زيادة المدة وكثرتها.

---

(١) [لأن تاءه ليست بأصلية وإن كانت صحيحة.] بكسر السين والعين المهملتين: الغول، أو اسم امرأة أو ساحر الجن، كذا في "الصراح". (حق)

(٢) بأن يكون حرف علة قبلها ساكن، ويكون أصلها كالحرف الصحيح الذي يكون حكمه حكم الأصالة؛ لأنه يكون في الأغلب أصليا، أو يقال: إنه في حكم الصحيح؛ لأنه يقبل الحركات كالصحيح. (عل)

(٣) خلافا للأخفش؛ فإنه يحذف المدة أيضا. (عبد الغفور)

وهو **أي والحال** أن ما في آخره حرف صحيح قبله مدة أكثر من أربعة من الحروف، كمنصور و عمار ومسكين؛ لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على أقل أبنية المعرب، **وإنما لم يأخذ** هذا القيد في قوله: زيادتان في حكم الواحدة؛ ....

أي والحال إلخ: أشار به إلى أن قول المصنف جملة حالية، فهو حال من الضمير المجرور في "آخره"؛ فإنه مضاف إليه ويصح حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وهو مفعول "كان" بمعنى وجد، فيكون المضاف إليه مفعولا.

وإنما لم يأخذ إلخ: وإنما يظهر عدم أخذه فيه بإيراد الضمير المفرد؛ لأنه قال: "هو" لا هما، قال مولانا عص: يصح إرجاع الضمير المفرد إليها بتأويل المذكور، ولا يرد الإشكال على "ثبون وقلون"؛ لأنهما أكثر من أربعة أحرف في الأصل؛ لأن لامها محذوف، فالمراد من قوله: "وهو أكثر من أربعة إلخ" أعم من أن يكون في الحال أو في الأصل. أقول: كلام الشارح في الجمع بوزن الحال لا وزن الأصل؛ فإن ثبون جمع ثبة وقلون جمع قلة بضم الثاء والقاف فهما جمعان بوزن الحال، فكلام الشارح فيه "فهما" أي ثبون وقلون ليس في الأصل ثبيون وقليون حتى تكونا أكثر من أربعة أحرف في الأصل؛ لأنه إنما يكون كذلك إذا كان ثبون وقلون جمع ثبي وقلي، وليس كذلك كما لا يخفى على المتأمل، ومعنى ثبة بالفارسية: *گروه‌از گوسفند*، ومعنى قلة: هو الخشبة الصغيرة التي ينصب ويلعب بها الصبيان بخشبة كبيرة أخرى.

لا يقال: هذا يشكل بنحو "جوار"؛ لأنه أكثر من أربعة أحرف في الأصل؛ لأن أصله جواري مع أنه لا يحذف منه عند الترخيم إلا حرف واحد؛ لأنا نقول: جوار غير داخل تحت هذه القاعدة؛ لأن آخره ليس حرف صحيح؛ فإن آخره في الأصل هو الياء، فإن قلت: قد عمم الحرف الصحيح عن الحقيقي والحكمي والياء حرف صحيح حكما؛ لاشتراكها به أصالة، قلت: حذف الياء في "جوار" ليس للترخيم، بل لعلة موجبة، وهو الإعلال، وإن قلت: لو قال المصنف: "فإن كان ما قبل آخره مدة حذفتا" يشتمل القسمين معا وكان أخصر، وجوابه ما ذكر مولانا عبد حيث قال: لما كان علة الحذف في القسم الأول مغايرة لعلة الحذف في الثاني كما ترى من قوله: "أما في الأول فكما إلخ" فصل المصنف هذا التفصيل، و لم يقل بحذف حرفان في ما قبل آخره مدة.

قال مولانا عص: ولو قال المصنف: فإن كان ما قبل آخره مدة حذفتا لورود مثل: سعلاة وسعيد، فمن قال: ولو قال كذلك لكان أخصر وأتم إلا أنه لم يقل؛ لعدم اشتراك القسمين في حذف الحرفين فقد غفل. أقول: أما أولا أنه لا يوافق بالمنقول عنه، وأما ثانيا فلأن الانتقاض بسعلاة مدفوع باعتبار قيد حرف الصحيح الأصلي في آخره كما هو مذهب الشارح، واعتبار عدم كون الياء في آخره كما هو مذهب الشيخ الرضي، والاختصار حاصل على هذا التقدير، وأما انتقاض سعيد فباعتبار قيد أكثر من أربعة أحرف، وحينئذ حصول الاختصار أيضا.

لأن نحو: ثبون وقلون يرخم بحذف زيادتيه؛ لأن بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا أي الحرفان الأخيران في **كلا القسمين**، أما في الأول[١] فلما كانتا في حكم الواحدة، فكما زيدتا معا حذفتا معا، و أما في الثاني؛ فلأنه لما حذف الأخير مع صحته وأصالته، حذفت المدة الزائدة؛ لئلا يرد **المثل السائر**: صلت على الأسد، وبلت عن النقد،[٢] وإن كان مركبا **ويعلم من بيان** شرط الترخيم أنه لا يكون مضافا[٣] ولا جملة، مثل: بعلبك وخمسة عشر **عَلَمين**، حذف الاسم الأخير، فيقال في "بعلبك": يا بعل، وفي "خمسة عشر"[٤] يا خمسة؛[٥] لنزوله منزلة تاء التانيث ....

(أي الواو والنون) (مصدرية) (أيضا) (المشهور الجاري على الألسنة)

في كلا القسمين: وإيراده لبيان المراد والصادق التعليل به، فاندفع حينئذ ما ذكره مولانا عص من أنه لا يحتاج إلى ذكر الشرط في الجزاء، وعبارته هكذا لا يوجد في الجزاء التقييد بالشرط؛ لأنه لغو، فتفسيره ليس كما ينبغي. **المثل السائر**: أي المشهور بطريق الكناية قال - قدس سره - في "الحاشية": النقد: صغار الغنم، والظاهر من إضافة الصغار إلى الغنم، وهو شاة قصير يده ورجله وبالفارسية: بز: گوسفند.

ويعلم من بيان إلخ: وهو لدفع ما يقال: لا يجوز الترخيم في المركب لما سبق من قبله، وشرطه أن لا يكون مضافا ولا جملة، فأراد من المركب ما لا يكون مضافا، ولا جملة أي المركب الغير الإضافي وغير الجملة، وقوله: "ويعلم إلخ" إشارة إليه. **علمين**: وهذا التقييد؛ لأنه لما كان الشرط العدمي متحققا فيه فلا بد من تحقق الشرط الوجودي أيضا.

---

(١) لما كانت علة الحذف في القسم الأول مغايرة لعلة الحذف في الثاني كما ترى، فصل المصنف هذا التفصيل، ولم يقل: حذف حرفان في ما قبل آخره مدة. (عبد الغفور)

(٢) بفتحتين، نوعی از گوسفند کوتاه دست وپای زشت، روي نقدة کی. (عبد الغفور)

(٣) العلة كما ذكر في عدم ترخيم المضاف يجري في مشابه المضاف أيضا، فلا بد أن لا يكون في ذلك المركب مشابه للمضاف أيضا. (عت)

(٤) قالوا: إذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة واثني عشر واثنتي عشر حذفت عشر مع الألف والياء؛ لأن عشر بمنزلة النون في "اثنان". قال المصنف: وفيه نظر من جهة أن الثاني اسم برأسه. (عبد الغفور)

(٥) وفي الوقف بقلب التاء هاء، كما أنك لو سميت رجلا بمسلمتين، ورخمت ووقفت قلت: يا مسلمه بالهاء. (عبد الغفور)

في كون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء.

وإن كان **غير ذلك المذكور** من الأقسام الثلاثة فحرف واحد أي **فيحذف حرف واحد**؛[١] **لحصول الفائدة** المقصودة، وعدم موجب حذف الأكثر، نحو: يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك، وهو[٢] (وهي التخفيف) **أي المنادى المرخم** في حكم المنادى الثابت بجميع أجزائه، ....

غير ذلك المذكور: وإنما أورد لفظ "المذكور"؛ لأن المشار إليه لـ"ذلك" لا يكون هذه الأقسام الثلاثة إلا بتأويل المذكور. **فيحذف حرف واحد**: وإنما لم يجعل الجزاء جملة اسمية ولم يقل: فالمحذوف حرف واحد؛ ليطابق بما سبق من الجزاء، وهو قوله: "حذف الاسم الأخير"، وإن قلت: الموافقة يقتضي إيراده بصيغة الماضي بأن يقال: فحذف حرف واحد، قلنا: إن الفاء الجزائي لا يدخل على الماضي إلا بإيراد لفظة قد، فلم يقل: فقد حذف حرف واحد؛ هربا عن كثرة الحذف، وبهذا ظهر ضعف ما ذكره مولانا عص من أن الأنسب أن يجعل التقدير فقد حذف حرف واحد.

لحصول الفائدة إلخ: وهي ما ذكره من قبل من أن النداء موضع تخفيف؛ لأن المقصود غيره، فيقصد الفراغ إلخ، ثم المراد من المركب هو المركب من اسمين بقرينة قوله: "حذف الاسم إلخ"، فلا يرد مثل: يا ضاربة؛ لأن المحذوف منها التاء. **أي المنادى المرخم إلخ**: لا يقال: لو كان الضمير راجعا إلى المحذوف فلا يحتاج إلى قوله: "بجميع أجزائه"، فإن إيراده لا يخلو عن تكلف؛ لأنا نقول: ارتكب هذا التكلف لرعاية قوله: "وقد يجعل اسما برأسه"؛ لأن الضمير في "يجعل" راجع إلى المنادى، فالباعث لارتكاب هذا التكلف هو الموافقة وعدم انتشار الضميرين. لا يقال: جاز أن يكون الضمير في "يجعل" راجعا إلى الباقي، أي باقي من المحذوف؛ لأنا نقول: الباقي لا يكون إلا المنادى، قيل: إنما يجعلون المحذوف في حكم الثابت إذا كان الحذف لعلة موجبة، وليس الحذف ههنا لعلة موجبة، فينبغي أن يجعل المحذوف فيه كالمحذوف في "يد ودم"، وأجيب بأن المحذوف ههنا لعلة قياسية مطردة، فجعلوه كالمحذوف للعلة الموجبة.

(١) لم يقل: فالمحذوف حرف واحد؛ ليكون جملة اسمية؛ ليوافق سائر الجزاءات، أي "حذفتا" و"حذف"، ولم يقدر الماضي مع كونه موافقا له؛ لأن كلمة الفاء يأبى عن الماضي، ولو قيل: فقد حذف حرف واحد يصح أيضا، بل هو أنسب. (عت)

(٢) أي المنادى المرخم جعل الضمير راجعا إلى المنادى، ولم يجعله راجعا إلى المحذوف كما هو الظاهر؛ ليوافق مقابلته، وهو قوله: "وقد يجعل اسما برأسه". (جمال)

فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم **على ما كان** عليه قبله **على الاستعمال الأكثر، فيقال في** يا حارث: يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم، فاء النتيجة
وفي يا ثمود يا ثمو بواو **متطرفة بعد ضمة،** و **في يا كروان**(١) يا كرو بواو متحركة بعد أي واقعة في الطرف
فتحة، وقد يجعل "قد" للتقليل، أي يجعل المنادى المرخم على الاستعمال الأقل اسما برأسه **كأنه لم يحذف** منه شيء، **فيكون له** في بنائه وإعلاله **وتصحيحه** حكم نفسه لا حكم الأصل، فيقال: يا حار بالضم كأنه اسم مفرد **معرفة** برأسه **فيضم،** ويا ثمي؛ لأنه لما جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة، فلا جرم(٢) **قلبت الواو ياء** وكسر ما قبلها **كأدل في أدلو،** ....

على ما كان إلخ: فلا يكون الإعراب جاريا على الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم.
على الاستعمال الأكثر: إنما زاد "الاستعمال" ولم يقل: على المذهب الأكثر؛ لعدم الخلاف، بل هو متفق عليه، ولا يأبى عنه قوله: "وقد يجعل إلخ". **فيقال إلخ:** والفاء فصيحية، أي إذا كان كذلك فيقال: إلخ، ومثل بثلاثة أمثلة؛ لأن التغيير في الاستعمال الأقل إما بالحركة فقط أو بالحرف أو بكليهما. **يا كروان:** قال – قدس سره – في "الحاشية": إن كروان طائر ضعيف طويل العنق. **كأنه لم يحذف إلخ:** فيكون الإعراب جاريا على قلته.
فيكون له: أي للمنادى المرخم، "في بنائه" أي في كونه منادى مفردا معرفة.
وتصحيحه: أي عدم إعلاله، وهو من الصحيح بمعنى عدم التغير، بخلاف الإعلال؛ فإن فيه التغير، أو كونه صحيحا تاما غير ناقص. **قلبت الواو ياء إلخ:** لأنه لم يأت في كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة إلا ويقلب الواو ياء والضمة كسرة. **كأدل في أدلو:** لأن المنادى في حكم المعرب؛ لعروض بنائه فأعل بما أعل به الاسم المعرب.

---

(١) قال في "الصراح": هو طائر يقال له: الحبارى، وآں را شواط گويند، کری نروی کراوین جماعت، کروان بالکسر أيضا جماعة على غير القياس. (عبد الغفور)
(٢) أي لا محالة، أي لا حول من القلب، بل يقلب وجوبا. (ج)

ويا كرا لأنه لما جعل كروا اسما برأسه ارتفع مانع الإعلال، وهو وقوع الساكن بعد الواو، فانقلبت الواو ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وقد استعملوا[١] يعني العرب **صيغة النداء** يعني **"يا" خاصة في المندوب**؛[٢] ندبة نوحه وشيون لأنه لا يدخل عليه سواها؛ لكونها أشهر صيغها، فكانت أولى بأن يتوسع فيها علة للاختصاص باستعمالها في غير المنادى، والمندوب في اللغة: ميت يبكي عليه أحد، ويعد محاسنه؛ ...... بيان للتوسع

وقد استعملوا إلخ: وإنما أورد المندوب في المنادى، ثم يبحث بعده من المنادى إشارة إلى المناسبة التي له بالمنادى؛ لأن المندوب يشابه المنادى من حيث التخصيص؛ لأن كل واحد منهما مخصوص من بين قومه كما سبق، وإنما قال: "صيغة النداء" ولم يقل: صيغة "يا" في المندوب مع أنه أخصر، وأيضا المراد من "صيغة النداء" هو "يا" إشارة إلى أن استعمال صيغة "يا" في المندوب مجاز؛ لأن المراد من قوله: "صيغة النداء" هي صيغة موضوعة للنداء، فيكون استعمالها في المندوب مجازا؛ لأنه لو لم يكن على سبيل المجاز، فكان استعمالها فيه على سبيل الحقيقة، وليس كذلك؛ لأنه لو كان استعمال صيغة "يا" فيه على سبيل الحقيقة فلم تكن صيغة النداء موضوعة للنداء، ولكنها موضوعة له، فلم يكن استعمالها فيه على سبيل الحقيقة.

فلا يرد حينئذ على ظاهر عبارة المصنف ما يقال من أنه إذا كانت صيغة النداء مستعملة في المندوب، فيكون موضوعة للمندوب أيضا؛ لأن الاستعمال أخص من الوضع، وذلك لأنه إنما يرد إذا كان استعمال صيغة "يا" في المندوب على سبيل الحقيقة؛ لأنه على هذا التقدير يلزم من استعمال صيغة النداء في المندوب أن يكون صيغته موضوعة للمندوب أيضا، وقد أبطلناه بطريق القياس الاستثنائي، وهو الاستدلال من رفع التالي إلى رفع المقدم، فاعلم ذلك. **يعني يا:** ولما كانت "يا" أشهر صيغة النداء صح انصراف مطلق صيغة النداء إليها؛ لأن المطلق ينصرف إلى الكامل، وفي هذا التفسير إشعار بأن صيغة "يا" أصل في هذا الباب.

(١) إيراد المندوب في مباحث المنادى لم يكن مناسبا من المصنف رحمه الله، ولعله إنما وقع فيه تنبيها على أنه موافق للمنادى في مباحث كثيرة، كالاختصاص والإعراب والبناء وغير ذلك، ويمكن أن يقال: ليس هذا بحثا عن المندوب كما يظهر من عنوان البحث، لكن لما ذكر المندوب اضطر إلى بيانه وبعض أحكامه المخصوصة . (حق)

(٢) لأن في صيغة النداء معنى الدعاء والاختصاص، فنقل إلى المندوب؛ لما فيه من معنى الاختصاص. (عبد الغفور)

ليعلم الناس أن موته أمر عظيم؛ ليعذروه في البكاء **ويشاركوه في التفجع**، وفي الاصطلاح هو **المتفجع عليه** وجودا أو عدما[١] بـ"يا"[٢] **أو "وا"** فالمتفجع عليه عدما: **ما يتفجع على عدمه**، كالميت الذي **يبكي عليه** النادب، **والمتفجع عليه وجودا**: ما يتفجع على وجوده عند **فقد المتفجع عليه** عدما، كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب؛ لفقد الميت، **فالحد شامل لقسمي** المندوب، مثل: يا زيداه، ويا عمراه، ومثل: يا حسرتاه، ويا مصيبتاه، ويا ويلاه، واختص المندوب بـ"وا" ....

ويشاركوه في التفجع: فلم يبق لهم طريق الاعتراض عليه بسبب تفجعه.

المتفجع عليه: الظاهر المتفجع له، ولعل كلمة "على" بمعنى لام الأجل كما يقال في المحمود عليه في الحمد، أو لتضمين معنى البكاء، والألف واللام فيه بمعنى الذي، ويراد بها الاسم، واسم المفعول بمعنى الفعل المجهول.

بيا أو وا: صفة للمتفجع، والباء للإلصاق. **ما يتفجع على عدمه**: أشار به إلى أن كلمة "على" في قوله: "على عدمه" بنائية وليست صلة للتفجع، وإلا لم يصح قولنا: "وا مصيبتاه"؛ لأن التفجع لا يكون على المصيبة كما لا يخفى.

يبكي عليه إلخ: مثل: وا زيداه. **والمتفجع عليه وجودا**: بأن يكون وجوده سببا للتفجع لا عدمه، مثل: وا مصيبتاه، والسببية اعتبارية بأنا نعتبر وجوده سببا له على تقدير، ونعتبر عدمه سببا على تقدير آخر؛ فإن الحسرة بمعنى اندوه والويل بالفارسية: تخق. فالنادب جعل الحسرة والويل في ندبته كناية عن وجود المتفجع عليه؛ فإنه لو كان موجودا لم يكن الحسرة والويل عليه. **فقد المتفجع عليه إلخ**: وإنما قال: عدما و لم يكتف بقوله: "عند فقد المتفجع عليه"؛ لأن الفقد بالفارسية: نابودن، وهو يستلزم العدم والموت؛ لأنه يجمع بكونه مخفيا.

فالحد شامل لقسمي إلخ: وإنما يشمل الحد كلا القسمين إذا كانت كلمة "على" بنائية، وأما إذا كانت صلة التفجع فلا يشملهما، بل يشتمل أحدهما، وهو المتفجع عليه عدما، ولا يشتمل المتفجع عليه وجودا، مثل: وا مصيبتاه؛ لأن التفجع لا يكون على المصيبة، نعم، يكون التفجع بناء على وجودها أي لأجل وجودها، بل هو يكون على المتفجع عليه؛ فإن المندوب اسم من يتفجع عليه، ويمكن أن يقال: يشتمل هذا القسم أيضا وإن كانت صلة التفجع بأن كانت التفجع على المصيبة على سبيل المجاز؛ لأنها واقعة موقع المتفجع عليه.

---

(١) إشارة إلى دفع الإشكال أورده الرضي، وهو أن المصنف قد أخل بأحد قسمي المندوب، وهو المتفجع منه نحو: وا ويلاه ووا حسرتاه، وأجيب عنه بوجه آخر أيضا، وهو أن المراد بالمتفجع عليه المتفجع لأجله، والمتفجع منه داخل في المتفجع لأجله. (علوي)

(٢) الباء للإلصاق صفة لـــ"المتفجع"، وليست للسببية أو الاستعانة. (عبد الغفور)

ممتازا به عن المنادى؛ لعدم دخوله عليه، بخلاف "يا"؛ فإنه مشترك بينهما.

وحكمه أي حكم المندوب في الإعراب والبناء حكم المنادى **أي مثل حكمه**، يعني إذا وقع المندوب على صورة قسم من أقسام المنادى فحكمه في الإعراب والبناء[1] مثل حكم ذلك القسم من المنادى، كما إذا كان مفردا معرفة يضم، وإذا كان مضافا أو مشبها به ينصب، ولا يلزم من ذلك[2] جواز وقوعه على صورة جميع أقسام المنادى؛ **ليرد عليه**[3] **أنه لا يقع نكرة؛ لأنه لا يندب إلا المعرفة.**

نحو: وا زيد — نحو: وا عبد الله — نحو: وا طالعا جبلا

ممتازا به عن المنادى: أي حال كون المندوب ممتازا به أي بـــ"وا" عن المنادى، فيكون لفظ "وا" ما به الامتياز بين المندوب والمنادى، وهذا لدفع مناقشة بتضمين قوله: "اختص" معنى الامتياز؛ لأن الاختصاص بالشيء يستلزم الامتياز به، فمعناه حينئذ أن المندوب مختص بـــ"وا"، أي ممتاز عن المنادى بـــ"وا"، فيكون تعلق قوله: بـــ"وا" بالاختصاص بتضمين معنى الامتياز، وليس صلة الاختصاص؛ لأن الباء التي هي صلة الاختصاص لا تدخل على المقصور عليه، كذا ذكره مولانا عص، فلا يرد الاعتراض بأن المندوب لا يكون مختصا بـــ"وا"، بل "يا" أيضا فيه كما عرفت آنفا، فكلامه إشارة إلى أنه لا يحتاج إلى أن يجعل كلام المصنف على القلب بإدخال الباء على المقصور بأن يقال: "وا" مختص به؛ فإن الأصل أن تدخل الباء في المقصور عليه.

أي مثل حكمه: فإنه تشبيه بليغ، وهو الذي حذف عنه أداة التشبيه. **ليرد عليه أنه إلخ:** فقوله: "يعني إذا وقع المندوب على صورة قسم إلخ" لدفع هذا الإيراد، لا يقال: لا يحتاج إلى هذا القول لدفع هذا الإيراد المذكور؛ لأن قوله: "لا يندب إلا المعرفة" بمنزلة الاستثناء؛ لأنا نقول: يكون للمندوب حكم آخر لا يكون في =

---

(١) إنما كان حكم المندوب حكم المنادى في الإعراب والبناء؛ لأنهم لما أجروه مجراه في صيغة أجروه مجراه في أحكامه من الإعراب والبناء تكميلا للشبه. (عل)

(٢) أي من كون حكم المندوب في الإعراب والبناء حكم المنادى.

(٣) وجه الورود: أنه لما قال المصنف رحمه الله: "وحكمه في الإعراب والبناء حكم المنادى" فهم منه أن المندوب مماثل بالمنادى في جميع أقسامه ولا يقع المندوب نكرة؛ لأنه لا يندب إلا المعرفة، والمنادى كما يقع معرفة يقع نكرة أيضا فلا مماثلة بينهما، فقال الشارح لدفع هذا الإيراد: "يعني إذا وقع المندوب على صورة قسم إلخ"، حاصل الدفع: أن الحكم ههنا إنما هو في مثلية الأحكام لا في مثلية الأقسام، ولو سلم مثلية الأقسام فلا نسلم عمومها، ويمكن الجواب على سبيل تسليم العموم بأن قوله: "لا يندب إلا المعرفة" بمنزلة الاستثناء، وفيه ما فيه. (خادم أحمد)

وجاز لك زيادة الألف في آخره أي آخر المندوب؛ لمد الصوت المطلوب في الندبة فإن خفت اللبس أي التباس ذلك[١] اللفظ عند زيادة الألف بغيره عدلت إلى حرف مدٍّ مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة، أو ضمة كما إذا أردت ندبة غلام مخاطبة قلت: وا غلامكيه[٢] لا وا غلامكاه؛ لالتباسه بندبة غلام مخاطب، ....

أي مؤنث مخاطبة

أي مذكر مخاطب

= المنادى، وهو أن المنادى لا يكون مضافا إلى كاف الخطاب، وإلا يلزم أن يكون الخطاب إلى الأمرين معا؛ لأن النداء أيضا خطاب، بخلاف المندوب؛ فإنه يضاف إليه كما في يا غلامك؛ فإن المخاطب هو امرأة والتفجع لا يكون عليها، بل على غلامها، فلا يجوز الاكتفاء بما هو بمنزلة الاستثناء؛ لأن الحصر يأبى عنه، وبما ذكرنا من التفصيل ظهر ضعف ما ذكره مولانا عص من أنه ليس ورود هذا باعثا قويا على تأويل قوله: "وحكمه في الإعراب والبناء حكم المنادى" بما أول به؛ لكون قوله: "ولا يندب إلا المعرفة" في حكم المستثنى عن قوله: "وحكمه في الإعراب إلخ"، وأيضا كون كلام اللاحق بمنزلة الاستثناء يكون في مرتبة التأويل عند الاحتياج، فأراد الشارح تصحيح كلام المصنف على وجه لا يحتاج إلى هذا التأويل.

وجاز لك إلخ: وقد قيل: إن زيادة الألف واجب إذا كانت الندبة بـــ"يا"؛ لئلا يلتبس بالمنادى، ورد بأن مع ذلك أيضا يلتبس بالمنادى المستغاث بالألف. **لمد الصوت إلخ**: وازدياد الألف؛ لأنها أخف وزيادتها أكثر من أختيها، ولذا لم يرد أختيها، وإن حصل مد الصوت بهما أيضا. **عدلت إلخ**: أي من الألف إلى حرف مدة إلخ. **وا غلامكيه**: فإنه في الأصل وا غلامك - بكسر الكاف - فالكسرة مناسبة للياء فزيد الياء لدفع الالتباس، وكذلك "وا غلامكموه"؛ فإنه في الأصل وا غلامكم وآخر المندوب فيه الضم؛ لأن الميم أصلها الضم، فالضم مناسبة للواو. **بندبة غلام مخاطب**: لأنه لا يعلم أنه في الأصل وا غلامك بكسر الكاف أو بفتحها.

(١) أي التباس لفظ المندوب الدال على المقصود عند زيادة الألف بغير ذلك اللفظ أي باللفظ الدال على غير المقصود، فيلتبس المقصود بالغير، وإنما اعتبر الالتباس في اللفظ، ولم يعتبر في المقصود كما اعتبر غيره؛ لأن الالتباس يقع أولا في اللفظ، ثم في المقصود، وذلك كما إذا كان المقصود ندبة غلام مخاطبة، فاللفظ الدال عليه وا غلامك بكسر الكاف، فعند زيادة الألف يلتبس هذا اللفظ بلفظ وا غلامك - بفتح الكاف -، فيلتبس المقصود بغيره. (علوي)

(٢) لما لم يكن المندوب مخاطبا في الحقيقة، بل متفجعا عليه جاز ندبة المضاف إلى المخاطب، ولا يجوز في النداء المحض يا غلامك؛ لاستحالة خطاب المضاف والمضاف إليه، وللإشارة إلى هذا لم يمثل بقولك: وا غلامهوه. (عبد الغفور)

وإذا أردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت: وا غلامكمُوه إذ الميم[١] أصله الضم، **لا وا غلامكماه؛ لالتباسه** بندبة غلام مخاطبين اثنين. وجاز لك الهاء أي إلحاقها بهذه المدات في حال الوقف لبيانها.[٢] هاء السكتة

ولا يندب من قسم المندوب المتفجع عليه عدما **إلا الاسم المعروف** الذي اشتهر المندوب به؛ **لِيُعْذَرَ النادبُ** بمعرفته في ندبته والتفجع عليه، فلا يقال: وا رجلاه؛ إذ علما كان أو غير علم ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص انتقل الذهن إليه ويعرف به؛ ليعذر النادب بالندبة عليه، وامتنع إلحاق الألف نافية بصفة المندوب، بل يجب أن يلحق بالموصوف، مثل: وا زيداه الطويل؛ **لأن اتصاله بالصفة** ليس كاتصال المضاف بالمضاف إليه؛[٣] ....

لا وا غلامكماه: للالتباس؛ لأنه لا يعلم أن الألف فيه لندبة بأن كان في الأصل وا غلامكم، أو للتثنية بأن كان في الأصل وا غلامكما. **إلا الاسم المعروف:** فلا يكون المراد من "المعروف" المعرفة؛ لأن الاسم الذي يندب المندوب به قسمان، أحدهما: أن يكون معرفة، وأقسام المعرفة ستة على ما سيأتي، وثانيهما: الاسم الذي اشتهر المندوب به، سواء كان علما أو غير علم، ولا يندب من قسم المندوب المتفجع عليه عدما إلا القسم الأخير، ثم المعرفة في القسم الأول أعم من أن يكون قبل الندبة أو بعده، فقد ظهر مما ذكره أنه يندب من أقسام المندوب المتفجع عليه وجودا الاسم المعروف الذي اشتهر به المندوب أو لم يشتهر به، فلا ينتقض الحكم بــ"وا مصيبتاه"، و"وا حسرتاه"، و"وا ويلاه"، وإن قلت: ما ذكر في القسم الأخير من القسمين الأولين ينتقض بما حكاه الكوفيون، وهو مثل: وا رجلا مسجاه، قلت: هو شاذ، كذا قيل. **ليعذر النادب** الخ. أي ليعذر النادب في ندبته وفي تفجع النادب على المندوب بسبب معرفة الناس المندوبَ؛ لأنه لا يُندب إلا المعروف بين الناس، فلا يرد أن قوله: "بمعرفته" مما لا يحتاج إليه. **لأن اتصاله بالصفة** إلخ: فإن من أدخل الألف في آخر الصفة فأشبهها بالمضاف إليه، فيصح كلام الشارح بلا ريب.

---

(١) دفع دخل مقدر، وهو أن الواو كيف يكون مجانسا بحركة الآخر؛ فإن الآخر في غلامكم ساكن؟ فدفع بأن الميم في الأصل مضموم حتى أن بعض القراء ضموا الميم في "أنتم" و"كم". (عت)

(٢) ولا سيما الألف لخفائها، وإذا جئت بعدها بهاء ساكنة تبينت كما بُيِّن بها الحركة. (عبد الغفور)

(٣) ولهذا جاز الفصل بغير الظرف بين الصفة والموصوف في السعة، دون المضاف والمضاف إليه. (عبد الغفور)

لأنه **جيء به** لتمام المضاف[١] فهو كالجزء، بخلاف الصفة؛ فإنه جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص أو التوضيح، **فلهذا جاز** مثل: يا أمير المؤمنيناه، ولم يجز مثل: وا زيد الطويلاه، خلافا ليونس؛ فإنه يجوّز إلحاق الألف بآخر الصفة؛ فإن اتصال الموصوف بالصفة وإن كان في اللفظ أنقص من الاتصال بين المضاف والمضاف إليه إلا أنه أتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات؛ فإن الطويل هو زيد لا غير، بخلاف المضاف والمضاف إليه؛ **فإنهما متغايران**، وحكى يونس: أن رجلا ضاع له قدحان فقال: **وَا جُمْجُمَتَيَّ**[٢] **الشَّامِيَّتَيْنَاه**، ....

جيء به إلخ: أي بالمضاف إليه؛ لتمام المضاف؛ لأنه حذف التنوين أو ما يقوم مقامه من نون التثنية والجمع من المضاف، فيكون لها حكم وسط الكلمة، فهو حينئذ كالجزء.

فلهذا جاز إلخ: أي ولأجل أن المضاف كالجزء من المضاف إليه، ولا يكون الصفة بالنسبة إلى الموصوف كذلك جاز مثل: "يا أمير المؤمنيناه" بإدخال ألف الندبة في آخر المضاف إليه للمندوب؛ فإن الأمير مضاف إلى ما يليه.

فإنهما متغايران: فإن المؤمن غير الأمير في المثال المذكور، ويمكن الجواب عنه بأن نظر النحوي في اللفظ دون المعنى، وأما الدليل النقلي فما ذكر بقوله: "وحكى يونس إلخ" والجواب عنه بأنه شاذ ولغة غير فصيح. ثم اعلم أن المراد من قوله: "فإنهما متغايران" أنهما متغايران في الإضافة اللامية كما في المثال المذكور بقوله: "يا أمير المؤمنيناه"، فلا بأس باتحادهما في الإضافة البيانية، وبعبارة أخرى بأن المراد أنهما متغايران في الجملة أي في غير الإضافة البيانية، وأما الاتحاد بين الصفة والموصوف يكون موجودا في الكل لا في البعض.

وا جمجمتي الشاميتيناه: الجمجمة بضم الجيم بالفارسية: کاسہ چوبین،وقوله: "شاميتيناه" بتشديد الياء؛ فإن الياء في "الشاميتيناه" للنسبة؛ فإن الياء في شامي مشددة؛ لأنها للنسبة، فإنه لو ألحق الألف في آخر المندوب فلا بد أن =

---

(١) لأن الاسم كما يتم بالتنوين ونوني التثنية والجمع يتم بالإضافة، ولهذا لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه كما لا يفصل بين الاسم وما يتم به، كذا لم يجز السكوت عن المضاف إليه، بخلاف الصفة. (عل)

(٢) تثنية مضافة إلى ياء المتكلم.

والجمجمة: القدح.

ويجوز لقيام قرينة[١] **حذف حرف النداء إلا إذا كان مقارنا** مع اسم الجنس، ويعني به ما كان نكرة قبل النداء، سواء تعرف بالنداء كـ"يا رجل" **أو لم يتعرف** مثل: "يا رجلا"؛ **لأن نداءه لم يكثر** كثرة نداء العَلَم،[٢] فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن إلى أنه منادى،

= يقال: وا جمجمتيناه، واعلم أن إلحاق الألف على آخر صفة المندوب في هذا المثال على تقدير كون الياء في "جمجميّ" مشددة بأن كان أحدهما ياء النسبة وثانيهما ياء المتكلم؛ فإنه مضاف إليه، وأما إذا كان الياء مخففة فحينئذ يكون إلحاق الألف بآخر المضاف إليه.

والجمجمة القدح: وإنما تعرض به؛ لأن المصنف صرح به أيضا في "شرح المفصل" بأن الجمجمة هي قدح الرأس، فكلام الشارح لرد قول المصنف؛ لأنها وإن جاءت بهذا المعنى، لكن إرادة هذا المعنى فيما نحن فيه غير مناسب كما لا يخفى. ولقائل أن يقول: لم لا يجوز أن يكون مراد المصنف من قدح الرأس هو القدح الذي وضع له على الرأس؟ فالإضافة بأدنى ملابسته، فلا يرد حينئذ ما ذكره مولانا عص من أنه من غرائب هذا المقام أنه قال المصنف في "الإيضاح": الجمجمة قدح الرأس. **حذف حرف النداء:** أي من المنادى إضافة المصدر إلى المفعول. **مقارنا إلخ:** بأن كان المنادى اسم جنس. **أو لم يتعرف إلخ:** فإنه لم تقصد التعريف من حرف النداء؛ فإنه يتعرف عند قصد التعريف منه.

لأن نداءه لم يكثر إلخ: لا يقال: هذا الدليل يدل على أن حذف حرف النداء يختص باسم العَلَم، وليس كذلك؛ لأن حذفه جائز من "أي" والموصولات كما ذكره؛ لأنا نقول: المراد هو العلم وما في حكمه، و"أي" مثلا في حكم العلم. ولقائل أن يقول: إذا كان حذف حرف النداء لقيام قرينة، فيسبق الفهم إلى أنه منادى عند قيامها، سواء كان علما أو اسم جنس أو غيره، ويمكن الجواب بأن القرينة لحذف حرف النداء لا لكونه منادى، فلما لم يكثر نداؤه كثرة نداء العلم فلم يسبق الذهن إلى أنه منادى؛ لأنه جاز أن تكون مندوبا أو غيره، كما يقول زيد عند القيام مثلا: يا الله، وليس المقصود منه النداء حينئذ، واعترض بأن المراد منه إما أن نداء اسم الجنس في نفس الأمر، ولكن لم يكثر مثل كثرة نداء العلم، أو المراد أن نداء اسم الجنس لم يكثر في نفس الأمر، وإن كان الثاني فهو في حيز المنع، وإن كان الأول فمسلم، لكن قوله: "فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق إلخ" ممتنع.

(١) دالة على كلمة "يا" المحذوفة وتعيينها. (جمال)

(٢) فيه: أن هذا التعليل يقتضي اختصاص الحذف بالعَلَم، وليس كذلك. (عبد الغفور)

والإشارة أي وإلا مع اسم الإشارة؛ لأنه كاسم الجنس في الإبهام،[١، ٢] والمستغاث
إن لم يكن مقارنا مع اسم
والمندوب لأن المطلوب فيها مد الصوت وتطويل الكلام، والحذف ينافيه، فبقي على
إظهارا للاستغاثة والتفجع
هذا من المعارف[٣] التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم، سواء كان مع بدل عن
حذف يا
حرف النداء كلفظة "الله"؛ فإنه لا يحذف منه إلا مع إبدال الميم المشددة منه نحو:
اللهم، أو بغير بدل نحو: ﴿يُوسُفُ[٤] أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ أي يا يوسف، ....
قوله تعالى (يوسف: ٢٩)

سواء كان: أي جواز الحذف مع بدل إلخ، وهذا التعميم لدفع الاعتراض، تقريره: أن عبارة المصنف قاصرة؛ لعدم حذفه من العلم مثل: الله، فلا بد أن يذكر المصنف لفظ "الله" فيما لا يحذف منه الحرف؛ لأن لفظ الله منه؛ لأنه لا يحذف منه إلا مع إبدال الميمين منه في آخره، وتقرير الجواب: أن جواز الحذف أعم من أن يكون بغير بدل كما في ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ بقرينة المقام؛ لأن المقام للخطاب أو مع بدل، فيقال: اللهم، فلا يجوز أن يقال: "يا اللهم" جمعا بين البدل والمبدل منه.

أي يا يوسف: بقرينة المقام؛ لأن المقام مقام الخطاب، قال بعضهم: هو أي يوسف لفظ عبري، وقال بعضهم: هو لفظ عربي، وعلى التقدير الأول لا إشكال في منع صرفه؛ لوجود العلتين فيه، وهما العجمة والعلمية، وأما على التقدير الثاني فمنع صرفه غير ظاهر؛ لعدم وجود العلتين فيه؛ لأنه ليس فيه إلا العلمية، مع أنهم صرحوا على منع صرفه، وأجيب باختيار العدل فيه بأنه في الأصل يوسِف بكسر السين مثل يُوجِب، فيكون يوسُف بضم السين معدولا من يوسِف بكسرها.

(١) ولأنه موضوع في الأصل لما يشار إليه للمخاطب، وبين كون الاسم مشارا إليه وكونه منادى أي مخاطبا تنافر ظاهر، فلما أخرج في النداء عن ذلك الأصل احتيج إلى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا، وهي حرف النداء. (عبد الغفور)

(٢) الأولى أن يقول: في أن نداءه لم يكثر إلى آخر ما ذكره؛ إذ لم يعلل عدم الحذف في اسم الجنس بالإبهام. (ج)

(٣) حال من العلم وما عطف عليه.

(٤) فيه ثلاث قراءات: ضم السين وفتحها وكسرها، لفظ عبري فعدم صرفه للعجمية والعلمية، هذا هو الصحيح. وقيل: عربي، وعدم صرفه إما بفتح السين وكسرها فللتعريف ووزن الفعل؛ لأنه على وزن المضارع المبني للفاعل أو المفعول من أسِفَ، وأما بضم السين - كما هو القراءة المشهورة - فللتعريف والعدل عن أحدهما، ولكن ما رضي بكونه عربيا صاحب "الكشاف".

ولفظة أي إذا وصف بذي اللام نحو: أيها الرجل أي يا أيها الرجل، **أو بالموصوف** بذي اللام، نحو: أيهذا الرجل أي **يا أيهذا الرجل،** فلا يجوز الحذف من "أيهذا" من غير أن يتصف "هذا" بذي اللام، **والمضاف** إلى أيّ معرفةٍ كانت نحو: غلام زيد افعل كذا، **والموصولات** نحو: من لا يزال محسنا أحسن إلي، وأما المضمرات فشذ نداؤها نحو: يا أنت، ويا إياك.

وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في أَصبِحْ ليلُ(١)........................

ولفظة أي: عطف على المقدر، وهو المنادى أي ويجوز حذف حرف النداء من لفظة "أي" وإنما قال: "لفظة" بالتاء؛ لأنه كلمة؛ لأن المصنف عدها في بحث الفعل من كلم المجازات. **إذا وصف إلخ:** فإن لفظة "أي" وإن كانت اسم جنس معرفا بالنداء إلا أن المقصود بالنداء لما كان صفتها كما سبق، وهي معرفة قبل النداء، فهذا جاز حذف حرف النداء منها أي من كلمة "أي"، ثم اعلم أنه ظهر من قول الشارح أنه لا يحذف حرف النداء من اسم الجنس، فلا يرد حينئذ أن الرجل اسم جنس فلا يجوز حذف حرف النداء منها، وذلك لأنك قد عرفت أن المراد من اسم الجنس ما كان نكرة قبل النداء، فهو في حكم العلم إذا لم يوصف لها بذي اللام، فلذا قال مولانا عص: فعلى المصنف أن يستثني ذلك أيضا كالإشارة والمستغاث والمندوب.

أقول: يمكن أن يقال: إن المصنف استثنى ما لا يحذف منه حرف أصلا كالإشارة والمستغاث والمندوب، بخلاف كلمة "أي"؛ فإنه يحذف منه حرف النداء في الجملة، أي إذا كانت مقارنة بذي اللام، فيعلم عدم حذف حرف النداء من كلمة "أي وأيهذا" من بيان كلام المصنف، كما لا يخفى. **أو بالموصوف:** اي إذا وصف "أيّ" بالموصوف بذي اللام، وهو "هذا" في أيهذا الرجل. **يا أيهذا الرجل:** بقرينة أن صورة أيها وأيهذا يختص بالنداء.

والمضاف إلخ: عطف على قوله: "ولفظة أي" وكذلك قوله: "الموصولات"، ويحتمل أن يكون معطوفا على قوله: "العلم" أي فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء المضاف إلى أي معرفة كانت، نحو: غلام زيد افعل كذا أي يا غلام زيد، والقرينة هي الخطاب كما في الموصولات، فيكون المقام قرينة له.

والموصولات: عطف على قوله: "العلم" أو على قوله: "المضاف إلى أي معرفة" وحاصل معنى المثال: يا من هو دائما محسنا أحسن إلي.

---

(١) أي صر ذا صبح، يا ليل! قالته امرأة امرئ القيس بن حجر الكندي حين طال عليها الليل مع كراهتها إياه، فجعلت تخاطبه وتقول: أصبح يا فتى، فلم يذهب عنها فعادت إلى خطاب الليل، فلما أصبح سألها عن سبب الكراهة فقالت له: لأنك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الإزالة بطيء الإفاقة، فلما سمع ذلك منها طلقها، فأخذت العرب مثلا يضرب في شدة طلب الشيء، وقيل: يستعمله المغموم. (حل ع)

أي **صر صبحا** يا ليل، حذف حرف النداء عن الليل مع **أنه اسم جنس شذوذا**، قالته امرأة امرئ القيس حين كرهته، وفي افْتَدِ مخنوق[١] أي يا مخنوق،[٢] قاله شخص وقع في الليل على نائم مستلق، فخنقه وقال: افتد مخنوق، حذف حرف النداء عن المخنوق مع أنه اسم جنس **شذوذا**، وفي أَطرِق كَرَا[٣] أي يا كَرَوَان، **وفيه شذوذان**: حذف حرف النداء من اسم الجنس، وترخيم غير العَلَم، قيل: **هي رِقية**[٤] ....

وهو سارق

صر صبحا: أشار به إلى أن "أصبح" بمعنى "صار"، فيكون "أصبح" بمعنى صر صبحا. **أنه اسم جنس**: لأنه نكرة قبل النداء، وكذلك مخنوق وكروان. **شذوذا**: أي حذفا شاذا. **وفيه شذوذان**: بل ثلاثة شذوذ، أحدها: حذف حرف النداء من اسم الجنس، وثانيها: ترخيم غير العلم، وثالثها: جعل المرخم اسما برأسه.
هي رقية: التأنيث باعتبار الخبر، وهو رقية بكسر الراء وسكون القاف، ومعناها: افسون.

---

(١) أي أعطني فدية، مَثَل في كل مضطر يبخل بافتداء المال أو في التخليص عن الشدة، أصله أن سارقا من الأعراب يسمى بالسليك قد نام في طريق مستلقيا فوقع عليه أحد فخنقه قائلا ذلك، فقال له السارق: الليل طويل وأنت آمن مني، ثم ضغطه فضرط، فقال: أضرطا وأنت الأعلى؟ وروي: "اقتدى" فعلى هذا يكون "مخنوق" صيغة نسبة، والواقعة غيره. (حل ش)

(٢) مثل يضرب في حث النفس على التخليص من الشدائد، والمعنى: أعط فدية يا مخنوق. (حل ع)

(٣) وروي: بالقرى، ويقال: أطرق كرا إنك لن ترى، مثل يضرب لمن يتكلم بحضرة من هو أولى منه، أو لمن يتكبر وقد تواضع أشرف منه، أو للمعجب بنفسه، أو لأحمق يتمنى الباطل، وقال الخليل: إنهم يصيدون الكرا به، فإذا سمعه تلبد بالأرض فيلقى عليه ثوب فيصاد، فأطرق أي صلب وأرخى عينيه ينظر إلى الأرض، والكرا: الكروان، أو الذكر من الكروان، أو مرخم منه، طائر دون دجاجة، طويل الرِّجل، من الكرى وهو النوم؛ فإنه لا ينام طول الليل جبنا، يسمى بالحبارى، والنعام واحده النعامة، طائر سمي به للتشبيه بالنعم في الخلقة، وقد يروى: بالنعامة، والقرى جمع القرية، في الأصل: الناس مع موضع توطنوا فيه، ويستعمل في كل منهما، والمعنى اخفض، فإن أكبر منك قد صيد، وقيل: إنما خص النعام؛ لأن الكرى يخاف منه. (حل ش)

(٤) إذا سمعها تلبد بالأرض فيلقى عليه بثوب فيصاد. (عبد الغفور)

يصيدون بها الكروان ويقولون:

أطرق كرا أطرق كرا[١] إن النعامة في القرى

التاء فيه ليس بتأنيث

فيُسكِن ويُطرِق حتى يصاد، والمعنى أن النعامة الذي هو أكبر منك قد اصطيد وحمل إلى القرى، فلا تُخلّىَ أيضا.

التخلية: رہا کردن

وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا نحو: ألا يا اسجدوا بتخفيف "ألا" على أنه حرف تنبيه و"يا" حرف النداء، أي يا قوم اسجدوا، والقرينة امتناع دخول "يا" على الفعل، بخلاف قراءة ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾ بشديد اللام؛[٢] لأنه ليس من هذا الباب؛ فإن "أن" حينئذ ناصبة للمضارع، أدغمت نونها في لام "لا"، و"يسجدوا" فعل مضارع سقط نونه بالنصب.

الثالث[٣] من تلك المواضع الأربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها ....

يطرق: سر در پیش افگندن من باب أفعل يفعل، وكذلك "يسكن". **فلا تخلي**: وهو إذا كان مجهولا معناه بالفارسية: خالی گذاشته نمی شوی تو، وإذا كان معلوما بكسر اللام معناه بالفارسية: پس خالی نمی شوی تو، يعني أنت لا تخلى، وهو كناية عن سكوته. **ناصبة**: فإنه في الأصل "أن لا" فأبدلت النون باللام؛ لقرب المخرج، وأدغمت في اللام. **بالنصب**: أي بـــ"أن" الناصبة.

---

(١) الإطراق: چشم در پیش افگندن وسر فرو کردن، و"أطرق كرا إن النعامة في القرى" رقية يصاد بها الكروان، كما في الشرح. وقيل: مثل يضرب لمن يتكلم وبحضرته من هو أولى منه أو يتكبر، وقد تواضع من هو أشرف منه، والكرا مرخم الكروان، وهو طائر شبه البط لا ينام بالليل، بالفارسية: چومینہ، النعامة بالفتح: شتر مرغ. (حل)

(٢) في قوله: ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لا يَهْتَدُونَ أَلَّا يَسْجُدُوا﴾ (النمل: ٢٤، ٢٥) والمعنى: فهم لا يهتدون لأن يسجدوا، و"لا" زائدة. (عبد الغفور)

(٣) تركيبه ظاهر، وفي بعض النسخ: "والثالث" بواو العاطفة، فليس مناسبا للمقام.

ما **أي مفعول** به أضمر أي قدر عامله الناصب له على شريطة التفسير الشريطة والشرط **واحد**،(١) وإضافتها إلى التفسير بيانية، أي ما أضمر عامله **بناء على** شرط هو تفسيره، **أي تفسير العامل** بما بعده، **وإنما وجب حذفه** حينئذ؛ ....

أي موضع مفعول

ما أي مفعول: وإن كان المراد من "المفعول" هو المفعول به كما يكون الكلام فيه، فينبغي أن يراد من الاسم في التعريف أيضا المفعول به لا الاسم المطلق، وإلا يلزم التعريف بالأعم، فحينئذ يصدق التعريف على "يوم الجمعة" في قولنا: "يوم الجمعة صمت فيه" مع أنه ليس مفعولا به، وإن أريد من "المفعول" هو المفعول مطلقا، فلا بد أن يراد من الاسم حينئذ أيضا هو الاسم المطلق بحيث يتناول جميع المفاعيل لا الاسم الخاص، وهو المفعول به، وإلا يلزم التعريف بالأخص، فأراد الشارح من كلمة "ما" هو المفعول مطلقا أي ما أضمر عامله مطلقا، لكن المراد هو المفعول به إلا أن بيانه في ضمن هذا العام كالمستثنى، فإن جميع المستثنى ليس من المنصوبات، بل بعضها منها، ولكن ما هو منها تبين في ضمن هذا العام، فحينئذ لا يرد النقض على "يوم الجمعة" في "يوم الجمعة صمت فيه".

واحد: كالحقيقة والحقيق، وإيراد التاء في شريطة؛ لكونها صفة للعلة، أي الموصوف هو العلة أي ما أضمر عامله على العلة الشريطة التفسير. **بناء على إلخ**: أشار به إلى أن كلمة "على" بنائية.

أي تفسير العامل إلخ: إضافة المصدر إلى المفعول، أي الشرط تفسير العامل بسبب ما بعده أي بعده بسبب أنه بعد العامل، فحينئذ يصح ربط قوله: "بما بعده" على ما قبله، وإنما ذكره لاقتضاء السوق له حيث قال: كل اسم بعده فعل إلخ، وإن قلت: تسمية المفسر - باسم الفاعل - بالشرط بما ذا؟ قلت: هذه التسمية بملاحظة قوله: "لو سلط عليه إلخ"؛ لأن المفسر شرط حينئذ؛ لأن ضرورة تسليط المفسر شرط، وقد قال الشارح فيما سبق: وقد حذف "إذا" في "إذا كان قائما" مع شرط العامل في الحال وهو "كان"، وفائدة حذف الفعل ثم إيراد فعل آخر للتفسير أن التفسير بعد الإبهام أوقع في النفس.

وإنما وجب حذفه: احترازا عن الجمع بين المفسَّر والمفسِّر، قال مولانا عص: الأولى الاحتراز عن صيرورة التفسير عبثا؛ لئلا ينتقض بمثل جاءني رجل أي زيد، وبعدُ فيه نظر؛ لأن العبث إنما يلزم في زيدا ضربته وزيدا مررت به، وأما في زيدا حبست عليه فلا بد في إتمام وجوب الحذف من اعتبار قصد اطراد الباب، تم كلامه، يعني وجوب الحذف في حبست عليه ليس لأجل كون التفسير عبثا، بل وجوبه لأجل اطراد الباب. =

---

(١) وفي بعض النسخ: "بمعنى واحد".

احترازا عن الجمع بين المفسَّر والمفسِّر، وهو أي ما أُضمِرَ عاملُه على شرِيطة التفسير **كل اسم** بعده فعل أو شبهه[١] احْترز به عن نحو: زيد أبوك، **ولا يريد به** أن يليه الفعل أو شبهه متصلا به،..

حال اسم

= أقول: النقض الوارد بمثل جاءني رجل أي زيد مدفوع بما هو المشهور من أن عدم جواز الجمع بين المفسَّر والمفسِّر مشروط بأن لم يكن إبهام مع وجود المفسَّر بالفتح؛ فإنه إذا كان فيه إبهام فيجوز الجمع بينه وبين مفسِّره، مثل: جاءني أخوك أي زيد وجاء رجل أي زيد، ثم دعوى الأولوية باطل؛ لأن وجه عدم جواز الجمع بين المفسَّر والمفسِّر ليس إلا كون التفسير عبثا، وإليه يدل قوله: "ما أضمر عامله على شريطة التفسير" كما لا يخفى.
ثم ما ذكره الفاضل المذكور من أنه لا بد في إتمام وجوب الحذف في نحو: حبست عليه من اعتبار قصد الاطراد بعيد عن المقام غاية البعد؛ فإنه ينبغي أن يكون وجوب الحذف في جميع الأمثلة؛ لأجل عبثية التفسير، ففي نحو: حبست عليه لو لم يكن حذفه واجبا يكون التفسير عبثا؛ لأن حبس الشيء يلزم ملابسته للمحبوس عليه، فالملابسة بزيد لازمة للحبس، وتحقق اللازم يستلزم تحقق الملزوم، وهو الحبس، فلو ذكر الحبس بعد ذلك لزم أن يكون ذكره عبثا، فلا يجوز الجمع بينهما حينئذ. لا يقال: إن اللازم قد يكون أعم، فلا يكون تحقق اللازم مستلزما لتحقق الملزوم؛ لأنا نقول: اللازم ههنا مساو له؛ لأن ملابسة زيد لا يتحقق بدونه، بخلاف الحرارة.
لا يقال: لما كانت الملابسة لازمة للحبس لا تجوز أن يكون الحبس لازما للملابسة؛ لأنا نقول: كون الملابسة لازما للحبس إنما يكون باعتبار ذات الحبس، وكون الحبس لازما للملابسة إنما يكون باعتبار آخر، فلا منافاة حينئذ، ثم إنه لا يرد النقض بقوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ (يوسف: ٤)؛ لأنه ليس من هذا الباب؛ لأن الجملة الثانية لم يأت لمجرد التفسير، بل أتي بها لتبيين الجملة الأولى قبل تمامها باعتبار ما تعلقت به من كونهم ساجدين له، كقولك: علمت زيدا علمته كاتبا.
كل اسم إلخ: ولفظ "كل" مقحم، وإيراده في التعريف للمانعية، فأفاد صدق المحدود على كل أفراد الحد، فإن معنى المنع وهو أن كل ما صدق عليه الحد صدق عليه المحدود الظاهر في الحد أن يكون جامعا، فيكون جامعا أيضا. **ولا يريد به**: أي بقوله: بعده فعل أو شبهه.

(١) هو اسم الفاعل والمفعول لا المصدر؛ إذ المفعول به لا يتقدم عليه؛ لأنه عند العمل مؤول بـ"أن" مع الفعل، و"أن" موصول حرفي لا يتقدم عليه ما في حيزه، ولا الصفة المشبهة؛ لأنها تكون لازمة، ولا اسم التفضيل؛ لأنه لا ينصب المفعول به. (ج)

بل أن يكون الفعلُ أو شبهُه جزءَ الكلام الذي بعده، نحو: **زيدا عمرو ضَرَبه**، وزيدا أنت ضاربُه، **مشتغل** ذلك الفعل أو شبهه[١] **عنه** أي عن العمل في ذلك الاسم **بضميره** أي بالعمل في ضميره **أو** في **متعلقه** أي متعلق ذلك الاسم أو متعلق ضميره. وحاصله:[٢] أن يكون الفعل أو شبهه **مشتغلا**[٣] **بالعمل** في ضمير ذلك الاسم أو متعلقه، **فارغا عن العمل فيه** بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر[٤] ....

نحو زيدا عمرو ضربه: ففي المثال الأول يكون الفاصل بين الاسم والفعل هو الاسم الظاهر، وفي المثال الثاني يكون الفاصل هو الضمير المنفصل بين الاسم وشبه الفعل، ولا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه، وهو إما قبل الاسم المحدود، مثل: زيد هندا ضاربها، أو بعده كالمثال المذكور ومثل: زيدا ضاربه عمرو على أن يكون "عمرو" مبتدأ و"ضاربه" خبرا له.

مشتغل عنه: الجار والمجرور متعلق بالاشتغال بتضمين معنى الفراغ كما يفهم من قوله: "وحاصله" أي حاصل كلام المصنف، ويحتمل أن يكون الاشتغال بمعنى الإعراض، فلا حاجة إلى ارتكاب التضمين وقوله: "مشتغل" صفة لأحد الأمرين المفهوم من لفظة "أو"، أو لكل من الأمرين على سبيل التنازع.

مشتغلا في العمل: أي مشتغلا من عمل الاسم، بجعل كلمة "في" بمعنى "من"، وبجعل اللام عوضا عن المضاف، وبجعل الإضافة بمعنى "في". **فارغا عن العمل فيه**: إنما قال هذا لدفع ما يقال: إن كلمة "عن" لا يقع صلة الاشتغال، بل صلته الباء، أي مشتغل به لا عنه، وتقرير الجواب: أن المشتغل متضمن معنى الفراغ، أو هو بمعناه وقوله: "فارغا" حال من كل من الفعل أو شبهه، أي مانعا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال أي اشتغال الفعل أو شبهه بالعمل في ضميره، أو متعلق ذلك الاسم أو متعلق ضميره، فإن متعلق الاسم ومتعلق ضميره هو الغلام في المثال الآتي، فيكون الاشتغال ههنا بمعناه لا بمعنى الفراغ.

---

(١) يحتمل أن يكون إشارة إلى أن فاعله أحد الأمرين، أو إلى أن فاعله كل من الأمرين. (جمال الدين)

(٢) مشعر بأن الباء في "بضميره" صلة "مشتغل" لا للسببية كما قال الشارحون، وأن قوله: "عنه" متعلق بــ"فارغا" أو "معرضا" لا بقوله: "مشتغل" على أن "مشتغل" بمعنى معرض، كما قاله الشارحون أيضا. (علوي)

(٣) جعل قوله: "مشتغلا" صفة الفعل أو شبهه على سبيل التنازع وإعمال الأول، ويجوز أن يقدر موصوفه أي كل واحد منهما. (عت)

(٤) في هذا احتراز عن "زيد ضربته"؛ فإن "ضربته" ليس معرضا عن "زيد" بسبب الاشتغال بضميره، بل يعمل الابتداء فيه، وإنما احترز عنه؛ لأنه حين كون زيد مرفوعا ليس من شريطة التفسير. (علوي)

بحيث **لو سُلِّطَ** بمجرد رفع[1] ذلك الاشتغال عليه أي على ذلك الاسم هو أي أحد الأمرين: الفعل أو شبهه بعينه، **أو مناسبه** أي ما يناسبه بالترادف أو اللزوم[2] لَنَصَبه أي لَنَصَبَ أحدُ هذين الأمرين الاسمَ بالمفعولية **كما هو الظاهر المتبادر**، فبقيد الاشتغال بالضمير أو متعلقه خرج نحو: زيداً ضربتُ، وبقيد الفراغ عن العمل فيه **بمجرد ذلك الاشتغال** خرج نحو: زيدٌ ضربتُه؛ فإن المانع عن عمل "ضربته" في "زيد" ليس مجرد اشتغاله بضميره؛ ....

فعل اسم

لو سلط: التسليط: *بر گماشتن بر چیزی*، يعني ينبغي أن يكون الفعل بحيث لو لم يكن له مفعول بعده يعمل في الاسم المقدم كقولك: زيدا ضربته؛ فإنه لو لم يذكر الضمير يعمل "ضربت" في "زيد"، بخلاف قولك: زيدا هل ضربته؟ فإنك لو حذفت الضمير لم يعمل "ضربت" في "زيد"؛ لأن ما بعد الاستفهام لم يعمل فيما قبله، فهو احتراز عما وقع بينهما ما له صدر الكلام مثل: زيد هل ضربته؟ **أو مناسبه**: وهو ليس في أكثر النسخ وإنما ألحقه غيره؛ ليدخل فيه الأمثلة الثلاثة الأخيرة، ولكن يمكن أن يراد بالتسليط تسليطه بعينه أو بلازمه، فحينئذ لا حاجة في دخول الأمثلة الأخيرة إلى الإلحاق. **كما هو الظاهر المتبادر**: أي النصب بالمفعولية، ويحتمل أن يكون متعلق بقوله: "لو سلط إلخ".

بمجرد ذلك الاشتغال: أي بمجرد أن الفعل عامل في ضميره أو متعلقه، قيل: إذا كان مجرد ذلك الاشتغال سببا للفراغ المذكور لا شيء آخر، فحينئذ لا يصدق التعريف على شيء من أفراده، بل يخرج عنه جميع صور ما أضمر عامله؛ لأن عمل الفعل المقدر فيه أيضا سبب لفراغه عن العمل فيه، وأجيب بأن المراد أن الفعل أو شبهه فارغ ظاهرا عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال؛ فإن السبب ظاهرا هو مجرد ذلك الاشتغال، وعمل الفعل المقدر ليس سببا ظاهرا؛ لأن الفعل المقدر غير ظاهر، بخلاف ما إذا قلت: زيد ضربته، بجعل الاسم مرفوعا؛ لأن الفعل أو شبهه مشتغل عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال، وبسبب كون معنى الابتداء رافعا له. -

---

(١) إذ المانع عن عمل النصب إنما هو الاشتغال لا شيء آخر. (ج)

(٢) نحو: مررت به، فإن "جاوزت" مناسب لـ "مررت" بعد تعديته بالباء ومرادف لها، لا بمجموع "مررت" مع الباء؛ لأن "مررت" وحده بمعنى "جاوزت" إلا أنه بواسطة الباء، فلا يرد ما قيل: فيه مساهلة؛ لأن الترادف في المفردات. (علوي)

فإن عملَ معنى الابتداءِ فيه ورفعَه إياه أيضا مانعٌ عن ذلك، وبقيد النصب بالمفعولية خرج خبر "كان" في نحو: زيداً كنتُ إياه.

خبر إن

وههنا صُوَر أربع، إحداها: اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه، والثانية: اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالترادف،[1] والثالثة: اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم،[2] ....

على الاسم — ولو بواسطة

= فقوله: "فارغا عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال" يخرج "زيد" في "زيد ضربته"، ويخرج أيضا اسم بعده فعل أو شبه فعل لا يصح عمله فيما قبله، وذلك بأن يكون بعده اسم فعل أو مصدر أو صفة مشبهة أو كان الفعل أو شبهه مصدّر بما له صدر الكلام كـ"إن" وأخواتها، ولام الابتداء، و"ما" نافية وغيرها مما له صدر الكلام كما مر تفصيله، وأجيب أيضا بأن الفعل الثاني يعمل فيه صورة، ولا يكون عمل الفعل الأول مانعا صورة؛ لأن عملهما بصورة واحدة فاعتبرنا عمله فيه، بخلاف الابتداء؛ فإن عمله مخالف له.

واعترض بأن "زيدا" في "زيدا ضربت غلامه" يخرج عنه؛ إذ ليس مجرد الاشتغال بمتعلق الضمير مانعا عن العمل فيه، بل فساد المعنى مانع أيضا؛ إذ الضرب لم يقع على زيد، لا يقال: فساد المعنى غير مانع فيه عن العمل صورة؛ لأنا نقول: يدخل فيه حينئذ مثل: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ (القمر: ٥٢)؛ لأنه لو لم يكن فساد المعنى مانعا عن العمل فيه صورة، فيلزم دخوله فيه فيختار فيه النصب مع أن المختار فيه الرفع كما سيأتي، إلا إذا اعتبر صحة المعنى في التسليط، فحينئذ لم يدخل فيه مثل: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ (القمر: ٥٢)، ولم يخرج عنه أيضا "زيدا" في "زيدا ضربت غلامه" كما لا يخفى على المتأمل.

ورفعه إلخ: أي رفع معنى الابتداء إياه، فهو عطف تفسيري لقوله: "عمل معنى الابتداء"، فإذا كان رفع معنى الابتداء مانعا عن العمل فيه، فرفع المانع من الأمور الواجبة. **نحو زيدا كنت إياه**: فإن "زيدا" خبر "كان"، فإن خبره يتقدم على اسمه إذا كان معرفة، فإنه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره، ولكن لو سلط عليه لا ينصبه بالمفعولية. **تقدير تسليطه بعينه**: ولم يقل: مع تسليطه بعينه، بل زاد التقدير؛ لرعاية كلمة "لو" في قوله: "لو سلط عليه" كما عرفت معناه من أنه لو قدر كونه عاملا لينصبه، أي كان الفعل بحيث لو لم يكن بعده مفعول يعمل في الاسم المقدم.

(١) أي بسبب كونه مرادفا للفعل المذكور. (جمال)

(٢) أي بسبب كونه لازما للفعل المذكور. (ج)

والرابعة: اشتغال الفعل بالمتعلق **ولا يتصور حينئذ**[١] إلا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم، **ولهذا** أورد المصنف أربعةَ أمثلة، ثلاثةٌ منها للمشتغل بالضمير بأقسامه الثلاثة، وواحد للمشتغل بالمتعلق، **والأحسن في ترتيبها** حينئذ تأخير مثال المشتغل بالمتعلق،[٢] **كما لا يخفى وجهه**، ....

ولا يتصور حينئذ: أي حين اشتغال الفعل بالمتعلق. **ولهذا:** أي ولأجل أن ههنا صور أربع.
والأحسن في ترتيبها: وإنما قال: الأحسن؛ لوجود الحسن في ترتيب المصنف؛ لأن في "زيدا ضربته" و"زيدا ضربت غلامه" يكون تعلق الفعل بالاسم بلا واسطة حرف، وفي نحو: زيدا مررت به، وزيدا حبست عليه تعلق الفعل به بواسطة قوله: "به" و"عليه".
كما لا يخفى وجهه: وهو أن الأمثلة التي يكون الفعل فيها مشتغلا بالضمير في ذيل واحد، وما يكون الفعل فيه مشتغلا بالمتعلق في الآخر، لا يقال: ما ذكر يدل على أصل الحسن لا على الأحسنية، ويكون في ترتيب المصنف أيضا حسن كما ذكرنا؛ لأنا نقول: الحسن الذي في ترتيب المصنف ليس الكلام فيه في هذا المبحث، بخلاف الحسن الذي في كلام الشارح؛ فإن الكلام فيه في هذا المبحث، فالأحسن أن يكون ترتيب الأمثلة على ما يكون الكلام فيه، فيصح قوله: والأحسن.
أقول: وما ذكره مولانا عص من أن ما فعله المصنف أيضا له حسن من وجهين، الأول: أنه أراد أن يكون الأفعال المعلومة في ذيل واحد، والفعل المجهول في طرف واحد، والثاني: تقديم المسلط بنفسه، ثم المسلط بمرادفه، ثم المسلط بلازمه، ليس على ما ينبغي؛ لأن الكلام ليس في معلوميته للأفعال ومجهوليتها، ولا في كونه مسلطا بنفسه أو مرادفه أو بلازمه، بل الكلام في الاشتغال بالضمير والمتعلق، والكلام في كونه مسلطا بنفسه أو مرادفه، أو لازمه يكون بالتبع؛ لأن تحققه يتوقف على تحقق الجزء الأخير في التعريف، فينبغي أن يكون ترتيب الأمثلة باعتبار ما يكون الكلام فيه تبعا أو أصالة.

(١) أي بلا ارتكاب تقدير أو تجوّز، فلا يرد ما قيل: إن الرضي جوّز تقدير الفعل المذكور بعينه في نحو: "زيدا ضربت غلامه" أي زيدا ضربت أي غلام زيد بحذف المضاف من المنصوب، وهو المتعلق الذي اشتغل الفعل المذكور به، أو يجعل ضرب الغلام كأنه ضرب زيد تجوّزا. (جمال الدين)
(٢) لكن أخر عنه مثل: زيدا حُبِست عليه؛ ليكون الأفعال المعلومة في ترتيب واحد، ولم يجعل ههنا الفعل المجهول. (عت)

نحو: زيداً ضَرَبتُه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيداً مَرَرتُ به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف؛ **فإن "مررت"** بعد تعديته بالباء مرادف لـ"جاوزت"، وزيداً ضَرَبتُ غلامَه[1] مثال الفعل المشتغل بالمتعلق[2] مع تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم، وزيداً حُبِستُ عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم، **فإن حبس الشيء على الشيء** تلزمه ملابسته للمحبوس عليه **يُنصَبُ زيدا** في هذه الأمثلة ....

لا بمناسبه

إضافة إلى المفعول

فإن مررت إلخ: لا يقال: الفعل المتعدي ينصب المفعول به فـ"مررت" بعد تعديته بالباء مرادف لـ"جاوزت"؛ لأنا نقول: "مررت" متعدٍ بالباء، فيكون مدخوله مجرورا؛ فإن حرف الجر لإفضاء معنى الفعل إلى الاسم مع بقاء عمله، لا يقال: قد قالوا: لا يغير شيء من حرف الجر معنى الفعل إلا الباء مع أنها لم يغير في "مررت بزيد"؛ لأنا نقول: مرادهم من التغيير هو التغيير في الجملة لا كلية، بخلاف الهمزة والتضعيف، فإنهما يغيران معناه لا محالة، ثم إذا لم يغير الباء معناه فهي - أي الباء - بمعنى "مع"، فيجب حينئذ مصاحبة الفاعل المفعول به.

وزيدا ضربت غلامه: فإن الغلام كما يكون متعلقا بالاسم يكون متعلقا لـ"جاوزت" بضميره أيضا، لا يقال: لو سلط "ضربت" عليه لنصبه، فلا يحتاج إلى تسليط ما يناسبه باللزوم؛ لأنا نقول: إن الضرب وقع على الغلام لا على زيد، فلو سلط عليه لنصبه، ولكن يفسد المعنى، وقد عرفت أن صحة المعنى معتبرة في التسليط.

فإن حبس الشيء إلخ: أي الحبس بالفارسية: گرفتار ساختن شے بر شے، فحينئذ يكون المحبوس عبارة عن الشيء الأول، فلا يرد أن الظاهر أن يقول: فإن حبس الشيء يلزمه إلخ أي حبس الحابس الشيء يلزمه.

ينصب زيدا إلخ: وإنما جعل الشارح له أي "زيدا" مفعول ما لم يسم فاعله لقوله: "ينصب" و لم يجعل "ما أضمر عامله" مفعول ما لم يسم فاعله كما هو الظاهر؛ لأنه يأبى حينئذ عنه تفسيره بقوله: "أي ضربت وأهنت"؛ لأنه =

---

(١) وأيضا زيدا ضاربٌ غلامَه. (محرم)

(٢) وهو "غلامه" مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم وسيأتي، و لم يقل ههنا: "مع تقدير تسليط إلخ" اكتفاء بما سيقول في قوله: وزيدا حبست عليه. (محرم)

بفعل مضمر يفسره ما بعده أي ضربت **يعني أن الفعل المفسِّر** الناصب لـ"زيدا" في زيداً ضربتُه "ضربت" المقدر، **فإن الأصل:** فيه ضربت زيدا ضربته، أضمر "ضربت" الأول لوجود مفسِّره أعني "ضربت" الثاني، وعلى هذا القياس جاوزتُ فإنه مفسِّر بما يرادفه أعني "مررت به" وأهنتُ فإنه مفسِّر بما يستلزمه أعني "ضربت غلامه"؛ فإن ضرب الغلام يستلزم **إهانةَ سيده**، ولابستُ فإنه مفسر بما يستلزمه أعني حبست عليه،..

عرفا — وهو زيد مثلا

- لا يكون في جميع ما أضمر عامله خصوصية هذه الأفعال، بل هذه الأفعال في الاسم المذكور في الامثلة المذكورة.

يعني أن الفعل المفسر إلخ: وهو تفسير جميع كلام المصنف، فلا يرد أن ذكر "المفسر" لغو؛ لأن قوله: "ضربت المقدر" يؤدي مؤداه. **فإن الأصل** إلخ: وفيه مسامحة، فإن من الأمور البينة أن أصل زيدا ضربته: ضربت زيدا، ثم جيء المفسِّر - بالكسر - لرفع الإبهام الذي من حذف المفسَّر، فلا يرد ما قيل: إن أصله ضربت زيدا، فلما حذف الفعل فوقع في الكلام إبهام، فجيء بالمفسر - بالكسر - لرفع الإبهام، فلو اجتمعا يلزم الجمع بين المفسَّر والمفسِّر، وهو غير جائز. لا يقال: لم لا يجوز أن يكون العامل فيه هو المفسر بالكسر؟ لأنا نقول: هو عامل في الضمير فلا يعمل فيه، فلذا قدر عمله فيه حيث قال: لو سلط إلخ.

إهانة سيده: أي إهانة سيده عرفا، فأراد من الغلام هو العبد، مع أنه لو أريد منه الابن أيضا يصح، فإن ضرب ابن زيد يستلزم إهانته، لكنه لما كان في غاية الظهور، فلذا أراد منه العبد. اعلم أنه ذهب بعضهم إلى أن "زيدا" منصوب بالمفسِّر بالكسر، وذهب المصنف إلى أنه منصوب بالمفسَّر، وذلك لأنه لا يجوز أن يكون الفعل الذي هو طالب لمفعول واحد أن يتعلق بمفعولين بالأصالة، فيكون تعلقه بأحدهما بطريق التبعية بأن يكون أحدهما بدلا من الآخر، فإن كان الثاني بدلا من الأول لزم تعلق الفعل بالبدل قبل تعلقه بالمبدل منه مع لزوم الفصل بينهما بالجملة، وإن كان الأول بدلا من الثاني لزم تقديم التابع - وهو البدل - على المتبوع - وهو المبدل منه - مع لزوم الفصل بالجملة. وهو غير جائز، ثم ما ذكرنا من أنه إهانة سيده عرفا؛ لدفع ما يقال: لا نسلم أن يكون ضرب الغلام إهانة سيده؛ لأنه إنما يكون كذلك لو كان ضرب الغلام يستلزم ضرب سيده أو سب سيده بلفظ قبيح، وليس كذلك.

ثم إن الاسم الواقع في مظان الإضمار[١] على شريطة التفسير **إما المختار** أو الواجب فيه الرفع أو النصب، أو يستوي فيه الأمران، وإلى هذه الصُّوَر الخمس أشار المصنف، فقال: **ويختار في الاسم** المذكور الرفع بالابتداء[٢] **أي بكونه مبتدأ**؛ لأن تجرده عن العوامل اللفظية **يصحح رَفعه بالابتداء**،..........................

إما المختار إلخ: أي إما المختار فيه الرفع أو النصب، أو الواجب فيه الرفع أو النصب، أو يستوي فيه الأمران. قال - قدس سره - في "الحاشية" قوله: "في مظان الإضمار" أي في مواقع يظن في بادئ النظر أنه من قبيل الإضمار على شريطة التفسير، وإن لم يكن منه في الواقع، وإنما قال: في مظان الإضمار؛ لأن الاسم إذا كان مما أضمر عامله على اليقين لا يكون فيه إلا النصب.

ويختار في الاسم إلخ: أي في الاسم الذي وقع في مظان الإضمار على شريطة التفسير، لا في الاسم الذي مما أضمر عامله لما عرفت آنفا، قيل: الأولى أن يذكر أولا ما يكون المختار فيه النصب؛ لمناسبته في هذا المقام، وأجيب بأن تقديمه لاستغنائه عن الحذف أي لا يكون في الكلام حذف حينئذ، أو للاهتمام بشأنه؛ لعدم مناسبته بهذا المقام؛ لأن مناسبة النصب بالباب وإن كان أشد إلا أن جعل ما هو أبعد من الباب منه أهم.

أي بكونه مبتدأ: وإنما فسره به مع أنه جاء بمعنى الابتدائية أيضا، وهي التجرد عن العوامل اللفظية؛ فإنه يصح تفسيره بها أيضا؛ لأن العامل الذي هو الابتدائية لا يكون إلا فيما كان مبتدأ، ويمكن الجواب بأنه إنما فسره به؛ لأن العامل في الخبر أيضا معنى الابتدائية، فلا يكون اختيار الرفع نصا في المبتدأ.

يصحح رفعه بالابتداء: إن قلت: تجرده عن العوامل اللفظية لم يصحح رفعه، بل يوجب رفعه؛ لعدم وجود العامل فيه حينئذ، قلت: المراد من التجرد في قوله: "لأن تجرده إلخ" هو صحة التجرد أي صحة تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه كما يكون تجرده عنها يوجب رفعه بالابتداء.

(١) أي في مواقع الظن في بادئ الرأي أنه من قبيل الإضمار على شريطة التفسير وإن لم يكن في الواقع كذلك، وهو على خمسة أقسام: المختار فيه الرفع، والمختار فيه النصب، والواجب فيه الرفع، أو النصب، والمستوي فيه الأمران، فاندفع ما يتوهم أن ما فيه الرفع يختار مختارا كان أو واجبا أو جائزا كيف يكون مما أضمر عامله؟ إذ لا يصدق عليه أنه بحيث لو سلط بمجرد رفع الاشتغال لنصبه، ولك أن تقول: قوله: "ويختار الرفع" في تقدير: ويختار فيه الرفع، وضمير فيه راجع إلى "الاسم الواقع قبل فعل أو شبهه عامل في ضميره أو متعلقه" لا أزيد ولا أنقص، وحينئذ يجري فيه الأقسام الخمسة، ومثل قوله: "فإن طابقت مفرد" وقد مر بيانه. (عت)

(٢) متعلق بـ"الرفع" أي الرفع بسبب الابتداء، العامل في الاسم المذكور، أو بكونه مبتدأ. (عت)

ويرجح عند عدم قرينةِ خلافِهِ **أي قرينة**(١) **ترجح خلاف الرفع**(٢) **يعني النصب؛ لأن** ظرف يختار **قرينتَيْ الصحةِ** فيهما متساويتان؛ **لأن وجود ما له صلاحية التفسير قرينة مصحِّحة للنصب، فمتى لم ترجح النصب قرينة أخرى** ....

أي قرينة ترجح إلخ: وإنما قيد القرينة بالمرجحة ولم يتركها مطلقا، سواء كانت مصححة أو مرجحة؛ لأنه لو لم يكن جنس القرينة مصححة أو مرجحة في خلاف الرفع - وهو النصب - فيجب فيه كما لا يخفى، وإن قلت: لا احتياج إلى تقييد القرينة بالمرجحة؛ لأنه لو ترك مطلقا، ولكن كان الضمير في "خلافه" راجعا إلى اختيار الرفع لا إلى الرفع؛ فإن خلاف اختيار الرفع هو اختيار النصب، فحينئذ أيضا يصح المعنى؛ لأنه إذا لم يكن قرينة بسببها يختار النصب، فيكون الرفع مختارا لا محالة كما لا يخفى، قلنا: حينئذ لا احتياج إلى قوله: "أو عند وجود أقوى منها" أي المقابلة بينهما ليس على ما ينبغي؛ لأنه لما كانت القرينة المرجحة لاختيار الرفع أقوى من القرينة المرجحة لاختيار النصب، فحنيئذ يصدق قوله: "عند عدم قرينة خلافه" أي يصدق عليه أنه لم يكن للنصب قرينة هي تجعله مختارا، فيكون الضابطة الأولى شاملة للثانية، فيكون الضابطة الثانية تخصيصا بعد التعميم والتقابل العام بالخاص غير مستحسن.

يعني النصب: إذ الجر غير متصور فيه، ولم يكن الاسم حينئذ مما نحن فيه، كما لا يخفى.

لأن قرينتي إلخ: وهو متعلق بقوله: "يختار" لا بقوله: "قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب" كما توهم.

لأن وجود إلخ: وهذا علة لوجود القرينة المصححة لا علة تساوي القرينتين، وإنما قال: وجود ما له صلاحية التفسير، ولم يقل: وجود ما هو مفسر؛ لأن وجود المفسِّر قرينة لوجوب النصب لا لصحته، كما يكون التجرد عن العوامل قرينة لوجوب الرفع، فهذا قول الشارح يشعر على أن قوله: "لأن تجرده" بمعنى صحة تجرده كما ذكرنا.

(١) يعني أن المراد نفي القرينة المرجحة لا نفي ذات القرينة.

(٢) أراد بترجيحه تقوية جانب النصب، سواء كانت مع وجوبه أو باختياره على الرفع أو مساواته له، وقيد القرينة بالمرجحة؛ لأن القرينة المصححة للنصب موجودة في مثل: زيد ضربته، ولأن انتفاء القرينة المطلقة يستدعي وجوب الرفع لا اختياره. نعم، لو جعلت ضمير قوله: "عند عدم قرينة خلافه" راجعا إلى اختيار الرفع لم يحتج إلى هذا القيد، وفيه بعد. (عبد الغفور)

يرجح الرفع بسلامته عن الحذف،[١، ٢] **نحو: زيد ضربته**، أو عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين، ولكن تكون القرينة المرجحة للرفع أقوى منها أي من تلك القرينة المرجحة للنصب، كـ"أما" الداخلة على ذلك الاسم **مع غير الطلب**[٣] ....

يرجح الرفع إلخ: أو سلامة الاسم عن العامل المحذوف؛ فإن القرينة المرجحة لازمة الرفع، فالحاصل: أن في جانب النصب خلاف أصل، وهو الحذف، أي حذف الجملة، وليس في الرفع خلاف الأصل، بل الكلام فيه سالما عنه، فهذا قرينة مرجحة له. قيل: في جانب الرفع خلاف أصل آخر، وهو كون الخبر جملة، وهو يعارض بالحذف الذي هو خلاف أصل في جانب النصب، فلم يثبت حينئذ كون الرفع مختارا.

وأجيب بأن خلاف الأصل الذي في النصب قوي من خلاف الأصل الذي في الرفع؛ فإن وقوع الجملة خبرا أهون وأسهل من حذفها؛ لما فيه من حذف المسند والمسند إليه، رد بأنه يلزم حينئذ أن يخرج مثل: زيد ضربته عن هذه الضابطة ويدخل في الضابطة الثانية، وهي قوله: "أو عند وجود أقوى منها"؛ لوجود القرينة المصححة والمرجحة فيها، ولكن القرينة المصححة للرفع أقوى من القرينة المصححة للنصب، وذلك لأن كون الخبر جملة في جانب الرفع قرينة مرجحة للنصب، وكون الجملة محذوفا في جانب النصب قرينة مرجحة للرفع، فإذا كان وقوع الجملة خبرا أهون من حذفها فيه، فتكون القرينة المرجحة للرفع أقوى، ويمكن أن يقال: إنه في النصب قرينة مرجحة أخرى، وهي أن يكون الكلام حينئذ جملة فعلية، وعلى تقدير الرفع يكون جملة اسمية والجملة الفعلية أولى من الجملة الاسمية.

نحو زيد ضربته: وكون هذا المثال مما نحن فيه على تقدير عدم جعل الاسم مرفوعا بعمل معنى الابتداء فيه؛ لأنه لو عمل فيه فيجب الرفع، فخروج هذا المثال لقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال لا يخل بالمقصود كما توهم بعض، إلا أن يقال: إن حذف الجملة يعارضه، فحينئذ كون الرفع مختارا غير مسلم.

مع غير الطلب: ولو قال: مع الخبر لكان أحصر وأظهر، لكنه أشار إلى انتفاء ما يوجب اختيار النصب؛ فإن نفي الطلب يشعر به، قيل: لم يقل: مع الخبر؛ لأن المتبادر من الخبر في عرفهم خبر المبتدأ.

---

(١) إن قلت: على تقدير الرفع أيضا يلزم خلاف أصل، وهو كون الخبر جملة، قلنا: هب أنه كذلك، لكن وقوع الجملة خبرا أهون من حذفها؛ لما فيه من حذف المسند والمسند إليه. (عبد الغفور)

(٢) الذي يخالف الأصل. (عبد الغفور)

(٣) والأولى أن يقول أيضا: ومع عطف الجملة التي بعدها على فعلية، أو مع كونها جوابا لجملة استفهامية فعلية نحو: أما زيد فقد أكرمته في جواب أيهم أكرمت؛ لأن القرينة التي تقوى جانب النصب هي التناسب أو التطابق المذكوران.

أي بشرط أن لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا، **كالأمر**[1] **والنهي** والدعاء نحو: لقيت القوم وأما زيد فأكرمته، فالعطف على الفعلية قرينة النصب، وكلمة أما قرينة الرفع، وهي أقوى؛ لأنها لا يقع بعدها غالبا إلا المبتدأ، بخلاف عطف الاسمية على الفعلية؛ فإنه كثير الوقوع في كلامهم **مع أنها** تأيدت بالسلامة عن الحذف أيضا، وإنما قال: مع غير الطلب؛ احترازا عما إذا كانت مع الطلب، نحو: أما زيدا فاضربه؛ **فإن المختار** حينئذ هو النصب، فإن الرفع يقتضي[2] وقوع الطلب خبرا، **وهو لا يجوز إلا بتأويل**.

من قرينة النصب

كالأمر والنهي إلخ: وذكر هذه الثلاثة من أفراد الطلب؛ إشارة إلى أن الحكم مخصوص بها فقط، فإذا كان كذلك ففي إطلاق المصنف نظر كما لا يخفى، والجواب: أن "أما" للطلب إذا كانت مع غير هذه الثلاثة كالاستفهام والتمني والعرض لم يكن من هذا الباب؛ لأنه يمتنع التسليط على ما قبلها، فاستغنى عن التقييد.

مع أنها: أي كلمة أما تأيدت إلخ. **فإن المختار إلخ**: وفعل الطلب ما يكون فيه الطلب أعم من أن يكون فيه طلب الفعل، أو كف النفس؛ فإنه أيضا فعل، ولا يشكل بمثل "لقيت القوم وأما زيد فأطلبه"؛ لأن ههنا ليس طلب الفعل، بل إخبار عن الطلب، أو نقول: المراد من فعل الطلب هو فعل الطلب الاصطلاحي، بخلاف "أطلبه"؛ فإن صيغته تدل عليه.

وهو لا يجوز إلا بتأويل: اي زيد مقول في حقه: اضربه أو لا يضربه، ويرد عليه أنه كما يكون تأويل الطلب بالخبر خلاف الأصل في الرفع كذلك عدم السلامة من الحذف خلاف الأصل في النصب فيعارضه، فلا يكون النصب مختارا، ويمكن الجواب بأن في الرفع أيضا خلاف الأصل، وهو كون الخبر جملة فيعارضه، فبقي في الرفع خلاف الاصل الذي هو تأويل الطلب بالخبر، فيكون النصب مختارا.

---

(١) خص الطلب بها؛ لأنها إذا كانت مع غيرها كالاستفهام مثلا لم يكن من هذا الباب؛ لامتناع التسليط على الاسم. (عبد الغفور)

(٢) لأن الجملة الطلبية قلما تكون اسمية؛ لاختصاص الطلب بالفعل، ألا ترى إلى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحروف الاستفهام والعرض والتحضيض، ولا يعارضه السلامة من الحذف؛ لكثرة وقوعه في كلامهم. (عبد الغفور)

ومثل "أما" مع غير الطلب إذا الواقعة على الاسم المذكور للمفاجأة في كونها من أقوى القرائن مثل: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو؛ فإن المختار فيه الرفع؛ فإن "إذا" للمفاجأة لا تدخل إلا على الجملة الاسمية غالبا، وما وقع[1] في بحث الظروف من أن "إذا" للمفاجأة تلزم بعدها الاسمية، فالمراد بلزوم الاسمية **غلبة وقوعها بعدها، فلا تناقض**، ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف أي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب[2] أي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو: **خرجت فزيدا لقيته**، ....

الجملة

غلبة وقوعها بعدها: والمراد من اللزوم هو اللزوم الاستعمالي الاعتباري المنبئ عن الرجحان، لا اللزوم الحقيقي فلا تناقض، أو المراد بلزوم الاسمية في غير هذا الموضع؛ لأنه كما يكون المذكور فيما بعد بمنزلة الاستثناء كذلك المذكور فيما قبل أيضا بمنزلته، فهذا المبحث مقدم على ما وقع في بحث الظروف.

خرجت فزيدا لقيته: أي خرجت فلقيت زيدا لقيته، ولا يخفى أن اختيار النصب فيما تكون القرينة المصححة في جانب الرفع والنصب جميعا، ولكن لا تكون القرينة المرجحة في الرفع، بل في النصب فقط، وهي عطف الجملة الفعلية على الفعلية، لا يقال: يكون في الرفع أيضا قرينة مرجحة، وهي السلامة عن الحذف؛ لأنا نقول: كون الخبر جملة في الرفع يعارض لها، ولا يعمل "خرجت" في "زيد"؛ لأن جزء الجملة لا يعمل في جزء جملة أخرى.

(١) جواب سؤال مقدر تقريره: أن هذا الكلام متناقض بالكلام الواقع في بحث الظروف؛ لأنه يدل ههنا على علة وقوع الجملة الاسمية بعد "إذا" للمفاجأة، وفي بحث الظرف يدل على لزوم وقوعها بعدها، وتوضيح الجواب: أن المراد باللزوم هو اللزوم الاستعمالي الاعتباري المنبئ عن الرجحان لا اللزوم الحقيقي، فلا تناقض بين الكلامين، ويمكن أن يراد اللزوم الحقيقي ويجاب بأن المراد لزوم الاسمية في غير هذا الموضع، أي باب الإضمار على شريطة التفسير، فتأمل. (خادم أحمد)

(٢) وذلك لأن التناسب مقصود مهمّ عندهم، ورجح ذلك على ما يلزم من الحذف؛ لأن الحذف وإن كان خلاف الأصل فهو كثير غير مكروه، بخلاف المخالفة بين الجمل المتعاطفة، وهكذا الحكم في "مررت برجل ضارب عمرا وهندا يقتلها" بعطفه على مشابهة الفعل؛ لأن مشابهة الفعل في حكم الفعل، فلهذا لم يذكره. (عل)

وبعد حرف النفي يعني "ما ولا وإن"، وليس "لم ولما ولن" من هذه الجملة؛ **إذ هي عاملة**(١) في المضارع **ولا يقدر معمولها؛**(٢) لضعفها في العمل،(٣) نحو: ما زيدا ضربته، ولا زيدا ضربته **ولا عمرا،**(٤) **وإن زيدا ضربته إلا تأديبا،** ....

إذ هي عاملة إلخ: فإذا كان "لم ولما ولن" عاملة فلا يتصور وقوع الاسم بعدها.

ولا يقدر إلخ: قيل: وإن لم يقدر الفعل بعد "لم ولن" ولكن يقدر الفعل بعد "لما" كما قال في بحث الفعل في الفرق بين "لم" و"لما" من أن "لما" يختص بالاستغراق، وجواز حذف الفعل بعدها، بخلاف "لم"، ويمكن الجواب بأن الشارح ذهب إلى مذهب من قال: لا يقدر الفعل بعدها، لا إلى مذهب المصنف، ويمكن أن يقال أيضا: بأن المراد من قوله: "ولا يقدر معمولها" أنه لا يقدر معمولها وجوبا؛ لأن ما أضمر عامله مما يكون حذف الفعل فيه وجوبا، فلا إشكال حينئذ؛ لأن ما علم من بحث الفعل هو جواز حذف الفعل، هذا خلاصة ما ذكره مولانا عص، وأنت خبير بأن الدليل وهو قوله: "لضعفها في العمل" يدل على عدم جواز الحذف أيضا، فتأمل.

ولا عمرا: وإنما كرر "لا"؛ لأن اسم "لا" إذا كان معرفة وجب فيه الرفع والتكرير، كما سيأتي، وإن قلت: لم لم يجب الرفع فيه أيضا؟ قلت: إنما يجب الرفع في غير ما أضمر عامله، بخلاف التكرير، لا يقال: إنما يجب الرفع والتكرير في اسم "لا" التي لنفي الجنس، ولا نسلم أن يكون "لا" ههنا لنفي الجنس، لم لا يجوز أن يكون "لا" المشابهة بـ"ليس"؟ لأنا نقول: المشابهة بـ"ليس" لا يدخل على المعرفة.

وإن زيدا إلخ: إشارة إلى كون "إن" في هذا المثال نافية؛ فإن بعدها لا يقع إلا كلمة "إلا" التي للإثبات.

(١) يعني أنها عاملة في الفعل المضارع لفظا لا تقديرا حتى يقع بعدها اسم منصوب على شريطة التفسير، بخلاف "ما ولا وإن"؛ فإنها غير عاملة، فيقدر بعدها الفعل الناصب للاسم المنصوب على شريطة التفسير، فيقال: ما زيدا ضربته أو أضربه، ولا يقال: لم زيدا أضربه، هذا. إلا أن ما ذكره من عدم تقدير معمولها صحيح في غير "لما"؛ لما سيجيء في بحث الفعل أن "لما" يختص من بين الحروف الجازمة للمضارع؛ لجواز حذف الفعل. (عل)

(٢) في عدم تقدير معمول "لما" بحث. (عبد الغفور)

(٣) لأن "لم ولما" تعملان لمشابهتهما "إن" الشرطية من حيث إنهما تدخلان على الفعل المضارع فتنقلان إلى معنى الماضي كما أن "إن" تدخل على الماضي فتنقله إلى معنى المستقبل مشكوكا فيه، و"لن" إنما تعمل للحمل على "أن" المشابهة لـ"أن" المشددة في أن الجملة بعدها في تقدير المفرد، ولا شيء منها تعمل لمشابهة الفعل الذي هو الأصل في العمل، فلهذا ضعف عملها. (علوي)

(٤) أشار بالتكرار إلى أنه لو دخل على المعرفة تكرر. (عت)

وبعد حرف الاستفهام، نحو: أزيدا ضربته، وإنما قال: حرف الاستفهام؛ لأنه **يختار الرفع**[١] في اسم الاستفهام، مثل: من أكرمته، ولم يقل: همزة الاستفهام؛ ليشمل مثل: هل زيدا ضربته؟ **فإنه يجوز** وإن استقبحه النحاة؛ لاقتضاء "هل" لفظ الفعل؛ لأنه بمعنى "قد" في الأصل، **فلا يكفي** فيه تقدير الفعل، **وبعد "إذا" الشرطية**[٢] الدالة **على المجازاة**[٣] في الزمان، نحو: إذا عبد الله **تلقه** فأكرمه، ....

بإسقاط همزة الوصل

علة الاستقباح

لا الظرفية

يختار الرفع إلخ: إذا كان اسم الاستفهام مما أضمر عامله، مثل: من أكرمته أي أكرمت من أكرمته، فيكون نصبه محليا، وأما إذا كان الاسم المذكور بعد اسم الاستفهام، مثل: متى زيدا ضربته؛ فإن حكمه حكم "هل" فيختار فيه النصب. قال الشيخ الرضي: إن اسم الاستفهام يجب دخوله على الفعل الصريح، فلا يجوز "متى زيدا ضربته" كذا ذكره مولانا عص. **فإنه يجوز**: أي هل زيدا ضربته وإن استقبحه النحاة.

فلا يكفي إلخ: حتى يكون مما أضمر عامله؛ لما عرفت أن "هل" يقتضي لفظ الفعل، ولقائل أن يقول: إذا اقتضى "هل" لفظ الفعل فلم يجز "هل زيد خارج" مع أنه جائز باتفاقهم من غير قبح، والجواب: أن "هل" تطلب الفعل، فإذا لم تجد فعلا فتصبر وتسكت كما في "هل زيد خارج"، وإذا وجدت فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى إلا بأن تعانقه، ولهذا قبح "هل زيد خرج". **وبعد إذا الشرطية**: أي المنسوبة إلى الشرط، نحو: إذا زيدا ضربته أضربك، وسائر أدوات الشرط يجب النصب بعدها لو دخلت على مثل هذا الاسم، واحترز به عن "إذا" المفاجأة.

على المجازاة إلخ: أي على النسبة في الزمان، وحيث تدل على المجازاة في المكان أي على النسبة فيه، فمعنى قوله: "على المجازاة" أن "إذا" تدل على الشرط والجزاء، أي تدل على كون الشيء جزاء لشيء آخر، وكذلك "حيث" تدل على ذلك، ولذلك يقال: "تجده" بسكون الدال، و"أكرمه" بسكون الميم.

تلقه: لا تلقيه؛ لأنه مجزوم بكلمة "إذا" كما أن "أكرمه" مجزوم بها.

---

(١) إذا كان هو الاسم المحدود، وأما إذا كان الاسم المحدود بعده، نحو: متى زيدا ضربته، فكان حكمه حكم "هل" كما صرح به الرضي، فلو قال: أو بعد كلمة الاستفهام لكان أشمل. نعم، لو قال: أو مع الاستفهام لم يصح، كما ذكره قدس سره . (عبد الغفور)

(٢) على مذهب سيبويه والأخفش، ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية فيجب عنده تأويل ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ (الانشقاق:١) بالفعلية، أي إذا انشقت السماء. (جمال)

(٣) وهو جعل الشيء سببا أو مسببا.

وبعد حيث الدالة على المجازاة في المكان، نحو: حيث زيدا تجده فأكرمه، **وفي ما قبل الأمر والنهي** يعني **موضع وقوع** الاسم المذكور قبل الأمر والنهي، مثل: زيدا اضربه، وزيدا لا تضربه، وإنما اختير في هذه المواضع أي ما بعد حرف الاستفهام والنفي وإذا الشرطية وحيث وما قبل الأمر والنهي النصب في الاسم المذكور؛ إذ هي أي هذه المواضع ....

وفي ما قبل إلخ: عطف على قوله: "بعد"، ولما لم يكن بعبارة المصنف معنى ظاهرا، فأورد الشارح "ما" الموصولة مع لفظ "قبل"، وذلك لأنه لا يختار النصب في نفس الأمر والنهي، بل في الاسم الذي قبلهما، قال مولانا عص: على تقدير عمل الشارح يلزم عليه شيئان، أحدهما: حذف الموصول مع بعض الصلة، وهو "قبل"، وثانيهما: حذف المضاف، وهو "قبل" مع إبقاء المضاف إليه، وهو "الأمر والنهي" على إعرابه، وقراءته بإعراب نفسه لا بإعراب المضاف، وهو الفتح مع أنهم إذا حذفوا المضاف وضعوا المضاف إليه موضعه، فأعطوا إعراب المضاف على المضاف إليه، وإبقاء المضاف إليه على إعرابه قليل، فالشارح تباعد في التكلف، ويصح أن يراد ويختار النصب في وقت الأمر والنهي؛ لأن حذف الزمان عن المصادر كثير.

أقول: يمكن الجواب عن الثاني بأن هذا عند عدم المانع، وكلمة "في" من الحرف الجارة، فهي مانعة عن كون إعراب المضاف على المضاف إليه، وعن الأول بأنا لا نسلم أن يكون "ما" موصولة، بل موصوفة، ويدل عليه تفسيره بالنكرة، وهي قوله: "موضع"، وقال بعض الشارحين في تفسير قوله: "وفي الأمر والنهي" أي وقت وقوع الأمر والنهي بعده، وحينئذ وإن لم يلزم المحذور الأول، ولكن يلزم المحذور الثاني كما لا يخفى، وإنما لم يقل المصنف: والأمر والنهي على طبق كلام سابقه أي بعد الأمر والنهي، بل زاد لفظة "في"؛ لأن كل واحد من الأمر والنهي حينئذ عبارة عن المفسر - باسم المفعول - لأن الاسم بعده مع أنه محذوف وجوبا لا بعد الأمر والنهي المفسرين - باسم الفاعل - فإطلاق البعدية عليه ليس بصحيح.

موضع وقوع إلخ: أشار به إلى أن المراد بـــ"ما" هو موضع، ويصح أيضا أن يراد منه الاسم، أي في الاسم الذي قبل الأمر والنهي، لكنه أراد منه الموضع؛ ليطابق بقوله: "إذ هي مواقع الفعل"؛ فإن ضمير "هي" راجع إلى المواضع، ولا يصح أن يرجع إلى الاسم، وظهر مما ذكرنا ضعف ما ذكره مولانا عص من أنه لا حاجة إلى تفسير كلمة "ما" المقدرة بموضع وقوع الاسم المذكور قبل الأمر والنهي.

مواقع الفعل أي مواضع وقوع الفعل فيها أكثر، فإذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا وإلا فلا، وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور **عند خوف لبس المفسر** أي **التباس ما** هو مفسر في حال النصب، لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحالة، بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة، فلا يعلم أنه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود، ....

مواقع الفعل: أي يقع بعدها الفعل غالبا، فإذا نصب الاسم المذكور إلخ قال مولانا عبد: تقدير الفعل بعدها لا يستلزم أن ينصب الاسم المذكور بعدها؛ لجواز أن يرفع الاسم بعدها؛ لأن الفعل كما يكون ناصبا يكون رافعا أيضا، فيقال في "إذا زيد يقتله": إذا قتل زيد يقتله، والجواب: أن يكون بين المفسر والمفسر مطابقة في كون كل منهما فعلا معلوما ماضيا أو مضارعا، وفيما ذكرته فوات ذلك، هذا ما قيل: أقول: الشبهة مندفعة بقوله: "فإذا نصب إلخ"؛ لأن معناه أنه على تقدير نصبه يقع فيها الفعل تقديرا، وإلا فلا يتعين فيها تقدير الفعل؛ لجواز رفعه بالابتداء؛ فإن وقوع الفعل فيها غالبا لا دائما.

عند خوف إلخ: عطف على قوله: "في الأمر" وإنما قال: "عند خوف لبس المفسر" ولم يقل: عند لبس المفسر؛ لأن عند اللبس يجب النصب؛ إذ التحرز عن اللبس واجب، بخلاف الخوف؛ لأنهم يستعملون الخوف فيما إذا كان المعنى المقصود راجحا على المعنى الغير المقصود، كما فيما نحن فيه؛ لأن شيئا إذا كان دائرا بين الخبر والصفة، الأولى جعله خبرا؛ لأن الكلام يصير تاما بالخبر، بخلاف الصفة، وإن قلت: على تقدير جعله صفة يصير الكلام تاما أيضا بتقدير شيء فيه، كما إذا جعلنا "ظريف" في قولنا: "لا رجل ظريف" خبرا، لا يحتاج إلى شيء، فهو تام حينئذ، وأما إذا جعلناه صفة فحينئذ يورد شيء بعده حتى يتم الكلام، وهو في الدار مثلا، فلا فرق حينئذ بين جعل شيء خبرا في الكلام وبين جعله صفة فيه.

قلت: الأولى حينئذ جعله خبرا؛ لأنا نحتاج على تقدير الصفة إلى التقدير، بخلاف ما إذا جعل خبرا، يمكن أن يقال: إن فيما نحن فيه يكون بعده شيء آخر، وهو قوله: "بقدر" فلا يحتاج إلى التقدير، فيمكن جعل "خلقناه" صفة لا خبرا؛ لأن الكلام تام على كل من التقديرين، إلا أن يقال: ربما يحتاج إلى التقدير في بعض المواد، ففي موضع لا يحتاج إلى التقدير أيضا يحكم بكونه خبرا؛ لاطراد الباب.

التباس ما إلخ: وإنما فسره به؛ لأنه على تقدير الرفع لا يلتبس المفسر بالصفة، بل يلتبس شيء كان مفسرا على تقدير النصب بالصفة على تقدير الرفع، كما في نحو: خلقناه؛ فإنه مفسر على تقدير النصب، وإذا رفع "كل شيء" يحتمل أن يكون "خلقناه" حينئذ صفة له وكان الخبر قوله: "بقدر".

أو صفة له مع **مخالفته** للمعنى المقصود، فالالتباس إنما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب ووصفيته، لا بينه[1] بوصف التفسير وبين الصفة؛ **فإن التركيب** لا يحتملهما معا، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[2] (القمر:٤٩) بنصب "كل" على الإضمار بشريطة التفسير، ولو رُفع بالابتداء وجُعل "خلقناه" خبرا له كان موافقا للنصب في أداء المقصود، لكن خِيف لبسه بالصفة؛ لاحتمال كون قوله تعالى: "خلقناه" صفة لـ"شيء"، وقوله: "بقدر" خبرا له، **وهو خلاف المقصود**؛ ....

مع مخالفته إلخ: وإنما قال هذا؛ لأنه لو كان موافقا للمعنى المقصود لا يضر هذا الالتباس في المقصود.
فإن التركيب إلخ: فلا يحتمل أن يكون "خلقناه" مفسرا وصفة معا؛ لأن الاسم المذكور إن رفع لا يحتمل الأول، وإن نصب لا يحتمل الثاني.
وهو خلاف المقصود: قيل: لا فرق بين كونه خبرا وبين كونه صفة؛ لأن المراد بالشيء هو المخلوق لا مطلق الشيء؛ لأنه متناول للممكنات المعدومة مع أنها لا تكون مخلوقة لله تعالى؛ لأنها معدومة؛ لاعتبار الوجود في المخلوق، فمعنى "خلقناه" جعلناه موجودا، فإذا أريد بالشيء المخلوق، وجعل "خلقناه" صفة، يكون المعنى: كل مخلوق هو مخلوق لنا بقدر، وهذا المعنى صحيح سواء جعل المخلوق الثاني خبرا للأول أو صفة. لا يقال: لو جعل له صفة فالوهم المذكور باق؛ لأن معناه: أن كل مخلوق صفته أن يكون مخلوقا لنا بقدر، فيتوهم منه أن بعضا من المخلوقات لم يكن مخلوقا لله تعالى؛ لأنا نقول: إن لفظ "كل" لإحاطة الأفراد.
فمعناه: أن كل فرد فرد من أفراد المخلوق صفته أن يكون مخلوقا لنا بقدر، وليس الوهم المذكور، ولكن فيه نظر؛ لأن الشيء عند أهل السنة بمعنى الموجود، ولو سلم تناوله للمعدوم فجاز أن يراد بالشيء الموجود على ما ذهب =

---

(١) أي بين خبر ما هو مفسر ملحوظا مقرونا بوصف التفسير. (جمال)
(٢) أي خلقنا كل موجود من الممكنات مقدرا على وجه المصلحة أو مقدرا مكتوبا في اللواحق، فـ"كل" بالنصب الواجب بإجماع القراء السبعة، المختار عند الكوفية، والرفع وإن كان مختارا عند البصرية على نحو: "زيد ضربته" إلا أنه قراءة شاذة موهمة لجعل الفعلية صفة لكل شيء، مفهومه: أن من الأشياء ما لم نخلقه فليس بقدر، وذا أمر ضعيف عند المعتبرين أيضا في مقابلة المنطوق، نحو قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ (الأنعام: ١٠١) و﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (الأنعام: ١٠٢) إلى غير ذلك، فثبت أن فعل العبد الاختياري بخلقه وقدرته تعالى وحده، كما قال أهل الحق، و لم يثبت - بل الباطل - أنه بخلق العبد وقدرته وحده، كما قال المعتزلة خذلهم الله تعالى. (حل ش)

فإن المقصودَ الحكمُ على كل شيء بأنه مخلوق لنا بقدر، لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا أنه بقدر؛ فإنه يوهم كون بعض الأشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى، كما هو **مذهب المعتزلة** في الأفعال الاختيارية للعباد، ويستوي الأمران أي الرفع والنصب، في الاختيار فللمتكلم أن يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل: زيد قام وعمرا أكرمته أي عنده أو في داره، ونحو ذلك، وإلا لا يصح العطف على الصغرى أي قام؛ **لعدم الضمير**،[1] ......

= إليه أهل السنة لا المخلوق، فحينئذ يتوجه عليه ما ذكر بقوله: "فإنه يوهم إلخ"، وعلى كلا التقديرين لا بد من تخصيص الموجود بما سوى الواجب وصفاته، ولا يلزم من كونهما مخلوقين له كون كل منهما محلا للحوادث، ولو سلم تخصيصه بالمخلوق فلا نسلم أن المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر، بل المعنى كل مخلوق مخلوق لنا بالقدر، ولا شبهة في أن "المخلوق" أعم من "المخلوق لنا" بحسب المعنى أو بحسب الواقع عند المعتزلة، فلو جعل "خلقناه" صفة لم يحصل المقصود؛ لأنه يتوجه ما ذكر بقوله: "فإنه يوهم كون إلخ". لا يقال: إن خوف لبس المفسر بالصفة في الآية المذكورة على تقدير الرفع لا يرجح النصب؛ لأنه على تقدير النصب يلزم كون الواجب وصفاته مخلوقين لله تعالى، فيلزم منه كون كل واحد منهما محلا للحوادث، وهو مرجح للرفع؛ لأنا نقول: قد عرفت من التفصيل الذي ذكرناه جوابا عنه.

فإن المقصود إلخ: بقرينة قراءة النصب، فلو رفع وحمل على الصفة فات هذا المقصود وتبدل بالمعنى الغير المقصود. **مذهب المعتزلة إلخ:** فإنهم قالوا: الأفعال الاختيارية للعباد كإقامة الصلاة مثلا مخلوقة للعباد، وأما الأفعال الغير الاختيارية كالقوة والذهن فهي فعل الله تعالى.

لعدم الضمير: لأنه إذا كان معطوفا على الصغرى فلا بد من ضمير عائد إلى المبتدأ؛ لأن الخبر إذا كان جملة لا بد له من عائد ليربطها إلى المبتدأ، بخلاف ما إذا كان معطوفا على الكبرى؛ فإن المعطوف حينئذ مبتدأ، فالضمير في "أكرمته" عائد إلى عمرو. قال مولانا عص: إذا كان "عنده" أو "في داره" ونحو ذلك مقدرا على تقدير النصب فلا يصح كونه مما يستوي فيه الأمران؛ لترجيح الرفع باستغنائه عن تقدير الضمير، ثم أجاب عنه بأنه إذا كان المقصود إكرام عمرو عنده أي عند زيد فلا بد من تقدير "عنده" مثلا في الرفع أيضا. =

(١) أي لعدم الضمير الواجب وفي المعطوف عليه في المعطوف، وقد عرفت فيما سبق أن الضمير لازم في الخبر إذا كان جملة. فإن قلت: فحينئذ لا يصح كونه مما يستوي فيه الأمران؛ لترجيح الرفع باستغنائه عن تقدير، قلت: إذا كان المقصود من هذا الكلام إكرام عمرو عنده فلا بد من تقديره على تقدير الرفع أيضا، وإنما سكت عنه المصنف اعتمادا على علم السامع أنه لا بد للخبر إذا كان جملة من ضميره، فينبغي أن يكون الأمران - الرفع والنصب - متساويين. (محرم آفندي)

أي يستوي الأمران[1] فيما[2] إذا عطفت الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة[3] ذات وجهين أي جملةٍ اسميةٍ خبرها جملة فعلية، فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل، والوجهان مستويان؛ لحصول التناسب فيهما، ففي الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى، وهي اسمية، وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى، وهي فعلية. فإن قلت: **السلامة من الحذف مرجِّحة للرفع**، ....

= أقول: هذا الجواب يقتضي أن يكون اختيار النصب في عمرو في قولنا: "زيد قائم وعمرا أكرمته" على تقدير أن يكون المقصود منه إكرام عمرو عند زيد، وإلا فلا، وأن يكون الرفع فيه في المثال المذكور على تقدير أن يكون المقصود منه عدم إكرامه عنده، وإلا لا بد من تقدير "عنده" مثلا في الرفع أيضا للقصد المذكور، فيلزم أن يكون النصب والرفع مقيدين بهذين القيدين، وسماجته أظهر من أن يخفى، فالجواب عنه ما سنذكره عن قريب على أنه على تقدير الجواب المذكور أيضا يلزم أن يكون الرفع راجحا؛ لأن التقدير فيه غير لازم؛ لأنه إنما يجب على تقدير القصد المذكور بخلاف النصب؛ فإن التقدير فيه واجب، ولا يكون التقدير فيه مقيدا بالقصد؛ لأن العائد واجب في الخبر الجملة على سبيل الاطراد مع أن القصد المذكور في الرفع أمر موهوم جاز أن لا يتحقق أصلا.

على جملة إلخ: أي على جملة صاحبة الوجهين، وهما الرفع والنصب، فوجه الرفع على تقدير العطف على الكبرى، ووجه النصب على تقدير العطف على الصغرى، فيكون الجملة الثانية معطوفة على الجملة الكبرى باعتبار المبدأ، وهو الجزء الأول على تقدير الرفع، ومعطوفة على الجملة الكبرى باعتبار المنتهى، وهو الجزء الأخير على تقدير النصب، فلا يرد حينئذ ما قيل: على تقدير العطف على الصغرى لا يكون الجملة الثانية معطوفة على جملة ذات الوجهين، أو المراد هو العطف على جملة ذات الوجهين في الجملة.

السلامة إلخ: فإن قلت: ينبغي أن يكون النصب مختارا؛ لوجود خلاف الأصل في الرفع، وهو كون الخبر جملة، ولا يكون ذلك في النصب، فكون الخبر جملة خلاف الأصل، فهو يعارض بالسلامة عن الحذف، فبقي في جانب النصب قرب المعطوف عليه، وهو قرينة مرجحة له، فلا بد أن يكون النصب مختارا، هذا خلاصة ما ذكره مولانا عص. أقول: لا نسلم عدم تحقق كون الخبر جملة في النصب؛ لأن الجملة الثانية معطوفة على الصغرى، وهي خبر، فالمعطوف على الخبر أيضا خبر، فيكون جملة.

(١) هذا تفسير لقوله: "ويستوي الأمران"، يعني أن استواء الأمرين في الاسم المذكور ليس مخصوصا بالمثال المذكور، بل يجري فيه وفيما إذا عطفت إلخ. (محرم آفندي)

(٢) أي في تركيب إذا عطفت فيه. (محرم آفندي)

(٣) هي زيد قام في المثال المضروب.

قلنا: هي[1] **معارضة** بقرب المعطوف عليه، فإن قلت: لا تفاوت في القرب والبعد بينهما؛ إذ الكبرى أيضا قريبة غير مفصولة عنها، **قلنا: هذا باعتبار** المنتهى، **وأما باعتبار المبدأ** فالصغرى أقرب،[2] ويجب النصب أي نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط[3] والمراد[4] به ههنا "إن ولو"، فإن "أما" وإن كانت من حروف الشرط متصلة فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب، وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض، ....

معارضة إلخ: بفتح الراء أي قرب المعطوف عليه يعارضه. لا يقال: عدم حذف العائد مرجح للرفع؛ لأنا نقول: ليس ذلك المثال من باب حذف العائد، بل هو من باب الاقتصار على بعض أجزاء التركيب؛ اعتمادا على علم المخاطب بأن الخبر لا بد له من عائد إذا كان جملة.

قلنا هذا باعتبار إلخ: هذا جواب على تقدير التسليم بأنا نقول: لا نسلم كون الكبرى قريبة غير مفصولة عنها؛ لأنه إنما يكون كذلك إذا جعل الجملة - وهي "قام" مع فاعله - خبرا، وأما إذا جعل الفعل وحده خبرا، واعتبر إسناده إلى المستتر الذي هو في حكم الملفوظ، كما قيل في: "زيد عرف"، كانت الكبرى مفصولة باعتبار المنتهى الذي هو الضمير، ولو سلم أن يكون الخبر هو الجملة لا الفعل فنقول: هذا باعتبار المنتهى إلخ.

وأما باعتبار المبدأ إلخ: قال مولانا عص: لم يعهد فيما بين أرباب العربية اعتبار مثل هذا القرب، ولا بد لاعتباره من شاهد. أقول: اعتبار المنتهى شاهد لاعتبار القرب باعتبار المبتدأ، وإلا يلزم الترجيح من غير مرجح على أن اعتبار الجملة يكون من ابتدائها ففيه مرجح.

(١) أي السلامة من حذف العامل معارضة بالقرب. لا يقال: عدم حذف العائد مرجح للرفع؛ لأنا نقول: ليس ذلك المثال من باب حذف العائد، بل من باب الاقتصار على بعض التركيب؛ اعتمادا على علمك بأن الخبر لا بد له من عائد إذا كان جملة، فغرضه من هذا المثال - وقد تبع سيبويه في ذلك - ليس إلا تبيين جملة اسمية الصدر فعلية العجز معطوف عليها أو على خبرها. (عبد الغفور)

(٢) لأن مبدأها بعد مبدأ الكبرى؛ لأنها الجزء الأخير من الكبرى، وهذا جواب الإشكال الذي أورد في "الحواشي الهندية". (علوي)

(٣) ولم يذكر أسماء الشرط وإن كان نصب الاسم المحدود واجبا بعدها؛ لأن الاشتغال بعدها لا يقع في سعة الكلام، بل عند الضرورة على ما عرفت. (جمال الدين)

(٤) دفع دخل مقدر تقريره واضح.

وهو "هلّا وألّا"[١] ولولا ولوما"، وإنما وجب النصب بعدهما؛ **لوجوب دخولهما** على الفعل لفظا أو تقديرا نحو: إنْ زيدا ضربتَه ضربك مثال لحرف الشرط، وألّا زيدا ضربتَه مثال لحرف التحضيض، وليس مثل: "أزيدٌ ذُهِب به" منه أي من باب الإضمار على شريطة التفسير؛ **فإن** زيدا فيه وإن كان يظن في بادئ النظر أنه مما أضمر عامله على شريطة التفسير، والمختار فيه النصب؛ لوقوع الاسم المذكور فيه بعد **حرف الاستفهام**، لكن يظهر بعد تعمّق النظر[٢] أنه ليس منه؛ **فإنه** وإن صدق عليه أنه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره، لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه؛ لأن "**ذُهِب به**" لا يعمل النصب[٣] وكذا مناسبه أعني "أُذهِب".

(ويجوز بالهمزة أيضا) (زيد) (متصلة)

لوجوب دخولهما إلخ: وفيه أن هذا لا يستدعي أن يكون الاسم بعدهما منصوبا؛ لأن الفعل كما يكون ناصبا يكون رافعا أيضا، فتأمل؛ ليظهر لك ما فيه. **حرف الاستفهام**: ويكون بعده فعل مشتغل عنه بضميره.

فإنه إلخ: بل لا يصدق عليه ذلك؛ لأن معنى الاشتغال عنه بالضمير هو الاشتغال عن نصبه بنصب الضمير مع أن الضمير فيه مرفوع؛ فإنه وإن صدق عليه أنه فارغ عن عمل النصب فيه؛ لأنه فعل مجهول، ولكن لم يعمل النصب في الضمير؛ لأن الضمير مفعول ما لم يسم فاعله، إلا أن يقال: معناه أنه وإن صدق عليه في بادئ النظر أنه اسم بعده إلخ، أو يقال: "إن" الوصلية تكون أولى بالنقيض، فحاصله حينئذ: أنه وإن سلم أنه صدق عليه أنه اسم بعده فعل إلخ. **ذهب به إلخ**: وإنما زاد قوله: "به" تنبيها على أن "ذهب" لا يعمل النصب وإن تعدي بالباء، ومعناه: أنه لا يعمل النصب لفظا كما هو المراد؛ لأنه يعمل النصب محلا.

---

(١) علم بالتشديد، وجوّز الخليل فيها التخفيف. (عبد الغفور)

(٢) بأن ينظر إلى جميع القيود المذكورة فيها حتى قيد التسليط يظهر أنه ليس من باب الإضمار على شريطة التفسير، كما أوضحه، وقال الرضي: "زيد" في قولك: "أزيد ذهب به" خرج عن الحد المذكور بقوله: "مشتغل عنه" وبقوله: "بضميره"؛ إذ المعنى مشتغل عن نصبه بنصب ضميره؛ إذ الفعل لا يشتغل عن نصب اسم برفع ضميره، فعلى هذا لا يكون الظن بأنه منه في بادئ النظر أيضا. (علوي)

(٣) لأن معلومه لازم متعد بالباء لا يعمل النصب بنفسه، والحال أن المراد منه ههنا البناء للمفعول. والمبني للفاعل إذا لم يعمل النصب بنفسه، فكيف يعمل المبني للمفعول. (محرم آفندي)

فإن قلت: لا ينحصر المناسب في "أُذهِب" فليقدر مناسب آخر ينصبه، مثل: "يُلابِس" أو "أَذهَب" على صيغة المعلوم، فيكون تقديره: زيدا **يلابسه الذهاب** به، أي الإذهاب أو يلابسه أحد بالذهاب به،[١] أو أذهبه أحد. قلنا: المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور أو يلازمه مع اتحاد ما أسند إليه،[٢] **فالاتحاد** فيما ذكرتَه مفقود، **وإذا كان الأمر** كذلك ....

يلابسه الذهاب به: وهذا المعنى لازم لمعنى "زيد ذهب به"، فيكون الملابس به في المثال الأول هو المصدر أي الإذهاب الذي هو معنى الذهاب المتعدي بحرف الجر، وفي المثال الثاني يكون الملابس به هو أحد من آحاد الإنسان، فظهر منه وجه إيراد المثالين.

فالاتحاد إلخ: لأن المسند إليه في المثال الأول هو "الذهاب" أي الإذهاب، وهو فاعل، وفي الثاني والثالث هو "أحد"، وهو أيضا فاعل، والمسند إليه في الفعل المفسر الذي هو "ذهب به" هو الضمير في قوله: "به"، وهو مفعول ما لم يسم فاعله، فليس المسند إليه للفعل المفسر باسم الفاعل والفعل الذي هو يناسبه متحد، بمعنى: أنه فاعل فيهما معا أو مفعول فيهما. **وإذا كان الأمر إلخ:** أشار به إلى أن الفاء في قوله: "فالرفع" فصيحة، فالشرط مقدم.

(١) الأظهر أن يقال: يلابس زيدا الذهاب به، وفي هذا المثال ملابسة الصفة بالموصوف، وفي الثاني ملابسة مبدأ الصفة لموصوفها. (عبد الغفور)

(٢) فإن المراد من قولك: "زيدا ضربت غلامه" إهانة المتكلم لزيد، لا مطلق الإهانة، وكذا من قولك: "زيدا حبست عليه" ملابسة المتكلم، لا مطلق الملابسة، وكذا من قولك: "أزيد ذهب به" أذهب زيد، لا أذهب أحد زيدا. وقال السيد الشريف في "حواشي الرضي": الفرق بين "أزيد ذهب به" و"زيدا حبست عليه" مع أن كلا منهما مبني للمفعول: أن القائم مقام فاعل "ذهب" هو الجار والمجرور، فهو يعمل في ضمير زيد رفعا لا نصبا، بخلاف "حبست عليه"؛ فإن قائم مقام فاعله ضمير المتكلم، وأما الجار والمجرور أعني "عليه" فهو منصوب محلا، وتحقيقه: أن "حبست عليه" يستلزم ملابسة فاعلها المتكلم مفعوله "زيدا"، وأما "ذهب"؛ فإنه نقيض ملابسته، و"إذهابا" لم يعلم فاعلها، فالأول يستلزم فعلا معلوما ينصب "زيدا" إذا سلط عليه، والثاني يستلزم فعلا مجهولا لا يرفعه إذا سلط عليه. (عل)

فالرفع أي رفع "زيد" في المثال المذكور **واجب بالابتداء،**[١، ٢] ونصبه غير جائز بالمفعولية، فليس من باب الإضمار على شريطة التفسير، فكيف يكون مما يختار فيه النصب؟

وكذا أي مثل: "أزيدٌ ذُهِب به" قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾[٣] (القمر:٥٢) أي في صحائف أعمالهم، فهو ليس من باب الإضمار على شريطة التفسير؛ لأنه لو جعل منه لصار التقدير: فعلوا كلَّ شيء في الزبر، فقوله: "في الزبر" إن كان متعلقا بـ"فعلوا" فسد المعنى؛ لأن صحائف أعمالهم ليست محلا لفعلهم؛ لأنهم لم يوقعوا فيها فعلا، بل **الكرام الكاتبون** أوقعوا فيها **كتابة أفعالهم،**..............................

واجب بالابتداء: لا يخفى أن المقصود ههنا عدم النصب، فلا بد أن يكون مرفوعا، لكن جاز رفعه بفعل المجهول بالابتداء، فالأولى ترك قوله: "بالابتداء"، إلا أن يقال: الوجوب متعلق بالرفع لا بالابتداء، وقد قيده المصنف به أيضا، ووجه احتمال تقدير "أذهب زيد" مرجوع؛ لاحتياجه إلى الحذف المستغني عنه بالابتداء.

الكرام الكاتبون: أي الكاتبون المكرمون، وهم الملائكة، ولقائل أن يناقش بأنه لم لا يجوز أن يكون إسناد الفعل إلى الناس على سبيل المسامحة والمجاز كإسناد الفعل إلى المكان، مع أن الفعل واقع من غيره.

كتابة أفعالهم: كأنه ذكره دفعا لحمل الفعل على الكتابة؛ فإنه لو حمل عليه لا ينفع في هذا المقام؛ لأنهم لم يكونوا كاتبين، وفيه أنه بعد تجويز حمل الفعل على الكتابة يصح إسناد الكتابة إليهم؛ لأنه سبب لكتابة كرام الكاتبين.

(١) لدخوله في المبتدأ، كذا ذكره المصنف في شرحه. (علوي)

(٢) كذا ذكره المصنف، وفيه أنه يجوز أن يكون مرفوعا بـ"أذهب" المقدر؛ لرعاية الاستفهام ويوافق ضابطة ذكرها في "شرح المفصل". (عبد الغفور)

(٣) خبر "كل"؛ فإنه مرفوع بإجماع القراء، والمعنى كل ما وجد منهم من التكذيب والعناد في الكتب المتقدمة، أو كل ما وقع منهم في صحائف أعمالهم. والزبر - بضمتين - جمع الزبور بالفتح بمعنى المفعول من الزبر: الكتابة، وعن بعضهم: الزبور: كتاب مقصور على الحكمة العقلية، والكتاب: ما يضمن الأحكام الشرعية. (عل ش)

وإن كان صفة لـ"شيء" مع أنه **خلاف ظاهر الآية فات المعنى المقصود** ؛ إذ المقصود أن كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر[1] مكتوب فيها؛ موافقا لقوله تعالى: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌ﴾ (القمر:٥٣)، **لا أن كل شيء** كائن في صحائف أعمالهم مفعول لهم، فالرفع لازم على أن يكون "كل شيء" مبتدأ، والجملة الفعلية صفة لـ"شيء"، والجار المجرور في محل الرفع على أنه خبر المبتدأ، تقديره: كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر (قوله: في الزبر) ....

خلاف ظاهر الآية: لوقوع الواسطة بين الصفة والموصوف، وهي "فعلوه"، ولا يقال: إن الواسطة بينهما غير جائز، فحينئذ كيف يصح قوله: "خلاف ظاهر الآية"؛ لأنا نقول: خلاف الظاهر عام يتناوله ولغيره.

فات المعنى المقصود: وإن قلت: لو قال: "إن المقصود من الآية: أن يكون "فعلوه" صفة لـ"كل شيء"، فلو كانت مما أضمر عامله فات المعنى المقصود" لكفى، سواء كان غير المعنى المقصود فاسدا أو غير فاسد، فبيانه: أنه يوهم أن عدم كون هذه الآية مما أضمر عامله؛ لفساد المعنى على تقديره؛ لفوات المعنى المقصود على تقدير آخر، مع أنه ليس كذلك، قلت: لما كان المدعى - وهو قولنا: إن المقصود من الآية أن يكون "فعلوه" صفة لـ"كل شيء" - يحتاج إلى دليل أو تنبيه فأراد لزوم هذا الدعوى من بيانه، ولهذا قال: "فالرفع لازم على أن يكون إلخ".

مستطر: المستطر: بنوشتن.

لا أن كل شيء إلخ: لأنه يوهم منه أن بعضا من أفعالهم لم يكن في الزبر، وهو خلاف المعنى المقصود، فلا يرد حينئذ ما قيل: هذا المعنى أيضا يصح، فمن أين يقال: هذا المعنى غير مقصود؟ على أن صحة هذا المعنى غير ظاهر؛ لأنه جاز أن يكون في الزبر شيء لم يكن من أفعالهم، ولو سلم أن كل كائن في صحائف أعمالهم مفعول لهم، يمكن أن يقال: لا شك أن معنى الألفاظ باعتبار المقام، وهو يستدعي المعنى الأول؛ فإن هذا المعنى لأجل أنه لم يصدر من الناس أفعال قبيحة، والمقام لا يستدعي المعنى الثاني؛ فإن غاية المعنى الثاني: أن كرام الكاتبين صادقون في الكتابة وليسوا كاذبين فيها؛ فإن من الأمور البينة أنهم صادقون فيها، فلا يحتاج إلى بيانه.

---

[1] وذلك لأن المقصود بيان أحوالهم وأحوال مفعولاتهم والحكم عليهم وعلى مفعولاتهم، كما يقتضيه سوق الآية، لا بيان حال كل ما هو كائن ومكتوب في صحائف أعمالهم بأنه مفعول لهم. (عل)

بحيث **لا يغادر** صغيرة ولا كبيرة.

واعلم أنه قد سبق أن الاسم المذكور إذا كان الفعلُ المشتغلُ عنه بضميره أو متعلقه أمرا أو نهيا فالمختار فيه النصب، **والظاهر أن قوله** تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ (النور:٢) داخل تحت هذه القاعدة[1] مع أن القراء (السبعة) اتفقوا فيه على الرفع، إلا في رواية شاذة عن بعضهم (هو عيسى بن عمر)، فاضطر النحاة إلى أن تمحّلوا (حيله كردند) لإخراجه عن القاعدة المذكورة؛ **لئلا يلزم اتفاق** القراء على غير المختار، (ابي العباس) ....

لا يغادر إلخ: أي لا يترك صغيرة ولا كبيرة أي سيئة كبيرة ولا صغيرة، هذا ما ذكره المحشون، مع أن الآية يتناول أعمال الخير والشر جميعا، فهذا إن كان لأجل أن الصفة - وهي الصغيرة والكبيرة - مؤنثة، فينبغي أن يكون الموصوف أيضا كذلك، فهو مدفوع؛ لأنه جاز أن يوضع موضع السيئة الخصلة التي يتناول الخير والشر جميعا، إلا أن يقال: إنهم قدروا السيئة دون الخصلة للاهتمام بشأنها؛ لأنها المقصود في كتابة الأعمال، وعمل الخير في كتابة الأعمال ليس بمقصود وإن كانت الآية متناولة لهما معا.

والظاهر أن قوله إلخ: لا يقال خلافه؛ لأن الفاء لا تعمل ما في حيزها على ما قبلها؛ لأنا نقول: ليس حكم الفاء مطلقا، ذلك لأن الفاء قد تكون زائدة أو واقعة في غير محلها، كما في قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ أي فكبر ربك، وما بعد هذه الفاء يعمل فيما قبلها، فظهر منه أن الظاهر ما قال الشارح.

لئلا يلزم اتفاق إلخ: واعترض بأنه ينبغي أن يقول: لئلا يلزم أحد الأمرين، إما اتفاق القراء على غير المختار، أو يلزم أن لا يكون قاعدة المختار مختارا، أقول: لما كان الأمر الأول مستلزما للثاني فاكتف به، وبيان الاستلزام فلأنه لو لم يستلزم اتفاق القراء على غير المختار عَدمَ قاعدة المختار مختارا، فيلزم كون قاعدة المختار مختارا على تقدير اتفاق القراء على غير المختار، واللازم باطل فالملزوم مثله، وهذا كما يقال: إنسانية زيد يستلزم -

---

(١) لوجود جميع الشرائط المذكورة فيها حاصلة في بادي النظر أن ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها، نحو: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ كذا في "الرضي"، فهو ظاهر بالنسبة إلى الكل، لا إلى المبتدئ الغير العارف بقاعدة إعمالها لما بعدها فيما قبلها. (وجيه الدين العلوي)

فأشار المصنف إلى ما تمحّلوا لإخراجه عنها فقال: **ونحو:** ﴿**الزَّانِيَةُ**[١] وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ (النور: ٢) **الفاء فيه مرتبطة** بمعنى الشرط عند المبرد؛[٢] لكون الألف واللام في ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ **مبتدأ موصولا** فيه معنى الشرط، واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط، فخبر المبتدأ كالجزاء، والفاء الداخلة عليه مرتبطة بالشرط؛ لدلالتها على سببيته للجزاء، ....
الفاء

= عدم ناهقيته، وإلا يلزم أن يكون ناهقية زيد على تقدير إنسانيته، واللازم باطل وكذا الملزوم.

ونحو الزانية إلخ: الواو للعطف، فيكون معطوفا على ﴿كُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ﴾، فتقديره: وكذا نحو: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾، وجملة قبله "الفاء بمعنى الشرط" تعليل جملة، قوله: "جملتان" بتقدير المبتدأ أي هذه الآية جملتان، تعليل آخر معطوف على الأول، ويحتمل أن يكون قوله: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي...﴾ معطوفا على قوله: كذا ﴿كُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ﴾، فحينئذ لا يكون جملتان تعليلين، بل جملة قوله: "الفاء بمعنى الشرط" خبرا لقوله: نحو: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي...﴾ بتقدير العائد، وقوله: "جملتان" معطوف عليها عطف مفرد على، جملة لها محل من الإعراب.

مرتبطة: أي مرتبطة لمدخوله بمعنى الشرط، فيكون الباء صلة، ويجوز أن يكون للسببية أيضا أي هذه الفاء ترتبط بين الشرط والجزاء. **مبتدأ موصولا إلخ:** أي مبتدأ تضمن معنى الشرط، فيكون اسما موصولا بفعل، أي التي زنت والذي زنى.

(١) بالرفع عن القراء السبعة الثابت تواترا، وما قرأ عيسى السقفي ويحيى بن العمر وعمر بن قاعد وأبو جعفر وأبو شيبة درويس من النصب على الاشتغال، فمن الشواذ المعتبرة و"الزنا" بالكسر قصرا ومدا يأتيه حجازية ونجدية، وقالوا: يكون الممدود من المفاعلة، وعلى الذكر للأنثى، بلا عقد وملك، والجلد: ضرب الجلد. وإنما قدم الزانية؛ لأن الأغلب من قبيل المرأة، وليس بعام حتى يشمل المحصن وغير المحصن، بل مطلق خاص بغير المحصن؛ فإن حكم المحصن الرجم، كما تقرر. (حل ش)

(٢) قيل: ظرف لعامل الظرف المقدر، والأظهر أنه ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر، كما أن قوله: "عند سيبويه" ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر، يوافق قوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللهِ الْإِسْلَامُ﴾ (آل عمران: ١٩). (عبد الغفور)

ومثل هذه الفاء[١] لا يعمل ما في حيزها في ما قبلها،[٢] فامتنع تسليط الفعل المذكور بعدها على ما قبلها، فتعين فيه الرفع، والآية جملتان مستقلتان[٣،٤] عند سيبويه؛ ....

ومثل هذه إلخ: وإنما ذكر المثل؛ لأن الفاء إذا كانت زائدة أو غير واقعة موقعها لغرض كإفادة التخصيص، فلا تمنع من العمل؛ إذ المعمول في الحقيقة متأخر، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ﴾ (الضحى:٩).

فامتنع تسليط الفعل: وصحة تسليط ما يناسبه غير معلوم فيما نحن فيه، فلا يرد أنه لا يلزم من امتناع تسليط الفعل أن يتعين الرفع، وإنما يلزم إذا امتنع تسليط ما يناسبه أيضا.

جملتان مستقلتان: وإنما زاد قوله: "مستقلتان"؛ لوجود الجملتان في صورة الإضمار على شريطة التفسير أيضا، لكنهما ليستا مستقلتين؛ لأن الجملة الثانية التي هي المفسر - بالكسر - يكون مفسرا للأولى، فلا يكون الجملة الثانية مستقلة؛ فإن المراد بالاستقلال أن لا يكون ذكر أحدهما متفرعا على حذف الفعل من أخرى وأن لا يكون متفرعا على الأخرى. وإنما قال: "عند سيبويه"؛ لأن الآية ليست جملتين مستقلتين عند المبرد، ولما عرفت أن الفاء ترتبط الجزاء بالشرط، الدالة على سببية المبتدأ للجزاء، ولا نعني بالارتباط إلا هذه الدلالة.

لا يقال: فعلى هذا لا يكون مستقلتين عند سيبويه أيضا؛ لوجود الشرط والجزاء عنده أيضا، حيث قال: "إن ثبت زناهما فاجلدوا" فالفاء الداخلة عليه مرتبطة بالشرط؛ لأنا نقول: الشرط صريح حينئذ كالجزاء، فالشرط والجزاء مرتبطين بنفسهما حينئذ، بخلاف ما إذا كان المبتدأ متضمنا بمعنى الشرط، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ﴾. وإنما أخر هذا الحمل عن حمل المبرد؛ لكثرة الحذف في حمل سيبويه، هو لفظ الحكم والخبر أيضا، وهو فيما سيتلى عليكم، وكذا قوله: "ثبت".

عند سيبويه: وهو ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر كما أن قوله: "عند المبرد" ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر، ويحتمل أن يكون قوله: "وعند المبرد" ظرف لقوله: "بمعنى الشرط"، فيكون ظرفا مستقرا.

---

(١) إنما قال: "مثل هذه الفاء" ولم يقل: ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها؛ لأنه يعمل فيه إذا كانت زائدة، مثل قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾ (النصر:١) إلى قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ﴾، أو غير واقعة موقعها لغرض، كما في قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ (المدثر:٣،٤) وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ﴾ وأما إذا لم تكن زائدة وكانت واقعة موقعها فلا يعمل، وما نحن فيه كذلك يعمل واقعة موقعها فلا تكون زائدة، وذلك ظاهر. (عت)

(٢) أي لا يعمل ما كان مدخول الفاء في ما قبل الفاء.

(٣) لدفع ما يختلج في القلب من أن "زيدا ضربته" أيضا جملتان، وكذا "زيدا ضربت غلامه" فكيف يعمل الفعل أو مناسبه فيه على تقدير التسليط. وقيل: المراد بالاستقلال أن لا يكون ذكر إحداهما متفرعا على حذف الفعل عن الأخرى، وفيه تأمل. (عت)

(٤) كل منهما منقطعة عن الأخرى، لا تعلق لإحداهما بالأخرى، نظيره: زيد مضروب فأكرمه. (عل)

إذ ﴿الزَّانِيَةُ﴾ مبتدأ[١] محذوف المضاف[٢] و﴿الزَّانِي﴾ عطف عليه، والخبر محذوف أي حكم الزانية والزاني فيما يُتلى عليكم بعدُ.[٣] وقوله: ﴿فَاجْلِدُوا﴾ جملة ثانية لبيان الحكم الموعود، والفاء عنده أيضا للسببية، أي إن ثبت زناهما[٤] فاجلدوا، وقيل: زائدة[٥] أو للتفسير، وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة أخرى، فيمتنع التسليط، فلا تدخل في الضابطة[٦] فتعين الرفع، وإلا أي وإن لم تكن الفاء بمعنى الشرط ولم تكن الآية جملتين أيضا، فهي تكون داخلة تحت الضابطة ....

إذ الزانية مبتدأ إلخ: فيكون المبتدأ حقيقة هو المضاف، وإطلاق المبتدأ على المضاف إليه مجازا، فالقول بتقدير الخبر؛ ليصح الحمل بينه وبين المبتدأ، فلا يرد أنه لم لا يجوز أن يكون قوله: ﴿فَاجْلِدُوا...﴾ خبرا، كما هو خبر عند المبرد. لبيان الحكم الموعود: وهو قوله: "فيما يتلى عليكم بعد". للتفسير: أي لتفسير الحكم الموعود.
أي وإن لم تكن إلخ: وقيل: معنى قوله: "وإلا" أي وإن كان وقوله: "أزيد ذهب به" وقوله: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ (القمر: ٥٢) وقوله: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ مما أضمر عامله فالمختار فيه النصب، وهو باطل، وما ذكره قياس استثنائي، استدل به من رفع التالي إلى رفع المقدم أي لو لم يكن الفاء بمعنى الشرط عنده أو الآية جملتان فكان المختار فيه النصب، ولكنه ليس بمختار، بل باطل، فيكون الفاء بمعنى الشرط، والآية جملتان.

---

(١) أو خبر كذلك، والتقدير: هذا حكم الزاني والزانية، كما يقال: في الفصل والباب. (عبد الغفور)
(٢) توجيه المبرد أقوى من هذا التوجيه؛ لعدم احتياجه إلى إضماره؛ ولهذا قدمه المصنف، لكن فيه أنه يلزم أن يكون الإنشاء خبرا. (عبد الغفور)
(٣) ما ذهب إليه المبرد أولى منه؛ إذ فيه احتياج إلى التقدير، وأيضا "فيما يتلى عليكم" وأمثاله إنما يؤتى به إذا لم يكن الموعود متصلا، بل يجيء بعد ذكر فصل أو باب أو كتاب أو غيره، وههنا ليس كذلك. (جمال الدين)
(٤) وذلك بأربعة شهود أو بالإقرار. (عبد الغفور)
(٥) لأن "اجلدوا" إيجاب، والإيجاب متيقن للوجوب الذي هو الحكم. (عبد الغفور)
(٦) أي إذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره أو متعلقه فالمختار فيه النصب.

فالمختار حينئذ فيها النصب، واختيار النصب[١] باطل؛ لاتفاق القراء على الرفع، فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط أو **جعل الآية جملتين**؛ ليتعين الرفع.

الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف الناصب للمفعول به فيها **التحذير**،[٢] وإنما وجب حذف الفعل فيه؛ **لضيق الوقت** عن ذكره، وهو في اللغة: تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه، وفي اصطلاح النحاة:[٣] **معمول أي اسم**..................

جعل الآية جملتين: لما عرفت أن جزء الجملة لا يعمل في جزء جملة أخرى، لا يقال: هذا ينتقض بقولنا: "زيدا ضربته"؛ لأنه لو سلط الفعل عليه لَنصبه، مع أن الاسم جزء الجملة الأولى أي "ضربت زيدا"؛ لأنا نقول: المراد هو الجملة المستقلة، والجملة الثانية مفسرة للأولى، فلا يكون مستقلة لما مر. **التحذير**: أي موضع التحذير، أو موضع وقع فيه التحذير، فلا يرد أن التحذير لا يكون محمولا على قوله: "الرابع إلخ".

لضيق الوقت: أي لعدم الفرصة عن ذكره؛ لأنه لو ذكر لفات وقت التحذير، سيما في القسم الثاني الذي احتيج فيه إلى تكرار المحذر منه؛ لعدم اشتماله على مخالفة سرع السامع بها إلى الاحتراز عنه بمجرد سماع؛ ولذا لا يذكر المحذر. واعلم أن ضيق الوقت علة موجبة للحذف في مادة من المواد، وعلة مرجحة له في مادة أخرى، فحينئذ لا يرد ما قيل: إن كون ضيق الوقت علة موجبة للحذف خلاف ما يفهم من علم المعاني من أنه علة مرجحة للحذف، وأيضا لا يرد ما قيل: من أنه لو كان علة موجبة له يلزم أن يكون حذف المبتدأ، وأجيب في قولنا: "غزال" في وقت الصيد؛ فإن تقديره: هو غزال، مع أنه ليس كذلك.

معمول أي اسم: وإنما فسر المعمول بالاسم؛ لأن المعمول هو الحركة التي يحصل بسبب العامل، وهي ليست بتحذير؛ فلذا فسره بالاسم، فيكون من قبيل ذكر الحال وإرادة المحل، ويحتمل أن يكون قوله: "معمول" بمعنى معمول فيه، فهو اسم كالمشترك بمعنى المشترك فيه.

---

(١) إشارة إلى دفع ما قيل: إن المفهوم من العبارة أنه إن لم يقل بما ذهبنا إليه يكون النصب مختارا، مع أن النصب ليس بمختار، فما فائدة الشرط؟ وحاصل الدفع: أن المذكور دليل على لزوم حمل الآية على ما ذهبنا إليه، وإلا لزم كون النصب مختارا، لكن كون النصب مختارا باطل؛ لاتفاق القراء على الرفع، فيلزم الحمل. (جمال)

(٢) أي المحذر أو المحذر منه بإقامة المصدر مقام المفعول.

(٣) إشارة إلى دفع ما قيل: التحذير بمعنى المحذور، أو المحذر منه بإقامة المصدر مقام المفعول، وذلك لأنه لا حاجة إلى ذلك؛ لأن التحذير جعل في الاصطلاح معمولا. (عل)

عُمِلَ فيه النصب بالمفعولية بتقدير "اتق"[١] تحذيرا[٢] **أي حذر ذلك المعمول تحذيرا،** فيكون مفعولا مطلقا، أو ذكر تحذيرا، فيكون مفعولا له مما بعده أي مما بعد ذلك المعمول، أو ذكر[٣] **المحذر منه**[٤] مكررا...

وهو المعمول

عمل فيه: وهو فعل مجهول، وقوله: "فيه" مفعول ما لم يسم فاعله، وإيراد قوله: "النصب بالمفعولية" لبيان حاصل المعنى. **أي حذر ذلك إلخ:** وإن قلت: لِمَ لم يجعل قوله: "تحذيرا" مفعولا له للتقدير في قوله: "بتقدير اتق"، وما قيل من أن التحذير لا يكون علة لتقدير: "اتق" مردود؛ لأنه علة لتقديره؛ لضيق الوقت. فالجواب عنه: إنما قدر "حذر" أو "ذكر"؛ ليحصل المعطوف عليه لقوله: "أو ذكر المحذر منه مكررا"، وفي عطفه على قوله: "معمول" لا يخلو عن بعد من حيث المعنى، إلا أن يقدر في المعطوف عليه مضافا - أي هو ذكر معمول - بصيغة المصدر، فيكون قوله: "أو ذكر المحذر منه" بصيغة المصدر - كما هو قراءة أيضا معطوفا - على قوله: "ذكر معمول"، ولكن فيه نظر أيضا؛ لأن التحذير من أنواع المفعول، والذكر ليس منها.

وفي بعض القراءة: "لو ذُكِرَ" على صيغة المجهول، وحينئذ أيضا عطفه على "معمول" ليس على ما ينبغي؛ لأن كلمة "أو" ههنا اتصالية أي ليست إضرابية بمعنى "بل" كما في قولنا: "أنا مقيم أو ممش" أي بل أمشي، فإذا كانت اتصالية فينبغي أن يليها مثل المذكور في المعطوف عليه، مع أن المذكور فيه مفرد وما يليها جملة، وإنما جازت المخالفة إذا كانت إضرابية.

المحذر منه إلخ: والضمير في "منه" راجع إلى الألف واللام، وقوله: "مكررا" حال منه، واحترز به عن قولنا: "الطريق" عن غير التكرار؛ فإنه يجوز ذكر فعله فليس من هذا الباب، ولقائل أن يقول: إن العطف بـــ"أو" في الحدود إنما يصح إذا كان صدر الحد متناولا للمعطـــوف والمعطوف عليه؛ ليكون إشـــارة إلى تقسيم المحدود =

(١) الأنسب بالصناعة أن يقال: "اتق" بدون التقدير. (عبد الغفور)

(٢) هذا القسم الذي هو المحذر إما ظاهر أو مضمر، والظاهر لا يجيء إلا مضافا إلى المخاطب، والمضمر لا يجيء في الأغلب إلا مخاطبا، وقد يجيء متكلما، نحو: إياي والشر، وسيبويه يقدر بنحو: لِأُحَذِّر، وغيره يقدر بنحو: حذِّر (خطابا)، والأول أولى، كذا ذكره الشيخ الرضي. (عبد الغفور)

(٣) هذا القسم يكون ظاهرا أو مضمرا، سواء كان اللفظ مضافا أو لا، والمضمر متكلما أو مخاطبا أو غائبا. (عبد الغفور)

(٤) أي الذي حذر منه.

على صيغة المجهول[١] عطف على "حذر" أو "ذكر" المقدر، فإن قلت: **فعلى هذا لا بد** من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه، **قلنا: نعم،** لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر؛ **إذ تقدير الكلام:** ....

يرجع إلى قوله: معمول

= بـ"أو"، وليس الصدر ههنا متناولا لهما. والجواب: أنه لما كان التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه في الحقيقة باعتبار القيد، وهو قوله: "تحذيرا مما بعده" فكان القيد هو المعطوف عليه في الحد، فحينئذ يكون قوله: "معمول" متناولا للقسمين، وإن قلنا: لما كان التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه القيد؛ لأن قوله: "أو ذكر المحذر منه" إن كان بلفظ الماضي فهو عطف على "ذكر" المقدر، أي هو إمكان ذكر المحذر تحذيرا بما بعده أو ذكر المحذر منه مكررا.

فعلى هذا إلخ: وذلك لأن صفة الشيء وخبره أو المعطوف عليه إذا كان جملة فلا بد فيه من ضمير، وقول المصنف: "أو ذكر المحذر منه مكررا" جملة معطوفة على جملة أخرى، وهي "ذكر" أو "حذر" المقدر الذي هو صفة لقوله: "معمول"، فلا بد فيه من ضمير، والأظهر أن يقال في وجه قوله: "لا بد من ضمير إلخ": أن المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع.

قلنا نعم إلخ: لا بد من ضمير في المعطوف إذا لم يكن عائد آخر فيه غير الضمير، وههنا العائد موجود غيره فيه، وهو وضع المظهر موضع المضمر. إذا عرفت هذا، فلا يرد ما ذكر مولانا عص من أن قوله: "لا بد من ضمير في المعطوف" ممنوع، بل لا بد من عائد هو أعم من الضمير، فكيف لا ولو سلم وجوب الضمير، فيكون هذا التسليم مضرا بالمجيب؛ لأن تسليم الضمير يستدعي إثباته، وهو ظاهر، فلا يقع ما ذكره في الجواب، فالأولى أن يقال في الجواب: لا نسلم أنه لا بد من الضمير في المعطوف، كما هو في المعطوف عليه، بل لا بد فيه من العائد، وهو مذكور فيه، وهو وضع المظهر موضع المضمر؛ ليصح ما ذكره مع تسليم الوجوب، وإرادة العائد من الضمير المذكور في السؤال خلاف المتبادر، وأجيب عن السؤال أيضا بأن الضمير في "ذكر" مستتر وقوله: "المحذر منه" بدل منه. **إذ تقدير الكلام إلخ:** وهذا القول علة لكون وضع المظهر موضع المضمر، فيكون كل واحد من "تقدير اتق" و"ذكر مكررا" صفة لـ"معمول"، فحينئذ يكون في "ذكر" ضمير راجعا إلى ما رجع إليه ضمير المعطوف عليه.

(١) توجيه ذكره الفاضل الهندي جوابا عما ذكره الرضي من أن "ذكر" مصدر ففي عطفه على قوله: "معمول" بعد من حيث المعنى، إلا أن يقدر في الأول مضاف أي هو ذكر معمول أو ذكر المحذر منه. (جمال)

أو معمول بتقدير "اتق" ذكر مكررا، **إلا أنه** وضع المحذر منه موضع الضمير العائد إلى المعمول؛ إشعارا بأنه محذر منه لا محذر، مثل: إياك والأسد، وإياك وأن تحذف، هذان مثالان لأول نوعي التحذير، **ومعناهما** بعِّد نفسك من الأسد **والأسد من نفسك**، وبعِّد نفسك عن حذف الأرنب- وهو ضربه بالعصا -[1]..................

هو المحذر منه — وهو المحذر منه — بعِّد الأسد من نفسك — خرگوش

إلا أنه إلخ: هذا القول دفع دخل مقدر تقريره: أن وضع المظهر موضع المضمر فيما هو عظيم الشأن نحو: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾ (الحاقة: ١، ٢) بمعنى القيامة، فحينئذ كيف يصح ههنا وضع المظهر موضع المضمر؟ وتقرير الجواب: أن وضع المحذر منه موضع الضمير العائد إلى المعمول تنبيه على أن المعمول ههنا محذر منه لا محذر، فالتنبيه به أمر ضروري، فكان وضع المظهر موضع المضمر عظيم الشأن بهذا المعنى.

ومعناهما إلخ: وكل واحد من المعنيين معناه، وكذلك قوله: "إياك وأن تحذف؛ فإن كل واحد من المعنيين معناه؛ فإن قوله: "إياك والأسد" في الأصل: بعدك والأسد، وإنما أورد النفس؛ لئلا يتوهم جواز اتصال ضمير الفاعل الذي في "اتق" وضمير المفعول بالفعل، وبكون المراد منهما شيئا واحدا، وهو الخطاب، مع أن ذلك لا يجوز في غير أفعال القلوب، مثل: علمتني؛ فإن تاء المتكلم وكلمة "ني" كلتاهما متصلة، ويكون المراد منهما شيئا واحدا، وهو المتكلم، وأما على تقدير إيراد النفس لا يتوهم ذلك؛ لأن المفعول اسم ظاهر، وهو نفسك، وفي "بعد" ضمير الفاعل، فلما حذف الفاعل فصار النفس أيضا محذوفا؛ لعدم الاحتياج إليها؛ لأن الاحتياج إليها إنما هو لضرورة كراهة الجمع بين ضمير الفاعل والمفعول، وقد عدم الضرورة بحذف الضميرين، وحذف ضمير الفاعل يكون بحذف فعله، وحذف ضمير المفعول بتبديله بالمنفصل، فعند حذف الفعل لم يبق شيء يتصل الضمير المتصل به، فصار منفصلا، وكذلك "إياك وأن تحذف" مما ذكرنا داخل تحت القاعدة التي سيأتي، وهي قوله: ولا يسوغ المنفصل إلا لتعذر المتصل؛ فإن التعذر ههنا إنما هو بحذف الفعل. وقيل: معنى "إياك والأسد": اتق نفسك أن يتعرض الأسد أن يهلك.

والأسد من نفسك: أي بعِّد الأسد من نفسك، وإن قلت: المحذر منه يكون بعد كلمة "من"، فإذا قيل: "بعِّد نفسك من الأسد" يكون "النفس" محذرا و"الأسد" محذرا منه. وإذا قيل: "بعِّد الأسد من نفسك" يكون "الأسد" محذرا و النفس محذرا منه، مع أن النفس لا يصلح أن تكون محذرا منه. ـ

(١) يقال: حذف بالعصا رماه، قال عمر ﷺ: إياك أن تحذف الأرنب، وإنما حذر أي نهى عن ذلك؛ لأنه تقتله فلا يحل. (عل)

وبعِّد حذف الأرنب عن نفسك، وعلى التقديرين المحذر منه هو الأسد والحذف؛ فإن المراد من تبعيد الأسد أو الحذف من نفسك: تحذيرها منها، لا تحذيرهما منها.[١] **والطريق الطريق** مثال لثاني نوعيه أي اتق الطريق الطريق، ولا يخفى عليك أن تقدير "اتق" في أول النوعين **غير صحيح؛** لأنه **لا يقال: اتقيت**[٢] زيدا من الأسد،..........

= قلت: المراد من قولنا: "بعِّد الأسد من نفسك" هو "بعِّد نفسك من الأسد" للمبالغة والتأكيد، وإليه يدل قوله: "وعلى التقديرين المحذر منه هو الأسد والحذف"، ولكن لم يقل: "بعد نفسك من الأسد" مرتبتين حتى لا يلزم التكرار بحسب اللفظ، وإن كان بحسب المعنى تكرار في قوله: بعّد نفسك من الأسد والأسد من نفسك؛ فإنه لا بأس في التكرار بحسب المعنى. وكذلك: "بعد حذف الأرنب عن نفسك". والحذف: هو ضرب الأرنب بعصا.

والطريق والطريق: وكذا قولهم: "الصبي الصبي" و"الجدار والجدار" و"الأسد والأسد"، والتكرار للتأكيد؛ فإن أحد المكررين منهما نائب عن العامل مع عدم الفرصة؛ لتلفظ الفعل أيضا؛ ولذا قال: أي اتق الطريق الطريق بالتكرار، فإن قيل: كيف يضيق المقام عن ذكر العامل ولا يضيق عن تكرار المحذر منه؟ قلنا: لما في التكرار من التأكيد والمبالغة في التحذير الذي هو المقصود بأنا نحتاج إلى التكرار الذي هو يستلزم التأكيد والمبالغة في التحذير؛ لعدم اشتماله على مخالفة سرع السامع إلى الاحتراز عنه بمجرد سماعه.

غير صحيح: وأجاب عنه بعضهم بأنه قد يستعمل اللفظ في معناه اللازمي، فجاز استعمال "اتق" في لازم معناه، وهو بعد أقول: عدم صحة تقدير "اتق" في أول النوعين؛ لأجل أنه فعل اللازم، ومعناه اللازمي غير صحيح في أول النوعين، فمعنى "بعد" ليس لازما لمعنى "اتق" الذي هو لازم لـــ"اتق" إذا كان متعديا بحرف الجر مثلا، وأجيب عنه بوجه آخر بأنه جاز أن يتضمن "اتق" معنى التبعيد، ويكون التقدير: اتق متبعدا نفسك، ولا يخفى أن في تقدير "اتق" مع تضمنه معنى التبعيد تأكيدا لا يكون هذا التأكيد في تقدير "بعد".

لا يقال: اتقيت إلخ: لأنه فعل لازم، فيكون معناه بالفارسية: *پرهيزيدن* لا *پرهيزانيدن*، فلا يصح أن يقال: اتق نفسك من الأسد بمعنى *پرهيز كن تو نفس را از اسد*.

---

(١) فإن تبعيد المخاطب الأسد من نفسه غير متصور أي غير مقدور، فالمقصود تحذيرها منهما، فكأنه قيل: حذر نفسك حذر نفسك من الأسد، وذلك التكرار للاهتمام. (عت)

(٢) بل "اتقيت زيدا" بتقدير "من". (ت)

فينبغي أن يقدر فيه مثل: بعِّد ونحِّ، وتقدير "بعِّد" في مثال النوع الثاني غير مناسب؛ لأن المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده، فالصواب أن يقال: بتقدير "بعِّد" أو "اتق" ونحوهما، فيقدر مثل "بعِّد" في جميع أفراد النوع الأول، وفي بعض أفراد النوع الثاني، مثل: نفسك نفسك؛ فإن المعنى على "بعِّد نفسك" مما يؤذيك كالأسد ونحوه، ويقدر مثل: "اتق" في بعضها كالمثال المذكور. قيل: لفظ "الأسد" في "إياك والأسد"..............................

القائل الفاضل الهندي

ونح: من النحو بمعنى پر گردانیدن، أو نج بالجيم من النجة بمعنى رہانیدن وپاک داشتن. في مثال إلخ: أي في المثال المذكور في النوع الثاني، وهو "الطريق الطريق" لا في جميع الأمثلة، لا يقال: جاز الاتقاء عن الطريق بأن يقال: بعِّد نفسك عن الطريق أي عما يتضرر عنه في الطريق؛ لأنا نقول: قوله: "غير مناسب" مما يشتمله أيضا.
فالصواب: والمراد به الأولى؛ لأنه يحتمل أن يكون المراد من قوله: "بتقدير اتق" مثلا أو اتق ونحوه.
مما يؤذيك: فإن كلامه يشعر بأن المحذر منه هو "يؤذيك" والمحذر هو "نفسك"، مع أن المحذر منه نفسك؛ لأنه من أفراد النوع الثاني. فالجواب بأن "نفسك نفسك" محذر منه بالفعل ولكنه محذر بالمآل. أما الثاني فظاهر، وأما الأول فلأن من الأمور ما هو لازم للنفس بسبب الرجس الذي في نفس رجل، فحينئذ يحصل في نفس "حذر" بسبب الرجس الذي فيه، فيكون المحذر منه هو الضرر، فالمحذر منه في قوله: "وذكر المحذر منه مكررا" أعم من أن يكون المحذر منه في الحال أو في المآل أو في الحال والمآل معا، فمعنى قولك: "بعِّد نفسك نفسك" بالفارسية: دور باش تو نفس را یعنی از نفس تو بتو ضرر میرسد، فإذا عرفت ذلك.
فلا يرد ما ذكره مولانا عص أن قوله: "بعد نفسك مما يؤذيك" ليس من أفراد النوع الأول كما لا يكون من أفراد النوع الثاني؛ لأن تقدير "بعد نفسك مما يؤذيك" يوجب كون النفس محذرا لا محذرا منه، فلا يكون من أفراد النوع الثاني؛ لأن في النوع الثاني يكون المحذر منه مكررا، وعدم كونه من أفراد النوع الأول فلأنه ليس تحذيرا مما بعده، إلا أن يراد بـــ"ما" بعده" ما بعده لفظا وتقديرا. أقول: الشارح جعل داخلا في القسم الثاني كما ذكرنا، فلا يصح جعله في القسم الأول؛ لأنه يجب أن يصحح كلام العاقل ولم يحمل على السهو وغيره كما هو المقرر عندهم.

خارج عن النوعين، فينبغي[١] أن لا يكون تحذيرا، وليس كذلك؛ فإنه أيضا تحذير، وأجيب بأنه تابع للتحذير، **والتوابع خارجة** عن المحدود بدليل ذكرها فيما بعد، وتقول في **قسمي النوع الأول**: إياك من الأسد كما كنت تقول: إياك والأسد ومن أن تحذف[٢] كما كنت تقول: إياك وأن تحذف، وتقول **في المثال الأخير**: إياك أن تحذف بتقدير "من" أي إياك من أن تحذف؛ لأن **حذف حرف الجر** عن "أنْ" و"أنّ" قياس،

خارج عن النوعين: أما خروجه من النوع الثاني فظاهر؛ لأنه لا يكون مكررا، وأما عن النوع الأول؛ فلأنه لا يكون بعد الأسد في التركيب المذكور شيء حتى يصح قوله: "تحذيرا مما بعده"، وأنت خبير أن هذا الإشكال غير متوجه بعد ما قال: إن تقدير "إياك والأسد": بعِّد نفسك من الأسد؛ لأنه حينئذ تحذير نفسه من الأسد، فيكون داخلا في القسم الأول، إلا أن الشارح أغمض عما قال من أن: تقديره "بعد نفسك من الأسد" وتكلم على ظاهر مثال المصنف لتحقيقه.

والتوابع خارجة إلخ: فجاز أن يكون خارجة عن الحد أيضا. ولقائل أن يقول: فحينئذ لا يكون المثال مطابقا للممثل، إلا أن يقال: إن هذا مناقشة في المثال، وهي ليست عن دأب المناظرة، أو يقال: إنما جعل تابع التحذير تحذيرا بالمجاز؛ لأن إيراد المثال للتوضيح، وهو يحصل به، أو يقال: إن التعريف صادق عليه، إلا أن المحذر منه مقدر، أي بعِّد إياك الأسد مما يوذيك، هذا إذا كان المخاطب حافظا للأسد.

قسمي النوع الأول: وإنما يعم للقسم الأول قسمين من المثال؛ فإن في واحد من المثالين المحذر منه اسم صريح كالأسد، وفي الآخر اسم غير صريح. **في المثال الأخير**: بكسر الخاء، وكذلك في المثال الأول؛ إشارة إلى أن المراد من قسمي النوع الأول هو المثالان. **حذف حرف الجر إلخ**: لأن "أن" حرف موصولة طويلة بصلتها؛ لكونها مع الجملة التي بعدها في تأويل الاسم، فلما طال لفظ ما هو في الحقيقة اسم واحد فأجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر.

---

(١) مع أنه تحذير فيشكل خروجه عن تعريف النوعين. وحاصل الجواب: أنه لا بأس في خروجه؛ فإنه تابع، والتوابع كلها خارجة عن المعرفات، فتأمل. (مولانا نور الحق)

(٢) أي بعد نفسك من الحذف.

ولا تقول في المثال الأول: إياك الأسد؛ **لامتناع**[١] "تقدير من" وشذوذه مع غير "أنْ وأنّ"، فإن قلت: فليكن بتقدير العاطف، قلنا: حذف العاطف أي الواو أشذ شذوذا؛ لأن حذف حرف الجر قياس مع "أنْ وأنّ" **وشاذ كثير** في غيرهما، وأما حذف العاطف فلم يثبت إلا نادرا.[٢]

لامتناع إلخ: أي لامتناع حذف حرف الجر من الأسماء الصريحة. لا يقال: يجوز حذف حرف الجر من الأسماء، لا في المفعول فيه والمفعول له؛ لأنا نقول: حذف حرف الجر فيهما للشرائط التي سيأتي ذكرها، فهما مستثنيان عن هذه القاعدة، وقول الشاعر: "فإياك من المرء" فلضرورة الشعر، والمرء: باکے ستم کردن.

وشاذ كثير إلخ: أي حذف حرف الجر قياس معهما، ولكن حذفه في غيرهما شاذ كثير، بخلاف حذف العاطف، ولقائل أن يقول: إذا كان حذف حرف الجر شاذ كثير في غير "أنْ وأنّ" أي في الاسم، فيكون حذفه واقعا فيه، وإليه أشار بقوله: "وشذوذه مع غير "أنْ وأنّ"، فحينئذ كيف يصح قوله: لامتناع تقدير "من"؛ فإن الامتناع ينافيه، إلا أن يقال: المراد من الشاذ في الموضعين واحد من أقسامه، وهو الذي مخالف للقياس والاستعمال، وهو لا ينافي الامتناع بالغير، وهو الشذوذ، ضرورة أن المراد من الامتناع هو الامتناع بالغير، وهو الشذوذ؛ لأنه يقتضي عدم تقدير حرف الجر، أي هو يقتضي بحسب المفهوم عدمه وإن كثر وقوعه.

لا يقال: بين قوله: "شاذ" وبين قوله: "كثير" تناف؛ لأن الشاذ بمعنى القليل؛ لأنا نقول: الشاذ ههنا بمعنى خلاف القياس والقاعدة، لا بمعنى القليل، فلا منافاة بينهما، أو نقول: الكثير صفة الشاذ أي غلب شذوذه، ويحتمل أن يكون المراد من الامتناع هو غير المستحسن من قبيل ذكر الخاص وإرادة العام، فيكون الشاذ بمعنى خلاف القياس وإن كثر حذف حرف الجر الذي هو "من" فيما نحن فيه، ثم إن قوله: "لأن حذف الجر قياس مع "أنْ وأنّ" وشاذ كثير إلخ" دفع سؤال بأن يقال: إن المصنف بين حذف حرف الجر الذي مع غير "أنْ وأنّ" فلم لم يذكر حذف العاطف مع أنهما معا شاذ؟ فلما علم الفرق بين شذوذيهما، فلا يرد ذلك، كما لا يخفى.

---

(١) المراد من الامتناع: عدم الاستحسان من قبيل ذكر الخاص وإرادة العام، فلا يرد ما يرد.

(٢) كما قال أبو علي في قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ﴾ (التوبة: ٩٢) أي وقلت، وسيبويه يقول في قول الشاعر: "فإياك إياك المرء" بنصب المرء منصوب بـــ"احذر" وقال ابن أبي إسحاق: إن "المرء" مصدر أي أن تمارى، ويحتمل أن يكون ذلك من ضروريات الشعر. (عت)

المفعول فيه: هو ما فُعِلَ فيه فِعلٌ أي حدث[١] مذكور تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ أو المقدر أو شبهه كذلك،أو مطابقة إذا كان العامل مصدرا، فقوله: "ما فعل فيه فعل" شامل لأسماء الزمان والمكان كلها؛ فإنه لا يخلو زمان أو مكان عن أن يفعل فيهما فعل، سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما أو لا، ....

ملفوظا أو مقدرا — أو ما بمعناه

المفعول فيه: وهو مبتدأ وخبره محذوف أي منه المفعول فيه، أو خبر مبتدأ محذوف أي هذا باب المفعول فيه، وقوله: "فيه" مفعول ما لم يسم فاعله، والضمير عائد إلى اللام الموصول. **ما فعل فيه فعل:** لا يخفى أن "ما فعل فيه فعل" هو المدلول، مع أن المفعول فيه هو اللفظ لا مدلوله، فلا بد أن يراد من كلمة "ما" هو الاسم، والضمير في قوله: "فيه" راجع إلى المدلول، أو يراد منها المدلول، ولكن المضاف محذوف أي هو اسم ما فعله إلخ، والضمير راجع إلى "ما"، ولكن فيه مسامحة بأنه من قبيل تسمية الدال باسم المدلول؛ فإنه قد يعطى صفة المدلول المطابقي إلى الدال.

أي حدث: وهو الفعل اللغوي، واستعمال اللفظ في معناه اللغوي مجاز، فلا يجوز ذلك إلا بالقرينة، وهي ههنا قوله: "فعل فيه"؛ لأن الفعل وعدمه لا يكون إلا في الفعل اللغوي الذي هو المعنى، لا في الفعل الاصطلاحي الذي هو اللفظ.

في ضمن الفعل إلخ: وهو إشارة إلى أن المراد من المذكور ليس معناه الحقيقي الذي هو التلفظ، بل المراد منه الأداء، والمذكور بمعنى المؤدى؛ ليتناول الملفوظ والمقدر. **أو مطابقة إلخ:** في ضمن العامل الملفوظ والمقدر بأن كان العامل ملفوظا أو مقدرا، ولم يذكره اكتفاء بما سبق، وإنما لم يقل: أو التزاما، مع أنه جاز أن يكون العامل شيئا كان معنى الفعل لازما له وعاملا فيه بهذا الاعتبار؛ لأن المراد من المطابقة هو الصريح، فالمراد من المذكور بالتضمن حينئذ هو المذكور بغير الصريح، فحينئذ يتناول المذكور بالالتزام أيضا؛ لأنه أيضا مذكور بغير الصريح كالتضمن.

لأسماء الزمان والمكان: وليس المراد منهما المعنى الاصطلاحي، بل المراد كل ما يدل على الزمان والمكان، سواء كان اسم الزمان والمكان بمعنى الاصطلاحي كالمجلس، أو لا كالغد والأمس. **لا يخلو زمان إلخ:** أشار به إلى أن المراد باسم الزمان والمكان في قوله: "فإنه لا يخلو زمان أو مكان إلخ" هو المعنى الإضافي لا الاصطلاحي، ومعناه: أنه لا يكون زمان ومكان فيهما أي في أسماء الزمان والمكان من أن يفعل فيه، وبما ذكرنا ظهر ضعف ما ذكره مولانا عص من أن صوابه "فيه" لا "فيهما". **سواء ذكر إلخ:** لفظا أو تقديرا، وهو المراد بالذكر.

---

(١) كأنه لم يحتمل الفعل على الفعل الاصطلاحي؛ لأن الفعل الاصطلاحي لم يفعل في زمان ولا مكان إلا أن الأمر فيه سهل؛ لأن المراد بالفعل الفعل أو شبهه كما مر غير مرة، وإسناد المفعولية من قبيل إسناد صفة المعنى على الألفاظ، وهو شائع وذائع غير مردود، وقوله: "مذكور" يلايم الاصطلاحي لا اللغوي. (عت)

وقوله: "مذكور" خرج به ما لا يذكر فِعلٌ فُعِلَ فيه نحو: يوم الجمعة يوم طيب؛ فإنه مبتدأ خبر وإن كان فعل فيه فعل لا محالة، لكنه ليس بمذكور، لكن بقي مثل: شهدت يوم متصلة أي حضرت الجمعة داخلا فيه؛[1] فإن يوم الجمعة يصدق عليه أنه فعل فيه فعل مذكور؛ فإن شهود يوم الجمعة لا يكون إلا في يوم الجمعة، فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية،[2] ....

ليس بمذكور: قيل: لا نسلم أن لا يكون مذكورا؛ لأن الطيب في المثال المذكور صفة مشبهة، فهي تضمن الحدث، فطيب يوم الجمعة لا يكون إلا في يوم الجمعة، ففعل فيه فعل خاص، وهو طيب يوم الجمعة. وأجاب عنه مولانا عص بأنه لم يفعل هذا الفعل الخاص فيه، وإلا يلزم أن يكون للزمان زمان؛ لأن فعل طيب يوم الجمعة في يوم الجمعة يستلزم كون يوم الجمعة في يوم الجمعة. أقول: فيه نظر؛ فإن الملازمة المذكورة ممنوعة؛ فإن شهود يوم الجمعة أيضا لا يكون إلا في يوم الجمعة، فيلزم أن يكون الشهود في يوم الجمعة مستلزما؛ لكون يوم الجمعة في يوم الجمعة مع أنه ليس كذلك.

قال مولانا عص: ولك أن تقول في تقرير الاعتراض: إذا ذكر طيب الزمان فقد ذكر الطيب مطلقا في ضمنه؛ فإن في ضمن الطيب الخاص يكون الطيب المطلق؛ لأن ذكر المقيد لا يمكن بدون المطلق، فيوم الجمعة مما فعل فيه فعل مذكور تضمنا، والمذكور في تعريف المفعول فيه يجب أن يكون أعم من المذكور ضمنا، وكثيرا ما ينصب المفعول فيه من المذكور ضمنا، ففعل لطيب المطلق في يوم الجمعة قطعا ففعل فيه فعل مذكور. أقول: فيه نظر؛ لأن الطيب المطلق الذي هو في ضمن الطيب الخاص ليس بمذكور فيه مطابقة ولا تضمنا، وفي كونه مذكورا فيه التزاما مناقشة، فتأمل، ويمكن الجواب بأن المناقشة المذكورة مناقشة في المثال، وهي ليست من دأب المحصلين؛ لأنه يمكن إيراد مثال آخر بأن يقال: يوم الجمعة زمان.

لكن بقي: أي بقي ولم يخرج عنه مثل: شهدت يوم الجمعة. **داخلا فيه**: أي بقي داخلا فيه، أي دخل الغير فيه، فهو إشارة إلى عدم مانعية التعريف. **فلو اعتبر إلخ**: لا يقال: لم لا يجوز أن يكون المراد بقوله: "ما فعل فيه" ما نسب إليه الفعل بكلمة "في"، فحينئذ لا يحتاج إلى اعتبار قيد الحيثية؛ لأنا نقول: لو كان المراد منه ما نسب إليه الفعل بكلمة "في"، ولم يعتبر قيد الحيثية، يصدق على "يوم الجمعة" في "شهدت يوم الجمعة" أنه ما نسب إليه فعل مذكور بكلمة "في" في قولنا: "شهدت في يوم الجمعة".

(١) نحو: أعجبني جلوسك أمام زيد.

(٢) أي في تعريف المفعول فيه.

أي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث إنه فعل فيه فعل مذكور لخرج مثل هذا المثال منه؛ فإن **ذكر يوم الجمعة** فيه ليس من حيث إنه فعل فيه فعل مذكور، بل من حيث إنه وقع عليه فعل مذكور، ولا يخفىٰ أنه على تقدير اعتبار قيد الحيثية **لا حاجة** إلى قوله: "مذكور" إلا **لزيادة** تصوير المعرف، وقوله: من زمان أو مكان **بيان لـ"ما"** الموصولة أو الموصوفة؛ إشارةً[1] إلى قسمي المفعول فيه **وتمهيداً** لبيان حكم كل منهما، وهو - أي المفعول فيه - ضربان: ما يظهر فيه "في"، وهو مجرور بها، ....

ذكر يوم الجمعة إلخ: أي ذكر يوم الجمعة في قولنا: "شهدت يوم الجمعة" ليس من حيث إنه فعل فيه فعل مذكور، بل من حيث إنه وقع عليه فعل مذكور؛ فإن معناه بالفارسية: حاضر شدم ودريافتم روز جمعه را، كما يقال: شهدت صلاة الجمعة وشهدت الحرب، فالحضور وقع على يوم الجمعة، فإذا عرفت هذا، فيكون المراد أن المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور وذكر من حيث إنه فعل فيه فعل مذكور.

لا حاجة إلخ: لأنه لإخراج قولنا: "يوم الجمعة يوم طيب"، وهو خارج بقيد الحيثية؛ لأنه وإن صدق عليه أنه فُعِل فيه فعلٌ مذكورٌ، ولكن ليس من حيث إنه فُعِل فيه فعلٌ، بل من حيث إنه حُمِل عليه قولنا: "يوم طيب"، ثم اعلم أن حاصل كلامه - قدس سره - أنه لو لم يذكر قوله: "مذكور" لكان أنسب؛ للاختصار المطلوب في المتن، لا بمعنى أنه يلزم التكرار حتى يقال: إن التكرار غير مسلم؛ لأن قيد الحيثية قيد ثانٍ، فيجوز أن يكون مغنيا عن الأول، أو يقال: إن أحدهما في اللفظ دون الآخر فلا يلزم التكرار، وبما ذكرنا من الاختصار في المتن لا يرد أيضا ما ذكره مجد المحشي مولانا عبد حيث قال: قد يقصد بقيد ضمني الاحتراز عن شيء و لم يقصد به الاحتراز عما يخرجه القيد الصريح، تم كلامه، وعدم وروده مما لا يخفى.

لزيادة إلخ: أي لزيادة انكشافه، وقوله: "المعرف" بصيغة اسم المفعول، ولو كان بصيغة اسم الفاعل أيضا له وجه.

بيان لما إلخ: وإن كانت موصولة يكون معرفة، وإذا كانت موصوفة يكون نكرة، فيكون كلمة "ما" في قوله: "ما فعل" عبارة عن الزمان والمكان. **وتمهيدا:** أي توطية لبيان إلخ.

(١) فيه إشارة إلى أن قوله: "من زمان" ليس قيدا احترازيا؛ بناء على أن "في" محمولة على الظرفية الحقيقية، فليس كل مجرور بـــ"في" مفعول فيه. (عبد الغفور)

وما يقدر فيه "في"، وهو منصوب بتقديرها، وهذا خلاف اصطلاح القوم؛ فإنهم لا يطلقون المفعول فيه إلا على المنصوب بتقدير "في"، وأما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر، لا مفعول فيه، وخالفهم المصنف حيث **جعل المجرور** أيضا مفعولا فيه؛ ولذلك قال: وشرطُ نصبِه أي شرط نصب المفعول فيه **تقديرُ "في"** إذ التلفظ بها **يوجب الجر**، وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان **أو محدودا**............

جعل المجرور إلخ: لأن التعريف عام صادق عليه، ويدل عليه أيضا قوله: وشرط نصبه تقدير "في"؛ لأنه لو كان المفعول فيه هو المنصوب بتقدير "في" فلا بد أن يقول: وشرطه أي شرط المفعول فيه تقدير "في"، لا شرط نصبه تقدير "في"، وإليه أشار بقوله: "ولذلك قال إلخ"، وإذا عرفت ذلك، فلا يرد أنه جاز أن يراد من "ما" الموصولة هو الاسم المنصوب؛ لما عرفت من أن المجرور أيضا عنده مفعول فيه. **تقدير في**: وإنما لا يعمل "في" إذا كان مقدرا؛ لأن المقدر نوعان: المقدر من حيث العمل، والمقدر من حيث المعنى، والمراد ههنا هو الثاني لا الأول. وقولهم: جلست بالمسجد بمعنى جلست في المسجد، فلا يرد أن المفعول فيه يكون بالباء أيضا.

يوجب الجر: أي يوجب الجر الملفوظ في محل هو قابل له، وتوجب الجر المقدر أو المحلي فيما يصلح له، فلا يرد حينئذ ما قيل من أنه إن أريد به الجر الملفوظ فممتنع، وإن أريد به الجر أعم من أن يكون ملفوظا أو مقدرا فمسلم، لكن لا يتم التقريب. أو نقول: الجواب عنه بأن الوجه في قول المحشي: "لا يتم التقريب" أن الجر التقديري موجود عند عدم التلفظ بها أيضا، فنقول: نعم، ولكنه ليس بمدعى؛ فإن المدعى هو النصب اللفظي والتقديري، والجر التقديري ليس بمدعى، وإن كان موجودا عند عدم التلفظ بها أيضا، فلا يصح ما ذكره: من أنه لا يتم التقريب.

أو محدودا: وهو الذي كان له حد ونهاية، مثل: اليوم والشهر والأسبوع. والمبهم: ما لا يكون له حد ونهاية، مثل: زمان ودهر وحين بدون الألف واللام، أو الزمان والدهر والحين بالألف واللام، فالمبهم بالمعنى المذكور يكون فيهما وإن كان بالألف واللام. والمحدود بمعنى المذكور يكون محدودا وإن كان نكرة مثل: يوم وشهر وأسبوع، فلا يكون المراد من المبهم والمحدود هو النكرة والمعين، فلذا قال: "أو محدودا"، وأشار إلى أن المبهم ههنا مقابل للمحدود لا للمعين والمعرفة، والأزمنة الثلاثة - وهي الماضي والحال والاستقبال - داخلة في الزمان المبهم؛ لأنه لا حد ولا نهاية للزمان الماضي والمستقبل، وهو ظاهر، وكذا للحال؛ لأن ابتداءه وانتهاءه غير معلوم وإن كان معلوما بوجه ما من الوجوه، أي بأنه انتهاء زمان الماضي وابتداء زمان المستقبل. واعلم أن إضافة الظروف إلى الزمان بمعنى "من"، فيكون الإضافة بيانية؛ لأن الزمان اسم جنس يطلق على القليل والكثير، والألف واللام في "الزمان" للجنس.

تَقبَل ذلك أي تقدير "في"؛ لأن المبهم منها جزء مفهوم الفعل، فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر، والمحدود منها محمول عليه، أي على المبهم؛ لاشتراكهما في الزمانية، نحو: صمت دهرا وأفطرت اليوم، وظروف المكان إن كان[1] المكان مبهما............

حرف الجر — من المبهم

المبهم منها إلخ: وليس جميع المبهم منها جزء مفهوم الفعل، بل الزمان الذي هو جزء مفهوم الفعل يكون مبهما، سواء كان الفعل الماضي أو الحال أو الاستقبال، وإرادة هذا المعنى من كلامه ممكن؛ لأنه جاز أن يكون قضية مهملة، وهي في قوة الجزئية.

كالمصدر: أي المفعول المطلق، مثل: ضربت ضربا؛ فإن الضرب جزء مفهوم الفعل، فيصح انتصاب جزئه بلا واسطة شيء، ولقائل أن يقول: قولنا: صمتُ دهرا مثلا ليس مثل: ضربت ضربا؛ لأن الضرب جزء لمفهومه وليس الدهر جزءا لمفعول الفعل الذي هو "صمت"؛ لأن الدهر شامل للزمان الماضي والحال والاستقبال، وهذه الأزمنة ليست جزءا في "صمت"، نعم، "الدهر" زمان مبهم وكذا جزؤه زمان مبهم أيضا. ويمكن الجواب بأن هذه الأزمنة جزء لمفهوم الفعل بالإطلاق العام على سبيل التوزيع وإن لم يكن جزءا له مجتمعة، وهذا القدر كاف، وبأن الزمان الذي هو جزء مفهوم الفعل لما كان مبهما يصح انتصابه بلا واسطة؛ لاطراد الباب. ولقائل أن يقول: إن انتصابه له يكون بواسطة الأمر المقدر، وهو "في"، كما يفهم ذلك من قوله: وشرط نصبه تقدير "في"، فلما فهم من الدليل انتصابه بلا واسطة فبين ما فهم من الدليل وبين ما ذكره تدافع. والجواب أن المراد ههنا هو الانتصاب بلا واسطة صورة لا حقيقة، فلا تدافع.

إن كان المكان: وإيراد المكان لدفع ما يقال: ينبغي أن يقول: "إن كانت"؛ ليكون راجعا إلى الظروف، فحاصل دفعه: أن المصنف إنما قال: "كان"؛ ليكون الضمير راجعا إلى المكان، ولا يحتاج إلى إرجاع الضمير إلى الظروف؛ لأن إضافة الظروف إلى المكان بيانية، فإرجاع الضمير إلى البيان هو إرجاعه إلى المبين، والمكان اسم جنس يقع على القليل والكثير، فإذا كان عائد المبيِّن - باسم الفاعل - هو عائد المبيَّن فلا يرد أن قوله: "وظروف المكان" مبتدأ، وقوله: "إن كان مبهما إلخ" خبرا له، والخبر إذا كان جملة فلا بد له من عائد.

ويحتمل أن يكون مقصوده من كلامه بيان حاصل المعنى بأن الضمير وإن كان راجعا إلى الظروف ولكنه راجع إلى المكان حقيقة؛ لما عرفت من أن الإضافة بيانية وعائد المبيِّن هو عائد المبيَّن، ولو كان الضمير راجعا إلى ظروف المكان بتأويله بالقسم؛ فإنه قسم من الظروف لكان له وجه، ومن ادعى الأظهرية فيه فهو غير مسلم، كما ادعاه مولانا عص، ثم ما ذكره الشارح أظهر؛ لأن الإضافة صريحة في كلام المصنف، بخلاف الظروف المطلق؛ فإنه مفهوم من سوق كلام المصنف، وينبغي أن يكون الأظهرية وعدمها بالنسبة إلى كلامه.

---

(١) الضمير راجع إلى "ظروف المكان" بتأويله بالمكان؛ لأنه عين المكان، والمكان اسم جنس يقع على القليل والكثير أو بتأويله بالقسم؛ لأنه قسم من الظروف، وهو الأظهر والتذكير باعتبار الخبر، وهو "مبهما". (فوائد شافية)

قَبِلَ ذلك أي تقدير "في" حملا على الزمان المبهم؛ لاشتراكهما في الإبهام، نحو: جلست خلفك، **وإلا** أي وإن لم يكن مبهما، بل يكون محدودا **فلا يَقبَلُ تقديرَ "في"؛ إذ** لم يمكن حمله من المحدود على الزمان المبهم؛ **لاختلافهما** ذاتا وصفة، نحو: جلست في المسجد، **وفُسِّر المبهم من المكان بالجهات الست** ....

قبل ذلك: أي تقدير "في"، أو النصب بتقدير "في". **لاختلافهما إلخ**: أي لاختلافهما زمانا ومكانا ومبهما ومحدودا؛ فإن المبهم والمحدود صفتان لظروف الزمان المبهم وظروف المكان المحدود، فلا يصح حمله على الزمان المحدود ولا على المكان المبهم؛ لأنه يستلزم الاستعارة من المستعير؛ لحملها على الزمان المبهم. فإن قلت: قد حمل على المكان المبهم "عند" و"لدى" و شبههما ولفظ "مكان" وما بعد "دخلتُ"، فالاستعارة من المستعير لازم حينئذ. قلت: المراد من قوله: "وحمل عليه عند ولدى إلخ" هو الحمل باعتبار الجهات الست، لا الحمل عليه في النصب بتقدير "في" حتى يلزم الاستعارة من المستعير؛ لأن المراد من قوله: "وظروف المكان إن كان مبهما" هو أعم من الجهات الست ومن "عند" و"لدى" وشبههما إلخ، وحمل "عند" و"لدى" على المبهم المفسر بالجهات الست إنما يكون باعتبار الجهات الست لا في النصب بتقدير "في".

وذلك لأنه بما علم من قوله: "وظروف المكان إن كان إلخ" أن المبهم منها يقبل النصب بتقدير "في" والمحدود منها لا يقبل ذلك، فالاحتياج إلى تفسير المكان المبهم ليمتاز عن المكان المحدود، فقال: "وفسر المبهم من المكان بالجهات الست" أي المكان المبهم هو الجهات الست، فالتفسير المذكور ينتقض على "عند" و"لدى" إلخ؛ لعدم الجهات الست فيها؛ فلذا قال: "وحمل عليه عند ولدى إلخ"، ووجه الحمل هو الإبهام أو كثرة الاستعمال كما ذكره، وإلى هذا التفصيل يشعر كلام الشارح - قدس سره - كما ستعرف من بيانها. لا يقال: حمل "عند" و"لدى" على المكان المبهم كما يكون باعتبار الجهات كذلك يكون في النصب بتقدير "في"، فيلزم حينئذ المحذور المذكور؛ لأنا نقول: قبولهما مثلا النصب بتقدير "في" لأجل أنهما فردان للمبهم من المكان، فقبولهما النصب بتقدير "في" لأجل أنهما محمولان على الزمان المبهم، فلا محذور.

وفسر المبهم إلخ: أي فسر المبهم من المكان بالجهة التي هي منحصرة في الجهات الست، فلا يرد عليه حينئذ ما قيل: إن كل واحد من "فوق" و"تحت" و"أمام" و"خلف" و"يمين" و"شمال" من المكان المبهم يقبل النصب بتقدير "في"، مع أنه لم يصدق على شيء منها الجهات الست، فتفسيره بها ليست على ما ينبغي، واعلم أن هذا التفسير عند أكثر المتقدمين واختاره المصنف، وفسر المتأخرون المبهم منه بالنكرة والمحدود منه بالمعرفة، و لم يجز هذا =

وهي أمام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت **وما في معناها**؛[١] فإن "أمام زيد" مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه إلى انقطاع الأرض، فيكون مبهما، **ولما لم يتناول** هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجائزِ نصبُها قال: وحُمِل عليه أي على المبهم المفسر بالجهات الست **عند ولَدَى** وشبههما، نحو: دون وسوى؛ لإبهامهما أي لإبهام "عند" و"لدى"، **ولم يذكر** وجه حمل شبههما؛ **لأن حكمه حكمهما**، وفي بعض النسخ: "لإبهامها" كما هو الظاهر، ....

= التعريف؛ لورود الاعتراض عليه؛ لأنه يشكل بقولنا: "جلست خلفك"؛ لأنه منصوب بتقدير "في" بالاتفاق، مع أنه معرفة بالإضافة، وأجيب عنه بوجوه، الأول: أنه ملحق بالنكرة لإبهامها، والثاني: أنه نكرة في الأصل أي مع قطع النظر عن الإضافة، فيكون نكرة حكما، والثالث: أن الجهات الست لا يتعرف بالإضافة كما لا يتعرف لفظ "مثل" بالإضافة، صرح بها الفاضل الهندي في "الإرشاد".

وما في معناها: كالعلو والسفل والجنوب والشمال بفتح الشين. **ولما لم يتناول إلخ**: هذا كلامه يشعر بأن المراد من ظروف المكان في قوله: "وظروف المكان إن كان مبهما" هو أعم من الجهات الست.

عند ولدى إلخ: لكون مشابهتهما بالجهات الست من حيث الإبهام، ألا ترى أنك إذا قلت: "جلست خلف المسجد"، فإنه مبهم يتناول جميع ما كان خلف المسجد إلى انقطاع الأرض، وكذلك إذا قلت: "جلست عندك" يتناول جميع الأمكنة التي جوانبك، فيكون حمل "عند" مثلا على المبهم المفسر بالجهات الست باعتبار إبهامه، لا باعتبار أن له جهة من الجهات الست.

ولم يذكر إلخ: قيل: يجوز أن لا يكون قوله: "لإبهامهما" وجه حمل "عند" و"لدى" على الجهات الست، بل كان وجه حمل عند ولدى وشبههما عليها، بأن كان الضمير في "لإبهامهما" راجعا إلى المشبه والمشبه به؛ فإن "عند" و"لدى" مشبه به و"شبههما" مشبه، ويحتمل أيضا أن يكون الضمير المذكور راجعا إلى المبهم من المكان، و"عند" و"لدى" وشبههما بتأويلها بالمحمول والمحمول عليه، ولعل الباعث على عدم جعل قوله: "لإبهامهما" للمشبه والمشبه به، أو المحمول والمحمول عليه هو نسخة "لإبهامها"، كما لايخفى على المتأمل.

لأن حكمه حكمهما: فإن وجه المشبه به هو وجه المشبه، فلا حاجة إلى بيان الوجه عليه.

(١) كالوراء والقبل والدبر.

وكذا حُمِل على المبهم من المكان **لفظُ مكان** وإن كان معينا، نحو: جلست مكانك؛ لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست، لا لإبهامه، وكذا حمل عليه ما بعد دَخَلتُ **وإن كان معينا** نحو: دخلت الدار؛ **لكثرته في الاستعمال**، لا لإبهامه على الأصح أي على المذهب الأصح؛ فإنه ذهب بعض النحاة إلى أنه مفعول به، لكن الأصح أنه مفعول فيه، والأصل استعماله بحرف الجر، لكنه حذف لكثرة استعماله، **وهذا محل تأمل؛**..

متصلة كعند ولدى متصلة

لفظ مكان: وما في معناه مثل: جلست مجلسك وقمت مقامك، ووضعت موضع فلان، ثم المراد أنه حمل عليه لفظ "مكان" بشرط أن يكون في عامله معنى الاستقرار كما في الأمثلة المذكورة، فلا يقال: كتبت المصحف مكان كذا، لا يقال: لم لم يحمل لفظ "مكان" عليه لاشتراك المكانية معتبرا؛ لأنا نقول: هذا الاشتراك اشتراك لفظي والمعتبر هو الاشتراك بحسب المفهوم في الحمل.

وإن كان معينا: أي وإن كان معرفة أو وإن كان له حد ونهاية، فلا يكون للتعريف دخل حينئذ؛ فإن المعين الذي هو مقابل للمبهم بمعنى أن يكون له حد ونهاية، والمبهم هو الذي لا حد ولا نهاية له، فالمعين بخلافه، ثم قوله: "وإن كان معينا" إشارة إلى جواز كون لفظ "مكان" غير معين؛ فإن المكان إذا أضيف إلى شخص وكانت الإضافة للعهد الخارجي يكون معينا، وإذا أضيف إلى شخص وكانت الإضافة للعهد الذهني لم يكن معينا، بل يكون مبهما، وكذا في "دخلت الدار" بجعل الألف واللام للعهد الخارجي أو الذهني.

لكثرته إلخ: أو لأنه مبهم كالجهات الست لكثرة الأمكنة، قال مولانا عص: إن الشارح وغيره حمل قوله: "لكثرته" على كثرة الاستعمال، وهو بعيد عن العبارة، مع أنه يمكن إرجاع الضمير في "كثرته" إلى المكان أي لكثرة المكان وإبهامه؛ فإن كثرة المكان هي إبهامه، فقولك: "جلست خلفك" يتناول ما كان خلفه إلى انقطاع الأرض، فيكون مبهما. أقول: لو حمل على هذا المعنى فلا يصح انفصال قوله: "ولفظ مكان" من قوله: "وحمل عليه عند ولدى إلخ"؛ لاشتراكهما في الدليل، وهو "إبهامهما"، وأيضا قوله: "ما بعد دخلت إلخ" يدل على عدم حمله على هذا المعنى؛ لأن العلة فيه أيضا هي الكثرة في الاستعمال.

وهذا محل تأمل: أي كون "ما بعد دخلت" مفعولا فيه على المذهب الأصح محل تأمل.

فإن الفعل لا يطلب المفعول فيه إلا بعد تمام معناه، ولا شك أن معنى الدخول لا يتم بدون الدار، وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه، كما إذا قلت: دخلت الدار في البلد الفلاني، ....

فإن الفعل إلخ: قال بعض المحشين: هذا لو صح لزم أن لا يكون "الدار" مفعولا فيه على تقدير استعماله بـــ"في"، واللازم باطل فكذا الملزوم. أقول: لا نسلم أن "الدار" على تقدير استعماله بـــ"في" مفعول فيه، بل "الدار" عند استعماله بـــ"في" أيضا مفعول به، فالملازمة الواقعة في كلام المحشي ممنوعة، وقوله: "لكن الأصح أنه مفعول فيه والأصل استعماله إلخ" ليس دالا على كونه مفعولا فيه، بل بيان مراد المصنف بأن ما ذكره الشارح بقوله: "وهذا محل تأمل" ليس إلا فيه، أي قوله: "لكن الأصح أنه إلخ".

ولا شك إلخ: أقول: الدخول متعدٍّ بواسطة حرف الجر لا بدونها حيث قال مجد المحشي مولانا عبد في بيان معنى الدخول: إن ما ذكره الشارح الرضي يدل على نفي التعدي بلا واسطة. وكلام المحشي المذكور يدل على أن الدخول متعدٍّ بواسطة حرف الجر، فإذا كان كذلك فيكون الدار حينئذ مفعولا به ويصدق تعريف المتعدي حينئذ عليه، فلا يصح أن يكون الدار مفعولا فيه. ثم الظاهر أنه معنى قوله: "فإن الفعل لا يطلب المفعول فيه إلا بعد تمام معناه، فحينئذ لا شك أن معنى الدخول لا يتم بدون الدار" فيكون مفعولا به لا مفعولا فيه، فإذا عرفت هذا التفصيل فلا يرد أن هذا إنما يصح إذا كان "الدخول" من المصادر المتعدية، وأما إذا كان من المصادر اللازمة فلا؛ لأنه تم معناه حينئذ، وبعض ما استدل به الشيخ على كون "الدخول" لازما أن الدخول ضد الخروج وهو لازم، وكون أحد الضدين لازما يستلزم لزوم الضد الآخر.

أقول: لا يقال: إذا كان الدخول متعديا بحرف الجر لا بنفسه فلم لا يجوز أن يكون مراد المصنف من قوله: "وما بعد دخلت على الأصح" أنه حمل عليه "ما بعد دخلت" عند عدم كونه متعديا بحرف الجر، فيكون حينئذ لازما، فيطلب المفعول فيه؛ لأنه تم معناه، فلا يرد حينئذ ما ذكره قدس سره؛ لأنا نقول: قوله: "على الأصح" حينئذ ليس على ما ينبغي؛ لأن بعض النحاة ذهب إلى أنه مفعول به، فإذا كان لازما لا معنى لذهاب بعض النحاة إليه، فعلم أن الكلام في كون "الدخول" متعديا، فلا يرد حينئذ أن ما ذكره الشارح إنما يصح إذا كان "الدخول" من المصادر المتعدية، وأما إذا كان من المصادر اللازمة فلا؛ لأنه تم معناه حينئذ، أو يقال: إذا كان "ما بعد دخلت" مفعولا فيه على الأصح، فيكون "الدخول" متعديا قطعا بحرف الجر الذي في المفعول فيه، فلا يحتمل أن يكون لازما أصلا. **كما إذا قلت إلخ:** فيكون المفعول فيه هو "البلد" لا "الدار"؛ لأن الفعل تم بـــ"الدار" فبعد ذلك يطلب المفعول فيه.

فالظاهر أنه مفعول به لا مفعول فيه، ومما يؤيد ذلك **أن كل فعل**[١] نسب إلى مكان خاصٍّ بوقوعه فيه يصح أن ينسب إلى مكان شامل له ولغيره، فإنه إذا قلت: ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد، فكما يصح أن تقول: ضربت زيدا في الدار، كذلك يصح أن تقول: ضربته في البلد، وفعل الدخول بالنسبة إلى الدار ليس كذلك؛...

هو المفعول فيه ذلك الفعل أو المحلة

فالظاهر أنه: وليس أن الفعل لا يطلب المفعول فيه إلا بعد تمام معناه، بل معناه يتم بالمفعول به.

أن كل فعل إلخ: أي المعتبر في المفعول فيه ذلك، فإنك إذا قلت: "ضربت زيدا في البلد"، فإن "البلد" شامل لـــ"الدار" أو غيرها، ونسبة "الدخول" إلى "الدار" في "دخلت الدار" ليست كذلك، ولا يخفى أن العبارة المشهورة هي: "يؤيده" أو "ما يؤيده"، فقال الشارح: "ومما يؤيد ذلك" إشارة إلى أن له مؤيدات أخر غير ما ذكره؛ لأن "من" للتبعيض كما في قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ (البقرة: ٣).

---

(١) حاصل ما ذكره: أن المذكور، وهو أن الفعل إذا وقع في مكان مخصوص في جزء منه أو في جميع أجزائه يصح أن يقال: إنه وقع في مكان عام شامل لذلك المكان الخاص ولغيره باعتبار وقوعه في ذلك المكان الخاص، يجري في جميع الأفعال بالقياس إلى جميع أمكنة خاصة وقعت فيها، فلو كانت نسبة الدخول في الدار نسبة الوقوع فيه لصح النسبة إلى المكان العام الشامل لها ولغيرها في جميع المواد لكنها لم يصح فعلم أن نسبته إلى "الدار" ليست نسبة الوقوع فيه.

وبهذا التقرير ظهر أن ما قيل - القائل مولانا عصام - على قوله: "يصح أن ينسب إلى مكان شامل له ولغيره": إن هذا لا يصح على كليته؛ إذ يصح أن يقال: جلست في جميع أجزاء البيت ولا يصح جلست في جميع أجزاء الدار أو المحلة أو البلد ليس بشيء إذ المذكور يقتضي أن ينسب الفعل إلى المكان العام بالوقوع باعتبار وقوعه في مكان خاص جزء من ذلك العام، وهذا صحيح لا غبار عليه، وما ذكره ليس من مقتضيات المذكور حتى ينتقض بالتخلف فيما ذكره؛ إذ جميع أجزاء البيت بعض الدار أو المحلة أو البلد، ووقوع الفعل في البعض لا يستلزم الوقوع في كل واحد واحد من أجزاء العام، فما يقتضيه المذكور صحيح، وما ليس بصحيح ليس بمقتضاه. (جمال)

فإنه إذا قال الداخل في البلد: دخلت الدار، لا يصح أن يقول: دخلت البلد،.........

فإنه إذا قال إلخ: أي من هو لا يكون خارجا عن البلد، بل يكون مقيما فيه لا يصح أن يقول: "دخلت البلد"؛ لأنه داخل فيه حين أن يقول: "دخلت الدار"؛ فإنما يصح أن يقول: "دخلت البلد" إذا كان خارجا عن البلد. قال مولانا عص على قوله: "إن كل فعل نسب إلى مكان إلخ" بأن هذا باطل؛ لأنه يصح أن يقال: ضربت زيدا في جميع أجزاء البيت أو جلست في جميع أجزائه، ولا يصح أن يقال: ضربت زيدا أو جلست في جميع أجزاء البلد؛ لأنه كذب. أقول: يمكن الجواب عنه بأنه وإن لم يصح أن ينسب إلى العام بهذا المخصوص، ولكن يصح أن ينسب إليه بأن يقال: ضربت زيدا في البلد حين ضربه في أجزاء البيت؛ فإنه يصدق حينئذ عليه قوله: "أن كل فعل نسب إلى مكان خاص إلخ"؛ فإنه لم يقل: أن ينسب إلى جميع أجزاء مكان شامل له ولغيره. ثم اعترض الفاضل المذكور على قوله: "وفعل الدخول بالنسبة إلى الدار ليس كذلك؛ فإنه إذا إلخ" بأنه أيضا باطل؛ لأن الداخل في البلد يصح أن يقول: دخلت الباب والدهليز والدار، مع أن الدهليز أعم من الباب، والدار أعم من الدهليز، وإذا كان الباب مفعولا فيه فكذلك كل ما بعد "دخلت".

أقول: معنى قوله: "وفعل الدخول بالنسبة إلخ" أن فعل الدخول في قوله: "دخلت الدار" بالنسبة إلى الدار ليس كذلك كليةً؛ لأن قوله: "أن كل فعل نسب إلى مكان خاص إلخ" محمول على الكلية، فهذا لا ينافي أن يكون فعل الدخول بالنسبة إلى الباب والدهليز كذلك، والحاصل: أنه لا يصح أن يقول: "دخلت في الدار" أي لا يصح نسبته بهذا العام وإن صح نسبته ببعض العام، قال بعض المحشين على قوله: "ومما يؤيد ذلك أن كل فعل نسب إلخ": هذا لو صح لزم أن لا يكون "البلد" في قولنا: "دخلت الدار في البلد" مفعولا فيه، واللازم باطل فكذا الملزوم، وبيان الملازمة أن كل فعل نسب إلى مكان خاص بوقوعه - فيه أي بسبب وقوعه فيه - يصح أن ينسب إلى مكان شامل له ولغيره؛ فإنه إذا قلت: "ضربت زيدا في الدار" التي هي جزء من البلد، فكما يصح أن يقول: "ضربت زيدا في الدار" كذلك يصح أن يقول: "ضربت في البلد"، وفعل الدخول بالنسبة إلى البلد ليس كذلك؛ فإنه إذا قال الداخل في الإقليم: دخلت في البلد، لا يصح أن يقول: دخلت في الإقليم، فنسبة "الدخول" إلى البلد ليست كنسبة الأفعال إلى أمكنتها التي فُعلَت فيها، فلا يكون البلد مفعولا فيه.

أقول: إن البلد في قولنا: "دخلت الدار في البلد" مفعول فيه بلا ريب؛ لأن الفعل يطلب المفعول فيه بعد تمام معناه بالدار، وأيضا يصدق عليه "أن كل فعل نسب إلى مكان خاص إلخ"؛ لأنه يصح أن يقال: دخلت الدار في الإقليم الفلاني وإن كان داخلا في الإقليم ومقيما فيه، وما ذكره المحشي المذكور في بيان الملازمة بقوله: "وبيان الملازمة أن كل فعل نسب إلخ" لا ينتقض بكذب الملازمة المذكورة؛ لأن قوله: "وفعل الدخول بالنسبة إلى البلد ليس كذلك" ممتنع؛ لأن فعل الدخول بالنسبة إليه كذلك في المثال المذكور، وهو قولنا: دخلت الدار في البلد كما عرفت. =

فنسبة "الدخول" إلى "الدار" ليست كنسبة الأفعال إلى أمكنتها التي فُعِلَت فيها، فلا تكون "الدار" مفعولا فيه، بل مفعولا به، **وقيل: معناه على الاستعمال الأصح**، فيكون إشارة إلى أن استعمال "دخلتُ" مع "في" لفظ نحو: "دخلت في الدار" صحيح، لكن الأصح استعماله بدون "في"، **ونقل عن سيبويه أن استعماله بـ"في" شاذ**،........

= وأما "البلد" في قولنا: "دخلت البلد" مفعول به لا مفعول فيه، فلو قال الداخل في الإقليم: "دخلت في البلد" ولم يقل: "دخلت في الإقليم" لعدم صحتها لا بأس به، نعم لو قيل: "دخلت البلد في الإقليم الفلاني" يكون قولنا: "في الإقليم" مفعولا فيه، فالبلد في قولنا: "دخلت الدار في البلد" غير البلد في قولنا: "دخلت البلد في الإقليم"، كما لا يخفى على من له أدنى تأمل.

لا يقال في دفع كلام الشارح بأن المراد أن كل فعل نسب إلى مكان خاص بوقوعه فيه يصح أن ينسب إلى مكان شامل له ولغيره إن لم يمنع مانع، وكون المتكلم داخلا في البلد ومقيما فيه مانع من أن ينسب إليه؛ لأنه لو لم يكن مقيما فيه يصح أن ينسب إليه؛ لأنا نقول: الداخل في البلد إذا قال: "ضربت زيدا في الدار" يصح أن يقول: ضربته في البلد، فذات المانع موجودة فيه بدون وصف المنع، فحينئذ يصح قوله: "نسبة الدخول إلى الدار ليست إلخ".

وقيل معناه إلخ: أي معنى قوله: "على الأصح" هو على الاستعمال الأصح فيكون إلخ، أي فيكون قوله: "على الاستعمال الأصح" إشارة إلى إلخ. **ونقل عن سيبويه إلخ**: وإنما ذكره إشارة إلى أحسنية تفسيره عن تفسير صاحب "التعليل"، وذلك لأنه لما اختار سيبويه شذوذه فهو يدل على أن تفسيره أحسن عن تفسيره؛ لأنه إذا كان استعماله بـ"في" شاذا فحمله على الأصح ليس على ما ينبغي.

فإذا عرفت ذلك فلا يرد ما يقال من أنه لم لا يجوز أن يحمل قوله: "على الأصح" على الاستعمال الأصح لا على المذهب الأصح، فحينئذ لا يرد ما ذكره الشارح؛ لأن الاستعمال الأصح أن ما بعد "دخلت" بدون "في" كما هو معنى قوله: "على الأصح" حينئذ وإن كان ما بعده مفعولا به لا مفعولا فيه؛ لأن هذا المعنى لا يستدعي أن يكون ما بعده مفعولا فيه، والاستعمال الغير الأصح أن ما بعده مفعول به كما هو الظاهر من الكلام؛ لأنا نقول: لا فرق حينئذ بين قولنا: "على المذهب الأصح" وبين قولنا: "على الاستعمال الأصح"؛ لأنهما متساويان، مراده من إيراد قوله: "ونقل عن سيبويه إلخ" استحكام ما ذكره بقوله: "وهذا محل تأمل، فإن الفعل إلخ".

وينصب أي المفعول فيه بعامل مضمر **بلا شريطة** التفسير نحو: "يوم الجمعة" في جواب من قال: متى سرت؟ أي سرت يوم الجمعة، وبعامل مضمر على شريطة التفسير نحو: يوم الجمعة صمت فيه، **والتفصيل فيه** بعينه كما مر في المفعول به.

المفعول له هو ما فُعِلَ لأجله أي لقصد تحصيله أو بسبب وجوده،[1] وخرج به سائر المفاعيل مما فُعِلَ مطلقا أو به أو فيه أو معه فعل **أي حدث مذكور** أي ملفوظ حقيقة أو حكما، فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما إذا قلت: "تأديبا" في جواب من قال: لِـمَ ضربت زيدا؟ فقوله: "مذكور" **احتراز عن** مثل: أعجبني التأديب، ....

بلا شريطة إلخ: وإنما زاد هذا؛ ليحصل المعطوف عليه لقوله: "وعلى شريطة التفسير".
والتفصيل فيه إلخ: فإنه قد سبق في ما أضمر عامله - وهو المفعول به - اختيار الرفع والنصب، وقد سبق أيضا يجب نصبه، وما يستوي فيه الأمران، فيختار الرفع في "يوم الجمعة صمت فيه"، ويختار النصب في "أيوم الجمعة صمت فيه" و"إذا يوم الجمعة سرت فيه"، ومثال لبس المفسر بالصفة نحو: كل يوم صمت فيه في الصيف، ومثال ما يستوي فيه الأمران نحو: زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه أي معه، ومثال ما يجب نصبه نحو: إن يوم الجمعة سرت فيه. **المفعول له**: أي هذا بيان المفعول له، فالمبتدأ محذوف، أو هو مبتدأ والخبر محذوف أي منه المفعول له، أو هو مبتدأ وما بعده خبره، وهو ضمير الفصل، والضمير في "له" راجع إلى الألف واللام، و"له" مفعول ما لم يسم فاعله، فيكون في محل الرفع. **هو ما فعل**: أي اسم ما فعل، وقد مر تفصيله في المفعول فيه. قوله:"مما فعل مطلقا" أي مما فعل فعلا مطلقا أو به إلخ. **أي حدث مذكور**: وإسناد التلفظ إلى الحدث مجاز، وهو باعتبار داله، وذلك لشدة الاتصال بين الدال والمدلول، فالمراد من الفعل المذكور ههنا هو المصدر، لا الفعل الاصطلاحي.
احتراز عن إلخ: أي احتراز عن التأديب الذي في "أعجبني التأديب"؛ لأن فعله ليس بمذكور، وهو الضرب الذي فعل لقصد تحصيل التأديب، وفيه نظر؛ لأن التأديب يخرج به إذا جعل من القسم الأول من المفعول له، وأما إذا جعل من القسم الثاني فلا يخرج به؛ لأن فعله، وهو "أعجب" مذكور؛ فإن وجود التأديب في زيد مثلا سبب لوقوع التعجب، وإن قلت: المراد أنه أي المفعول له ما فعل لأجله فعل فاعل مذكور، وحينئذ لا بد أن يكون -

(١) المفعول له سبب حامل للفاعل على الفعل، وينقسم إلى قسمين، أحدهما: علة غائية للفعل كالتأديب للضرب، والثاني: ما ليس كذلك كالجبن للقعود، والقسم الأول يكون بحسب تعقله علة للفعل وبحسب وجوده في الخارج معلولا له، والقسم الثاني: أن يكون بحسب وجوده علة للفعل، فيصح حينئذ ما ذكره الشارح. (عت)

فإن قلت: كيف يصح الاحتراز به عنه، وهو أي الفعل الذي فُعِلَ لأجله مذكور في الجملة كما في "ضربت زيدا"؟ قلنا: المراد مذكور معه، فإن قلت: هو مذكور معه كما في "ضربته تأديبا"، قلنا: المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه، ويرد حينئذ نحو: "أعجبني التأديب" الذي ضربت لأجله، اللهم إلا أن يراد بذكره معه إيرادُه معه للعمل فيه، ....

= المفعول له غير الفاعل، فخرج التأديب في "أعجبني التأديب"، قلت: حينئذ يلزم استدراك قوله: "مذكور"؛ لأن التأديب في "أعجبني التأديب" خارج بدونه، فالجواب عن أصل الشبهة: أن "التأديب" في المثال المذكور إذا جعل من القسم الثاني من المفعول له أيضا خارج بقوله: "مذكور"، وذلك لأن التعجب لا يكون إلا بعد حصول التأديب، ووجوده وحصوله لا يكون إلا بالضرب أو الشتم أو غيرهما، فلا يكون حينئذ فعله مذكورا.

في الجملة: أي في تركيب من التراكيب. **كما في إلخ:** لأنه فُعلَ لقصد تحصيله فعلٌ مذكورٌ، وهو "ضربت". **مذكور معه:** أي مع ذلك الاسم، وهو التأديب، وفي المثال المذكور ليس كذلك. **قلنا المراد إلخ:** هذا جواب على تقدير التسليم أي لا نسلم أن يكون هو - أي هذا الاسم - مذكور معه فيه؛ لأن التأديب المنكَّر غير التأديب المعرَّف، ولو سلم فنقول: المراد إلخ، فحينئذ لا يرد ما قيل: لا نسلم أن يكون الفعل مذكورا معه في "ضربت تأديبا"؛ لأن التأديب المنكّر غير التأديب المعرّف. **ويرد حينئذ إلخ:** لأن فعله مذكور معه في التركيب الذي هو - أي ذلك الاسم - فيه وإن كان مؤخرا، وإن قلت: المراد أن يكون مذكورا معه ومقدما عليه أيضا، قلنا: هو مذكور معه في التركيب الذي هو فيه ومقدم عليه أيضا في قولنا: "ضربت زيدا" أو "أعجبني التأديب"، مع أن التأديب ليس بمفعول له، بل هو فاعل لـــ"أعجبني".

إلا أن يراد إلخ: واعترض بأنه يصدق في "ضربته تأديبا" أنه مذكور معه في التركيب الذي هو - أي ذلك الاسم - فيه للعمل فيه أيضا، والقول بـــ"أن التأديب المنكّر غير التأديب المعرّف" ليس بشيء؛ لأنه لو كان جوابا فهو جواب عن أصل الشبهة، فالشارح لم يلتفت إليه؛ لأن مراده مذكور معه للبحث، وإلا فهذا الاعتراض خارج بقيد الحيثية كما سبق في المفعول فيه، ففي "أعجبني التأديب" يصدق عليه أنه فُعلَ لأجله فعل مذكور في الجملة، لكن لا من حيث إنه فُعلَ لأجله فعل مذكور في الجملة، بل من حيث إنه أسند قوله: "أعجبني" فيه.

أقول: على ما بينا كلامه بأن قوله: "قلنا: المراد إلخ" جواب على تقدير التسليم، فإيراد الاعتراض المذكور ههنا مما لا طائل تحته كما لا يخفى، لا يقال: القيد للعمل فيه يخرج المفعول له المجرور نحو: جئتك للسمن؛ لأن العامل في المجرور هو الجار لا الفعل؛ لأنا نقول: التحقيق أن العامل في المجرور هو الفعل أيضا، وأنه منصوب محلا، كما يكون العامل في المفعول فيه المجرور بـــ"في" هو الفعل، وهو أيضا منصوب محلا.

مثل: ضربته تأديبا مثال لما فُعِلَ لقصد تحصيله فِعلٌ، وهو الضرب؛ فإن التأديب إنما يحصل بالضرب ويترتب عليه،[1] وقعدت عن الحرب جبنا (وهو الخوف) **مثال لما فُعِلَ بسبب وجوده فِعلٌ، وهو القعود؛ فإن القعود إنما وقع بسبب الجبن، ....**

مثل ضربته: واعلم أن المفعول له علة غائية للفعل أي سبب لفعل الفاعل، والفعل قد يكون سببا للمفعول له في الخارج كالمثال المذكور، وقد لا يكون نحو: قعدت عن الحرب جبنا؛ فإن القعود ليس سببا للجبن في الخارج.
إنما يحصل بالضرب: أي بسببه، والفعل علة للمفعول له بخلاف المفعول له، فلا يرد ما يقال: إذا كان الضرب علة للتأديب وبالعكس أيضا، فيلزم أن يكون مقدما على التأديب ومتأخرا عنه أيضا بالوجوب؛ لأن العلة متقدمة على المعلول بالوجوب، وفيه بحث بأن السبب غير المسبب، فيلزم أن يكون التأديب غير الضرب مع أنه عينه بحسب الذات؛ فإن الضرب هو التأديب. وأجاب عنه مجد المحشي مولانا عبد بأن المراد من التأديب هو لازمه، وهو التأدب؛ فإنه صفة المضروب، بخلاف التأديب؛ فإنه صفة للضارب، فيكون التأديب غير الضرب.
قال مولانا عصـ: يلزم على تقدير هذا الجواب: أن يكون المفعول له هو "التأديب"، مع أنه ليس كذلك، فلا يقال: "ضربت تأديبا" بالنصب بالاتفاق، فالجواب منع أن التأديب عين الضرب، بل هو إحداث التأديب، والضرب سبب الإحداث ووسيلته. أقول: التأدب يكون مفعولا له إذا كان مستعملا باللام مثل: ضربته للتأدب، نعم لا يقع التأدب مفعولا له إذا كان بدون اللام، فلا يصح أن يقال: ضربته تأدبا، وكونه مفعولا له لا يوجب كونه بدون اللام؛ لعدم وجود شرط حذفها، وهو قوله: "وإنما يجوز حذفها إذا كان فعلا إلخ"؛ لأن الفعل قائم بالمتكلم والتأدب قائم بالمضروب، ويمكن تقرير الشبهة المذكورة على وجه آخر أحسن وأفيد من الوجوه المذكورة بأنه لا يجوز أن يكون التأديب في قولك: "ضربته تأديبا" هو الباعث لإقدام الفاعل على الفعل، مع أنك عرفت أنه غاية للفعل؛ لأن التأديب عين الضرب؛ لأنه لم يصدر ههنا عن المتكلم حدثان، أحدهما: الضرب، والثاني: التأديب، بل الصادر عنه حدث واحد، فلا يجوز أن يكون الشيء علة لنفسه.
والجواب: أن العلة في الحقيقة هي أثر "التأديب"، وهو التأدب، إلا أنه لم يصرح، أو نقول: إن المضاف محذوف تقديره: إرادة تأديب، ويمكن تقريره بعبارة أخرى أيضا بأنا نقول: المفعول له في "ضربته تأديبا" سبب الضرب، فلا يكون مسببا له؛ لأن الشيء الواحد لا يكون سببا ومسببا معا، والجواب: أنه لِمَ لا يجوز أن يكون سببا ومسببا باعتبارين، وههنا كذلك؛ لأن "التأديب" ليس علة لوجود الضرب، بل علة الإقدام عليه ووجود الضرب هو السبب لوجود "التأديب"، ووجود التأديب مسبب، وتصوره في الذهن سبب الإقدام، فقد تغاير الجهتان.

(١) فإن قلت: كيف يحصل التأديب بالضرب ويترتب عليه، مع اتحادهما بحسب الذات؟ قلنا: أراد ترتب ما تضمنه التأديب أعني التأدب. (عبد الغفور)

والقائل[1] بكون المفعول له معمولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق يُخالَف مبتدأ خبر
خلافا ظاهرا للزجاج؛[2]..

يخالف خلافا إلخ: وإنما قدر متعلق الظرف من الأفعال الخاصة، وهو قوله: "ظاهرا" ولم يقدر من الأفعال العامة كالحاصل والثابت والكائن، مع أن الشارح في مثل هذه المواضع جعل متعلقه من الأفعال العامة؛ تنبيها إلى ظهور هذا الخلاف الذي وقع من الزجاج بمعنى أنه ظاهر لا خفاء فيه؛ لأن من البيِّن أن معنى "ضربته تأديبا" هو أدبته بالضرب تأديبا؛ لأن الضرب والتأديب متحدان ذاتا أو معنى، أن هذا الخلاف ظاهري لا حقيقة له؛ فإن إطلاق الخلاف عليه ليس على ما ينبغي لما عرفت أن الضرب والتأديب متحدان ذاتا، "ورد قول الزجاج إلخ" يشعر به وبما ذكرنا ظهر ضعف ما ذكره مولانا عص من أنه لا فائدة لقوله: "ظاهرا"، على أن الفائدة التي تحصل من الأفعال العامة - وهي ربط الكلام وصحة حاصله - حاصلة من قوله: "ظاهرا".
ثم قال مولانا المذكور: والأظهر أن يقدر: يُخالِف الزجاجُ هذا القائلَ خلافا؛ لأن قول النحاة أصل، والخلاف إنما وقع منه. وحاصل كلامه مع ما يتعلق به: أن القائل في قوله: "والقائل بكون المفعول له إلخ" عبارة عن القوم، فيكون في قوله: "يخالف" ضمير الفاعل راجعا إلى القائل، وقوله: "خلافا" مفعول مطلق، وقوله: "ظاهرا" صفة، فيلزم من ذلك أن القوم خالفوا الزجاج، فيلزم أن يكون كلام الزجاج أصلا وكلام القوم فرعا، مع أن الأمر بالعكس، فالمناسب إسناد المخالفة إلى الزجاج، ههنا لا إلى القوم، كما سبق في قوله: "خلافا للفراء".
أقول: ما ذكره مولانا المذكور إنما يرد إذا كان قوله: "يخالف" على صيغة المعلوم، وأما إذا كان على صيغة المجهول فلا؛ لأن القائل حينئذ يكون مخالَفا - باسم المفعول - والزجاج يكون مخالِفا - باسم الفاعل - على أنه لا يجوز إيراد الفعل المعلوم قبل قوله: "خلافا للزجاج"؛ لأن الفاعل هو الزجاج، فيلزم حينئذ استدراك قوله: "الزجاج"، وأيضا ما ذكره الفاضل المذكور من أن تقديره: "يُخالِف الزجاجُ هذا القائلَ خلافا" مما لا يحتمله عبارة المصنف، على أنه يستلزم زيادة اللام في قوله: "للزجاج" والحمل على زيادة اللام بعيد.

(١) تمهيد لربط قول المصنف: "خلافا للزجاج" وقوله: "والقائل" مبتدأ، وقوله: "يخالف" على صيغة المبني للمفعول خبره، فيفيد نسبة الخلاف إلى الزجاج، ولعل من قال: إن فيه إسناد المخالفة إلى الجمهور - وهو غير مناسب - قرأه بصيغة المبني للفاعل. (حق)
(٢) [والأظهر إسناد المخالفة إلى الزجاج] مذهبه أن ما يسميه النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق؛ لأن الفعل بيان له، فكأن التأديب مجمل والضرب مبين، فكأنه قيل: أدبت بالضرب تأديبا، فيصح أن يقال: الضرب هو التأديب، فصار مثل: ضربت ضربا، فالزجاج لم يقدر عامل التأديب حتى يلزم خلاف الأصل، لكنه تكلف؛ لأن التأديب في قولك: "ضربت للتأديب" ليس بيان الضرب، ففي "ضربته تأديبا" لذلك؛ لعدم تفاوت المعنى، وأيضا لا يطرد في قولك: "قعدت عن الحرب جبنا". (عت)

فإنه أي المفعول له عنده أي عند الزجاج مصدر **من غير** لفظ فعله، **فالمعنى عنده** في المثالين المذكورين: **أدبته بالضرب** تأديبا **وجبنت** في القعود عن الحرب جبنا، **أو ضربته** ضربَ تأديبٍ وقعدت قعودَ جبنٍ، ....

لبيان النوع

من غير إلخ: أي مغاير للفظ فعله، ولكنهما متحدان بحسب المعنى، كما سبق مثل ذلك في قوله: "وقد يكون بغير لفظه". **فالمعنى عنده إلخ:** أي التغاير بحسب المعنى منتفٍ بينهما، بل معناهما متحدان، فلا يرد ما قيل: إذا كان "تأديبا" مصدرا من غير لفظ فعله، فإذا قيل: أدبته بالضرب تأديبا، فيكون المفعول المطلق حينئذ موافقا للفظ فعله، ويمكن أن يقال: هذا الإيراد مدفوع بذكر المعنى في قوله: "فالمعنى عنده إلخ" أي معنى التركيب هذا، لا أن التركيب المذكور مجعول من لفظ إلى لفظ آخر حتى يرد ما ذكر.

أدبته بالضرب إلخ: فإن معنى الضرب والتأديب واحد بالذات. **وجبنت إلخ:** وإن قلت: قوله: "جبنا" كما يكون مغايرا للفظ فعله كذلك مغايرا له بحسب المعنى؛ فإن معنى القعود غير معنى الجبن، مع أنه لا بد من اتحاد المعنى بينهما، قلنا: المراد من الجبن أثره، وهو القعود؛ لأن من حصل فيه الجبن فهو يقعد وإن لم يقعد في بعض الأزمان، والمراد بالقعود عدم القيام بالحرب، لا القعود الحقيقي، ويحتمل أن يراد منه المعنى الأعم.

أو ضربته إلخ: أي ضربته هذا النوع من الضرب، وهو الضرب الذي للتأديب، وقعدت هذا النوع من القعود، فيكون مفعولا مطلقا نوعيا، قال مجد المحشي مولانا عبد: إن المصدر حقيقة هو المحذوف لا المذكور، وإطلاق المصدر على المذكور لنيابته عن المحذوف، كما في :"ضربته سوطا" أي ضرب سوط، فالقول بأنه على هذا التقدير مصدر من غير لفظ فعله، لا يخلو عن شيء. أقول: مراد الشارح أن إضافة الضرب إلى التأديب بيانية، فيكون الضرب عين التأديب بحسب الذات، فإذا كان عينه بالذات فمن قال: ضربته، فكأنه قال: ضربته ضربا أو أدبته تأديبا، فيكون المفعول المطلق تأكيدا حقيقة، ألا ترى أن ما ناب مناب الشيء لا بد أن يكون مغايرا له بحسب الذات لا عينه بحسب الذات.

وإن قلت: هذا لا يصح في قولنا: قعدت قعود جبن؛ لأن القعود ليس عين الجبن؛ لتغايرهما بحسب المعنى، قلت: قد عرفت أن المراد من الجبن هو أثره، وهو القعود المقيد بالجبن، وإن قلت: إن إضافة الضرب إلى التأديب وكذلك إضافة القعود إلى الجبن من قبيل إضافة المسبب إلى السبب، فكيف يصح أن يكون أحدهما عين الآخر بالذات؛ لأن السبب لا يكون عين المسبب وبالعكس؟ قلت: لما عرفت السببية بينهما لا يتوجه ما ذكرت، كما لا يخفى على المتأمل.

ورد قول الزجاج بأن صحة تأويل نوع بنوع لا تدخله في حقيقته، ألا ترى أن صحة تأويل الحال بالظرف من حيث إن معنى "جاء زيد راكبا" جاء زيد وقت الركوب من غير أن تخرج عن حقيقتها، وشرط نصبه **أي شرط انتصاب** المفعول له، **لا شرط كون**..........

خبر إن

ورد قول الزجاج إلخ: أي صحة كون أحد النوعين مؤولا وراجعا إلى نوع آخر لا يوجب أن يكون النوع الأول داخلا في النوع الثاني، ولم يكن للنوع الأول اسم؛ فإن الحال مؤول إلى الظرف أي المفعول فيه، مع أن هذا التأويل لا يخرج عن حقيقتها، ولا يدخلها في حقيقة الظرف أي المفعول فيه؛ فإن الحال أيضا منصوب على حدة من المنصوبات قال مولانا عص: إن هذا الترديد إنما يتوجه على اللزجاج إذا كان مقصوده من كلامه تأويل المفعول له وإرجاعه إلى المفعول المطلق، وهو في حيز المنع، بل مراده أن معنى "ضربته تأديبا" أدبته بالضرب تأديبا، لا أنه مؤول إليه. أقول: كلام الشارح في الحقيقة ترديد، ولكن ترك أحد شقي الترديد؛ لظهوره، فالحاصل: أن مراد الزجاج من كلامه: إما أن معنى "ضربته تأديبا" أدبته بالضرب تأديبا، وإما أن معناه أنه مؤول إليه، وإن كان الأول فهو ممنوع، والسند فيه عدم بقاء العينية على ما ذكره الزجاج؛ لعدم بقاء العلية في قوله: "أدبته بالضرب تأديبا"، وإلا لما كان الاتحاد في المعنى بينهما.

لا يقال: عدم بقاء العلية بينهما غير مضر عند الزجاج؛ لأنه مصدر عنده؛ لأنا نقول: مذهب الزجاج أي ذهابه إلى شيء لا يبطل مذهب القوم، نعم، يثبت بطلان مذهب القوم بدليل أقامه الزجاج به، وههنا ليس كذلك، فلا بد من إبقاء العلية عند القوم، فتأمل. وإن كان الثاني كما هو الظاهر فيتوجه عليه قوله: "ورد قول الزجاج بأن صحة إلخ" وكيف كان معناه كذلك عند من قال: إن المفهوم منه عند العرب العلية، وعلى ما ذكره الزجاج لم يفهم منه العلية، وأيضا القول بأن معنى "ضربته تأديبا" هو أدبته تأديبا ليس إلا التأويل المذكور، ألا ترى أن معنى "جاءني زيد راكبا" جاء زيد وقت الركوب مع صحة اسم التأويل عليه، ورد المصنف قول الزجاج أيضا بأن معنى "ضربته تأديبا" ضربته للتأديب اتفاقا، وقولك: "للتأديب" ليس بمفعول مطلق، فكذا التأديب الذي بمعناه.

أي شرط انتصاب إلخ: من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللازم، وإنما اختاره؛ لأن معنى قوله: "وشرط نصبه تقدير اللام" هو شرط جعله منصوبا بتقدير اللام، فالإضافة من قبيل إضافة المصدر إلى المفعول، ففسر النصب بالانتصاب الذي هو اللازم لا المتعدي، وأشار إلى أنه لا دخل بجعل المتكلم له منصوبا، فاختار ذكر الملزوم وإرادة اللازم؛ لأن الانتصاب لازم لجعله منصوبا. **لا شرط كون إلخ:** لأن ما هو باللام أيضا مفعول له كما بيّن بقوله: "فالسمن والإكرام إلخ"، ثم إن إضافة الإكرام إلى الكاف إضافة المصدر إلى المفعول أي إكرام لك لأجل أنك زائر لي، فإيراد الزائر إشارة إلى علة الإكرام.

الاسم مفعولا له، فالسمن والإكرام في قولك: "جئتك للسمن ولإكرامك الزائر" مبتدأ عنده مفعول له على ما يدل عليه حده، وهذا كما قال في المفعول فيه: "إن شرط عند المصنف خبر نصبه تقدير في"، وهذا أيضا خلاف اصطلاح القوم[1] تقدير اللام لأنها إذا ظهرت لزم الجر. وخص اللام بالذكر؛ لأنها الغالب في تعليلات الأفعال، فلا يقدر غيرها المصنف من "من" أو الباء أو "في" مع أنها من دواخل المفعول له كقوله تعالى: ﴿خَاشِعًا لفظ بيانية مُتَصَدِّعًا مِنْ خَشْيَةِ اللهِ﴾[2] (الحشر:٢١) ....

تقدير اللام: لأنها لو لم تكن مقدرة لم يفهم معنى العلية. لزم الجر: أي لزم الجر اللفظي فيما صلح له، والجر التقديري والمحلي فيما صلح لهما، فلا يرد ما قيل: إن أراد به لزوم الجر اللفظي فهو ممنوع، وإن أراد به أنه لزم الجر في الجملة، أي أعم من أن يكون لفظيا أو تقديريا، فلا يتم التقريب.

وخص اللام إلخ: مع أن الباء و"في" و"من" أيضا من دواخل المفعول له؛ لأنها أيضا للتعليل، قال مولانا عص: إن الشارح غفل من أن يقول هذا الكلام في المفعول فيه؛ لأن الباء أيضا من دواخل المفعول فيه، مثل: جلست بالمسجد. أقول: إنما لم يتعرض إليه في المفعول فيه لقلته؛ فإنه لا يكون غير الباء بمعنى "في" في المفعول فيه؛ فإن كون غير الباء بمعنى "في" غير مشهور، وأما اللام ههنا يكون بمعناها أمور كثيرة كما ذكره، فلذا تعرض إليه، على أن خلاصة هذا الدليل جارية فيه، فكأنه ترك لاشتراك الدليل بأن نقول: الغالب في الظرفية هو كلمة "في"، فلا يقدر غيرها؛ لأنه لو قدر غيرها يتبادر الذهن إليها بحكم غلبتها في الظرفية.

فلا يقدر غيرها: لأنه لو قدر غير اللام يتبادر الذهن إلى تقدير اللام؛ لما ذكر من أنها الغالب في تعليلات الأفعال، وبعبارة أخرى بأن كثرة استعمال اللام في تعليلات الأفعال تدل على بقاء اللام في النية، بخلاف تقدير غيرها؛ لعدم كون شيء يدل على بقاء غيرها في النية. خاشعا إلخ: أي ﴿لَوْ أَنْزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْتَهُ خَاشِعًا﴾ والخاشع بالفارسية: دگرگوں شونده، والمتصدع: پراگنده شونده، والخشية: الخوف.

(١) فإنهم لا يسمون المفعول له إلا المنصوب الجامع للشرائط، فحده عندهم: هو المصدر المقدر باللام المعلل به حدث شارك في الفاعل والزمان. (عل)

(٢) ﴿لَوْ أَنْزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْتَهُ خَاشِعاً مُتَصَدِّعاً مِنْ خَشْيَةِ اللهِ﴾، أي لو أنزل هذا القرآن على جبل ليخشع وينشق؛ لأجل خشية الله مع صلابته، ولكن قلوبهم أقسى منه حيث لم تخشع، ونحو: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾ (نوح: ٢٥). (حل ع)

وقوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ[1] مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا﴾ (النساء:١٦٠) وقوله ﷺ: «إن امرأةً دخلت النار في هرة»[2] أي لأجلها. ولما كان[3] تقدير اللام عبارةً عن حذفها عن اللفظ وإبقائها في النية، وكان الأصل إبقاءها في اللفظ والنية، **فلا حاجة** (جواب لما) في إبقائها في النية إلى شرط، بل الحاجة إليه إنما يكون في حذفها من اللفظ، ولهذا قال: وإنما يجوز حذفها **ولم يكتف**.....

فبظلم إلخ: معناه بالفارسية: پس بسبب ظلمی که صادر شده است از ان جماعتی، که در آمده اند در دین یهود، حرام کرده ایم ما.

فلا حاجة إلخ: لأنه يوافق الأصل، بخلاف الحذف من اللفظ.

ولم يكتف إلخ: بأن لم يقل: "وإنما يجوز" بدون ذكر قوله: "حذفها"؛ لأنه يتوهم أن الحذف من اللفظ والإبقاء في النية معا مشروطان بهذا الشرط؛ لأنه حينئذ يكون الضمير في "يجوز" راجعا إلى "تقدير اللام"، وقد عرفت أن تقدير اللام عبارة عن الحذف من اللفظ والإبقاء في النية، والإبقاء في النية لا يحتاج إلى شرط؛ لأنه يوافق الأصل، فلما قال: "وإنما يجوز حذفها" لم يتوهم ذلك؛ لأن المراد من الحذف حينئذ هو الحذف من اللفظ فقط، كما عرفت أن التقدير عبارة عن الشيئين، أحدهما: الحذف من اللفظ، والآخر: الإبقاء في النية، فلما صرح بذكر الحذف، فالمراد هو الحذف من اللفظ فقط، وقيل: إنما وضع المظهر موضع المضمر إشارة إلى اتحاد الحذف والتقدير بأن كليهما الحذف من اللفظ والإبقاء في النية، وقد يفرق بينهما بأن التقدير هو الترك من اللفظ مع الإبقاء في النية، والحذف هو الترك من اللفظ والنية.

---

(١) تعليل "حرمنا" أي بسبب ظلم عظيم على أنفسهم تحريمهم على أنفسهم الطيبات، "من الذين هادوا" أي صاروا يهودا "حرمنا عليهم طيبات" من لحم البعير ولبنه وشحم البقر والغنم؛ فإن المطاعم كلها حلال لبني إسرائيل قبل التوراة سوى الخنزير والميتة والدم، فحرموا الطيبات على أنفسهم، فأنزل التوراة على وفقه عقوبة لهم. (حل ش)

(٢) أي في هرة حبستها حتى ماتت من الجوع فلم تكن تطعمها ولا ترسلها فتأكل من خشاش الأرض، وهي حشراتها والعصا فيرونحوها، وفيه الإشعار إلى تحريم حبس الهرة وإهلاكها جوعا، وأن نفقة الحيوان المملوك وما في حكمه واجب. ومنه قوله تعالى: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾ (يوسف: ٣٢) أي بسببه. (حل ع)

(٣) يعني لما قال المصنف: "وشرط نصبه تقدير اللام"، فإذا أريد بيان اشتراط تقدير اللام بالأمور المذكورة فالظاهر أن يقال: "وإنما يقدر إذا كان إلخ"، أو يقال: "وإنما يجوز" بإرجاع الضمير إلى "تقدير اللام"، فلا بد لترك الظاهر من نكتة، وبيانها أن تقدير اللام عبارة عن أمرين، أحدهما: الإبقاء في النية، وثانيهما: الحذف عن اللفظ، والأول لا يحتاج إلى شرط، والثاني يحتاج إليه. (عت)

بإرجاع ضمير الفاعل إلى "تقدير اللام"، فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها إذا كان المفعول له فعلا احترازا عما **إذا كان عينا** نحو: جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به أي **اتحد فاعله** وفاعل عامله، احترازا عما إذا كان فعلا لغيره نحو: جئتك لمجيئك إياي ومقارنا له أي للفعل المذكور في الوجود بأن يتحد زمان وجودهما نحو: ضربته تأديبا؛ إذ زمان الضرب والتأديب واحد؛ **إذ لا مغايرة بينهما إلا بالاعتبار**، ....

عما إذا كان عينا: الأولى أن يقال: "عما كان ليس بفعل" حتى يتناول الأعراض، مثل: جئتك للعلم أو للسواد؛ لعدم إطلاق العين عليهما عرفا، إلا أنه أراد من العين ما ليس بفعل. **المعلل به**: والضمير في "به" راجع إلى المفعول له، والضمير المستتر في "المعلل" راجع إلى الفعل.

اتحد فاعله إلخ: أشار به إلى أن الأحصر والأوضح في العبارة هذا، لا ما ذكره المصنف. ولقائل أن يقول: هذا يشكل بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾ (البقرة: ٢٥٨)؛ **فإن قوله**: "أن آتاه الله الملك" مفعول له حذف لامه، مع أن اتحاد الفاعل غير متحقق فيه؛ لأن فاعل الفعل هو النمروذ، وفاعل المفعول له هو الله تعالى. والجواب: أن حذف اللام عن المفعول جائز عند اتحاد فاعلهما إذا لم يكن المفعول له مصدّرا بـــ"أنْ وأنّ"؛ لأن حذف حرف الجر منهما قياس، وقد كنت في بلدة بخارى وجاء بعض من الطلبة من بلدة سمرقند، وقال هذه الشبهة علي وقلت هذا الجواب عليه، ثم رأيت هذا الجواب في بعض التفاسير.

إذ لا مغايرة بينهما: أي بين زمان الضرب وزمان التأديب، أو بين الضرب والتأديب، أما الأول فلأنه لا يكون المغايرة بين الزمانين؛ لعدم التغاير بين المضاف إليه لهما، وهو الضرب والتأديب، وعدم التغاير بين المضاف إليه يستلزم عدم التغاير بين المضاف، وأما الثاني فلأنهما إذا لم يكونا متغايرين فلم يكونا متغايرين بحسب الزمان أيضا؛ لأن اتحاد المضاف إليه يستلزم اتحاد المضاف. قال مولانا عص: العبارة الواضحة الموجزة أن يقال: وإنما جاز حذفها إذا اتحد فاعله وفاعل عامله وزمانهما. أقول: إن قال: إذا اتحد زمانهما، فلا يدل كلامه على القسمين الأخيرين؛ لأنهما يفهمان من لفظ المقارنة.

إلا بالاعتبار: إذ الحدث الصادر عن الفاعل باعتبار أنه هو يسمى ضربا، وباعتبار أنه سبب لاتصاف المضروب بالأخلاق الحسنة يسمى تأديبا، ثم اعلم أن مفهوم الضرب والتأديب متغايران؛ لأن الضرب حدث صدر عن الأعضاء الظاهرة التي هي غير اللسان، وكان مؤلما للمضروب، والتأديب حدث صدر عن شخص، سواء صدر عن لسانه أو غيره، وكان سببا لاتصاف المفعول بالأخلاق الحسنة، فالتأديب يصدق على الشتم والفضيحة دون الضرب، وأجاز بعضهم عدم المقارنة بالزمان كقوله تعالى في القراءة الشاذة: "هَذَا يَوم يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقَهُمْ" بالنصب أي لصدقهم في الدنيا، ولا يخفى أنه يدل على أنه لا يشترط اتحاد الفاعل أيضا.

أو يكون زمان وجود أحدهما بعضا من زمان وجود الآخر نحو: قعدت عن الحرب جبنا؛ **فإن زمان** الفعل أعني القعود عن الحرب بعض زمان المفعول له أعني الجبن، ونحو: شهدت الحرب إيقاعا للصلح بين الفريقين؛ فإن زمان المفعول له أعني إيقاع الصلح بعض زمان الفعل أعني شهود الحرب، واحترز بذلك القيد عما (أي المقارنة) إذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو: أكرمتك اليوم؛ لوعدي (أي بالإكرام) بذلك أمس، وإنما اشترط هذه الشرائط؛ لأنه **بهذه الشرائط** يشبه المصدر، فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به، بخلاف ما إذا اختل شيء منها.

المفعول معه أي **الذي فُعِلَ** لمصاحبته بأن يكون الفاعلُ مصاحِبا له **في صدور الفعل عنه** أو المفعولُ به في وقوع الفعل عليه، فقوله: "معه" مفعول ما لم يسم فاعله،.......

فإن زمان إلخ: فإن زمان الجبن مقدم على زمان القعود، ويكون القعود في بعض زمان الجبن. قيل: لا حاجة لتصحيح المثال المذكور إلى زمان الفعل بعض من زمان المفعول له؛ لأن علة القعود هي الجبن الموجود لا الجبن السابق عليه، إلا أن يقال: يعد الجبن أوله وآخره جبنا واحدا، لا أجبانا متعددة.

بهذه الشرائط إلخ: لأن هذه الشرائط موجودة في المصدر أي المفعول المطلق بالنسبة إلى الفعل، فحينئذ يتعلق المفعول له بالفعل بلا واسطة شيء تعلق المصدر به، فالفعل ينصب جزءه بلا واسطة شيء، بخلاف ما إذا اختل شيء من هذه الشرائط؛ فإنه حينئذ يختل المشابهة أيضا، كما لا يخفى على المتأمل. **الذي فعل إلخ:** أشار به إلى أن الألف واللام بمعنى "الذي"، والمفعول بمعنى فُعِلَ، وقوله: "بأن يكون إلخ" بيان لقوله: "أي الذي فعل إلخ".

في صدور الفعل عنه: أي عن الفاعل، مثل: جئت وزيدا. وقوله: "أو المفعول به" عطف على الفاعل، أي بأن يكون المفعول مصاحبا له في وقوع الفعل عليه، مثل: كفاك وزيدا درهم. لا يقال: صفة الصدور لا تلائم بقولنا: استوى الماء والخشبة؛ لأن الاستواء لم يصدر من الماء؛ لأنا نقول: الصدور أعم من أن يكون حقيقة أو حكما، فإن الاستواء لا يكون إلا للماء، فكأنه صدر منه، أو يقال: هذا في الحقيقة وجه التسمية، والاطراد غير لازم فيها. ولقائل أن يقول: قوله: "عنه" في قوله: "في صدور الفعل عنه" مما لا يحتاج إليه؛ لأن قوله: "في صدور الفعل" وجه المصاحبة، فلا بد أن يكون مشتركا بين المصاحِب والمصاحَب، كما =

أسند إليه "المفعول" كما أسند إلى الجار والمجرور في "المفعول به وفيه وله"، والضمير المجرور راجع إلى اللام، وَاعتُذِرَ عن نصبه بما جوّزه بعض النحاة من بيانية إسناد الفعل إلى لازم النصب، وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه في الأكثر، وإليه ذهب في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[1] (الأنعام: ٩٤) على قراءة النصب، وفي بعض الحواشي أن هذا الرأي شريف جدا،...

= يكون وجه الشبه مشتركا بين المشبه والمشبه به، وهذا إنما يحصل بترك قوله: "عنه"، وكذلك قوله: "عليه"، فتأمل حتى يظهر لك ما فيه.

كما أسند إلخ: وإنما تعرض إلى حاصل تركيبه دون "المفعول به وفيه وله"؛ لأن "به وفيه وله" جار ومجرور، فالضمير عنها مبني، فرفعه محلي قطعا، بخلاف "مع"؛ فإنه معرب، فينبغي أن يكون مرفوعا بالفعل المجهول، فهو يحتاج إلى البيان لا غير. **والضمير المجرور:** أي في "معه"؛ لأنه مضاف إليه. **واعتذر إلخ:** دفع دخل بأنه لا بد أن يكون مرفوعا؛ لأنه مفعول ما لم يسم فاعله، والمراد أنه اعتذر عن نصبه في أيّ موضع وقع.

من إسناد الفعل إلخ: [أي الأمر الذي النصب لازم له من الإعراب] بيان لــ"ما" في قوله: "بما جوّزه" أي اعتذر عن نصبه، وهو أن إسناد الفعل إلى الأمر الذي هو لازم النصب يقتضي رفعه، إلا أنه ترك المصنف له منصوبا؛ جريا على ما هو عليه في الأكثر، وضمير "هو" راجع إلى لازم النصب، والضمير في "عليه" إلى "ما"، وهو عبارة عن النصب، وكونه "عليه" - أي على النصب الذي هو الأكثر - سواء كان على الظرفية أو الحالية، والظاهر أن يكون ههنا على الحالية، فأجري له على هذا النصب الذي هو الأكثر، وإليه يشعر قوله: "مصاحبا له"، وإذا عرفت هذا التفصيل منا فما يخطر ببال بعض الناظرين من أن بين قوله: "لازم النصب" وبين قوله: "في الأكثر" تدافع ليس بشيء، كما لا يخفى على المتأمل فيه بأدنى تأمل.

وإليه ذهب: أي إلى الاعتذار المذكور ذهب. **على قراءة النصب:** وإنما قال: "على قراءة النصب"؛ لأنه قرئ: "بَيْنُكُم" بضم النون أيضا، ولكنه فاعل سواء كان بضم النون أو بفتحها. **هذا الرأي إلخ:** أي كون قوله: "معه" مفعول ما لم يسم فاعله شريف جدا، أما كونه شريفا فلموافقته كلام الله تعالى، ولأنه يوافق بقوله: "المفعول به وفيه وله"، قيل: كونه شريفا جدا؛ لخلوه عن تكلف ضمير راجع إلى المصدر، وإقامة المصدر المؤكد مقام الفاعل، مع أن أكثر النحاة على أنه لا يجوز أصلا.

(١) بالفارسية: ہر آئینہ تحقیق کہ پارہ پارہ وبخش بخش شد میان شما. (بقا)

وقيل: الوجه أن يجعل من قبيل: في تركيب

وقد حِيْلَ(١) **بينَ العَير والنزوان** الحمار الوثوب

فإن مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع إلى مصدره أي حيل الحيلولة؛ لأن "بين" للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل،...................................... لفظ بين

الوجه: أي وجه نصب قوله: "معه" أن يجعل قوله: "المفعول معه" من قبيل قولهم: "وقد حيل بين العير" بفتح العين، و"النزوان" بالنون والزاي المعجمة؛ فإن المفعول ما لم يسم فاعله فيه هو الضمير الراجع إلى مصدر الفعل هو الحيلولة؛ لأن المصدر يجوز تذكيره وتأنيثه، فيكون معنى قوله: "المفعول معه" الذي فُعِلَ فعلٌ، فما وقع موقع الفاعل هو المصدر لا "معه". لا يخفى أنه إذا قيل: "حيل الحيلولة" لا بد أن تجرد الفعل عن معناه بأن كان بمعنى وقع؛ لأنه لا معنى لقوله: حيل الحيلولة، وإن قلت: إنما يقوم المصدر مقام الفاعل إذا وصف له بشيء، فلا يقال: ضُرِبَ ضربٌ، بل ضُرِبَ ضربٌ شديدٌ. قلت: لِمَ لا يجوز أن لا يقوم مقامه بدون التوصيف المصدر الحقيقي، والواقع مقامه ههنا هو الضمير الراجع إليه، تأمل. قال - قدس سره - في "الحاشية": العير: الحمار الوحشي والأهلي، النزوان: الوثوب، ومنه - قدس سره - في تفسير الوثوب: برجستن.

لأن بين للزوم إلخ: فعلى هذا المذهب لا يقوم الأمر الذي هو لازم النصب مقام الفاعل، فلم يكن "بين" في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ فاعلا عنده على قراءة النصب، ولقائل أن يقول: لو قام هو مقامه لا استحالة فيه؛ فإن الجار والمجرور مثل: "في الدار" يقع موقعه، كما قال المصنف فيما سبق، وإن لم يكن فالجميع سواء، مع أن "في الدار" أيضا لازم الظرفية مع أمر زائد فيه لم يكن في "بين"، وهو كون حرف الجر على أوله، ويمكن الجواب بأن معناه: أنه لا يقوم مقامه بحيث يقع مفعولا به، ولكن يقع مقامه من حيث المعنى الذي هو باعتبار نفسه؛ =

---

(١) [من الحيلولة، وهي المنع من الوصلة بين الشيئين] أوله: "أهم بأمر الخير لو أستطيعه" من الطويل، والبيت لصخر بن عمرو، أنشده حين قالت له امرأته، وهو مريض:

حولاً بجرح قد أصابه في حرب لا حي فيرجى ولا ميت فيلقى

فعمد إلى السيف وهمّ بقتلها، فلم يقدر للضعف، فقال أبيات متمنيا استطاعته لقتلها، والهم: القصد من نصر، صلته بالباء، ويعني بـــ"أمر الخير" قتلها، و"لو" للتمني، وقوله: "حيل" مبني للمفعول، مسند إلى ضمير المصدر، وهو الحيلولة دون "بين" أي وقع الحيلولة، ويمكن أن يكون مرفوعا معنى لا لفظا، كما مر في ﴿تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾، و"العير" بالفتح: الحمار، وغلب على الوحشي، والنزوان - محركةً - الوثوب، وهو مثل يضرب لقوي قد أدركه العجز، فلا يستطيع على ما يريده، والمعنى أقصد قتلها متمنيا استطاعة له، والحال أني قد منعت عليه؛ لعدم الاستطاعة. (حل ع)

فعلى هذا يكون معناه: الذي فُعِلَ فعلٌ بمصاحبته، على أن يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا إلى مصدره، **والضمير المجرور** للموصول، هو مذكور بعد الواو احتراز عن المذكور بعد غيره **كالفاء لمصاحبته** معمولَ فعلٍ اللام متعلق بـ"مذكور" **أي يكون** ذكره بعد الواو؛ ....

معنى المفعول معه — في معه — بالإضافة — هو الألف واللام

= فإن "الدار" في قولنا: "ضرب في الدار" لا يقع مقامه من حيث كونه مفعولا به أي من حيث كونه مضروبا، بل يقع مقامه من حيث كونه مضروبا فيه، وكذلك "بين" في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾؛ فإنه أيضا لا يقع مقامه من حيث كونه مفعولا به؛ لعدم صحة معناه حينئذ. وإن قلت: من جوّز كونه مقام الفاعل كما هو على تقدير الحل الأول؛ فإنه يجوّز كونه مفعولا به مع كونه مقامه، فما ذا وجهه؟ قلت: فإنه يقال له: "المفعول به" مجازا، فيكون "الدار" و"بينكم" في قولنا: "ضرب في الدار" و"ضرب بينكم" مفعولا به على التجوز، وإلا لا معنى له أصلا على الحقيقة، كما لا يخفى.

والضمير المجرور إلخ: أي الضمير للموصول على هذا المذهب أيضا، فلا يرد أنه لا احتياج إليه، بل هو تكرار حيث قال آنفا: "والضمير المجرور راجع إلى اللام". **كالفاء:** أي الفاء ونحوها، وهو المذكور بعد لفظ "مع"، مثل: جئت مع زيد؛ فإنه أيضا ليس مفعولا معه، فعبارته أحسن عما يقال: مع موضع الفاء؛ لكون المناسبة بين الواو والفاء، وقد وقع الاحتراز به عن المذكور بعد غيره مطلقا، سواء كان بعد مع أو الفاء، ولكن المناسب إلى التمثيل ذكر الفاء لما مر، فلا يرد ما قال مولانا عص: الأحسن ذكر "مع" موضع "الفاء"؛ لأن المقصود الأصلي هو الاحتراز به عن المذكور بعد لفظ مع، وقد حصل بذكر قوله: "غيره". **لمصاحبته إلخ:** واحترز به عن "كل رجل وضيعته".

أي يكون إلخ: فخرج "عمرو" في "ضربت زيدا وعمرا" إذا كان الواو بمعنى "مع"؛ لأن ذكره بعد الواو ليس لأجل مصاحبته معمول فعل، أي ليس المقصود فيه ذلك، بل ذكره بعدها لأجل العطف؛ لأنه معطوف على المفعول به اتفاقا، فيكون مفعولا به لا مفعولا معه، فهذا كلامه لرد ما قال بعضهم من أن المعمول لا بد أن يكون فاعلا، وإلا ينتقض بقولنا: ضربت زيدا وعمرا إذا كان الواو بمعنى "مع" وهو ليس بمفعول معه؛ لأنه معطوف على المفعول به كما عرفت، على أنه يرد على قول هذا البعض نحو: حسبك وزيدا؛ فإن "حسبك" مضاف ومضاف إليه؛ لأن الكاف في المعنى مفعول ومعناه: يكتفي لك.

ثم اعلم أن قوله: "مذكور" في قوله: "متعلق بمذكور" وقع على سبيل الحكاية، فالمراد هو المذكور الذي في عبارة المصنف، فالأولى أن يقال: "متعلق بالمذكور"؛ فإنه له احتمالان حينئذ، أحدهما: ما أفاده الشارح، والثاني: هو المذكور المعين، وهو المذكور في عبارته، وليس هذا الاحتمال على تقدير عبارة الشارح؛ لأنه نكرة، فيكون =

لأجل[1] مصاحبته معمولَ فعلٍ **وإفادته إياها**،[2] سواء كان المعمول فاعلا نحو: استوى الماءُ والخشبةَ، أو مفعولا نحو: كفاك وزيدا درهمٌ، وسواء كان ذلك الفعل لفظا **أي لفظيا** كالمثالين المذكورين أو معنى **أي معنويا** نحو: ما لك وزيدا؟ أي ما تصنع، والمراد بـ"مصاحبته لمعمول الفعل" مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد، نحو: **سرتُ وزيدا، أو مكان واحد** نحو: لو تُرِكَتِ الناقةُ وفصيلَتَها لَرَضَعَتْهَا، ....

(أي لمصاحبته) (أي مع زيد)

- معناه: أنه متعلق بمذكور من المذكورات، وهو غير مقصود، إلا أن الشارح حمله على الوقوع على سبيل الحكاية، ولم يلتفت إلى هذه اللطافة المذكورة، فلا يرد حينئذ ما ذكره مولانا عص من أن في قوله: "متعلق بمذكور" لطافة، ولو قال: "بالمذكور" لكان ألطف، ويمكن أن يقال: لو قال: "بالمذكور" يتعين الاحتمال الحكايتي؛ لأن الاحتمال الثاني يحتمل أن يكون من اللام الدالة للإشارة، فلا يكون حنيئذ في لفظ "المذكور" احتمالان حتى يتحقق اللطافة.

وإفادته إياها: أي إفادة المذكور بعد الواو للمصاحبة. **أي لفظيا**: أشار به إلى أن قوله: "لفظا أو معنىً" خبر لـــ"كان" الناقصة المقدرة؛ لأنهما إنما يكونان خبرا إذا كانا بمعنى الملفوظ والمعنوي أو بمعنى لفظيا ومعنويا، كما لا يخفى. **سرت وزيدا**: أي في زمان واحد؛ لأن "مع" يدل على المقارنة الزمانية، ثم اعلم إذا كان المراد من المصاحبة المذكورة مشاركته له في ذلك الفعل، فلا يجوز أن يقال: ضَحِكَ زيدٌ وطلوعَ الشمس أي مع طلوعها، ولكن جوّزه بعضهم ويكون لتجويزه وجه، وذلك لأن المراد من الضَحِك أعم من أن يكون حقيقة أو حكما، فإطلاق الضحك على طلوع الشمس مجاز كما أن إطلاق السير على جريان الماء مجاز.

أو مكان واحد إلخ: أي في مكان واحد، قال مولانا عص: كونهما في مكان واحد يستلزم كونهما في زمان واحد أيضا؛ لأنه لو تُرِكَت الناقةُ يوم الخميس وتُرِكَت فصيلتُها في هذا المكان يوم الجمعة لا ترضعها، وكذلك كونهما في زمان واحد يستلزم كونهما في مكان واحد أيضا؛ لأنه لو سار زيد في سمرقند وسار عمرو في بخارى لا يقال حينئذ: "سرت معه في زمان واحد" عرفا، لكن الأحسن أن يكتفى بالزمان، هذا خلاصة كلامه. أقول: إنما جعلهما قسمين باعتبار القصد لا باعتبار أنهما قسمان متقابلان؛ لأنه قد يكون المقصود مشاركته له في زمان فقط دون المكان، وقد يكون المقصود عكسه، وإن قلت: "مع" يدل على المقارنة الزمانية لا المكانية، فكيف يراد منه المعية المكانية؟ قلت: يراد منه المعية المكانية لقرينة قوله: "لرضعتها"؛ لأنهما لو كانا في مكانين لا ترضعها.

---

(١) إشارة إلى أن اللام للأجل.

(٢) أي إفادة الواو، كذا قال مولانا صدر الدين، وقال ابنه: إفادة المفعول معه.

فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة، نحو: جاءني زيد وعمرو؛ فإنها لا تدل إلا على المشاركة في أصل الفعل دون المصاحبة.

واعلم أن **مذهب جمهور النحاة** أن العامل في المفعول معه الفعل أو معناه بتوسط الواو التي بمعنى "مع"، وإنما وضعوا الواو موضع "مع"؛ لكونها أخصر، وأصلها واو العطف التي فيها معنى الجمع، فناسب معنى المعية،[1] فإن كان **أي وجد**[2] الفعل **أي ما يدل**[3] على الحدث فيعم الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز **أي لم يجب**[4] العطف..

مذهب جمهور النحاة إلخ: وقيل: إن العامل يعمل في الواو، ولكن الإعراب يظهر فيما بعد الواو، ونقل عن عبد القاهر أنه منصوب بنفس الواو، واعترض عليه بأن الأولى رعاية أصل الواو في كونها غير عاملة، وإن قلت: إن الواو إنما تنصب؛ لكونها بمعنى "مع"، قلت: فلا بد حينئذ أن تنصب "ضيعته" في "كل رجل وضيعته".

أي وجد: فيكون "كان" تامة حينئذ، فلا يحتاج إلى الخبر، ويحتمل أن يكون ناقصة بأن يكون "الفعل" اسما له و"لفظا" خبرا له، وإنما لم يذهب إليه؛ لأن قوله: "لفظا" لا يقع خبرا إلا بالتأويل بأن كان بمعنى الملفوظ أو بمعنى لفظيا.

أي ما يدل إلخ: وإنما أراد من الفعل ما يدل على الحدث؛ ليدخل شبه الفعل في العمل، ولهذا قال: "فيعم الفعل إلخ"، ولا يصح إدخاله في الفعل المعنوي؛ لأنه لا يستنبط منه الفعل.

أي لم يجب: وإنما لم يكتف بقوله: "ولم يمتنع"؛ لأنه حينئذ جاز أن يكون العطف واجبا، فلا يصدق الجزاء ففسره بـ"لم يجب ولم يمتنع"؛ إشارة إلى أن المراد من الجواز هو الإمكان الخاص، لا يقال: لو اكتفى بقوله: "لم يجب" =

(١) لأن في المعية زيادة اجتماع. (عبد الغفور)

(٢) جعل "كان" تامة، فقوله: "لفظا" تمييز أو حال، ويحتمل أن يكون ناقصة. (عبد الغفور)

(٣) أراد بالفعل ما هو أعم من الفعل وشبهه بقرينة مقابلة المعنوي، وباتفاق أحكامها المذكورة ههنا، بخلاف المعنوي، فيكون من قبيل عموم المجاز. (عل)

(٤) فسر الجواز بالإمكان الخاص؛ لئلا ينتقض بالمثال المذكور، بخلاف ما لو فسره بالإمكان العام المقيد بجانب الوجود؛ فإنه ينتقض حينئذ بالمثال المذكور؛ إذ الإمكان العام المقيد بجانب الوجود عبارة عن سلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم، سواء كان الجانب الموافق ضروريا أو لا، فيشمل وجوب العطف مع أنه لا يترتب عليه قوله: "فالوجهان". (جمال)

ولم يمتنع،[1] فلا ينتقض بمثل: ضربت زيدا وعمرا؛ **لوجوب العطف فيه، فالوجهان** أي العطف والنصب على المفعولية جائزان، نحو: جئت أنا وزيد[2] بالرفع على العطف لأنه الأصل وزيدا بالنصب على المفعولية لأنه فيه يكثر الفائدة، **وإلا** أي وإن لم يجز العطف، **بل يمتنع**[3]........

= لا يحتاج إلى قوله: "لم يمتنع"؛ لأن مثل: "ضربت زيدا وعمرا" يخرج بقوله: "لم يجب"؛ لوجوب العطف فيه؛ لأنا نقول: العطف إذا لم يكن واجبا جاز أن يكون ممتنعا، فحينئذ لم يصدق قوله: "فالوجهان".

لوجوب العطف فيه: لأن الأصل في هذه الواو العطف، وإنما يعدل عنه للتنصيص على المراد، وهو المصاحبة، وفي المثال المذكور لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة؛ لأن النصب بالعطف الذي هو الأصل فيه أظهر، وبعبارة أخرى بأن النصب بالمفعولية غير جائز؛ لأن النصب بالعطف فيه أظهر وأقوى؛ لما عرفت آنفا، والنصب بالمفعولية أضعف، والأقوى يضمحل الأضعف، قيل: فحينئذ لا يكون "عمرا" في المثال المذكور مفعول معه مع أن كلامنا فيه، فحينئذ لا حاجة إلى إخراجه بقوله: "لم يجب"، ويمكن الجواب بأن الاحتراز عنه بسبب جعل الواو في قوله: "وعمرا" للمصاحبة، مع أنه مفعول به؛ لوجوب العطف فيه؛ لما عرفت آنفا، ويمكن أن يجاب أيضا بأنا لا نسلم أن الكلام ههنا كان مختصا به، وإليه يدل ما ذكره بعد ذلك بقوله: "تعين العطف".

فالوجهان: قيل: الجزاء عين الشرط إذا لم يجب العطف ولم يمتنع، فيكون العطف جائزا مع جواز النصب أيضا؛ لأن الكلام في المفعول معه، وهو منصوب، وقيل: إنما جوّز الشرط والجزاء لو أريد من الوجهين العطف وعدمه مع أن المراد من الوجهين هو العطف والنصب بالمفعولية. **بل يمتنع:** أشار به إلى أن المراد من الجواز هو الإمكان العام المقيد بجانب العدم، فوجود العطف ليس بضروري، سواء كان جائزا أو ممتنعا، وبعبارة أخرى: سواء كان عدمه ضروريا أو لا، فقال: "بل يمتنع"، وأشار إلى أن عدم العطف ضروري ليصدق قوله: "تعين النصب".

---

(١) إشارة إلى دفع ما أورد ههنا، وهو أن مثل: ضربت زيدا وعمرا جاز فيه العطف مع أنه لم يجز فيه الوجهان اتفاقا، وذلك أنه أراد بالجواز عدم الوجوب والامتناع لا المعنى الأعم بحيث يتناول الوجوب. (عل)

(٢) هذا رد على الشيخ عبد القاهر حيث أوجب العطف في نحو: قام زيد وعمرو مع أنه مثل المثال المذكور، نحو: جئت وزيدا، فجمهور النحاة على أن النصب مختار لا واجب؛ لأن العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا فصل قبيح غير ممتنع عندهم. (عت)

(٣) إشارة إلى أن الجزاء لا يترتب على مجرد نفي الجواز المفسر بالإمكان الخاص؛ لأن نفيه يحتمل أن يكون بإثبات الضرورة في الجانب المخالف، وهو امتناع العطف، وأن يكون بإثبات الضرورة في الموافق، وهو وجوب العطف، ولا شك أن نصبه المحتمل لاحتمالين، فلا يترتب عليه الجزاء، فلذا ضرب عنه وعين المقصود. (جمال)

تعين النصب[١] مثل: جئت وزيدا؛ فإن العطف فيه ممتنع؛ لعدم الفاصلة لا بتأكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره، وإن كان الفعل معنى **أي أمرا معنويا** مستنبطا من اللفظ وجاز أي لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر، وهو العطف، نحو: ما لزيد وعمرو، وإلا أي وإن لم يجز العطف، **بل امتنع** تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو: ما لك وزيدا، وما شأنك وعمرا؛ فإنه امتنع العطف فيهما؛ لأن العطف على الضمير المجرور **بلا إعادة الجار** غير جائز، ولم يجز عطف "عمرا" على الشأن؛ إذ السؤال عن شأنهما لا عن شأن أحدهما ونفس الآخر، **وإنما حكمنا** بمعنوية الفعل في هذه الأمثلة؛ لأن المعنى[٢] .....

أي أمرا معنويا: فالشارح حمل "كان" على الناقصة؛ إشارة إلى أن المراد من الإمكان هو الإمكان العام المقيد بجانب الوجود، فعدم العطف ليس بضروري، سواء كان وجوده ضروريا أو لا، فقال: "لم يمتنع"؛ ليصدق قوله: "تعين العطف". **بل امتنع إلخ:** أشار به إلى أن المراد من الجواز هو الإمكان العام المقيد بجانب العدم، فوجود العطف ليس بضروري، سواء كان عدمه ضروريا أو لا، فقال: "بل امتنع" أي عدمه ضروري؛ ليصدق قوله: "تعين النصب". **بلا إعادة الجار إلخ:** وإعادة الجار بأن يقال: ما لك ولزيد وما شأنك وشأن عمرو، وإنما أورد مثالين؛ لأن في المثال الأول يكون الضمير مجرورا بحرف الجر، وفي الثاني مجرورا بالمضاف.

وإنما حكمنا إلخ: وإنما أورده للصوق دليل المصنف به.

---

(١) هذا عند المصنف رحمه الله، وذهب جمهور النحاة إلى أن النصب مختار لا واجب، وذلك مبني على أن العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع. (عل)

(٢) متعلق بمفهوم الكلام السابق كما أشار إليه - قدس سره - بقوله: "وإنما حكمنا"؛ وذلك لأن قولك: "ما لزيد وعمر" وخبر لمبتدأ محذوف، تقديره ذلك، مثل: "ما لزيد وعمرو" أي العامل المعنوي مع جواز العطف، مثل: "ما لزيد وعمرو" قس عليه حال المثالين الآخرين، وكل قضية متضمنة لحكم، فتلك القضايا متضمنة لأحكام بجملها حكمنا بمعنوية العامل في تلك الأمثلة. (عبد الغفور)

ما تصنع **وما يماثله**، فمعنى ما شأنك وزيدا ما تصنع وزيدا، ومعنى "ما لك وزيدا" ما تصنع وزيدا، ومعنى "ما لزيد وعمرو" ما يصنع زيد وعمرو.

الحال لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها، وهو **ما يبين هيئة**(١) الفاعل..........

وما يماثله: أي ما تصنع بصيغة الخطاب، أو المراد ما يماثله في صيغة الغائب؛ لأن في "ما لزيد وعمرو" لا يصح إلا صيغة تدل على الغيبة. **الحال**: من حال الشيء يحول أي انقلب، وإنما سمي هذا القسم بها؛ لأنها لا تخلو عن انقلاب غالبا.

ما يبين هيئة إلخ: والهيئة بمعنى الحالة، وهي أعم من أن يكون بحسب تحققها، وهي الحال المتحققة، أو بحسب تقديرها وفرضها، وهي الحال المقدرة، نحو: قوله تعالى: ﴿فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ (الزمر: ٧٣)، فأمر الله تعالى المؤمنين بالدخول في الجنة حال كونهم خالدين؛ فإنه قدر وفرض خلودهم في وقت دخولهم، وإلا لا يكون الخلود في وقت الدخول؛ لأن الخلود هو المكث الطويل، وهو ممتنع في وقت الدخول، ولكن يتصور القيام مثلا في وقت الضرب في قولنا: "ضربت زيدا قائما" فلا بد في الحال المنقلبة أن يكون زمانها وزمان عاملها متحدين دون في الحال المؤكدة التي تكون مقررة لمضمون جملة اسمية، قيل: هذا التعريف لا يصدق على "قائما" في قولنا: "ضربت زيدا قائما أبوه"؛ لأن "قائما" بين هيئة الأب، وهو ليس بفاعل ولا مفعول، وأجيب بأن الحال ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به، أو ما هو متعلق بهما.

قيل: التعريف لا يصدق على قولنا: "جاء زيد والشمس طالعة" وكذلك على "وزيد قائم" في قولك: "أتيتك وزيد قائم"؛ لأنها لم تبين هيئة الفاعل ولا المفعول، بل هيئة الزمان، وأجيب بأنا لا نسلم أنها لم تبين هيئة الفاعل أو المفعول به؛ لأن معنى المثال الأول: أنه جاء زيد حال كونه مقارنا بطلوع الشمس، ومعنى المثال الثاني: أنه أتيتك حال كوني أو حال كونك مقارنا بقيام زيد، وأجيب أيضا بأن الحال في مثل قولك: "أتيتك وزيد قائم" تبين هيئة لازم الفاعل أو المفعول أعني زمان الإتيان، وقد استمر في كلامهم التفسير عن الملزوم باللازم، فكأنها تبين هيئة ذاتيهما من حيث إن هيئة اللازم هي هيئة الملزوم حكما، قيل: في هذا الجواب بعد؛ لأن قيام زيد لا يكون هيئة لزمان زيد إلا بتأويل؛ لأن زمان إتيان زيد ليس متصفا بالقيام، بل هو متصف بالقيام في هذا الزمان.

لا يقال: هذا التعريف صادق على الجملة الثانية في قولنا: "ركب زيد وركب مع ركوبه غلامه"؛ إذ لم يجعل الجملة المذكورة حالا؛ لأنا نقول: لا بد أن يكون الحال في الأحوال المنقلبة جزء الكلام، وإذا لم يجعلها حالا لا يصير جزء الكلام. لا يقال: التعريف صادق على "رجوعا" في قولك: "رجع زيد رجوعا"؛ لأنا نقول: لا بد أن يكون في الأحوال المؤكدة اسم غير حدث، فحينئذ يخرج "رجوعا" في "رجع رجوعا" وحد المؤكدة هو اسم غير حدث يكون مقررا لمضمون جملة.

(١) وهو في الأصل الحالة الظاهرة للمتهيء للشيء، كذا في "المغرب". (عبد الغفور)

أو المفعول به أي من حيث هو فاعل أو مفعول به كما هو الظاهر،(١) فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات(٢) كالتمييز، وبإضافتها إلى الفاعل أو المفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل أو المفعول به كصفة المبتدأ، نحو: زيد العالم أخوك، وبقيد الحيثية تخرج صفة الفاعل(٣) والمفعول؛ فإنها تدل على هيئة الفاعل أو المفعول به مطلقا لا من حيث هو فاعل أو مفعول، وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع،(٤) ....

أي من حيث هو إلخ: أي الحال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول من حيث إنه يدل على هيئة الفاعل والمفعول في زمان تعلق الفعل بهما، لا بمعنى أن الحال يدل على أن مدلوله هيئة الفاعل أو المفعول من حيث إنه فاعل والمفعول نحوي حتى يرد أن كون دلالة الحال على أن مدلوله هيئة الفاعل أو المفعول من حيث إنه فاعل أو مفعول نحوي منتف، وهذا الإيراد خلاصة ما ذكره مولانا عص حيث قال: إن الحال لا يدل على هيئة الفاعل أو المفعول النحوي، بل يبين ما صدر عنه الفعل أو قام به.

لا من حيث هو إلخ: كالعالم في قولنا: "جاءني زيد العالم"؛ لأن زيدا فيه لو لم يكن فاعلا أيضا يبين العالم هيئة ذات الفاعل أو المفعول، سواء كانت متصفة بالفاعلية أو المفعولية أو لا، أي صفة لا تدل على هيئة الفاعل أو المفعول النحوي؛ لأن "زيدا" في "جاءني زيد العالم" يوصف له أولا بالعالمية، ثم يسند فعل المجيئة إليه كما هو المتقرر عنده في التركيب التقييدي، بخلاف "قائما" في "ضربت زيدا قائما"؛ لأنه جاز أن لا يكون القيام ثابتا في غير وقت الضرب.

---

(١) أسند إليه الفعل وصدر عنه وقام به الفعل، أو من حيث هو مفعول وقع عليه الفعل. والمعنى: الحال لفظ يبين الهيئة التي كانت للفاعل في وقت إسناد الفعل إليه أو كانت للمفعول في وقت إسناد الفعل إليه أو وقوعه عليه، وبه اندفع ما قيل: إن الحال لا تدل على هيئة الفاعل أو المفعول النحوي، بل يبين هيئة ما صدر عنه الفعل أو تعلق به، أما الأول؛ فلأن الحيثية ترجع باعتبار المآل إلى وقت إسناد الفعل إليه، أو وقت وقوع الفعل عليه، وهو مآل الحيثية. (جمال)

(٢) وإن وقع ظاهرا صفة؛ لأن المراد به الذات، نحو: طاب زيد فارسا. (عصمت الله)

(٣) الصفات من التوابع، وهي خارجة عن الحد كما صرح به من غير مرة. (عصمت الله)

(٤) فلا ينافي الجمع، فيقع الحال عنهما أو عن أحدهما. (عل)

فلا يخرج عنه مثل: ضرب زيد عمرا راكبين، **لفظا**[١] أي سواء كان الفاعل أو المفعول الذي وقع الحال عنه لفظا أي لفظيا[٢] بأن تكون فاعلية الفاعل أو مفعولية المفعول **باعتبار لفظ الكلام**[٣] ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام، سواء كانا ملفوظين حقيقة **أو حكما** أو معنى أي معنويا بأن تكون فاعلية الفاعل أو مفعولية المفعول **باعتبار معنى** يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه، **والمراد بـ"الفاعل** أو المفعول به" أعم من أن يكون حقيقة أو حكما، فيدخل فيه الحال عن المفعول معه؛[٤] **لكونه في معنى** الفاعل أو المفعول به، ....

(عن تعريف الحال) (عطف تفسيري) (اللفظي والمعنوي)

لفظا: أشار بقوله: "أي سواء كان إلخ" أنه خبر لـــ"كان" المقدر، ويحتمل أن يكون تمييزا عن الفاعل أو حالا عنهما.
باعتبار لفظ الكلام إلخ: كالتاء في "ضربت زيدا قائما"، وكذلك زيدا وهما ملفوظان، وأما كونهما باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه فلتحقق الفعل فيه. **أو حكما:** كالضمير المستتر في تحت "في الدار" في نحو: زيد في الدار قائما، فيكون ملفوظا حكما، وفاعليته باعتبار لفظ الكلام، وهو في الدار.
باعتبار معنى إلخ: كأنبه على صيغة المتكلم الواحد، وكذلك أشير في "هذا زيد قائما".
والمراد بالفاعل إلخ: أي المراد بالفاعل أو المفعول اللفظي أو المعنوي أعم من أن يكون حقيقة أو حكما.
لكونه في معنى إلخ: لأن المفعول معه إن كان شريكا بالفاعل في صدور الفعل من الفاعل فهو فاعل حكمي، مثل: جئت وزيد راكبا، وإن كان شريكا مع المفعول في وقوع الفعل عليه فهو مفعول حكمي، مثل: كفاك وزيدا درهم راكبا.

---

(١) تمييز عن الفاعل أو المفعول أو حال عنهما أو خبر لـــ"كان" المقدر كما أشار إليه في الشرح. (عبد الغفور)
(٢) يرشدك إلى هذا تفصيل العامل. (عبد الغفور)
(٣) يعني أن فاعلية الفاعل مثلا قد يعتبر في نظم الكلام ويتعلق به قصد المتكلم، مثل: "جاء زيد راكبا"، وقد لا يعتبر فيه، بل هناك أمر يمكن أن يعتبر مأخوذا مستنبطا من هذا الكلام بلا تعلق قصد المتكلم به، فالأول لفظي والثاني معنوي. (عت)
(٤) ولا يجوز أن يكون حالا عن المبتدأ والخبر إذا لم يكونا فاعلين أو مفعولين معنى إلا عند ابن مالك في التسهيل. (عت)

وكذا المفعول المطلق، مثل: ضربت الضرب شديدا؛ **فإنه بمعنى أحدثت الضرب** شديدا، وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف إليه، كما إذا كان المضاف فاعلا أو مفعولا يصح حذفه، وقيام المضاف إليه مقامه، فكأنه الفاعل أو المفعول،[١] نحو: ﴿بَلْ﴾ نتبع[٢] ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً﴾[٣] (البقرة: ١٣٥) و﴿أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً﴾؛[٤] (قوله تعالى) (الحجرات: ١٢) فإنه يصح أن تقول: بل نتبع إبراهيم مقام "بل نتبع ملة إبراهيم" وأن يأكل أخاه مقام "أن يأكل لحم أخيه"، أو كان المضاف فاعلا أو مفعولا، (حال) وهو جزء المضاف إليه، ....

فإنه بمعنى أحدثت إلخ: فيكون الضرب مفعولا به حينئذ، فالمفعول المطلق يكون مفعولا حكميا. لا يقال: لم لا يجوز أن يكون المفعول المطلق مفعولا حكميا باعتبار وجود النصب فيه؛ لأن االمفعول شريك مع المفعول المطلق في النصب، فعلى هذا لا يحتاج إلى قوله: "فإنه بمعنى أحدثت إلخ"؟ لأنا نقول: يلزم حينئذ أن يكون التمييز أيضا مفعولا حكميا؛ لوجود النصب فيه أيضا. **حنيفا**: بالفارسية: مائل شونده براه حق.

---

(١) فإن تعلق فعل شخصي بمفهومين علامة اتحادهما ذاتا. (عبد الغفور)

(٢) أي اتبع ملة واتبع ملة إبراهيم أي اعتقد يا محمد! ما اعتقد إبراهيم من اعتقاديات لا تقبل النسخ، كالإيمان بالله تعالى؛ فإنها الملة دون الفرعيات القابلة للنسخ، و﴿حَنِيفاً﴾ حال من الضمير أو الملة أو إبراهيم، والأوجه أن يكون حالا من الملة؛ ليوافق قوله تعالى: ﴿لِلدِّينِ حَنِيفاً﴾ أي مائلا عن كل دين باطل إلى دين الحق، ولأنه لو وصف إبراهيم به لكان مغنيا عما بعده من نفي الاشتراك، وأمر التذكير سهل على من نظر فيما قالوا في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ (الأعراف: ٥٦). (حل ش)

(٣) واعلم أن لفظ "نتبع" اختاره الشارح كما أتى به المفسرون في هذه الآية، وليس داخلا في القرآن، وقد وهم البعض من ههنا بكونه آية، وقد زاد عليه قوله تعالى، والآية هذه: ﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً﴾ (البقرة: ١٣٥).

(٤) يشتمل على وجوه من المنع عن الغيبة: الاستفهام المقرر، والمضارع الدال على الاستمرار، والمحبة التي هي إرادة الخير للذة أو النفع أو الفضل، وإسنادها إلى ما يفيد الاستغراق، وإيثار "أن" التي لم تدل على القطع، والأكل لحم الإنسان، والاستغراق المستفاد من إضافة اللحم والأخ والميت. (حل ش)

فكأن الحال عن المضاف إليه هو الحال عن المضاف،[1] وإن لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى: ﴿أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ﴾،[2] (الحجر: ٦٦) فقوله: ﴿مُصْبِحِينَ﴾ حال عن ﴿هَؤُلَاءِ﴾ باعتبار أن ﴿دَابِرَ﴾ المضاف إليه جزؤه؛ فإن **دابر الشيء أصله**، والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن في المقطوع، فكأنه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله.

ولو قرئ "تَبَيَّنَ" على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل أو "يُبَيَّنُ" على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل، ....

مصبحين: داخلين في الصباح. **دابر الشيء أصله:** وهو علة الجزئية، أي دابر الشيء أصله، وأصل الشيء يكون جزءا له.
ولو قرئ إلخ: فقراءة الأصل، وهي "يتبين" على صيغة المضارع المعلوم المذكر أو المؤنث؛ لأن كلمة "ما" عبارة عن الحال ولفظ الحال مؤنث، وعلى كلا التقديرين يكون الهيئة مفعولا، والفاعل هو كلمة "ما"، ويكون قوله: "به" متعلق بالمفعول، فيكون المفعول حينئذ مقيدا بقوله: "به"، وأما إذا قرئ "تَبَيَّنَ" على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل يكون الهيئة حينئذ فاعلا، ويكون قوله: "به" متعلق بقوله: "تبين"، فيكون المفعول حينئذ عاما متناولا للمفعول معه والمفعول المطلق.
ولقائل أن يقول: هذا ينافي ما سبق في بحث المفعول المطلق من أن إطلاق صيغة المفعول على المفاعيل الأربعة الباقية لا يصح إلا بعد تقييده بالباء أو فيه أو معه أو اللام، إلا أن يقال: إن التقييد المذكور مخصوص بما إذا وقعت المفاعيل الأربعة في التراكيب، وفيما نحن فيه ليس كذلك. ويمكن أن يجاب أيضا بأن إطلاق صيغة المفعول اللغوي لا يجوز في المفاعيل الأربعة، ويجوز إطلاق صيغة المفعول الاصطلاحي عليها، وقد أشرنا إليه في بحث المفعول المطلق. =

---

(١) لأن الداخل في الذات في حكم الذات. (عبد الغفور)
(٢) ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ﴾ أي أوحينا إلى لوط عليه السلام ﴿ذَلِكَ الْأَمْرَ﴾ أي الخروج إلى أرض الشام ﴿أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ﴾ أي لأن آخرهم مستأصل بحيث لم يبق منهم أحد، من "دبره دبرا" إذا تبعه، ﴿مُصْبِحِينَ﴾ داخلين في الصبح وعنده، فهو حال من ضمير ﴿مَقْطُوعٌ﴾، وفيه اختلاف بين حال الحال وذي الحال، ولذا اختلفوا في جوازه، والجواز هو الحق. (حل ش)

وجُعِلَ الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول معه أو المفعول المطلق من غير حاجة إلى تعميم الفاعل والمفعول، إلا لدخول ما وقع حالا عن المضاف إليه، مثل: **ضربت زيدا قائما** مثال للفظي الملفوظ حقيقة؛ فإن فاعلية تاء المتكلم ومفعولية "زيدا" إنما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه، وهما ملفوظان حقيقة، وزيد في الدار قائما **مثال للفظي الملفوظ** حكما، ....

= وإذا قرئ "تُبَيَّنُ" على صيغة المضارع المجهول يكون الهيئة مفعول ما لم يسم فاعله، ويكون قوله: "به" متعلقا بقوله: "تبين"، فالمفعول حينئذ أيضا عام، قيل: هذا موافق لما قال بعضهم من جواز الحال عن المفعول معه وعن المصدر بلا تأويل، والجمهور جوّزوا الحال عنهما؛ لتأويلهما بالفاعل أو المفعول به، ولا يخفى أنه لو قرئ كذلك لزم جواز الحال عن المفعول فيه. وقوله: "من باب التفعيل" احتراز عن قراءة "تُبِينَ" من باب فعلل، فلا يرد أنه لا احتياج إليه، وقوله: "من باب التفعيل" أيضا احتراز عما ذكرناه.

مثل ضربت زيدا إلخ: لا يقال: إن الشارح لم يأت بالمثال للمفعول اللفظي الذي كان مفعوليته حكميا، وكان الحال حالا عنه؛ لأنا نقول: إنه أتى بمثالين له، أحدهما: قوله تعالى: ﴿بَلْ﴾ نتبع ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً﴾، وثانيهما: قوله تعالى: ﴿أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً﴾

مثال للفظي الملفوظ إلخ: هذا يكون لردّ ما وقع في شرح المصنف حيث جعله مثالا للحال عن الفاعل معنى، أي جعله مثالا للمعنوي، فإن فاعلية الضمير المستكن في تحت "في الدار" باعتبار المتعلق، وهو حصل أو حاصل، فحذف حصل أو حاصل، وأقيم "في الدار" مقامه، وانتقل المستتر إليه، فيكون "في الدار" باعتبار قيامه مقامه فعلا معنويا، ويكون المستتر فيه فاعلا معنويا، نوقش عليه بأن فاعل الظرف فاعل لفظي؛ لأن عامله مقدر في نظم الكلام، والمقدر كالملفوظ، فيكون فاعليته باعتبار لفظ هذا الكلام، وهو "في الدار" كما سبق في قوله: كيف جئت؟

فيقال في جوابه: راكبا، أي جئت راكبا، فالعامل المقدر كالملفوظ، وأجاب بعضهم عن جانب المصنف بالفرق بين قوله: "زيد في الدار قائما" وبين قولنا: "كيف جئت؟" بأن العامل في كليهما وإن كان مقدرا، ولكن في الثاني لا يتم معنى الكلام بدون العامل، وهو "جئت" بخلاف الأول؛ فإن معنى الكلام، وهو "زيد في الدار" يتم بدون العامل؛ لأنه يصح أن يقال بالفارسية: زيددرداراست، وإن لم يقل: زيد حصل في الدار، ولكن تقدير العامل للقاعدة النحوية، وهو طلب الظرف للمتعلق. =

فإن فاعلية الضمير المستكن في الظرف[١] إنما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه،[٢] **والضمير المستكن** ملفوظ حكما، وهذا زيد قائما مثال للمعنوي؛ لأن مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه، **بل باعتبار معنى الإشارة والتنبيه** المفهومين من لفظ "هذا"، ولا شك أنهما ليسا مما يقصد المتكلم الإخبارَ بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام "أشير" أو "أنبه"،

- ولقائل أن يقول: لم لا يجوز أن يكون قائما حالا عن زيد؛ لأنه وإن كان مبتدأ، لكنه فاعل معنى؛ لاتحاده مع الضمير الذي هو فاعل الظرف، والجواب: أنه يلزم حينئذ اختلاف عامل الحال وصاحبها؛ لأن العامل في الحال هو في الدار، والعامل في صاحب الحال هو الابتداء، فلم يصدق قولهم: إن العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال. ولقائل أن يقول في ﴿أَنَّ دَابِرَ هَؤُلاءِ مَقْطُوعٌ﴾: فالدابر مفعول ما لم يسم فاعله لمقطوع باعتبار الضمير الراجع في المقطوع كما سبق آنفا، فحينئذ يكون زيدا أيضا فاعل في الدار باعتبار ضميره الراجع إليه، إلا أن يقال: إن معمول الظرف لا يتقدم عليه عند سيبويه وإن كان يتقدم عليه عند الأخفش، فبناء الكلام ههنا على مذهب سيبويه، فلا يلزم كون "قائما" حالا من المفعول لفظا.

والضمير المستكن إلخ: أي الضمير المستكن في تحت "في الدار" ملفوظ حكما؛ لأن الضمير يكون في العامل، وهو حصل أو حاصل، ولكن حذف وأقيم "في الدار" مقامه، فالضمير انتقل منه إليه فالمتعلق خبر، فيكون "في الدار" أيضا خبرا، فالمتعلق ملفوظ حكما؛ لأن المقدر كالملفوظ، فيكون الضمير فيه ملفوظا حكما.

باعتبار معنى الإشارة والتنبيه إلخ: بأن يراد من الهاء معنى أنبه، ومن "ذا" معنى أشير، وليس أنبه أو أشير مقدرا في نظم الكلام حتى يكون مثالا للملفوظ حكما؛ لأنا وإن أشرنا إلى "زيد" بقولنا: "هذا"، ولكن لا يكون الإشارة والتنبيه مقصودا بالإفادة، وإنما يكون مقدرا إذا كانت مقصودة بالإفادة؛ لأن الإشارة أو التنبيه بـــ"هذا" إلى "زيد" يستلزم معنى أشير وأنبه الخارج عن منطوق الكلام، هذا حاصل كلامه قدس سره.

---

(١) أي كونه فاعلا له، وهو المنتقل عن عامله بعد حذفه للاختصار؛ لأن تقديره: زيد حصل في الدار قائما؛ لأن الظرف الواقع خبر مقدر بجملة عند الأكثر لما سبق، ثم حذف "حصل" فاستكن الضمير في الظرف يعني انتقل إليه بعد حذف عامله. (محرم آفندي)

(٢) يعني ليست تلك الفاعلية إلا باعتبار لفظ هذا الكلام إلى آخره. (محرم آفندي)

ويصير زيد مفعولا به لفظيا،[١] **بل مفعوليته إنما هي** باعتبار معنى أشير أو أنبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر؛ لصحة وقوع القائم حالا، فهي معنوية لا لفظية.

وعاملها أي عامل الحال إما الفعل الملفوظ أو المقدر، نحو: ضربت زيدا قائما، وزيد في الدار قائما إن كان الظرف مقدرا بالفعل، أو شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل، **وهو من تركيبه**[٢] أي من صيغته كاسم الفاعل، نحو: زيد ذاهب راكبا، ....

بل مفعوليته إنما هي إلخ: وكلمة "بل" للإضراب، فهو متعلق بالنفي المفهوم من قوله: "ولا شك أنهما إلخ" أي أنهما ليسا بمقصودين بالإفادة حتى يكونا مقدرين في نظم الكلام، وكان "زيد" ملفوظا حكميا، بل مفعوليته إلخ. وقوله: "المعتبر" صفة كـ"الخارج". ولقائل أن يقول: إن مفعوليته إذا كان باعتبار معنى أنبه، فيكون المفعول مجموع قوله: "هذا زيد" لا زيد فقط، فزيد جزء للمفعول، وهو ظاهر، فالأولى ترك قوله: "أو التنبيه"، وغاية ما يقال في تصحيحه: إن التنبيه إذا وقع على المجموع فوقع على كل واحد منهما أيضا، فإذا وقع المجموع منبها عليه، فيكون كل واحد منهما أيضا منبها عليه؛ لأن كل واحد منهما جزء للمجموع.

وعاملها إلخ: والغرض من تفصيل العامل ههنا بيان ما لا يتقدم الحال عليه، وكأنه أراد أن لا يفصل من مباحث التقديم، وإلا لكان الأولى أن يذكر عقب ذلك التفصيل قوله: ولا تتقدم على العامل المعنوي.

وهو من تركيبه: بأن كان مشتملا بحروف الفعل، فلا يكون "ما لك" في نحو: "ما لك وزيد" أشبه الفعل؛ لأنه ليس من تركيب ما تصنع، قيل: يشكل باسم الفعل مثل: "صه" لأنه شبه الفعل كما قالوا، مع أنه ليس من تركيب اسكت، إلا أن يقال: لا نسلم أن يكون اسم الفعل داخلا في شبه الفعل، بل هو فعل حكما، فقوله: "وهو من تركيبه" لإخراج اسم الفعل، وقيل: هو لإخراج الحروف المشبهة بالفعل كما قال بعضهم، فإن الملفوظ =

(١) جواب عما يتوهم أن معنى "ها" و"ذا" أنبه وأشير، وهما معنى اللفظين ومنطوقهما، فكيف يقال: إنهما ليسا منطوقهما، بل معنى خارج عنه؟ وتقريره: أن ما يقصده المتكلم هو الإشارة والتنبيه مطلقا، لا الإشارة والتنبيه المنسوبان إلى المتكلم، حتى يقدر في نظم الكلام أنبه وأشير، ويصير زيد به مفعولا له لفظيا، بل هما خارجان عن منطوق الكلام، ومفهومان من فحواه معتبران لتصحيح حالية "قائما"، ومن لم يتفطن هذا المعنى ذهب إلى أن الأولى ما قاله النحاة: إن المراد بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته، كالظرف والجار والمجرور وحرف التنبيه واسم الإشارة، فالصواب ما ذهب إليه المصنف، فافهم. (حق)

(٢) أي مأخوذ من تركيبه وصيغته. (عل)

وزيد في الدار قاعدا إن كان الظرف مقدرا باسم الفاعل، وكاسم المفعول نحو: زيد مضروب قائما، والصفة المشبهة نحو: زيد حسن ضاحكا، أو معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به أو تقديره كالإشارة والتنبيه[١] في نحو: هذا زيد قائما كما مر، وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه في نحو: يا زيد قائما، وليتك عندنا مقيما، ولعله في الدار قائما، وكأنه أسد صائلا.

وشرطها أي شرط الحال أن تكون نكرة **لأن النكرة أصل**، والغرض - **وهو تقييد الحدث** المنسوب إلى صاحبها - يحصل بها، والتعريف زائد على الغرض،[٢] **وأن يكون صاحبها** معرفة لأنه محكوم عليه في المعنى، ....

= أعم من الحقيقي والحكمي، ولا يجوز أن يكون اسم الفعل داخلا في معنى الفعل كما عرفت أن معنى الفعل هو الذي يستنبط من فحوى الكلام من غير تصريح به أو تقديره، وهو ليس كذلك؛ لأن اسكت مثلا ليس مما يستنبط من لفظة صه، بل هو معنى صه، بخلاف النداء والتمني وغيرهما، وهو ظاهر.

قيل: الأولى أن يكون اسم الفعل داخلا في معنى الفعل بأن يقال: المعنى الفعل معنى دخل به اسم الفعل حتى لا يخرج الحال عنه مثل: دونك زيدا قائما أي خذ زيدا قائما، ثم علم أنه يخرج بقوله: "من تركيبه" اسم الفعل الذي لم يكن على فَعَال الذي بمعنى الأمر، بخلاف ما كان على فَعال بمعنى الأمر كنزال بمعنى انزل؛ لأنه من تركيبه.

لأن النكرة أصل: والنكرة أعم من النكرة المحضة، فحينئذ يكون المراد من التعريف الذي يقابلها هو التعريف الحقيقي، فلا يرد ما قيل: إن هذا الدليل لو صح لزم كون الحال نكرة محضة شرطا للحال؛ لجريان الدليل، واللازم باطل، وكذا الملزوم. **وهو تقييد الحدث إلخ:** أي تقييد الحدث المنسوب إلى صاحبها بالحال يحصل بالنكرة، والمراد من تقييد الحدث هو نسبته، فإذا كان ذو الحال فاعلا فيكون المقصود تقييد الحدث لصاحب الحال في صدور الفعل، وإذا كان مفعولا يكون المقصود حينئذ تقييد الحدث لصاحب الحال في وقوع الفعل.

وأن يكون صاحبها إلخ: أشار به إلى أن قوله: "وصاحبها معرفة" عطف على الضمير المرفوع في قوله: "أن تكون" أي شرط الحال أن يكون صاحبها معرفة غالبا، فيكون قوله: "غالبا" قيد الاشتراط، لا لكون صاحبها =

(١) دون الاستفهام والنفي، وإن وأن من الحروف المشبهة؛ لعدم ورود الاستعمال على عملها. (عبد الغفور)

(٢) أي الغرض من ذكر الحال، فلو عرّفت الحال لكان التعريف ضائعا.

فكأن الأصل فيه التعريف[١] غالبا[٢] أي ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع موادها، بل في غالب موادها أي أكثرها، وبيان ذلك أن مواد وقوع الحال على قسمين، أحدهما: ما يكون ذو الحال فيه **نكرة موصوفة**،[٣] نحو: جاءني رجل من بني تميم فارسا، أو مغنية غناءَ المعرفة؛ لاستغراقها،[٤] ....

أي أمثلة الحال

= معرفة، حتى يرد أن غالبية كون صاحبها معرفة تنافي الشرطية كما ذكره؛ لأن كون التعريف شرطا في صاحب الحال بجعل قوله: "وصاحبها معرفة" عطفا على الضمير في "شرطها" يستدعي أن يكون صاحبها معرفة مطلقا؛ لامتناع تحقق المشروط بدون الشرط، فقوله: "غالبا" ينافيه، وإليه يدل قوله: "أي ليس اشتراطها أن يكون إلخ"، فقوله: "غالبا" متعلق بمفهوم قوله: "وصاحبها معرفة" لا بتنكير الحال؛ لأنه واجب لا غالب، أي شرط أن يتعرف صاحبها تعريفا غالبا أي في غالب الاستعمال أو زمان غالب.

نكرة موصوفة: قال مجد المحشي مولانا عبد: الأحسن أن يقال: "نكرة مخصوصة" بدل قوله: "موصوفة"؛ ليشتمل النكرة الموصوفة والمضافة معا. قال مولانا عص: لو قال: "مخصوصة" يتناول جميع الصور؛ لأن ذا الحال في جميع الصور مخصوصة، ولا يحصل التقابل بينه وبين باقي الصور. وحاصله: أنه لو قال كذلك لم يبق المقابلة بين هذا القسم وبين الأقسام الباقية، فإن قوله: "مغنية" وقوله: "أو بعد إلا نقضا إلخ" تخصيص أيضا بالعموم والاستغراق، وكذا البواقي من الصور.

أقول: إن المخصوص في كلام مجد المحشي بمعنى المقيد بقيد أي النكرة هي مقيدة بقيد، لا بمعنى أنها مخصصة أي بالعموم والاستغراق أو غيرهما من وجوه التخصيص، وإليه يشعر قوله أي قول مجد المحشي: "لو قيل: مخصوصة بدل موصوفة؛ ليشتمل المخصوصة بالإضافة لكان أحسن"، فإن تقييد المخصوصة بدل موصوفة يشعر به كما لا يخفى، وأيضا لفظ المخصوصة يشعر به؛ لأنه اسم مفعول من "خص" مصدره الخاص، والتخصيص بمعنى قلة الاشتراك من "خص"، ولهذا يقال: ﴿لَعَبْدٌ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ﴾ نكرة مخصصة لا نكرة مخصوصة.

(١) مع أنها تلتبس بالصفة حال النصب لو كانت معرفة. (عصمت)

(٢) يرجع إلى تعريف صاحبها لا إلى تنكيرها؛ لأن التنكير واجب فيها لا غالب. (محرم الآفندي)

(٣) أو مضافة، ولو قيل: "مخصوصة" يشملها، إلا أنه يشمل صورة الاستغراق أيضا؛ لأن قولك: ما أحد خير منك، من صورة التخصيص، كما بينه المصنف. (عت)

(٤) وعمومها بنفسها أو بوقوعها في حيز نفي أو نهي أو ما بمعناه. (عبد الغفور)

نحو: قوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْراً مِنْ عِنْدِنَا﴾[١] (الدخان:٤، ٥) **إن جعلت أمرا حالا** من كل أمر، أو واقعة في حيز الاستفهام، نحو: هل أتاك رجل راكبا؟ **أو بعد "إلّا"**[٢] **نقضا** للنفي، نحو: ما جاءني رجل إلا راكبا، ....

إن جعلت أمرا إلخ: لوجود الاستغراق المفهوم من لفظ "كل"؛ فإنه إذا كان حالا من المستتر في "حكيم" لا يكون فيه استغراق، فلا يكون مما نحن فيه، فيصح قوله: "أو مغنية غناء المعرفة"، ثم إن "أمرا" حال عنه باعتبار قوله: "من عندنا"، وإلا لا معنى له، والحكيم بمعنى الأمر الذي فيه حكمة، يعني استوار كرده شده.

أو بعد إلا نقضا إلخ: عطف على قوله: "في حيز الاستفهام"، فاعترض بأنه لا يكون ذو الحال بعد "إلا" في المثال المذكور، بل بعدها هو الحال فكيف يصح العطف عليه، وأجاب عنه مجد المحشي مولانا عبد بأن قوله: "الحال" في قوله: "أو مقدما عليه الحال" معمول لقوله: "مقدما" بأنه مفعول ما لم يسم فاعله، ومعمول للظرف أيضا، وهو قوله: "بعد إلا"؛ فإنه فاعل له على سبيل التنازع والبدلية. قال مولانا عص: إن قوله: "بعد إلا" ظرف مستقر؛ لأن عامله قوله: "واقعة"، والظرف المستقر لا يعمل في الفاعل. أقول: لا يعمل الظرف في الفاعل حقيقة، ولكنه يعمل فيه مجازا؛ فإن العامل فيه حقيقة هو عامل الظرف، وهو قوله: "واقعة"، وإيراده بعبارة الترديد أسلم. =

---

(١) أي ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ﴾ (الدخان: ٣)، وهي ليلة القدر أو البراءة التي فيها يقضى ويكتب كل أمر محكم من أرزاق العباد وآجالهم وجميع أمرهم من هذه الليلة إلى الأخرى القابلة، حال كونه "أمرا" حاصلا من عندنا على ما اقتضاه علمنا وتدبيرنا، ويجوز أن يكون حالا من أحد ضميري "أنزلناه" أي أنزلناه حال كونه مأمورا أو حال كوننا آمرين، وعلى هذا لا يكون مما نحن فيه. (حل ع)

(٢) في الظاهر هو عطف على قوله: "في حيز الاستفهام" أو "نكرة موصوفة"، وعلى التقديرين ليس المثال مطابقا؛ لأن الواقع فيه بعد إلا حال لا ذو الحال، فاختلف الأقوال في توجيه هذا الإشكال، قال بعضهم: "بعد إلا" عطف على قوله: "في حيز الاستفهام" يعني هو ظرف لغو لا يعمل، وقال بعضهم: إن كلمة "بعد" ههنا مبني على الضم بحذف المضاف إليه تقديره: بعده - أي بعد ذي الحال - إلا، وقال البعض: "وبعد إلا" عطف على قوله: "واقعة" أو "موصوفه"، وهو ظرف مستقر يصح عمله في الحال، و"الحال" في قوله: "مقدما عليه الحال" معمول لـــ"مقدما" بأنه نائب فاعل له، وأيضا هو معمول الظرف لقوله: "أو بعد إلا" فأثبت فيه تنازع العاملين تقديرا لعبارة أحدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة كائنة بعد إلا حالها، وبالجملة لا يخلو عن تكلف.

أو مقدما[1] عليه الحال، نحو: جاءني راكبا رجل، وثانيهما: ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الأمور، وغالب مواد وقوع الحال وأكثرها هو هذا القسم، ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة، فقوله: "غالبا"[2] قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة،....

عطف تفسيري

= لا يقال: لا نسلم أنه ظرف مستقر، بل ظرف لغو؛ لأن عامله مقدر أي وقع بعد الحال، فيكون "الحال" معمولا للظرف في كلام المصنف، وفي الحقيقة هو معمول للفعل المقدر، فلا يكون حينئذ معطوفا على قوله: "في حيز الاستفهام"؛ لأنا نقول: كلمة "أو" حرف عطف فلا بد من المعطوف عليه، وعلى تقدير أن يكون عامله مقدرا فلا معنى حينئذ لحرف العطف.

قيل: لا يصح مقابلة هذا القسم بقوله: "أو مغنية إلخ"؛ لأن في هذا القسم أيضا يكون ذو الحال نكرة مستغرقة؛ لوقوعه في سياق النفي، وأجيب عنه بأن المراد من الاستغراق في القسم الأول هو الاستغراق الذي لأجل نفس ذي الحال، لا الاستغراق الأعم كما في "كل أمر" في المثال المذكور، بخلاف الاستغراق في هذا القسم؛ فإنه ليس لأجل نفس ذي الحال، بل لأجل وقوعه في حيز النفي، فإن في "رجل" في المثال المذكور ليس الاستغراق في نفسه، ولو سلم أن الاستغراق في القسم الأول عام، لكن المقابلة بينهما باعتبار أن في الأول استغراقا، وفي الثاني نقضا للنفي؛ فإنه ليس في الأول نقض له، فيكونان متقابلين بحسب الحيثية والاعتبار، وأجيب أيضا بأن ذا الحال يكون بعد إلا مآلا، فإن معنى قوله: "ما جاءني رجل إلا راكبا" هو ما جاءني رجل بصفة من الصفات إلا جاءني رجل راكبا.

قيل: لو قال: "قبل إلا نقضا للنفي" لكان سالما عن التعسف المذكور، وأجيب بأنه لو قال كذلك لوجب أن يقول: قبل إلا الداخلة على الحال، فيطول الكلام، فلعله قال ذلك روما للاختصار، وإنما قال: "نقضا للنفي" إشارة إلى أن الكلام منفي لا مثبت؛ لأن الحال لا يقع بعد "إلا"، إلا أن يكون الاستثناء مفرغا، وهو لا يكون في الموجب إلا نادرا، ولا يخفى أن النقض مصدر يجوز تذكيره وتأنيثه، فلا يرد أنه لا بد أن يقال: نقضه أو ناقضة بالتاء؛ لكون "إلا" حرفا. **أو مقدما:** عطف على قوله: نكرة.

(١) إنما حسن التنكير حينئذ؛ لأن التقديم يؤمن الالتباس بالصفة. (عبد الغفور)

(٢) قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة أي يكون غالبا يوجد في أكثر المواد، وهو ما يكون ذو الحال فيه غير الأمور المذكورة، وليس قيدا؛ لكون صاحبها معرفة حتى يكون المعنى أن كون صاحبها معرفة في الغالب يشترط في مطلق الحال فينافي الاشتراط؛ لأن الاشتراط يقتضي عدم التخلف، والغالبية تقتضي التخلف. (عل)

لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال: إن غالبية كون صاحبها معرفة **المنبئة** عن تخلفه في بعض المواد تنافي الشرطية، ويحتاج إلى أن يصرف الكلام عن ظاهره، ويجعل قوله: "وصاحبها معرفة" مبتدأ وخبرا معطوفا على قوله: "وشرطها أن تكون نكرة".

وأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال[1]
بالذال المعجمة بمراد تمام نارسيدن

البيت للبيد يصف حمار الوحش والأتن،[2] يقول: أرسل حمار الوحش الأتن، وكأن **المراد بالإرسال** البعث **والتخلية** بين المرسل وما يريد، ....
رها كردن أي الأتن

المنبئة إلخ: صفة "غالبية"، وقوله: "تنافي الشرطية" خبر إن، فقوله: "ويحتاج" عطف على قوله: "يقال"، وقوله: "ويجعل" عطف على قوله: "يحتاج" أو على قوله: "يقال". وإنما قال: "أن يصرف الكلام عن ظاهره"؛ لأن الظاهر أن يكون قوله: "صاحبها" اسما لقوله: يكون، وقوله: "معرفة" خبرا له موافقا لقوله: "وشرطها أن تكون نكرة".

المراد بالإرسال: فإن معنى الإرسال بالفارسية: فرستادن، فلا يصح إسناده إلى الحمار الوحش، فيكون المراد منه المعنى المجازي، وهو البعث بالفارسية: برانگیختن ودر ماندن وگذاشتن. **والتخلية إلخ:** والمراد من الإرسال التخلية وعدم المزاحمة بين المرسل - بالفتح، وهو الأتن - وبين الموضع الذي أراد المرسل - بالفتح - له، فيكون هذا من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللازم؛ لأن التخلية لازم للإرسال؛ لأن من أرسل زيدا إلى موضع كذا فهو يخليه؛ ليذهب إليه، وكذلك البعث لازم لإرسال الحمار.

(١) هو من الوافر، والضمير المستكن لحمار الوحش والبارز للأتن، والعراك: بالكسر الازدحام، والذود: المنع، من نصر، والإشفاق: الخوف، والنغص بفتح النون والغين المعجمة، والصاد المهملة بعدهما، من "نغص الرجل" بالكسر نغصا إذا لم ينل مراده، وكذا البعير لم يتم شربه، والدخال: بكسر الدال المهملة والخاء المعجمة، شترآب خورده رابميان دوشتر تشنه درآوردن درآب خور.

نقل أنه خرج لبيد يوما متنزها إلى جانب الجبل فرأى في ذيل الجبل حمار الوحش والأتن قد بعث ذلك الحمار الأتن إلى ماء هناك، ووقف هو على موضع عال ينظر إليها خوفا من صياد يهجم عليها في الماء، فلما رأى لبيد ذلك الفعل العجيب منه وصف بقوله: وأرسلها العراك البيت، أي أورد الحمار الأتن معتركة و لم يمنعها عنه، و لم يخف على أنه لم يتم شرب بعضها للماء بالمزاحمة، فالعراك معرفة صورة ونكرة معنى. (حل ع)

(٢) الأتن جمع الأتان، بالفارسية: خرماده.

أي أرسلها معتركة متزاحمة، **ولم يذدها** أي ولم يمنعها عن العراك، **ولم يشفق** أي ولم يخف، **على نغص الدخال** أي على أنه لم يتم شرب بعضها للماء بالدخال، والدخال: هو أن يشرب البعير، **ثم يرد من العطن** إلى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين؛ **ليشرب منه** ما عساه لم يكن شرب منه، **ولعل المراد به** ههنا نفس مداخلة بعضها في بعض، **أو المعنى**: على نغص مثل نغص الدخال، ومررت به وحده، **ونحوه** مثل: **فعلته جهدك متأول** بالنكرة، ....

معتركة: أي حال كون الأتن معتركة أي متزاحمة، والمراد مزاحمة كل واحد من الأتن للآخر. **ولم يذدها**: قال - قدس سره - في "الحاشية": "الذود" المنع. **ولم يشفق إلخ**: قال - قدس سره - في "الحاشية": الإشفاق: الخوف.

على نغص الدخال: والنغص بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة، من "نغص الرجل نغصا" أي لم يتم مراده. في "الصراح": النغص: بمراد تمام نارسيدن وسيراب نا شدن شتر، فقوله: "على نغص الدخال" أي على نغص بسبب الدخال بدليل قوله: "أتن" على أنه لم يتم شرب بعضها للماء بالدخال، أي بسبب الدخال، فيكون إضافة النغص إلى الدخال من قبيل إضافة المسبب إلى السبب، وكلمة "على" في قوله: "أي على أنه" بمعنى من.

ثم يرد من العطن: قوله: "يرد" مضاعف مجهول قال - قدس سره - في "الحاشية": العطن: ما حول الحوض والبئر من مبارك الإبل، والمبرك: المناخ يعني جائے شتر خوابانيدن. **ليشرب منه**: أي من الحوض، وكلمة "ما" في "ما عساه" إما موصولة ويراد بها الماء، ولكن الظاهر أن يكون ماء بالهمزة، والضمير المستتر في "ما عساه" إلى البعير، أي قربه، والضمير البارز إلى الماء. **ولعل المراد به إلخ**: يعني ليس المراد به ههنا هو شربها ومداخلتها وعدم تمام شربها بالدخال. **أو المعنى إلخ**: بأن كان تشبيها بتقدير المضاف، وهو المثل.

ونحوه: أي نحو ما ذكر مما وقع من المعارف حالا ظاهرا، سواء كان تعريفه باللام أو بالإضافة، فالمعنى: أنه لم يخف من نغص مثل عدم خوفه من نغص الدخال أي من نغص بسبب الدخال. **فعلته جهدك إلخ**: قوله: "فعلته" بصيغة الخطاب، الجهد يعني الاجتهاد أي السعي قال - قدس سره - في "الحاشية": الجهد ههنا بضم الجيم، والجهد بفتح الجيم وضمها الاجتهاد، وقال الفراء: هو بفتح الجيم: المشتقة، وبضمها: الطاقة، فمعنى التركيب المذكور على تقدير كونه مصدرا بالفارسية: كردى تو ايں كار را در حالتے كہ سعى ميكردى سعى كردنى تو يا در حالتے كہ مشقت ميكشيدى تو مشقت كشيدنى تو، يا در حالتے كہ طاقت مى آوردى تو طاقت آوردنى تو. **متأول**: أي كل واحد منها أو نوعها.

فلا يرد[1] نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة، وتأويلها على وجهين، أحدهما: **إنها مصادر** لأفعال محذوفة **أي تعترك العراك، وينفرد وحده** أي انفراده، وتجتهد جهدك، فهذه الجمل الفعلية **وقعت حالا**، وهذه المصادر منصوبة على المصدرية. وثانيهما: أنها معارف موضوعة موضع النكرات أي معتركة ومنفردا **ومجتهدا**، فالصورة وإن كانت معرفة فهي **في التقدير نكرة** كما أن حسن الوجه في صورة المعرفة، ....

ينفرد انفراده — أي الحالية — متصلة

إنها مصادر: والمراد من المصادر هو المفعول المطلق، فالحال هو الفعل مع المصدر، فيكون الحال حينئذ جملة، والجملة من حيث إنها جملة تكون نكرة. **أي تعترك العراك:** وإنما قال: "تعترك" على صيغة المزيد مع أن العراك مصدر المجرد - فينبغي أن يقدر صيغة المجرد - لأن المجرد منه غير مستعمل بينهم، والمستعمل منه هو المزيد، ومثل هذا كثير بينهم.

وينفرد وحده: يجوز أن يكون الوحد والحدة مصدر "وحد يحد" كالوعد والعدة لـ"وعد يعد"، وإنما لم يقل: يحد وحده؛ لأنه غير مشهور، بخلاف "ينفرد" فهو مفعول مطلق مغاير للفظ فعله. **وقعت حالا:** الظاهر أن يقال: أحوالا لا حالا هذا ما ذكره مولانا عص، إلا أن يقال: الحال اسم جنس؛ لأنه مصدر يقع على القليل والكثير.

ومجتهدا: فمعنى قوله: فعلته جهدك: جهد كردى تو آں كار را در حالت بودنت سعى كننده يا مشقت كشنده يا طاقت آرنده.

في التقدير نكرة: بأن يكون الألف واللام في "العراك" للعهد الذهني أو زائدة، فيكون نكرة كما في قوله:

ولقد أمر على اللئيم يسبني

وكذا الإضافة في كلا التركيبين للعهد الذهني، وإنما قال: إن الصورة في هذه الأسماء وإن كانت معرفة؛ لتحقق الألف واللام فيها لكنها نكرة بحسب المعنى كما أن حسن الوجه كذلك؛ لأنه مضاف بالإضافة اللفظية، وهي للتخفيف لا للتعريف والتخصيص، ولهذا يقع صفة للنكرة في قولهم: مررت برجل حسن الوجه.

---

(١) تقرير الإيراد: أن "العراك" في قول الشاعر: "وأرسلها العراك إلخ" و"وحده" في قولك: "مررت به وحده" وقعا حالا، وهما معرفتان فينتقض قاعدة اشتراط كون الحال نكرة، وخلاصة الجواب: أن كلا منهما متأول بالنكرة، وفي تأويله وجهان، أحدهما: أنهما مصدران أقيما مقام الحال، وأصلهما تعترك العراك وينفرد وحده، والجملة حال، والثاني: أنهما نكرتان معنى وإن كانتا معرفتين صورة، والتنكير المعنوي كاف في وقوعهما حالا. (خادم أحمد)

وهي في المعنى نكرة، **فإن كان صاحبها** أي صاحب الحال **نكرة محضة** لم تكن فيها شائبة تخصيص بها سوى التقديم، **ولم تكن الحال مشتركة** بينها وبين معرفة، نحو: جاءني رجل وزيد راكبين، وجب تقديمها أي تقديم الحال على صاحبها ليتخصص النكرة بتقديمها؛ **لأنهما في المعنى مبتدأ** وخبر، ....

فإن كان صاحبها نكرة: والحال مفردا إذ لو كانت جملة وجب الواو لا التقديم.

نكرة محضة إنما أوردها لدفع ما يقال: إن صاحب الحال إذا كان نكرة مخصصة بوصف أو بإضافة أو بسبق نفي أو نحو ذلك لا يجب تقديمها، فأجاب بأن المراد من النكرة هو النكرة المحضة، ثم قوله: "لم تكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم" لدفع ما يقال: ليس ذو الحال نكرة محضة؛ لوجود التخصيص فيه بسبب تقديم الحال عليه.

ولم تكن الحال مشتركة إلخ: وكذلك ضربت زيدا ورجلا راكبين، ومعناه أنه على تقدير اعتبار هذا القيد، وهو قوله: "ولم تكن الحال إلخ"، لا يرد مثل هذين التركيبين ووروده؛ لأن صاحب الحال في مثل هذين التركيبين نكرة محضة؛ لأن المراد من النكرة المحضة هو أن لا تكون مخصصة، فلا تكون النكرة في مثلهما مخصصة، قال مولانا عص: لا يحتاج إلى هذا القيد؛ لأن صاحب الحال فيهما مركب من المعرفة والنكرة، والمركب منهما كما لا يكون معرفة لا يكون نكرة أيضا؛ لأنهما قسمان من الاسم، وهو قسم من الكلمة، وهي مفردة، فبقوله: "نكرة" يخرج صاحب الحال المشتركة، فلا حاجة إلى زيادة القيد.

أقول: المركب منهما وإن لم يكن مفردا حقيقة ولكنه مفرد حكما؛ لأنه يعبر عنهما بمفرد فإنهما مفرد؛ لعدم دلالة جزء لفظه على جزء معناه، وهو المفرد المراد في تعريف الكلمة، ويمكن أن يجاب بوجه آخر بأن يقال: ليس ههنا تقييد، بل هو بيان مراد، وحاصل المعنى: إلا أن قوله: محضة يأبى عنه نوع إباء؛ لأنها قيد بلا ريب.

لأنهما في المعنى مبتدأ إلخ: فيكون ذو الحال موضع المبتدأ، فإذا كان نكرة وجب تقديمها عليه كتقديم الخبر على المبتدأ، وفيه بحث بأنه لا يجب تقديم الخبر على المبتدأ بمجرد كون المبتدأ نكرة، بل يجب ذلك إذا كان الخبر ظرفا، فيجب أن يكون الحال ظرفا حتى يجب تقديم الحال عليه مع أنها ليست بظرف، قال مولانا عص: لا يقال: يكون في الحال معنى الظرفية، فيجب تقديمها عليه؛ لأن تقديمه حينئذ كتقديم الخبر الظرف؛ لأنا نقول: الحال لو كان ظرفا إنما يكون ظرف زمان، فيلزم أن يكون الإخبار من الحيثية التي هي ذو الحال عن ظرف الزمان يكون ظرف الزمان محمولا عليه على الحيثية مع أن الإخبار عن الحيثية بظرف الزمان غير جائز عندهم. -

ولئلا تلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا: ضربت رجلا راكبا، ثم قدمت في سائر المواضع وإن لم تلتبس بالصفة **طردا للباب**[١]..............................

= فلا يصح أن يقال: زيد يوم أو زيد زمان؛ لأن معنى "قائما" إذا كان حالا هو في حال القيام أي في وقته وزمانه مع أن الزمان غير محمول عليه. أقول: يصح الجواب المذكور بأن يقال: إن الزمان لا يكون محمولا على الحيثية بحمل هو هو، بخلاف ما إذا كان الحمل بالاشتقاق؛ لأنه يصح أن يقال: زيد في اليوم أو في الزمان أو غيرهما، فلم لا يجوز أن يكون مبنى الجواب المذكور على ذلك؟

ثم أقول: يمكن الجواب عن أصل الشبهة بوجه آخر بأنه يجب تقديمها عليه؛ لاشتراك الدليل الذي ذكره الشارح في تقديم الخبر على المبتدأ، وهو أن من قال: في الدار، ينتظر المخاطب أنه يذكر بعده شيء يصح أن يحكم عليه بكونه في الدار بأن يكون في الدار محكوما به، وما يذكر بعده محكوما عليه؛ لأن الظرف لا يكون إلا خبرا، فلا يكون مبتدأ، فيكون محكوما به لا محكوما عليه، فيكون الانتظار ثابتا حينئذ، بخلاف ما إذا قيل: قائم؛ فإنه لا ينتظر المخاطب إلى أن يذكر بعده شيء يصح أن يحكم عليه بالقيام بأن كان القائم محكوما به؛ لأن القيام ليس بظرف، فلا يكون نصا في كونه خبرا؛ لأنه يحتمل أن يكون مبتدأ، فلا يثبت الانتظار حينئذ، فكذلك الحال، أي هي أيضا مثل الخبر الظرف؛ لأنه إذا قيل: "قائما" ينتظر المخاطب إلى أن يذكر بعده شيء يصح أن يحكم عليه بالقيام؛ لأن "قائما" أيضا نص في كونه حالا؛ لوجود معنى الظرفية فيه، فلا يصح أن يقع ذا الحال.

ولقائل أن يقول: فيه نظر؛ لأن "قائما" جاز أن يقع ذا الحال المنصوب مثل: ضربت قائما شاعرا أي ضربت من له القيام حال كون من له القيام شاعرا، فلا يكون حينئذ نصا في كونه محكوما به، اللهم إلا أن يقال: إن هذا التركيب منسوخ غير مستعمل في كلامهم؛ فإن "قائما" لم يقع مفعولا به في تركيب من التراكيب المستعملة بينهم.

ولئلا تلتبس بالصفة إلخ: قيل: هذا الدليل لو صح لوجب تقديم الحال عليه إذا كان نكرة مخصصة أيضا؛ لتحقق الالتباس حينئذ أيضا إذا كان ذو الحال نكرة مخصوصة كما صرح به بعض الشارحين حيث قال في فائدة قوله: "غالبا" في قوله: "وصاحبها معرفة غالبا": وقد يكون نكرة مخصصة كما سيجيء.

---

(١) أي جعلا للباب مطردا بالنظر إلى الدليل الثاني، وأما بالنظر إلى الأول فقدم للتخصيص، ولا منع من اجتماع المقتضيات على مقتض واحد. (جمال)

ولا تتقدم أي الحال **فيما عدا**[1] مثل: زيد قائما كعمرو قاعدا **على العامل المعنوي** قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي، **وأن ما هو** مقدر بالفعل أو اسم الفاعل، مثل الظرف وما يشبهه أعني الجار والمجرور **خارج عنه** داخل في الفعل أو شبهه، ....

فيما عدا إلخ: أي في كل تركيب فيه حالان لشيئين، وكان العامل فيهما واحدا أو معنويا أيضا؛ فإن العامل فيهما هو التشبيه الذي يفهم من الكاف، ففيه حدثان غير متميزين، فيكون فيه في الحقيقة حدث واحد تعلق أحدهما بالمشبه به الذي هو عمرو، و"قاعدا" يكون حالا عنه، فإذا قيل: زيد كعمرو قائما وقاعدا يلتبس أن "قائما" مثلا إما صفة لزيد أو عمرو؛ لأنه حينئذ لا يعلم أن "قائما" مثلا حال عن زيد أو عمرو؛ إذ لا بد أن يكون حال شيء يلي ذلك الشيء؛ لدفع الالتباس وإن لزم التقدم على العامل الضعيف، وكذلك قولنا: زيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت أي في المقابلة.

وإن قلت: العامل في الحال في مثل: زيد قائما كعمرو قاعدا، هو متعلق الجار والمجرور، وهو ثبت أو ثابت، أي زيد قائما ثبت كعمرو قاعدا، فيكون عاملها مقدرا، فلا حاجة حينئذ إلى قوله: "فيما عدا مثل: زيد قائما كعمرو قاعدا"، قلت: المقصود من التركيب المذكور هو إعلام أن قيام زيد مثل قعود عمرو فالمناسب حينئذ أن يكون العامل هو التشبيه الذي يفهم من الكاف، أي قيام يشبه قعوده، فما قيل في جوابه من أنه لما احتمل أن يكون العامل في الحال هو المعنى المستنبط من الكاف، فلذا قال: "فيما عدا مثل: زيد قائما كعمرو قاعدا مما ليس بشيء"؛ لأنه لا يجدي نفعا كما لا يخفى على المتأمل.

على العامل المعنوي: ولكن تقديمها على العامل اللفظي جائز إلا لمانع كتصدير الحال بالواو؛ لمراعات أصل الواو، وهو العطف، وكذلك لا يتقدم على الفعل الغير المتصرف، ولا على الفعل المصدّر بما له صدر الكلام، ولا على المصدّر باللام الموصول، ولا على أفعل التفضيل فيما عدا "هذا بسرا أطيب منه رطبا"، فهو من قبيل زيد قائما كعمرو قاعدا، كذا قيل. **وأن ما هو:** أي قد عرفت أن ما هو إلخ. **خارج عنه:** أي عن العامل المعنوي، وداخل في العامل اللفظي، وهو الفعل أو شبهه.

---

(١) أي في تركيب جاوز التركيب المذكور، أي لا يتقدم الحال على العامل المعنوي في تركيب هو زيد قائما كعمرو قاعدا؛ فإنها في هذا التركيب تقدمت على العامل المعنوي لأجل رفع اللبس؛ فإن العامل المعنوي فيه، وهو معنى التشبيه المستفاد من الكاف يدل على حدثين غير متميزين في العبارة، وقد تعلق بكل منهما حال فوجب أن يدل الحال التي تعلقت بأحد الحدثين صاحبه ذلك الحدث، وهو زيد القائم به الحدث؛ لكونه مشبها والأخرى التي تعلقت بالآخر صاحبه، وهو عمرو القائم به الحدث؛ لكونه مشبها به، وإلا يلزم الاشتباه والالتباس. (جمال)

فعلى هذا معنى الكلام أن الحال لا يتقدم على العامل المعنوي **اتفاقا**، بخلاف الظرف أي بخلاف ما إذا كان العامل ظرفا أو شبهه، فإن فيه خلافا، فسيبويه لا يجوّزه أصلا؛ نظرا إلى ضعف الظرف في العمل، وجوّزه الأخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال، نحو: **زيد قائما في الدار**، فأما مع تأخر المبتدأ عن الحال؛ فإنه وافق سيبويه في المنع، فلا يجوز قائما زيد في الدار، ولا قائما في الدار زيد اتفاقا، **ويحتمل أن يكون معناه** أن الحال وإن كانت مشابهة للظرف؛ لما فيها من معنى الظرفية إلا أن **الظرف يتقدم** على عامله المعنوي؛ لتوسعهم في الظروف، والحال لا يتقدم عليه، ....

فعلى هذا: أي على تقدير معرفة مفهوم العامل المعنوي. **اتفاقا:** قال مولانا عص: إن الاتفاق لا يفهم من عبارة المصنف، وكذا الاختلاف في العامل الظرف، فمن أين أخذهما الشارح؟ فالأولى أن يقال: الحال لا يتقدم على العامل المعنوي أصلا أي في جميع المواد، بخلاف العامل الظرف. أقول: قوله: "في جميع المواد" أيضا مما لا يفهم من عبارته فمن أين أخذه، فإن أخذه من الخارج فالشارح أيضا أخذهما من الخارج، لا يقال: إن المحشي المذكور أخذ قوله: "أصلا" من قول المصنف؛ لأنه كسلب الكلي أي شيء من أفراد الحال لا يتقدم إلخ، وقد يصح حمل أصلا على السلب الكلي كما فعله الشارح فيما سبق؛ لأنا نقول: إن حمل عبارته على السلب الكلي من هذا فهو أيضا ليس إلا من الخارج.

واعلم أن إيراد قوله: "بخلاف الظرف" تقريبي على هذا الاحتمال؛ لأن الكلام في تقديم الحال وعدم تقديمها على العامل المعنوي أن عامل الظرف لفظي، وأيضا على هذا الاحتمال قوله: "بخلاف الظرف" حال عن قوله: "على العامل المعنوي"، وعلى الاحتمال الثاني حال عن الضمير في قوله: "لا يتقدم"، ويحتمل أن يكون اعتراضية بتقدير المبتدأ، أي وهو متلبس بخلاف الظرف. **زيد قائما في الدار:** فإن ذا الحال هو الضمير في قوله: "في الدار".

ويحتمل أن يكون معناه إلخ: أي الحال لا يتقدم على العامل المعنوي، بخلاف الظرف، سواء كان حالا أو لا؛ فإنه يتقدم على العامل المعنوي، فحينئذ لا يرد ما قيل: بقي ههنا احتمال آخر لم يتعرض الشارح إليه، وهو أنه بخلاف ما إذا كان الحال ظرفا؛ فإنه يتقدم على العامل المعنوي. **الظرف يتقدم إلخ:** أي المعمول الذي هو الظرف يتقدم على عامله المعنوي حيث يتسع فيه ما لا يتسع في غيره؛ لكثرة دوره في الكلام. قال مولانا عص: إن الظرف كما يتقدم على العامل المعنوي كذلك يتقدم على العامل اللفظي أي العامل الفعل، فلا وجه للتخصيص. أقول: إن تخصيص المعمول الظرف بالتقديم لأجل الحال؛ لأن فيها من معنى الظرفية، فحكم المعمول الظرف حينئذ يخالف حكم الحال كما ذكره.

هذا إذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي، وأما إذا جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم، **فالمراد** هو الاحتمال الثاني لا غير، وكما لا تتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا تتقدم على ذي الحال المجرور، **سواء كان** مجرورا بالإضافة أو بحرف الجر، فإن كان مجرورا بالإضافة لم تتقدم الحال عليه اتفاقا، نحو: **جاءتني مجردا** عن الثياب ضاربةُ زيدٍ، ....
ذي الحال

هذا إذا لم يكن إلخ: أي ما ذُكِرَ من الاحتمالين على تقدير أن لا يكون الظرف داخلا في العامل المعنوي. ولقائل أن يقول: إن الظرف إذا لم يكن داخلا في العامل المعنوي أيضا لا يصح الاحتمال الثاني؛ لأن المراد من عامله المعنوي في قوله: "إلا أن الظرف يتقدم على عامله المعنوي" هو أعم من العامل الظرف كما قالوا، فيكون الظرف حينئذ داخل فيه، فكأنه قيل: إن الظرف لا يكون داخلا في العامل المعنوي وداخلا فيه أيضا، وهو تناقض، والجواب: أن القول بأن الظرف لا يكون داخلا في العامل المعنوي إنما هو على طريقة المصنف، والحكم بأنه داخل فيه على طريقة القوم بان يراد من العامل المعنوي هو الأعم، فلا تناقض.
فالمراد إلخ: وهو الاحتمال الأول؛ وذلك لأنه إذا كان داخلا فيه، فلما قال: "لا يتقدم الحال على العامل المعنوي"، فلا معنى حينئذ لقوله: "بخلاف الظرف"، بل هو تناقض، فلا بد حينئذ أن يستثنى ويقال: "إلا في الظرف" أي إلا في هذا النوع من العامل المعنوي؛ فإن المتعارف بينهم في مثل هذا الموضع هو الاستثناء بـــ"إلا" وإن صح قوله: "بخلاف الظرف" أيضا في نفس الأمر، لكنه ليس بمتعارف؛ لأنه لا يقال: جاءني القوم بخلاف زيد، بل يقال: إلا زيد، كما لا يخفى، فيعلم منه أن الاحتمال الأول غير مراد. **سواء كان إلخ:** قيل: يشكل هذا بقولنا: يتحرك ماشيا يد زيد، وبقولنا: نتبع ملة إبراهيم حنيفا، والجواب عن المادة الأولى بأن عدم تقدم الحال على ذي الحال المجرور بالإضافة إذا لم يكن المضاف جزء المضاف إليه، وعن المادة الثانية بأن عدم تقدمها عليه فيما لم يجز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.
جاءتني مجردا إلخ: فلا يجوز هذا التركيب؛ لتقدم الحال من ذي الحال المجرور بالإضافة، ولقائل أن يقول: إن "مجردا" حال عن الضاربة لا عن زيد، ولا يجوز إضافتها إليه بيانية، إلا أن يقال: إنها مصدر باعتبار معنى الضرب كالكافة والعافية؛ فإنهما مصدران باعتبار معنى الكف والعفو، فعلى هذا يكون الإضافة معنوية؛ لكون المضاف غير صفة معنى، فالمضاف مع المضاف إليه كشيء واحد، فالحال عن المضاف هو الحال عن المضاف إليه؛ فإن كونهما في حكم شيء واحد في الإضافة اللفظية ممنوع، ولهذا قال الشارح: "والإضافة اللفظية في حكم الانفصال"، فلا يرد أنه لِمَ لم يورد التركيب بدون التاء؟

وذلك لأن **الحال تابع وفرع** لذي الحال، والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف،[١] فلا يتقدم تابعه أيضا، وإن كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف، فسيبويه وأكثر البصرية يمنعون تقديمها عليه؛ **للعلة المذكورة**، وهو المختار عند المصنف، ولهذا قال على الأصح، ونقل عن بعضهم الجواز؛[٢] استدلالا بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ (سبأ:٢٨) ولعل الفرق[٣] بين حرف الجر والإضافة أن حرف الجر مُعَدٍّ للفعل من التعدية كالهمزة والتضعيف، فكأنه **من تمام** الفعل وبعض حروفه، فإذا قلت: ذهبت راكبة بهند، فكأنك قلت: أذهبت راكبة هندا، **فالمجرور بحسب الحقيقة** ليس مجرورا، وأجاب بعضهم وهو الزجاج عن هذا الاستدلال بجعل "كافة" ....

الحال تابع وفرع إلخ: لأنها صفة، والصفة تابعة لموصوفها، قيل: هذا الوضع يلزم عدم صحة قولنا: "راكبا جاءني زيد"؛ لعدم جواز تقدم الفاعل على الفعل، فكذا تابعه وفرعه مع أنه يصح، وأجيب بأن الفاعل من حيث إنه مسند إليه يكون محله قبل الفعل، وإن كان كونه قبل الفعل ممتنعا بسبب العارض، وهو الالتباس بالمبتدأ.
للعلة المذكورة: بأن المجرور لا يتقدم على الجار فكذا تابعه. **من تمام إلخ:** أي من أجزائه كما أن الهمزة في أجلسته، والراء في فرّحت من أجزائه. **فالمجرور بحسب الحقيقة إلخ:** أي المجرور بحرف الجر بحسب الحقيقة ليس مجرورا، بخلاف المجرور بالإضافة؛ فإنه مجرور حقيقة، وإنما أورد قوله: "ولعل الفرق إلخ" لتصحيح قوله: "على الأصح"؛ لأنه إذا لم يكن المجرور بحرف الجر مجرورا بحسب الحقيقة فيصح قوله: "إن الحال لا يتقدم على ذي الحال المجرور"؛ لعدم تحققه ووجوده.

(١) لأن حقه التأخير، فكذا حكم تابعه، بخلاف الفاعل؛ فإن حقه التقديم على الفعل؛ لأن حق المسند إليه أن يتقدم على المسند، وإنما امتنع لعارض الالتباس، فلا نقض بجواز راكبا جاء زيد.(جمال)
(٢) وذلك البعض ابن كيسان وابن على وابن برهان. (عت)
(٣) خالف ابن كيسان الجمهور، فجوّز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف دون الإضافة، فاحتاج إلى الفرق فبيّن الفرق بينهما. (عل)

حالا عن الكاف، والتاء للمبالغة،[١،٢] وبعضهم بجعلها صفة المصدر أي رسالة كافة،[٣] وبعضهم بجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية، والكل تكلف وتعسف.[٤]
وهو قول الزمخشري
عامة شاملة

حالا عن الكاف: لا عن الناس، فيصح الاستدلال، ولكن التاء للمبالغة كالكافية والشافية لا للتأنيث فلا ينافي كونها حينئذ حالا عن الكاف، ثم إذا كان "كافة" حالا عن الكاف، فيكون حينئذ بمعنى المانع، بخلاف ما إذا كان حالا عن الناس؛ فإنه حينئذ بمعنى الجميع، قيل: على تقدير كونه حالا عن الكاف يكون المعنى: ما أرسلناك إلا حال كونك مانعا للناس عن المناهي مع أنه عليه السلام للأوامر أيضا، وأجيب بأن الحصر إضافي بأن المراد من منعهم عن المناهي هو عدم الأمر إلى المناهي، كما إذا كان حالا عن الناس أيضا يكون الحصر إضافيا؛ لأنه عليه السلام مبعوث إلى الثقلين بأن المراد من إرساله إلى جميع الناس هو عدم إرساله إلى بعض الناس، وفيه بحث بأن الحال يكون قيدا للعامل، فيلزم أن يكون الكف في وقت الإرسال مع أن الكف بعد الإرسال، ويجاب بأن "كافة" حال مقدرة ففرض كفه أي منعه عليه السلام في وقت الإرسال.
بجعلها مصدرا: أي مفعولا مطلقا بمعنى الكف كالكاذبة والعافية بمعنى الكذب والعفة، فيكون المعنى يكف كفا، والجملة حال، قال بعض الشارحين: إن "كافة" مصدر باعتبار معنى الكف الذي هو مصدر، فيكون "كافة" مفعولا له تقديره: ما أرسلناك إلا لمنع الناس. أقول: شرط حذف اللام من المفعول له غير متحقق ههنا كما لا يخفى، فكيف يجوز حذفه في الآية. **والكل تكلف إلخ:** أما كون الأول تكلفا فلأن دخول تاء المبالغة على اسم الفاعل غير ظاهر، على أن بعضهم صرحوا أن تاء المبالغة لا تدخل إلا على ما هو على وزن فَعَّال أو فَعُول أو مِفْعَال، =

(١) في الزجر والمنع والتبليغ والحث، لا للتأنيث كتاء علامة ونسابة، والمعنى وما أرسلناك يا محمد ملابسا بشيء من الأشياء إلا حال كونك مانعا للناس وزاجرا لهم عن الشرك والمعاصي مجدا فيه، وحاثا على طلب الثواب، وما عليك إلا البلاغ. (محرم آفندي)
(٢) جواب سؤال، تقرير السؤال: أن الكاف مذكر والكافة مؤنث، والحال يجب أن يكون مطابقا لذي الحال، وتقرير الجواب: أن التاء للمبالغة، لا للتأنيث كالعلامة، والمعنى وما أرسلناك إلا كافة أي مانعا للناس عن الشرك والكبائر مبالغة فيه. (علوي)
(٣) فحينئذ يكون "كافة" منصوبا على المصدرية لا على الحالية، فيكون المصدر للتأكيد، والمعنى وما أرسلناك يا محمد إلا كافة أي رسالة كافة مانعة للناس عن الشرك والمعاصي، وحاثة لهم على طلب الثواب، أو عامة شاملة لهم. (محرم آفندي)
(٤) أما كون الأول تكلفا فلأن تاء المبالغة في الفاعل غير معلوم الوقوع حتى أنكرها البعض في غير فعال وفعول ومفعال، وأما كون الثاني تكلفا فلاحتياجه إلى تقدير الموصوف، وأما كون الثالث تكلفا فلأن إتيانه مصدرا غير معلوم، وأما كون الثلاثة تعسفا؛ فلأن كافة بمعنى جميعا، فليتأمل. (عت)

وكل ما دل على هيئة أي صفة، سواء كان الدال مشتقا أو جامدا صح أن يقع حالا من غير أن يؤول الجامد بالمشتق؛ **لأن المقصود من الحال** بيان الهيئة، وهو حاصل به،[١] وهذا رد على جمهور النحاة[٢] حيث شرطوا اشتقاق الحال، **وتكلفوا في تأويل** الجوامد بالمشتق، ومع هذا فلا شك أن الأغلب في الحال الاشتقاق، ....

= والاستشهاد بالكافية والشافية غير سديد؛ لأنه يحتمل تقدير موصوف مؤنث كالفائدة وغيرها، كذا ذكره مولانا عص، وأما الثاني فلأنه يستلزم التقدير في الآية، وأما الثالث فلأن دخول تاء المبالغة على المصدر غير معلوم.

المقصود من الحال إلخ: قال مولانا عص: فيه أن المقصود من النعت أيضا بيان الهيئة، ومع ذلك اشترط المصنف فيه أن يكون مشتقا أو جامدا أو يكون وضعه لغرض المعنى، فينبغي أن يكون الحال أيضا كذلك؛ إذ لا اعتداد بما يدل على الهيئة، وليس الغرض من وضع الحال هو الهيئة. أقول: لما كان من الأمور البينة أن وضع الحال مطلقا مشتقا أو جامدا يكون وضعه لغرض المعنى أي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في ذي الحال عموما أي في جميع الاستعمالات؛ لأن تعريف الحال يدل عليه، فلهذا لم يشترط فيه ذلك؛ لأن الشرط المذكور في النعت إنما يكون باعتبار قوله: "عموما وخصوصا"، لا باعتبار كونه مشتقا أو غيره، ولا باعتبار أن يكون وضعه لغرض المعنى، أما الأول فظاهر، وأما الثاني فلأن النعت تابع يدل على معنى في متبوعه، فيكون وضعه لغرض المعنى في متبوعه قطعا.

وتكلفوا في تأويل إلخ: قال مجد المحشي مولانا عبد نقلا عن الرضي: إن الحال الموطئة من جملة الحال التي هي جامدة، ويحتاج في حالتيها إلى التأويل بالمشتق، والحال الموطئة هي التي يكون الجامد فيها توطئة للحالية كما في قوله: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً﴾ (يوسف:٢)، فقوله: "قرآنا" اسم جامد وقع حالا ظاهرا، لكنه توطئة للحال الذي هي عربي، وهو مشتق أي حال كونه عربيا، ولا يحتاج إلى أن يقال: كونه قرآنا عربيا، وكما في قولنا: رأيت زيدا رجلا بهيّا، فـ"رجلا" جامد وقع حالا ظاهرا، لكنه توطئة للحال، وهو "بهيّا" من البهاء بالفارسية: *خوش رو*، أي حال كونه بهيا، ولا يحتاج إلى أن يقال: كونه رجلا بهيا. =

(١) ولهذا لم يشترط المصنف على ما ذهب إليه سيبويه الاشتقاق في الصفة أيضا بالحقيقة، ولا مخالفة بين سيبويه والجمهور؛ لأن اشتراط الجمهور الاشتقاق في الحال وتأويل الجامد بالمشتق كاشتراط التنكير في الحال وتأويل الحال المعرفة بالنكرة، وذلك لأن إلحاق النادر بالغالب أحسن الطريق. (عت)

(٢) قال الرضي: وهو الحق؛ لأن الحال هو المبين للهيئة كما ذكره في حده، وكل ما كان لهذه القاعدة حصل فيه المطلوب من الحال، فلا يتكلف تأويله بالمشتق. (عل)

مثل: "بسرا ورطبا" في قولهم: **هذا بسرا**[١] وهو ما بقي فيه حموضة[٢] **أطيب** منه رطبا، وهو ما فيه حلاوة صرفة، فهما مع كونهما جامدين حالان؛ لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية، **ولا حاجة إلى أن يؤول** البسر بالمُبَسَّر والرطب بالمُرَطَّب،[٣] من أَبْسَرَ النخلُ: إذا صار ما عليه بسرا، وأَرْطَبَ: إذا صار ما عليه رطبا، ....

= قال مولانا عص: والظاهر أن يكون الحال الموطئة من جملة الأحوال المترادفة، ويكون على مذهب من جوّز أن يكون الحال جامدا بلا تأويله بالمشتق، فيكون قرآنا عربيا حالا بعد حال. أقول: لا بد أن يدل الحال على الهيئة والصفة، فلا يصح أن يكون "رجلا" في المثال المذكور حالا بدون تأويله بالصفة، فإن من قال بجامدية الحال قال بكونها دالة على الصفة، وكذلك "قرآنا" حال باعتبار الصفة، وهي العربية، والقرآن علم كالفرقان فلا يدل على القرآنية كما لا يدل زيد على الزيدية، وتدخل الألف واللام في عَلَم الجنس دون عَلَم الشخص.

هذا بسرا أطيب إلخ: واعلم أن "من" في قوله: "منه" من التفضيل، والضمير في "منه" راجع إلى المشار إليه بـــ"هذا"، وقوله: "بسرا" حال عنه باعتبار أنه مفضل، وقوله: "رطبا" حال من الضمير في "منه" باعتبار أنه مفضل عليه، فيكون بسرا ورطبا جميعا حالين من شيء واحد باعتبارين مختلفين، وهما المفضل والمفضل عليه؛ فإنه فضّل وأثبت الزيادة على التمر البسر من التمر الرطب، وإليه أشار الشارح بعد خطوط.

ولا حاجة إلى أن يؤول إلخ: ولا يخفى أن من يؤول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب فعنده لا معنى لقوله: "هذا بسرا أطيب منه رطبا"؛ لأن الرطب صفة التمر، وكذا البسر صفة له، بخلاف المبسر والمرطب؛ فإنهما صفتان للنخل فلا معنى حينئذ لقولنا: هذا مبسرا أطيب منه مرطبا، والدليل على كون المبسر والمرطب صفة للنخل قوله: "من أبسر النخل إذا صار إلخ"، إلا أن يقال: قوله: "هذا" راجع إلى النخل لا إلى التمر، فلا بد حينئذ من ارتكاب المسامحة أي هذا النخل حال كون ثمرته بسرا أطيب منه حال كون ثمرته رطبا، وعند عدم ارتكاب المسامحة لا معنى له كما لا يخفى. وإن قلت: لِمَ لا يجوز أن يكون المبسر والمرطب بالفارسية: *ترش شونده وشيرين شونده، نه ترش سازنده وشيرين سازنده*؟ فحينئذ يصح أن يقال: هذا مبسرا أطيب منه مرطبا، قلت: قوله: "أبسر" في قوله: "أبسر النخل" يدل على أنه بالمعنى الثاني لا الأول؛ لأنه متعد، تأمل.

---

(١) بفتح الباء، وقد يضم، كذا في "القاموس". (عبد الغفور)

(٢) الأظهر أن يقال: ما بقي فيه نوع حموضة، قال في "الصراح": بسر *غورهٔ خرما*، أول ما بدا من النخل طلع، ثم خَلال بالفتح، ثم بَلَح بالتحريك، ثم بسر، ثم رطب، ثم تمر. (عبد الغفور)

(٣) هذا إذا كان إشارة إلى النخل؛ لأن المبسر هو النخل كما يدل عليه اشتقاقه، أما إذا كان إشارة إلى التمر كما هو الظاهر فالتأويل بالنضيج وغير النضيج، والمدرك وغير المدرك. (عبد الغفور)

والعامل في رطبا "أطيب" باتفاق النحاة، وفي بسرا أيضا عند محققيهم، وتقدُّم "بسرا"(١) على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل؛ لأنه إذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم أن يلي كلٌّ منهما متعلقه، والبسرية تعلقت بالمشار إليه بـ"هذا" من حيث إنه مفضَّل، وهذه الحيثية(٢) وإن لم تكن معتبرة فيه إلا بعد إضماره في "أطيب"، لكنه لما كان الضمير بالنسبة إلى المظهر كالعدم أقيم المظهر مقامه، وأوجبوا أن يليه، والرطبية تعلقت به من حيث إنه مفضَّل عليه، وهو ضمير "منه" فيجب أن يليه.

متعلق بقوله: تعلق — وهو ذو الحال — متصله — من الإيجاب

وتقدم بسرا إلخ: دفع سؤال تقريره: أن العامل الذي هو اسم التفضيل ضعيف العمل فلِمَ قُدِّمَ معمولُه، وهو "بسرا" عليه؟ وأجاب بقوله: إذا تعلق بشيء واحد - وهو ذو الحال، وهو مشار إليه بـ"هذا" - حالان إلخ، فلدفع الالتباس قدم "بسرا" على "أطيب"؛ لأنه لو قيل: "هذا أطيب منه بسرا رطبا" يلزم الالتباس؛ لأنه لا يعلم أن الحال من المفضل هو بسرا أو رطبا، وقد قالوا: إن قوله: "إذا تعلق بشيء واحد حالان يلزم أن يلي كل منهما متعلقه" مثل ما مر من قوله: "زيد قائما كعمر قاعدا".

فلا يرد عليه بحث بأن هذا ليس مثله؛ لأن الكاف في قوله: "كعمر" متصل، بخلاف "منه" في المثال المذكور، فيمكن دفع الالتباس بأن يقال: "هذا أطيب بسرا منه رطبا"؛ لأن "رطبا" حال من الضمير في "منه"، وهو مفضل عليه، فقال: "والبسرية تعلقت بالمشار إليه بهذا إلخ" فهذا القول إلى قوله: "إلا بعد إضماره في أطيب" إشارة إلى البحث المذكور بأن "بسرا" حال من المشار إليه من حيث إنه مفضل. وهذه الحيثية أي حيثية المفضلية إنما لا يكون معتبرة في المشار إليه إلا بعد إضماره في "أطيب"؛ لأنه لا يصير مفضلا عند عدم إسناد أطيب إليه، فيكون المفضل بحسب المعنى هو الضمير في "أطيب"، فإذا كان كذلك فلو أورد "بسرا" بعد "أطيب" أيضا يحصل المفضلية والالتباس أيضا كما عرفت تفصيله في تقرير البحث.

وقوله: "لكنه لما كان الضمير بالنسبة إلخ" جواب عن البحث المذكور بأن الضمير في "أطيب" بالنسبة إلى المظهر كالعدم، فأقيم المظهر مقامه في كون الحال بعده بلا فاصلة، أي كما لو وقع "بسرا" بعد "أطيب" لم يقع فاصلة بينه وبين ذي الحال كذلك حين وقوع "بسرا" قبل "أطيب"، فاندفع به ما قيل من أن الضمير في "أطيب" واسم الإشارة يكون قبله فكيف يقوم المظهر مقامه؟ ثم المراد من الضمير في قوله: "لكنه لما كان الضمير إلخ" هو الضمير المستتر، =

(١) تركيب إضافي، والمضاف إليه قرئ على سبيل الحكاية. (بق)

(٢) جواب سؤال، وهو أن حيثية كونه مفضَّلا إنما يعتبر بعد إضماره في "أطيب"، فيجب أن يلي الضميرَ الذي في "أطيب"، وتقرير الجواب ظاهر. (علوي)

قال الرضي: وأما الضمير المستكن في "أفعل" فإنه وإن كان مفضلا، لكنه لما لم يظهر كان كالعدم، **ومع هذا**[1] فلا أرى بأسا بأن يقال وإن لم يسمع: زيد أحسن قائما منه قاعدا، وذهب بعضهم إلى أن العامل في "بسرا" اسم الإشارة أي أشير إليه حال كونه بسرا، **وهذا ليس بصحيح**؛ لأنه يمكن أن يكون المشار إليه التمر اليابس **فلا تتقيد** الإشارة بحالة البسرية، **ولأنه يصح** حيث وقع موقع اسم الإشارة..................

متصلة متصلة وهو أبو علي الفارسي

= فحينئذ لا يرد أنه إذا كان الضمير بالنسبة إلى المظهر كالعدم فلا بد أن يكون "رطبا" أيضا يلي قوله: "هذا"؛ لأن ذا الحال في "منه" أيضا ضمير؛ لأنه بارز لا مستتر.

ومع هذا: أي قال الشارح الرضي: مع أن الضمير في "أطيب" كالعدم لو قيل: "زيد أحسن قائما منه قاعدا" فلا أرى بأسا وإن لم يكن مثل هذا التركيب مسموعا من العرب، فحينئذ يصح أن يقال: هذا أطيب بسرا منه رطبا.

وهذا ليس بصحيح: أي كلية؛ لأنه أشير إلى التمر في حال رطوبته وقيل: "أشير إليه حال كونه بسرا أطيب منه رطبا" يصح؛ لأن البسر كما يكون حالة البسرية كذلك يكون حالة الحلاوة، وأما لو أشير إليه حال يبوسته لا يصح؛ لعدم حال البسرية في التمر اليابس فلا يبعد الإشارة حينئذ إليه، قيل: لمَ لا يجوز أن يكون قوله: "بسرا" حالا مقدرة بأن يفرض البسرية في وقت اليبوسة كـ"خالدين" في قوله تعالى: ﴿فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾؛ فإن معنى الخلود هو المكث الطويل فلا يتصور الخلود في وقت الدخول، فيكون قوله: خالدين حالا مقدرة بأن فرض الخلود في وقت الدخول كما سبق في صدر المبحث. **فلا تتقيد إلخ:** ومعناه على أن زمان الحال وزمان العامل المنسوب بذي الحال لا بد أن يكونا متحدين، وعلى تقدير أن يكون المشار إليه التمر اليابس يكون الاتحاد منتف.

ولأنه يصح إلخ: أي كون اسم الإشارة عاملا فيه ليس بصحيح كلية؛ لأنه لا يصح إعماله فيه حيث وقع إلخ، فإذا كان كذلك فلا بد أن يكون العامل فيه هو "أطيب" لا أشير، وفي بعض النسخ: ولأنه يصح بدون حرف النفي، وحينئذ معناه: أنه يصح إعمال "أطيب" فيه حيث وقع موقع اسم الإشارة اسم لا يصح إعماله فيه بأن كان اسما جامدا كالتمر، فلا بد أن يكون العامل هو "أطيب".

وعلى ما عرفت من اعتبار قيد الكلية بعد قوله: ولأنه لا يصح إلخ لا يرد ما قيل: لم لا يجوز أن يكون المراد أن اسم الإشارة عامل فيه في تركيب يكون اسم الإشارة عاملا، وإلا فلا، قال مولانا عص: إنا لا نسلم أن يكون التركيب المذكور وهو "تمرة نخلي بسرا إلخ" صحيحا، بل هو مصنوع، ولا يخفى أن التركيب المذكور إذا كان على وفق قاعدة النحو فالقول بأنه مصنوع غير معقول، وإلا فلا بد من بيانها أي بيان عدم الموافقة.

(١) أي ومع قيام المظهر مقام المضمر.

اسم لا يصح إعماله فيه، نحو: تمرة نخلي بسرا أطيب منه رطبا.

وقد تكون أي الحال جملة **لدلالتها على الهيئة** كالمفردات، فيصح أن تقع حال مثلها، ولكن يجب أن تكون الجملة الحالية خبرية **محتملة** للصدق والكذب؛ لأن الحال[١] بمنزلة الخبر عن ذي الحال، **وإجراؤها عليه** في قوة الحكم بها عليه. والجملة الإنشائية لا تصلح أن يحكم بها على شيء،[٢] ولما كانت الجملة مستقلة في الإفادة لا تقتضي إرتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها، فإذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من رابطة تربطها إلى صاحبها، وهي الضمير والواو،[٣] ....

لدلالتها على الهيئة: أقول: النقض على المعرفة والجمل الإنشائية بأن الدليل لو صح لزم صحة وقوع المعرفة والجمل الانشائية حالا، واللازم باطل فالملزوم مثله، ليس بشيء؛ لأن الجملة الانشائية خارجة بقوله: "خبرية" كما ذكره من أن الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال، وخروج المعرفة بقوله: "كالمفردات"؛ لأنها عن تتمة الدليل، فالمراد منها هو الأحوال المفردة، وهي لا يكون إلا نكرة، فحينئذ لا يحتاج إلى أن يجاب عنه بتحرير الدليل بأن يقال: لدلالتها على الهيئة كالمفردات، وكونها نكرة كالمفردات الواقعة حالا، وصحة الحكم بها على شيء.

خبرية محتملة إلخ: قيل: تعرض بذكر الخبرية ههنا، ولم يتعرض بذكرها في بحث الخبر أيضا، ولم يقل: والخبر قد يكون جملة خبرية؛ لأن المراد من الجملة هناك أيضا الجملة الخبرية، ولهذا يكون الحال جملة خبرية؛ لأن الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال، ويجاب بأن ههنا ليس شيء يشعر إلى خبرية الجملة، فلذا تعرض بها ههنا، وأما في تعريفه يكون الشيء يشعر بها وهو العنوان حيث قال: "والخبر قد يكون جملة". **وإجراؤها عليه**: أي إثبات الحال عليه إلخ.

---

(١) ولأن الحال تفيد تعلق الفعل بالفاعل أو المفعول بوقت وقوع مضمونها، ولا يقصد من الإنشاء وقوع مضمونه. (عبد الغفور)

(٢) لأن المحكوم به يجب أن يلاحظ من حيث إنه حال من أحوال المحكوم عليه في نفس الأمر، ولا يصلح لذلك إلا ما هو مفهوم الخبرية دون الإنشائية؛ لأن الإنشائية من حيث هي إنشائية لا خارج لها حتى يكون حالا من أحواله في نفس الأمر. (علوي)

(٣) ولما كانت الجملة الحالية فضلة احتاجت إلى زيادة ربط، ولهذا لا يكون الواو رابطة في الجملة الواقعة خبرا أو وصفا إلا إذا حصل لهما أدنى انفصال، وذلك بوقوعها بعد "إلا"، نحو: ما جئتك إلا وأنت بخيل، وما جاءني رجل إلا وهو فقير. (عبد الغفور)

والجملة الخبرية إما اسمية أو فعلية، والفعلية إما أن يكون فعلها مضارعا مثبتا أو مضارعا منفيا أو ماضيا مثبتا أو ما ضيا منفيا، فهذه خمس جمل، **فالاسمية**[١] أي الجملة الاسمية الحالية متلبسة بالواو والضمير معا؛ **لقوة الاسمية**[٢] في الاستقلال،[٣] فناسب أن تكون الرابطة فيها في غاية القوة، نحو: جئت وأنا راكب، وجئت وأنت راكب، وجاءني زيد وهو راكب، أو بالواو وحدها؛............

لقوة الاسمية إلخ: وهذا الدليل لو صح لزم أن يكون الخبر أيضا بالواو والضمير معا أو بالواو وحدها مع أنه ليس كذلك، بل العائد فيها هو الضمير أو الألف واللام، أو وضع المظهر موضع المضمر، أو كان الخبر مفسرا للمبتدأ، والجواب بالفرق بينهما بأن الخبر عمدة في الكلام بخلاف الحال فإنها فضلة فيه، وتوجه الفعل إلى العمدة على وجه الكمال، فلا يحتاج فيها إلى الرابطة القوية غاية القوة، بخلاف توجه الفعل إلى الفضلة، فالمناسب أن يكون في الفضلة رابطة قوية وهي الواو؛ لأنها رابطة في أول الأمر.

ثم معنى قوله: "لقوة الاسمية في الاستقلال" إنها مستقلة في الاستقلال على وجه الكمال، بخلاف الجملة الفعلية فإن لها ليست كمال فيه، لا يقال: إن الجملة الاسمية إذا وقعت في محل من الإعراب بأن وقعت حالا أو خبرا أو صفة كما يقتضي الارتباط بما قبلها أي بما هو خارج عنها، كذلك الجملة الفعلية إذا وقعت في محل من الإعراب يقتضي الارتباط بما قبلها فكون الجملة الاسمية كاملة في الاستقلال دون الجملة الفعلية مما لا بد له من دليل؛ لأنا نقول: بينهما فرق بأن الجملة الفعلية تستدعي الارتباط بما قبلها بحسب وضعها؛ لأنها تقتضي ارتباطها بالفاعل، وهو خارج عنها، مثل: زيد قام، كما سبق في تعريف الفاعل، بخلاف الجملة الاسمية فإنها لا تستدعي الارتباط بالأمر الخارج بحسب الوضع، بل هي إنما تستدعي الارتباط به إذا وقعت في محل من الإعراب؛ فإنها في نفسها مستقلة لا تستدعي الارتباط به أصلا.

---

(١) في حكمها الجملة المصدّرة بـــ"ليس"؛ لأنها لمجرد النفي على الأصح ولا يدل على الزمان، فهو كحرف نفي داخل على الاسمية. (عبد الغفور)

(٢) أما نفس الاستقلال فظاهر، وأما القوة؛ فلأن الاسمية لدلالتها على الثبوت والدوام تأبى عن وقوعها حالا، لخروجها عما هو الأصل في الحال، وهو الانتقال وعدم الدوام لذاتها، فنفس الاستقلال يقتضي نفس الرابط، والقوة فيه يقتضي زيادة الربط. (جمال الدين)

(٣) لعل وجهه أن الجملة من حيث هي جملة مستقلة بالإفادة، والاسمية منها مستقلة باعتبار الأجزاء أيضا بخلاف الفعلية، فإن جزءها الفعل يقتضي الإسناد إلى شيء، فليتأمل. (علوي)

لأنها **تدل على الربط** في أول الأمر فاكتفي بها، مثل قوله عليه السلام:[1] «كنتُ نبيا وآدم بين الماء والطين»، وهذا أي الربط بالواو وحدها، أو بها مع الضمير إنما يكون في الحال المنتقلة، و أما في الحال المؤكدة فلا تجوز الواو، تقول: **هو الحق لا شك فيه**؛ وذلك لأن الواو لا تدخل بين المؤكَّد والمؤكِّد؛ **لشدة الاتصال بينهما**، أو بالضمير وحده على ضعف لأن الضمير لا يجب أن يقع في الابتداء **فلا يدل على الربط** في أول الأمر نحو: كلّمتُه فَوْهُ إلى فِيَّ، فلا بد من الواو على الصحيح،........

حالية — جملة حالية — كالواو — حالية — وهو قليل

تدل على الربط إلخ: لا يقال: هذا لو صح يلزم أن يكون الألف واللام أيضا رابط؛ لأنها تدل على الربط في أول الأمر؛ لأنها في صدر الكلام كالواو؛ لأنا نقول: بينها فرق بأن الواو في الأصل للجمع مع السابق، فيكون الواو مستدعية للنظر إلى السابق، بخلاف الألف واللام. **هو الحق لا شك فيه**: فقوله: "لا شك فيه" حال من الحق أي ذو الحال لا شك فيه، فهو حال مؤكدة؛ لأنه يؤكد الأول، والعائد الضمير في قوله: "فيه"، والعامل في الحال ثبت أو ثابت أي ثبت حقيقته أو حقيقته ثابت لا شك فيه، كما في زيد قائم حقا.

لشدة الاتصال بينهما: فإنهما في حكم الكلمة الواحدة، فلا يجوز دخول الواو التي للانفصال بينهما.

فلا يدل على الربط إلخ: مع أنك قد عرفت أن الرابط في الجملة الاسمية ناسب أن تكون في غاية القوة، قيل: قد يكون الجملة الاسمية خالية عن الرابط، مثل: خرجت زيد على الباب، فإن قولنا: "زيد على الباب" حال مع عدم الرابط فيه، لا يقال: لا نسلم كونه حالا؛ لأنه لم يبين هيئة الفاعل ولا المفعول به؛ لأنا نقول: هو يبين هيئة الفاعل؛ لأن معناه خرجت والحال أن في وقت خروجي زيد على الباب، والجواب: أن كون الجملة الاسمية خاليا عن الرابط قليل فلذا لم يجر الحكم عليه.

(١) "كنت نبيا" أي عالما بنبوتي من عند الله، "وآدم بين الماء والطين" أي والحال أن بدنه العنصري لم يكمل بعد، وإنما كان نبيا؛ لأنه خلق روحه المطهر ﷺ قبل الموجودات، ثم بعث إلى أرواح المكلفين بعد خلقها قبل الأبدان، فبلغ إليهم الحقيقة الأحدية، فآمن به من هو أهله، ثم ظهر لهم الإيمان بعد خلق أبدانهم، وفيه إشارة إلى أن سائر الأنبياء عليهم السلام لم يكونوا أنبياء قبل أبدانهم العنصرية، واعلم أن في صحة هذا المتن مقالا، ولعله نقل بالمعنى، فإن المروي عن أحمد والبخاري في تاريخه والبغوي والحاكم: كنت نبيا وآدم بين الروح والجسد، وفي الحديث الآخر الصحيح: وآدم بين الماء والمنجدل. (حل ش)

والمضارع المثبت أي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا متلبسة بالضمير وحده **لمشابهته لفظا** أو معنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو، نحو: جاءني زيد يسرع، وما سواهما أي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفي أو الماضي المثبت أو المنفي بالواو والضمير معا أو بأحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير؛ **لعدم قوة استقلالها** كالاسمية. فالمضارع المنفي نحو: جاءني زيد وما يتكلم غلامه، أو جاءني زيد ما يتكلم غلامه، أو جاءني زيد وما يتكلم عمرو. والماضي المثبت نحو: جاءني زيد وقد خرج غلامه، أو جاءني زيد قد خرج غلامه، أو جاءني زيد وقد خرج عمرو. والماضي المنفي نحو: جاءني زيد وما خرج غلامه، أو جاءني زيد ما خرج غلامه، أو جاءني زيد وما خرج عمرو. **ولا بد في الماضي** المثبت لا المنفي ....

بيان لما سواهما

لمشابهته لفظا إلخ: أما لفظا فظاهر، وأما معنى فلوقوع اسم الفاعل موقعه؛ لأنه بمعنى سارع، ويمكن أن يقال: هذا الدليل لو صح يلزم أن الرابط هو وحده في الماضي المثبت أيضا للمشابهة المذكورة، واللازم باطل فالملزوم مثله، تأمل. **لعدم قوة استقلالها إلخ:** فيكفي فيه أدنى ربط، والظاهر أن يقول في الدليل: "لعدم قوة استقلالها، أو لعدم مشابهتها لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو"؛ لأنه إذا كان لها مشابهة به كالمضارع المثبت، فحينئذ يكون الرابط فيها هو الضمير وحدها، تأمل.

ولا بد في الماضي إلخ: لأنه إذا كان منفيا لم يجب فيه "قد" ظاهرة ولا مقدرة؛ لعدم احتياجه إليها؛ لأنه إذا نفي الفعل الماضي استمر ذلك النفي، فيشمل زمان العامل بحكم الاستصحاب كما ذكره بعد خطوط، وقيل: منع دخول "قد" عليه لاقتضاء النفي صدر الكلام. وللقوم ههنا اعتراض على المصنف، وأجابوا عنه أيضا، ولكنه بعيد عن التحقيق، فلهذا دفعه الشارح في ضمن تحقيق كلامه، أما تقرير الاعتراض فبوجهين، أحدهما: أن الحال في الاصطلاح ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به، لا ما يبين الحال الذي هو متوسط بين الماضي والاستقبال، وهو الحال بمعنى زمان التكلم؛ للمنافاة بينهما، والثاني: أن لفظ "قد" إنما تقرب الماضي إلى حال التكلم والمقصود مقاربة زمان الحال الاصطلاحي لزمان العامل لا زمان التكلم، ومنشأ الغلط اشتراك لفظ الحال. =

من دخول لفظة "قد" المُقرِّبة زمان الماضي إلى الحال[1] لغة على الماضي المثبت الواقع
أي وضعا
حالا؛ ليدل بها على قرب زمانه إلى زمان صدور الفعل من ذي الحال، أو وقوعه عليه تجوّزا؛ لأن المتبادر من الماضي المثبت إذا وقع حالا أن مضيه إنما هو بالنسبة إلى زمان العامل فلا بد من "قد" حتى تقربه[2] إليه فيقارنه، وهذا بخلاف مذهب الكوفيين؛ ......
أي زمان الحال

- وأما تقرير الجواب فيه أن الحال المبين للهيئة يلزمها زمان الحال بمعنى التكلم استعمالا وإن لم يلزم تعريفا بدليل أن الحال المبين للهيئة يكون في جواب كيف الموضوع للسؤال عن الحال؛ لأنه إذا قيل: ضربت زيدا فيسأل بأنه كيف حاله حين الضرب، فيقال في جوابه: قد قام أو قد ركب، فحينئذ لفظة "قد" قربت زمان الماضي إلى زمان الحال بمعنى التكلم، فلا بد أن يقرب زمانه إلى زمان الحال بالمعنى النحوي أيضا، وفيه نظر؛ لأنه يصح إذا كان تحقق اللازم يستلزم تحقق الملزوم، وليس كذلك، وقد قيل: لا بد من لفظ "قد" في الماضي المثبت الواقع حالا؛ لأن عاملها قد يكون مقربا لزمان التكلم فاشترط في المثبت الواقع حالا من لفظ "قد" ليقرب زمان الحال الاصطلاحي لزمان العامل، فاشترط فيما عداه أيضا؛ طردا للباب.

قد المقربة زمان إلخ: اعلم أن "قد" يقرب زمان الماضي إلى الحال بمعنى زمان التكلم لا الحال بمعنى النحوي كما ذكره - قدس سره - فلا يشتبه لك. **لغة:** أي كونها مقربة لزمان الماضي إلى الحال بمعنى زمان التكلم إنما يكون بحسب اللغة أي الحقيقة. **ليدل بها:** أي ليدل الماضي المثبت الواقع حالا بسبب لفظ "قد" على قرب زمان الحال الاصطلاحي إلى زمان صدور الفعل عن ذي الحال، أو كان ذو الحال فاعلا، أو على قرب زمانه إلى زمان وقوع الفعل عن ذي الحال إن كان مفعولا. **تجوزا:** أي هذه الدلالة الحاصلة بسبب دخول "قد" عليه إنما يكون على سبيل التجوز، أي لفظ "قد" تدل على هذا المعنى بسبب المجاز لا الحقيقة؛ لأنها بحسب الحقيقة يقرب زمان الماضي إلى الحال بمعنى التكلم لا الحال الاصطلاحي.

لأن المتبادر: أي لا بد من دخول "قد" عليه؛ لأن المتبادر إلخ، فإذا قيل: جاء زيد وقد ركب، فالمتبادر أن يكون معنى الحال بالنسبة إلى العامل بأن كان ركوبه مقدما على المجيئة لا بأن كان ركوبه معها أو كان متأخرا عنها، مع أن زمان الحال الاصطلاحي لا بد من أن يكون متحدا مع زمان عامل الحال أي زمان صدور الفعل عن ذي الحال أو وقوعه عليه، فلذلك لا بد من دخول "قد" حتى يقرب زمان الحال النحوي إلى زمان عاملها أي يقارنه حكما لا المقارنة الحقيقية.

(١) التي أنت فيها بمعنى أن الفعل معنى قريب من زمان التكلم. (جمال)

(٢) تقرب إلى زمان الحال بمعنى أنه معنى قريبا منه لا شك فيه. (جمال)

فإنهم لا يوجبون "قد" ظاهرة ولا مقدرة، سواء كانت ظاهرة في اللفظ، نحو: جاءني زيد قد ركب غلامه أو مقدرة منوية، نحو: قوله تعالى: ﴿جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ[1] صُدُورُهُمْ﴾ (النساء: ٩٠) أي قد حصرت، وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد؛ فإنهما لا يجوّزان[2] حذف "قد"، فسيبويه يؤول قوله تعالى: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ بـ"قوما حصرت صدورهم"، فتكون جملة ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ صفةَ موصوفٍ محذوفٍ، وهو الحال. والمبرد يجعله جملة دعائية، وإنما لم يشترط ذلك في المنفي؛ لاستمرار النفي بلا قاطع، ...

جاؤوكم إلخ: یعنی آمدند آن جماعت برائ قتال شمایان رادر حالتی کہ تنگ بود دلہای آن قوم.
فإنهما لا يجوزان إلخ: بل لا بد عندهما من لفظ "قد" فحينئذ لا يكون جملة حصرت صدورهم حالا عندهم؛ لأنه لا بد من لفظ قد لفظا عندهما، وهي منتفية فيها. **صفة موصوف إلخ**: فالحال حينئذ هو قوله: "قوما"، وهو اسم جامد، فلا يحتاج إلى لفظ "قد" فيكون قوله: "قوما" عند الجمهور حالا موطئة؛ لأنه توطئة لحالية قوله: حصرت صدورهم، والحال الموطئة هي التي لا يصلح أن يقع حالا في نفسها؛ لأنها جامدة، لكنها حال باعتبار لاحقها كما سبق تفصيله.
جملة دعائية: ولا يكون لها محل من الإعراب، أي جاؤوكم للقتال حصرت إلخ، يعني تنگ بادد لہای آن قوم، فقوله: حصرت صدورهم مثل قولهم: رحمة الله، وهو للدعاء. **وإنما لم يشترط ذلك**: أي دخول "قد" في المنفي؛ لاستمرار معنى النفي بلا أمر هو يقطع النفي، فإذا كان النفي مستمرا فيشمل زمان الحال الاصطلاحي لزمان الفعل مثل: جاء زيد وما ركب، فلا يحتاج إلى دخول "قد" حينئذ.

(١) حال بإضمار "قد" أي قد حصرت صدورهم أي ضاقت، وهم بنو مدلج جاؤوا إلى رسول الله ﷺ غير مقاتلين، هذا مذهب الفراء وأبي علي وجماعة من المتأخرين كالزمخشري والمصنف، وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنه لا حاجة إلى تقدير "قد" حيث تفقد لفظا؛ لكثرة وقوع الجملة الماضوية حالا بدون "قد" نحو: ﴿هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ (يوسف: ٦٥) و﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتاً﴾ (البقرة: ٢٨). (حل ش)
(٢) سواء كانت مقدرة منوية أو محذوفة نسيا منسيا؛ لأن "قد" حرف، والحرف لا تأثير له إذا كان محذوفا مع جواز وجه آخر إلا أن يكون مذكورا لفظا، وههنا ليس بمذكور. (محرم آفندي)

فيشمل زمان الفعل **ويجوز حذف العامل في الحال**؛ لقيام قرينة حالية، كقولك للمسافر أي الشارع في السفر **أو المتهيء له**: راشدا مهديا أي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب، وقوله: "مهديا" إما صفة لـ"راشدا" **أو حال بعد حال**، أو مقالية كقولك: "راكبا" لمن يقول: كيف جئتَ؟ أي جئتُ راكبا، بقرينة السؤال، ومنه قوله تعالى:[1] ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَى قَادِرِينَ﴾ (القيامة: ٣، ٤) أي بلى نجمعها قادرين.

ويجب حذف العامل **في بعض الأحوال** المؤكدة، وهي أي الحال المؤكدة[2] **مطلقا**.....

ويجوز حذف العامل إلخ: ولم يقل حذف الفعل؛ لأن المتبادر هو حذف الفعل وشبهه كما هو الشائع، مع أن المقصود جواز حذف عاملها بأقسامه الثلاثة من الفعل وشبهه ومعناه، ومثال الثالث: إنسان مؤمنا، أي هذا إنسان مؤمنا. **أو المتهيء له**: يعني مہیا سازندہ خود از برائے سفر. قال مولانا عص: والمراد بـــ"سر راشدا مهديا" الراشد بنفسه، مهما أمكن المهدي إذا لم يكن الرشد بدون الهداية، فلا يرد أن الرشد فرع الهداية، فينبغي تقديم مهديا.

أو حال بعد حال: أي سر راشدا أي سر مهديا، فيكون من الأحوال المترادفة حينئذ، ويحتمل أن يكون حالا من الضمير الذي في "راشدا" فحينئذ يكون من الأحوال المتداخلة، وهي التي تكون حالا من الأمر الذي هو جزء من الحال الأول، فإذا كان من الأحوال المتداخلة لا يكون مما نحن فيه؛ لأن عامله - وهو راشدا - مذكور حينئذ. **أيحسب الإنسان**: فإن القرينة فيه أيضا مقالية، وهي السؤال معناه بالفارسية: آیا گمان می برند آدمیاں ہیچ وقتے جمع نمی کنیم استخوانہای ایشان را، آری جمع میکنیم ما در حالتے کہ قادریم برآنکہ برابر کنیم انگشتہائے ایشاں را.

في بعض الأحوال: أي في بعض أفراد الأحوال المؤكدة لا في جميعها، وذلك لأن الحال المؤكدة نوعان، أحدهما: ما يكون مقررة لمضمون جملة فعلية، والثاني: ما يكون مقررة لمضمون جملة اسمية، وإنما يجب حذفه في الثاني لا الأول.

مطلقا: أي سواء كان عاملها جائز الحذف أو واجب الحذف؛ لأن الحال المؤكدة التي هي مقررة لمضمون جملة فعلية يجوز حذف عاملها وإن لم يجب حذفه فإيراد قوله: مطلقا؛ لئلا يتوهم أن هذا التعريف للحال المؤكدة التي يجب حذف عاملها، وإنما يجب حذف العامل في المؤكدة دون غيرها؛ لأن في الأبوة ما يشعر بالعطف، وإذا كان لها إشعار بالعطف فيدل على إثبات المتكلم العطف لاستلزامها إياه، والمتكلم أثبت الملزوم في قوله: زيد أبوك =

---

(١) نزلت حين قال عدي بن ربيعة: إني لو عاينت يوم القيامة لم أصدقك أو يجمع الله هذه العظام. (حل ش)

(٢) هي إما لتقرير مضمون الخبر وتأكيده وإما للاستدلال على مضمونه على سبيل منع الخلو. (عبد الغفور)

هي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا، بخلاف المنتقلة، والمنتقلة قيد للعامل، بخلاف المؤكدة، مثل: زيد أبوك عطوفا، فإن العطوفية لا تنتقل عن الأب في غالب الأمر أي أحقه بفتح الهمزة أو ضمها من حققت الأمر بمعنى تحققته، وصرت عطف تفسير **منه على يقين، أو من أحققت الأمر بهذا المعنى بعينه، أو بمعنى أثبته.................**

= عطوفا لزيد، وإثبات الملزوم لشيء موجب لإثبات اللازم، فيدل "زيد أبوك عطوفا" على إثبات العطف لزيد، فاستغني عن العامل الذي هو أحقه وأثبته.

ما دام موجودا: أي ما دام صاحبها موجودا، والحال المؤكدة نوعان، الأول منهما: لا تنتقل عن صاحبها أصلا، والثاني: تنتقل عنه على سبيل القلة، وقوله: "وهي التي لا تنتقل عن صاحبها ما دام موجودا غالبا"؛ ليشمل كلا نوعيها؛ لأن ما لا ينتقل عن صاحبها أصلا يصدق عليه أنه لا ينتقل عن صاحبها غالبا. **غالبا:** أي الحال المؤكدة لا تنتقل من صاحبها في غالب المواد وأكثرها فتنتقل عنه على سبيل الندرة.

بخلاف المنتقلة: فإنها تنتقل عن صاحبها غالبا كالركوب في "جاءني زيد راكبا"؛ فإن زيدا لا يكون راكبا غالبا في المتعارف. **والمنتقلة قيد للعامل إلخ:** ومخصص له بخلاف المؤكدة؛ فإنهما مؤكدة للعامل لا قيدا مخصصا له، فما قيل: إن الحال مطلقا قيد للعامل ليس بصحيح إلا أن يريد أنها قيد له بحسب العبارة والصورة، ولقائل أن يقول: إن التأكيد إما لفظي أو معنوي، وهو ليس من التأكيد اللفظي كزيد زيد، ولا من التأكيد المعنوي؛ لأنه في ألفاظ مخصوصة، وجوابه يظهر من الحاشية التي نذكرها في قوله: "أي شرط وجوب حذف عاملها إلخ".

أي أحقه: بفتح الهمزة أو بضمها، وعلى الأول من الثلاثي المجرد، وعلى الثاني من الثلاثي المزيد، وعلى كلا التقديرين يكون مضارعا متكلما، قيل: في هذا التقدير نظر؛ إذ لا معنى لقولك: تيقنت الأب وعرفته في حال كونه عطوفا، وإن أراد أن المعنى أعلمه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال، فالأولى أن يقال: تقديره: يعطف عليك أبوك عطوفا، وذلك المعنى يتولد من نسبة الخبر - وهو أبوك - إلى المبتدأ، فكان العامل فيها معنويا، وهذا الاعتراض من الشيخ الرضي، وقد دفعه الشارح بقوله: "أي تحققت أبوته"، ووجه الدفع: أن "أحقه" في تقدير أحق أبوته بحذف المضاف؛ لظهور المقصود، وإقامة المضاف إليه مقامه، وهكذا أثبته.

من حققت الأمر: هذا على تقدير كونه بفتح الهمزة. **أو من أحققت إلخ:** وهذا على تقدير أن يكون بضمها. **أو بمعنى أثبته إلخ:** بتشديد التاء، وهو صيغة الماضي المتكلم المعلوم من باب الإفعال عطف على قوله: "بهذا المعنى" فحينئذ يكون لـ"أحق" بصيغة المزيد معنيان: وهما التحقق والإثبات، ولـ"أحق" بصيغة المجرد معنى =

أي تحققت أبوته لك[1] وصرت منها على يقين، **أو أثبتها لك عطوفا**، وقال صاحب "المفتاح": أحق التقديرات عندي أن يقدر **يحني عطوفا**،[2] وشرطها **أي شرط وجوب حذف عاملها أن تكون مقررة أي مؤكدة**.........................

السكاكي

= واحد، وهو التحقق، ثم لما بين المعنى اللغوي لهما أراد أن يبين أن متعلق التحقق في الصورتين ومتعلق الإثبات في الصورة الآخرة هو الأب من حيث إنه أب لا ذاته؛ إذ لا معنى لتيقنه وإثباته، فقال: أي تحققت أبوته لك إلخ.

أو أثبتها إلخ: عطف على قوله: "تحققت أبوته لك"، أي معنى قوله: "زيد أبوك عطوفا" إما تحققت أبوته لك وإما أثبتها كذلك، فقوله: "كذلك" عبارة عن قوله: "لك وصرت منها على يقين".

يحني عطوفا: بالفارسية: زندگانی میکند زید در حالتے کہ مہربانست یعنی تازندہ ہست مہربانی میکند.

أي شرط وجوب إلخ: اعلم أن بعضهم قال: الحال المؤكدة تكون مقررة لمضمون جملة اسمية، وقال بعضهم: هي مقررة لمضمون جملة اسمية وفعلية جميعا، والمصنف مال إلى المذهب الأول، ولهذا قال الشارح في بعض الأحوال: وهو الذي كان مقررا لمضمون جملة اسمية، ولما مال إلى المذهب الأول فأول قوله: "وشرطها" بقوله: أي شرط وجوب حذف عاملها، لا شرط الحال المؤكدة مطلقا، فيكون هذا الشرط شرطا للحال المؤكدة التي عاملها محذوف على سبيل الوجوب، وإنما يجب حذف عاملها؛ لأن الأب يشعر بالعطف وبإثبات العطف له استغنى عن التصريح بالعامل الذي هو "أثبته" أو "أحقه" أو "أثبت" فهذه الحال عن المفعول أو عن الفاعل، وهو الضمير في "أثبت"، وبعبارة أخرى: وإنما يجب ذلك الحذف؛ لأن في الأبوة ما يشعر بالعطف، وإذا كان لها إشعار به فيدل على إثبات المتكلم العطف لاستلزامها إياه، والمتكلم أثبت الملزوم في "زيد أبوك عطوفا" لزيد، وإثبات الملزوم لشيء موجب لإثبات اللازم، فيدل "زيد أبوك عطوفا" على إثبات العطف لزيد فاستغنى عن العامل.

---

(١) فاندفع اعتراض الرضي بأنه لا معنى لتعيين الأب؛ لأن ضمير "أحقه" راجع إلى الأب، وإنما قال المصنف: أحقه؛ لاختلاف القوم في تقديره، فهذا التقدير عن سيبويه، وقال السكاكي: أحق التقديرات: يحني عطوفا، وقال الزجاج: لا تقدير ولا حذف، بل العامل جزء الجملة؛ لتأويله في معنى المسمى، فـ"زيد أبوك عطوفا" في معنى زيد مسمى بأبيك. (ت)

(٢) معناه يميل ويتوجه إليك عطوفا، فعلى هذا التقدير "عطوفا" حال من الضمير في "يحني" يرجع إلى الأب، وحنى يحني من باب ضرب يضرب بمعنى مال يميل، وزعم بعض المحشين أنه من الحياة، هذا ناش من قلة التدبر والتتبع؛ لأنه خلاف ما صرح به أبو السعود.

لمضمون جملة، احترز به عما يؤكد بعض أجزائها كالعامل في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُوْلاً﴾؛ فإنه لا يجب حذفه، اسمية احترز بها عما إذا كانت فعلية؛ فإنه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب "الكشاف" في قوله تعالى: ﴿قَائِماً بِالْقِسْطِ﴾: إنه حال مؤكدة من فاعل ﴿شَهِدَ﴾، ولا بد ههنا من قيد آخر، ....

أي توكيد مضمون جملة (النساء: ٧٩) أي الحال المؤكدة العدل

لمضمون جملة: والمراد بمضمون جملة هو محصل مضمون الجملة، فمحصل معنى "زيد أبوك" هو العطوفية كما يكون المراد من مضمون الجملة هو هذا المعنى في قوله: "ومنها ما وقع مضمون جملة"، ويجيء مضمون الجملة بمعنى معنى الجملة، فيكون معنى "ضرب زيد" هو ضربُ زيد بالإضافة.

وأرسلناك إلخ: فإن قوله: "رسولا" يؤكد بعض أجزائها، وهو "أرسل" لا كلها، وهو إرسال الله تعالى؛ لأن كون الشخص رسولا لا يطلب إلا مجرد الإرسال لا إرسال الله تعالى، قال مولانا عص: هذا أي تأكيد بعض أجزائها إنما يصح إذا كان المراد من الرسول في قوله: "رسولا" معناه اللغوي، فيتناول الرسول حينئذ ما إذا كان المرسل فيه واجبا أو إنسانا، وأما إذا كان المراد منه معناه الاصطلاحي، فحينئذ يكون قوله: "رسولا" مقررا لمضمون الجملة كلها؛ فإن كون الشخص رسولا بالمعنى الاصطلاحي يطلب إرسال الله تعالى.

أقول: ينبغي أن يراد من قوله: "رسولا" معناه اللغوي، وإلا لم يرتبط قوله: "رسولا" إلى ما قبله بلا تجريده عن بعض معناه، وهو بعثه الله تعالى؛ لأنه بمعنى إرسال الله تعالى، وهو "أرسلناك" لعينه، فلم يبق حينئذ إلا المعنى اللغوي للرسول؛ لأن عمل الرسول بالمعنى اللغوي لا يكون إلا في تبليغ حكم، وكلام إلى الناس، ويمكن أن يقال: إن الاعتراض المذكور على تقدير أن لا يكون المراد من الرسول معناه اللغوي ولا بعد في إرجاع كلام الفاضل المذكور إلى ذلك.

من فاعل شهد: أي ﴿شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِماً بِالْقِسْطِ﴾ (آل عمران: ١٨) أي بالعدل يعني *گواہی میدہد اللہ تعالی کہ نیست خدائے مگر اللہ وشہادت میکند ملائکہ بر ہمیں کہ نیست خدائے مگر اللہ تعالی، ونیز شہادت صاحبان علم بر ہمیں امر در حالتے کہ اللہ تعالی است بعدل وراستی*، فيكون شهادة الله تعالى صادقة قطعا، وقوله: "قائما بالقسط" يؤكد لها، فيكون من الأحوال المؤكدة. **ولا بد ههنا إلخ:** قال مولانا عص: لا احتياج إلى هذا القيد؛ لأن المتبادر من المضمون في قوله: "لمضمون جملة اسمية" هو المضمون الذي مخصوص بالجملة الاسمية بأن لم يكن مضمون جملة فعلية، فحينئذ يندفع الإشكال؛ لأن مضمون الجملة في قوله: "الله شاهد" لا يكون مخصوصا بالجملة الاسمية، بل يوجد في الجملة الفعلية أيضا، مثل شهد الله؛ لأن مضمون "الله شاهد" شهادة الله، وهو مضمون "شهد الله" أيضا.

وهو أن يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها، وإلا لكان عاملها مذكورا، فكيف يكون حذفه واجبا؟ نحو: الله شاهد قائما بالقسط.

التمييز ما **أي الاسم الذي** يرفع الإبهام، واحترز به عن البدل؛ فإن المبدل منه **في حكم التنحية**[1] فهو ليس يرفع الإبهام عن شيء،........................

= أقول: دعوى المتبادر مما في حيز المنع كما لا يخفى على من يرجع إلى وجدانه على أنه راجع إلى المناقشة في المثال، وهي ليست من دأب المناظرة، ثم قال الفاضل المذكور: لم لا يجوز أن يكون عامل الحال في الآية مقدرا أي الله شاهد أحقه قائما بالقسط؟ أقول: يلزم فيه استدراك؛ لوجود العامل فيها، وهو شاهد، فإن شبه الفعل عامل قوي كما قالوا. ثم مناقشة الفاضل المذكور فيه بأنهم لما حذفوا العامل في بعض أفراد الحال المؤكدة التي هي مقررة لمضمون جملة اسمية، فلم لا يجوز أن يحذفوه في بعض أفرادها الأخرى لاطراد الباب وإن كان في بعض أفرادها الأخرى أمر يصلح أن يكون عاملا مما لا يلتفت إليه.

التمييز: مبتدأ وخبره محذوف أو على العكس، وعلى الأول تقديره: من المنصوبات أو من الملحقات التمييز، وعلى الثاني تقديره: هذا بيان التمييز، وهو مصدر بمعنى المميز باسم الفاعل على معنى أن هذا الاسم يميز مراد المتكلم من غير مراده، أو بمعنى المميز باسم المفعول بمعنى أن المتكلم يميز هذا الجنس من سائر الأجناس التي ترفع الإبهام، فيكون المميز - بالفتح - بحذف الإيصال أي المميز به.

أي الاسم الذي إلخ: واحترز بقوله: "أي الاسم" عن نحو: فعلت أي قتلت، فإن "قتلت" يرفع الإبهام الوصفي عن "فعلت"، لكنه ليس باسم، لكنه ينتقض بـــ"أعجبني شيء حسن زيد"، وكذلك ينتقض بنحو: زيد حسن الوجه أو وجهه بالنصب؛ لأنه يرفع الإبهام مع أنه ليس بتمييز عند البصريين؛ للتعريف المانع عن كونه تمييزا، بل هو شبه المفعول، كذا ذكره مولانا عص، ولو أريد بالاسم هو الاسم النكرة، فلا يرد ذلك.

في حكم التنحية: أي الترك، وقال بعض المحشين في هذا الموضع كلاما طويلا لا طائل تحته أصلا، وخلاصة كلامه: أن المراد إما أن كل مبدل منه في حكم التنحية فهو ممنوع؛ لأن صاحب "الكشاف" قال: قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ (الفاتحة: ٧) بدل من قوله: ﴿الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ مع أن المبدل منه ليس في حكم التنحية، بل هو المقصود بالنسبة أصالة، أو المراد أن بعض المبدل منه في حكم التنحية، فهو مسلم، لكن الدليل غير تام.

أقول: المراد هو الأول، فإن المقصود بالنسبة هو البدل في الآية لا المبدل منه، وإليه أشار القاضي البيضاوي، فالمراد من قوله: "إن المبدل منه في حكم التنحية" هو أنه في حكمها من حيث القصد؛ لأن من حيث العبارة والكلام. لا يقال: إن المبدل منه في بدل الكل أيضا مقصود بالنسبة؛ لأنه قصد نسبة الفاعل إليه أيضا؛ لأنا نقول: إنهم لم يريدوا أن المتبوع ليس مقصودا بالنسبة أصلا، بل أرادوا أنه ليس مقصودا أصليا. =

(١) در كناره إبدا ختن.

بل هو ترك مبهم وإيراد معين،..

= والحاصل أن مثل قولك: "جاءني أخوك زيد" إن قصدت فيه الإسناد إلى الأول، وجئت بالثاني تتمة له أي للأول توضيحا، فالثاني عطف بيان، وإن قصدت فيه الإسناد إلى الثاني وجئت بالأول توطئة ومبالغة في الإسناد، أي في إسناد الفعل إلى الثاني، فالثاني بدل، وحينئذ يكون التوضيح الحاصل بالأول مقصودا تبعا، والمقصود أصالة هو الإسناد إلى الثاني بعد التوطئة، هكذا أفاده الشارح في بحث البدل، فظهر مما ذكرنا أن ذكر الأصالة في كلام المحشي المذكور صحيح؛ لأنها قيد النسبة، بخلاف أصليا في ما ذكرنا؛ فإنه قيد المبدل منه فلا تغفل عنه.

بل هو ترك إلخ: أي المقصود من ذكر البدل هو ترك مبهم وإيراد معين، فلا يرد أن الترك أمر معنوي، وليس البدل هذا الأمر المعنوي، ثم المراد من المبهم والمعين ما يشمل المجمل والمفصل، فلا يرد ما قيل: إن هذا إنما يصح في بدل الكل، ولكنه لا يصح في بدل الاشتمال، مثل: سلب زيد ثوبه؛ لأن فيه تفصيلا بعد الإجمال لا ترك مبهم وإيراد معين، فيخرج بقوله: "يرفع الإبهام" مثل أعجبني حسن رجل؛ لأن فيه ترك مبهم وإيراد معين، ولقائل أن يقول: ينتقض التعريف بنحو زيد حسن الوجه؛ لصدقه على الوجه مع أنه ليس بتمييز كما ذكره في بحث المجرورات حيث قال: الوجه فيه بمنزلة التمييز، والجواب بأن المراد من كلمة "ما" هو الاسم المنصوب بقرينة أن التمييز قسم منه، ليس بشيء؛ لأن التمييز قد يكون غير منصوب أيضا، ولكن عد التمييز من المنصوبات حكم على الأغلب، فأعطى للأكثر حكم الكل، فعد الكل من المنصوبات تجوزا كما ذكره الشارح فيما سيأتي في قوله: "المنصوب بلا التي لنفي الجنس" ألا ترى أن المجرور في نحو: "خاتم فضة" تمييز، فالجواب عنه بأنه خارج بقوله: "المستقر"؛ لعدم الإبهام في الموضوع له الحسن، بل الإبهام فيه من حيث إنه صفة لزيد، وبأنه خارج بقوله: "ذات"؛ لأنه يرفع الإبهام عن حسن زيد، وهو وصف.

ثم اعلم أن المراد من الاحتراز عن البدل هو الاحتراز عن بعض أقسامه كما في "جاءني أخوك زيد"؛ لأن الاحتراز بمعنى پرہيز کردن، أو بمعنى الإخراج على القولين، وكل منهما يستدعي الدخول بوجه ما من الوجوه، والأصل في الاحتراز أن يكون كذلك، فإذا عرفت ذلك فلا يحتاج إلى أن يحترز عن عمرو في قولنا: ضربت زيدا عمرا؛ لعدم الإبهام فيه بوجه ما من وجوه الإبهام، ولا يرد أيضا أن التعليل بقوله: "فإن المبدل منه في حكم التنحية إلخ" غير صحيح؛ لأنه تعليل للاحتراز عن بعض أنواع البدل لا عن كلها؛ لعدم صدق قوله: "بل هو ترك مبهم وإيراد معين"، ثم اعلم أنهم احترزوا بالاحتراز عن البدل مما ليس له وجه؛ لذكر أحكام التوابع فيما بعد، فالبدل حينئذ مستغن عن الحكم، أقول: ذكر الشيء فيما بعد لا ينافي الاحتراز عنه بقيد؛ فإن الاكتفاء بذكر ما بعده جائز لا واجب، وهذا لا ينافي الاحتراز عنه من غير الاكتفاء بذكره، كما قال الشارح في بحث الفاعل: أسند إليه الفعل بالأصالة بقرينة ذكر التوابع فيما بعد، فيكون قوله: "بالأصالة" احتراز عن توابع الفاعل، ولكن اعتبار هذا القيد في تعريفه بقرينة ذكرها فيما بعد. =

المستقر **أي الثابت** الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث إنه موضوع له؛ **فإن المستقر** وإن كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا، **لكن المطلق** منصرف إلى الكامل، وهو الوضعي، واحترز به عن نحو: **رأيت عينا جارية**، ....

متصلة

= ثم اعلم أنهم قالوا: أراد الاسم من كلمة "ما"؛ ليخرج "قتلت" في قولنا: "فعلت أي قتلت"، فإن "قتلت" يرفع الإبهام عن "فعلت"، لكنه ليس باسم، أقول: "قتلت" بدل عن "فعلت" فهو خارج بما يخرج عنه البدل، فالأولى أن يقال: إن إيراد الاسم من كلمة "ما"؛ لأن الكلام فيه، بل في اسم النكرة؛ فإن التميز عند البصريين لا يكون إلا نكرة.

أي الثابت إلخ: أي الثابت الراسخ الذي هو يكون في المعنى الموضوع له من حيث إنه موضوع له، فإن "جارية" لا يرفع الإبهام عن موضوع له العين من حيث إنه موضوع له، بل يرفع الإبهام عنه باعتبار تعدد الموضوع له، فلا يرد أن قيد الحيثية مما لا طائل تحته؛ لأن التعريف يتم بدونه. **فإن المستقر إلخ:** والفاء للتعليل، فهو علة لصحة تفسير المستقر بما فسره به، وإنما فسره به؛ لدفع كلام الرضي بأن مثل: رأيت عينا جارية لا يخرج بالمستقر؛ لأن مفهومه هو الثابت المطلق من أن يكون في المعنى الموضوع له أو لا، فإذا كان المراد من الثابت هو الثابت المطلق لم يخرج "جارية" في نحو: "رأيت عينا جارية"، فحينئذ إيراد المستقر لغو في التعريف، فعلى ما ذكره الشارح يخرج جارية عنه؛ لأن العين في الأصل لم يوضع مبهما، بل حصل الإبهام عند الاستعمال بالنسبة إلى المخاطب، ويمكن دفع ما ذكره الشيخ بأن "الثابت" قد يقال في مقابلة المعدوم، وقد يقال في مقابلة الحادث الطاري، والمراد ههنا هو الثاني، فحينئذ يخرج "جارية" في "رأيت عينا جارية" كما لا يخفى.

لكن المطلق إلخ: هذا إذا تعذر العمل بالإطلاق والتعذر ههنا؛ لأنه لو كان على إطلاقه يكون ذكر المستقر لغوا كما لا يخفى، وقيل: قوله: المستقر مستدرك؛ لأن جارية في نحو: رأيت عينا يخرج بقيد الإبهام؛ لأن الفرد الكامل للإبهام هو الإبهام الوضعي، وأجيب عنه بأنا لا نسلم أن ما ينصرف إلى الكامل في الإبهام هو الوضعي، بل الكامل هو غاية الإبهام ونهايته، سواء كانت بحسب الوضع أو لا، ولقائل أن يقول: إن المطلق إنما يكون منصرفا إلى الكامل إذا كان المراد من المطلق الفرد المنتشر، وههنا ليس كذلك؛ لأن المراد من الثابت هو نوع الثابت، سواء كان بحسب الوضع أو لا، فكيف يراد منه الفرد الكامل، إلا أن يقال: هذا حكم على الأغلب والأكثر.

رأيت عينا جارية إلخ: أي جارية فيه، قيل: الكلام في المعمولات الأصلية، وقوله: "جارية" عن المعمولات الطبيعية؛ لأنها صفة لقوله: "عينا" وهي من التوابع، وحكمها بعد ذلك، والجواب عنه بأن هذا مناقشة في المثال؛ لأنه جاز أن يقع القرينة على وجه كانت من المعمولات الأصلية كما إذا قيل: رأيت في الحمام أسدا، فإن الأسد يرفع الإبهام عن الحمام؛ فإنه جاز أن يكون فيه رجل شجاع أو أسد أو غيرهما، فالأسد قرينة على أن المراد هو الرجل الشجاع، فالأسد لم يرفع الإبهام عن موضوع له الحمام؛ لعدم الإبهام فيه، بل الإبهام فيه إنما نشأ في الاستعمال كما في "رأيت عينا جارية".

فإن قوله: "جارية" يرفع الإبهام عن قوله: "عينا"، لكنه[1] غير مستقر بحسب الوضع، بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له، وكذا يقع به الاحتراز عن **أوصاف المبهمات**، نحو: هذا الرجل، فإن "هذا" مثلا إما موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله[2] في جزئياته أو لكل جزئي جزئي منه[3] **ولا إبهام** في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد واحد من جزئياته، بل الإبهام إنما نشأ **من تعدد الموضوع له** أو المستعمل فيه،

مذهب العلامة التفتازاني / كل واحد منها / مذهب جمهور

عن أوصاف المبهمات إلخ: أي عن صفات الأسماء، والمراد ههنا أسماء الإشارة كـ"هذا" في "هذا الرجل".
ولا إبهام إلخ: أي لا الإبهام في المفهوم الكلي من حيث إنه مفهوم كلي، وإنما كان فيه إبهام من حيث الذات، وكذلك ليس في جزئياته إبهام من حيث إنها جزئيات وإن كان فيها إبهام من حيث الوصف، فليس فيه إبهام من حيث إنها موضوع لهما، والمفهوم الكلي هو كل مفرد مذكر محسوس، وكونه موضوعا لمفهوم كلي مذهب المتقدمين، وإليه ذهب العلامة التفتازاني، وقوله: "بشرط استعماله في الجزئيات" بمعنى أنه لا تستعمل في المفهوم الكلي أصلا، وقوله: "أو لكل جزئي جزئي منه" بمعنى أنه يكون موضوعا لكل واحد واحد من الجزئيات في ضمن المفهوم الكلي؛ لأنه يمتنع وضعه للجزئيات من غير ملاحظة المفهوم الكلي؛ لأنها غير متناهية، ويقال له: الوضع العام والموضوع له الخاص، وهو مذهب المتأخرين.
من تعدد الموضوع له: عند المتأخرين، أو تعدد المستعمل فيه عند المتقدمين؛ لأن عندهم يستعمل في الجزئيات، ولا يكون موضوعا لها، فيكون النشر من غير ترتيب اللف؛ فإنه إذا قيل: "هذا" لم يفهم منه أنه أراد المتكلم هذا المستعمل فيه أو ذلك، فإذا وصف "هذا" بـ"الرجل" المعرف باللام، فحينئذ يرفع الإبهام الناشئ عن تعدد الموضوع له، أو عن تعدد المستعمل فيه، فلا يكون توصيفه بالرجل لدفع الإبهام الواقع في الموضوع له من حيث إنه موضوع له، بل من حيث تعدده أو تعدد المستعمل فيه.
قيل: عدم الإبهام في المفهوم الكلي ولا في واحد من جزئياته تقتضي أن لا يصح التمييز عن اسم الإشارة، وهو باطل؛ لأن "رجلا" في "حبذا رجلا" تمييز عن اسم الإشارة، وهو "ذا"، وكذلك يشكل بقولنا: "نعم رجلا" و"ربه رجلا"؛ فإن "رجلا" تمييز عن الضمير في "نعم" والضمير في "ربه" مع أنه لا يكون الإبهام فيه؛ لما ذكره =

---

(١) ولهذا يكون حقيقة في كل واحد منهما، بخلاف العشرين؛ فإن إطلاقه على خصوص حصة منه مجاز. (عبد الغفور)
(٢) كما ذهب إليه المتقدمون. (عت)
(٣) كما ذهب إليه المحققون من المتأخرين. (عت)

فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الإبهام، لا الإبهام الواقع في الموضوع له من حيث إنه موضوع له، وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك: أبو حفص عمر؛ فإن كل واحد من "أبي حفص" و"عمر" موضوع لشخص معين لا إبهام فيه، لكن لما كان عمر أشهر زال بذكره الخفاء الواقع في أبي حفص؛ لعدم الاشتهار لا الإبهام الوضعي، **عن ذات لا عن وصف**، ....

= بعينه في أوصاف المبهمات كما بين في موضعه، وأجيب عن الأول بأن "هذا" مبني على إرادة المبهم من أسماء الإشارة؛ لأن معارف "ذا" مع "حب" في المبهم، بحيث صار موضوعا له، فكأنها موضوعة لمبهم فحينئذ يكون رفع الإبهام عن الموضوع له، وهذا الجواب بعينه جواب عن الإشكال الثاني.
ويمكن أن يقال: لا نسلم أن يكون "رجلا" تمييزا عن اسم الإشارة، بل هو تمييز عن نسبة "حب" إليها، وأجيب عن الثاني بأن المرجع للضمير في "نعم" مثلا قد يكون مقدما لفظا، وقد يكون مقدما معنى، وقد يكون مقدما حكما وههنا يكون المرجع للضمير، وهو "رجلا" في "نعم رجلا" مقدم حكما، وهو الموضوع له للضمير في "نعم"، فحينئـــذ يرفع الإبهام عن الموضوع له، وإنما قلنا: إن المرجع ههنا مقدم حكما؛ لأن "رجلا" في المثال المذكور لا يكون تمييزا إلا على هذا التقدير؛ فإنه إذا كان مقدما لفظا أو معنى لا يكون "رجلا" تمييزا عنه كما لا يخفى.

فإن كل واحد إلخ: لا يقال: المقصود بيان إزالة الإبهام من أبي حفص فقط، فلا بد أن يذكر أن أبا حفص موضوع لشخص معين بدون ذكر عمر، وأنه موضوع له، لأنا نقول: إنما جمعهما في ذلك؛ تنبيها على أن يكون عمر عطف بيان له على تقدير كون كل واحد منهما موضوعا لشخص واحد.

عن ذات: أي ذات الموضوع له أي ذات جنسه أعم من أن يكون تلك الذات فرد الموضوع له أو لا، وإليه يشير قوله: "إلا من حيث ذاته" أي جنسه، فلا يرد حينئذ ما قيل: إن الظاهر من الذات هو الفرد مع أن التمييز قد يرفع الإبهام عن غير فرد الموضوع له أيضا كما في "رطل زيتا" مثلا؛ لأن الإبهام فيما يوزن بالرطل، وهو ليس فرد الرطل، بل مفرد له، فظهر فيما ذكرنا ضعف ما ذكره مولانا عص من أن "زيتا" في "رطل زيتا" يرفع الإبهام عن المعنى المراد، وهو الموزون، وهو ليس بموضوع له؛ لأنه موضوع للوزن، وهذا الإشكال لم يوجد له إلى الآن الخلال ، ودفعه بأن "زيتا" يرفع الإبهام المستقر عما وضع له الرطل، وهو إبهام موزونه، وليس الموضوع له مرادا، ثم قال الفاضل المذكور: إن "فارسا" في "لله دره فارسا" تمييز مع أنه يرفع الإبهام عن الوصف وهو در المصنف؛ فإن الغرض من وضع المشتق هو المعنى، ويمكن أن يقال في دفعه: إن المضاف والمضاف إليه في حكم شيء واحد فالصفة تابعة للموصوف، فكأنه تمييز عن زيد.

واحترز به عن النعت والحال؛[١] فإنهما يرفعان الإبهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات، **وتحقيق ذلك** أن الواضع لما وضع الرطل مثلا لنصف منّ،[٢] فلا شك أن الموضوع له معنى معين متميز عما هو أقل من النصف كالربع، وعما هو أكثر منه كـ"مَنّ" و"مَنين"، ....

واحترز به عن النعت والحال: وكذلك عن "القهقرى" في نحو: رجع زيد القهقرى؛ لأنه لا يرفع الإبهام عن الذات، وهي زيد، بل يرفع الإبهام عن الرجوع الذي هو الانتقال إلى الموضع الذي ابتدأ الذهاب منه، وهو هيئة الذات، قيل: هذا القيد لا يخرج الحال والصفة مطلقا كما جاءني رجل ظريف أو راكبا؛ لأن الرجل ذات مبهمة بحسب الوضع صالحة لكل فرد من أفراد الرجال، فكل واحد من الصفة والحال تمييز فرد من أفراد أخر، ولو أجيب عنه بأن المعتبر في الفرق بينهما أي بين الصفة والحال وبين التمييز بأن وضع الصفة والحال لبيان الوصف، ووضع التمييز لبيان الذات، فالمقصود في المثال المذكور رفع الإبهام عن الوصف، ورفع الإبهام عن الذات غير مقصود منه، فهو مما ليس في سماجته خفاء، فالجواب عنه بأن ماهية الرجل معلومة، ولا إبهام فيها، والإبهام في الأفراد، فالموضوع للرجل هو ماهيته، وهي الحيوان الناطق المذكر.
لا يقال: حينئذ يخرج نحو: خاتم فضة أو حديدة؛ لأن ماهية الخاتم معلومة، والإبهام في الأفراد، فيلزم أن لا يكون "فضة" تمييزا، واللازم باطل كما قال المصنف: "وعن غير مقدار نحو: خاتم حديدا والخفض أكثر"؛ لأنا نقول: بينهما فرق بين، وذلك لأن في "جاءني رجل ظريف" يكون ماهية الرجل معلومة، والإبهام في الأفراد من حيث وصف الظرافة أو الركوبية أو غيرهما، وأما ماهية الخاتم غير معلومة من حيث إنها من جنس الفضة أو الحديدة أو غيرهما، وقد عرفت أن المراد من رفع الإبهام عن الذات هو عن ذات الجنس. **وتحقيق ذلك:** أي تحقيق أن التمييز يرفع الإبهام عن الذات، والحال والنعت يرفعان الإبهام عن الوصف.

(١) إذا قلنا: "جاءني الرجل الطويل" فلا شك أن رجلا ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد من أفراد الرجال، فبذكر الطويل يمتاز هو عن القصر، وقيل: وضع الصفة والحال لبيان ثبوت وصف في شيء، فهو يرفع الإبهام عن الوصف؛ نظرا إلى الوضع، ووضع التمييز لرفع الإبهام عن نفس الاسم وبيان أنه من أي جنس، فرجل عاقل لبيان صفة العقل في رجل، ورطل زيتا لبيان أن الرطل ثابت في ضمن الزيت، وإن لزم الأول تمييز الذات أيضا فافترقا، فتأمل، فإن قلت: قولنا: "طاب زيد فارسا" يرفع الإبهام عن الوصف، فلا يكون تمييزا، قلت: لا، بل يرفع الإبهام عن الذات؛ إذ المقصود تعيين الذات لوصف الفروسية. نعم، هو يحتمل الحال، وسيأتي ذلك الاحتمال. (عصمت)
(٢) من پيمانه است يا ميزانى، يا من دو رطل ست، وامنان جمع آن، ومنّا بر وزن عصا بمعنى يك من يا پيانه نيز آمده، ومنوان ومنيان تثنيۀ آنست، وأمنا وأمن بالفتح ومني كغني ومنى بالضم، وهو أفصح من المن بالتشديد. (منتهى الأرب)

ولا إبهام فيه إلا من حيث ذاته **أي جنسه**؛ فإنه لا يعلم منه بحسب الوضع أنه من جنس العسل أو الخل **أو غيرهما**، **وإلا من حيث وصفه**؛ فإنه لا يعلم منه بحسب الوضع أنه بغدادي أو مكي، فإذا أريد رفع الإبهام الوصفي الثابت فيه بحسب الوضع أتبع بصفة أو حال، **فيقال: رطل بغداديْ**، وإذا أريد رفع الإبهام الذاتي **قيل: زيتا**، فـ"زيتا" يرفع الإبهام المستقر عن الذات **لا النعت والحال**؛..................

أي جنسه: وفسر الذات به؛ لأن في ذات الرطل ليس إبهام؛ لأن ذات الرطل نصف المن، وهو معلوم، وإنما الإبهام فيما يوزن بالرطل بأنه من جنس العسل أو الخل أو الزيت أو غيرها. **أو غيرهما**: من الزيت والزبد وغيرهما، وكون "زيتا" تمييزا في "رطل زيتا" بهذا الاعتبار. **وإلا من حيث وصفه**: عطف على قوله: "إلا من حيث ذاته"، وهذا بالحقيقة راجع إلى الوزن، بخلاف الأول، وهو الإبهام من حيث الذات؛ فإنه في الحقيقة راجع إلى الموزون.

فيقال رطل بغدادي: في الصفة، ويقال في الحال: عندي رطل بغداديا، ولقائل أن يقول: إن ما يرفع الإبهام عن الوصف يخرج بقوله: "المستقر" ولا يحتاج إلى إخراجه بقوله: "عن ذات"، وبيان ذلك أن الرطل موضوع لنصف المن، والموضوع له معنى معين متميز عما هو أقل من النصف وعما هو أكثر منه، لكن نصف المن متفاوت باعتبار الأمكنة، فإن لنصف المن في بغداد مقدار معين وفي مكة مقدار كذلك، فلا يكون في الموضوع له الرطل إبهام، لكن الإبهام نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له، فحينئذ لا فرق بينه وبين قوله: "رأيت عينا جارية"، فيكون قولنا: "رطل بغدادي" أو "رطل بغداديا" خارجا بقوله: "المستقر" لا بقوله: "عن ذات"، فقوله: "عن ذات" إشارة إلى تقسيم التمييز بأن التمييز قسمان، الأول: ما يرفع الإبهام عن ذات مذكورة والثاني: عن ذات مقدرة كما أن قوله: "من زمان أو مكان" في المفعول فيه إشارة إلى ذلك.

ويمكن تقرير الشبهة بوجه آخر بأنه قد أخرج النعت بقوله: "المستقر" كما أخرجت "جارية" في "رأيت عينا جارية"، ثم إخراج النعت بقوله: "عن ذات" إخراج المخرج، وهو غير جائز، والجواب: أن إخراج "جارية" في "رأيت عينا جارية" بقوله: "المستقر" ليس من حيث إنها صفة، بل من حيث إنها قرينة للفظ المشترك، وإن كانت صفة له أيضا، والحاصل: أن الرطل موضوع لنصف المن، فالموضوع له معنى معين متميز عما هو أقل من النصف، وعما هو أكثر منه ولا إبهام فيه؛ لأن نصف المن وإن كان متفاوتا باعتبار الأمكنة، لكن الرطل موضوع لنصف المن مطلقا، سواء كان بغداديا أو مكيا أو غيرهما، فحينئذ يكون الإبهام في الموضوع له، لكن لا في ذاته وجنسه، بل في وصفه، بخلاف "رأيت عينا جارية"؛ فإنه ليس فيه إبهام في الموضوع له، فظهر الفرق بينهما فرقا واضحا.

قيل زيتا: أو عسلا أو خَلًّا أو غيرهما. **لا النعت والحال**: عطف على قوله: "فزيتا"، أي هما لا يرفعان الإبهام عن الذات.

فإنهما يرفعان الإبهام عن الوصف، مذكورة أو مقدرة صفتان للذات إشارة إلى تقسيم التمييز، فالمذكورة نحو: رطل زيتا، والمقدرة نحو: طاب زيد نفسا؛ فإنه(١) في قوة قولنا: طاب شيء منسوب إلى زيد ونفسا يرفع الإبهام عن ذلك الشيء المقدر فيه، ....

ونفسا يرفع الإبهام إلخ: واعترض بأن هذا لا يصح في بعض الأقسام المقدرة، مثل: كفى زيد رجلا، فإن الرجل لا يرفع الإبهام عن الشيء المنسوب إلى زيد؛ لأن الشيء المنسوب إلى زيد يمتنع أن يكون نفس زيد، والجواب عنه على ما حقق الشيخ الرضي بأن الذات المقدرة نوعان، أحدهما: أن يكون مضافا إلى ما انتصب عنه إذا صح إضافة التمييز إليه، وقولنا: "طاب زيد نفسا وعلما" من هذا القبيل، وثانيهما: ما لا يكون مضافا إليه إذا لم يصح إضافة التمييز إليه، كقولنا: "كفى زيد رجلا أو شهيدا؛ فإنك تقول فيه: كفى شيء زيد على أن يكون زيد بدلا عن شيء، أو عطف بيان له.

والجواب عنه على ما حققه المحقق الشريف - قدس سره - بأن الذات المقدرة في "كفى زيد رجلا أو شهيدا" أيضا مضاف إلى ما انتصب عنه؛ لأنك إذا قلت: كفى زيد كان هناك إبهام في أن الكافي من زيد ما ذا؟ فهو إما رجوليته أو شهادته، وإذا قلت: "رجلا أو شهيدا" كان المعنى كفى رجوليته أو شهادته، فيكون الشيء المقدر حينئذ، وهو الكافي مضافا، ولا يخفى أنه إذا قيل: "كفى شيء زيد"، وجعل زيد بدلا عن الشيء أو عطف بيان له، فحينئذ لا يكون في كلا التقديرين في شيء إبهام حتى يزيل عن زيد إبهامه. أما على التقدير الأول، فلما ذكره الشارح من أن البدل ليس يرفع الإبهام عن الشيء، بل هو ترك مبهم وإيراد معين، وأما على الثاني فلما ذكره الشارح أيضا من أنه ليس في "أبو حفص" إبهام، بل فيه خفاء، وعمر يزيل خفاءه، وإذا عرفت هذا فما قيل أقول: إن إبدال زيد عن الشيء وكذا جعله عطف بيان له يزيل إبهامه، فأي حاجة إلى التمييز؟ فتأمل من جملة ما لا يعني، وهو الظاهر.

ثم إن قولهم: "فتأمل"، وقولهم: "فافهم" إشارة إلى دقة الكلام وصعوبته، بخلاف قولهم: "تأمل" بدون الفاء؛ لأنه إشارة إلى ضعف الكلام كما قالوا، فما يكون من جملة ما لا يعني كيف يكون فيه دقة؟ ولو سلم كون الإبهام فيه، لكن المقصود الإبهام الذي يزيل رجلا أو شهيدا، فإن معناه: أن الكافية من زيد ما ذا؟ -

---

(١) لا خفاء في أن "طاب زيد" كلام تام ليس فيه تقدير في نظم الكلام. نعم، من إسناد الطيب إلى زيد يحصل عند العقل كما أسند إليه الطيب في نفس الأمر احتمالات متعددة، وقيل: المراد بالمذكورة ذات معتبرة في نظم الكلام، سواء كانت ملفوظة أو مقدرة، والمراد بالمقدرة ما هو غير معتبر في نظم الكلام لكنها ملحوظة حين فهم مدلول التركيب، وهذا أحسن وما حسن. (ت)

فالأول: أي القسم الأول من التمييز، وهو ما يرفع الإبهام عن ذات مذكورة يرفعه عن مفردٍ(١) **يعني به ما يقابل الجملةَ وشبهَها**(٢) ....

= فإذا قيل: رجلا أو شهيدا، فيكون المعنى كفى رجوليته أو شهادته، واعترض بأن "طاب زيد" كلام تام لا يحتاج إلى التقدير، وأجابوا عنه بأن المراد من المذكورة في قوله: "مذكورة أو مقدرة" هو أن يكون الذات مذكورة في نظم الكلام أعم من أن تكون ملفوظة أو مقدرة، وبأن المراد من المقدرة هو أن لا يكون الذات مذكورة في نظم الكلام، بل يفهم لها من فحوى الكلام أي يفهم لها حين أن يقصد المعنى من التركيب، وفيما نحن فيه كذلك كما لا يخفى.

وبهذا الجواب سقط ما قال بعض المتأخرين من أن كون "طاب زيد نفسا" في قوة قولنا: طاب شيء منسوب إلى زيد لا يقتضي تقدير لفظ "شيء" فيه، ألا ترى أن الحيوان إنسان في قوة قولنا: بعض الحيوان إنسان مع أنه لم يقل أحد إلى تقدير البعض في قولنا: الحيوان إنسان، وبعبارة أخرى بأن هذا لو صح لزم أن يكون لفظ البعض مقدرا في القضايا المهملة مع أنه لم يقل به أحد، ووجه السقوط قد ظهر من الجواب المذكور ظهورا بينا، ويمكن في دفعه أن يقال: إن عدم هذا الاقتضاء لا ينافي تقديره فيه؛ فإن عدم الاقتضاء والاستلزام يجمع بتقديره وعدم تقديره معا.

يرفعه عن مفرد: جعل كلمة "عن" صلة للرفع، ويحتمل أن يكون كلمة "عن" للتعليل، فحينئذ لا يحتاج إلى تقدير قوله: "يرفعه" أي القسم الأول من التمييز ما يرفع الإبهام عن ذات مذكورة لأجل مفرد بأن يكون المفرد علة لرفع الإبهام كـ"رطل" في قولنا: "رطل زيتا"، ويحتمل أن يكون بمعنى بعد أي القسم الأول من التمييز ما يرفع الإبهام بعد مفرد كـ"زيتا" في "رطل زيتا" كما في قوله تعالى: ﴿طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ﴾ (الانشقاق: ١٩) أي بعد طبق.

يعني به ما يقابل إلخ: وهذا المجموع أي المعاني الثلاثة من حيث المجموع معنى مجازي للمفرد؛ لأنه لم يجئ المفرد ما يقابل هذه الثلاثة، فكأنه أراد معنى مجازيا بالقرينة المقابلة، والمعنى الحقيقي للمفرد أربعة، أحدها: أن يكون مقابلا للمركب كالمفرد في تعريف الكلمة، وثانيها: ما يقابل المثنى والمجموع كالمفرد في قوله: المفرد المنصرف، وثالثها: ما يقابل الجملة كالمفرد في الخبر المفرد، ورابعها: ما يقابل المضاف، وقيل: هذا التقابل يشعر بأن يقول الشارح: "ويعني به ما يقابل النسبة في الجملة والنسبة في ما يشابه الجملة والنسبة في الإضافة" موضع قوله: "ويعني به ما يقابل إلخ"؛ لأن المفرد مقابل بالنسبة إلى هذه الثلاثة، فالمقابلة تقتضي أن يراد من قوله: "ويعني به ما يقابل الجملة إلخ" ما يقابل النسبة في جملة أو شبهها أو إضافة.

(١) أي لأجل مفرد يقال: فعلت هذا عن أمرك، والمفرد لإبهامه سبب للتمييز أو بمعنى منفرد على طبق قوله تعالى: ﴿طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ﴾ أي بعد طبق، أو يرفعه عن مفرد وإليه أشار الشارح. (ت)

(٢) أي شبه الجملة، وهو مافيه معنى الجملة، وليس جملة على الحقيقة كاسم الفاعل والمفعول ومفعول ما لم يسم فاعله، وغيرهما ما فيه معنى الفعل مثل: حسبك زيد رجلا.

والمضافَ[١] مقدارٍ صفة لـ"مفرد"، هو ما يقدّر به الشيء أي يُعرَف به قدره[٢] **ويُبيِّن** غالبا[٣] أي في غالب المواد وأكثرها **أي رفع الإبهام** مطلقا يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص[٤] في أكثر المواد، وذلك لأن الإبهام فيه أكثر، والمقدار **إما متحقق** في ضمن عدد نحو: عشرون درهما، ....

أي ما قلنا

والمضاف اعترض بأن قوله: "على التمرة مثلها زبدا" مثال للقسم الأول من التمييز، مع أن "زبدا" يرفع الإبهام من المضاف، وهو المثل المضاف إلى الضمير، والجواب: أنه لا شك أن المراد من المفرد هو المفرد من حيث إنه مفرد بمعنى ما يقابل الجملة إلخ، ومن المضاف هو المضاف من حيث هو مضاف، فقوله: "زبدا" في المثال المذكور لم يرفع الإبهام من المضاف من حيث هو مضاف، بل من ذات المضاف أي المثل هو الزبد، بخلاف "أعجبني طيبه أبا"؛ فإن "أبا" يرفع الإبهام من نسبة الطيب إلى الضمير أي طيبه لأجل أنه أب، فيكون الإبهام في نسبة الطيب إليه لا في نفس الطيب، بخلاف المثل، وبعبارة أخرى بأن المراد من المضاف هو النسبة الإضافية، فزبدا لم يرفع الإبهام عن نسبة المثل إلى الضمير، بل عن المضاف فقط، وبعبارة أخرى بأن المراد من المضاف هو التركيب الإضافي فقولنا: "على التمرة مثلها زبدا" ليس تركيبا إضافيا.

ويبين: أي يبين قدره. **أي رفع الإبهام إلخ:** أي رفع الإبهام عن ذات مذكورة، سواء كان في المفرد المقدر، أو غيره "متحقق إلخ" أي هذا المطلق متحقق في ضمن هذا المفرد غالبا. **إما متحقق إلخ:** لا يخفى أن المقدار عام يتناول العدد والوزن والكيل والذراع والمقياس، وكل واحد منها فرد له، فزاد قوله: "متحقق في ضمن عدد" وأشار إلى ان ظرفية العدد للمقدار من قبيل ظرفية الخاص للعام أو ظرفية الجزئي للكلي، ويحتمل أن يكون عبارة المصنف بمعنى أن المقدار إما أن يستعمل في العدد، أو يستعمل في غيره؛ لأن المفرد المقدار مستعمل في عدد، وفي غيره، وحينئذ يكون من قبيل ظرفية المدلول للدال.

(١) ليس المراد في هذا المقام المضاف على الإطلاق، بل المراد أن يكون نسبة الإضافة ملحوظة ومعتبرة فيها، فعلى هذا لا يرد النقص بـــ"على التمرة مثلها زبدا"؛ لأن المثل وإن كان مضافا إلى الضمير، لكن المقصود المثل فقط بدون الإضافة له.

(٢) وهو العدد والكيل والوزن والمساحة والمقياس.

(٣) إنما قيد به؛ احترازا عن نحو: خاتم فضة؛ فإنه ليس بمقدار.

(٤) وهو الرفع عن المفرد المقدار.

وسيأتي ذكر تمييز العدد وبيانه في باب أسماء العدد، وإما في ضمن غيره أي غير العدد
أي في المفرد المقدار
كالوزن نحو: رطل زيتا فإن الرطل نصف منّ، ونحو: منوان سمنا، وكالكيل نحو:
عندي واحده من ومنا كذلك
قفيزان برا، وكالذراع نحو: ذراع ثوبا، وكالمقياس نحو: على التمرة مثلها زبدا، والمراد
عندي
بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات؛ لأن قولك: عندي عشرون درهما، ورطل زيتا،
لا المقادير
وقفيزان برا، وذراع ثوبا، وعلى التمرة مثلها زبدا، المراد بها المعدود والموزون والمكيل والمذروع والمقيس لا غير.

وسيأتي ذكر تمييز إلخ: قال بعض الناظرين: لا يخفى على الناظر في الكتاب أن المصنف لم يبين أحكام تمييز العدد بأسرها في باب أسماء العدد، بل بين بعضها فيه وبعضها في باب الكنايات، فالحوالة على باب أسماء العدد ليس على ما ينبغي. أقول: كلامه من جملة ما لا يعني، أما أولا فلأنه ليس في كلام الشارح ولا في كلام المصنف حصر حتى يقال ذلك، وأما ثانيا فلأن المراد من قوله: "ذكر تمييز العدد" وهو ذكر تمييز ما هو موضوع للعدد،، والظاهر من قوله: "وسيأتي" هو هذا المعنى بعينه بقرينة قوله: "عشرون درهما" وما ذكره في الكنايات يدل على العدد على سبيل الكنايات هذا، ثم قال هذا الناظر، وقوله: وسيأتي ليس على ما ينبغي؛ لأن المصنف لم يبين تميز "كذا و كأين" لا في باب الكنايات ولا في باب أسماء العدد، فأقول: هما بمعنى كم الخبرية. أقول: نسبة هذا إلى نفسه كذب، حيث قال الشارح في باب الكنايات: إنهما بمعنى كم الخبرية.

وكالمقياس: فإنه يحتمل الوزن وغيره. **والمراد بالمقادير إلخ:** واعلم أن المقدرات معنى مجازي؛ فإن "عشرون" موضوع لعدد معين، وإطلاقه على المعدود مجاز، فإذا قلنا: "عشرون ضعف عشرة" يكون المراد من عشرين نفس العدد لا المعدود، بخلاف ما إذا قيل: عشرون درهما؛ فإنه حينئذ يكون المراد منه هو المعدود؛ لأن الدرهم هو المعدود لا العدد، وكذلك إذا قيل: "ذراع نصف ذراعين" يكون المراد من الذراع حينئذ نفس الذراع لا المذروع.

فإذا عرفت ذلك فاعترض بأنه إذا كان المراد من المقادير هو المقدرات فلا يصدق التعريف على تمييز المقادير، فإن عشرون موضوع للعدد لا المعدود، وكذلك الرطل موضوع للوزن دون الموزون، وقوله: "زيتا" و"درهما" إنما يرفعان الإبهام من الموزون والمعدود اللذين هما المعنى المجازي لا من الوزن والعدد اللذين هما المعنى الوضعي. فالجواب بأن المراد من الموضوع له هو المعنى المرادي أي التمييز ما يرفع الإبهام في المعنى المراد، وهو أعم من أن يكون المعنى الحقيقي أو المجازي، وأجيب أيضا بأن المراد هو أن التمييز يرفع الإبهام الذي نشأ من الموضوع له، =

وإنما اقتصر[١] المصنف على الأمثلة الثلاثة؛ لأنه كان مطمحُ نظرِه التنبيهَ على بيان ما (من غير العدد) يتم به المفرد، وهو التنوين كما في "رطلٌ (منظور) زيتا" أو النون كما "منوانِ سمنا" أو الإضافة كما في "عَلَى التمرةِ مثلُها زبدا"، ولهذا لم يستوف[٢] (المصنف) أقسام المقادير وكرَّرَ بعضَها، ......

= ولهذا قال في تصحيح التعريف: "وهو الوضعي" بـ"ياء" النسبة؛ فإن إبهام المعدود نشأ من العدد، لكن الإبهام من حيث الجنس، وكذلك الوزن، وبعبارة أخرى بأن التمييز في المواضع المذكورة يرفع الإبهام عن الموضوع له باعتبار المعنى الذي يرجع المعنى الموضوع له إليه، وهو المقدرات، فيصح أن يقال: في الموضوع له إبهام باعتبار المعنى الذي يرجع المعنى الموضوع له إليه، وهو المعدود والموزون والمذروع والمقيس.

وإنما اقتصر إلخ: في المفرد المقدار من غير العدد بقرينة إحالة تمييزه إلى باب أسماء العدد، فلا يرد أن الأمثلة التي ذكرها المصنف أربعة لا ثلاثة. **ما يتم به المفرد:** الذي هو ناصب التمييز، فلا يرد أن الألف واللام أيضا من الأمور التي يتم بها الاسم؛ فإنه لا يصح الإضافة معها؛ لأنه وإن تم به الاسم، ولكن لا ينصب التمييز عنه، وإليه أشار بقوله: "ألا ترى أن لام التعريف إلخ".**وهو التنوين:** أعم من أن يكون لفظا أو تقديرا، والأول كما في "رطل زيتا"، والثاني كما في "خمسة عشر رجلا"، و"كم رجلا"، مفرد ناصب للتمييز، والتنوين فيه تقديري. **أو النون:** أعم من أن يكون نون التثنية أو نون شبه الجمع نحو: عشرون، لا نون الجمع نحو: حسنون وجها؛ لأن التمييز فيه عن ذات مقدرة، فلا إشكال حينئذ.

ولهذا لم يستوف إلخ: أي ولأجل أن مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به الاسم لم يستوف أقسامها وكرر بعضها، وهو الوزن. قال مولانا عص: يفهم من كلامه أنه لو لم يتكرر الوزن لم يحصل المقصود، وهو كون الاسم تاما بهذه الأشياء مع أنه حاصل بدونه؛ فإنه إذا قيل: "قفيزان برا" موضع "منوان سمنا" يحصل المقصود أيضا، فلا يتكرر أنواع الواحد حينئذ فهذا أولى. أقول: مقصوده – قدس سره – أن التنبيه يفهم من التكرار فعند عدم التكرار وإن حصل المقصود في نفس الأمر، ولكن التنبيه حينئذ منتف، ولهذا قال: مطمح نظره التنبيه.

وإن قلت: المفرد قد يتم بنفسه أيضا مثل: رُبَّه رجلاً، وقوله تعالى: ﴿مَاذَآ أَرَادَ اللَّهُ بِهَـٰذَا مَثَلاً﴾ (البقرة: ٢٦)؛ فإن "رجلا" تمييز عن ضمير تام بنفسه، وكذلك "هذا"، و"مثلا" تمييز عن "هذا"، والناصب للتمييز في الصورتين هو نفس الضمير واسم الإشارة، وهما تامان بنفسهما فلم ترك بيانه؟ والجواب بأن المقصود في بيان المفرد الذي يتم بسبب الغير لا في مطلق المفرد، مما لا يلتفت إليه، فجوابه ما عرفت آنفا من التنبيه المذكور.

(١) إشارة إلى دفع ما قيل: إن المصنف لم يذكر مثال المساحة نحو: ما في السماء قدر راحة سحابا، ووجه الدفع: أن المقصود بيان ما يتم به المفرد من التنوين والنون والإضافة لا بيان أقسام المقادير حتى يستوفي أقسامها، ولهذا كرر أقسام الوزن. (علوي)

(٢) لأنه ترك مثال المساحة نحو: في السماء قدر راحة سحابا. (علوي)

ومعنى تمام الاسم أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها، والاسم مستحيل الإضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الإضافة؛ **لأن المضاف**[1] لا يضاف ثانيا، فإذا تم الاسم بهذه الأشياء شابه الفعل إذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما، فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول؛ لوقوعه بعد تمام الاسم، **كما أن المفعول** حقه أن يقع بعد تمام الكلام، فينصبه ذلك الاسمُ التامُّ قبله؛ لمشابهته الفعلَ التامَّ بفاعله (الباء سببية)، وهذه الأشياء إنما قامت مقام الفاعل؛ لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل، ....

لأن المضاف إلخ: قيل: هذا يشكل بقولنا: حب رمانك؛ لأن الحب كما هو مضاف إلى الرمان يكون مضافا إلى الكاف أيضا، وأجيب بأن المراد أن المضاف لا يضاف ثانيا بحسب الصورة واللفظ لا بحسب المعنى، والحب مضاف إلى الكاف أيضا بحسب المعنى، ولا يكون مضافا بحسب اللفظ إلا إلى الرمان، فلا يقال: غلامُ زيدِ عمروٍ بأن يكون الغلام مضافا إلى زيد، ثم إلى عمرو، ويمكن الجواب أيضا بأن المضاف إلى الكاف هو "حب رمان" لا الحب فقط ومعناه بالفارسية: دانہ انارتو،ويقال: هذا التركيب على من في يده حب الرمان دون الرمان.
فيقال: هذا حب رمانك، واعترض بأنه يشكل بـــ"كل فرد فردٍ" وبـــ"كل واحد واحد"، وشيء من الجوابين المذكورين لا يصلح أن يكون جوابا عنه، وأجيب عنه بأن تقدير المثالين المذكورين: كل فرد وفرد وكل واحد وواحد، بواو العطف، فقوله: "كل فرد فرد" مثلا بحذف العاطف؛ لأن الاسم لا يضاف إلى اسمين بدون عاطف، والإضافة بحذف المضاف إليه خلاف المفروض؛ لأن المفروض أن المضاف لا يضاف؛ لأن حذف الإضافة كحذف التنوين والنون لا يكون إلا بحذف المضاف إليه، أقول: يمكن الجواب بأن معناه جاز أن يكون كل منفرد فردا بأن كان الفرد الأول بمعنى المنفرد والفرد الثاني صفة له، أي كل منفرد صفته أن يكون فردا، أي لا يكون منضما إلى شيء آخر، أي المنفرد من حيث إنه منفرد، وأيضا جاز أن يكون الفرد الثاني بدلا من الأول، فيكون الكل حينئذ مضافا إلى الفرد الواحد حقيقة لا إلى فردين.
كما أن المفعول إلخ: وإنما قال: "حقه"، ولم يقل: "كما أن المفعول بعد تمام إلخ"؛ لئلا ينتقض بمثل: ضربك زيد.

---

(١) للزوم الفصل بين المضاف والمضاف إليه وإن حذف فسد المعنى؛ لأنه يصير المعنى في مثل: على التمرة مثلها زبدا نسبة المثلية إلى الزبد، والغرض إنما هو نسبة المثلية إلى التمرة. (علوي)

ألا ترى أن لام التعريف الداخلة على أول الاسم وإن كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه، فلا يقال: **عندي الراقودُ**[1] خلًّا، فيفرد أي تعليلة التمييز وإن كان الاسم التام مثنى أو مجموعا إن كان أي التمييز جنسا،[2] وهو ما غير العدد يتشابه[3] أجزاءه،[4] ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير، ....

عندي الراقود إلخ: الراقود هو الدن الكبير أو الطويل الأسفل، وقيل: مكيال معروف لأهل مصر يأخذ أربعة وعشرين صاعا. **فيفرد**: أي جاز أن يفرده، الضمير راجع إلى تمييز غير العدد كالضمير في "يجمع" بقرينة إحالة تمييز العدد إلى ما سيأتي؛ لأن هذا الحكم لا يجري في العدد؛ فإن تمييز عشرين مثلا مفرد، سواء كان جنسا أو لا، وسواء قصد به الأنواع أو لا. **إن كان جنسا**: فيقال: عندي رطلا زيتا، ورطلان زيتا، وأرطال زيتا.

وهو ما إلخ: أي يشارك أجزاءه والضمير المستتر راجع إلى "ما" أي يشارك أجزاءه في أنه كما يكون اسما للكل يكون اسما لجزئه أيضا، قيل: الأولى أن يكتفي في بيان معنى الجنس بقوله: "ويقع على القليل والكثير حال كونه مجردا عن التاء"؛ لأن لبعض الأسماء لا يكون أجزاء كالمصادر كالضرب والأبوة؛ فإنه لا يكون للحدث أجزاء، بخلاف الماء، ولكن يصدق على الجميع إطلاق القليل والكثير، ويمكن الجواب بأن المراد أنه ما شابه أجزاءه إن كان له جزء، وقال بعض المحشين: لا يقال: ليس للضرب أجزاء؛ لأنا نقول: إن الضرب عبارة عن تأثيرات متجددة فكما يطلق لفظ الضرب على مجموع التأثيرات كذلك يطلق على كل واحد من التأثيرات. أقول: أما أن يكون التأثيرات المتجددة في ضرب واحد أو في ضروب متعددة متجددة، وإن كان الأول فهو ممنوع؛ لأنه لا يكون للحدث أجزاء، وإن كان الثاني فتأثير الضرب الثاني مثلا ليس من أجزاء تأثير الضرب الأول. -

(١) نوعى از پيمانه، وخم قرار داده كرده. (عبد الغفور)

(٢) الفرق بين اسم الجنس والجنس أن الجنس يطلق على القليل والكثير، كالماء يطلق على القطرة والبحر، واسم الجنس لا يطلق على الكثير، بل يطلق على الواحد على سبيل البدل كرجل مثلا، فعلى هذا يكون كل جنس اسم جنس بدون العكس. (رضي)

(٣) أي يتشارك أجزاء الكل في إطلاق الاسم، فكما يطلق على الكل يطلق على كل جزء كالماء؛ فإنه يطلق على البحر وكل قطرة منه. (جمال الدين)

(٤) أي يتشارك أجزاؤه في اسم الكل أي إذا كان له أجزاء، وإنما قلنا ذلك؛ لأن الأبوة جنس مع أن ليس لها أجزاء. (عبد الغفور)

فلا حاجة إلى تثنيته وجمعه، كالماء والتمر والزيت والضرب، **بخلاف رجل** وفرس **إلا أن تقصد الأنواع**[١] **أي ما فوق** النوع الواحد، فيشمل المثنى أيضا، لأنه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها، فلا بد من أن يثنى أو يجمع، قيل: وفي تخصيص[٢] **قصد الأنواع** بالاستثناء نظر؛......................................

= ثم المراد من قوله: "مجردا عن التاء" للوحدة؛ لمنافاة الجنس بالوحدة كما قيل، أقول: هذا ينافي ما مر في أول الكتاب من أنه لا منافاة بين الجنس والوحدة؛ لأن الجنس يدل على كثرة ما تحته من الأفراد والتاء تدل على وحدة المفهوم، فلا منافاة بينهما، وإن قلت: التاء لوحدة الفرد لا المفهوم، قلت: إن التاء إذا دخلت على كلمة لها معنى في اللغة، فإذا أريد منها المعنى العرفي يرجع وحدة التاء حينئذ إلى وحدة المفهوم، فتأمل حتى يظهر لك أن التاء فيما نحن فيه تدل على وحدة الفرد لا محالة، بخلاف ما سبق في تعريف الكلمة، فإن بينهما فرقا بيّنا كما لا يخفى على المتأمل. وما قال بعض الناظرين من اعتبار القيد المذكور - وهو إذا كان له جزء - يوجب صدق التعريف على التمرة مع أنها ليست بجنس؛ لما بين الجنس والوحدة من التنافي، وهو ظاهر لا سترة فيه، من جملة ما لا يعني؛ لأن التجريد من التاء معتبرة في كلا إطلاقي الجنس.

ثم ما قال هذا الناظر من أن اعتبار هذا القيد - وهو إن كان له جزء - لا يلائم شأن التعريف، ليس بشيء؛ لأن للجنس إطلاقات، وقوله: "ما يتشابه أجزاءه" إطلاق واحد منها، وقوله: "ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير" إطلاق آخر منها، فلا يكون تعريفا، ويكون له إطلاق آخر، وهو ما كان مقولا على كثيرين، ويسمي المنطقي له كليا، وبعبارة أخرى، وهو ما يدل على ذات مبهمة، والرجل والفرس من هذا النوع من الجنس.

بخلاف رجل إلخ: فإن الرجل ليس اسم الجنس بالمعنيين المذكورين، فلا يقال لرجلان: رجل، ولا لفرسان: فرس، بل يقال: رجلان وفرسان، فهما اسما جنس بمعنى ما يدل على ذات مبهمة. **أي ما فوق إلخ:** أي إذا قصد الأنواع المختلفة فحينئذ يطابق، فيقال: عندي رطلان زيتين، وأرطال زيوتا، وهذا لدفع ما قيل: إذا قصد نوعين يطابق أيضا، فلا وجه لإيراد الأنواع بصيغة الجمع. **قصد الأنواع إلخ:** لأنه جاز أن يقصد الأشخاص لا الأنواع.

(١) أي فيفرد في جميع الأوقات إلا وقت أن تقصد الأنواع، فالاستثناء مفرغ، وحينئذ يجب المطابقة لما قصد منه. (تاشكندي)

(٢) وهذا النظر من صاحب "الهندي" وحاصل دفعه: هو أن المراد بالأنواع الأفراد شخصية كانت أو نوعية، لكن الأمثلة المذكورة من التمييز النسبة، وكلامنا ليس في هذا على أن التاء أخرجت النسبة الجنسية، وكلامنا فيها، إلا أن التاء ليست فارقة بين الجنس والوحدة فلا تنافي الجنسية، فاعلم ذلك. (عت)

لأنه كما جاز أن يقال: **طاب زيد جِلستين** للنوع جاز أن يقال: طاب زيد جلستين للعدد، ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد بالأنواع حصص الجنس، سواء كانت بالخصوصيات الكلية أو الشخصية ويجمع ....

بالكسر — بالفتح — أي أفراده — للنوع — للعدد

طاب زيد جلستين: بفتح الجيم للعدد، يعني *خوبست زيد از روئے دو شخص نشستن*، قيل: الاعتراض المورد بقوله: قيل إلخ ليس على ما ينبغي؛ لأن المثال لا يكون مطابقا للممثل؛ لأن الكلام في التمييز الذي يرفع الإبهام عن مفرد مقدار، مع أن المثال مما هو تمييز عن النسبة؛ فإن جلستين تمييز عن نسبة "طاب" إلى "زيد"، وأيضا لا يكون جلسة اسم جنس؛ لأنه اشترط فيه أن يكون مجردا عن التاء، وهي موجودة فيها، فلا احتياج إلى جوابه قدس سره. والجواب: أن جوابه على تقدير التنزل بأنا لا نسلم أن يكون المثال من القسم الأول من التمييز، وأيضا لا نسلم أن يكون التاء فيها فارقة بين الجنس والوحدة، بل التاء فيها من أصل الكلمة، فلا ينافي كونها في اسم جنس شامل للقليل والكثير من أنواع الجلوس أو آحادها.

ويمكن الجواب عن الأول بأن قوله: طاب زيد جلستين ليس مثالا بل نظير، ولو سلم فالمناقشة في المثال ليست من دأبهم، أو نقول: إنما أورد المثال من التمييز في النسبة إشارة إلى أن قصد الأنواع يكون في التمييز عن النسبة أيضا، ويمكن الجواب عن الثاني بأن وجود التـــاء فيها لا ينافي جنسيتها؛ لأن المراد هو تجرده عن التاء في أغلب المواد، فحينئذ جاز أن يكون التاء فيه، ومع ذلك يقع على القليل والكثير كالمصادر، والجلسة من هذا القليل.

بأن المراد بالأنواع إلخ: واعلم أن الجنس إذا أضيف إلى الشخص يقال له: حصة الجنس مثل: حيوان زيد وحيوان عمرو وغيرهما، ويقال له حينئذ: شخص وفرد اعتباري، وإذا أضيف إلى النوع مثل: حيوان إنسان وحيوان فرس، يقال له أيضا: حصة الجنس، ويقال له حينئذ: نوع اعتباري، وإليه أشار بقوله: "سواء كانت بالخصوصيات الكلية إلخ"؛ لأنه بإضافة الجنس إلى الشخص يحصل خصوصيته يسمى لها شخصا وفردا اعتباريا، وكذلك بإضافته إلى النوع يحصل خصوصية أخرى يسمى لها نوعا اعتباريا، وهذا عند المنطقيين، هذا خلاصة ما ذكره مولانا عص.

أقول: المراد من حصص الجنس ههنا أفراده لا حصته كما هو عند المنطقيين؛ لما عرفت أن الحصة فرد اعتباري والكلام في الحقائق الموجودة وأفراد الجنس أعم من أن يكون نوعية أو شخصية، فإذا عرفت هذا فما قال بعض الناظرين من أن قوله: حصص الجنس ليس على ما ينبغي؛ فإن الحصة في المتعارف لا يطلق إلا على الفرد الذي لا تحقق له في الواقع، بل ويحصله العقل من أخذ المفهوم الكلي مع الإضافة إلى معين، فهو ليس بشيء، وما سبق من كلام بعض الناظرين هو بعينه ما ذكره مولانا عص.

أي يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا **حيث لم يقصد** الواحد في غيره أي في غير الجنس، نحو: عندي عدل ثوبين أو أثوابا.

تكبار و مانند آن

ثم **إن كان** أي المفرد[1] المقدار تاما بتنوين أو بنون التثنية أو المعنى: إن وجد التمييز متلبسا بتنوين المفرد، أو بالنون التي للتثنية؛ ....

أي يورد إلخ: ولكن إن قصد المثنى فحينئذ يثنى في غيره لا أن يجمع، فأراد من الجمع معناه اللغوي، وهو التعدد، فضلا عن أن يقع مقابلا للمفرد الذي هو بمعنى ما ليس بمثنى ولا مجموعا. **حيث لم يقصد إلخ**: وهو لدفع ما يقال: إنه لا يجمع في مقام الإفراد، بل حينئذ يفرد، فقوله: "ويجمع في غيره" ليس على ما ينبغي.

ثم إن كان إلخ: وإنما قال: "تاما بتنوين إلخ"؛ لأن المفرد المقدار يتم بهما، بخلاف التمييز؛ فإنه لا يتم بهما، بل هو متلبس بها، ولهذا قال: "أو المعنى إن وجد التمييز متلبسا إلخ"، ولم يقل: "تاما" فإرجاع الضمير إلى المفرد المقدار أولى؛ لتوافق الحقيقة بقرينة قوله: بتنوين إلخ؛ لأن الكلام ههنا في تنوين المفرد المقدار لا في تنوين التمييز، ثم إرجاع الضمير إلى التمييز ثانيا يوافق السوق؛ لأن الضمير في قوله: "يفرد" وقوله: "كان" في قوله: "فيفرد إن كان جنسا" راجع إلى التمييز.

ثم اعلم أن الشارح لما لم يتغير لفظ "كان" أولا فعلم منه أنه حمله على الناقصة؛ لأن المتبادر أن يكون ناقصة لا تامة، ثم في إرجاع ضميره إلى التمييز حمله على التامة، وحمله عليها خلاف المتبادر، فلذا أخره، فلا يرد ما قيل: إنه يصح حمله على التامة على التقدير الأول، أي إن وجد المفرد المقدار حال كونه تاما بتنوين، فيكون قوله: "تاما" حينئذ حالا، وعلى تقدير كونه ناقصة، فهو عامل في قوله: "تنوين"؛ لكونه خبرا لـــ"كان" باعتبار متعلقه، وهو "تاما" وإنما نكر التنوين وعرف النون؛ لتعدد أنواع التنوين، وعدم تعدد أنواع النون، ثم التنوين في قوله: "تنوين" عوض عن المضاف إليه أي بالتنوين الذي في المفرد المقدار.

فإن قيل: لِمَ لم يقل: أو بنون التثنية أو الجمع؛ ليدخل فيه "الزيدون حسنون وجوها"؟ أجيب بأن هذا ليس من تمييز المفرد، بل هو من تمييز ما يضاهي الجملة، والكلام ههنا في تمييز المفرد، لا يقال: قولنا: "الزيدون حسنون وجوها" داخل في قوله: "وإلا فلا"، فيجوز "حسنو وجوه" بالإضافة على قلة؛ لأنا نقول: المراد من النون في قوله: "وإلا فلا" هو النون المشابه للجمع، بخلاف النون في "حسنون".

---

(١) هذا هو الوجه؛ لأن السوق لبيان المفرد المقدار. (جمال)

فإنه **لما تم الاسم بهما** اقتضى التمييزَ جازت الإضافة أي إضافة المفرد المقدار إلى التمييز إضافةً بيانيةً[١] بإسقاط التنوين ونون التثنية **جوازا شائعا كثيرا**؛ لحصول الغرض، وهو رفع الإبهام بذلك مع التخفيفُ، نحو: رطلُ زيتٍ ومَنَوَا سمنٍ، وإلا أي وإن لم يكن بتنوين أو بنون التثنية بأن يكون بنون الجمع أو الإضافة فلا تجوز الإضافة إلا بقلة **في نون الجمع**، نحو: عِشرُو درهمٍ،

أما في الإضافة **فلئلا تلزم** إضافة المضاف،[٢] وأما في نون الجمع فلأنه جاز أن يضاف إلى غير المميز، **نحو عِشرِيكَ** ....

لما تم الاسم بهما إلخ: فلما يستدعي الحكمُ بكون التمييز متلبسا بتنوين المفرد المقدار مثلا العلاقة بين المفرد المقدار وبين التمييز، فلذا قال: فإنه لما تم الاسم إلخ؛ لأن التمييز لا يكون إلا متلبسا بتنوين نفسه لا بتنوين المفرد المقدار، فلما اقتضى المفرد المقدار التام بالتنوين أو بنون التثنية تمييزا، فقال: إن كان التمييز متلبسا بتنوين المفرد أو بنونه التي للتثنية. **جوازا شائعا كثيرا**: إنما قال هذا لرعاية ما يقابله هو الجواز المستفاد من قوله: وإلا فلا.
في نون الجمع: أراد به شبيه نون الجمع؛ لأن التمييز في الجمع يرفع الإبهام عن النسبة مع أن الكلام فيما يرفعه عن الذات المذكورة ألا ترى أن وجوها في قولنا: الزيدون حسنون وجوها يرفع الإبهام عن نسبة الحسن إلى زيدون. **فلئلا تلزم إلخ**: وما قال بعض المحشين من أنه يجوز إضافة المضاف بإسقاط المضاف إليه كما يسقط التنوين والنون حين الإضافة، ليس بشيء؛ لأن المتبادر من المضاف في قوله: "بأن يكون بنون الجمع أو الإضافة" هو المضاف من حيث هو مضاف، فلو أضيف له يلزم إضافة المضاف، ولو أضيف بحذف المضاف إليه يلزم خلاف المفروض. **نحو عشريك**: فإن عشرين مضاف إلى غير المميز حينئذ؛ فإن الكاف لا يصلح أن يقع تمييزا؛ لأنه لا يصح أن يقال: عندي عشريك بالفارسية: نزد من است بست غلام كه اين بست غلام مثلا تو يكى، فيكون مضافا إلى غير المميز، فيكون معناه بالفارسية: نزد من ست بيست تو- بكسر التاء - يعنى بست غلام تو مثلا.

---

(١) لأن المراد بالمقادير المقدرات كما عرفت، وذلك لوجوب وجود الحمل بين المضاف والمضاف إليه في الإضافة البيانية. (عت)

(٢) ذلك؛ لأن المضاف لا يضاف ثانيا؛ لأن الإضافة إلى أمرين بلا حرف عطف غير جائز، وقولهم كل فرد فرد بتقدير العاطف. (عت)

وعِشرِي رمضان بالاتفاق؛ لكثرة الحاجة إليه، فلو أضيف إلى المميز لزم الالتباس في بعض الصور؛ لأنه لا يعلم مثلا عند إضافة "عشرين" إلى "رمضان" أنه أراد عشرين رمضان، ....

وعشري رمضان: فإن المراد منه الأيام التي هي عشرين، فيكون حينئذ مضافا إلى المميز، وإن كان المراد منه يوم عشرين يكون مضافا إلى غير المميز حينئذ، وعلى الأول يكون الإضافة بيانية، وعلى الثاني يكون الإضافة بتقدير "من" يعني بست روز رمضان يا بستم روز رمضان، ولا يخفى أنه لما قال: "وأما في نون الجمع فلأنه جاز أن يضاف إلى غير المميز" ينبغي أن يكتفي بنحو عشريك بدون إيراد عشري رمضان، ويكتفي في بيانه بقوله: "فلو أضيف إلى المميز إلخ" إلا أن يقدر قولنا: كما يضاف إلى المميز بعد قوله: "جاز أن يضاف إلى غير المميز" أو يقال: قوله: عشري رمضان يحتمل أن يكون مضافا إلى غير المميز أيضا على تقدير كون الإضافة بتقدير "من"، فيكون مثالا للإضافة إلى غير المميز كذلك.

لكثرة الحاجة إليه: أي حاجة إضافة الاسم الذي بنون الجمع إلى غير المميز، وقال مولانا عص دليلا آخر للإضافة إلى باب أسماء العدد، أو من قبيل مثل قولنا: حسنون وجها، فهو أيضا خارج مما نحن فيه؛ لأن الكلام في المميز الذي يرفع الإبهام عن ذات مذكورة لا عن ذات مقدرة، ويفهم من دليل الفاضل المذكور أنه لم يكن قائلا في الإضافة بنون الجمع على قلة، كما لا يخفى. **لا يعلم مثلا إلخ**: لا يخفى أن رمضان لو كان تمييزا يكون نكرة؛ لأن التمييز يكون نكرة عند البصريين، ولو لم يكن تمييزا احتمل أن يكون علما، بل الظاهر أنه على الثلاثين يوما، والالتباس ليس إلا على تقدير أن لا يكون علما، هكذا قيل.

أراد عشرين رمضان: وعلى الأول الإضافة بيانية، فيكون الإضافة إلى المميز حينئذ، وعلى الثاني الإضافة بتقدير "من"، فيكون الإضافة حينئذ إلى غير المميز، أما الأول فلأن "عشرين" مبهم باعتبار الجنس بأنه من جنس اليوم أو غيره، فيكون "رمضان" بملاحظة اليوم به يرفع الإبهام عنه، بخلاف اليوم العشرين؛ فإنه لا إبهام فيه باعتبار الموضوع له، كما لا يخفى. قال مولانا عص: يجب أن يقال: "عشرين رمضانا" بالتنوين؛ لأن "رمضان" وإن كان غير منصرف للعلمية والألف والنون المزيدتان، إلا أنه قد تقع تمييزا كما فيما نحن فيه فيجب تنكيره؛ لوجوب تنكير التمييز، إلا أن يقال: مختاره ما ذهب إليه الكوفيون.

أقول: لما كان "رمضان" في "عشري رمضان" مضافا إليه، لكن جره بالفتحة؛ لكونه غير منصرف، فأعطي إعراب الإضافة في غير الإضافة، فقال: رمضان دون رمضانا بالتنوين، ومثل هذا شائع فيهم كما في "عبد الله" عَلَما، على أن "رمضان" بدون التنوين جاز أن يكون نكرة أيضا بأن يراد من رمضان هو المسمى به، وهو يتناول =

....

= ثلاثين يوما، ويتناول إذا سمي له برمضان من أفراد الإنسان، وعلى تقدير الإضافة إلى غير المميز في "عشري رمضان" جاز أن يراد به ما سمي به من أفراد الإنسان، فلا يعلم أنه أضاف إلى المميز، وأراد من رمضان الأيام التي هي رمضان، أو أضاف إلى غيره وأراد به ما سمي له من أفراد الإنسان، كما يقال: هذا الشيء من فلان، وقال بعض المحشين: في الالتباس في هذا المثال نظر؛ لأنه في صورة إضافته إلى التمييز يكون رمضان نكرة، وفي صورة الإضافة إلى غيره معرفة.

أقول: وإن لم يكن فيه الالتباس باعتبار وصف التعريف والتنكير، ولكن الالتباس المعتبر بينهم، وهو الالتباس بحسب اللفظ والمعنى وبحسب الكناية أيضا، وقد وجد فيه الالتباس بالاعتبار الثلاثة جميعا، وإن قلت: الفرق في "عشري رمضان" بين أن يكون عشري مضافا إلى المميز، وبين أن يكون مضافا إلى غيره؛ فإنه يجوز أن يكون الإضافة في كليهما بيانية، فإن معنى الإضافة البيانية على كلا التقديرين صحيح، فالحكم بأنه على تقدير الإضافة إلى التمييز يكون الإضافة بيانية، وعلى تقدير الإضافة إلى غيره يكون الإضافة بتقدير "من"، ليس على ما ينبغي، فيكون رمضان تمييزا على كلا التقديرين.

لا يقال: على تقدير إضافته إلى غير المميز لا يصح حمل رمضان على يوم عشرين؛ لأن رمضان لا يكون محمولا على اليوم الواحد؛ لأن رمضان علم لثلاثين يوما، فلا يكون الإضافة بيانية حينئذ؛ لأنا نقول: على تقدير الإضافة إلى المميز أيضا لا يصح صدقه على عشرين؛ لما مر من أن رمضان على تقدير أن يكون مميزا لا يكون علما، بل هو نكرة؛ لأن التمييز عند البصريين لا يكون إلا نكرة، فيكون اسم جنس حينئذ، بل الالتباس المذكور ليس بأن يكون رمضان نكرة كما لا يخفى.

قلنا: الفرق بينهما بأنه على تقدير الإضافة إلى المميز بكون رمضان تمييزا عن عشرين؛ لأن عشرين مبهم باعتبار الجنس بأنه من جنس اليوم أو غيره، فرمضان يرفع الإبهام حينئذ بأنه من جنس اليوم دون غيره، بخلاف إضافته إلى غيره؛ فإن رمضان لا يصلح أن يكون تمييزا؛ لأنه لا إبهام في اليوم العشرين أي في موضوع له العشرين؛ فإن الموضوع له في عشرين حينئذ هو يوم عشرين؛ لأن معنى عشرين حينئذ هو بستم، وهذا المعنى لا يطلق على غير اليوم عرفا واصطلاحا، فحينئذ رمضان لا يرفع الإبهام المستقر عن ذات جنس الموضوع له؛ لوجود الجنس، وهو اليوم في عشرين مع أن التمييز ليس إلا أنه يرفع الإبهام المستقر عن ذات جنس الموضوع له.

وبما ذكرنا لا يرد ما يقال: يكون في عشرين إبهام، على تقدير إضافته إلى غيره أيضا بأن اليوم العشرين مبهم باعتبار أن اليوم العشرين من رمضان أو من غيره، لا يقال: يلزم من كلام - قدس سره - أن يكون الإضافة زائدة على ثلاثة أقسام، وهي الإضافة بتقدير "من"؛ لأنا نقول: الإضافة بتقدير "من" داخلة في الإضافة البيانية؛ لأن "من" المقدرة ليست إلا "من" البيانية ففي الإضافة إلى غير المميز يكون "من" البيانية مقدرة بحسب المعنى، بخلاف الإضافة إلى المميز، فاعلم ما ذكرنا فإنا قد فصلناه؛ لأنه غفل عن هذا المحل كثير من ذوي العقول، وقد رأيت كثيرا من المدرسين يقولون هذا، ومثله من المحال، و لم يعلموا ما يقولون.

أو أراد اليوم العشرين من رمضان،[١] فلا يضاف في غير صورة الالتباس أيضا إلا على قلة؛ **ليكون الباب أقرب** إلى الاطراد وعن غير مقدار[٢] عطف على قوله: عن مفرد مقدار أي الأول كما يرفع الإبهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار أي ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس مثل: خاتم حديدا فإن الخاتم **مبهم باعتبار الجنس** تام بالتنوين، فاقتضى تمييزا والخفض أي خفض التمييز بإضافة غير المقدار إليه **أكثر استعمالا**؛ لحصول الغرض (رفع الإبهام) **مع الخفة** (بحذف التنوين والنون)، **ولقصور غير المقدار** عن طلب التمييز؛ لأن الأصل في المبهمات المقادير،[٣] وغيرها ليس بهذه المثابة.

ليكون الباب أقرب إلخ: وإنما قال: أقرب إليه، ولم يقل: لاطراد الباب كما هو المتعارف؛ لجواز الإضافة مع القلة، فحينئذ لا يجوز أن يقال: لاطراد الباب على الوجه الكلي، ولقائل أن يقول أيضا: الظاهر أن يقول: ليكون الباب قريبا إلى الاطراد لا أقرب إليه؛ لأن الأقرب اسم تفضيل، وهو يستدعي المفضل عليه، وهو غير ظاهر ههنا، ويمكن الجواب بأن التفضيل قد يستعمل في أصل معنى الفعل.

مبهم باعتبار الجنس: بأنه من جنس الذهب أو الفضة أو غيرهما. **أكثر استعمالا:** أي خفضه أكثر من نصبه، أو المراد أن خفضه أكثر من خفض القسم الأول، وهو ما يكون المفرد المقدار مضافا إلى التمييز، والظاهر هو الأول بقرينة قوله: "أكثر استعمالا" فإن الشيوع قرينة للأول، والدليل الأول يفيد الأول، والثاني يفيد الثاني، ويحتمل إفادة الدليلين معا للأول. **مع الخفة:** بحذف التنوين. **ولقصور غير المقدار إلخ:** وإذا كان قاصرا عن طلبه لم يحتج إلى نصب التمييز الذي يكون للتنصيص عليه؛ فإن التنصيص عليه إنما يناسب ما هو طالب التمييز.

---

(١) فالأول على تقدير الإضافة إلى التمييز، والثاني على تقدير الإضافة إلى غير التمييز؛ لأن اليوم العشرين من رمضان غير رمضان كما في "عشريك". (عل)

(٢) وهو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه أصله، ويكون بحيث يصح إطلاق اسم ذلك الأصل على الفرع نحو: خاتم حديدا وباب ساجا وثوب خزا. (ت)

(٣) لتوغلها في الإبهام؛ فإنه لا يختص بجنس دون جنس كعشرين مثلا، بخلاف غير المقدار نحو: خاتم؛ فإنه وإن كان مبهما باعتبار كونه من جنس الحديد أو الفضة، لكن ليس إبهامه كإبهام عشرين، فهو أولى بالنصب الذي هو نص على كونه تمييزا. (عل)

والثاني أي القسم الثاني من التمييز، وهو ما يرفع الإبهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة **كان الظاهر**(١،٢) أن يقول: عن ذات مقدرة في نسبة في جملة، **لكن لما كان** الإبهام في طرف النسبة يستلزم الإبهام فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه، قال: "عن نسبة" مقتصرا عليها؛ **تنبيها على** أن مقابلة "ما" في هذا القسم للمفرد المذكور ....

كان الظاهر إلخ: لأن الإبهام الذي يستدعي التمييز ليس إلا في الذات، لكن إذا كان في الذات المذكورة فهو داخل في القسم الأول، وإذا كان في الذات المقدرة التي هي طرف النسبة، فهو من القسم الثاني.

لكن لما كان إلخ: ولا يخفى أنه لا فائدة لإيراد هذا الكلام في المقصود؛ لأنه يكفي أن يقتصر على قوله: "ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه"؛ لأن رفع اللازم يستلزم رفع الملزوم كما لا يخفى، إلا أن يقال: إيراده أبلغ وآكد في المقصود؛ لأن كون الإبهام لازما في النسبة إنما يظهر من المقدمة الأولى، فلذا أوردها، واعترض بأن كون الإبهام في طرف النسبة لا يستلزم الإبهام في النسبة؛ لأنا إذا قلنا: "عندي رطل زيتا" فـ"زيتا" يرفع الإبهام عن طرف، وهو رطل مع أنه ليس في نسبة "عندي" إلى "الرطل" إبهام، واعترض أيضا بأن رفع الإبهام عن النسبة لا يكون مستلزما برفع الإبهام عن طرفيها؛ فإنه لو قيل: "طاب رطل صاحبها" فـ"صاحبها" يرفع الإبهام في النسبة، ولم يرفع الإبهام في الطرف؛ لأنها لا يعلم أن الرطل من أي جنس، والجواب بأن الإبهام في طرف النسبة يستلزم الإبهام في النسبة، ورفع الإبهام عنها يستلزم رفع الإبهام عنه إذا كان الطرف مقدرا، مثل: طاب زيد نفسا، وفي المثالين المذكورين يكون الطرف مذكورا كما لا يخفى، ويمكن الجواب عن الأول بإرجاعه إلى الشرطية أي إن كان في النسبة إبهام.

تنبيها على إلخ: أي النكتة في أنه قال: "والثاني عن نسبة"، ولم يقل: عن ذات مقدرة في نسبة وإن كان رفع الإبهام عنها يستلزم رفع الإبهام عنه؛ تنبيها على أن مقابلة هذا القسم بالقسم الأول باعتبار أن في القسم الأول يكون رفع الإبهام عن الذات، وفي القسم الثاني يكون رفع الإبهام عن النسبة لا باعتبار عدم ذكر الذات في الثاني، وذكرها في الأول؛ لأنه قد يكون عدم ذكرها في الأول أيضا مثل: نعم رجلا؛ فإن "رجلا" يرفع الإبهام عن –

---

(١) أي في نسبة حاصلة في جملة؛ لأن الذات المقدرة ليس نفس النسبة، فالذات المقدرة في نسبة "طاب زيد" إلى زيد في نحو: طاب زيد نفسا هو الشيء، أي طاب شيء زيد نفسا، فالتمييز يرفع الإبهام عن الشيء، وهو ذات مقدرة، فإذا زال الإبهام به عن الذات المقدرة زال عن نسبته؛ لأن إبهام النسبة وتعيينها إنما هو بحسب إبهام المنسوب إليه وتعينه لا بحسبها في نفسها، وهذا معنى قوله: "لكن لما كان الإبهام في طرف النسبة إلخ". (علوي)

(٢) أي كان الظاهر أن تقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة. (بقا)

في القسم الأول إنما هي بمجرد النسبة لا غيرُ في جملة أي نسبة كائنة في جملة أو ما ضاهاها أي ما شابهها، عطف على "جملة"، **وهو اسم الفاعل** مع فاعله نحو: الحوض ممتلئ ماء، أو اسم المفعول نحو: الأرض مُفَجَّرة عيونا،[1] أو الصفة المشبهة نحو: زيد حسن وجها، أو اسم التفضيل نحو: زيد أفضل أبا، **أو المصدر** نحو: أعجبني طيبه أبا، ....

= ذات مقدرة، وهي الضمير في "نعم" هكذا قيل، وفيه بحث: بأن الضمير فيه لا نسلم أن يكون مقدرا، بل هو منوي؛ فإن معنى المقدر هو الحذف من اللفظ، وهو ليس كذلك، وإن قلت: المراد من الحذف منه هو عدم ذكره في اللفظ، قلت: فيلزم أن يكون "نعم رجلا" من القسم الأول، وذلك لأن المراد من المذكورة في القسم الأول على ما سبق هو أن يكون الذات مذكورة في نظم الكلام أعم من أن يكون ملفوظا أو مقدرا؛ إذ المراد من المقدرة في القسم الثاني هو أن لا يكون الذات مذكورا في نظم الكلام، بل يفهم لها حين أن يقصد المعنى من التركيب، وقولنا: "نعم رجلا" من قبيل الثاني لا الأول.

وهو اسم الفاعل: أي اسم الفاعل مع فاعله؛ لأن من البيّن أن ما يشابه الجملة ليس اسم الفاعل فقط، ففيه مسامحة، ولامراد هو اسم الفاعل مع ضميره الراجع إلى "الحوض"، وكذا البواقي.

أو المصدر إلخ: وإن قلت: إن "الطيب" مصدر مضاف إلى الفاعل فهو إذا كان داخلا في ما يشابه الجملة فلا يصح مقابلته بقوله: "أو في إضافة"؛ لأن التمييز الذي يرفع الإبهام عن النسبة التي في الإضافة لا يكون إلا في المصدر المضاف، وأورد هذا المثال مثالا لها أيضا، فإيراد هذا المثال من جملة ما يشابه الجملة ليس على ما ينبغي، فأقول: الشارح أورد المثال بطريق الإضافة، ويمكن إيراده بغير الإضافة أيضا بأن يقال: أعجبني طيب زيد أبا برفع الطيب وزيد معا، فيكون هذا مناقشة في المثال، ولو سلم كونه مصدرا مضافا كما هو الظاهر، لكن فيه حيثيتان، أحدهما: حيثية اللفظية الظاهرية، وهي الإضافة، وآخرهما: حيثية المعنى، وهي الفاعلية؛ لأن الضمير فاعل في المعنى، ولكنه مضاف إليه ظاهرا، فإذا كان كذلك فيعد له من الإضافة باعتبار الأول أي باعتبار أن الضمير مضاف إليه، ويعدله من جملة ما يشابه الجملة على التقدير الثاني، وهو فاعليته، فيكون المراد ههنا حيثية الفاعلية، فلا إشكال فاعلم ذلك، فإذا عرفت هذا فما قال بعض الناظرين: أقول: فيه بحث؛ لأن المراد بشبه الجملة حينئذ ما يشمل على نسبة قريبة من النسبة التامة، وإلا لضاع قوله: "أو في إضافة"، بل لا يصح، فالتمثيل بمثل "أعجبني طيبه أبا" ليس بمستقيم، من جملة ما لا يعني كما لا يخفى.

وقد أخذ الناظر كلامه من حاشية مولانا عبد حيث قال: قوله: أو المصدر جعله الشيخ الرضي داخلا في شبه الجملة، ولهذا قال: لا حاجة إلى قوله: "أو في إضافة"، لكن المصنف لم يجعله من هذا القسم، ولهذا قال: "أو في إضافة"، =

(١) بالفارسية: روان ساختہ شدہ است زمین از روی چشمہا یعنی روان ساختہ شدہ است چشمہای زمین. (بقا)

وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو: **حسبك زيد رجلا**، نحو: طاب زيد نفسا مثال
أي يكفيك زيد
للجملة والتمييز فيه **خاص بالمتصب** عنه، وزيد طيب أبا مثال لما يشبه الجملة،
والتمييز فيه يصلح أن يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه، **وحيث لا فرق**[1] في التمييز بين
الجملة وما ضاهاها، فهذان المثالان في قوة أربعة أمثلة، ....

= ولعله أراد بشبه الجملة ما يشمل على نسبة قريبة من النسبة التامة وليست الإضافة كذلك.

وكذا كل ما إلخ: أي كل ما فيه معنى الفعل فهو يشبه الجملة. قال مولانا عص: هذه الكلية كاذبة؛ لأن أسماء الأفعال فيها معنى الفعل وليست مشابهة للجملة، بل هي جملة؛ فإن قولنا: "هيهات زيد" فهو جملة. أقول: يمكن أن يقال: المراد أن كل ما فيه معنى الفعل بطريق الالتزام مع أن أسماء الأفعال موضوع لمعنى الفعل، وما قيل: يدخل فيه ما يشمل على النسبة الإضافية مع أنه مقابل بما يضاهي الجملة ليس بشيء على ما عرفت في الحاشية السابقة.

نحو حسبك زيد رجلا: أي يكفيك زيد، قال مولانا عص: والأولى أن يقال: كقولك: حسبك رجلا زيد؛ لئلا يتوهم أن "رجلا" تمييز عن نسبة "حسبك" إلى "زيد"؛ فإنه تمييز عن نسبة "الحسب" إلى "الكاف". أقول: هذا التوهم ليس ما يلتفت إليه على أن الأولى إيراد التمييز بعد ما صار الكلام تاما، ولا يتم الكلام إلا بعد تقديم "زيد" على "رجلا"؛ لأن معناه يكفي شيء منسوب لك، فـ"زيد" بدل عن "شيء" أو عطف بيان له، فيكون لذات المقدرة حينئذ هو شيء، ويحتمل أن يكون الذات المقدرة هي "الكاف"؛ لأنك إذا قلت: كفاك زيد، كان هناك إبهام في أن الكافي ماذا من زيد؟ فيقال: "رجلا" أي الكافي منه رجوليته، ثم الظاهر أن تكون "الكاف" في "حسبك" لخطاب المؤنث.

خاص بالمنتصب: بضم الميم اسم مفعول، أي الذي نصب تميز لأجله. إن قلت: لا يكون التمييز من "زيد" في "طاب زيد نفسا" كذلك فكيف يصح إطلاق المنتصب عنه عليه؟ قلت: كلمة "عن" بمعنى "بعد" وسيأتي تفصيله. **والتمييز فيه يصلح إلخ:** فمعنى قوله: "زيد طيب أبا" على تقدير أن يكون التمييز لما انتصب عنه بالفارسية: *زيد خوش ست از روئے پدرے یعنی زید خوش پدر است*. **وحيث لا فرق إلخ:** لأن كل واحد منهما يرفع الإبهام عن نسبة، وهذا القول لدفع ما يتوهم ههنا؛ لأن في المثال الأول يكون التمييز خاصا بالمنتصب عنه، وفي الثاني يصلح أن يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه، فيتوهم أن في كل جملة يكون التمييز خاصا بالمنتصب، وفي ما يشبه الجملة يصلح أن يكون له ولمتعلقه.

---

(١) علة لكونها أربعة أمثلة.

فكأنه قال: طاب زيد وزيد طيب نفسا وأبا، فقوله: وأبوة ودارا وعلما عطف على "نفسا" و"أبا" بحسب المعنى فهو ناظر إلى كل من المثالين المذكورين[1] غير مختص بالأخير، فهو بحسب الحقيقة أورد لكل من التمييز الواقع في الجملة أو ما ضاهاها
على ما هو الظاهر المصنف
خمسة أمثلة: فالنفس[١] عين غير إضافي خاص بالمنتصب عنه، والدار[٢] عين غير إضافي،
قائمة بنفسها
وهو متعلق بالمنتصب عنه، والأب[٣] عين إضافي محتمل لهما، والأبوة[٤] عرض إضافي،
قائم بالأب
والعلم[٥] عرض غير إضافي، وكل واحد منهما متعلق بالمنتصب عنه.
قائم بالعالم
أو في إضافة عطف على قوله: "في جملة أو ما ضاهاها"، مثل: يعجبني طيبه نفسا وتركه؛ لأنه أظهر التمييزات، ولا خفاء به، وأبا وأبوة ودارا وعلما، أورد هذه الأمثلة
المصنف
على وفق ما سبق، وزاد عليه قوله: ولله دَرُّه فارسا إشارة إلى أن التمييز ....
المصنف

فكأنه قال طاب زيد إلخ: أي كأنه مثل بفعل أو شبهه متنازعا في "نفسا" و"أبا" وكذا فيما عطف أعني أبوة. **بحسب المعنى:** لأن بحسب اللفظ عطف على قوله: "أبا". **فالنفس عين إلخ:** وهذا لدفع ما يقال: إن إيراد خمسة أمثلة لكل واحد منهما مما لاحاجة إليه، بل يكفي لكل واحد منهما مثال واحد إلا أنه أشار بتكثير الأمثلة إلى كثرة أقسام التمييز، والعين هو القائم بالذات، ومعنى العرض هو القيام بالغير كالأبوة؛ فإنها قائمة بالأب، ومعنى الإضافي هو أن يكون متعلقه بالقياس إلى الغير كالأبوة؛ فإن تعلقها بالنسبة إلى البنوة.
والأب عين إلخ: لأنه هو الذات ولكنه إضافي؛ لأن تعقله بالنسبة إلى الابن. **عطف على إلخ:** أي أو عطف على قوله: "ما ضاهاها"؛ فإن كلمة "أو" للعطف. **إشارة إلى إلخ:** لا يقال: إن الإشارة إليها مما لا يحتاج إليه؛ لأن كون التمييز صفة مشتقة يظهر من قوله: وإن كان صفة إلخ؛ لأنا نقول: نعم، لكن لما كان مراد المصنف من تكثير الأمثلة بيان كثرة أنواع التمييز في ضمن الأمثلة، فلذا قال: "لله دره فارسا" للإشارة المذكورة.

---

(١) لأن قوله: "طاب زيد نفسا"و"زيد طيب أبا" في قوة طاب زيد، وزيد طيب نفسا وأبا. (عل)

قد يكون صفة مشتقة، وأيضا لما أورده صاحب "المفصل" **مثالا لتمييز المفرد** على أن
المقدار
يكون الضمير فيه مبهما **كضمير ربه رجلا**، ويكون فارسا تمييزا عنه أراد أن ينبه على
أنه يصلح أن يكون تمييزا عن نسبة على أن يكون الضمير فيه معينا معلوما، والإبهام
يكون في نسبة الدر إليه والدر في الأصل اللبن،[١] وفيه خير كثير للعرب **فأريد به**[٢]
أي عند العرب
الخير أي لله خيره فارسا، والفارس اسم الفاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس
مجازا
بالضم أي حذق بأمر الخيل،[٣] وأما الفراسة[٤] بالكسر **فمن التفرس**، ....
أي بضم العين ككرم

مثالا لتمييز المفرد: واعلم أن الضمير في "دره" إن كان مبهما فالتمييز من المفرد، وإن كان رجوعه إلى عين معلوم فعن النسبة في الإضافة، والضمير في "دره" مبهم باعتبار أنه لا يعلم رجوعه إلى أفراد الإنسان أو غيرها، وقوله: "فارسا" يدل إلى رجوعه إلى أفراده. **كضمير ربه رجلا:** فإن ضمير "ربه" نكرة مبهمة؛ لأن "رب" لا تدخل إلا على النكرة، وما قالوا: إن الضمير الغائب كله معرفة، فالمراد به غير ضمير "ربه رجلا".
فأريد به الخير: أي الخير المطلق. **فمن التفرس:** و"الفراسة" مصدر المجرد و"التفرس" مصدر المزيد، والأسلوب بينهم أن يقولوا: إن المزيد من وادي المجرد لا العكس، إلا أن التفرس لما كان مشهورا في معرفة الآدمي فلذا قال: إن الفراسة من التفرس.

(١) وهذا إشارة إلى المناسبة بين المنقول عنه هو اللبن، وبين المنقول إليه وهو الخير الكثير، اعلم أن اللبن بالنسبة إلى الخير الكثير منقول إليه؛ لأن "الذر" في الأصل بمعنى الإدرار، ثم نقل إلى "اللبن"؛ لأنه فيه نوع من الإدرار، ثم إلى الخير الكثير؛ لأن في اللبن الخير الكثير للعرب. (بقا)

(٢) [ذكر الملزوم وإرادة اللازم] إذ به كان معاشهم، فلما كان معظما عندهم مرغوبا فيه فاستعملوه في موضع الخير أي لله خيره. (عل)

(٣) بالفارسية: نیک شناسا شد در کار اسپ یعنی اسپ شناس نیک، فیکون معنی قوله: "لله دره فارسا" بالفارسیة: مر الله راست نیکی او از روئے نیک شناسائی اسپ را یعنی نیک شناسائی او اسپ را از الله است. (بقا)

(٤) هو بالفارسية: پے بردن از احوال ظاہری باحوال باطنی، فیکون معناه: "لله دره فارسا" بالفارسية: خدا راست نیکی بسیار او از روئے نیک شناسائی او از احوال ظاہری باحوال باطنی. (بقا)

ثم إن كان أي التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه[١] ....

بعد ما لم يكن نصا إلخ: إنما زاد هذا؛ ليصح الجزاء، وهو قوله: "جاز أن يكون له ولمتعلقه"؛ لأنه لو كان نصا في المنتصب عنه يصح الشرطية أيضا مع أنه لم يترتب الجزاء عليه، فلو لم يقيد مقدم الشرطية بهذا القيد ينتقض الشرطية بــ"طاب زيد نفسا"، فإن "نفسا" يصح جعله لما انتصب عنه، ولا يصح أن يكون لمتعلقه، وكذلك لو لم يقيد مقدم الشرطية الثانية بهذا القيد ينتقض بمثل "طاب زيد نفسا"، وتفصيله أن الشارح أراد من قوله: "يصح" هو الإمكان العام المقيد بجانب الوجود، فحينئذ لا يترتب الجزاء على الشرط، فلذلك ارتكب خلاف الظاهر، وقال: "بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه"، وكذلك أراد من الإمكان هو الإمكان العام المقيد بجانب الوجود في قوله: "وإلا فهو لمتعلقه"؛ لأن معنى قوله: "وإن لم يصح جعله إلخ" أنه وإن لم يكن العدم أي عدم التمييز عن المنتصب عنه ضروريا فهو لمتعلقه؛ فإنه باطل؛ لأنه جاز أن يكون نصا في ما انتصب عنه فحينئذ لا يصح قوله: "فهو لمتعلقه"، ولذلك أيضا ارتكب فيه خلاف أيضا، وقال: "بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه".
فإذا عرفت ذلك، فقوله: إن المتبادر من الإمكان هو الإمكان الخاص، فإذا أراد من الإمكان هو الإمكان الخاص في الشرطية الأولى لا يحتاج إلى هذا التكلف؛ لأن معنى قوله: "يصح" حينئذ أنه لم يكن وجود التمييز عن المنتصب عنه ضروريا، ولا عدم التمييز عنه، فحينئذ يصح الجزاء كما لا يخفى، نعم يحتاج إلى ارتكاب هذا التكلف في الثانية، وهو قوله: "وإلا فهو لمتعلقه"؛ لعدم صحة حمل الإمكان فيه على الإمكان الخاص؛ لأنه حينئذ أيضا لا يترتب الجزاء، وهو قوله: "فهو لمتعلقه عليه"؛ لأن معناه حينئذ أنه إن لم يكن شيء من الوجود والعدم ضروريا فهو لمتعلقه أي وجود التمييز إذا كان لما انتصب عنه ليس بضروري ولا عدمه ليس بضروري فهو لمتعلقه، وهو باطل؛ لأنه جاز أن يكون لما انتصب عنه، فإذا كان كذلك فالأحسن أن يرتكب خلاف الظاهر في الشرطية الثانية فقط دون الأولى؛ لأنه لا حاجة إلى التقييد إلا في القسم الثاني، وإليه أشار مولانا عص إشارة خفية إلا أنه - قدس سره - أراد أن يكون كلتا الشرطيتين على وتيرة واحدة.
لا يقال: لا يصح أن يراد من الإمكان الخاص في الشرطية الأولى أيضا؛ لأنه حينئذ يلزم اتحاد الشرط والجزاء؛ لأن معناه حينئذ أن التمييز لو كان اسما جاز أن يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه جاز أن يكون له ولمتعلقه، فيلزم اتحادهما، وهو باطل؛ لأنه لا يصح أن يقال: إن كان هذا إنسانا فهو إنسان، بخلاف ما إذا كان المراد من الإمكان في جانب الشرطية هو الإمكان العام؛ فإنه حينئذ يكون الجزاء أخص من الشرط؛ فإنه جائز؛ فإنه يصح أن يقال: إن كان هذا حيوانا فهو إنسان؛ لأنا نقول: المراد من الجواز في جانب الشرطية هو الجواز في نفس الأمر،=

(١) أورد هذا القيد لدفع ما أورد الشارح الهندي من أنه يشكل بنحو "طاب زيد نفسا" حيث يكون هو نصا في المنتصب عنه، ولا يحتمل كونه بمتعلقه، ويجاب بتقدير أمر في الشرط أي اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه. (عصمت)

اسما لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه..............................

= أي إن كان التمييز اسما جاز أن يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه في نفس الأفراد، وأما المراد من الجواز في جانب الجزاء هو الجواز التركيبي، أي جاز أن يجعل في التركيب تمييزا لما انتصب عنه مرة ولمتعلقه مرة أخرى، وأجاب عن أصل الشبهة الشارح الهندي بأن نفسا كما يصح أن يكون لما انتصب عنه بأن يكون معناه طاب زيد من حيث إنه نفس من النفوس صح أن يكون لمتعلقه بأن يكون معناه طاب زيد من حيث إن له نفسا تعلقت به، ثم قال الشارح المذكور: هذا الجواب حسن بديع.

قيل: فيه نظر؛ لأن للنفس ثلاثة معان: ذات الشيء، والقوة المدركة، والقوة الحيوانية، والنقض ليس إلا بالمعنى الأول وهو لأن يكون لمتعلق المنتصب عنه، وإنما قلنا: إن النقض ليس إلا بالمعنى الأول؛ لأن كون "نفسا" في "طاب زيد نفسا" تمييزا خاصا لما انتصب عنه لا يكون إلا بأن لا يكون تمييزا عن المتعلق، وإنما يكون "نفسا" تمييزا عن المتعلق إذا أريد من النفس القوة المدركة أو القوة الحيوانية، وإرادة أحد المعنيين من النفس خلاف ما فرض؛ لأنه فرض أن "نفسا" تمييز خاص لما انتصب عنه. وقيل: في جواب الشارح المذكور نظر من وجه آخر بأن جوابه لا يحسم مادة الشبهة؛ إذ لو نقضت الشرطية بمثل "كفى زيد رجلا" لا يكون جوابه جوابا عنه كما لا يخفى إلا أن يقال: إنه خارج عن هذا الحكم؛ لأنه في حكم التمييز الصفة كما بيّنه بقوله: وإن كان صفة كانت له إلخ؛ لأن معناه هو الكامل في الرجولية، والكامل صفة مشتقة، ولبعض الشارحين جواب آخر، وهو تقدير معطوف في مقدم الشرطية الأولى فالتقدير: ثم إن كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه جاز أن يكون له ولمتعلقه.

واعترض عليه بأنه يلزم حينئذ اتحاد المقدم والتالي، وهو غير جائز، وأجيب عنه بتقييد المقدم بكونه قبل جعله تمييزا، وتقييد التالي بكونه بعد جعله تمييزا. واعلم أن الضمير المرفوع في قوله: "لما انتصب عنه" راجع إلى التمييز، والضمير المجرور راجع إلى "ما"، أي إن كان التمييز اسما كائنا لما انتصب عنه أي اسما لما انتصب التمييز عن عامله كـ"زيد أبا" فما انتصب عنه هو ما نسب إليه عامله، وجعله ما انتصب عنه من باب المجاز؛ لأن التمييز لم ينتصب عنه، لكنه لما كان سببا لنصبه حيث انتصب باعتبار نسبة الفعل إليه يسمى ما انتصب عنه مجازا، فالتعبير عن المنسوب إليه بما انتصب عنه باعتبار أنه أراد بما انتصب عنه ما انتصب بسببه؛ فإن انتصاب التمييز في "طاب زيد أبا" بسبب زيد أي بسبب نسبة الطيب إليه، فيكون "عن" في قوله: "عنه" للسبب، وإذا كان "عن" بمعنى "بعد" فلا خدشة فيه.

قال مولانا عص: ويتجه على قول المصنف: "وإلا فهو لمتعلقه" أنه ليس فيه فائدة تامة؛ لأن التمييز إذا لم يصلح لما انتصب عنه يكون لمتعلقه بلا خفاء، وهذا المقام من مزالق الأذكياء. أقول: يكون لقوله: "وإلا فهو لمتعلقه" فائدة تامة باعتبار القيد المذكور، وهو قوله: "بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه" على ما عرفت تفصيله منا على وجه يستغني عن البيان.

لا صفة: أشار بقوله: "لا صفة" إلى أن المراد من الاسم الاسم المقابل للصفة، لا الاسم المقابل للفعل والحرف؛ لأنه لو كان المراد هو الاسم المقابل لهما فحينئذ يدخل الاسم المقابل للصفة فيه مع أن التمييز الذي هو صفة لا يصدق عليه.

والمراد بجعله له إطلاقه عليه والتعبير به عنه **جاز أن** يكون ذلك التمييز تارة له أي للمنتصب عنه بأن يكون تمييزا يرفع الإبهام عنه، وتارة لمتعلقه **بأن يكون تمييزا** يرفع الإبهام عن متعلقه، وذلك **بحسب القرائن** والأحوال، مثل: "أبا" في "طاب زيد أبا"؛ فإنه يصح أن يجعل عبارة عن زيد **فجاز أن يكون** تارة تمييزا عن زيد إذا أريد إسناد الطيب إليه[1] باعتبار أنه أبوعمرو، وجاز أن يكون تارة تمييزا عن متعلقه[2] باعتبار أن الطيب مسند إلى متعلقه، وهو أبوه، ....

فيه مسامحة

والمراد بجعله له إلخ: قيل: معنى المنتصب عنه بالفارسية: شئ كه منصوب ميشود تميز ازاں شئ بأن ذلك الشيء عامل فيه، ففي قولنا: "طاب زيد أبا" إما أن يكون ما انتصب عنه هو زيد أو طاب، لا سبيل إلى الأول؛ لأن العامل في القسم الثاني من التمييز هو الفعل أو شبهه لا الاسم التام بالأشياء المذكورة كما هو في القسم الأول منه ولا سبيل إلى الثاني؛ لأنه لا يصدق عليه قوله: "يصح جعله لما انتصب عنه"؛ لأن المراد من "جعله له" هو إطلاقه عليه، ولا يصح إطلاق "الأب" على "طاب" وإن كان إطلاقه على "زيد" صحيحا، والجواب بأن ما انتصب عنه هو "زيد"، ولكن إطلاقه عليه مجازا، فالمراد ما انتصب بسببه كما عرفت آنفا، وقيل: المراد بـــ"ما انتصب عنه" بعده بأن يكون كلمة "عن" بمعنى "بعد" أي التمييز إن كان اسما يصح جعله بما انتصب عنه بعده فيصدق على "أبا" في "طاب زيد أبا" أنه منصوب بعد "زيد"، فيكون "زيد" ما انتصب عنه بهذا المعنى.

جاز أن إلخ: لأنه تمييز عما انتصب عنه فقط كما سيأتي. **بأن يكون تمييزا إلخ**: إن قلت: إن التمييز في القسم الثاني منه لا يرفع الإبهام عنه، بل يرفع الإبهام عن النسبة في الجملة؟ قلت: فيه مسامحة، والمراد أنه يرفع الإبهام عن نسبة الفعل إلى ما انتصب عنه. **بحسب القرائن إلخ**: فإنه إذا قيل: إن زيدا أب حسن فهو قرينة على أن "أبا" في "طاب زيد أبا" تمييز عن "زيد"، وإذا قيل: إن لزيد ابا حسنا فهو قرينة على أن "أبا" فيه تمييز عن متعلقه.

فجاز أن يكون إلخ: لا يقال: لا يكون "أبا" تمييزا عن "زيد"، بل هو تمييز من متعلقه فقط؛ لأنه فرد من التمييز الذي يرفع الإبهام عن ذات مقدرة أي طاب شيء منسوب إلى زيد، وهو متعلقه؛ لأنا نقول: إن الشيء المنسوب إليه كما يجوز أن يكون متعلق "زيد" كذلك يجوز أن يكون نفس زيد، فمعنى قولنا: إن "أبا" تمييز عن "زيد" أنه تمييز عن شيء متحقق في ضمن "زيد"، ومعنى أنه تمييز عن متعلقه أنه تمييز عن شيء متحقق في ضمن متعلقه فلا إشكال.

---

(١) فيكون المعنى حينئذ: زيد خوش ست ازروئے پدری یعنی زید خوش پدر ست. (علوي)

(٢) فيكون المعنى حينئذ: زيد خوش ست ازروئے پدر یعنی زید خوش پدر ست. (علوي)

وإلا أي وإن لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة، نحو: طاب زيد أبوة وعلما ودارا؛ فإن هذه الأسماء الثلاثة ليست نصا في المنتصب عنه، ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها **فهي لمتعلق زيد، وهو الذات المقدرة** أعني الشيء المنسوب إلى زيد فيطابق التمييز فيهما **أي فيما جاز** أن يكون لما انتصب عنه، سواء كان نصا فيه أو محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز أو تثنيته أو جمعيته،.........................

فهي لمتعلق زيد: فإن "أبوة" في "طاب زيد أبوة" لمتعلقه لا له، وفي كون الأبوة تمييزا عن متعلقه خاصة خفاء، وذلك لأن تمييز النسبة إما أن يكون صفة أو اسما، والصفة مخصوصة بما انتصب عنه، والاسم على قسمين: قسم يصح فيه جعله لما انتصب عنه بأن يكون اسما راجعا إلى المنسوب إليه ويريد برجوعه إليه أن يكون عنه، وقسم يكون التمييز معنى قائما به، فالأول: مثل طاب زيد أبا، والثاني: مثل طاب زيد أبوة. والتمييز في القسم الأول يجوز أن يكون للمنسوب إليه، ويجوز أن يكون لمتعلقه، يعني يجوز في المثال الأول أن يكون زيد هو الأب، وأن يكون لمن تولد منه، وفي المثال الثاني يجوز أن يكون الأبوة أبوة من تولد منه، وكون العلم والدار من متعلقاته خاصة مما لا يخفى.

وهو الذات المقدرة: لا يقال على تقدير أن يكون تمييزا لما انتصب عنه أيضا يكون تمييزا عن الذات المقدرة، وهي الشيء المنسوب إلى زيد فما الفرق بينهما؛ لأنا نقول: نعم، لكن قد عرفت أن الذات المقدرة أي الشيء المنسوب إلى زيد قد يكون نفس زيد وقد يكون متعلقه، فعلى التقدير الأول يكون ذلك الشيء نفس زيد، وعلى التقدير الثاني يكون متعلقه، وهو مغاير لزيد بالذات.

أي فيما جاز إلخ: وإنما اختار في إرجاع الضمير هذا، و لم يقل: أي في الصورتين، وهما ما انتصب عنه ومتعلقه سواء كان يصلح لما انتصب عنه أو لا كما اختاره الشارحون، وهو الظاهر؛ لأنه لما زاد قيدا وقال: "بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه"، فيتوهم أن ما هو نص فيما انتصب عنه كان خارجا عن قوله: "فيهما"، فلدفع ذلك التوهم اختار في إرجاعه ما يفيد التفصيل، وبما ذكرنا ظهر ضعف ما ذكره مولانا عص من أن الضمير "فيهما" إلى القسمين المذكورين فيبقى حكم ما كان في المنتصب عنه فتكلف في مرجع الضمير بحيث يشمل ما كان نصا، ولا يخفى أنه تعسف جدا. ولا يخفى أن التوهم المذكور لا يزيل بدون التفصيل المذكور في إرجاع ضمير "فيهما" فلا يصح أن يقال: يرتفع التوهم على تقدير حمل قوله: "فيهما" على المتبادر؛ لأن التوهم المذكور ليس إلا على تقدير حمله على المتبادر كما لا يخفى.

سواء كان لموافقة ما انتصب عنه، مثل: طاب زيد أبا، والزيدان أبوين، والزيدون آباء **أو لمعنًى في نفسه**، مثل قولك: طاب زيد أبا إذا أردت أبا له فقط، وطاب زيد أبوين إذا أردت أبا وجدًّا له، وطاب زيد آباء إذا أردت آباءً **وأجدادا له**، فعلى **كل من التقديرين** إذا قصدت وحدة التمييز أورد مفردا، وإذا قصدت تثنيته أورد تثنية، وإذا قصدت جمعيته أورد جمعا؛ فإن صيغة المفرد لا تصلح أن تطلق على المثنى والمجموع **إلا إذا كان** التمييز جنسا يقع على القليل والكثير؛ فإنه إذا قصدت تثنيته أو جمعيته لا يلزم أن يثنى ذلك الجنس أو يجمع، بل يكفي أن يؤتى به مفردا؛ لصحة إطلاقه على القليل والكثير، فلا حاجة إلى تثنيته وجمعه، نحو: طاب زيد علما، والزيدان علما، والزيدون علما **إلا أن يقصد** بالتمييز الذي هو الجنس الأنواع من حيث **امتيازاتها النوعية**؛ فإنه لا بد حينئذ من تثنيته أو جمعه، نحو: طاب الزيدان علمين، والزيدون علوما ....

سواء كان: أي الوحدة والاثنينية والجمعية. **أو لمعنى في نفسه**: أي سواء كانت لموافقة نفس ما انتصب أو لموافقة المعنى الذي هو في نفس ما انتصب عنه إذا أردت أبا له فقط، أي إذا أردت أن يكون له أب واحد.
وأجدادا له: والمراد بالأجداد ما فوق الواحد فيشتمل المثنى.
كل من التقديرين: وهما: كانت الموافقة لما انتصب عنه وبمعنى كان في نفسه. **إلا إذا كان إلخ**: أي يطابق التمييز في جميع الأوقات إلا وقت كونه جنسا يقع على القليل والكثير فيفرد حينئذ كالعلم والأبوة؛ فإنك إذا أردت العلم من حيث هو علم لا يطابق، وكذلك إذا أردت الأبوة من حيث هي الأبوة لا يثنى ولا يجمع إلا أن يقصد الأنواع المختلفة، فحينئذ يثنى إن كان المراد مثنى، ويجمع إن كان جمعا.
إلا أن يقصد إلخ: والمراد بالأنواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات النوعية أو الشخصية كما عرفت، فلم يتعرض هـــهنا اكتفاء بما سبق آنفا، فلا يرد ما ذكره مولانا عص من إسناد النســيان على الشارح المدقق الفصيح حيث قال: هذا ينافي ما سبق من أن تثنية الجنس وجمعه لا يخص قصد الأنواع وقصد الأفراد حتى احتاج إلى التكلف بحمل الأنواع على ما يشمل الأفراد ما أعجب نسيانه عن قريب بيانه.
امتيازاتها النوعية: فحينئذ يفرد لا محالة.

إذا أريد أن متعلق الطيب من كل من الزيدين أو الزيدِين نوع آخر من العلم؛ فإن صيغة المفرد لا تفيد[1] ذلك المعنى، **وإن كان** أي التمييز **صفة** مشتقة، مثل: لله دره فارسا، **أو مؤولة بها**، نحو: كفى زيد رجلا؛ فإن معناه كاملا في الرجولية **كانت الصفة** صفة **له** أي لما انتصب عنه لا لمتعلقه؛ لأن الصفة تستدعي موصوفا **والمذكور أولى بموصوفيته**، فإذا قيل: "طاب زيد والدا" ....

من كل إلخ: كلمة "من" للبيان، وقوله: "نوع آخر" خبر أن. **وإن كان إلخ:** اعلم أن التمييز عن النسبة إن كان صفة يكون لما انتصب عنه، ويكون مطابقا له، أما الأول فلأن الصفة لا بد فيها من ضمير راجع إلى ما انتصب عنه، ويكون التمييز له لا لمتعلقه. وأما الثاني فلأن تثنية الصفة وجمعها بحسب الضمير المستتر فيها الراجع إلى ما انتصب عنه، وإذا كان كذلك فلو كان ما انتصب عنه مفردا وجب أن يكون الضمير العائد إليه مفردا، ويجب أن يكون الصفة مفردة باعتبار المستتر فيها، ويلزم من ذلك مطابقة التمييز لما انتصب عنه في الإفراد وهكذا في التثنية والجمع، فنقول: لله در زيد فارسا، ولله در الزيدَين فارسَين، ولله در زيدِين فارسِين، وقال قوم: هو حال، والمعنى عندهم هو التعجب منه في حال كونه فارسا، والصحيح أنه تمييز وانتصابه على الحال ضعيف، وذلك لأنه لا يخلو إما أن يكون حالا مقيدة أو مؤكدة، وكلاهما غير مستقيم.

أما المقيدة فلأن قولك: "لله دره فارسا" لم يرد به المدح في حال الفروسية، وإنما يريد مدحه مطلقا بدليل أنك تقول: لله دره كاتبا، وإن لم يكتب بل تريد الإطلاق بذلك، وكذلك لله دره عالما. وأما المؤكدة فلأن الحال المؤكدة شرطها أن يكون معنى الحال مفهوما من الجملة التي قبلها، وأنت ههنا لو قلت: "لله دره" لكان محتملا للفروسية وغيرها، فدل ما ذكرنا على انتفاء الحال المقيدة والمؤكدة، وإذا أبطلنا ثبت التمييز. ثم اعلم أن قوله: "لله دره" كلام معناه التعجب، والعرب إذا عظموا الشيء غاية الإعظام أضافوه إلى الله تعالى إيذانا بأن هذا الشيء لا يقدر على إيجاده إلا الله تعالى، والدر في الأصل مصدر درّ اللبن يدرّ درّا، أو قيل: المراد بالدر هو الخير؛ فإنهم كانوا يعتقدون أن اللبن منشأ خير؛ لأنه من غالب أقواتهم.

أو مؤولة بها: نحو: كفى زيد رجلا، فالرجل مؤول بالكامل في الرجولية، والكامل صفة فيكون رجل في حكم الصفة، فالتقدير حينئذ: كفى شيء منسوب إلى زيد، وهو الكمال في الرجولية أو الشيء المقدر هو الكافي من زيد ماذا؟ فيقال: رجلا أي الكافي الرجولية. **والمذكور أولى:** فيكون ما انتصب عنه مذكورا بخلاف متعلقه.

(١) أي امتيازاتها النوعية، وإنما تفيد الامتياز الشخصي. (عل)

كان الوالد زيدا، **ولا يحتمل** أن يكون والده، بخلاف الاسم نحو: أبا[١] وطبقه **الواو بمعنى مع**، والطبق مصدر بمعنى المطابقة (أي الموافقة) أي كانت الصفة صفة له مع **مطابقتها إياه**[٢] أو مطابقته إياها، ....

ولا يحتمل إلخ: أي لا يحتمل أن يكون الوالد والده، أي لا يحتمل ذلك مع ملاحظة الأولوية كما لا يحتمل أن يكون زيدا في "ضربت زيدا" فاعلا مع ملاحظة المفعولية، ويحتمل أن يكون قوله: "يحتمل" على صيغة المجهول، أي لا يعمل بهذا الاحتمال مع ملاحظة الأولوية، فلا يرد حينئذ أن قوله: "أولى" يدل على جواز كون الصفة لمتعلقه، وقوله: "لا يحتمل" يدل على عدمه، فبينهما تناف.

الواو بمعنى مع: وهي تفيد مشاركة ما بعدها لخبر "كان" من حيث إنه فاعل معنى، أقول: الواو بمعنى "مع" إذا دل بمشاركة ما بعدها لمعمول الفعل ومعموله في الشرط، وهو الصفة خبر "كان" مع أن الضمير الذي في قوله: "مع مطابقتها" فاعل، فانتفى المشاركة حينئذ، فلا بد من تأويل خبره بالفاعل بحسب المعنى؛ فإن خبره فيما نحن فيه فاعل معنى؛ لأن الصفة الواقعة في الجزاء فاعل، والظاهر أن تكون الصفة المأخوذة من قوله: "وطبقه" هي الصفة الواقعة في الشرط لا في الجزاء، وإن كانتا متحدتين؛ لأن الواقع في الجزاء إنما يكون مرتبا على ما وقع في الشرط على أن كلام الشارح يحتمل كون المفعول معه مشاركا بالصفة التي في الجزاء، وهي فاعل "كانت" فظهر مما ذكرنا ضعف ما ذكره مولانا عص من أن الواو بمعنى "مع"، والطبق مفعول معه لمصاحبته فاعل "كانت"، أي كانت الصفة ومطابقتها له أي لما انتصب عنه، والتعجب أن الشارح جعل المفعول معه لمصاحبته خبر "كان"، فاحتيج إلى جعله فاعلا معنى، وكان وجه جعله فاعلا أنه بتأويل ثبت للاسم فاحتيج إلى أدلة؛ لصحة جعل الخبر فاعلا معنى، وهذا أوهن من بيت العنكبوت، فأثبت المدعى بما هو أحوج إلى الثبوت.

مع مطابقتها إياه: وهو إشارة إلى أن المصدر يحتمل أن يكون مضافا إلى الفاعل، وهو ضمير إياه؛ فإنه عبارة عن الضمير في "طبقه"؛ فإنه صار منفصلا بسبب وقوع الفاصل بينهما، أي بين المصدر والضمير، وقوله: "أو مطابقته إياها" إشارة إلى أن المصدر مضاف إلى المفعول وجعله أصلا بالتقديم مع أن كون المصدر مضافا إلى المفعول أولى من كون المصدر مضافا إلى الفاعل غير ظاهر، بل ينبغي أن يكون الأمر بالعكس، قيل: ويجوز إرجاع الضمير على التقديرين إلى الصفة؛ لأن تأنيثها غير حقيقي، وكل تأنيث كذلك يجوز تذكيره وتأنيثه؛ لأن الكلام في الصفة؛ لأنه قال: كانت الصفة صفة له فهو يقتضي تقديمه.

(١) لأنه يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه.

(٢) يعني يحتمل أن يكون "طبقه" من إضافة المصدر إلى المفعول، والفاعل متروك، أو من إضافة المصدر إلى الفاعل، والمفعول متروك. (عل)

ويجوز أن يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر "كانت"، أي كانت صفة له ومطابقة إياه، والمراد بالمطابقة الاتفاق في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير مع المنتصب عنه والتأنيث؛ لكونها حاملة لضميره واحتملت أي الصفة المذكورة الحال أيضا لاستقامة لضمير المنتصب عنه المعنى على الحال، نحو: طاب زيد فارسا أي من حيث إنه فارس أو حال كونه فارسا، لكن زيادة "مِن" فيها نحو: لله دره من فارس، وقولهم: "عز من قائل" يؤيد التمييز؛ لأن "مِن" تزاد[1] في التمييز لا في الحال، وأيضا المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية إذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات، ....

على خبر كانت: في قوله: "كانت الصفة صفة له". **الاتفاق في الإفراد إلخ:** أي اتفاق الصفة لما انتصب عنه في الإفراد والتثنية إلخ. **لكونها حاملة:** أي لكون الصفة حاملة للضمير الذي هو راجع إلى "ما انتصب عنه"، فلا بد حينئذ الاتفاق بينهما. **واحتملت إلخ:** وقد عرفت ما فيه آنفا فتذكر. **عز من قائل:** ويترجم بأنه قوي وتوانااست از حیثیة گویندگی یا آنکہ وی کم یابست از حیثیۃ گویندگی.

يؤيد التمييز: إن قلت: بل زيادة "من" يؤيد احتمال الحال، أو زيادة "من"؛ ليكون تنصيصا على أن المراد التمييز لا الحال، كذا ذكره مولانا عص. أقول: لا نسلم أن زيادة "من" تنصيص على أن المراد هو التمييز حتى يؤيد زيادتها احتمال الحال بل زيادتها تنصيص على أنه تمييز، فحينئذ لا يؤيد زيادتها احتمال كونه حالا.

وأيضا المقصود إلخ: فحينئذ ناسب جعله تمييزا؛ لأن المقصود المدح، وهو حاصل حينئذ.

لا حال الفروسية إلخ: أي لا يكون المقصود مدحه بالفروسية في حال الفروسية، أي في زيادتها؛ إذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات كما في قولنا: حسن زيد قائما؛ فإن من البين أنه ليس المقصود في قوله: "لله دره فارسا" مدحه بالقيام ففيه لم يمدح بغير الفروسية من الصفات، فلم يكن المقصود من هذا التركيب مدحه بالفروسية، وهذا في الحقيقة قياس استثنائي استدل به من رفع التالي على رفع المقدم بأنه لو كان المقصود مدحه بالفروسية فلا بد أن يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات، وليس كذلك، فلم يكن المقصود مدحه بالفروسية حال الفروسية.

(١) في قسمه الأول مطلقا، وفي قسمه الثاني إذا كان لما انتصب عنه، وقيل: مطلقا، وقال في "المقتبس": يقال: لله دره من فارس، ولا يقال: عندي عشرون من درهم، والفرق أن الأول كما يحتمل التمييز يحتمل الحال، فمن تخلصه للتمييز؟ (عبد الغفور)

ولا يتقدم التمييز على عامله **إذا كان اسما تاما** بالاتفاق، فلا يقال: عندي درهما عشرون، ولا زيتا رطل؛ لأن عامله حينئذ حين كان اسما تاما اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة[١] كما ذكرنا، فلا يقوى أن يعمل فيما قبله، والأصح أي أصح المذاهب أن لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح أو الغير الصريح؛ **لكونه من حيث** المعنى فاعلا للفعل نفسه، نحو: طاب زيد أبا **أي طاب أبوه**، **أو فاعلا له** إذا والفاعل لا يتقدم على الفعل جعلته لازما، نحو: ﴿فَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ (القمر: ١٢)[٢] **أي انفجرت عيونها**، أو إذا جعلته متعديا، نحو: **امتلأ الإناء ماء**[٣] أي ملأه الماء،[٤] ....

إذا كان اسما تاما إلخ: لا يخفى أن التمييز الذي يكون عامله اسما تاما بتنوين أو نون التثنية أو الجمع لا يكون إلا في القسم الأول من التمييز والعامل فيه اسم جامد، فإذا كان كذلك فلا يرد ما قال مولانا عص: من أنه يشكل بما إذا كان تمييزا عن نسبة اسم الفاعل أو المفعول؛ لأنه يتقدم حينئذ على عامله عند الجمهور مع أن عامله اسم تام هو اسم الفاعل أو المفعول، فالأولى أن يقول: ولا يتقدم التمييز على عامله إذا كان عن ذات مذكورة بالاتفاق.

لكونه من حيث إلخ: لأن الغرض من التمييز هو البيان بعد الإجمال؛ ليكون أوقع، لكن البيان بـ"من" البيانية لا يمنع من التقدم، كذا قيل. **أي طاب أبوه:** وإنما يكون تقديره كذلك إذا كان قوله: "أبا" تمييزا عن متعلق "زيد"، وأما إذا كان تمييزا عن نفسه يكون تقديره: طاب أبو عمرو، وهو زيد، ولكن لما كان الظاهر أن يكون تمييزا عن المتعلق فقال: "أي طاب أبوه".

أو فاعلا له إلخ: معناه أن ما قالوا: إن التمييز عن النسبة فاعل أو مفعول هو أنه فاعل أو مفعول للفعل نفسه، أو إذا جعلته متعديا أو لازما. **أي انفجرت عيونها:** فهو فاعل حينئذ، ولو قيل: فجرها عيونها، **فهو** مفعول حينئذ لكن بلا جعله لازما. **امتلأ الإناء ماء:** لأنه لا يمتلي الماء من الإناء بل يمتلي الإناء منه، بخلاف قولنا: ملأ الماء.

(١) ولذا لا يجوز الفصل بينه وبين التمييز في السعة؛ ولأن التمييز بيان المبهم فلا بد أن يذكر المبهم أولا ثم التمييز؛ ليمكن في النفس فصل يمكن، ولو عكس لاختل المقصود. (عت)

(٢) بالفارسية: رواں ساختیم زمین را از روئے چشمہا. (بقا)

(٣) بالفارسية: پر شد ظرف از روئے آب. (بقا)

(٤) بالفارسية: پر ساخت ظرف را آب. (بقا)

والفاعل لا يتقدم على الفعل **فكذا ما هو** بمعنى الفاعل،(١) وههنا بحث، وهو أن الماء في قولهم: "امتلأ الإناء ماء" من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة إلى جعله متعديا؛ لأن المتكلم **لما قصد إسناد** الامتلاء إلى بعض متعلقات الإناء(٢) ولو على سبيل التجوز **و قدره**(٣) وقع الإبهام فيه لا جرم ميّزه بقوله: "ماء" فهو في معنى امتلأ ماء الإناء، فالماء فاعل معنى، وذلك بعينه مثل قولك: ربح زيد تجارة؛ فإن التجارة تمييز يرفع الإبهام عن شيء منسوب إلى زيد، وهو التجارة، ....

متصلة جزاء لما

فكذا ما هو إلخ: لا يقال: هذا لو صح يلزم عدم جواز زيد ضرب؛ لأن المبتدأ فيه معنى الفاعل؛ لأن الضمير في "ضرب" فاعل والإسناد إلى ضمير الشيء إسناد إليه في الحقيقة؛ لأنا نقول: لا نسلم كونه في معنى الفاعل؛ لأن كل ما هو فاعل بحسب المعنى فهو فاعل بحسب اللفظ أيضا كعكسه؛ ولهذا قال في تعريف الفاعل: "وقدم عليه". **لما قصد إسناد إلخ:** أي الشيء المنسوب إلى الإناء، وهو الماء، ولو كان ذلك الإسناد على سبيل التجوز؛ لأن إسناد الامتلاء حقيقة إلى الإناء لا إلى الماء.

وقدره: أي فرضه عطف على قوله: "قصد"، والحاصل أن إسناد الفعل إلى الفاعل الحقيقي غير لازم؛ فإن من هو أهل السنة والجماعة يعلم أن المنبت الحقيقي هو الله تعالى في قولهم: أنبت الربيع البقلة يعني: رويانيده بهار سبزه را مع أن الربيع لم ينبت البقلة بل المنبت هو الله تعالى، ولكن لما كان النبت في هذا الوقت أسند الإنبات إليه، فجعلوه فاعلا لـــ"أنبت"، فحينئذ يصح أن يقال: الماء في قولنا: "امتلأ ماء الإناء" فاعل باعتبار أن الماء سبب لامتناء الإناء، فيجوز إسناد الفعل إلى بعض متعلقات الإناء مجازا بقرينة أنه سبب لامتلائه.

ومراده من البحث المذكور أن ما ذكره القوم من أن التمييز فاعل إذا جعلته متعديا مما لا يحتاج إليه؛ لأن الفاعل الحقيقي كما لا يتقدم على الفعل كذلك الفاعل المجازي، فلا يتقدم ما هو في معنى الفاعل حقيقيا أو مجازيا، فلا حاجة إلى جعل التمييز في معنى الفاعل أن يجعل الفعل متعديا، فظهر مما ذكرنا ضعف ما ذكره مولانا عص من أنه ليس البحث واردا؛ لأن سبب وجوب تأخير التمييز عن الفعل كونه فاعلا إما حقيقيا لو رد الفعل المذكور إلى المتعدي، وإما مجازيا إن لم يرد إلا أنهم تعرضوا؛ لكونه فاعلا حقيقيا بالرد إظهارا لما خفي من الوجه.

(١) أي في أن التمييز فاعل إذا جعلته متعديا.
(٢) وهو الماء وغير ذلك.
(٣) وفي بعض النسخ قد وقع "وقد" مقام "وقدره" الذي اعتبر ملا عبد الرحمن، والأول أولى.

فالفاعل في قصدك هو التجارة لا زيد وإن كان إسناد الربح إليه حقيقة وإليها مجازا، **وبهذا يندفع** ما يورد على قاعدتهم المشهورة، وهي أن التمييز عن النسبة إما فاعل في المعنى أو مفعول من أن التمييز في هذا المثال وأمثاله لا فاعل ولا مفعول، فلا تطرد تلك القاعدة **خلافا للمازني**[1,2] والمبرد ....

متصلة — بيان لما — مثل ربح زيد تجارة

فالفاعل في قصدك إلخ: فالمراد منه هو الشيء المنسوب إلى زيد، وهو التجارة كما في قوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾ (البقرة: ١٦) ثم لما لم يكن إسناد الفعل إلى المفعول المجازي فلهذا غيَّر المتعدي إلى اللازم في قوله: ﴿فَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً﴾ (القمر: ١٢) ولم يقل: وفجرنا عيونها؛ لأن التمييز عن النسبة إما فاعل في المعنى أو مفعول، وكون العيون مفعولا مجازيا ظاهر؛ لأنها بالعمل يتفجر بنفسها. **إليه حقيقة**: لأن الرابح في الحقيقة ليس إلا زيدا، ولكن إسناده إليها مجاز؛ لأنها سبب للربح.

وبهذا يندفع إلخ: أي بما ذكر من التعميم، وهو كونه فاعلا للفعل بنفسه، أوفاعلا له إذا جعلته لازما أو إذا جعلته متعديا، وجاز أن يشار به إلى ما ذكر في قوله: "وههنا بحث إلخ". **خلافا للمازني إلخ**: قيل: في عبارة المصنف قصور؛ لأن المراد من الفعل في قوله: "والأصح أن لا يتقدم على الفعل" إما الفعل الصريح فقط أو الأعم من الفعل الصريح وغيره، وإن كان الأول فحينئذ لا يكون محل خلافه إلا الفعل الصريح، فحينئذ كيف يصح قوله: "وعلى اسم الفاعل والمفعول" أي على أن اسم الفاعل والمفعول يشاركانه في عدم تقدم التمييز عليهما على الأصح مع مخالفة المازني والمبرد فيهما، وإن كان الثاني فحينئذ يكون محل الخلاف الفعل الصريح وغيره بحيث يدخل فيه الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل، فحينئذ كيف يصح قوله: "بخلاف الصفة المشبهة إلخ"؛ لعدم خلافهما في الصفة المشبهة إلخ، هذا خلاصة ما ذكره مولانا عص.

أقول: ويمكن الجواب بأن مرادهما أن ما ذهب إليه أصح المذاهب من عدم تقديم التمييز على الفعل الصريح وغيره مطلقا ليس على ما ينبغي بل لا يتقدم إذا كان العامل غير الفعل الصريح وغير اسم الفاعل والمفعول؛ لضعفها في العمل، وأما إذا كان العامل فعلا صريحا أو اسم الفاعل أو المفعول يتقدم التمييز عليها؛ لقوتها في العمل، فأشار الشارح بما ذكر ههنا إلى القصور الذي في عبارة المتن؛ لأن الظاهر من قوله: "خلافا للمازني والمبرد" وهو أنه كان خلافهما في العمل مطلقا مع أنه ليس كذلك.

---

(١) أستاذ المبرد، وتلميذ الأخفش. (عبد الغفور)

(٢) والكسائي ليس خلافهم متصورا على الفعل الصريح؛ لأنهم جوزوا في اسمي الفاعل والمفعول، ولا يجاوزا عن الفعل الصريح مطلقا؛ لعدم تجويزهم في الصفة المشبهة وأفعل التفضيل والمصدر، فلهذا بيّن الشارح، وقال: "فإنهما يجوّزان إلخ"، والمراد عدم جواز التقديم في السعة، فتمسكهما بالشعر لا يضر الجمهور ولا ينفعهما. (ت)

فإنهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول؛ نظرا إلى **قوة العامل**، بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل؛ **لضعفها في العمل**، **ومتمسّكهما** في هذا التجويز قول الشاعر:(١)

أتهجر(٢) سلمى بالفراق(٣) حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب

على تقدير تأنيث الضمير في تطيب؛ فإنه حينئذ يكون في "كاد" ضمير الشأن؛ ....

قوة العامل: الذي هو الفعل الصريح واسم الفاعل والمفعول، فلما جاء في نظرهما قوة العامل وعدم قوته ففرّقا بين العوامل وأخذا منها ما هو أقوى في العمل، وجوّزا تقديمه عليه. وأما من ذهب إلى المذهب الأصح يكون في نظره عدم تقديمه عليه؛ لأجل أنه فاعل في معناه، فلم يفرق بين العوامل. **لضعفها في العمل**: أي لضعف صفة المشبهة واسم التفضيل وما فيه معنى الفعل في العمل، وأما المصدر فلأنه في قوة "أن" مع الفعل؛ فإن الضرب في قوة "أن يضرب" فلا يتقدم ما في حيز "أن" على "أن".

ومتمسكهما: باسم المفعول، واعلم أن الاستفهام فيه للإنكار، وقوله: "تهجر" بمعنى تترك و"سلمى" اسم الحبيبة، والألف فيها للتأنيث، وقوله: "ما كاد" بمعنى ما قرب، والواو فيه للحال. **على تقدير إلخ**: أي تمسكهما به على تقدير أن يكون "تطيب" صفة المؤنث؛ فإن الضمير فيه راجع إلى "سلمى" أي وما كاد تطيب سلمى بالفراق حبيبها نفسا.

---

(١) قال السعيدي: من قصيدة من الطويل، والاستفهام للإنكار، و"سلمى" فاعل "تهجر"، وهو بالفتح اسم محبوبة، وأراد بحبيبها محبها أي نفسه، وفي "كاد" ضمير الشأن، "تطيب" مسند إلى "سلمى"، والمعنى: أتترك سلمى حبيبها بالفراق، والشان أنها لم ترض بذلك نفسا، والشاهد في ذلك "نفسا" حيث وقع تمييزا عن نسبة "تطيب" إلى "سلمى" وقد تقدم عليه في قوله:

أنفســا تطيب بنيل المنى داعي المنون ينادي جهارا

المنى: جمع المنية بالضم وهي الأمنية، والمنون: بالفتح الموت. (عل ع)

(٢) البيت معناه بالفارسية: آیا دور می اندازد سلمی بسبب جدائی حبیب را یعنی دور نمی اندازد واز برائے آنکہ نزدیک نیست شان کہ خوش شود نفس سلمی بفراق، فيكون ضمير "كاد" على هذا التقدير ضمير شأن، وما بعده تفسير له، أي وما كاد الحبيب نفسا تطيب بالفارسية: از برائے آنکہ نزدیک نیست حبیب خوش شود از روئے نفس بفراق. (بقا)

(٣) وفي بعض الروايات: بالعراق. (عبد الغفور)

لتذكيره ويعود ضمير "تطيب" إلى سلمى، ويكون "نفسا" تمييزا **عن نسبة "تطيب"** إليها مقدما عليه، وأما على تقدير تذكير الضمير فضمير "كاد" للحبيب و"نفسا" تمييز عن نسبة "كاد" إليه، أي وما كاد الحبيب نفسا يطيب، **فلا تمسك**، وما قيل: يحتمل أن يحمل البيت على تقدير تأنيثه أيضا على **هذا الوجه** بأن يكون تأنيث الضمير الراجع إلى الحبيب باعتبار النفس؛ **إذ المعنى** وما كادت نفس الحبيب تطيب، ....

يقرأ: يطيب بالياء

مبتدأ

لتذكيره: علة لقوله: "فإنه حينئذ يكون في كاد ضمير الشأن" أي يكون ضمير "كاد" هو مرجع؛ لعدم صحة إرجاعه إلى "سلمى"، وإن قلت: لم لا يجوز أن يكون راجعا إلى الحبيب، أي وما كاد حبيبها يطيب سلمى بفراق حبيبها نفسا؟ قلت: لا يكون للكلام ربط صحيح حينئذ على أنه ينبغي أن يكون الضمير في "كاد" - وهو اسمه - والضمير في الخبر - وهو تطيب - إلى أمر واحد. **عن نسبة تطيب إلخ:** لا يقال: هذا البيت إنما يكون تمسكا على تقديم التمييز على الفعل الصريح فقط، ولا يتمسك به على تقديمه على اسم الفاعل والمفعول؛ لأنا نقول: إنهما يشاركان مع الفعل الصريح في قوة العمل، فإذا تقدم عليه يتقدم عليهما أيضا.

فلا تمسك: أي على تقدير تذكير الضمير في "تطيب"، فلا تمسك به؛ لعدم تقدم التمييز على العامل حينئذ؛ لأن العامل حينئذ هو "كاد" و"الحبيب" فاعله، فهو مقدم حينئذ، والحاصل: أن "نفسا" يحتمل أن يكون تمييزا عن نسبة "كاد" إليه على تقدير تذكير الضمير في "يطيب"، ويحتمل أن يكون تمييزا عن نسبة "تطيب" إليها على تقدير تأنيث الضمير في "تطيب" فلا تمسك حينئذ؛ لأنه إنما يكون تمسكا إذا كان "نفسا" نصا في كونها تمييزا عن نسبة "تطيب" إليها، وقيل: الرواية الصحيحة: وما كاد نفسي، فلا تمسك، ويمكن أن يقال أيضا: إن المراد بعدم تقدم التمييز على العامل - كما هو المذهب الأصح - في غير ضرورة الشعر، والتقدم في الشعر لضرورته.

هذا الوجه: بأنه يصلح أن يقع تمسكا؛ لأنه جاز إرجاع الضمير المؤنث إلى المذكر باعتبار تأويله بالنفس، فجاز إرجاع الضمير في "تطيب" بصيغة المؤنث إلى الحبيب بتأويل النفس؛ لأنه نفس من النفوس، فيكون "نفسا" حينئذ أيضا تمييزا عن نسبة "كاد" إلى الحبيب. ولقائل أن يقول: على تقدير تذكير الضمير في "يطيب" أيضا يحتمل أن يكون راجعا إلى "سلمى" بتأويل الشخص؛ لأنها شخص من الأشخاص، فحينئذ جاز أن يكون نفسا تمييزا عن نسبة "يطيب" إلى "سلمى" على تقدير تذكير الضمير في "يطيب" أيضا، فحينئذ كيف يصح قوله: "وأما على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب إلخ"؟ ويمكن الجواب بأن وجه تخصيص ما ذكر بتأنيث الضمير لا بتذكيره لأن النفس مذكورة في العبارة بخلاف الشخص؛ فإنه ليس بمذكور فيها، ولهذا قال: معنى البيت: وما كاد نفس الحبيب.

إذ المعنى إلخ: وهذا بيان حاصل المعنى، وإلا يكون الضمير في "كاد" إلى لفظ "الحبيب" والضمير في"تطيب" إلى "الحبيب" باعتبار النفس، أي وما كاد الحبيب نفسا تطيب نفسه بفراقه.

فتكلف وتعسف غير قادح في التمسك.
خبر أي غير مضر

المستثنى[١] أي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين، ولما كان معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاجِ[٢] إلى التعريف كافيةً في تقسيمه قسَّمه إلى قسمين وعرَّف كلَّ واحد منهما؛ ....
خبر كان جزاء

غير قادح: أي مضر. **في التمسك**: إذ بناء تمسكهما على الظاهر الذي يقبله الطبع السليم، فالظاهر أن يكون الضمير في "تطيب" على تقدير تأنيثه راجع إلى "سلمى"، فقوله: "غير قادح في التمسك" في ذيل التفريع.
ولما كان معلوميته إلخ: فقوله: الغير المحتاج صفة لقوله: "معلوميته"، وقوله: "كافية" خبر "كان"، وهذا القول دفع اعتراض لا يخفى وأيضا هو اعتراض على المصنف؛ فإنه قال في شرحه: وعرف المستثنى المطلق الشامل لهما؛ لامتناع تعريفه بحيث يطلق على كل واحد منهما على حدة؛ لأن المستثنى ليس مشتركا معنويا بين قسميه بل مشتركا لفظيا كلفظ العين، والمراد منه بيان الموضوع له بأن يطلق لفظ العين على هذا وذاك، وماهية كل واحد منهما مغائرة لماهية الآخر؛ فإن ماهية المتصل هي المخرج، وماهية المنقطع هي غير المخرج، فيمتنع اجتماعهما، فلا يتصور تعريف واحد شامل لهما، مع أن قوله: "ولما كان معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج" يشعر بأنه يمكن تعريف المستثنى المطلق، فتقرير اعتراضه بأن المستثنى مشترك معنوي، ويمكن أن يعرف بحيث يشمل لهما بأن المستثنى هو المذكور بعد إلا وأخواتها مخالفا لما قبلها نفيا وإثباتا، كما وقع التعريف بهذا الوجه في "الرضي"، فعدم التعريف قبل التقسيم؛ لأجل أنا لا نحتاج إلى التعريف، بل يكفي للتقسيم المعلومية بهذا الوجه، فعلى المصنف أن يصحح كلامه في شرحه على هذا الوجه، لا بما ذكره فيه.
واعترض على المصنف بأن التباين بين الماهيتين لا يستلزم عدم اجتماع تعريفهما؛ لأنه جاز أن يكون لهما قدر مشترك، كما أن للإنسان ماهية مغائرة للفرس مع أنه يكون بينهما قدر مشترك، وهو الحيوان الماشي، فيما نحن فيه كذلك أن المستثنى المطلق هو المذكور بعد إلا وأخواتها مخالفا لما قبلها نفيا وإثباتا؛ فإنه شامل للمتصل والمنقطع معا، ويمكن أن يقال: مراد المصنف من عدم إمكان التعريف الشامل لهما هو التعريف الذي وقع حدا تاما، وهو ليس كذلك؛ لعدم اشتماله على جميع أجزاء الحد التام، فتدبر. واعترض عليه أيضا بأنه إذا لم يكن للمستثنى المطلق ذكر في ضمن التعريف، فكيف يعد من المنصوبات؟ وأجيب بأنه عد هذا من العموم المجاز، وهو ما يطلق عليه لفظ المستثنى منها، وعموم المجاز هو أن يراد من اللفظ معنى عاما لم يكن هذا معناه.

---

(١) الاستثناء من الشيء هو الصرف، وإنما يسمى هذا القسم من المنصوب بذلك؛ لأن المتكلم يطلب عن نفسه صرفه من حكم أي منعه عن الدخول فيه، لكنه عبر عنه بالصرف لتأكيد معنى المنع. (غف)
(٢) الغير المحتاج صفة لقوله: "معلوميته"، لا لقوله: "بهذا الوجه". (بقا)

لأن لكل واحد منهما أحكاما خاصة **لا يمكن إجراؤها عليه** إلا بعد معرفته، فقال: متصل ومنقطع، فالمتصل: هو المُخرَج[١] **أي الاسم الذي** أَخرِجَ، واحترز به عن غير المُخرَج كجزئيات المستثنى المنقطع عن حكم شيء **متعدد جزئياته** ذو عدد وكثرة ....

لا يمكن إجراؤها عليه: أي على كل واحد منهما بخصوصه إلا بعد معرفة كل واحد منها بخصوصه، أو المراد: أنه لا يمكن إجراؤها عليه على وجه البصيرة إلا بعد معرفته على وجه البصيرة؛ فإن المعرفة على وجه البصيرة إنما يكون بالتعريف، فإذا عرفت هذا فلا يرد ما قال بعض المحشين ومحصله أن المراد من المعرفة في قوله: "إلا بعد معرفته" هو المعرفة بالتعريف أو المعرفة المطلق، وإن كان الأول فالدليل في حيز المنع، وإن كان الثاني فمسلم، لكن الدليل غير مثبت للمدعى؛ لأن المدعى هو التعريف لكل منهما. **أي الاسم الذي إلخ**: أشار به إلى أن الألف واللام في اسم المفعول بمعنى الموصول، واسم المفعول بمعنى الفعل المجهول.
متعدد جزئياته: بأن يكون المتعدد الذي هو المستثنى منه كليا كأحد، فإن كل شيء هو فرد له، والمتعدد الأجزاء هو الذي كان المستثنى منه جزئيا حقيقيا كالعبد في قولنا: اشتريت العبد إلا نصفه، وهو أي المستثنى أعم من أن يكون أقل من المستثنى منه أو أكثر منه أو مساويا له، وههنا إشكال مشهور، وهو أن زيدا في "جاءني القوم إلا زيدا" إما داخل في القوم أو خارج عنه، وعلى الثاني يلزم إخراج شيء، وهو خارج عنه، وهو باطل؛ لأن إخراج شيء من فرع دخوله فيه، ويلزم أيضا خلاف الإجماع؛ لأن القوم حكموا بدخوله فيه في المستثنى المتصل؛ فإنك لو قلت: علي عشرة إلا درهما كان الدرهم داخلا في العشرة، وعلى الأول يلزم التناقض الصريح، فكيف يقع في كلام الله تعالى وكلام العقلاء؟ وأجيب عنه بأن المستثنى، وهو زيد أخرج من النسبة التي لا يكون متعلق الإذعان والقبول، فأخرج عنها أولا ثم حكم بالمجيئة، فيكون الاستثناء متأخرا عن النسبة متقدما على الحكم فلا تناقض حينئذ؛ لأن النسبة التي هي ليست متعلق الإذعان والقبول ليست بصادقة ولا كاذبة، مع أن التناقض يستلزم الصدق والكذب وهما يستدعيان الحكم. =

(١) ههنا إشكال مشهور، وهو أن زيدا في "جاء القوم إلا زيدا" إما داخل في القوم أو خارج عنه، وعلى الثاني يلزم أن لا يكون مخرجا؛ لأن إخراج الشيء فرع دخوله، ويلزم أيضا خلاف الإجماع والعقل الصريح؛ فإنك لو قلت: "له علي دينار إلا دانق" كان الدانق داخلا في الدينار، وعلى الأول يلزم التناقض الصريح، فكيف وقع في كلام الله تعالى أو كلام العقلاء؟ وأجيب عنه بوجوه، واختار الشيخ الرضي ما اختاره الأكثرون وقال: هذا هو الصحيح. وحاصله أن التناقض إنما يلزم إذا تقدمت نسبة المجيء على الاستثناء، لكنها متأخرة عنه؛ لأن المنسوب إليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى، فالنسبة متأخرة عن المنسوب إليه قطعا، كما أنها متأخرة عن المنسوب، فالمنسوب إليه في جاء القوم إلا زيدا هو القوم المخرج منهم زيد، لا القوم المطلق، حتى يلزم التناقض. (غف)

نحو: ما جاءني أحد إلا زيدا، أو أجزاؤه نحو: اشتريت العبد إلا نصفه، **سواء كان** ذلك المتعدد لفظا أي ملفوظا نحو: جاءني القوم إلا زيدا، أو تقديرا أي مقدرا نحو: ما جاءني إلا زيد أي ماجاءني أحد إلا زيدا بـ"إلا" غير الصفة وأخواتها،[٢،١] واحترز به عن نحو: جاءني القوم إلا زيد، وما جاءني القوم لكن زيد جاء.

= وبيان ذلك أنك إذا قلت: جاء القوم، فقد نسبت أولا المجيء إلى القوم على احتمال أن يكون الإيجاب بالقياس إلى الكل أو الإيجاب بالقياس إلى البعض، والسلب بالقياس إلى البعض الآخر، وذلك لأن تقرر الإيجاب أو السلب إنما يكون بعد تمام الكلام، فإذا قلت: "إلا زيدا" متصلا بـــ"جاء القوم" تقرر السلب بالقياس إلى زيد وتقرر الإيجاب بالقياس إلى ما بقي، وليس معنى الإخراج إلا المخالفة في الحكم بعد التشريك في النسبة، ولما لم يكن في المستثنى المنقطع تشريك لم يكن هناك إخراج، وأجيب عنه بوجه آخر بأن المستثنى يكون مخرجا من المراد لا من الحكم، فإذا قلنا: جاء القوم يعلم في بادئ النظر أنه كان المراد مجيء المجموع، فالاستثناء يدل على أنه ليس المراد هذا، فأخرج أولا له من المراد ثم حكم بالمجيئة، نعم يلزم التناقض على تقدير إخراجه عن المراد بعد الحكم بها، وهو ليس بتناقض؛ لأنه يستلزم الصدق والكذب، وهما يستدعيان الحكم مع أنه مخرج من المراد لا من الحكم، فيكون الجواب باختيار الأول.

سواء كان إلخ: أو سواء كان المستثنى لفظا أو تقديرا مثل: جاءني القوم إلا زيدا، فأشار بقوله: "ملفوظا" إلى أن المصدر بمعنى المفعول، ويكون فيه ضمير راجع إلى اسم "كان"، وهو قوله: "ذلك المتعدد" وقوله: "لفظا" خبر، وكذلك قوله: "تقديرا" قيل: لا حاجة إلى قيد "المتعدد" إذ الإخراج لا يكون إلا عن متعدد لكنه ذكره بيان التفصيل بـــ"إلا" غير الصفة وأخواتها، وقوله: "غير الصفة" بيان للواقع؛ لئلا يذهل عنه وأخواتها خلا وعدا وما خلا وما عدا وغير، وبيد بفتح الباء وسكون الياء، وهو احتراز عن ما استثني عنهم زيد أو المخرج منهم زيد، وذلك أمر اصطلاحي ولا مناقشة فيه، ويحتمل أن يكون غير الصفة احتراز عما وقع بعد إلا الصفة فإنه معرب بإعراب الموصوف ثم إن قلت: إن ضمير هو راجع إلى المستثنى وما بعد إلا الصفة ليس مستثنى قلت: يمكن إرجاع الضمير إلى ما هو بعد "إلا" وأخواتها فالاحتراز على هذا التقدير.

(١) وهي خلا وعدا وما خلا وما عدا وغير وسواء. (عل)

(٢) أراد بها كلمات محفوظة لا ما هو بمعناها مطلقا حتى يلزم أن يكون جاء القوم المخرج منهم زيد والمستثنى منهم زيد مستثنى وذلك أمر اصطلاحي، ولا مشاحة فيه. (عبد الغفور)

والمستثنى المنقطع: هو المذكور بعدها أي **بعد إلا وأخواتها** غير مخرج عن متعدد، واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل، فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع، سواء كان من جنسه كقولك: جاءني القوم إلا زيدا مُشِيرا بـ"القوم" إلى جماعة خالية عن زيد، أو لم يكن[١] نحو: جاءني القوم إلا حمارا، وهو أي المستثنى مطلقا **حيث علم** أولا بوجه يصحح تقسيمه كما عرفت، وثانيا[٢] بما **يتفطن له** من تعريف قسميه أعني المذكور بعد إلا وأخواتها، سواء كان مخرجا أو غير مخرج، ولهذا لم يعرفه على حدة؛ روما للاختصار منصوب وجوبا إذا كان واقعا بعد إلا لا بعد غير وسوى وغيرها، غير الصفة قيّد به وإن لم يكن الواقع بعد إلا التي للصفة داخلا في المستثنى؛ **لئلا يذهل عنه** في كلام موجب **أي ليس** بنفي..................

بعد إلا وأخواتها: ولا يقع المستثنى المنقطع إلا بعد إلا وغير وبيد هكذا قالوا. **حيث علم إلخ**: وهو لدفع ما يقال: إن المستثنى المطلق غير مذكور فيما سبق فكيف يصح إرجاع الضمير إليه؟ **يتفطن له**: على صيغة المجهول بمعنى العلم، والضمير في قوله: "له" راجع إلى المستثنى المطلق.

لئلا يذهل عنه: أي عدم دخول الواقع بعد "إلا" التي للصفة في المستثنى، ويفهم أنه لو لم يورد قوله: "غير الصفة" فيتوهم المبتدئ على وجوب نصبه بعد "إلا" مطلقا، سواء كانت للصفة أو لا. **أي ليس إلخ**: أي إن لم يكن في أوله شيئا منها فيكون غير الموجب هو الذي كان في أوله واحد منها؛ لأن نقيض السلب الكلي هو الإيجاب الجزئي، هذا هو المعنى الاصطلاحي للموجب.

(١) فالحمار ليس من جنس القوم؛ لأن القوم يختص بالإنسان، قال في "الصحاح": القوم الرجال دون النساء، وربما دخل النساء فيه على سبيل التبع؛ لأن قوم كل شيء رجال ونساء. (عل)

(٢) يعني يستخرج الفطن المتفطن من التعريف أمرا هو مشترك معنوي بين القسمين وهو "المذكور بعد إلا وأخواتها" مخرجا أو غير مخرج، وزبدة الكلام: أن الضمير راجع إلى المستثنى المعلوم بأحد الوجهين، ويحتمل حمل الكلام على عموم المجاز وعلى أخذ المردود بين المفهومين الاصطلاحيين. (عت)

ولا نهي ولا استفهام نحو: جاءني القوم إلا زيدا،[١] واحترز به عما إذا وقع في كلام غير موجب؛ لأنه ليس حينئذ واجب النصب على ما سيجيء،[٢] ولا حاجة[٣] ههنا إلى قيد آخر،

واحترز به عما إلخ: وإنما وجب نصبه إذا كان بعد "إلا" في كلام موجب؛ لأنه لو لم ينصب لكان بدلا والبدل بتكرير العامل، فيلزم ثبوت الإيجاب في المستثنى والمستثنى منه، وأما في غير الموجب فلا يلزم ذلك؛ لجواز تكرير أصل العامل بترك النفي العارض. **ولا حاجة ههنا إلخ:** دفع شبهة تقريرها: أن القول بأن المستثنى إذا كان بعد "إلا" في الكلام الموجب فهو منصوب على الاستثناء غير صحيح؛ لأن قولنا: "قرأت إلا يوم كذا" يكون المستثنى منه بعد "إلا" في كلام موجب مع أن المستثنى منه غير منصوب على الاستثناء بل منصوب على الظرفية؛ لأنه منصوب قبل دخولها، فلا بد من التقييد بأن كان الكلام الموجب تاما؛ ليخرج نحو: قرأت إلا يوم كذا عن هذا الحكم، ومحصل الجواب: أنه لا حاجة إلى هذا القيد لأجل ما ذكر؛ لأن الكلام ههنا في كون المستثنى منصوبا مطلقا سواء كان منصوبا على الاستثناء أو على الظرفية أو غيرهما بدليل قوله: "أو كان بعد خلا وعدا"؛ لأن المستثنى بعدهما منصوب على أنه مفعول به لا على الاستثناء.

فعلم مما ذكرنا أن قوله: "لأن الكلام في كونه إلخ" دليل لقوله: "ولا حاجة إلخ" وقوله: "فإنه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء" دليل لخروج نحو قوله: "قرأت إلا يوم كذا" على تقدير اعتبار القيد المذكور فالمعترض كأنه أراد بقوله: "فإنه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء" أن نحو: "قرأت إلا يوم كذا" من قبيل المستثنى المفرغ، فينبغي أن يكون داخلا في المسألة الآتية فاعلم ذلك.

(١) إنما وجب نصبه إذا كان بعد "إلا" في كلام موجب؛ لأنه لو لم ينصب لكان بدلا بتكرير العامل فيلزم ثبوت الإيجاب في المستثنى والمستثنى منه، وأما في غير الموجب فلا يلزم ذلك؛ لجواز اعتبار تكرير أصل العامل بترك النفي العارض؛ ولأن المبدل منه في حكم التنحية، فيكون في حكم التفريغ وهو في الإيجاب ممتنع لفساد المعنى، وفيهما نظر، أما في الأول؛ فلأن معنى تكرير العامل ليس إلا باعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الإيجاب والسلب، ولهذا جاز "جاء زيد لا عمرو" في العطف مع أنه في قوة تكرير العامل، وأما في الثاني؛ فلأن المبدل منه ليس مطردا بالكلية حتى يفسد المعنى، وفرق بين نفس الشيء وما في حكمه. (عبد الغفور)

(٢) رد على الشارح الهندي حيث قال: والمراد بالموجب الموجب التام؛ لئلا يرد نحو: قرأت إلا يوم كذا، والرد من السيد السند في حواشيه الرضي المرضي. (عت)

(٣) أشار بذلك إلى دفع ما قيل: إنه لا بد من قيد آخر، وهو ذكر المستثنى منه؛ ليخرج نحو: قرأت إلا يوم كذا، فإن اليوم ههنا منصوب على الظرفية لا على الاستثناء، وذلك لأن الكلام في نصب المستثنى مطلقا سواء كان على الاستثناء أو على الظرفية أو على المفعول به كما في "عدا" و"خلا" أو على الخبرية كما في "ليس" ولا يكون. (عل)

وهو **أن يكون** الكلام الموجب تاما بأن يكون المستثنى منه مذكورا فيه؛ ليخرج نحو: قرأت إلا يوم كذا؛ **فإنه منصوب** على الظرفية[١] لا على الاستثناء؛ لأن الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله: أو كان بعد خلا وعدا، إلا أن يقال: الحاجة إلى هذا القيد **إنما هو لإخراج** مثل: قرئ إلا يومُ كذا؛ فإنه مرفوع وجوبا لا منصوب، والعامل في نصب المستثنى - إذا كان منصوبا على الاستثناء - عند البصرية الفعلُ المتقدمُ **أو معنى الفعل** بتوسط "إلا"؛[٢] **لأنه** شيء يتعلق بالفعل أو معناه تعلقا معنويا؛ ....

علة للخروج

أي المصنف

وهو أن يكون إلخ: الكلام التام اصطلاحا في باب الاستثناء ما فسره بقوله: بأن يكون إلخ، والكلام الناقص اصطلاحا في هذا الباب ما يقابله. **فإنه منصوب**: لا يقال: لم لا يجوز أن يكون منصوبا على الاستثناء والظرفية معا؛ لأنا نقول: الدليل على كونه منصوبا على الظرفية كونه منصوبا قبل دخول "إلا"، فإنه يظن منه أن نصبه بعد دخولها أيضا للظرفية؛ لأن دلائل النحو ظنية، على أنه يلزم توارد العلتين على معمول واحد شخصي.
إنما هو لإخراج إلخ: فإنه مفعول ما لم يسم فاعله فيكون مرفوعا، لا يقال: على تقدير اعتبار قيد المذكور كما يخرج اليوم في مثل: قرئ إلا يومُ كذا، كذلك يخرج اليوم في نحو: قرأت إلا يومَ كذا؛ لأنا نقول: قد عرفت المراد من الكلام، فالمراد أن المستثنى منصوب مطلقا إذا كان بعد "إلا" في كلام موجب تام أو لا، فيكون هذا القيد لإخراج مثل: قرئ إلا يومُ كذا، كما لا يخفى. **أو معنى الفعل**: وقد عرفت معنى الفعل كما في "ما لك وزيدا" أي ما تصنع. **لأنه إلخ**: أي المستثنى شيء يتعلق إلخ، والضمير في "له" راجع إلى المستثنى، وكلمة "ما" عبارة عن المستثنى منه، والضمير في قوله: "إليه" راجع إليه.

---

(١) لعل المعترض أراد بذلك أنه من قبيل المفرغ فينبغي أن يكون داخلا في الآتي. (عبد الغفور)
(٢) قال الشيخ الرضي: قال المصنف في شرح "المفصل": العامل فيه المستثنى منه بواسطة "إلا"، قال لأنه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه نحو: القوم إلا زيدا إخوتك، والبصرية أن يقولوا: إن في الأخوة معنى فعليا، وهو الانتساب بالأخوة. (عبد الغفور)

إذ له نسبة إلى ما نسب إليه أحدهما،[1] وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول. أو الفعل أو معناه
مقدما عطف على قوله: "بعد إلا"[2] أي المستثنى منصوب وجوبا ....

أحدهما: أي الفعل أو معناه، واعترض المصنف على كلام البصريين بأنه منقوض بقولنا: القوم إخوتك إلا زيدا؛ فإن المستثنى فيه منصوب حينئذ، مع أن نصبه ليس بالفعل ولا معناه؛ لعدم وجود الفعل ولا معناه فيه، ويمكن أن يقال: إن الشارح أورد كلام البصريين و لم يلتفت إلى نقض المصنف؛ لأن كون التركيب المذكور من الفصحاء غير مسلم عنده بل هو من مصنوعاته، ويمكن أن يقال أيضا: في الأخوة معنى الفعل، وهو الانتساب بالأخوة.

أو مقدما عطف إلخ: وفيه بحث، وهو أنه لا يفهم حينئذ من العبارة أن انتصابه مشروط بكونه بعد "إلا"، مع أن انتصابه مشروط به، كما ذكره بقوله: "والعامل في نصب المستثنى إلخ"، وكذلك في قوله: "أو منقطعا" فانتصابه فيه أيضا مشروط بكونه بعد "إلا"، وإلا يلزم أن يكون المستثنى بعد "غير" منصوبا في قولنا: ما جاءني القوم غير زيد، وفي قولنا: وما جاءني القوم غير حمار، مع أنه مجرور فيهما وجوبا، فلا بد أن يعطف قوله: "منقطعا" على قوله: "في كلام موجب" حتى يكون قوله: "بعد إلا" معتبرا فيه، إلا أن يقال: المستثنى الذي بعد "غير" مذكور بعد ذلك، فهو مستثنى عن هذا الحكم.

ويمكن تقدير الكلام بعبارة أخرى بأن يقال: قوله: "في كلام موجب" خبر "كان" وقوله: "بعد إلا" متعلِّق - بكسر اللام - بهذا الخبر، وقوله: "مقدما" عطف على قوله: "في كلام موجب"؛ فإنه إذا عطف شيء على الخبر الذي كان قيده مقدما عليه يكون القيد حينئذ مشتركا بين المعطوف والمعطوف عليه، فالمصنف قدم المتعلِّق - بكسر اللام - على المتعلَّق - بفتح اللام - إشارةً إلى ذلك، فيكون قوله: "بعد إلا" معتبرا في المعطوف والمعطوف عليه جميعا، بخلاف ما إذا كان قيد الخبر مؤخرا عنه؛ فإنه جاز أن يعتبر له في المعطوف وأن لا يعتبر فيه، فإذا كان كذلك ففي عطف الشارح نظر؛ لأنه يوجب أن يجب النصب في المستثنى في المثالين المذكورين، إلا أن يقال: ذكر الشيء فيما بعد بمنزلة الاستثناء، كما عرفت، فتأمل.

قال مولانا عص: نبه الشارح أيضا على أن هذا الحكم في المنقطع يفتقر إلى تقييده بكونه "بعد إلا" حيث قال: "إذا كان منقطعا بعد إلا"، وإن غفل عنه في قوله: "أو مقدما". أقول: كيف يصح إسناد الغفلة إليه؛ فإنه أفاد هذا الحكم في قوله: "أو مقدما" في ضمن المثال، وأيضا لا يحتاج إلى تقييده بكونه "بعد إلا" في المنقطع أيضا بعد ما ذكره، ولأن نصب المستثنى إنما يكون بتوسط "إلا"، وهو ظاهر، وأيضا إنما لا بد عطفه بقوله: "في كلام" =

(١) يعني أنه جزء ما نسب إليه الفعل ومعناه، فهو شيء يتعلق بأحدهما معنى، وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول في كونه بعد مسند ومسند إليه. (علوي)

(٢) هذا هو الظاهر المنساق إلى الفهم لكن يتجه أن انتصابه مشروط بكونه بعد "إلا"، وذلك غير مفهوم من العبارة، وكذا الحال في قوله: "أو منقطعا"، ويمكن أن يجعلا معطوفين على قوله: "في كلام موجب" حتى لا يتجه ذلك وهو خبر آخر لــ"كان" أو حال. (عبد الغفور)

إذا كان المستثنى **مقدما على المستثنى منه**، سواء كان في كلام موجب أو غير موجب، نحو: جاءني إلا زيدا القومُ، وما جاءني إلا زيدا أحدٌ؛ **لامتناع تقديم** البدل على المبدل منه[١] أو منقطعا أي المستثنى منصوب أيضا وجوبا إذا كان منقطعا بعد "إلا"، نحو: ما في الدار أحدٌ إلا حمارا، **في الأكثر** أي في أكثر اللغات، وهي لغات أهل الحجاز؛ فإنهم قبائل كثيرون، أو في أكثر مذاهب النحاة؛ **فإن أكثرهم** ذهبوا إلى اللغة الحجازية، فالمنقطع **مطلقا** منصوب عندهم؛ **إذ لا يتصور فيه**[٢] إلا بدل الغلط،[٣] وهو لا يصدر إلا بطريق السهو والغفلة،[٤] ....

علة الأكثرية

= إذا لم يصرح بعد ما قال: "عطف على قوله: بعد إلا" إلى ما ذكره بقوله: "إن نصب المستثنى" إنما يكون بتوسط "إلا" حيث قال: "والعامل في نصب المستثنى إذا كان منصوبا على الاستثناء إلخ".
على المستثنى منه: وقوله: "منه" مفعول ما لم يسم فاعله؛ لقوله: "المستثنى"، والضمير راجع إلى اللام الموصول.
لامتناع تقديم إلخ: فإنه لا وجه لرفعه إلا أن يكون بدلا من المستثنى منه.
في الأكثر: متعلق بمنصوب، هو ملحوظ في الكلام. **فإن أكثرهم إلخ**: فهو إذا كان منصوبا عند أهل الحجاز فيكون منصوبا عند أكثر النحاة أيضا؛ فإن أكثرهم ذهبوا إلى لغة الحجاز. **مطلقا**: سواء كان من جنس المستثنى منه أو لا. **إذ لا يتصور فيه إلخ**: فإنه إذا كان "الحمار" مثلا بدلا عن "القوم" على تقدير الرفع في قولنا: ما جاءني القوم إلا حمار، لا يكون ذلك إلا بدل الغلط، مع أن المستثنى المنقطع لا يصدر إلا بطريق الروية والفطانة، والروية هي الفكر والتأمل، والفطانة بالفارسية: زيركى.

(١) يعني لو لم يجب النصب كان تابعا للمستثنى منه على البدلية، والبدل لا يتقدم على المبدل منه؛ لأنه من التوابع، فلم يبق إلا النصب على الاستثناء. (علوي)
(٢) أي في المنقطع شيء من البدل؛ لأن المصدر ليس متناولا له، فلا يكون متحدا معه، ولا جزء فلا يتصور فيه بدل الكل والبعض، وليس بحيث تبقى النفس عند ذكر المستثنى منه منتظرة لذكر المستثنى المنقطع، فلا يتصور بدل الاشتمال. (جمال)
(٣) فإنه متصور ظاهرا؛ لانتفاء العلاقات الثلاثة المذكورة، وبالنظر إلى حقيقة الأمر لا يتصور فيه بدل الغلط أيضا، وإليه أشار بقوله: "وهو لا يتصور إلخ".
(٤) يعني أن بدل الغلط لا يقع في كلام الفصحاء إلا سهوا وخطأ، هذا هو المشهور فيما بينهم. (حق)

والمستثنى المنقطع إنما يصدر بطريق الرَّوية[١] والفطانة، وأما بنو تميم فقد قسموا المنقطع إلى قسمين، أحدهما: ما يكون **قبله اسم** يصح حذفه[٢] نحو: ما جاءني القوم إلا حمارا، فههنا يجوّزون البدل، وثانيهما: ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه، فهم ههنا يوافقون الحجازيين في إيجاب نصبه كقوله تعالى:[٣] ﴿**لا عَاصِمَ الْيَوْمَ**.........

قبله اسم إلخ: سواء ذلك الاسم متعدد أو لا، والمتعدد ما ذكره الشارح وغيره، مثل: ما جاءني زيد إلا عمرا.
لا عاصم اليوم إلخ: اعلم أن قوله: ﴿عاصم اليوم﴾ يكون مستثنى منه، وقوله: ﴿من رحم﴾ مستثنى، ولا يصح حذف العاصم؛ لأن حذف اسم "لا" التي لنفي الجنس لا يثبت في كلامهم، ولكن يصح حذف خبره أي لا عاصم اليوم موجود، فلا يكون المستثنى - وهو "من رحم" أي من رحمه الله، وهو المرحوم - داخلا في المستثنى منه؛ فإن المعصوم لا يدخل في العاصم؛ فإن العاصم هو الله تعالى، والضمير البارز في قوله: "من رحمه الله" راجع إلى "من"، وهو عبارة عن حضرة نوح عليه السلام ومن تابعه، يعني نیست نگاه دارنده از طوفان نوح امروز از خدائے مگر آں کسے کہ-

---

(١) بفتح الراء وكسر الواو والتخفيف- والفطانة، فتنافيا فلم يكن المستثنى المنقطع بدل الغلط أيضا، أما عدم كونه بدل الكل، فلانتفاء شرطه؛ لأن شرطه أن يكون مدلول الثاني مدلول الأول، مثل: جاءني زيد أخوك، وأما بدل البعض فلأن شرطه أيضا أن يكون الثاني جزء الأول، ويكون مضافا إلى ضميره، وأما بدل الاشتمال فلأن شرطه أن تكون نفس السامع عند ذكر المبدل منه منتظرة ومتشوقة إلى ذكر البدل، وأما بدل الغلط فلما ذكره الشارح، فتعين أن المستثنى المنقطع لا يكون بدلا؛ لأن انتفاء الأقسام يستلزم انتفاء المقسم منه، وهو البدل؛ إذ لا وجود للعام إلا في ضمن الخاص والأفراد، وإذا انتفت البدلية لزم أن يكون منصوبا على الاستثناء. (محرم)
(٢) ويصح وقوع المستثنى موقعه، وذلك بأن لا يفسد المعنى بذلك، نحو: ما جاءني أحد إلا حمار؛ فإنه يصح أن يقال: إلا حمارا، والمجيء متصور من الحمار. وثانيهما: ما لا يصح وقوع المستثنى موقعه، وذلك بأن يفسد المعنى نحو: ما جاءني أحد إلا حجر؛ إذ لا يتصور المجيء من الحجر. (عل)
(٣) قيل: هو من استثناء منقطع كما في الشرح، وقيل: من استثناء متصل، والمراد بـــ"من رحم" إلا الراحم وهو الله تعالى أو مكان من رحم - على حذف المضاف - أي لا عاصم اليوم من الطوفان إلا الله أو إلا مكان من رحمهم الله من المؤمنين، وهو السفينة، وذلك أنه لما جعل الجبل عاصما من الماء قال له: لا يعصمك اليوم معتصم قط من جبل ونحوه سوى معتصم واحد، وهو مكان من رحمهم الله. وقيل: العاصم بمعنى معصوم، كدافق بمعنى مدفوق، وقيل: بمعنى ذو عصمة. (حل الآيات لعبد الرحيم)

مِنْ أَمْرِ اللهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ (هود: ٤٣) أي من رحمه الله، فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم، فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا،(١) أو كان بعد خلا وعدا أي المستثنى منصوب أيضا وجوبا إذا كان بعد "عدا" من "عدا يعدو عدوا" إذا جاوزه، مثل: جاءني القومُ عدا زيدا، أو بعد "خلا" من "خلا يخلو خلوا"، نحو: جاءني القومُ خلا زيدا، وهو في الأصل لازم يتعدى إلى المفعول بـ"من"، نحو: خلت الديارُ من الأنيس، **وقد يضمّن** معنى جاوز **أو يحذف "من"** ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه، والتزموا هذا التضمينَ أو الحذفَ والإيصالَ في باب الاستثناء؛ ....

فمن منصوب — واقعا — بضم الخاء وسكون اللام — فاعل خلت — في خلا — إلى المفعول — في خلا

= رحمت کرده است الله تعالیٰ آں کس را که او معصوم است، ونگاه داشته شده است از طوفان. واعلم أنه ذهب بعضهم إلى أن المستثنى متصل بأن العاصم بمعنى المعصوم كما في قوله تعالى: ﴿مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ﴾، وهو بمعنى مدفوق. وقال بعضهم: إن العاصم صفة النسبة بمعنى ذو عصمة كما أن الضارب بمعنى ذو ضرب، وقال بعضهم: ﴿من رحم﴾ بمعنى الراحم وهو الله تعالى، وقال بعضهم: المضاف محذوف والتقدير: إلا رحمة من رحم أو مكان من رحم، أي لا عاصم اليوم من الطوفان إلا مكان من رحمه الله تعالى من المؤمنين، وهو السفينة.

جاوزه: فيكون "عدا" متعديا بنفسه. **وقد يضمن:** أي "خلا" معنى جاوز، فيكون حينئذ متعديا؛ لأن جاوز متعد، فكذا ما هو بمعناه. **أو يحذف من:** ويتعدى إلى المفعول بحذف "من"، ويوصل الفعل إلى مفعوله، فتعدى حينئذ بنفسه؛ لأن الفعل المتعدي بحرف الجر إذا حذف حرف الجر ويوصل الفعل إلى مفعوله تعدى بنفسه، ويسمى هذا الحذف إيصالا.

(١) فيكون "من رحمه" في محل النصب على الاستثناء، ونحو: "لا ضارب اليوم إلا زيدا" في تقدير: لا ضارب موجود اليوم إلا المضروب، كما أن تقدير قوله تعالى: لا عاصم موجود اليوم إلا المرحوم المعصوم، ومنه قولهم: ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضر. وقال بعضهم: لا عاصم أي لا معصوم، فالاستثناء حينئذ متصل. وقال السيرافي: المراد بـــ"من رحم" الراحم أي الله، لا المرحوم فيكون أيضا متصلا. واعلم أن المستثنى المنصوب على الاستثناء على ثلاثة أوجه، وجه الانحصار أن الاستثناء إذا كان بـــ"إلا" فلا يخلو إما أن يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه أو لا، فإن كان مقدما فهو القسم الثاني، وإن لم يكن مقدما فلا يخلو إما أن يكون من جنس المستثنى منه أو لم يكن، فإن كان من جنسه فهو القسم الأول، وإلا فهو القسم الثالث. (محرم)

ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بـ"إلا" التي هي أم الباب،[1] وفاعلها ضمير راجع، إما إلى مصدر الفعل المقدم أو إلى اسم الفاعل منه،أو إلى بعض مطلق[2،3] من لدلالة الفعل على صاحبه المستثنى منه، والتقدير: جاءني القومُ عدا أو خلا مجيئهم أو الجائي منهم أو بعض منهم زيدا، وهما في محل النصب على الحالية، ولم يظهر معهما "قد" لفظ ....

هي أم الباب: أي أم باب الاستثناء؛ لأنها موضوعة للاستثناء، وما عداه ليس موضوعة له، بل هو موضوع لمعان أخر؛ فإن "غير وسوى" موضوعان للغيرية، و"خلا" موضوع للخلو، و"عدا" موضوع للمجاوزة؛ فإنها استعملت في الاستثناء بضرب من المناسبة. **اسم الفاعل منه:** أي من الفعل المتقدم؛ لأن الفعل يدل على صاحبه.
إلى بعض مطلق إلخ: أي البعض الذي هو يصدق على كل واحد من أفراد المستثنى منه حتى يصح الاستثناء، ولهذا قال: "مطلق"؛ فإنه يحتمل الأبعاض؛ لأن مجاوزة البعض المعين لا يستلزم المطلق، ولا تدل العبارة عليها، ولا يصح أن يكون فاعلهما ضميرا راجعا إلى نفس المستثنى منه؛ لأن إرجاع ضمير المفرد إلى الجمع غير جائز، ومراده أن الضمير راجع إلى بعض منكَّر للاستغراق في الإيجاب، كما في ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ﴾ (تكوير: ١٤) أي كل نفس.
والتقدير جاءني إلخ: إذا قيل: "عداني كذا" كان معناه انتفى عني كذا، فإذا قلت: "جاء القوم عدا مجيئهم زيدا" كان معناه انتفى المجيء عنه، وإذا قلت: "عدا الجائي زيدا، أو بعضهم زيدا" كان معناه انتفى الجائي أو البعض عن زيد بمعنى أن ليس زيد جائيا ولا بعضا منهم وهو زيد، وإذا قيل: "خلا منه" كان معناه انتفى منه، فإذا قيل: "جاء القوم خلا زيدا" كان معناه انتفى المجيء عن زيد، أو انتفى الجائي أو البعض أي البعض الذي هو يصدق على كل واحد من أفراد المستثنى منه من زيد. **وهما في محل النصب إلخ:** أي "خلا وعدا" مع الفاعل والمفعول في محل النصب على الحالية من المستثنى منه.

(١) ولهذا الغرض التزموا إضمار فاعله وفاعل "عدا". (عصمت)
(٢) دفع به اعتراض صاحب "الرضي" حيث قال: فاعل "عدا وخلا" عند النحاة "بعضهم"، وفيه نظر؛ لأن المقصود في "جاءني القوم خلا زيدا وعدا زيدا" أن زيدا لم يكن معهم أصلا، ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم إياه وخلوه منه مجاوزة الكل وخلو الكل منه، ووجه الدفع أن المراد البعض المطلق؛ لأن الضمير راجع إلى البعض المنكَّر يراد به الاستغراق، كما في قوله تعالى: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ﴾ أي علمت كل نفس. (عصمت)
(٣) كما ذهب إليه سيبويه، وذلك لأن الكل مشتمل على أبعاضه فذكرت في ضمن الكل، وإنما لم يجعل راجعا إلى الكل؛ لأن صيغة الفعل مفرد، وإنما قال: مطلق محتمل للأبعاض؛ لأن مجاوزة البعض المعين لزيد لا يستلزم المطلق، ولا تدل العبارة عليها، وقيل: قد يستعمل البعض بمعنى الكل، وأريد منه هذا المعنى. (عبد الغفور)

ليكونا أشبه بـ"إلا" التي هي الأصل في باب الاستثناء، في الأكثر أي النصب بهما إنما هو في أكثر الاستعمالات؛[1] **لأنهما فعلان ماضيان** كما عرفت، وقد أجيز الجر بهما على أنهما حرفا جر، قال السيرافي: لم أعلم خلافا في جواز الجر بهما إلا أن النصب بهما أكثر، أو ما خلا وما عدا أي المستثنى منصوب أيضا وجوبا إذا كان بعد ما خلا وما عدا؛ لأن "ما" فيهما مصدرية مختصة بالأفعال، نحو: جاءني القوم ما خلا زيدا، وما عدا عمرا،[2] **تقديره: خُلْوَ زيد**......................

ليكونا أشبه بإلا إلخ: وذلك لأن "قد" من خواص الفعل، فإذا لم يكن معهما "قد" فيكونان حرفا الجر، و"إلا" أيضا حرف فيكونان حينئذ أشبه بـ"إلا" التي هي الأصل في باب الاستثناء. **لأنهما فعلان ماضيان:** "عدا" متعد بنفسه، و"خلا" بعد الإيصال بحذف "من"، والمستثنى بعدهما مفعول.

تقديره خلو زيد إلخ: بضم الخاء وسكون اللام، وقوله: "وعدو عمرو" بفتح العين وسكون الدال، قيل: إن الفعل إذا كان مسندا إلى الضمير المستتر فهو إذا صار مؤولا بالمصدر يصير مؤولا بالمصدر المضاف إلى الفاعل لا بالمصدر المضاف إلى المفعول، وفيما نحن فيه يكون مضافا إلى المفعول؛ لأن زيدا مفعول لهما، فالأولى أن يقال: "خلوه زيدا وعدوه زيدا" أي خلو مجيئهم أو الجائي منهم أو خلو بعض منهم زيدا، على أن الضمير راجع إلى المجيء أو الجائي أو البعض.

---

(١) فيه إشارة إلى أن الجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف، وإلى أن اللام في قوله: "في الأكثر" عوض عن المضاف إليه، وإلى أن نصب المستثنى مختص بأداة الاستثناء بخلاف "إلا"؛ فإن في نصب المستثنى هناك خلافا. (محرم)

(٢) و"ما" فيهما إما حرفية، وهي ثلاثة: إما نافية، وهي لا تصلح ههنا؛ لأن المعنى على الإيجاب دون السلب. وإما كافة، وهي تلحق بالآخر دون الأول، مثل: قلما وطالما. وإما مصدرية، وهي مختصة بالأفعال غالبا؛ لأن المصدرية لا توجد إلا فيها، وههنا كذا، كما صرح به الشارح نفسه. وإما اسمية، وهي ستة أقسام: إما موصولة أو موصوفة، وههنا ليست بأحدهما؛ لعدم الضمير الراجع إليهما في الفعلين. وإما استفهامية أو شرطية، وهي أيضا ليست بأحدهما؛ لوجوب الصدارة فيهما. وإما تامة أو صفة، وعدم كونها أحدهما ظاهر؛ لوجوب كونهما في الآخر حقيقة أو حكما، فتعين أنها لا يكون اسمية؛ لأن انتفاء الأقسام بأسرها يدل على انتفاء المقسم عنه؛ لأنه لا وجود للعام إلا في ضمن الخاص والأفراد، فتعين أن تكون مصدرية، تأمل وأنصف، و لم آل جهدا. (محرم)

وعَدْوَ عمرو **بالنصب على الظرفية**، بتقدير مضاف أي **وقت خلوهم** أو خلو مجيئهم من زيد، **ووقت مجاوزتهم** أو مجاوزة مجيئهم عمرا، أو على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل **أي جاؤوا** خاليا بعضهم أو مجيئهم من زيد، ومجاوزا بعضهم أو مجيئهم عمرا، وعن الأخفش أنه أجاز الجر بهما ....
على الظرفية

بالنصب على الظرفية: وهو أن يكون قبله لفظ الوقت مقدرا. **وقت خلوهم**: المراد هو خلو بعضهم بأن يكون الضمير راجعا إلى بعض من المستثنى منه، وعلى تقدير قوله: "وخلو مجيئهم" يكون الضمير راجعا إلى مصدر الفعل المتقدم، وبقي احتمال آخر لم يذكره، وهو أن يكون الضمير راجعا إلى اسم الفاعل منه، إلا أن يقال أولا: إن الشارح لو لم يستوف جميع الأقسام لا بأس به، وذلك لأن كلمة "أو" في قوله: "وفاعلهما ضمير راجع إلى مصدر الفعل المتقدم أو إلى اسم إلخ" لمانعة الخلو، فجاز أن يكون جميع الأقسام مجتمعا في بعض المواد دون بعض أخرى، وعبارته لا تأبى عنه، وثانيا: أنه هكذا قال مولانا عص.

أقول: في قوله: "وقت خلوهم" استوفى جميع الأقسام، وكذا في قوله: "وقت مجاوزتهم إلخ" قد استوفى جميع الأقسام ولم يبق شيء من الاحتمالات المذكورة؛ لأن قوله: "وقت خلوهم" يشمل ما إذا كان الضمير راجعا إلى اسم الفاعل منه أيضا، أي خلو الجائي منهم، كما يشمل ما إذا كان الضمير راجعا إلى بعض منهم، وهو ظاهر فما قال بعض المحشين من أن قوله: "وقت خلوهم" على تقدير إرجاع الضمير إلى المستثنى منه، وقوله: "وقت خلو مجيئهم" على تقدير إرجاع الضمير إلى مصدر الفعل المتقدم، وجاز أن يكون الضمير راجعا إلى اسم الفاعل من الفعل المتقدم، أو إلى بعض مطلق من المستثنى منه، والشارح لم يتعرض على هذين الاحتمالين، ليس بشيء كما لا يخفى.

ووقت مجاوزتهم: أي مجاوزة بعض منهم أو مجاوزة الجائي منهم، وهذا تفسير قوله: "وما عدا عمرا"؛ لأن "عدا" بمعنى جاوز متعد بنفسه كما عرفت، فما قال بعض المحشين من أن قوله: "وقت مجاوزتهم أو مجاوزة مجيئهم عمرا" مثل قوله: "وقت خلوهم أو خلو مجيئهم" في التعرض على الاحتمالين وعدم التعرض على الاحتمالين الآخرين ليس بشيء أيضا، كما لا يخفى، وقوله: "أو مجاوزة مجيئهم" إشارة إلى أن الضمير راجع إلى مصدر الفعل المتقدم.

أي جاؤوا إلخ: أي بعض منهم أو بعض الجائي منهم، وكذلك مجاوزا بعضهم أي مجاوزا بعض منهم أو بعض الجائي منهم، فيكون المصدر وهو المجاوزة بمعنى اسم الفاعل، وهو المجاوز، فالأقسام مذكورة بأسرها، فما قال بعض المحشين من أن ههنا احتمال آخر، وهو جاؤوا خاليا الجائي منهم أو مجاوزا الجائي منهم، ليس بشيء كما مر غير مرة.

على أن "ما" فيهما زائدة، ولعل هذا لم يثبت عند المصنف أو لم يعتد به،[١] ولهذا لم يقل:

لفظ أي خلا وعدا أي النقل

في الأكثر، **وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو: جاءني القوم ليس زيدا، وبعد لا يكون نحو: سيجيء أهلكُ لا يكون بِشْرا،**[٢] وإنما يكون النصب بعدهما؛ لأنهما من الأفعال الناقصة الناصبة للخبر، ويلزم إضمار اسميهما في باب الاستثناء، وهو ضمير راجع إلى اسم الفاعل من الفعل المذكور **أو إلى بعض** من المستثنى منه مطلقا، وهما في التركيب في محل النصب على الحالية.[٣]

وكذا المستثنى إلخ: ولم يقل: "وجوبا" كما يقتضيه السوق؛ اكتفاء بقوله: "وإنما يكون النصب بعدهما إلخ".
أو إلى بعض إلخ: غير مختص بفرد من أفراد المستثنى منه حتى يصح الاستثناء كما عرفت. وإنما لم يتعرض إلى إرجاع الضمير إلى مصدر الفعل المتقدم، وهو المجيء؛ لأن الخبر الذي هو زيد مثلا لا يجوز أن يقع خبرا عن المصدر في الكلام المثبت؛ لأن فيه إثبات المحمول للموضوع فلا يجوز، بخلاف ما إذا كان الكلام منفيا كما فيما نحن فيه فيجوز ذلك؛ لأنه لا مانع للسلب حينئذ، وقيل: أما التعرض إليه بتقدير المصدر المذكور لا يستلزم خروج المستثنى منه، وذلك لأن نفي زيد عن المجيء لا يوجب إخراج زيد عن المستثنى منه، فلهذا لم يتعرض الشارح إلى إرجاع الضمير إلى المصدر. نعم، لو جعل "زيدا" مضافا إليه لمجيء فيكون التقدير حينئذ ليس المجيء مجيء زيد يفيد المطلوب، لكنه تكلف لفظا ومعنى، كذا قيل.

---

(١) لأنه قرر في "شرح المفصل" فعليتهما على سبيل الجزم، ونفيَ كونهما جائزين، وقال الرضي: لم يثبت الجر على أن "ما" زائدة. (علوي)
(٢) الجائي من الأهل أو البعض منهم بشرا، ولا يحتمل لإرجاع الضمير إلى الأهل أو إلى مصدر الفعل لما ذكرنا في جاءني القوم إلا زيدا. (بقا)
(٣) أي على أن يكون كل منهما حالا من معمول الفعل المتقدم إما من فاعله أو مفعوله بالضمير وحده؛ لأن الثاني مضارع منفي، والأول ماض منفي، وقد سبق أن الماضي والمضارع المنفيين يجوز وقوعهما حالا بالضمير وحدها من غير ضعف، وأجاز الخليل أن يوصف بـــ"ليس" و"لا يكون" منكرا أو معرفا باللام الجنسية نحو: جاءني الرجل ليس أو لا يكون زيدا أو جاءتني امرأة لا تكون فلانة أو ليس فلانة، ويلحقهما ما يلحق الأفعال من ضمير علامة تأنيث تقول: ما رأيت رجالا لا يكونون زيدا وليسوا زيدا، ولم يجئ مثل ذلك في "خلا وعدا"، كذا في "الرضي"، وكذا في "ما خلا وما عدا"؛ لأنه ليس في فعليتهما خلاف لأحد بخلاف الأفعال الأربعة؛ لأن في فعليتهما خلافا حتى جاز الجر بها، ولم يجز فيهما شيء سوى النصب. (محرم)

واعلم أنه **لا تستعمل** هذه الأفعال إلا في المستثنى المتصل الغير المفرغ، ولا يُتَصرَّف فيها؛ لأنها قائمة مقام "إلا"، **وهي لا يُتَصرَّف فيها**.(١)

ويجوز فيه أي في المستثنى **النصب على الاستثناء**، ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد "إلا" حال من **الضمير المجرور** أي حال(٢) ....

لا تستعمل إلخ: أي "ما خلا وما عدا وليس ولا يكون" لا يستعمل في المستثنى المفرغ، ولا في غير المستثنى المتصل من أقسام الاستثناء، فجاز استعمالها في غير الاستثناء، فيصح أن يقال: ليس زيد قائما، ولا يكون عمرو قاعدا؛ لأن الحصر إضافي لا حقيقي على ما أشرنا إليه. **وهي لا يتصرف فيها**: بأن يقال: لم يكن أو كان وكائنا، أو يقال: ليست أو لست، أو يقال: يخلو ويعدو، ويجعلهما للاستثناء، فلا تستعمل في موضع "لا يكون" مثلا غيره مثل ما كان أو لم يكن إلخ.

النصب على الاستثناء إلخ: ويضعف الاستثناء في نحو: لا إله إلا الله من حيث أنه يوهم وجها ممتنعا، وهو الإبدال من اللفظ؛ لأنه إذا كان بدلا من "إله" فيكون المبدل منه في حكم التنحية فيصير "لا إله"، وهو ممتنع، وإن قلت: إذا كان الاستثناء فيه ضعيفا فينبغي أن يرفع ما بعد "إلا" فيه بحمل "إلا" على كلمة "غير"، وهو غير جائز؛ لأنه لا بد في ذلك من كون "إلا" تابعة لجمع منكور غير محصور، وهذا الشرط منتفٍ فيه؛ لأن "إله" ليس بجمع لا لفظا ولا تقديرا. قلت: قد يحمل "إلا" على كلمة "غير" بدون هذا الشرط أيضا، وإليه أشار الشارح فيما بعد بقوله: "غالبا".

الضمير المجرور: فإنه راجع إلى المستثنى، ووقوع الجار والمجرور حالا إنما يكون باعتبار متعلقه وهو "واقعا"، وقوله: "في محل" إشارة إلى أن كلمة "ما" عبارة عنه، فقوله: "بعدُ إلا" احتراز عما إذا إلخ، وما قيل: إن الشارح جعل قوله: "فيما بعد إلا" حالا عن الضمير المجرور، وجاز أن يكون بدلا عن قوله: "فيه" بدل البعض عن الكل، =

---

(١) يعني جميع هذه الأفعال من "خلا" إلى "لا يكون" غير متصرف إذا كانت واقعة في الاستثناء بأن لا يجيء فيها غيرها من الصيغ الأربعين، وأما إذا فارقت الاستثناء رجعت إلى ما كانت عليه قبل الاستثناء من التصرف إن كانت قبل الاستثناء متصرفة. (عل)

(٢) وإنما اختار هذا التوجيه على توجيه البدل، وهو أن يكون فيما بعد "إلا" بدلا من "فيه" كما اختاره جميع الشارحين؛ لأن الحال أظهر في التقييد بأن اختار البدل فيما بعد "إلا" دون غيرها من أدوات الاستثناء؛ لأن المستثنى يكون معمولا لتلك الأدوات، ولا يكون معمولا لعامل المبدل منه بخلاف توجيه البدل؛ فإنه يشعر بأن ما بعد "إلا" هو المقصود بالنسبة، ولا يشعر بنفي البدل في غير "إلا" فلا حجة في هذا التوجيه كما قيل. (علوي)

كون المستثنى واقعا في محل يكون متأخرا عن "إلا"، احتراز عما إذا كان بعد سائر أدوات الاستثناء، مثل: عدا وخلا وغيرهما، في كلام غير موجب احتراز عما إذا وقع في كلام موجب؛ فإنه منصوب وجوبا كما مر، **والحال أنه** قد ذكر المستثنى منه احتراز عما إذا لم يذكر المستثنى منه؛ فإنه حينئذ يعرب على حسب العوامل، وفي بعض النسخ: "ذكر المستثنى منه" بغير واو، على أنه صفة لكلام غير موجب أي كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه، **ولم يشترط**[١] أن لا يكون منقطعا، ولا مقدما على المستثنى منه؛ ..

= ليس على ما ينبغي؛ لأن المقصود ههنا بيان حال المستثنى، ولو جعل بدلا لكان المبدل منه في حكم التنحية، ثم قيل: ليس في بعض النسخ لفظة "فيه" فحيئذ يكون قوله: "فيما بعد إلا" ظرفا متعلقا لقوله: "يجوز ويختار" على سبيل التنازع، ولا يخفى أن هذه النسخة أحسن؛ لتقييد قوله: "فيما بعد" بكل من الفعلين كما هو المناسب، ولك أن تجعل قوله: "فيما بعد إلا" على تقدير النسخ التي فيها لفظة "فيه" متعلقا بقوله: "يختار"، وحينئذ يكون قوله: "في كلام غير موجب" متعلقا بكل من الفعلين على سبيل التنازع، أو بالأخير فقط؛ لأن جواز النصب في المستثنى هو الأصل، وإنما الحاجة إلى اشتراط اختيار النوع في اختيار البدل.

والحال أنه إلخ: أشار به إلى أنه أيضا حال من الضمير المجرور المذكور بتقدير لفظة "قد" فالضمير في "أنه" راجع إلى المستثنى؛ فإن المستثنى منه كما يطلق على المستثنى كذا ينعكس الأمر أيضا؛ فإنهما من المتضايفان، قيل: هذا يشكل بنحو: ما جاءني أحد حين كنت جالسا إلا زيدا، حيث لم يكن البدل حينئذ مختارا، بل حينئذ يختار النصب ويجوز البدل، وكذا يشكل بنحو: ما قام القوم إلا زيدا، في جواب من قال: أقام القوم إلا زيدا؟ فإن النصب فيه أولى؛ ليطابق الجواب السؤال لوجوب النصب في السؤال، والجواب عن الأول بأن الحكم المذكور فيما إذا لم يكن بين المستثنى والمستثنى منه واسطة، وعن الثاني بأنه فيما إذا لم يكن جوابا لكلام تضمن الاستفهام.

ولم يشترط إلخ: كما اشترط في وجوب نصب المستثنى أن يكون منقطعا ومقدما على المستثنى منه.

----

(١) لكن لا بد من اشتراط أن لا يكون المستثنى متراخيا عن المستثنى منه؛ إذ لو كان متراخيا نحو: ما جاءني أحد حين كنت جالســا إلا زيدا لم يكن البدل مختارا، وأن لا يكون ردا لكلام تضمن الاستفهــام نحو: ما قام القوم إلا زيدا، في جواب من قال: أقام القوم إلا زيدا؟ فإن جواز النصب ها أولى؛ ليطابق الجواب السؤال. (عبد الغفور)

لأن حكمهما قد علم[١] فيما سبق، فاكتفى بذلك، نحو: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾[٢] بالعلم فيما سبق قوله تعالى (النساء: ٦٦) بالرفع على البدلية، و"إلا قليلا" بالنصب على الاستثناء، ونحو: ما مررت بأحد إلا زيدٍ بالجر على البدلية، وإلا زيداً بالنصب على الاستثناء، وما رأيت أحدا إلا زيدا بالنصب إما بطريق البدلية وهو المختار، أو بطريق الاستثناء، وهو جائز غير مختار، وإنما اختاروا البدل في هذه الصور؛ لأن النصب على الاستثناء إنما هو بسبب التشبيه بالمفعول[٣] لا بالأصالة وبواسطة "إلا"، ....

لأن حكمهما إلخ: معناه أن حكمهما علم بأن المستثنى في الصورتين منصوب وجوبا، فحينئذ لا يرد ما قيل: هذا لو صح فينبغي أن لا يذكر قوله: "فيما بعد إلا"، وقوله: "في كلام غير موجب"؛ لأن حكمهما قد علم أيضا، ليس بشيء كما لا يخفى. **على البدلية:** أي بدل البعض من الكل؛ فإن "قليل" بدل من الواو في "فعلوه"، وقليل من الجماعة منها، ومن شرط البدل في الاستثناء هو انتفاء ضمير المبدل منه؛ لأن الاستثناء المتصل يغني غناء الضمير؛ لأنه يفيد أن المستثنى بعض من المستثنى منه، فلا حاجة إلى الضمير، كما هو في المثال المذكور، فلا حاجة إلى أن يقال: ما فعلوه إلا قليل، وإلا قليلا منهم.

بالنصب: إيراد النصب على سبيل المشاكلة، فلا يرد أنه لا يحتاج إلى إيراد قوله: بالنصب؛ لأن إيراده لدفع توهم الرفع والجر، فلما يكون في آخره ألف فلا يتوهم ذلك. **بسبب التشبيه:** وبواسطة "إلا" لا بالأصالة بل بالتشبيه، فقوله: "بواسطة إلا" عطف على قوله: "بسبب التشبيه".

---

(١) في بيان القاعدة السابقة، وهو أنه يجب النصب إذا كان مقدما أو منقطعا، فعلم أنه لا يتصور البدل فيها، وإلا لم يحكم بوجوب النصب فيها، فلا ضرورة في اشتراط عدمهما. (حق)

(٢) أي لو كتبنا عليهم مثل ما كتبنا على بني إسرائيل من قتلهم أنفسهم أو خروجهم عن ديارهم حين استتيبوا من عبادة العجل ما فعلوا المكتوب عليهم إلا ناس قليل منهم، بالرفع على البدلية من الواو في "فعلوه"، وبالنصب على الاستثناء، أو على المصدرية أي ما فعلوه إلا فعلا قليلا، كذا قال الزمخشري. (حل ع)

(٣) في كونه بعد مسند ومسند إليه. (علوي)

وإعراب البدل بالأصالة وبغير واسطة.(١)

ويعرب أي المستثنى **على حسب العوامل**(٢) أي بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر، إذا كان المستثنى منه غير مذكور، ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ؛ **لأنه فُرِغ له العاملُ** عن المستثنى منه، ....

أي يمتاز — اللام للأجل

وإعراب البدل بالأصالة: وهي واقعة في مقابلة التشبيه لا في مقابلة التبعية أي إعراب البدل بالأصالة أي لا بسبب التشبيه بالمفعول، فلا يرد أن إعراب البدل ليس بالأصالة، بل بتبعية المستثنى منه.

ويعرب على حسب العوامل: واعترض بأن المراد بالعامل إما عامل المستثنى أو عامل المستثنى منه، وإن كان الثاني فيشكل بنحو: ما مررت إلا بزيد؛ فإنه معرب بعامل نفسه لا بعامل المستثنى منه، وإن كان الأول فلا معنى لتقييد الحكم بقوله: إذا كان المستثنى منه غير مذكور؛ لأن جميع المستثنى معرب بعامل نفسه سواء كان المستثنى منه فيه مذكورا أو لا.

وأجيب بأن المراد بالعامل عامل المستثنى منه، فيكون لـــ"زيد" في مررت إلا بزيد جرا لفظيا ونصبا محليا، وعامل جره هو الباء التي كانت داخلة في المستثنى منه، ولكن حذف من المستثنى منه، وانتقل عامله إلى المستثنى، وعامل نصبه هو مررت بتوسط تلك الباء، وقيل: بتوسط "إلا"، وهو العامل في النصب المحلي للمستثنى منه، ويمكن الجواب بأن المراد بالعامل أعم من أن يكون عامل المستثنى أو المستثنى منه، فالمقصود أنه يرفع إن كان العامل رافعا، وينصب إن كان ناصبا، ويجر إن كان جارا، وإن قلت: فيه نظر؛ لأن عامل المستثنى، وهو المجرور به في "مررت إلا بزيد"، وهو غير الجار في المستثنى منه شخصا، قلت: إنهما متحدان نوعا وإن تغايرا شخصا.

لأنه فرغ له العامل: أي لأن المستثنى فرغ لأجله العامل عن العمل في المستثنى منه ظاهرا بأن عمل في المستثنى، =

(١) ولا شك أن الإعراب بالأصالة وبلا واسطة يكون أقوى من الإعراب الذي لا يكون إلا بالتشبيه إلى الغير وبالواسطة، فالعمل بالأقوى لما أمكن يكون هو الأولى، ولذا اختير البدل، ولعدم الخلاف في عامل البدل، وأما في عامل المستثنى فالخلاف ثابت، والثالث: ما كان جاريا على إعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء عليه لكن بشرطين، والفرق بين هذين القسمين أن المستثنى في القسم السابق من كلام تام، ويجوز الوجهان فيه: البدل والاستثناء، وفي هذا القسم من كلام ناقص، ولا يجوز فيه إلا وجه واحد. (محرم)

(٢) أي حسب اقتضائها، فإن اقتضى العامل الرفع يرفع، وإن اقتضى النصب ينصب، وإن اقتضى الجر يجر، ولا ينصب حينئذ على الاستثناء، وكونه شبيها بالمفعول حتى يكون العامل فيه الفعل بتوسط "إلا". (جمال)

فالمراد بـ"المفرّغ" المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه، وهو أي والحال أن المستثنى واقع في غير الكلام المُوجَب، واشترط ذلك؛ ليفيد[١] فائدة صحيحة مثل: ما ضربني إلا زيد، ....

= وإنما قلنا: "ظاهرا"؛ لأن ما هو عامل في المستثنى فهو عامل في المستثنى منه المحذوف أيضا، ويمكن أن يقال: إن هذا المستثنى يختص باسم المفرغ؛ لأنه فرغ له عن المستثنى منه ظاهرا، وعلى هذا المفرغ وصف للمستثنى بحال متعلقه، وحال المستثنى هو العامل، وحينئذ لا يكون المراد بالمفرغ المفرغ له، وإنما قلنا: "ظاهرا"؛ لأن المستثنى داخلا في المستثنى منه المحذوف حقيقة. **فالمراد بالمفرغ إلخ:** فالعامل مفرَّغ، والمستثنى مفرَّغ له، والمستثنى منه المفرَّغ منه.

أي والحال: فهو حال من الضمير في قوله: "يعرف" فإنه مفعول ما لم يسم فاعله، وجاز أن يكون الواو للعطف لا للحال بأن يكون معطوفا على "المستثنى منه"، وقوله: "غير الموجب" على "غير مذكور"، ويحتمل أن يكون الضمير راجعا إلى عدم ذكر المستثنى منه، ويجعل قوله: "وهو في غير الموجب" جملة معطوفة على ما سبق، يعني وعدم الذكر في غير الموجب ليفيد الكلام "إلا أن يستقيم المعنى"، فحينئذ يصح عدم الذكر في الموجب، فيصح استثناء قوله: "إلا أن يستقيم المعنى" بلا تكلف، وأما على التوجيهات الأخر فهو مستثنى عن فحوى الكلام أي لا يعرب على حسب العوامل في الموجب وقتا من الأوقات إلا أن يستقيم المعنى.

ليفيد: أي ليفيد الكلام أو ليفيد المستثنى، ويحتمل أن يكون فاعله هو المثل في قوله: "مثل ما ضربني إلخ". واعلم أنه أراد بإفادة المعنى دلالة الكلام على المراد هو كون المستثنى معربا على حسب العوامل، وهذه الدلالة متحققة في غير الموجب، وغير متحققة في الموجب، أما الأول فلأن الاستثناء المتصل قرينة على إرادة العام، وذلك لأنه يقتضي متعددا، ولما لم يكن قرينة خصوص أي خصوص جماعة جائية فحمل على العام، وليس لها أي لإرادة العام وقرينته معارض، فتعين المراد، وأما الثاني فلأن الاستثناء وإن كان قرينة على العام لكن عدم صحة المعنى قرينة على عدم إرادته، فهي تعارض بقرينة العام، فلم يتعين المراد حينئذ، نعم إذا استقام المعنى بقي قرينة العام بلا معارض، ولهذا قال: "إلا أن يستقيم المعنى"، وهو استثناء من مفهوم الكلام أي لا يعرب على حسب العوامل في الموجب في وقت من الأوقات إلا وقت استقامة المعنى؛ فإنه حينئذ يتعين المراد. =

---

(١) المراد بالفائدة الصحيحة وكذا استقامة المعنى: ما يقصده العرب في كلامهم، سواء كان صادقا أو كاذبا بـــ"إلا" للمطابقة للواقع كما قيل. (عل)

إذ يصح أن لا يضرب المتكلمَ أحدٌ إلا زيدٌ بخلاف ضربني إلا زيد؛ إذ لا يصح أن يضرب كلَّ واحد المتكلمَ إلا زيدٌ،(١) إلا أن يستقيم المعنى(٢) ....

= فإذا عرفت هذا فلا يرد ما قيل: لم لا يجوز جواز الموجب عند قيام القرينة على الخصوص؟ كما يقال في جواب من قال: "هل جاءك جميع أهل بيتي؟": جاءتني إلا إياك؛ لأنا لا نسلم عدم الجواز على ذلك الاعتبار، بل هو جائز حينئذ؛ لأنه راجع في صورة الاستقامة، ولذا قال الشارح: "أو يكون هناك قرينة دالة على أن المراد إلخ"، ولا يرد أيضا ما قيل: لم لا يجوز أن يكون نحو: "ما جاءني إلا زيد" على وجه المبالغة في الغلو؟ أي غلو جمع كثير غاية الغلو كما في قولهم:

وأخفتَ أهلَ الشرك حتى إنه　　　تخـــافُك النطفُ التي لم تُخلَق

لأنا نقول أيضا: لا نسلم عدم الجواز على ذلك الاعتبار؛ لأنه راجع حينئذ في صورة الاستقامة أيضا، ولا يرد أيضا ما قيل: إن إرادة أصل المعنى متحقق في الإيجاب والنفي على العموم والخصوص، ولكن الافتراق في مطابقة الواقع وعدمها، وليس ذلك من وظائف النحو، ألا ترى أنه يجوز بحر من المسك، ولقيت العنقاء، والأرض فوقنا، ونحو ذلك وإن لم يطابق الواقع، فينبغي أن يجوز نحو: "جاءني إلا زيد" بجعله معربا على حسب العوامل؛ لأنا نقول: قد عرفت أنه أراد بإفادة المعنى دلالة الكلام على المراد، وهي منتفية حينئذ على ما عرفت وجهه، وإذا نظرت في كلام الشارح فضلا في الجواب عن الشبهة لا يرد ما ذكرناه أيضا، فتأمل.

إلا أن يستقيم المعنى: قيل: لا بحث للنحوي عن استقامة المعنى، وليس وظيفة النحوي إلا بيان الكيفيات التركيبية، وإن كان ذلك مستلزما لاستقامة المعنى، فهذا البحث من قبيل الوضع الشيء في غير محله، وأجيب بأن هذا البحث يرجع مآلا إلى أن الإعراب على حسب العوامل في كلام غير موجب كثير، بخلاف الموجب فإنه قليل؛ لقلة استقامة المعنى فيه إذا أعرب المستثنى كذلك، والبحث عن كثرة الاستعمال وقلته وظيفة الفن.

---

(١) فلا يفيد فائدة صحيحة مطابقة كما في نفس الأمر، وإن كان يفيد فائدة ما في الجملة، أو يحصل بالخبر الكاذب تصور غير حاصل أو تصديق غير يقيني. (علوي)

(٢) مستثنى من فحوى الكلام السابق، أي لا يعرب المستثنى على ما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر في الكلام الموجب حال كون المستثنى منه غير مذكور في جميع الأوقات إلا وقت استقامة معنى ذلك الكلام، فحينئذ يعرب المستثنى على حسب العوامل في الكلام الموجب أيضا، والحاصل أن إعراب المستثنى على حسب العوامل في كلام غير موجب يكثر، بخلاف إعرابي في الكلام الموجب؛ فإنه قليل لقلة وجود استقامة المعنى، واستقامة المعنى لا توجد إلا بأن يكون الحكم إلخ. (محرم)

بأن يكون[1] الحكم مما يصح أن يثبت على سبيل العموم، نحو قولك: كل حيوان **يحرك فكه الأسفل** عند المضغ إلا التمساح،[2،3] أو تكون هناك قرينة دالة على أن المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا، مثل: قرأت إلا يوم كذا أي أوقعت القراءة كل يوم إلا يوم كذا؛ **لظهور أنه لا يريد** المتكلم جميع أيام الدنيا، بل أيام الأسبوع أو الشهر أو مثل ذلك، ....

خائيدن نمك بهذا الكلام

يحرك فكه الأسفل: وقيد الأسفل قيد واقعي؛ إذ الفك لا يكون في غير الأسفل، ثم لا يخفى أن هذا المثال لمجرد أن الحكم فيه صحيح على وجه العموم، وقد وقع مثل ذلك في كلام القوم حيث قال مولانا فخر الدين في شرحه للمختصر، وشارح "الوقاية" في قوله: "والوليُّ العصبةُ على ترتيبهم" أي على ترتيبهم في الإرث والحجب أي يقدم الجزء كالابن وابن الابن فهذا التمثيل لمجرد ترتيب العصبات مع أن الكلام فيمن صلح وليا منهم، والجزء لا يمكن أن يكون ولي الصغير والصغيرة، فلظهوره لم يتعرض الشارح المذكور به، فلا يرد ما قال بعض المحشين من أن هذا المثال ليس مما نحن فيه لعدم كون المستثنى منه مفرغا مع أن الكلام فيه.

لظهور أنه لا يريد إلخ: أي من أول أيام الدنيا إلى آخره؛ لأنه يستلزم أن يكون زيد مثلا موجودا في جميع الأزمان من الدنيا، وليس كذلك، فالقرينة على عدم إرادته هي الظهور والبداهة، ويمكن أن يقال: لم لا يجوز أن يكون المراد أنه قرأت في جميع عمري من الأيام إلا يوم كذا، لا في جميع أيام الدنيا، وهذا المعنى مستقيم إلا أن في الاستقامة محل تأمل.

---

(١) أي ذلك في جميع الأوقات إلا وقت استقامة المعنى. (عصمت)

(٢) فإنه يحرك فكه الأعلى عند المضغ. (علوي)

(٣) والحكم بتحريك الفك الأسفل عند المضغ على الحيوان حكم عام؛ لأنها موجبة كلية مسوَّرة، مثل: كل إنسان ناطق، وهذا مثال لما يصح أن يثبت فيه على سبيل العموم، لا ما نحن فيه، ويفهم منه مثال المستثنى المفرغ لصحة ثبوت الحكم على سبيل العموم، والتمساح دابة توجد في جميع النيل إلا من مدينة سيوط، وهي فوق مصر باثني عشر فرسخا، فهذه المواضع لا يدخلها تمساح؛ لأنه قد طلسمته الفلاسفة المتقدمون خيفة منهم على أهل مصر؛ لأنها كانت تضرهم غاية الضرر، وحيثما جاوز التمساح هذا الموضع مات، وتحول على ظهره، ولعب به الصبيان، كذا في "عجائب المخلوقات". (محرم)

ولقائل أن يقول: كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب أيضا، نحو: ما مات إلا زيد، فينبغي أن يشترط في غير الموجب أيضا استقامة المعنى، وأيضا لا يصح مثل: "قرأت إلا يوم كذا" إلا بعد تخصيص[1] اليوم بأيام الأسبوع مثلا، فيجوز مثل هذا التخصيص في "ضربني إلا زيد" بأن يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين إذا كان هناك قرينة[2] دالة، فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغيرجائزة بدونها، وأجيب بأن المعتبر هو الغالب، والغالب في الإيجاب عدم استقامة المعنى على العموم، وفي النفي عكسه؛ لأن اشتراك..............

(أي كالموجب) (كما مر) (الذي حكم بعدم استثنائه) (عن الأول)

نحو ما مات إلخ: وما خلق إلا بشر، فينبغي أن يشترط في غير الموجب أيضا استقامة المعنى؛ لأنهما سيان في الاستقامة وعدمها. **وأجيب بأن إلخ**: هذا جواب عن الشبهة الأولى.

على العموم: أي على تقدير عموم المستثنى منه، وقوله: "في النفي عكسه" أي في غير الموجب يكون الغالب استقامة المعنى، وإنما استثنى الأقل الذي في الموجب؛ لأنه المراد ههنا؛ لأنه داخل تحت قوله: "ويعرب على حسب العوامل"، ولم يستثن الأقل الذي في غير الموجب؛ لعدم الاحتياج إليه؛ لعدم دخوله تحت الحكم؛ لأنه غير مستقيم المعنى، فحينئذ لا يرد ما قيل: إنه استثنى الأقل الذي في الموجب فلم لم يستثن الأقل الذي في غير الموجب.

لأن اشتراك إلخ: دليل لقوله: "وفي النفي عكسه"، وقوله: "وأما اشتراكها في تعلق إلخ" دليل في الحقيقة لقوله: "والغالب في الإيجاب عدم استقامة المعنى على العموم"؛ فإنا إذا قلنا: ما ضربني إلا زيد؛ فإن جميع أفراد الجنس =

---

(١) المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين، كالأيام والأسبوع والشهور كما مر. (علوي)

(٢) حالية دالة على الجماعة المخصوصة، كما يقول المضروب حال الشكاية: ضربني إلا زيد؛ فإن حاله يدل على أنه لا يريد كل أحد عاما، بل يريد من المحلة الفلانية أو من القرية أو نحوها، فيكون التقدير: ضربني كل واحد من محلة كذا إلا زيد، أو مقالية كقول المضروب لمن قال له: من ضربك من محلة كذا؟: ضربني إلا زيد، أي ضربني كل واحد من تلك المحلة إلا زيد. (محرم)

جميع أفراد الجنس[١] في انتفاء تعلق الفعل بها، ومخالفة واحد إياها في ذلك مما يكثر ويغلب،[٢] وأما اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد إياها في ذلك فمما يقل كما في المثال المذكور، وبأن الفرق بين قولك: "قرأت إلا يوم كذا، وضربني إلا زيد" ليس إلا بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الأول،

بيانية — مجزوم وملزوم دخوله — المستثنى — المثال

وعدم ظهورها في الثاني، فلو قام في الثاني أيضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين،

نظرا إلى الغالب — وهو ضربني إلا زيد

كما إذا قيل: من ضربك من القوم؟ أي القوم الداخل فيهم زيد، فقلت: ضربني إلا

فالقرينة هو السؤال — المعهود

زيد، فالظاهر أن ذلك أيضا مما يستقيم فيه المعنى، لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى.[٣]

= مشترك في انتفاء تعلق الفعل الذي هو الضرب لهذا الأفراد، ومخالفة واحد منها في ذلك الانتفاء بها، بخلاف الإيجاب، ولم يفرق بين الجنس والنوع فلهذا قال: "في جميع أفراد الجنس"، ولم يقل: في أفراد النوع، كما هو الظاهر.
كما في المثال المذكور: وهو ضربني إلا زيد. **وبأن الفرق إلخ:** وهو جواب عن الشبهة الثانية.
مقطوع إلخ: أي دخول المستثنى في بعض معين عن المستثنى منه، وقوله: "دخوله فيه" مفعول ما لم يسم فاعله لقوله: "مقطوع"، وقوله: "الأول" أي في المثال الأول، وهو قرأت إلا يوم كذا. **إذا قيل من إلخ:** فالقرينة هو السؤال.

---

(١) الجنس ههنا الأسفل كالإنسان؛ لأن الأجناس أربعة على ما بُيِّن في كتب المنطق: الجنس الأسفل كالإنسان، والجنس الوسط كالحيوان، والجنس الأوسط كالجسم، والجنس الأعلى كالجوهر. (محرم)
(٢) عطف تفسير خبر "إن"، قوله: "مما يكثر" مثل: ما ضربني إلا زيد؛ فإنه تعلق الضرب بكل أحد انتفاء، وتعلق بواحد معين منه، وهو زيد مثلا ثبوتا، يعني أن يكون الفعل منفيا عن كل أحد بحيث لم يثبت وأن يكون مثبتا على واحد معين- هو زيد - كثير وغالب وهو ظاهر، ومثله أيضا: ما رأيت إلا زيدا، وما مررت إلا بزيد. (محرم)
(٣) على تقدير عموم المستثنى فيه، والغالب في الغير الموجب استقامة المعنى على تقدير عموم المستثنى منه، ولذا اشترط في الموجب استقامة المعنى على تقديره دون غير الموجب؛ عملا بما هو الأصل وهو الاستقامة وعدمها غالبا. (محرم)

ومن ثم أي ومن أجل أن المفرغ لا يكون في الموجب إلا أن يستقيم المعنى لم يجز مثل: ما زال زيد إلا عالما إذ معنى "ما زال" ثبت[١]........................

لم يجز مثل ما زال إلخ: لأنه لو كان جائزا يلزم تحقق المشروط بدون الشرط؛ لأنه قد سبق أن كون المستثنى المفرغ في كلام موجب مشروط باستقامة المعنى، وهي منتفية ههنا؛ لدخول جميع الصفات فيه غير صفة العلم؛ لأن من الصفات المتنافية كالسواد والبياض والقيام والقعود والحمرة والصفرة وغيرها، فلو كان فيه جميع الصفات يلزم اجتماع النقيضين.

إذ معنى ما زال ثبت: لأن "ما" للنفي، وفي "زال" معنى النفي كما يكون في انفك وفي ما انفك، وفي برح - بكسر الراء - وفي ما برح معنى النفي. قال مجد المحشي مولانا غف: الأظهر أن يقال: إذ معنى ما زال ثبت دائما؛ لأن ما زال لاستمرار ثبوت الخبر للاسم، لكن الدليل حينئذ غير مفيد للمدعى؛ لأن كون النفي إثباتا لا يفيد إلا كون ما زال بمعنى ثبت فقط لا بمعنى ثبت دائما. ثم قال مولانا المذكور، إلا أن يقال: معنى قوله: "لأن نفي النفي إثبات" هو أن نفي النفي يفيد دوام الإثبات، ثم قال: ولكن في إفادة نفي النفي دوام الإثبات بحث، معناه أنه في حيز المنع. أقول: قال الشارح في بحث الحال: إن النفي مستمر بلا قاطع أي بلا قاطع النفي. فإذا كان كذلك فنفي النفي يستلزم دوام الثبوت واستمراره.

قال مولانا عص: قوله: "ثبت بقيد الدوام" أي الإثبات يفيد الدوام، ويظهر ذلك من كتب اللغة، معناه أنه قال مجد المحشي: الأظهر أن يقال: إذ معنى ما زال ثبت دائما ليس على ما ينبغي، أقول: كونه مفهوما من كتب اللغة في حيز المنع، ثم قال مولانا عص: ولو سلم أن لا يكون الثبات مفيدا للداوام لكن ما زال ههنا بمعنى دائما، وذلك لأن معنى "زال" وقع زوال فمعنى "ما زال" لم يقع زوال، فقولنا: "زوال" في قولنا: "لم يقع زوال" نكرة وقعت في سياق النفي يفيد العموم، فيفيد أنه ثبت زيد دائما إلخ. وهذا كلام الفاضل المذكور لرد ما ذكره مولانا غف بقوله: "وفي إفادة نفي النفي دوام الإثبات بحث".

أقول: فيه بحث، أما أولا فإن العموم حاصل حينئذ على وجه الكمال لحصوله من وجهين، أحدهما: العموم الحاصل من نفي النفي، والآخر: عموم النكرة التي في سياق النفي، وكون العموم مطلقا يستلزم الدوام في حيز المنع. وإن قلت: تكرار العموم يستلزم المبالغة فالدوام حاصل منها، قلت: فيه نظر أيضا. وأما ثانيا فإنا لا نسلم =

(١) الأظهر أن يقال: ثبت دائما، لكن الدليل لا يفيده إلا أن يقال: إن نفي النفي يفيد دوام الإثبات، وفي إفادته بحث. (عبد الغفور)

لأن نفي النفي إثبات،[١] فيكون المعنى ثبت زيد دائما على جميع الصفات إلا على صفة العلم[٢] فلا يستقيم،[٣] وقال الشارح الرضي: يمكن أن تحمل الصفات على ما يمكن أن يكون زيد عليها مما لا يتناقض، ويستثنى من جملتها العلم، أو يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم، كأنك قلت: أمكن أن يحصل فيه جميع الصفات إلا صفة العلم،[٤] وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستقامة، ولا يخفى على المتفطن أنه يمكن بمثل هذه التأويلات إرجاع جميع المواد الإيجابية عند الاستثناء إلى صورة الاستقامة،............

= كون "زال" بمعنى وقع زوال فمعنى "ما زال" لم يقع زوال، بل معنى "زال" في ما زال زيد إلا عالما: أنه وقع زوال زيد، فمعنى ما زال فيه أنه لم يقع زوال زيد، فلا يكون زوال نكرة حينئذ حتى يفيد العموم، على أن إفادة قرينة العموم أيضا مما لا طائل تحته كما عرفت.
ثم لك أن توجه المنع المذكور على التفريع، وهو قوله: "فيكون المعنى ثبت زيد دائما إلخ" أقول في دفع الشبهة بأن "ما زال" للاستمرار والدوام أي استمرار ثبوت خبرها لاسمها كما بُيِّن في قوله: "وخبره محذوف" أي ما زال زيد على جميع الصفات أي ثبت زيد على الصفات كلها إلا عالما، فإذا كان للاستمرار والدوام فيكون المعنى ثبت زيد على جميع الصفات إلا على صفة العلم، فقوله: معنى "ما زال ثبت" يكون المراد منه الثبوت على سبيل الدوام، والدليل يكون مثبتا للمدعى؛ لأن المراد أن هذا نفي النفي إثبات؛ لما مر، لا نفي النفي مطلقا إثبات حتى كانت المقدمة ممنوعة.
لأن نفي النفي إثبات: أي مستلزم للإثبات؛ لأنه عينه؛ لأن تصور نفي النفي يتوقف على تصور النفي، وتصور الإثبات لا يتوقف على تصور النفي، وإنما يكون عين الإثبات إذا كان تصور الإثبات موقوفا على تصور النفي، وليس كذلك، وقال مولانا عص: إن نفي النفي إثبات في العرف لا في اللغة.

(١) لأن "زال" وأخواته معناه النفي مثل: امتنع وعدم ومات وغيرها، ونفي النفي إثبات فيثبت؛ لأن معنى ما مات زيد ثبت ووجد؛ لأنه إذا كان في الكلام قيد يكون النفي متوجها إليه، وإذا لم يوجد فيه قيد توجه إلى أصل الفعل، نحو: ما ضرب زيد، ولما توجه النفي ههنا إلى النفي ونفاه بقي أصل الفعل، وهو الثبوت، فيكون معنى "ما دام "وأخواته ثبت ودام. (محرم)
(٢) وإنما كان هكذا؛ لأن النفي إذا دخل على النفي أفاد الإيجاب الدائم، كذا في "الرضي"، فيلزم ثبوت دوامه. (علوي)
(٣) المعنى لأن من جملة الصفات ما يتناقض كالقيام والقعود، والنوم واليقظة، فلا يجتمعان. (علوي)
(٤) فإنه ليس له قابلية واستعداد أصلا. (علوي)

كما يقال مثلا في قولك: "ضربني إلا زيد": **المراد كل من** يتصور منه الضرب من معارفك، أو المقصود منه المبالغة في غلو المجتمعين على ضربك.

وإذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ أي لفظ المستثنى منه **فعلى الموضع** أي يحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه؛ **عملا بالمختار**[١] على قدر الإمكان مثل: ما جاءني من أحد إلا زيد، فـ"زيد" بدل مرفوع محمول **على موضع "أحد"**، لا مجرور محمول على لفظه، ومثل: لا أحد فيها أي في الدار إلا عمرو **فـ"عمرو" مرفوع** ....

فإنه مرفوع بالفاعلية

المراد كل من إلخ: ويترجم له: ہر کس کہ متصور بود ازوی زدن از آشنایان تو زوند مرا مگر زید مرا زد.

وإذا تعذر إلخ: أقول: لما كان الكلام في إعراب المستثنى فبين أولا إعرابه وجوبا، ثم بين إعرابه جوازا، ثم إعرابه على حسب العوامل، فحينئذ لا يرد ما ذكره مولانا عص حيث قال: ولا يخفى أن هذه المسألة من تتمة اختيار البدل فينبغي أن لا يفصل بينه وبينها بحث الإعراب على حسب العوامل. ثم إنه إذا تعذر البدل على المحل القريب فعلى المحل البعيد نحو: لا خمسة عشر درهما لك إلا درهم؛ فإن خمسة عشر له محل قريب وهو النصب، ويمتنع حمله عليه؛ لما ذكره في الكتاب، فيحمل على محله البعيد، وهو الرفع.

فعلى الموضع إلخ: وفي كلام بعض الشارحين: "فيحمل على الموضع"، فأخر المتعلق ههنا لإفادة الحصر أو تنبيها على جواز تأخيره، ولقائل أن يقول: تأخيره لا يصح لإفادة الحصر؛ لأنه جاز النصب بالاستثناء أيضا وإن كان البدل مختارا، فيوافق حينئذ بما ذكره سابقا بقوله: "ويجوز فيه النصب ويختار البدل إلخ"، والجواب أن المراد من الجواز في قوله: "ويجوز فيه إلخ" هو الجواز بلا ضعف، وههنا النصب ضعيف؛ لأنه يتوهم أنه بدل محمول على لفظ "أحد".

عملا بالمختار: وقد سبق أنه يجوز النصب ويختار البدل في المستثنى، ولا يتعذر الإبدال بمجرد تعذر الإبدال من اللفظ؛ فإنه يمكن أن يبدل من المحل عملا بالمختار بقدر الإمكان. **على موضع أحد:** فإنه مرفوع بالفاعلية محلا.

فعمرو مرفوع إلخ: لأنه مبتدأ تخصص بالعموم، قيل: يجوز أن يكون عمرو مرفوع بأنه كان بدلا من الضمير المستكن في الظرف أي الضمير في قوله: "فيها"؛ فإنه فاعل له راجع إلى "أحد"، والقول بأنه جاز أن يكون منصوبا على الاستثناء ضعيف؛ لأنه يتوهم أنه بدل محمول على لفظ "أحد".

(١) دفع دخل مقدر تقريره: أنه كما يختار البدل في المستثنى حال كونه واقعا في محل يكون متأخرا عن "إلا" يجوز فيه النصب أيضا على الاستثناء، فينبغي أن يحمل على الاستثناء حيث تعذر البدل، فأجاب الشارح بقوله: "عملا بالمختار على قدر الإمكان" توضيحه أنه لا يتعذر الإبدال بمجرد تعذر الإبدال من اللفظ؛ فإنه يمكن أن يبدل من المحل فيحمل عليه عملا بالمختار بقدر الإمكان. (خادم أحمد)

محمول على محل "أحد" لا على لفظه، ومثل: ما زيد[1] شيئا إلا شيء لا يعبأ به أي لا يعتد به فـ"شيء" مرفوع محمول على محل "شيئا"،[2] لا منصوب محمول على لفظه، وقوله: "لا يعبأ به" ليس في كثير من النسخ، وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة شيء المستثنى، قيل:[3] إنما وصفه به؛ لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه، **ولا يخفى أنه** لو جعل المستثنى منه شيئا أعم من أن يزيد عليه صفةٌ غيرُ الشيئيةِ أوّلاً وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفةٌ غيرُ الشيئيةِ **لكانَ أدقَّ وألطف**، وإنما تعذر البدل على اللفظ في الصورة الأولى؛ لأن "من" الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد الإثبات أي بعد ما صار الكلام مثبتا؛ **لانتقاض النفي** بـ"إلا"؛ **لأنها لتأكيد النفي** ولا نفي بعد الانتقاض، فلو أبدل على اللفظ وقيل: ماجاءني من أحدٍ إلا زيدٍ بالجر ....

جواب لو

على محل شيئا: لانه مرفوع على أنه خبر المبتدأ. **ولا يخفى أنه إلخ**: وهو اعتراض على قوله: إنما وصفه به، وقيل: لو لم يوصف بقوله: "لا يعبأ به" يصح أيضا؛ لأن التنوين في شيء الثاني جاز أن يكون للتحقير أي شيء حقير؛ فإن تنوين التنكير للتحقير، وقيل: إنما وصفه به؛ لئلا يتوهم استثناء الشيء عن نفسه وعلى هذا يندفع قوله: ولا يخفى إلخ كما لا يخفى.

لكان أدق وألطف: أما الأول فلزيادة التوجه والتأمل في إدراكه، وأما الثاني فلعدم الاحتياج إلى قوله: لا يعبأ به.

لانتقاض النفي: وقيل: لو زيد "من" الاستغراقية فيه يلزم زيادتها في الشخص، وهو غير جائز؛ فإنها لا تدخل إلا على الكلي، وإنما قيد كلمة "من" بالاستغراقية؛ لأن الأخفش جوز دخول "من" الزائدة في الموجب كقولنا: وقد كان من مطر. **لأنها لتأكيد النفي**: أي نفي مجرورها، سواء باشرت له أو لا، نحو: ما جاءني من رجل وامرأة.

(١) بالفارسية: نيست زيد شيئے مگر شيئے كہ اعتبار كردہ نشدہ بود. (بقا)

(٢) لأنه مرفوع على أنه خبر المبتدأ.

(٣) يعني لو لم يوصف يلزم استثناء شيء من نفسه فإما أن يراد لزوم ذلك في الواقع أو بادئ الرأي فينبغي أن يراعى ما فيه الدقة واللطافة، وبهذا اندفع ما قيل: لو قال: يلزم توهم استثناء الشيء من نفسه لاندفع قوله: "ولا يخفى". (جمال)

لكان في قوة قولنا: جاءني من زيد، فلزم زيادة "من" في الإثبات وذلك غير جائز، وفي الصورتين الأخيرتين؛ لأنه لو أبدل المستثنى على اللفظ، وقيل: لا أحد فيها إلا علة تعذر **عمرا بالنصب**؛ لأن فتحته شبيهة بالحركة الإعرابية؛ لأنها حصلت بكلمة "لا" فهي كالنصب الحاصل بالعامل، فلا بد حينئذ من تقدير "لا" حقيقة أو حكما؛ لتعمل فيه جواب لو هذا العمل، وكذا في قوله: "ما زيد شيئا إلا شيء" لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد حينئذ من تقدير "ما" **كذلك**؛ لتعمل فيه.

و"ما ولا" لا تقدران لا حقيقة إذا لم يكن البدل إلا بتكرير العامل، **ولا حكماً إذا اكتفي** بدخوله على المبدل منه، واعتبر سراية حكمه إليه؛ فإنه في قوة التقدير، **حال كونهما عاملتين** في المستثنى المحمول على البدل..............................

إلا عمرا بالنصب: لا يقال: معناه تقدير البدل لا يجوز النصب فيه؛ لأن إعراب البدل يكون مثل إعراب المبدل منه مع أن إعراب البدل هو النصب، وإعراب المبدل منه الفتح؛ لأنا نقول: إعرابه يكون مثل إعراب المبدل منه أو في حكم إعرابه وههنا كذلك؛ لأن إعرابهما معا بسبب العامل، ولهذا قال: "لأن فتحته شبيهة إلخ".

كذلك: أي حقيقة أو حكما، والأول على مذهب من قال: إن البدل بتكرير العامل حقيقة فقولنا: "سلب زيد ثوبه" في التقدير: سلب زيد سلب ثوبه، والثاني على مذهب من قال: إن العامل في المبدل منه هو العامل في البدل، وأشار إليه بقوله: حقيقة إذا لم يكن البدل إلخ. **وما ولا لا تقدران إلخ**: وذهب بعضهم إلى أن العامل في المعطوف والبدل مقدر، وفي سائر التوابع يكون العامل في المتبوع واعتبر سراية حكم المتبوع فيه وبعضهم إلى أن البدل والمعطوف كسائر التوابع فأشار الشارح إلى المذهبين.

ولا حكما إذا اكتفي إلخ: أي تقدير الحكمي إذا اكتفي إلخ، وكذلك قوله: "إذا لم يكن البدل إلا إلخ" أي تقدير الحقيقي إذا لم يكن البدل إلخ. **حال كونهما عاملتين**: فهو حال عن الضمير المستكن في قوله: "يقدران"؛ فإنه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله: "يقدران"، ويحتمل أن يكون قوله: "عاملتين" تمييزا، ويحتمل أن يكون مفعولا ثانيا لقوله: "يقدران" بتضمين معنى الجعل، أي "ما ولا" لا تجعلان عاملتين.

بعده أي بعد الإثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا؛ لانتقاض النفي بـ"إلا"؛ لأنهما أي "ما ولا" عملتا للنفي، وقد انتقض النفي بـ"إلا"،(١) وحيث تعذر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل، فـ"عمرو" مرفوع على أنه(٢) محمول على محل "أحد"، بفتح الدال وهو الرفع بالابتداء، و"شيء" مرفوع على أنه محمول على محل "شيئا"، وهو الرفع بالخبرية.

فإن قلت: لـ "أحد" لفظ أحد في هذا المثال محلان من الإعراب: محل قريب وهو نصبه بكلمة "لا"، ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء، فَلِمَ اعتبروا حمله على محله البعيد لا القريب؟ قلت: لأن محله القريب إنما هو لعمل "لا" فيه بمعنى النفي، وقد انتقض بـ"إلا"، بخلاف محله البعيد؛ فإنه لا دخل لعمل "لا" فيه، بخلاف ليس زيد شيئا إلا شيئا مع أنه انتقض النفي فيه أيضا بـ"إلا"؛ لأنها أي ليس عملت للفعلية لا للنفي(٣).........

بعده: وفي بعض النسخ: بعدها، أي بعد إلا. **لأنهما عملتا للنفي:** يعني أن النفي علة لحملهما على "ليس وإن" أي حمل "ما" على ليس، وحمل "لا"على "إن"؛ فإن "ما" مشابهة بـــ"ليس"، و"لا" للجنس مشابهة لـــ"إنّ"، فإذا كان النفي علة حملهما على "ليس" و"إن" في العمل أو جزءا للعلة، فعلى كلا التقديرين يلزم من انتفاء النفي انتفاء عملهما؛ لأن انتفاء العلة مطلقا سواء كانت تامة أو ناقصة يستلزم انتفاء المعلول، ثم إن حمل "لا" على "إن" لأجل أن "لا" للمبالغة في النفي؛ لكونها لنفي الجنس كما أن "إن" للمبالغة في الإثبات فيكون من قبيل حمل النقيض على النقيض.

(١) يعني أن عملهما بعد "إلا" يقتضي بناء على نفيهما و"إلا" يقتضي انتقاض النفي فيلزم التناقض، فقد رأيت يعني قول المصنف ممن جعل ذلك وجها آخر سوى ما قال المصنف فهو غير مرضي. (عصمت)

(٢) النواسخ إذا دخلت على المبتدأ والخبر غلبت عاملهما لكن يبقى تقدير عملهما إذا كان العامل حرفا؛ لضعفه، ثم إذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو: إن زيدا قائم وعمرو، وإن غيَّر المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر إلا إذا كان اضطر إليه كما فيما نحن فيه. (عبد الغفور)

(٣) لأنها فعل ماض منصرف ببعض تصاريفه على وزن "علم" لكن استكن عين فعله للتخفيف مثل نعم وبئس، ومعناها النفي وضعا مثل: زال وامتنع، وبفعليتها تعمل الرفع والنصب كسائر الأفعال المتعدية فبانتقاض النفي - ليس سببا لعملها - لا ينتقض الفعلية، فتعمل بعد انتقاضه أيضا كما كانت تعمل قبله. (محرم)

فلا أثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الأمر العاملة هي أي ليس لأجله أي لأجل ذلك الأمر، **وهو الفعلية** ومن ثم أي ومن أجل أن عمل ليس للفعلية[١] لا للنفي، وعمل "ما" و"لا" بالعكس جاز ليس زيد إلا قائما بإعمال "ليس" في قائما، وإن انتقض نفيها بـ"إلا"؛ لبقاء فعليتها، وامتنع ما زيد إلا قائما بإعمال "ما" في قائما؛ لأن عملها فيه إنما هو للنفي، وقد انتقض النفي بـ"إلا".

مع كونه مثبتا

على أنه خبر ليس

والمستثنى مخفوض أي مجرور بعد غيرٍ[٢] وسوى مع كسر السين[٣] أو ضمها مع القصر، وسواء **بفتح السين** أو كسرها مع المد؛ **لكونه مضافا إليه، وبعد حاشا** في الأكثر **لكونها حرف جر**[٤] في أكثر استعمالاتهم، ....

وهو الفعلية: لأن معنى "ليس" في الأصل "ما كان" بدليل لحوق علامات الأفعال عليه نحو: ليست ولست، ثم صلب الدلالة على الزمان الماضي، فحكمه حكم "ما كان"، وإن لم يبق فيه معنى الكون، وهو قد ينتقض نفيه ويبقى عمله نحو: ما كان زيد إلا قائما؛ لبقاء معنى الكون بعد "إلا". **بفتح السين إلخ**: قيل: الكسر في "سوى" مع القصر، والفتح في "سواء" بالمد مشهورتان.

لكونه مضافا إليه: علة لكون المستثنى مجرورا بعدها. **وبعد حاشا إلخ**: لا يقال: إيراد "بعد" مستدرك، بل ينبغي تركه لطلب الاختصار في المتن؛ لأنا نقول: إيراده تنبيه على أن قوله: في الأكثر متعلق بقوله: "حاشا" فقط دون غير وسواء وسوى. **لكونها حرف جر**: وقد جاء بعدها النصب كما في الدعاء المنقول: اللهم اغفر لي واسمع دعائي حاشا الشيطان، والدليل على حرفيتها دخول ياء المتكلم بدون نون الوقاية مثل: حاشاي؛ لأنه إذا لم يكن حرفا =

---

(١) لأن "ليس" من الأفعال الناقصة يقتضي الاسم المرفوع والخبر المنصوب.

(٢) منصرف؛ لكونه مؤولا باللفظ، وغير منصرف؛ لكونه مؤولا باللفظة أو الكلمة للعلمية والتأنيث.

(٣) قال الشيخ الرضي: الكسر مع القصر مشهور، وأما الضم معه فغير مشهور. (جمال)

(٤) إليه ذهب سيبويه، والدليل على حرفيتها "حاشاي" من غير نون الوقاية، وامتناع وقوعها صلة بالمصدرية مطرد، ودخول "ما" عليه إذا نصب الاسم بعدها شاذ عنده. (عبد الغفور)

وأجاز[1] بعضهم النصب بها، على أنها فعل متعدٍ فاعله مضمر، و معناها تبرية المستثنى عما نسب إلى المستثنى منه، نحو: ضرب القوم عمرا حاشا زيدا أي برّأه الله عن ضرب عمرو،

= فيكون فعلا؛ لأنه لم يقل أحد بكونها اسما، وقال في المبنيات: إن ياء المتكلم إذا لحقت آخر الفعل تدخل نون الوقاية عليه لتقي آخر الفعل عن الكسر الذي هو أخت الجر مثل: جاءني وضربني، فلو كان "حاشا" فعلا فلا بد من النون عند لحوق ياء المتكلم، وليس كذلك، ولقائل أن يقول: إن آخر "حاشا" يأمن من الكسر بسبب الألف فجاز دخول ياء المتكلم عليها؛ لأن إلحاق النون ليس إلا ليأمن آخره عن الكسر، وهذا الأمن حاصل بالألف، إلا أن يقال: الحكم جار في جميع الأفعال مطلقا لاطراد الباب.

تبرية المستثنى: بفتح التاء وسكون الباء بنقطة التحتانية بمعنى *برى شدن وپاك شدن*، وفي بعض النسخ: "تنزيه" بالنون والياء، أي تنزيه المستثنى عما نسب إليه، وهو الفعل. واعلم أن "حاشا" إذا استعمل في الاستثناء وغيره فمعناه التنزيه أي تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر. **أي برأه الله إلخ:** والضمير في "حاشا" راجع إلى الله تعالى، وهو فاعل، ومجموع الفعل مع الفاعل حال، وصاحب الحال هو زيد، وإضافة الضرب إلى عمرو من قبيل إضافة المصدر إلى المفعول، أي عن ضرب زيد عمرا، ويترجم: *زدند قوم عمرو را در حالتى كه برى گردانيد الله تعالى زيد را از زدن زيد عمرو را*، يعني زيد الذي من جملة القوم لم يضرب عمروا، قيل: إرجاع الضمير في "حاشا" إلى مصدر الفعل المذكور أظهر، أي برئ الضرب عنه نفسه أي نفس الضرب، أي لم يقع الضرب منه، وقد جعل الله فاعلا له، و لم يجعل المتكلم فاعلا أي برئ المتكلم عن ضرب عمرو.

إن قلت: إنما لم يجعل فاعله المتكلم؛ لأن "برئ" صيغة الغائب فيجب أن يكون فاعله أيضا غائبا قلت: لقائل أن يقول: لم لا يجوز أن يكون برئ مثل "ليس ولا يكون"، فإنه شاع بينهم إيرادهما مفردا حالة الاستثناء وإن كان الاستثناء من الجماعة المخصوصة، فجاز أن يكون في صيغة "برئ" أيضا كذلك بأن شاع إيراده بصيغة الماضي، وإن كان المقصود هو المتكلم، وفيه أي في قول القائل نظر لا يخفى.

وذلك لأن "ليس ولا يكون" وإن كانا مفردين لكن الضمير فيهما راجع إلى بعض من الجماعة أو إلى الجائي منهم كما سبق تفصيله، لا يقال: لا يجوز إرجاع الضمير في "حاشا" إلى الله تعالى؛ لأنه لم يسبق مع أن =

(١) بدليل حاشيت زيدا وأحاشيه، قيل: يحتمل أن يكون بمعنى قلت: حاشا، نحو: لاليت أي قلت: لا لا، ولوليت أي قلت: لولا، وعند المبرد أنه تارة حرف وتارة فعل، وإذا وليته اللام تعين فعليته، قال الشيخ الرضي: الأولى أنه مع اللام اسم لمجيئه منونا نحو: "حاشا لله" في بعض القراءة، وإنه بمعنى تنزيها لله، فيجوز على هذا أن تركيب كون "حاشا" في جميع المواضع مصدرا بمعنى تنزيها، وأما حذف التنوين في "حاشا لك" لاستكراههم التنوين في ما غلب عليه تجريده منها لأجل الإضافة. (عبد الغفور)

وإعراب غير فيه أي في الاستثناء دون الصفة؛ إذ هو حينئذ بإعراب موصوفه كإعراب المستثنى بـ"إلا" **على التفصيل** المذكور فيما سبق، **فكأنه لما انجر به**[1] أي بغير المستثنى للإضافة

= المرجع إليه ضمير الغائب لا بد أن يكون مذكورا؛ لأنا نقول: إن الله تعالى معلـــوم قطعا فكأنه سبق، ثم لا يقال: إذا كان ضمير الغائب إلى الله تعالى فلا بد أن يكون غائبا فكيف يحكم بكونه تعالى غائبا؛ لأنا نقول: الضمير راجع إلى لفظ الله، وهو غائب؛ لأن الأسماء الظاهرة كلها غائبة.

وإعراب غير: وإنما لم يبين "غير" مع أنه بمعنى الحرف؛ للإضافة المانعة من البناء، أو لأن الحرفية عارضة له، وإنما لم يقل: إعراب "غير وحاشا وليس ولا يكون" وغيرها مما سبق؛ لأن بعضها فعل، وبعضها حرف، والإعراب فيهما بخلاف "غير" فإنه اسم؛ فلذا خصه بالذكر، والمراد الإعراب بسبب العامل، فلا يرد النقض على المضارع؛ لأنه معرب. **على التفصيل إلخ**: من وجوب النصب في المستثنى الموجب والمنقطع، وجوازه مع اختيار البدل في غير الموجب التام والإعراب على حسب العوامل في الناقص، نحو: جاءني القوم غير زيد، وما جاءني غير زيد أحد، وما جاءني القوم غير حمار بالنصب، وما جاءني أحد غير زيد بالرفع على البدل والنصب على الاستثناء، وما جاءني غير زيد على التفريغ.

فكأنه لما انجر به إلخ: إنما قال بطريق الظن؛ لأنه غير جازم به بل هو ظان فيه، قال مجد المحشي مولانا عبد: إذا انتقل إعرابه إلى "غير" فالأحسن أن يقول: إعرابه إعراب المستثنى بـــ"إلا" بدون الكاف؛ فإن إعرابه حينئذ عين إعرابه، وقال مولانا عص في رده بأن إعراب "غير" فيه عين إعراب المستثنى بـــ"غير" لا عين إعراب المستثنى بـــ"إلا" بل إعرابه كإعراب المستثنى بـــ"إلا"، وإنما يرد الاعتراض لو قال المصنف: وإعراب "غير" فيه كإعراب المستثنى بـــ"غير"، أقول: إعراب "غير" ليس عين إعراب المستنثى بـــ"غير"؛ لأن إعراب المستثنى مجرور ولا يكون إعرابه عينه فأقول: الجواب عن الشبهة المذكورة بأن إعرابه ليس عين إعراب المستثنى بـــ"إلا" شخصا بل عينه نوعا، فيصح قوله: كإعراب المستثنى بـــ"إلا" بإيراد الكاف.=

(١) كأنه جواب عما قيل: إن "غير" قائم مقام "إلا" وبمعناه، فيكون واسطة لإعراب المستثنى كـــ"إلا" فاستحق أن يجري الإعراب على المستثنى فلم أجري على غير، وحاصل الجواب: أن المستثنى لما اشتغل بالجر لإضافة "غير" إليه أجري إعرابه على غير؛ لكونه فارغا كما أجري إعراب الجزء الأخير على الأول في عبد الله، فالإعراب الذي بـــ"غير" عارية له، وهو لما بعده على الحقيقة، قال الشيخ الرضي: والدليل على أن الحركة لما بعد "غير" حقيقةً جواز العطف على محل ما بعد غير نحو: ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع عطفا على محل زيد؛ لأن المعنى ما جاءني إلا زيد وأتي بكلمة "كأن"؛ لأن الانتقال ليس على الحقيقة؛ إذ الإعراب أجري على "غير" ابتداء، لا أنه كان على المستثنى أولا ثم نقل إليه. (جمال)

انتقل إعرابه إليه، **وغيرٌ أي كلمة غير في الأصل صفةٌ؛ لدلالتها على ذات مبهمة** باعتبار قيام **معنى المغايرة بها، فالأصل فيها** أن تقع صفة كما تقول: **جاءني رجل غير** زيد، واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب، لكنها حملت على "إلا" واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الأصل، **وذلك لاشتراك** كل منهما ....

أي كلمة غير — أي الحمل

= ثم أقول في معنى كلام المصنف: إن إعراب "غير" كإعراب المستثنى بـ"إلا" أي كإعراب الاسم الذي استثني بـ"إلا" لاحتياج "غير" إعراب هذا الاسم واستغناء ما بعد "غير" عن إعرابه؛ لأن "غير" لما كان بمعنى "إلا" كان ما بعده مستثنى فيستحق إعراب المستثنى، ولكن للمستثنى إعراب آخر لأجل الإضافة، ولا وجه أن يكون إعراب "غير" بإعراب الإضافة فيعطى ما بعد "غير" بما فضل عن حاجته إليه بقرينة احتياجه إليه أي إلى ما فضل عن حاجته، فقول الشــارح: انتقل إعرابه إليه بهذا المعنى، فحينئذ ما ذكره مجد المحشــي على المصنف بقوله: لما كان إعرابه بعينه إعراب المستثنى بـ"إلا" كان الأحسن أن يقول: وإعراب "غير" إعراب المستثنى بـ"إلا" كلام حسن، وما ذكره مولانا عص كلام ظاهري خال عن الحقيقة كما لا يخفى على المتأمل، ثم ما ذكر من معنى الكلام هو قريب بما ذكرنا من أن الإعراب كإعرابه نوعا لا شخصا؛ لأن مآل معناه أن إعرابه في الانتصاب لا غير.

وغير أي كلمة إلخ: وقوله: "غير" بالتنوين مبتدأ، و"صفة" خبره، وقوله: "حملت على إلا في الاستثناء" خبر بعد خبر أو صفة، والضمير للصفة أو لـ"غير" بتأويل الكلمة، أو باعتبار حمل الصفة عليه، فالمبتدأ هو كلمة حقيقة تخصصت بالصفة. **صفة لدلالتها إلخ:** فيكون المراد من الصفة هو الاسم الصفة بمعنى ما يدل على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها، فتكون مقابلة للاسم الذي هو قسم من الاسم المقابل للفعل والحرف.

معنى المغايرة بها: واعلم أن كلمة "غير" تدل على مغايرة ما قبلها أي موصوفها لما بعدها، سواء كانت تلك المغايرة بحسب الذات أو بحسب الوصف بأن كانا متغايرين ذاتا أو متغايرين وصفا، وقيل: دلالة كلمة "غير" على المغايرة بحسب الوصف مجاز. **فالأصل فيها إلخ:** أي المناسب أن تقع كلمة "غير" صفة في التركيب؛ ليوافق أصلها.

جاءني رجل إلخ: فإن موصوفها نكرة لا يزول الإبهام عنها بإضافتها إلى المعرفة.

وذلك لاشتراك إلخ: أي ارتكاب خلاف الأصل بسبب المناســبة بينهما، وهي الاشتراك في المغايرة؛ لأن كل واحد منهما يدل على مغايرة ما قبله لما بعده؛ فإن "غير" يدل على مغايرة مجرورها موصــوفها ذاتا أو وصفا، و"إلا" يدل على معــايرة ما بعدها لما قبلها في الحكم، فجاز استعمــال كل واحد منهما في معنى الآخر بعــلاقة المشابهة، فيكون ذلك الاستعمال في غير الموضوع له بسبب المشابهة بين المعنى الموضوع له وبين المعنى المجازي، وهو المسمى بالاستعارة.

في مغايرة ما بعده لما قبله **كما حملت "إلا"** عليها أي على كلمة "غير" في الصفة **لكن لا تحمل "إلا"** عليها في الصفة غالبا إلا إذا كانت أي "إلا" تابعة لجمع أي لفظ واقعة بعد متعدد[١] **فوجب أن يكون** موصوفها مذكورا،[٢] لا مقدرا كما قد يكون مقدرا في "غير" مثل: جاءني غير زيد، وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا ليوافق حالُها صفةً[٣]، ....

كما حملت إلا: بسبب المناسبة المذكورة عليها في الصفة؛ فإن كلمة "إلا" في الأصل للاستثناء لا للصفة؛ لكونها حرفا، وأصل الحرف أن لا يكون صفة.

لكن لا تحمل إلا إلخ: أي حمل "إلا" على كلمة "غير" في الصفة في أغلب المواد مشروط بأن يكون "إلا" تابعة إلخ، فقوله: "غالبا" لدفع ما في عبارة المصنف حيث يصح أن يحمل "إلا" على كلمة "غير" في بعض المواد بدون كونها مشروطة بهذا الشرط، مع أن عبارته يفيد الكلية كما في قولنا: لا إله إلا الله؛ فإن الشرط منتف فيه؛ فإن إله ليس بجمع لا لفظا ولا تقديرا. **أي واقعة إلخ**: أراد من التابع البَعدية، وقوله: "واقعة" عامل الظرف المأخوذ من التابع، وأراد من الجمع معناه اللغوي، وهو التعدد.

فوجب أن يكون إلخ: والتفريع نظري، وهو يتم بضم شيء، وهو أن استعمال "إلا" في معنى الصفة خلاف الأصل، فعند اعتبار الصفة يظهر هذا المعنى في "إلا"، فوجب أن يكون موصوفها مذكورا؛ ليظهر هذا المعنى، لا مقدرا بخلاف "غير"؛ فإنها في الأصل للصفة، فجاز أن يكون موصوفها مقدرا، قال بعض المحشين من أن هذا لا يتفرع على ما قبله؛ لأن كون الشيء بعد متعدد لا يقتضي أن يكون موصوفه مذكورا، ثم الجواب عنه بأن الفاء للتعقيب، فالمعنى وإذا عرفت هذا فوجب أن يكون موصوفها إلخ، ليس بشيء؛ فإن كون الفاء للتعقيب مما لا يقبله العقل السليم، وأيضا كونها للتعقيب لا يستدعي تقدير قوله: "إذا عرفت هذا"، وإيراده ينبيء على أنها في جواب الشرط المقدر.

---

(١) يعني أن المراد بالجمع ما يدل على الجمعية سواء كان جمعا كالرجال أو لا كالقوم والرهط. (عل)

(٢) إنما اشترط ذلك؛ ليكون أظهر في كونها صفة. (عبد الغفور)

(٣) يعني إنما يشترط هذا الشرط؛ لأجل توافق حالها، وإلا فلا دخل له في الحمل وتعذر الاستثناء. (عل)

حالَها أداةَ استثناء؛ إذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد، **فلا تقول في الصفة**: جاءني رجل إلا زيد، والمتعدد أعم من أي يكون جمعا لفظا كرجال أو تقديرا كقوم ورهط، وأن يكون مثنى، **فدخل فيه** نحو: ما جاءني رجلان إلا زيد، منكور **أي منكّر لا يعرّف** باللام حيث **يراد به** العهد أو الاستغراق فيُعلَم التناول قطعا على تقدير الاستغراق، **وعلى تقدير** أن يشار به إلى جماعة

فلا تقول في الصفة إلخ: لعدم التعدد في أمر، ولا يكون للاستثناء أيضا؛ لوجوب التعدد فيه أيضا، فلا يصح هذا التركيب. **فدخل فيه إلخ**: أي في التعدد ما جاءني رجلان إلا زيد، وهذا الاستثناء منقطع؛ لأن الموصوف – وهو المحكوم عليه – اثنان من أفراد الإنسان، وليس زيد كذلك، وإنما يكون متصلا إذا قيل: جاءني رجلان إلا زيد؛ لأنه حينئذ يكون "إلا" للصفة. **أي منكر**: فسر المنكور بالمنكّر إشارة إلى أن مجيء نَكّرَ – بالتشديد – معلوم كما قال المصنف: "وإذا نكر صرف" وأما مجيء اسم المفعول – بالتخفيف – كمنكور غير معلوم.

لا يعرف إلخ: أقول الغرض التخصيص باللام مثلا لا المخصوص، والحاصل أنه لما فسره بقوله: "أي منكر" علم أن المراد بالمنكر ما ليس بمعرفة، فإذا لم يكن معرفة فلم يكن معرفا باللام أيضا، فعدم كونه معرفا باللام يحتاج إلى البيان لخفائه، بخلاف ما لم يكن معرفا باللام من المعارف؛ فإنه لا خفاء فيه، مع أن كونه معرفا باللام أكثر استعمالا من المعارف التي بغير اللام كما لا يخفى.

فلا يرد ما قال مولانا عص من أن كلامه يشعر بأن المنكر احتراز عن المعرف باللام، ولا وجه لتخصيص الاحتراز به؛ إذ هو احتراز عن كل معرف سواء كان ذلك المتعدد معرفا باللام أو كان مضافا بأن كان تعريفه بالإضافة مثل: جاءني إخوة زيد إلا عمرا؛ فإن الإخوة معرفة بإضافته إلى زيد؛ فإنه لا يصح فيه الحمل على الصفة، فلا يتعذر فيه الاستثناء، أو كان من أسماء الإشارة مثل: جاءني هؤلاء إلا زيدا، فإن اسم الإشارة من المعارف فلا يتعذر فيه الاستثناء، أو كان اسما موصولا نحو: ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (العصر: ٢،٣) وقيل: قيد المنكور؛ لأجل أن "إلا" بمعنى "غير"، والموصوف فيه لا يكون إلا نكرة، وكذلك ما هو بمعناه.

يراد به إلخ: أي العهد الخارجي لا الذهني؛ لأنه في حكم النكرة، ولا يراد به الجنس أيضا؛ لأنه أمر واحد كطبيعة شيء فلا تعدد في الجنس أصلا، فيكون منحصرا فيها. **وعلى تقدير إلخ**: أي يعلم التناول قطعا على تقدير أن يشار إلخ.

يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل، **أو عدمُ التناول** قطعا على تقدير أن يشار به إلى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع، غير محصور، **والمحصور** نوعان **إما الجنس** المستغرق نحو: **ما جاءني** رجل أو رجال، **وإما بعض منه** معلوم العدد نحو: **له علي عشرة** دراهم أو عشرون، ....

أو عدم التناول: أي يعلم عدم التناول على تقدير أن يشار به إلخ. **والمحصور إلخ**: ولما يعرف المحصور من معرفة غير المحصور فلذا تعرض إلى بيان المحصور فقال: "المحصور نوعان إلخ". **إما الجنس إلخ**: فإن النكرة الواقعة في سياق النفي جنس مستغرق.

ما جاءني إلخ: إن قلت: الكلام في الجمع المنكور الغير المحصور، والرجل ليس بجمع، قلت: الرجل جمع بالمعنى المذكور، وهو المتعدد، فهو وإن لم يكن جمعا حقيقة لكنه جمع معنى؛ لأنه نكرة واقعة في سياق النفي ففيها تعدد قطعا، وإليه يشعر فيما بعد قوله: "كل رجل إلا زيدا جاءني"؛ لأنه جعل المفرد الاستغراقي جمعا، واستغراقيته مقارنة بلفظ "كل"، وإنما جعل الشارح القوم والرهط من الجموع التقديري فيما سبق آنفا، والظاهر أنهما كرجل جمع معنى، فالأحسن أن يعمم التعدد بالجمع حقيقة ومعنى، لا بالجمع لفظا وتقديرا، إلا أن يقال: إنما جاء بالجمع لفظا لما سبق في عشرين في قوله: "علي عشرة دراهم أو عشرون" من أنه جمع لفظا وصورة، ثم المقابل بقوله: "لفظا" ليس إلا تقديرا، وإطلاق الجمع التقديري على الجمع معنى غير بعيد، ولقائل أن يقول: لو قال: "المتعدد أعم من أن يكون جمعا صورة أو معنى" ليتم أيضا.

وإما بعض منه: أي من الجنس المستغرق، وهو ظاهر، والتقييد بمعلوم العدد لمجرد صحة معنى الكلام.

له علي عشرة إلخ: لو قال: "له علي عشرة أو عشرون" بدون ذكر الدرهم أيضا يصح؛ لأن المحصور حينئذ أيضا بعض منه معلوم العدد، وإن لم يكن معدوده معلوما، وإنما مثّل بمثالين؛ ليوافق بما سبق من المثالين، وهما: ما جاءني رجل أو رجال، ولقائل أن يقول: لإيراد المثالين فيما سبق فائدة جليلة؛ لأن أحدهما جمع صورة ومعنى، والآخر مفرد صورة ولكنه جمع معنى كقوم ورهط، مع أن "عشرة وعشرون" ليسا كذلك، إلا أن يقال: كما يكون لإيراد المثالين السابقين فائدة، مثلها يكون فيهما أيضا؛ لأن "عشرة" مفرد صورة وجمع معنى، و"عشرون" جمع صورة ومعنى، أما معنى فظاهر؛ لأنه متعدد، وأما لفظا وصورة فلوجود الواو والنون في آخره، وهو جمع حكما؛ لأنه ملحق به وإن لم يكن جمعا حقيقة؛ لعدم الجمع الحقيقي في الأعداد.

وإنما اشترط أن يكون غير محصور؛ لأنه إن كان **محصورا** على أحد الوجهين وجب دخول ما بعد "إلا" فيه، فلا يتعذر الاستثناء نحو: كل رجل إلا زيدا جاءني، وله علي عشرة إلا درهما، وإنما يصار عند وجود هذه الشرائط إلى حمل "إلا" على غير لتعذر الاستثناء......
أي يذهب

إن كان محصورا إلخ: أي الجملة أي في بعض أفراد الاستثناء، وهو المتصل لا مطلقا، وذلك لأن المقصود ههنا مجرد نفي تعذر الاستثناء، وبيان أن الاستثناء فيه محال على تقدير كونه محصورا، وهذا القدر كاف لذلك، أقول: إذا عرفت هذا فلا يرد ما قال بعض المحشين من أن هذه المقدمة ممنوعة؛ لجواز أن يكون المتعدد محصورا على أحد الوجهين ولم يكن المستثنى داخلا فيه نحو: له علي عشرة دراهم إلا حمارا، ونحو: جاءني رجال إلا حمارا، ولا ترد الشبهة أيضا بوجه آخر بأن المتعدد إذا كان محصورا بأن يراد من الجنس بعض منه معلوم العدد فحينئذ إذا أريد به جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل، وإذا أريد به جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع.

كل رجل إلخ: وقد عرفت أن "رجل" جمع معنى؛ فإنه مفرد استغراقي بسبب مقارنته بلفظ "كل"، وإنما أخر الفعل ههنا إشارة إلى أن فيه كما يصح حمل "إلا" على الاستثناء يصح حملها على الصفة أيضا، أي كل رجل هو غير زيد جاءني، ولو قيل: كل رجل جاءني إلا زيدا، فلا يظهر كونه صفة؛ لوجود الفاصلة بين الصفة والموصوف، ولو قيل: جاءني كل رجل إلخ فكونه صفة حينئذ لا يخلو عن خفاء، والظاهر هو الاستثناء حينئذ بخلاف تأخير الفعل.

لتعذر الاستثناء: ولما كان في هذا المقام صعوبة فأردت أن أورد قبل الشروع في كلامه - قدس سره - مقدمة لتوضيح كلامه، **فأقول:** أما تعذر الاستثناء فلأن الجزم بالدخول لازم في المستثنى المتصل، والجزم بعدمه في المنقطع، ولا جزم لنا ههنا لا بالدخول ولا بعدمه فتعذر، ويتوجه إليه حينئذ أن ضابطة التعذر منتقضة طردا وعكسا، أما طردا - وهو التلازم في الثبوت - فلأنه إنما يكون مطردا إذا تعذر الاستثناء عند وجود هذه الشرائط مطلقا من غير اختصاصها بمادة من المواد، مع أنه ليس كذلك كما في "جاءني رجال إلا واحدا وإلا رجلا و إلا حمارا"؛ فإن "واحدا" و"رجلا" داخلان في الرجال بيقين فيكون متصلا، والحمار خارج عنه بيقين فيكون منقطعا. وأما الانعكاس - وهو التلازم في الانتفاء - فلأنه إنما يكون منعكسا إذا لم يتعذر الاستثناء في المحصور مطلقا، وليس كذلك كما في "جاءني مائة رجل إلا زيدا" فإن الاستثناء فيه متعذر. أما المتصل فلعدم دخوله في المائة بيقين، ولا بد ذلك في المتصل، وأما المنقطع فلعدم الجزم بخروجه منها، ولا بد لذلك فيه.

فكان الأولى على المصنف أن يقول: إلا إذا كانت تابعة لجمع غير معلوم تناولُه المستثنى ولا عدمُ تناوله؛ فإنه حينئذ يتعذر الاستثناء مطلقا لما عرفت من أنه لا بد أن يكون التناول في المتصل بيقين وعدم التناول في المنقطع -

عند وجودها فيضطر إلى حملها على "غير"، وإنما قلنا في صدر هذا الكلام:(١) **"إن إلا** وجود الشرائط المذكورة
لا تحمل على الصفة غالبا" فقيدناه بقولنا: "غالبا"؛ لأنه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو: جاءني مائة رجل إلا زيد،..............................

= بيقين، ولهذا تكلف بعض الشارحين وأراد بقوله: "غير محصور" غير معلوم؛ لأن الأغلب في المحصور أن يكون معلوما إلا نادرا يعبر عن غير المعلوم بغير المحصور؛ للملازمة بينهما غالبا، فإذا عرفت هذه المقدمة فقوله: "لتعذر الاستثناء" بمعنى أنه لتعذره غالبا؛ لئلا يرد ما ذكرنا من عدم طردها وعكسها كما أفاده - قدس سره - بقوله: "وإنما قلنا غالبا إلخ".

عند وجودها: أي وجود الشرائط المذكورة كلها فيه، إن الظاهر من كلامه - قدس سره - أنه يتعذر الاستثناء عند كل واحد من الشرائط المذكورة فردا فردا، مع أن عند وجود شرط الجمعية لا يتعذر الاستثناء بل الجمعية يلائم الاستثناء كما نبه به الشارح سابقا، وكذلك التابعية أي كون المستثنى بعد المستثنى منه أيضا يلائمه، وكذا قيد النكارة وإن لم يلائم الاستثناء ولكن لا فيه أيضا بالجملة يتعذر الاستثناء عند وجود الشرط الأخير، وهو "غير محصور" كما ذكره، والجواب عنه من عبارة المصنف ظاهر بأن قوله: "لتعذر الاستثناء" علة بالنسبة إلى الشرط الأخير فقط بأنه يكون قيد الحكم، ومثل ذلك كثير في كلامهم، ولا يجدي ذلك نفعا عن عبارة الشارح حيث قال: "عند وجود جميع الشرائط" فالجواب عنه حينئذ بأن قوله: "لتعذر الاستثناء" علة لمجموع الشرائط من حيث المجموع، ولكنه علة له باعتبار الشرط الأخير فقط.

جاءني مائة إلخ: وإنما يتعذر فيه الاستثناء؛ لعدم دخول "زيد" في "مائة رجل" بيقين على ما سيأتي من قوله: "لعدم دخول الله إلخ". لا يقال: هذا التركيب مثل قولنا: "جاءني القوم إلا زيدا"، وهو يحتمل أن يكون المستثنى متصلا ومنقطعا معا فـــ"زيد" في المثال المذكور لو كان داخلا في مائة رجل بيقين فهو مستثنى متصل قطعا، ولو كان خارجا عنها بيقين فهو منقطع، فحينئذ كيف يصح قوله: "يتعذر الاستثناء في المحصور"؟ لأنا نقول: إنه مدفوع بإيراد "قد" المفيدة للتقليل على قوله: "يتعذر" فتعذره على تقدير: أن لا يكون دخوله وخروجه عنها متيقنا، فاعلم ذلك.

---

(١) هذه الزيادة لدفع شبهة، وهي أن مناط حمل "إلا" على الصفة تعذر الاستثناء، وما ذكره من الضابطة لا يوجب التعذر، وانتفاؤه لا يوجب عدم التعذر، فلا يكون الضابطة مطردا ولا منعكسا، فوجب أن يقول بجميع غير معلوم يتناوله المستثنى ولا عدمه، وقد يتكلف بأن المراد بغير المحصور غير المعلوم؛ للتلازم بينهما غالبا. (عبد الغفور)

وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو: جاءني رجال إلا واحدا وإلا رجلا وإلا حمارا، ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف إليه في بيان هذه القاعدة، نحو: لو كان فيهما[١]

جاءني رجال إلخ: فقوله: "واحدا" أي واحدا من أفراد الرجال يكون مستثنى متصلا مخرجا عن متعدد الجزئيات أو مستثنى متصلا مخرجا عن متعدد الأجزاء؛ لأن لفظ الرجل جزء من لفظ الرجال إلا أن حكم المجيئة يشير إلى الذات، ثم اعلم أن في أكثر النسخ وقع "ما جاءني إلخ" بحرف النفي، وبدونه في النسخ النادرة، والحق أن كونه بدون حرف النفي غلط لا محالة، وإنما اشتهر هذا الغلط في الألسنة؛ لعدم تفرقة المدرسين بين ثبوته ونفيه؛ لصعوبة المقام وعدم وقوف أكثرهم.

وإذا عرفت هذا فما قال بعض المحشين من أن قوله: "رجال" إن كان غير محصور لم يصح إيراده في أمثلة الجنس المستغرق كما أورده فيها سابقا، وإن كان محصورا لم يصح إيراده في أمثلة غير المحصور كما أورده في أمثلته من جملة ما لا يعني، وإنما قال: "إلا واحدا" دون إلا زيدا؛ لعدم تناوله زيدا؛ لأن معناه أنه جاءني رجال عشرة مثلا إلا زيدا، فلا يجوز استثناء المعدود منه؛ لما مر من عدم تناوله لكن يجوز بلا استثناء من العدد، فيجوز أن يقال: جاءني رجال أي رجال عشرة مثلا إلا واحدا.

لما كان ذلك إلخ: أي كون "إلا" للصفة عند عدم هذه الشرائط نادرا لم يلتفت المصنف إلى هذا النادر، ولك إرجاع ذلك إلى تعذر الاستثناء في المحصور، أقول: القول بأن المصنف قد التفت إليه حيث قال: "وضعف في غيره" فإنه يفهم منه مفهوم الغلبة ليس بشيء؛ لأنه - قدس سره - دفعه بقوله: في بيان هذه القاعدة؛ لأنه لم يلتفت إليه في ضمن بيان هذه القاعدة، وأجاب عنه مولانا عص بأنه لا ضعف مع تعذر الاستثناء بل فيه قلة، وفرق بين الضعف والقلة إلا أن يقال: لما قلّ التعذر في المحصور جعل استعماله صفة فيه ضعيفا.

لا يقال: قد التفت المصنف إليه أي إلى النادر في ضمن بيان هذه القاعدة بأن مراد المصنف من الحمل في قوله: "كما حملت عليها" هو الحمل على سبيل الغلبة فحينئذ التفت إليه؛ لأنا نقول: مراده أنه لم يلتفت المصنف إليه التفات اهتمام بأن يكون مذكورا في الكلام، لا يقال: يفهم من كلامه - قدس سره - أن المصنف لو التفت إليه في بيان هذه القاعدة أيضا يصح مع أن ذلك غير جائز؛ لأنه تكرار مع ذكر قوله: "وضعف في غيره"؛ =

---

(١) أقول: قد يحمل "إلا" على "غير" فيوصف بها بشرط أن يكون الموصوف جمعا منكرا أو شبهه، وأن يكون مذكورا غير مقدر، فلا يقال: جاءني إلا زيد، ويقال: جاءني غير زيد، فالجمع المنكر نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء: ٢٢) ولا يجوز في "إلا" هذه أن يكون الاستثناء على ما بينه في الشرح، والمعنى لو كان مدبر أمر السموات والأرض آلهة هي غير الواحد الذي فطرهما لخرجتا؛ للتخالف والتمانع. (حل ع)

أي في السماء والأرض آلهة جمع إله، ولا دلالة فيها على عدد محصور إلا الله أي غير الله لفسدتا **أي لخرجتا** عن الانتظام، فـ**"إلا" في الآية صفة**؛ لأنها تابعة لجمع منكور غير محصور، وهي آلهة، ويتعذر الاستثناء **لعدم دخول**[1] الله تعالى في آلهة بيقين،......

= لأنا نقول: معناه أنه يجوز إيراده في بيان هذه الضابطة، و لم يلتفت إليه بإيراده فيه؛ لندرته فأعطى للأكثر حكم الكل؛ لأن الضابطة من حيث إنها ضابطة ينبغي أن يكون كليا بل التفت إليه بعد بيانها. **فيهما** إلخ: لا يقال: كون الآلهة فيهما يستلزم كون الله تعالى في المكان، وهو باطل؛ لأنا نقول: لا نسلم ذلك؛ لأن المقصود من الآية نفي ألوهية الآلهة فيهما، ولا فساد فيه حينئذ، ثم إن الآلهة جمع إله بمد اللام، ومعناه مطلق المعبود سواء كان بالحق أو بغيره.

أي لخرجتا إلخ: وهذا دليل إقناعي أي ظني على وحدانيته تعالى كما إذا كان في بلدة ملكان فلا تنتظم البلدة دائما بل خرجت البلدة عن الانتظام. **فإلا في الآية صفة** إلخ: قال سيبويه: لا يجوز ههنا إلا الوصف أي لا يجوز البدل؛ لأنه لا يكون إلا في غير الموجب، قال المصنف: ولا يعتبر النفي المستفاد من "لو"؛ لأن النفي المعنوي ليس كاللفظي إلا في قلما وأقل وأبى ومتصرفاته أي متصرفات أبى، وأيضا البدل لا يجوز إلا حيث يجوز الاستثناء، ولقائل أن يقول: لا يجوز أن يكون "إلا" بمعنى "غير" في الآية وإلا يجوز أن يكون صفة لـ"آلهة" مع أنه ليس كذلك؛ لانتفاء الأمور الأربعة المعتبرة بين الصفة والموصوف، إلا أن يقال: إن الصفة مثل الموصوف في الأمور الأربعة إذا كانت الصفة اسما صورة ومعنى، وفيما نحن فيه ليس كذلك.

لعدم دخول إلخ: أي إنا لا نعلم دخوله فيها على سبيل اليقين، وأما إذا كان قيد للنفي فلا؛ لأن معناه حينئذ أنه ليس دخول الله في آلهة فله حينئذ احتمالان: الأول: أنه ليس دخوله فيها وعدم دخوله فيها بيقين فيكون في دخوله فيها وخروجه عنها شك؛ لأن الجمع المنكور يتناول المستثنى ولا يعدم تناوله فيتعذر فيه كلا النوعين من الاستثناء فيه أنه يمكن الاستثناء المنقطع إذا كان خلاف الجنس، مثل: ما جاءني رجال إلا حمارا، فالأولى أن يراد الحكم على تعذر الاستثناء لا على كونه جمعا منكورا غير محصور. والثاني: أنه ليس دخوله فيها بيقين بل اليقين عدم دخوله فيها، وعلى التقدير الأول لا يرد الإشكال؛ لأن في المستثنى المتصل يجب أن يكون الدخول قبل الاستثناء يقينا، وفي المنقطع يجب أن يكون عدمه قبل الاستثناء يقينا، وأما على تقدير الاحتمال الثاني فإن عدم الدخول إذا كان يقينا فلا يتعذر المنقطع. =

(١) متعلق بقوله: "دخول الله"، فإذا انتفى الدخول بيقين احتمل الدخول على سبيل الاحتمال، واحتمل عدم الدخول وهو لا يكفي في الاستثناء متصلا كان أو منقطعا إذ مدار المتصل على وجوب الدخول، ومدار المنقطع على وجوب عدم الدخول. (جمال)

فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء،[١] وفي الآية مانع آخر عن حمل "إلا" على الاستثناء، وهو أنه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله تعالى لفسدتا، وهذا لا يدل إلا على أنه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله تعالى، وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى؛ لجواز أن يكون حينئذ فيهما آلهة غير مستثنى عنها الله تعالى، بخلاف ما إذا كانت للصفة بمعنى غير؛ فإنه يدل على أنه ليس فيهما آلهة غير الله تعالى، ....

= إن قلت: إن عدم تيقن دخول "الله" في "آلهة" إن كان يجمع الدخول مظنونا فيتصور المستثنى المتصل حينئذ؛ لأن قوله: "لعدم دخول الله إلخ" يدل على أن في المتصل يجب أن يحصل لنا العلم بالدخول بأن لا يحمل النقيض أو يحمله، ولكن يكون مرجوعا مع أن المستثنى المتصل واقع بالظن؛ فإن علم النحو ظني، قلت: هذا إنما يتوجه إذا كان اليقين بمعناه، وأما إذا كان بمعنى ما ليس بشك لا يتوجه ذلك، فحينئذ يكون في الدخول شك، ثم على ما عرفت لا يرد أنه لا يلزم من عدم كونه مستثنى أن يكون صفة؛ لأنه يحتمل أن يكون بدلا؛ لما عرفت أن البدل فيما إذا كان الكلام منفيا والآية كلام موجب.

وإن قلت: الآية كلام منفي أيضا؛ لأن "لو" لانتفاء الأول لانتفاء الثاني، وذلك لأن الأول ملزوم والثاني لازم، ولا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم بل الأمر بالعكس، ولأن المقصود من الآية هو انتفاء الآلهة لانتفاء الفساد في معرض التوحيد فيستدل من انتفاء الفساد الذي هو معلوم إلى انتفاء المجهول الذي هو تعدد الإله، فيكون الثاني علة الأول وإن كان المشهور أنها يدل على انتفاء الثاني لانتفاء الأول، قلت: هذا نفي معنوي، والكلام في النفي اللفظي، وأجيب عن أصل الشبهة بأن البدل فيما إذا كان الاستثناء مقصورا فيه، والآية لا يحتمل الاستثناء.

فلم يتحقق إلخ: متصلا أو منقطعا؛ لأن شرط المتصل أن يكون دخول المستثنى في المستثنى منه يقينا، وشرط المنقطع أن يكون خروجه عنه يقينا أي قبل الاستثناء، ولا يخفى أن وصف الآلهة حينئذ بغير الله بمعنى أنه إذا وجد الآلهة يكون كل منهما غير الله فلا يرد أن الصفة ليست مطابقة لموصوفها، وبما ذكر ظهر أنه يصح الاستثناء أيضا؛ لأن فرض وجود الآلهة يستلزم كون الله تعالى مستثنى عنها، إلا أن يقال: هذا المعنى أي كونه مستثنى عنها على تقدير كون "إلا" صفة لا على تقدير كون "إلا" للاستثناء.

---

(١) وهو وجود دخول المستثنى في المستثنى منه في المتصل كما هو مذهب جمهور النحاة، وعدم الدخول في المنقطع، وعلى مذهب المبرد لا يجوز الاستثناء مع هذه الشروط أيضا؛ لأنه يكتفى في صحة الاستثناء بصحة الدخول. (جمال)

وإذا لم يكن فيهما آلهة غير الله تعالى يجب أن لا تتعدد الآلهة؛ لأن التعدد يستلزم المغايرة، وضعف حمل "إلا" على "غير" في غيره أي في غير جمع منكور غير محصور؛ لصحة الاستثناء حينئذ، ومذهب سيبويه جواز وقوع "إلا" صفة مع صحة الاستثناء، قال: يجوز في قولك: ما أتاني أحد إلا زيد أن يكون "إلا زيد" صفة، **وعليه** أكثر المتأخرين تمسكا بقوله:[١،٢]

وكل أخ[٣] مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان

فالفرقدان صفة لـ"كل أخ" لا استثناء منه، ....

وإذا لم يكن إلخ: دفع دخل تقريره: أن اللازم من الآية عدم الإله وكون اثنينية الآلهة غير منتفية منها، تقرير الدفع: أنه يجب أن لا يتعدد الآلهة؛ لأن التعدد يستلزم المغائرة؛ لأن التعدد غير الواحد، والمغائرة مستلزمة للفساد، وانتفاء اللازم مستلزم لانتفاء الملزومات كلها كما أن إثبات الملزوم مستلزم لإثبات اللوازم كلها.
وعليه إلخ: أي على مذهب سيبويه ذهب أكثر المتأخرين والمصنف منهم. **فالفرقدان إلخ**: مرفوع وكذلك "الفرقدان" مرفوع بالألف أي كل أخ هو غير الفرقدان يفارقه أخوه "لعمر أبيك" أي قسمي أو أقسم "لعمر أبيك"، ولقائل أن يقول: إن الفرقدان مثنى؛ لأن رفعه بالألف فيكف يقع صفة لـ"كل أخ"؟ إلا أن يقال: إنه مفرد؛ لأنه علم للنجمين.

---

(١) والمعنى كل مقارنين ومتصلين يبعدان عن الآخر، وينفصلان إلا فرقدان؛ فإنهما لا يفارقان في الدين. (حل ش)
(٢) معنى البيت بالفارسية: ہر برادری جدائی کننده است اورا برادر ہر آئینہ سوگند زندگانی پدرت کہ غیر فرقدانست کہ جدائی کننده نیست ويرا برادرش. (أبو البقا)
(٣) هو من الوافر، وقوله: "كل أخ" مبتدأ، خبره "مفارقه"، و"أخوه" فاعل "مفارقه"، أو مبتدأ ثان مقدم الخبر، و"لعمر" بالفتح وبالضم وبضمتين البقاء، ويستعمل في القسم المفتوح، وهو مبتدأ واللام لتأكيد الابتداء، والخبر محذوف تقديره: لعمرك قسمي، و"الفرقدان" نجمان قريبان من القطب كذا قال الجوهري، وفي "القاموس": الفرقد النجم الذي يهتدى به، فـ"الفرقدان" في البيت صفة لـ"كل أخ" مع أنه لم يتعذر الاستثناء لاستغراق "كل أخ"، والمعنى لبقائك قسمي، "كل أخ" موصوف بأنه مغاير للفرقدين "مفارقه أخوه". (حل لعبد الرحيم)

وإلا وجب أن يقال: "الفرقدين" بالنصب،[1] وحمل المصنف ذلك على الشذوذ، وقال: في البيت شذوذان آخران، أحدهما: وصف كل دون المضاف إليه والمشهور وصف المضاف إليه إذ هو المقصود وكل لإفادة الشمول فقط. وثانيهما: الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف، وهو قليل.

عموم الأفراد

وإعراب سوى وسواء النصب على الظرف أي بناء على ظرفيتهما؛ لأنك إذا قلت: جاءني القوم سوى أو سواء زيد فكأنك قلت: مكان زيد، على المذهب الأصح، وهو مذهب سيبويه فهما عنده لازما الظرفية، ....

خبر وهما مجروران تقديرا مبتدأ

بالنصب: لأن المستثنى منصوب، ونصب التثنية بالياء. **على الشذوذ:** لأنه إذا كان ضعيفا فيكون شاذا قليلا.
في البيت شذوذان إلخ: قال مولانا عص: الأولى أن يقال: وفي الفرقدان شذوذان آخران؛ لأن المقصود هو الفرقدان إلا أنه نسب الشذوذين إلى البيت دون "الفرقدان" وأشار إلى أن الشذوذ لا يصح أن ينسب إلى "الفرقدان". أقول: الشاذ الأول والثاني يكونان في "الفرقدان" ولكن الشاذ الثالث الذي ذكره بقوله: "وثانيهما إلخ" يكون في البيت، وهو ظاهر، ويمكن أن يقال: إن نسبة الشذوذ لم يقع إلى البيت حيث قال: "في البيت شذوذان"، وإذا كان الشذوذان في "الفرقدان" أيضا يصح أن يقال: في البيت شذوذان.
وصف كل إلخ: لأنه مرفوع دون المضاف إليه كما يكون "الفرقدان" مرفوعا. **والمشهور إلخ:** كما يقال: كل إنسان عالم بكسر الميم، فالأولى أن لا يكون مضموما. **الفصل بالخبر إلخ:** وهو قوله: "مفارقه أخوه"، لا يقال: كما يكون الخبر فاصلا بينهما كذلك القسم، وهو "لعمر أبيك" هو أجنبي من الخبر بالنسبة إلى المبتدأ، والتعرض به أولى في الشذوذ من التعرض بالخبر؛ لأنا نقول: المراد هو فصل الخبر مع متعلقاته بينهما والقسم من متعلقات الخبر، قيل: لم لا يجوز أن يكون "إلا" في قوله: "إلا الفرقدان" بفتح الفاء للشرط أي حقيقة هذه الموجبة الكلية القائلة "كل أخ مفارقه أخوه" ثابت إن لم يوجد الفرقدان، فلا شذوذ حينئذ في البيت أصلا، كذا ذكره مولانا عص، و"الفرقدان": النجمان اللذان في جانب المشرق قريبان من القطب.

---

(١) ويمكن أن يكون "الفرقدان" استثناء من "كل أخ" على لغة بني الحارث بن كعب وبني كنانة؛ فإن الألف على لغتهم لازمة للمثنى، وما ألحق به في الأحوال الثلاث، ويكون الإعراب تقديريا، فيقولون: جاء الرجلان، ورأيت الرجلان، ومررت بالرجلان، وقيل: منه قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ (طه: ٦٣) وقوله عليه السلام: من أحب كريمتاه لم يكتب بين العصر والمغرب، فعلى هذا لا شذوذ في البيت. (حل لعبد الرحيم)

وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كـ"غير" متمسكين بقول الشاعر:

ولم يبق[1] سوى العدوا ن دناهم كما دانوا

وعند الكوفيين: وإنما جعلهم مقابلا لسيبويه؛ لأن سيبويه رأس البصريين فكأنه جعلهم مقابلا لهم.
والتصرف فيهما إلخ: عطف على قوله: "خروجهما" أي يجوز التصريف فيهما رفعا ونصبا وجرا مثل كلمة "غير"؛ فإنها بإعراب موصوفها، وكذا هما بإعراب موصوفهما أو بما يقتضيه العامل.
ولم يبق إلخ: والمقصود بالتمثيل هو "سوى"، فإنه منصوب، فإن نصبه بناء على الظرفية، فإن "سوى" صفة الظرف في الأصل أقيم مقامه فنصبه بناء على موصوفه الذي هو الظرف مع أنه يجب أن يكون مرفوعا؛ لأنه فاعل لقوله: "ولم يبق"، وليس فيه معنى الظرفية المفادة للمكان، ومعنى البيت: باقی نماند در قریبه سوی دشمنان دشمنی میکنیم ما ایشاں راچنانکه دشمنی کرده بودند ایشایاں. وقوله: "دنا" صيغة المتكلم من "دان يدون" بمعنى الجزاء، وقد قيل: إن "سوى" و"سواء" في الأصل صفة للظرف هو المكان كما وقع صفة له في قوله تعالى: ﴿مَكَاناً سُوىً﴾ وقوله تعالى: ﴿سُوَىً﴾ في الآية بمعنى الاستواء أي مكانا مستويا، وقد حذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه مع قطع النظر إلى معنى البدل فيصير بمعنى المكان فقط، وجرد له عن هذا المعنى وجعل له ظرفا ثم نقل عن المعنى الظرفي إلى معنى البدل بطريق الاستعارة والمجاز لاستعمال لفظ مكان في إفادة معنى البدل، نقول: أنت لي مكان عمرو أي بدله؛ لأن البدل كائن مكان المبدل منه فيقال: جاء زيد سوى عمرو أي بدله، ثم جرد له عن هذا المعنى أيضا، ونقل إلى الاستثناء؛ لأنك إذا قلت: جاءني القوم بدل زيد أفاد أن زيدا لم يأتك.
فظهر من هذا التحقيق أنه ظرف في الأصل وغير ظرف بحسب المعنى المراد ففي ما ذهب إليه سيبويه من نصبهما بالظرفية رعاية إلى حالهما الأصل وهو الظرفية، وفي ما ذهب إليه الكوفيون رعاية إلى حال المعنى المراد منهما هو الاستثناء؛ لعدم معنى الظرفية في الاستثناء، وأجيب عن تمسك الكوفيين بأنه شاذ إذ لا يكون إعراب صفات الظروف بعد حذف موصوفاتها إلا النصب على الظرفية.

---

(١) هو من الهزج، وقوله: "سوى" بكسر السين وضمها مقصورا، وإن فتحتها مددتها، وفي الشاهد حيث وقع فاعلا لقوله: "لم يبق" وهو عطف على قوله: صرح في البيت السابق:

فلما صرح الشـــر وأمسى وهو عريان

و"العدوان" بضم العين المهملة: الظلم الصريح، و"دناهم" من الدين وهو الجزاء أي جزيناهم، والجملة جواب "لما"، و"صرح" أي انكشف وظهر، و"الشر" العداوة، ويروى أصبح وهي تامة، وكذا "أمسى" أي دخل في الصبح والمساء، و"العريان" بالضم صفة من العرى بالضم خلاف اللبس من "سمع" وهو مثل يضرب في ظهور الشيء غاية الظهور، والمعنى لما ظهر العداوة كل الظهور، ولم يبق بيننا سوى الصبر على الظلم الصريح جزيناهم مثل ما جزوا، ومنه المثل المشهور كما تدين تدان. (حل ع)

وزعم الأخفش أن "سواء" إذا أخرجوه عن الظرفية أيضا نصبوه؛ استنكارا لرفعه[١] أي استكراهاً
فيقولون: **جاءني سواءك**، وفي الدار سواءك، ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب مبتدأ
انتصابه على الظرفية، **قوله تعالى**: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[٢] بالنصب. خبر

خبر كان وأخواتها **وستعرفها** في قسم الفعل إن شاء الله تعالى، هو المسند بعد دخولها
أي **دخول كان** أو إحدى أخواتها، ....

جاءني سواءك: بالنصب مع أنه ينبغي أن يكون مرفوعا؛ لأنه فاعل الفعل، وكذلك "سوى" منصوب، وينبغي أن يكون مرفوعا؛ لأنه مبتدأ، و"في الدار" خبره، قدم؛ لكونه ظرفا. **قوله تعالى**: أي مثل هذا.
لقد تقطع بينكم: قيل: هذا إنما يصح إذا كان قوله تعالى: "تقطع إلخ" من قبيل إسناد الفعل، وهو "تقطع" إلى الفاعل وهو "البين"، وأما إذا كان من قبيل إسناد الفعل إلى مصدر هذا الفعل فلا، أي لقد وقع التقطع والتفرق كما في قولهم: لدار أو تسلسل؛ لعدم الفاعل لهما ليكونان من قبيل إسناد الفعل إلى مصدر هذا الفعل أي وقع أو لزم الدور أو التسلسل. **وستعرفها** إلخ: أي أخوات "كان"، ويحتمل أن يكون راجعا إلى "كان" وأخواتها جميعا، فإنها من الأفعال الناقصة؛ فإنها مذكورة في بحث الفعل.
دخول كان: أي بعد دخول كان أو إحدى إلخ أي بعد دخول إحدى هذه الحروف، وإنما قال: ذلك لأنه على تقدير عبارة المصنف لا يصدق التعريف على شيء من أفراد خبر "كان" وأخواتها؛ فإنه لا يصدق على خبر "كان" مثلا أنه مسند بعد دخول هذه الحروف وهو ظاهر، لا يقال بقي ههنا شيء آخر فإنه حينئذ يلزم أن يكون خبر "صار" مثلا خبرا لـــ"أصبح" مثلا لما ذكر من أن خبر كان وأخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف؛ لأنا نقول: المقصود هو التفصيل، وهو أن خبر "كان" وخبر "صار" هو المسند بعد دخول "كان" و"صار" على هذا، لكن هذا الإجمال للاختصار أو للظهور، وقد سبق تفصيل هذا في خبر "إن" وأخواتها.

---

(٢) ازجهت ناخوش شمردنی رفع سواء را. (بق)
(١) أي والله لقد وقع التفرق بينكم وبين آلهتكم؛ فإنهم يعبدون بزعم أنهم شركاء الله وشفعاؤهم عنده، "بينكم" إما بالنصب على الظرفية، والفاعل ضمير الانفصال، وإما بالرفع على الفاعلية؛ فإنه لغة الاتصال، ومباحثه كثيرة. (حل الأبيات والآيات لمولانا شمس الدين)

والمراد[1] **ببعدية**[2] المسند لدخولها أن يكون إسناده إلى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها، **ولا شك أن ذلك** إنما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر، فالاسناد الواقع بين أجزاء الخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها، **بل يكون قبله**، فلا ينتقض التعريف بمثل: كان زيد يضرب أبوه، ولا بمثل: كان زيد أبوه قائم بأن يقال: يصدق على "يضرب" و"قائم" في هذين المثالين المعرِّف وليسا من أفراد المعرَّف، ويمكن أن يقال في جواب هذا النقض: إن المراد بدخولها ورودها للعمل فيها وردت عليه كما سبقت الإشارة إليه في خبر إن وأخواتها، ....

والمراد ببعدية إلخ: قال مولانا عص فيه: إن أخذ الخبر في تعريف الخبر تعريف الشيء بنفسه، فالأولى أن يقول: المراد ببعدية المسند لدخولها أن يكون إسناده واقعا بعد دخولها، وفيه نظر بأن كون هذه الأفعال من دواخل الجملة الاسمية يحكم بأن يكون الإسناد قبل دخولها، فلا يصدق التعريف على خبر من أخبارها. أقول في كلام أوله: إنه ليس أخذ الخبر في تعريف الخبر بل أخذه في تعريف التفسير ومحصوله فلا يكون تعريف الشيء بنفسه، وفي كلام ثانيه بأن إسناد خبرها إلى اسمها ليس إلا بعد دخولها على ما قبلها، والإسناد الذي هو قبل دخولها ليس إسناد خبرها بل هو إسناد خبر المبتدأ، وليس الإسناد الثاني عين الأول.

ولا شك أن ذلك إلخ: راجع إلى قوله: "إسناده إلى اسمها إلخ". **بل يكون قبله**: لا يقال: إن الإسناد الذي بين "زيد" و"أبوه قائم" في قولنا: كان زيد أبوه قائم، وكذا الإسناد الذي بين "زيد" و"يضرب أبوه" في قولنا: كان زيد يضرب أبوه أيضا قبل دخولها؛ لأنها من دواخل المبتدأ والخبر فيكون مدخولهما مبتدأ وخبرا، فيكون بينهما إسناد لا محالة؛ لأنا نقول: قد يتغير هذا الإسناد؛ فإنه بسبب دخولها عليهما يحصل إسناد آخر بينهما.

(١) حاصله أن المراد بكون الخبر مسندا إلى الاسم بعد تقرره خبرا وجعله خبرا لـــ"كان" والإسناد الواقع بين أجزاء الخبر نحو "يضرب" ليس بعد تقرره وجعله خبرا لـــ"كان" بل قبله، فلا يصدق على نحو "يضرب" أنه مسند إلى "أبوه" بعد تقرره وجعله خبرا لـــ"كان"؛ إذ لا يتصور تقرره سابقا على الإسناد إلى الاسم؛ إذ هما يحصلان معا حين التكلم بالتركيب، اللهم إلا أن يقال: المراد أن يكون الإسناد إلى الاسم قبل تقرره خبرا وهذا ينافي المعية. (عل)

(٢) الأظهر في العبارة أن يقال: المراد ببعدية المسند لدخولها أن يكون إسناده واقعا بعد دخولها. (عبد الغفور)

مثل: كان زيد قائما، وأمره أي أمر خبر كان وأخواتها كأمر خبر المبتدأ **في أقسامه وأحكامه** وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر، ولكنه **يتقدم على اسمها** حال كونه معرفة حقيقة أو حكما كالنكرة المخصصة؛ **لاختلاف** اسمها وخبرها في الإعراب، فلا يلتبس أحدهما بالآخر، وذلك **إذا كان** الإعراب فيهما أو في أحدهما لفظيا، نحو: كان المنطلق زيد **أو كان** هذا زيد، **بخلاف المبتدأ** والخبر؛ فإن الإعراب فيهما لا يصلح للقرينة؛ لاتفاقهما فيه، بل لا بد من قرينة رافعة للبس، وكذلك إذا انتفى الإعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر، نحو: **كان الفتى هذا**.
حال كونه معرفة

في أقسامه وأحكامه إلخ: أما الأولى: كما إذا كان خبر المبتدأ مفردا أو جملة أو معرفة أو نكرة فكذلك خبرها. وأما الثاني: كما إذا كان خبر المبتدأ واحدا أو متعددا أو محذوفا أو مذكورا فكذلك خبرها. وأما الثالث: كما إذا كان خبر المبتدأ جملة فلا بد له من عائد مطلقا فكذلك خبرها، لا يقال: لا يكون أمره كأمر خبر المبتدأ في الأحكام مطلقا؛ لأنه لا يكون خبر "كان" فعلا ماضيا عند بعض النحاة بخلاف خبر المبتدأ، وعند جمهور النحاة وإن كان خبرها فعلا ماضيا ولكن لا بد فيه من لفظة "قد" ظاهرة أو مقدرة بخلاف خبر المبتدأ؛ فإن خبره يكون فعلا ماضيا بدون لفظة "قد"؛ لأنا نقول: إن حكم خبر المبتدأ في الأحكام السابقة لا في جميع الأحكام، وإليه يتشعر قوله: "على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر".

يتقدم على اسمها إلخ: وهذا لدفع ما يتجه على المصنف بأن المخالفة لخبر المبتدأ لا يختص بذلك بل يتقدم إذا كان نكرة مخصصة أيضا فلدفعه قال: حقيقة أو حكما. **لاختلاف إلخ**: هذا الدليل لو صح لزم تقديمه عليه على تقدير كونه نكرة محضة أيضا، إلا أن يقال: إنهما في الأصل مبتدأ وخبر، والأصل في المبتدأ التقديم بخلاف ما إذا كان خبر "كان" معرفة؛ فإنه حينئذ يصح أن يقع مبتدأ، ويمكن أن يقال: إن تخصيص قوله: "ويتقدم معرفة" بالنسبة إلى خبر المبتدأ إذا كان معرفة؛ لأنه حينئذ يجب تقديم المبتدأ عليه، فلا يرد أنه إذا كان خبر "كان" نكرة أيضا يصح تقديمه على اسمه لعدم الالتباس؛ لاختلاف اسمها إلخ. **إذا كان إلخ**: وهذا إشارة إلى أن إطلاق كلام المصنف ليس على ما ينبغي.

أو كان إلخ: والقرينة على كون "هذا" خبر "كان" هو رفع زيد، وإعراب الخبر محلي.

بخلاف المبتدأ إلخ: فإذا كان الخبر معرفة لا يجوز تقديم الخبر عليه، وكذلك إذا كان نكرة مخصصة لا يجوز تقديمه عليه كما قال المصنف فيما سبق: "أو كانا معرفتين أو متساويين بخلاف خبر كان". **كان الفتى هذا**: وقد انتفى الإعراب فيهما جميعا، أما في الأول فلأن في آخره ألف، وأما في الثاني فلأنه مبني أو في آخره ألف أيضا.

وقد يحذف عامله أي عامل[١] خبر كان، وهو كان،[٢] **لا خبر كان وأخواتها؛ لأنه لا يحذف من هذه الأفعال إلا كان، وإنما اختصت بهذا الحذف؛ لكثرة استعمالها** في مثل:[٣] الناس مجزيون ....

لا خبر كان إلخ: أي لا عامل "خبر كان" وعامل "أخواتها"؛ لأنه لا يحذف من هذه إلخ" فيه أنه إذا كان لم يحذف من الأفعال الناقصة سوى "كان" فكان الأحصر والأظهر أن يقول: وقد يحذف "كان"، قال مولانا عص: إن إرجاع الضمير في قوله: "عامله" إلى "خبر كان" فقط دون خبر "كان" وأخواتها مع أن المذكور فيما سبق هو خبرهما بعيد فضلا عن أن يكون قبل هذا الضمير ضمائر أخر كانت راجعة إلى خبر "كان" وأخواتها كالضمير في قوله: "ويتقدم"، فالأولى إرجاع الضمير في قوله: "عامله" إلى خبر "كان" وأخواتها، ولكن ما يتوجه عليه من أنه حينئذ يلزم حذف عامل أخوات "كان"، وذلك باطل مندفع؛ لأن قوله: "في مثل الناس مجزيون بأعمالهم" مخصص بحذف "كان" فقط؛ لأن المحذوف فيه هو "كان" لا غير.

أقول: إن قلت: إن قوله: "الناس مجزيون إلخ" مثال، ولا بد أن يكون المثال مطابقا للممثل فكيف يكون حينئذ تخصيصا له؟ قلت: لا نسلم أن يكون مثالا بل هو قيد، وهو مخصص له، ولهذا قال: "في مثل" بكلمة "في" دون مثل بدونها، ولكن الأولى ما فعله الشارح من إرجاعه إلى "خبر كان" فقط، فكان تخصيص هذا الضمير به يجوز بالقرينة، وهو قوله: "الناس مجزيون إلخ"؛ لأن المحذوف فيه ليس إلا "كان".

لكثرة استعمالها: فإن الحذف إنما يكون للخفة وهي لا يكون إلا فيما هو كثير الاستعمال.

(١) لما كان الظاهر من كلام المصنف أن ضمير "عامله" راجع إلى خبر "كان وأخواتها" مطلقا مثل الضمائر السابقة فاعترض الشيخ الرضي بأن هذا الإطلاق ليس على ما ينبغي؛ لأنه لا يحذف من هذه الأفعال إلا "كان" خاصة فدفعه الشارح بقوله: "أي عامل خبر كان"، حاصله أن الضمير في قوله: "عامله" لا يرجع إلى الخبر مطلقا سواء كان خبر "كان" أو أخواتها مثل الضمائر السابقة بل إلى المقيد وهو خبر "كان" خاصة، والقرينة على هذا التخصيص أن قوله: "الناس مجزيون بأعمالهم إلخ" مخصوص بحذف "كان" فقط؛ لأن المحذوف فيه هو "كان" لا غير. (خادم أحمد)

(٢) يعني أن إطلاقه ليس بجيد. (عبد الغفور)

(٣) من أمثال العرب والمعنى: إن عملوا خيرا فجزاءهم خير، وإن عملوا شرا فجزاءهم شر، كما في "مجمع الأمثال" للميداني. (حل الأبيات لمولانا شمس الدين)

بأعمالهم،[١] إن خيرا فخير، وإن شرا فشر، **ويجوز في مثلها** أي في مثل هذه الصورة، وهي أن يجيء بعد "إن" اسم، ثم فاء بعدها اسم أربعة أوجه نصب الأول ورفع الثاني، وهو أقواها[٢] أي **إن كان عمله خيرا** فجزاؤه خير. ونصبهما نحو: إن خيرا فخيرا على معنى إن كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا. ورفعهما نحو: إن خير فخير أي إن كان في عمله خير فجزاؤه خير. وعكس الأول نحو: إن خير فخيرا أي إن كان في عمله خير فكان[٣] جزاؤه خيرا،..

نحو: إن خيرا فخير

ويجوز في مثلها: ولم يقل فيه بإرجاع الضمير إلى المثل المضاف؛ لأنه لم يرد بمثلها ما أراده أولا، بل ما هو أخص منه، وهو ما أشار إلى تفسير الشارح، ثم المراد من قوله: "هذه الصورة" هي صورة الجملة بجعل اللام عوضا عن المضاف إليه فلا يرد ما ذكره مولانا عص من أن الأظهر إرجاع ضمير "مثلها" إلى هذه الجملة؛ لأن ما فسره الشارح أظهر حينئذ.

إن كان عمله خيرا: فقوله: "خيرا" خبر فيكون حينئذ "كان" مع اسمه محذوفا، وقوله: "فجزاؤه خير" مبتدأ وخبر، ولكن المبتدأ محذوف، وفي الاحتمال الثاني: يكون "كان" مع اسمه محذوف، وفي الاحتمال الثالث: يكون المحذوف في جانب الاسم هو "كان" مع خبره لكن قدم الخبر على الاسم؛ لكونه ظرفا، وفي جانب الخبر هو المبتدأ، وفي الاحتمال الرابع: يكون المحذوف في جانب الاسم هو "كان" مع الخبر، ولكن قدم الخبر عليه لأمر، وفي جانب الخبر هو "كان" مع اسمه، والتقدير: فقد كان؛ لأنه لا بد للفاء ومن "قد" في الماضي؛ لأنه لو حذف فعل الجزاء لا بد له من الفاء.

(١) قال الشيخ الرضي: يحذف "كان" مع اسمها بعد "إن" و"لو" إن كان اسمها ضمير ما علم من غائب أو حاضر. (عبد الغفور)

(٢) لقلة الحذف فيه بالقياس إلى الوجوه الثلاثة لكون المحذوف فيه ثلاثة: "كان" مع اسمها في الشرط والمبتدأ في الجزاء ولموافقته للمعنى الذي هو مقصود المتكلم؛ إذ مراده إن كان نفس عمله خيرا لا أن له أعمالا وفي تلك الأعمال خيره؛ لأن رفع الاسم الذي بعد الفاء أولى من نصبه؛ لأن رفعه بتقدير المبتدأ بعد الفاء وهو شائع كثير ونصبه بتقدير "كان" أو فعل آخر وحذفه ليس شائعا كشيوع حذف المبتدأ. (جمال)

(٣) إنما صح دخول الفاء على الماضي لأنه مقدر، والفعل لا بد له من الفاء. (عبد الغفور)

وقوة هذه الوجوه الأربعة وضعفها **بحسب قلة الحذف** وكثرته.[١]

ويجب الحذف **أي حذف** عامله يعني **"كان"** في مثل: أمّا[٢] أنتَ منطلقا انطلقت، ....

بحسب قلة الحذف إلخ: ولا شك أن الوجه الأول قليل الحذف بالنسبة إلى الثاني، والوجه الثالث فهو ضعيف من الوجهين الأولين بحسب المعنى واللفظ جميعا، أما الأول: فلأن مراد المتكلم إن كان نفس عمله خيرا، لا إن كان في عمله أو معه خير، وأما الثاني: فلأن الحذف فيه أكثر استعمالا من الوجهين الأولين من حيث إنه حذف "كان" مع الأمر الذي هو في صورة الغفلة، وهو الخبر كثير بينهم فضلا عن أن يكون ذلك الأمر جارا ومجرورا؛ فإن حذفه في غاية الكثرة، وأما حذف "كان" مع الأمر الذي في صورة العمدة، وهو الاسم قليل بينهم فضلا عن أن يكون ذلك الأمر هو الضمير المستتر؛ فإن حذفه في غاية القلة؛ فإن الاسم هو الضمير المستتر في "كان"، وهو راجع إلى العمل.

ثم الوجه الرابع ضعيف أيضا بالنسبة إلى الوجهين السابقين؛ لما ذكرنا في الوجه الثالث، وأما ضعفه بالنسبة إلى الوجه الثالث لما ذكر في الوجه الثالث مع زيادة حذف "كان" أيضا في جانب الخبر فيكون أضعف منه، قيل: لم لم يصح الوجه الثالث والرابع في جانب اسمها بوجه لا يحتاج إلى كثرة الحذف بأن "يجعل" كان تامة بمعنى ثبت ووجد فيكون قوله: "خير" حينئذ فاعلا له لا اسما له، وأجيب بأن استعمال "كان" الناقصة كثير بينهم بخلاف استعمال التامة؛ فإنه قليل، والحذف لا يكون إلا للخفة، وهو أي الحذف للتخفيف لا يكون إلا في كثير الاستعمال، ولذا جعله ناقصة لا تامة.

أي حذف إلخ: فأشار به إلى أن الألف واللام فيه عوض عن المضاف إليه، وهو عامله؛ ليطابق بقوله: "ويحذف عامله"، وإنما يجب حذف "كان" ههنا؛ لأن كلمة ما عوض عنها، فلو أتى بـــ"كان" لزم اجتماع العوض والمعوض عنه، وإنه غير جائز.

---

(١) فالوجه الأول أقوى الوجوه وأفضلها، والرابع أضعفها، والثاني والثالث متوسط، أما الأول: فلأن المحذوف فيه من مجموع الشرط والجزاء ثلاثة أمور، من الشرط "كان" واسمها، ومن الجزاء المبتدأ، وأما الرابع فلأنه حذف فيه خمسة أمور، من الشرط "كان" والجار والمجرور، ومن الجزاء كان واسمها، وأما الثاني والثالث فالمحذوف فيهما أربعة أمور، في الثاني حذف من الشرط "كان" واسمها، وكذلك من الجزاء، وفي الثالث حذف من الشرط "كان" والجار والمجرور، ومن الجزاء المبتدأ. (حق)

(٢) بالفارسية: از جهت آن كه اگر باشى رونده بروم من. (بقا)

أي لِأَن كنتَ منطلقا انطلقتُ، فأصل "أمّا أنتَ" لِأَنْ كُنْتَ، حذفت اللام قياسا،[1] انطلقت لانطلاقك **ثم حذفت كلمة "كان" اختصارا، فانقلب الضمير المتصل منفصلا،** لعدم ما يتصل به في كنت **وزيدت لفظة "ما" بعد "أن" في موضع "كان" عوضا عنها، وأُدغمت النون في الميم،** للتقارب في المخرج **وأُبقي الخبر على حاله،** على النصب **فصار "أما أنت منطلقا انطلقت"، وهذا على تقدير فتح الهمزة، وأما على تقدير كسرها فالتقدير: إن كنت منطلقا انطلقت، فعُمِل به ما عُمِل بالأول من غير فرق، إلا حذف اللام؛ إذ لا لام فيه،**[2] ....

أي لأن كنت: أي انطلقت لانطلاقك قال الكوفيون: "أن" المفتوحة بمعنى "إن" المكسورة الشرطية، قال الرضي: لا أرى قولهم بعيدا عن الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى، أما المعنى فلاستقامة التعليق، وأما اللفظ فلمجيء الفاء بعدها في الكلام، معناه بالفارسية: اگر بوده باشی تو منطلق میشوم من از جهة انطلاق تو.

قياسا: أي قياسا جائزا في حذفها. **فانقلب إلخ:** أي انقلب الفاعل المتصل منفصلا بحذف ما يتصل به فصار إن أنت منطلقا انطلقت، فقوله: "انطلقت" جزاء الشرط.

وزيدت إلخ: زائدة بعد "أن" في موضع "كان"؛ لكونها دالة على ذلك المحذوف مع كونها عوضا من حيث إن "ما" المصدرية تدل على الزمان كما أن "كان" تدل عليه، وقد صرحوا بزيادة "ما"، وفي قوله: "زيدت" إيماء إلى زيادتها، ولهذا قال مولانا عص: إن موضع زيادة لا يكون بعد "أن"، ولو سلم لكنها ليست بزيادة؛ لأن الغرض من إيرادها أن يكون عوضا عن المحذوف فلا يكون زائدة، فإن الشيخ الرضي قال: إن لفظة "ما" في حيثما لا تكون زائدة؛ لأن إيرادها لانقطاع الإضافة؛ لأن "حيث" مما يلزم إضافته، ونقول بأن كلام الشيخ يدل على أن الأمر الذي إيراده لغرض لا يكون زائدا، انتهى حاصل كلامه، وفيه كلام لا يخفى على المتأمل. ولقائل أن يقول: إن "ما" المصدرية يدخل على الفعل دون غيره كما في ما خلا وما عدا، إلا أن يقال: معناه أنه يدخل على الفعل إذا لم يكن عوضا عن الفعل، أو إذا لم يكن زائدة.

وأدغمت إلخ: قالوا: إن إدغام النون الساكنة في الميم واجبة.

---

(١) لأن حذف الام مع "أن" قياسي. (حق)

(٢) إذ يستقيم المعنى بدون اللام، بخلاف المفتوحة فإنه لا يستقيم المعنى بدون اللام؛ لأن المعنى انطلقت لأجل انطلاقك. (علوي)

واقتصر المصنف على الأول؛ لأنه أشهر.[١]

اسم إنّ وأخواتها وستعرفها في قسم الحرف إن شاء الله تعالى هو المسند إليه بعد دخولها أي **بعد دخول "إنّ"** أو إحدى أخواتها مثل: إن زيدا قائم، وبما عرفت من معنى البعدية والدخول فيما سبق[٢] اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا أيضا بمثل أبوه في إن زيدا أبوه قائم.

المنصوب بلا التي لنفي الجنس أي **لنفي صفة** الجنس وحكمه، وإنما لم يقل: اسم لا؛ لأنه ليس كله ولا أكثره من المنصوبات، فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات.........

واقتصر المصنف إلخ: حيث قال: أي لأن كنت بإيراد اللام فإيرادها يدل على كون الهمزة مفتوحة.

بعد دخول إن إلخ: وقد عرفت ما فيه في "خبر كان وأخواتها"، والمراد غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعد، فلا يرد نحو: أخاك في الدار.

لنفي صفة إلخ: تقدير الصفة إشارة إلى تقدير المضاف، وقوله: "وحكمه" إشارة إلى تقدير المعطوف، واعترض بأن تقدير المعطوف مما لا يحتاج إليه، بل تقدير المضاف كافٍ؛ لأن تقديره لأجل أن المتبادر من قوله: "لنفي الجنس"، هو لنفي الجنس، مع أن المقصود من "لا غلام رجل ظريف" ليس نفي جنس غلام رجل، بل المقصود منه نفي ظرافة جنس غلامه. والجواب عنه بأن إيراد الحكم إشارة إلى أن الصفة بمعنى الحكم؛ لأنه ينفي الحكم بكونه في الدار أو في غير الدار، فإيراده ليس لتقدير المعطوف حتى يرد ما ذكر، وإنما يحتاج إليه؛ لأن المتبادر من نفي صفة الجنس هو نفي وجود الصفة لا نفي حكم الجنس، مع أن المقصود نفي حكمه.

---

(١) قال الشيخ الرضي: وقد يحذف "كان" بعد إما المكسورة قليلا، قال سيبويه: لم يجز حذف الفعل مع إما المكسورة، قال أبو علي: لأن ما التي بعدها أشبهت اللام في تأكيد الفعل فلم يحسن حذف الفعل مع ثبوت ما يؤكده. الظاهر أن قول أبي علي تعليل بقول سيبويه، وأنت خبير بأنه لا يتم التقريب إلا أن يراد بعدم الحسن عدم الجواز، ويراد بعدم الجواز عدم الحسن. (جمال)

(٢) أي في خبر "كان" وأخواتها، وهو أن المراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما أو إيراث أثر فيهما لفظا أو معنى.

لا حقيقة **ولا مجازا**، بل المنصوب منه أقل مما عداه، فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها، بخلاف ما عداه من المنصوبات، فإن بعضها وإن لم يكن كله من المنصوبات، لكن أكثره منها، فأعطي للأكثر حكم الكل فَعُدَّ الكل منها تَجَوُّزا، **ولا يبعد** أن يقال: اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه، أو محلا كما هو مبني منه على الفتح، وأما ما هو مرفوع فليس اسما لها؛ لعدم عملها فيه.

هو المسند إليه بعد دخولها خرج به مثل أبوه في لا غلام رجل أبوه قائم؛ **لما عرفت**، وهذا القدر كافٍ **في حد اسمها** مطلقا، ....

ولا مجازا: وإنما يصح جعله من المنصوبات مجازا إذا كان من المنصوبات منه أكثر مما عداه، وإن لم يكن كله إلخ كالمستثنى؛ فإنه ليس كله منصوب بخلاف الحال فإن كلها من المنصوبات.

ولا يبعد إلخ: هذا لبيان أن كله من المنصوبات؛ لأنه إذا كان نكرة مضافا ومشبهـا به يكون منصـوبا لفظا، وإذا كان مبنـيا على الفتح كما سنذكره يكون منصـوبا محلا، فما هو مرفوع فهو ليس اسم "لا" فهذا قوله - قدس سره - يحتمل أن يكون اعتراضا على المصنف بأنه عليه أن يقول: اسم "لا"؛ لأن ما لا يكون منصوبا لفظا ولا محلا فهو ليس اسم "لا"، ويحتمل أن يكون كلامه على تحقـيق سابقه بأنه لا تفاوت بين أن يقال: اسم "لا" وبين أن يقال: المنصوب بـ"لا"؛ لأن المنصوب بـ"لا" هو بعينه اسم "لا" وبالعكس.

هو المسند إليه: أي هو الذي أسند إليه خبره.

لما عرفت: من معنى البعدية والدخول، قيل: لا يحتاج إلى إخراجه بما ذكره سابقا؛ لأنه خارجا بقوله: "يليها"، والجواب أن تعريف اسم "لا" يتم بقوله: "هو المسند إليه بعد دخولها" وقوله: "يليها" تعريف المنصوبات بـ"لا" كما أشار إليه بقوله: "لكنه لما أراد إلخ"، ويمكن الجواب بأنه لما أخرجه في التعريفات السابقة في خبر "كان" واسم "إن" بما عرفت سابقا فالمتبادر إخراجه به ههنا أيضا، وبعد ذلك لا يصح إخراجه بقوله: "يليها"؛ لئلا يلزم إخراج المخرج، ويجوز إخراجه بقوله: "المسند إليه" لأن معناه الذي أسند إليه خبره كما عرفت آنفا. قيل: التعريف ليس بمانع؛ لصدقه على المرفوع بعدها معرفة كان أو نكرة، مع أنه لا يسمى اسما لها، وأجيب بأن المراد من الدخول عليه هو العمل فيه. **في حد اسمها إلخ:** سواء كان منصوبا لفظا أو محلا، أو لم يكن منصوبا.

لكنه لما أراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله: **يليها أي يلي المسند إليه لفظة "لا" أي** يقع بعدها بلا فاصلة نكرةً مضافا **أو مشبها به** أي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه، هذه أحوال[1] مترادفة من الضمير المجرور في "إليه"، **أو الأُولى منه أو من الضمير المجرور** في "دخولها"، وما بقي من الضمير المرفوع في "يليها"،..........

يليها أي يلي إلخ: أشار به إلى أن الضمير المستتر في "يلي" ضمير الفاعل راجع إلى المسند إليه، والضمير البارز راجع إلى "لا"، وإنما اشترط أن يكون نكرة؛ لأنه لوكان معرفة لم ينصبه كما يجيء، وكذلك إذا فصل بين الاسم وبين "لا" لم ينصبه كما يجيء، ولهذا اشترط في نصبه أن يكون "يليها"، وإنما اشترط أن يكون "مضافا أو مشبها به"؛ لأنه إذا كان نكرة مفردة يكون مبنيا كما يجيء.

أو مشبها به: قيل: يشكل بقوله تعالى: ﴿لا تثريب عليكم اليوم﴾ (يوسف: ٩٢) أي لا تقبيح عليكم بفعلكم، وأيضا يشكل بقوله: ﴿لا عاصم اليوم من أمر الله﴾ (هود: ٤٣) فإن حرف الجر في المثال الأول صلة للمصدر وحرف الجر في الثاني صلة اسم الفاعل، وهما لا يتمان بدون صلتهما فيكونان مشبهتين بالمضاف، مع أنهما مبنيان على الفتح، وأجيب عنه أي عن الأول بأن الجار الأول مع مجروره خبر "لا" واليوم ظرف لعامله أو بالعكس، أجيب عن الثاني بأن قوله: "اليوم" خبر أي لا وجود عاصم اليوم، وقوله: "من أمر الله" أي لا يعصم من أمر الله، وليس هذا الجار والمجرور خبرا كما في الصورة الأولى؛ لأن الجار والمجرور إذا كان صلة لمصدر جاز أن يكون خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان أو منفيا، وأما الحرف الجر الذي هو صلة لاسم الفاعل لم يجز أن يجعل خبرا عن اسم الفاعل فلا تقول: بك مار، على أن "بك" خبر عن "مار".

أو الأولى منه: أي أو الحال الأولى من الأحوال الثلاثة من المجرور في "إليه" أو من الضمير إلخ، وعلى هذا التقدير يكون هذه الأحوال متداخلة لا مترادفة، والأحوال المترادفة هي التي يكون ذوالحال فيها واحدا، ثم إن الضمير المجرور في "دخولها" مضاف إليه، فالحال عنه جائز؛ إذ صح حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه والمضاف فاعل الظرف؛ فإن "بعد" من الظروف الزمانية. **من الضمير المجرور إلخ:** فإنه مفعول ما لم يسم فاعله لـــ"أسند" المستفاد من المسند.

(١) أي هذه الأحوال الأربعة وهي قوله: "يليها" وقوله: "نكرة" وقوله: "مضافا" وقوله: "مشبها به" أحوال مترادفة. (بقا)

مثل: لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا، وفي بعض النسخ: **"لا غلام رجل ظريف فيها"**، وقد عرفت في المرفوعات **تحقيق قوله**: "فيها"، ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة **مشبها بالمضاف**، وقوله: "لك" على **النسخ المشهورة** من تتمة المثالين كليهما.

فإن كان **أي المسند إليه** بعد دخولها غير واقع على الأحوال المذكورة، بل كان مفردا بانتفاء الشرط الأخير فقط، **وهو كونه** مضافا أو مشبها به أي يليها نكرة غير مضاف ولا مشبها به؛ ليترتب عليه قوله: فهو مبني على ما ينصب به فإنه **لو كان مفردا** معرفة أو مفصولا فحكمه غير ذلك، وقوله: "على ما ينصب به" أي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول "لا" عليه، ....

تحقيق قوله إلخ: من أنه يلزم عند عدم إيراده الكذب بنفي ظرافة جنس غلام رجل، وقد عرفت ما فيه.

مشبها بالمضاف: ومشابهته به من حيث إن كل واحد منهما عامل فيما بعده من حيث إن ما بعدها متمم ومخصص لهما، كذا في بعض الشروح. **النسخ المشهورة**: هي "لا غلام رجل" بدون قوله: "ظريف" فيكون "لك" حينئذ خبرا، أي لا غلام رجل لك، ولا عشرين درهما لك، وإنما لم يورد "لك" بعد المثال الأول أيضا؛ لأنهم لا يقولون: "لا غلام رجل لك" في الاستعمال، بل يقولون: لا غلام لك، إلا أنه أورده بعد المثالين تنبيها على أن الخبر في الأول محذوف، وفي الثاني مذكور، وقدم الأول لكثرة حذف خبر "لا" حيث قال فيما سبق: "ويحذف كثيرا".

أي المسند إليه: فإن إرجاع الضمير إلى المسند إليه أظهر من إرجاعه إلى المنصوب بـ"لا" أو إلى اسم "لا".

وهو كونه إلخ: فإنهما بمنزلة حال واحدة؛ لأنه إذا كان أحدهما حالا فلا يكون الآخر حالا حينئذ؛ لأن القصد لا يتعلق بحالتيهما جميعا، فيكونان في الحقيقة شرطا واحدا. **لو كان مفردا إلخ**: أي لو انتفى الشرطان الأولان أيضا، وهما الاتصال والنكرة بأن يكون مفصولا ومعرفة فحينئذ يكون حكمه وجوب الرفع والتكرير كما سيأتي.

وهو الفتح في الموحد نحو: لا رجلَ في الدار، والكسر[1] في جمع المؤنث السالم **بلا تنوين** نحو: لا مسلماتِ في الدار، والياء المفتوح ما قبلها في المثنى، والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو: لا مسلمين ولا مسلمِينَ لك، **ويعني بالمفرد** ما ليس بمضاف ولا مضارعٍ له، فيدخل فيه المثنى والمجموع، وإنما بني **لتضمنه** اسم لا معنى "من"؛ إذ معنى "لا رجل في الدار" لا من رجل فيها؛ لأنه جواب لمن يقول: هل من رجل في الدار؟ حقيقةً أو تقديراً، فحذف "من" تخفيفا، وإنما بني على ما ينصب[2] به؛.........

في الموحد: أي فيما لا يكون مثنى ولا مجموعا، وهو المفرد المنصرف؛ فإن نصبه بالفتحة قبل دخول "لا" فيكون مبنيا على الفتح بعد دخولها أيضا. **بلا تنوين**: وقيل: قرئ بها أيضا؛ لأن الممنوع من المبني هو تنوين التمكن فقط فهي تنوين المقابلة، ومن قرأ بلا تنوين أراد أن يمنع منه ما هو مشابه بالتمكن فإن جميع أقسام التنوين في آخر الكلمة تابعة لحركة آخرها. **ويعني بالمفرد**: أي المصنف، "بالمفرد" ما ليس بمضاف إلخ، وهذا توطئة للتفريع المستفاد من قوله: "فيدخل فيه المثنى" فلا يرد حينئذ أن ذكره يستلزم التكرار، كما لا يخفى.

لتضمنه إلخ: فمن المواضع التي يصير الاسم مبنيا؛ لتضمنه معنى الحرف حقيقة أو تقديرا جواب السؤال، سواء كان محققا أو مقدرا، والأول ظاهر والثاني: فبأنه إذا جاء رجلان في البيت فدخل أحدهما في البيت، ثم خرج، وقال: لا رجل في الدار، فهو جواب لسؤال مقدر فكأن الرجل الغير الداخل في البيت سائل، وقال: هل من رجل في الدار؟ ولابد في الجواب أن يقال: لا من رجل في الدار؛ ليكون الجواب مطابقا للسؤال، لكن لما ذكر "من" في السؤال فحذف "من" في الجواب تخفيفا.

---

(١) في جمع المؤنث بلا تنوين قوله: "بلا تنوين" وإن لم يكن لتعيين ما ينصب به إلا أنه ذكره إشارة إلى مذهب الجمهور فإنهم يكسرونه بلا تنوين؛ لأنها وإن لم تكن للتمكن فهي مشبهة لتنوين التمكن، وحذرا عن قول البعض فإنه ينبيه على الكسر مع التنوين قياسا لا سماعا؛ نظرا إلى أن التنوين للمقابلة لا للتمكن قوله: "والكسر" احتراز عن قول المازني فإنه يفتحه بلا تنوين؛ حذرا عن مخالفته في الحركة لسائر المبني بعد "لا"، قال الشيخ الرضي: وهذا أولى مما قبله طردا للباب على شيء واحد. (جمال)

(٢) أي ليكون بين حالتي البناء والإعراب موافقة. (حق)

ليكون البناء على حركة أو حرف استحقها النكرة في الأصل قبل البناء، **ولم يَبنِ** المضاف ولا المضارع له؛ **لأن الإضافة** ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها إلى ما يستحقه في الأصل **أعني الإعراب**، فإن كان أي المسند إليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة أو مفصولا بينه أي بين ذلك المسند إليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو،[1] سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا أو مشبها به أو لا، **وهي ست صور** نحو: لا زيدٌ في الدار ولا عمرو، ولا غلامُ زيد في الدار ولا عمرو، ولا في الدار رجل ولا امرأة، ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة، ولا في الدار زيد ولا عمرو، ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو، وجب في جميع هذه الصور الست[2] الرفعُ على الابتداء، أما في المعرفة...

ليكون البناء إلخ: أو للفرق بين ما كان بناؤه أصليا وبين ما كان بناؤه عرضيا. **ولم يبن إلخ**: مع أنهما أيضا متضمنان معنى "من"؛ إذ معنى "لا غلام رجل ظريف فيها"، لا من غلام رجل ظريف؛ لأنه أيضا جواب لمن يقول: هل من غلام رجل ظريف فيها؟ **لأن الإضافة**: أي الإضافة إلى الاسم الصريح يرجح جانب الاسمية؛ فإن المضاف إلى الاسم الصريح لا يكون مبنيا إلا نادرا نحو: خمسة عشرك ونحوه.

أعني الإعراب: فإن الأصل في الأسماء الإعراب. **وهي ست صور**: الأول: ما يكون معرفة، ولا يكون مضافا ولا مشبها به ولا مفصولا، وثانيها: ما يكون معرفة مضافا، ولا يكون مفصولا مثل: لا غلام زيد في الدار ولا عمرو، وإنما يكون معرفة بإضافته إلى المعرفة، وثالثها: ما يكون مفصولا ولا يكون معرفة ولا مضافا ولا مشبها به، ورابعها: ما يكون مفصولا ومضافا ولا يكون معرفة؛ لأن المضاف إلى النكرة لا يكون معرفة مثل: لا في الدار غلام رجل ولا امرأة، وخامسها: ما يكون معرفة ومفصولا ولا مضافا والأمثلة المذكورة في الكتاب على ترتيب ما ذكر من الصور الست.

---

(١) فيجوز الجمع بينهما بأن يكون معرفة ومفصولا بينه وبين "لا" نحو: لا في الدار زيد ولا عمرو. (عل)

(٢) ذكر لأجل أنه قيد للجزاء، حتى لا يقال: إنه لغو؛ إذ الشرط يغني غناءه، بل ليقترن المجمل بالمفصل. (جمال)

فلامتناع أثر "لا" النافية للجنس فيها، وأما في المفصول فلضعف "لا"[١] عن التأثير مع الفصل والتكرير أي وجب تكرير اسمها، لكن مطلقا لا بعينه، أما في المعرفة ليكون كالعوض عما في التنكير من معنى نفي الآحاد،[٢] وأما في النكرة ليكون مطابقا[٣] لما هو جواب له من مثل قول السائل: أفي الدار رجل أم امرأة؟ وهذا التعليل جارٍ في المعرفة أيضا،..

والتكرير إلخ: وكذا وجب التكرير في النكرة المتصلة بـ"لا" إذا نفيت عن عملها؛ لأن القرينة على إرادة نفي الجنس ليس إلا نصب الاسم أو بناءه، وقد انتفيا، فلا بد من التكرير للتنبيه على إرادة نفي الجنس.
مطلقا لا بعينه: أي أراد تكرير نوع اسم "لا" لا تكرير شخصه. ليكون كالعوض إلخ: أي وجب التكرير في المعرفة؛ لأن في النكرة نفي الآحاد فيكون فيها التعدد حينئذ وليس في المعرفة تعدد فجعل التكرير في المعرفة ليصير مشابها بالنكرة في التعدد.
مطابقا إلخ: أي والتكرير المذكور جواب له من مثل إلخ، وكلمة "من" بيان "ما" في "لما هو جواب له".
أفي الدار إلخ: فيقال في الجواب: لا في الدار رجل ولا امرأة، لا يقال: إن السؤال بـ"أم" والهمزة إنما يكون عن التعيين فلا بد أن يكون أحدهما في الدار، فلا يصح الجواب حينئذ بقولنا: لا في الدار رجل ولا امرأة؛ لأنا نقول: المراد بقولهم: إن السؤال بهما عن التعيين أن المتكلم يعلم أن أحدهما فيها، فيطلب من المخاطب التعيين، وهو أعم من أن يكون علمه مطابقا للواقع أو لا، ويمكن أن يقال: لِمَ لا يجوز أن يكون المراد أن السؤال بهما عن التعيين إذا تعلق بهما الخطاب، مثل: أزيد عندك أم عمرو، وإلا فلا.

---

(١) لأن "لا" إنما تعمل لمشابهة "إن" وهي إنما تعمل لمشابهة الفعل، فلا تعمل مشابهة الحرف الذي يعمل بالمشابهة، فعند وجود الفصل يضاعف ضعفها. (عل)
(٢) فلأن قولنا لتعليل: لا رجل، في قوة لا زيد ولا عمرو وخالد إلى أفراد أخر للرجل. (حق)
(٣) وإنما قدر السؤال؛ لأنه لو كان مقصرا على "أرجل في الدار" لاستغنى المجيب بـ"لا" أو نعم عن الذكر ثانيا، فلما لم يكتف بـ"لا" أو "نعم" علم أن السؤال مكرر ولا يستغني بـ"لا" في المكرر؛ فإنك إذا قلت: "لا" في جواب من قال: أرجل في الدار أم امرأة؟ ولم يكن واحد منهما لم يتم جوابك أيضا، وإلى هذا أشار المصنف في شرح المفصل. (حق)

ونحو قضيةٌ أي هذه قضية ولا أبا حسن لها أي لهذه القضية، هذا جواب دخل مقدر على قوله: وإن كان معرفة وجب الرفع والتكرير، فإن اسم "لا" فيه معرفة؛ لأن أبا حسن كنية علي رضي الله عنه، ولا رفع فيه ولا تكرير، بل هو منصوب غير مكرر، فأجاب بأنه متأوَّلٌ بالنكرة، إما بتقدير المثل أي ولا مثل أبي حسن لها؛ فإن مثلا لتوغّله في الإبهام لا يتعرف بالإضافة إلى المعرفة، أو بتأويله بفيصل بين الحق والباطل؛ لاشتهاره رضي الله عنه بهذه الصفة، فكأنه قيل: لا فيصل لها، ويقوي هذا التأويل إيراد حسن بحذف اللام؛ لأن الظاهر أن تنوينه للتنكير، وفي مثل: لا حول ولا قوة إلا بالله..................

جواب دخل إلخ: ويحتمل أن يكون جوابا عما يرد على تعريف المنصوب بـ"لا"؛ لأنه قد ذكر أن النصب بـ"لا" مشروط بأن يليها نكرة مضافا أو مشبها به فـ"أبا حسن" منصوب؛ لأن نصب الأسماء الستة بالألف، مع أنه ليس فيه من الشرائط إلا الاتصال. كنية: بضم الكاف وسكون النون.

لاشتهاره إلخ: فكأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى؛ لأن معنى "قضية ولا أبا حسن لها" لا فيصل لها؛ إذ علي - كرم الله وجهه - كان فيصلا في الحكومات على ما قال النبي ﷺ: أقضاكم علي رضي الله عنه، فصار اسمه كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ الفصل، وهذا كما قالوا: لكل فرعون موسى، أي لكل جبار قهار.

لا فيصل: فيكون فيصل نكرة، وقد سبق أنه إذا كان اسم "لا" نكرة فهو منصوب فـ"أبا حسن" منصوب لذلك، ولا شك أن أبا حسن لا يكون فيصلا، بل فاصلا وفارقا، إلا أنه مثل قولهم: رجل عدل.

ويقوي هذا إلخ: واعلم أن نزع اللام واجب على التأولين معا، سواء كانت اللام في الاسم نفسه أو فيما أضيف إليه إلا في عبد الله وعبد الرحمن؛ لأن الله والرحمن لا يطلقان على غير الله تعالى، فلا يصح تقدير التنكير فيهما، ولما كان النزاع على التقدير الثاني واضحا كما يدل عليه قوله: لأن الظاهر أن التنوين للتنكير جعله مقويا للتأويل الثاني.

إيراد حسن إلخ: يقال: حذف اللام من العلم القائم مقامه المثل والمؤول بالصفة التي اشتهر بها مسماها واجب، إلا أن تنوينه فيما إذا أول به وقع مكانه من التنكير، فلذا جعل حذف اللام مقويا له.

لا حول إلخ: أي لا حول عن المعصية إلا بعصمة الله، ولا قدرة على الطاعة إلا بتوفيق الله تعالى.

أي فيما كررت فيه "لا" على سبيل العطف، وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل
مرجع الضمير "لا" بلحاظ التكرير
يجوز خمسة أوجه بحسب اللفظ[١،٢] لا بحسب التوجيه؛[٣] **فإنها بحسب** التوجيه تزيد عليها، الأول: فتحهما أي لا حولَ[٤] ولا قوةَ إلا بالله، على أن تكون "لا" في كل منهما لنفي الجنس، و"لا قوة" عطفا على "لا حول" عطف مفرد على مفرد، وخبرها محذوف[٥] **أي لا حول** وقوة موجود إلا بالله، ....
الأظهر موجودان

أي فيما إلخ: لا يقال: هذا يصدق على مثل لا رجل في الدار ولا امرأة خارجها، مع أنه لا يجوز فيه نصب الثاني؛ لأنا نقول: في المثال المذكور يجوز نصب الثاني على كون "لا" الثانية مزيدة وكون العاطف بعطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر، كذا قيل. **فإنها بحسب إلخ:** لأنك إذا فتحتهما يحتمل أن يكون "لا" في الموضعين لنفي الجنس، ويحتمل أن يكون في الأول لنفي الجنس وفي الثاني زائدة، وإذا رفعتهما يحتمل أن يكون "لا" في الموضعين لنفي الجنس ملغاة عن العمل، ويحتمل أيضا أن يكون في الموضعين بمعنى ليس، ويحتمل أيضا أن يكون الأولى بمعنى ليس والثانية زائدة، ويحتمل أيضا أن يكون الأولى لنفي الجنس والثانية زائدة، وإذا فتحت الأول ورفعت الثاني يحتمل أن يكون الرفع محمولا على اسم "لا" لنفي الجنس أي على محله البعيد، وهو الرفع بالابتداء و"لا" زائدة، ويحتمل أيضا أن يكون بمعنى "ليس" ورفعه على أنه اسمه، ويحتمل أيضا أن يكون للجنس ملغاة.
أي لا حول إلخ: الأظهر أن يقال: موجودان، هذا ما قال مولانا عبد، أقول: أشار إلى الخبر المحذوف، وهو لا يكون إلا موجودا، أي لا حول موجود ولا قوة موجود، وإن قلت: حينئذ يلزم عطف الجملة على الجملة لا المفرد والكلام فيه، قلت: هو من قبيل عطف المعمولين بحرف عطف واحد على معمولين، فيكون من قبيل عطف المفرد على المفرد بتلك الملاحظة.

(١) أي الحركات الإعرابية والبنائية. (علوي)
(٢) بأن يغاير لفظ كل واحد من الوجوه وصورته الحاصلة من الحركات والسكنات للفظ آخر وصورته. (جمال)
(٣) رد على من توهم وجها سادسا، وهو عكس الخامس بناء على اختلاف توجيههما باعتبار كونهما بمعنى ليس وكونهما ملغاة، وذلك لأنه لم يقصد إلى عد الوجوه باعتبار توجيهاتها، كذا في شرح المفصل. (علوي)
(٤) فالحول الانفصال، والقوة القدرة، وعن ابن مسعود: لا حول عن معصية الله ولا قوة على الطاعة إلا بمعونة الله أي إعانته؛ فإنها اسم منها. (حل ش)
(٥) واحد مرفوع بل الأولى والثانية، وإنما جاز ذلك مع أنهما عاملان؛ لأنهما بحكم المماثلة في حكم واحد، كما إن زيدا وإن عمرا قائمان. (عبد الغفور)

أو عطف جملة على جملة أي لا حول إلا بالله، ولا قوة إلا بالله، فحذف خبر الجملة الأولى؛ استغناء عنه بخبر الجملة الثانية، والثاني: فتح الأول ونصب الثاني أي لا حول ولا قوةً إلا بالله، أما فتح الأول فلأن "لا" الأولى لنفي الجنس، وأما نصب الثاني فلأن "لا" الثانية مزيدة لتأكيد النفي، والثاني معطوف على الأول فيكون منصوبا حملا على لفظه؛ **لمشابهة حركته** حركة الإعراب، **ويجوز أن يقدر** لهما خبر واحد وأن يقدر لكل منهما خبر على حدة، والثالث: فتح الأول ورفعه أي رفع الثاني، نحو: لا حول ولا قوةٌ إلا بالله، أما فتح الأول فلأن "لا" الأولى لنفي الجنس، وأما رفع الثاني **فلأن "لا" زائدة**، ....

أو عطف جملة إلخ: ولما كان عطف الجملة على الجملة أظهر على هذا التقدير؛ لوجود الخبر في التركيب، وهو "إلا بالله" ولهذا فسر حينئذ بقوله: "أي لا حول إلا بالله ولا قوة إلا بالله"، ولم يفسر به على تقدير عطف المفرد على المفرد، فلا يرد ما قال بعض المحشين من أن الشارح فسر على تقدير عطف مفرد على مفرد بقوله: "أي لا حول ولا قوة موجود إلا بالله"، وعلى تقدير عطف جملة على جملة بقوله: "أي لا حول إلا بالله ولا قوة إلا بالله" مع أن هذا التفسير أيضا صحيح على تقدير عطف مفرد على مفرد فلم لم يفسر قولنا: لا حول ولا قوة إلا بالله على تقدير عطف مفرد على مفرد أي لا حول إلا بالله، ولا قوة إلا بالله أيضا.

لمشابهة حركته إلخ: لوجود حركته بالعامل، وهو "لا". **ويجوز أن يقدر إلخ:** وهو من قبيل عطف المفرد على المفرد فيلزم توارد العلتين، وهو جائز هنا كما مر آنفا، ويجوز أن يقدر لكل منهما خبر على حدة فهو عطف الجملة على الجملة حينئذ، ولكن تقدير الخبر الواحد عند البعض؛ فإن "لا" عاملة عنده في المتبوع والتابع معا، وعند سيبويه لا يجوز تقدير خبر واحد؛ لأن "لا" عنده مع اسمه المبني مبتدأ والمعطوف منصوب بـــ"لا" فيرتفع الخبر بعاملين مختلفين، فيجب أن يقدر لكل منهما خبرا فالجملة الأولى والثانية منهما مرفوع بـــ"لا" الأولى والثانية جميعا محلا، لا يقال: كيف يجوز الرفع بعاملين؛ لأنا نقول: إنهما بحكم المماثلة في حكم عامل واحد كما في إن زيدا وإن عمرا قائم، نعم يمتنع أن يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملا واحدا في معمول واحد قياسا على امتناع حصول أثر من مؤثرين.

فلأن لا زائدة: ويجوز أن يجعل "لا" غير زائدة بل لنفي الجنس، لكن تلغيها عن العمل؛ لجواز إلغائها إذا كان اسمها نكرة غير مفصولة بشرط التكرير سواء ألغيت الأولى أو الثانية أو كليهما.

والثاني معطوف على محل الأول؛ لأنه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بأن يقدر لهما خبر واحد، أو عطف جملة على جملة بأن يقدر لكل منهما خبر على حدة، والرابع: رفعهما بالابتداء، نحو: لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله؛ لأنه جواب قولهم: أبغير الله حول وقوة؟ فجاء بالرفع فيهما؛ مطابقة للسؤال، **ويجوز الأمران ههنا أيضا**، والخامس: رفع الأول على أن "لا" بمعنى "ليس" على ضعف،[1] **فإن عمل "لا" بمعنى "ليس" قليل**، وفتح الثاني، نحو: لا حولٌ ولا قوةَ إلا بالله على[2] أن تكون "لا" لنفي الجنس وضعف،[3] **وجه ضعف رفع الأول بأنه يجوز أن يكون رفعه** المضعف الرضي **لإلغاء عمل "لا" بالتكرير لا لكونها بمعنى "ليس"؛**[4،5] .... بتكرير اسمها

ويجوز الأمران إلخ: وهو عطف مفرد على مفرد بأن يقدر لهما خبر واحد، وعطف جملة على جملة بأن يقدر لكل منهما خبر على حدة.

(١) متعلق بقوله: "رفع الأول" المعلل بقول الشارح: "على أن "لا" بمعنى "ليس"، أي رفع الأول على ضعف بناء على أن "لا" بمعنى "ليس" على هذا التقدير. (أبو البقاء)

(٢) متعلق بقوله: "وفتح الثاني". (بق)

(٣) أي نسب إلى الضعف، فقوله: "بأنه" متعلق بقوله: "وضعف" أي ضعف وجه ضعف الأول وهو قوله: على أن "لا" بمعنى "ليس" بأنه يجوز أن يكون رفعه لا يغاير عمل "لا" التي لنفي الجنس "بالتكرير" أي بتكرير اسمها، لا لكونها بمعنى "ليس"، هذا صحيح على تقدير جعل قول الشارح: على أن "لا" بمعنى "ليس" وجه الضعف، وقوله: "فإن عمل "لا" بمعنى "ليس" قليل" دليل على كون قوله: "على أن "لا" بمعنى "ليس" وجه الضعف، أما إذا جعل قيدا وجعل قوله: فالأول فإن إلخ وجه الضعف فلا يصح. (بقا)

(٤) إذ لم يثبت في كلامهم عمل "لا" عمل "ليس" بل لم يرد إلا كون الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوفا، نحو: لا براح ولا مستصرح، فظنوا أنها عاملة عمل "ليس"، والحق أنها للتبرية لكنها ملغاة للضرورة. (عبد الغفور)

(٥) لأن هذا دليل على قوله: بأنه يجوز أن يكون رفعه لإلغاء عمل "لا" أي لأن شرط صحة إلغاء "لا" التي لنفي الجنس التكرير فقط. (بقا)

لأن شرط صحة إلغائها التكرير فقط، وقد حصل ههنا،[١] **ولا دخل**[٢] **فيها** لتوافق الاسمين بعدها في الإعراب، **فهذا**[٣] على التوجيه الأول متعين لعطف جملة على جملة، أي لا حول إلا بالله ولا قوة إلا بالله، **وإلا يلزم**[٤] أن يكون قوله: "إلا بالله" منصوبا ومرفوعا،[٥] **وعلى التوجيه الثاني**[٦] يحتمل أن يكون من قبيل[٧] عطف مفرد على مفرد أو عطف جملة على جملة[٨] كما لا يخفى، ....

ولا دخل فيها إلخ: أي التوافق في الإعراب في الاسمين بعدها ليس شرط؛ لصحة إلغاء عملها.
فهذا على إلخ: أي التركيب المذكور على الوجه الأول، وهو رفع الأول على أن "لا" فيه بمعنى "ليس" وفتح الثاني على أن "لا" فيه لنفي الجنس. **وإلا يلزم إلخ:** أي وإن لم يتعين عطف الجملة على الجملة يلزم أن يكون الخبر وهو قوله: "إلا بالله" منصوبا ومرفوعا معا، أما الثاني على أن "لا" لنفي الجنس في المعطوف، أما الأول على أن "لا" بمعنى "ليس" في المعطوف عليه و"لا" لنفي الجنس تقتضي رفع الخبر و"لا" بمعنى "ليس" تقتضي نصبه.
وعلى التوجيه الثاني إلخ: وهو رفعه لإلغاء عملها بالتكرير.

---

(١) أي في صورة رفع الأول وفتح الثاني. (بق)
(٢) جواب دخل مقدر، وهو أن شرط صحة إلغاء "لا" التي لنفي الجنس التكرير وتوافق الاسمين بعدها في الإعراب، والشرط الثاني منتف في الوجه الخامس، فيكون رفع الاسم الأول ملزوما لرفع الاسم الثاني، وإذا كان الاسم الثاني مبنيا على الفتح فلم يجز رفع الأول؛ لإلغاء عمل "لا" التي لنفي الجنس. (بق)
(٣) أي فهذا التركيب على التوجيه الأول وهو رفع الأول على أن "لا" بمعنى "ليس" وفتح الثاني على أن يكون "لا" لنفي الجنس متعين؛ لعطف الجملة على الجملة. (بق)
(٤) أي وإن لم يتعين عطف الجملة على الجملة يلزم أن يكون قوله: "إلا بالله" منصوبا ومرفوعا، وذلك لأن "لا" المشبهة بــ"ليس" تقتضي نصب خبره و"لا" التي لنفي الجنس تقتضي رفع خبره، فلو جعل التركيب من قبيل عطف مفرد على مفرد يكون قوله: "إلا بالله" خبرا لهما فيكون مرفوعا ومنصوبا. (بق)
(٥) [على أن يكون خبر "لا" لنفي الجنس] معا في حالة واحدة وهو ظاهر البطلان.
(٦) وهو أن يكون "لا" في الأول لنفي الجنس ألغيت عن العمل؛ لوجود شرط وهو التكرير، وفي الثاني لنفي الجنس أيضا إلا أنها ليست ملغاة بل عاملة.
(٧) بأن يقدر لهما خبر واحد على ما مر. (جمال)
(٨) بأن يقدر لكل منهما خبر. (جمال)

وإذا دخلت الهمزة على "لا" التي لنفي الجنس لم يتغير العمل أي عمل "لا" أي تأثيرها[١،٢] في مدخولها إعرابا وبناء؛ لأن العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام، ومعناها أي معنى الهمزة الداخلة على "لا" التي لنفي الجنس إما الاستفهام[٣] حقيقة فتقول: ألا رجل في الدار؟ مستفهما، وإما العرض[٤] مثل: ألا نزول عندي، ولم يذكر سيبويه[٥] أن حال "لا" في العرض كحاله قبل الهمزة،........

وإذا دخلت إلخ: وإنما خص "لا" ببيان أن الهمزة لا يغير عملها؛ لأن "لا" لا أثر لنفيها في الحال مع العرض والتمني؛ فإنه ليس المعنى في "ألا ماء أشربه" على نفي الماء، وفي "ألا نزول عندنا" على نفي التزول، وقد مر أنه إذا بطل النفي في كلمة "لا" بطل عملها، وفيه أنه ينبغي أن يتعرض له في المشبهتين بـــ"ليس" أيضا إلا أن يقال: اعتمد على المقايسة، كذا قيل.

إما الاستفهام: وظاهر عبارة المصنف الحصر في الثلاثة؛ لأن كلمة "إما" يشـــعر به لكنه لا ينحصر فيها؛ لجواز أن يكون للتقرير والإنكار والتوبيخ، فالأولى أن يقال: إنه خص الثلاثة بالذكر لمكان الخلاف فيها، قال السيرافي: لا يكون لمجرد الاستفهام، وقال سيبويه: لا يجوز حمل التابع على المحل في صورة التمني؛ لأن التمني يغنيها عن الخبر فيصير اسمها مفعولا، فمعنى "ألا غلام": أتمنى الغلام، وقال الأندلسي: ما نقله الشارح قدس سره.

مستفهما: وإنما ذكره؛ لأن "لا" يحتمل أن يكون للتنبيه.

---

(١) إشـــارة إلى أن العمل محمول على معناه اللغوي؛ إذ العمل اصطلاحا مختص بالإعراب، والحمل عليه يوجب إخراج نحو: لا رجل في الدار؛ إذ لا عمل بكلمة "لا" في "رجل" بل هو مبني مع أنه مقصود بالبيان في هذه المسألة. (جمال)

(٢) فذكر المقيد وهو الإعراب وأراد المطلق وهو التأثير أعم من أن يكون إعرابا وبناء إلا أن العامل أي المؤثر لا يغير عمله أي تأثيره لدخول كلمة الاستفهام عليه فيبقى العمل كما كان قبل همزة الاستفهام. (عل)

(٣) يعني أن معنى الهمزة إما الاستفهام وهو معناه الحقيقي أو ما يولد منه كالعرض والتمني. (عل)

(٤) مقارب تمنى است كہ بمعنى ورغلانيدن كسے بر شئے محبوب ست.

(٥) كأنه اعتراض على المصنف بأنه تبع في بيان قواعد الكتاب في الأكثر رأي سيبويه واعتمد عليه وخالف ههنا. (حق)

بل ذكره السيرافي وتبعه[١] الجزولي والمصنف، ورد[٢] ذلك الأندلسي وقال: هذا خطأ؛ لأنها إذا كانت عرضا كانت من حروف الأفعال، مثل: "إن" و"لو" وحروف التحضيض، فيجب انتصاب الاسم بعدها، نحو: ألا زيدا تكرمه؟ وإما التمني نحو: ألا ماء[٣] أشربه حيث لا يرجى ماء[٤] وأما قوله:..............................

الحروف الداخلة عليها — ترغيب — للظرف — أي قول الشاعر

والمصنف: أي تبعه المصنف؛ فإنهم قالوا: إن "رجل" في "ألا رجل"، و"نزول" في "ألا نزول"، و"ماء" في "ألا ماء" مع "لا" على الفتح كما كان قبل دخول الهمزة كذلك، لا يقال: لم لا يجوز أن تكون الهمزة في الآخرين للاستفهام؟ لأنا نقول: لا يجوز ذلك؛ لأن القائل لم يقصد بقوله: "ألا نزول" الاستفهام عن ترك النزول؛ لأنه عالم بعدم النزول؛ لأن "ألا" في هذا التركيب لا يكون للعوض إلا إذا كان النزول منفيا، وأيضا لم يقصد بقوله: "ألا ماء أشربه" الاستفهام عن وجود الماء؛ لأنه عالم بعدم الماء، وقيل: الهمزة في "ألا نزول عندي" لمجرد الإنسانية؛ فإن معنى العرض بالفارسية: بإنشائیت پیش آمدن، ولهذا زيد في التركيب في بعض الكتب، وقيل: ألا نزول عندي فتصيب خيرا بصيغة الخطاب أو المتكلم.

فيجب انتصاب الاسم إلخ: أي انتصابه بالفعل المقدر الذي هو المفسر بالفتح، فقوله: "تكرمه" مفسر باسم الفاعل، قيل: انتصابه في حيز المنع؛ لأنه إنما يكون كذلك إذا كان الفعل المقدر متعديا أو كان لازما فلا مثل: ألا زيد نزل، وفي "نزل" ضمير راجع إلى "زيد"، وهو مفسر باسم الفاعل والمفسر محذوف، والجواب: أن المراد بالفعل المقدر هو الفعل المقدر الذي فيما أضمر عامله، وهو الذي لو سلط عليه نصبه كما في قوله: "ألا زيدا يكرمه".

ألا ماء إلخ: وألا سيل إلى المصر فأشربها.

وأما قوله إلخ: دفع دخل تقريره: أن ما قال: إذا دخلت الهمزة على "لا" التي لنفي الجنس لم يتغير العمل غير صحيح؛ لأن الهمزة فيه غيرت عملها من البناء إلى الإعراب فأجاب عنه بوجهين، الأول: قوله: "فهذه عند الخليل إلخ" والثاني: قوله: "وهي عند يونس إلخ".

(١) عطف على قوله: "ذكره" وضمير المنصوب راجع إلى "السيرافي". (بق)

(٢) فعل ماض و"ذلك" مفعول و"الأندلسي" فاعل. (بقا)

(٣) بالفارسية: كاشكے آب بودی می آشامیدم ویرا.

(٤) قيد به؛ لأن التمني لا يكون إلا في المحال أو الممكن الذي لا طمع في وقوعه. (جمال)

ألا رجلا جزاه الله خيرا(١)

فهذه عند الخليل ليست "لا" الداخلة عليها حرف الاستفهام، ولكنه حرف موضوع للتحضيض برأسه، فكأنه قال: ألا ترونني رجلا يعني هلا ترونني رجلا، ولذلك نصب ونُوِّن، وهي عند يونس "لا" التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني، فكان القياس ألا رجل، ولكنه نَوّنه؛ **لضرورة الشعر**.

ونعتُ اسم "لا" المبنيِّ لا نعت اسمها المعرب احتراز عن نحو: لا غلام رجل ظريفا فإنه معرب فقط الأولُ بالرفع صفة للنعت **أي لا الثاني** وما بعده، احتراز عن مثل: لا رجلَ ظريفَ كريمٌ في الدار مفردا **حال من ضمير** "مبني"، والعامل فيه "مبني"، احتراز عن مثل: لا رجل حسن الوجه، يليه **حال بعد** حال، أو صفة "مفردا"، احتراز عن المفصول نحو: لا غلام فيها ظريف، ....

لضرورة إلخ: فما قال: إذا دخلت الهمزة لم يغير العمل معناه أنه لم يغير العمل في سعة الكلام.
أي لا الثاني إلخ: أي لا النعت الثاني، ولا النعت الذي بعد النعت الثاني، كالثالث والرابع ككريم في المثال الآتي.
حال من ضمير إلخ: أي حال من المستكن في خبر النعت، وهو قوله: "مبني ومعرب" وكذا قوله: "يليه" ويكون ذو الحال مؤخرا عن الحال، والمراد من المفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له. **حال بعد إلخ**: من الضمير المستكن في خبر النعت، فيكون أحوالا مترادفة.

(١) [كان القياس" ألا رجلَ، بالبناء.] يدل على محصلة بيت، وكان الشاعر عشق المحصلة، فيقول متمنيا: ألا تبصروني رجلا يهديني طريقا يوصـلني إلى هذه المحبوبة، فالإبانة استخراج الذهب من المعدن، و"المحصلة" بكسر المهملة امرأة يستخرجه منه، والمصراع الثاني صفة "رجلا" و"خيرا" مصدر "جزاه"، وهذه الجملة الدعائية معترضة. (حل ش)

وهذا القيد يغني عن الأول مبنيٌّ على الفتح حملا على المنعوت؛ لمكان الاتحاد[1] **بينهما** وفيه لطافة **والاتصال،**[2] **وتوجه النفي**[3] **إليه أي إلى النعت حقيقة، و"المبني" في قوله: "ونعت المبني" إشارة إلى ما يبنى على الفتح بالأصالة لا بالتبعية؛ فإنه المذكور سابقا، فلا يرد** تعليل للنفي لا للمنفي **أنه** شأن **إذا كرر المبني وبني على الفتح، ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه، ....**

وهذا القيد إلخ: وهو قوله: "يليه" يغني عن الأول أي عن القيد المذكور أولا أو عن القيد الذي هو "الأول"؛ لأنه يخرج فيه ما يخرج به، ويمكن أن يقال أيضا بأنه لدفع وهم عدم الاعتداد بفرق الأول، وأجاب عنه بعض المحشين بأن هذا القيد يغني عن الأول إذا قرئ بالرفع وجعل صفة لقوله: "ونعت"، وأما إذا قرئ بالجر وجعل صفة لقوله: "المبني" فلا يغني عن الأول. **لمكان الاتحاد إلخ:** أي بين النعت والمنعوت، والمراد به ثبوت الاتحاد بينهما ذاتا، أي بحسب ما صدقهما عليه فإن أفراد الرجل والظريف متحد، وليس المراد هو الاتحاد في المفهوم؛ لتغاير المفهوم بينهما. **والاتصال:** أي لمكان الاتصال بينهما، أي الاتصال بينهما بحسب المعنى؛ لخلو البناء بهما معا.

وتوجه النفي: إلى الصفة في الحقيقة، فكأن "لا" دخلت عليها، ولهذا لم يبن نعت المنادى؛ لأن النداء يتعلق بالموصوف حقيقة، فإنك إذا قلت: لا رجل ظريف فكأنك قلت: لا ظريف. **فإنه المذكور إلخ:** أي فإن المبني على الفتح بالأصالة مذكور سابقا حيث قال: فإن كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به، فهو دليل على كون المراد من "المبني" في قوله: "ونعت المبني" هو المبني على الفتح بالأصالة؛ لما مر من قوله: "فإن كان مفردا" فهو مبني على ما ينصب به. **فلا يرد أنه إلخ:** وعدم الورود؛ لأن ما يبنى على الفتح بالأصالة هو "ماء" الأول، والثاني تأكيد له.

---

(١) أي لثبوت الاتحاد بين المنعوت والنعت معنى؛ لأنهما عبارتان عن شيء واحد، فـ"لا" الداخلة على أحدهما كأنه داخل على الآخر، فالفاصل بين "لا" والنعت وهو المنعوت كأنه ليس بفاصل، والنعت في الحقيقة قريب من "لا" غير مفصول عنها فهذا الوجه في الحقيقة بيان لقرب النعت من "لا" التي هي سبب البناء، فما قيل: ترك هذا الوجه لظهوره؛ لأن النعت الأول لا يكون إلا قريبا ليس بموجه وإن كان من وجه. (جمال)

(٢) بينهما لفظا، ولذا لا يقع الفصل إلا نادرا. (جمال)

(٣) لأن الأصل في النفي إذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما أن يتوجه إلى القيد خاصة، وأن تقع له خصوصا فنحو: "لا رجل ظريف" في المعنى لا ظريف، وهذا أيضا بيان تقربه من "لا". (جمال)

مثل: "لا ماء ماء باردا" مع أنه يصدق عليه "أنه نعت المبني الأول مفردا يليه"؛ فإن "باردا" في هذا المثال نعت للتابع لا للمتبوع كما هو الظاهر، ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه؛ لتوسط التابع بينهما، ومعرب؛ لأن الأصل في التوابع تبعيتها لمتبوعاتها في الإعراب دون البناء رفعا حملا على محله البعيد، ونصبا حملا على اللفظ أو على محله القريب نحو: لا رجلَ ظريفَ بالفتح وظريفٌ بالرفع وظريفاً بالنصب، وإلا أي وإن لم يكن النعت كذلك فالإعراب أي فحكمه[1] الإعراب لا غير، رفعا؛ ....

فليس مما يليه: فحينئذ يخرج بقوله: "يليه". **رفعا إلخ**: وهما مفعولان مطلقان للنوع، وما قيل: إنهما منصوبان بنزع الخافض، ضعيف؛ لأنه سماعي إلا في "إن" و"أن". **على محله البعيد**: لأن "لا" مع المبني في محل الرفع بالابتداء. **ونصبا حملا إلخ**: ويجوز نصبه حملا على لفظ المبني وهو البناء - وإن لم يجز حمل توابع سائر المبنيات على لفظها - لمشابهة حركة هذا المبني حركة الإعراب إلخ؛ فإن حركته عارضية له يشبه النصب، فيجوز نصبه حملا على محله القريب، وهو النصب بالعامل.

قيل: لِمَ أورد المصنف هذه القيود، وهي قوله: "الأول" وقوله: "مفردا" وقوله: "يليه" بأن جعل بعضها وصف الموضوع، وهو قوله: "الأول" وجعل بعضها قيد الحكم، وهو "مفردا" و"يليه" ولا وجه لهذا الاختلاف فيها، ولِمَ لم يجعل كلها وصف الموضوع وهو النعت؟ لا يقال: يمتنع جعل قوله: "مفردا" وقوله: "يليه" وصف الموضوع؛ =

---

(١) إشارة إلى أنه محذوف المبتدأ لا محذوف الفعل؛ لما قال صاحب "المغني": إذا دار الأمر بين المحذوف فعلا والباقي فاعلا، وكونه مبتدأ والباقي خبرا. فالثاني أولى؛ لأن المبتدأ عين الخبر، فالمحذوف عين الثابت، فيكون حذف كـ لا حذف، وأما الفعل فإنه غير الفاعل إلا أنه قال: اللهم يعضد الأول برواية أخرى في ذلك الموضع، أو بموضع آخر يشبهه أو لموضع آت؛ فإنه حينئذ الأول أدل، وفيما نحن فيه كذلك؛ لأن قوله: "وإن كان معرفة أو مفصولا وجب الرفع" مؤيد لتقدير الفعل بأن يقال: فيجب الرفع، وأيضا فيه تقليل الحذف بالنسبة إلى قوله: "فحكمه الإعراب لا غير" وكلا العبارتين صريحتان في نفي البناء، لا مزية لأحدهما على الآخر في الصراحة وعدمه، فما قيل: لم يقل: فالإعراب واجب؛ لينفي البناء صريحا مع أنهما سيان في الدلالة على الإعراب فقط، فلا يرد ما قيل: الأولى أن يقدر "فيجب الرفع" ليس بموجه وإن كان من وجه. (جمال)

حملا[1] على المحل البعيد، ونصبا؛ حملا على اللفظ أو المحل القريب، وقد مرت أمثلته في بيان فوائد القيود.

والعطف على اسم "لا" المبني **إذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير "لا" في المعطوف**؛ فإنه إذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو: لا غلام لك والفرس، وإذا كان "لا" مكررا في المعطوف فحكمه ما علم في قوله: "لا حول ولا قوة" فيما سبق بأن يحمل على اللفظ أي لفظ اسم "لا" المبني، ويجعل منصوبا وبأن يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جائز، **ولا يجوز فيه** البناء؛ لمكان الفصل بالعاطف، ولم يجعل في حكم المتصل؛ **لمظنة** (أي لوجود الفصل) **الفصل** بـ"لا" المؤكدة؛ ....

ـ لأن النعت معرفة بالإضافة إليها، وقوله: "مفردا" نكرة، وكذلك قوله: "يليه" لأنه جملة خبرية، وهي لا يقع صفة لمعرفة بخلاف قوله: "الأول" فإنه معرفة، لأنا نقول: الكلام في أنه لِمَ لم يجعل المصنف كلامه على وجه صار جميعها وصف الموضوع بأن يقول: ونعت مبني أول مفرد يليه، فإن النعت حينئذ مضاف إلى النكرة، فلا يكون معرفة.

إذا كان المعطوف إلخ: قال مولانا عص: لا يحتاج إلى زيادة هذين القيدين في كلام المتن، والصواب ما ذكره في المتن أما الأول؛ فلأنه إذا كان المعطوف معرفة لا يكون معطوفا على اسم "لا" بل معطوف على المبتدأ، وأما الثاني؛ فلأنه قد سبق حكمه. أقول: القول بأنه معطوف على المبتدأ لا يلتفت إليه؛ لأنه معطوف على اسم "لا" باعتبار محله الذي هو الابتداء، فالقول بأنه معطوف على المبتدأ لا يصح إلا بارتكاب المجاز، وأيضا القول بأنه قد سبق حكمه أيضا ليس على ما ينبغي؛ لأن الشارح أيضا تعرض بأنه قد سبق، فمقصوده منه توضيح المقام.

ولا يجوز فيه: أي في المعطوف المذكور البناء؛ لمكان الفصل بينهما بحرف العطف، مع أنه قد سبق أن البناء مشروط بكونه "يليه". **لمظنة الفصل**: أي حينئذ يغلب توهم الفصل بـ"لا" المؤكدة.

(١) بناء على أن اسم "لا" كان في الأصل مبتدأ؛ لأن "لا" من نواسخ المبتدأ والخبر، ثم صار منصوبا، ثم صار مبنيا؛ لأن "لا" تعمل عمل "إن" ثم يبنى بعارض تضمن معنى "من"، فباعتبار كونه في الأصل مبتدأ محله الرفع، وباعتبار أنه صار اسما منصوبا بعد كونه مبتدأ محله النصب. (علوي)

إذ المعطوف على المنفي يزاد فيه "لا" كثيرا نحو: "لا حول ولا قوة"، مثل: لا أبَ وابناً و ابنٌ في قول الشاعر:[١]

ولا أبَ وابناً مثلُ مروان وابنه إذ هو بالمجد ارتدى و تأزرا

وسائر التوابع[٢] **لا نص عنهم فيها، لكن ينبغي**[٣] **أن يكون حكمها حكم توابع المنادى، كذا ذكره الأندلسي، ....**

إذ المعطوف إلخ: قيل: لا حاجة إلى جعله مظنة الفصل، بل يكفي في منع البناء للفصل بالعاطف، وكأنه لم يلتفت إلى فصل العاطف لقلته؛ إذ هو على حرف واحد، وهو ضعيف بخلاف، "ثم" و"لكن" و"حتى" فإنها لا تكون حرفا واحدا، فيكون فصــلا كثيرا. **وابنه**: وهو المســمى بــ"عبد الملك" يعني: *نيست از جنس پدر ونيست از جنس پسر مثل مروان وپسر ش ازیں جہت کہ ہر یک از مروان وپسر ش بزرگی وارد ای خود وازار خود ساختہ اند واین کنایۃ ازانست کہ از سر و پائے ایشان بزرگی ظاہر میشود.* **وسائر التوابع**: دفع دخل تقريره: أن المصنف لم يذكر التوابع كالبدل والمعطوف بحرف الممتنع دخول "يا" عليه وغيرهما، بل قصر بيانه بالنعت والعطف، فأجاب بما ذكره.

لا نص إلخ: أي عن النحاة في سائر التوابع، إن قلت: لما نقل عن الأندلسي أن حكمها حكم توابع المنادى فكيف يصح قوله: لا نص عنهم فيها؟ قلت: جاز أن يذكره بطريق الالتزام، لا على طريق النص والتصريح، وأيضا جاز أن يكون المراد من النحاة النحاة المدوِّنة، والاندلسي ليس منهم.

---

(١) وهو الفرزدق، وهو لقب له، والاسم: همام بن غالب، يصف مروان بن الحكم وابنه عبد الملك، وقوله: "مثل" خبر "لا"، و"إذ" ظرف متعلق بــ"مثل"، وقوله: "هو" مبتدأ راجع إلى الأب، فإن مجد الأب مجد الابن دون العكس؛ لأن الشرف والمجد يكونان بالآباء، و"ارتدى" خبر المبتدأ، و"تأزرا" عطف عليه، يقول: لا أب ولا ابن مثل مروان وابنه عبد الملك، إذ مروان لبس رداء المجد وإزاره. (حل ع)

(٢) أي باقي التوابع بعد الوصف والعطف من البدل وعطف البيان والتأكيد اللفظي أو المعنوي لا يؤكد إلا المعارف، فلا يؤكد اسم لنكارته. (جمال)

(٣) لا يخفى أن ذلك يقتضي وجوب البناء في البدل إذا كان مفردا نكرة، والمفهوم من كلام الشيخ الرضي جواز البناء، والتأكيد اللفظي يجب بناؤه، وأما المعنوي فلا يكون في المنكر، وعطف البيان حكمه حكم البدل عند الشيخ الرضي. (عبد الغفور)

ومثل: **لا أبا له، ولا غلامي له**، أي كل تركيب يكون فيه بعد اسم "لا" التي لنفي الجنس لام الإضافة وأجري على ذلك[1] الاسم أحكام الإضافة من إثبات الألف في نحو: أب، وحذف النون من نحو: غلامين جائز يعني أن الأصل في مثل هذين التركيبين أن يقال: لا أب له، ولا غلامين له، فيكون اسم "لا" فيهما مبنيا على ما ينصب به، والجار مع مجروره خبرا لها، وقد جاء على قلة مثل: "لا أبا له" و"لا غلامي له" بزيادة الألف في مثل: أب، وإسقاط النون في مثل: غلامين، كما في حال الإضافة؛ **تشبيهاً له** أي لاسم "لا" في هذين التركيبين **مع أنه ليس بمضاف بالمضاف وإجراءً لأحكام المضاف عليه** بإثبات الألف وحذف النون، ....

ومثل لا أبا له إلخ: أي يجوز أن يقال: في لا أب له، ولا غلامين له، لا أبا له، ولا غلامي له بإعطاء حكم الإضافة لهما. والمراد بمثل: الأب هو أسماء الستة غير ذو؛ لأن غيره يقبل عدم الإضاف بخلاف ذو؛ فإنه من الأسماء اللازمة الإضافة. والمراد بمثل: غلامين هو المثنى والمجموع، قوله: "فيهما" أي التركيبين وقع اسم "لا" على الأصل بأن يكون مبنيا على ما ينصب به، وقد سبق أن اسم "لا" إن كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به، والجار مع مجروره في هذين التركيبين خبرا لها. **تشبيها له**: مفعول له أي أجيز تشبيها، أو مفعول مطلق أي شبه تشبيها، والجملة فعلية.

مع أنه إلخ: يعني لو كان كل واحد من التركيبين مضافا، فالتشبيه بالمضاف منتفٍ حينئذ، كما هو مذهب سيبويه، فلا يرد حينئذ ما قال بعض المحشين من أنه يفهم من هذه العبارة أن تشبيه اسم "لا" في هذين التركيبين على تقدير كونه مضافا بالمضاف أولى، وليس الأمر كذلك، فالأولى ترك هذا القول. **وإجراء لأحكام إلخ**: عطف على قوله: "تشبيها" وإنما زاد هذا؛ لئلا يتوهم كون اسم "لا" منصوبا بسبب المشابهة بالمضاف؛ لأنه لو كان كذلك لكان اسم "لا" منونا في "لا أبا له" كما نوّن في لا حسنا وجهه، ولكان النون غير محذوف في "غلامي".

---

(١) وذلك الاسم المثنى وجمع المذكر السالم والأسماء الستة إلا ذو؛ فإنه لا يقطع هذا عند المصنف، وأما عند الشيخ الرضي فالأولان والأب والأخ. (عبد الغفور)

فيكون معربا، وذلك التشبيه إنما هو لمشاركته **أي مشاركة** اسم "لا" حين يضاف بإظهار اللام بينه وبين ما يضاف إليه له أي للمضاف، في أصل معناه أي معنى المضاف من حيث هو مضاف **يعني** الإضافة، **وهو الاختصاص،**[1] **أو المعنى** أن مثل: لا أبا له، ولا غلامي له جائز؛ تشبيها له أي لمثل هذين التركيبين حيث لا إضافة فيه بالمضاف، أي بتركيب يشتمل على الإضافة؛ لمشاركته أي لمشاركة مثل هذين التركيبين له أي لما يشتمل على الإضافة في أصل معناه أي معنى ما يشتمل على الإضافة، وهو الاختصاص، إلا أن بين الاختصاصين تفاوتا، فإن الاختصاص المفهوم من التركيب الإضافي أتم مما يفهم من غيره، ....

فيكون معربا: لمشابهته بالمضاف؛ لأنه لو كان مضافا يعرب. **أي مشاركة إلخ:** أي بمشاركة اسم "لا" في هذين التركيبين حين يضاف اسم "لا" بسبب إظهار اللام بين اسم "لا" وبين ما يضاف اسم "لا" إليه بالمضاف بمعنى أن صورة هذا التركيب صورة الإضافة باللام، وهو حال باعتبار الإضافة؛ لوجود اللام مشارك للمضاف المقدر فيه اللام، هذا هو المعنى الأول، وأما المعنى الثاني الذي بينه بقوله: "أو المعنى إلخ" فلا يعتبر فيه أنه في صورة المضاف وأنه بهذا الاعتبار مشارك له، فكلمة "حيث" في قوله: "حيث لا إضافة فيه" للظرف.

في أصل معناه: لأن المضاف، وهو أباه وغلاماه بمعنى أب له وغلامان له. **يعني:** أي المصنف يعني بقوله: "أصل معناه". **وهو الاختصاص:** وإن اختلفا في القوة والضعف حتى يبلغ الاختصاص في أحدهما درجة التعريف دون الآخر، وإليه أشار بقوله: "إلا أن بين الاختصاصين إلخ". **أو المعنى إلخ:** والفرق بين المعنيين بإرجاع الضميرات، ولا يكون بينهما فرق مآلا، وبيان ذلك أن التفرقة يكون في حل تركيب المصنف بإرجاع ضمير "مشاركته" تارة إلى اسم "لا" المضاف بإظهار اللام وإرجاع ضمير "له" إلى المضاف، وتارة إلى مثل هذين التركيبين وبإرجاع ضمير "له" إلى تركيب يشتمل على الإضافة في أصل معناه.

---

(١) جعل الاختصاص أصل معنى الإضافة؛ لأن غيره من التعريف أو المعاني الأخر يلحق به. (عبد الغفور)

ومن ثم أي لأجل أن جواز مثل هذين التركيبين إنما هو بتشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا أبا فيها[١] بإثبات الألف أي في الدار؛ لعدم الاختصاص؛ فإن الاختصاص المفهوم من إضافة الأب إلى شيء إنما هو بأبوّته له، وهذا الاختصاص غير ثابت للأب بالنسبة إلى الدار، فلا تصح إضافته إلى الدار، **فكيف يشبه** تركيب "لا أبا فيها" بتركيب يضاف فيه الأب إلى الدار؛ لمشاركته له في أصل معناه؟ **وليس** أي مثل هذين التركيبين **بمضاف** حقيقة؛ لفساد المعنى[٢] المراد **المفاد** بهما[٣] على تقدير الإضافة حقيقة، وهو نفي ثبوت جنس الأب، ....

فكيف يشبه: يعني لا يصح أن يشبه تركيب "لا أبا فيها" بتركيب يضاف فيه الأب إلى الدار؛ لعدم صحة تركيب يضاف فيه الأب إلى الدار. **وليس بمضاف**: أي "لا أبا له" و"لا غلامي له" ليس بمضاف إلى الضمير كما ذهب إليه سيبويه؛ فإنه ذهب إلى أن "أبا" في قولنا: "لا أبا له" مضاف إلى الضمير، واللام زائدة لتأكيد الإضافة، وكذلك "لا غلامي له"، والمصنف أشار إلى بطلان مذهبه فقال: "وليس بمضاف" لأنه لو كان مضافا لفسد المعنى من وجهين، أما أولا: فلأن معنى "لا أبا له" حينئذ لا أباه فبقي "لا" بلا خبر، فالكلام حينئذ غير تام؛ لأن معناه بالفارسية: نيست جنس پدر فلا يتم إلا بتقدير الخبر لها أي لا أباه موجود، ولا غلاميه موجودان. وأما ثانيا: فلأنه يلزم أن يعمل "لا" في المعرفة، وليس كذلك، هذا حاصل كلامه قدس سره. **المفاد بهما**: صفة بعد صفة للمعنى.

---

(١) قدر "التركيب"؛ لما أن "لا أبا فيها" لا يصلح فاعلا للفعل؛ لكونه جملة والفاعل لا يكون جملة؛ لكونه قسما من الاسم، فالفاعل في الحقيقة "تركيب" مضاف إلى "لا أبا فيها". (جمال)

(٢) قال المصنف: ولأنه لو كان مضافا لزم الرفع والتكرير، وفيه أن الصورة غيرت؛ لئلا يلزم ذلك، قالوا: الحال على هذا التغيير بقصد النصب من غير تكرير "لا" تخفيفا، وذا لا يتيسر مع المعرفة. (عبد الغفور)

(٣) متعلق بقوله: "المراد المفاد" على سبيل التنازع أي بهذين التركيبين. وقوله: "على تقدير الإضافة" متعلق بالفساد، أي لأنه يفسد المعنى المستفاد بلا إضافة من هذين التركيبين إذا كان اسم "لا" فيهما مضافا لما سيأتي. (محرم الآفندي)

أو الغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج[١] إلى تقدير خبر، وهذا المعنى يفسد على تقدير الإضافة حقيقة من وجهين، أما أولا: فلأن معنى هذين التركيبين على تقدير الإضافة "لا أباه ولا غلاميه"، وهذا لا يتم إلا بتقدير خبر أي لا أباه موجود، ولا غلاميه موجودان، وأما ثانيا: فلأن المراد نفي ثبوت جنس الأب أو الغلامين له، لا نفي الوجود **عن أبيه** المعلوم أو غلاميه المعلومين،[٢] خلافا لسيبويه[٣] والخليل وجمهور النحاة، وإنما خص سيبويه بهذا الخلاف؛ **لأنه العمدة** فيما بينهم أو لأن المقصود[٤] من قول المصنف ....

عن أبيه إلخ: لأن الإضافة تفيد التعريف مع المضاف إليه المعرفة فلا خدشة حينئذ.
لأنه العمدة إلخ: أي هو عمدة فيما بين البصريين؛ فإنه رئيسهم كما سبق، فلا يرد ما ذكره مولانا عص من أن =

---

(١) سوى ما يتعلق به الظرف بخلاف ما إذا كان مضافا؛ فإنه يحتاج إلى تقدير خبر، فيكون المعنى ليس جنس الأب ثابتا لزيد، ولا جنس الغلامين ثابتا له. (محرم الآفندي)

(٢) لما عرفت أيضا أنه إذا كان اللام زائدا يجوز حذفه، وإذا حذف يضاف الاسم إلى الضمير، فيحتاج إلى تقدير الخبر الذي هو موجود، فيتعرف الاسم بالإضافة، فيلزم نفي الوجود عن الأب المعلوم والغلامين المعلومين، وهذا المعنى لا يناسب وضع "لا"؛ لأنها لنفي الجنس، ويخالف القاعدة المذكورة، وهي إذا كان اسم "لا" معرفة وجب الرفع والتكرير. (محرم الآفندي)

(٣) فإن سيبويه ذهب إلى أن المصدر في مثل هذين التركيبين مضاف حقيقة باعتبار المعنى إلى الضمير، واللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه بتأكيد اللام المقدرة، وإليه ذهب الخليل والزمخشري وجمهور النحاة، لكن المصنف خص سيبويه بهذا الخلاف؛ لكونه أعرفهم ورئيسهم. (عبد الغفور)

(٤) يخطر بالبال أن هذا الوجه لا يثبت مدعاه، فلا يتم التقريب، نعم لو استدل بهذا الدليل على اختصاص بعض المخالفين، وترك البعض لكان أصوب البتة. (عبد الحي)

بيان الخلاف[١] لا تعيين المخالفين،[٢] فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة أن مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى، **وإقحام اللام** بين المضاف والمضاف إليه تأكيد للام المقدرة، وحكم المصنف بفساده؛ **لما عرفت**.

آوردن

ويحذف اسم "لا" حذفا كثيرا في مثل: لا عليك أي لا بأس عليك، ولا يحذف[٣] إلا مع وجود الخبر؛ **لئلا يكون** إجحافا، وقولهم: "لا كزيد" إن جعلنا الكاف اسما جاز أن يكون "كزيد" اسما، والخبر محذوفا أي لا مثله موجود، وجاز أن يكون خبرا أي لا أحد مثل زيد، و إن جعلناه حرفا فالاسم محذوف أي لا أحد كزيد.

بتقديم الجيم نقصانا — بمعنى مثل — والجار والمجرور خبر

خبر "ما ولا" المشبهتين في النفي والدخول على الجملة الاسمية بـ"ليس" هو المسند بعد دخولهما أي دخول "ما" و"لا"،..............................

= فيه بحثا؛ لأنه حكم المحقق الشريف – قدس سره – في شرح "الكشاف" أن الخليل أعلى منه. وقال صاحب "إعراب الفاتحة": لم يسبق مثل الخليل فيما بين علماء النحو.

وإقحام اللام: أي إيرادها في اللفظ وعدم إرادة معناها، وهو لدفع ما قيل: إن إيراد اللام بينهما يأبى عن كونه مضافا، وقوله: "إقحام" مبتدأ وقوله: "تأكيد" خبره. **لما عرفت** من عدم حصول المعنى المقصود منه.

لئلا يكون إلخ: لأن حذف المسند والمسند إليه جميعا إجحاف في الكلام، وكذلك لا يحذف الخبر إلا مع وجود الاسم للدليل المذكور بعينه، وإنما لم يذكر هذا القيد، وهو قوله: و"جود الخبر" اكتفاء بالمثال؛ فإن المراد من قوله: "في مثل: لا عليك" هو كل تركيب كان الخبر فيه مذكورا، وإن قلت: يلزم حينئذ أن يكون المثال من =

---

(١) فبيانه يحصل بذكر واحد من جملتهم لا سيما أن يذكر من كان عمدة فيما بينهم. (محرم الآفندي)

(٢) لأن ذكر جملة المخالفين بأسرهم متعسر، فاكتفى بذكر من يعتمد بقوله: "فمذهب سيبويه والخليل إلخ". (محرم الآفندي)

(٣) الاسم إلا مع وجود الخبر، ولا يحذف الخبر إلا مع وجود الاسم. (عل)

وهي **أي خبرية** خبر "ما ولا" لهما، وكذا اسمية اسمهما لهما لغة حجازية، **وخص الخبرية بالذكر**؛ لأن إعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما إنما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما إنما هو في لغة أهل الحجاز، وأما بنو تميم[1] فحيث لا يذهبون إلى إعمالهما، لا يجعلون الخبرَ خبرا لهما، ولا الاسمَ اسما لهما، بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما، لغة أهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل، قال الله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَراً﴾ و﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِم﴾.

وإذا زيدت "إن" مع "ما" نحو: "ما إن زيد قائم" قيل: إنما اختصت "ما" بالذكر؛ لأنها لا تزاد مع "لا" في استعمالهم، **وهي** زائدة عند البصريين،.........

لفظ لفظ بالاستقراء

- تتمة القاعدة مع أن إيراده لا يكون إلا بعد تمامها لتوضيحها. قلت: لا نسلم كونه مثالا، بل هو قيد لقوله: يحذف اسم "لا"، ويدل عليه إيراده بكلمة "في" وإلا فلا بد أن يقول: بدونها.

أي خبرية إلخ: وجاز إرجاع الضمير إلى خبر "ما ولا" لكن التأنيث باعتبار الخبر، وقيل: الضمير راجع إلى لغة "ما ولا" أي لغة إعمال "ما ولا" عمل "ليس" على لغة أهل الحجاز، فإن بني تميم لا يعملونهما عمل "ليس"؛ لدخولهما على القبيلتين أعني الاسم والفعل. **وخص الخبرية**: والشارح جعل الضمير إلى الخبرية، فاحتاج إلى بيان النكتة للاقتصار على الخبرية، ولو كان الضمير راجعا إلى عاملية "ما" و"لا" فحينئذ لا يحتاج إلى بيان هذه النكتة، وهي تخصيص الخبرية بالذكر، هذا ما ذكره مولانا عص. أقول: إرجاعه إلى خبرية "ما ولا" أحسن من حيث إن مستفاد الخبرية منه، والخبر مذكور بخلاف العامل.

ما هن إلخ: بكسر التاء فإنها عملت في الخبر؛ لأن الاسم فيهما مبني؛ فإنها لو لم تعمل في الخبر، فلا بد أن يقال: "ما هذا بشرٌ" بالرفع، و"ما هن أمهاتُهم" برفع التاء لا بكسرها، مع أن القراء اتفقوا بكسرها؛ لأن جمع المؤنث السالم حال النصب إعرابه بالكسرة. **وهي**: أي "إن" زائدة عند البصريين، ولكنها لتأكيد النفي.

(١) وذلك لأن قياس العوامل بالقبيل الذي تعمل فيه من الاسم أو الفعل؛ لتكون متمكنة بثبوتها في مركزها وما مشتركة بين الاسم والفعل. (عبد الغفور)

ونافية مؤكدة(١) عند الكوفيين، أو انتقض(٢) النفي بـ"إلا" نحو: ما زيد إلا قائم أو تقدم الخبر على الاسم نحو: ما قائم زيد بطل العمل أي **عمل "ما"** إذا كان مع واحد من هذه الأمور الثلاثة، أما إذا زيدت "إن" فلأن "ما" عامل ضعيف عمل لشبه "ليس" فلما فصل بينها وبين معمولها لم تعمل، وأما إذا انتقض النفي بـ"إلا" فلأن عملها لمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل، وأما إذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل.

ونافية مؤكدة: لأنها لو لم تكن مؤكدة للنفي فيلزم أن يكون النفي في النفي، وهو يفيد الإثبات مع أن الغرض أنه منفي. وإن قلت: هذا ينافي ما قالوا: من أنه لا يجوز الجمع بين الحرفين اللذين معناهما نفي إلا إذا كان بينهما فصل. قلت: لم لا يجوز أن يكون المراد منه هو الحرفان اللذان لم يكن في شيء منهما حيثية التأكيد بأن كان متمحضا للنفي؟

عمل ما: فيكون الألف واللام فيه عوضا عن المضاف إليه أو للعهد. إن قلت: كما يبطل بهذه الأمور عمل "ما" كذلك يبطل عمل "لا" فلم خصه بـ"ما" قلت: إذا بطل عمل "ما" بها فبطلان عمل "لا" بها أولى؛ لأن عمل "ما" و"لا" بسبب المشابهة بـ"ليس"، وعمل "ليس" في "لا" شاذ، وجاز أن يفسر العمل في قوله: "بطل العمل" بعمل "ما ولا" جميعا، بأن يقال: المراد أنه بطل عمل "ما ولا" لو تحقق فيهما شيء من هذه الأمور الثلاثة فلا يرد أن إحدى من الشروط الثلاثة مختصة بـ"ما" فلا بد أن يترتب عليه حكم الباقي من الشروط، ثم لقائل أن يقول: إنما انتقض النفي فيما بعد "إلا" لا مطلقا، فينبغي أن لا يبطل العمل إلا فيما بعد "إلا" دون الاسم إلا أن يقال: إنهم اعتبروا ما هو من العمل ظاهرا.

---

(١) وإلا فالنفي على النفي يفيد الإثبات، وفيه: أن هذا يخالف ما قالوا من أنه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى إلا مفصولا بينهما. (عبد الغفور)

(٢) نقل عن يونس أنه يجيز الإعمال مع الانتقاض بـ"إلا" وأنشد في ذلك:

وما الدهر إلا منجنونا بأهله ... وما طالب الحاجات إلا معذبا

وأجيب بأن المضاف محذوف من الأول، أي دوران منجنون، وإن "معذبا" مصدر كقوله تعالى: ﴿ومزقناهم كل ممزق﴾ (سبا: ١٩) فهما مثل قولك: ما زيد إلا سيرا. (عبد الغفور)

وإذا **عطف عليه** أي على خبرهما[١] على خبر ما ولا **بموجِب** بكسر الجيم أي بعاطف يفيد الإيجاب بعد النفي وهو "بل ولكن" نحو: ما زيد مقيما بل مسافر، وما عمرو قائما لكن قاعد **فالرفع** أي فحكم المعطوف الرفع لا غير؛ لكونهما بمنزلة "إلا"[٢] في نقض النفي.

عطف عليه: أي على خبر "ما ولا" بموجب أي بعاطف مثبت، وهو "بل ولكن"، فإن "بل" للإضراب يدل على الإيجاب الذي بعد النفي، وإن لم يكن دلالتها عليه قطعية فلا خدشة.

فالرفع: حملا على محل خبر "ما ولا"؛ لأنه خبر المبتدأ في الأصل، فحينئذ يبطل عملها، لا يقال: لم لا يجوز أن يكون المعطوف على خبرهما مجرورا بسبب الباء الزائدة الداخلة على خبرهما فلا يصح قوله: "فالرفع" على الإطلاق؛ لأنا نقول: الباء الزائدة على خبرهما إنما يكون لتأكيد النفي، وقد انتقض النفي بالعاطف المذكور.

تمت المنصوبات بعون الملك الوهاب، الحمد لله على الإتمام.

---

(١) منصوبا كان أو مجرورا بالباء الزائدة. (عبد الغفور)

(٢) حملا على المحل قال الشيخ عبد القاهر: وهو خبر مبتدأ محذوف، أي بل هو مسافر، ولكن هو قاعد، وقيل: عطف على سبيل التوهم؛ إذ كثيرا ما يقع خبر"ما" مرفوعا عنه؛ لإلغائها عن العمل. (عبد الغفور)

المجرورات

هو ما اشتمل أي اسم[١] اشتمل؛ **لتخرج الحروف** الأواخر التي هي محال الإعراب؛ فإنه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا؛ لأنها أقسام الاسم على علم المضاف إليه أي علامة المضاف إليه من حيث هو مضاف إليه يعني الجر، سواء كان بالكسرة أو الفتحة أو الياء **لفظا أو تقديرا**، و إنما قلنا: "من حيث .....

المجرورات: مبتدأ أو خبر مبتدأ محذوف، أي هذا ذكر المجرورات. **هو ما اشتمل**: والضمير راجع إلى المجرور في ضمنها؛ لئلا يلزم التعريف للأفراد وإرجاع المذكر إلى المؤنث، ولأن الأسلوب أن يعرف المفرد والمذكر ويترك فرعه بالمقايسة، وهو المفرد المؤنث والتثنية والجمع. **لتخرج الحروف إلخ**: وليخرج أيضا الحرف الأول والأوسط إذا أخذ له بالحرف الآخر إلا أنه تعرض بالحرف الآخر فقط؛ لأن مادة النقض لا يتحقق إلا معه، وما قيل: لم لم يتعرض إليه في المرفوعات والمنصوبات ليس بشيء؛ لأن الاختيار بهذا الوجه أيضا أسلوب فاختار هذا، وإليه يشعر قوله: "فإنه لا يطلق عليها المرفوعات إلخ".

لفظا أو تقديرا: وقوله: "لفظا أو تقديرا" متعلق بالكسرة والفتحة والياء أيضا، نحو: يا غلام أخي القوم، كذا ذكره مولانا عص، ثم الكسر اللفظي مثل: مررت بمسلمات، والتقديري مثل: مررت بفتى، والفتحة اللفظية مثل: رأيت أحمد، والتقديري مثل: مررت بأحمد، والياء اللفظي مثل: مررت بأبيك، والتقديري مثل: بأبي القوم، وإنما لم يقل: أو محلا كـــ"هذا" في مررت بهذا؛ لأنه في بيان الإعراب بالحركة والحرف جميعا، والإعراب بالجر لا يكون محليا، أو لأن المراد ههنا هو إعراب الاسم المعرب لا غير، أو لأن المراد بالتقديري ما لا يكون لفظيا، فالإعراب المحلي حينئذ داخل في التقديري.

ثم اعلم أنه أراد بالجر الكسرة وما يقوم مقامها لا المعنى المصدري، ويؤيده قوله: "سواء كان بالكسرة إلخ" فحينئذ اندفع توهم الدور بأن معرفة المجرور يتوقف على التعريف باعتبار مبدأ الاشتقاق، وهو الجر؛ لأن الخفاء في المجرور باعتبار الجر، ومعرفة التعريف يتوقف على جزئه وهو علم المضاف إليه، ومعرفته يتوقف على الجر، =

---

(١) لو لم يفسر كلمة "ما" بـــ"الاسم" لخرج الحروف الأواخر أيضا؛ إذ المراد باشتمال الشيء على علم المضاف إليه أن يكون ذلك الشيء موصوفا به، ولا شك أن الموصوف به هو الاسم لا الحرف الأخير، ومعنى كون الشيء موصوفا به أن يذكر الصفة بعد ذكر الموصوف، والإعراب بمنزلة الصفة للكلمة لا للحرف الأخير. (جمال)

هو مضاف إليه"؛ **لأن الجر ليس** علامة لذات المضاف إليه، بل لحيثية كونه مضافا إليه والمضاف إليه[١] وإن كان مختصا بها عرَّفه به، **لكن المشتمل** على علامته أعم منه،......
متصلة المصنف

= ويمكن الجواب عنه بوجه بأن المراد من الجر هو الإعراب، حركة كان أو حرفا لا المعنى الحدثي منه، وإنما يتوقف معرفة المجرور باعتبار مبدأ اشتقاقه من حيث معناه الحدثي. ثم إن المصنف لو قال: علم الإضافة كما قال سابقا لكان أظهر إلا أنه قصد توطئة لبيان المضاف إليه. ولقائل أن يقول: لو قال: علم الإضافة يلزم إيراد اللفظ المشترك في التعريف، وهو غير جائز، وذلك لأن الإضافة جاز أن يراد بها كون الشيء مضافا، وكذا جاز أن يراد بها كون الشيء مضافا إليه، إلا أن يقال: القرينة على أن المراد منها المضاف إليه لا المضاف هي المعرف، ويرد عليه ما قالوا من أن القرينة لا بد أن يكون في نفس التعريف، والمعرف خارج عنه.

لأن الجر ليس إلخ: ولقائل أن يقول: إنا نحتاج إلى اعتبار هذا القيد إذا كان المضاف في قوله: "علم المضاف إليه" اسم مفعول فلم لا يجوز أن يكون مصدرا ميميا؛ فإن المصدر الميمي يشترك مع اسم المفعول واسم الزمان والمكان في غير الثلاثي المجرد فحينئذ يكون معناه علامة كون المضاف إليه فلا يحتاج إلى قيد الحيثية لكن احتيج إلى جعل ضمير "إليه" للشيء الغير المذكور. هذا خلاصة ما ذكره مولانا عص. أقول: ويمكن الجواب بأن كلام الشارح على تقدير التسليم بأن يقال في تقرير الشبهة: إن تعريف المجرور ليس بصحيح؛ لأن المجرور ليس مشتملا على علم المضاف إليه؛ لأن الجر ليس علما لذات المضاف إليه، فالجواب بأن المضاف لا نسلم أن يكون اسم مفعول، وورود الشبهة على تقدير كونه اسم مفعول لم لا يجوز أن يكون مصدرا ميميا؟ ولو سلم فالمراد هو المضاف إليه من حيث هو مضاف إليه، أو يقال: المتبادر من المضاف أن يكون اسم مفعول لا مصدرا ميميا، وحمل الألفاظ في التعريفات على المتبادر واجب.

لكن المشتمل إلخ: والحاصل: أن المجرور أعم من المضاف إليه، وأعم أيضا مما هو مشبه به، والمراد من المشبه بالمضاف إليه مثل: "كفى بالله" و"بحسبك درهم" و"ما جاءني من أحد"، فهو أعم من المضاف إليه؛ لأنه موجود في المشبه به، وأعم من المشبه به؛ لوجوده في المضاف إليه، فبهذا الكلام اندفع ما قيل: لم لم يقل المصنف: المجرور =

(١) دفع شبهة ترد على التعريف وهي: أن المصنف عرف المجرورات بقوله: "ما اشتمل إلخ" ثم عرف المضاف إليه بقوله" "كل اسم إلخ" فلم يتناول تعريف المجرورات المجرور بالباء الزائدة نحو: بحسبك، ولا المجرور بالإضافة اللفظية على قول من ذهب إلى أنه خارج عن الحد المذكور للمضاف إليه. وحاصل الجواب: أن علامة الشيء يجوز أن يوجد بدون ذلك الشيء، فعلامة المضاف إليه - وهي الجر - قد وجد في مجرور الباء الزائدة والمضاف إليه بالإضافة اللفظية فيشملها وصح التعريف جميعا. (حق)

ومما هو مشبه به فيدخل في تعريف المجرور مثل: "بحسبك درهم" و"كفى بالله" وكذا المضاف إليه بالإضافة اللفظية **وإن لم يكن داخلا في تعريفه، والمضاف إليه**[١] وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور[٢] بينهم، وذهب في ذلك إلى مذهب سيبويه حيث أطلق المضاف إليه على المنسوب إليه بحرف الجر لفظا أيضا .... المصنف

= هو المضاف إليه مع أنه أحصر وأظهر؛ فإن كل مجرور يكون مضافا إليه. ولقائل أن يقول: إن هذه الأعمية يصح إذا حمل المضاف على معناه المشهور؛ لعدم حرف الجر في اللفظ في المشهور، بخلاف المضاف إليه على مذهب المصنف، فيكون مثل: "كفى بالله" داخلا في المضاف إليه عنده فلا يكون المجرور أعم منه عنده. والجواب أنه ليس من المضاف إليه عنده؛ لأنه لم ينسب إلى "الله" في "كفى بالله" شيء بواسطة حرف الجر بل نسب الفعل إلى الفاعل بلا واسطة شيء، وكذا البواقي من الأمثلة.

وإن لم يكن: أي المضاف إليه بالإضافة اللفظية. **داخلا في تعريفه:** كما هو مذهب القوم؛ فإن المضاف إليه في اصطلاح القوم: هو الذي يكون حرف الجر مقدرا فيه، وهو لا يكون مقدرافي الإضافة اللفظية عندهم، بخلاف مذهب المصنف.

والمضاف إليه: قيل: الظاهر أن يقول: هو موضعه؛ لأنه قد سبق المضاف إليه في تعريف المجرور، والجواب عنه بأنه اختار وضع المظهر موضع المضمر؛ إشارة إلى أن المراد من المضاف إليه غير ما هو المصطلح بينهم، ولهذا قال: "وهو غير ما هو المصطلح المشهور بينهم"؛ ولذلك أيضا قال المصنف: "نسب إليه شيء" دون اسم، ويمكن الجواب عنه أيضا بأنه إنما يرد إذا كان المضاف إليه في تعريف المجرور هو المضاف إليه المعرف، وهو في حيز المنع، ولم لا يجوز أن يكون بمعنى الإضافة بأن كان مصدرا ميميا، وفيه ما مر آنفا. قيل: وإنما أراد من المضاف إليه غير ما هو المصطلح بينهم؛ ليصح ما سبق من قوله: "والجر علم الإضافة"؛ لوجود الجر في الإضافة اللفظية، ولقائل أن يقول: حينئذ يشكل بمثل: "بحسبك درهم" و"كفى بالله"؛ لوجود الجر فيه مع عدم صدق تعريف المضاف إليه عليه، ويمكن الجواب بأن الجر علم الإضافة، وعلامة الشيء قد يتخلف عن ذلك الشيء كما قالوا، ويجب تصحيح كلامهم مهما أمكن، فخروج الإضافة اللفظية عن التعريف ليس على ما ينبغي فلا خدشة حينئذ.

(١) أتى بالظاهر موقع الضمير؛ لتنصيص على المراد، والاحتمال أنه أراد بـــ"المضاف إليه" ههنا غير المضاف إليه المذكور أولا، بأن يكون أعم من المضاف إليه حقيقة ومما يشبهه، نحو: "كفى بالله"، بخلاف المضاف إليه المذكور ههنا؛ فإنه مختص بالمضاف إليه حقيقة. (عبد الغفور)

(٢) فإن المشهور أنه إذا أطلق لفظ المضاف إليه أريد به ما انجر بإضافة اسم إليه بحذف التنوين من الأول للإضافة. (جمال)

كل اسم حقيقة أو حكما؛ **ليشمل الجمل** التي يضاف إليها، نحو: ﴿يوم ينفع الصادقين صدقهم﴾، فإنها في حكم المصادر، نسب إليه شيء اسما كان نحو: غلام المائدة: ١٩
زيد، أو فعلا مثل: مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا أو تقديرا **أي ملفوظا كان** ذلك الحرف كما في مثل: مررت بزيد، أو مقدرا **حال كون** ذلك المقدر مرادا[١] من حيث العمل بإبقاء أثره، **وهو الجر**،[٢] مثل: غلام زيد، وخاتم فضة،...............

ليشمل الجمل إلخ: فإن قوله: "ينفع" مع الضمير المستتر جملة، وبهذا التعميم لا يرد الإشكال على مضاف إليه "إذ" و"إذا" و"حيث" أيضا؛ فإنك إذا قلت: اجلس حيث جلس زيد كان تقديره: اجلس في مكان جلوس زيد، فتكون إضافتها إلى المفرد تحقيقا. **أي ملفوظا كان إلخ:** أشار به إلى أن قوله: "لفظا أو تقديرا" مصدر بمعنى اسم المفعول وخبر لـــ"كان" المقدر.

حال كون إلخ: والظاهر من كلامه - قدس سره - أن قوله: "مرادا" حال من خبر "كان"، مع أن كون الحال منه غير ظاهر، إلا أن يقال: إن الشارح بين حاصل المعنى، فقوله: "مرادا" إما صفة لقوله: "مقــدرا" أو خبر بعد خبر لـــ"كان"، قيل: هذا التعريف منتقض بمثل: "الحسن الوجه" مما أضيف إلى الفاعل من حيث إن الفاعل ليس من مداخل حرف الجر، فلا وجه لتقديرها، إلا أن يقال: "الحسن الوجه" من باب الإضافة إلى المشبه بالمفعول بدليل أن فاعله مضمر، فلو كان من باب الإضافة إلى الفاعل لزم تعدد الفاعل، وعلى هذا يمكن تقدير "من" البيانية كما سيأتي.

وهو الجر: وهو بيان للواقع ؛ لأن الأثر ملحوظ بهذا العنوان حتى يتجه ما قيل: من أن تعريف المجرورات يصير دوريا؛ لأن الخفاء في المجرور باعتبار الجر، فلو أخذ في تعريفه ما يتوقف معرفته على المجرور لزم الدور، فمعرفة المجرور يتوقف على معرفة المضاف إليه، ومعرفته يتوقف على معرفة الجر، ومعرفته يتوقف على معرفة المجرور؛ لأن معرفة الصفة يتوقف على معرفة موصوفها، فتأمل.

---

(١) حال من خبر "كان" المحذوف، وهو الضمير المستتر فيه. (جمال)

(٢) قيل: بيان الواقع؛ لأن الأثر ملحوظ بعنوان أنه جر؛ ليلزم كون تعريف المجرور دوريا، وقيل: إن التعريف لفظي، والاحتراز عن الدور إنما يجب في التعريف الحقيقي المقصود منه تحصيل صورة غير حاصلة. (جمال الدين)

وضرب اليوم، بخلاف قمت يوم الجمعة؛ فإنه وإن نسب إليه القيام بالحرف المقدر، متصلة
وهو "في"، لكنه غير مراد؛ إذ لو أريد لانجرّ به، فالتقدير أي تقدير الحرف[1] شرطه أن يكون المضاف اسما إذ لو كان فعلا لا بد من أن يتلفظ بالحرف، نحو: مررت بزيد، **مجردا أي منسلخا[2] عنه تنوينه أو ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع؛**............

مجردا: أي منسلخا باسم المفعول، إنما فسره به؛ لأن إسناد التجرد إلى التنوين ليس على ما ينبغي، بل المناسب أن يسند له إلى اسم الملابس بها؛ لأن التنوين بمنزلة اللباس في الاسم، فينبغي أن يقال: الاسم مجردا عنها لا بالعكس؛ ولهذا أراد من التجرد الانسلاخ؛ لأن التجرد لازم بمعنى الانسلاخ، ويجوز أن يجعل له من قبيل تضمنه معنى الانسلاخ، ويمكن تصحيح كلامه بإرادة معناه على القلب، فمعنى جرد التنوين عنه هو أنه جرد الاسم عنها كما في قولهم: عرضت الناقة على الحوض أي عرضت الحوض عليها؛ لاحتياجه إليه دون العكس.

أو ما قام مقامه إلخ: قيل: يشكل بنحو "الحسن الوجه"؛ لتحقق المشروط فيه، وهو تقدير حرف الجر؛ لأن الإضافة اللفظية داخلة في الإضافة بتقدير حرف الجر عند المصنف بدون تحقق الشرط أي شرط الإضافة، وهو التجرد عن التنوين أو ما يقوم مقامه؛ لأنه معرف باللام، وهو لا يجتمع معها، وأجيب عنه بأن هذا الشرط باعتبار أغلب المواد وأكثر، وأجيب عنه أيضا بأن قوله: "الوجه" في قوله: "الحسن الوجه" في الأصل الحسن وجهه، وهو فاعل الحسن، والفاعل كالجزء من الفعل، والضمير الذي أضيف إليه الفاعل قائم مقام التنوين، فكان المحذوف من المضاف هو الضمير، لما عرفت أن الفاعل كالجزء من الفعل.

لا يقال: إن ما يقوم مقامه منحصر في نوني التثنية والجمع فالضمير ليس منه، لأنا نقول: ليس المراد من قوله: "نوني التثنية والجمع" هو الحصر، بل المقصود منه التمثيل. وإن قلت: حينئذ يشكل بنحو "الضارب الرجل"؛ لعدم الضمير أيضا فيه، قلت: هو محمول على قولنا: "الحسن الوجه" كما سيأتي، وأجيب عن أصل الشبهة بأن المراد أنه لو كان فيه تنوين أو نون يحذف، فلا يرد الإشكال على قولنا: حواج بيت الله، ولا بقولنا: كم رجل، ولا بقولنا: الضارب الرجل بأن المشروط موجود فيها مع عدم تحقق الشرط؛ لعدم تجرده عن التنوين لأجل الإضافة.

---

(١) في الإضافة أو تقدير الحرف المقيد بكونه مرادا، فلا يرد أثره، نحو: صمت يوم الجمعة، ونحو: ضربته تأديبا. (جمال)

(٢) إشارة إلى أن التجريد مجاز عن الانسلاخ، أي الزوال من باب ذكر الملزوم وإرادة اللازم، ويحتمل التضمين، فلا يرد ما قيل: إن العبارة محمول على القلب، وإن المعنى: مجردا هو عن تنوينه. (جمال)

لأجلها أي لأجل الإضافة؛ لأن التنوين[١] أو النون دليل على تمام ما هي فيه، **فلما أرادوا** أن يمزجوا الكلمتين مزجا تكتسب به الأولى من الثانية **التعريف أو التخصيص** أو التخفيف حذفوا من الأولى علامة تمام الكلمة وتمموها بالثانية.
بسبب المزاج الكلمة جواب لما

ثم المتبادر من هذا التعريف[٢] نظرا إلى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر في الإضافة اللفظية **أنه غير شامل** للمضاف إليه بالإضافة اللفظية،............

= أما الأول فلأنه غير منصرف للجمعية، وأما الثاني فلأنه مبني، وأما الثالث فظاهر، فيندفع الإشكال المذكور أيضا بما ذكرنا من أن هذا الشرط باعتبار أغلب المواد وأكثرها. قيل: على تقدير إرجاعه إلى الشرطية بأن المضاف ينبغي أن يكون بحيث لو كان فيه التنوين وما قام مقامه تجرد عنه ذلك، يلزم جواز إضافة الغلام؛ لصحة ذلك التقدير فيه، والجواب أنه لا يلزم تحقق شرط الشيء عند تحقق ذلك الشيء؛ لجواز أن يكون ذلك الشيء مشروطا بشرط آخر، وههنا كذلك؛ لأن شرط الإضافة المعنوية تجريد المضاف عن التعريف كما سيأتي.

لأجلها إلخ: لأن بينهما من التضاد، ولأن التنوين يدل على الانفصال، والإضافة تدل على الاتصال.

فلما أرادوا إلخ: وهذا لدفع ما يقال من أن المضاف إذا كان تاما بالتنوين أو ما قام مقامه فلا حاجة حينئذ إلى حذفه وإتمامه بشيء آخر، وحاصل الدفع أن الإضافة لغرض آخر غير تتميم الاسم.

التعريف أو التخصيص إلخ: كلمة "أو" لمنع الخلو لا الجمع؛ لأن التخفيف لازم للكل.

أنه غير شامل إلخ: لأن القوم لا يقولون بتقدير حرف الجر في الإضافة اللفظية، وإنما قال: المتبادر؛ لأنه يمكن إدخال الإضافة اللفظية فيه؛ نظرا إلى كلام القوم على خلاف المتبادر موجود أثر حرف الجر فيها، فيكون تقدير حرف الجر فيها حكما، وإنما لم يقولوا بتقدير حرف الجر في الإضافة اللفظية، أما في "حسن الوجه"؛ فلأن حمل الوجه على الحسن حمل هو هو، فلا معنى حينئذ لتقدير حرف الجر فيه، وأما في "ضارب زيد"؛ فلأن الضارب =

---

(١) هذا الدليل يقتضي وجوب حذف التنوين أو النون من المضاف إذا كانا فيه لفظا؛ للمنافاة بينهما وبين الإضافة، وأما إذا لم يكونا فيه لفظا فيجب أن يضاف من غير اعتبار أنه لو كان فيه يحذف كما قال به الرضي، ومن غير أن يعتبر حذف التنوين المقدر كما في غير المنصرف والمثنى، نحو: "هن حواج بيت الله"، و"كم رجل" على ما عليه البعض؛ لأن ما ذكره لا يقتضيه الدليل المذكور. (جمال)

(٢) أي من قوله: "نسب إليه الجر".

لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن، **والصريح في شرحه** له أن التقسيم إلى
في هذا الكتاب
الإضافة المعنوية واللفظية إنما هو للإضافة بتقدير حرف الجر، لكنه لم يبين تقدير الحرف فيها لا في المتن ولا في شرحه، ولم ينقل عنه شيء فيه من سائر مصنفاته، **وقد تكلف بعضهم** في إضافة الصفة إلى مفعولها مثل: ضارب زيد بتقدير اللام تقوية
المصنف المصنف
للعمل أي ضارب لزيد، **وفي إضافتها** إلى فاعلها مثل: الحسن الوجه بتقدير "من" البيانية؛ **فإن ذكر** الوجه في قولنا: جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز، فإن في إسناد الحسن إلى زيد إبهاما؛ فإنه لا يعلم أنه أي شيء منه حسن، فإذا ذكر الوجه **فكأنه قال**: من حيث الوجه، ....

= متعد بنفسه، فلا يحتاج إلى حرف الجر، وإنما يحتاج إليه إذا كان لازما. قيل: إذا لم يكن الحرف مقدرا فيهما فالعمل في المضاف بلا حرف الجر والمضاف من علامات حرف الجر مقدرا فيهما فلا يكون المضاف أنه عاملا فيه لنيابته عن حرف الجر وهي منتفية فيهما، وأجيب عنه بأن المضاف عامل فيه؛ لمشابهته بالمضاف بالإضافة الحقيقية في كون كل منهما مجردا عن التنوين ومات قام مقامه، رد بأن هذا يصح في قولنا: ضارب زيد؛ لتجريد التنوين فيه، فلا يصح في قولنا: الحسن الوجه؛ لأنه ليس مجردا عن التنوين ولا ما قام مقامه، وقد عرفت الجواب عنه بأنه في الأصل الحسن وجهه، والضمير قائم مقام التنوين لما عرفت آنفا.

لكن الظاهر إلخ: لأن الظاهر أن يكون ضمير "هي" في قوله: "وهي معنوية ولفظية" راجعا إلى الإضافة بتقدير حرف الجر. **والصريح إلخ**: حيث قال في شرحه: وهي أي الإضافة بتقدير حرف الجر معنوية ولفظية.

وقد تكلف بعضهم إلخ: أي قال بعضهم: إن المقدر فيها اللام، ووجه التقدير لتقوية عمل المضاف لا التعدية؛ فإنه متعد بنفسه، وإنما قال له تكلف؛ لأن اللام لتقوية العمل يكون زائدة فهي بمجرد ربط ما قبلها بما بعدها، فينبغي أن يكون ذلك اللام في اللفظ لا في التقدير.

وفي إضافتها: عطف على قوله: "في إضافة الصفة" أي تكلف بعضهم في إضافتها إلى فاعلها إلخ، وبيان التكلف بأن الفاعل ليس من مداخل حرف الجر فلا وجه لتقدير "من" البيانية، إلا أن يقال: حسن الوجه من باب المشبه بالمفعول كما مر. **فإن ذكر إلخ**: وقيل: لوقوع "من" البيانية موقعها.

فكأنه قال إلخ: فيكون الإضافة بتقدير "من" البيانية.

فإن قلت: هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح أن الإضافة اللفظية لا تفيد إلا تخفيفا في اللفظ، قلنا: كان **هذا التخصيص** واقعا قبل الإضافة، فلا يكون مما تفيده الإضافة، فليست فائدة الإضافة إلا التخفيف في اللفظ، وهي أي الإضافة بتقدير حرف الجر معنوية أي منسوبة إلى المعنى؛ **لأنها تفيد**[1] معنى في المضاف[2] تعريفا أو تخصيصا، ولفظية أي منسوبة إلى اللفظ فقط دون المعنى؛ لعدم سرايتها إليه.

فإن قلت هذا: أي إيراد "من" البيانية في الإضافة اللفظية في الحقيقة تخصيص؛ لأن "الحسن" في قولنا: "الحسن الوجه" مبهم؛ فإنه لا يعلم أن الحسن هو الوجه أو غيره فبذكر الوجه حصل التخصيص.

هذا التخصيص إلخ: لأنا إذا قلنا: "الحسن وجه" بدون الإضافة سواء كان برفعه أو بفتحه فهذا التخصيص موجود فيه، وبعد الإضافة حصل التخصيص بحذف الضمير على ما عرفت، وإن كان فيه التخصيص أيضا، فهذا لا ينافيه ألا ترى أن الإضافة المعنوية كغلام زيد يوجد فيها التخصيص قبل الإضافة؛ لأن الغلام مبهم من حيث الجنس وغيره ولكن بعد الإضافة يحصل التعريف فيه.

لأنها تفيد إلخ: وهذا كلامه لبيان وجه التسمية بالمعنوية، والمراد بالمعنى في قوله: "لأنها تفيد معنى" هو الصفة، وهي ما قام بالغير، وليس بمعنى مدلول اللفظ، والمعنى في قوله: "دون المعنى" مقابل للفظ أي الإضافة المعنوية تفيد معنى في المضاف سواء كان ذلك المعنى تعريفا أو تخصيصا؛ فإن المضاف إليه إذا كان معرفة تفيد تعريفا، وإذا كان نكرة تفيد تخصيصا. واعلم أنه قد علم منه أن وجه التسمية بالإضافة المعنوية لأجل أن المفاد يكون معنى، وهو التعريف أو التخصيص؛ فإن المفيد هو الإضافة المعنوية، والمفاد هو المعنى، والمفاد له هو معنى الذي في المضاف، ففيه بحث بأن وجه التسمية بالمعنوية إن كان كون المفاد معنى، وهو التعريف أو التخصيص فيلزم أن يكون الإضافة اللفظية إضافة معنوية؛ لأن المفاد فيها أيضا معنى، وهو التخفيف، فالأولى نسبة المعنوية إلى المفاد له، =

---

(١) أي تفيد معنى في ذات المضاف بخلاف اللفظية؛ فإنها لا تفيد معنى في ذات المضاف، وعلى هذا لا حاجة إلى أن يصرف العبارة عن الظاهر المتبادر، ويجعل قوله: "معنى" في "تفيد معنى" مفادا له لا مفادا، والمعنى أن المعنوية تفيد تعريفا وتخصيصا لمعنى المضاف؛ إذ لو جعل مفادا يرد اللفظية؛ فإنها تفيد أيضا معنى هو الخفة للمضاف؛ فإنها وإن أفادت معنى إلا أن ذلك المعنى ليس ثابتا في ذات المضاف. (جمال)

(٢) أراد به ما قام بالغير وهو معنى التعريف والتخصيص، وأراد بالمعنى المذكور في المدعى ما يقابل اللفظ. (عبد الغفور)

فالمعنوية علامتها(١) أن يكون المضاف فيها غيرَ صفةٍ كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافةٍ إلى معمولها فاعلِها أو مفعولِها قبل **الإضافة**،(٢)......................

- وكذا اللفظية، فنسبة الأولى إلى معنى المضاف، والثانية إلى لفظه، فينبغي أن يقول: إن وجه التسمية بها هو كون المفاد له فيها هو لفظ المضاف؛ لأن التخفيف إنما يكون في لفظه بحذف التنوين، أو ما قام مقامه، هذا خلاصة ما ذكره مولانا عص. أقول: يمكن حمل كلام الشارح، وهو قوله: "لأنها يفيد معنى في المضاف إلخ" على كون المفاد له معنى في المضاف؛ فإن إفادة الإضافة المعنوية معنى هو التعريف أو التخصيص في المضاف بأن يكون المفاد له معنى في المضاف على أن وجه التسمية لا يلزم أن يكون مطردا.

فالمعنوية علامتها إلخ: وإنما قدر العلامة؛ ليصح الحمل بين المعرف؛ لأن قوله: "يكون" بمعنى "أن يكون" بسبب دخول "أن" المصدرية عليه، وهو غير محمول على الإضافة المعنوية، ولذلك قدر "العلامة"، قيل: لم قدر العلامة ههنا و لم يقدرها في الأول بأن يقال: فعلامة المعنوية إلخ؟ فإن الكلام حينئذ أخصر؛ لعدم احتياج للضمير حينئذ، وأجيب بأن المبحوث عنه ههنا هو الإضافة المعنوية، فينبغي أن يجعلها موضوعا دون العلامة، ويمكن الجواب بوجه آخر بأنا نقول: يلزم التقدير قبل الاحتياج؛ لما عرفت أن التقدير لأجل أن كلمة "أن" يجعل المضارع في تأويل المصدر والكون غير محمول على المعرف، فهذا مثل نزع الخف قبل البلوغ إلى الماء، ويمكن تقدير الذات بأن يقال: المعنوية ذات كون المضاف كذا، ولكن تقدير "العلامة" أجدر معنى، كذا قيل.

الإضافة: وإنما قال هذا؛ لدفع ما يقال: من أنه يلزم أن يكون إضافة المصدر إلى الفاعل أو المفعول إضافة معنوية؛ لأن المضاف إليه ليس بصفة، ويلزم أيضا أن يكون الإضافة في قولنا: هذا مضروب زيد أمس إضافة معنوية؛ لأن المضاف إليه ليس بمعمول للمضاف؛ لأنه لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي، ويلزم أيضا أن يكون الإضافة في قولنا: هذا ضارب زيد أمس إضافة معنوية؛ لما مر من أن المضاف إليه لا يكون معمولا؛ لأنه بمعنى الماضي، ويلزم أيضا أن يكون الإضافة في قولنا: زيد أفضل القوم إضافة معنوية مع أنه ليس كذلك. =

(١) أشار بذلك إلى دفع إشكال يرد ههنا، وهو أن حمل قوله: "أن يكون غير صفة" على قوله: "فالمعنوية" غير مستقيم؛ لأن الإضافة المعنوية إضافة غير الصفة إلى غير معمولها، لا كون المضاف غير مضافة إلى معمولها، فاندفع ذلك بأن هذا الكلام على حذف المبتدأ، وهو: علامتها. (عل)

(٢) إنما قال هذا؛ لأن كل مضاف مضاف إلى معموله بعد الإضافة عند من جعل العامل في المضاف إليه هو المضاف، فصحة التعريف على كل مذهب اقتضى إرادة المعمول قبل الإضافة. (حق)

سواء لم يكن صفة كغلام زيد، أو كان صفة، ولكن غير مضافة إلى معمولها، بل إلى غيره كمصارع مصر، وكريم البلد، **واحترز به عن نحو: ضارب زيد وحسن الوجه،** بقوله: غير إلخ پہلوان
وهي أي الإضافة المعنوية بحكم الاستقراء إما بمعنى اللام فيما أي في المضاف إليه عدا جنس المضاف وظرفه أي لا يكون[1] **صادقا على المضاف وغيره،**.............

= وتقريره: أن المراد أن يكون المعمول فاعلا أو مفعولا قبل الإضافة، وفي المواد المذكورة ليس كذلك، أما في الأول فإن المصدر إنما يعمل عمل فعله إذا كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال، والمصدر قبل الإضافة ليس بشيء من هذه المعاني، فإن قولنا: ضرب زيد مبتدأ أو خبر، والعامل معنوي فيهما مثل: أعجبني ضرب زيد عمروا أمس أو أعجبني إكرام عمر خالدا غدا أو الآن، وأما في الثاني والثالث؛ لأنهما إذا كانا بمعنى الماضي لا يعملان وأما في الرابع؛ فلأن اسم التفضيل لا يعمل في الاسم الظاهر إلا في مسألة الكحل.

سواء إلخ: فإن النفي حينئذ باعتبار المقيد، وعلى التقدير الثاني يكون باعتبار القيد، فحينئذ إن إيجاب قولنا: "صفة مضافة إلى معمولها" باعتبار كليهما، فيكون النفي أيضا باعتبارهما معا.

كمصارع مصر إلخ: فإن المصر والبلد ليسا معمولين لهما بل هما ظرفان لهما؛ فإن المصر إذا كان معمولا فهو إما فاعل أو مفعول له كما قرره؛ لعدم كونه مفعولا ظاهرا؛ لعدم صحة معنى المفعول فيه، وعدم كونه فاعلا أيضا ظاهر؛ لأنه ظرف له فلا يصح أن يقال: إن المصارع هو المصر بإسناد الفعل إليه، وكذلك البلد ظرف له بعين ما مر. **واحترز به إلخ:** أي بقوله: "غير صفة مضافة إلخ"؛ لأن المضاف في هذين التركيبين صفة مضافة إلى معمولها؛ فإن "زيد" في "ضارب زيد" مفعول قبل الإضافة، و"الوجه" في "الحسن الوجه" فاعل قبلها.

فيما أي في المضاف إليه: وجاز أن يراد من كلمة "ما" الوقت، أو الإضافة، ويجوز أن يكون موصولة أو موصوفة، والمراد أن الإضافة بمعنى اللام في تركيب لا يكون المضاف إليه فيه جنس المضاف وظرفه، ففي كلام =

(١) أي الإضافة بمعنى اللام يكون في المضاف إليه لا يكون ذلك المضاف إليه صادقا على المضاف وغيره أي يكون صدقه على المجموع منتفيا، وذلك إما بانتفاء صدقه على المضاف نحو: بعض القوم، ويد زيد؛ لأن الكل لا يطلق على بعضه، وكذا نصف القوم وثلثهم، قال الشيخ الرضي: وإن كان يقال: بعض منهم، ونصف منهم، ويد منه؛ لأن "من" التي تضمنها الإضافة وهي المبينة، وشرط "من" المبينة أن يصح إطلاق اسم المجرور بها على المبين، وإما بانتفاء صدقه على غير المضاف نحو: جيمع القوم، وعين زيد، كذا مسجد الجامع؛ لأن الجامع لا يتناول إلا المضاف بالغلبة فإنه في العرف هو المسجد لا غير. (جمال)

ولا ظرفا له نحو: غلام زيد؛ فإن زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفه، فإضافة الغلام إليه بمعنى اللام أي غلام لزيد، وإما بمعنى من البيانية في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره[١] **بشرط أن** يكون المضاف أيضا صادقا على غير المضاف إليه (أي كالمضاف إليه)، فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه،[٢] وإما بمعنى "في" في ظرفه أي ظرف المضاف. **والحاصل**: أن المضاف إليه إما مباين للمضاف، **وحينئذ** إن كان ظرفا له فالإضافة بمعنى "في"، وإلا[٣] فهي بمعنى اللام، ....

= الشارح مسامحة، فلا يرد ما قيل: إن إرادة المضاف إليه من كلمة "ما" مما لم يفهمه العقل من الكلام معنى بحسب الذوق. واعلم أن الظاهر أن يقول: إن كان المضاف إليه جنس المضاف فالإضافة بتقدير "من" وإن كان ظرفه فالإضافة بتقدير "في"، وإلا فالإضافة بتقدير اللام كما هو مسلك القوم، وأيضا قال المصنف مثل ذلك فيما سبق، إلا أن المصنف اختار هذا الطرق ههنا؛ لأن الأصل في الإضافة أن يكون بتقدير اللام، ثم بتقدير "من" ثم بتقدير "في" فوقع كلام ههنا على ما هو الأصل.

بشرط أن إلخ: قال مولانا عص: لا احتياج إلى هذا الشرط؛ لأنه إذا كان المضاف إليه من جنس المضاف فيجب أن يكون المضاف أيضا كذلك، وإلا يلزم إضافة الخاص إلى العام كزيد إنسان، وهي ممتنعة كما ذكره في بيان الحاصل. أقول: المقصود ههنا بيان الأعمية من وجه بينهما في الإضافة بتقدير "من" بدون انضمام القاعدة المذكورة أي بدون ملاحظة أمر خارج، وبعبارة أخرى بأنه لا يعلم عدم جواز إضافة الخاص إلى العام إلا من مثل هذا المقام، وهو قوله: "بشرط أن يكون المضاف إلخ" فعلّل بامتناع إضافة الخاص إلى العام، نعم من يعرف قواعد النحو من الخارج فلا يحتاج إلى بيان الشرط المذكور عنده، بل لا يحتاج إلى البيان عنده شيئا من الأشياء.

والحاصل: أي حاصل مبحث الإضافة، أو حاصل الإضافة في تحقيق هذا المقام لا حاصل عبارة المصنف؛ لأن عبارته لا يدل على ما ذكره الشارح إلا أن يلتزم التقدير في عبارته. **وحينئذ إلخ**: فإن الظرف مبائن للمظروف، ولا يكون صادقا عليه.

(١) أي الإضافة بمعنى "من" يكون في المضاف إليه الصادق على المضاف وعلى غيره، وهذا القدر لما لم يكن كافيا في الإضافة بمعنى "من"؛ لأنه يتناول ما إذا كان أول الاسمين أخص مطلقا من الآخر مع أن الإضافة فيهما ممتنعة فضلا عن أن يكون بمعنى "من" قال إخراجا له: بشرط أن يكون المضاف أيضا إلخ. (جمال)

(٢) كخاتم فإن الخاتم قد يكون فضة وقد لا يكون، وكذا العكس. (هندي)

(٣) أي وإن لم يكن ظرفا للمضاف.

وإما مساوٍ له كليث أسد، وإما أعم مطلقا كأحد اليوم، فالإضافة على التقديرين ممتنعة، وإما أخص مطلقا كيوم الأحد وعلم الفقه وشجر الأراك، فالإضافة حينئذ[1] بمعنى اللام، وإما أخص من وجه، ....

وإما مساو له: قال مولانا عص: والمراد من المساواة إما المساواة المقابلة للمباين، والأعم المطلق، والأعم من وجه، أو المراد ههنا المساواة في الاستعمال؛ فإن كان الأول فالمثال غير مطابق للممثل له؛ لأن المساواة المقابلة لها يكون الاتحاد فيها فيما صدقا عليه، ولكن التغاير بينهما في المفهوم مع أن الليث والأسد متحدان، فيكونان مترادفين؛ فإن الاتحاد في المفهوم يستلزم الاتحاد فيما صدقا عليه، وإن كان الثاني فحينئذ يصح المثال؛ لأنه كلما يستعمل الليث يستعمل الأسد وبالعكس، ولكن حينئذ لم يصح المقابلة، ولأن الأعم والأخص مطلقا أو من وجه والمباين يكون بمعنى المشهور. أقول: المراد من المساواة ههنا ما يعم الترادف والمساواة، لا يقال: كيف يصح أن يراد منها الترادف والمساواة لاعتبار اختلاف المفهوم في المساواة والاتحاد في الترادف؛ لأنا نقول: المراد من المساواة هو المساوقة أي الأمران اللذان كانا متحدين سواء كان الاتحاد فيما صدقا عليه فقط كالإنسان والكاتب، أو فيهما جميعا كالأسد والليث؛ فإنهم يريدون منها المساوقة.

كأحد اليوم: فإن اليوم يشمل أيام غير يوم الأحد، لا يقال: إن الأحد أيضا يشمل أيام الأخر؛ لأنه يوجد في غير يوم الأحد؛ لأنا نقول: المراد من يوم الأحد هو اليوم الأحد؛ فإن الأحد لا يطلق إلا عليه.

على التقديرين ممتنعة: أما على التقدير الأول؛ فلأن الإضافة إما للتعريف أو التخصيص، وليس شيء منهما على هذا التقدير، لا يقال: يتحقق التخفيف حينئذ مع أنه لا بد منه في الإضافة المعنوية أيضا؛ لأنا نقول: المقصود الأصلي في المعنوية هو التعريف والتخصيص؛ فإن التخفيف أيضا وإن كان حاصلا فيها، ولكنه ليس مقصودا أصليا؛ لأنه لازم فيهما؛ لأن تجريد التنوين شرط في الإضافة مطلقا، نعم المقصود الأصلي في الإضافة اللفظية هو التخفيف، وأما على التقدير الثاني؛ فلأنه يلزم إضافة الخاص إلى العام، وهو غير جائز؛ لأنه حينئذ لا يحصل التعريف ولا التخصيص فيه؛ لأن عدم إفادة التخصيص فيه ظاهر، فإذا لم يفد التخصيص فعدم إفادتها التعريف أولى؛ لأنها لو أفادت التعريف فيلزم أن تفيد التخصيص أيضا؛ لاستلزامه له.

وإما أخص إلخ: وهذا كلامه إلى قوله: واعلم أنه لا يلزم إلخ؛ إشارة إلى أن الإضافة بتقدير اللام، وبتقدير "من" على ما ذكره المصنف ليستا بيانيتين؛ لأنه يلزم أن يكون الإضافة في قولنا: "فضة خاتم" إضافة بيانية؛ لأن المضاف إليه فيه جنس للمضاف صادق عليه وعلى غيره، فإذا اعتبر قيد الأصالة في المضاف إليه لا يلزم ذلك؛ لأن الخاتم لا يكون أصلا بالنسبة إلى الفضة، بل الأمر بالعكس؛ لحصول الخاتم منها، وأيضا يلزم أن لا يكون =

(١) أي كالمباين الذي ليس ظرفا للمضاف.

فإن كان المضاف إليه أصلا للمضاف[1] فالإضافة بمعنى "من"، وإلا فهي أيضا بمعنى اللام، فإضافة خاتم إلى فضة بيانية، وإضافة فضة إلى خاتم بمعنى اللام كما لأن أصل الخاتم الفضة **يقال: فضة خاتمك خير من فضة خاتمي.**

واعلم أنه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام[2] أن يصح التصريح بها، ....

= فضة في قولنا: فضة خاتم إضافة لامية؛ لما عرفت أن المضاف إليه فيه جنس للمضاف صادقا عليه وعلى غيره؛ فإن الخاتم يكون من غير الفضة أيضا كالعكس، مع أنه اشترط عدم الجنس في الإضافة اللامية، فلما اعتبر قيد عدم الأصالة في المضاف إليه في الإضافة اللامية لا يلزم ذلك، ففي كل موضع لم يكن المضاف إليه جنسا له، ولا صادقا عليه يكون الإضافة فيه لامية، وهو أعم من أن لا يكون المضاف إليه جنسا له مثل: غلام زيد، أو كان جنسا له ولكن لا أصل له مثل: فضة خاتم.

فإن كان المضاف إليه إلخ: قال مولانا عص: وفيه نظر؛ لأن الإضافة اللامية لا يحسن في ثلاثة رجال؛ فإن المراد من الثلاثة هو الرجال؛ لأن الرجال وقع في مرتبة التمييز، وليس إضافته بيانية أيضا؛ لأن المضاف إليه ليس أصلا للمضاف. أقول: في الإضافة اللامية يكفي الاختصاص الذي هو مفهوم اللام، وبينهما اختصاص أن الرجال من أفراد الثلاث، ثم قال مولانا عص: يشكل بمائة رجل؛ لأنه لا يصح حمل الإضافة على اللامية، وهو ظاهر، ولا البيانية؛ لأنه لا يصح بمائة هي رجل بل يجب هي رجال، إلا أن يقال: المراد برجل الجنس، والتنوين للوحدة الجنسية أي بمائة هي هذا الجنس. أقول: فيه ما فيه.

واعلم أنه لا يلزم إلخ: هذا القول دفع ما يقال: لا يصح إضافة العلم إلى الفقه لامية، وكذا إضافة اليوم إلى الأحد، وإضافة الشجر إلى الأراك؛ لأنه لا يصح إظهار اللام فيها؛ لأنه لا معنى لقولنا: شجر لأراك؛ فإن الأراك شجر خاص، ولا يكون شجرا آخر، فيكون معناه عند عدم ظهور اللام هو الشجر الذي له خصوصية ومناسبة بالأراك بأن يكون الأراك فردا له، وكذلك في قولنا: علم الفقه، ويوم الأحد؛ ولذا قال المصنف: "بمعنى اللام"، وهو الاختصاص، ولم يقل: تقدير اللام.

---

(١) اعتراض على النحاة بأن قولهم بأن الإضافة بمعنى "من" إنما يكون إذا كان بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص من وجه على الإطلاق ليس بسديد بل ينبغي أن يفصل ويقول بعد العموم والخصوص من وجه: إن المضاف إليه إن كان أصلا للمضاف فهي بمعنى "من" وإلا بمعنى اللام. (جمال)

(٢) لا زيد معنى لقولك: اليوم الكائن للأحد، والعلم الكائن للفقه، والشجر الكائن للأراك، كما يصح أن يقال: الغلام الكائن لزيد. (عل)

بل يكفي إفادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام، فقولك: يوم الأحد، وعلم الفقه، وشجر الأراك بمعنى اللام، **ولا يصح إظهار اللام فيه**،(١) ولهذا قال المصنف رحمه الله: بمعنى اللام، ولم يقل: بتقدير اللام، **وبهذا الأصل** القاعدة **يرتفع الإشكال** عن كثير من مواد الإضافة اللامية، ولا يحتاج فيه(٢) إلى التكلفات(٣) البعيدة(٤)..........

ولا يصح إظهار اللام فيه: أي في القول المذكور، وهو الأمثلة الثلاثة المذكورة التي يكون فيها إضافة الأعم إلى الأخص المطلق، وإنما لم يصح إظهار اللام فيها؛ لأن في كلامهم لم يستعمل هذه الأمثلة بيانية بحسب المعنى، وجاز إظهار "من" فيها بأن يقال: علم من الفقه أي علم الذي هو الفقه، وشجر الذي هو الأراك، وإنما العرب جعلوها في الإضافة اللامية، ووجهه غير معلوم، وكذلك الأنسب أن يكون الإضافة في كل رجل وكل واحد بيانية أي كل الذي هو من رجل، وكل الذي هو من واحد.

لا يقال: إذا كان إضافة الكل إلى رجل بيانية فلا بد من حمله على الكل مع أنه غير جائز؛ لأن المفرد لا يكون محمولا على الكل؛ لأنا نقول: المراد هو حمل المفرد، فيصدق الرجل على كل واحد من أفراد الإنسان؛ فإن الكل لإحاطة الأفراد، وكذلك في كل واحد فيصح حمل المفرد على الكل مع أنه متعدد؛ لأن المفرد متناول للمتعدد على سبيل البدل. **وبهذا الأصل**: وهو عدم لزوم إظهار اللام في الإضافة اللامية.

يرتفع الإشكال إلخ: وهو أن في كل رجل وكل واحد إضافة لامية، مع أنه لا يصح إظهار اللام فيهما؛ لأن الكل لإحاطة الأفراد، أو لأنه من الأمور اللازمة الإضافة، فحينئذ يسقط ما يقال: يصح أن يقال: كل لرجل؛ لأن معنى كل رجل بالإضافة، وهو كل أجزاء برجل فمعنى كل لرجل كل أجزاء أيضا، فظهر مما ذكرنا أنه لا يصح إظهار اللام في الأسماء اللازمة الإضافة مثل: عند ودون ولدى.

(١) إذ لم يستعمل يوم الأحد، وكذا الحال في الباقين، وفي مسجد الجامع، وطور سيناء، والاسماء اللازمة الإضافة مثل: عند وذو ولدى، ولما لم تستعمل مقطوعة فإذا قعطت أوجب تنافرا؛ لأنه غير مأنوس. (عبد الغفور)

(٢) قيل في تصحيح إضافة كل إلى رجل: إن كلا لإحاطة جزئيات كلي أضيف هو إليه، وإضافة الجزئي إلى الكلي بمعنى اللام، لكن تمنع إظهار اللام إلا بعد التأويل بالجزئيات، أو الأفراد مثلا، وإلا لزم فك كل من الإضافة، وذا لا يجوز في المثال، فتصحيح إضافة الجزئي إلى الكلي مما لا يجري في تصحيح إضافة كلي إلى الجزئي أو الفرد. (علوي)

(٣) وذلك مثل ما قال الفاضل الهندي. (جمال)

(٤) أما البعد فلما قال البعض: إن كلا لإحاطة الجزئي، والفرد ملحوظ من جانب المضاف إليه. (جمال)

مثل: كل رجل، و كل واحد، وهو أي كون الإضافة بمعنى "في" قليل في استعمالاتهم، وردّها أكثر النحاة إلى الإضافة بمعنى اللام، فإن معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسته الوقوع فيه، فإن قلت: فعلى هذا يمكن رد الإضافة بمعنى "من" أيضا إلى الإضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبيِّن والمبيَّن، قلنا: نعم، لكن لما كانت الإضافة بمعنى "في" قليلا ردّوها إلى الإضافة بمعنى اللام؛ تقليلا للأقسام، وأما الإضافة بمعنى "من" فهي كثيرة في كلامهم، فالأولى بها أن تجعل قسما على حدة، نحو: غلام زيد مثال للإضافة بمعنى اللام أي غلام لزيد، وخاتم فضة مثال للإضافة بمعنى "من" أي خاتم من فضة، وضرب اليوم مثال للإضافة بمعنى "في" أي ضرب واقع في اليوم.(١)

(أي كالإضافة بمعنى في)

مثل كل رجل: فإنه لا يصح إظهار اللام فيه، معناه عند عدم إظهار اللام هو الكل الذي له خصوصية برجل بأن يكون الرجل فردا له؛ لأن الكل لإحاطة الأفراد، والتكلف فيه ما قال بعضهم من أنه يصح إظهار اللام فيه بأن يقال: كل فرد لرجل أي ثابت له؛ فإنه تكلف ظاهر؛ لأن اللام ينبغي أن يكون في مدخول الكل، لا في مدخول كل وشيء آخر. ضرب له اختصاص إلخ: وإيراد لفظ "له" لإظهار اللام الذي هي للاختصاص، وأراد به أن هذه الإضافة بأدنى ملابسة، ويكفي في الإضافة بمعنى اللام أدنى ملابسة اختصاص، فالأولى أن يكون إضافة المظروف إلى الظرف بمعنى اللام على ما ذهب إليه أكثر النحاة.
للاختصاص الواقع إلخ: مثل: خاتم فضة؛ فإن الفضة مخصص للخاتم. قلنا نعم إلخ: والحاصل: أن سبب الرد ليس هو إمكان الرد فقط حتى يرد ما ذكر، بل هو إمكانه مع قلة الأقسام، وهي منتفية في الإضافة بمعنى "من".
أي ضرب واقع في اليوم: هذا كلامه لبيان حاصل المعنى، فلا يرد ما ذكره مولانا عص من أن تقدير الواقع يدل على أن يكون اليوم صفة للضرب؛ فإنه قال: أصل "ضرب اليوم" ضرب في اليوم، فهو متعلق بالضرب، وليس صفة لضرب بتقدير: واقع في اليوم.

---

(١) هذا بيان لكون اليوم ظرفا للضرب؛ لأن معنى كون الشيء ظرفا لشيء أن يكون المظروف واقعا في الظرف لا بيان أنه متعلق لواقع. (عل)

وتفيد أي الإضافة المعنوية تعريفا **أي تعريف** المضاف مع المضاف إليه المعرفة **لأنّ الهيئة** التركيبية في الإضافة المعنوية موضوعة[1] للدلالة على معلومية المضاف، **لا أنّ نسبة أمر** إلى معين يستلزم معلومية المنسوب **ومعهوديته**؛ فإن ذلك غير لازم كما لا يخفى، فإن قلت: قد يقال: جاءني غلام زيد **من غير إشارة** إلى واحد معين، فلا يكون هيئة التركيب الإضافي موضوعة لمعلومية المضاف،.........

أي تعريف إلخ: وظاهر كلام المصنف أن الإضافة المعنوية تفيد تعريف أحدهما من المضاف والمضاف إليه مع المعرفة أي كون أحدهما لا بعينه معرفة، ولكنه - قدس سره - أخذ هذه القيود من قوله: وشرطها تجريد المضاف عن التعريف؛ لأنه لو كان المضاف معرفة يلزم تحصيل الحاصل، وإن كان المضاف معرفة مع المضاف إليه النكرة يلزم طلب الأدنى مع حصول الأعلى، وهو غير جائز. **لأن الهيئة إلخ:** يعني على تقدير أن يكون المضاف إليه معرفة، وقال بعض الشارحين: وإنما يفيد التعريف مع المعرفة بسراية التعريف إلى المضاف عن المضاف إليه؛ لمكان الاتصال والامتزاج.

لا أن نسبة أمر إلخ: أي انتساب النكرة إلى المعرفة مستلزم لمعلومية المضاف، فلا يلزم أن يكون تعريف المضاف إليه سببا لتعريف المضاف أيضا، فإنا إذا قلنا: "غلام لزيد" بالتنوين، فإن ذلك الانتساب موجود فيه مع عدم المعلومية فيه، كذلك إذا نسب الفعل إلى الفاعل المعين، وقلنا: ضرب زيد، فهذا لا يستلزم معهودية الفعل وتعريفه. ولقائل أن يقول: إن انتساب أمر إلى المعين في الإضافة يستلزم معلومية المضاف؛ لمكان الامتزاج بينهما، إلا أن يقال: هذا الامتزاج ثابت في الفعل والفاعل؛ لأن الفاعل كالجزء من الفعل، مع أنه لا يستلزم معهودية الفعل.

ومعهوديته: وأشار به إلى أن تعريف المضاف إليه يفيد تعريف المضاف عند قصد تعريفه، فإذا كان غلام زيد معهودا بين المتكلم والمخاطب، فعند حضور غلام يقال: جاءني غلام زيد أي الغلام المعهود.

من غير إشارة: فإنه قد يراد منه غلام لا بعينه، وقد يشار به إلى واحد معين أيضا، فحينئذ يلزم أن لا يكون الهيئة التركيبية في الإضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف، ثم إن قوله: "لا أن" عطف على قوله: "لأن"، أي لا لأن نسبة أمر إلخ؛ لأن حذف حرف جر عن "أنْ وأنّ" قياس مطردا، فما قرأ المدرسون "لا أن" بتخفيف النون خفاء ظاهر غير خفي.

---

(١) إذا كان المضاف إليه معرفة لا مطلقا، قال السيد - قدس سره - :الإضافة إلى المعرفة إشارة إلى حضور المضاف في ذهن السامع. (جمال)

قلنا: ذلك كما أن المعرف باللام في أصل الوضع لمعين، ثم قد يستعمل بلا إشارة إلى معين كما في قوله:

ولقد أمر[1] على اللئيم يسبني

گزشتم دشنام میداد مرا

وذلك على خلاف وضعه، ....

ثم قد يستعمل إلخ: على سبيل المجاز، فكذلك الهيئة التركيبية في الإضافة المعنوية موضوعة لمعلومية المضاف ثم قد يشار بها إلى واحد غير معين بطريق المجاز.

ولقد أمر إلخ: فإن الألف واللام في "اللئيم" للعهد الذهني مع أن الألف واللام في أصل الوضع لمعين، فإرادة غير معين منها على غير وضعها. وقوله: "يسبني" جملة خبرية، وهو في حكم النكرة كالاسم الذي فيه العهد الذهني، ثم عدم كون اللام في اللئيم للحقيقة والاستغراق ظاهر، وأما عدم كونها للعهد الخارجي؛ فلأنها لو كانت للعهد فيفوت مقصود الشاعر من بيان مدحه وكماله، بأن كان مروري دائما على لئيم من اللئام، ويسبني دائما لئيم من اللئام لا لئيم خاص؛ لأن التمدح على مروره على كل لئيم من اللئام، ولهذا قال: يسبني، بصيغة المضارع؛ ليدل على مرور وسب بعد سب، بخلاف الماضي فإنه يدل على المضي والانقطاع، فمن هذا عرف أن حمل جملة "يسبني" على الحال دون الصفة، وتقييد المرور بوقت مخصوص، وهو وقت سبه ليس بجيد؛ لأنه يفوّت التمدح الذي هو مقصود له، وإليه أشار السيد السند - قدس سره - في حاشية "المطول".

وذلك إلخ: وقد قالوا: إنك إذا قلت: غلام زيد، ولزيد غلمان، فلا بد أن تشير به إلى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصيته بزيد إما لكونه أعظم غلمانه أو أشهر بكونه غلاما له أو بكونه معهودا بينك وبين مخاطبك، وبالجملة يرجع إطلاق اللفظ إلى غلام معين دون سائر الغلمان، هذا أصل وضعها، ثم قد قال: غلام زيد، من غير إشارة إلى واحد معين، وذلك كما أن ذا اللام في أصل الوضع لواحد معين، ثم قد يستعمل بلا إشارة إلى غير معين، قيل: لا يكون ذلك على خلاف وضعه، بل يكون الفرد لا على التعين المفهوم من المعرف باللام للعهد الذهني موضوعا له بالنسبة إلى المعرف باللام الذي للعهد الذهني. =

(١) هذا الشاعر يصف نفسه بالحلم فيقول: ولقد أمر على اللئيم من اللئام يشتمني فمضيت، و لم أتوقف ثَمّ، قلت: لا يريدني بالشتم، والشاهد فيه أن المعرف بلام العهد الذهني وصف بالجملة؛ لأنه كالنكرة في المعنى. (حل ع)

وليس يجري هذا الحكم في نحو: غير[١] **ومثل؛ فإن إضافتهما لا تفيد التعريف، وإن كان مع المضاف إليه المعرفة؛ لتوغّلهما في الإبهام، إلا أن يكون للمضاف إليه ضد واحد يعرف بغيريته كقولك: عليك بالحركة غير السكون، وكذلك إذا كان للمضاف إليه مَثَل اشتهر بمماثلته في شيء من الأشياء كالعلم والشجاعة، فقيل له: جاء مثلك، كان معرفة إذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني.**

= والجواب عنه بأن الألف واللام على قسمين: الأول للعهد الخارجي، والثاني للجنس، وهو الذي يشار به إلى تعيين المدخول أي الطبيعة المعينة؛ فإن كانت الإشارة إلى الطبيعة من حيث هي فهي للجنس، وإن كانت الإشارة من حيث كونها في ضمن الأفراد فهي للاستغراق، وإن كانت من حيث كونها في ضمن فرد مّا فهي للعهد الذهني، فيكون العهد الذهني فردا من الجنس. وقد عرفت أن اللام للجنس يشير بها إلى الطبيعة المعينة، فيكون الموضوع له للعهد الذهني هو الطبيعة المعينة، وتحققها في ضمن فرد مّا تحقق في غير الموضوع له، فكأنه قيد له.

وليس يجري هذا الحكم إلخ: وإنما قال: "في نحو"؛ ليشمل ما هو بمعناهما كشبهك ونظيرك وسواك، وإنما قال: و"ليس يجري إلخ" ولم يستثن، ولم يقل: إلا في نحو غير ومثل؛ لعدم الاعتداد بها؛ لقلتها، ويمكن أن يقال: إنما قال كذلك لاختياره قول بعض، فإنه ذهب إلى أن إضافتهما لفظية؛ لأنهما بمعنى اسم الفاعل؛ فإن المثل بمعنى المماثل والغير بمعنى المغاير، وإضافة اسم الفاعل إذا لم يكن للماضي لفظية، سواء كان للحال أو الاستقبال أو غير ذلك، وأيضا ليس يجري هذا الحكم في نحو: حسبك، وسرعك، وكفاك، ونهاك؛ لأنها بمعنى الفعل؛ فإن معنى حسبك زيد يكفيك زيد، وكذا البواقي.

لتوغلهما في الإبهام: فإن مماثلة زيد لا يختص في صفة واحدة بل يشمل كل ما هو في وجوده.

يعرف بغيريته: أي يعرف الضد الواحد بغيرية المضاف إليه، فإن الحركة ضد السكون. **وكذلك إلخ:** بأن يكون لزيد مثل في الشجاعة، ويكون هذا المثل مشهورا بتلك المماثلة، فقوله: "في شيء من الأشياء" بيان وجه الشبه، ثم قوله: "إذا قصد" يشعر بان القصد معتبر في التعريف.

(١) وإنما قال: "في نحو غير"؛ ليشمل ما هو بمعناه، كشبهك ومثلك ونظيرك وسواك إلى غير ذلك، وإنما لم يستثن؛ لعدم الاعتداد بها لقلتها. (عبد الغفور)

وتفيد الإضافة المعنوية تخصيصا أي تخصيص المضاف مع المضاف إليه النكرة، نحو: غلام رجل، فإن التخصيص تقليل الشركاء، ولا شك أن الغلام قبل إضافته إلى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة، فلما أضيف إلى رجل خرج عنه غلام امرأة، وقلّت الشركاء فيه.

وشرطها أي شرط الإضافة المعنوية تجريد المضاف **إذا كان معرفة** من التعريف، فإن كان ذا اللام حذف لامه، وإن كان علما نُكِّرَ[1] **بأن يجعل واحدا** من جملة من سمي بذلك الاسم، وإن لم يكن معرفة فلا حاجة إلى التجريد بل لا يمكن، ....

إذا كان معرفة: هو لدفع ما يقال: جاز تجريد المضاف من التعريف إذا كان معرفا باللام، أو علما، وإذا لم يكن فيه شيء منها فلا، كما في "غلام زيد". ويمكن أن يقال: إن التعريف في المضاف في نحو: غلام زيد يكون حكما، وإن لم يكن حقيقة بأن ينزل ما يمكن فيه التعريف منزلة ما فيه التعريف محققا، وهو اختيار بعضهم، ولما كان فيه بعد فلم يختره. واعلم أن المضمر والمبهم لا يضافان أصلا؛ لامتناع سلب التعريف عنهما؛ لوضعهما على المعرفة، ثم إن التجرد عن حرف النداء ليس بشرط في هذه الإضافة، وإن كان حرف النداء للتعريف؛ لأنه ليس للتعريف على الإطلاق بل هو مع القصد للتعريف؛ لأن الغرض الأصلي منه التنبيه لا التعريف.

بأن يجعل واحدا إلخ: أي بأن يجعل العلم واحدا أي فردا واحدا من المفهوم الذي هو صادق عليه وعلى غيره، فيكون في عبارته مسامحة، فهو مفهوم عام شامل له ولغيره، فحينئذ اندفع ما قيل من أنه قد سبق في قوله: "وما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف"، أن طريق التنكير على نوعين، أحدهما: ما ذكره، والآخر: وهو ما يذكر ذات ويراد بها الصفة التي هي مشهورة بها، فإنه وإن لم يكن تلك الذات نكرة، ولكن الوصف الذي هي مشهورة به نكرة، كما يذكر الحاتم ويراد به الجواد، فإنه مشهور بوصف الجواد، فيكون "الجواد" نكرة، وكما يذكر النوشيروان ويراد به العادل؛ لأنه مشهور بالعدل، فالعادل نكرة، وكما يذكر موسى ويراد به المحق، وكذا يذكر فرعون ويراد به المبطل، ووجه اندفاعه ظاهر؛ لأنه أيضا مفهوم يصدق عليه وعلى غيره. =

---

(١) أي جعل ذلك العلم نكرة يصير مدلوله واحدا غير معين من أفراد المسمى بزيد مثلا، وليس المعنى على أنه جعل نكرة حقيقة، ليرد أن إرادة هذا المعنى مجازي، والنكرة ما وضع لشيء غير معين. (جمال)

أو المراد بالتجريد[١] تجرده وخلوه من التعريف عند الإضافة، سواء كان نكرة في نفسه
أي المضاف
من غير تجريد، أو كان معرفة جردت عن التعريف، وإنما يجب التجريد؛ لأن المعرفة لو أضيفت إلى النكرة لكان طلبا للأدنى[٢] ....

= ويمكن الجواب عنه أيضا بأن طريق التنكير على ما اختاره ههنا جارية في جميع الأسماء، بخلاف التنكير على الوجه الآخر فإنه مخصوص ببعضها؛ لوجود من لم يكن مشهورا بوصف. قال مولانا عص: إن ما يستفاد من قولهم: إن العلم يصير نكرة بالطريق المذكور ينافي ما يستفاد من تعريف النكرة بما وضع لغير معين، فإن العلم بهذا العمل لا يخرج عن كونه موضوعا لمعين، ولا يدخل فيما وضع لغير معين، فلا بد من أن يراد بتنكير العلم وتجريده من التعريف جعلــه في حكم النكرة. أقول: ما هو في حكم النكرة فهو نكرة وإن كان نكرة حكما لا حقيقة، ويمكن أن يقال أيضا: إن ما هو موضوع لمعين يصير نكرة بالعمل المذكور؛ لأنه لا حجر في التصور والوضع، غاية ما في الباب أنه يمتاز بقيد الحيثية.

أو المراد بالتجريد إلخ: فإن التجرد لازم للتجريد، فيكون من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللازم، ثم إن التجرد لازم أعم؛ لأنه يوجد بدونه فيما هو مجرد بنفسها، والمراد بالتجريد إيراده بلا تعريف، وهو التخصيص، قال مولانا عص: إن الشارح تكلم على خلاف العرف والاصطلاح، فإن اللائق إيراد التوضيح موضع التخصيص؛ لأن المضاف إذا كان معرفة لا يكسب إلا التوضيح منه لا التخصيص، أقول: كلامه - قدس سره - في الطلب نفسه مع قطع النظر عن أن يكون المطلوب في المضاف حاصلا، وذلك الطلب باطل مع حصول الأعلى، ولو سلم فنقول: لما قال سابقا: إن المضاف إليه إذا كان نكرة يفيد تخصيصا فيه فحينئذ إذا كان المضاف معرفة يلزم طلب الأدنى مع حصول الأعلى لا محالة، وحصول التوضيح فيه حينئذ لا ينافيه في نفس الأمر.

وإن قلت: إذا كان المضاف معرفة كيف يجوز حصول التخصيص فيها؛ لأن معنى التخصيص هو قلة الاشتراك ورفعه مع أن المضاف معرفة؟ قلت: إذا أضيف المعرفة إلى النكرة يصير المضاف نكرة في بادئ النظر كما مر في قوله: "وتفيد تخصيصا مع النكرة"، أو نقول: طلب التخصيص لا ينافي أن يكون المضاف معرفة، والكلام في =

(١) من باب ذكر الملزوم وإرادة اللازم، فلا يرد أن التجريد يقتضي سبق الوجود، بقي أن التجرد إن كان مقتضيا بسبق الوجود أيضا فالوجه أن يقال: التجريد عبارة عن الخلو أو كون التجريد مجازا عن التجرد، والتجرد عن الخلو تطويل للمسافة بلا فائدة، وإلا فالتجريد مجاز عن التجرد وخلوه عطف تفسير له. (جمال)

(٢) وهو مستنكر في بادئ الرأي. (عبد الغفور)

وهو التخصيص، مع حصول الأعلى[١] وهو التعريف، ولو أضيفت إلى المعرفة لكان تحصيل الحاصل،[٢] فتضيع الإضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا، فإن قيل: لا فرق بين إضافة المعرفة، وبين جعلها عَلَمًا ....

- الطلب، أو نقول: المراد من التخصيص في قوله: "وهو التخصيص" هو التعريف في الجملة لأنه لازم للمتخصص، والمراد من المعرفة في الجملة هو المعرفة بوجه من الوجوه بأن يعرف زيد مثلا بأنه عالم مثلا. والحاصل أن زيدا إذا كان معلوما من حيث ذاته فحينئذ يصح قوله: "لكان طلبا للأدنى إلخ"؛ لأنه مع كونه معلوما من حيث الذات لا يحتاج إلى معرفته بوجه ما، فإذا عرفت فالقول بأن لا بأس بأن يعرف زيد بوجه أنه عالم مثلا مع كونه معلوم الذات أيضا ليس بشيء لما عرفت من عدم الاحتياج إلى هذه المعرفة التي هي بالوجه.

لكان تحصيل الحاصل: ولقائل أن يقول: إنما يلزم تحصيل الحاصل في إضافة المساوي، وأما إذا كان المضاف إليه أعرف فلا يلزم ذلك، لأنه حينئذ يكون ازديادا لمرتبة المضاف، والجواب أنه لما لم يجز الإضافة في صورة المساواة فحمل عليه صورة الإضافة إلى الأعرف طردا للباب.

فتضيع الإضافة: قال مولانا عص: إن تحصيل الحاصل ممتنع فلا بد أن يقول: "وهو ممتنع" موضع قوله: "فتضيع الإضافة"؛ لأنه يوجب البطلان، وبعبارة أخرى بأن تحصيل الحاصل محال فينتج استحالة الإضافة إلى المعرفة، فلا حاجة إلى قوله: فتضيع الإضافة، أقول: إضافة المعرفة إلى المعرفة ممكن، وليس بممتنع، وذلك لأن المراد من تحصيل الحاصل أن المقصود من الإضافة إلى المعرفة حصول أصل التعريف، وقد حصل أصله للمعرفة، فلو أضيف إلى المعرفة لكان تحصيلا لما هو الحاصل فيها يعني أصل التعريف، ويصح قوله: فتضيع الإضافة. وإن قلت: تحصيل الحاصل واقع في كلامهم مزيل بالممتنع والمحال، فيكون ممتنعا لا ممكنا، قلت: هو ممتنع بالامتناع لغيره لا لذاته، والممتنع بالغير ممكن، فإن سبب امتناعه تضييع الإضافة، فإنه - قدس سره - أقام السبب مقام المسبب، وإقامة العلة مقام المعلول كثير بينهم.

(١) وهو غير متصور؛ إذ لا يتصور الشيوع في المعين، فضلا عن أن يتصور فيه تقليله، ولهذا اندفع ما قيل: استعمل التخصيص في المعرفة، وهو خلاف اصطلاح النحاة؛ لأن التخصيص عندهم تقليل الاشتراك في النكرة. (جمال)

(٢) يعني أن المقصود من الإضافة إلى المعرفة حصول أصل التعريف، وقد حصل للمعرفة، فلو أضيف إلى المعرفة لكان تحصيلا لما هو الحاصل فيها يعني أصل التعريف. (عبد الغفور)

في نحو: النجم والثريا والصعق و ابن عباس في لزوم تعريف[1] المعرف، **فما بالهم** جوزوا هذا دون ذلك، قيل: لا نسلم أن في هذه الأمثلة تعريف المعرف، بل فيها **زوال تعريف**، وهو التعريف الحاصل باللام أو الإضافة، ....

في نحو النجم إلخ: فإن مدخول الألف واللام في "النجم" مثلا معرفة بسبب الألف واللام، ويراد به نجم بعينه ثم جعل المجموع علما له فهو تحصيل الحاصل؛ لأن المراد منه معين من غير جعله علما فجعل المجموع علما ليحصل بعينه تحصيل الحاصل، فلا فرق بين تحصيل الحاصل وبين تعريف المعرف، فلا يرد أن المجموع علما هو المركب والمعرفة جزؤه فلم يلزم جعل المعرفة علما، وكذلك الابن معرفة بالإضافة إلى "العباس"، ويراد به ابن له بعينه ثم جعل المجموع علما له فيكون تحصيل الحاصل، وكذلك "الصعق" فإنه يراد به الرجل الخاص، وهو الذي لا يكون شجاعا بسبب اللام ثم جعل المجموع علما فلا فرق بينهما في لزوم تعريف المعرف مع اختلاف جهتي التعريف.

وأجيب بأنه فرق بينهما فإن في الأمثلة المذكورة يكون التعريف في المضاف إليه كما في "ابن عباس"، وفي الباقي من الأمثلة يكون التعريف في مدخول الألف واللام مع أن العلم شيء آخر، وهو مجموع الألف واللام مع مدخولها ومجموع المضاف والمضاف إليه بخلاف إضافة المعرفة إلى المعرفة، فإن التعريف حينئذ في الاسم بسبب الألف واللام أو بالعلمية. ورد بأنه نعم بينهما فرق بهذا الوجه، ولكن المراد أنهما يشتركان في الاستحالة وهي تحصيل الحاصل، وههنا كذلك لما عرفت من أن الثريا النجم بعينه بسبب الألف واللام. ثم جعل المجموع علما له فهو تحصيل الحاصل، وأجيب عنه أيضا بأنه إنما جعل بمجموع النجم مثلا علما له؛ لأجل أن يصير التعريف الذي كان حاصلا في الاسم بسبب الألف واللام لازما. **في لزوم تعريف**: مع اختلاف جهتي التعريف.

فما بالهم: أي فما شأنهم. **زوال تعريف**: وحاصله: أن العلمية لما كانت وضعا ثانيا يزيل مقتضى الوضع الأول بخلاف الإضافة؛ فإنها لما لم يكن وضعا ثانيا لم يزل مقتضى الوضع الأول، فلو أضيف المعرفة إلى المعرفة فيكون الإضافة حينئذ مؤدية إلى اجتماع التعريفين في الإرادة.

---

(١) وأنت خبير بأن كون المعرفة في الأمثلة هي الاسم لا المركب والعلم هو المركب غير مضر في لزوم تعريف المعرف؛ لأن المقصود بالنجم مثلا كما تعين باللام فتعيينه ثانيا بالعلمية تعريف للمعرف، وتحصيل للحاصل، فإن أريد به الاعتراض على لزوم تعريف المعرف فقد عرفت أنه ليس بسديد، وإن أريد به المناقشة في اللفظ فهو ليس من دأب المحصلين، على أن المعرفة من حيث اللفظ هو المركب الذي جعل علما، لأنه بشدة الامتزاج عد لفظة واحدة، وأعرب بإعراب واحد. (جمال)

وحصول تعريف آخر، وهو التعريف بالعلمية؛ فإنها حين صارت أعلاما لم يبق[1] الحاصل فيها الإشارة إلى معلوميتها[2] باللام أو الإضافة، فلا يلزم فيها تعريف المعرف، **بل تبديل تعريف** بتعريف آخر، **وما أجازه الكوفيون** من تركيب الثلاثة الأثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف إلى معدوده نحو: الخمسة الدراهم والمأة الدينار **ضعيف** قياسا واستعمالا، أما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل، وأما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام، قال ذو الرمة:

بل تبديل تعريف ألخ: فيه بحث بأنه حينئذ يضيع جعل مجموع النجم مثلا علما؛ لحصول التعريف قبل جعله علما، والحاصل: أنه حينئذ وإن لم يكن فيه تحصيل الحاصل لكن فيه تضييع العمل؛ إذ لا فائدة في إزالة تعريف اللام الموجود في الكلمة، وإحداث التعريف بطريق آخر، فالجواب الحسن أن جعل المجموع علما لأجل أن يصير التعريف الحاصل باللام لازما. لا يقال: لم لا يجوز أن يكون ذلك التبديل في صورة إضافة المعرفة إلى المعرفة أيضا؛ لأنا نقول: فرق بينهما؛ لأن في الأمثلة المذكورة يكون العلم هو المجموع فالتبديل حينئذ صحيح، ورضي العقل به، وأما في صورة الإضافة يكون التعريف في نفس الأمر، فلو أضيف المعرفة لا يكون فيها تبديل التعريف بتعريف آخر، فإضافتها لا تكون إلا بحذف الألف واللام عنها أو بتنكيرها.

وما أجازه الكوفيون: وهذا إشارة إلى جواب آخر عن السؤال المقدر الذي هو وارد على قوله: "وشرطها تجريد المضاف من التعريف" فإنه ينتقض بقولنا: الثلاثة الأثواب مثلا، ووجه الإشارة إليه بأن هذا التجويز ليس عندنا بل عند الكوفيين. **ضعيف**: وأجيب أيضا بأن تجويز الأمثلة المذكورة يستلزم جواز نحو: الخاتم الفضة؛ فإن ما ذكر موجود فيه مع أنه لم يقل به أحد، ونقل عن الشيخ بأنه قال: ولا يبعد أن يقال: إن الإضافة فيها لفظية؛ لأن مميزها أي الثلاث كان في الأصل موصوفا بها فمعنى ثلاثة رجال هو رجل معدود وموصوف بهذه الأعداد، كما في ضارب زيد، وحسن الوجه، ولم يشترط في اللفظية تجريد المضاف عن التعريف.

---

(١) "لم يبق" خبر إن، قوله: "لم يبق فيها" وقوله: "حين صارت" ظرف لقوله: "لم يبق"، قدم عليه للاهتمام؛ لأنه السبب في عدم البقاء، ويحتمل أن يكون قوله: "حين صارت" شرطا، وقوله: "لم يبق فيها" جزاء؛ لأن حين فيه معنى الشرط. (جمال)

(٢) لصيرورة اللام كأحد أجزاء الكلمة، فما يتعين به مدلول الاسم هو العلم لا غير. (جمال)

ثلاث الأثافي والديار البلاقع

وأما ما جاء في الحديث من قوله عليه السلام: «بالألف الدينار» فعلى البدل دون الإضافة.

والإضافة اللفظية **علامتها** أن يكون المضاف صفة احتراز عما إذا لم يكن صفة، نحو: غلام زيد، مضافة إلى معمولها احتراز عما إذا كانت مضافة إلى غير معمولها، نحو: **مصارع البلد**، وكريم العصر، مثل: ضارب زيد من قبيل إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، وحسن الوجه من قبيل إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها، ولا تفيد الإضافة اللفظية فائدة إلا تخفيفا[١] ....

ثلاث الأثافي: ونقل - قدس سره - في الحاشية البيتين وهما:

أيا منـــزلي سلمى ســـلام عليكمـــا   هل الأزمن اللاتي مضين وراجع
وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى   ثلاث الأثافي والـــديار البلاقـــع

ثم قال في الحاشية في "هل يرجع التسليم": أي يرد جواب السلام، وقال في "أو يكشف العمى": من المستخبر الذي هو في "عمى" عن حال "سلمى"، وقال في "ثلاث الأثافي": جمع أثفية وهي واحد من الأحجار الثلاث الذي ينصب القدر عليها، وقال في "البلاقع": جمع بلقع يعني الخالي.

علامتها إلخ: وقد عرفت فائدة تقديرها، وبعبارة أخرى بأن المراد هو علامة الإضافة اللفظية بحذف المضاف من المبتدأ، أو اللفظية ذات كون المضاف صفة بحذف المضاف من الخبر حتى يستقيم الحمل.

مصارع البلد إلخ: وكذلك ﴿الحمد لله فاطر السماوات والأرض﴾ (فاطر: ١) فإنه بمعنى الماضي حقيقة، قيل: إن كل واحد من "المصارع" و"الكريم" مضاف إلى المعمول؛ فإن "البلد" مفعول فيه المكاني أي المصارع في البلد، و"العصر" أيضا مفعول فيه لكنه زماني أي الكريم في هذا الزمان، وأجيب بأن المراد من المعمول هو الفاعل والمفعول، وأجيب أيضا بأن اسم الفاعل إنما يعمل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال بخلاف ما إذا كان بمعنى الماضي، فإنه لا يعمل حينئذ، وقيل: إنما يعمل إذا اعتمد بالموصوف وههنا ليس كذلك، وقيل أيضا: إذا كان بمعنى الاستمرار.

---

(١) التخفيف مطلقا مقابل للتعريف والتخصيص، فلما انحصر فائدة اللفظية في التخفيف علم أنه لا يفيد التعريف والتخصيص، وإليه أشار بقوله: لا تعريفا ولا تخصيصا. (جمال)

لا تعريفا ولا تخصيصا؛ لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بأن يسقط بعض المعاني عن ملاحظة العقل بإزاء ما يسقط من اللفظ، بل المعنى على ما كان عليه قبل الإضافة. والتخفيف اللفظي إما في لفظ المضاف[1] ....

لا تعريفا ولا تخصيصا: قيل: الأولى أن يقول: أي تفيد تخفيفا في اللفظ لا تعريفا إلخ؛ ليكون تفسيرا له؛ لأن التأكيد بـ"لا" بعد الحصر بـ"إلا" غير ثابت في كلامهم نعم يكون ذلك بعد الحصر بـ"إنما".

لكونها بتقدير إلخ: فقولنا: "ضارب زيد" في قوة قولنا: "ضارب زيدا" بالتنوين، فكان الضارب في ضارب زيد منفصل عن زيد، وكذا الحسن الوجه لا يفيد تعريفا ولا تخصيصا بل تخفيفا فقط، ثم لا يخفى أنه إذا كانت الإضافة في تقدير الانفصال فلا يكون الهيئة التركيبية فيها دالة على معلومية المضاف؛ لعدم وجودها فيها.

لا في المعنى: وهو لدفع ما قيل: إن قوله: "في اللفظ" مستدرك؛ لأن التخفيف لا يكون إلا في اللفظ، وتقرير الدفع أنه احتراز عن الخفة في المعنى بأن يسقط إلخ، وأجيب أيضا بأنه الإشارة إلى وجه التسمية باللفظية، وقيل: إيراده للتصريح بالمقابل؛ لأن الإضافة المعنوية تفيد معنى في ذات المضاف.

بإزاء ما يسقط إلخ: من التنوين وما قام مقامه، أقول: جاز أن يكون المعنى موصوفا بالخفة التي بهذا المعنى الذي قرره الشارح، نعم لا يكون موصوفا بالخفة التي يكون "اللفظ" موصوفا بها، فلا يرد ما قال مولانا عص من أن قوله: "لا في المعنى" إنما يصح إذا كان المعنى موصوفا بالخفة كاللفظ مع أنه ليس كذلك، ثم قال مولانا المذكور: إن قوله: "لا في المعنى" صريح في أن المراد من الحصر هو الحصر الإضافي أي تفيد تخفيفا في اللفظ دون المعنى فيكون الحصر حينئذ بالنسبة إلى المعنى، مع أن قوله: "لا تعريفا ولا تخصيصا" يفيد أن الحصر كان بالنسبة إلى التعريف والتخصيص فبينهما تدافع.

أقول: في قوله: "إلا تخفيفا في اللفظ" حصران إضافيان، الأول: بالنسبة إلى قوله: "تخفيفا" فقط، والثاني: بالنسبة إلى مجموع قوله: "تخفيفا في اللفظ"، فالأول بالنسبة إلى الأول والثاني بالنسبة إلى الثاني كما لا يخفى، ويمكن أن يقال: إنما قال: "في اللفظ" إشارةً إلى أن المراد من اللفظ هو لفظ المتكلم لا لفظ المضاف كما في الإضافة المعنوية، سواء كان ذلك التخفيف بسبب المضاف أو به وبالمضاف إليه جميعا، أو بالمضاف إليه فقط، كما يكون كلام لاحقه يشعر إليه.

(١) وذلك في اسمي الفاعل والمفعول المضافين إلى الأجنبي. (جمال)

فقط بحذف التنوين حقيقة مثل: **ضارب زيد، أو حكما** مثل: حواج بيت الله، أو بحذف نونَيِ التثنية والجمع مثل: ضاربا زيد، وضاربو زيد. وإما في لفظ المضاف إليه[١] فقط **بحذف الضمير** واستتاره[٢] في الصفة، كالقائم الغلام كان أصله: القائم[٣] غلامه، حُذِف الضمير من "غلامه"، **واستتر في القائم**، ....

ضارب زيد: والأصل ضارب زيدا. **أو حكما** إلخ: فإن فيه التنوين قبل الإضافة حكما؛ فإنه بحيث لو كان فيه التنوين يسقط بهذه الإضافة، أو لأنه إذا قيل: "حواج بيت الله" بدون الإضافة يجيء الحواج بالتنوين في بادئ النظر، فالمحذوف منه هو التنوين، ففيه تخفيف حكما، وبهذا سقط النقض بإضافة أفعل التفضيل نحو: أفضل الناس، بأنه إضافة لفظية مع أنه لا يفيد تخفيفا في اللفظ لعدم حذف التنوين منه؛ لأنه غير منصرف، ويمكن الجواب عنه بأنا لا نسلم أنه إضافة لفظية بل معنوية كما قال بعضهم، ولو سلم بأن لا نسلم أنه لا تفيد تخفيفا؛ لأنه إذا لم يكن مضافا فيستعمل بـ"من" أو "في" أو اللام وهما يحذفان عند الإضافة فحينئذ تفيد تخفيفا في اللفظ.

بحذف الضمير إلخ: لا يقال: لا يكون تخفيف في المضاف إليه بحذف الضمير واستتاره في المضاف؛ لأنه وإن سقط ضمير منه لكن أورد الألف واللام فيه؛ لأنا نقول: حرف الساكن أخف بالنسبة إلى المتحرك.

واستتر في القائم: وحين استتاره في الصفة يكون معناه إنه قائم الغلام، أو هو قائم الغلام، وإنما جاز إضافة المعرف باللام في اللفظية؛ لعدم العلة الجارية في المعنوية فيها، وذلك لأن اللام في اسم الفاعل أو المفعول اسمية بمعنى الذي لا حرفية، فلا يكون التعريف بدخولها؛ لأنه لا يكون تعريف المدخول إلا بلام الحرفية، فلام الاسمية يكون نفسها معرفة لا مدخولها.

(١) أو لفظ المضاف والمضاف إليه معا في السببي، أو في لفظ المضاف فقط، نحو: حسن وجهه، كان على الشارح أن يذكره، ولعله لم يذكره؛ لكونه مختلفا فيه، فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر فقط، والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة، ومنعه ابن باشا. (جم)

(٢) لئلا يلزم إخلاء الصفة عن الفاعل، ولا بد من جعل المضاف إليه منصوبا تشبيها له بالمفعول، ثم أضيف إليه على ما قرره في باب المشبه. (علوي)

(٣) بالرفع والنصب، أما الجر فممتنع. (جمال)

وأضيف القائم إليه للتخفيف في المضاف إليه فقط. وإما في المضاف والمضاف إليه معا نحو: زيد قائم الغلام، أصله قائم غلامه، فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين، وفي المضاف إليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة.

ومن ثم أي من جهة وجوب إفادة الإضافة اللفظية التخفيف، وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه بإضافة الصفة إلى معمولها، وجعلها صفة للنكرة، **فمن جهة أنها** لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب، وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه، فلو أفادت تعريفا لم يجز الأول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة، ولجاز الثاني؛ لكون المعرفة إذن صفة للمعرفة، **والمراد أن**..............

وأضيف القائم إليه: ولقائل أن يقول: كيف يصح إضافة القائم فيه؛ لأنه يلزم حينئذ إضافته إلى موصوفها، لكن الرافع من الصفات يكون نعتا لمرفوعها بخلاف الناصب مع المنصوب، ولما لم يجوزوا هذه الإضافة في المعنوية لم يجوزوها في اللفظية أيضا؛ لأن اللفظية فرع المعنوية، إلا أن يقال: إنما لا يجوز إضافة الصفة إلى موصوفها إذا لم يكن الصفة مشابها بالمفعول، وههنا هي مشابهة به؛ لأنه إذا قلنا: رأيت القائم الغلام يكون القائم مفعولا فيكون القائم في القائم الغلام مشبها به لقيامه مقامه، ويمكن أن يقال: إنما لا يجوز إضافتها إليها مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي، وفيه ليس كذلك. **فمن جهة أنها إلخ**: الفاء للتفريع، وكذا الفاء الملحوظ بحكم العطف في قوله: "ومن جهة أنها تفيد تخفيفا إلخ" فحينئذ يصح قوله: "ولا شك أنه لا دخل في هذا التفريع إلخ".

والمراد أن إلخ: دفع دخل، تقريره: أنه لا دخل لامتناع التخصيص لا بالمثال الأول ولا بالثاني فيكف يصح أن يكون المشار إليه بـــ"ثم" هذه الثلاثة المذكورة؟ قال مجد المحشي مولانا غف: لا يخفى أن المجموع المركب من أشياء يجوز أن يكون مستلزما لأمر، ولم يكن لكل واحد من تلك الأشياء مدخل في ذلك الاستلزام، لكن هذه العبارة وأمثالها إنما يقال فيما كان الكلام اللاحق مبنيا على الكلام السابق أي السابق على لفظ "ثم"، وأيضا كان إثبات الكلام السابق باللاحق، والأول مسلم والثاني لا؛ لأن التخفيف وعدم إفادة التعريف يثبتان باللاحق، وذلك منتف بالقياس إلى انتفاء التخصيص، فلا بد أن يجعل قوله: "ومن ثم" إشارة إلى التخفيف وانتفاء التعريف، ويرتكب فيه مجاز، كما يقال: فلان قبل تلك القبيلة مع أنه ليس إلا قبل بعضها. أقول: المراد أن إثبات مجموع الكلام السابق من حيث المجموع يكون باللاحق، ولا يلزم من ذلك أن يكون لكل واحد من تلك الأمور دخل في ذلك الإثبات، بل يجوز أن يكون باعتبار بعضها كما يستفاد من تحقيق كلام الشارح.

المشار إليه بـ"ثم" - وهو مجموع أمور ثلاثة:[١] وجوب إفادة الإضافة اللفظية التخفيف، وانتفاء التعريف، وانتفاء التخصيص - يستلزم جواز التركيب الأول وامتناع الثاني، ولا يلزم من ذلك أن يكون لكل واحد من تلك الأمور دخل (خبر أن) **في ذلك الاستلزام**، بل يجوز أن يكون باعتبار بعضها، فلا يرد أنه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص، ومن جهة أنها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف النون، وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف؛ لأن تنوين الضارب إنما سقط للألف واللام[٢] لا للإضافة، ولا شك أنه **لا دخل في هذا** التعريف لانتفاء التعريف، ولا لانتفاء التخصيص،[٣] ....

في ذلك الاستلزام: أي استلزام جواز التركيب الأول، وامتناع الثاني؛ لأن التركيب الأول جائز والثاني ممتنع عند حصول التخفيف أيضا؛ لأن النكرة المخصصة تقع صفة النكرة، ولا تقع صفة المعرفة.
لا دخل في هذا إلخ: أي في هذا الانتفاء؛ فإنه في حكم التفريع.

---

(١) أشار بذلك إلى دفع سؤال أورد في "الحواشي الهندية"، وهو أن "ثم" إشارة إلى الحصر المذكور، وجواز هذا التركيب يبتني على عدم إفادتها التعريف لا على الحصر المذكور حيث لا تعلق له لعدم إفادتها التخصيص، ووجه الدفع إن "ثم" إشارة إلى ما يفهم من الحصر، وهو مجموع أمور ثلاثة: ثبوت التخفيف وانتفاء التعريف والتخصيص، ولا يلزم من ترتبه على المجموع ترتبه على كل واحد من أجزائه، وأجيب عنه في "الحواشي الهندية" بأن "ثم" إشارة إلى المفهوم من الحصر، وهو أنها لا تفيد تعريفا لا مجموع أمور ثلاثة، واختار الشارح مجموع أمور ثلاثة؛ لأنه الظاهر من الحصر، واختار صاحب الحواشي أحد الأمور الثلاثة؛ لأنه الذي يترتب عليه المقصود. (علوي)
(٢) أي لدخول لام التعريف عليه؛ لأن اللام للتعريف والتنوين للتنكير، فيستحيل اجتماعهما، فإذا دخلت اللام زال التنوين. (محرم)
(٣) حتى لو لم يلتفت إلى التعريف والتخصيص لجاز الأولان وامتنع الثالث. (علوي)

بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط، وعلى هذا[١] **كان الأنسب تقديم هذا الفرع؛** لكنه أخره لكثرة لواحقه، خلافا[٢] للفراء؛[٣] فإنه يجوّز تركيب الضارب زيد،[٤] إما
المصنف وهي قوله: للفراء
لأنه توهم أن دخول لام التعريف إنما هو بعد الإضافة[٥] فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الإضافة، ثم عرف باللام، وأجاب المصنف عنه في شرحه بأنه[٦]
عن قول الفراء
غير مستقيم؛ لأن القول بتأخر اللام المتقدمة.............................

كان الأنسب إلخ: لأن هذا أصل التفريع، وهو التخفيف المذكور كأمر بخلاف أصل الفرعين السابقين، وهو التعريف والتخصيص؛ فإنه مذكور ضمنا؛ لأنه في ضمن التخفيف فالتفريع على المذكور بالصريح أولى بالتقدم على التفريع بالمذكور بغير الصريح، قوله: "لكثرة لواحقه"، وهي قوله: "خلافا للفراء". قوله: وأجاب المصنف عنه، وأجاب عنه الشارح الهندي بأن الإضافة ضائعة بقاء وإن كانت مفيدة ابتداء، فيلزم بعد إدخال اللام عدم بقائها، والرجوع إلى النصب الذي هو الأصل لزوال ما عرضت الإضافة لأجله.

---

(١) أي بناء على أنه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف، ولا لانتفاء التخصيص، بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط، بخلاف التفريع السابق فإنه متفرع على الأمرين، وهما التخفيف وانتفاء التعريف، كان الأنسب تقديم هذا الفرع؛ لأنه متفرع على أمر واحد، والتفريع السابق على أمرين، وما يتفرع على الأمر الواحد مقدم على أمرين؛ لأنه بمنزلة المفرد من المركب، هذا المعنى ملايم سوق كلامه حيث ما قيد لقوله: "فقط". وقيل: ولأن أصله مذكور صريحا بخلاف أصل الفرعين السابقين فإنه مذكور ضمنا، ورد عليه البعض ويعارضه أن النفي مقدم على الإثبات فمقتضى الترتيب الذكري أن يقدم الفرع الذي لوحظ فيه النفي والانتفاء على فرع ليس فيه ذلك، وإليه أشار بقوله: فالترتيب الذكري إلخ. (جمال)

(٢) أي يخالف هذا القول خلافا للفراء. (عبد الغفور)

(٣) أي خالف الفراء الجمهور فيه خلافا. (محرم)

(٤) استدلالا بأحد أربعة أدلة فصلها الشارح بقوله: "إما لأنه إلخ". (محرم)

(٥) أي بعد إضافة "ضارب" إلى "زيد"، فكان ضارب زيد، ثم أضيف إليه. (محرم)

(٦) حمل الشارح - قدس سره - البعدية الواقعة في قول المصنف في "شرح المفصل" على البعدية الحسية للفظية، وفهم منه بعضهم البعدية بالرتبة. (حق)

حسا على الإضافة مجردُ إدعاءٍ مخالفٌ للظاهر، وإما لما وقع في شعر الأعشى من قوله:
ظاهرا خبر أن ورجمٌ بالغيب

الواهب المائةِ الهجان وعبدِها

فإن قوله: "وعبدها" بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف: الواهب
تعليلية
عبدها، **فهو من باب** الضارب زيد، فكما لا يمتنع ذلك حيث أتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا، فأجاب المصنف عنه بقوله: **وضعف:**

الواهب المائة الهجان وعبدها

يعني أن **هذا القول** ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به؛ لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد؛ **لعدم الفائدة** في الإضافة،.........

حسا: وكذا المتقدمة لفظا في قولنا: الضارب زيد. **فهو من باب إلخ:** فكما لا يمتنع "الواهب عبدها" كذلك لا يمتنع "الضارب زيد". قال مولانا عص: "الواهب" مضاف إلى "المائة"، وهو أيضا مثل "الضارب زيد"، فلم لم يجر الحكم عليه؟ فلا حاجة إلى إجرائه على ما هو بواسطة المائة، أقول: قوله: "الواهب المائة" ليس مثل "الضارب زيد"، بل هو مثل الثلاثة الأثواب، وقد عرفت حكمه، أو هو مثل الضارب الرجل، وستعرف حكمه، فإن التعريف في المضاف إليه في "الضارب زيد" و"الواهب عبدها" معنوي لا لفظي.

وضعف: قيل: الأولى أن يكون من التضعيف، يعني ضعفه الفصحاء فلم يوثق به ليستدل به، وحينئذ لا يتوجه مصادرة. **هذا القول:** أي هذا التركيب ضعيف فيكون المراد من الضعف هو الضعف في التركيب كما هو المتبادر لا الضعف في الاستدلال، ولهذا قال بلفظ "اللهم" في الجواب من المصادرة.

لعدم الفائدة: لأن فائدة الإضافة التخفيف، وهو منتفٍ؛ لما عرفت من أن التنوين إنما سقط بالألف واللام دون الإضافة. ولقائل أن يقول: إن قوله: "وعبدها" عطف على "المائة"، وقوله: "الواهب المائة" ممتنع؛ لما عرفت آنفا، فكذلك "الواهب عبدها"؛ فإن المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع، فالأولى أن يقال: يمتنع موضع قوله: ضعف. وإن قلت: قوله: "الواهب المائة" من باب الضارب الرجل المحمول على الحسن الوجه كما قالوا، فيكون جائزا لا ممتنعا، قلت: قوله: "الواهب المائة" ممتنع لذاته وجائز لغيره وهو الحمل، ولكن قولنا: "الواهب عبدها" ممتنع لذاته ولغيره معا؛ لأنه باعتبار العطف يصير مثل "الضارب زيد"، وهو ممتنع فكذا هذا، فالجواب أن المعطوف قد يتحمل فيه ما لا يتحمل في المعطوف عليه، ولهذا جاز أن يقال: يا زيد والحارث، ولا يجوز "يا الحارث"، وكذلك جاز "رب شاة وسخلتها"، ولا يجوز "رب سخلتها"؛ لأن مدخول "رب" لا يكون معرفة، فلا يكون حكمه كحكم المعطوف عليه من جميع الوجوه.

ولا يخفى[١] أن فيه شوبَ مصادرةٍ على المطلوب، اللهم[٢] إلا أن يقال: ....
آميزش

ولا يخفى أن فيه: أي في الدليل، ويتضمن الجواب شوب المصادرة على المطلوب؛ لأن ثبوت المدعى - وهو امتناع مثل: الضارب زيد - موقوف على إبطال دليل الخصم، وإبطاله يتوقف على إثبات المطلوب، وإنما قال: شوب مصادرة، ولم يقل: فيه مصادرة؛ لأن الشوب بالفارسية: آميزش، فمعناه: أن فيه ما يكون له شوب بها، وهو الدور؛ لأن المصادرة هي التي كان المدعى فيه عين الدليل أو جزءا منه، وههنا ليس كذلك، ولكن المراد ما يستلزم المصادرة له ومندرجا فيها، وهو الدور، ولا يبعد أن يقال: إن إضافة الشوب إلى المصادرة إضافة المصدر إلى المفعول أي إضافة شيء - وهو الدور - للمصادرة أي شوب الدور بها بأن يكون الدور مندرجا فيها، فيصح لفظ الشوب.

اللهم إلا أن يقال إلخ: ولا يخفى بعد المفهوم من اللهم؛ أن المتبادر من قوله: "وضعف الواهب إلخ"، هو الضعف في التركيب بأن يكون هذا التركيب ضعيفا في التركيب لا الضعف في الاستدلال به. لا يقال: إن الضعف في التركيب يستلزم الضعف في الاستدلال وكذا العكس؛ لأنا نقول: لا نسلم العكس بدليل قوله: "إذ لا نص فيه على الجر إلخ"؛ لأنه يحتمل أن يكون قوله: "وعبدها" منصوبا حملا على محل "المائة"، فإنها مفعول لـ"الواهب" أو يكون مفعولا معه بأن يكون الواو بمعنى "مع"، فحينئذ يكون التركيب جائزا بخلاف الاستدلال به. لا يقال: لم لا يجوز أن يكون قوله: "وضعف الواهب إلخ" معطوفا على قوله: "وجاز الضاربا زيد" وليس فيه حينئذ شوب مصارة على المطلوب، ولا يأبى عن هذا العطف قوله: "وإنما جاز الضارب الرجل إلخ" كما لا يخفى؛ لأنا نقول: إفادة الإضافة اللفظية التخفيف لا يكون سببا لضعف هذا التركيب بل هي سبب لامتناعه، كما في الضارب زيد كما لا يخفى.

---

(١) المصادرة على المطلوب على أربعة أضرب، أحدها: أن يكون المدعى عين الدليل، والثاني: أن يكون جزء الدليل، والثالث: أن يكون المدعى موقوفا عليه الدليل، والرابع: أن يكون موقوفا عليه جزء الدليل، والكل باطل؛ لاشتماله على الدور الباطل، وإنما قال: "فيه شوب مصادرة" ولم يقل: فيه مصادرة؛ لأن المدعى هو امتناع الضارب زيد ولم يجعل دليلا له وجزءه بل جعل دليلا على إبطال دليل أثبت به الخصم خلاف المدعى، وليس هذا معنى المصادرة، لكن لما توقف إثبات المطلوب على إبطال دليل يوجب نقيضه وجعل المطلوب دليلا على إبطال ذلك الدليل صار دورا، وكل دور فيه شوب من المصادرة بالمعنى الأول. (حق)

(٢) أشار بذلك إلى ضعف هذا التوجيه لأنه خلاف الظاهر من العبارة. (علوي)

المراد به أنه ضعيف في الاستدلال به؛ **إذ لا نص فيه** على الجر؛ فإنه يحتمل النصب حملا على المحل، أو على أنه مفعول معه، أو لأنه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه كما في "رب شاة وسخلتها"، **حيث جاز** هذا التركيب ولم يجز "رب سخلتها" بإدخال "رب" على "سخلتها" بدون العطف، والبيت بتمامه:

الواهب[١،٢] المائة الهجان وعبدها عوذا يزجي خلفها أطفالها

أي ممدوحه الواهب المائة الهجان أي **البيض** من النوق **يستوي فيه** الجمع والواحد، و"الهجان" صفة للمائة أو بدل عنها،..........................

إذ لا نص فيه إلخ: قيل: رواية الجر مشهورة، وهي كافية في الاستدلال. **حيث جاز إلخ:** فإنه يجوز دخول "رب" على المعرفة بالعطف، ولا يجوز بدونه أي بلا واسطة، والسخلة: ولد الشاة. **أي ممدوحه:** أي ممدوح الشاعر هو واهب المائة. **البيض إلخ:** جمع الأبيض، و"النوق" جمع الناقة.

يستوي فيه: أي في "الهجان" الجمع والواحد، أي مشترك بينهما فيقع صفة للمذكر والمؤنث، فيستوي في الهجان الجمع والواحد كما يستوي في "الفلك" الجمع والواحد، ولكن يقدر أن كسرة الواحد أصلية وكسرة الجمع عارضية، وكذا ضمة الفاء في فلك، يقال: ناقة هجان، ونوق هجان فحركته في المفرد مخالفة لحركته في الجمع تقديرا فإن الهجان حال كونه مفردا كحمار، وحال كونه جمعا كرجال.

---

(١) هو من الكامل، و"الهجان" بالكسر البيض من النوق واحد وجمع كالفلك والكناز، وهي الناقة الضخمة والتخوم وهو الفصل بين الأرضين والعوذ بالضم الحديثات النتائج من الظباء وكل أنثى، جمع عائذ كحول وحائل، وهي الناقة التي لم تحمل أول السنة، والطفل الصغير من كل شيء، أو المولود وولد كل وحشية، وإضافة "الواهب" إلى "المائة" من قبيل إضافة اسم الفاعل إلى المفعول به أي الذي يهب المائة، يقول: إن ممدوحه هو الذي يهب المأة من النوق البيض وراعيها من مماليكه حال كون تلك المأة الحديثات النتائج يسوق الراعي خلف كل منهما أطفال كل واحدة منها. (حل ع)

(٢) ممدوح بخشنده صد اشتر سفید ست بابنده آنها که شبان آنهاست در حالیکه آن شتران نوزائندگان اند که می راند شبان پس آنها بچهای آنهارا. (ترجمه)

أو من قبيل الثلاثة الأثواب[1] كما هو مذهب الكوفية، و"عبدها" أي راعيها **تشبيها له** بالعبد لقيامه بحق خدمتها،[2] **أو عبدها** حقيقة بإضافته لأدنى ملابسة، "عوذا" بالذال المعجمة جمع عائذ أي **حديثات النتائج**، **حال من** "**المائة**"، "يزجي" بالزاي المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر أي يسوق، وفاعله ضمير العبد، و"أطفالها" منصوب **على المفعولية**، أو على صيغة المجهول المؤنث، و"أطفالها" مرفوع على أنه مفعول ما لم يسم فاعله، **وحقيقة الأمر** لا تنكشف إلا بعد معرفة حركة حرف الروي[3] من القصيدة، **وإما لأنه قاسه** على الضارب الرجل والضاربك، ....

الفراء الضارب زيد

أو من قبيل إلخ: بأن يكون من قبيل إضافة العدد إلى المعدود، فقد عرفت ضعف الثلاثة الأثواب، فهذا قول الشارح إشارة إلى ضعف آخر في هذا التركيب. **تشبيها له إلخ**: وأراد من العبد الراعي بالمجاز، فكما يكون الراعي يقوم بخدمة هذه المائة الهجان كذلك العبد يقوم بخدمة مولاه. **أو عبدها إلخ**: أي أو يكون إضافة العبد إلى المائة حقيقة؛ لأن العبد لا يخدم إلا الإبل، ولكن إضافة العبد إلى الضمير الراجع إليها بأدنى ملابسته أي عبد صاحبها.
حديثات النتائج: يعني نوزائده. **حال من المائة**: فإنها مفعول للواهب فيكون إضافة اسم الفاعل إلى المفعول به.
على المفعولية: أي مفعول "يزجي". **وحقيقة الأمر**: أي حقيقة قوله: "يزجي" بصيغة المعلوم أو المجهول لا ينكشف إلا بعد إلخ، أو معناه حقيقة قوله: أطفالها لا ينكشف إلا بعد إلخ. والمراد من حقيقة الأمر هو حقيقة أمرهما معا، فإذا كان في القصيدة حرف الروي منصوبا فحينئذ قوله: "يزجي" بصيغة المعلوم وقوله: "أطفالها" منصوب، وإن كان مرفوعا فهو حينئذ على صيغة المجهول، وقوله: "أطفالها" مرفوع.
وإما لأنه قاسه: عطف على قوله: "إما لأنه توهم".

---

(١) وحينئذ وجه آخر لضعف البيت.

(٢) كما أن العبد يقوم بحق خدمة مولاه.

(٣) قال في "الشرح الخزرجية في علمي العروض والقوافي": فالروي هو الحرف الذي يبنى عليه القصيدة، وينسب إليه فيقال: قصيدة رائية، وقصيدة دالية. (عل)

فأجاب المصنف ﷺ عنه بقوله: وإنما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه؛ لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام، لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه، **وهو جر "الوجه"** بالإضافة، وفيه وجهان آخران: رفعه على الفاعلية، ونصبه[١] **على التشبيه بالمفعول**، ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف إليه جنسا معرفين باللام، وهذا الاشتراك **مفقود** بين الضارب زيد والحسن الوجه، فقياسه عليه قياس مع الفارق،[٢] و الضاربك يعني إنما جاز الضاربك مع أن القياس عدم جوزاه لما عرفت، وكذا شبهه وهو الضاربي والضاربه **وغيرهما** فيمن قال **أي في قول** من قال - يعني سيبويه وأتباعه -: إنه أي الضارب في الضاربك ....

وهو جر الوجه إلخ: المفيدة للتخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة وقلب الضمة كسرة؛ فإن أصله الحسن وجهه، وعرف الوجه باللام ليكون معرفة كما كان. **على التشبيه بالمفعول:** وإن كان فاعلا، أما كونه مشبها به فكما ذكر أن الوجه بمنزلة التمييز. **مفقود:** لأن المضاف إليه ليس بجنس فيه، ثم إن قوله: "حملا" مفعول للفعل المفهوم من الكلام أي إنما جوز أي المتكلم حملا، أو إنما جوز أي القوم حملا، أو إنما جاز حملا، ولكن حينئذ يكون قوله: "حملا" المصدر المجهول أي المحمولية، وإلا لا يتحد الفاعل. **وغيرهما:** كالجمع منهما الضاربيه والضاربوه، أو الضارباه والضاربَيه في التثنية.

أي في قول إلخ: وإنما جعل قوله: "جاز" مظروفا لقوله: "فيمن قال" بتقدير القول؛ لأن الجواز قول من الأقوال مع أن كلمة "من" عبارة عن القائلين فيمتنع أن يكون القول مظروفا للقائلين، بل ظرف القول هو الأقوال، ولك أن تجعل قوله: "جاز" مظروفا لقوله: "فيمن قال" و"في" بمعنى "عند"، وحينئذ لا يحتاج إلى تقدير القول، لكن حينئذ يكون الاستدراك في إيراد الفاء.

---

(١) قال الشيخ الرضي: وهو حسن؛ لكون النصب فيه توطية للجر، وهو حسن، فيكون النصب أيضا حسنا، قال: لكن قل استعماله لاستنكاره في الظاهر؛ لنصب ما هو فاعل حقيقة لا على التمييز. (جمال)

(٢) لعدم العلة المشتركة بين المقيس والمقيس عليه.

مضاف دون من قال: إنه **غير مضاف**، والكاف منصوب المحل على المفعولية، والتنوين محذوف؛ لاتصال الضمير لا للإضافة؛ فإنه لا يحتاج جوازه إلى حمل حملا **أي لمحموليته**(١) على ضاربك فاتحد(٢) فاعل المفعول له(٣) والفعلِ المعللِ به أعني جاز، .....

غير مضاف: فيكون الكاف حينئذ مجرور المحل.

أي لمحموليته: وإنما جعل المصدر محمولا؛ لدفع ما يقال من أنه لا يتحد الفاعل حينئذ؛ لأن فاعل المفعول له هو المتكلم؛ لأن الحامل ليس إلا المتكلم، وفاعل الفعل هو الضاربك فإذا كان بمعنى المحمولية فيتحد فاعلهما؛ لأن المحمول ليس إلا التركيب، ويحتمل أن يكون قوله: "حملا" مفعولا له للفعل المفهوم من قوله: "جاز"، وهو "جوّزوا" أي القوم، فيكون قوله: "حملا" بمعنى الحاملية؛ فإن الحامل أيضا هو القوم، وقيل: يجوز أن يكون الفعل هو "قال"، فيكون فاعلهما متحدا حينئذ.

قال مولانا عص: لا بد أن يذكر الحمل المذكور بقوله: "أي لمحموليته" في الحمل المذكور في قوله: "وإنما جاز الضارب الرجل إلخ" ويترك الثاني بالقياس إليه، فالشارح غفل عنه، فصدق وحق ما قال: إن الإنسان مشتق من النسيان. أقول: لا شك أن بيان كل واحد منهما يستلزم بيان الآخر وليس فيه طريق القياس إلا أنه توجه إلى بيان الثاني لا الأول؛ لأنه أراد أن يفرغ من بيان المقصود الأصلي من الكلام ثم يشرع إلى بيان حل التركيب الذي هو المقصود بالتبع، على أن بيان اللواحق واكتفاء السابق عليه أيضا كثير.

---

(١) لا يخفى أن التأويل في أحد الموضعين مشير إلى التأويل في الآخر؛ لاتحادهما في باعث التأويل، والأول أحق أن يشار إلى التأويل فيه إلا أن الشارح - قدس سره - اختار التأويل في الثاني إشعارا بأن كون حمل الثاني مفعولا له لـ"جاز" هو المختار، لجريانه على الطريق السابق، لا بكونه مفعولا له لـ"قال"؛ إذ يبقى حينئذ قوله: "وإنما جاز" بلا تعليل، مع أن السوق لبيان تعليل "إنما جاز" بل المتبادر أنه علة لـ"إنما جاز"، وبهذا اندفع ما قيل: كأنه غفل عن قوله: "حملا على المختار" فأخر التأويل إلخ، فحق ما قيل: الإنسان مشتق من النسيان. (جمال الدين)

(٢) لأن الجواز والمحمولية صفتان للضاربية. (عل)

(٣) إذ فاعل المفعول له على تقدير كونه مصدرا مجهولا وهو الضاربك، كما أن فاعل الفعل المعلل أعني "جاز" الضاربك. (جمال)

وبيانه أنهم إذا وصلوا أسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات التزموا الإضافة، ولم ينظروا إلى تحقق تخفيف، فقالوا: ضاربك، **وإن لم يحصل** التخفيف بالإضافة بل بنفس اتصال الضمير، ثم لما لم يعتبروا التخفيف في "ضاربك" وجوزوه بدونه حملوا "الضاربك" عليه؛ لأنهما من باب واحد، حيث كان كل منهما اسمَ فاعلٍ مضافا إلى مضمر متصل **محذوفا تنوينه** قبل الإضافة لا للإضافة، ولم يحملوا "الضارب زيد" عليه؛ **لأنهما ليسا من باب واحد**،..............

وبيانه: أي بيان حمل الضاربك على ضاربك. **وإن لم يحصل إلخ**: وإنما التزموا التخفيف من غير نظر إلى الإضافة؛ لامتناع اجتماع التنوين مع الضمير المتصل؛ لأن التنوين يؤذن اتصال ما بعده عما قبله، والضمير المتصل يؤذن بالاتصال، وإذا لم ينظر إلى التخفيف في ضاربك لم ينظر إليه في الضاربك.

محذوفا تنوينه: صفة لقوله: "اسم فاعل".

لأنهما ليسا من باب واحد: لأن المضاف إليه في الضارب زيد ليس ضميرا متصلا. قيل: لم لا يجوز أن يحمل الضارب زيد على ضارب زيد كما حملوا الضاربك على ضاربك؟ ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف فيهما صفة والمضاف إليه علما؟ ويمكن الجواب بالفرق بينهما أي بين المثالين بأن الضاربك مشابه لضاربك في أنه حذف التنوين فيهما لفظا قبل الإضافة لا للإضافة، وليس الضارب زيد مشابها لضارب زيد في ذلك؛ لأنه حذف التنوين في ضارب زيد للإضافة، وفي الضارب زيد قبل الإضافة.

ولقائل أن يقول: إن حذف التنوين في باب ضاربك إذا لم يكن للإضافة، فكيف يصح ما قال: إن الإضافة اللفظية تفيد تخفيفا في اللفظ؟ ويمكن أن يجاب بأن هذا إذا لم يكن المضاف إليه ضميرا متصلا، ويمكن الجواب أيضا بأن التنوين قدر باتصال الضمير؛ لأن اتصال الضمير إنما ينافي التنوين لفظا، ثم حذف من التقدير بعد اعتبار الإضافة، كما في حواج بيت الله؛ فإن التنوين قدر في "حواج" لمنع صرفها، ثم حذف من التقدير بعد اعتبار الإضافة. وفيه نظر من وجهين: أما أولا فلأنه حينئذ يلزم أن يجوز الضاربك بدون الحمل على ضاربك لما مر من أن التنوين قدر باتصال الألف واللام، ثم حذف من التقدير بعد اعتبار الإضافة، فعلى هذا ينبغي أن لا يجوز الضارب زيد لما عرفت آنفا، ولأن ما قال: إن الإضافة اللفظية تفيد تخفيفا في اللفظ يفيد حذف التنوين من اللفظ لا من التقدير.

والدليل على أن سقوط التنوين في "ضاربك" لاتصال الكاف لا للإضافة أنها لو سقطت بالإضافة لكان ينبغي أن يتصور ذلك أولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية، ثم يضاف ويقال: ضاربك، كما يتصور ضارب زيدا، ثم يضاف ويقال: ضارب زيد، **ولن يتصور ضاربٌك**(١) فعلم أنها سقطت؛ لاتصال الكاف لا للإضافة، ولقائل أن يقول:(٢) لم لا يجوز أن يكون أصل ضاربك ضارب إياك للفصل بالتنوين، ثم لما أضيف حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فصار "ضاربك"، **وحصل التخفيف جدا**،(٣،٤)..

ولن يتصور ضاربك: أي لا يمكن له الحصول العقلي المقارن بالوقوع بأن يقال: ضاربٌكَ، بالتنوين أولا، ثم يضاف بحذفها؛ لأن التنوين لا يجتمع مع الضمير المتصل منصوبا أو مجرورا لما عرفت، فلا يرد ما يقال: إنه لا مانع للتصور، فكيف يصح قوله: "ولن يتصور"؟ ويمكن أن يكون ذلك للمبالغة في النفي.

وحصل التخفيف جدا: وإنما قال: "جدا" لحصول التخفيف في المضاف والمضاف إليه جميعا، أما في المضاف فظاهر بحذف التنوين منه للإضافة، وأما في المضاف إليه فلتبديل المنفصل بالمتصل.

---

(١) أي لم يجئ في استعمال العرب ضاربٌكَ، أي اتصال الضمير مع وجود التنوين. (جمال)

(٢) فيه أنه لو كان كذلك يسمع من العرب قبل الإضافة هكذا مع أنه ليس كذلك، وأن التنوين لو كان مما ينفصل الضمير عن العامل لفصله يسمع من العرب كذلك مع أنه لا يسمع، وإنما المسموع الاتصال بحذفه. (جمال)

(٣) من جانب المضاف ومن جانب المضاف إليه كما ترى. (عبد الغفور)

(٤) في المضاف بحذف التنوين للإضافة، وفي المضاف إليه وإن حصل كونه متصلا إلا أنه ليس من التخفيف المعتبر في الإضافة إذ هو ليس إلا بحذف التنوين أو نوني التثنية والجمع، أو بحذف الضمير من المضاف إليه، فما قيل: حصل التخفيف جدا من جانب المضاف ومن جانب المضاف إليه كما ترى، ليس على ما ينبغي؛ لأنه إن أراد أنه حصل التخفيف المعتبر في الإضافة فليس كذلك، وإن أراد أنه حصل فيه شيء من التخفيف وإن لم يكن معتبرا فلا كلام فيه. (جمال)

ثم حمل **الضاربك عليه**؛ لأنها من باب واحد، حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافا إلى مضمر متصل **من غير اعتبار**[١] **حذف** تنوينهما قبل الإضافة لا للإضافة، ولم يحملوا "الضارب زيد" عليه؛ لأنهما ليسا من باب واحد.[٢]

حمل الضاربك عليه: قال مولانا عص: إن التخفيف في المضاف إليه لا يكون إلا بحذف شيء منه فلا يكون تبديل المنفصل إلى المتصل تخفيفا، فلا يرد مما قيل: إنه لا يحتاج إلى حمل الضاربك على ضاربك؛ لحصول التخفيف في المضاف إليه بالتبديل. أقول: حصر التخفيف في المضاف إليه بحذف شيء منه في حيز المنع، ولا بد له من دليل، وما ذكره الشارح في قوله: "ولا تفيد إلا تخفيفا في اللفظ" أي في لفظ المضاف أو المضاف إليه لا يفيد الحصر فيه بحذف شيء، ولو سلم الحصر فيه بحذف شيء فإنه أعم من الحذف حقيقة أو حكما، وفي التبديل المذكور حذف حكما كما لا يخفى، ويجاب أيضا ما ذكره المصنف في شرحه من التوهم المذكور آنفا، وأيضا ما ذكرنا في فائدة قوله: "وحصل التخفيف جدا" يأبى عنه فإنه لو لم يذكر في هذه الفائدة المذكورة فلا طائل لقوله: "جدا"، فالقول لا بد أن يدفع المناقشة الواردة بقوله: "فلا يرد ما قيل من أنه لا يحتاج إلخ" بوجه آخر.
وإنما نتوجه إلى تفصيل المناقشة أولا ثم إلى دفعه، أما بيانها فبأن ضاربك إذا كان في الأصل ضارب إياك، فيكون الضاربك أيضا في الأصل الضارب إياك كما هو الظاهر، فصار الضمير المنفصل متصلا تخفيفا فصار الضاربك فلا يحتاج حمله حينئذ إلى ضاربك لحصول التخفيف في المضاف إليه، وأما دفعه فبأن يقال: لا يحتاج إلى الحمل إذا كان التخفيف الحاصل في المضاف إليه بتبديل المنفصل بالمتصل متيقنا فيه وليس كذلك، ولهذا أورد قوله: ولقائل أن يقول: لم لا يجوز إلخ بصورة المنع.
من غير اعتبار حذف إلخ: أي لم يعتبر في مماثلتهما أي في كون كل منهما من باب واحد أن لا يكون حذف تنوينهما معا للإضافة قبل الإضافة، وإنما قلنا: معا؛ لأنه وإن كان حذف تنوين ضاربك للإضافة قبل الإضافة، =

---

(١) متعلق بقوله: "ثم حمل الضاربك على ضاربك" من غير اعتبار حذف تنوين المجموع قبل الإضافة؛ لوجوب اعتبار حذف تنوين المجموع قبل الإضافة لوجوب اعتبار حذف تنوين المحمول عليه الإضافة على تقرير الشارح قدس سره، ومنه ظهر أن قوله: "من غير" لا يجوز أن يتعلق بقوله: "مضافا إلى ضمير" كما هو الظاهر من عبارته قدس سره. (جمال)
(٢) وهو ظاهر، لكن يرد عليه أنه لم يحمل الضارب زيد مع أنهما من باب واحد كما حمل الضاربك على ضاربك كما قيل، وذلك لأن وجه الحمل كون كل منهما اسم فاعل مضافا إلى مضمر وفي صورة النزاع أيضا وجه الحمل كون كل منهما اسم فاعل مضافا إلى ظاهر. (جمال)

واعلم أنا حملنا قوله: "وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها"، وقوله: "الضارب الرجل والضاربك" حملا على نظيريهما[١] على الأجوبة عن استدلالات الفراء على جواز "الضارب زيد" عن جانب المصنف على موافقة بعض الشارحين، ولك أن تجعل كل واحدة منها إشارة إلى مسألة على حدة مناسبة للحكم بامتناع "الضارب زيد"، فمعنى قوله: "وضعف الواهب المأة الهجان وعبدها" أنه ضعف **عطفَ المجرد** عن اللام على المحلى به المضاف إليه[٢] صفة مصدرة باللام؛ لأنه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت، وإنما لم يحكم عليه بالامتناع، بل بالضعف؛ **لأنه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه، وحينئذ يندفع** ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الأول،...............................

المصنف — وهو الشارح الرضي — وهو الحمل على الاستدلال

- لكن لا يكون حذف تنوين الضاربك للإضافة قبل الإضافة، أما الثاني فظاهر، وأما الأول فلما ذكره من قوله: "لم لا يجوز أن يكون أصل ضاربك ضارب إياك إلخ" فقوله: "من غير اعتبار حذف إلخ" هذا في الحقيقة دفع سؤال مقدر هو على وجه المنع.

مناسبة: صفة مسألة. **عطف المجرد:** نصب على نزع الخافض أي هذا التركيب من قبيل عطف المجرد عن اللام - وهو قوله: وعبدها - على المعرف باللام الذي هو المضاف إليه لصفة مصدرة باللام وهي الواهب.

لأنه قد يتحمل إلخ: أي قد يكون شيء في المعطوف جائزا دون المعطوف عليه، فإذا جاز شيء في المعطوف فلذا لم يحكم عليه بالامتناع.

وحينئذ يندفع إلخ: أي حين يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه يندفع إلخ؛ لأن شوب المصادرة على المطلوب على تقدير أن يكون قوله: "عبدها" بالجر؛ لأن استدلال الفراء بناء عليه على التقدير الأول، أي على تقدير حمل التركيب المذكور على الأجوبة عن استدلالات الفراء على جواز الضارب زيد.

(١) أي إنما جاز الضارب الرجل حملا على نظيره الذي هو الحسن الوجه، والضاربك حملا على نظيره الذي هو ضاربك، وقوله: "على الأجوبة" متعلق بقوله: "وإنا حملنا". (عل)

(٢) أي الذي أضيف إليه صفة، فقوله: "صفة" مفعول ما لم يسم فاعله بقوله: "المضاف إليه".

وإرجاع[١] كل من الصورتين الأخيرتين[٢] **إلى مسألة** ظاهر، **ويتضمن الرد** على الفراء في الاستدلال بهما.[٣]

و لا يضاف موصوف إلى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله؛ لأن لكل من هيأتَي التركيب الوصفي والإضافي معنى آخر **لا يقوم أحدهما** مقام الآخر، **وهذا المعنى بعينه** لا تضاف صفة إلى موصوفها[٤،٥] ....

اسم لأن

إلى مسألة: أي على حدة، فهذا ينظر إلى أن إرجاع الصورة الأولى إلى مسألة على حدة غير ظاهر، بل هي ظاهرة في الرد على الفراء في الاستدلال بهما في غير التضمن؛ لأن التركيب إذا كان ضعيفا فلا يجوز الاستدلال به. **ويتضمن الرد إلخ:** أي تضمن كل من الصورتين الأخيرتين. **ولا يضاف إلخ:** لأن الموصوف يجب أن يكون أخص أو مساويا، والمضاف لا يجوز أن يكون كذلك، أو لأن الصفة يجب متابعتها للموصوف في الإعراب، فلو كانت مضافا إليها كانت مجرورة، فلم يبق وجوب التبعية حينئذ.

لا يقوم أحدهما: أي لا يراد من أحدهما معنى الآخر. **وهذا المعنى بعينه:** أي ولأجل أن لكل من هيئتي التركيب الوصفي أو الإضافي معنى آخر لا يقوم أحدهما مقام الآخر لا يضاف صفة إلى موصوفها؛ لامتناع تقدم التابع على المتبوع، فإن الصفة يجب أن يكون متأخرا عن الموصوف، فلو أضيف إلى الموصوف كانت متقدمة عليه.

(١) مبتدأ خبره "ظاهر"، وفي بعض النسخ: ظاهرة؛ لأن المصدر يذكر ويؤنث، كما قال جمال.

(٢) لأنهما مثل الضارب زيد بدون توسط العطف، فكما أنه مسألة على حدة فكذلك كل منهما بخلاف واهب المائة.

(٣) أي بهذين القولين، وهو "الواهب المائة إلخ"، و"الضارب الرجل والضاربك".

(٤) فإن معنى التركيب الوصفي وصف شيء بشيء، وهذا المعنى لا يستفاد من التركيب الإضافي الذي معناه كون الشيء منسوبا إلى الآخر بواسطة حرف الجر، وكذا هذا لا يستفاد من الأول، فكيف يقوم واحد مقام الآخر لاستفادته، وكون هيئته التركيبية الإضافية في الإضافة اللفظية قائمة مقام هيئة التركيب العامل مع اختلاف معناهما، ثم و لم لا يجوز أن يكون استفادة معنى التركيب العامل من الإضافة اللفظية بجعلهما كالإضافة لكونها في تقدير الانفصال؛ لقوة عمل الصفات. (جمال)

(٥) مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي.

فلا يقال:(١) "مسجد الجامع" بمعنى المسجد الجامع، و"جرد قطيفة" بمعنى قطيفة جرد، خلافا للكوفية؛ **فإن مسجد الجامع** عندهم بمعنى المسجد الجامع، و جرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق، **ويرد على القاعدة الأولى،**(٢،٣) ....

فإن مسجد الجامع إلخ: فعندهم يجوز إرادة المعنى الوصفي من التركيب الإضافي، ودليلهم هو التركيب المذكور في عبارته، وهي قوله: مسجد الجامع وجانب الغربي.

ويرد على القاعدة إلخ: وتذكير الضمير باعتبار الخبر، وهو قوله: لا يضاف إلخ. واعلم أن الكوفيين ذهبوا إلى جواز إضافة الموصوف إلى الصفة وبالعكس للتخفيف مع إفادة التعريف أو التخصيص، متمسكين بمسجد الجامع وأخواته، وجرد قطيفة وأمثاله، فإن أصل مسجد الجامع المسجد الجامع أضيف للتخفيف بحذف اللام، وكسب التعريف من المضاف إليه؛ لأن المسجد هو الجامع بعينه، بخلاف حسن الوجه، فإن حسنا وإن كان هو الوجه حقيقة لكن جعله لغيره في الظاهر بسبب الضمير المستكن في الحسن، وقس عليه أخواته، وإن أصل جرد قطيفة قطيفة جرد، وقدم جرد وأضيف للتخفيف بخلاف التنوين والتخصيص، وقس عليه أمثاله، وأجاب البصريون بالتأويل كما أشار إليه المصنف بقوله: ومثل مسجد الجامع إلخ.

---

(١) أي إذا بين أن أحد المعنيين لا يقوم مقام الآخر في الاستفادة، فلا يقال: تركيب إضافي، ويراد منه المعنى الوصفي. (ج)

(٢) تقرير الإيراد أنهم يقولون: المسجد الجامع والجانب الغربي والصلاة الأولى والبقلة الحمقاء، ولا يخفى أن "المسجد" في المثال المذكور موصوف و"الجامع" صفة فإذا قالوا: مسجد الجامع فقد أضافوا الموصوف إلى صفة، وكذلك في الأمثلة الثلاثة المذكورة. (حق)

(٣) ذهب الكوفيون إلى جواز إضافة الموصوف إلى الصفة وبالعكس للتخفيف، مع إفادة التعريف أو التخصيص، متمسكين بمسجد الجامع وأخواته، وجرد قطيفة وأمثاله؛ فإن أصل مسجد الجامع المسجد الجامع أضيف للتخفيف بحذف اللام وكسب التعريف من المضاف إليه؛ لأن المسجد هو الجامع بعينه، بخلاف حسن الوجه فإن حسنا وإن كان هو الوجه حقيقة لكن جعله لغيره في الظاهر بسبب الضمير المستكن، وقس عليه أضرابه، وإن أصل جرد قطيفة قطيفة جرد، قدم جرد وأضيف للتخفيف، بخلاف التنوين والتخصيص، وقس عليه أمثاله، وأجاب البصريون بالتأويل كما أشار إليه المصنف بقوله: "ومسجد الجامع إلخ" متأول بمسجد الوقت الجامع، وذلك الوقت هو يوم الجمعة كأن هذا اليوم جامعا للناس في مسجد للصلاة، فإضافته كإضافة سيف شجاع. (عبد الغفور)

وهو قوله:(١) **لا يضاف موصوف إلى صفته** مثل: مسجد الجامع وجانب الغربي وصلاة الأولى و بقلة الحمقاء فإن في كل واحد من هذه التراكيب أضيف موصوف إلى صفته؛ **فإن الجامع صفة** المسجد، و الغربي صفة الجانب، و الأولى صفة الصلاة، والحمقاء صفة البقلة، وقد أضيف إليها موصوفاتها، وأجيب بأن مثل هذه التراكيب متأوّل فمسجد الجامع متأول **بمسجد الوقت الجامع**، وذلك يحتمل معنيين أحدهما: أن يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام، ويكون المسجد مضافا إليه، والجامع صفة للوقت **فيندفع الإيراد بوجهين**، فإن الجامع ليس مضافا إليه ولا صفة للمضاف،(٢) ....
بمسجد الجامع

فإن الجامع صفة إلخ: لأنه يقال: المسجد الجامع والجانب الغربي إلخ فيقال: مسجد الجامع مثلا بمعنى المسجد الجامع مع بقاء المعنى الإضافي والوصفي، مع حصول التخفيف بحذف اللام من المضاف، مع حصول التعريف أو التخصيص، فإضافة المسجد إلى الجامع معنوية؛ لأن المضاف غير صفة، وجاز حصول التخفيف في الإضافة المعنوية مع حصول التعريف أو التخصيص فيها، إلا أن المقصود فيها هو حصول التعريف أو التخصيص بخلاف اللفظية، ولهذا قال: "وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة" بدون الحصر، وقال في اللفظية: "ولا تفيد إلا تخفيفا في اللفظ" مع الحصر.
بمسجد الوقت الجامع: بحذف الموصوف من المضاف إليه كما في البواقي، فإن فيها أيضا حذف الموصوف، وهو المكان والساعة والحبة. **فيندفع الإيراد بوجهين**: أي يندفع الشبهة بطريقين، والشبهة على ما عرفت هي أن الجامع صفة المسجد فيكون مضافا إليه له أيضا، فجوابه بوجهين، الأول: أن الجامع ليس مضافا إليه للمسجد بل المضاف إليه له الوقت، والثاني: أن الجامع ليس صفة له بل للوقت.

(١) ذكر الضمير الراجع إلى القاعدة بتأويلها بالأصل والقانون، وبناء على أن الضمير إذا دار بين المرجع والخبر فرعاية الخبر أولى. (جمال)
(٢) حاصله: أن إضافة المسجد إلى الجامع من قبيل إضافة العام إلى الخاص، وكذا قياس سائر الأمثلة، فتكون تلك الإضافة كإضافة طور سيناء وصلاة الوتر وبقلة الحبة وجانب اليمين. (عبد الغفور)

وثانيهما: أن يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه **منطويا عليه**، فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد إليه، فيندفع الإيراد بوجه واحد، وهو أن الجامع **ليس صفة للمضاف**،[١] وعلى هذا القياس صلاة الأولى وبقلة الحمقاء **متأول بصلاة الساعة** الأولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين، لكن هذا التأويل **لا يتمشى** في "جانب الغربي"؛ فإنه لا شك أن المقصود توصيف الجانب بالغربية **لا توصيف مكان**..

(الذي صفة الوقت)

منطويا عليه: أي مشتملا على الوقت، فحينئذ يكون الجامع بمنزلة الصفات الغالبة، وهي التي يراد منها فرد واحد، وفي إرادة هذا الفرد الخاص منها لا يحتاج إلى قرينة، فإن الاسمية غلبت على الوصفية كالأسود والأرقم والأدهم؛ فإن الجامع هو ما ثبت له الجمعية سواء كان مكانا أو شخصا أو غيرهما، فأريد من الجامع هو الفرد الخاص منه، وهو الوقت الجامع؛ فإن الوقت الجامع هو يوم الجمعة، فكأن هذا اليوم يجمع الناس للصلاة.

ليس صفة للمضاف إلخ: بل هو صفة للوقت، ولا يجري الوجه الآخر حينئذ، وهو عدم كون الجامع مضافا إليه له؛ لأنه مضاف إليه له قطعا إلا أنه حذف المضاف إليه وهو الوقت، وأقيم صفة مقامه، وأضيف هو إليه، والفرق بين المقدر والمحذوف أن المقدر هو المحذوف من اللفظ مع البقاء في النية، والمحذوف هو الحذف من اللفظ والنية.

متأول بصلاة الساعة: وهي أول ساعة بعد زوال الشمس، وقيل: هو أول الساعة التي فرضت الصلاة فيها فيكون "الأولى" صفة "الساعة"، و"الحمقاء" صفة "الحبة"، سواء كانت الساعة مثلا مقدرا في نظم الكلام أو محذوفا، وحينئذ تكون الأولى قائمة مقامها، وكذا الحمقاء قائمة مقام الحبة، وعلى التقدير الأول يندفع الإيراد بوجهين، وعلى الثاني يندفع بوجه واحد كما عرفت تفصيله، وإليه أشار بقوله: على الاحتمالين المذكورين، وإنما نسبوا البقلة إلى الحمقاء المؤنث للأحمق؛ فإنها تنبت في مجاري السيول ومواطي الأقدام.

لا يتمشى: أي لا ينهب في "جانب الغربي" بأن يقال: جانب المكان الغربي. **لا توصيف مكان إلخ**: أي لا توصيف مكان بها أي بالغربية، وضمير "هو" راجع إلى الجانب، والضمير في "جانبه" إلى المكان، والظاهر أن يكتفي بقوله: "لا توصيف مكان بها" إلا أنه لما كان الجانب مذكورا في المثال ففي توصيف المكان بالغربي ينبغي أن يراعى معنى الجانب أيضا.

(١) إذ لا يقال: المسجد الوقت بخلاف الاحتمال الأول؛ فإن الجامع فيه ليس مضافا إليه قطعا. (عل)

هو جانبه[1] بها، اللهم إلا يقال: **هناك** مكانان جزء وكل، فالمكان الذي أضيف إليه الجانب هو الجزء **والإضافة بيانية، والمكان** الذي اعتبر الجانب بالنسبة إليه هو الكل فيستقيم المعنى، **ويرد** على القاعدة الثانية، وهو قوله: "ولا صفة إلى موصوفها" مثل: جرد قطيفة و أخلاق ثياب، فإن أصلهما قطيفة جرد وثياب أخلاق، قدمت الصفة على الموصوف وأضيف إليه، وأجيب عنه بأنه **متأوَّل** بأنهم حذفوا قطيفة من قولهم: قطيفة جرد حتى صار[2] **كأنه اسم غير صفة**، فلما قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لأن يكون قطيفة وغيرها، مثل خاتم في كونه صالحا لأن يكون فضة وغيرها،..........

هناك: أي في قوله: "جانب الغربي". **والإضافة بيانية:** أي الجانب الذي هو المكان، وصفة الجانب أن يكون غربيا. **والمكان إلخ:** وهو الغربية. **ويرد إلخ:** بأن يقال: الجرد والأخلاق صفتان للقطيفة والثياب، وقد أضيفتا إليهما. **متأول:** بجعله من باب إضافة الأعم إلى الأخص تخصيصا أو بيانا، وليس من باب إضافة الصفة إلى موصوفها، فإن الأصل قطيفة جرد وثياب أخلاق، فحذف الموصوف وبقي الصفة مبهمة أي إذا حذف الموصوف استعملت الصفة مقامه، فحصل الالتباس بأن الجرد من أي جنس هو، والأخلاق من أي جنس هي، فأضافوها إلى موصوفاتها للتخصيص والبيان بتجريد النظر عن كونه موصوفا، فهذه الإضافة بمعنى "من".

كأنه اسم غير صفة: بحذف موصوفه فكأنه لم يكن صفة، فإن الصفة لا بد لها من موصوف مذكور أو مقدر، قال الشارح في الحاشية: الجرد: ريشه از كهنگى وفرسودگى. قطيفة: چادر پھچيده، "صراح". وقال بعض الشارحين: القطيفة: دوتار مخمل، والأخلاق جمع خلق.

---

(١) إلا أنه يرد عليه أن الجانب يقال لأي شيء من الجهات الست لا للجزء الواقع في الجوانب الست، وإليه أشار بقوله: اللهم. (عل)

(٢) أي جرد كأنه اسم غير صفة في أنه استعمل بلا موصوف، فإضافته إلى قطيفة للتنصيص، لا لأنه إضافة صفة إلى الموصوف، وفيه أن قطيفة مؤنث والجرد مذكر، فكيف يكون صفة القطيفة، ولذا قال الشيخ الرضي: إن المعنى شيء جرد أي بأن يحذف الموصوف وأضيفت صفته إلى جنسها للتبيين. (جمال)

أضافوه إلى جنسه الذي يتخصص به كما أضافوا خاتما إلى فضة، فليس إضافته إليها من حيث إنه صفة لها، بل من حيث إنه جنس مبهم أضيف إليها ليتخصص، وعلى هذا القياس أخلاق ثياب، ولا يضاف اسم مماثل أي مشابه للمضاف إليه في العموم والخصوص إلى ذلك المضاف إليه، سواء كانا مترادفين كليث وأسد، في الأعيان والجثث وحبس ومنع في المعاني والأحداث، ....

جواب لما
بسبب الإضافة

إلى جنسه: وهو يعم النوع لعدم الفرق بين الجنس والنوع عندهم، فلا يرد حينئذ أن الجنس مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة، والقطيفة ليست كذلك بالنسبة إلى الجرد. **بل من حيث:** وهذه الحيثية مقصودة في هذه الإضافة. **إنه جنس:** يتناول موصوفها وغيره، وهذه الإضافة للتخصيص.

أي مشابه إلخ: أي لما يعبر مضافا إليه على تقدير الإضافة فيكون في العبارة مسامحة، وإنما قال: اسم مماثل للمضاف إليه؛ ليدخل فيه المترادفان والمتساويان جميعا؛ لأن المراد بالمماثلة في العموم أن يكون مدلولهما كليين متحدا أفرادهما سواء كانا مترادفين أو متساويين، وبالمماثلة في الخصوص أن يكون مدلولهما شخصا واحدا. قيل: وقولهم: ليوث الأسد فمتأول، ومعناه ليوث كاملة من بين الليوث بحيث أنها ليوث بالنسبة إلى سائر الليوث، كما يقال: هو أخص الخواص وأشرف الأشراف.

في العموم والخصوص: وقوله: "في العموم" أي في الشمول والإطلاق، فإن كل ما يطلق عليه الليث يطلق عليه الأسد، وبالعكس. وقوله: "والخصوص" أي في عدم الشمول والإطلاق، فإن كل ما لم يطلق عليه الأسد لم يطلق عليه الليث، وبالعكس. **سواء كانا مترادفين:** أجاز الفراء إضافة أحد المترادفين إلى الآخر للتخفيف متمسكا بالاستعمال، وتبعه الشيخ الرضي.

كليث وأسد: فإنهما مترادفان في الأعيان والجثة، فإنهما قائمان بذاتهما فيكونان عينين، قال مولانا عص نقلا عن "الصحاح" و"القاموس": إن الجثة هي شخص الإنسان فيكون أخص مطلقا من العين، أقول: أما كون الجثة أخص من العين ظاهر؛ لوجود العين في الفرس مثلا لكن يلزم أن لا يصدق الجثة على الأسد؛ لما عرفت أن الجثة هي شخص الإنسان، إلا أن يقال: إن ما قال في "الصحاح" و"القاموس": إن الجثة هي شخص الإنسان باعتبار الأغلب والأكثر استعمالا، أو المراد من الجثة ما ليس من المعاني والأحداث، فيصدق على الأسد بقرينة المقابلة.

وحبس ومنع: فإنهما مترادفان في المعاني، والأحداث بفتح الهمزة جمع الحدث، فإن المنع صفة المانع والحبس صفة الحابس، وليس شيء منهما قائما بالذات.

أو غير مترادفين،(١) بل متساويين في الصدق كالإنسان والناطق؛ لعدم الفائدة في ذكر المضاف إليه؛ فإنك إذا قلت: رأيت ليث أسد، لا يفيد إلا ما يفيده رأيت ليثا، بدون ذكر الأسد و إضافة الليث إليه، فيكون ذكر الأسد وإضافة الليث لغوا لا فائدة فيه، **بخلاف إضافة** العام إلى الخاص في **مثل: كل الدراهم**، وعين الشيء؛ **فإنه أي المضاف** فيهما **يختص به** أي يصير خاصا بسبب إضافته إلى المضاف إليه، ولا يبقى على عمومه **سواء أفادت** الإضافة التعريف(٢) أو التخصيص، وأعمية العين عن الشيء **إذا كان اللام** فيه للعهد ظاهرة، ....

بخلاف إضافة إلخ: متعلق بقوله: "لعدم الفائدة" كما هو الظاهر من كلامه، ويحتمل أن يكون متعلقا بقوله: "مماثل". **مثل كل الدراهم إلخ**: وكذلك جميع القوم، فإن الجميع يقع على القوم وعلى الفرس وعلى الشجر وجميع الأشياء، فجاز إضافتها للتخصيص كما في خاتم فضة. **فإنه أي المضاف**: الفاء للتعليل، فإن قيل: لِمَ لم يرجع الضمير إلى المضاف إليه مع كون صحة هذا الإرجاع، فإن المعنى أن المضاف إليه في قوله: "كل الدراهم وعين الشيء" من جملة الأشياء المماثلة في العموم والخصوص؛ لأن الدراهم أخص من الشيء، والشيء أخص من العين إذا كان اللام فيه للعهد، فيكون إضافة العام إلى الخاص؟ قلنا: قوله: "يختص" ينبئ عن حدوث، وهو في المضاف دون المضاف إليه، أو نقول: الكلام مسوق لفائدة الإضافة.
سواء أفادت إلخ: أشار بهذا التعميم إلى أن قوله: "يختص" ليس بمعنى التخصيص المقابل للتعريف، بل المراد منه معنى شاملا لهما، فيكون المراد من الاختصاص ما هو في مقابلة العموم لا ما يقابل التعريف؛ لأن التعريف حاصل للمضاف بالإضافة إلى المعرفة. **إذا كان اللام إلخ**: فإن المراد من الشيء حينئذ هو الشيء المعهود.

(١) فيه إشارة إلى اختياره المماثلة على الترادف.
(٢) لأن اللام إما للجنس أو للاستغراق، وعلى كلا التقديرين تفيد التعريف، وأما إفادتها التخصيص فإنما هو إذا كان اللام للعهد الذهني، وهو بعيد في أمثال هذين المثالين، والمقصود من قوله: "أي يصير خاصا" دفع توهم حمل "يختص" على معنى "يصير" والتخصيص وهو ليس بمستقيم؛ لأن المضاف إليه معرفة. (جمال الدين)

وأما إذا كان للجنس **ففيها خفاء**،[1،2] ويرد على قولهم: لا يضاف اسم مماثل للمضاف إليه في العموم والخصوص قولهم: سعيد كرز، فإن سعيدا و كرزا اسمان لمسمى واحد **كليث وأسد** مع أنه أضيف أحدهما إلى الآخر، ....

ففيها خفاء: ويمكن أن يراد من العهد في قوله: إذا كان اللام فيه للعهد هو الأعم من العهد الشخصي والنوعي، وإطلاق الشيء على الموجود الخارجي هو العهد النوعي، كما يكون المراد هو العهد النوعي من الكلمة المذكورة على ألسنة النحاة كما مر في تعريف الكلمة، فلا يرد حينئذ ما ذكره مولانا عص من أنه ليس فيها خفاء إذا كان الشيء بمعنى الموجود في الخارج كما هو مذهب المتكلمين؛ لأنه لا شبهة في أن العين بمعنى الذات أعم منه؛ لأن العين يطلق على المعدوم بخلاف الشيء، ويكون الشيء بمعنى الموجود المطلق الشامل للموجود الذهني والخارجي عند جماعة، وحينئذ لا يكون العين أعم منه؛ لشموله كل مفهوم فحينئذ في أعميته عنه خفاء.
ويمكن أن يقال: إذا كان الشيء دائرا بين المعاني فيصح قوله: "ففيها خفاء"، ويمكن أن يراد من الشيء نفس مفهوم، مع قطع النظر عن تحققه في الذهن أو في الخارج. وأما إذا أخذ من حيث إنه متحقق في الذهن مثلا فهو فرد من أفراد الشيء؛ فإن مفهوم الإنسان من حيث إنه متحقق في الذهن فهو فرد من الإنسان، فحينئذ يكون العين أعم منه. قال مجد المحشي مولانا غف: إنما يكون في الأعمية خفاء إذا أريد من الشيء نفس مفهوم مع قطع النظر عن تحققه في الذهن؛ لأنه حينئذ يشمل كل مفهوم، ولما أخذ من حيث تحققه في الذهن فهو - أي المفهوم - فرد من أفراد الشيء، وحينئذ يكون العين أعم منه - أي من الشيء - وهو الموجود في الذهن.
قال مولانا عص: لا خفاء في أعميته عنه حينئذ أيضا؛ لأنهم يقولون: عين اللاشيء مع عدم صدق الشيء عليه. أقول: المراد من قولنا: عين اللاشيء هو المفهوم؛ لأنه لا فرد له فيكون مفهومه فرد الشيء لا محالة، فيكون الشيء حينئذ صادقا عليه. ثم لا يخفى أن ما قال مولانا عص يرد على ما قال الشارح بقوله: وأما إذا كان للجنس ففيها خفاء كما يرد على المحشي أيضا كما لا يخفى، ولكنه مدفوع بما ذكرنا.
كليث وأسد: أي سعيد وكرز مثل ليث وأسد في العموم والخصوص، لكن مفهوم كل واحد منهما هو الحيوان -

---

(١) لأن الشيء في اللغة يتناول الجوهر والأعراض والموجود والمعدوم، وكذا العين؛ لأن عين الشيء نفسه، كذا في "الصحاح"، فلا يكون العين أعم. (علوي)
(٢) إذا أريد بالشيء الموجود، وحمل العين أيضا على ذلك، وأما إذا حمل الشيء على الموجود، والعين على المعدوم والموجود، فلا خفاء في كون العين أعم من الشيء. (جمال)

فأجيب بأنه متأول **بحمل أحدهما** على المدلول والآخر على اللفظ،(١) فكأنك إذا قلت: جاءني سعيد كرز،(٢) **قلت: جاءني**(٣) مدلول هذا اللفظ، **ولم يقولوا: كرز سعيد**؛ ......

= المفترس بخلاف مفهوم سعيد وكرز؛ فإن مفهومهما شخص واحد، ولا يخفى أن هذا السؤال يرد على القاعدة السابقة، وهي قوله: وشرطها تجريد المضاف من التعريف؛ لأنه أضيف السعيد إلى الكرز مع عدم تجريده عن العلمية، والجواب عنه أيضا ما ذكره بقوله: "متأول". واعلم أن سعيدا وكرزا ليسا مماثلين في العموم والخصوص بل في الخصوص فقط؛ لأنهما علم لشخص واحد، وأيضا لا يرد ذلك على ما عرفت معنى قوله في العموم والخصوص فيما سبق آنفا كما لا يخفى.

بحمل أحدهما إلخ: بأن يراد من المضاف المسمى والمدلول، ومن المضاف إليه الاسم واللفظ، ولا يجوز التأويل بالعكس؛ لامتناع إسناد المجيء وشبهه إلى اللفظ. **قلت جاءني إلخ:** قيل: هذا الجواب بعيد، فالأولى تنكيرهما بأن يراد بهما المسمى بسعيد والمسمى بكرز أي المسمى بسعيد هو المسمى بكرز، والأولى أن يراد من الكرز المدلول ومن سعيد مسماه أي المسمى بسعيد هو مسمى مدلول كرز فيكون من قبيل إضافة العام إلى الخاص، لا إضافة المدلول إلى اللفظ.

ولم يقولوا كرز سعيد: بإضافة اللقب إلى الاسم؛ لأن قصدهم بالإضافة إلخ، ولأن اللقب يفيد تعين الذات الذي يفيده الاسم مع زيادة مدح أو ذم، فإذا ذكر أولا يغني غناء الاسم، ولهذا لا يقدم اللقب على الاسم بل يؤخر عنه، فيذكرون اللقب على سبيل التبع بأن يكون عطف بيان، أو على سبيل القطع مرفوعا أو منصوبا، لا يقال: جاز أن يضاف "ليث" إلى "أسد" بهذا التأويل؛ لأنا نقول: نعم لكن المراد من قوله: "لعدم الفائدة" أنه لعدم الفائدة في ذكر المضاف إليه بدون التأويل؛ لعدم وقوع التأويل منهم في نحو: ليث أسد بخلاف سعيد كرز.

(١) إشارة إلى أنه لا يتعين الأول للحمل على المدلول، ولا الثاني للحمل على اللفظ بل ذلك بحسب القرائن، فإن اقتضت القرينة حمل الأول على المدلول فكذلك، نحو: جاءني سعيد كرز؛ فإن المجيء قرينة على حمل الأول على المدلول؛ لعدم تصور المجيء من اللفظ، وإن اقتضت حمل الثاني عليه، نحو: تلفظت بسعيد كرز أي تلفظت بلفظ هذا المدلول؛ لعدم تصور تلفظ المدلول. (جمال)

(٢) هذا طريق آخر لتنكير العَلَم إذ قد يتأول بواحد ممن سمي بالاسم، كما يقال: جاءني زيد وزيد آخر أي جاء واحد من الجماعة المسماة بزيد، وقد يتأول بصفة اشتهر مسماه بها كأن يذكر حاتم ويراد جواد، وأوَّله بمدلول وأضيف إلى كرز أي جاء مدلول "كرز"، والتأويل الثاني لا يجري في كل علم بل في عَلَم اشتهر مسماه بصفة، والأول وإن كان عاما إلا أن الظاهر أن الحاصل من التأويل مركب توصيفي فلا يمكن الإضافة، فتعين في هذا المقام تأويله بمدلول. (جمال)

(٣) لأن نسبة المجيء إلى الدال غير صحيح. (عبد الغفور)

لأن قصدهم بالإضافة التوضيح،(١) واللقب أوضح من الاسم **غالبا**، وإذا أضيف الاسم الصحيح، وهو في عرف النحاة **ما ليس** في آخره حرف علة،(٢) أو الملحق به
أصلية كانت أو زائدة
وهو ما في آخره واو أو ياء قبلهما ساكن، وإنما كان ملحقا بالصحيح؛ لأن حرف العلة بعد السكون لا تثقل عليها الحركة؛ لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة، و لأن حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت **في الوقوع** بعد استراحة اللسان، ولا تثقل
في الابتداء
عليها الحركة بعد السكوت **يعني في الابتداء** كذا بعد السكون، إلى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب، مثل: ثوبي وداري في الصحيح، وظبيي ودلوي في الملحق به، **والياء**
لتناسب الياء
مفتوحة أو ساكنة، وقد اختلف في أن أيهما الأصل، والصحيح أنه الفتح؛ إذ الأصل
أي السكون والفتح
في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة؛ ....

غالبا: والمغلوب لا حكم له؛ فإن من عَزَّ بَزَّه أي من غلب سلب البز، والسلب: *ربودن*.
ما ليس إلخ: والصحيح في كلام النحاة يقع على هذا؛ لأن بحثهم عن أحوال أواخر الكلمة، وقوله: "في عرف النحاة" احتراز عن عرف الصرفيين واصطلاحهم. **وهو ما إلخ**: ولم يقل ههنا، وهو في عرف النحاة ما في إلخ؛ لأنه ليس لهم عرف واصطلاح في الملحق به كما كان لهم في الصحيح ذلك، ومعنى الإلحاق بالصحيح كون إعرابه بالحركات كالصحيح.
في الوقوع: أي في وقوع حرف العلة بعد الاستراحة إلخ؛ فإن اللسان إذا بلغ الحرف الساكن يتوقف ضرورة ليستريح فيتلفظ غيره، وكذلك بعد السكوت. **يعني في الابتداء**: أي الحروف العلة التي عليها الحركة بعد السكوت هي التي كانت في الابتداء كـ"وجل" و"وعد". **والياء مفتوحة**: الواو للحال.

---

(١) أي رفع الإجمال الحاصل في المعرفة بإضافة إلى ما ليس فيه إجمال؛ لكونه أشهر، واللقب في الأغلب يكون أشهر بالقياس إلى الاسم، فالإضافة لغرض التوضيح إنما هو بإضافة الاسم إلى اللقب لا العكس، فظهر أن العكس كما أنه لا يصح من حيث الاستعمال لعدم ورود الاستعمال على ذلك لا يصح من حيث القياس أيضا. (جمال)
(٢) وذلك لأن نظرهم في أحوال أواخر الكلم. (عبد الغفور)

لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة[1] أو حكما،[2] والأصل في ما بني على الحركة الفتح، والسكون إنما هو عارض للتخفيف.

فإن كان آخره أي آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم **ألفا تثبت** أي الألف **على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب،** نحو: عصاي ورحاي، وهذيل، وهي قبيلة من العرب تقلبها أي الألف حال كونها لغير التثنية ياء؛ **لمشاكلة ياء المتكلم،** أي لمناسبة إلخ **وتدغم في** الياء مثل عصيّ ورحيّ.

لئلا يلزم الابتداء إلخ: فيما إذا كانت في صدر الكلام، أو حكما فيما إذا لم تكن في الصدر؛ فإنها لاستقلالها في حكم صدر الكلام . **فإن كان آخره إلخ:** يعني إن لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فإن كان إلخ، فيكون الفاء في جواب الشرط المقدر. **تثبت:** أي الألف حال الإضافة إلى الياء.

على اللغة الفصيحة: احتراز عن لغة غير الفصيحة كلغة هذيل. **لعدم موجب الانقلاب:** أي الألف بالياء كما في لغة هذيل؛ فإن المشاكلة أي مشاكلة ياء المتكلم لا يوجب الانقلاب كما في لغة، و"هذيل" مبتدأ، وقوله: "تقلبها" خبره، وتأنيث هذيل بتأويل القبيلة.

لمشاكلة ياء المتكلم: أي لمشاركتها، والمشاكلة: هي موافقة شيء بما هو قبله أو بعده، كقوله تعالى: ﴿ومكروا ومكر الله﴾ (آل عمران:٥٤) فإن نسبة المكر إلى الله تعالى لمشاكلة ما قبله، وذلك لأن أصل هذا الألف إما الواو أو الياء، وإن كان أصلها واوا يرد الألف إلى الواو ثم تقلب الواو ياء وأدغم الياء في الياء، وإن كان أصلها ياء يرد إلى الياء ويدغم في الياء، قال مولانا عص: قوله: "لمشاكلة ياء المتكلم"؛ لأن مشاكلتها حركة الكسر فلما تعذر التزم الياء التي هي أختها. **وتدغم:** أي هذيل.

---

(١) فيما إذا كانت الكلمة التي على حرف يصح وقوعها في ابتداء الكلام ككاف التشبيه؛ فإنه يصح أن يقال: كزيد أخوك. (جمال)

(٢) كالياء؛ فإنه على تقدير بنائه على السكون، وإن لم يلزم الابتداء بالساكن حقيقة لكنه يلزم ابتداؤه حكما؛ لأنه لاستقلاله يصح أن يقع في الابتداء وإن لم يقع بعارض. (جمال)

ولا تقلب[١] ألف التثنية **كغلاماي؛ لالتباس المرفوع** بغيره بسبب القلب.[٢]
من المنصوب والمجرور
وإن كان آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم ياء أدغمت في ياء المتكلم؛ **لاجتماع المثلين** فيما هو كالكلمة الواحدة[٣] مثل: مسلمين إذا أضيف إلى ياء المتكلم، وأسقطت النون للإضافة، وأدغمت الياء في الياء فصار مسلمي.

كغلاماي: فلا يقال: غلامي بالياء المشددة مثل عصيّ ورحيّ؛ لأنه لا أصل لهذه الألف من الياء والواو، فلا تقلب حينئذ. **لالتباس المرفوع إلخ:** لأن الألف علامة الرفع في التثنية، والياء علامة النصب والجر فيه، فلو قلبت ياء لالتبس المرفوع بغيره، قيل: هذا لو صح لزم عدم صحة قلب الواو بالياء في "مسلمي"؛ فإن أصله مسلموي، فقلبت الواو ياء بأصل من الأصول، وبيان الملازمة أن الواو في الجمع المذكور علامة الرفع والياء علامة النصب والجر، وأجيب بالفرق بينهما بأنه إنما قلبت الواو ياء في الجمع للقاعدة الكلية التي توجب القلب، وأما فيما نحن فيه فقلبها بالياء للمشاكلة، وهي لا توجب القلب، فإن الأصل عدم قلب الألف التي قبل الياء لخفتها؛ لأنها ساكنة.
لاجتماع المثلين: لأنه إذا اجتمع المثلان فيما هو كالكلمة الواحدة أدغم أحدهما في الآخر فيقال في قاض وعاص: قاضيّ وعاصيّ بالياء المدغمة، وإن كانت الياء محذوفة للتنوين ردت الياء وأدغمت في الياء فيقال =

---

(١) على صيغة المعلوم، وفاعله ضمير راجع إلى "هذيل". (جمال)
(٢) الذي ليس بعلة مطردة، بخلاف "مسلمي"؛ فإنه وإن لزم فيه التباس المرفوع بغيره إلا أن القلب بعلة مطردة، ولا يترك الأمر المطرد لالتباس حصل في بعض المواضع، ألا ترى أنك تقول: "مختار" و"مضطر" مع أنه يلتبس صيغة الفاعل بالمفعول، كذا في "الرضي". (جمال)
(٣) إن قلت: إذا اجتمع المثلان أولهما ساكن وجب الإدغام سواء كانا في كلمة أو في كلمتين، فلا حاجة إلى قوله: "كالكلمة الواحدة"، قلت: الحاجة إليه لدفع توهم من توهم أنه من قبيل "قالوا وما لنا"، و"في يوم" مما اجتمع المثلان في كلمتين، وأولهما مدة؛ فإنه لا يجوز الإدغام لرعاية المدّ مع دبوب المقتضى، فدفع ذلك التوهم بأن رعاية المد إنما هو فيما إذا كان المثلان في كلمتين، وأما إذا كانا في ما هو كالكلمة الواحدة فالإدغام واجب. (جمال)

وإن كان آخره[١] واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والأولى ساكنة، مثل: "مسلمون" إذا أضيف إلى ياء المتكلم قلبت واوه ياء، وأدغمت الياء في الياء المنقلبة وكسر ما قبلها؛ **لأنها لما انقلبت** ياء ساكنة يوجب بقاء[٢] الضمة قبلها تغيرها فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلمي، وإن كانت قبل الياء أو الواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحة كقولك: في مسلِمَيْنِ مسلِمِيَّ، وفي **مصطفَون** مصطفَيَّ لخفة الفتحة، وفتحت الياء[٣]..

= فيهما: قاضيّ وعاصيّ، وكذا في المثنى أو المجموع حالة النصب والجر. **فصار مسلمي**: بفتح الميم إن كان مثنى، وبكسرها إن كان جمعا.

لأنها لما انقلبت إلخ: علة لكسر ما قبلها، والحاصل: أن الواو الساكنة لما انقلبت ياء الساكنة فحينئذ بقاء الضمة قبل الياء يوجب تغير الياء بقلبها واوا؛ لأن الياء الساكنة إذا كانت قبلها ضمة يقلب واوا فلا بد من كسر ما قبلها، وإلا يلزم أن يكون الانقلاب المذكور لغوا، قيل: قلب الضمة كسرة بعد قلب الواو ياء واجب إذا لم يؤد إلى اللبس، وأما إذا أدى إلى لبس وزن بوزن فأنت مخير في إبقائها وقلبها كسرة، نحو: لُيّ بضم اللام وتشديد الياء في جمع ألوى؛ إذا يشتبه فُعْل - بضم الفاء- بفِعْل - بكسرها -، ثم إن ألوى بمعنى شديد الخصومة، وجمعه لُيّ على وزن فُعْل بضم الفاء. **مصطفون**: مصطفى أصله مصطفوي بإسقاط النون بالإضافة، حرك الياء بالتقاء الساكنين، وفتحت لخفة الفتحة.

(١) أي آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم.

(٢) أي قلب الواو ياء؛ لما تقرر من قاعدتهم أن الياء إذا كانت ساكنة ويضم ما قبلها انقلب واوا، فيلزم الرجوع إلى ما يعبر عنه. (عل)

(٣) أي ياء المتكلم في الصور الثلاث قد جاء الياء ساكنا مع الألف في قراءة نافع: ﴿محياي﴾، إما لإجراء الوصل مجرى الوقف أو لأن الألف أكثر شدة من أخويه فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه، ومع هذا فهو عند النحويين ضعيف، كذا ذكره الشيخ الرضي. (عبد الغفور)

أي ياء المتكلم في الصور الثلاث للساكنين أي للزوم التقاء الساكنين **إن لم تحرك**، واختير الفتح لخفته.

وأما الأسماء الستة التي مر البحث عنها مضافة إلى غير ياء المتكلم **فأخي وأبي** أي **فالحال في أخ** وأب منها إذا أضيف إلى ياء المتكلم أن يقال: أخي وأبي مثل: يدي ودمي **بلا رد المحذوف**؛ لجعله نسيا منسيا، وأجاز المبرد فيهما أَخِيَّ وأَبِيَّ برد لام الفعل فيهما، وهي الواو،[1] **وجعلها ياء**، وإدغام الياء في الياء، وتمسك في ذلك بقول الشاعر:

في جواز أخي وأبي

إن لم تحرك: أي ياء المتكلم، قيل: هذا يشكل بقوله تعالى: "مَحْيَايْ" بالسكون في قراءة نافع، والجواب أن قراءته بسكونها يخالف أهل العربية فتكون ضعيفة. **وأما الأسماء الستة إلخ**: ولما كانت كلمة "أما" لتفصيل الإجمال فقال: "التي مر البحث عنها إلخ"، والفاء في قوله: "فأخي إلخ" وقعت في جواب "أما".

فأخي وأبي: وإنما قدم الأخ على الأب؛ ليوافق قوله تعالى: ﴿يوم يفر المرء من أخيه وأمه وأبيه﴾ (عبس:٣٤-٣٥) وأما تقديم الأخ على الأب في الآية فلرعاية أسلوب الترقي أي الترقي من الأدنى إلى الأعلى؛ فإن الآية في بيان أحوال القيامة أي يوم يفر المرء من أخيه بل من أمه بل من أبيه؛ فإن مرتبة الأب أعلى من مرتبة الأم ووجود الترقي في قوله: "أخي وأبي" مفقود كما لا يخفى. **فالحال في أخ إلخ**: أو فيقال في إضافة بعضها إلى ياء المتكلم: أخي وأبي، وعلى هذا يكون عطف قوله: "وأجاز المبرد" وعطف قوله: "وتقول: حمي" عليه عطف فعلية على فعلية، وأما على ظاهر توجيه الشارح فيكون عطف فعلية على اسمية، هكذا قيل.

بلا رد المحذوف: أي بلا رد لام الفعل أي لام الفعل محذوف من أخ وأب كما هو محذوف من يد ودم، فكما يقال في يد ودم: يدي ودمي من غير رد لام الفعل عند الإضافة فكذلك يقال في أخ وأب: أخي وأبي من غير ردها. **وجعلها ياء**: أي جعلها ياء، وإدغام الياء في الياء وكسر ما قبلها، فإن أصلها أخوي وأبوي بفتح الخاء والباء، ثم الدليل على كون لام الفعل هي الواو أنه لو ثني لما يقال: أخوان وأبوان.

(١) لأن أصلهما أخو وأبو بدليل أخوان وأبوان.

وأبِيّ ما لك ذو المجاز بدار[1]

وحمل الأخ على الأب؛ لتقاربهما لفظا ومعنى، وأجاب عنه المصنف في شرحه بأن ذلك[2] خلاف القياس واستعمال الفصحاء،.....................

وهو ظاهر — أي تمسك الفراء

وأبي ما لك إلخ: وأجاب مولانا عص عن قول الشاعر بأنه جاز أن يكون لضرورة الشعر، وقوله: "ما لكِ" بكسر الكاف؛ فإن الخطاب إلى المؤنث، وكلمة "ما" للنفي، قال الشارح في الحاشية: "ذو المجاز" اسم سوق بمنى، وقال أيضا: أوله:

قدر أحلك ذا المجاز وقد أرى

قوله: "قدر" بمعنى القضاء، والقدر حيث قال في "الحاشية" في تفسيره: أي قضاء، وقال في "الحاشية"، ومعنى "أرى" أظن، وقوله: "أرى" بصيغة المجهول.

وحمل الأخ على الأب: وهذا لدفع ما يقال: إن قول الشاعر لا يدل إلا على جعل اللام ياء وإدغام الياء في الياء في أبي فقط دون أخي. **لتقاربهما لفظا ومعنى**: أما لفظا فظاهر، وأما معنى فلأن الأخ ابن الأب، وهو أبوه. **بأن ذلك**: أي رد لام الفعل فيهما، وجعلهما ياء، وإدغام الياء في الياء خلاف القياس إلخ. **أقول**: لقائل أن يقول: كونه خلاف القياس والقاعدة في حيز المنع؛ لأن قلب الواو بالياء وإدغام الياء في الياء موافقة للقاعدة المعروفة بينهم كما مر في مرمى، فعطف قوله: "واستعمال الفصحاء" عليه ليس على ما ينبغي أيضا إلا أن يقال: المراد أن حذف الواو نسيا منسيا، وجعل هذا الواو ياء، وإدغام الياء في الياء خلاف القياس.

(١) [سوگند پدر من یا سوگند پدران من که نیست مر ترا ذوالمجاز در سرای.]

قدر أحلك ذا المجاز وقد أرى   وأبي ما لك ذو المـــجاز بدار

فالقدر: بفتحتين اسم من التقدير، والإحلال: الإنزال، وذو المجاز: بفتح الميم سوق على فرسخ من عرفات من سواق الجاهلين؛ فإن لهم مع كونهم بدويين مواضع شريفة في بعض أيام السنة، يقيمون بها زمانا ثم ينتقلون منها إلى موضع آخر، وهكذا إلى آخر السنة للبيع والشراء والأخذ والإعطاء وغير ذلك من العادات الحسنة، وتلك المواضع أولها دومة الجندل وآخرها عكاظ، وذو المجاز في أشهر الحج، يحجون ثم ينتقلون إلى أوطانهم. و"أرى" على المجهول أي أظن على المعلوم، يتعدى إلى مفعولين، و"أبي" مقسم به في الجاهلية دون الإسلام من معترضة بين أرى ومفعوليه، والمعنى: تقدير الله تعالى أنزلك - يا نفس - في هذه السوق، والحال أني أظن وأقسم بأبي أن هذا المكان مع شرفه لا يليق أن يكون محلا لنزولك؛ فإنك مرتحل عنه عن قريب. (حل ش)

(٢) أي "أَبِيّ" في قول الشاعر.

مع أنه يحتمل أن يكون المقسم به أي أبِيَّ جمع أب، فأصله أبِيْنَ سقطت النون في الإضافة فاجتمعت ياءان فأدغمت الأولى في الثانية فصار أبِيَّ، وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر:
الياء
أي بالواو والنون

فلما تبيَّنَّ[1] أصواتنا بكين وفدَّيننا بالأبينا
بالتشديد بألف الإشباع

أي لما سمعن وعلمن أصواتنا بكين وقلن لنا: آباؤنا فداؤكم، وتقول أي امرأة قائلة لامتناع إضافة الحم إلى المذكر: حَمِيْ وهَنِيْ ....

أن يكون المقسم به إلخ: فإن الواو في قوله: "وأبي" للقسم، وهذا جواب آخر كما ذهب إليه المبرد، وحاصله: أنا لا نسلم أن المضاف إلى ياء المتكلم هو الأب لجواز أن يكون المضاف إليها هو أبين جمع الأب، والذي تدل على أن الأب يجمع على أبين وإن كان شاذا قول الشاعر: فلما تبين إلخ، كما أن أخين جمع أخ، ثم قوله: "يحتمل" إشارة إلى أن إثبات المذهب لا يصح بمجرد الاحتمال؛ لأن جعل الواو فيهما ياء، وإدغام الياء في الياء يكون حينئذ بمجرد احتمال أيضا. **فلما تبين إلخ:** وهذا البيت وقع في حق نسوة كانت أسيرة على يد قوم فأراد جماعة أن يتخلصوهن منهم فتقول هذه الجماعة: فلما تبين إلخ، وقوله: "بكين" بفتح الباء والكاف والنون، والمقصود بالتمثيل قوله: "بالأبينا"؛ فإن سقوط النون من الأبين بالإضافة.
وتقول: صرح المصنف ههنا بلفظ "تقول" ولم يعطف على "أخي وأبي"؛ تحرزا عن نسبة الحم والهن إلى نفسه، قيل: لو قال: "يقال" لكان أولى للتحرز عن نسبتهما إلى المخاطب أيضا، مع أن إضافة الحم إلى المخاطب غير صحيح؛ لأنه لا يضاف إلا إلى الأنثى، إلا أن يحذف مضاف بأن يقال: "حمي" أي حم امرأتي.
امرأة قائلة: أشار به إلى أن قوله: "تقول" صيغة الغائبة لا المخاطب، فاندفع أن إسناد الحم إلى المخاطب غير صحيح.
لامتناع إضافة الحم إلخ: دليل على عدم صحة حمل قوله: "تقول" على صيغة الخطاب.

---

(١) [بتشديد الياء والنون، صيغة الجمع المؤنث] هو من المتقارب، وتبين الشيء أي ظهر، وتبينته أنا أي أظهرته وعرفته لازم ومتعد، وفدّاه تفدية أي قال له: جعلت فداك، والأبين: جمع أب والألف للأشباع، وفيه الشاهد حيث جمع بالواو والنون، والمعنى: لما عرفن أصواتنا معرفة بينة بكين، وقلن لنا: جعلنا آباءنا فداكم. (حل ع)
[ہرگاہ شنیدند زناں آوازہای ما گریہ کردند زناں و گفتند پدران ما فدای شما باشند]

بلا رد المحذوف عند الإضافة إلى ياء المتكلم، وإنما فصلهما عن "أخي" و"أبي"؛ دفع دخل تقريره واضح
لأنه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وإن نقل عنه
بعضهم ذلك الخلاف في الأسماءالأربعة،[١] ويقال في فم حال إضافته إلى ياء المتكلم: وهو ابن يعيش وابن مالك
فيَّ بالرد والقلب والإدغام **في الأكثر** أي في أكثر[٢] موارد استعمالاته، وفمي في بعضها
إبقاء الميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الإضافة، **وإذا قطعت**............

بلا رد المحذوف: أي يقال في حم وهن: حمي وهني كما يقال في يد ودم: يدي ودمي عند الإضافة لا رد المحذوف، فإنه حين رده يقال: حمي وهني بالياء المدغمة بجعل الواو ياء وإدغام الياء في الياء؛ فإن أصلهما حمو وهنو بفتح الحاء والميم، وكذا فتح الهاء والنون.

في الأكثر: أي أكثر موارد استعمالات فم، أي أضيف "فم" إلى ياء المتكلم ففيه وجهان، أحدهما: فيّ بالرد والقلب والإدغام، وهو الأكثر، والثاني: فمي، والوجه الأول أكثر وأفصح؛ لأن قلب الواو ميما حالة الإفراد إنما هو لأجل الضرورة وهي مفقودة حالة الإضافة، وذلك لأن أصل "فمي" فوه بسكون الواو فحذف الهاء؛ لخفائه فصار فو، فلو لم يقلب الواو ميما لقلب الواو ألفا؛ لتحركها حينئذ وانفتاح ما قبلها، فوجب حذف الألف لالتقاء الساكنين، وهما الألف والتنوين، فبقي الاسم المتمكن على حرف واحد، وهذه العلة غير موجودة حال الإضافة؛ لأنه إذا حذف الهاء وأضيف إلى ياء المتكلم كان مبنيا عند قوم ومعربا تقديرا عند الآخرين، لكنه لم يبق على حرف واحد؛ لأنه لم يحذف الواو عند الإضافة؛ لعدم موجب حذفها، وهو التقاء الساكنين؛ لأنه إذا حذف الهاء عند الإضافة إلى ياء المتكلم صار فوي فاجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن فوجب قلب الواو ياء وإدغام الياء في الياء، وكسر ما قبل الياء؛ لأجل الياء كما في "مرمي".

وإذا قطعت إلخ: أي إذا قطعت هذه الأسماء الخمسة عن الإضافة كان إعرابها بالحركات، فقيل: هذا أخ وأب وحم وهن وفم، ورأيت أخا وأبا وحما وهنا وفما، ومررت بأخ وأب إلخ؛ لكن يفتح الفاء، ويضم ويكسر في "فم" إلا أن فتح الفاء أفصح، أما كون فتح الفاء أفصح؛ لكونه مفتوحا في الأصل، وأما يضم الفاء؛ ليدل على الواو المحذوفة، وأما كسرها؛ فلأنه لما انقلب الواو ميما لعلة ذكرها فكأنها انقلبت ياء فكما إذا انقلبت ياء =

(١) وهي أب وأخ وحم وهن، ونقل عنه خلاف جار الله، والمصنف في أب وأخ فقط. (جمال)

(٢) وقال الشيخ الرضي: وهو أصح وأفصح؛ لأن علة الحاجة إلى إبدال الواو ميما عند القطع خوف سقوط العين للساكنين، وليس كذلك في الإضافة؛ إذ لا تنوين في المضاف فالأولى ترك إبدالها ميما. (جمال)

هذه الأسماء الخمسة عن الإضافة قيل: أخ وأب وحم وهن وفم بالحركات
متعلق بفم
الثلاث،[١] ولكن فتح الفاء أفصح منهما أي من الضم والكسر، وجاء حم مثل يد،
في الحالات الثلاث
فيقال: هذا حم أو حمكِ، ورأيت حما أو حمكِ، ومررت بحم أو حمكِ. ومثل خبء بالهمزة، فيقال: هذا حمءٌ أو حمؤكِ، ورأيت حمأ أو حماكِ، ومررت بحمء أو حمئك، ومثل دلو بالواو، فيقال: هذا حَمْوٌ أو حموك، ورأيت حموا أو حموك، ومررت بحمو أو حموك ومثل عصا بالألف، فيقال: هذا حَماً وحماك، ورأيت حما وحماك، ومررت بحما وحماك مطلقا أي جواز حم مثل هذه الأسماء الأربعة. ....

= كسر ما قبلها فكذلك إذا انقلبت ميما هكذا قيل، وقيل: جواز الحركات الثلاث في الفاء لمتابعة العين، مثل أن يقال: فوك وفاك وفيك عند الإضافة بلا ميم فيكون الحركات الثلاث في الفاء بتبعية الحركات الإعرابية، ثم قيل في تثنية أخ وأب: أخان وأبان، وقيل: أخوان وأبوان، وفي جمعهما: أخون وأبون.

ثم اعلم أن لام الأربعة الأول الواو بدليل أخوان وأبون وحموان وهنوان، والثلاثة الأول مفتوح العين؛ لأن جمعها على أفعال كآباء وآخاء؛ لأن قياس فعل صحيح العين أفعال كجبل على أجبال، وأما "هن" فلم يسمع فيه أهناء حتى يستدل به على تحريك عينه، ومؤنثه وهو هنة لا يدل على تحريك عينه؛ لأنه يمكن أن يكون ساكنا في الأصل لكن لما حذف اللام فتح العين؛ لأن ما قبل تاء التأنيث لا بد من فتحها، ولام الخامسة هاء، وعينه واو بدليل أفواه، وعينها ساكنة؛ لأنه لا دليل على الحركة والأصل السكون، ولا يدل صيغته على حركة العين؛ لأن فعلا ساكن العين يجمع معتلها على أفعال كحوض وأحواض.

وجاء حم مثل يد: حال الإفراد والإضافة، فنقول في الإفراد: هذا حم، ورأيت حما، ومررت بحم، ونقول في الإضافة: هذا حمك، ورأيت حمك، ومررت بحمك. **ومثل خبء:** أي جاء حم مثل خبء مهموز اللام معناه الستر، ومنه الخباء للخيمة، فيقال: هذا حمء، ورأيت حمئا، ومررت بحمء، في الإفراد، ويقال في الإضافة: هذا حموك، ورأيت حماك، ومررت بحمئك، وجاء حم مثل دلو، فيقال: هذا حمو، ورأيت حموا، ومررت بحمو، في الإفراد، ويقال في الإضافة: هذا حموك، ورأيت حموك، ومررت بحموك.

---

(١) التابعة للحركات الإعرابية، وكأنهم نظروا إلى حالة الإضافة أعني فوك وفاك وفيك. (عبد الغفور)

مطلقا غير مقيد بحال الإفراد أو الإضافة، بل تجيء هذه الوجوه فيه في كل من حالتي الإفراد والإضافة. وجاء هَنٌ مثل يد مطلقا أي في الإفراد والإضافة، يقال: هذا هن، ورأيت هنا، ومررت بهن، وهذا هنك، ورأيت هنك، ومررت بهنك.

هن المرأة أي فرجها
أي شيئك

وذو لا يضاف إلى مضمر لأنه وضع وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس، والضمير ليس باسم جنس، وقد أضيف إليه على سبيل الشذوذ، كقول الشاعر:

إنما يعرف[1] ذا الفضـ ـل[2] من النـاس ذووه

وذو لا يضاف: اعلم أن عينه واو ولامه ياء، أما الأول فلأن مؤنثه ذات وأصلها ذوات بدليل أن مثناها ذواتا حذفت عينها لكثرة الاستعمال، وأما الثاني فلأن اللفيف المقرون الذي يكون عينه واوا، ولامه ياء أكثر من اللفيف الذي يكون عينه ولامه واوين، والحمل على الأغلب أولى.

وضع وصلة إلخ: أي ذو وضع لأجل أن يتوصل به إلى جعل أسماء الأجناس صفات الأسماء النكرات كجعل المال صفة لرجل فيقال: جاءني رجل ذو مال؛ فإنهم إذا أرادوا أن يصفوا شخصا بالذهب مثلا ليس لهم أن يقولوا: جاءني رجل ذهب بل يوردون له بـ"ذو" وأضافوه إليه، فقالوا: ذو ذهب، ولما كان جنس المضمرات والأعلام مما لا يقع صفة لم يتوصل بـ"ذو" إلى الوصف بها، وإن كان بعد التوصل يصير الوصف هو المضاف دون المضاف إليه، وأما أسماء الأجناس من نحو: الضرب والقتل فإنها وإن لم تكن مما يوصف به إلا أنها من جنس ما يقع صفة كالضارب. =

---

(١) فالفضل: الزيادة، و"ذا" في المحمود أكثر كالفضول في المذموم كزيادة الغضب، والمراد العرضي الاكتسابي لا الجوهري، كفضل الحيوان على النبات والإنسان على سائر الحيوانات، والإضافة يبطل الجمية، والمعنى: لا يعرف صاحب الفضل أحد إلا صاحب الفضل. (حل ش)

(٢) واعلم أنه يتم المصراع الأولى على "الفض"، وشرع المصراع الثاني من "ل من"، ومن يتمون المصراع الأول على لام الفضل قد غلطوا غلطا فاحشا؛ لأن تقطيعه:

فاعلاتن فعلاتن فعلاتن فعلاتن

وهذا يعني إذهاب حرف الكلمة من مصراع إلى مصراع آخر يجوز في العرب لا في العجم.

ولو قيل: لا يضاف إلى غير اسم الجنس لكان أشمل، **وكأنه خص** المضمر بالذكر؛ لأنه كان لبعض تلك الأسماء حكم خاص عند إضافته إلى ياء المتكلم، فنفى إضافته إلى المضمر مطلقا **نفيا لاختصاصه** بحكم خاص باعتبار إضافته إليه، ولا يقطع أي ذو عن الإضافة؛ لأن جعله وصلة إلى أسماء الأجناس ليس إلا بإضافته إليها.

= **إنما يعرف** إلخ: والمقصود بالتمثيل قوله: "ذووه"؛ فإنه مضاف إلى المضمر، وفاعل لقوله: "يعرف"، وقوله: "ذا الفضل" مفعول له، وهذا مضمون ما هو المشهور بينهم من قولهم: *قدر زر زرگر شناسد قدر جوہر جوہری*، ومثل: اللهم صل على محمد وذويه، وما وقع في كلام بعض المتأخرين: وأصلي على نبيه محمد وآله وذويه، فذلك اقتباس من الدعاء المأثور.

ولو قيل إلخ: يعني لما علم من الدليل المذكور أنه لا يضاف "ذو" إلى غير ما فيه معنى الجنس، فلا فائدة حينئذ في التخصيص بأنه لا يضاف إلى مضمر، فلو قال: لا يضاف إلى غير اسم الجنس لكان أشمل؛ لأن غير اسم الجنس أعم من أن يكون ضميرا أو اسما ظاهرا غير اسم الجنس، وإنما قال: "ولو قيل"، ولم يقل: ولو قال، كما هو الظاهر؛ لتعظيم الفاعل.

وكأنه خص إلخ: يعني أن لبعض هذه الأسماء كالأب مثلا يكون له علم خاص عند الإضافة إلى ياء المتكلم، والمناسب للمقام كما ذكره النظر إلى حال إضافته إلى المضمر الخاص بأن يقال: "ذو" لا يضاف إلى ياء المتكلم إلا أنه عدل إلى نوعه، وأما العدول إلى جنسه فبعيد.

نفيا لاختصاصه إلخ: أي اختصاص "ذو" بحكم باعتبار إضافته إلى الاسم الجنس، ونفي هذا الاختصاص يتبين من نفي إضافته إلى المضمر مطلقا، سواء كان ياء أو غيرها؛ لأن لغيره حكما خاصا عند إضافته إلى اسم الجنس مخصوصا بحكم، بخلاف بعض من تلك الأسماء؛ فإن فيه يرد اللام عند إضافته إلى ياء المتكلم ولا يرد في بعض الآخر، فقوله: "نفيا" مفعول له؛ لاتحاد فاعله وفاعل الفعل، وهو المصنف.

التوابع

وهو جمع تابعٍ،(١) منقولٍ عن الوصفية إلى الاسمية، **والفاعل الاسمي** يجمع على فَوَاعِل **كالكاهل** على الكواهل، والمراد بها **توابع المرفوعات** والمنصوبات والمجرورات التي **هي أقسام الاسم، فلا ينتقض حدها** بخروج نحو: إنّ إنّ، وضَرَبَ ضَرَبَ؛ لعدم كونهما من أفراد المحدود، ....

والفاعل الاسمي إلخ: أي دون الفاعل الوصفي؛ فإنه لا يجمع على فواعل، قيل: إنما لا يجمع الفاعل الوصفي على الفَوَاعِل، ولكن يجمع الفاعلة الوصفية على الفوَاعِل، فلم لم يقل: وهو جمع تابعة، وحينئذ لا يحتاج إلى ارتكاب خلاف الظاهر، وهو النقل من معنى الوصفية إلى الاسمية؛ فإن التوابع جمع تابع باعتبار جعله عبارة عن الاسم، وجمع تابعة باعتبار جعلها عبارة عن الكلمة، وأجيب بأن قوله: "كل ثان إلخ" يأبى عنه؛ لأنه حينئذ ينبغي أن يقول: كل ثانية - أي تابعة - بإعراب سابقها.

كالكاهل: بكسر الهاء على الكواهل، والفرق بين التابع والكاهل: أن الكاهل اسم بحسب الأصل، وأما التابع فهو اسم بحسب العارض، وهو النقل؛ لأنه نقل من الوصفية إلى الاسم؛ لأنه اسم لأنواع التوابع. قال الشارح في الحاشية: الكاهل ما بين الكتفين. **توابع المرفوعات إلخ:** فإن توابعها إنما يكون اسما؛ لأن متبوعها لا يكون إلا اسما، فالألف واللام في التوابع إما للعهد أو للجنس. **هي أقسام الاسم:** وهو أعم من أن يكون حقيقة أو حكما، فلا يرد النقض على توابع الجمل، مثل: زيد أبوه قائم وقام أبوه؛ فإنهما مفردان حكما، أي قائم الأب؛ فإن القائم المضاف إلى الأب مفرد.

فلا ينتقض حدها إلخ: وصورة الانتقاض أن "إن" الثاني وكذا "ضرب" الثاني في المثالين المذكورين يكون كل واحد منهما فردا للتابع؛ لأنهما تأكيدان لسابقهما، والتأكيد فرد للتابع، مع أنه ليس بشيء منهما بإعراب سابقهما؛ لعدم وجود الإعراب في سابقهما؛ لأنه مبني الأصل.

---

(١) إشارة إلى دفع ما قيل: إن فاعل الصفة لا يُجمع على فَوَاعِل، ولم يجمع جمع تابعة، مع أن الفاعلة الوصفية يجمع على فواعل أيضا؛ لأنه بصدد أقسام الاسم لا الكلمة، ووجه الدفع: أنه نقل من الوصفية إلى الاسمية، وجعل اسما لهذا النوع من الاسم، فصار بمنزلة فاعل اسما لكاهل، وهو يجمع على فواعل؛ لعدم كونهما من أفراد المحدود، والنقض بما ينتقض يتيقن لو كان من أفراده؛ لأنه حينئذ لا يكون الحد جامعا؛ لخروج بعض أفراد المحدود. (عل)

كل ثان أي كل متأخر[١] **متى لوحظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه، فدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعدا، متلبس بإعراب سابقه أي بجنس إعراب سابقه بحيث يكون إعرابه من جنس إعراب سابقه،**..........

أي كل متأخر إلخ: وهذا التفسير لدفع ما يقال: إن التعريف لا يصدق على التابع الثالث والرابع، مثل: زيد العالم الفاضل الكاهل، فالجواب عنه بوجهين، الأول: أن المراد من الثاني هو الثاني في المرتبة لا الثاني في الذكر؛ فإن الثالث مثلا متى لوحظ مع سابقه الذي هو متبوعه كان في الرتبة الثانية منه وإن كان في الرتبة الثالثة أو الرابعة بالقياس إلى غيره، وهو الصفة الثالثة أو الرابعة، وكذا التابع الرابع متى لوحظ مع سابقه الذي هو متبوعه كان في الرتبة الثانية منه وإن كان في الرتبة الرابعة بالقياس إلى الصفة الثالثة والخامسة.
والثاني: أن المراد من الثاني هو المتأخر مطلقا، سواء كان متأخرا في الرتبة أو الذكر، وفيه ارتكاب عموم المجاز حينئذ أي ما يطلق عليه لفظ المتأخر فيشمل الثالث والرابع، وعلى كلا التقديرين لا يصدق التعريف على المعطوف المتقدم على المعطوف عليه، مثل: عليك ورحمة الله السلام، إلا أن يراد السبق أو التأخر بحسب المرتبة، ولا يخفى أن تفسير الثاني بالمتأخر ينظر إلى هذا الجواب. وقوله: "متى لوحظ مع سابقه" ينظر إلى الجواب الأول، ويمكن الجواب أيضا بأن المراد من الثاني هو غير الأول فيشمل الثالث والرابع.
متلبس إلخ: أشار به إلى أن الباء في قوله: "بإعراب سابقه" للملابسة، وقوله: "متلبس" من الأفعال العامة لا الخاصة، مثل: ثابت وواقع وحائز، وباء الملابسة تقتضي تقدير المتلبس، فلا يرد أن الظرف المستقر لا يكون معلقة إلا من الأفعال العامة، والمتلبس ليس كذلك إذ نقول: متعلق الظرف المستقر من الأفعال العامة إذا لم يكن شيء يقتضي المتعلق، وههنا يقتضيه وهو الباء بحيث يكون إعرابه من جنس إلخ، ولا يجوز أن يكون إعراهما واحدا شخصيا وإلا يلزم قيام الصفة بأحد الشخصية، ولقائل أن يقول: إن الإعراب كالصفة في الاسم، وليس صفة حقيقة لما بُيّن في موضعه، فما هو مثل الصفة في حكم من الأحكام لا نسلم أن يكون شريكا في الاستحالة بما هو صفة حقيقة، فقوله: "أي بجنس إعراب سابقه" جواب على تقدير التنزل والتسليم.

---

(١) إشارة إلى دفع ما قيل من أنه يخرج من التعريف التابع الثالث والرابع؛ لأنهما ليس بثان، ووجه الدفع ظاهر؛ لأنه إنما يخرج لو كان الثاني محمولا على حقيقته وليس كذلك، بل يراد منه متأخر، فيدخل الثالث والرابع في التعريف، ثم أشار إلى وجه تفسير المتأخر بالثاني فوصفه بقوله: "متى لوحظ مع سابقه"، وحاصله أن الثالث والرابع مثلا لما كان بالنظر إلى المتبوع ثانيا وإن كان بالنظر إلى غيره ثالثا أو رابعا عَبَّرَ عنه بالثاني؛ إشعارا بأن المنظور إنما هو نسبته إلى المتبوع لا إلى غيره، وإشارة إلى أن المراد بالثانوية الثانوية بحسب الرتبة لا بحسب الذكر، وبهذا التقدير كما يرد الثالث والرابع لا يرد التابع المقدم على المتبوع. (جمال)

ناشئ[١] كلاهما من جهة واحدة **شخصية**،[٢] مثل: جاءني زيد العالم؛ فإن "العالم" إذا لوحظ مع "زيد" كان في الرتبة الثانية منه، وإعرابه من جنس إعرابه، وهو الرفع، والرفع في كل منهما ناشئ من جهة واحدة شخصية هي فاعلية "زيد العالم"؛ لأن **المجيء المنسوب** إلى "زيد" في قصد المتكلم منسوب إليه مع تابعه[٣] ....

من جهة واحدة: أي المقتضي للإعراب فيهما واحد، يرفع "عاقل" في "جاءني رجل عاقل" من جهة فاعلية موصوفه لا من جهة فاعليته، وكذا سائر الأحوال وسائر التوابع. **شخصية:** أراد أن المراد من الوحدة هو الوحدة الشخصية لا النوعية، فلا يرد المفعول الثاني من باب "علمت" و"أعطيت"؛ لأن جهة نصبها متحدة نوعا وهي المفعولية، لا شخصا؛ لأن مفعوله الثاني غير مفعوله الأول. **ناشئ من إلخ:** وإن كان لغير الواحد الشخصية مدخل في كل منها، وهو كونه تنعتا للفاعل.

المجيء المنسوب إلخ: واعترض بأنه يلزم أن يكون المقتضي لإعراب "زيد" في "جاءني غلام زيد" هو فاعلية غلام؛ لأن المجيء المنسوب إلى "غلام" في قصد المتكلم منسوب إليه مع "زيد" لا إليه مطلقا، وأجيب بأن المراد من المعية هو المعية في الانتساب إليه؛ لأن النعت هو المنعوت بحسب الذات، فالانتساب إلى المنعوت هو الانتساب إلى النعت حقيقة، بخلاف الانتساب إلى "غلام" بالنسبة إلى "زيد". قيل: تعريف التابع ليس بمانع؛ لصدقه على الجزء الثاني في قولنا: قرأت الكتاب جزءا جزءا، والجواب: أن جزء الثاني إنما يكون ثاني الذكر مع أن المراد من الثاني الثاني في المرتبة لا الذكر، أما كونه ثانيا في الذكر فظاهر، وأما عدم كونه ثانيا في المرتبة؛ فلأنهما معا حال لكن لما كان كل واحد منهما صالحا للإعراب فأعربا معا. ويجاب بعبارة أخرى بأن المراد أن إعرابه من جنس إعراب سابقه، ولكن كان إعرابهما متغايرين شخصا بحسب القصد، فلا يرد النقض المذكور؛ =

---

(١) تقدير لمتعلق الجار، وصفة لقوله: "بإعراب سابقه"، فإن قلت: هو معرفة بالإضافة إلى المعرفة، فكيف يوصف بالنكرة؟ قلت: المضاف إليه اسم فاعل مضاف إلى معموله؛ لأنه إذا كان للاستمرار جاز عمله وهو كذلك، فلا يكون معرفة، وإن قلت: إنه ليس بمضاف إلى معموله؟ فالجواب: أن الإضافة للعهد الذهني؛ لأنه يراد واحد غير معين من الخمسة. (جمال)

(٢) وإن كان لغيرها مدخل في ذلك، وهو كونه نعتا للفاعل. (عبد الغفور)

(٣) فإن قلت: الصفة المادحة ذكرت للمدح والذامة للذم، وأيضا قد تذكر للترحم والتأكيد، فلا يكون نسبة الفعل فيهما إلى الموصوف والصفة معا بل إلى الموصوف فقط، قلت: كون ذكر الصفة لأغراض مخصوصة لا ينافي أن يتعلق الفعل بهما معا، فكون نسبة الفعل للموصوف فقط في حيز المنع. (جمال)

لا إليه مطلقا،(١) فقوله: "كل ثان" يشمل التوابع وخبر المبتدأ وخَبرَيْ كان وإنّ وأخواتهما وثاني مفعولي باب ظننت وأعطيت. وقوله: "بإعراب سابقه" يخرج الكل إلا خبر المبتدأ وثاني مفعولي باب ظننت وأعطيت. وقوله: "من جهة واحدة" يخرج هذه الأشياء؛ لأن العامل في المبتدأ والخبر وإن كان هو الابتداء أعني التجرد عن العوامل اللفظية **للإسناد،** لكن هذا المعنى(٢) من حيث إنه يقتضي(٣) مسندا إليه ....

- لأن إعراب الجزء الأول والثاني فيه واحد بحسب القصد، لكنه ظهره في موضعين لصلاحيتهما الإعراب، ولما أريد من الوحدة هو الوحدة الشخصية فلا يرد النقض على الخبر بعد الخبر وعلى الحال بعد الحال وعلى المستثنى بعد المستثنى كما لا يخفى، وأجيب عنه أيضا بأن المراد من قوله: "ثان" هو أن يكون فرعا في استحقاق الإعراب.

لا إليه مطلقا: أي المجيء المنسوب إلى زيد في قصده لا يكون منسوبا إليه مطلقا، سواء كان مع تابعه أو بدونه.

للإسناد: أي لأجل أنه مسند إليه أو مسند.

(١) فلم يتغير الجهة و لم يتعدد؛ لأن تغير الجهة وتعددها إنما هو بتغير تعلق العامل بالمعمول، وفي ما نحن فيه لم يتغير تعلق العامل و لم يتعدد، بل تعلق العامل بالموصوف والصفة تعلقا واحدا، وعمل فيهما معا على أنه مسند إليهما، وكذا في سائر توابع المرفوع والمنصوب والمجرور في قصد المتكلم إنما هو المتبوع والتابع جميعا. (جمال الدين)

(٢) أشار بذلك إلى دفع اعتراض أورده الرضي على المصنف، وذلك أن المصنف قال في شرح قوله: "من جهة واحدة" يخرج عنه خبر المبتدأ، والمفعول الثاني والثالث من باب علمت وأعلمت، وكذا ثاني باب أعطيت؛ لأنها ثوان بإعراب سابقها، ولكن من غير جهة واحدة، وقال الرضي: فيه نظر؛ لأن ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة وهي كونهما عمدة في الكلام، وانتصاب الأسماء المذكورة من جهة واحدة وهي كونها فضلات.

فإن قلت: يتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد من الأول والثاني، قلنا: إن ارتفاع "زيد" في "جاءني زيد الظريف" من جهة كونه فاعلا، وارتفاع "الظريف" من جهة كونه صفة، وكذا باقي التوابع، ووجه التوابع على ما ذكره السيد السند - قدس سره - في "حواشي الرضي" وتبعه الشارح: أن المراد بالجهة الواحدة وحدة تعلق العوامل بالمعمولات وعدم تغيرها بالجهات المتعددة تعدد التعلقات وتغيرها، وحينئذ لا يلزم تغير الجهات؛ لتغير الأسماء، ففي قولك: "جاءني زيد الظريف" لم يتغير تعلق العامل منها بل من حيث إنه يقتضي مسندا إليه عمل فيهما بخلاف الأشياء المذكورة؛ فإنه يتغير التعلق فيها؛ فإن التجريد من حيث إنه يقتضي المسندَ إليه صار عاملا في المبتدأ، ومن حيث إنه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر. (علوي)

(٣) مثل: "زيدا" في "ظننت زيدا فاضلا".

صار عاملا في المبتدأ، ومن حيث إنه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر، فليس ارتفاعهما من جهة واحدة، وكذا "ظننت" من حيث إنه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا، شيئا مثل فاضلا عمل في مفعوليه، فليس انتصابهما من جهة واحدة، وكذلك "أعطيت" من حيث إنه يقتضي آخذا ومأخوذا عمل في مفعوليه، فليس انتصابهما من جهة واحدة، واعلم أن الإعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة إلى اللاحق والسابق **أعم** من أن يكون لفظيا أو تقديريا أو محليا، **حقيقة أو حكما**، **فلا يرد** نحو: جاءني هؤلاء الرجال، ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا، ثم إن **لفظة "كل"** ههنا ليست في موقعها؛[1] ....

أعم إلخ: سواء كان الإعراب في اللاحق والسابق جميعا لفظيا أو تقديريا أو محليا، أو كان متبعضا فيهما، ولما عمّم الإعراب عن المحلي لا يرد النقض بمثل: بك أنت، مع أن "أنت" تابع ليس بإعراب سابقه، ولك أن تقول: إن المراد بإعراب سابقه أن إعرابه لفظا أو محلا مثل إعراب متبوعه لفظا أو محلا؛ فإن "أنت" وإن كان ضميرا مرفوعا فهو في محل الجر بأنه تأكيد له. **حقيقة أو حكما**: وهي قيدان لقوله: "لفظيا".

فلا يرد إلخ: أي فلا يرد لما عمّم الإعراب عن اللفظي والمحلي، ثم عمّم الإعراب اللفظي عن الحقيقي والحكمي، وذلك لأن "هؤلاء" مبني، فليس له إعراب لفظا؛ ليكون إعرابه بإعراب سابقه لفظا بل يكون إعرابه محليا، وكذلك ضمة "زيد" في "يا زيد العاقل" تشبه الحركة الإعرابية من حيث عروضهما معا في الاسم؛ فإنه المنادى المبني على ما يرفع به، ففيه إعراب لفظا حكما، وكذلك فتحة "رجل" في نحو: "لا رجل ظريفا" يشبه الحركة الإعرابية من حيث العروض؛ فإن اسم "لا" مبني على ما ينصب به، ففيه إعراب لفظا حكما، ثم في "يا زيد العاقل" يكون الحمل على اللفظ وعلى المحل جميعا، فيقال: يا زيد العاقلُ والعاقلَ، وفي "لا رجل ظريفا" يكون الحمل على اللفظ فقط. **لفظة كل إلخ**: وكذا لفظ التوابع؛ لأن التعريف للجنس، ويمكن أن يقال: إن صيغة الجمع ولفظة "كل" مقحمتان، زيدتا لبيان الجمع والمنع.

---

(١) لأنه لإحاطة الأفراد، والتعريف إنما يكون للماهية من حيث هي مجردة عن الأفراد، فلا يليق دخوله على ما لم يلاحظ فيه الأفراد. (جمال)

لأن التعريف إنما يكون للجنس وبالجنس[1] **لا للأفراد** وبالأفراد،[2] **فالمحدود** بالحقيقة التابع، والحد مدخول "كل"، وهو ثان بإعراب سابقه من جهة واحدة، لكنه لما أدخل "كل" عليه **أفاد صدق** المحدود على كل أفراد الحد، **فيكون مانعا، والظاهر** انحصار المحدود فيها؛ **لعدم ذكر غيرها**، فيكون جامعا فيحصل حد جامع ومانع يكون **جمعه ومنعه** كالمنصوص عليه.

لا للأفراد إلخ: أي لا يكون المعرَّف - بالفتح - هو الأفراد، وكذا المعرِّف - بالكسر - لا يكون الأفراد، بل الحقيقة والماهية. **فالمحدود إلخ:** لا فرده، فيكون المحدود محذوفا أي هو كل ثان بإعراب سابقه إلخ. **أفاد صدق إلخ:** فيفيد أن كل ما هو ثان بإعراب سابقه فهو تابع. **فيكون مانعا:** لأن معنى المنع هو أن كل ما صدق عليه الحد صدق عليه المحدود. **والظاهر إلخ:** أي أفراده في أفراد الحد، فيكون الظاهر هو، هذا لأجل جمعية المحدود فيدل جمعيته على جامعية التعريف، فحينئذ لا يجوز أن يسأل وأن يقال: لِمَ لم يقل الشارح: إن لفظ التوابع ليس في موضعه كما قال في "كل".
لعدم ذكر غيرها: أي غير التابع في الحد فيكون جامعا؛ لأن معنى الجمع هو أن كل ما صدق عليه المحدود صدق عليه الحد. لا يقال: معنى الانعكاس هو التلازم في الانتفاء لا التلازم في الثبوت، فيكون معنى الجمع: هو أن كل ما لم يصدق عليه المحدود لم يصدق عليه الحد؛ لأنا نقول: التلازم في الانتفاء يستلزم التلازم في الثبوت، فتفسيره بقولنا: كل ما صدق عليه المحدود صدق عليه الحد تفسير باللازم. وقيل: إيراد التوابع بصيغة الجمع يدل الجامعية أي جميع التوابع داخل فيه، وإيراد الكل في التعريف يدل على المانعية، كما أفاد الشارح. **جمعه ومنعه إلخ:** أما منعه كالمنصوص عليه فللفظة "كل"، وأما جمعه كالمنصوص عليه فلدعوى الظهور بقوله: "والظاهر إلخ".

---

(١) لأنه إنما يكون بالجنس والفصل أو الخاصة، وحدّها مع الجنس، وهما كليان ليسا بفردين ولا مقيدين لتشخص الأفراد. (جمال)

(٢) يعني أن التعريف يكون للماهية وبالماهية لا للأفراد وبالأفراد؛ لأن التعريف يكون بالجنس والفصل والخاصة، وهي كليات لا أشخاص، فلا يكون عين الأفراد، فلا يصح للأفراد أن يكون معرَّفا أو معرِّفا، فلا يدخل الكل على المحدود، وأما على الحد فإذا دخل كلمة الكل على الحد أفاد أن المحدود صدق على أفراد الحد، فلا يكون شيء مما يصدق عليه الحد من أفراد الحد أن لا يصدق عليه المحدود، فلا يكون غير المحدود حتى لا يكون مانعا، والظاهر انحصار المحدود في كل أفراد الحد أي لا يكون فردا من أفراد المحدود خارجا عن أفراد الحد حتى لا يكون جامعا؛ لخروج بعض أفراد المحدود عن الحد، فيكون جمع الحد ومنعه كالمنصوص عليه، فلأجل ذلك أورد كلمة "كل". (حل)

النعت[١] تابع **جنس شامل** للتوابع كلها، وقوله: يدل على معنى في متبوعه[٢] **أي يدل** بهيئة تركيبية مع متبوعه[٣] على حصول معنى في متبوعه، مطلقا **أي دلالة مطلقة**......

جنس شامل إلخ: وإنما قدم النعت الذي هو فرد من أفراد التوابع على سائر التوابع من التأكيد وعطف البيان وغيرهما؛ لأن تبعيته أشد بالمتبوع بالنسبة إلى الباقي من التوابع، ولأنه أكثر استعمالا بالنسبة إلى البواقي. قيل: تعريف النعت غير جامع؛ لعدم صدقه على النعت بحال المتعلق أي على الوصف بحال متعلق الموصوف؛ فإن النعت نوعان، أحدهما: الوصف بحال الموصوف، مثل: جاءني زيد العالم. والآخر: الوصف بحال متعلق الموصوف، مثل: مررت برجل حسن غلامه، برفع الغلام؛ فإنه فاعل الحسن، وهو مجرور؛ لأنه صفة الرجل؛ فإنه لا يدل على المعنى الذي هو الحسن في رجل بل يدل على معنى هو في متعلقه وهو الغلام، فلو قال: تابع يدل على معنى في متبوعه أو متعلقه لكان أولى؛ ليشمل النوعين.

والجواب ما حققه الشارح فيما بعد من أن المراد من الوصف بحال المتعلق ليس أن يكون الوصف قائما بمتعلقه، بل المراد منه: هو الوصف الاعتباري الحاصل للموصوف بسبب متعلقه، وهذا الوصف كون الرجل بحيث يحسن غلامه، فهذا الكون المقيد وصف اعتباري ثابت للرجل فيصدق التعريف عليه؛ لأن حاصل التعريف أن النعت تابع يدل على معنى أي صفة في متبوعه أي نفسه، أو على معنى في متبوعه بسبب متعلقه أي على معنى اعتباري في متبوعه بسبب متعلقه.

دلالة مطلقة إلخ: والحاصل: أن الدلالة على حصول المعنى في متبوعه لازمة لنوع تلك الهيئة غير منفكة عنه. ثم قوله: "دلالة مطلقة" إشارة إلى أن قوله: "مطلقا" صفة للمفعول المطلق المحذوف ولكنه حذف وأقيم الصفة مقامه. إن قلت: هذا يقتضي أن يقول: "مطلقة" بالتاء؟ قلت: الدلالة مصدر يجوز تذكيره وتأنيثه، فيجوز جعل =

---

(١) قدمه على سائر التوابع؛ لكونه أكثر استعمالا في كلامهم وأوفر متابعة؛ إذ يتبع في الإعراب والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير كما ستطلع، وأعظم فائدة وأكثر بيانا. (حق)

(٢) أي حالة ثابتة في متبوعه، سواء كان باعتبار نفسه أو باعتبار متعلقه، فيدخل فيه نحو: جاءني رجل حسن غلامه. (عبد الغفور)

(٣) وإنما قال: "بهيئة تركيبية مع متبوعه"؛ لأن بدون الهيئة التركيبية أي في حال الإفراد يدل على معنى مطلقا لا على معنى في متبوعه. (علوي)

غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد، **احتراز**[1] خبر عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك: **أعجبني زيد علمه**، والمعطوف في مثل قولك: أعجبني زيد وعلمه، ولا التأكيد في مثل قولك: جاءني القوم كلهم؛ لدلالة كلهم على **معنى الشمول** في القوم؛ فإن دلالة التوابع في هذه الأمثلة على حصول معنى في المتبوع، ....

= المذكر صفة له. واعلم أنه قال بعض الشارحين: إن قوله: "مطلقا" لإخراج الحال؛ فإن "قائما" في "ضربت زيدا قائما" وإن صدق عليه أنه تابع يدل على معنى في زيد، لكن لا مطلقا بل الدلالة مقيدة بزمان نسبة الحال إلى صاحبها، وبعبارة أخرى: بل هي مقيدة بحال صدور الفعل عن ذي الحال أو بحال وقوع الفعل عليه. قيل: الحال خارج بقوله: "تابع" لاعتبار قيد من جهة واحدة، وليس إعرابها مع ذي الحال ناش من جهة واحدة كما لا يخفى، وحمل التوابع على المعنى اللغوي غير مرضي.

لا يقال: إذا كان الحال خارجا بقيد التابع فيكون خارجا بقوله: "مطلقا" أيضا، فيلزم إخراج المخرج؛ لأنا نقول: القصد لم يتعلق بإخراجها بقوله: "مطلقا" ولا بد في إخراج المخرج من ذلك. وقيل: قوله: "مطلقا" لدفع توهم دخول الحال فيه، ومنشأ التوهم هو حمل التابع على معناه اللغوي. قيل: التعريف منقوض بالنعت الواقع بعد "إلا" للصفة كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء: ٢٢) فإن "الله" نعت "الآلهة" مع أنه لا يدل على معنى في متبوعه، وأجيب بأن المراد من النعت هو النعت حقيقة، وليس هو نعت حقيقة بل هو مضاف إليه للنعت من حيث المعنى، فالتقدير: لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا، ولكن لما لم يكن إعراب "إلا" وإضافتها إلى ما بعدها لكونها حرفا أعرب ما بعدها إعراب المنعوت، وأطلق اسم النعت عليه مجازا.

احتراز إلخ: أي قوله: "يدل على معنى في متبوعه مطلقا" احتراز عن سائر التوابع من التأكيد وغيره.

أعجبني زيد علمه: فإن معناه أعجبني علمه فيدل على معنى في متبوعه. **معنى الشمول إلخ**: فإنه يدل على عدم خروج فرد من القوم، بخلاف ما إذا قيل: جاءني القوم، بلا ذكر قوله: "كلهم"؛ فإنه حينئذ يحتمل أن يكون بعضهم خارجا عن الحكم بالمجيئة بأن كان إسناد المجيئة إلى جميع أفراد القوم مجازا، فإذا ذكر قوله: "كلهم" فهو حينئذ تأكيد للقوم وشامل لجميع أفراده.

(١) لا يقال: دلالة التابع في الأمثلة المذكورة ليست هيئة تركيبية مع متبوعه، بل لإضافته إلى ضمير المتبوع؛ لأنا نقول: إضافة التابع إلى ضمير المتبوع أيضا من جملة هيئة تركيبية مع المتبوع، والقول بأن إضافته إلى ضمير المتبوع ليست من جملة هيئة تركيبية في حيز المنع. (جمال)

إنما هي لخصوص موادها،(١) فلو جردت عن هذه المواد، كما يقال: أعجبني زيد غلامه أو أعجبني زيد وغلامه أو جاءني زيد نفسه، لا تجد لها دلالة(٢) على معنى في متبوعاتها، بخلاف الصفة؛ فإن الهيأة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها **في أي مادة كانت**.

وفائدته أي فائدة النعت **غالبا تخصيص** في النكرة كـ"رجل عالم" **أو توضيح** في المعرفة كـ"زيد الظريف"، ....

إنما هي إلخ: قال مولانا عص: هذه التوابع خارجة بقوله: "يدل على معنى في متبوعه"؛ لأن العلم في "أعجبني زيد علمه" لا يدل بهيئته التركيبية مع متبوعه على حصول معنى في المتبوع، بل يدل عليه بإضافة العلم إلى ضمير المتبوع، وكذا التأكيد والمعطوف؛ فإن دلالة "كلهم" على الشمول في القوم ليس بهيئة تركيبية بل بإضافة الكل إلى الضمير، فلا فائدة لقوله: "مطلقا" ولم يتم ما ذكره في بيان فائدته، فإذا كان كذلك فإخراجها بقوله: "مطلقا" إخراج المخرج. أقول: البدل هو العلم المضاف إلى الضمير لا العلم بدون إضافته إليه، فيصدق عليه أنه يدل على معنى في متبوعه، وكذا التأكيد والمعطوف. **في أي مادة كانت**: نحو: جاءني زيد العالم أو الفاضل أو الشاعر أو الكاتب أو غيرها.

غالبا: وإنما أخذه عن المقابل وهو قوله: "وقد يكون لمجرد الثناء إلخ"، ثم قوله: "وفائدته" لبيان الفرق بين النعت والخبر؛ لأن كلا منهما يدل على معنى في شيء، ويحتمل أن يكون لبيان أنه ليس الغرض من الوصف هو الإعلام؛ لحصول المعنى بل تخصيص المتبوع وغيره. **تخصيص إلخ**: وهو قليل الاشتراك مثل: جاءني رجل عالم، حيث خرج رجل جاهل. **أو توضيح إلخ**: وهو دفع الاحتمال منها كـــ"زيد الظريف"؛ فإن توصيفه بــ"الظريف" يرفع عدم الظرافة عنه؛ فإنه قبل التوصيف به يحتمل له ولغيره.

---

(١) يعني أنها وإن دلت تركيبها مع متبوعها على حصول معنى في متبوعها إلا أن تلك الدلالة ليست مطلقة متحققة في كل بدل ومعطوف وتأكيد، وإلا لما تخلفت في أعجبني زيد غلامه، وأعجبني زيد وغلامه، وجاءني زيد نفسه. (جم)

(٢) فعلم أنها لا تدل على معنى في متبوعها دلالة مطلقة بل مقيدة بخصوص المادة، فيخرج عن الصفة صفة مركبة مع متبوعه على معنى في متبوعه دلالة مطلقة، بحيث إذا جيء مكان صفة صفة أخرى وأخرى إلى غير النهاية، لكان يدل على معنى في متبوعه، ثم المعنى الثابت في المتبوع أعم من أن يكون وصفا حقيقيا للمتبوع، كالفعل في "جاء رجل عاقل" أو وصفا إخباريا؛ لكونه حسنا غلامه في "جاء رجل حسن غلامه". (جمال)

وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح، نحو: **بسم الله** الرحمن الرحيم أو لمجرد الذم، نحو: أعوذ بالله من الشيطن الرجيم أو لمجرد التأكيد مثل: نفخة واحدة؛ إذ الوحدة تفهم من التاء في "نفخة" فأكدت بالواحدة، ولما كان غالب مواد الصفة[1] المشتقات توهم كثير من النحويين أن الاشتقاق شرط في النعت، حتى تأولوا غير المشتق إلى المشتق، **ولما**[2] **لم يكن** هذا مرضيا للمصنف رده بقوله: ....

بسم الله إلخ: فإن توصيف "الله" بـ"الرحمن" و"الرحيم"؛ لمجرد الثناء والمدح، وليس لقصد التخصيص والتوضيح فيه بالمعنى المذكور، وقد يكون للتعميم، مثل: كان ذلك في يوم من الأيام ووقت من الأوقات؛ فإن توصيف اليوم بالأيام والوقت بالأوقات؛ لمجرد التعميم، وقد يكون للترحم، نحو: أنا زيد الفقير، وقد يكون لكشف الماهية، نحو: الجسم الطويل العريض العميق كذا؛ فإن توصيف الجسم بهذه الثلاثة لمجرد كشف الماهية؛ فإن كل جسم لا يكون إلا كذلك، والفرق بين الصفة الكاشفة والصفة المؤكدة: أن الأولى موضحة مفسرة، والثانية مقررة. وقيل: الفرق بينهما أن المؤكدة تؤكد بعض مفهوم الموصوف كـ"نفخة واحدة"، والكاشفة تكشف تمام الماهية كالمثال المذكور، ولم يذكر نعت الكاشفة إلحاقا بنعت المؤكدة، واعترض بأن كلا من الطويل والعريض والعميق نعت مع أنه ليس كاشفا؛ لأن الكاشف هو المجموع وهو ليس بنعت.

وإن قلت: كل من تلك الأمور الثلاثة صالح لكونه كاشفا؛ لأنه مساو للجسم، قلنا: لا يشتبه لأحد في أن المتكلم لم يقصد إلا كشف المجموع؛ لأن المعرف هو المجموع على أن الجواب المذكور لا يجري في مثل: الإنسان الحيوان الناطق، فالأظهر في الجواب أن يقال: إن النعت هو المجموع لا كل واحد، لكن لما كان كل واحد من الأجزاء صالحا للإعراب أجري الإعراب عليه، كما سبق في قولنا: قرأت الكتاب جزءا جزءا.

ولما لم يكن إلخ: عطف على مدخول كلمة "لما لم يكن إلخ" وقوله: "رده إلخ" جزاء له، وبناء الرد على أنه لا داعي إلى اشتراط الاشتقاق، ولا موجب للتأويل بالمشتق لا عقلا ولا نقلا.

---

(١) هذا حاصل كلام المصنف في شرحه. قال الشيخ الرضي: اعلم أن جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق، فلذلك استضعف سيبويه نحو: "مررت برجل أسد" وصفا، ولم يستضعف "جاءني زيد أسدا" حالا، وفي الفرق نظر. (عبد الغفور)

(٢) هذه النسخة موافقة للمحشي عصام الدين.

ولا فصل أي لا فرق بين أن يكون النعت مشتقا أو غيره في صحة وقوعه نعتا إذا كان وضعه أي وضع غير المشتق لغرض المعنى(١،٢) ....

ولا فصل إلخ: وقال مولانا عص: الأحصر في العبارة أن يقول: "ولا فصل بين المشتق وغيره". أقول: إن عبارة المصنف أوضح لوجود الربط فيها؛ فإن ربط الألف واللام ليس مثل الضمير، والدلالة الواقعة في قولهم: خير الكلام ما قل ودل يكون المراد منها الدلالة على سبيل الوضوح، وكذا من الاختصار في المتن هو الاختصار على وجه الإيضاح. قيل: الظاهر أن يقول: "وغيره" بالواو؛ لأن "بين" لا يضاف إلا إلى المتعدد و"أو" لأحد الأمرين، وأجيب بأن "أو" بمعنى الواو، وإنما أتى بـــ"أو" دون الواو؛ ليشير إلى استقلال كل من المشتق والجامد في كونه نعتا من غير حاجة إلى رد الجامد إلى المشتق، وذلك لأن "أو" تقع بين المتقابلين.

في صحة وقوعه: خص عدم الفرق في صحة الوقوع؛ لأنه لا يصح عدم الفرق مطلقا؛ لأن المشتق لغلبته راجح إلى غيره. **إذا كان وضعه إلخ**: يعني في التركيب فهو قيد لكونه غير مشتق، والمراد من الوضع ما يعم الوضع النوعي الشامل للوضع النوعي الذي في المجاز، فيراد منه الاستعمال، فلا يرد: مررت بنسوة أربع، فإن الأربع نعت "نسوة" مع أنه لا يكون موضوعا للمعدود بل للعدد، واستعمال اسم العدد في المعدود مجاز، وكذلك "أيّ" في نحو: مررت برجل أيّ رجل، لا يكون موضوعا للرجل الكامل في الرجولية بل موضوع للاستفهام، واستعماله في الرجل الكامل في الرجولية مجاز، والمقرر عندهم أنه إذا أضيف "أيّ" إلى الموصوف وهو "الرجل" في المثال المذكور يكون المراد منه هو الكامل في الرجولية.

لغرض المعنى: واللام للأجل لا للصلة، ولفظ الغرض مقحمة، وإيراده للتنبيه على أن اللام فيه للأجل لا للصلة، وإلا لكان الموضوع له هو غرض المعنى، وهو باطل، والمراد من المعنى: هو الحالة التي هي الدلالة أي لأجل الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع.

---

(١) متعلق بقوله: "غير مشتق"، والوضع ههنا يعم الوضع النوعي الشامل للوضع النوعي الذي في المجاز، فلا يرد نحو: مررت بنسوة أربع، بناء على أن في اسم المعدود مجاز، أو نحو: مررت برجل أيّ رجل، بناء على أن "أيّ" هذه استفهامية استعيرت للكامل البالغ غاية الكمال في مدح أو ذم بجامع أنه مجهول الحال بحيث يحتاج إلى السؤال عنه. (عبد الغفور)

(٢) فإن قلت: ثلاثة في قولك: "جاء رجال ثلاثة" صفة جامدة تدل على معنى في متبوعه، إلا أنه ليست موضوعة فيخرج عن أن يكون صفة، قيل: المراد بالوضع الاستعمال، وقيل: الوضع أعم من النوعي الذي يكون في المجاز، ويحتمل أن يكون المراد من الوضع التعيين، أي إذا كان تعيـــينه لغرض المعنى. (جمال)

أي لغرض الدلالة على المعنى[1] الواقع في المتبوع **عموما** أي في جميع الاستعمالات مثل: تميمي وذي مال؛ **فإن التميمي يدل** دائما على أن لذات ما نسبة إلى قبيلة تميم، وذي مال يدل على أن ذاتا ما صاحب مال، **أو خصوصا** أي في بعض الاستعمالات بأن يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذات ما، وحينئذ يجوز أن يقع نعتا وفي بعضها لا يدل على ذلك، وحينئذ لا يصح جعله نعتا، مثل: مررت برجل أيَّ رجل أي كامل في الرجولية فـ"أيَّ رجل" باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح أن يقع نعتا، ....

عموما: أي دلالة عامة أو وضعا عاما، أي في جميع استعمالاته مثل المنسوب، نحو: تميمي وذو مال وذات مال وعلوي. فيقال: جاءني رجل تميمي، وجاءني رجل ذو مال، وجاءتني امرأة ذات مال، وجاءني رجل علوي؛ فإن كل واحد منها يدل على معنى في متبوعه عموما، أي في جميع استعمالاته.

فإن التميمي يدل إلخ: ولذا يجب أن يكون له موصوف لفظا أو تقديرا.

أو خصوصا: أي أو تابع يدل على معنى في متبوعه خصوصا، أي في بعض استعمالاته، نحو: أي رجل في قولنا: "مررت برجل أيّ رجل" أي كامل في الرجولية؛ فإن "أي رجل" يدل على معنى في متبوعه في هذا الموضع، ولم يدل على معنى في متبوعه في غير هذا الموضع، مثل: "رجل عندك" أي مررت برجل أيّ رجل عندك؛ فإن "أيّ" ههنا على وضعه وهو الاستفهام، فلا يصح أن يقع نعتا؛ لعدم الدلالة على المعنى في متبوعه، بخلاف "مررت برجل أيّ رجل"؛ فإن استعمال "أيّ" ههنا بخلاف وضعه أي الكامل البالغ غاية الكمال في مدح أو ذم، فيصح أن يقع نعتا؛ فإن "أيّ" وقع وصفا لنكرة ومضافا إلى ما هو بمعناها، ويقرب منه "كل" و"جد" و"حق"؛ فإن كلا منها تابع للجنس ويكون مضافا إلى مثل متبوعها لفظا أو معنا. يقال: أنت الرجل جد الرجل أي كان من سواك بهزل، وأنت الرجل حق الرجل أي كان من سواك باطل.

(١) بيان حاصل المعنى: لا تقدير الدلالة في النظم؛ إذ المتفرع والمترتب على الوضع هو الدلالة على المعنى، ومثل: "أيّ رجل عندك"، لا يدل على هذا المعنى؛ لأن "أيّ رجل" في هذا التركيب ملخص الاستفهام، فليس له دلالة على معنى حتى يكون صالحا لأن يقع نعتا. (جمال)

وفي مثل: **أيّ رجل عندك** لا يدل على هذا المعنى، فلا يصح أن يقع نعتا ومثل: **مررت بهذا الرجل** فإن "هذا" يدل على ذات مبهمة، و"الرجل" على ذات معينة، وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة، فلهذا صح أن يقع "الرجل" صفة لـ"هذا"، وفي المواضع الأخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح أن يقع صفة، وذهب بعضهم إلى أن "الرجل" بدل عن اسم الإشارة، وبعضهم إلى أنه عطف بيان، ومثل: **مررت بزيد هذا** أي بزيد المشار إليه، فـ"هذا" في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد، فوقع صفة له، **وفي المواضع الأخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح أن يقع صفة**، ....

أي رجل عندك: أي مررت برجل أيّ رجل عندك، فيكون في هذا التركيب موصوفا، ولا يرد حينئذ ما قال مولانا عص من أنه يرد عليه أنه ليس في التركيب شيء يمكن أن يجعل موصوفا، حتى يظهر أن عدم الصحة من جانب "أيّ رجل"، فالأولى أن يقال: وفي مثل: مررت بضارب أي رجل، لا يدل على هذا المعنى، فلا يصح أن يقع نعتا. **مررت بهذا الرجل**: فإن "الرجل" يدل على معنى في متبوعه، وهو تعين الذات المبهمة في هذا الموضع دون موضع آخر، نحو: مررت برجل عندك.

مررت بزيد هذا: فإن "هذا" يدل على معنى، وهو الإشارة في متبوعه في هذه الصورة دون صورة أخرى، نحو: هذا زيد؛ فإن اسم الإشارة يقع صفة للعلم أو مضافا إلى العلم أو إلى المضمر أو إلى مثله، كاسم الإشارة؛ لأن الموصوف حينئذ أخص أو مساو، وأما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة.

وفي المواضع إلخ: وقد مثله بعض الشارحين بنحو: هذا زيد. أقول: لقائل أن يقول: "إن هذا زيد" مثل قوله: "مررت بهذا الرجل"، فكما أن "هذا" يدل على ذات مبهمة، والرجل على ذات معينة، وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة، فكذلك "هذا زيد" بعينه، إلا أنه مدفوع بما قال مولانا غف؛ فإنه قال: معنى قوله: "لا يدل على هذا المعنى" لا يقصد بدلالة هذا المعنى. فالمراد من "هذا زيد": هو كون "هذا" مبتدأ و"زيد" خبره، فالقصد لدلالة المعنى الحاصل في المتبوع.

وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التي هي **في حكم النكرة**؛[١] **لأن الدلالة** على معنى[٢] في متبوعه، كما توجد في المفرد، كذلك توجد في الجملة الخبرية، وإنما قيد الجملة بالخبرية؛ **لأن الإنشائية**[٣] **لا تقع صفة**،..........................

المصنف

وتوصف النكرة: أي بوصف الموصوف إذا كان نكرة بالجملة الخبرية، وهي التي تحتمل الصدق والكذب، وهي أربعة أنواع، نحو: مررت برجل أبوه عالم، ومررت برجل قائم أبوه، ومررت برجل القائم أبوه، ومررت برجل في الدار. **لا المعرفة**: لامتناع وصف المعرفة بالجملة؛ لأن الجملة في حكم النكرة، ويجب مطابقة الموصوف للصفة في التعريف والتنكير، والمعرفة لا تقع موصوفا للجملة أصلا، سواء كانت خبرية أو إنشائية، ثم المراد من النكرة هو النكرة وما في حكمها؛ فإن المعرف بلام العهد الذهني يقع موصوفا للجملة الخبرية.

في حكم النكرة: لعدم الإفادة إلى معلومية مضمونها لكنها ليست نكرة حقيقة؛ لأن النكرة والمعرفة من أقسام الذات والاسم، فافهم. واعلم أن في قوله: "في حكم النكرة" إشارة إلى توجيه قولهم: إن النعت يجب أن يكون موافقا للمنعوت في التعريف والتنكير مع أن الجملة قد يكون نعتا ولا يكون معرفة ولا نكرة، ثم اعلم أن المراد أنها في حكم النكرة بحسب الوضع أي الجملة الخبرية؛ لإفادة النسبة المجهولية بحسب الوضع، فاندفع ما قيل من أن إفادة النسبة في الجملة الخبرية التي تقع صفة يكون معلومة، ولهذا يصير الموصوف معلوما، وذلك لأن استعمالها في النسبة المعلومة عارض على وضعها.

لأن الدلالة إلخ: أي لأن الوصف في المعنى خبر عن الموصوف، وقد تخبر بالجمل الخبرية كما يخبر بالمفرد. وقيل: المفرد والجملة متساويان في وقوعهما نعتا، ولكن المشهور أن المفرد أصل، ولعل وجهه أن الجملة التي لها محل من الإعراب إنما يكون في تأويل المفرد. **لأن الإنشائية إلخ**: لأن الصفة يجب أن يكون مضمونها معلوما للمخاطب، قيل: ذكرها حتى يصح فائدتها وهي أن يعرف المخاطب الموصوف المبهم بما كان معلوما له، والإنشاء لا يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها، وكذا حكم الصلة.

(١) إشارة إلى دفع ما يقال: إن هذا الحكم يناقض ما تقرر من أن النعت يطابق المنعوت في التعريف والتنكير؛ لأن الجملة ليست بنكرة؛ لكونها قسما من الاسم يدل على الذات، وإنما كانت الجملة في حكم النكرة؛ لإفادة نسبة مجهولة كالنكرة التي لإفادة فرد مجهول. (نور الحق)

(٢) قد سوى الشيخ الرضي بين النعت المفرد والجملة، والمشهور أن المفرد أصل، لعل وجهه أن الجملة التي لها محل من الإعراب إنما تكون في تأويله. (عبد الغفور)

(٣) وقيل: لأن الإنشاء لا ثبوت لها في نفسها، وإثبات الشيء للشيء فرع لثبوته في نفسه، وفيه بحث، أما أولا فلأن مدلول الكلام الطلبي هو الطلب الثابت في نفسه، لا المطلوب الذي هو ليس حاصلا معه. وأما ثانيا فلأن الإخبار الواردة على المتحيل غير ثابتة اتفاقا مع ثبوتها لغيرها كقولك: المتحيل الذي لا يعقل امتنع الحكم عليه. (جمال)

إلا بتأويل بعيد، كما إذا قلت: جاءني رجل اضربه أي مقول في حقه اضربه **أي مستحق** لأن يؤمر بضربه، ويلزم فيها الضمير الراجع **إلى تلك النكرة** للربط، نحو: جاءني رجل أبوه قائم، وإذا لم يكن فيها الضمير الرابط **تكون أجنبية**[1] بالنسبة إلى الموصوف، فلا يصح أن تقع صفة له، مثل: جاءني رجل زيد عالم ويوصف **بحال الموصوف** أي بحال قائمة به،[2] نحو: مررت برجل حسن؛ إذ الحسن حال الرجل وصفته،

إلا بتأويل بعيد: إنما قيد التأويل بالبعيد؛ لوجود أصل التأويل في الخبرية أيضا؛ لأن قولنا: "قائم أبوه" في قولنا: "جاءني زيد قائم أبوه" أو "قام أبوه" في قوة "قائم الأب". وأما بعد التأويل في الإنشائية وقربه في الخبرية؛ فلأن التأويل في المفرد في الخبرية في نفس الجملة بلا أمر زائد عليها. وأما في الإنشائية يكون التأويل به ليس في نفسها، بل بضم أمر خارج عنها وهو "مقول في حقه" في قولنا: "جاءني رجل اضربه" ويمكن أن يقال: الإنشائية لا تقع صفة أصلا؛ فإن الصفة هي مقول في المثال المذكور، وقولنا في حقه: "اضربه" من متعلقاته.
أي مستحق: أي المراد من المقول في المقولية بالفعل، بل المراد استحقاق المقولية "لأن يؤمر بضربه". واعلم أن الجملة الإنشائية كما لا تقع صفة بلا تأويل، كذلك لا تقع خبرا ولا صلة ولا حالا؛ لأن الإنشائية لا ثبوت لها في نفسه، وإثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه. **إلى تلك النكرة إلخ**: لأن الجملة مستقلة بنفسها، فلا بد من ضمير يربطها إليها. **تكون أجنبية إلخ**: قيل: في الملازمة منع ظاهر؛ لجواز حصول الربط بغير الضمير، كما في خبر المبتدأ، وأجيب بأن المراد من قوله: "تكون أجنبية إلخ" هو أنه يكون أجنبية في بادئ الرأي، فالرابط غير الضمير لا يظهر إلا بعد تعمق النظر والتأمل فيه. قيل: لو صح هذا فيلزم أن يكون الرابط في الجملة الواقعة خبرا للضمير فقط، وإلا يلزم أن يكون أجنبية في بادي النظر، واللازم باطل، وأجيب بأن توجه الذهن في الخبر أعلى من توجهه في الصفة، فيكون التوجه إلى الصفة دون التوجه إلى الخبر، فحيث يكون التوجه إلى الخبر فوق التوجه إليها فيعرف الرابط الذي هو غير الضمير فيه بالتوجه والتأمل. **بحال الموصوف**: الجار والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله.

---

(١) فلا يحصل اتصاف الموصوف بمضمون الصفة، فلو قلت: مررت برجل قام عمرو، لم يكن الرجل متصفا بقيام عمرو بوجه، فلا يتخصص به، كذا في "الرضي". (علوي)
(٢) أي بالموصوف، يعني يوصف، بحال تدل العبارة كان قيامها به حقيقيا، نحو: جاء رجل حسن، أو اعتباريا، نحو: مررت بهذا الرجل؛ فإن التعيين وإن كان حاصلا في المشار إليه إلا أنه ليس قيامه بالمشار إليه أمرا حقيقيا بل هو وصف اعتباري. (جمال)

وبحال متعلقه أي متعلق الموصوف يعني **بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه**،[1] نحو: مررت برجل حسن غلامه إذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وإن كان اعتباريا، **فالأول** أي النعت بحال الموصوف **يتبعه** أي الموصوف **في عشرة أمور يوجد منها في كل تركيب أربعة**:[2] ....

وبحال متعلقه: المتعلق أعم من أن يكون ما له إضافة ونسبة إليه كالأب والغلام، أو ما له ربط إلى ما له تلك النسبة، كقولك: قام رجل ضاربه إياه زيد. وقال بعض الشارحين في تفسيره: أي يوصف الموصوف باعتبار حاله، مثل: مررت برجل عالم، ويوصف باعتبار حال متعلقه، نحو: مررت برجل حسن غلامه، فـ"حسن" وإن كان صفة لـ"رجل" من حيث اللفظ لكنه صفة لمتعلقه، وهو الغلام من حيث المعنى والحقيقة. **بصفة اعتبارية إلخ**: وهذا كلامه لدفع ما يتوجه على تعريف النعت من أنه لا يصدق على النعت بحال متعلق الموصوف - وقد ذكرناه في تعريفه - وإنما صح الوصف بها؛ لأنها بمنزلة حاله باعتبار نفسه في حصول الفائدة، فمعنى قوله: "وبحال متعلقه" أنه بصفة اعتبارية يحصل له بسبب المتعلق، لا أنه يوصف بحالة قائمة بالمتعلق حتى ينافي دلالته على معنى في متبوعه.

قال مولانا عص: هذا الجواب بعيد من العبارة وخلاف التحقيق؛ لأن الوصف في المثال المذكور هو حسن، وهو يدل على حالة قائمة بالمتعلق، لا حالة اعتبارية قائمة بالمتبوع. والحق أن يقال: حسن دال باعتبار إسناده إلى فاعله على حال قائم بالمتعلق، وبهذا الاعتبار يقال له: الوصف بحال المتعلق، لكنه باعتبار تركيبه مع المتبوع يدل على معنى في المتبوع، وهو كونه بحيث يحسن غلامه. أقول: كون الرجل بحيث يحسن غلامه أي كونه حسن الغلام معنى في رجل وإن كان اعتباريا، فما ذكره الفاضل المذكور ليس غير ما ذكره الشارح بحسب الحقيقة والمآل، كما لا يخفى على المتأمل. **في عشرة أمور إلخ**: وإنما تبعته في تلك الأشياء؛ لكونه إياه في المعنى أي النعت هو المنعوت في الحقيقة مع عدم استقلاله؛ لقيامه به.

(١) يعني يوصف بصفة اعتبارية يعتبر الفعل باعتبار نسبته أي المتعلق، لا باعتبار أفراده؛ فإن تلك الصفة الحقيقة صفة لذلك الموصوف، فإذا قلت: مررت برجل قائم غلامه أو أبوه، فالقائم غلامه أو أبوه وهو الرجل وما وصفته إلا بذلك، وإن كان اعتباريا ليس أمرا قائما به، كـ"الحسن القائم" في مثل: مررت برجل حسن؛ فإن "الحسن" كيفية له في نفس الأمر، ولم يصفه بالقيام المجرد، فكذلك صح وجوبه عليه، كذا ذكره ابن الحاجب في "شرح المفصل". (حل)

(٢) وذلك لأن ما يمكن اجتماعه من العشرة المذكورة في كلمة واحدة أربعة، واحد من الرفع والنصب والجر، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من التذكير والتأنيث، وذلك لأن النسبة الباقية منافية للأربعة المذكورة. (حق)

في الإعراب **رفعا ونصبا وجرا** والتعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، **إلا**[1] **إذا كان** صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث كـ"فعول" بمعنى "فاعل"، نحو: رجل صبور وامرأة صبور، أو "فعيل" **بمعنى "مفعول"** كـ"رجل جريح" و"امرأة جريح"، أو كان صفة مؤنثة تجري على المذكر **كـ"علامة"**.

والثاني أي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه **في الخمسة الأُوَل**، وهي: الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير، ويوجد منها **في كل تركيب اثنان**،..............

رفعا ونصبا وجرا: وهذه الثلاثة من العشرة المذكورة ههنا، ويعتبر في كل تركيب واحد من هذه الثلاثة لا مجموعها؛ لامتناع اجتماعها، وفي التعريف والتنكير يعتبر واحد منهما فيه؛ لما مر، وكذلك في الإفراد والتثنية والجمع يعتبر واحد منها فيه؛ لما مر، وكذلك في التذكير والتأنيث؛ لما عرفت.

إلا إذا كان إلخ: استثناء من قوله: "والتذكير والتأنيث" وينبغي أن يستثنى شيء آخر من الخمسة الأخيرة، وهو أن يكون النعت مصدرا، مثل: رجل عدل، ورجلان عدل، ورجال عدل، وامرأة عدل، وكذا إذا كان اسم التفضيل يستعمل بـ"من"، هذا ما قيل. أقول: هذا داخل في الاستثناء المذكور؛ لأن المصدر إذا وقع نعتا يستوي فيه التذكير والتأنيث والتثنية والجمع. **بمعنى مفعول**: قال مولانا عص: إن الفعول الذي يستوي فيه التذكير والتأنيث هو الفعول بمعنى الفاعل لا الفعول بمعنى المفعول، فوقع من الشارح سهو. أقول: قد رأيت في كثير من النسخ كـ"فعول" بمعنى الفاعل، إلا نادرا، لعل هذه النسخة النادرة نقلت من نسخة الفاضل المذكور.

كعلامة: فإنه صفة جارية على المذكر فقط، ولا تقع صفة للمؤنث.

في الخمسة الأول: جمع الأوّل، قيل: إن الوصف بحال المتعلق قد يعتبر فيه ضمير الموصوف، نحو: غلام رجل حسن وجهه، وحينئذ يطابق الموصوف في العشرة لا في الخمسة الأول، وأجيب بأنه حينئذ من قبيل وصف الشيء بحال نفسه. **في كل تركيب اثنان**: فيوجد في كل تركيب واحد من الرفع والنصب والجر، وكذلك من التعريف والتنكير؛ لأنهما متناقضان، كالرفع والنصب والجر.

---

(١) استثناء عن متابعة وصف الموصوف في التذكير والتأنيث، والأولى أن يستثنى ما يستوي فيه الواحد والتثنية والجمع كالمصدر، نحو: رجل عدل، ورجلان عدل، ورجال عدل، وكذا اسم التفضيل المستعمل بـ"من"؛ فإنه مفرد لا غير. (جمال)

وفي البواقي من تلك الأمور العشرة، وهي أيضا خمسة: الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كالفعل؛ **لشبهه به، يعني ينظر إلى فاعله**، فإن كان مفردا أو مثنى أو مجموعا أفرد كما يفرد الفعل، وإن كان مذكرا أو **مؤنثا حقيقيا بلا فصل** طابقه وجوبا، كما يطابق الفعل فاعله **في التذكير والتأنيث**، وإن كان فاعله مؤنثا غير حقيقي أو حقيقيا مفصولا يذكر أو يؤنث جوازا، تقول: مررت **برجل**[1] **قاعد غلامه** مثل: يقعد غلامه، **وبرجلين** قاعد غلاماهما[2]...

أي الوصف / أي الوصف / أي الوصف / أي الوصف

وفي البواقي إلخ: والحاصل أن الصفة التي هي حال متعلق الموصوف يتبع الموصوف في الخمسة الأُوَل؛ لأنها لما جعلت صفة لذلك الموصوف من حيث اللفظ والمجاز جعلتها تابعا له في هذه الأمور؛ مراعاة للفظ، ولم يكن تابعا له في الخمسة الباقية، بل كان حكمه حينئذ حكم الفعل؛ لأنه أي النعت مسند إلى الظاهر الذي بعده كالفعل، فكما أن الفعل إذا كان مسندا إلى الظاهر الذي بعده، يجب إفراده ولم يجز تثنيته ولا جمعه إلا على ضعف، فكذلك الصفة؛ لأنها عاملة فيه، وكما أن الفعل إذا كان مسندا إلى الظاهر يجب تذكيره عند كون الفاعل مذكرا، ويجب تأنيثه إذا كان مؤنثا غير حقيقي، فكذلك الصفة.

لشبهه به: أي لمشابهة النعت بحال متعلق الموصوف بالفعل. **يعني ينظر إلى فاعله:** أي ينظر إلى فاعل النعت بحال المتعلق؛ فإن كان مفردا أو مثنى أو مجموعا أفرد النعت، كما يفرد الفعل، سواء كان فاعله مفردا أو مثنى أو مجموعا. **مؤنثا حقيقيا:** وهو الذي كان مقابله مذكرا من الحيوان، كالمرأة والناقة، فيكون مقابلهما مذكرا من الحيوان، وهو الرجل والجمل. **بلا فصل:** أي بلا أمر فاصل بينه وبين فاعله مفردا أو مثنى أو مجموعا.

في التذكير والتأنيث: أي يطابقه وجوبا في التذكير والتأنيث. **برجل قاعد غلامه:** فإن النعت فيه يوافق الموصوف في اثنين من خمسة الأول، وهو أي التوافق كونهما بإعراب واحد، وكونهما نكرة، وأما في الخمسة البوقي كالفعل، فهذا المثال لما يكون فاعل النعت مفردا، وهو الغلام المضاف إلى ضمير الموصوف، فأفرد النعت حينئذ كما في الفعل، مثل: يقعد غلامه. **وبرجلين إلخ:** أي مررت برجلين إلخ، وهو أيضا يوافق له في اثنين =

(١) مثال للفاعل المفرد مع إفراد الصفة المسند إليه.

(٢) مثال للفاعل المثنى مع كون الصفة مفردا.

مثل: يقعد غلاماهما، وبرجال قاعد غلمانهم[١] مثل: يقعد غلمانهم، ومررت **بامرأة قائم أبوها**[٢] مثل: يقوم أبوها، وبرجل قائمة جاريته[٣] مثل: تقوم **جاريته**، وبرجل **معمور أو معمورة** داره مثل: **يعمر أو تعمر** داره، وبرجل **قائم أو قائمة** في الدار جاريته[٤] مثل: يقوم أو تقوم في الدار جاريته.

فإن قلت: **إذا نظرت** حق النظر وجدت الأول وهو الوصف بحال الموصوف أيضا في الخمسة البواقي، كالفعل؛ لأن فاعله كالضمير المستكن فيه **الراجع إلى** كالوصف بحال المتعلق **موصوفه**، والفعل إذا أسند إلى الضمير يلحقه الألف في التثنية، والواو في جمع المذكر العاقل، والنون في جمع المؤنث، ويؤنث في الواحد المؤنث، ....

= من الخمسة الأوَل، وهما الإعراب أي إعراب الجر؛ لأن الياء علامة الجر في التثنية والتنكير، وهذا مثال لما يكون فاعل النعت مثنى، وهو "غلامان" في "غلاماهما"، وكذلك قوله: "وبرجال إلخ".

بامرأة قائم أبوها: فإن "قائما" فيه نعت بحال المتعلق يوافق له في الاثنين من الخمسة الأول، وهما الإعراب والتنكير، وفي البواقي كالفعل، فحينئذ يطابق له وجوبا؛ لما عرفت من أنه إذا كان مذكرا أو مؤنثا حقيقيا إلخ.

معمور أو معمورة إلخ: هذا مثال لما يجوز تذكيره وتأنيثه؛ لأن فاعله هو الدار، وهو مؤنث غير حقيقي.

يعمر أو تعمر: وفي بعض النسخ يعمل أو تعمل داره. **قائم أو قائمة:** مثال لما يكون الفاعل فيه مؤنثا حقيقيا مفصولا بينه وبين فاعله، وهو الدار.

إذا نظرت إلخ: أي إذا تأملت حق التأمل. **الراجع إلى موصوفه:** فلا بد أن يكون مطابقا لموصوفه في الخمسة البواقي، فيكون النعت بحال الموصوف في الخمسة البواقي كالفعل.

(١) مثال للفاعل المجموع مع كون الصفة مفردا.

(٢) مثال للفاعل المذكر مع تذكير الصفة.

(٣) مثال للفاعل المؤنث مع تأنيث الصفة المسند إليها.

(٤) مثال للفاعل المؤنث الحقيقي مع الفصل.

ولذلك قلت: مررت برجل ضارب، وبرجلين ضاربين، وبرجال ضاربين، وبامرأة ضاربة، وبامرأتين ضاربتين، وبنسوة ضاربات، كما تقول في الفعل: **يضرب ويضربان** ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن، فلِمَ خصصت الثاني بهذا الحكم؟

قلنا: المقصود الأصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين إلى الموصوف بالتبعية وعدمها، ولما كان الوصف الأول يتبعه في الأمور العشرة **وكان لا تخرجه** مشابهته للفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية **لما عرفت**، اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية، بخلاف الوصف الثاني؛ فإنه **لما حكم** عليه بالتبعية في الخمسة الأول ....

ولأجل كونه كالفعل — رجل — رجلان — رجال — امرأة — امرأتان — نسوة — في الأمور العشرة — فاعل لا تخرج — جزاء لما

ولذلك إلخ: أي ولأجل أن الوصف بحال الموصوف في الخمسة البواقي كالفعل، قلت: مررت برجل ضارب؛ فإن فيه ضميرا راجعا إلى الموصوف فيطابقه، وكذا في الفعل فهما مفردان، وكذا مررت برجلين ضاربين؛ فإن فيه ضمير التثنية راجع إلى الموصوف فيطابقه، كما في الفعل، وكذا البواقي. لا يقال: إن ما ذكره إنما يصح في الوصف المشتق مع أن الوصف قد يكون غير مشتق، فالمصنف حكم في الجميع مشتقا أو غيره حكما واحدا، وهو أن يتبعه في الأمور العشرة تغليبا وإن كان بعض الوصف - وهو المشتق - في الخمسة البواقي كالفعل؛ لأنا نقول: الوصف المشتق وغيره كما يكونان في الوصف بحال الموصوف، كذلك يكون في الوصف بحال متعلقه، والحكم المذكور بقوله: "والبواقي كالفعل" يكون في كلا الوصفين.

يضرب ويضربان إلخ: أي زيد يضرب، وزيدان يضربان، وزيدون يضربون، وهند تضرب، وهندان تضربان، وهندات يضربن، فـ"زيد يضرب" مثل: مررت برجل ضارب، و"زيدان يضربان" مثل: مررت برجلين ضاربين، وعلى هذا القياس على ترتيب اللف والنشر. **وكان لا يخرجه:** أي ولما كان الظاهر لا يخرج الوصف الأول إلخ والضمير البارز راجع إلى الوصف الأول ومفعولا للفعل، وقوله: "مشابهته" فاعل له، والحاصل أن مشابهة الوصف الأول في الخمسة البوقي بالفعل لا ينافي تبعيته لموصوفه، بخلاف الوصف الثاني؛ فإن مشابهته فيها بالفعل ينافي تبعيته به كما لا يخفى على المتأمل فيما ذكر.

لما عرفت: في ضمن الأمثلة المذكورة من قوله: "مررت برجل ضارب وبرجلين إلخ". **لما حكم إلخ:** أي لما حكم المصنف على الوصف الثاني بأنه تابع لموصوفه في الخمسة الأول، فظهر عن تحقيقه أن لا يكون في الخمسة البواقي تابعا لموصوفه، فلم يكتف في البواقي بالحكم؛ لعدم التبعية بل زاد أمرا آخر، وهو قوله: "وفي البوقي كالفعل".

لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية؛ **فإنه غير مضبوط**، بل بين ضابطة عدم تبعيته
المصنف في الخمسة البواقي
له بكونه كالفعل بالنسبة إلى الظاهر **بعده**؛ ليتبين حاله عند عدم التبعية.
أي للموصوف الوصف الثاني
ومن ثم أي ومن أجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل حسن قام رجل **قاعد غلمانه** كما حسن يقعد غلمانه، **وحسن أيضا** قاعدة غلمانه؛ لأن الفاعل
أي كقاعد غلمانه
مؤنث غير حقيقي، كما حسن تقعد غلمانه، وضعف قام رجل قاعدون غلمانه؛ **لأنه بمنزلة** يقعدون غلمانه، وإلحاق علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند إلى ظاهرهما
مبتدأ
ضعيف، ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه وإن كان **"قعود"** جمعا أيضا
خبر متصلة
كقاعدون؛ **لأنك**[1] إذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته؛ لأن الفعل لا يكسر، ....

فإنه غير مضبوط: أي الاكتفاء بالحكم بعدم التبعية غير مضبوط؛ لأنه لا يعلم حاله في الخمسة البواقي حينئذ. **بعده**: أي بعد الوصف الثاني، وهو المتعلق. **قاعد غلمانه**: بإفراد "قاعد" عند كون فاعله جمعا، وذلك لأن الجمع مؤنث غير حقيقي، وقد عرفت أن فاعله إذا كان مؤنثا غير حقيقي يذكر ويؤنث جوازا.

وحسن أيضا إلخ: أي قام رجل قاعدة غلمانه، فلو لم يكن الوصف الثاني في البواقي كالفعل وتابعا للموصوف، لا يكون هذا التركيب جائزا، بل يصير ممتنعا؛ لعدم مطابقة موصوفه، وكذلك لو لم يكن الوصف الثاني في البوقي كالفعل يكون قوله: "قام رجل قاعدون غلمانه" ممتنعا؛ لما مر، لا جائزا ضعيفا. **لأنه بمنزلة إلخ**: أي لأن الوصف الثاني كالفعل، والفعل إذا قدم على الاسم لا يثنى ولا يجمع. قيل: ضعف "قاعدون غلمانه" أقل من ضعف "يقعدون غلمانه"؛ لأن الألف والواو في الفعل فاعل في الأغلب، بخلاف الألف والواو في الصفة؛ فإنهما علامتان قطعا.

قعود: غلمانه فاعل له كقاعدون. **لأنك إلخ**: علة لجواز التركيب المذكور من غير حسن ولا ضعف أي الاسم الذي هو مشابه للفعل كقاعد إذا جمع جمع التكسير فقيل: "قعود" يخرج لفظا عن مناسبته بالفعل؛ لأن الفعل لا يجمع جمع التكسير، فإذا جمع له جمع التكسير، يقال: "قعود"، وإذا جمع السلامة يقال: "قاعدون"، وإنما قال: "خرج لفظا عن موازنته"؛ لأن جمع التكسير في حكم المفرد، فكأنه لم يجمع، بخلاف "قاعدون"؛ فإنها مثل "يقعدون" لفظا ومعنى.

---

(١) علة لعدم الضعف في مثل قعود إلخ.

فلم يكن "قعود غلمانه" مثل: **يقعدون** غلمانه، الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر،[١،٢] إلا أن **تخرج الواو** من الاسمية إلى الحرفية،[٣] أو يجعل المظهر بدلا من المضمر، **أو يجعل الفعل**[٤] خبرا مقدما على المبتدأ..........................

مثل يقعدون: فلو جمع الفعل جمع التكسير، فيكون قعود حينئذ مثل: "يقعدون"، فيكون في حكم المفرد ولا يجتمع أيضا فاعلان في الظاهر، وإنما قال: "في الظاهر" بدليل قوله: "إلا أن تخرج الواو إلخ".
تخرج الواو إلخ: وحينئذ لا يلزم اجتماع الفاعلين؛ لأن الفاعل لا يكون إلا اسما؛ فإن بعضهم جعل كون الألف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في "ضربت هند".
أو يجعل الفعل إلخ: فلا يلزم اجتماعهما أيضا إذا كان "يقعدون" خبرا و"غلمانه" مبتدأ، وفيه نظر؛ لأنه قد سبق أن الخبر إذا كان فعلا مفردا وجب تقديم المبتدأ على الخبر، نحو: زيد قام، وكذلك يجب تقديمه عليه إذا كان مثنى أو مجموعا؛ لئلا يلتبس بالبدل عن الفاعل، فالاحتمال الثالث غير صحيح.
أقول: إلا أن يقال: الاحتمال الثالث عند من لم يقل بوجوب تقديم المبتدأ في مثل: الزيدان قاما مثلا؛ لأن هذا القائل لم يلتفت إلى الالتباس بالبدل أو الفاعل؛ بناء على أن السامع لا يحمل عليه، بل يحمل له على المبتدأ وما قبله خبره، وحينئذ يلزم إضمار قبل الذكر لفظا لا رتبة؛ لأن الأصل في المبتدأ التقديم؛ لاستلزامه عود الضمير قبل ذكر مرجعه. قيل: الأولى أن يقال: أو يجعل الجملة خبرا مقدما إلخ، ووجه ما ذكره الشارح: ما ذكره العلامة التفتازاني في "المطول" في آخر أحوال المسند أن كثيرا ما يطلق الفعل على الفعل مع ضميره المتصل.

(١) لا في الحقيقة؛ إذ من المعلوم أن لا يكون لفعل واحد فاعلان. (علوي)
(٢) أي ظاهر الأمر وباديه من غير إمعان النظر، وعلى هذا لا يرد ما قيل: الأولى ترك "في الظاهر"؛ لئلا يتجه أن جعل الاسم الظاهر بعد الضمير بدلا ليس خلاف الظاهر حتى يكون الظاهر اجتماع فاعلين. (جمال)
(٣) بأن يجعل علامة دالة على كون الفاعل جمعا، كتاء التأنيث في نحو: قامت هند، تدل على تأنيث الفاعل، أو يجعل المظهر بدلا من المضمر، أو يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ، فحينئذ يجتمع فيه فاعلان في الظاهر أيضا، كما في لغة "أكلوني البراغيث" وكما في ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ (الأنبياء: ٣). (علوي)
(٤) وهذا عند من لم يمنع التقديم؛ للالتباس بالبدل عن الفاعل من الحمل على المفرد، وأما عند من منع الالتباس، كما ذكره الشارح - قدس سره - أو حملا على المفرد فلا؛ إذ عنده يجب تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصورة أيضا. (جمال)

والمضمر **لا يوصف** بشيء **لأن ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف وأوضحها، فلا حاجة لهما إلى التوضيح، وحمل عليهما ضمير الغائب، وعلى الوصف الموضح** الوصف المادح والذام وغيرهما؛ طردا للباب، **ولا يوصف به** كالوصف المؤكد **لأنه ليس في المضمر** معنى الوصفية، وهو الدلالة على قيام معنى بالذات؛ **لأنه يدل على الذات لا على** قيام[1] معنى بها، وكأنه لم يقع في بعض النسخ قوله: ولا يوصف به، ....

لا يوصف: أي لا يقع موصوفا. **فلا حاجة إلخ**: وقد سبق أن النعت يفيد تخصيصا في النكرة وتوضيحا في المعرفة، فلا شك أن الضمائر لا تقع نكرة، فلا تفيد إلا توضيحا في المعرفة، فإذا كان ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف، فلا يحتاج إليه. **وحمل عليهما إلخ**: دفع دخل تقريره: أن الكلام في موصوفية مطلق الضمائر، فالدليل حينئذ قاصر، فأجاب بقوله: "وحمل عليهما إلخ". قيل: الضمائر الغائبة يقع موصوفا كقوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (آل عمران: ٦)، وأجيب بأن "العزيز الحكيم" بدل عن ضمير "هو" لا صفة، وأجيب أيضا بأن "هو" ليس بضمير، بل هو اسم الله تعالى، فحينئذ يكون "هو" بسكون الواو؛ لأن اسمه تعالى "هو" بسكون الواو.

وعلى الوصف إلخ: أي حمل على الوصف إلخ. دفع دخل تقريره: أن الدليل لا يفيد إلا عدم احتياج الضمائر بوصف الموضح، لا بمطلق الأوصاف، كالوصف الدال على المدح والذم والتأكيد، فأجاب بقوله: حمل الوصف المادح والذام وغيرهما على الوصف الموضح؛ لاطراد الباب. **ولا يوصف به**: أي بالمضمر، فقوله: "به" مفعول ما لم يسم فاعله. قيل: إنما لم يوصف به؛ لأن الموصوف أخص أو مساو، ولا شيء أعرف منه ولا مساو له حتى يوصف به، ولأن المضمر بمعزل عن الموصوفية؛ لما عرفت، وغيره دونه في التعريف، فلا تقع غيره موصوفا له.

لأنه ليس إلخ: وبعبارة أخرى؛ لأنه لا يدل على معنى في متبوعه، فلا يقع صفة. **لأنه إلخ**: أي المضمر، قيل: المضمر يدل على الوصف أيضا؛ لأن يكون فيه معنى الوصفية إذا كان راجعا إلى الوصف كاسم الفاعل، فيصح كونه صفة حينئذ؛ لأنه يدل على قيام معنى بها أي بالذات، أجيب عنه بأن كون مدلول الضمائر ذاتا كثير وكون مدلولها وصفا نادر، فلم يعتبروه. قيل: يتوجه عليه أن "الرجل" في قولنا: "مررت بهذا الرجل" يدل على ذات مع أنه صفة لـ"هذا"، ويمكن أن يقال في دفعه بأنه يدل على قيام معنى بالذات؛ لأن المشار إليه بـ"هذا" هو "الرجل"، فمعناه: مررت بهذا الذي هو الرجل أي متصف بالرجولية.

---

(١) لأنه لم يوضع للدلالة على المعنى بل على الذات، ولذا امتنع إضمار الحال، كذا قال المصنف في "شرح المفصل"، ويتجه عليه ما أورد: أن الضمير الراجع إلى المشتق فيه معنى الوصفية. (علوي)

ولهذا[١] اعتذر الشارح الرضي، وقال: ولم يذكر المصنف أنه لا يوصف بالضمير؛ **لأنه تبين ذلك** بقوله: والموصوف أخص أو مساو أي الموصوف المعرفة أشد اختصاصا[٢] بالتعريف والمعلومية من الصفة يعني أعرف منها؛ **لأنه المقصود الأصلي**، فيجب أن يكون أكمل من الصفة في التعريف أو مساويا لها؛ لأنه لو لم يكن أكمل منها، فلا أقل من أن لا يكون أدون منها. والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة أن **أعرفها المضمرات** ثم الأعلام ثم أسماء الإشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساواة.

لأنه تبين ذلك إلخ: إذ ليس المراد من الأخص والمساوي ههنا ما هو المراد عند المنطقيين، بل المراد بالأخص هو الأعرف في التعريف، ومن المساوي هو المساوي فيه، كما ذكره - قدس سره - ومنهم من جعل الأخص والمساوي على ما هو المصطلح بين المنطقيين، وهو الأخص والمساوي بحسب الصدق، وذلك باطل، أما أولا فلأن الموصوف معرفة كان أو نكرة قد يكون أعم منه نحو: الحيوان الناطق وحيوان ناطق، وأجيب عنه بأن الموصوف إنما يكون موصوفا بعد التوصيف، والحيوان بعد التوصيف بالناطق مساو للناطق، والحيوان بعد التوصيف بالأبيض في قولهم: "حيوان أبيض" أخص من الأبيض، وحينئذ يكون الكلام بيانا للواقع، فلا يمكن تخلف الموصوف عن هذا الحكم أصلا.

وأما ثانيا فلأنه لا يصح بناء قوله: "ومن ثم لم يوصف ذو اللام إلخ" على ذلك، كما لا يخفى، وأجيب عنه بطريق الاستخدام بأن يكون قوله: "ثم" إشارة إلى الأخص والمساوي في التعريف والمعلومية ومساو فيه. قيل: في الاستخدام لا بد من الضمير، وهو منتف ههنا، وأجيب بأن اسم الإشارة في حكم الضمير وفي قوته؛ فإن قوله: "ومن ثم" في قوة قولك: "من أجله". **لأنه المقصود الأصلي**: ولا يجوز أن يكون المقصود الأصلي منحطا في الرتبة عما ليس مقصودا. **أعرفها المضمرات إلخ**: قالوا: كون المتكلم أو المخاطب أعرف المعارف ظاهر، وأما كون ضمير الغائب أعرف؛ فلأنه يحتاج إلى لفظ يعبر هذا الضمير له، وهذا الاحتياج جعل له أي الضمير الغائب بمنزلة وضع اليد، فكأن هذا الضمير وضع يده على اللفظ، وأما كون العلم أعرف من اسم الإشارة؛ لأن =

---

(١) أي ولعدم وقوعه في بعض النسخ.

(٢) أشار بذلك إلى أن المراد بالأخصية والمساواة: الزيادة في مرتبة التعريف إلى توجيه الإرادة بالأخص الأعرف لا يكون الموصوف أخص أو مساويا بمعنى أن ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الأفراد أقل مما يطلق عليه الصفة أو مساو له في ذلك لا ينظر، ونحو: جاءني الرجل العاقل؛ فإن العاقل أقل أفرادا من الرجل. (علوي)

ومن ثم أي ومن أجل أن الموصوف أخص أو مساو لم يوصف ذو اللام إلا بمثله **أي ذي اللام الآخر** أو الموصول؛[1] فإنه أيضا مماثل لذي اللام؛ لما عرفت بينهما **من المساواة في التعريف، نحو: جاءني الرجل الفاضل، أو الرجل الذي كان عندك أمس،** ....

بالشيء ما فيه لام التعريف الآن

= مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع والاستعمال بخلاف اسم الإشارة؛ فإن مدلوله عند الوضع غير معين، وإنما يكون تعينه بالإشارة الحسية، وكثيرا ما يقع اللبس في المشار إليه إشارة حسية، فلذلك كان أكثر أسماء الإشارة موصوفا في كلامهم، ولهذا لم يفصل بين اسم الإشارة ووصفه؛ لشدة احتياجه إليه، وأما كون الاسم الإشارة أعرف من المعرف باللام؛ لأن المخاطب يعرف مدلول اسم الإشارة بالقلب والعين معا، ومدلول المعرف باللام يعرف بالقلب دون العين، والموصول كـ ذي اللام، وأما المضاف إلى أحد الأربعة فتعريفه بتعريف المضاف إليه سواء؛ لأنه يكسب التعريف منه.

أي ذي اللام الآخر إلخ: وإنما فسره به؛ لأنه لو لم يتعين ذات المثل ليس فيه كثير فائدة، فلذا عينه بقوله: "أي ذي اللام إلخ" فكأنه جعل إضافة "مثل" إلى الضمير عمدة، وإنما قال: "إلا بمثله" ولم يقل: إلا به؛ ليدخل الموصول، ولهذا قال الشارح: "فإنه أيضا مماثل لذي اللام إلخ".

من المساواة إلخ: وكلمة "من" للبيان، وإنما حكم بأن الموصوف مماثل بذي اللام في التعريف؛ لئلا ينتقض بقوله تعالى: ﴿قل إن الموت الذي تفرون منه﴾ (الجمعة:٨)؛ لكونه في حكم المعرف باللام وإن كان تعريفه بالموصولية، لا باللام. لا يقال: إن الموصول الواقع صفة هو الذي كان في أوله اللام، نحو: الذي وأخواته دون "ما" و"من" و"أي" فحينئذ كيف يصح قوله: "أو الموصول" مطلقا؛ لأنا نقول: إن المحصور فيه جاز أن يكون أعم من المحصور، أو المراد من الموصول: هو الموصول ذا لام ولو صورة.

اعلم أن الشارح الهندي فسر قوله: "إلا بمثله" أي مثل المعرف باللام، وحينئذ ينتقض بالآية المذكورة، وهي قوله تعالى: ﴿قل إن الموت الذي تفرون منه﴾ وأجاب عنه تارة بأن المراد: ما هو ذو اللام ولو صورة، فلا إشكال حينئذ؛ لكونه في حكم المعرف باللام وإن كان تعريفه بالموصولية لا باللام؛ للاشتراك في الصورة، وتارة بأن الموصول مع الصلة في قوة المعرف باللام أي بمعناه؛ فإن قولك: "الذي ضرب" بمعنى "الضارب".

(١) الذي أوله اللام، نحو: الذي والتي واللاتي وباها؛ لمشابهته لفظا للصفة المشبهة في كونه على ثلاثة فصاعدا، بخلاف "من وما وأي" الموصولة كما في "الرضي". (جمال)

أو بالمضاف إلى مثله أي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو: جاءني الرجل صاحب الفرس، أو بواسطة نحو: جاءني الرجل صاحب لجام الفرس؛ لأن تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف إليه أو أنقص منه على **الخلاف** الواقع بين سيبويه وغيره، بخلاف سائر المعارف؛ فإنها أخص من ذي اللام، فلو وقع أخص نعتا لغير أخص **فهو محمول** على البدل عند صاحب هذا المذهب، **وإنما التزم وصف باب** هذا أي باب[1] اسم الإشارة بذي اللام[2] مثل: مررت بهذا الرجل،..................

فيه لف ونشر مرتب

وهو المبرد

على الخلاف إلخ: فإن عند سيبويه تعريفه مساو لتعريف المضاف إليه، وعند غيره تعريفه أنقص من تعريفه، وعلى الأول يكون الموصوف مساويا لها، وعلى الثاني أخص أي أعرف منها. **بخلاف** إلخ: متعلق بقوله: لم يوصف ذو اللام إلا بمثله إلخ، فلا يجوز وصف المعرف باللام بالاسم المضاف إلى المضمر، أو العلم، أو المبهم؛ لأنه أخص أي أعرف من المعرف بلام التعريف، فلا يقال: جاءني الرجل صاحب زيد، أو صاحبه، أو صاحب هذا على تقدير الحمل على الصفة. **فهو محمول** إلخ: أي النعت الأخص محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب، وهو المصنف؛ لأن من قال: "ومن ثم لم يوصف ذو اللام إلا بمثله إلخ" هو المصنف.

وإنما التزم وصف باب إلخ: فالمراد من وصف باب هذا هو وصف اسم الإشارة، وهذا جواب عن سؤال مقدر، وهو أن يقال: يلزم من الأصل المذكور - وهو أن الموصوف أخص أي أعرف أو مساو - أن يجوز وصف أسماء الإشارة بذي اللام والموصوف والمضاف إلى أحدهما؛ لكونها أخص أي أعرف منها أو مساو لها، ويمكن تقرير السؤال بأنه لما استوى ذو اللام والمضاف إلى ذي اللام في الرتبة فما وجه أن اسم الإشارة التزم وصفه بذي اللام دون المضاف إلى ذي اللام؟ وتقرير حاصل الجواب بأنه التزم وصف باب "هذا" بالاسم المعرف بلام التعريف؛ للإبهام في باب "هذا"؛ فإن المبهم يطلب الصفة التي هي تعين ذات الموصوف، والأسماء الدالة على الذات هي أسماء الأجناس، وتعريفها باعتبار معناها إنما هو باللام.

(١) مشير إلى أن المراد من كلمة "هذا" اسم الإشارة، فيكون إضافة "الباب" إليه بيانية، والظاهر أن هذا محمول على خصوصه، ويراد من باب "هذا" اسم الإشارة، فالعموم مستفاد من الباب. (جمال الدين)

(٢) أي بلفظ صاحب اللام، سواء كان اللام للتعريف أو زائدة، فيشمل الذي واللاتي وغيرهما مما أوله اللام. (جمال الدين)

مع **أن القياس يقتضي** جواز وصفه بذي اللام والموصول والمضاف إلى أحدهما؛ **للإبهام** الواقع في هذا الباب بحسب أصل الوضع **المقتضي لبيان الجنس**، فإذا أريد رفعه لا يتصور بمثله[1] لإبهامه، ولا يليق بالمضاف المكتسِب التعريفَ من المضاف إليه؛ **لأنه كالاستعارة** من المستعير والسؤالِ من المحتاج الفقير، فتعين ذو اللام؛ لتعينه في نفسه، وحمل الموصول عليه؛ لأنه مع صلته **مثل ذي اللام**..................

رفع الإبهام

أي في رفع الإبهام

مع أن القياس يقتضي إلخ: وذلك لأن الموصول مثل ذي اللام حكما، وأما المضاف إلى ذي اللام أو الموصول فإن وصفه به، أما عند من قال: إن تعريف المضاف مساو للمضاف إليه كــ سيبويه، أو عند من قال: إن تعريفه أنقص منه كغيره، فعلى الأول يكون الموصوف مساويا بالصفة، وعلى الثاني أخص أي أعرف منها. **للإبهام**: علة الالتزام، والحاصل: أنه لما كان في اسم الإشارة إبهام فينبغي أن يوصف بذي اللام حتى يخصصه ويرفع الإبهام عنه؛ لأنه لا يتصور رفع الإبهام بإضافتها إلى مثلها لإبهامها، وأيضا رفع الإبهام لا يليق بالمضاف الذي اكتسب التعريف من المضاف إليه؛ لأنه يلزم الاستعارة من المستعير، فتعين أن يوصف بذي اللام؛ لتبين جنس باب اسم الإشارة مثل: مررت بهذا العالم.

المقتضي لبيان الجنس: وهو صفة للإبهام أي إبهام المبهم يقتضي بيان جنسه؛ ليزيل الإبهام عنه، لا يقال: لا احتياج في بيان الجنس إلى كونه معرفا باللام؛ فإنه لو قيل: مررت بهذا رجل أيضا يبين جنسه؛ لأنا نقول: ما ذكره؛ لعدم التزام التوصيف أي التزامهم التوصيف؛ لأن باب "هذا" من المعارف، فلا بد من توصيفه بالمعرف باللام، وليس المراد: أن الإبهام لبيان الجنس لا يكون في غير ذي اللام حتى يرد ما ذكر.

لأنه كالاستعارة إلخ: أقول: لا يقال: هذا الدليل لو صح لزم عدم صحة توصيف ذي اللام بالمضاف إلى مثله؛ للزوم الاستعارة من المستعير؛ لأنا نقول: فرق بينهما بأن الموصوف المبهم ههنا يكتسب التعريف من المضاف إلى المعرف باللام، ولكن الموصوف المعرف باللام لا يكتسب التعريف، فلا يلزم الاستعارة من المستعير. ووجه التوصيف هو جوازه عند كون الموصوف أخص أو مساو؛ ولهذا قال: ومن ثم لم يوصف إلخ، فإذا عرفت ذلك فالملازمة ممنوعة منعا بينا. **مثل ذي اللام**: أي في رفع الإبهام.

(١) الظاهر أن المراد منه مثله من اسم الإشارة، فتأمل.

مثل: مررت بهذا الذي كرم **أي الكريم**، ومن ثم أي ومن أجل أن التزام وصف باب "هذا" بذي اللام لرفع الإبهام ببيان الجنس **ضعف "مررت بهذا الأبيض"**؛ لأنه لا يتبين به جنس المبهم؛ لأن الأبيض عام لا يختص بجنس دون[1] جنس، وحسن مررت "بهذا العالم"؛ لأنه يتبين به **أن المشار إليه إنسان**، بل رجل.

العطف يعني المعطوف بالحرف[2]..

أي الكريم: أي مررت بهذا الكريم، فيكون "الذي كرم" بمعنى "الكريم".

ضعف مررت بهذا الأبيض: وإن كان الصفة ذا اللام، وذلك لأن أسماء الإشارة يجب أن يدل على الذات أي الذات المبهم، والأبيض لا يدل على الذات والنوع؛ لاحتمال أن يكون رجلا أو امرأة أو كاغذا أو غيرها، ولدلالته على الجنس جاز لك على الضعف، فلا بد في صفة أسماء الأجناس من بيان الجنس.

أن المشار إليه إنسان إلخ: أما كون المشار إليه إنسانا فلأن العلم لا يكون إلا في الإنسان. لا يقال: إن العلم يكون في الملائكة أيضا؛ لأنا نقول: المراد هو علم الإنسان بقرينة المرور، وأما كونه رجلا فلإيراد الموصوف مذكرا كالصفة حيث لم يقل: مررت بهذه العالمة. واعلم أنا نبين ههنا كلاما؛ ليتحقق المقام، فنقول: إنما التزم وصف باب "هذا" بذي اللام؛ لأن باب "هذا" إشارة بما بعده إشارة حسية بالجوارح والأعضاء، وإذا لم يكن الصفة ذا لام فلا يدل على الجنس والنوع، فلا يكون الإشارة حينئذ حسية؛ ولهذا ضعف مررت بهذا الأبيض؛ لأن اللام فيها للتعين النوعي والجنسي، وليس في "مررت بهذا الأبيض" شيء منهما.

والمراد من الإشارة الحسية التي في باب "هذا" هو التعين من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللازم، سواء كان التعين شخصيا أو نوعيا أو جنسيا، ويحتمل أن يكون الإشارة الحسية مقصودا في "هذا" عند توصيفه بذي اللام وإن كان موضوعا للإشارة الحسية، وفيما ذكرنا اندفع ما فيه من المناقشة من وجهين. **العطف**: وهو في اللغة الإمالة، لقب هذا الباب به؛ لإمالة حرف العطف ما بعده إلى ما قبله إعرابا حكما، وسمي أيضا بعطف النسق؛ لأنه يكون مع متبوعه على نسق واحد؛ لأن كلا منهما مقصود بالنسبة.

(١) حال بمعنى مجاوز، أو المعنى: لا يختص بجنس حال كونه مجاوزا عن جنس.

(٢) والقرينة على هذه الإرادة هو العرف؛ فإن في اصطلاحهم يسمون لهذا القسم من التابع العطف مطلقا. (نور الحق)

تابع مقصود **أي قصد نسبته إلى شيء**، أو نسبة شيء إليه **بالنسبة الواقعة في الكلام**، **فقوله**: "**بالنسبة**" متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه أي كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه أيضا مقصودا بها، نحو: جاءني زيد وعمرو، فعمرو تابع؛ لأنه معطوف على "زيد"، قصد نسبة المجيء إليه بنسبة المجيء الواقعة في الكلام، وكما أن نسبة المجيء إليه مقصودة كذلك نسبته إلى "زيد" الذي هو متبوعه أيضا مقصودة، فقوله: "مقصود بالنسبة" احتراز **عن غير البدل من التوابع**؛ ....

الواقعة في الكلام

تأكيد كذلك

أي قصد نسبته إلخ: قال مجد المحشي مولانا عبد في صدقه أي في صدق هذا القول: مثل البيت سقف وجدران خفاء. أقول: إن كان خفاء فصدق النسبة فيه؛ لأجل أنه لم يقصد نسبة الجدران إلى البيت، ولا نسبة السقف إليها، بل قصد نسبة البيت إلى مجموع السقف والجدران فنقول: نسبته إلى المجموع يستلزم قصد نسبته إلى كل واحد منهما، ولكن قصد النسبة إلى المجموع يكون بالنسبة التامة أي يكتفيها من الإيجاب والسلب.

بالنسبة الواقعة في الكلام: قيل: هذا التعريف غير مانع؛ لصدقه على البدل، مثل: جاءني زيد أخوك لا غير، وكذا قولنا: جاء زيد أخوك أو زيد وعمرو؛ فإنه يصدق على "أخوك" أنه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه، وأجيب بأن المراد من النسبة الواقعة في الكلام هو النسبة الواقعة في الكلام الذي فيه متبوعه، فلا ينتقض حينئذ؛ لأنه وإن صدق على "أخوك" أنه مقصود بالنسبة مع متبوعه وهو "زيد"، لكن لا في الكلام الذي فيه زيد، بل في الكلام الذي فيه تابعه، وهو قوله: "لا غير"، أو قوله: "أو زيد وعمرو"؛ لأن البدل هو تابع مقصود بسبب نسبة شيء نسب له إلى المتبوع.

فقوله بالنسبة إلخ: والفاء للتفريع على قوله: أي قصد نسبته إلى شيء إلخ، والحاصل أنه ليس متعلقا بالمقصود وإلا لكان المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة، وليس كذلك؛ لأن المقصود بالنسبة هو نسبة المعطوف، فيكون متعلقا بالقصد المفهوم من المقصود؛ لأنه عبارة عن قصد نسبته إلى شيء أو نسبة شيء إليه.

غير البدل من التوابع: كالنعت والتأكيد وعطف البيان؛ لأنها غير مقصودة، فالمقصود متبوعاتها، وذلك لأنك تبين بالوصف المتبوع بذكر المعنى في المتبوع، وكذلك توضح بعطف البيان المتبوع بذكر أشهر اسمه، وكذلك تبين بالتأكيد أن ما هو المنسوب إليه بحسب الظاهر - وهو المؤكد - هو المنسوب إليه بحسب الحقيقة أيضا أي لم يقع غلط ولا مجاز في النسبة، ألا ترى أنك إذا بينت شيئا بشيء فالمقصود هو المبين والبيان فرعه.

لأنها غير مقصودة، بل المقصود متبوعاتها، وقوله: "مع متبوعه" احتراز عن البدل؛ لأنه المقصود دون متبوعه. قيل: **يخرج بقوله**: "مع متبوعه" المعطوف بـ"لا وبل ولكن وأم وأما وأو"؛ لأن المقصود بالنسبة معها أحد الأمرين من التابع والمتبوع، لا كلاهما، **وأجيب**[1] **بأن المراد** بكون المتبوع مقصودا بالنسبة: أن لا يذكر لتوطئة ذكر التابع، .....

يخرج بقوله إلخ: ومآله عدم جامعية التعريف. **وأجيب بأن المراد إلخ**: قال مجد المحشي مولانا غف: لا يكون التعريف مانعا حينئذ؛ لصدقه على بدل الغلط؛ فإن بدل الغلط ثلاثة أقسام، أحدها: أنك غلطت بالمبدل منه بحسب الواقع بسبق اللسان، وثانيها: أنك توهمت أنك غالط به، مثل: هذا نجم بدر شمس، وثالثها: أنك نسيت البدل فذكرت المبدل منه من غير سبق اللسان ثم تداركته، ولا شبهة في أن المبدل منه في تلك الأقسام ليس توطئة، فيدخل بدل الغلط في حد العطف لو لم يكن قوله: ويتوسط إلخ داخلا فيه.

أقول: يخرج عن التعريف أقسام البدل غير بدل الغلط بقوله: "أن لا يذكر لتوطئة ذكر التابع"؛ لأن المبدل منه فيها لتوطئة ذكر البدل، ويخرج عنه بدل الغلط أيضا؛ لأنهم حكموا بأن المبدل منه مطلقا أي في أقسام البدل جميعا أنه كالتوطئة؛ تغليبا للأكثر على الأقل، فيكون المبدل منه في بدل الغلط أيضا كالتوطئة حكما ومجازا، فإذا عرفته فلا يرد ما ذكره مولانا عص من أن إرادة هذا المعنى من كون العطف مقصودا بالنسبة مع متبوعه بعيد جدا، على أنه يرد عليه أن بدل الغلط مقصود بالنسبة مع متبوعه بهذا المعنى، وبالجملة: لا فرق في المعنى بين قولنا: جاءني زيد حماره وبين قولنا: جاءني زيد بل حماره، فجعل أحدهما داخلا في مفهوم التعريف بهذا التفسير دون الآخر.

---

(١) قيل: هذا الجواب غير صحيح؛ لصدق التعريف بهذا المعنى على بدل الغلط بأقسامه الثلاثة؛ إذ ليس المتبوع مذكورا لتوطئة ذكر البدل، وذلك لأن المتبوع فيه إما غلط صريح محقق كما إذا أردت أن تقول: جاءني حمار، فسبقك لسانك إلى "رجل" ثم تداركته فقلت: حمار، أو غلط نسيان وهو أن تنسى المقصود فتعمد ذكر ما هو غلط ثم تداركته بذكر المقصود، أو غلط بدل وهو أن تذكر المبدل منه عن قصد ثم توهم أنك غالط، وهو معتمد الشعراء كثيرا مبالغة وتفننا، فظهر أن المتبوع في القسم الأول ليس توطئة لذكر البدل، بل مذكور غلطا؛ لسبق اللسان إليه، وكذا في الثاني؛ لأنه مذكور قصدا؛ لنسيانه المقصود، وكذا في الثالث لا لتوطئة البدل، فلا يكون التعريف مانعا لدخول الغير فيه، فلا يصح قول الشارح: "ولما تم الحد إلخ". (جمال مختصرا)

وبكون التابع مقصودا بالنسبة: أن لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به، ولا شك أن المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى. ولما تم الحد بما ذكره المصنف **جمعا ومنعا أردفه؛** جواب لما **لزيادة التوضيح بقوله:** يتوسط بينه أي بين ذلك التابع وبين متبوعه أحد الحروف العشرة، وسيأتي **تفصيلها في قسم الحروف إن شاء الله تعالى** مثل: قام زيد وعمرو، **ولم يكتف بقوله: "تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة"؛ لأن الحروف قد تتوسط بين الصفات** مثل: جاءني زيد العالم والشاعر والدبير، أي الكاتب **فالصفة الداخل عليها حرف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان،**[١] ....

من غير استقلال به: أي بالتابع، وهو بيان لقوله: "أن لا يكون كالفرع على المتبوع"، فالمراد أن التابع مستقل. **ولما تم الحد بما ذكره إلخ**: وهو يحتمل معنيين، أحدهما: أن قوله: "يتوسط" حكم خارج عن التعريف، وأخّر المثال عنه أعني قوله: "قام زيد وعمرو"؛ لأنه يوجب زيادة توضيح، فكأنه من تتمة التعريف، أو لأنه قصد تمثيل الحكم أيضا، وثانيهما: أنه داخل في التعريف كما ينساق إليه الفهم، ويؤيده تأخير المثال، لكن ليس له دخل في المنع والجمع كما مر نظير ذلك في تعريف الإعراب. **قد تتوسط بين الصفات**: وكذا يتوسط بين الأبدال، نحو: قطع زيد يده ورجله، فـ"رجله" من حيث إنه بدل عن "زيد" يصدق عليه تعريف العطف.

---

(١) مقتضيان لأن يكون المقتضي لرفع الصفة هو فاعلية زيد مثلا، أما اقتضاء الجهة الأولى فظاهر؛ لأن الفعل في قصد المتكلم منسوب إلى الموصوف والصفة معا، وأما اقتضاء الثانية؛ فلأن الصفة كالشاعر والدبير في المثال المذكور معطوفة على الصفة المتقدمة، والمعطوف كالمعطوف عليه فيما له باعتبار ما قبله، والصفة المتقدمة صفة لزيد، فيكون الصفة المعطوفة أيضا صفة لزيد، فالمقتضي لرفع الصفة واحد وإن كان المقتضى بمقتضى الرفع متعددا، ولو سلم الممتنع اصطلاحا هو توارد المؤثرين اللفظيين، أو أحدهما لفظ والآخر صفة من صفات اللفظ لا مطلقا، فلا امتناع من أن يقتضي لرفع الصفة مقتضيان ليسا لفظين ولا أحدهما لفظا والآخر من صفة اللفظ، بل كلاهما من صفة اللفظ ككونه صفة لزيد، وكونه معطوفا على الصفة المتقدمة. (جمال)

إحداهما: كونها صفة لزيد تابعة له **بتبعية المعطوف عليه**، وأخراهما: كونها معطوفا على الصفة المتقدمة **تابعة لها**، ويصدق **على هذه الصفة** من جهتها الأولى أنها تابعة؛ لأنها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف؛ لأن توسط حرف العطف بين شيئين لا يلزم أن يكون لعطف الثاني على الأول، فلو لم يكن قوله: "مقصود بالنسبة مع متبوعه" لَدَخل هذه الصفة من جهتها الأولى في حد المعطوف، **وهي من هذه الجهة** ليست معطوفة، فلم يبق مانعا. **وقيل: قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة؛ لتأكيد اللصوق**[1] في مواضع عديدة من "الكشاف"، وحكم المصنف رحمه الله في "شرح المفصل" في مباحث الاستثناء أن قوله تعالى: وَ﴿لَهَا مُنْذِرُونَ﴾[2] في قوله: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا[3] مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا﴾ وَ﴿لَهَا مُنْذِرُونَ﴾ صفة لـ﴿قَرْيَةٍ﴾، ....
اتصال — خبر إن — (الشعراء:٢٠٨)

بتبعية المعطوف عليه: أي هو الصفة الأولى. **تابعة لها**: فيكون "زيد" في الجهة الأولى هو المتبوع، والصفة المتقدمة حينئذ المعطوف عليه. **على هذه الصفة**: أي الصفة التي دخلت حرف العطف عليها.
وهي من هذه الجهة إلخ: بل هي تكون معطوفا باعتبار الجهة الثانية، وذلك لأنه لا بد في إطلاق اسم المعطوف على شيء أن يكون ذلك الشيء معطوفا على متبوعه، مع أن المتبوع باعتبار الجهة الأولى هو زيد في المثال =

---

(١) أي لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، وأفاده أن اتصافه بها أمر ثابت. (عب)
(٢) فيه أنه ليس في الآية الكريمة الواو، ولم يورد المصنف في "شرح المفصل" هذه الآية بل أورد قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ (الحجر:٤). (جمال)
(٣) الكفرة للعناد والمكابرة؛ فإن عذاب الكفر مختص بالآخرة، وإنما أنذروا أولا؛ ليكون إلزاما لهم، وقاطعا لعذرهم. واعلم أن نظم القرآن المجيد بلا واو، وقال المصنف في "الإيضاح": إن المستثنى منه يوصف بما بعدها، سواء كان مفردا أو جملة، نحو: ما جاءني أحد إلا قائم، ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا﴾ وَ﴿لَهَا مُنْذِرُونَ﴾ (الشعراء:٢٠٨) وإنما سها الشارح في ذلك؛ لتقليد المحقق الشريف في هذا السهو الواقع منه في "حاشية الرضي"، ومثال ما نحن فيه من التنزيل: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ مبين للأحكام، أو أجل مقدر مكتوب في اللوح، هذا إلا أن الجمهور جعلوا الجملة حالا؛ فإن كلا من الواو و"إلا" مانع للوصفية عندهم، قال ابن مالك: الوصفية مذهب لا يعرف لبصري ولا لكوفي فلا يلتفت إليه. (حل ش)

فلو اكتفى بقوله: "تابع يتوسط" بينه وبين متبوعه لَدَخل فيه مثل هذه الصفة، **ونقل عن المصنف** أنه قال في **"أمالي الكافية"**: إن "العاقل" في مثل: جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة، وليس بعطف أي بمعطوف على التحقيق، **وإنما هو باق** على ما كان عليه في الوصفية، وإنما حسن دخول العاطف؛ **لنوع من الشبه** بالمعطوف؛ لما بينهما من التغاير، فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع أنه ليس بمعطوف، وقال بعضهم: فيه نظر؛ لأن الحروف المتوسطة بينها عاطفة؛ **لدلالتها فيها** على ما تدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك، ففي جعلها غير عاطفة في الصفات وعاطفة في غيرها ارتكاب أمر بعيد من غير ضرورة داعية إليه.

= المذكور لا العالم. **وقيل قد جوز** إلخ: هذا جواب آخر لعدم الاكتفاء في التعريف بقوله: "تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة". **لتأكيد اللصوق**: بمعنى الجمع، وكون الواو لتأكيده؛ فلأن الواو للجمع، فكما يجمع المعطوف بالمعطوف عليه كذلك يجمع الموصوف بالصفة.

ونقل عن المصنف: لا يقال: هذا بعينه ما قال أولا في قوله: جاءني زيد العالم والشاعر والدبير؛ لأنا نقول: فيما قال أولا يكون له أي للنعت جهتان: جهة النعت وجهة العطف، وفيما قال ههنا: "نقل عن المصنف" يكون له جهة واحدة، وهي النعت لا محالة، ولا يكون معطوفا. **أمالي الكافية**: جمع إملة بكسر الهمزة، والمراد منه ههنا هو الشرح؛ فإن اسم شرح الكافية الذي صنفه المصنف هو "أمالي".

وإنما هو باق إلخ: أي التابع باق على ما كان عليه في الوصفية؛ فإنه كان وصفا حينئذ مع وجود العطف حينئذ أيضا. **لنوع من الشبه**: أي لأجل نوع من الشبه بالمعطوف؛ لما بينهما من التغاير، فكما يكون المعطوف مغايرا للمعطوف عليه كذلك الصفة يغاير الموصوف.

لدلالتها فيها: أي لدلالة الحروف في الصفات على ما يدل الحروف عليه في غير الصفات وهي العطف، وكلمة "من" في قوله: "من الجمع إلخ" لبيان "ما"، لكن الجمع في الواو، والترتيب في الفاء، وقوله: "وغير ذلك" محمول على غير الواو والفاء من الحروف العاطفة.

وإذا عطف على الضمير المرفوع، **لا المنصوب والمجرور** المتصل بارزا كان أو مستترا، لا المنفصل أكد بمنفصل أولا ثم عطف عليه، وذلك لأن المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به[1] لفظا من حيث إنه متصل لا يجوز انفصاله، ومعنى من حيث إنه فاعل، والفاعل كالجزء من الفعل، فلو عطف عليه بلا تأكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة، فأكد أولا بمنفصل؛ لأنه بذلك يظهر أن ذلك المتصل وإن كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز إفراده مما اتصل به بتأكيده، فيحصل له نوع استقلال، ولا يجوز أن يكون العطف على هذا التأكيد؛ لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه، فكان[2] يلزم أن يكون هذا المعطوف أيضا تأكيدا،[3] وهو باطل، ......

(المرفوع — أي بمرفوع منفصل — أي التأكيد — أي للمتصل)

وإذا عطف إلخ: أي إذا أريد أن يعطف على المضمر إلخ فلا يرد أن الجزاء لا يترتب على الشرط؛ لأن العطف لا يتحقق إلا بعد التأكيد، فلا يصح قوله: "إذا عطف على المضمر المرفوع إلخ"، وهذا كما قال الله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾ (المائدة: ٦) فإن إقامة الصلاة لا يكون إلا بعد تحقق المرفوع، فالمراد أنه إذا أردتم أن تقيموا إلى الصلاة فاغسلوا.

لا المنصوب والمجرور: لأنه إذا كان منصوبا أو مجرورا جاز العطف عليه بلا تأكيده بمنفصل، نحو: ضربك وزيدا، ومررت بك وبزيد. لا يقال: قد وجد الفصل في قولنا: مررت بك وبزيد هو الباء الجارة، فحينئذ يجوز عطف الظاهر على الضمير المجرور مع الفصل؛ لأنا نقول: هذا غير مضر في المقصود؛ لما عرفت أن المراد هو جواز العطف عليه بلا تأكيد مع أن المراد بالفصل ههنا هو الفصل المستقل في اللفظ، والباء الجارة ليس كذلك.

أكد بمنفصل: أي بمرفوع منفصل، ولا يعاد الرافع كما يعاد الخافض؛ لأن التأكيد أخف من الإعادة.

بتأكيده: أي بسبب تأكيده، فيحصل نوع استقلال في الضمير بسبب إفراده بالتأكيد؛ فإن التأكيد عينه حقيقة، فكان العطف على المستقل.

(١) أي بدليل إفراده وتخصيصه بالتأكيد دون ما يتصل به، فيحصل به نوع استقلال. (علوي)

(٢) أي فلو كان معطوفا عليه فكان إلخ.

(٣) لأن المعطوف كالمعطوف عليه فيما له باعتبار ما قبله، ولما كان المعطوف عليه تأكيدا لما قبله كان الاسم الظاهر المعطوف عليه أيضا تأكيدا. واعلم أن اسم "كان" في قوله: "فكان يلزم" ضمير الشأن. (جمال)

فإن كان الضمير منفصلا نحو: "ما ضرب إلا أنت وزيد" لم يكن كالجزء لفظا، وكذا إن كان متصلا منصوبا نحو: "ضربتك وزيدا" لم يكن كالجزء معنى، بل معنى فقط كالمنفصل بل لفظا فقط فلا حاجة فيهما إلى التأكيد بمنفصل، مثل: ضربت أنا وزيد **و زيد ضرب هو وغلامه،** إلا أن يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه أي ترك بمنفصل التأكيد؛ لأنه قد طال[١] الكلام بوجود الفصل، فحسن الاختصار بترك التأكيد، سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو: ضربت اليوم وزيد أو بعده كقوله تعالى:[٢] ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ (الأنعام: ١٤٨)؛ فإن المعطوف هو "آباؤنا" و"لا" زائدة بعد حرف العطف؛ لتأكيد النفي، وإنما قال: يجوز تركه؛ فإنه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى: ﴿فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ﴾[٣] (الشعراء: ٩٤) **وقد لا يؤكد، والأمران متساويان، هذا.**

وزيد ضرب هو وغلامه: فإن في المثال يكون المعطوف عليه الضمير المرفوع المتصل المستتر في "ضرب"، وضمير "هو" تأكيد، وما في "ضرب" من الضمير المستتر يعبر عنه بـ"هو". **ولا آباؤنا:** عطف على "نا" للمتكلم، والفصل هو "لا"، أي ليس لنا الكفر بالشرك ولا لآبائنا. **والغاوون:** عطف على ضمير الجمع؛ لوجود الفصل، وهو "فيها"، ووجود التأكيد أيضا، وهو "هم"، والكبكب بالفارسية: بزور افتادن، والغاون بالفارسية: گمراہان.
وقد لا يؤكد: كما في المثال المذكور في المتن. **والأمران متساويان:** أي التأكيد مع وجود الفصل، وعدم التأكيد مع وجوده متساويان. فإن قلت: لم لم يجوّزوا العطف على الضمير المرفوع المتصل بإعادة الرافع مثل: =

---

(١) وطول الكلام قد يغني عما هو الواجب، نحو قولك: "حضر القاضي امرأة" و"الحافظو عورةَ العشيرة" بالنصب. (عبد الغفور)

(٢) أولها: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ﴾ (الأنعام: ١٤٨) ما لم يكن حقا عنده: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ فهم في ذلك مظهرون أنهم على الحق، لا أنهم معتذرون. (حل ش)

(٣) أي الآلهة وعبدتهم، والكب: بر روی در افگندن، ويقال: كبه بوجهه فأكب هو على وجهه، والكبكبة تكرير الكب، جعل التكرير في اللفظ دليلا على التكرير في المعنى، كأن من ألقي في جهنم يكب مرة بعد مرة حتى يستقر في قعرها، نعوذ بالله منها. (حل ع)

واعلم أن مذهب البصريين أن التأكيد بالمنفصل هو الأولى،[١] ويجوّزون العطف بلا تأكيد ولا فصل، لكن على قبح، والكوفيون يجوّزونه بلا قبح، وإذا عطف على الضمير المجرور أعيد الخافض حرفا كان أو اسما؛[٢] لأن اتصال الضمير المجرور بجاره أشد من اتصال الفاعل المتصل بالفعل؛ لأن الفاعل إن لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله، والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه؛.........

أي الخافض — او شبهه — مطلقا

= ضربت وضرب زيد كما يجوّزون في الضمير المجرور بإعادة الخافض مثل: مررت بك وبزيد؟ قلنا: يطول الكلام؛ فإن "ضربت" طويل بالنسبة إلى التأكيد، وهو "أنا"، وقد مر إشارة إليه.

واعلم إلخ: أشار به إلى أن المصنف خالف القبيلتين؛ لأنه أوجب التأكيد حيث قال: أكد، وإن قلت: يجوز أن يريد به الوجوب الاستحساني، قلنا: يأبى عن ذلك ما ذكره في بحث المفعول معه من أنه إذا لم يجز العطف تعين النصب، مثل: جئت وزيدا، وذلك لأن تعين النصب يستلزم الوجوب؛ لأجل عدم التأكيد بالمرفوع المنفصل.

أعيد الخافض إلخ: قيل: هذا يشكل بمثل قوله تعالى: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (النساء: ١) فإن "الأرحام" مجرور بالباء، أجيب بأنه شاذ، وأجيب أيضا بأنا لا نسلم أن الواو للعطف لم لا يجوز أن يكون للقسم؟

لأن اتصال الضمير إلخ: هذا علة إعادة الجار، أي اتصال المجرور بجاره أشد وأكثر من اتصال الفاعل المتصل بما اتصل به؛ لأن الفاعل إذا لم يكن ضميرا متصلا حينئذ جاز إيراده منفصلا، وأما المجرور سواء كان متصلا أو منفصلا لا ينفصل عن جاره فيكون أشد منه، قال مولانا عص: هذا منقوض بقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾ (آل عمران: ١٥٩) فإن قوله: "رحمة" مجرور بالباء، مع أنه انفصل بينهما بكلمة "ما"، وكذلك منقوض بقولنا: "ضربني من غير ما جرم". أقول: الجواب عنه بأن كلمة "مـا" عبارة عن رحمة الله وعن جرم، فكأنه لم ينفصل بينهما شيء. ولقائل أن يقول: قوله: "جاز انفصاله" ليس على ما ينبغي؛ لعدم ترتبه على الشرط؛ لأنه يجب انفصاله عند عدم كونه ضميرا منفصلا، وليس بجار، إلا أن يقال: المراد بالجواز هو الإمكان العام المقيد بجانب الوجود أي عدم الانفصال ليس بضروري فيجتمع بوجوب الانفصال.

---

(١) فالمراد من الوجوب المفهوم من قوله: "وإذا عطف على المرفوع المتصل أكد بمنفصل" الوجوب الاستحساني. (مولانا جمال الدين)

(٢) قال الشيخ الرضي: لا يعاد العامل الاسمي إلا إذا لم يشك أنه لا معنى له، وأنه جلب لهذا الغرض كـ"بين"؛ فإنه لا يتصور إلا بين اثنين، فإن التبس نحو: "جاءني غلامك وغلام زيد" وأنت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجز إلا إذا قام قرينة دالة على المقصود. (عبد الغفور)

إذ يكون كالعطف **على بعض حروف الكلمة**، **وليس للمجرور** ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به أولا، ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل، وفي استعارة المرفوع له **مذلة**، **ولا يكتفي بالفصل**؛ لأن الفصل لا تأثير له إلا في جواز ترك التأكيد بالمنفصل للاختصار، فحيث لا يمكن التأكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له أثر، فكيف يكتفى به؟ فلم يبقَ إلا إعادةُ العامل الأول، نحو: مررتُ بك وبزيد، **والمالُ بيني** وبين زيد،[1] ....

على بعض حروف الكلمة: لأن المجرور كالجزء من الجار فيلزم العطف على بعض الحروف، بخلاف ما إذا أعيد الجار؛ فإنه حينئذ يكون مجموع الجار والمجرور معطوفا على مجموع الجار والمجرور. **وليس للمجرور إلخ**: دفع سؤال مقدر تقريره: أنه لم لا يجوز أن يعمل فيه مثل ما عمل في المرفوع المتصل من إيراد ضمير منفصل بينهما حتى يؤكد به أولا ثم عطف عليه، فحينئذ لا يلزم العطف على بعض حروف الكلمة على ما عرفت في العطف على الضمير المرفوع المتصل بقوله: "لأنه بذلك يظهر أن ذلك المتصل وإن كان كالجزء منفصلا من حيث الحقيقة إلخ"؟ ومحصول الجواب: أنه ليس للمجرور المتصل ضمير مجرور منفصل حتى يعمل فيه مثل المرفوع المتصل.

مذلة: وهذا المذلة يستدعي التباسا كما سنبينه، وهذا دفع سؤال تقريره: أنه لم لا يجوز إيراد المرفوع المنفصل بينهما حتى يؤكد به أولا ثم عطف عليه أي على المجرور المتصل؟ تقرير الجواب: أن العمل على هذا الوجه ليس إلا على سبيل الاستعارة والمجاز؛ لأن استعمال المرفوع المنفصل في معنى المجرور المتصل ليس على سبيل الحقيقة، وفي ارتكاب المجاز مذلة، ويستلزم التباس المجرور المتصل بالمرفوع المتصل في العطف المذكور.

ولا يكتفي بالفصل: دفع دخل تقريره: أنه لم لا يجوز الاكتفاء بالفصل بينهما؛ لأجل المحذور المذكور، وهو العطف على بعض الحروف كما يكتفي به في المرفوع المتصل حيث قال: "إلا أن يقع فصل فيجوز تركه"؟ ومحصول الجواب: أن الفصل كان لأجل ترك التأكيد بالمنفصل، أي يجوز ترك التأكيد على تقدير وجود الفصل بينهما، فلما لم يكن التأكيد بالمنفصل ههنا لعدم وجود المنفصل في المجرور فلا يتصور حينئذ له أي للفصل أثر أي تأثير في جواز ترك التأكيد بالمنفصل، فلا يجوز الاكتفاء به حينئذ. **والمال بيني إلخ**: وهذا المثال لما يكون الخافض اسما، وهو المضاف.

(١) فيه إشارة إلى دفع توهم أن المعطوف مجموع الجار والمجرور. (حق)

فالمعطوف هو المجرور، والعامل مكرر، **وجره بالأول، والثاني كالعدم معنًى** بدليل قولهم: بيني وبينك؛ **إذ "بين" لا يضاف** إلا إلى المتعدد، **وقيل: جره بالثاني** كما في الحرف الزائد في "كفى بالله"، وهذا الذي ذكرناه أعني لزومَ إعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين، ويجوز عندهم تركها **اضطراراً**، وأجاز الكوفيون تركَ الإعادة في حال السِّعة **مستدلين بالأشعار، فإن قيل**: كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل في نحو:..

وجره بالأول: أي بالجار الأول اسما كان أو حرفا، فحينئذ يصح قوله: "بدليل إلخ".

والثاني كالعدم معنى: لا لفظا؛ لأن العطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار غير جائز.

إذ بين لا يضاف إلخ: فحينئذ لا يتصور عطف المضاف، وهو "بين" الثاني على ياء المتكلم، فإذا كان الجر في "زيد" في قولنا: "المال بيني وبين زيد" بالبين الأول فيكون البين الأول مضافا إلى المتعدد، وهو ياء المتكلم وزيد، أو الياء والكاف في قولنا: "بيني وبينك"، وأما إذا كان جره بالبين الثاني فلا يكون حينئذ مضافا إلى متعدد.

وقيل جره بالثاني إلخ: فيكون خافض الأول مضافا إليهما معا، والخافض الثاني زائد، ولكن جره بالثاني كما في ﴿كَفَى بِاللهِ﴾ **اضطرارا**: أي يجوز ترك إعادة الجار ضرورة.

مستدلين بالأشعار: أشار به إلى أن ترك الإعادة ليس حال السعة بل حال الاضطرار والضرورة، ونوقش بأن ترك الإعادة وقع في قوله تعالى: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (النساء: ١) فإن قوله: "والأرحام" عطف على الضمير في قوله: "به" بترك إعادة الجار فيه، فاستدلالهم بهذه الآية لا بالأشعار. أجيب بأن الجار فيه مقدر أي بالأرحام، رد بأن حرف الجر المقدر لا يعمل في الاختيار والسعة إلا في نحو: الله لأفعلن، وأجيب أيضا بأنه معطوف على مقدر، والتقدير: بالأبوين والأرحام، وأجيب أيضا بأن الواو للقسم لا للعطف، وأجيب أيضا بأن قوله: "والأرحام" بالجر قراءة حمزة، وهو كوفي، والكوفيون أجازوا ترك إعادة الجار، رد بأن هذا إنما يصح إذا لم يكن القراءة السبعة متواترة.

فإن قيل إلخ: والحاصل: أنه لا فرق بين التأكيد والإبدال من المرفوع المتصل وبين العطف به، فلم جوّزوا التأكيد والإبدال منه بدون إعادة المنفصل، ولم يجوزوا العطف بدون إعادته؟ فهذا سؤال يتوجه على القاعدة الأولى.

"جاؤوني كلهم"، والإبدال منه نحو: **"أعجبتَني جمالك"**،[1] من غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل، **وجاز أيضا** تأكيد الضمير المجرور في نحو: **"مررت بك نفسك"**، والإبدال منه نحو: **"عجبت بك جمالك"** من غير إعادة الجار، ولم يجز العطف[2] في الأول إلا بعد التأكيد بالمنفصل، وفي الثاني إلا مع إعادة الجار؟

قلنا: التأكيد عين المؤكد، والبدل في الأغلب إما كل المتبوع أو بعضه أو متعلقه، ....

جاؤوني كلهم: فإن قوله: "كلهم" تأكيد لضمير الجمع، وقوله: "جمالك" بدل من الضمير في "أعجبتني"، قال مولانا عص: لا إشكال في جواز نحو: "جاؤوني كلهم" وجواز "أعجبتني جمالك"؛ لأن في هذين المثالين يكون فصلا، وهو لفظ "ني"، وقد سبق أن عند وجود الفصل لا يحتاج إلى ضمير المنفصل، فالأولى في المثال أن يقول: "جاؤوني كلهم زيد" و"عجبت جمالك زيدا" ليس على ما ينبغي؛ لأن المراد بالفصل على ما عرفت هو الفاصل المستقل في التلفظ، وياء المتكلم غير مستقل في التلفظ؛ فإن النون في "جاؤوني" للوقاية، وإيرادها بسبب تركيب ياء المتكلم بالعامل، فهي ساقطة عند عدم العامل.

وتوضيحه: أن الفاصل المذكور فاصل بين العامل وبين ما عطف عليه، ونون الوقاية فاصل بين العامل وبين الياء، والمراد من الفاصل هو الفاصل بلا واسطة كما هو المتبادر، فلا خدشة حينئذ، فالمراد أن التأكيد والإبدال جائزان في المثالين المذكورين مع عدم التأكيد بالمنفصل وعدم الفصل، ولم يتعرض بالفصل في السؤال؛ لظهوره ولا يحتاج إليه.

وجاز أيضا: عطف على "جاز" في قوله: "فإن قيل: كيف جاز إلخ" وهذا سؤال يتوجه على القاعدة الثانية؛ فإن قوله: "نفسك" تأكيد من الكاف في قوله: "بك"، وقوله: "جمالك" بكسر اللام بدل أيضا من الكاف في "بك".

قلنا التأكيد إلخ: أي فرق بين التأكيد والبدل وبين العطف بأن المؤكد باسم الفاعل عين المؤكد باسم المفعول، وأما البدل فهو في أغلب الأحوال إما كل المتبوع كما في بدل الكل، مثل: جاءني أخوك زيد، أو بعضه كما في بدل البعض، مثل: قطع زيد يده، أو متعلقه كما في بدل الاشتمال، نحو: سلب زيد ثوبه، فعلى كل من التقـادير لا يكون التأكيد والبدل أجنبيين لمتبوعهما، وهو المؤكد والمبدل منه، ولا يكونان منفصلين أيضا عن متبوعهما بحرف العطف؛ لعدم تخلله بينهما أي بين المؤكَّد والمؤكِّد أو بين البدل والمبدل منه.

---

(١) فإن "جمالك" بدل من التاء.

(٢) وهو العطف على الضمير المرفوع المتصل.

والغلط **قليل نادر**، فهما ليسا بأجنبيين لمتبوعهما، ولا منفصلين عنه؛ لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما، فلا حاجة في ربطهما إلى متبوعهما إلى تحصيل **مناسبة زائدة**، بخلاف العطف؛ فإن المعطوف يغاير المعطوف عليه، ويتخلل بينهما العاطف، فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتأكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وبإعادة الجار في المجرور؛ **ليخرج المتصل** المرفوع عن صرافة الاتصال، **ويناسب** المعطوف عليه بتأكيده بالمنفصل، **وقَوِيَ** مناسبة المجرور (بالنسبة إلى المجرور) بانضمام الجار إليه كما في المعطوف عليه.

قليل نادر: والنادر ساقط عن مرتبة الاعتبار؛ لأنه لا حكم بالنادر. **مناسبة زائدة**: وهي إعادة المنفصل في المرفوع وإعادة الجار في المجرور. **ليخرج المتصل إلخ**: أي فلا بد فيه أي في العطف من ذلك ليخرج المتصل على ترتيب اللف والنشر، فهذا على التقدير الأول، وقوله: "قوي إلخ" على الثاني، أي ليخرج المتصل المرفوع بسبب تأكيده بالمنفصل عن صرافة اتصاله بما اتصل به، فهو في حكم المستقل حينئذ كما عرفت فيما سبق آنفا.

ويناسب إلخ: عطف على "يخرج" أي ليناسب المتصل المرفوع بسبب تأكيده بالأمر الذي عطف له عليه، فيكون المراد من المعطوف في قوله: "ويناسب المعطوف عليه" معناه اللغوي، ووجه التناسب: أن المعطوف عليه - وهو المرفوع المتصل - كما يخرج عن صرافة الاتصال بسبب إعادة الانفصال، كذلك المعطوف يخرج عن الاتصال، ويصير منفصلا ومغايرا له بسبب العاطف، فيكون بينهما مناسبة من هذا الوجه.

وقوي إلخ: والظاهر أن يقول: وليقوى؛ لأنه عطف على قوله: "ليخرج" أي وقوي مناسبة المجرور بكونه معطوفا بانضمام الجار إليه أي إلى المعطوف كما في المعطوف عليه، أي كما يكون انضمام الجار في المعطوف عليه، ولا يخفى أنه لما كان قوة مناسبة المجرور بكونه معطوفا بانضمام الجار إليه متحققة عبر عن الأمر المحقق الوقوع بالماضي؛ لأنه يدل على التحقق والوقوع، فقال: "وقوي"، ولم يقل: وليقوى، وهذا لا ينافي أن يراد منه معنى "ليقوى"، فلا يرد ما ذكره مولانا عص: الظاهر وليقوى. وذلك لأنه أشار بقوله: "وقوي إلخ" إلى تحقق تلك المناسبة التي أشار إليها بقوله: "لأن اتصال المجرور بجاره أشد من اتصال الفاعل المتصل إلخ"، فترك الشارح الظاهر لتنبيه إلى تحقق تلك المناسبة، فاعلم ذلك.

والمعطوفُ في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له(١) **ويمتنع من الأحوال العارضة له ......**

والمعطوف إلخ: ولنا أن نفسر كلامه قبل الشروع في تفسير الشارح، فنقول: أي كل ما جاز وامتنع ووجب في المعطوف عليه جاز وامتنع ووجب في المعطوف إذا ثبت جهة الجواز والامتناع والوجوب في المعطوف أو حدث بسبب العطف، وبهذا التقرير يندفع الإشكال بنحو: زيد قائم وأسد؛ لأن جهة وجوب الضمير في المعطوف عليه كونه خبرا مشتقا، والمعطوف ليس بمشتق، ونحو: يا زيد والحارث؛ لأن جهة امتناع دخول اللام في المعطوف عليه ظاهر؛ للزوم اجتماع آلتي التعريف، ولا يلزم ذلك في المعطوف، وبنحو: الضارب الرجل وامرأة؛ لأن جهة جواز وقوع المعطوف عليه مضافا إليه للصفة المعرفة باللام تحليته باللام والمعطوف غير متحلى باللام.

فيما يجوز له: أي للمعطوف عليه أي كل ما يجوز له، وكذلك كل ما يمتنع من الأحوال العارضة بالنظر إلى ما قبله ينبغي أن يكون جائزا أو ممتنعا في المعطوف أيضا، قال مولانا عص: الأولى أن يقول: نظرا إلى غيره بدل قوله: "نظرا إلى ما قبله" كما في قوله: "وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في أحوال عارضة له بالنظر إلى نفسه وغيره"؛ ليتناول المعطوف في حكم المعطوف عليه في الأحوال العارضة له نظرا إلى ما بعده أيضا، كقولنا: "زيد هو القائم وعمر"، فيثبت للمعطوف عليه حالان؛ نظرا إلى ما بعده الذي هو القائم:

أحدهما: كونه واجب التعريف؛ لأن الخبر حينئذ معرفة، فإذا كان الخبر معرفة يجب أن يكون المبتدأ أيضا كذلك، وثانيهما: انحصار القيام في زيد بإيراد ضمير الفصل؛ فإنه يستدعي حصر الصفة في الموصوف، فالمعطوف - وهو عمرو - في حكم المعطوف عليه - وهو زيد - في كونه أيضا واجب التعريف، وفي كون القيام منحصرا فيه بسبب ضمير الفصل. أقول: لا نسلم أن يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع نظرا إلى ما قبله فقط، والمثال الذي ذكره المحشي المذكور على تقدير كونه غير مصنوع، لم لا يجوز أن يكون المعطوف فيه في حكم المعطوف عليه بخصوصية المادة لا بالنظر إلى نفس مفهومها، ولو سلم فهو داخل في قوله: وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في الأحوال العارضة له بالنظر إلى نفسه وغيره.

---

(١) يعني لا يريدون بقولهم: "إن المعطوف في حكم المعطوف عليه" أن كل حكم يثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف، حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس، وعطف المعرب على المبني، وعطف المفرد على المثنى والمجموع وبالعكس، بل المراد الأخص من ذلك، وهو أن كل حكم ثبت للمعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله لا بالنظر إلى لفظه يجب ثبوته للمعطوف بالنظر إلى ما قبله لا بالنظر إلى نفسه، لكن بشرط أن لا يكون ما يقتضي ذلك الحكم في المعطوف عليه منتفيا في المعطوف، حتى لا يجوز تجرده عن اللام في نحو: يا زيد والحارث. (علوي)

نظرا إلى ما قبله **بشرط أن لا يكون** ما يقتضيها منتفيا في المعطوف. وإنما قلنا: "من الأحوال العارضة له نظرا إلى ما قبله" احترازا عن الأحوال العارضة له من حيث نفسه **كالإعراب**(١) والبناء والتعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع؛ فإن المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه. وإنما قلنا: "بشرط أن لا يكون ما يقتضيها هذه المذكورات منتفيا في المعطوف" احترازا عن مثل قولنا: يا رجل والحارث؛ فإن "الحارث" معطوف على "رجل"، وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام؛ فإن ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء، وهو مفقود في المعطوف، **وأما نحو**: رُبَّ شاةٍ وسَخْلَتِها(٢) فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين، أي رب شاة وسخلة لها،............

بشرط أن لا يكون إلخ: أي المعطوف في حكم المعطوف عليه بشرط أن لا يكون المقتضي المذكور للأحوال العارضة للمعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله منتفيا في المعطوف، فلو كان المقتضي المذكور منتفيا فيه لا يكون حكمه كحكمه.
كالإعراب: أي ككون الاسم مع الإعراب وكونه مبنيا ومعرفة ونكرة إلخ، قيل: الإعراب هو حال عارض للمعطوف عليه بالنظر إلى غيره أيضا وهو العامل، لا بالنظر إلى نفسه فقط، وأجيب بأن المراد من الإعراب هو علامة الإعراب؛ فإنها بالنظر إلى نفسه، وأجيب أيضا المراد من الإعراب هو خصوصيته دون الإعراب بالحركة والحرف؛ فإنه حال عارض له بالنظر إلى نفسه، بخلاف أصل الإعراب؛ فإنه بالنظر إلى الغير الذي هو العامل.
وأما نحو إلخ: دفع دخل تقريره أن قوله: "وسخلتها" عطف على "شاة" مع أن الشرط منتف فيه؛ لأن مقتضي الحال العارض للمعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله منتف في المعطوف؛ لأن "رب" يقتضي أن يكون مدخولها نكرة مع أن "سخلتها" معرفة بالإضافة إلى الضمير، وتقرير الدفع: أنه يقدر ويفرض التنكير في سخلة بأن يقصد عدم التعين منها بأن يكون إضافتها إلى الضمير للعهد الذهني وإن كان الضمير عبارة عن هذا الشاة المذكورة.

---

(١) المراد بالإعراب كونه غير مناسب لمبني الأصل، وبالبناء كونه مناسبا له، ولا شك أنه من الأحوال العارضة له من حيث نفسه. (جمال)

(٢) يحمل الإضافة على العهد الذهني، والضمير على التعريف؛ إذ التعريف هو الإشارة إلى معلوم والنكرة معلوم من وجه، فالضمير الذي أشير به إلى تلك النكرة المعلوم معرفة. (عب)

أو محمولٌ[(١، ٢)] على نكارة الضمير كـ"ربه رجلا" **على الشذوذ،** أي رب شاة وسخلة شاة. وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في أحوال عارضة له بالنظر إلى نفسه وغيره إن كان المعطوف مثل المعطوف عليه؛..

أو محمول إلخ: أي وهو محمول على كون الضمير نكرة بأن يراد منه شاة من الشياه كضمير "ربه رجلا"، ولكن الضمير في "سخلتها" نكرة؛ لرجوعه إلى شاة من الشياه، وأما تنكير الضمير في "ربه"؛ لأنه ليس له مرجع إليه؛ فإن قوله: "رجلا" بيان له؛ ولهذا قال: "أي رب شاة وسخلة شاة"، ولم يقل: شاة وسخلة هذه الشاة، فقوله: "وسخلتها" بمنزلة سخلة شاة، لا بمنزلة سخلة هذه الشاة.

على الشذوذ: أي هو محمول على التنكير على سبيل الشذوذ؛ لأن المرجع إليه في الضمير لا بد أن يكون مذكورا سابقا معينا لا أن يكون مذكورا لا بعينه، قال مجد المحشي مولانا غف: اعلم أنهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا آخر.

أقول: معناه: أنهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا واحدا بدون ضم الشذوذ، والشذوذ جوابا ثالثا، يعني أن الشارح لم يجعل الشاذ معه جوابا واحدا، ولا يعني أنه لم يجعل الشاذ الذي هو الجواب الثالث معه جوابا واحدا، والجواب أن الشاذ الذي وقع في كلام الشارح تعلق بشيء، والشاذ الذي وقع جوابا على حدة من السؤال المذكور في كلامهم تعلق بشيء آخر، وذلك لأن الشاذ الواقع في كلامهم فهو محمول على نكارة الضمير، أي كون الضمير نكرة محمول على الشذوذ؛ لما عرفت آنفا أن المرجع إليه في الضمير لا بد أن يكون مذكورا سابقا بعينه لا أن يكون مذكورا لا بعينه، فلم يجعل الشارح الشاذ معه جوابا واحدا؛ لما عرفت أن الشاذ في كلامهم تعلق بشيء آخر، والشاذ الواقع في كلامهم فهو على عطف السخلة المضاف إلى الضمير إلى ما بعدها، فيكون قوله: "رب شاة وسخلتهـــا" شاذا حينئذ. قيل: الضمير في "سخلتها" إنما يكون نكرة إذا لم يكن له مرجع كضمير "ربه رجلا"، =

---

(١) اعلم أنهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا آخر، واعترض عليه بأن الضمير إنما يكون نكرة إذا لم يكن له مرجع كضمير "ربه رجلا"، ويمكن أن يجاب بأن ذلك مبنى على ما ذهب إليه الشيخ الرضي من أن الضمائر الراجعة إلى النكرات إذا لم تكن تلك النكرات مختصة بحكم أو صفة كانت نكرات. (عبد الغفور)

(٢) بأن يشار بالضمير إلى النكارة إذا كان المرجع مذكورا، فهو ليس بجواب آخر، وأما الشذوذ الذي جعل جوابا آخر فهو عدم كون المعطوف كالمعطوف عليه في "رب شاة وسخلتها"؛ لأن المعطوف عليه نكرة والمعطوف ليس كذلك؛ لكونه معرفة لإضافته إلى الضمير مع أن "رب" يقتضي كونه نكرة. (جمال)

فلذا وجب بناء المعطوف في نحو: يا زيدُ وعمرو؛ لأن ضم "زيد" بالنظر إلى حرف النداء وإلى كونه مفردا معرفة في نفسه، و"عمرو" مثل "زيد" في كونه مفردا معرفة، وامتنع بناؤه في "يا زيد وعبد الله"؛ فإن عبد الله ليس مثل زيد؛ فإن زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف.

ومن ثم أي ومن أجل أن المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب ما زيدٌ بقائم أو قائما ولا ذاهبٌ عمروٌ إلا الرفع في "ذاهب"؛ **إذ لو نُصب** أو خُفض لكان معطوفا على "قائم" أو "قائما"،[1،2] فيكون خبرا عن زيد، **وهو ممتنع**؛ لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد إلى اسم "ما"،.....................

= مع أن له مرجع، فكيف يكون نكرة؟ وأجيب بأن الضمائر الراجعة إلى النكرات إذا لم تكن تلك النكرات مخصصة يكون تلك الضمائر حينئذ نكرات.

فلذا وجب إلخ: أي ولأجل أن المعطوف في حكم المعطوف عليه في الأحوال العارضة له بالنظر إلى نفسه وإلى غيره بشرط أن يكون المعطوف مثل المعطوف عليه وجب بناء المعطوف إلخ.

إذ لو نصب إلخ: وإن قلت: يجوز أن يكون "ذاهب" معطوفا على "قائما" و"عمرو" معطوفا على "زيد"، ويكون حينئذ من باب العطف على معمولي عامل واحد، وهو "ما"، ولا يلزم حينئذ أن يكون "ذاهب" خاليا عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد إلى اسم "ما" هو "عمرو" كما لا يخفى. قلت: لا يجوز ذلك؛ لأنه حنيئذ يكون "ذاهب" خبر لـــ"ما" و"عمرو" اسما لها، ويمتنع عمل "ما" في الخبر المتقدم كما سبق في قوله: "أو تقدم الخبر بطل العمل". **وهو ممتنع**: لوجوب وجود الضمير في المعطوف عليه، وهو "قائم"، وامتناع وجوده في المعطوف، وهو "ذاهب"؛ لكونه فاعله مذكورا، وهو "عمرو"، فرفع "عمرو" و"ذاهب" بأن يكون "عمرو" مبتدأ و"ذاهب" خبره مقدما عليه، والجملة معطوفة على الجملة المتقدمة.

---

(١) ولا يجوز أن يكون معطوفا على "قائما" و"عمرو" معطوفا على "زيد" حتى يكون من باب العطف على معمولي عامل واحد؛ لامتناع عمل "ما" في الخبر المتقدم. (عبد الغفور)

(٢) ولا يجوز العطف؛ لخلو المعطوف عن الضمير في اللفظ، وعدم الحاجة إلى ارتكاب التقدير الذي هو خلاف الأصل؛ لوجود الوجه الصحيح الخالي عن التقدير. (جمال)

فتعين الرفع على أن يكون خبرا[1] مقدما على المبتدأ وهو "عمرو"، ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة **ولا مانع منه**. ولما كان لقائل أن يقول: **هذه القاعدة** منتقضةٌ بقولهم: الذي يطير فيغضَب زيد الذبابُ؛ فإن "يطير" فيه ضمير يعود إلى الموصول، و"يغضب" المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير، فأجاب عنه بقوله: وإنما جاز "الذي يطير فيغضبُ زيدٌ الذبابُ"؛ **لأنها** أي الفاء في هذا التركيب فاء السببية أي فاء لها نسبة إلى السببية **بأن يكون** معناها السببية لا العطف، فلا يرد نقضا على تلك القاعدة، ....

فتعين الرفع إلخ: قيل: يجوز أن يكون "ذاهب" مبتدأ و"عمرو" فاعله ساد مسد الخبر كما سبق في القسم الثاني من المبتدأ؛ لأن الصفة إذا طابقت مفردا جاز الأمران، هكذا قال مولانا عص، ولقائل أن يقول: الكلام في الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام، تأمل، وأجيب بأنه لم يذهب إلى هذا الاحتمال؛ لأنه حينئذ يكون في قوة الجملة الفعلية، فيكون حينئذ بمنزلة عطف الجملة الفعلية على الاسمية.

ولا مانع منه: أي من عطف الجملة على الجملة. **هذه القاعدة**: وهي أنه إذا كان في المعطوف عليه ضميرا راجعا إلى ما قبله فلا بد أن يكون في المعطوف أيضا كذلك؛ فإنها ينتقض بقولهم: "وهو الذي يطير فيغضب زيد الذباب"، وبناء على أن الفاء في قوله: "فيغضب" للعطف بأن يكون معطوفا على "يطير"؛ فإنه فيه ضمير راجع إلى الموصول، وليس في المعطوف ضمير راجع إليه؛ لأن فاعله مذكور، وهو "زيد"، فعلى هذا يكون قول المصنف جوابا عن سؤال مقدر، ويحتمل أن يكون منعا مع السند بأنا نقول: لا نسلم عدم جواز غير الرفع في "ذاهب" في المثال المذكور، ولا استحالة في كون الضمير في المعطوف عليه وعدمه في المعطوف كما في قولهم: الذي يطير إلخ، ومبناه أيضا على كون الفاء للعطف، وقوله: "الذي" مبتدأ وقوله: "الذباب" خبر له.

لأنها إلخ: جواب بالمنع أي لا نسلم كون الفاء للعطف بل للسببية. **بأن يكون إلخ**: كما في "إذا لقيته فأكرمه"، وإذا كان معناه السببية المحضة لا يحتاج إلى الضمير في مدخول الفاء، وهو الظاهر.

---

(١) لا يخفى أن التعيين على الوجه المذكور غير ضروري؛ لجواز أن يكون "ولا ذاهب" مبتدأ و"عمرو" فاعله، فعبارة الشارح ليس على ما ينبغي؛ لأنه يفهم منه تعيين الوجه مع أنه ليس كذلك؛ إذ الرفع متعين، والوجه محتمل، فما قيل: لا يقال: ههنا احتمال آخر وهو أن "ذاهب" مبتدأ و"عمرو" فاعل؛ لأنا نقول: المقصود نفي العطف لا نفي احتمال آخر، فلا ينافي ابتداء احتمال آخر فليس بموجه؛ إذ نفي العطف يحصل من تعيين الرفع، وتعيين الوجه لا مدخل له في ذلك، بل فيه نفي احتمال آخر. (جمال الدين)

أو يكون معناها السببية مع العطف، **لكنها** تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي بالربط في الأولى، **والمعنى**: الذي إذا يطير فيغضب زيد الذباب، **أو يفهم** منها سببية الأولى للثانية، فالمعنى: الذي يطير فيغضب زيد **بسببه** الذباب، **ويمكن أن يقدر**(١) فيه ضمير أي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب.

أو يكون إلخ: وهذا جواب بالتخصيص بأنا نقول: إنما قلنا من أنه إذا كان في المعطوف عليه ضميرا راجعا إلى ما قبله لا بد أن يكون في المعطوف كذلك على تقدير كون حرف العطف متمحضا للعطف، وهو ليس كذلك؛ لأنه للعطف والسببية جميعا. **لكنها**: أي السببية في الصورة الثانية يجعل الجملتين كجملة واحدة؛ للاتصال بينهما بالسببية، فيكتفي بالربط في الأولى؛ لأن في الجملة الواحدة أو فيما في حكمها يكفي ربط واحد، فهذا لدفع ما يقال: إذا كان الفاء للسببية مع العطف فلا بد في الجملة التي وقعت صلة للموصول من عائد يربطها إلى الموصول وإن كانت بحكم العطف. **والمعنى إلخ**: أي المعنى على كلا التقديرين.
أو يفهم إلخ: هذا الجواب أيضا تخصيص؛ لأن الفاء حينئذ ليس متمحضا للعطف، بل يفهم منها سببية الأولى للثانية؛ فإن طيران الذباب سبب لغضب زيد، فيكون الرابط حينئذ هو المعنى الذي فيها، وهو سببية الأولى للثانية.
بسببه: أي بسبب طيرانه، والفرق بين قوله: "أو يكون" وبين قوله: "أو يفهم إلخ": أنا نقول في الأول بالرابط؛ لعدم كون الفاء متمحضا للعطف، وفي الثاني نقول به وإن لم يكن الفاء متمحضا للعطف؛ لأنه كلام على تقدير التسليم أي تسليم عدم التخصيص المذكور إلا أن الرابط حينئذ هو المعنى الذي في الفاء، وهو نفس سببية الأولى للثانية.
ويمكن أن يقدر إلخ: أي يمكن تقدير الضمير الرابط وإن لم يجعل الجملتين كجملة واحدة، فليس هذا جواب آخر بل هو لتصحيح ربط الجملة بالموصول على تقدير أن يكون في الفاء معنى العطف.

---

(١) جواب آخر عن أصل السؤال بجعل الضمير أعم من أن يكون ملفوظا أو مقدرا، وأورد الإمكان إشارة إلى ضعفه، وذلك لأن الضمير المجرور من الصلة يحذف بشرط أن يجر بإضافة صفة ناصبة له تقديرا، نحو: الذي أنا ضارب زيد أي ضاربه، أو يجر بحرف جر متعين، ويتعين حرف الجر قياسا إذا جر الموصول أو موصوفه بحرف جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقان، نحو: مررت بالذي مررت أي مررت به، فالجاران متماثلان، وكذا ما تعلقا بهما، وههنا ليس كذلك، لكن قد جاء على قلة حذف المجرور بحرف وإن لم يتعين، نحو: الذي مررت زيدا أي به. (جمال)

وإذا عطف **أي إذا أُوقع العطف** بناء على وجود عاملَيْن بأن عُطف اسمان على معموليهما بعاطف واحد، وقال بعض شارحي "اللباب": الأظهر عندي أن العطف ههنا محمول على معناه اللغوي أي إمالة الاسمَيْن، نحو العاملَيْن بأن يجعلا معموليهما، وأكثر الشارحين على أن المعنى: **على معمولي عاملين**، وإنما قال: على معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد؛ فإنه جائز اتفاقا نحو: ضرب زيد عمراً وعمروٌ خالداً، **ولا على أكثر من اثنين**؛ مختلفين فإنه لا خلاف في امتناعه، ....

أي إذا أوقع العطف: بصيغة المجهول؛ فإن قوله: "عطف" أيضا مجهول، وأشار به إلى أن هذا من قبيل إسناد الفعل إلى المصدر، أي مصدر عطف كما في قولهم: "لدار أو تسلسل" أي لزم الدور أو التسلسل، أو وقع الدور أو التسلسل، وكما في قول الشارح فيما سبق من قوله: "حيل بين العير والنزوان" أي وقع الحيلولة إلخ، ثم أشار بقوله: "بناء" على أن كلمة "على" بنائية، وإنما قال: "أي أوقع العطف" لدفع ما يقال من أن الجزاء في قوله: "وإذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز" لا يترتب على الشرط؛ لعدم ترتبه على وقوع العطف كما يدل عليه "إذا" وصيغة الماضي، ويقال أيضا من أن لفظة "إذا" وصيغة الماضي يقتضيان التحقق والوجود، فكيف يصح الحكم بعدم الجواز؟ بخلاف ما إذا قيل: "وإذا أوقع"؛ لأن الجزاء حينئذ يترتب على الإيقاع لا على العطف.

فالصواب أن يقال: "لم يحسن"، أو يقال: "لا يجوز العطف على عاملين مختلفين"، لكن المقصود من إيراده لو كان ذلك فيرد عليه أن عدم جواز العطف على عاملين مختلفين لا ينبئ على هذا الإيقاع؛ فإنه ثابت على تقدير عدم الإيقاع أيضا، وإن قلت: المراد من قوله: "وإذا عطف" وإذا أريد العطف، وحينئذ يندفع الإشكال؛ لأنه يصح الجزاء حينئذ؛ لأن معناه حينئذ لم يجز الإرادة. قلت: يرد عليه أيضا ما ذكرنا من أن عدم الجواز لا ينبئ على تلك الإرادة؛ فإنه ثابت على تقدير عدمها فلا فائـــدة في التعليق.

على معمولي عاملين إلخ: على حذف المضاف، وهذا أحسن من الحلين الأولين؛ فإن الحل الأول بعيد؛ لأنه جعله من قبيل إسناد الفعل إلى المصدر، والحل الثاني أبعد منه؛ لأن إرادة المعنى اللغوي من قوله: "عطف" خلاف المتبادر؛ فإن الظاهر المعنى الاصطلاحي منه، لا يقال: على تقدير حمل عبارته على أكثر الشارحين يرد عليه ما مر من عدم ترتب الجزاء على الشرط؛ لأنا نقول: ترتب الجزاء حينئذ بتقدير الإرادة.

ولا على أكثر من اثنين: بأن كان العامل أكثر من اثنين؛ فإنه لا خلاف في امتناعه مع أن كلام المصنف في العطف الذي فيه خلاف الفراء وسيبويه، ولا بأس أن يكون في شيء واحد عاملان كـــ زيد في "مررت بزيد"؛ لأنه مجرور بالباء ، مفعول به بواسطة الفعل.

مختلفين أي غير متحدين **بأن لا يكون** الثاني عين الأول، **وذلك** لدفع وهم من يتوهم أن مثل: "ضرب ضرب زيد عمراً وبكرٌ خالداً" من هذا الباب مع أنه ليس منه؛ لعدم تعدد العامل فيه؛ إذ العامل هو الأول **والثاني تأكيد له**، **وذلك العطف** كما وقع في قولهم: **ما كل سوداء** تمرة وبيضاء شحمة،(١) وفي قول الشاعر:(٢)

أَكُلَّ امرئٍ تَحسبِينَ امرأً ونارٍ **تُوَقَّدُ** بالليل ناراً

بأن لا يكون إلخ: هذا بيان معنى الاتحاد، فغير المتحد هو الذي لم يكن الثاني عين الأول. **وذلك:** أي قوله: مختلفين لدفع وهم من إلخ. **والثاني تأكيد له:** مع أن المراد بـ"مختلفين" هو لا يكون الثاني تأكيدا للأول.
وذلك العطف إلخ: وهذا العطف جائز عند المصنف؛ لتقدم المجرور في المعطوف عليه.
ما كل سوداء إلخ: كلمة "ما" نافية، و"كل" مرفوع مضاف إلى "سوداء"، فالعامل في المضاف هو كلمة "ما"، فهو اسم "ما"، وقوله: "تمرة" خبرها، فيكون عاملاهما مختلفين، فقوله: "بيضاء" عطف على "سوداء"، و"شحمة" عطف على "تمرة"، بالفارسية: نيست ہر سیاہی خرما ونیست ہر سفیدی پیہ.
أكل امرئ إلخ: والهمزة للاستفهام الإنكاري، وقوله: "كل" منصوب؛ لأنه مفعول لقوله: "تحسبين"، وليس مرفوعا على حذف المفعول الأول لـ"تحسبين"؛ لأنه لا يجوز الاقتصار على أحد مفعولي باب "حسبت" عند المصنف، و"النار" الأولى عطف على "امرئ" الأول، والعامل فيه المضاف، وهو "كل"، و"النار" الثانية عطف على "امرأ" الثاني، والعامل فيه "تحسبين"؛ لأنه مفعول له أي تحسبين كل إلخ. **توقد:** بضم الدال فعل المضارع، وفي الأصل "تتوقّد"، حذف إحدى التائين منه، فيه ضمير راجع إلى النار، ويكون صفة لها بالفارسية: گمان میبر تو ہر مرد را مرد، وہر آتش را کہ بر افروختہ میشود بشب آتش.

---

(١) وفي "الإيضاح": ما كل بيضاء شحمة ولا كل سوداء تمرة، مثل يضرب في خطأ الظن، وفي اختلاف الأخلاق والطبائع، وفي مواضع التهمة، قاله عامر حين مات أبوه ذهل وترك عند أخيه قيس مالا، فلما أدرك عامر وأخوه شيبان قيسا، فوجدا بتلك المال، فوثب عامر عليه فخنقه، فقال: ابن أخي إن الشيخ متأوه فكف عنه، فقال هذا الكلام، فـ"السوداء" مؤنث أسود، و"التمرة" واحد التمرة اليابس من تمر النخل كالزبيب من العنب، و"البيضاء" مؤنث أبيض، و"الشحمة" قطعة من شحم البطن. (حل ش)
(٢) خاطب الشاعر زوجته حين فضلت غيره عليه فقال: أكل من في صورة الرجال باللباس والعمامة والإزار يظن أنه كامل في الرجولية وذا فضائل جسمية وأخلاق كريمة، وأكل نار توقد في الليل يظن أنها نار كريم ذي مروة وقرى ضيف؛ فإنه ربما يكون نار اللصوص، و"توقد" أصله: تتوقد؛ فإن المسند إليه هو النار، والمصراع الثاني تمثيل يؤكد المعنى الأول. (حل الأبيات لمولانا شمس الدين)

فهذا وإن كان بحسب الظاهر جائزا، لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة؛ لأن
فهذا العطف متصلة
الحرف الواحد لم يقو أن يقوم مقام عاملين مختلفين، خلافا للفراء فإنه يجوّز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة، **ولا يؤوّل الأمثلة** الواردة عليها،[1] **ولا يقتصر** على صورة السماع، بل يعمّها وغيرَها، ....

فهذا وإن كان إلخ: أي العطف - المذكور كما في قول العرب وقوله للشاعر - وإن كان جائزا إلخ، وإنما أتى بالجواز بحسب الظاهر وعدم الجواز بحسب الحقيقة لدفع الاعتراض الذي أورده الشارح الهندي على المصنف، وهو أن الجزاء وهو قوله: "لم يجز" لم يترتب على الشرط بل بينهما منافات؛ لأن كلمة "إذا" لا تدخل إلا في الشرط المتحقق الوقوع، وكذلك فعل الماضي يقتضي التحقق، فكيف يصح الحكم بعدم الجواز؟ فالصواب أن يقال: "لم يحسن"، أو "لم يجز العطف على عاملين مختلفين".
وحاصل الدفع أن العطف بحسب الظاهر متحقق، والتحقق بحسب الظاهر لا ينافي عدم الجواز بحسب الحقيقة، ولعل النكتة في العدول عن الصواب المبالغة في عدم الجواز، فكأنه قال: إن ذلك العطف وإن كان ثابتا بحسب الظاهر لكنا نحكم بعدم جوازه؛ لقيام الدليل الجلي، وهو قيام حرف واحد مقام عاملين مختلفين. وأجاب بعضهم عن الاعتراض المذكور بأن المراد من قوله: "إذا عطف إلخ" أنه إذا أريد عطفه، فلا إشكال حينئذ؛ لأن إرادة العطف يجمع بعدم جوازه نعم لا يجمع العطف بالفعل؛ لعدم جوازه؛ لأن العطف بالفعل يستلزم جوازه، فجوازه لا يجمع بعدم جوازه رد ذلك بأن عدم الجواز لا ينبئ على تلك الإرادة أي لا يكون إرادة العطف سببا لعدم الجواز؛ لأن عدم الجواز ثابت على تقدير عدم تلك الإرادة أيضا فلا فائدة في التعليق.
وأجيب عنه بأن الجزاء ليس قوله: "لم يجز"، بل هو علة للجزاء، وهو مقدر، وهو قوله: "واجتنبوا"، وقوله: "لم يجز" أي لأنه لم يجز علة الاجتناب، وإنما لم يجز؛ لأن حرف العطف الواحد ليس له قوة حتى يقوم مقام عاملين مختلفين معا، ولكنه يقوم مقام الواحد؛ فإن العطف على عاملين مختلفين يقتضي قيام حرف العطف مقامها، وهو باطل لما مر. وهذا الجواب جواب عن الاعتراض المذكور أيضا. **ولا يؤول الأمثلة إلخ:** أي الفراء لا يؤول الأمثلة الواردة على القاعدة المذكورة، وهذا التأويل قول سيبويه؛ لأنه يؤول الأمثلة الواردة على ما سيأتي.
ولا يقتصر إلخ: أي الفراء لا يقتصر جواز الأمثلة الواردة عليها على صورة السماع، بل يعم صورة السماع وغيرها، وهذا قول الجمهور؛ فإنهم اقتصروا الجواز على مورد السماع؛ لأن ما خالف القياس والقاعدة، فهو -

(١) أي على صورة العطف على عاملين إلخ.

وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور إلا في نحو: في الدارِ زيدٌ والحجرةِ عمروٌ، **وإن في الدار** زيدا والحجرة عمرا، يعني إلا في صورة تقديم المجرور **وتأخير المرفوع** أو المنصوب؛ لمجيئه في كلامهم، واقتصر الجواز على صورة السماع؛ لأن **ما خالف القياس** يقتصر على مورد السماع، خلافا لسيبويه فإنه لا يجوّز هذا العطف بحسب الحقيقة في **هذه الصورة** أيضا، بل يحملها على **حذف المضاف** ....

- مقتصر حينئذ على مورد السماع، وهو جواز العطف المذكور على تقدير تقديم المجرور في المعطوف عليه وتأخير المرفوع أو المنصوب ثم إتيان المعطوف على ذلك الترتيب، وإن لم يكن العطف على هذا الوجه لم يجز، نحو: زيد في الدار والحجرة عمرو.

وعدم جواز إلخ: وقوله: "الجمهور" متعلق بقوله: "وعدم جواز ذلك العطف" يعني أن الفراء متفق مع الجمهور في مثل قوله: "في الدار زيد والحجرة عمرو"؛ لأن الفراء يجوز هذا العطف مطلقا فهو يجوز فيه أيضا، والجمهور يجوّزونه في مثل هذه المادة مقتصرا على مورد السماع، وسيبويه لا يجوزه مطلقا، وحجة سيبويه أن حرف العطف الذي هو ضعيف يمتنع أن يقوم مقام عاملين مختلفين، وحجة الفراء الاستعمال، وهو قولهم: "ما كل سوداء إلخ" وقولهم: "أكل امرئ إلخ"، وحجة المصنف في جواز العطف على عاملين فيما إذا كان المجرور مقدما على المرفوع والمنصوب في المعطوف والمعطوف عليه الاستعمالُ، وحجته في امتناع العطف على عاملين فيما إذا لم يكن مجرورا مقدما على المرفوع والمنصوب فيما ذكره سيبويه عدم استعمال الفصحاء.

وإن في الدار إلخ: والعامل هو "إن"؛ فإن "في الدار" خبر لها و"زيدا" اسم لها. **وتأخير المرفوع:** كما في مثال المصنف، أو تقديم المجرور وتأخير المنصوب كما في مثال الشرح. **ما خالف القياس إلخ:** فإن العطف المذكور ليس موافقا للقياس والقاعدة، فيكون مقتصرا على مورد الاستعمال والسماع. **هذه الصورة:** وهي "في الدار زيد والحجرة عمرو" وكما لا يجوز في غيرها.

حذف المضاف: فقوله: "وبيضاء شحمة" تقديره: وكل بيضاء إلخ، وهو عطف على "كل سوداء"، والعامل فيه هو كلمة "ما" كما هي عاملة في "شحمة"، وكذلك قوله: "نار" أي كل نار عطف على "كل امرئ" فيكون مفعولا لـ"تحسبين"، وكذلك قوله: "والحجرة عمرو"؛ فإن "الحجرة" عطف على قوله: "في الدار" والعامل فيه الابتداء؛ لأنه خبر و"زيد" مبتدأ، والتقدير: في الحجرة عمرو؛ فإن كلمة "في" وإن لم يكن مضافا حقيقة لكنها مضاف حكما؛ فإنه كما يكون مدخول المضاف مجرورا بالمضاف كذلك مدخولها مجرور بها، فيصح حينئذ قوله: "على حذف المضاف".

وإبقاء المضاف إليه على إعرابه نحو: "تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللهُ يُرِيدُ الْآخِرَةِ" بجر "الآخرة" كما جاء في بعض القراءة أي عَرَض الآخرة.

التأكيد تابع يقرر أمر المتبوع أي حاله وشأنه(١) عند السامع، يعني يجعل حاله(٢) ثابتا مقرَّرا عنده في النسبة أي في كونه منسوبا أو منسوبا إليه، فيثبت عنده(٣) ....

على إعرابه: أي المضاف إليه فإن في نحو: "يريد الآخرة" بجر الآخرة وحذف المضاف أو إبقاء المضاف إليه على إعرابه. **التأكيد**: وفي بعض النسخ التوكيد، والأول مهموز الفاء، والثاني معتل الفاء، وإنما أورده عقيب العطف؛ لأن واحدا من قسمي التأكيد هو التأكيد اللفظي، وبعض من حروف العطف يدخل بين المؤكد والمؤكد كما يقال: والله ثم بالله وكقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ (التكاثر:٣)، فلا يرد أن البدل أشد مناسبة بالعطف فكأنه أحق بالاتصال بالعطف. قوله: "التاكيد" مبتدأ و"تابع" خبره، وهو جنس، وباقي القيود فصل، وقوله: "يقرر" صفة تابع.

يعني يجعل إلخ: متعديا كان أو لازما، وعلى الثاني معناه أنه يجعل حال المتبوع ثابتا مقررا عند السامع بسبب التابع. **أي في كونه**: أي المتبوع منسوبا إلخ وإذا كانت النسبة بهذا المعنى فلا يرد مما قيل: إن التعريف لا يصدق على زيد الثاني، وإن الثانية في قولنا: زيد زيد قائم، وإن إن زيدا قائم. فالمتبوع في الأولى مسند إليه، وفي الثاني مسند. **فيثبت عنده إلخ**: قال مولانا عص: الظاهر إيراد صيغة المضارع أي يثبت ويتحقق للسامع "أن إلخ". =

---

(١) فقوله: "أمر المتبوع" في النسبة أو الشمول كقولك: "شأنك في العلو" أي في باب العلو أعظم من أن يوصف، و"أمري في الفقر" أي في باب الفقر، ثم قيل "في النسبة" تمييز عن الذات المذكورة أو المقدرة، فكأنه أراد أنه تمييز بحسب المعنى عن الذات المذكورة إذا كان الأمر بمعنى الشيء أو عن الذات المقدرة إذا كان بمعنى الشأن. (عبد الغفور)

(٢) أي الحالة المفهومة منه بطريق من طرق الدلالة، كما أن نفسه في "جاء زيد نفسه" مفهوم من "زيد"، وكما أن الإحاطة مفهومة من "جاء القوم كلهم"؛ لأنك أشرت بالقوم إلى جماعة معينة، فيكون حقيقة في مجموعهم. (عبد الغفور)

(٣) أي عند السامع، ويتحقق بواسطة التأكيد أن المنسوب أو المنسوب إليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير، فتقرير أمر المتبوع في النسبة بالتأكيد عبارة عن أن يعلم بالتأكيد أنه المنسوب لا غيره، أو أنه المنسوب إليه لا غيره، لو لم يؤكد لم يتشخص كون المؤكد منسوبا أو منسوبا إليه؛ لاحتمال التجوز أو السهو أو الغلط، وعلى هذا لا يكون قوله: "أو في الشمول" لغوا، أو "التجوز" ليس في نفس المنسوب إليه في قولك: "جاء القوم كلهم" حتى لم يتشخص كون القوم منسوبا إليه، ففي قوله: "في النسبة" عن قوله: "في شموله لأفراده"، فالاحتمال إنما هو في الشمول بعد أن يتشخص كون القوم منسوبا إليه، بخلاف التقرير في النسبة؛ فإنه قبل التقرير لم يتشخص كون المؤكد منسوبا أو منسوبا إليه. (جمال)

ويتحقق أن المنسوب أو المنسوب إليه في هذه النسبة هو المتبوع **لا غير، وذلك** إما
أي التأكيد
لدفع ضرر الغفلة عن السامع، أو لدفع ظنه بالمتكلم الغلطَ، وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو: ضَرَبَ زيدٌ زيدٌ، أو **ضَرَبَ ضَرَبَ** زيدٌ، أو لدفع ظن السامع به تجوُّزاً، إما في المنسوب نحو: قولك: زيد قتيل قتيل؛ دفعا لتوهم السامع أن يريد بالقتل الضرب الشديد، فيجب حينئذ أيضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في إرادة المعنى الحقيقي أو في المنسوب إليه؛ فإنه ربما نسب الفعل إلى شيء، والمراد نسبته إلى بعض متعلقاته كما في "قطع الأميرُ اللصَّ" **أي قطع غلامُه**، فيجب حينئذ تكرير المنسوب إليه لفظا، نحو: ضرب زيد زيد أي ضرب هو، لا من يقوم مقامه، أو تكريره معنى، نحو: **ضرب زيد نفسُه** أو عينُه، **أو في الشمول** ....

= أقول: إيراد صيغة الماضي إشارة إلى أن المضارع ههنا متحقق الوقوع، والفاء للتفريع.

لا غير: فإنه يظهر ذلك بإيراد التأكيد. **وذلك**: أي التأكيد إما لدفع الضرر الذي هو الغفلة عن السامع؛ فإن التأكيد يدفع الغفلة أي غفلة السامع عن نفسه. **ضرب ضرب**: فإن التكرير فيه في المنسوب، وفي المثال الأول يكون التكرير في المنسوب إليه، فالمتبوع في الأول مسند إليه، وفي الثاني مسند. **أي قطع غلامه**: فإن من قال: قطع الأمير يد اللص يمكن أن يظن السامع أنه قطع يده غلام الأمير لكن نسبة القطع إليه؛ لأنه أمر، فيكون النسبة إليه مجازا، فيجب تكريره لفظا حتى يدفع ذلك الظن أو التوهم مثل: "ضرب ضرب زيد" لا غلامه الذي هو قائم مقامه.

ضرب زيد نفسه: فإن فيه ليس تكرير لفظا بل تكرير معنى فإن قوله: "نفسه" عبارة عنه.

أو في الشمول: أي في شمول المتبوع، أي يقرر أمره وحاله في أن المتبوع شامل بجميع أفراده، وذلك لدفع ظن السامع يجوز بأنه ظن السامع أن المتكلم أراد بالمتبوع بعض أفراد وإن نسب الفعل إلى جميع الأفراد، فيندفع هذا التوهم بذكر كلمة "كل" إلخ أي جاء القوم كلهم أو أجمعهم، أو جاءني الزيدان كلاهما، أو جاء القوم ثلاثتهم أو أربعتهم أو خمستهم، وهذه الثلاثة على تقدير أن يكون القوم عبارة عن ثلاثة نفر أو أربعة أو خمسة، فيندفع ظن السامع تجوزا في الشمول المنسوب إليه لأفراده.

أي التأكيد ما يقرر أمر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه أو في شمول المتبوع أفراده؛ دفعا لظن السامع تجوزا لا في نفس المنسوب إليه، بل في شموله لأفراده؛ فإنه كثيرا ما ينسب الفعل إلى جميع أفراد المنسوب إليه مع أنه يريد النسبة إلى بعضها، فيندفع هذا الوهم بذكر "كل" و"أجمع" وأخواته و"كلاهما" و"ثلاثتهم" و"أربعتهم" ونحوها، **فهذا هو** الغرض من جميع ألفاظ التأكيد.

وإذا عرفت هذا[1] فنقول: أخرج المصنف الصفة والعطف والبدل عن حد التأكيد بقوله: "يقرر أمر المتبوع"، أما البدل والعطف **فظاهر خروجهما به**،[2] وأما الصفة فلأن وضعها للدلالة على معنى في متبوعها، **وإفادتها توضيحَ** متبوعها ....

فهذا هو إلخ: أي تقرير المتبوع في النسبة أو في الشمول هو الغرض من جميع ألفاظ التأكيد، فالتعريف به جامع بجميع الأفراد. **وإذا عرفت هذا:** أي جامعية التعريف فنقول: "أخرج إلخ" إشارة إلى مانعيته، فظهر أن التعريف جامع ومانع. **فظاهر خروجهما به:** أي بقول المصنف: "مثل جاءني زيد أخوك" أي جاءني أخوك أي زيد في البدل؛ فإن "أخوك" مثلا بدل عنه، ولكنه لم يقرر حاله وشأنه، وكذلك العطف بالحرف مثل: جاءني زيد وعمرو".

وإفادتها توضيح إلخ: دفع دخل تقريره: أن النعت لا يخرج بقوله: "يقرر أمر المتبوع"؛ لأنه يفيد توضيح متبوعه في بعض المواضع كما في الصفة الموضحة، مثل: "زيد الظريف"، فإذا أفاد توضيح متبوعه فهو يقرر أمر المتبوع، فيدل على معنى في متبوعه، فكيف يخرج النعت به؟ تقرير الجواب: أن النعت هو الذي دل على معنى في متبوعه بحسب الوضع، وإفادته توضيح متبوعه ليست بحسب الوضع، وما هو بحسب الوضع في النعت إلا الدلالة على معنى في متبوعه، وهذه الإفادة فيه ليست بحسب الوضع، كما لا يخفى على المتأمل الصادق. =

(١) أي أن الغرض من جميع ألفاظ التأكيد هو تقرير أمر المتبوع إما في النسبة أو في الشمول، وإن كل واحد منهما يقرر أمر المتبوع إما في النسبة أو في الشمول، ومنه يعلم صدق الحد على جميع أفراد المحدود، وهو الجمع الذي لا بد في الحد منه، فعلم كونه مانعا أيضا؛ ليتم أمر الحد "فنقول إلخ". (جمال)

(٢) لأنهما لا يقرران أمر المتبوع، أما العطف فظاهر، وأما البدل فلأنه وإن يوجد فيه تقرير أمر المتبوع إلا أنه ليس مقصودا أصليا، بل يقصد ضمنا فكأنه لا يقرر، وليس المعنى أن لا يقرر فيه أصلا. (جمال)

في بعض المواضع ليست بالوضع، وأما عطف البيان، وهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر أمر متبوعه ويحققه، لكن لا في النسبة والشمول، هذا حاصل ما ذكره المصنف في شرحه.

= قال مجد المحشي مولانا غف: وينبغي أن يضم إليه أمر آخر بأن يقال: وإفادها الكشف والتأكيد أيضا ليس بحسب الوضع؛ ليخرج الصفة المؤكدة، مثل: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾. أقول: قد مر أن الوحدة يفهم من التأكيد في "نفخة" فأكدت بـــ"الواحدة"، فحينئذ أي حين يفهم الوحدة من التاء في "نفخة" تكون الصفة المؤكدة تستلزم أيضا المتبوع، فالصفة المؤكدة تكون موضحا لمتبوعها أيضا، فقوله: "وإفادها توضيح متبوعها إلخ" يشمل الصفة المؤكدة بهذا الاعتبار، فلا يحتاج إلى ذكرها على حدة.

ثم قال مجد المحشي: قال السيد - قدس سره - في حاشية "الرضي": قال المصنف في إخراج الصفة المؤكدة مثل ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾: إن تقرير أمر المتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع مع أن "واحدة" لا تدل على معنى النفخة؛ إذ لا دلالة فيها على النفخ أصلا، وأيضا إن "واحدة" لا تقرر معنى النسبة ولا الشمول. ثم اعترض بأن "واحدة" تدل على معنى الواحدة التي هي مدلولة لنفخة؛ لأن الوحدة يفهم من التاء في "نفخة". وأجاب بأن الوحدة مستفاد من النفخة ضمنا لا قصدا. اعترض الشيخ الرضي على هذا الجواب بأن المدلول أعم من المدلول بالتضمن والمدلول بالمطابقة؛ فإن "أجمعون" في "جاءني الرجال أجمعون" يقرر مدلول الرجال تضمنا لا مطابقة؛ لأن كونهم مجتمعين في المجيء بمعنى أنه لا يخرج منهم أحد مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا باللام المشار بها إلى رجال معينين لا مدلول أصل الكلمة، وقد صرح بأن "أجمعون" يدل على الإحاطة دون كونهم متصفين بالفعل في حالة واحدة، خلافا للزجاج والمبرد كما قال في قوله: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ (الحجر: ٣٠) إن: "كلهم" دال على الإحاطة، و"أجمعون" على أن السجود في حالة واحدة.

لتوضيح متبوعه: أي بحسب الوضع، فهو يقرر أمر متبوعه ويحققه، فيدل على معنى في متبوعه بحسب الوضع.

لكن لا في النسبة إلخ: بل هو يقرر أمر المتبوع في تعيين ذاته، مثل: "أبو حفص عمر". وقال بعض الشارحين: النعت أيضا يقرر أمر متبوعه لكن لا في النسبة والشمول، بل في تعيين ذاته. وقال مجد المحشي: وهذا أظهر. أقول: إن النعت يقرر أمر المتبوع في النسبة أي في كونه منسوبا إليه، وإن كان يقرر أمر المتبوع في تعيين ذاته أيضا كما في "جاءني زيد زيد الطويل"، وإن قلت: التأكيد هو الذي يقرر أمر المتبوع في "النسبة أو في الشمول" فقط، قلت: هذا مما لا يلتفت إليه على أنه يرد عليه شيء كما لا يخفى.

وهو أي التأكيد لفظيٌّ أي منسوب إلى اللفظ؛ لحصوله من **تكرير اللفظ**، ومعنوي أي منسوب إلى المعنى؛ لحصوله من ملاحظة المعنى. فاللفظي منه **تكرير اللفظ الأول** أي مكررُ اللفظ الأول ومعاده حقيقة، نحو: جاءني زيد زيد **أو حكما**، نحو: ضربتَ أنت وضربتُ أنا؛ فإن ذلك في حكم تكرير اللفظ، وإن كان مخالفا للأول لفظا؛ **إذ الضرورةُ**

من تكرير اللفظ: أي اللفظ الأول، ثم إن التأكيد مطلقا إنما يكون في المعارف.

تكرير اللفظ الأول إلخ: قوله: "تكرير" بالتنوين، وكذلك قوله: "مكررا" فهو إشارة إلى أن التكرير مصدر بمعنى اسم المفعول، ويجوز أن يكون التكرير بمعنى المصدري، ولكن المراد هو تكرير اللفظ الأول، قيل: جاز أن يكون الضمير في قوله: "وهو لفظي" راجعا إلى المعنى المصدري للتأكيد لا إلى التأكيد بمعنى التابع كما هو المراد في تعريف التأكيد، فيكون ذلك طريق الاستخدام، فلا يحتاج إلى أن يراد من التكرير هو المكرر.

قال مجد المحشي: ولا يخفى بعده. أقول: وذلك لأن المعرف باسم المفعول فيما سبق هو التأكيد بمعنى التابع، والتقسيم لا يتعلق إلا بما تعلق به التعريف. واعترض بأن صاحب "المفصل" ذهب إلى أن "زيد" في قولك: "يا زيد يازيد" جاز أن يكون بدلا مع أن تعريف التأكيد اللفظي صادق عليه. وأجيب بأن "زيد" يجوز أن يذكر على أنه يقرر أمر المتبوع في النسبة، وحينئذ يكون تأكيدا لا محالة، ويجوز أن يذكر "زيد" الأول على أنه توطئة لذكر الثاني، ثم بدأ له أن يقصده دون غيره، فذكره ثانيا، وحينئذ يكون "زيد" الثاني بدلا، وجاز أن يكون شيء واحد مقصودا وغير مقصود بحسب وقتين.

أو حكما: بأن كان يعاد لفظ الأول بذكر مرادفه، اعترض عليه بأن "أكتع" وأخواته مرادف لـــ"أجمع" فيلزم أن يكون "أكتع" وأخواته تأكيدا لفظيا مع أنه عدّها من المعنوي، وأجيب عنه بأنا لا نسلم المرادفة، وكونها بمعنى "أجمع" لا يستلزم المرادفة؛ لجواز أن يكون كونها بمعنى "أجمع" طاريا بعد ضمها بـــ"أجمع"، والمرادفة ليست إلا بحسب الوضع، ولئن سلم المرادفة فلا نسلم أنها تأكيد لـــ"أجمع" بل هي تأكيد بما أكد به "أجمع"، فيكون "أكتع" وأخواته تأكيدا معنويا لما أكد به "أجمع" وتأكيدا لفظيا لـــ"أجمع" ولا فساد فيه. وأما قول المصنف: و"أكتع" وأخواته أتباع لـــ"أجمع" ليس معناه أنها تأكيد له، بل معناه أنها أتباع لها استعمالا، يعني أنها لا تستعمل بدونها؛ لخفاء معنى الجمعية فيها.

إذ الضرورة إلخ: دفع سؤال تقريره بأن يقال: إن أريد بالتأكيد اللفظي تكرير اللفظ الأول بعينه لا يندرج في التأكيد اللفظي نحو: "ضربت أنت" و"ضربت أنا" وليث وأسد ونحو ذلك، وإن أريد به التكرير - ولو بإيقاع =

داعيةٌ إلى المخالفة؛ لأنه لا يجوز تكريره متصلا، **ويجري أي التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التأكيد الاصطلاحي**[1] **في الألفاظ كلها** أسماء أو أفعالا أو حروفا أو جملا أو مركبات تقييدية أو غير ذلك، ولا يبعد إرجاع الضمير إلى التأكيد اللفظي الاصطلاحي، **وتخصيص الألفاظ بالأسماء**، ....

= المرادف - لدخل "أبصعون وأكتعون وأبتعون" في التأكيد اللفظي مع أنها من التأكيد المعنوي، وتقرير الجواب بالفرق بينهما بأن في "ضربت أنت" مثلا تكون الضرورة داعية إلى المخالفة؛ لعدم جواز تكريره متصلا، فلما لم يجز الاتصال فيجوز الانفصال؛ لما سيأتي من أنه لا يسوغ الانفصال إلا لتعذر الاتصال، بخلاف التأكيد المعنوي؛ فإنه لا تكون الضرورة داعية إليها؛ لأن في "جاءني القوم كلهم" جاز أن يقال: جاءني القوم قوم فلا تكون الضرورة داعية إليها حينئذ، فهذا جواب باختيار الشق الثاني. وأجيب أيضا باختيار الشق الثاني بمنع المرادفة بين هذه الألفاظ، وجواب الشارح على تقدير التسليم.

أي التكرير إلخ: سواء كان في التكرير الذي هو التأكيد الاصطلاحي، أو في غيره، لا التكرير الذي هو التأكيد الاصطلاحي، إلا أنه إنما يكون في الأسماء فقط؛ لأنه قسم من التوابع، وهي من المنصوبات، ثم إن إرجاع الضمير إلى التكرير مطلقا وإن كان غير متبادر، بل المتبادر إرجاعه إلى التأكيد الاصطلاحي، ولكن حينئذ يكون قوله: "في الألفاظ كلها" محمولا على المتبادر، فيكون أعم من الأسماء والأفعال والحروف والجمل؛ لأن المتبارد من الألفاظ هو ما يعمها فضلا عن أن يقارن بلفظ "كلها".

اعلم أن المؤكد باسم الفاعل إما مستقل يجوز الابتداء به والوقف عليه أو غير مستقل، فغير المستقل إن كان على حرف واحد كـ"واو العطف" ولام الابتداء، أو كان مما يجب اتصاله يكرر بتكرار عماده في السعة، نحو: بك بك، وضربت ضربت، وإن لم يكن غير مستقل على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو: "إن إن زيدا قائم" وقد جوّزوا في تكرير الضمير المتصل المرفوع والمجرور التأكيد بالمرفوع المنفصل نحو: "بك أنت" و"ضربت أنت"، وفي تكرير الضمير المنصوب المتصل التكرير بالمنصوب المنفصل والمرفوع المنفصل نحو: "ضربته إياه"، وأما المستقل فهو يكرر بلا فصل، نحو: "زيد زيد"، ومع الفصل نحو قوله تعالى: ﴿وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾ (هود: ١٩). **وتخصيص إلخ**: عطف على قوله: "إرجاع الضمير".

(١) وهو ما عرفه المصنف جعل الضمير المستكن في "يجري" راجعا إلى التكرير مطلقا؛ ليبقى قوله: "في الألفاظ كلها" على عمومه؛ لأن التأكيد الاصطلاحي لا يجري في الألفاظ كلها بل يختص بالأسماء فقط سواء كانت تلك الألفاظ أسماء إلخ. (محرم الآفندي)

ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بألفاظ محصورة كالتأكيد المعنوي.

والغرض أي اللفظي

والتأكيد المعنوي مختص بألفاظ محصورة أي معدودة محدودة، وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله وأجمع وأكتع وأبتع وأبصع بالصاد المهملة، وقيل: بالضاد المعجمة،

معناه اثنان

قيل: لا معنى لهذه الكلمات الثلاث في حال الإفراد مثل: حسن بسن.[1] وقيل: أكتع مشتق من حول كتيع أي تام، ....

سال

من هذا التعميم: أي من التعميم المستفاد من قوله: "كلها". **عدم اختصاصه إلخ**: أي التأكيد "بألفاظ محصورة" محدودة أي معينة كما يكون اختصاصه بهذه الألفاظ في التأكيد المعنوي، أي التعميم المفهوم من قوله: "كلها" ليس التعميم على الوجه المذكور بل تعميم بأن التأكيد الاصطلاحي غير مختص "بألفاظ محصورة" محدودة كما يكون الاختصاص في التأكيد المعنوي.

ثم قيل: إن في "قرأت الكتاب سورة سورة"، ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفّاً صَفّاً﴾ (الفجر:٢٢)، و"جاء القوم ثلاثة ثلاثة"، ليس من باب التأكيد، ولا شيء من باب التوابع، وجعله تابعا غلط؛ لأن التأكيد هو تكرير المعنى مع أن الثاني في الأمثلة المذكورة غير الأول معنى، والإعراب الأول والثاني إعراب واحد؛ لتأويلهما بلفظ واحد، وإنما ظهر الإعراب في الموضعين تحرزا عن الترجيح بلا مرجح. والتكرير في الاسم نحو: "جاءني زيد زيد"، وفي الفعل نحو: "ضرب ضرب زيد"، وفي الحرف نحو: "إن إن زيدا قائم"، وفي المركب نحو: "جاءني زيد جاءني زيد".

والتأكيد المعنوي إلخ: قيل: قد يكون المعنوي بغير هذه الألفاظ المعدودة نحو: "إن" ولام الابتداء ونون التأكيد وغير ذلك. والجواب: أن المراد بالمعنوي من المحدود هو التأكيد من التوابع لا مطلق المعنوي، ولهذا قال: "محدودة". **وأبتع**: بتقديم الباء بنقطة تحتانية على التاء، وفي بعض كتب اللغة معنى "أبتع" و"أجمع" و"أكتع": همه، و"أبصع" بالصاد المهملة والمعجمة مثلها.

لا معنى إلخ: أي أكتع وأبتع وأبصع لا معنى لها حال الإفراد بل من المهمل مثل: "حسن وبسن" بفتح الجيم والسين، وبفتح الباء وسين، وعلى هذا لا وجه لذكرها من ألفاظ التأكيد؛ لأن جاءني يتوكد من الألفاظ المعربة، وهذه مهملات، ولكن يكون لها معنى حال التركيب فيقال: القوم جئن أكتعون وأبتعون وأبصعون أي أجمعهم.

أكتع إلخ: قيل: لهذه الكلمات الثلاث معنى آخر حين الإفراد؛ فإن أكتع هو حول كتيع أي سنة تامة.

---

(١) وشيطان ليطان، وجائع نائع، بإبدال الباء في الأول واللام في الثاني، والنون في الثالث. (عب)

وأبصع بالمهملة من بصع العرق أي سال، وبالمعجمة من بضع **أي رَوِيّ**، وأبتع من **البتع** وهو طول العنق مع **شدة مغرزه، ويمكن استنباط** مناسبات خفية بين هذه المعاني،(١) ومعناها التأكيدي بالتأمل الصادق.

فالأولان أي النفس والعين يعمان أي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث **باختلاف صيغتهما** إفرادا وتثنية وجمعا واختلاف ضميرهما العائد إلى المتبوع المؤكد، تقول: نفسه في المذكر الواحد، ....

أي روي: بفتح الراء وكسر الواو والياء المشددة بالفارسية: *سیراب شدن*. **من البتع**: بتقديم الباء المضمومة بنقطة تحتانية وسكون التاء. **شدة مغرزة**: المغرز بكسر الميم وسكون الغين المعجمة، *بیخ کردن* والشدة بالفارسية: *محکم*.

ويمكن استنباط إلخ: أي يمكن إيجاد مناسبات خفية بين هذه المعاني أي حال الأفراد وبين معناها التأكيدي أي حال التركيب، أما التمام فلأن العموم هو تمام الأفراد والأجزاء، فيكون لأكتع معنى الحول التام مناسبة بكون المتبوع في قولنا: "جاءني القوم أكتعون" جميع الأفراد أي تمامها، وأما السيلان فلأنه يستلزم انبساطا وشمولا والعام منبسط شامل فإذا سال شيء فيتصف بالشمول كما يكون المتبوع شاملا لجميع الأفراد والأجزاء، وأما الروي فلأنه تمام الشرب، وقد عرفت أن العموم هو التمام، فإذا تم الشرب وصار ريًّا فيكون له شمول، وأما الطول فلأنه امتداد وللعام امتداد وجودي وهو يستلزم الشمول كما يكون المتبوع شاملا لجميع الأفراد والأجزاء.

فالأولان: تغليب النفس على العين كما يقال: "قمرين" في تغليب القمر على الشمس.

باختلاف صيغهما إلخ: تقول: "جاءني زيد نفسه" و"جاءني الزيدان أنفسهما" و"الزيدون أنفسهم" و"المرأة نفسها" و"النساء أنفسهن" فيكون مطابقا بالمتبوع، فإن كان مفردا يفرد صيغتــه، وإن كان مثنى فيثنى إلخ، وكذا في اختلاف الضمير. تقول: "نفسه" في المذكر أي زيد نفسه.

(١) أما مناسبة "أكتع" بمعنى التمام للمعنى التأكيدي فظاهر؛ لأنه أيضا عبارة عن تمام الأفراد، وأما مناسبة "أبصع" بمعنى السيلان أو الري فلأن السيلان لا يكون إلا بالكثرة والغلبة وهو يناسب للمعنى التأكيدي؛ لأن فيه أيضا الغلبة والكثرة؛ لأن تمام الأفراد كثير، ولأن الري عبارة عن تمام الشرب وعدم الحاجة إلى الشرب وهو يناسب تمام الأفراد، وعدم بقاء فرد عن الحكم، وأما مناسبة "أبتع" وهو طول العنق مع الشدة فلأن الشدة تناسب الإحاطة؛ لأن فيه أيضا شدة باعتبار تمام الأفراد. (جمال)

نفسها في **المؤنث** الواحدة، أنفسهما بإيراد صيغة الجمع في **تثنية** المذكر والمؤنث،[1] **وعن بعض العرب**: نفساهما وعيناهما، أنفسهم في جمع المذكر العاقل، أنفسهن في جمع المؤنث **وغير العاقل** من المذكر.

والثاني لما سمى النفس والعين أولين - تغليبا كالقمرين - سمى الثالث ثانيا **للمثنى**، كلاهما للمذكر، وكلتاهما للمؤنث.

في المؤنث إلخ: هي جاءتني امرأة نفسها. **في تثنية إلخ**: فيقال: "جاءني الزيدان أنفسهما" و"جاءتني الامرأتان أنفسهما". **وعن بعض العرب إلخ**: أي نقل عن بعض العرب نفساهما موضع أنفسهما، وعيناهما موضع أعينهما، فلا يجوز عنده أنفسهما وأعينهما في التثنية مطلقا، والأول أولى؛ لكراهتهم اجتماع تثنيتين حيث يؤكد اتصالهما لفظا ومعنى، فيقال: "نفساهما زيد وعمرو"، ولا يقال: نفساهما بل أنفسهما. **وغير العاقل إلخ**: أي في جمع غير ذوي العقول؛ فإن حكمه حكم جمع المؤنث.

والثاني للمثنى: تأكيد الثاني - وهو كلاهما - للمثنى، تقول: "جاءني رجلان كلاهما" للمذكر، و"جاءتني المرأتان كلتاهما" للمؤنث. وقال بعض النحويين في حكم لا يستقل الواحد به: لا يجوز تأكيد التثنية فيه بـــ"كلاهما" نحو: الاختصام، فلأنه لا يجوز أن يقال: اختصم الرجلان كلاهما؛ لعدم الاحتياج إلى تأكيده بعده؛ لامتناع صدور الاختصام من واحد فقط، بخلاف المجيء؛ فإنه يجوز "جاءني الرجلان كلاهما"؛ لجواز صدور المجيء من واحد فقط، قيل: لا حاجة أيضا إلى تأكيد المثنى بـــ"كلا" في مثل: جاءني الرجلان؛ لأنه يعلم من لفظ المثنى أن المراد الاثنان فقط فلا يحتاج إلى تأكيـــده بـــ"كلا" كما لا يحتاج في مثل الاختصام، وهذا ما قال بعض الشارحين.

أقول: لما قال فيما سبق: إن التأكيد إما لدفع ضرر الغفلة من السامع أو لدفع ظنه بالمتكلم الغلط، كيف يرد ذلك؟ فلا يحتاج أن يجاب بأنا لا نسلم أنه يعلم أن المراد من المثنى هو الاثنان؛ لجواز إطلاق المثنى على الواحد مجازا بأن كان الواحد مباشرا للفعل والآخر دالا عليه، ثم إن لفظ المثنى ظاهر في أن المراد منه اثنان في صورة =

---

(١) لكراهة اجتماع تثنيتين مع الاتصال لفظا؛ لكون الأول مضافا إلى الثاني، ومعنى لكون الأول جزءا من الثاني نحو: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ (التحريم: ٤) أي قلباكما، إذا لم يكن أحدهما تثنية لفظا يقال: نفسا زيد وعمرو. (جمال)

والباقي بعد الثلاثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان أو جمعا باختلاف الضمير العائد إلى المتبوع المؤكد في كله نحو: قرأت الكتاب كله، وكلها نحو: قرأت الصحيفة كلها، وكلهم نحو: اشتريت العبيد كلهم، وكلهن نحو: طلقت النساء كلهن. وباختلاف الصيغ في الكلمات البواقي، وهي أَجْمَعُ وأَكْتَعُ وأَبْتَعُ وأَبصَعُ بالمهملة أو المعجمة، تقول: أجمع في المذكر الواحد، وجَمْعَاء في المؤنث الواحدة **أو الجمع** بتأويل الجماعة، وأجمعون في جمع المذكر، وجُمَع في جمع المؤنث، وكذا أَكْتَعُ كَتْعاء أَكتَعُون كُتَعٌ، وأَبتَعُ بَتْعَاء أَبتَعُون بُتَعٌ، وأَبصَعُ بَصْعَاء أَبصَعُونَ بُصَعٌ. (أي العاقل)

ولا يؤكد بـ"كل وأجمع" إلا ذو أجزاء مفردا كان أو جمعا؛ إذ الكلية والاجتماع لا يتحققان إلا فيه،...

= الاختصام والمجيء وإن احتمل غير ذلك إلا أنه لم يتأكد ذلك الظاهر في نحو الاختصام؛ لامتناع صدوره عن الواحد، ويتأكد في نحو المجيء؛ لإمكان صدور المجيء عن الواحد، فلم يحتج الأول إلى التأكيد دون الثاني، ولقائل أن يقول: كما أن المثنى يحتمل واحدا يحتمل الجمع أيضا؛ لأن المجاز كما يحتمل في جانب القلة يحتمل في جانب الكثرة، وإذا أكد بـــ"كلا" حصلت الفائدة وهي العلم بأن الجمع ليس بمراد منه، ويمكن أن يجاب بأنه لم يطلق المثنى على الجمع عندهم أصلا، وإطلاق الجمع على المثنى كثير.

والباقي إلخ: أي الباقي بعد الثلاثة، وهو "كله وأجمع وأكتع وأبصع وأبتع" تقع تأكيدا لغير المثنى سواء كان مفردا أو مجموعا مذكرا أو مؤنثا لكن باختلاف الضمير في "كله" تقول: اشتريت العبد كله، وجاءني القوم كلهم، واشتريت الجارية كلها، وجاءني النساء كلهن، وباختلاف الصيغ في البواقي، وهي أجمع وتوابعه تقول: اشتريت العبد كله وأجمع وأكتع وأبصع، وجاءني القوم كلهم وأجمعون وأكتعون وأبتعون وأبصعون، واشتريت الجارية كلها وجمعاء وكتعاء وبصعاء، وجاء النسوة كلهن وجمع وكتع وبتع وبصع.

أو الجمع إلخ: أي ويقال: "جمعاء" في الجمع أيضا أي إذا كان المتبوع جمعا؛ لأن الجمع بتأويل الجماعة مؤنث، فيوافق الجمعاء، وهي مؤنث واحدة.

ولا حاجة إلى ذكر الأفراد؛[1] لأن الكلي ما لم تلاحظ أفراده مجتمعة ولم تصر أجزاء لا يصح تأكيده بـ"كل وأجمع"، ويجب أن تكون تلك الأجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كأجزاء القوم أو حكما كأجزاء العبد؛...

ولا حاجة إلخ: دفع سؤال تقريره: أنه على المصنف أن يقول: "فلا يؤكد بكل وأجمع إلا ذو أجزاء أو ذو أفراد"؛ لأنه جاز أن يؤكد ذو أفراد أيضا؛ فإنه يصح تأكيد الإنسان بهما، وتقرير الجواب: أن الكلي إذا أخذ أفراده مجتمعة أي أخذ أفراده من حيث إنها مجتمعة فيكون أفراده من هذه الحيثية كلا، فكل واحد منهما أجزاء له، فقوله: "ذو أجزاء" يشمل كلاهما، وأجيب بوجه آخر بأن المراد من قوله: "ذو أجزاء" هو ذو متعدد، وهو تتناول الأفراد والأجزاء جميعا، ويسمى له عموم المجاز؛ لأن قولنا: "ذو متعدد" ليس موضوعا له أي لقوله: "ذو أجزاء" ولا نعني بعموم المجاز إلا هذا، كما أنهم أرادوا من القضية ما يطلق عليه لفظ القضية، وهو يتناول الملفوظ والمعقول، ولعل جواب الشارح على تقدير التنزل.

لأن الكلي إلخ: أي الكلي ما لم تلاحظ أفراده مجتمعة و لم تصر تلك الأفراد أجزاء لا يصح تأكيد الكل بكل وأجمع؛ فإنه يجوز أن يلاحظ أفراده مجتمعة وإن كان الحكم على كل واحد من أفراده، كما جاز عكس ذلك أيضا، فحينئذ يمكن توهم الحكم على كل فرد مع أن المحكوم عليه هو المجموع كقولك: زيد إنسان، وكل إنسان - أي مجموعه - حيوان، فزيد حيوان.

أو حكما: كأجزاء العبد نحو: اشتريت العبد كله؛ فإن العبد وإن لم يكن له أجزاء يصح افتراقها حسا، ولكن له أجزاء يصح افتراقها حكما؛ لأن العبد يجوز أن يشري له نصفه أو أقل أو أكثر منه، فإن لم يكن لشيء أجزاء أوكان له أجزاء لكن لا يصح افتراقها حسا ولا حكما لم يصح تأكيده بـــ"كل وأجمع"، فلا يقال: جاءني زيد كله؛ لأنه لا أجزاء له يصح افتراقها في حكم المجيء، وهو ظاهر، ولا حكما لأنه لا يمكن مجيء نصفه أو ثلثه أو ربعه. وقوله: "حسا أو حكما" إما خبر لـــ"كان" المقدر أي سواء كان افتراقها حسيا أو حكما، أو تمييز من فاعل "يصح"، أو مفعول مطلق أي افتراق حس أو افتراق حكم، والظاهر أنه لا يكفي الافتراق الحسي بدون الافتراق الحكمي حتى لو كان ذا أجزاء يصح افتراقها حسا و لم يصح افتراق حكمها وحالهما و لم يصح تأكيده بــ"كل وأجمع"، فالمعيار هو الافتراق الحكمي.

---

(١) لأن ذكره إن كان ليدخل فيه الجمع فهو أيضا ليس بشيء؛ لأن أفراد الجمع يصح إطلاق الأجزاء عليهما، فتأمل. (جمال)

ليكون في التأكيد بـ"كل وأجمع" فائدة، مثل: **أكرمت القوم** كلهم، واشتريت العبد كله، فإن العبد قد يتجزأ في الاشتراء فيصح تأكيده بـ"كل"؛ ليفيد الشمول، **بخلاف جاء** زيد كله؛(١) لعدم صحة افتراق أجزائه لا حسا ولا حكما في حكم المجيء.

ليكون في التأكيد إلخ: علة لقوله: "ولا يؤكد بكل وأجمع إلخ".

أكرمت القوم إلخ: فإن المؤكد متجزٍ حسا، وكذلك يتجزى حكما أي من حيث حكم الإكرام؛ لأنه يجوز أن يكرم بعض القوم دون بعض، وقد قيل: قد يكون لشيء أجزاء يصح افتراقها حسا وحكما نحو: اشتريت العبد، فإذا أكد بـ"كل" يرتفع الاحتمال الأول: وهو الافتراق الحسي لا الثاني؛ لأن الأول أشهر فيسبق الفهم إليه فلا يحصل المقصود، فإذا أردت رفع الاحتمال الثاني قلت: اشتريت جميع أجزاء العبد، ثم إن الافتراق الحسي ما يكون باعتبار نفس المؤكد، والافتراق الحكمي ما يكون باعتبار عامله، وذلك لامتناع توهم عدم الشمول في غيره، والتأكيد بهما لدفع هذا الوهم، فإن العبد في نحو: "اشتريت العبد كله" لا يفترق إلا في الحكم أي بالنظر إلى عامله؛ لجواز شراء نصفه أو ثلثه أو نحو ذلك.

بخلاف جاء إلخ: فإنه لا يفترق أجزاء زيد لا في الحس ولا في الحكم أي في حكم المجيء، لا يقال: يصح أن يفترق أجزاء زيد في بعض الصور نحو: قطع زيد؛ فإنه يحتمل أن يقطع يده أو رجله؛ فإنه يصح حينئذ افتراق أجزائه حكما كما في العبد؛ لأنا نقول: بينهما فرق؛ لأنه يصح أن يقال: "اشتريت" ويراد كله أو نصفه أو غير ذلك، ولكن لا يصح أن يقال: قطع زيد ويراد كله؛ فإنه لا يقال: قطع زيد كله. لا يقال: هذه المناقشة مدفوعة بقوله: "في حكم المجيء"؛ لأنه لا يفترق في حكم المجيء، وإن افترق في حكم القطع؛ لأنا نقول: المراد من الافتراق الحكمي هو ما يكون باعتبار عامله فيصح افتراقه باعتبار عامله كما ذكرنا.

لا يقال: لو قيل: "وجدت زيدا كله" هذا على تقدير أن يقول الناس: "إن زيدا أكله الذئب" فيصح افتراقه حكما أي في حكم الوجدان؛ لأنا نقول: لا نسلم أن يصح التأكيد بـ"كل" فيه، لم لا يجوز أن يكون مثل قولنا: اختصم الرجلان كلاهما؛ فإنه لا يجوز التأكيد فيه كما ذكر الشارح آنفا أو نقول: قولنا: "وجدت زيدا كله" في قوة قولنا: وجدت كل زيد أو نصفه أو رأسه، فلا يكون تأكيدا بـ"كل" مآلا، بخلاف "جاءني الرجلان كلاهما" أو "جاءني القوم كلهم"؛ فإن الكلام في جواز التأكيد لا في وجوبه، فلا يجوز التأكيد عند عدم الاحتياج إليه.

---

(١) [أي كأنه لا يجوز لعدم إلخ] القياس عليه يقتضي أن لا يصح "اختصم الزيدان كلاهما" خلافا للمبرد؛ فإنه جوّزه، وهو خلاف القياس والسماع. (عبد الغفور)

وإذا أكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان أو مستكنا بالنفس والعين **أي إذا أريد** تأكيده بهما أكد ذلك الضمير أولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل: ضربتَ أنت نفسك فنفسك تأكيد لتاء الضمير بعد تأكيده بمنفصل هو أنت؛ إذ لولا ذلك **لالتبس** (وضربت أنا نفسي) **التأكيد** بالفاعل إذا وقع تأكيدا للمستكن نحو: زيد أكرمني هو نفسه، فلو لم يؤكد الضمير المستكن في "أكرمني" بقوله: "هو"، ويقال: زيد أكرمني نفسه، لالتبس نفسه الذي هو التأكيد بالفاعل، **ولما وقع الالتباس** في هذه الصورة أجري بقية الباب عليها، وإنما قيد الضمير بـ"المرفوع"؛ لجواز تأكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تأكيدهما بالمنفصل نحو: **ضربتُك نفسَك**، ومررتُ بك نفسِك؛ لعدم اللبس، وبـ"المتصل"؛ لجواز تأكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تأكيده (بالفاعل) بمنفصل نحو: أنت نفسك قائم؛ لعدم اللبس، ....

أي إذا أريد إلخ: إنما قال هذا ليصح قوله: "أولا"، وإلا لا يترتب الجزاء على الشرط.

لالتبس التأكيد إلخ: إذا وقع التأكيد تأكيدا للمستكن نحو: زيدا أكرمني هو نفسه، أقول: ولقائل أن يقول: لو قيل: "زيد أكرمني هو نفسه" بجعل "هو" تأكيدا للمستكن يلزم الالتباس بعينه؛ لأن قوله: "هو" يحتمل أن يكون فاعلا له لا تأكيدا فيلتبس بالفاعل، والجواب: أنه لا يحتمل الفاعل؛ لأن من القاعدة المقررة أنه إذا أريد إظهار الفاعل المستكن يورد اسم ظاهر فيجعل له فاعلا، ولا يورد ضمير بارز يجعله فاعلا.

ولما وقع الالتباس إلخ: دفع سؤال تقريره: أن الدليل المذكور لا يدل إلا على تأكيد الضمير المرفوع المستكن بالنفس والعين؛ لأن الالتباس يتحقق على هذا التقدير لا على تأكيد الضمير البارز أيضا بهما، مع أنه يؤكد الضمير المرفوع المتصل بهما بارزا أو مستكنا، وتقرير الجواب: أنه حمل بقية الأبواب - وهي ما يكون الضمير فيه بارزا - عليه، فإذا قيل: "ضرباهما أنفسهما أو ضربوهم أنفسهم" لا التباس فيه لو ترك التأكيد، ولكن حملا على زيد أكرمني هو نفسه طردا للباب. **ضربتك نفسك:** بفتح السين تأكيد للكاف في "ضربتك"، وبكسر السين في المثال الثاني؛ لأنه تأكيد للكاف في "بك".

وإنما قيد بالنفس والعين؛ لجواز تأكيد المرفوع المتصل بـ"كل وأجمعين" بلا تأكيد، نحو: القوم **جاؤوني كلهم** أجمعون؛ لعدم التباس التأكيد بالفاعل؛ لأن كلّا وأجمعين **يليان العوامل** قليلا،[١] بخلاف النفس والعين **فإنهما يليانها** كثيرا، وأكتع وأخواه يعني أبتع وأبصع أتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور[٢] لأجمع يعني تستعمل هذه الكلمات الثلاث بتبعيته لا بالأصالة؛ **لكونه أدل** منها على المقصود، وهو الجمعية، **فلا يتقدم** يعني أكتع وأخويه عليه أي على "أجمع" لو اجتمعت معه، ....

جاؤوني كلهم: فإن "كلهم" تأكيد الضمير في "جاؤوني" وهو "هم". **يليان العوامل إلخ**: فلا يصح وقوعهما فاعلا، فلا حاجة حينئذ إلى التأكيد؛ لعدم اللبس. **فإنهما يليانها إلخ**: فيصح وقوعهما فاعلا، فيحتاج إلى التأكيد؛ لوقوع الالتباس عند عدم التأكيد. **لكونه أدل إلخ**: أي دلالة "أجمع" على المقصود - وهو الجمعية - أدل وأكثر من دلالة "أكتع" وأخواته عليه، فهو دليل التبعية.

فلا يتقدم إلخ: لكونها توابع له، وجوّز بعضهم الابتداء بكل واحد منها، قيل: لا احتياج إلى ذكره مع قوله: "وذكرها دونه ضعيف"؛ لأنه ظهر من قوله: "وأخواه أتباع لأجمع" أن "أجمع" أصل و"أكتع" وأخواته فرع وتابعة له، فحينئذ لا يتقدم "أكتع" وأخواته عليه، وإلا يلزم أن يكون "أكتع" وأخواته أصلا و"أجمع" تابعا لها، وأيضا إذا كان "أكتع" وأخواته تابعة له فذكر التابع بدون المتبوع الأصل ضعيف، أقول: ما قالوا من اختيار الاختصار في =

---

(١) كلمة "كل" بدون الإضافة يلي العوامل كثيرا، ومع الإضافة إلى مضمر كما هو حالة التأكيد لم يل العوامل اللفظية أصلا، قال العلامة التفتازاني - قدس سره - في "المطول" ناقلا عن المصنف رحمه الله: إن "كلا" إذا أضيف إلى المضمر لم يستعمل إلا تأكيدا أو مبتدأ؛ لأن قياسه أن يستعمل تأكيدا لما تقدمها لما اشتملت على ضميره؛ لأن معناه إفادة الشمول والإحاطة في أجزاء ما أضيف إليه، ولما أضيف إلى المضمر كانت الجملة متقدما ذكرها أو في حكم المتقدم إلا أنهم استعملوها مبتدأ؛ لأن العامل فيه معنوي، لا يخرجها في الصورة عما هي له، فلذلك يقال: ﴿إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ (آل عمران: ١٥٤) بالرفع والنصب، ولا يقال: الأمر إن كله لله، فكأنه أراد بالقلة العدم. (جمال الدين)

(٢) احتراز عن أقوال أخر حيث أجاز بعضهم حذف أجمعين مع ذكر أيها شئت، ولم يجز أحد منهم مع وجود أجمعين تأخيرها، كذا قال المصنف رحمه الله في "الإيضاح" وفي "المفصل"، وعن ابن كيسان تبدأ بأيهن شئت بعدها، وسمع أجمع أبصع كتع جمع بتع، وعن بعضه جاءني القوم أكتعون. (جمال الدين)

وذكرها أي ذكر أكتع مع أخويه دونه أي دون ذكر أجمع ضعيف لعدم ظهور **دلالتها** على معنى الجمعية، وللزوم ذكر ما من شأنه التبعية بدون الأصل. وهو باطل

البدل تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع[١] أي **تقصد النسبة** إليه بنسبة ما نسب إلى المتبوع

= المتن على تقدير أن يكون الاختصار على وجه كان واضح الدلالة على المعنى المراد، وما ذكره ليس كذلك.

دلالتها: أي "أكتع" وأخواته على المعنى المقصود، وهو الجمعية إلا بواسطة "أجمع". **البدل إلخ**: قيل: والعبارة الصحيحة: البدل تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه، كذا ذكره مولانا عص، أقول: ليس البدل مقصودا بالنسبة المطلقة بل هو مقصود بنسبة ما نسب له إلى المتبوع، ولو حمل قوله: "بالنسبة" على ما ذكره المصنف، فنقول: اختيار الاختصار في المتن يشترط للتوضيح، فالعبارة الصحيحة ما ذكره المصنف.

تقصد النسبة إلخ: أي تقصد نسبة المسند - وهو الفعل - إلى التابع من النسبة إلى المتبوع، مثل: جاءني زيد أخوك؛ فإن "أخوك" تابع قصد نسبة المسند إليه بما نسب إلى المتبوع، وهو الفعل فيكون كلمة "ما" عبارة عن العامل، قال مولانا عص: وإنما فسره به؛ لأن عبارة المصنف ليس بصحيح ظاهرا؛ لأنه يفهم منه أن يقصد التابع من نسبة المسند إلى المتبوع، مع أنه ليس كذلك، فإنه لا يقصد قولنا: "أخوك" من نسبة المجيئية إلى زيد، ثم قال مولانا المذكور: إن تفسير الشارح أيضا غير كاف بالمرام؛ لأن من المسند ونسبته إلى المتبوع لا يقصد إلا نسبته إلى المتبوع، ثم قال المولانا المذكور: فيحتاج إلى تكلف آخر، وهو أن المقصود من نسبته إلى المتبوع =

---

(١) دفع لما قيل: يفهم من لفظ المتن أن البدل مقصود بما نسب إلى المتبوع مع أنه ليس كذلك؛ إذ ليس "أخوك" في "جاء زيد أخوك" مقصودا من جاء، والحاصل أن البدل تابع قصد النسبة إليه من نسبة ما نسب إلى المتبوع، والقرينة على ذلك قوله: "العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه"؛ إذ قوله: "مع متبوعه" احتراز عن البدل، فإن المتبوع فيه ليس مقصودا بالنسبة بل المقصود بالنسبة فيه التابع فقط، فعلم من تعريف العطف أن المقصود بالنسبة هو البدل لا المبدل منه، ومعنى كون النسبة إليه مقصودا بنسبة ما نسب إلى المتبوع أنه حصل بواسطة النسبة إلى المتبوع وبسببه؛ لأن النسبة إلى المتبوع توطئة له، والمقصود الأصلي تحصيل بعد التوطئة والتمهيد، والمعنى أن النسبة إلى المتبوع وإن كانت ظاهرة إلا أن المقصود منه النسبة إلى التابع، ففي جميع أقسام البدل نسب الشيء إلى المتبوع بحسب الظاهر، وبحسب الحقيقة المقصود النسبة إلى التابع، فاندفع ما قيل: فيه نظر؛ لأن نسبة المجيء إلى الأخ ليست مقصودة بنسبته إلى زيد مقصودة من ضم المسند إلى زيد، ونسبته إلى الأخ مقصودة من ضمه إليه. (جمال)

دونه أي دون المتبوع **أي لا تكون** النسبة إلى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب إليه، بل تكون النسبة إليه توطئة وتمهيدا لنسبته إلى التابع، سواء كان ما نسب إليه **مسندا أو** إلى المتبوع **غيره**، **مثل: جاءني** زيد أخوك، وضربت زيدا أخاك، واحترز بقوله: "مقصود بما نسب إلى المتبوع" عن النعت والتأكيد وعطف البيان؛ لأنها ليست مقصودة بما نسب إليه، بل **المتبوع مقصود به**، وبقوله: "دونه" احترز **عن العطف بحرف**؛ فإن المتبوع فيه مقصود بما نسب إليه مع التابع، ....

= هو النسبة إلى التابع، لكن التلفظ بالمتبوع للسهو والغفلة كما في بدل الغلط، وللتمهيد والتوطئة كما في غير بدل الغلط. أقول: الباء في قوله: "بنسبة ما نسب إلى المتبوع" للسبب، فالمراد أن نسبة المسند إلى المتبوع سبب لقصد نسبته إلى التابع؛ فإن ما لم ينسب إلى المتبوع لا يقصد نسبته إلى التابع، وهذا هو المقصود ههنا فحينئذ يصح تفسير الشارح، ولا يرد عليه ما ذكره المحشي المذكور، ثم أقول: قوله: "أي تقصد النسبة إليه إلخ" بيان مراد المصنف بأن مراده من التابع في قوله: "البدل تابع إلخ" هو التابع من حيث هو تابع، وهو لا يكون بدون نسبة المسند إليه، فالمراد أن يقصد النسبة إليه بنسبة ما نسب إلى المتبوع، فعبارة المصنف صحيح.

دونه: أي دون المتبوع ابتداء وبقاء، فلا يرد المعطوف بـ"بل"؛ لأن متبوعه مقصود ابتداء، ثم أعرض عنه وقصد المعطوف، وكلاهما مقصودان بهذا الطريق، هكذا حققه بعض الشارحين، فإن قلت: كيف يكون المتبوع غير مقصود والتابع مقصودا في بدل الكل؛ فإنهما متحدان ذاتا، قلت: إنهما وإن كانا متحدين ذاتا ولكن متغايرين لفظا ومعنى، فيجوز أن يكون الشيء الواحد مقصودا من وجه دون وجه.

أي لا تكون إلخ: هذا التفسير يشعر بأن قوله: "دونه" حال من الضمير المستتر في "مقصود"؛ لأنه راجع إلى التابع، لكنه حال عنه باعتبار متعلقه أي حال كون التابع متجاوزا عن القصد من المتبوع أي نسبته إلى التابع مقصود دون نسبته إلى المتبوع. **مسندا أو غيره**: أي سواء كان ما نسب إلى المتبوع مسندا إلى المتبوع أو غير مسند إليه. **مثل جاءني إلخ**: هذا مثال لما يكون ما نسب مسندا إلى المتبوع؛ لأنه فاعل، ومثال الثاني لما يكون ما نسب إليه غير مسند إليه بل هو واقع عليه؛ لأن المتبوع فيه مفعول، وهو مسند إلى الفاعل، وهو التاء.

المتبوع مقصود به: أي المقصود من النعت والتأكيد وعطف البيان هو المتبوع لا التابع.

عن العطف بحرف: أي من المعطوف بحرف مثل: "جاءني زيد وعمرو"؛ فإن المقصود فيه هو المتبوع مع التابع معا.

ولا يصدق الحد على المعطوف بـ"بل"؛(١) لأن متبوعه مقصود ابتداء، ثم بدا(٢،٣) له فأعرض عنه وقصد المعطوف، فكلاهما **مقصودان** بهذا المعنى، فإن قيل: هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد "إلا" مثل: ما قام أحد **إلا زيد**؛ فإن زيدا بدل من أحد، **وليست نسبة** ما نسب إليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة إلى زيد، **بل النسبة** المقصودة بنسبة ما نسب إلى أحد نسبة القيام إلى زيد، قلنا: ما نسب إلى المتبوع ههنا هو القيام؛...

خبر ليست

ولا يصدق الحد إلخ: أي لما ذكر وقال: لا يكون بالنسبة إلى المتبوع مقصودا ابتداء يصدق الحد إلخ مثل: "جاءني زيد بل عمرو" فإن النسبة إلى "زيد" مقصود ابتداء، فلا نقض في التعريف؛ لعدم المانعية.
مقصودان إلخ: أي بأن يكون المتبوع مقصودا أولا ثم التابع، ثم اعلم أن المتبوع في المعطوف بـــ"بل" مقصود ابتداء، ومتبوع البدل لا يكون مقصودا ابتداء سواء كان مقصودا انتهاء وبقاء أو لا، فدخل "يا زيد زيد" إن جعل بدلا؛ فإنه لم يكن مقصودا ابتداء كما ذكرنا في بحث التأكيد لكنه صار انتهاء، ويظهر من ذلك أن هذا التقرير أظهر مما نقلنا عن بعض الشارحين من أن المتبوع لا يكون مقصودا ابتداء ولا انتهاء، مع أنه لا حاجة لنا في إخراج المعطوف بـــ"بل" إلى قوله: "ولا انتهاء". **إلا زيد:** بالرفع على البدل، وبالنصب على الاستثناء.
وليست نسبة إلخ: أي إلى أحد من عدم إلخ، أي ليس المقصود في زيد هو النسبة إلى المتبوع؛ لأن نسبة المسند إلى المتبوع يكون بعدم القيام، ونسبة ما نسب إلى زيد مقصود بالنسبة إلى أحد حيث قال سابقا: "أي تقصد النسبة إليه بنسبة ما نسب إلى المتبوع"، فيكون المعنى على القلب كما في: عرضت الناقة على الحوض.
بل النسبة: في زيد هو نسبة القيام، والمقصود في أحد هو نسبة عدم القيام.

---

(١) قيل دفع لما أورده الرضي على التعريف تقريره ظاهر. (نور الحق)
(٢) [من البدو معتل اللام الواوي بمعنى الظهور] أي ظهر له، وفي بعض كتب اللغة البدء بمعنى *نويدبرآمدن*، وعلى هذا التقدير يكون مهموز اللام، ويكتب "بدأ" بالهمزة.
(٣) يقال: "بدا له" إذا ندم، والمعنى ظهر له رأي غير الأول، فضمير الفاعل في "بدا" راجع إلى الرأي المعلوم بدلالة الكلام، كذا ذكره العلامة التفتازاني في شرح "المفتاح". (جمال)

فإنه نسب إليه نفيا، ونسبة **القيام بعينه** إلى التابع مقصودة ولكن إثباتا، فيصدق على زيد أنه تابع مقصود نسبته بنسبة ما نسب إلى المتبوع؛ فإن النسبة المأخوذة في الحد أعم من أن يكون بطريق الإثبات أو النفي، **ويمكن** أن يقصد بنسبته إلى شيء نفيا نسبته إلى شيء آخر إثباتا، ويكون الأول توطئة للثاني، وهو أي البدل أنواع أربعة: بدل الكل **أي بدل هو** كل المبدل منه، وبدل البعض أي بدل هو بعض المبدل منه، فالإضافة فيهما مثلها في خاتم فضة، وبدل[1] الاشتمال.........................

القيام بعينه إلخ: أي كما أن الحاصل في المتبوع هو القيام الذي حصل من زوال القعود مثلا، كذلك الحاصل في التابع هذا القيام مع كون القيامين متغايرين شخصا، فلا يرد أن قوله: "بعينه" ليس على ما ينبغي؛ لأنه يمتنع أن يكون القيامان متحدين شخصا؛ لأنه يلزم قيام الصفة الواحدة الشخصية بمحلين، وإن قلت: قد وقع كلام جماعة من العلماء أن الاستثناء تكلُّمٌ بالباقي وأن الحكم في المستثنى بالإشارة لا بالعبارة، فكيف يصح القول بأن النسبة أي نسبة القيام بعينه إلى التابع مقصود؟ قلنا: إذا أردت تطبيق هذا التعريف على مذهبهم، فلا بد من تخصيص ما ذكروه بالاستثناء المحض، مع أن زيدا في المثال المذكور جاز أن يكون بدلا أيضا، أو يقال: إن قولك: "ما قام أحد إلا زيد" لما كان في قوة قولك: ما قام أحد غير زيد، كان البدل في الحقيقة غير زيد، وهو مقصود بسلب القيام، وحينئذ لا حاجة إلى تعميم النسبة على ما فعله الشارح.

ويمكن إلخ: دفع دخل لا يخفى، وقوله: "نسبة" مفعول ما لم يسم فاعله لقوله: "يقصد".

أي بدل هو إلخ: إشارة إلى أن الإضافة بيانية، أو أشار به إلى أن الألف واللام عوض عن المضاف إليه، وكذلك في قوله: "بدل البعض".

---

(١) إشارة إلى أن قوله: "والاشتمال" بتقدير المضاف عطف على قوله: "بدل الكل"، وليس معطوفا على "الكل" حتى يتوجه أن الإضافة في بدل الكل بمعنى "من" وفي بدل الاشتمال بمعنى اللام، فكيف يصح عطف الاشتمال على الكل مع أن الأول مجرور بـــ"من" والثاني باللام؟ والتابع يجب أن يكون متلبسا بإعراب سابقه من جهة واحدة. (جمال الدين)

أي بدل مسبب غالبا[١][٢] عن اشتمال أحد المبدلين على الآخر، **أما اشتمال البدل على المبدل** منه نحو: سُلِبَ زيدٌ ثوبُه، أو بالعكس نحو: قوله تعالى ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ (البقرة: ٢١٧)، **وبدل الغلط أي بدل مسبب** عن الغلط، فالإضافة في الأخيرين **من قبيل إضافة المسبب**

أي بدل مسبب إلخ: أي بدل يكون السبب لإيراده اشتمال أحد المبدلين - أي البدل والمبدل منه - على الآخر، فيكون من قبيل إضافة المسبب إلى السبب، وهذه الإضافة لا تكون إلا لامية.

اشتمال البدل إلخ: أي يكون لاشتمال أحد المبدلين على الآخر فردان، أحدهما: أن يكون السبب لإيراد البدل هو اشتمال البدل على المبدل منه أن يكون البدل ظرفا والمبدل منه مظروفا مثل: سلب زيد ثوبه، وثانيهما: أن يكون سبب إيراد البدل هو اشتمال المبدل منه على البدل مثل: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ (البقرة: ٢١٧) أي يسألونك عن قتال في شهر الحرام، فالمراد من الشهر الحرام هو الشهر الذي يقع القتال فيه؛ فإن القتال بدل عنه، فيكون المبدل منه مشتملا عليه وظرفا له؛ لأن القتال وقعت فيه.

وبدل الغلط: مثل: مررت برجل حمار؛ فإنك أردت أن تقول: "بحمار" فسبقك لسانك فقلت: برجل، ثم استدركت فقلت: حمار، والمراد بالغلط هو المبدل منه؛ لأن البدل ليس بغلط بل الغلط هو المبدل منه، فيكون معناه بدل شيء من الغلط أي مسبب عنه؛ ولهذا قال: الإضافة لأدنى ملابسة. **بدل مسبب إلخ**: أي سبب إيراد البدل هو الغلط.

من قبيل إضافة المسبب إلخ: فإن معنى قوله: "بدل الاشتمال" وقوله: "بدل الغلط" هو بدل مسبب عن الاشتمال وبدل مسبب عن الغلط، فيكون الإضافة بأدنى ملابسة، وقد عرفت أن إضافة المسبب إلى السبب =

---

(١) وإنما قال: "غالبا" بملاحظة أن في بعض صور بدل الاشتمال لا يكون الاشتمال أصلا، كما في قولهم: "جاءني زيد حماره"، فإنه الاشتمال لأحدهما على الآخر، فوجه التسمية باعتبار الأكثر الأغلب. (حق)

(٢) إشارة إلى أن وجه تسميته بالاشتمال هو البدل على المبدل منه، أو اشتمال المبدل منه على البدل اشتمال الظرف على المظروف، لكن هذا ليس مما يعتمد عليه، والمعتمد عليه ما قيل: سمي بدل الاشتمال؛ لاشتمال المتبوع على التابع، لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه إجمالا، ومتقاضيا له بوجه ما بحيث يبقى النفس عند ذكر الأول مشوّقة إلى ذكر ثان منتظرا له، فجيء الثاني ملخصا لما أجمل في الأول مبينا له. (جمال)

إلى السبب؛ لأدنى ملابسة،...

= لا تكون إلا لامية، قال مجد المحشي مولانا غف: إذا كانت الإضافة في الأخيرين لامية وفي الأولين بيانية فلا يصح عطف الاشتمال والغلط على الكل؛ لأن الاشتمال والغلط مجروران باللام، والكل مجرور بـــ"من" فلا يصح العطف؛ لأنك قد عرفت أن الإعراب في المعطوف والمعطوف عليه يجب أن يكون ناشئا من جهة واحدة شخصية، وليس ههنا كذلك؛ لأن الإعراب في المعطوف عليه بسبب "من"، وفي المعطوف بسبب اللام.
وأجاب عنه بوجوه، أما أولا: فبأنا نقول: لا نسلم أن يكون الاشتمال والغلط معطوفا على الكل بل هما مرفوعان بعطفهما على البدل، لكن بتقدير المضاف أي بدل الاشتمال وبدل الغلط، وأما ثانيا: فإنا نقول: جاز أن يكون الإضافة في الأولين أيضا لامية أي إن جعل الإضافة لامية فيهما لم يتوجه الإشكال، وأما ثالثا: فبالفرق بين "من" التي هي مذكورة وبين "من" التي هي مقدرة بأن يكون عدم جواز العطف بالنسبة إلى "من" المذكورة، وجوازه بالنسبة إلى المقدرة. قال مولانا عص: إن الجوابين الآخرين مردودان، أما الأول منهما فلأن العبارة غير صالحة للإضافة اللامية في الأولين، وأما الثاني فلأنه ليس في المقابلة أصلا؛ لأن استحالة عدم جواز عطفهما عليه هي أن إعرابهما يجب أن يكون ناشئا من جهة واحدة شخصية، فلا يصح العطف ههنا سواء كان "من" مذكورة أو مقدرة، فالجواب بالفرق بين "من" مذكورة والمقدرة غير تام، انتهى حاصل كلامه على وجه طالعه مولانا عص.
أقول: ما قال مولانا عص في رد الجوابين المذكورين ليس بصحيح، أما عدم صحة الرد الأول؛ فلأنا نقول: عدم صلاحية عبارة الشارح للإضافة بمعنى اللام مسلم، ولكن مراد مجد المحشي من قوله: إن جعل الإضافة في الأولين بمعنى اللام لم يتوجه الإشكال هو عبارة المصنف لا الشارح، وعبارته يحتمل الإضافة بمعنى اللام؛ لأن في الإضافة بمعنى اللام لا يلزم التصريح بها، بل يكفي إفادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام كما بين في موضعه، فيصح إفادة معنى الاختصاص في قوله: بدل الكل وبدل البعض، أما الأول؛ فلأن معناه بدل له خصوصية بالكل بأن يكون بدلا من كل المبدل منه، وأما الثاني فكذلك كما لا يخفى.
وأما عدم صحة الرد الثاني فلأن معنى كلام مجد المحشي أن عدم جواز العطف على تقدير أن يكون "من" مذكورة، وجوازه على تقدير كونها مقدرة، فإذا كانت مذكورة فلا يصح العطف؛ لأن إعرابهما حينئذ لا يكون ناشئا من جهة واحدة شخصية، وإذا كانت مقدرة يكون إعرابهما حينئذ ناشئا من جهة واحدة شخصية، وهي المضاف؛ لأنه نائب مناب "من" المقدرة، فيكون العامل في المضاف إليه هو المضاف، لا حرف الجر المقدر كما حقق في موضعه، فيكون إعرابهما حينئذ ناشئا من جهة واحدة شخصية كما لا يخفى، وكلام مجد المحشي مع اعتراضه وأجوبته عنه هكذا: اعترض عليه بأن هذه الإضافة اللامية، والإضافة في الأولين بيانية بمعنى من، فكيف يصح عطف الأخيرين على الأولين؟ وقد وجب أن يكون إعراب التابع والمتبوع من جهة واحدة شخصية، =

فالأول أي بدل الكل مدلوله مدلول الأول يعني متحدان ذاتا لا أن يتحد مفهوماهما؛ ليكونا مترادفين نحو: "جاءني زيد أخوك" فـ"زيد" و"أخوك" وإن اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا. قال الشارح الرضي: وأنا إلى الآن[1] لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان،........................

متصلة ظاهر

= ويمكن أن يقال: لو قرئ "الاشتمال" و"الغلط" بالرفع بحذف المضاف معطوفا على قوله: "بدل الكل" لم يتوجه ذلك، وكذا إن جعل الإضافة في الأولين بمعنى اللام، أو فرق بين "من" المذكورة والمقدرة النائب مناها للمضاف، أو قرئ بالجر بتقدير المضاف. ثم قال مولانا عص: لا يرد الشبهة المذكورة المنقولة من مجد المحشي؛ لأن كل واحد من الأبدال الأربعة عَلَم للمدلول؛ فإن قوله: "بدل الكل" تركيب إضافي عَلَم لمعناه كعبد الله عَلَما، فعطف من الاشتمال والغلط على الكل؛ لاستفادة المعنى العَلَمي منه لا المعنى الإضافي، وما ذكر الشارح من بيان الإضافة في هذه الأنواع الأربعة ليس بيان المراد بل بيان أصلها؛ فإن أصلها مضاف كعبد الله علما، فيكون المراد من الأنواع الأربعة معناها العَلَمي لا الإضافي، كما لا يكون المراد من عبد الله عَلَما معناه الإضافي.

أقول: حمل كلام الشارح على هذا المعنى خلاف المتبادر بعيد عن ظاهر كلامه غاية البعد؛ فإن الشارح لما حمل كلام المصنف على الإضافة فلا بد أن يحمل العطف في كلامه أيضا بملاحظة للمعنى الإضافي؛ فإن حمل كلامه على الإضافة كما هو الظاهر من كلامه، وحمل العطف في كلامه على المعنى العَلَمي مما لا يلتفت إليه، ولو تأملت في كلام مولانا المذكور تجد سماجته من وجوه أخر، فتأمل وأنصف.

فالأول مدلوله مدلول الأول: وما قال مولانا عص من أن الأخصر في العبارة أن يقول: "فالأول مدلوله مدلوله" مدفوع؛ لأن اعتبار الأخصرية في العبارة على تقدير أن يكون المعنى المراد واضحا غير خفي، ولو قال: "مدلوله مدلوله" يتوهم أن كلا الضميرين راجعان إلى الأول بمعنى بدل الكل، وهو باطل؛ لأن الأول في قوله: "مدلول الأول" راجع إلى بدل الكل، والثاني عبارة عن المبدل منه. وإن قلت: ما قال مولنا المذكور: طريق الاستخدام بأن يكون الضمير الأول راجعا إلى بدل الكل، والثاني إلى المبدل منه، وهو شائع غير خفي، قلت: الاستخدام هو أن يكون الضمائر التي بعد المرجع كلها راجعا إلى أمر واحد بشرط أن يراد منها معنى آخر واحدا، لا بأن يراد من واحد من الضمائر معنى، ومن الآخر منها معنى آخر؛ لأنه يستدعي الخفاء في المعنى والانتشار في الضمائر.

يعني متحدان ذاتا إلخ: لأن اتحاد مفهومهما غير لازم، بل قد يكون نحو: زيد ضربته إياه، وقوله: "إن اختلفا مفهوما" يشير إلى أنهما قد يتحدان مفهوما.

(١) أي إلى الوقت الحاضر الذي أنا فيه، والآن ظرف مبني على الفتح وقع معرفة، واللام فيه ليس للتعريف؛ لأنه ليس له ما يشركه، كذا في "القاموس".

بل لا أرى عطف البيان **إلا بدل الكل**، **وما قالوا** من أن الفرق بينهما أن البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه، بخلاف عطف البيان؛ فإنه بيان، والبيان فرع المبيَّن، فيكون المقصود هو الأول، فالجواب: أنا لا نسلم أن المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط، **ولا في** سائر الأبدال إلا الغلط.

وقال بعض المحققين[١] **في جوابه**:[٢] الظاهر أنهم لم يريدوا أنه ليس مقصودا بالنسبة أصلا، بل أرادوا أنه ليس مقصودا أصليا، والحاصل أن مثل قولك: جاءني زيد، إن قصدت فيه الإسناد إلى الأول وجئت بالثاني **تتمة له توضيحا** فالثاني عطف بيان، وإن قصدت فيه الإسناد إلى الثاني وجئت بالأول توطئة له مبالغة في الإسناد فالثاني بدل، ...

(أي المتبوع) (حاصل الفرق بينهما)

إلا بدل الكل: وبالعكس، فإذا قلنا: "أقسم بالله أبو حفص عمر" يكون عمر بدلا من أبو حفص، فهو بدل الكل أيضا عند الشيخ الرضي. **وما قالوا إلخ**: وهو من كلام الشارح الرضي، وحاصل الفرق بينهما بأن المقصود هو نسبة الفعل إلى البدل دون نسبته إلى المبدل منه، بخلاف عطف البيان؛ **فإنه بيان** للمبيَّن، والبيان فرع المبيَّن، فيكون المبيَّن أصلا، فالمقصود هو نسبة الفعل إلى المبيَّن لا إلى البيان على عكس البدل، والدليل على كون البيان فرع المبيَّن أنــه لولا المبيَّن لم يأت به.

ولا في إلخ: أي لا نسلم أن المقصود بالنسبة في سائر الأبدال هو الثاني فقط، لا في بدل الغلط؛ فإن كون الثاني هو المقصود في بدل الغلط دون الأول ظاهر؛ لأن البدل فيه للسهو والغفلة. **في جوابه**: أي جواب كلام الشارح الرضي، بأن الظاهر أنهم لم يريدوا أنه أي الأول ليس مقصودا إلخ. **تتمة له توضيحا**: أي تكون الثاني من تتمة الأول في التوضيح، فقوله: "توضيحا" تمييز، كما يكون قوله: "مبالغة" تمييزا، أي الأول توطئة الثاني في المبالغة في إسناد الفعل إلى الثاني.

---

(١) يعني السيد السند قدس سره. (جمال)

(٢) "الظاهر أنهم" إلى قوله: "فالفرق ظاهر" عبارة السيد السند – قدس سره – في حواشي "الرضي". (جمال الدين)

وحينئذ يكون التوضيح **الحاصل به** مقصودا تبعا، والمقصود أصالة هو الإسناد إليه بعد التوطئة، **فالفرق ظاهر**، **والثاني** أي بدل البعض جزءه أي جزء المبدل منه، نحو: ضربتُ زيدا رأسَه، والثالث أي بدل الاشتمال **بينه وبين الأول** أي المبدل منه **ملابسة**............

الحاصل به إلخ: أي بالأول مقصود تبعا، والمقصود أصالة هو الإسناد إلى الثاني بعد التوطئة، والحاصل: أنك إذا قصدت فيه الإسناد إلى الثاني وجعله مناط الحكم فكأنك قلت: جاءني زيد، مع قطع النظر عن أن يكون أخاك، وإذا قلت: أكرمت زيدا أخاك، فكأنك قصدت بذلك المن على المخاطب، وأردت أن الإكرام وقع عليه من حيث إنه أخوك، وهذه الفائدة منتفية في عطف البيان، لا يقال: إن التوضيح ليس بحاصل بالأول، وهو المبدل منه، فكيف يصح قوله: "وحينئذ يكون التوضيح الحاصل به"؛ فإنه ليس للتوضيح، بل عطف البيان للتوضيح في المبيَّن؛ لأنا نقول: المبدل منه أيضا يكون للتوضيح أي لتوضيح إسناد الفعل إلى البدل؛ لأن المبدل منه توطئة له مبالغة في الإسناد.

فالفرق ظاهر: لأن البدل مقصود أصلي، بخلاف عطف البيان؛ فإنه ليس مقصودا أصليـــا، بل هو للتوضيح. لا يقال: إنه إذا كان للتوضيح فتعلق القصد به من هذه الحيثية، فكيف يصح الحكم عليه بأنه ليس بمقصود أصلا؛ لأنا نقول: المراد أنه ليس مقصودا بالنسبة أصلا، لا أنه لا يكون مقصودا بوجه من الوجوه وباعتبار من الاعتبارات. **والثاني**: لا يقال: هذا من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين مع عدم شرط جوازه؛ لأن قوله: "الثاني" عطف على "الأول"، وقوله: "جزء" عطف على قوله: "مدلول الأول"، والعامل في "الأول" هو الابتداء، والعامل في قوله: "مدلول الأول" هو قوله: "مدلوله"؛ فإن قوله: "مدلول الأول" مفعول ما لم يسم فاعله، فتقديره: والثاني مدلوله جزءه أي جزء الأول، وهو المبدل منه؛ لأنا نقول: لفظ مدلوله مقدر فيه، أي والثاني مدلوله جزؤه، فاعتبار المدلول فيه بحكم التقدير لا بحكم العطف، فلا محذور حينئذ.

بينه وبين الأول: وإنما لم يقل: "بينه والأول" بملاحظة البين بحكم العطف؛ لفائدة الاختصار في المتن؛ لأن العطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار غير جائز. **ملابسة**: أي تعلق وارتباط بحيث يوجب النسبة إلى المتبوع بسبب تلك الملابسة إلى التابع إجمالا، أو لا يكون الأول دالة عليها متقاضية بهما بوجه بحيث يبقى النفس مشوّقة إلى ذكره منتظرة له؛ فإنك إذا قلت: "أعجبني زيد علمه" يعلم أن ابتداء كون زيد معجبا باعتبار صفة من صفاته، لا باعتبار ذاته؛ لأنه لا تفاوت في أشخاص الإنسان في ذاتها، فيضمن نسبةُ الإعجاب إلى زيد نسبتَه إلى علم إجمالا. فإن قلت: بدل الكل والبعض أيضا كذلك، قلت: لا يضر ذلك في التسمية؛ لما أن وجه التسمية لا يطرد ولا ينعكس.

بحيث توجب النسبة إلى المتبوع النسبة إلى الملابس إجمالا،[١] نحو: **أعجبني زيد علمه**، حيث يعلم ابتداء أنه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته، وتتضمن نسبة الإعجاب إلى زيد نسبته إلى صفة من صفاته إجمالا، وكذا في "سلب زيد ثوبه"، بخلاف "ضربت زيدا حماره" و"ضربت زيدا غلامه"؛ لأن نسبة الضرب إلى زيد تامة، **ولا يلزم في صحتها** اعتبار غير زيد، فيكون من باب بدل الغلط، **بغيرهما** أي تكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه أو جزءه، ....

أعجبني زيد علمه: وفيه ملابسة المتعلّق بالمتعلَّق أو ملابسة المعروض بالعارض، وفي "سلب زيد ثوبه" ملابسة الظرف بالمظروف، ففيه يتضمن نسبةُ السلب إلى زيد نسبتَه إلى ظرف من ظروفه، وقوله: "تتضمن" عطف على قوله: "يكون" أي حيث يعلم ابتداء أنه يتضمن إلخ.

ولا يلزم في صحتها إلخ: أي في صحة هذه النسبة اعتبار غير زيد مما هو غير لازم، فقوله: "بخلاف ضربت زيدا إلخ" معناه أنه ليس من باب بدل الاشتمال؛ لأنه ليس فيه بأن يوجد نسبة الفعل إلى الملابس أي البدل إجمالا بسبب نسبته إلى المتبوع، أي لا يدل على المتبوع إجمالا نسبته إلى المتبوع؛ لأن نسبة الضرب إلى زيد تامة، والحاصل أنه لما أطلق الملابسة فحينئذ يدخل في بدل الاشتمال بعض أفراد بدل الغلط، نحو: ضربت زيدا غلامه أو حماره، فلما قيد الملابسة بقوله: "بحيث توجب النسبة إلى المتبوع" خرج عنه.

بغيرهما: قال مولانا عص: الأصح أن يقول: "غيرهما" بدون باء الملابسة؛ لذكر الملابسة صريحا بقوله: "ملابسة". أقول: الملابسة المذكورة هي الملابسة التي بين بدل الاشتمال وبين المبدل منه، والباء في قوله: "بغيرهما" إشارة إلى الملابسة التي في بدل الكل وبدل البعض، أي ملابسة غير ملابستهما، وإنما تعرض لهذه الملابسة بإيراد الباء؛ ليصح حمل قوله: "بغيرهما" على قوله: "ملابسة"، وإلا لا يصح الحمل، ولهذا فسره بقوله: "أي تكون تلك الملابسة بغير كون إلخ" وإلا فلا بد أن يقال في تفسيره: أي غير بدل الكل والبعض.

---

(١) أي إلى ملابسٍ مّا لا إلى ملابس بعينه، فلا يكون نحو: "قتل الأمير سيافه وبنى الوزير وكلاؤه" من بدل الاشتمال؛ لأن شرط بدل الاشتمال أن لا يستفاد هو من المبدل منه معينا، وفي المثالين يستفاد معينا؛ إذ يستفاد من قولك: "قتل الأمير" أن القاتل سيافه، والباني وكيله، فلا يجوز فيهما البدل مطلقا. (جمال)

فيدخل فيه ما إذا كان المبدل منه جزءا من البدل، ويكون إبداله منه **بناء على** هذه الملابسة، نحو: نظرت إلى **القمر فلكه**، والمناقشة بأن القمر ليس جزءا من فلكه بل هو **مركوز فيه**، مناقشة في المثال، ويمكن أن يورد **لمثاله** مثل: رأيت درجة الأسد **برجه**؛ فإنه لا مجال لهذه المناقشة فيه؛ فإن البرج عبارة **عن مجموع الدرجات**،[1]

فيدخل فيه: أي إذا كانت تلك الملابسة على هذا الوجه، فيدخل في بدل الاشتمال ما إلخ، أي لم يلزم حينئذ ثبوت قسم خامس. **بناء على إلخ:** وهي كون المبدل منه جزءا من البدل؛ فإن هذه الملابسة غير الملابسة التي كون البدل كل المبدل منه أو جزءا له.

القمر فلكه: بكسر الكاف؛ فإنه بدل من القمر، ويكون القمر جزءا من الفلك، والضمير فيه راجع إلى القمر، والإضافة بأدنى ملابسة إلى الفلك الذي فيه القمر، وهو الفلك الأول المسمى بفلك الدنيا، قال مجد المحشي مولانا غف: فيه أن النسبة إلى المبدل منه لا يوجب النسبة إلى البدل، فكيف يكون مثالا لبدل الاشتمال وكذا المثال الأخير؟ أقول: يكون فيه نسبة المسند إلى البدل إجمالا بسبب نسبته إلى المتبوع؛ فإن فيه ملابسة الكلية والجزئية، وكذلك بعينه في المثال الأخير. وأجاب عنه مولانا عص هكذا: إذا لم يكن في الفلك قمر، وعلم المخاطب ذلك يكون الإسناد إلى القمر موجبا للإسناد إلى فلكه إجمالا، وكذا إذا سئل عن المتكلم بهذا التركيب: هل رأيت برج الأسد، فقال: نعم، رأيت درجة الأسد، كان المخاطب منتظرا لذكر البدل. وفي بعض الشروح: نظرت القمر فلكه، وحينئذ قوله: "فلكه" بفتح الكاف.

مركوز فيه: أي ثابت فيه من غير الجزئية. **لمثاله:** أي لا يكون المبدل منه جزءا للبدل. **برجه:** بفتح الجيم أو بكسرها، وعلى الأول بدل من قوله: "درجة الأسد" وعلى الثاني بدل من "الأسد"، والبرج: عبارة عن قسم واحد من اثني عشر من أقسام السماء، و"الأسد": اسم شهر من شهور اثني عشر.

عن مجموع الدرجات: فإذا كانت برج الأسد عبارة عن مجموع الدرجات، فيكون الدرجة الواحدة جزءا لهذه الدرجات؛ فإن التاء في الدرجة للوحدة.

(١) أي الثلاثين؛ لأن الفلك أي منطقته يقسم على ثلاث مائة وستين، يسمى كل منها درجة، ثم يقسم على اثني عشر، يسمى كل قسم منها برجا. (علوي)

وإنما لم يجعل[١] هذا البدل قسما خامسا، **ولم يسم ببدل** الكل عن البعض؛ لقلته وندرته، بل **قيل: لعدم** وقوعه في كلام العرب؛ فإن هذه الأمثلة مصنوعة، والرابع أي بدل الغلط أن تقصد **أي أن يكون** بأن تقصد أنت إليه أي إلى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما **بعد أن غلطت بغيره** ....

ولم يسم ببدل إلخ: حيث يكون الكل بدلا عن البعض؛ فإن المبدل منه جزء للبدل.

قيل لعدم إلخ: أي قيل: إنما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا؛ لعدم وقوعه في كلامهم، ولما كان لأحد أن يقول: إذا لم يكن هذا البدل واقعا في كلامهم، فما الحكم في الأمثلة المذكورة؟ فلدفع ذلك قال: "فإن هذه الأمثلة مصنوعة". **أي أن يكون إلخ:** أي البدل الغلط بأن تقصد أنت،؛فإن حذف حرف الجر مع "أنْ وأنّ" كثير، وإنما أورد لفظ "أنت" إشارة إلى أن قوله: "تقصد" صيغة المخاطب المعلوم بقرينة قوله: "غلطت"، وقوله: "تقصد" من باب "ضرب".

بعد أن غلطت بغيره: وإنما لم يقل: "بعد أن غلطت بالأول، وهو المبدل منه"، كما عبر المصنف عن المبدل منه بالأول فيما سبق؛ للتفنن في العبارة، وقيل: إنما لم يقل: "بالمبدل منه ولا بالمتبوع"؛ لأنه حين ذكره لم يذكر بحيثية كونه مبدلا منه أو متبوعا، بل بحيثية كونه غلطا، حيث قال: "والغلط"، ولهذا لم يذكره باسم المتبوع، ولا باسم المبدل منه، واعترض بأن قول المصنف يدل دلالة صريحة على أن القصد بالبدل بعد ما وقع الغلط في المبدل منه، حيث قال: "أن تقصد البدل بعد ما غلطت بغيره" مع أن القصد بالبدل، قيل: وقوع الغلط بالمبدل منه؛ لأنك قصدت أن تقول: مررت بحمار، فسبقك لسانك، فقلت: مررت برجل، ثم استدركت فقلت: بحمار، والجواب بأن المراد من البدل في قوله: "أن تقصد البدل" هو البدل من حيث إنه بدل، أعني الإبدال؛ فإنه بعد وقوع الغلط به؛ لأن قبل وقوع الغلط بالمبدل منه لا يكون إلا القصد بذات البدل لا البدل من حيث إنه بدل أي الإبدال.

(١) دفع دخل مقدر، تقريره: أنه لِمَ لم يجعل هذا البدل - أي الذي يكون الكل بدلا عن البعض - قسما خامسا، و لم يسم ببدل الكل عن البعض؛ لأن المبدل منه جزء للبدل. توضيح الدفع على سبيل التنزل: أنه لم يجعل هذا البدل قسما خامسا، و لم يسم بالاسم المذكور؛ لقلة وقوعه وندرته في الكلام، وأما على سبيل الترقي: فلعدم وقوعه في كلام العرب أصلا، ولما كان لقائل أن يقول: إذا لم يكن هذا البدل واقعا في كلامهم أصلا في حال الأمثلة المذكورة، فدفعه بقوله: لأن هذه الأمثلة مصنوعة أي المثالان المذكوران مخترعان لم يقعا في كلامهم، بل لا يكاد يطابق الممثل له إلا بتكلف بارد، كما قيل، فافهم. (خادم أحمد)

أي **بغير البدل**، وهو المبدل منه، **ويكونان** أي البدل والمبدل منه معرفتين نحو: ضُرِبَ زيدٌ أخوك، ونكرتين نحو: جاءني رجلٌ غلامٌ لك، ومختلفين نحو: ﴿**بِالنَّاصِيَةِ** نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾[1] (العلق: ١٦) وجاء رجلٌ غلامُ زيدٍ، وإذا كان البدل **نكرة** مُبْدَلَة من معرفة فالنعت أي نعت البدل النكرة واجب؛ **لئلا يكون المقصود** أنقص من غير المقصود من كل وجه، **فأتوا فيه** بصفة تكون كالجابر؛ ....

بغير البدل: أي المبدل منه، واعلم أن الغلط في المبدل منه على ثلاثة صور، أما بالقصد كما يفعله الشعراء للمبالغة والتفنن في الفصاحة، ويكون للترقي من الأدنى - وهو المبدل منه - إلى الأعلى، وهو البدل. وإما بطريق النسيان أو بسبق اللسان، وهذان لا يوجدان في كلام الفصحاء؛ فإن الغلط هو المبدل منه، وإضافة البدل إلى الغلط إضافة المسبب إلى السبب.

ويكونان إلخ: أي البدل والمبدل منه في الأنواع الأربعة، فتصير الأقسام ستة عشر، وهي حاصلة من ضرب الأربعة في الأربعة. **بالناصية**: فإن المبدل منه - وهو الناصية الأولى - معرفة بالألف واللام، والثانية نكرة موصوفة بنعت، وهو "كاذبة". قال القاضي البيضاوي في تفسيره: وتوصيف الناصية بالكاذبة إشارة إلى أن الكذب يظهر من ناصية الكفار يعني صار كذبهم على هذا الوجه. **نكرة**: يجوز أن يكون "نكرة" بالرفع، ومعناه إذا كان نكرة مبدلة من معرفة. **لئلا يكون المقصود** إلخ: وهو البدل، "أنقص من غير المقصود"، وهو المبدل منه، وإنما قال: "من كل وجه"؛ لأن البدل إذا كان مقصودا فينبغي تقديمه على المبدل منه، فالتأخير نقصان من وجه.

فأتوا فيه إلخ: أي النحاة، في البدل بصفة يكون تلك الصفة جابرة لنقصان البدل أي يزيل نقصانه؛ لما في البدل من نقصان النكارة، والإضافة بيانية، ثم إذا كان البدل نكرة والمبدل منه معرفة، فالنعت للبدل واجب، وليس ذلك على إطلاقه، بل هو في بدل الكل، بخلاف نحو: مررت بزيد حمار، وقد قيل: يجوز ترك النعت إذا استفيد من البدل ما ليس من المبدل منه، كقوله تعالى: ﴿بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ (طه: ١٢) أي مقدس مرتين، هذا إذا لم يجعل "طوى" اسما للوادي بل بمعنى المكرر؛ لأنه قدس مرتين. =

(١) أي قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾ (العلق: ١٥، ١٦) أي لئن لم ينته أبو جهل عن نهيه عن عبادة الله، لنسفعا أي لنأخذن بناصية ناصية كاذبة، ونلقين بها على وجهه في جهنم، فالناصية الثانية بدل، وهي نكرة وصفت بكاذبة؛ لتقرب من المعرفة. (حل ع)

لما فيه من نقص النكارة مثل: ﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾، ويكونان ظاهرين نحو: جاءني زيد أخوك، ومضمرين نحو: الزيدون **لقيتُهم إياهم**، ومختلفين نحو: أخوك ضربتُه زيدا، وأخوك ضربتُ **زيدا إياه**،(١) ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل إلا **من الغائب**، نحو: ضربته زيدا؛ لأن المضمر المتكلم والمخاطب أقوى وأخص دلالة من الظاهر، فلو أبدل الظاهر منهما بدل الكل ....

= وإن قلت: إن "أحد" في قوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (الإخلاص: ١) بدل من "الله" تعالى مع عدم النعت، قلت: إنا نقدر النعت، وهو عظيم أو لا شريك له، ونحو ذلك، أو يجعل "لم يلد" صفة و"الله الصمد" اعتراضا، أو يقدر موصوف أي إله واحد، ونقل عن المصنف أنه جعل هذا أي قوله: "لئلا يكون المقصود أنقص إلخ" وجها لتوصيف بدل الكل، وأما وجه توصيف بدل البعض والاشتمال، فقد قال: إنهما لا بد فيهما من ضمير يرجع إلى المتبوع؛ ليعلم أنه بعضه أو ملابسه، فلو كان الضمير متصلا لكان معرفة، ولو كان منفصلا لكان موصوفا به.

لقيتهم إياهم: والضمير المتصل مبدل منه، والضمير المنفصل بدل عنه. قيل: ينبغي أن يكون مدلول البدل غير مدلول المبدل منه، وفي هذا المثال ليس كذلك؛ لأن ضمير المبدل منه والبدل راجعان إلى الزيدون، فمدلولهما واحد، وأجيب بأن البدل يفيد هنا أن ما ينبغي أن ينسب إليه الفعل ليس إلا زيدون، فحينئذ يكون البدل يفيد ما لا يفيده الأول، وهو الظاهر. قال مولانا عص: قال الشيخ الرضي: إن هذا المثال تأكيد، كيف وهو مثل: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ (البقرة: ٣٥) فنقول: إنه تأكيد. قال الفاضل الهندي: لا يبعد أن يقال: لو قصد إسناد الفعل إلى المنفصل، وذكر المتصل توطئة، فالضمير الثاني بدل، ولو قصد إسناد الفعل إلى الأول، وذكر الثاني من غير توطئة، كان تأكيدا. **زيدا إياه**: بدل من زيد، وهو أخوك.

من الغائب: أي من ضمير الغائب مثل: ضربته زيدا.

(١) إذا رجع الضمير إلى "أخوك" بتقدير إن زيدا أخوك، أو رجع "إياه" إلى "زيد" على ما يورده النحاة، كان تأكيدا لفظيا؛ لأنه يكون كقولك: رأيت زيدا زيدا، ثم حمل إياه على البدل من لم يقل بكون البدل من جملة أخرى، ولم يجز عند من قال بكونه من جملة أخرى، وإلا بخلاف الجملة الواقعة خبرا عن الضمير. قال صاحب المغني: الثامن أن عطف البيان ليس في التقدير من جملة أخرى بخلاف البدل، ولهذا امتنع أيضا البدل، وتعين البيان في نحو قولك: هند قام عمرو أخوها، ونحو: مررت برجل قام عمرو أخوه، ونحو: زيد ضربت عمرا أخاه. (جمال)

يلزم أن يكون المقصود أنقص من غير المقصود، مع كون مدلوليهما واحدا، بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط؛ **فإن المانع** فيها مفقود؛ إذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الأول، فيقال: **اشتريتُك نصفك**، واشتريتَني نصفي، وأعجبتَني علمك، وأعجبتُك علمي، وضربتُك الحمار، وضربتَني الحمار.

عطف البيان تابعٌ شامل لجميع التوابع، غيرُ صفةٍ احترز به عن الصفة، يُوضِح متبوعَه **احترز به عن البدل**[1]

يلزم إلخ: أي يلزم أن يكون المقصود أنقص دلالة من غير المقصود، مع أن مدلول البدل والمبدل منه متحدان؛ لأن الكلام في بدل الكل، فيه: أن مدلولهما إذا كان متحدا فلا يفيد البدل حينئذ، إلا ما يفيد المبدل منه، مع أن البدل لا بد أن يفيد ما لا يفيد الأول على ما سبق، وفيه أيضا: أن المفهومين فيهما متغايران إلا أنهما متحدان بحسب الذات كما سبق في بدل الكل، فالأولى أن يقال: "مع اتحاد ما صدق عليه" موضع قوله: "مع كون مدلوليهما واحدا". **فإن المانع إلخ:** لعدم اتحاد ما صدقا عليه في غير بدل الكل، فيفيد ما لا يفيده المبدل منه.

اشتريتك نصفك: فإنه بدل من الكاف بدل البعض؛ فإن النصف بعض المخاطب، وفي المثال الثاني يكون قوله: "نصفي" بدلا من ضمير المتكلم، وفي المثال الثالث يكون قوله: "علمك" بدلا من ضمير المخاطب، وفي المثال الرابع يكون "علمي" بدلا من ضمير المتكلم، وفي الخامس يكون "الحمار" بدلا من الكاف، وفي المثال السادس يكون بدلا من التاء الخطاب، وليس بدلا من ضمير المتكلم، وإلا فلا بد أن يقال: حماري.

احترز به عن البدل إلخ: أما خروج البدل فلأن البدل هو المقصود بالنسبة لا المتبوع، فهو ليس لتوضيح متبوعه، ولقائل أن يقول: في خروج التأكيد به خفاء؛ لأنه إذا قيل: جاءني القوم، يحتمل أن يكون الجائي جميع القوم وأن يكون أكثرهم، ولكن أعطي للأكثر حكم الكل تغليبا، كما عرفت سابقا، فيكون حينئذ قولنا: =

---

(١) إن البدل أيضا يوضح متبوعه. قال العلامة التفتازاني في "المطول": ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن إيضاح البتة؛ لما فيه من التفصيل بعد الإجمال والتفسير بعد الإبهام، وقد يكون في بدل الكل إيضاح وتفسير، فكيف يصح الاحتراز عنه بقوله: "يوضح متبوعه"؟ إلا أن يقال: المراد من الإيضاح في عطف البيان هو الإيضاح المقصود بالذات، والإيضاح في البدل ليس مقصودا أصليا، بل مقصود بالتبع. (جمال)

والعطف بالحرف والتأكيد، ولا يلزم من ذلك أن يكون عطف البيان أوضح من متبوعه، بل ينبغي أن يحصل من اجتماعهما إيضاح لم يحصل من أحدهما على الإنفراد، فيصح أن يكون **الأول أوضح من الثاني** مثل: أقسم بالله[1] أبو حفص عمر، فأبو حفص كنية أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، وعمر عطف بيان له، وقصته أنه أتى أعرابي إلى عمر بن الخطاب، فقال: إن أهلي بعيد وإني على **ناقة دبراء عجفاء نقباء، واستحمله**، فظنه كاذبا فلم يحمله، فانطلق الأعرابي فحمل بعيره، ....
أي ساق

= "كلهم" موضحا له، إلا أن يقال: المتبوع غير خفي عند السامع، حتى يكون "كلهم" موضحا له، بل معلوم عنده، فبالتأكيد يصير أمر المتبوع أي حاله وشأنه مقرر عنده، بخلاف "أبو حفص عمر"؛ فإن "أبو حفص" خفي عنده، فبذكر "عمر" يصير المتبوع موضحا.

الأول أوضح من الثاني: أو العكس، أو كانا مساويين. **ناقة دبراء إلخ**: الدبراء: پشت ریش، والعجفاء: لاغر، والنقباء: سوده شده پای، وهذه الألفاظ الثلاثة على وزن "فعلاء" مؤنثة؛ لأنها صفة ناقة.

واستحمله: والضمير المستتر إلى الأعرابي، والبارز إلى عمر ﷺ.

---

(١) فإن قلت: ليس في القصة أن عمر ﷺ أقسم بالله، مع أن قول الأعرابي: "أقسم بالله أبو حفص عمر" صريح في أنه أقسم، قلت: إن الشارح لم يذكر قسمه، إلا أن بعض الفضلاء قد ذكر القسم حيث قال: إن أعرابيا أتى عمر بن الخطاب فالتمس منه بعيرا، وكان له بعير، فقال عمر ﷺ: لك بعيرا اركبه، ولا حاجة لك إلى بعيري، فقال: بعيري نقب ودبر، فقال عمر ﷺ: والله، ليس لها نقب ولا دبر، فأنشد الأعرابي الشعر المذكور. فإن قلت: قول الأعرابي: "إن كان فجر" يشير إلى التردد مع أن الذنب قد صدر.

قلت: أورد في صورة التردد رعاية الأدب، أو لاحتمال أن يكون معنى حلفه ﷺ: والله، ما إن بها نقب ولا دبر في ظني، لا أنه ليس لها ذلك في الواقع، ويحتمل أن يكون "أن" مخففة من المثقلة، واسمه ضمير الشأن المحذوف على طريقة قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ رَبِّنَا إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولاً﴾ (الإسراء: ١٠٨) ويكون الثاني دليلا على الأول وإن وقع موقع الفاء ويغني غناءها على أسلوب قوله: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ (يوسف: ٥٣). (جمال الدين)

ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره:(١)

صار حالية

أَقسَمَ بالله أبو حَفصٍ عُمَرُ ما مَسَّها من نَقَبٍ ولا دَبَر

اِغفِر لَه اللَّهُمَّ إِنْ كان فَجَرَ

وعمر مقبل من أعلى الوادي، فجعل إذا قال: "اغفر له اللهم إن كان فجر" قال: اللهم صدِّق صدِّق،(٢) **حتى التقيا، فأخذ بيده فقال: ضَعْ عن راحلتك فوضع، فإذا هي نقباء عجفاء، فحمله على بعيره وزوّده وكساه.** ....

شرع عمر

ثم استقبل: الأعرابي البطحاء، يعني موضع سنگ‌زار. **وجعل:** أي شرع في أرض البطحاء، والواو في قوله: "وهو يمشي" للحال. **أقسم بالله:** قوله: "أقسم" بصيغة الغائب المعلوم، و"أبوحفص" فاعله، ورفعه بالواو، و"عمر" بالضم بدل منه. **إن كان فجر:** أي يمين عمر، "فجر" أي كذبا، يقال: عين فاجرة أي بلا ماء، ويمين عمر ﷺ لم يكن كاذبا؛ لأن اليمين كان على اعتقاد منه ﷺ، وفي اليمين على هذا الوجه ليس آثما.

وعمر مقبل: يعني عمر مقابل – روبروشده – بأعرابي، أي حين دعا أعرابي لعمر. **فجعل إلخ:** أي عمر في وقت قال الأعرابي: "اغفر له اللهم إلخ". **ضع:** يعني فروآر. **فحمله:** أي حمل عمر الأعرابي، "على بعيره" أي بعير عمر ﷺ، "وزوده وكساه": يعني توشه داد اعرابي را وپوشانيد اورا.

---

(١) هو من الرجز. والحفص: بالحاء والصاد المهملتين، ولد الأسد، وبه كنى النبي ﷺ عمر بن الخطاب ﷺ، وهو فاعل "أقسم". والنقب: بالتحريك، سوده وتنگ شدن پاسپل ستور، من سمع، نقب أنقب نقباء نعت منه. والدبرة: محركة، القرحة التي تخرج في ظهر الدابة، والجمع: دبر وأدبار، والفعل: دبر كـ"فرح" وأدبر فهو دبر وأدبر وهي دبراء. والفجور: الكذب، من نصر.

وقوله: "ما مسها" جواب القسم، والضمير للناقة، وكلمة "من" زائدة، و"إن" للشرط، و"كان" اسمها مضمر فيها، وجملة "فجر" خبر لها، والمعنى: أقسم بالله أبو حفص عمر بن الخطاب ما مس ناقتك نقب ولا دبر، فاغفر اللهم إن كان فجر في هذا الكلام، وفيه الإشعار إلى أن الأعرابي لم يعلم حكمه، وهو عدم المؤاخذة به؛ لأنه كذب لا عن عمد. (حل غ)

(٢) أي صدق الأعرابي أن ناقته دبر. (عب)

وفصله أي فرقه من البدل لفظا أي من حيث الأحكام اللفظية واقع في مثل: مبتدأ خبر

أنا ابنُ التَّارِكِ البِكْرِيِّ بِشرٍ [١]

فإن قوله: "بشر" إن جعل عطف بيان للبكري جاز، وإن جعل بدلا منه لم يجز؛ لأن البدل في حكم تكرير العامل، فيكون التقدير: أنا ابن التارك بشر، وهو غير جائز، كما ذكرنا فيما سبق في "الضارب زيد". وآخره: أي آخر البيت

عَلَيهِ الطَّيرُ تَرقُبُهُ وُقُوعَا

والبيت للمراد الأسدي

و"عليه الطير" ثاني مفعولي "التارك" إن جعلناه بمعنى المصير، وإلا[٢] فهو حال،.... الذي يتعدى إلى المفعولين

فيكون التقدير إلخ: فالعامل هو التارك، فهو غير جائز على الأصح كما سبق، فيجوز التارك البكري؛ لأنه مثل: الضارب الرجل، ومعنى "التارك" القاتل، وقوله: "البكري" عَلَم لرجل قوي في العرب، فالشاعر وصف بهذا البيت إياه ونفسه. **وآخره:** أي آخر البيت: "عليه الطير ترقبه وقوعا" بالفارسية: *بر گرو بکری کہ بشر است جانوراں اند امید میدارند کہ روح از وے زائل شود.*

وعليه الطير: أي قوله: "عليه الطير" مفعول ثان للتارك، ومفعوله الأول هو "البكري"، وهو من باب المفعولين إذا كان بمعنى المصير؛ فإن "ترك" جاء بمعنى "ودع" وبمعنى "صير"، وصرح في "القاموس" بأن "ترك" يكون بمعنى "جعل"، ومن لم يعرفه قال: جعل "التارك" بمعنى المصير تضمن الترك معنى الجعل، كذا قيل.

وإلا إلخ: أي وإن لم يكن بمعنى المصير فهو حال من "البكري"، فيكون حالا من المفعول.

---

(١) هو من الوافر، و"البكري" نسبة إلى بكر بن وائل، وهو من شجعان العرب، ولذا يفتخر الشاعر بأنه ابن قاتل هذا الرجل، فيقول: أنا ابن من جعل البكري مع شجاعته مجتمعا عليه الطير - إذ ضربه بالسيف وألقاه في المعركة - واقعة حوله مترقبة عليه لخروج روحه؛ لأن الحيوان ما دام به رمق لا تقربه الطير خصوصا في الإنسان، كذا قال العلوي. (حل ع)

(٢) أي وإن لم يجعل بمعنى "صير" بل بمعنى "طرح وخلى" فهو حال؛ لأن "طرح وخلى" له مفعول واحد. قال القاضي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ﴾ (البقرة: ١٧) و"ترك" في الأصل بمعنى "طرح وخلى" له مفعول واحد، فتضمن معنى "صير"، فجرى مجرى أفعال القلوب. (جمال الدين)

وقوله: "ترقبه" حال من "الطير" **إن كان** فاعلا لـ"عليه"، وإن كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في "عليه"، و"وقوعا" جمع واقع، حال من **فاعل "ترقبه"** أي واقعة حوله مترقبة لانزهاق روحه؛ لأن الإنسان ما دام به رمق[1] فإن الطير لا تقربه، وأما الفرق المعنوي بينهما **فقد تبين** فيما سبق.

خروج بقيه جان

والمراد بـ"مثل: أنا ابن التارك البكري بشر" كل ما كان عطف بيان للمعرَّف باللام الذي أضيف إليه الصفة المعرَّفة باللام، نحو: الضارب الرجل زيد، **ويمكن** أن يراد به ما هو أعم من هذا الباب،..

إن كان إلخ: أي "الطير" فاعلا لقوله: "عليه"؛ لأن قوله: "عليه" شبه الفعل، ففيه ضمير لا محالة، وإن كان "الطير" مبتدأ، فقوله: "ترقبه" حينئذ حال من الضمير المستكن في قوله: "عليه"؛ لما مر أنه شبه الفعل ففيه ضمير. **فاعل ترقبه**: وهو "الطير"، وقوله: "أي واقع إلخ" بيان حاصل المعنى، أي الطير واقع حوله، والانزهاق: هو الخروج.

فقد تبين إلخ: في بيان بدل الكل، حيث قال الشارح: قال الشيخ الرضي: وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل إلخ. قال بعض الشارحين: والفرق المعنوي بين عطف البيان والبدل: أن البدل هو المقصود، وذكر المبدل منه للتوطئة، بخلاف عطف البيان؛ فإنه إنما هو لتوضيح المتبوع، ولهذا كان "زيد" في قوله: "لكن مررت بأخيك زيد" بدلا إن كان للمخاطب أخ واحد فقط، وعطف البيان إن كان له آخره. أقول: هذا من رد الشيخ الرضي في البيان الذي أورده الشارح في بدل الكل نقلا عن الرضي.

ويمكن إلخ: أي يمكن أن يراد بمثل التركيب المذكور ما هو أعم من هذا الباب، بأن يكون متناولا لعطف البيان وغير عطف البيان أيضا، بأن يراد به كل ما إذا وقع عطف البيان كان حكمه مخالفا إذا وقع بدلا، كما في المثال المذكور؛ لأن الشـــارح حين جعله بدلا منه غير جائز، وحين جعله عطف بيان له جائز، وهذا المعنى يتناول =

---

(١) ظرف لقوله: "لا تقربه"، والجملة وهو قوله: "فإن الطير لا تقربه" خبر "إن"، والتقدير: لأن الإنسان لا تقربه الطير في مدة حصول رمق له. (جمال)

أي كل ما خالف حكمُه إذا كان عطفَ بيانٍ حكمَه إذا كان بدلا، فيتناول صورة النداء أيضا، فإنك تقول: يا غلامَ زيدٌ وزيداً بالتنوين، مرفوعا حملا على اللفظ، ومنصوبا حملا على المحل إذا جعلته عطف بيان، و"يا غلام زيدٌ" بالضم إذا جعلته بدلا، والمعنى الأول[١] أظهر، والثاني[٢] أفيد.

- صورة النداء أيضا؛ لأنك تقول: "يا غلام زيد وزيد" بالرفع حملا على اللفظ؛ لأن حركته مشابه بالحركة الإعرابية، فيصح حمله على اللفظ، وبالنصب حملا على المحل؛ لأنه من المفعول به، فيكون منصوبا، هذا إذا كان عطف بيان، وأما إذا كان بدلا فلا يجوز النصب فيه، فيكون حكمه مخالفا حينئذ، وما ذكر كله على تقدير الفرق اللفظي.

والمعنى الأول أظهر: لأنه يتناول بابه فقط.

والثاني أفيد: أي أكثر فائدة؛ لأنه أعم، وكل ما هو أعم يكون أكثر فائدة.

---

(١) [وهو قوله: "كل ما كان عطف بيان إلخ".] أما كون الأول أظهر فلأنه المتبادر من قوله: "التارك بشر" حيث عرّف المضاف باللام، ثم جعل "بشر" عطف بيان، مثل: "الضارب زيد"، وأما كون الثاني أفيد فلشموله صورة النداء أيضا. (علوي)

(٢) وهو قوله: "كل ما خالف حكمه إلخ".

* * * *

فهرس المحتويات

* * * *

مجلدة

الجامع للترمذي	الصحيح لمسلم
الموطأ للإمام محمد	الموطأ للإمام مالك
مشكاة المصابيح	الهداية
التبيان في علوم القرآن	تفسير البيضاوي
شرح نخبة الفكر	تفسير الجلالين
المسند للإمام الأعظم	شرح العقائد
ديوان الحماسة	آثار السنن
مختصر المعاني	الحسامي
الهدية السعيدية	ديوان المتنبي
رياض الصالحين	نور الأنوار
القطبي	شرح الجامي
المقامات الحريرية	كنز الدقائق
أصول الشاشي	نفحة العرب
شرح تهذيب	مختصر القدوري
علم الصيغه	نور الإيضاح

ملونة كرتون مقوي

شرح عقود رسم المفتي	السراجي
متن العقيدة الطحاوية	الفوز الكبير
متن الكافي	تلخيص المفتاح
المعلقات السبع	مبادئ الفلسفة
هداية الحكمة	دروس البلاغة
كافية	تعليم المتعلم
مبادئ الأصول	هداية النحو (مع التمارين)
زاد الطالبين	المرقات
هداية النحو (متداول)	ايساغوجي
شرح مائة عامل	عوامل النحو

المنهاج في القواعد والإعراب

ستطبع قريبا بعون الله تعالى

ملونة مجلدة

الصحيح للبخاري

Books in English

Tafsir-e-Uthmani (Vol. 1, 2, 3)
Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
Key Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
Al-Hizb-ul-Azam (Large) (H. Binding)
Al-Hizb-ul-Azam (Small) (Card Cover)

Other Languages

Riyad Us Saliheen (Spanish) (H. Binding)
Fazail-e-Aamal (German)
Muntakhab Ahadis (German)

To be published Shortly Insha Allah

Al-Hizb-ul-Azam (French) (Coloured)

مکتبۃ البشریٰ

شعبہ نشر و اشاعت
چودھری محمد علی چیریٹیبل ٹرسٹ (رجسٹرڈ) کراچی، پاکستان

درس نظامی اردو مطبوعات

- خصائل نبوی شرح شمائل ترمذی
- معین الفلسفہ
- آسان اصول فقہ
- تیسیر المنطق
- فصول اکبری
- علم الصرف (اولین و آخرین)
- عربی صفوۃ المصادر
- جمال القرآن
- نحو میر
- میزان ومنشعب (الصرف)
- تعلیم الاسلام (مکمل)
- عربی زبان کا آسان قاعدہ
- نام حق
- پند نامہ
- عربی کا معلم (اول تا چہارم)
- عوامل النحو (النحو)
- حیات المسلمین
- تعلیم العقائد
- مفتاح لسان القرآن (اول تا سوم)
- بہشتی زیور (تین حصے)
- خیر الاصول (اصول الحدیث)
- الانتباہات المفیدۃ
- معین الاصول
- فوائد مکیہ
- تاریخ اسلام
- علم النحو
- جوامع الکلم
- صرف میر
- تیسیر الابواب
- بہشتی گوہر
- تسہیل المبتدی
- فارسی زبان کا آسان قاعدہ
- کریما
- تیسیر المبتدی
- کلید جدید عربی کا معلم (اول تا چہارم)
- آداب المعاشرت
- تعلیم الدین
- لسان القرآن (اول تا سوم)
- سیر صحابیات

دیگر اردو مطبوعات

- قرآن مجید پندرہ سطری (حافظی)
- پنج سورہ
- پنج پارہ
- عم پارہ (درسی)

- سورۃ یٰس
- رحمانی قاعدہ
- اعجاز القرآن
- بیان القرآن
- سیرت سید الکونین خاتم النبیین ﷺ
- خلفائے راشدین
- نیک بیبیاں
- تبلیغ دین (امام غزالی رحمہ اللہ)
- علامات قیامت
- جزاء الاعمال
- علیکم بسنتی
- منزل
- الحزب الاعظم (ماہوار مکمل)
- اعمال قرآنی
- مناجات مقبول
- فضائل اعمال
- اکرام مسلم
- فضائل علم
- فضائل امت محمدیہ ﷺ
- منتخب احادیث
- نماز حنفی
- آئینہ نماز
- بہشتی زیور (مکمل)
- روضۃ الادب
- نورانی قاعدہ
- بغدادی قاعدہ
- تفسیر عثمانی
- النبی الخاتم ﷺ
- حیاۃ الصحابہ رضی اللہ عنہم
- امت مسلمہ کی مائیں
- رسول اللہ ﷺ کی نصیحتیں
- اکرام المسلمین/حقوق العباد کی فکر کیجیے
- حیلے اور بہانے
- اسلامی سیاست
- آداب معیشت
- حصن حصین
- الحزب الاعظم (ہفتوار مکمل)
- زاد السعید
- مسنون دعائیں
- فضائل صدقات
- فضائل درود شریف
- فضائل حج
- جواہر الحدیث
- آسان نماز
- نماز مدلل
- معلم الحجاج
- خطبات الاحکام لجمعات العام

دائمی نقشہ اوقات نماز: کراچی، سندھ، پنجاب، خیبر پختونخواہ